

# المَوْطِئُ لِلْإِسْلَامِ مِنَ الْمَلِكِ

المحشى بحاشية

## كشَفُ الْمُعْطَى عَنْ رَوْحِ الْمَوْطِئِ

لِلْعَلَّامَةِ مُحَمَّدٍ أَشْفَاقِ الرَّحْمَنِ الْكَانِدِ هَلَوِي رَحِمَهُ

المجلد الثاني

طبعة مبدئية مصممة بالبرق

### مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ

قسم الطباعة والنشر

جمعية ترويج كتب عربي (الهند)  
كراتشي، باكستان

# الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

## كشف المعطى عن رجب الموطأ

للعلامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوى رضى الله عنه

المجلد الثاني

طبعة مبدية وصحة مبررة



مكتبة البيت الشرعي والنشر  
جمعية شريعة وعلوم كراتشي (الاسم)  
كراتشي، باكستان

اسم الكتاب : **الموطأ للأخوة**

عدد الصفحات : **672**

السعر : **750/=** روبية (۳ محلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبہ البشری**

جمعية شوهري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوور سیز بنکلوز، جلستان جوهر، کراتشي. پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

**www.ibnabbasaisha.edu.pk**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

---

يطلب من : **مکتبہ البشری، کراتشي. پاکستان +92-321-2196170**

**مکتبہ الحرمین، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313**

**المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210**

**بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926**

**دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539**

**مکتبہ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484**

**وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة**



## كِتَابُ الصَّيَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ لِلصَّيَامِ وَالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

٥٧٧ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: "لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ....."

**ما جاء:** من الروايات والآثار. "في رؤية الهلال" اختلف في معنى الهلال كما سيحيي. "للصيام" كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية كلها: "للصوم". "والفطر في رمضان" قال الباجي: الفطر لا يكون في رمضان، وإنما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان، ورؤية الهلال في الأغلب في غيره، وظاهره: أن العلامة الباجي قصر الظرف على الجزء الثاني فقط، والأوجه عندي أنه يتعلق بكلا الجزئين أي ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له، وباعتبار الفطر عنه، وذلك لأن المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالهلالين معاً، ولم يذكر فيه ما يتعلق بالأهلة الآخر سواهما.

**لا تصوموا إلخ:** أي في يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان، كما يدل عليه السياق "حتى تروا الهلال" أي هلال رمضان، وهذا إذا لم يكمل شعبان ثلاثين، وإن كمل شعبان ثلاثين يوماً فيجب الصوم بدون الرؤية أيضاً، وليس المراد رؤية جميع الناس بل بعضهم، وظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً، لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده، قلت: وسيأتي بيان من فرق قبل الزوال وبعده، وإن عدم الصوم مغياً بتحقيق الرؤية، ولو ثبتت لليلة ماضية يجب الصوم متى ثبت.

**غم عليكم:** بضم المعجمة وتشديد الميم، أي حال بينكم وبينه غيم، يقال: غممت الشيء إذا غطيته، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق: "فإن غم"، ومن آخر "أغمي"، ومن آخر: "غبي" بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة، و"أغمي وغم وغمي" بتشديد الميم وتخفيفها، فهو مغموم، والكل بمعنى، وأما غبي فمأخوذ من الغباوة، وهي عدم الفطنة، وهي استعارة لخباء الهلال، ونقل ابن العربي أنه روي بالعين المهملة من العمي، قال: وهو بمعناه؛ لأنه ذهب البصر عن المشاهدات، أو ذهب البصرة عن المعقولات. قال العيني: ومنه الغم؛ لأنه يستر القلب، والرجل الأغم: المستور الجبهة بالشعر، وسمي السحاب غيماً؛ لأنه يستر السماء، وفي "العارضه": بناء "غم" للستر والتغطية، ومنه الغم؛ فإنه يغطي القلب عن استرساله في آماله، ومنه الغمام وهي السحابة. "فاقدروا له" =



## فَاقْدُرُوا لَهُ.

٥٧٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ."

= همزة الوصل، وضم الدال المهملة وكسرها، وفي "المغرب": الضم خطأ، كما قاله القاري، وفي "النيل": قال أهل اللغة: يقال: "قدرت الشيء أقدره" بكسر الدال وضمها "وقدرته وأقدرته"، كلها بمعنى واحد، وهي من التقدير. وسيأتي في الحديث الآتي أن الرواة اتفقوا على هذا اللفظ، وهو تأكيد لقوله: "لا تصوموا حتى تروا الهلال" عند الجمهور، وللعلماء في معنى هذا اللفظ ثلاثة أقوال: الأول: قول الأئمة الثلاثة والجمهور، قال العيني: وهو مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد ومن قال بقوله، أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً، يقال: قدرت الشيء وأقدرته وقدرته، أي انظروا في أول الشهر، واحسبوا ثلاثين يوماً، كما جاء مفسراً في الأحاديث الأخر. والقول الثاني: ما ذهب إليه أكثر الحنابلة، إذ قالوا من التفريق بين الصحو والغيم، فقالوا: التعليق على الرؤية متعلق بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر، وهو "اقدروا له"، ومعناه: ضيقوا له وقدروه تحت السحاب. والثالث: معناه: فاقدروه بحسب المنازل، قاله أبو العباس بن سريخ من الشافعية، ومطرف بن عبد الله من التابعين، وابن قتيبة من المحدثين.

**فاقدروا له:** أي انظروا في أول الشهر، واحسبوه تمام الثلاثين. **الشهر تسع إله:** وفي النسخ المصرية: "تسعة وعشرون"، زاد في بعض النسخ الهندية بعده "يوماً"، فظاهر الحديث الحصر، وليس بمنحصر فيه، فقد يكون ثلاثين، وأجيب بما قال الخطابي في "المعالم": يريد أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون، وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم؛ لأن الشهر في العرف وغالب العادة ثلاثون، فوجب أن يكون البيان فيه مصروحاً إلى النادر دون المعروف منه، وقال عياض: معناه: قد يكون تسعاً وعشرين، وقال الحافظ: أو اللام للعهد، والمراد شهر بعينه، أو هو محمول على الأكثر؛ لقول ابن مسعود: "صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين"، رواه أبو داود والترمذي، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد، وقال ابن العربي: معناه: الحصر من أحد طرفيه أي يكون تسعة وعشرين وهو أقله، ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً، ولا تقصروا على الأقل تخفيفاً، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهاء باستهلاله، وقال الباجي: ويحتمل أن يريد به التنبيه على ترائي الهلال لتسع وعشرين، ثم قال: ومع ذلك فلا تصوموا التسع وعشرين حتى تروا الهلال، قال ابن العربي: أوجب على الخلق مراعاة الهلال، فمن الناس =

٥٧٩ - **مالك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ.

٥٨٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْهِلَالَ رُئِيَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ بِعَشِيِّ، فَلَمْ يُفْطِرْ....

= من يراعي الأهلة كلها في العام؛ لئلا يأخذ في كل شهر المطلع غيم، فلا يهتدي إليه، ومنهم من قال، وهو الأكثر: يخصي هلال شعبان خاصة، ويدل عليه الحديث البديع، رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: **أحصوا هلال شعبان لرمضان**، وروي عن عائشة **رضي الله عنها** قالت: "كان رسول الله ﷺ يحفظ من هلال شعبان ما لا يحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته"، قال الدارقطني: هذا إسناده حسن صحيح "ولا تفطروا حتى تروه" أي الهلال، "فإن غم عليكم فاقدروا" قاله الحافظ، أما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك، عن نافع فيه على قوله: "فاقدروا له"، وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"، كذا أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن أيوب عن نافع.

**فاكملوا العدد إلخ:** وفي رواية: "العدة"، والنسخ الهندية على الأول، والمصرية على الثاني، واللام للشهر أي عدة الشهر، ولم يخص **رضي الله عنه** شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك؛ إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبيته، وقد ورد في بعض الروايات "فاكملوا عدة شعبان"، وما قيل: انفرد به البخاري، لا يصح فله متابعات بسطت في محله، ولا تخالف بينها، بل هي مفسرة لأحد المحتملين.

**بعشي:** أي ما بعد الزوال إلى آخر النهار. "فلم يفطر عثمان حتى أمسى" قال الباجي: هذا دليل على أنه كان في رمضان، وأن الهلال الذي رئي هو هلال شوال. "وغيبت الشمس"، أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن حرمة: أن الناس رأوا هلال الفطر حين زاغت الشمس، فأفطر بعضهم، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: رآه الناس في زمن عثمان، فأفطر بعضهم، فقام عثمان فقال: أما أنا فمتم صيامي إلى الليل. قال الباجي: لا خلاف بين الناس أنه إذا رئي بعد الزوال فإنه لليلة القادمة، وأما إذا رئي قبل الزوال فإن مالكا والشافعي وأبا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون: إنه لليلة القادمة؛ لحديث أبي وائل: "أتانا كتاب عمر أن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال هماراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس"، وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف وابن حبيب: للماضية؛ لما رواه النخعي عن عمر: "إذا رأيتم الهلال قبل الزوال فأفطروا، وإذا رأيتموه بعده فلا تفطروا"، وهذا مفصل، والأول مجمل؛ لأنه قال: "هماراً"، لكن قال ابن عبد البر: والأول أصح؛ لأنه متصل، والثاني منقطع، فالنخعي لم يدرك عمر **رضي الله عنه**، قال الباجي: قال أبو بكر بن الجهم: هذا لا يثبت عن عمر، رواه شباك، وهو مجهول، قال: وهذا الخلاف إنما هو إذا رئي في يوم ثلاثين، ولا يصح أن يكون =



عُثْمَانُ حَتَّى أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ فِي الَّذِي يَرَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ: إِنَّهُ يَصُومُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ.

وبه قال الثلاثة الباقية

= قبل ذلك، وهكذا ذكر ابن رشد في "البداية" اختلاف الأئمة في ذلك، ثم قال: وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التجربة فيما سبيله التجربة، والرجوع إلى الأخبار في ذلك، وليس في ذلك أثر عن النبي ﷺ يرجع إليه، لكن روي عن عمر أثنان: أحدهما عام، والآخر مفسر، ثم ذكر الأثرين المذكورين، أثر وائل عنه، والمفسر أثر النخعي عنه. ثم إن الخبر يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشية، فأما إن كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنه لليلة المقبلة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: أنه للماضية، فيلزم قضاء ذلك اليوم، وإمساك بقيته احتياطاً للعبادة، والأول أصح؛ لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله، كما لو رئي بعد العصر، وفي "البرهان": يجعل أبو يوسف الهلال المرئي قبل الزوال للماضية في الصوم والفطر؛ لأن الظاهر أنه لا يرى قبل الزوال إلا وهو لليلتين، وهو قول علي وعائشة، ورواية عن عمر، وهما أي أبو حنيفة ومحمد جعلاه للمستقبل، وهو قول ابن مسعود وأنس، ورواية أخرى عن عمر رضي الله عنه لقوله ﷺ: **صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته**، فواجب سبق الرؤية على الصوم والفطر، والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والمختار قولهما، وبه قال الشافعي، وعن أبي حنيفة: إن كان مجراه أمام الشمس وهي تطلوه فهو للماضية، وإن كان خلفها فللمستقبل.

**إنه يصوم:** وجوباً؛ "لأنه لا ينبغي" وليس في "المصرية" لفظة "لأنه" بل فيها "ولا ينبغي" أي لا يجوز "له أن يفطر، وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان" قال الزرقاني: وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة عملاً بالأحاديث السابقة، وقال عطاء والحسن وشريك وإسحاق: لا يصوم حتى يحكم الإمام بأنه من رمضان، وقال ابن رشد: العلماء أجمعوا على أن عليه أن يصوم إلا عطاء بن أبي رباح، فإنه قال: لا يصوم إلا برؤية غيره معه، قال الموفق: المشهور في المذهب أنه متى رأى الهلال وحده لزمه الصيام، عدلاً كان أو غير عدل، شهد عند حاكم أو لم يشهد، قبلت شهادته أو ردت، وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال عطاء وإسحاق: لا يصوم، وقد روى حنبل عن أحمد: لا يصوم إلا في جماعة الناس، وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين؛ لأنه يوم محكوم به من شعبان، فأشبهه التاسع والعشرين، ولنا: أنه يتيقن أنه من رمضان فلزمه صومه، كما لو حكم به الحاكم، وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر في حق غيره، أما في الباطن فهو يعلم أنه من رمضان، فلزمه صيامه، ثم إن أفطر عمداً كفر وقضى عند مالك، وقال الأكثر: لا كفارة عليه؛ للشبهة، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد: شذ مالك فقال: من أفطر وقد رأى الهلال وحده، فعليه القضاء والكفارة، وقال أبو حنيفة: عليه القضاء فقط، قلت: ووافق مالكاً الإمام أحمد، ففي "المغني": إن أفطر ذلك اليوم بجماع، فعليه الكفارة، وقال أبو حنيفة: لا تجب؛ لأنها عقوبة، فلا تجب بفعل مختلف فيه كالحلد، قلت: وتخصيصه بالجماع مبني على مذهبه أن الكفارة لا تجب إلا به.



قَالَ: وَمَنْ رَأَى هَيْلَالَ شَوَّالٍ وَحَدَّهُ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَّهِمُونَ عَلَى أَنْ يُفْطِرَ مِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ مَأْمُونًا، وَيَقُولُ أُولَئِكَ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ: قَدْ رَأَيْنَا الْهَيْلَالَ. وَمَنْ رَأَى هَيْلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا فَلَا يُفْطِرُ، وَلَيْتَمَّ صِيَامَ يَوْمِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ هَيْلَالُ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَأْتِي.

**فإنه لا يفطر إلخ:** قال الباجي: هذا مما لا يختلف فيه في المذهب إذا كان في مصر، وبه قال أبو حنيفة، "لأن الناس يتهمون" وقد ورد: **اتقوا مواضع التهم**، "على أن يفطر منهم من ليس مأموناً" من أهل الفسق والبدع، "ومأموناً" بالنصب في جميع النسخ المصرية وأكثر الهندية، وفي بعضها: "مأمون" بالرفع، والوجه الأول، "ويقول أولئك" أي أهل الفسق "إذا ظهر عليهم: قد رأينا الهلال" قال الباجي: وجه ما احتج به مالك من أن ذلك ذريعة لأهل الفسق والبدع إلى الفطر قبل الناس يوم، ويدعون رؤية الهلال إذا ظهر عليهم، قال الزرقاني: وبه قال أبو حنيفة وأحمد والأكثر، وقال الشافعي وأبو ثور وأشهب: يفطر، وإن خاف التهمة لم يفطر، ويعتقد الفطر، قال الحافظ: اختلفوا في الفطر، فقال الشافعي: يفطر ويخفيه، وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً، قال الموفق: لا يفطر إذا رآه وحده، روي هذا عن مالك والليث، وقال الشافعي: يحل له أن يأكل حيث لا يراه أحد؛ لأنه يتيقنه من شوال فجاز له الأكل، كما لو قامت به بيته، ولنا: ما روى أبو رجاء عن أبي قلابة: "أن رجلين قدما المدينة، وقد رأيا الهلال، وقد أصبح الناس صياماً، فأتيا عمر رضي الله عنه، فذكرا ذلك له، فقال لأحدهما: أصائم أنت؟ قال: بل مفطر، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال، وقال للآخر، قال: أنا صائم، قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأفطر والناس صيام، فقال للذي أفطر: لولا مكان هذا لأوجعت رأسك، ثم نودي في الناس أن اخرجوا"، أخرجه سعيد عن ابن علية عن أيوب عن أبي رجاء، وإنما أراد ضربه لإفطاره برؤيته، ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه، ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا تواعده. وقالت عائشة: إنما يفطر يوم الفطر الإمام وجماعة المسلمين، ولم يعرف لهما مخالف في عصرهما، فكان إجماعاً، وقولهم: إنه يتيقن أنه من شوال، قلنا: لا يثبت اليقين؛ لأنه يحتمل أن يكون الرائي حبل إليه، كما روي أن رجلاً في زمن عمر رضي الله عنه قال: لقد رأيت الهلال، فقال له: امسح عينيك، فمسحها، ثم قال له: تراه، قال: لا، قال: لعل شعرة من حاجبك تقوست على عينك، فظننتها هلالاً، أو ما هذا معناه.

**وليتم إلخ:** بلام الأمر في النسخ الهندية، وبدونها في المصرية، "صيام يومه ذلك، فإنما هو هلال الليلة التي تأتي"، وتقدم قريباً أنه يجمع عليه إذا رئي بعد الزوال، واختلفوا فيما قبله، والجمهور على أنه ليلة الآتية مطلقاً، "يقول: إذا صام الناس يوم الفطر، وهم يظنون أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لعدم رؤيتهم هلال شوال في ليلته، فجاءهم ثبت - بسكون الباء وفتحها - "أن هلال رمضان قد رئي" في الليلة التاسعة والعشرين "قبل أن يصوموا" أي هؤلاء الناس "يوم، وأن يومهم ذلك" أي اليوم "أحد وثلاثون، فلهم يفطرون من ذلك"، وفي النسخ المصرية: "في ذلك"، "اليوم أية ساعة جاءهم الخير"، قال الباجي: وذلك يكون على وجهين، أحدهما: برؤية هلال رمضان في أوله، =

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَجَاءَهُمْ ثَبَتٌ أَنَّ هِلَالَ رَمَضَانَ قَدْ رُئِيَ قَبْلَ أَنْ يَصُومُوا يَوْمًا، وَأَنَّ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ، فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ آيَةً سَاعَةً جَاءَهُمُ الْخَبَرُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ جَاءَهُمْ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

## مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ

٥٨١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: .....

= وكمال عدده قبل هذا اليوم. والثاني: برؤية هلال شوال بالأمس، وعلى الوجهين يلزم الإفطار ساعة يصح الخبر بذلك، كان في أول النهار أو في آخره، قلت: ذكر المصنف الصورة الأولى فقط، والثانية تستنبط منها لاتحاد السبب، "غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس" لخروج وقتها عند الأئمة الثلاثة من حل النافلة إلى الزوال، واختلف فيه أقوال الشافعية، قال الزرقاني: لا يصلونها لا في اليوم ولا من الغد؛ لخروج وقتها، فلو قضيت لأشبهت الفرائض، وقال الباجي: لا يصلي في فطر ولا أضحي، وذكر في "الدر المختار": أن العذر ههنا لنفي الكراهة، وفي الفطر للصحة، قال ابن عابدين: ذكر في "المنهاج" عن الطحاوي: أنه ما ذكر قول أبي يوسف، وأن أبا حنيفة قال: إن فاتت في اليوم الأول لم تقض، لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا، كما في "البحر". قلت: لكن ذكره الطحاوي في "شرح معاني الآثار"، والحديث الذي أشار إليه صاحب "الهداية" هو حديث أبي عمير المذكور قبل ذلك، قال الزيلعي: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه الدار قطني، وقال: إسناده حسن، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن سعيد ابن عامر قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك: أن عمومة له شهدوا عند النبي ﷺ على رؤية الهلال، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا لعيد من الغد.

من أجمع الصيام إلخ: قال القاري: الإجماع: العزم التام، وحقيقته جمع رأيه عليه، وقال الطيبي: أجمع الأمر وعلى الأمر: إذا صمم عزمه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ (يوسف: ١٠٢)، قال الباجي: الإجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له، وذلك أن الصوم من جملة العبادات، فلا يصح صوم رمضان وغيره إلا بنية، هذا هو المشهور من المذهب، قال الزرقاني: هذا على مشهور المذهب؛ لخبر: الأعمال بالنيات، وقياساً على الصلاة؛ إذ فرضها ونقلها في النية سواء، وقيل: يجوز في النقل قبل الزوال، قال القاري بعد حديث الباب: ظاهره أنه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فرضاً كان أو تفلأً، وإليه ذهب ابن عمر وجابر بن زيد ومالك والمزني وداود، =

لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ.

٥٨٢ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

= وَذَهَبَ الْبَاقُونَ إِلَى جَوَازِ النَّفْلِ بَنِيتهِ مِنَ النَّهَارِ، قَالَ الْمَوْفِقُ: لَا يَصِحُّ صَوْمٌ إِلَّا بَنِيتهِ إِجْمَاعاً، فَرَضاً كَانَ أَوْ تَطَوُّعاً؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ فَافْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ كَالصَّلَاةِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فَرَضاً كَصِيَامِ رَمَضَانَ فِي أَدَائِهِ وَقَضَائِهِ وَالنَّذْرَ وَالْكَفَّارَةَ اشْتَرَطَ أَنْ يَنْوِيهِ مِنَ اللَّيْلِ عِنْدَ إِمَامَانَا وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِي، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجْزِي صِيَامَ رَمَضَانَ، وَكُلَّ صَوْمٍ مَتَعِينَ بَنِيتهِ مِنَ النَّهَارِ؛ لِحَدِيثِ عَاشُورَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: **وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ**، وَكَانَ صَوْماً مَتَعِيناً وَاجِباً، وَلَنَا: حَدِيثُ الْبَابِ. ثُمَّ فِي أَيِّ جِزَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ نَوَى أَجْزَاءَهُ، ثُمَّ فَعَلَ بَعْدَ النِّيَّةِ مَا يَنَاقِي الصَّوْمَ مِنَ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ أَمْ لَا، وَاشْتَرَطَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِي أَنْ لَا يَأْتِيَ بَعْدَ النِّيَّةِ تَمَنُّافٌ لِلصَّوْمِ، وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ وَجُودَ النِّيَّةِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ، كَمَا اخْتَصَّ بِهِ أَذَانُ الصُّبْحِ وَالدَّفْعُ مِنَ مَزْدَلَفَةٍ، وَلَنَا: عَمُومُ قَوْلِهِ **عَلَيْكَ**: **مَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، وَلِذَا قُلْنَا: إِنْ نَوَى مِنَ النَّهَارِ صَوْمَ الْغَدِ لَمْ تَجْزِئَهُ تِلْكَ النِّيَّةُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا إِلَى جِزَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَتَعْتَبِرُ النِّيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ تَجْزِئُهُ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لَجَمِيعِ الشَّهْرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَإِسْحَاقَ، وَصَوْمُ التَّطَوُّعِ يَجُوزُ بَنِيتهِ مِنَ النَّهَارِ عِنْدَ إِمَامَانَا أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي طَلْحَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحَذِيقَةَ وَسَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي "الْبَدَايَةِ": أَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي وَقْتِ النِّيَّةِ، فَإِنْ مَالِكاً رَأَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي الصِّيَامَ إِلَّا بَنِيتهِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصَّوْمِ، وَقَالَ الشَّافِعِي: تَجْزِي النِّيَّةُ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي النَّافِلَةِ، وَلَا تَجْزِي فِي الْفُرُوضِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجْزِي النِّيَّةُ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي الصِّيَامِ الْمُتَعَلِّقِ وَجُوبِهِ بِوَقْتٍ مَعِينٍ مِثْلَ رَمَضَانَ وَنَذْرٍ أَيَّامٍ مُحَدَّدَةٍ، وَكَذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ، وَلَا تَجْزِي فِي الْوَاجِبِ فِي الذِّمَّةِ، وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمْ تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ، أَحَدُهَا: مَا رَوَى عَنْ حَفْصَةَ مَرْفُوعاً: **مَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، وَرَوَاهُ مَالِكٌ مُوقُفًا، قَالَ أَبُو عَمْرٍ: حَدِيثُ حَفْصَةَ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. وَالثَّانِي: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ؟ قَالَ: **فَإِي صَائِمٌ**، فَمِنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ التَّرْجِيحِ أَخَذَ حَدِيثَ حَفْصَةَ، وَمِنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ الْجَمْعِ فَرَّقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ أَعْنَى حَمْلِ حَدِيثِ حَفْصَةَ عَلَى الْفَرْضِ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ عَلَى النَّفْلِ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ بَيْنَ الْوَاجِبِ الْمَعِينِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْمَعِينِ لَهُ وَقْتُ مَخْصُوصٌ يَقُومُ مَقَامُ النِّيَّةِ فِي التَّعْيِينِ، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَخْصُوصٍ، فَوَجِبَ التَّعْيِينُ بِالنِّيَّةِ، وَبِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ النُّعْمِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ وَزْفَرٌ، كَذَا فِي "الْعَيْنِ". وَمَذْهَبُ الْخَنَابِلَةِ فِي ذَلِكَ مَا فِي "الرُّوسِ الْمُرْبِعِ": وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لِلصَّوْمِ كُلِّ يَوْمٍ لَا نِيَّةَ الْقَرَضِيَّةِ، وَيَصِحُّ صَوْمُ النَّفْلِ بَنِيتهِ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ.

**لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ**: أَحَدٌ "إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ" أَيُّ عَزَمَ عَلَيْهِ وَقَصَدَ لَهُ "قَبْلَ الْفَجْرِ" أَيُّ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، قَالَ الْخَافِظُ: وَلَفْظُ "النَّسَائِيُّ" عَنْ حَفْصَةَ مَرْفُوعاً: **مَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.



٥٨٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَا يُصَلِّيَانِ الْمَغْرِبَ حِينَ يَنْظُرَانِ إِلَى اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ .....

**إلى الليل الح** في أفق المشرق امتدّ إليه في قوله ﷺ "لا تأكل من ههنا ولا شهة من ههنا" ثم يفسر عان بالصلة؛ لأنها أهم العبادات، وليس في هذا من تأخير الفطر المكروه؛ لأن المكروه تأخيره إلى اشتراك النجوم، وفي "مشكاة" =

قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَا، ثُمَّ يُفْطِرَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

## مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الَّذِي يُصْبِحُ جَنْبًا

٥٨٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "وَهُوَ وَقِفْتُ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصْبِحُ جَنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ ﷺ: "وَأَنَا أَصْبِحُ جَنْبًا....."

= برواية الترمذي وأبي داود عن أس: "كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات، فإن لم تكن فتيمرات"، قال القاري: فيه إشارة إلى كمال المبالغة في تعجيل الفطر، وأما ما صح: "أن عمر وعثمان **رضي الله عنهما** كانا برمضان يصيان المغرب"، فهو لبيان حوار التأخير؛ فلا يظن وجوب التعجيل، ويمكن أن يكون وجهه أنه **رضي الله عنهما** كان يفطر في بيته، ثم يخرج إلى الصلاة، وأتقما كانا في المسجد، ولم يكن عندهم تمر ولا ماء، أو كانا غير معتكفين، ورأيا الأكل والشرب لعير المعتكف مكروهين، لكن إطلاق الأحاديث ظاهر في استثناء حال الإفطار.

**يصبح حساً**. في رمضان، وليس في السحح الهدية لفظ: "في رمضان"، نعم! يوجد في المصرية، والتعميم أولى. اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الحوار كما سيأتي، فصارت المسألة كالإجماعية بعد ما كانت كثير الاختلاف، وذكر العلامة العيني فيها سبعة أقوال، قال أبو عمر: إنه الذي عيه جماعة فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز وأئمة الفتوى بالأمصار، وأبو حنيفة والشافعي والثوري والأوراعي والليث وأصحابهم، وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن عينة وأبو عبيدة وداود وإسحاق الطبري وجماعة من أهل الحديث، قال الأبي في "شرح مسلم": إنما كان الخلاف في ذلك في الصدر الأول، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء أنه يحرث، ومستندهم حديث عائشة وأم سلمة، وحديثهما أولى بالاعتماد عليه؛ لأتقما أعم بذلك من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله: **هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ** (الفرقة: ١٨٧)، لأنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم أن يصبح حساً، وكذا حكى الإجماع عليها الزرقاني.

**وأنا أريد الصيام** فهل يصح الصوم مع حدث الحباة؟ "فقال رسول الله ﷺ: "وأنا أصبح جنباً، وأنا أريد الصيام"، قال الباجي: معناه أنه قد بوى الصيام وقت تصبح بيته، قلت: يحتاج إلى ذلك التأويل من اشترط التيسر، ومن لا فلا، قال الموفق: لا بأس أن يفتسل الصائم، فإن عائشة وأم سلمة قالتا: نشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من غير احتلام، ثم يفتسل ثم يصوم" متفق عليه. ثم ذكر الاختلاف في الغمس في الماء. "فأغتسل وأصوم" فلك في أسوة حسنة. وأجابه بالفعل؛ لأن التعليم الفعلي أبلغ، قال الباجي: وفي ذلك دليل للرجل من وجهين، =

٥٨٧ - **مات** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ.

= أحدهما: أنه إذا كان بغيره، وقد أمرنا بالتأعنه، ونحو: أن يسأل سائلاً عن مسألة، فوجهه **نفي**، ثم مثل ذلك من  
 حال نفسه، وهذا يدل على أن حكمه **نفي** في ذلك حكم المسائل، وهو أحسن حكمهم في هذه المسألة، أحسنه بغيره.  
**فقال له الخ** 'الرجل' المسائل. يا رسول الله! إنك نست متسألاً، وذلك لأنك قد عرفت أنك ما تقدم من ذلك  
 وما تأخر، بمعرفة قوة تعالى: **فقدت من بعد أن يفهم من ذلك**، **فقدت من بعد أن يفهم من ذلك**، **فقدت من بعد أن يفهم من ذلك**  
 أحدهما: أراد ذلك المؤمن، شياً من ذلك لأفضل، لأنها الصغار، فإنها حائرة على الأبياء بالنسب، ولعمري،  
 راعها: العظمة، قال 'لرؤفائي' أي سر وحال بيت وبين ذلك، ولا تقع مثل ذلك أصلاً، لأن العفراء تستر،  
 وهو إما بين بعد وندب، وإما بين ندب وعقوبة، وثالث الأبياء لأول، وبأنهم آثاني، فهو كدنة عن  
 العظمة، وهذا قول في عبة الحسن، 'فعبس رسول الله'، لأن حارده بغيره في جواب سؤاله صريح في  
 عدم الاختصاص، فوجه العصب اعتقاده التحقيق بلا علم **لأرجو** - يادو بلام في نسخ هندية وانصره، وفي  
 رواية: تحذفها، أن أكون أحشاكم بالله بالياء على لفظ 'الحالة' في كسر نسخ الهدنة وفي مصرية، وبعض هندية  
 باللام بدل الياء، وأعلمكم بما أتقي قال الساجي: معنى ذلك: والله أعلم أن ما عرفت من ديني لا يعني أن أكون  
 أحشاكم بالله، بل أنا أحشاكم، ومن حشيتي له أي أعلمكم بما أحببت وأنتم لا تعلمون، فلا بد من الاقتداء.

**بصيح** بضم الباء، أي يدخل في التصريح، حسناً من جماع غير احتلام، قصد بذلك المناعة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمد بقصر، ورد: كان كدث مدسي لأعسال وألم عنه أولى بدلت، قال القرطبي: في هذا فائدتان، إحداهما: أنه كان يجمع في مصداق، ويؤخر العمل إلى بعد صريح فقهر بياناً بحجوجه. وثانيتهما: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام، لأنه كان لا يجتمع به الاحتلام من شيطان، وهو معصوم منه، وقال غيره: في قوفا: "من غير احتلام" إشارة إلى حوار الاحتلام عليه، وإلا ما كان للاستثناء معنى، ورد بأن الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، وأجيب بأن الاحتلام يصدق على الإنسان، وقد وقع الأمر بغير رؤية شيء في المنام، =



٥٨٨ - **ماثل** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنَ هِشَامٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَذُكِرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: .....

= وأرادت بالتقييد بالجماع المساعة في الرد، كذا في "الفتح"، وقال اسوي: احتج به من أثار الاحتلام على الأنبياء، وفيه خلاف، والأشهر امتناعه؛ لأنه من تلاعب الشيطان، وهم مرهون عنه، وتأولوا الحديث على أن المعنى: يصبح جنباً من جماع، ولا يجب من الاحتلام؛ لامتناعه منه، وهو قريب من قوله تعالى: **وَيَسْتَلِمْ** **بِغَيْرِ** **تَحِيٍّ** **هَذِهِ** **حَدِيثُ** (دعوى ٢١)، ومعلوم أن قتلهم لا يكون حق. "في رمضان" ففي غيره بالأولى، "ثم يصوم" ذلك اليوم، راد في بعض حواشي "أبي داود" بعد هذا الحديث، قال أبو داود: وما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصبح جنباً في رمضان أي لفظ: "في رمضان"، كذا في "البذل".

**فذكر له إلخ** قال الناحي: فيه دليل على تداكرهم بالعلم في محال علمائهم وأمرائهم، وتحفظهم لأقوال الناس فيه. 'من' 'صبح جنباً أفصر ذلك اليوم'، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث الفضل بن عباس عند مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي بلفظ: **من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم**. ولا يصوم. ولا يصوم. قال أبو هريرة: "لا ورب هذا البيت! ما أنا قنيت: من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد - ورب الكعبة - قاله". فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن! تدهش! فيه حرص الأمراء على معرفة السنة وموجب الشريعة "إلى أمي" بضم الهمزة وفتح الميم الثقيلة، تشبه أم، 'المؤمنين عائشة وأم سلمة، فلتنسألها' فيه سؤال من يرض أنه أعظم بحكم الحادثة المحتف فيها، ولذا حصها بالسؤال، "عن ذلك" أي عما قال أبو هريرة، قال أبو بكر: "فذهب" واندي "عبد الرحمن" و' أنا أيضاً "ذهبت معه، حتى دحسا على عائشة" أم المؤمنين "فسلم عليها عبد الرحمن" ليس في السج المصرية قط: عبد الرحمن "فصير الفاعل رجع إليه. قال العيني في بيان الاختلاف في هذا الحديث: وفيه أيضاً من الاختلاف ما يقتضي أن عبد الرحمن لم يشافه عائشة وأم سلمة بالسؤال عن ذلك، ففي 'سبس الكرى' للنسائي من رواية عبد ربه عن أبي عبيد عن عبد الرحمن بن الحارث قال "أرسلني مروان إلى عائشة، فأتيته فلقيت علامها دكوان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك، فقالت إلخ فذكر الحديث مرفوعاً، قال: فأتيته مروان فحدثته بذلك، فأرسلني إلى أم سلمة، فأتيته فنقيت علامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر مثله". قال الحافظ: في إساده نظره؛ لأن أبا عبيد محمول، فإن كان محفوظاً فيجمع أن كلاً من العلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال، كما في هذه الرواية، وسمع عبد الرحمن وانه كلاهما من وراء الحجاب، وقال العيني: الأحاديث التي فيها أن عبد الرحمن شافهما بالسؤال أكثر وأصح، ومع هذا فيجوز أن يكون أرسل المولى أولاً، ثم أتى هو فشافه، أو أن المولى كان واسطة في الدخول عليها معه.

مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، فَلَتَسْأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَهَبَتْ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَتُرْغَبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا وَاللَّهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، .....

**ثم قال** عبد الرحمن: 'يا أم المؤمنين! إنا كنا عند مروان بن الحكم، فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة' **ثم** ليس كما قال أبو هريرة، وقد عرفت أنه ورد عدة روايات، لكنها كانت مسوخة أو مؤولة صح إكادها، ولعلها لم تعلم الرواية المرفوعة، وهو الظاهر، أو غنمت مع العلم بتأويلها أو سحها، وسيأتي الجواب عنها في آخر الباب، 'يا عبد الرحمن! أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟' قالت ذلك مبالغة في الإنكار، 'فقال عبد الرحمن: لا والله' لا أرب عنه أبداً، 'قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام'، وفي رواية للسنائي: 'كان يصبح جنباً مني، ثم يصوم ذلك اليوم'، 'قال: ثم خرجنا، حتى دخلنا على أم سلمة' قلت: وتقدم من رواية السنائي: 'أن عبد الرحمن رجع إلى مروان، ثم أرسله مروان إلى أم سلمة'، فإن صح فهي رواية الباب اختصار.

**فسأله** عبد الرحمن 'عن ذلك، فقالت كما' وفي السج المصرية: 'مثل ما قالت عائشة'، يريد أنها وافقتها في الحكم، 'قال أبو بكر: "فخرجنا" من عندها' **ثم** حتى جنباً مروان بن الحكم، فذكر له عبد الرحمن ما قالتها، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد! كذب عبد الرحمن 'لتركس دابتي فيها بالناب، فتذهب إلى أبي هريرة، فإنه بأرضه بالعقيق' موضع معروف بظاهر المدينة، ولا يخالجه رواية 'الحارثي' لفظاً: 'ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة وكانت لأبي هريرة هنالك أرض' لاحتمال أن يكون قصده إلى العقيق، فلم يخذه، ثم وجداه بذي الحليفة، وكان له أيضاً بها أرض، ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر: فقال مروان: عرمت عليكما ما ذهتما إلى أبي هريرة، فقال: فلفينا أبا هريرة عند باب المسجد. والظاهر أن المراد بالمسجد ههنا: مسجد أبي هريرة بالعقيق، لا المسجد السوي؛ =

فَقَالَتْ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! لَتَرْكِبَنَّ دَابَّتِي فَإِنَّهَا بِالْبَابِ، فَلْتَذْهَبَنَّ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّهُ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ، فَلْتُخْبِرْهُ <sup>كنية عبد الرحمن</sup> بِذَلِكَ، فَركبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَرَكِبْتُ مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَتَحَدَّثَ مَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَاعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا عِلْمَ لِي بِذَلِكَ، إِنَّمَا أَخْبَرَنِيهِ مُخْبِرٌ.

= جمعاً بين الروايتين، أو يجمع بأهما النقيض بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن القصة محملة، أو لم يذكرها بل شرع فيها، ثم لم ينتهياً له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة، وأرادا دخول المسجد السوي، قاله الحافظ، وكذا العيني، إلا أنه أورد على الحافظ في قوله: "مسجد أبي هريرة بالعقيق" بأنه لما جمع أولاً بأهما قصدها إلى العقيق، ولم يجداه، بل وجداه بذي الحليفة، فكيف المسجد بالعقيق، هل رجعا إليه مرة أخرى؟ قال: بل الجواب الحسن: أن المراد مسجده مسجد ذي الحليفة؛ لأهمه ذكروا أن بذي الحليفة عدة آبار، ومسجدان للنبي ﷺ.

**فلنحرمه** أي أنا هريرة 'ذلك' الذي قالتاه على وجه الاستقصاء هذه القصة؛ ليعلم ما عند أبي هريرة في ذلك، وربما كان عنده في ذلك بعض احتمال أن يكون ناسحاً أو مسوحاً، أو يوجب تخصيصاً أو تأويلاً، قاله الساجي. "فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة" بعض في قصدهما أن هريرة، وتقدم قريباً من رواية البخاري بلفظ: "ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة"، وضايفه أهما اجتماعاً من غير قصد، قال الحافظ: فيحمل قوله: "ثم قدر لنا" على المعنى الأعم من التقدير، لا على معنى الاتفاق، قلت: لكن يشكل عليه لفظ الطحاوي في 'مشكته' بلفظ: "فخرج مروان حاجاً أو معتمراً، فخرجنا معه حتى إذا كنا بذي الحليفة، ولأبي هريرة هناك أرض، هو فيها قعماً إليه"، ويحتمل عندي: أهما قصدها بالعقيق، لكنه اتفق اللقاء بدون القصد بذي الحليفة، فتحدث معه أي مع أبي هريرة. "عند الرحمن ساعة" قل أن يذكر به ذلك، وهذا من حسن الأدب وتقدم التأنيس، "ثم ذكر له ذلك"، ولفظ البخاري: "فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك، فذكره"، فقال أبو هريرة: لا علم بي بذلك من أبي ﷺ بلا واسطة، وفيه تسليم منه للحكم وإقياد للحق، إذ جاءه من النص عن أبي ﷺ ما لا يمكن رفعه، من عند من لا يشك في ثقته ولا حفظه، ولا سيما في مثل هذا الحكم.

**أحبر به محرم** ولفظ البخاري: فقال: كدنت حديثه الفصل بن عباس، وهو أعلم، قال الحافظ: وليسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعنى بن عقة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر: أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: إنما كان أسامة بن زيد حدثني. -



٥٨٩ - **مالت** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَوَّحِي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

= فيحمل على أنه كان عبده عن كل منهما، ويؤيده رواية أخرى عند السائي من طريق عبد المثلث بن أبي بكر، عن أبيه، قال فيها: إنما حدثني فلان وفلان، ورواية "الموطأ" لفظ: "أحتربه محرراً"، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة، منهم من أهتم المرجعين، ومنهم من اقتصر على أحدهما نارة منهما، ونارة مفسراً، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحد، وهو عبد السائي أيضاً من صريق أبي قلابة، عن عبد الرحمن بن الحارث، ففي آخره قال أبو هريرة: هذا كنت أحسب إياه. قال النووي في "شرح مسلم": رجع أبو هريرة عن قوله مع أنه كان رواه عن الفضل، عن أبي ﷺ، فعمل سب رجوعه أنه تعارض عبده الحديثان، فجمع بينهما، فتأول أحدهما على ما سذكر من لأوجه في تأويله، فمما ثبت عبده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره وهذا متأول، رجع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أو بالاعتماد؛ لأهما أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى نوح الأكل والامشارة إلى طلوع الفجر، قال الله تعالى: ﴿سورة البقرة ١٨٧﴾، وإيراد بالامشارة: جماع، ولذا قال تعالى: ﴿سورة البقرة ١٨٧﴾، ومعلوم أنه إذا حار اجماع إلى صوم الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصبح صومه؛ لقوله تعالى: ﴿سورة البقرة ١٨٧﴾، وإد دل القرآن وفعه ﷺ على جواز الصوم من أصبح جنباً، وجب الخواب عن حديث أبي هريرة عن الفضل، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى لأفضل، فالأفضل أن يعتسل قبل الفجر، ولو حانف جار، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث. والخواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الفجر محامعاً، فاستدام بعد صوم الفجر عبداً، فإنه يفطر ولا صوم له. والثالث: جواب ابن المنذر فيما رواه عن البيهقي: أن حديث أبي هريرة مسووح، وأنه كذب في أو الأمر حين كان اجماع محرماً في الليل بعد اليوم كالأكل والشرب، ثم مسح دنت ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما عنده حتى سمعه الناس، فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، قلت: واختار الطحاوي أيضاً في "مشكله" النسخ.

**ثم يصوم** قال انزرقاني: أعاد انصف هذا الحديث مع أنه قدمه قبل الذي فوقه؛ لإفادة أن له فيه شيتين؛ إذ روه ثمة عن عبد ربه، وههنا عن سمي. وتقدم أن العلماء كأهم أجمعوا على صحة صوم اجنب، سواء كان من احتلام أو جماع، قال القرطبي: فيه فائدتان، أحدهما: أنه كان يجمع في رمضان ويؤخر العسل إلى بعد صوم فجره؛ بياناً للحوار. والثاني: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام؛ لأنه ﷺ كان لا يعتنم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه، واحتنفوا في جواز احتلامه ﷺ وعدم جواز ذلك، وتحقيق المعتمد عليه أن الأشياء =

## مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْقِبْلَةِ لَصَائِمٍ

٥٩٠ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ، وَهُوَ صَائِمٌ

= لا يَحْتَمِلُونَ مَرُوءَةَ شَيْءٍ فِي الْمَاءِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي الْإِحْتِلَامِ، وَلَكِنْ يَحُورُ عَلَيْهِمْ حُرُوجُ الْمَنِيِّ حَالَةَ الْيَوْمِ؛ لِمِثْلَةِ الْأَوْعِيَةِ حَالِيَةِ قُبُورِهِمْ وَأَحْلَامِهِمْ عَنِ الْيُسُوسِ وَقَتْد. وَقَالَ الْعَبَّاسِيُّ رَأَى عَنِ قَوْلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: إِنْ يَأْجُوحُ وَمَأْجُوحٌ مِنْ إِحْتِلَامِ آدَمَ، فَقَالَ. وَجَاءَ فِي أَحَدِيثِ امْتِنَاعِ الْإِحْتِلَامِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام وَنَحْوِ مَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ حَزَمَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ".

**في القبلة.** قَالَ أَحْمَدُ: بِالضَّمِّ لِلثَّمَةِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي "الْمَعَالِمِ": قِصَّةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعْرُوفِينَ، قِيلَ: إِنَّمَا مِنْ إِمْقَانَةٍ، وَأُطْمِئِنَّا مِنَ الْإِقَالِ. "لِلصَّائِمِ" احْتَمَلَتْ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا السَّبَبِ، وَلَدَا احْتِصَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ سَلْعًا وَحِلْمًا، قَالَ أَبُو عَمْرٍ: مَنْ كَرِهَ الْقِبْلَةَ لِلصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَبْنِ عُمَرَ وَعُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ يَقْضِي يَوْمًا، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُرُوقَ الْخَصِيَّتَيْنِ مَعْلُوقَةٌ بِالْأَنْفِ فَإِذَا وَجَدَ الرِّيحُ تَحْرُكًا، وَإِذَا تَحْرُكَ دَعَا إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَالشَّيْخُ أَمْلَكَ لِإِرْبِهِ، وَكَرِهَ مَالِكُ الْقِبْلَةَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ لِلشَّيْخِ وَالشَّابِّ، وَعَنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلشَّابِّ، وَرَحَصَ لِلشَّيْخِ. قَالَ عِيَّاسٌ: مِنْهُمْ مَنْ أُنَاحَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهَا لِلشَّابِّ وَأُنَاحَهَا لِلشَّيْخِ، وَهُوَ الْمُرَوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْرَاعِيِّ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُنَاحَهَا فِي الْمَلِّ وَمَعَهَا فِي الْفُرْصِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنْ حَرَّكَتِ الْقِبْلَةَ الشَّهْوَةُ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْأَصْحَحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَرْبِيهٍ. وَقَالَ أَصْحَابُ الْحَنَفِيَّةِ فِي فُرُوعِهِمْ: لَا بَأْسَ بِالْقِسَةِ وَالْمَعَانِقَةِ إِذَا أَمْسَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، وَيَكْرَهُ لَهُ مَنْ فَرَّجَهَا، وَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ: يَكْرَهُ الْمَعَانِقَةَ وَالْمَصَافِحَةَ وَالْمَاشِرَةَ بِلَا ثَوْبٍ، وَالتَّقْبِيلَ الْعَاقِشَ مَكْرُوهًا، وَهُوَ أَنْ يَمْصُغَ شَفَتَيْهَا، قَالَ مُحَمَّدٌ، كَذَا فِي "الْعَبَّاسِيِّ".

**أَنْ رَحَلًا:** أَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ "قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ" أَيُّ حَرًّا "مِنْ ذَلِكَ وَجَدًا" أَيُّ حَزَنًا "شَدِيدًا" مِنْ خَوْفِ الْإِثْمِ وَالْذَّمِّ عَمَّا ارْتَكَبَهُ، "فَارْسَلَ امْرَأَتَهُ" إِلَى أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ "تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ". قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ: حَرًّا وَأَشْفَقَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْظُورًا، وَلَعَلَّهُ وَقْتُ أَنْ قَبَلَ غَفَلَ عَنِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ فَأَشْفَقَ مِنْ فِعْلِهِ لَهُ، وَطَنَّ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فَارْسَلَ امْرَأَتَهُ، "فَدَحَلَتْ عَنِّي" أَمُّ الْمُؤْمِنِينَ "أُمُّ سَمَةَ" هُنْدُ بِنْتُ أُمِّيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. "فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا، فَأَحْبَرْتَهَا أُمُّ سَمَةَ" أَيُّ نَحَوَّزَ هَذَا الْفِعْلِ؛ لَمَّا "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ" شَدَّ النَّاءُ أَيُّ يَقْبَلُهَا، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ بِسَدِّ آخَرٍ: "وَكَانَ يَقْبَلُهَا"، "وَهُوَ صَائِمٌ" أَجَابَتْ بِفَعْلِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ الْفِعْلِيَّ أَبْلَغُ، "فَرَجَعْتُ إِلَى" بَيْتِهَا، فَأَخْبَرْتُ "رَوْحَهَا" بِذَلِكَ أَيُّ بِفَعْلِهِ ﷺ. "فَرَادَهُ" أَيُّ الزَّوْجَ "ذَلِكَ" الْخَيْرَ "شَرًّا" =

فِي رَمَضَانَ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْداً شَدِيداً، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا، فَأَخْبَرَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَرَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَخْبَرَتْهُ فَرَادَهُ ذَلِكَ شَرّاً، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ؟" فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا أَخْبَرْتِهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ"، .....  
الباء للإشباع

= قال الباجي: يقتضي أنه استدام الأسف والحزن، فكان ذلك زيادة على حربه المتقدم قبل السؤال؛ إذ لم تأت بهما يقنعه، ويؤمن خوفه مما كان يعتقد أنه أثم به، فيكون معنى 'رأده' ههنا: أدام له الأسف والحزن، ولم يره ما سمع في ذلك من قول النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون معنى "رأده ذلك" حرباً، اشتد حزنه؛ لما يقوى عنده من سد الحصر حين لم يكن عند أم سلمة من الإباحة غير ما أحرته، ولم يكن ذلك عنده يقتضي الإباحة له.

**وقال:** الزوج "لسا مثل رسول الله ﷺ، الله" بالضم مبتدأ "يحل" بضم الباء، وكسر الحاء من أحل، أي يبيح، خبر 'لرسوله ﷺ' ما شاء" بلفظ الماضي في السجع المصرية، وفي الهدية: "ما يشاء" بالمصارع، أي كما أحل له ﷺ القتال بمكة ساعة، ففي "جمع العوائد" برواية الشيخين والترمذي والسنائي: "فإن أحد ترحص لقتل رسول الله ﷺ فيها، فقولوا: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم" - "ثم رجعت امرأته" مرة أخرى 'إلى أم سلمة' تسأله هل هذا العمل مما يقتدى فيه بالنبي ﷺ أم لا؟ فوجدت عندها رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: 'ما هذه المرأة؟' تجيء وتروح، ولعله ﷺ علم قبل ذلك محبتها، وهو الأوجه عندي، أو المعنى: ما تسأل هذه المرأة، فأخبرته أم سلمة" بأنها تسأل عن القبلة للصائم.

**فقال إلخ:** وقد ظن أنها لم تحبرها، "ألا" بفتح الحفرة وتشديد اللام، "أخبرتها أي أفعل ذلك" قال الباجي: فكان يجب عليها أن تحبرها بذلك، وفيه المقنع، ولعله ﷺ طمأنها لم تحبرها بذلك، فأكر عليها ذلك، وبهها على الإخبار بأفعاله؛ إذ هي السنن، وإنما يوحد أكثر هذه المعاني عن أزواج النبي ﷺ، ويجب عليهن أن يخبرن بذلك؛ ليقندي الناس برسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ ذَكَرْنا مِنْ نَبِيٍّ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، وقال ابن عبد البر: فيه إيجاب العمل بحبر الواحد. "فقال: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها، فأخبرته فرأده ذلك شراً، وقال: لسا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله" على الجملة الفعلية في النسخ الهندية، وفي المصرية: الله يحل "لرسوله ﷺ" ما شاء، معضب رسول الله ﷺ، وتقدم وجه الغضب في "من أصبح جنباً في رمضان"، وقال: والله يبي لأتقاكم الله" =

فَقَالَتْ: قَدْ أَخْبَرْتَهَا، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ، فزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا، وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ مَا شَاءَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "وَاللَّهِ! إِنِّي لِأَتَقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ".

- ٥٩١ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحِكَتْ.
- ٥٩٢ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ امْرَأَةً...

= باللام على لفظ 'الحلالة' في جميع السح، "وأعلمكم حدوده"، قال في "المجمع": الحدود محارم الله، وعقوباته التي قرنها بالذنوب، وأصل الحد: المنع والفصل بين الشيئين، فكان حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام، فمنها ما لا يقرب كالفواحش المحرمة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْتَحْدُذَ مِنْهُ وَلَا نَعْتَبِرُ بِهِ﴾ (الفره ١٨٧)، ومنها ما لا يتعدى كالموارث المعينة وترويح الأربع، ومنه: ﴿لَنْتَحْدُذَ مِنْهُ وَلَا نَعْتَبِرُ بِهِ﴾. قال ابن عبد البر: فيه دلالة على حوار القسلة للشباب والشيخ؛ لأنه لم يقل للمرأة: روحك شيخ أو شاب فلو كان بينهما فرق لساها؛ لأنه الميسر عن الله تعالى، وقد أجمعوا على أن القسلة لا تكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تقول إليه إلخ، قلت: لكن من فرق بين الشاب والشيخ، أو الخائف على نفسه والمالك له - وهم الجمهور - إنما قالوا بذلك جمعاً بين الروايات، والروايات في ذلك مختلفة كما ستري، على أن الحديث واقعة حال لا عموم لها، فلا مانع من أن النبي ﷺ يعلم أن زوجها الشيخ.

إِنْ إلخ. بكسر فسكون، محففة من المثقلة، دخلت على الجملة الفعلية، "كان رسول الله ﷺ ليقبل" بفتح اللام لتأكيد، "بعض أزواجه" أي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنفسها، كما يدل عليه لفظ "ضحكت"، قال الزرقاني: عائشة، كما في 'مسلم' عنها، "كان يقبلني وهو صائم" أو أم سلمة، كما في "البحاري"، أو حفصة، كما في 'مسلم'، لكن الظاهر أن كلاً منهن إنما أخبرت عن فعله ﷺ معها، "وهو صائم" جملة حالية، "ثم ضحكت"، هكذا في جميع النسخ المصرية لفظ الماضي، وهو الأوجه بالسياق، وفي "الهدية": "ثم تضحك" بناء المصارع تبييناً على أنها صاحبة القصة؛ ليكون أبغ في الثقة بها؛ لأن علم العيان أوثق من علم البيان، راد ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه: 'فطسا أنها هي'، وقال الداودي: ضحكت تعجباً ممن حالفها في ذلك، أو تعجبت من نفسها؛ إذ تحدثت بمثل هذا مما يستحيي النساء من ذكر مثله للرجال، لكن ألحاًها ضرورة التبليغ إلى ذلك، أو سروراً بتذكر مكانها من النبي ﷺ وحالها معه.



عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَتْ تُقْبَلُ رَأْسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَا يَنْهَاهَا.  
 ٥٩٣ - **مات** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ أَخْبَرَتْهُ  
 أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ  
 تَدْتُوَ مِنْ أَهْلِكَ، فَتُقْبَلَهَا وَتُلَاعِبَهَا؟ فَقَالَ: أَقْبَلُهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

**كانت تقبل إلح** قال الناجي: يَحْتَمِلُ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّدَادِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَفْعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَالرَّحْمَةِ.  
 'فلا ينهاها' أي لا يمنعها، وذلك لعنه؛ لأنه يملك نفسه، ويعنه معها أنها تملك نفسها، وقال الناجي: ليس في حديث  
 ما يدل على أنها هي صائمة؛ خوفاً أن تكون حائضاً في وقت صومه في رمضان، أو يكون صومه في غير رمضان.  
**فقال له** عمنه، "عائشة" أم المؤمنين: "ما يمنعك" بصيغة المضارع، وفي السبع المصرية: ما منعك بصيغة  
 الماضي، "أن تدنو" أي تقرب 'من أهلك' أي روحك، "فتقبلها وتلاعبها" قصدت بذلك إفادته بحكمه وإلا فمعلوم  
 أنه لا يقبلها خضرة الناس سيما عمنه أم المؤمنين، قال الناجي: لم تقصد بذلك أمره به؛ لأن أحداً لا يؤمر بمثل  
 هذا، وإنما هو موقوف على اختيار فاعله، وليس في ذلك إباحة تنقيبه بإباحة خضرة عائشة وغيرها؛ لأن هذا مما  
 يجب أن يستتر به، ولا يفعل خضرة أحد، وإنما سألته عن المانع له من ذلك أن كان الصوم أو غيره، ولعله قد  
 بلغها ذلك عنه، فأرادت أن تعلمه بأنه غير مانع. وقال أبو عبد الملك: تريد ما يمنعك إذا دخلتما ويحتمل أنها  
 شكت لعائشة قلة حاجته إلى النساء، وسألته أن تكلمه، فأفتته بذلك؛ إذ صح عندها ملكه لنفسه، والأوجه  
 عندي أنها بلغها عنه أنه لا يبيحه في الصوم، كما يدل عليه قوله، 'فقال: أقبلها، وأنا صائم' الوار حالية،  
 "قالت" عائشة: "نعم" قال الناجي: "قالت: نعم" ولم تعد عليه الحصص على الملاعبة والتفصيل بعد أن كملت تعليمه  
 الحكم، وثبت أنها إنما قصدت التعليم دون الحصص على الملاعبة واحتلمت الفتيا عن أم المؤمنين عائشة في قلة  
 الصائم، فهذا الأثر صريح في أنها أباحت له القصة، ولم ترها من الحصائص، وسيأتي في الباب الآتي ما يخالف  
 ذلك، ولا ضيق في الجمع إذا حمل أثر الباب على أنها علمت منه ملك نفسه، كما حمل عليه الشراح، أو يحمل  
 على أنها أرادت إعلام أنها لا تقطر، قال الحافظ: ويجمع حمل الهي على كراهة التريه؛ فإنها لا تنافي الإباحة، ثم  
 لم يذكر في السؤال الملاعبة، واكتفى على التقبيل؛ لأن حكمها حكم القصة، قال الموفق: المقبل لا ينحو عن ثلاثة  
 أحوال، أحدها: أن لا يبر، فلا يفسد صومه بذلك، لا يعلم فيه خلافاً الثاني: أن ينجي، فيمطر بغير خلاف  
 يعلمه. والثالث: أن يمدي، فيمطر عند إمام مات، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يفسد، ورد ذلك عن الحسن  
 والشعبي والأوزاعي، ثم قال: واللمس بشهوة كالقبلة في هذا.

٥٩٤ - **مالك** عن **زيد بن أسلم**: أن **أبا هريرة** و**سعد بن أبي وقاص** كانا **يُرخصان** في القبلة للصائم.

### ما جاء في التشديد في القبلة للصائم

٥٩٥ - **مسك** أنه بلغه أن **عائشة زوج النبي ﷺ** كانت إذا ذكرت أن **رسول الله ﷺ** كان يقبل وهو صائم، تقول: **وأيكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ**.

**كانا يرخصان إلخ** وكذا **عمر** وغيره من الصحابة والتابعين كما تقدم، قال **ابن عبد البر**: لا أعلم أحدا رخص فيها إلا وهو يشترط سلامة مما يتولد منها، ومن علم أنه يتولد منها ما يفسد صومه وحب عليه اجتنبها.

**التشديد في القبلة إلخ** ما كانت الروايات في ذلك مختلفة، ذكر المصنف في بابين، ولما كان المرحح عند المالكية التشديد في ذلك؛ إذ المشهور عندهم الكراهة مطلقاً كما تقدم في بيان المسالك، أحر هذا الباب.

**تقول إلخ**: مبيحة للمحاص، أو مابة له عن الاتباع، قولان للعلماء كما سيأتي، **وأيكم أملك لنفسه**، وبه **فسر** **ترمذي** ما ورد في الروايات: "وكان أملككم لإربه"، فقال: يعني لنفسه، "من رسول الله ﷺ"، ونفط **الحارثي** برواية **الأسود** عن **عائشة** قالت: "كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه"، واحتج **شرح الحديث** في هذا اللفظ بموضعين، الأول: في صطحه، قال **الرقاوي**: بكسر همزة وسكون الراء، رواه الأكثر كما قال **الخطابي** و**عياض**، قال **النووي**: هو الأشهر، وروى **بفتح همزة** و**الراء**، وقدمه **الحافظ** أي ذكره مقدماً، وذكر **القول الآخر** بعد ذلك لفظ: "يروى"، وقال: الأول أشهر، وإلى ترجيحه أشار **الحارثي** وهما بمعنى اوظر والحاجة، أي أغلب هواه وحاجته، ويطلق أيضاً بفتح همزة و**الراء** على العضو المحصوص، قاله **عياض**، قال **التوربشتي**: لكن حملة في الحديث على العضو غير سديد لا يعتربه إلا جاهل بوجوه حسن الخطاب مائل عن سن الأدب ونهج الصواب، ورده الطيبي بأنها ذكرت أنواع الشهوة مرتقية من الأدنى إلى الأعلى، فبدأت بمقدمتها التي هي القصة، ثم ثبت بالمشارة، وأرادت أن تعبر بالمحاجة، فكنت عنها بالإرب، وأي عبارة أحسن منها. قلت. والقول الثالث في تفسيره: أن المراد منه نفسه كما تقدم. والاختلاف الثاني في معناه ومقصودها **بفتح الهمزة** بهذا اللفظ، قال في "المجمع": تريد أنه يأمن مع هذه المشارة الوقوع في المرح، فهي عنة في عدم إحقاق العير به، ومن يجربها به يجعل قولها علة في إحقاقه به؛ فإنه إذا كان أملك الناس لإربه يباشرها، فكيف لا تباح لغيره؟ قلت: ويؤيد هذا المعنى الثاني ما ورد عنها من إباحة القبلة للناس، فقد أخرج **الحارثي** في "صحيحه" تعليقاً: قالت **عائشة**: يحرم عليه فرجها، قال **العبي**: وصله **الطحاوي** بسنده عن **حكيم بن عقيل** أنه قال: سألت **عائشة** ما يحرم عني من أمرأتي وأنا صائم؟ قالت: فرجها، قال **الحافظ**: إسناده إلى **حكيم** صحيح، =

٥٩٦ - قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ أَرِ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ.

٥٩٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنْ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ، وَكَرَّهَهَا لِلشَّابِّ.

= قال العيني: وبحوه أخرج ابن حزم في "المحلى" من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة **رحمها الله** أم المؤمنين ما يحل للرجل من امرأته صائماً؟ فقالت: كل شيء إلا الجماع، قال الحافظ: أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح، قلت: ويؤيده أيضاً ما تقدم في الباب السابق: أنها قالت لأن أحييه: 'ما معك أن تدبو من أهلك، فتقلها وتلاعها؟ قال: أقلها وأنا صائم؟ قالت: نعم" ويؤيد المعنى الثاني ما في رواية 'مسلم' بلفظ: 'ولكنه كان أملككم' بلفظ الاستدراك، ويؤيده أيضاً ما ذكره الحافظ من رواية حماد عبد السامى: 'قال الأسود: قلت لعائشة: أياشر الصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله **ﷺ** يياشر، وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه'، وظاهر هذا أنها اعتقدت الخصوصية بذلك، فانه اقرطبي، وفي 'كتاب الصيام' ليويسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ: 'سألت عن عائشة عن المباشرة للصائم، فكرهتها'، وهذا المعنى الثاني أراد المصنف؛ إذ ذكر الحديث في باب التشديد، فيكون المعنى عنده أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبله والمباشرة، ولا تتوهوا من أنفسكم أنكم منته **رحمهم الله**؛ لأنه يمدح نفسه، ويأمن الوقوع فيما بعد القبله، وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم الانكشاف، ومال ابن قتيبة في تأويل الحديث إلى هذا المعنى الثاني، بل قال بكوها مفطراً لصائم، ولفظه: قال أبو محمد: نحن نقول: إن القبله للصائم تفسد الصوم؛ لأنها تعث الشهوة وتستدعي المدي، وكذلك نقول في المباشرة، فأما رسول الله **ﷺ** فإنه معصوم، وتقبله في الصوم أهله كتقبل الوالد ولده، ويدل على ذلك قول عائشة: "وأياكم يملك لإربه".

**تدعو إلى خير** يريد أنها من دواعي الخماج والإلزال، وهذا مما يفسد الصوم، فليس في قصدها إلا التعرير بصومه، وهذا من لا يمدح نفسه، وأما من ملك نفسه فلا حرج عليه، قاله الناجي.

**سئل** ببناء المحلول 'عن القبله للصائم فأرخص فيها للشيخ'؛ لأن الغالب فيه منكه لنفسه؛ لانكسار شهوته، وكرهها للشاب؛ لأن الغالب فيه عنة شهوته على نفسه، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً وموقوفاً عن غير ابن عباس أيضاً، قال الحافظ: فرق آخرون بين الشيخ والشاب، فكرهها للشاب، وأباحها للشيخ، وهو مشهور عن ابن عباس، أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف، أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة، والآخر: أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

٥٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ.

## ما جاء في الصَّيَّامِ فِي السَّفَرِ

٥٩٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .....

**والمباشرة إلخ** هو التقاء الشرتين، سواء أوح أو لم يوح، "لصائمه" وذلك يحتمل أن يكون؛ لأنه يرى كراهتهما للصائم، أو ينهى سدا للذريعة.

**الصيام في السفر** احتمت روایات الحديث في هذا الباب أيضاً، ولذا اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال، الأول: التحجير، وروي عن ابن عباس وأنس وأبي سعيد وسعيد بن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والحمي ومجاهد والليث والأوراعي. والثاني: أن الإفطار أفضل، وروي عن عمر بن عبد العزيز والشعبي وقتادة ومحمد بن عني والشافعي وأحمد وإسحاق. الثالث: أن الصوم في السفر لا يحرى، فإن صام وجب قضاؤه في الحصر؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (نفره ١٨٤)، وقوله ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ﴾، وهذا قول بعض أهل الظاهر، قال الناجي: لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح، إلا ما روي عن بعض أهل الظاهر، فإنه قال: لا يصح ولا يحرى، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (نفره ١٨٤) ووجه الدليل من الآية: أنه تعالى قال: ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ﴾ (نفره ١٨٤)، وفي "البدائع": جواز صوم رمضان يجمع عليه؛ فإن التابعين أجمعوا بعد اختلاف الصحابة، والاختلاف في العصر الأول لا يمنع انعقاد الإجماع في العصر الثاني على ما عرف في أصول الفقه. الرابع: أن الصوم في السفر أفضل، وبه قال الأسود بن يزيد وأبو حنيفة وأصحابه.

وفي "التوضيح": وبه قال الشافعي ومالك وأصحابه وأبو ثور، وكذا روي عن عثمان بن أبي العاص وأنس بن مالك. وقال الموفق: الأفضل عند إمامنا المظهر، وقال أبو حنيفة والشافعي ومالك: الصوم أفضل لمن قوي عليه، ومن كان يصوم في السفر ولا يقطر عائشة وقيس بن عباد وأبو الأسود وابن سيرين وابن عمر وابنه سالم وعمرو بن ميمون، وقال أبو مجلز: لا يسافر أحد في رمضان، فإن سافر فليصمه، قال الناجي: الصوم في السفر أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ﴾ (نفره ١٨٤)، ولأن الصوم يتعلق بالدمة فالمبادرة إلى إبراها أولى، فربما صرأ من الموانع والاشتغال. بخلاف الفصر؛ فإن الدمة تبرا فيه مما يؤتى به، وفي "المعالم": قال أنس ابن مالك وعثمان بن أبي العاص: أفضل الأمرين الصوم في السفر، وبه قال الحمي وسعيد بن جبير، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي.



خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ،  
وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْذِثِ فَلَا أَحْذِثَ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

**حرج إلى مكة** ومعها عشرة آلاف من المسلمين كما في معازي البخاري، عام الفتح في رمضان وخرج عامداً إلى مكة يوم الأربعاء بعد العصر لعشر حلول منها سنة ثمان من الهجرة، قاله الرقائي، والخميس، قال الحافظ: وقع في 'مسند' من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان، ودخل مكة تسع عشرة ليلة حلت منه، "فصام حتى بلغ الكديد" ففتح لكاف وكسر ادال المهملة الأولى فتحتية فمهمة، موضع بين وبين المدسة سبع مراحل أو نحوها، وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان، قاله الرقائي، وكذا يفتح الكاف، ضبطه جمع من شراح الحديث، وقيل: الكديد: ما غلط من الأرض، وقال أبو عبيدة: الكديد من الأرض: خلق خلق الأودية أو أوسع منها، ويقال فيها: الكديد تصغيره تصغير الترحيم، موضع بالحجاز، ويوم الكديد من أيام العرب، وهو موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة. ثم أظفر فأفصر الناس' معه: لأهم كانوا يتبعون الأحداث فالأحدث من فعله. كما سيأتي. ونسبه من حديث جابر في هذا الحديث: 'ف قيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإما يبطرون فيما فعت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر"، وله من وجه آخر: ثم شرب، ف قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، ف قيل: قد صام، قال الرقائي: وللبخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس: "بأناء من لبن أو ماء، فوضعه على راحته أو راحته" ناشت فيهما، قال الداودي: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَعَا بِالنَّاسِ مَرَّةً وَبِالنَّاءِ مَرَّةً، وَرَدَهُ الْخَافِطُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى اتِّعَادِهِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ وَاحِدٌ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّمَا شَبَّ الرَّأْيُ، فَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ رَوَايَةُ مَنْ حَرَّمَ النَّاءَ، وَأَعَدَّ الدَّوْدِيُّ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ كَانَتَا قِصَّتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا فِي الْفَتْحِ وَالْأُخْرَى فِي حَبْسٍ. قُلْتُ: لَكِنْ وَقَعَ اخْرُجَ فِي عَدَّةٍ رَوَايَاتٍ بِالنَّاسِ أَيْضاً. 'وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَالْأَحْدَثُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ أَيَّ مِنْ حَالِهِ وَقَعَهُ. ' هَذَا قَوْلُ الرَّهْرِيِّ، كَمَا وَقَعَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، قَالَ الرِّقَائِيُّ تَعَالَى الْخَافِطُ، رَأَى الْخَافِطُ: وَوَقَعَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مَدْرَجَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ، قَالَ سَفِيَّانُ: لَا أَذَرِي مِنْ قَوْلٍ مَنْ هُوَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الرَّهْرِيِّ، وَبِذَلِكَ جَرَمَ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِحْهَادِ، وَقَدْ اسْتَدْرَجَ الْحَدِيثَ عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ خَلَاقِيَّةٍ، الْأُولَى: مَا يُقَالُ: إِنَّ الرَّهْرِيَّ أَتَى هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ مَسْجُوحٌ. وَهُوَ يَوَافِقُ عَنِي ذَلِكَ، وَفِي 'مُسْلِمٍ': عَنْ يُونُسَ قَالَ إِنَّ شَهَابًا: وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ، وَيُرْوَاهُ النَّاسُ بِحُكْمِهِ، قَالَ عِيَّاسٌ: إِنَّمَا يَكُونُ نَاسِحًا إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ، أَوْ يَكُونُ الْأَحْدَثُ مِنْ فَعْلِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، أَمَا فِيهَا أَعْنِي قِصَّةَ الصَّوْمِ فَلَيْسَ نَاسِحًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ابْنُ شَهَابٍ مَالًا إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ لَا يَعْقَدُ، كَقَوْلِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَكَانَهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ عَنْهُ. وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا فِي 'الْفَتْحِ' فِي شَرْحِ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: نَابَ إِذَا صَامَ نَابًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ، قَالَ الْخَافِطُ: أَشَارَ إِلَى تَضَعِيفِ مَا رَوَى عَنْ عَنِي، وَإِلَى رَدِّ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ: رَوَى عَنْ عَنِي بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُمَا، وَنَقَلَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ وَحْدَهُ، =

٦٠٠ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ

= ووقع في بعض الشروح عن أبي عبدة، وهو وهم، قالوا: إن من استهل عليه رمضان في احصر ثم سافر بعد ذلك، فليس له أن يفطر؛ لقوله تعالى: **فَمَنْ سَفَرَهُ** (سورة البقرة ١٨٥)، قال: وقال أكثر أهل العلم: لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر، ثم ساق ابن المنذر سند صحيح عن ابن عمر قال: فوه تعالى: **فَمَنْ سَفَرَهُ** نسجها قوله: **فَمَنْ سَفَرَهُ** (سورة البقرة ١٨٥)، ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور.

والمسألة الثالثة: من بيت الصيام في رمضان يحور له الإفطار، وله صورتان، الأولى: ما في "الفتح" استدلال بالحديث على أن لمرء أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً، وهو قول الجمهور، وقصع به أكثر الشافعية، وفي وجه: ليس له أن يفطر، وكان مستند قائله ما وقع في "الويطي" من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هدا، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر، قال الموفق: إن نوى المسافر الصوم في سفره ثم بدا له أن يفطر، فبه ذلك، قلت: الاستدلال بحديث ابن عباس على هذه الصورة الثابتة بديهي البصلا؛ فإنه **أمر** وأصحابه كانوا يصومون من المدينة حتى يبعوا الكديد، ويسهما مراحل كما تقدم، وسباني المسألة في كلام المنصف، أما الصورة الأولى التي عزاها الحافظ إلى الجمهور، قال المارزي: احتج به - أي بحديث ابن عباس مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي: أن من بيت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنه الجمهور، قاله الرزقاني، وهكذا دأبهم طالما يست شارح الحديث القول المختار عنده إلى الجمهور، فاحفظ عرا إليهم حوار، والزرقاني تبعاً للمارزي المع، قال الماحي: الطاهر من سق الحديث أنه إنما أفطر، لئلا يتكيف أصحابه الصوم، فيصعقون عن العمل وعن لقاء العدو، ويحتمل أن يكون إفطاره ليريههم فطره بعد أن نوى من لينته تلك، وقد قال الداودي: إنه أفطر بعد أن بيت الصيام للضرورة، ولا طريق إلى معرفة ذلك، وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحكم فعنه **أمر** على الواجب، وأحق به التقوي لعدو، فالعالب أنه لا يكون ضرورة تبيح الإفطر بعد انعقاده إلا بوجود الضعف، أو العطش باللقاء والحرب، والشي **أمر** هدا انصر استعداداً لأمر مستقبل، وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم.

**أمر الناس** وكانوا عشرة آلاف، وقيل: إثني عشر ألفاً، وجمع بأن العشرة حرج من المدينة، ثم تلاحق به لألفان. "في سفره" إلى مكة 'عام الفتح' متعلق بالأمر، وتقدم قريباً من حديث أبي سعيد أنه **أمر** قال: قد دبرته من عنده كم، ونصره في كم وأفسده، فكانت رحصة، ثم قال: **أمر** منسوخه عنكم، ونصره في كم، وأفسده. فكانت عريمة، "وقال: **أمر** عنه كم، بالفطر، وهذا بمرله التعليل للأمر، يعني لأجل أن تقووا بالفطر على عدوكم، =

بِالْفِطْرِ وَقَالَ: "تَقَوُّوا لِعُدْوِكُمْ"، وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْعُطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ، ثُمَّ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ.

= 'وصام رسول الله ﷺ' ولم يمنع من صومه ما عنه من نفسه قوة وحيد، 'قال أبو بكر' من عبد الرحمن 'قال ابي حدثي' من بعض أصحاب رسول الله ﷺ 'لقد رأيت رسول الله ﷺ' بالعرج يفتح العين وسكون الراء مهملة وبالخيم، عقبة بن مكة والندسة على حادة خرج، يذكر مع اسفيا عن حارمي، وحسبها متصل حل سان، كذا في 'معجم'. 'يصب' بالياء مدح أو المعقول الماء على رأسه من العطش، أو من الحر' فصة 'أو' محتمل الشك والتشويح، يعني قد منع به شدة العطش أو الحر أن صب ماء على رأسه؛ يتقوي به على صومه، ويحتمل عن نفسه بعض أم الحر أو عطش، وكان من ذلك 'حمل' منعه في نفسه لعبادة ربه، 'لا نرى إلى قيامه حتى يورث قدمه'. قال أبو حنيفة: يكره، وقال أبو يوسف، لا يكره، وخرجت ما روي. أن رسول الله ﷺ صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو صائم، وعن ابن عمر 'أنه كان يبل ثوب ويتعطف به، وهو صائم'. ولأنه ليس فيه إلا دفع أذى حر ولا يكره كما أبو مسكين. ولأبي حنيفة: أن فيه بصهر يصحر من العادة، ولا مانع عن حمل مشقتها، وفعل رسول الله ﷺ محمول على حال مخصوصة، وهي حال خوف الإفطار من شدة الحر، وكذا فعل ابن عمر محمول على مثل هذه الحالة، ولا كلام في هذه الحدة.

وفي 'أند المحتار': لا يكره تعطف ثوب مبل ومضمضة و شستاق. ثم عتسل بترد عبد الله، ولم يبق، 'شربلالية' عن 'الرهان'. قال ابن عابدين: لرواية أبي داود: 'أن النبي ﷺ صب على رأسه الماء وهو صائم من عطش أو حر، وكان ابن عمر يبل ثوب ويلبسه عليه، وهو صائم'. ولأن هذه لأشياء فيها عون على العادة، ودفع الصحر الصبيحي، وكرهه أبو حنيفة؛ ما فيها من إصهار يصحر في العادة، وحكي القاري عن ابن اعمام: إنه كرهه أبو حنيفة؛ ما فيه من إصهار يصحر في إقامة العادة لا لأنه قريب من الإفطار، قال قاري: فكان الإمام حمل فعنه ما على بصهر العجر وصبر عند حصول الآلام، وفي دفع فطرة تتعق بالأسباب استعانة بضماء واحب العبودية لرب لأرباب، وبشدة في مشاركة أمة في عو رض شربه ميلا إليهم وسهلا عليهم، وحاصل الكلام: أن كلام الإمام محمول على كراهة شربه وحلاف الأولى، وهو ما فعل ذلك لبيان الجواز من إظهار العجز للرحمة على ضعفاء الأمة.

**قد صاموا الخ** اتدعى لفعلت، صام منهم أن لأمر الإفطار، فصة، أو مخصوص من يتنق عليه الصوم، وهم 'احسوا' من أنفسهم لقوة وعزموا الأحر، سيما فيه اتباع قتله، قال: 'فما كان رسول الله ﷺ بالكديد' =

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْكَدِيدِ دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ، فَأَفْطَرَ النَّاسَ.

٦٠١ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٦٠٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

- وحيث اهجوم على العدو "دعا بقدح" من ماء أو لبن، "فشرب فأفطر الناس" راد مسلم والترمذي عن جابر: "فقبل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: **هذه نعمة** مرتين"، قلت: لأنه **دعا** لما عزم عليهم وتحتّم الفطر، فيكون الصوم إذ ذاك خلاف أمره الشريف.

**فلم يعص** باحرم، وحرك بالكسر؛ للالتقاء الساكنين "الصائِم على المفطر، ولا المفطر على الصائِم" للحوار الأمرين معاً، وفيه رد على من أبطل صوم المسافر، ورد أيضاً على من قال: إن من سافر في أثناء رمضان لا يجوز له المفطر، لخروجه **عنه** عاشر رمضان. رعه محمد بن وصاح أن مالكا لم يتابع على لفظ هذا الحديث، وأن غيره يرويه عن حميد عن أنس: "كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون، فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم، فلا يعيب الصائِم على المفطر، ولا المفطر على الصائِم" ليس فيه ذكر رسول الله ﷺ، ولا أنه كان يشاهدهم في حالهم هذه، وتعبه ابن عبد البر بأنه قلة اتساع في علم الأثر. فقد تابع مالكا على لفظه جماعة من الحفاظ.

**إني رجل أصوم إلخ.** وفي رواية لمسلم: "أسرد الصوم" وكذا في أبي داود وغيره، "أفأصوم في السفر؟" يحتمل التطوع والمرص، والأعم منهما، وسيأتي البسط في ذلك، "فقال له رسول الله ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ" ظاهر الأحاديث التي وقع فيها "إني أسرد الصوم" يدل على أنه في التطوع، قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه رمضان، فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر، قال الخافض: هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب، لكن في رواية لمسلم من طريق أبي مرواح عنه، أنه قال: أجد لي قوة علي الصيام في السفر، فهل علي حجاج؟ فقال **ﷺ**: هي رحضة من الله، فمن أحب فحسب، ومن أحب لم يصوم ولا حجاج عليه، وهذا يشعر بأنه سئل عن صيام المريض؛ لأن الرحضة إما تطلق في مقابلة الواجب، وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم: "أن حمزة قال: يا رسول الله! إني صاحب ظهر أعانته أسافر عليه وأكرهه، وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان، وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره، فيكون ديناً علي؟ فقال: **إني كنت شئت أن أحرمه**"



٦٠٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ.

٦٠٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ وَنُسَافِرُ مَعَهُ، فَيَصُومُ عُرْوَةَ وَنُفْطِرُ نَحْنُ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِالصِّيَامِ.

### مَا يَفْعَلُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ فِي رَمَضَانَ

٦٠٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ، فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلُ الْمَدِينَةِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، دَخَلَ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِهِ، وَطُوعَ لَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ، دَخَلَ

**كان لا يصوم إلخ** قال ساجي: يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر بمنع من الصوم في السفر؛ لصعقه عنه، ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ووقت صعقه، أو في أوقات مخصوصة وحد فيها العجز عن الصيام، ويحتمل أنه كان يقصر في السفر؛ لأنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم، ويحتمل أنه كان يرى الصوم فيه مموعاً فنت؛ وهذا الأخير هو المتعين؛ إذ تقدم من مذهبه في بيان مذاهب: أن الصوم في السفر لا يجزئ، فإن صام وحب قضاؤه في الحضر.

**ما يفعل من إلخ**. ذكر المصنف فيه مسائل، أولاهما: المسافر إذا قدم من سفر هل يصوم في ذلك اليوم أم لا؟ وثانيتهما: أن انقضى إذا أراد لسفر في يوم من رمضان، هل يقصر ذلك اليوم أم لا؟

**أن عمر إلخ** من عادته أنه إذا كان في سفر في رمضان، فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه؛ أي بعد طلوع الفجر كما سيأتي، 'دخل وهو صائم' قال ساجي: قوله: 'من أول يومه' يحتمل أن يريد به قبل طلوع الفجر، فيحب عليه الصوم، ويحتمل أن يريد به بعد طلوع الفجر، وهو أصح؛ لأنه أول اليوم، وما قبل ذلك فهو حر تبيل، فعلى هذا كان صومه مستحباً، قلت: وهذا الثاني هو المتعين من ظاهر السياق، ولا شك في إيجاب الصوم إذا دخل قبل الفجر، وأما إذا دخل بعد الفجر فصومه مستحب كما قاله ساجي، وصرح به الإمام مالك في 'مختصر ابن عبد الحكم' كما قاله الرزقاني، وفي 'المدائع': 'وإذا أراد المسافر دخول مصره أو مصر حر يوي فيه الإقامة، يكره له أن يقصر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أوله؛ لأنه احتنع عزم لفطر وهو الإقامة، واستبح وهو السفر في يوم واحد، فكان الترحيح للمحرمة احتياطاً. **في سفر** في رمضان، فعلم أنه داخل على أهله برودة' على في أوله كما في أكثر نسخ المصرية والهندية، وليس في نسخة الرزقاني حرف حر، فقصده بالنصب على التوسع 'من أول يومه، وطمع له الفجر قبل أن يدخل' وطمع 'دخل وهو صائم' كما تقدم مسوفاً.

وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ فِي رَمَضَانَ وَطَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ بِأَرْضِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ، وَهُوَ مُفْطِرٌ، وَأَمْرَأَتُهُ مُفْطِرَةٌ حِينَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا فِي رَمَضَانَ: إِنَّ لِرَّوَجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا إِنْ شَاءَ.

**وإذا أراد إلخ.** ائقيم "أن يخرج" لسفر "في" يوم من "رمضان، وصنع له الفجر، وهو" مقيم 'أرضه قبل أن يخرج" لسفر 'فإنه يصوم ذلك اليوم' وحيثاً على المشهور، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب والمري وأحمد وإسحاق: يجوز له الفطر، قاله الزرقاني، قلت: طاهره أن أحمد وإسحاق أباحا الفطر قبل الخروج، وهكذا حكى الشوكاني في "اللبيل" عن ابن العربي: أنه لم يقل به إلا أحمد، وفي "هامش الموصأ" عن "أعلى": قال أحمد وإسحاق بالجواز، لكن لا يفطر قبل الخروج.

وقال الباجي: الحارج لسفر لا يخلو أن يعطر قبل حروجه أو بعده، فإن أفطر يوماً قبل حروجه، فالذي ذهب إليه مالك: أنه يكفر، سواء حرج أو لا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن القاسم في "العتية": لا كفارة عليه؛ لأنه متأول، وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماحشون: إن أفطر قبل أن يأخذ في أهبة لسفر، فعليه الكفارة، وإن أفطر بعد الأحد فيها فلا كفارة عليه. وإن أفطر بعد حروجه لسفر، فلا يجوز أن يخرج لسفره قبل الفجر أو بعده، فإن حرج قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر، فإن حرج بعد الفجر بعد أن بوى الصوم، فالمشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز له الفطر، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب: يجوز له الفطر، وبه قال المري وأحمد وإسحاق، فإن أفطر، فهل عليه كفارة؟ ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال ابن كنانة: عليه الكفارة، وبه قال الشافعي إلخ مختصراً.

**في الرجل إلخ.** المسافر "يقدم من سفر وهو مفطر" للسفر، "وامرأته" أيضاً "مفطرة حين طهرت من حيضها" أو نفاسها، أو هي أيضاً قدمت من السفر "في رمضان: إن تزوجها أن بصيها" أي يجامعها "إن شاء"، وروى عن جابر بن يزيد: "أنه قدم من سفر، فوجد امرأته قد طهرت من حيض فأصابها" كما يأتي عن "المعني" في ما جاء في قضاء رمضان، قال الساجي: وأصل ذلك أن من أفطر لعنة تبيح الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان؛ فإنه يستلزم الفطر بقية يومه وإن رالت العنة، مثل الحائض تطهر، والمريض يطمئن، والمسافر يقدم، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: متى رالت علة الفطر وجب الإمساك في بقية ذلك اليوم.

## كَفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**:  
**أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ**.....

أن رجلاً أفطر إلخ قال الناجي: احتلفت الرواة هذا الحديث في لفظه، فقال أصحاب 'الموطأ' وأكثر الرواة عن مالك: 'أن رجلاً أفطر' وحالهم جماعة من الرواة، فقالوا: 'أن رجلاً أفطر بجماع إلخ'، وقال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، ثم يذكر عمادا أفطر؟ وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: 'أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان' فذكروا ما أفطر به، فتمسكت به أحمد وإسحاق ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع؛ لأن الذمة بريئة، فلا يشت شيء فيها إلا يقيين، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، وبه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق، كما قاله الترمذي، لأن الصوم شرعاً الامتناع من الطعام والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره، والجماع بهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً، ولمط حديث مالك يجمع كل فطر، لكن قال عياض: دعوى عموم قوله: "أفطر" ضعيفة.

احتج أبو حنيفة ومالك وغيرهما بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: من أفطر في رمضان متعمداً، فعليه ما على من أفطره، وعليه الكفارة بصر الكتاب، فكذا على المفطر متعمداً، واحتجوا أيضاً بالاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بما فهو أن الكفارة في الواقعة وجبت لكونها إفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر، على ما نطق به الحديث، والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر، فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاباً ههنا دلالة، والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا: وجهان أحدهما: بحمل، والآخر مفسر، أما المحمل فاستدلال بحديث الأعرابي، وأما المفسر فلأن إفساد صوم رمضان دس، ورفع الدس واجب عقلاً وشرعاً، والكفارة تصلح رافعة لها؛ لأنها حسنة، وقد جاء الشرع بكون الحسنة داهية للسيئات، إلا أن الذنوب مختلفة المقادير، وكذا الروافع لها لا يعصم مقاديرها إلا الشارع للأحكام، وهو الله سبحانه، فمتى ورد الشرع في دس حاص بإيجاب رافع حاص، ووجد مثل ذلك الدس في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرفع فيه، ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعويل. ووجه القياس على الواقعة أن الكفارة هناك وجبت للرجوع عن إفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف؛ لأنها تصلح راجعة، والحاجة مست إلى الرجوع، أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لرمه الكفارة لامتنع منه، وأما الحاجة إلى الرجوع، فلوجود الداعي الطبعي إلى الأكل والشرب والجماع، وهو شهوة الأكل والشرب والجماع، وهذا في الأكل والشرب أكثر؛ لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الرجوع عن الأكل والشرب، فكان شرع الرجوع هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى، كذا في "البدائع".

**فَأَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْفَرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .....**

**فأمره رسول الله ﷺ** أن يكفر عن فطره صيام رمضان "عتق رقبة" استدل بالحديث على مسألتين، إحداهما: على وجوب الكفارة، قال ابن رشد: شد قوم، فلم يوحوا على الإفطر عمداً باجماع إلا القضاء فقط، إما لأنه لم يلعبه هذا الحديث، وإما لأنه لم يكن الأمر عزيمة، إذ لو كان عزمة لوجب إذا لم يستطع اعتاق أو الإصغاء أن يصوم. وقال الموفق: إن الكفارة بلزم من جامع في المرح في رمضان عامداً أو غير. في قول عامة أهل العلم، وحكي عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير: لا كفارة عليه؛ لأن الصوم عبادة لا تحب الكفارة بإفساد قضائها، فلا تحب في أدائها كالصلاة، ولما ما روي عن أبي هريرة: 'سألت عن رجل أفطر في رمضان، فقال: يا رسول الله! هبكت، وقعت على امرأتي وأنا صائم' متفق عليه، وقال الخطابي. وجوب القضاء والكفارة قول عامة أهل العلم غير سعيد بن جبير وإبراهيم السلمي وقادة؛ فإنهم قالوا: عليه القضاء، ولا كفارة عليه.

والثانية: استدله الحنفية وموافقيه على عدم اشتراط إيمان الرقبة لإصلاقه، واشترط إيمانها مالك والشافعي؛ لقوله ﷺ في حديث السوداء: **عَمَّ بِهِ مَالِكُهُ**، وتقييدها بالإيمان في كفارة القتل، فيحمل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد، وتوقف في ذلك الأبي، بأن حمل المطلق على المقيد إذا انعقد الموجب، فإن اختلف كالظهار والقتل، فالذي يقله الأصويون عن مالك وأكثر أصحابه عدم الحمل كمدفب الحنفية، قاله الررغاني. قلت: وصرح في 'الشرح الكبير للدردير' بإيمان الرقبة، وكذا قيدها بالإيمان صاحب 'الروص المربع'، فالأئمة الثلاثة متفقة على تقييد الرقبة بالمؤمنة، قال العيني: إطلاق الرقبة في الحديث يدل على حوار المسئمة والكافرة والذكر والأنثى والصغير والكبير، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا هذا كالظهار مستدلين بما رواه الدار قطني من حديث إسماعيل بن سام عن مجاهد عن أبي هريرة: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِوَصِيَّةٍ بِكَفَارَةِ الظَّهَارِ**.

قلت: والأحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة، فيسعى العمل على إطلاقها، ولا شت أن تحرير الرقبة المؤمنة أفضل لإيمانها، ولا كلام في ذلك، إنما الكلام في أن من أعنت رقبة كافرة في كفارته هل أدى كفارته أم لا؟ فصريح الروايات المطلقة: الكفاية، ومن قيدها فعليه البيان، وما ذكروا من حديث السوداء خارج عن البحث. 'أو صيام شهرين متتابعين' قال الناجي: على هذا جمهور الفقهاء، وقال ابن أبي ليلى: ليس التتابع بالارم في ذلك. قال العيني: هو مذهب كافة العلماء إلا ابن أبي ليلى، والحديث حجة عليه. 'أو إطعام ستين مسكياً' قال الموفق: لا يعلم خلافاً بين أهل العلم في وجوب الإطعام في كفارة البوء في رمضان، وهو المذكور في الخبر، والواجب فيه إطعام ستين مسكياً في قول عامةهم، وهو في الخبر أيضاً، واحتلفوا في قدر ما يطعم، ثم قال ابن عبد البر: هكذا روى هذا الحديث مالك لم تختلف رواته عليه فيه سقط التحجير، وتابعه ابن جريج وأبو أويس عن ابن شهاب، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الظهار، كما سيأتي في الحديث الآتي، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في طائفة، فقالوا: لا ينتقل عن العتق إلا عند العجز عنه، ولا عن الصوم كذلك، =



أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقِ تَمْرٍ، .....

= وقال مالك وجماعة: هي على التحجير؛ لظاهر حديث الباب اثنان على أن الترتيب في الرواية الثانية ليس بمراد، ولأنه يقتصر على إطعام في حديث عائشة في 'الصحيحين' وغيرهما، ولذا قال مالك: الإطعام أفضل، ولأنه ستة اثنان في الصيام، ألا ترى أن حامل والمرضع أو الشبيح الكثير لا يؤمر واحد منهم بعق ولا صيام، فصار الإطعام له مدخل في الصيام، فقد فضله مالك وأصحابه، وحجة الجمهور في إيجاب الترتيب أن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التحجير، وتعقبه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عبيدة ومعمّر والأوراعي، والذين رووا التحجير مالك وابن جريح وفتح بن سليمان وعمرو بن سليمان، وهو كما قال في الثاني دون الأول، فالذين رووا الترتيب عن الزهري تمام ثلاثين نفساً أو أريد، ورجح الترتيب أيضاً بأن رواه حكي لفظ القصة عن وجهها، فمعها زيادة عنه من صورة الواقعة، ورواي التحجير حكي لفظ الراوي، فدل على أنه من تصرف بعض الرواة، إما لقصد الاختصار أو غير ذلك، وينرجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط؛ لأن الأحاديث محزنة سواء قلنا بالتحجير أو لا، بخلاف العكس. وجمع بعضهم بين الروايتين - كالمهل والغرضي - بالتعدد، وهو بعيد؛ لأن القصة واحدة والمخرج متحد، والأصل عدم التعدد، كذا في 'الفتح'، وقال الفاري: وأجابوا بأن "أو" كما لا تقتضي الترتيب لا تجمعها كما بينته الروايات الأخرى، وحسبنا التقدير: أو يصوم إن عجز عن العتق، أو يصوم إن عجز عن الصوم، ورواها أكثر وشهر، فقد رواها عشرون صحابياً، وهي حكاية لفظ النبي ﷺ، ورواة هذا اثنان وهو لفظ الراوي.

**فقال لا أحد** وفي حديث عائشة ر "قال: تصدق، فقال: يا بني الله ما لي شيء، وما أقدر عليه" رد ابن عبيدة عن ابن شهاب: "فقال: أحسن"، فأتى بضم الهمزة بياء المفعول "رسول الله ﷺ" ولم يسم الأتي 'عرق' ثم 'فتح العين المهملة والراء، بعدها قاف، قال الحافظ: قال ابن التين: كذا لأكثر الرواة، وفي رواية القاسمي بإسكان الراء، قال عياض: الصواب الفتح، وهو المشهور رواية ولعة، وقال ابن عبد البر: أكثرهم يروونها بإسكان الراء، والصواب عند أهل الإتيان فتح الراء، وكذا قال أهل اللغة، قال الناجي: قال بعض رواة 'الموطأ': العرق، وهو عذدي وهم على اللغة المشهورة، إنما العرق بإسكان الراء: العظم الذي عليه اللحم، قال العيني: وفي شرح 'الموصف' لاس حبيب: رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء، وفي "لسان العرب": قال ابن الأثير: هو رصيل مسوح من سائغ الخوص، وكل شيء مصغور فهو عرق وعرقه، بفتح الراء فيهما، قال الأزهري: رواه أبو عبيد: عرق، وأصحاب الحديث يخطئونه، وقال ابن التين: أنكر بعضهم الإسكان؛ لأن الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم، قال الحافظ: إن كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم، فيبكر الفتح؛ لأنه يشترك مع إماء الذي يتحجب من الحسد، نعم، ارجع من حيث الرواية الفتح، ومن حيث اللغة أيضاً، إلا أن الإسكان ليس بمسكور، بل أشتبه بعض أهل اللغة كالقراء، وفسره الزهري في رواية "الصحيحين" بأنه المكمل - بكسر الميم وفتح الموقية -، قال الأحفش: سمي المكمل عرفاً؛ لأنه يضرع عرقه عرقه، والعرق جمع عرقه كعتق وعلقة، والعرق: الصغيرة من الخوص، =

فَقَالَ: "خُذْ هَذَا! فَتَصَدَّقْ بِهِ" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَجِدُ أَحْوَجَ مِنِّي، فَصَحَّحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: "كُلْهُ".

= قال القاري: وفي "المعرب" يسع ثلاثين صاعاً، وقيل خمسة عشر، قال ابن دريد: يسمى ربيلاً لحمل الربيل، وفيه لغة أخرى: رسيل - بكسر أوله وريادة النون الساكنة - وقد تدعم النون، فتشدد الباء مع بقاء ورنه، وجمعه على اللغات الثلاثة: ربايل، "فقر" أي **فقر** - 'أحد هـ'، فتصدق به أي بانتم الذي فيه، قلت: وفيه حجة للجمهور: أن الإعسار لا يسقط الكفارة، قال الخافض: راد ابن إسحاق. فتصدق به عن **فقر**، ويؤيده رواية المصور عند البحاري بلفظ: **أصعب هـ عث**. وخوذه في مرسل سعيد بن المسيب. واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون انصوصة، وكذا في المراجعة. هل تستطيع، وهل تعد، وغير ذلك، وهو الأصح من قوي الشافعية، وه قال الأوراعي، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر: تحب الكفارة على المرأة أبصاً على اختلاف، وتفاصيل هم في الحرية والأمة والطاوعة والمكرهة، وهل هي عليها، أو على الرجل عنها؟ قال ابن الترمكابي: وفي 'المعالم' لنحطائي ما ملخصه: في أمر الرجل بالكفارة دليل على أن على المرأة كفارة مثله؛ لأن الشريعة سوت بينهما، إلا فيما قام عليه دليل التحصيل، وإذا لزمها القضاء لجماعها عمداً؛ لزمها الكفارة هذه العلة كالرجل، وهذا مذهب أكثر العلماء.

**فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ:** ولفظ البحاري: 'فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله!' قال الخافض: هذا يشعر بأنه فهم الإذن له في التصديق على من يتصف بالفقر، وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك، فزاد فيه. "إني من أدفعه؟ قال. **بى أفقر من نعم**. أخرجه البراء والضراري. 'ما أحد أحوج' بالنصب على أنها حبر "ما الشافعية، ويخبر الرفع على لغة غميم، قاله الرزقاني، قلت: وهذا على ما في أكثر النسخ الهندية والمصرية باحاء المهملة في "أحد"، وفي بعضها بالحيم على امصارع المتكلم من الوجدان، فـ "أحوج" منصوب على المعنوية، وفي 'المشكاة' عن المتفق عليه. "ما أهل بيت أفقر مني"، قال القاري: بالرفع على الوصفية، والنصب على الحرية، وقال الرركشي: 'أهل' مرفوع على أنه اسم "ما"، 'وأفقر' خبره إن جعلتها حجازية، وبالرفع إن جعلتها غيمية. "مي" زاد يونس: 'ومن أهل بيتي' ولفظ البحاري: "فوالله ما بين لاثيها يريد الخرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي". فصحت رسول الله ﷺ حتى بدت أثيابه' وفي رواية ابن إسحاق: "حتى بدت بواحدة"، ولأبي قره في "السس": عن ابن جريح "حتى بدت ثيابه"، ولعلها تصحيف من 'أثيابه'؛ فإن الثيابتين بالتسمة غالباً، وظاهر السياق إرادة الريادة على التيسم، ويحمل ما ورد في صفته **ﷺ** "أن صحكه كان تسمأ" على غالب أحواله، وقيل: كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخرة، فإن كان في أمر الدنيا لم يرد على التسم، وقال الساجي: لعنه **ﷺ** صحت منه؛ إذ وجبت عليه كفارة بخروجها، فأحدها صدقة فحملها وهو مع ذلك غير أثم، وهذا من فصل رسا، وسعة رفق بنا، وإحسانه إلينا. 'ثم قال: كنه"، ولفظ البحاري: **أطعمه أهنت**، وفي أخرى له: **أطعمه عباث**. واستدل به على المسألتين، =

٦٠٧ - **ماث** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُرَّاسِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ نَحْرَهُ وَيَنْتِفُ شَعْرَهُ وَيَقُولُ: هَلَكَ الْأَبْعَدُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، ...

= أولاهما: أن الكفارة تسقط بالإعسار، كما تقدم عن الأوراعي، قال العيني، هو إحدى الروايتين عن أحمد، قلت: هي مختارة فروعها، وقال الرهري: لا بد من التكفير، وهذا خاص بذلك الرجل دليل أنه أحمر النبي ﷺ بإعساره قل أن يدفع إليه العرق، ولم يسقطها عنه، ولأها كفارة واحدة فلم تسقط بالعجز عنها كسائر الكفارات، وهذا رواية ثالثة عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور، وعن الشافعي: كامد هين، ولنا: الحديث المذكور، ودعوى التحصيل لا تسمع بغير دليل، وقوه: إنه أحمر النبي ﷺ بعجزه فلم يسقطها، قلنا: قد أسقطها عنه بعد ذلك، وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ولا يصح قياس على سائر الكفارات؛ لأنه إطراح للصلب بالقياس، وأنت حير بأن الصلح محتمل للتخصيص، وحوار كفاية الإصعاع لأهله وغير ذلك، وعدم الإسقاط في أول الحديث نص، فلا يترك باحتمال، وقال ابن العربي: كان هذا رحمة هذا الرجل خاصة، وأما اليوم فلا بد من الكفارة، وقال عياض: قال الرهري: هذا خاص بهذا الرجل، أباح له الأكل من صدقة نفسه؛ لسقوط الكفارة عنه بفقره، وقيل: هو مسووح، وقيل: يحتل أنه أعصاه؛ ليكفر به ويجزئه إذا أعطاه من لا يلزمه بفقته من أهله، وهو قول بعض الشافعية، وقيل: يحتل أنه ما كان لعيره أن يكفر عنه جاز لعيره أن يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة، وقال القاري: الظاهر أنه خصوصية؛ لأنه وقع عند الدار قطي في هذا الحديث: فقد كفر الله عنك. وقيل: لما كان عاجزاً عن نفقة أهله، جاز له أن يصرف الكفارة لهم، قال الخافض: وهذا هو ظاهر الحديث، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه؛ لأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه.

**وينتف شعره** راد الدار قطي: "وينتف على رأسه التراب"، وفي رواية: "ويطم وجهه، ويدعو ويله ويقول: هلك الأبعد" يعني نفسه، كني عنه بلفظ "الأبعد" على عادة العرب إذا حكيت عن نفسه بما لا يحمل فعله، وفي الجمع: "الأبعد أي المساعد عن الخير والعصمة، بعد بالكسر فهو ناعد أي هتث. وفي حديث عائشة عند البخاري: 'احترقت'، وفي الأخرى له: "أن الأحر هلك"، وفي بعض الطرق: 'هلك وأهلك' أي روحني، واستدل هذه الزيادة على وجوب الكفارة على المرأة، أو المعنى: هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته، وأهلك أي نفسي بعلي الذي حر علي الإثم، وهذا كله بعد ثبوت الريادة المذكورة، ثم بسط الكلام على هذه الريادة. **وما ذلك إك** أي لذي هلكته، وفي رواية: "ما الذي أهلكك"، وفي أخرى: "ويحك! ما صعت؟" قال: أصبت أهلي أي جامع روحني، وفي أخرى: 'وطئت أهني'، وأنا صائم في رمضان جملة حالية من قوله: 'أصبت'، ويؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة؛ لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة، قاله الخافض.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَدَنَةً؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَاجْلِسْ". فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: "خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ". فَقَالَ: مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: "كُلْهُ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتَ". قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَطَاءٌ: فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي ذَلِكَ الْعَرَقِ مِنَ التَّمْرِ؟ فَقَالَ: مَا بَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا إِلَى عِشْرِينَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ

**هل تستطيع إلخ:** أي تقدر "أن تعتق رقبة"، لم يقيد بالمؤمنة في هذا الحديث أيضاً، كما تقدم، قال: 'لا' وفي حديث ابن عمر: "والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط"، قال: فهل تستطيع أن تهدي بدنة؟ قال: لا، قال الباجي: انفرد عطاء بهذه البعثة عن سعيد، وقد أنكره سعيد وقال: كذب عطاء احراساني، وإنما قلت له: 'فقال: تصدق'، قال ابن عبد البر: ما ذكر في هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الأثبات إلا هذه الجملة، فإنها غير محفوظة، "فأتي" سواء المجهول "رسول الله ﷺ" يعرق من تمر" أي يعرق فيه تمر، وفي رواية مسند: عن عائشة: "فجسس، فبيما هو على ذلك إذ أقبل رجل يسوق حملاً عليه طعام"، "فقال: خذ هذا فتصدق به، فقال: ما أحد أحوج بالنصب والرفع كما تقدم، وفي المصرية ههنا أيضاً بالحميم، "ممي، فقال: كنه، وصم يوماً مكاناً بالنصب والإضافة "ما أصبت" من فطر الصوم، وفيه إيجاب القضاء مع الكفارة، وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور، وأسقطه بعضهم؛ لأنه لم يدر في خبر أبي هريرة ولا حر عائشة، ولا في نقل الحفاظ لهما ذكر القضاء، وأجيب بأنه جاء من طرق يعرف مجموعها أن لهذه الريادة أصلاً يصلح للاحتجاج.

**ما بين خمسة إلخ:** قلت: اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق، ولعلط المحاري في الصيام: "أني يعرق فيه تمر، والعرق: المكنل"، قال الحفاظ: ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكنل من التمر، بل ولا في شيء من طرق 'الصحيحين' في حديث أبي هريرة، ووقع في رواية أحمد في حديث أبي هريرة: 'خمسة عشر صاعاً' وفي رواية مهران عن الثوري عند ابن حريمة: 'خمسة عشر أو عشرون'، وكذا عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب، وفي مرسله عند الدار قطني الجزم بعشرين صاعاً، وفي حديث عائشة عند ابن حزيمة: "فأني يعرق فيه عشرون صاعاً" قال الحفاظ: ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد: "فأمر له ببعضه" وهذا يجمع الروايات، فمن قال: إنه كان عشرين، أراد أصل ما كان فيه، ومن قال: خمسة عشر، أراد قدر ما تقع به الكفارة، ويبين ذلك حديث عبيد الله بن الدار قطني: **تصم ستين مسكياً، نكح مسكياً** مد، وفيه: 'فأني خمسة عشر صاعاً'، فقال: **أصغمه ستين مسكياً**، وكذا في رواية حجاج عند الدار قطني في حديث أبي هريرة، وفيه رد على الكوفيين في قوهم: إن الواجب من القمح ثلاثون صاعاً، ومن غيره ستون صاعاً، وفي العيني: قال بعض أصحابنا: =



**يَقُولُونَ:** لَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قِضَاءِ رَمَضَانَ بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ نَهَارًا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، الْكَفَّارَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قِضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ فِيهِ إِلَيَّ.

= حصص هذا المرحل بأحكام ثلاثة: جوار الإطعام مع القدرة على الصيام، وصرفه على نفسه، والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً، فإن حطائي: ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً كاف مكفارة عن شخص واحد، لكل مسكين مد، وقد جعله الشافعي أصلاً لمدهه في أكثر المواضع التي يجب فيها الإطعام، إلا أنه قد روي في خبر سبعة من صحر وأوس من الصامت في كفارة الطهارة، أنه قال في أحدهما: إصعام ستين مسكيناً وسقاً، والنسق ستون صاعاً، وفي الخبر الآخر عند أبي داود أنه أتى عرق، وفسره محمد بن إسحاق في روايته ثلاثين صاعاً، وإسناد الحديثين لا بأس به وإن كانت حديث أبي هريرة أشهر رجالاً، فلا حياط أن لا يقصر على المد الواحد، لأن من اجاز أن يكون العرق الذي أتى به النبي ﷺ المقدر خمسة عشر صاعاً، قاصراً في الحكم عن سبع تمام الواجب عليه، مع أمره بإياه أن يتصدق به، ويكون تمام الكفارة بأفياً عليه إلى أن يؤديه عند تساعه موجوده، كمس يكون عليه رجل ستون درهماً، فيأتيه خمسة عشر درهماً، فيقال لصاحب الحق: حده، ولا يكون في ذلك إسقاط ما وراءه من حقه، ولا براءة في دمه، قال ابن رشد: إن مالكا والشافعي وأصحابهما قالوا: يطعم لكل مسكين مداً عند أبي ﷺ، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجرئ أقل من مدين عند أبي ﷺ، وذلك نصف صاع لكل مسكين، وقال الشعبي: عندنا الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر، كما في كفارة الطهارة؛ لما روى الدارقطني عن ابن عباس: 'يطعم كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر'، وعن عائشة في هذه القصة: 'أتى عرق فيه عشرون صاعاً' ذكره السفاقي في 'شرح السحاري'، ويروي: 'ما بين خمسة عشر إلى عشرين'، وفي 'الصحيح نسبه': 'فأمره أن يخلص، فجاء عرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصدق به'، فإذا كان عرق خمسة عشر صاعاً، فالعرقان ثلاثون صاعاً على ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع، وما قال بعضهم (أي الخافض): المشهور في غيرها عرق الخ كون المشهور في غير طرق عائشة عرقاً لا يستمر رد ما روي في بعض طرق عائشة: 'أنه عرقان'، ومن أين ترجيح رواية غير مسلمة على رواية مسلمة، هذا مجرد دعوى لتمشية مذهبه.

**يَقُولُونَ:** "ليس على من أفطر يوماً من قضاء رمضان" مثلاً "بإصابة أهله نهاراً" عمداً، "أو غير ذلك" أي من الأكل والشرب، 'الكفارة' بالرفع "التي تذكر عن رسول الله ﷺ"، كما تقدم في الروايات المذكورة 'فيمس أصاب أهله نهاراً'، وذلك؛ لأن الكفارة مخصوصة بغير أداء رمضان، "وإنما عليه" أي على المقصر لقضاء رمضان "قضاء ذلك اليوم" الذي أفطر فيه، لا غير، "قال مالك: وهذا أحب ما سمعت" بضم التاء على ساء انتكمت فيه "إلي" قال الزرقاني: وعنى هذا الكافة إلا قتادة وحده، فقال: عليه الكفارة، وإلا ابن وهب ورواية عن ابن القاسم، فجعلوا عليه قضاء يومين قياساً على الحج.

## حِجَامَةُ الصَّائِمِ

٦٠٨ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، .....

**حجامة الصائم:** قال المجدد: الحجمة: المص، يحجمه، والحجام: المصاص وحاجمه، واحجمه واحجمة. ما يحجم به، وحرفته: الحجامة ككتابة، واحتجمه: صلبها، وفي "لسان العرب": الحجمة: المص، يقال: حجم الصبي ثدي أمه، والحجام: المصاص، واحجمه: ما يحجم به، قال ابن الأثير: بالكسر: الألة التي يجمع فيها دم الحجامة عند المص، وحرفته وفعه: الحجامة، قال الطحاوي. ذهب قوم إلى أن الحجامة تفطر الصوم حاشاً كان أو محجوماً، قال العيني: أراد بالقوم عطاء بن أبي رباح والأوراعي ومسروقاً ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل وإسحاق؛ فإنهم قالوا: الحجامة تفطر مطلقاً. رد ابن رزقاني: داود وابن المبارك وابن مهدي، وقال النوفلي: الحجامة يفطر بها الحاحم واحجوم، وبه قال إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن حريمة، وهو قول عطاء وعند ابن جرير بن مهدي، وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم، وكان جماعة من الصحابة يحتجمون ليلاً في الصوم، منهم: ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأُس، ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأم سمية وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبير، وقال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي: يجوز للصائم أن يحتجم ولا يفطر؛ لما روى البخاري عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم؛ ولأنه دم خارج من البدن أشبه بقصده، ولنا: حديث: أفطر الحاحم والمحجوم رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً، قلت: وفيه أن من لم ير من اتباعين الاحتجام، أو كان يحتجم في الليل من الصحابة لا حجة فيه في الإفطار بالاحتجام؛ فإنه يخلط أنهم يفعلون ذلك توقياً عن ظاهر الحديث كما هو معروف عن دأهم أو توقياً عن الضعف، أو عملاً بالاحتياط عند الاختلاف.

ثم قال الطحاوي: وحالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لا تفطر الحجامة حاشاً ولا محجوماً، قال عيني: أراد هم عطاء بن يسار وإقاسم بن محمد وعكرمة وريد بن أسلم وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأنا أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً ومالكاً والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر؛ فإنهم قالوا: الحجامة لا تفطر وقال ابن رشد في "سلفية": إن في الحجامة ثلاثة مذاهب، الأول: الفطر، وهو مذهب أحمد وداود، والثاني: الكراهة، وهو مذهب مالك والشافعي، والثالث: الإباحة، وهو مذهب أبي حنيفة.

**أنه كان يحتجم إلخ:** لما يرى من حواره، "قال نافع: "ثم ترك ذلك" أي الاحتجام صائماً "بعد" أي بعد ما كان يحتجم، "فكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر" وأخرجه البخاري تعليقاً، ولقطه: "كان ابن عمر يحتجم وهو صائم، ثم تركه فكان يحتجم بالليل" يعني لما بعثه فيها أحاديث: "أفطر الحاحم والمحجوم"، وكان من انورع بمكان، فإنه ابن عبد البر، وقال الناجي: يريد أنه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه أن يفطر بالضعف من الحجامة، ولذا يكره لكل من خاف الضعف على نفسه.

قَالَ: ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدُ، فَكَانَ إِذَا صَامَ لَمْ يَحْتَجِمْ حَتَّى يُفِطِرَ.

٦٠٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَا يَحْتَجِمَانِ وَهُمَا صَائِمَانِ.

٦١٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ لَا يُفِطِرُ. قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ احْتَجَمَ قَطُّ إِلَّا وَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِلَّا خَشْيَةً مِنْ أَنْ يَضْعُفَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ تُكْرَهُ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا احْتَجَمَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُفِطِرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا،

**وهما صائمان** قال الناجي: هذا على ما تقدم من فعل ابن عمر، قيل: هذا إذا كانا يتحسان من أنفسهما وقوتهما أن الحجامة مع الصوم لا تضعفهما، ويعلمان أنه لا يدخل نقصاً في صومهما **ثم لا يفطر**: لأن الحجامة ليس بمفطر عنده، كما عليه الجمهور، "قال: وما رأيته" أي عروة "احتجم قط" شد الصاء، أي أبد، "إلا وهو صائم" قال الناجي: يتحمل ثلاثة أوجه، أحدها: أنه كان يسرد الصوم، فلدلك لم يتفق له حجامة إلا وهو صائم. والثاني: أن لا يسرد، لكنه قصد ذلك؛ ليبين حواره أو منفعة كان يرحو في ذلك. والثالث: أن يريد به غير الصوم الشرعي، إنما أراد أن يحتجم قبل أن يأكل؛ لقوته على هذا المعنى، أو منفعة أخرى، قلت: وهذا الثالث خلاف الظاهر، وقال ابن عبد البر: ذلك لأنه كان يواصل الصوم، وقال أبو عبد الملك: يتحمل أنه حكى أكثر أفعاله.

**أن يضعف**: أي المحجوم، فيضطر إلى الإفطر "ولولا ذلك لم تكره"، وفي المحاري: "أن ثانياً سألت أس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة بصائمه؟ قال: لا إلا من أحل الضعف"، وفي الدر المختار: "لا تكره حجامة، قال ابن عابدين: أي الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم، ويسعى له أن يؤخرها إلى الغروب، وذكر شيخ الإسلام: أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الإفطر. **لم أر عليه شيئاً** لأنه سلم من الضعف، والكراهة من حشي الضعف، ولم أمره بالقضاء بذلك اليوم الذي احتجم فيه؛ لأنه لم يفطر، وبه قالت الحنفية والشافعية؛ لأن الحجامة إنما تكره للصائم موضع التعرير، بعين معجمه ورائين مهمتين بينهما ياء، يعني كراهة الحجامة لمخاطرة بالصوم، لا إذا أمن على نفسه لقوته بالصيام، "فمن احتجم وسلم لقوته من أن يفطر حتى يمسي، فلا أرى عنه شيئاً، وليس عليه قضاء ذلك اليوم"، وتقدم أن ذلك مسلك الجمهور والأئمة الثلاثة خلافاً لأحمد، مستنداً بقوله **فقط** **أفصر حاحم**، وهو حديث مشهور بسند الكلام على طريقه أحافظ في "التحصيل"، =

وَلَمْ أَمُرْهُ بِالْقَضَاءِ لَذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي احْتَجَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ إِنَّمَا تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ لِمَوْضِعِ التَّغْرِيرِ بِالصَّيَامِ، فَمَنْ احْتَجَمَ وَسَلِمَ مِنْ أَنْ يُفْطَرَ حَتَّى يُمِيسِيَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

= وأجاب عنه الجمهور بوجوه، منها: أنه منسوح، قال ابن عبد البر: إنه منسوح؛ حديث ابن عباس يعني عند البحاري وغيره: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم" لأن في حديث شدد وغيره: "أنه ﷺ مر عام الفتح على من يحتجم لثمان عشرة ليلة حلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم"، وابن عباس ﷺ شهد معه حجة الوداع، وشهد حجامة حنيفة، وهو محرم صائم، وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند أهل الحديث، فهو ناسخ لا محالة؛ لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي ﷺ قال العيني: حديث ابن عباس متأخر ينسخ انتقده؛ فإن ابن عباس لم يصحب النبي ﷺ وهو محرم، إلا في حجة الإسلام، وما يصرح فيه بالنسخ حديث أنس، أخرجه الدارقطني: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم" بعد ما قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وهذا صريح في انتساح الحديث، قال ابن حزم: صح حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" بلا ريب، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد: أرحص النبي ﷺ في الحجامة للصائم، وإسناده صحيح، فوجب الأحكام؛ لأن الرحصة إنما تكون بعد العزيمة، فدل على نسخ الفطر بالحجامة، سواء كان حاجماً أو محجوماً.

ومنها: ما قال ابن عبد البر أيضاً: أن الأحاديث متعارضة، فسقط الاحتجاج بها، والأصل: أن الصائم على صومه لا ينتقض إلا بسنة لا معارض لها. ومنها: ما أحاب الطحاوي بأنه ليس فيها ما يدل على أن الفطر كان لأجل الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر، وهو أنها يعتابان رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال، وكذا قال الشافعي، فحمل "أفطر الحاجم والمحجوم" نالعية على سقوط الآخر، وجعل نظير ذلك: أن بعض الصحابة قال ليمتكنكم يوم الجمعة: لا جمعة لك، فقال النبي ﷺ صدق، كذا في "العيني". ومنها: ما قيل: إن فيها التعرض للإفطار، أما المحجوم فلضعف، وأما الحاجم فلا لأنه لا يأمن أن يصل إلى جوفه من طعم الدم، وهذا كما يقال للرجل يتعرض للهلاك: هلك فلان، وكقوله ﷺ من جعل قاصاً فقد دبح غير سكين، كذا في "العيني"، وإليه مال البغوي في "شرح السنة". ومنها: ما قيل. إنه ﷺ مر بهما مساء، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم، فكأنه عذرهما بهذا، أو كانا أمسيا ودخلا في وقت الإفطار، قاله الخطابي. ومنها: ما قيل: إن هذا على التعليل لهما، كقوله: من صام الدهر لا صام ولا فطر، فمعناه على هذا التأويل: أي نفل صيامهما فكأنهما صارا معطرين ومنها: ما قيل: إن معناه جار لهما أن يفطرا كقوله: أحصد الررع: إذا حال أن يحصد، ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطابي أيضاً



## صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٦١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتُرِكَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

٦١٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجٍّ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ!

**تصومه قريش إلخ:** يحتفل بهم اقتدوا في صيامه شرع من سيف، وذا كانوا يعظمونه بكسوة لكعة، وبه جرم ابن القيم في 'هدي'؛ إذ قال: لا ريب أن قريشاً تعظم هذا اليوم، وكانوا يكسون لكعة فيه، وصومه من تمام تعظيمه، وقال القرطبي: كأنهم يستندون إلى شرح من مضى كبارهم **عليه السلام**، قال ابن رسلان: لعنهم يستندون في صومه إلى أنه من شريعة إبراهيم وإسماعيل؛ فإنهم كانوا يتسبون إليهما في كثير من أحكام الحج وغيره، وكان رسول الله ﷺ يصومه في إباحية موافقة لهم، أو موافقة بشرع قيس، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة صامه على عادته الشريفة، أو موافقة لموسى **عليه السلام**، وأمر الناس بصيامه - بفتح الهجاء وكسر الهمزة - روايتان، اقتصر عباس على الثانية، وقال النووي: الأول أظهر، قال الحافظ: لا شك أن قدومه المدينة كان في ربيع الأول، فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثالثة، وفي السنة الثانية فرض رمضان، فعلى هذا يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة، ثم فوض الأمر فيه إلى رأي المتطوع كما قال.

**فلما فرض إلخ:** أي صيام شهر رمضان يعني: في شعاع السنة الثانية كان هو الفريضة - بالنصب - صبغه الرزقي، ونثر يوم عاشوراء أي وحوه، "فمن شاء صامه، ومن شاء تركه" قال الناجي الحديث يقتضي الوجوب من وجهين: من جهة فعله، ومن جهة أمره به، وهو أنه: فلما فرض رمضان، ورد الشرح بسج وجوب يوم عاشوراء، وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء، إلا أنه قرر به ما يدل على أنه جميع الفرض من الصوم، وقد بين ذلك **عليه السلام** في قوله لسائل: لا، إلا أن تصوم. **عام حج:** وكان أول حجة حجها بعد الإمارة سنة أربع وأربعين، وأحر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن حجر، قال الحافظ: الظاهر أن المراد في حديث الحجة الأخيرة، وقال العيني: يحتفل هذا وغيره، ولا دليل على الظهور، "وهو على سبيل المدينة المنورة =

أَيُّنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ: "هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ".

٦١٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ غَدًا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَصُمْ وَأْمُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا.

= "يقول: يا أهل المدينة! أين علماءكم؟" قال الحافظ: في سياق القصة إشعار بأنه لم ير لهم اهتماماً بصيام عاشوراء، فبذلك سأل عن علمائهم، أو بنعه عن يكره صيامه أو يوحه، وقال غيره: أراد إعلامهم أنه ليس كذلك، واستدعاؤه العلماء تبهياً لهم على الحكم، أو استعانة بما عندهم على ما عنده، أو توبيخاً أنه رأى أو سمع من مخالفه، وقد حصص به في ذلك الجمع العظيم ولم يكره عليه، 'سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا اليوم: هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب ساء الجوهري على ما في عامة السج، وفي نسخة 'استقى': 'لم يكتب الله' بقط الحلالة، فيكون ساء الفاعل 'عليكم صيامه' بالرفع نائب الفاعل، وفي رواية: "لم يكتب الله عليكم صيامه" قاله الرزقي: "وأنا صائم، فمن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر"، هذا أيضاً من إرفوع، لرواية السائي: "سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا اليوم: إني صائم، فمن شاء منكم أن يصوم فليصم، ومن شاء فليفطر، قال الحافظ: قد استدل به على أنه لم يكن فرصاً قص. ولا دلالة فيه. لاحتمال أن يريد: ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام، كصيام رمضان، وعاقبته: أنه عام حص بالأدلة الدالة على تقدم وجوه، أو المراد: أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ نَصَبٌ﴾ كما كُتِبَ على النبي من **نصبه** (سورة ١٨٣) ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا ينافي هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار مسوحاً، ويؤيد ذلك: أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والباء بذلك، شهدوه في السنة الأولى من الهجرة. قلت: لخص الحافظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في 'الهدى'، والتفصيل فيه فارجع إليه، وقال في آخره: وإن لم يثبت هذا المسلك تناقضت أحاديث الباب واضطربت.

**فصم الخ:** أمر من الصوم، 'وأمر أهلك أن يصوموا'، وأخرج ابن أبي شيبة في 'مؤلفه' عن محمد بن بكر عن ابن جريح قال: أخبرني عند الملك عن أبي بكر بن الحارث: "أن عمر **رضي الله عنه** أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث مساء ليلة عاشوراء أن تسحر وأصبح صائماً". كان الإمام **رضي الله عنه** أشار بإيراد هذا الأثر إلى أن ما تقدم من روايات التحجير، وما ورد في ذلك من سقوطه بفرص رمضان: المراد به سقوط الوجوب، لا سقوط الندب؛ فإن احتفاء الراشدين كانوا يهتمون بذلك، وكذا روي عن علي **رضي الله عنه**: "أنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء" أخرجه ابن أبي شيبة في 'مؤلفه' بطرق، وقد صام النبي ﷺ بعد وجوب رمضان، حتى قال في آخر سببه: لو عشت لأصوم التسع، والمراد بالأهل: إن كانوا مكلفين فالأمر على ظاهره، وإن كانوا غير بالغين فهو على الدب والاعتقاد.

## صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَالْدَّهْرِ

٦١٤ - **ماث** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى.

٦١٥ - **ماث** أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ بِصِيَامِ الدَّهْرِ إِذَا أَفْطَرَ الْأَيَّامَ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا، وَهِيَ أَيَّامُ مَنْى وَيَوْمُ الْفِطْرِ وَيَوْمُ الْأَضْحَى فِيمَا بَلَّغْنَا، قَالَ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

**صيام يوم** عيد "الفطر" ويوم عيد "الأضحى" وصيام "الدهر"، ذكر النصف في الباب مسأتين، أولاهما: صيام عيد الفطر وعيد الأضحى. والثانية: صيام الدهر. أما الأولى فأجمعت الأمة على أن صيامهما حرام مصقلاً، متطوعاً كان أو قاضياً بفرض، حكى عنه الإجماع الررقاني والحافظ والعيني والأبي في "الإكمال" وابن رشد في البداية، وقال الموفق: أجمع أهل العلم أن صوم يومي العيدين مهيى عنه، محرم فيه التطوع والدر المطلق والقضاء والكفارة.

**هي عن صيام يومين** هي تحريم، 'يوم الفطر، ويوم الأضحى' فصيامهما حرام إجماعاً، كما تقدم مسوطاً.

**نصيام الدهر** أي سرد الصوم بلا تخلل فطر يوم، قال الررقاني: أي يغور الإقداء على فعله بلا كره، وإلا فهو مستحب؛ إذ ليس ثم صيام مباح مستوي الطرفين. قال الساجي: لا بأس بصيام الدهر من قولي عليه ولم يرد ذلك إلى الضعف، وأفطر الأيام التي هي رسول الله ﷺ عن صومها، وقال هذا جمهور الفقهاء، وقال أهل الظاهر: لا يغور ذلك، ومن فعله أثم. والمدني على ذلك قوله ﷺ "من عمل من هذه الأيام الصوم، فإنه يهلك نفسه"، ولم يخص صوماً من صوم، ومن جهة لقياس: أن هذا عمل يتقرب به، فحار أن يستند في كل وقت يصح فعله فيه. 'إذا أفطر الأيام التي هي رسول الله ﷺ عن صيامها' يعني بدب صيام الدهر مشروط بهذا القيد، 'وهي أي الأيام المهمة' أيام منى وهي ثلاثة أيام بعد يوم الحرة، فقد ورد في حديث ابن عمر مرفوعاً: "من صام منى ثلاثة أيام، كما سيأتي في "باب صيام أيام منى" قريباً، قال القاري: المراد بها أيام التشريق، وقال العيني: احتسبوا في تعيين أيام التشريق، الأصح: أنها ثلاثة أيام بعد الحرة، وقال بعضهم: بل أيام الحرة، وعبد أي حيفة ومالك وأحمد: لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم الحرة. قلت: ما حكى أنه لا يدخل فيها اليوم الثالث وهو من السابق، أو تحريف من السامع، قال القسطلاني: أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم الحرة، وهذا قول ابن عمر وأكثر العلماء، وبسط الررقاني في الحج أنها ثلاثة أيام بعد يوم الحرة، وكذا صرح أهل فروع الحنفية بأنها ثلاثة أيام بعد يوم الحرة، قال القاري في "النهاية": يلزم العمل بالشروع إلا في الأيام المهمة، أي يوم الفطر والأضحى مع ثلاث بعده، =

## النَّهْيُ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ

٦١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى".

وهي أيام التشريق. قال النووي: أيام التشريق ثلاثة بعد يوم الحرة، وكذا قال القاري وغيره من شراح الحديث. "ويوم الفطر ويوم الأضحى" كذا في النسخ الهدية، وفي المصرية: "يوم الأضحى ويوم الفطر"، "فيما بعنا" من النهي عن صيامها، كما تقدم النهي عن ذلك. "وذلك" أي إباحة صوم الدهر بشرط فطر هذه الأيام "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، الحار الأول يتعلق بـ "أحب"، والثاني بـ "سمعت"، وفيه النهي عن صوم أيام مي.

**نهى عن الوصال**: وفي رواية مسلم: عن ابن عمر: "أنه ﷺ واصل فواصل الناس، فشق عليهم فهاهم"، فقالوا: يا رسول الله! هكذا بالجمع في بعض الروايات، ولم يسم القائلون، وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة: "فقال رجل: وكان القائل واحد، ونسب إلى الجمع لرضاهم به، قلت: والأوجه ههنا تعدد الأسئلة. "فإنك تواصل، فقال: إني لست" بضم التاء "كهيتكم"، وفي مسلم: عن أبي هريرة: "نسب في ذلك مني بي نعمة" نسقي بضم همزة فيهما. احتجعت المشايخ في تأويله على أقوال، مرجعها قولان، أحدهما: أنه على صاهره، وأنه يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يتناولهما، فيكون ذلك تخصيص كرامة لا شركة فيها لأحد من أصحابه، واحتجعت أصحاب هذه المقالة في أن يؤتى في ليالي رمضان، كما يدل عليه روايات: إني أبيت **طعمي** بي، **نسقي**، وقيل: في ثمار رمضان؛ لما ورد في بعض ألفاظه: **إني أصل** عند ربي **بصعبي** و**نسقي**، و"ظل" إنما يقال فيمن فعل الشيء هاراً، قال الخافظ: أكثر الروايات بلفظ "أبيت"، وكان بعض الرواة عبر بـ "أظل" نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون، ورد صاحب "المفهم" على هذا القول: بأنه لو كان كذلك لما صدق عليه قوههم: "إنك تواصل"، ولا يرتفع اسم الوصال عنه؛ لأنه حينئذ يكون مفطراً لا سيما في النهار، ونحو ذلك رد عليه الموفق؛ إذ قال: وقوله: **إني أطعم وأسقي**، يحتمل أنه يريد أنه يعان على الصيام، وبغية الله تعالى عن الطعام والشراب بمنزلة من طعم وشرب، ويحتمل أنه أراد إني أطعم وأسقي حقيقة حملاً للفظ على حقيقته، والأول الأطهر بوجهين، أحدهما: أنه لو طعم وشرب حقيقة لم يكن مواصلاً، وقد أقرهم على قوههم: "إنك تواصله". والثاني: أنه قد روي أنه قال: **إني أظل طعمي** ربي و**نسقي**، وهذا يقتضي أنه في النهار، ولا يجوز الأكل في النهار له ولا لغيره، وأجاب عنه ابن المير بأن الذي يفطر شرعاً إما هو الطعام المعتاد، أما المخارق للعادة كالمحصر من الحمة فعلى غير هذا المعنى، وليس تعاطيه من جنس الأعمال، وقيل: كان يؤتى في المنام، فيستيقظ وهو يحذر الري والشبع، يحكه الرقائي.

وثانيهما - وهو قول الجمهور - أنه مجاز، واختلفوا فيه أيضاً على أقوال، الأول: أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكانه قال: يعطيني قوة الأكل والشارب بلا شبع ولا ري، بل مع الجوع والظماء، =



٦١٧ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ، إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ". قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي".

= واقتصر على هذا القول من العربي، وحكى الراعي عن المسعودي: أنه أصبح ما قيل فيه. والثاني: أنه تعالى حقق فيه من اشبع واري ما يعيه عن الطعام والشراب، فلا يحس نجوع ولا عطش، ويفرق بين هذا القول والآخر ظاهر بأن في هذا القول يحصل القوة مع الشبع والري، وتعقب عنهما أيضاً القرطبي بأنه يعدهما انصر إلى حاله **§**، فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع، ويربط على طه الحجرة، وتثبت من حاد هذه الأحاديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه **§** كان يجوع، ويشد الحجر على طه، وسيأتي الكلام عليه في آخر بحث. والثالث: ما قال السوي في 'شرح المهدب': وهو الأوجه عدي، معناه: محبة الله تشبعني عن الطعام والشراب، والحب واسع يشبع عنهما، وإليه حجج من القسم، فقال: الثاني: أن المراد به ما بعديه الله تعالى من المعارف، وما يفيض على قلبه من مدة مساجاته، وقره عبيد بقره، ونعمه حبه، والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي عداء القلوب، ونعيم الأرواح، وقره العين، ومحبة النفوس والروح وانقلب مما هو 'عظم عداء' وحوده وأنعمه، وقد يقوي هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام مدة من الزمان.

**إياكم والوصال:** منصوب على التحذير أي احذروا الوصال، 'إياكم' كرهه مرتين للتأكيد، قاله الرزقي، وهو كذلك في جميع النسخ المهدبة والمصرية، إلا في نسخة 'المنتقى' ففيها مرة واحدة، وعبد الله بن أبي شيبة برواية أبي زرعة عن أبي هريرة: 'ثلاثاً'، قالوا: فإنت تواصل يا رسول الله! قال: 'إني لست كهيتكم، إني أبيت أقدم عن الحفظ: أن أكثر الرويات بلفظ: 'أبيت'، ومن روى بلفظ: 'أصل' كأنه عر به؛ لا شتر كهيم في مطبق الكون، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْزُ أَحَدِهِمْ إِلَّا نُفْسٌ طَلَّ وَخُفَّ مَسْودًا﴾ (نحل ٥٨)، ولا اختصاص لذلك بشهر ذوال حجة، 'يصعبي' بضم الياء 'ربي ويسقيني' بفتح الياء الأولى، وإثبات الياء الأخيرة في جميع النسخ، إلا في نسخة 'المنتقى'، فيحذفها بلفظ: 'يسقيني'، وفي التعبير بـ'ثلاثاً' إشارة إلى حصيلة المقام بشأن الرواية، رد في رواية م سلم عن أبي هريرة: **فاكفوا ما لكم به صافة**، وراد الزهري عن أبي هريرة عن أبي سمية في 'صحيحين': **فما أنوا**، أن ينتهوا عن الوصال، وأصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الضلال، فقال: **بما نأخر** **دكم** كأنهم هم حين أنوا، أن ينتهوا، قال إمامي: طاهر انتهى التحريم، إلا أن الصحابة تلقوه منه على وجه التحفيف عنهم، ولذلك وأصوب، بعد هنيه لهم، كما يدل عليه هذا الحديث، وفيه دليلان أحدهما: أنه لو كان على التحريم وأشنع ما يخافوه بالمواساة، كما ما يخافوه بصوم يوم الفطر والأضحى. والثاني: أنه **§** وأصل بهم، وهذا يدل على حوارته، وإلا ما وأصل بهم، وأجاب للمعقول: بأن الصحابة حملوا الهوى على الشفقة، فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة: =

## صِيَامُ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً أَوْ يَتَظَاهَرُ

قال يحيى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي قَتْلِ خَطَأٍ أَوْ تَظَاهَرٍ، فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ يَغْلِبُهُ وَيَقْطَعُ عَلَيْهِ صِيَامَهُ، أَنَّهُ إِنْ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ وَقَوِيَ عَلَى الصِّيَامِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ، وَهُوَ يَبْنِي عَلَى مَا قَدْ مَضَى مِنْ صِيَامِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهَا الصِّيَامُ فِي قَتْلِ النَّفْسِ.....

= 'هـى الـى <sup>١٢٣</sup> عن ابـصال رحمة لـه، وى "أى داود" وـره: عن رـل من الصـابة بإسـاد صـبـ: 'هـى الـى <sup>١٢٤</sup> عن اـحامة والمـصلة"، وـهـ بـرمـها إـقاء على أصـابه، وإـبـها "أـار الـارى فى رـرمة البـ، قال الـافـط: قـوله: "رحمة هـم" لا بـمع الـحرى؛ فإن من رحمة هـم أن حرمة علـهم، ومـاصلـه <sup>١٢٥</sup> م بـكـس تـقـريراً بـل تـقـريراً وتـكـيلاً، فـاحتمـل مـهم ذلك لأـل مـصلـة الـهى فى تـأكـد رـجرهم؛ لأنهم إذا بـشروه طـهـرت لـهم حـكمة الـهى، وـكان ذلك أـدى إلى قـنـهـ؛ لما بـرتب علـهم من الـلل فى العـادة، والتـقـصـر فـما هو أهـ منه وأـرجـح من وظـائف الصـلاة والقـراءة وـر ذلك.

**صيام الخ** يعى حـكم صـام شـهـرـين مـتـابـعـين مـما بـع فى كـفـارة الـقتـل خـطـأً وكـفـارة الطـهـار، فالـعرـص من هـذا الـباب بـان أـحكام هـذه الصـيام من أنه إذا بـقـطـع الـتـابـع فى ذلك مثلاً فـما فـعل؟ وـر ذلك.

**فى قتل خطأ:** الـدى ذـكره الله عـروـل بـقـوله: <sup>١٢٦</sup> **فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَّةُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ شَهْرٍ** (النساء: ٩٢)، أو فى تـظـاهـر من امرأته الـدى ذـكر فى قـوله عـر اسـمـه: <sup>١٢٧</sup> **فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَّةُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَوْلِ أَنْ يَتَظَاهَرَ** (المـدلة: ١)، 'فـعـرض لـه' بـعد ما صـام بـعض الشـهـرـين 'مـرض يـعلـه' بـعـث لا بـستطـبـع الصـوم 'وـبـقـطـع عـبـه صـيامـه' أى إـكمال الشـهـرـين "أنـه" بـفتح الـهمزة مـفعـول "سـمـعت"، 'إن صـح من مـرضـه"، وفـقـده بـقـوله: "وقـوى على الصـيام"؛ لأنـه لا بـدرم من صـحـته عـن المـرض قـوته على الصـيام، 'فـلـيس لـه أن يؤـحر ذلك' أى الصـيام، بـل بـصوم بـعد الصـحة والقـوة عـلى المـور، "وهـو بـبى عـلى ما قـد مـضى من صـيامـه" فإن تـأـحر بـعد الصـحة والقـوة اسـتأنف الصـيام؛ لأن الله عـروـل بـقـيد الصـيام فـبـها بالتـابـع، وقـد فـات بـذلك التـأـحـير.

**وكذلك المرأة:** الـتى بـعـب علـها الصـيام "لـمـقـداها رقة" فى قـتل الـنـفس خـطـأً أى فى كـفـارته، وـلـيس فى النـسـخ اـهـدية لـفظ: 'خـطـأً'. 'إذا حـاصـت بـين طـهـرى" ثـبـة طـهـر، مـقـحم، وى أكثر الـسـح المـصرىة: 'بـين طـهـرانى صـيامـها أـها إذا طـهـرت" عـن الـحـيـض "لا تؤـحر الصـيام" بـعد الطـهارة، بـل تـصوم بـلا تـأـحـير، "وهـى تـبى عـلى ما قـد صـامت" قـبل الـحـيـض، فإن أـحـرت بـعد ذلك اسـتأنفت الشـهـرـين، قال أبو عـمر: لا أـعـم حـلـافاً أن الـائـض إذا وـصلت قـضاء =

إِذَا حَاضَتْ بَيْنَ ظَهْرَانِي صِيَامِهَا، أَنَّهَا إِذَا طَهَّرَتْ لَا تُؤَخَّرُ الصِّيَامَ، وَهِيَ تَبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَامَتْ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ وَجِبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْ يُفْطِرَ، إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ مَرَضٍ أَوْ حَيْضَةٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ فَيُفْطِرَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

### مَا يَفْعَلُ الْمَرِيضُ فِي صِيَامِهِ

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرِيضَ ....

= أيام حبسها بصيامها أنه يجزئها، وفي المريض خلاف، فقال مالك وجماعة كذلك، وقال أبو حنيفة وطائفة: يستأنف الصيام، واختلف فيه قول الشافعي. "وليس" نختر 'لأحد' وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله عروحل "أن يفطر" ويقطع التتابع، "إلا من علة مرض أو حصة" تجرهما عطف بيان لـ 'علة'، أو بدل، قاله الزرقالي، قلت: ويحتمل أن يكون العلة مضافاً إليهما، وقال الساجي. ويجري السيان مجرى ذلك؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه، "وليس له أن يسافر فيفطر"، بل يصوم في السفر، فإن أفطر استأنف؛ لأنه يمكنه معه الصوم وإن لحقته فيه مشقة، قاله الساجي، وهذا قالت الخفية والشافعية خلافاً للحنانية، كما سيأتي من فروعهم.

**أحسن ما سمعت** راد في السجح الهدية بعد ذلك لفظ 'إلي'، "في ذلك" أي ليس له الفطر إن سافر، فليس تكرار مع قوله أولاً: أحسن ما سمعت، قاله الزرقالي، قلت: والأوجه أن الإشارة إلى الكل، والتكرار لتأكيد، وحاصله: أن من شرع في صيام شهري التتابع، فعرض له عذر يمنع الصوم كالحيض أو المرض، أمسك عن الصوم حتى يمكنه، ولا يوجب هذا الاستئناف، لكن لا يؤخر بعد رفع العذر، فإن أحرع بعد استأنف، والمسألة محتلفة عند الأئمة، والمذكور هو مسلك المالكية، وهكذا في فروعهم، وفي "الهداية": وإن أفطر منها يوماً بعد أو بعير عذر استأنف؛ لفوات التتابع وهو قادر عليه، وفي هامشه: 'وهو قادر عليه' احتراز عن المرأة إذا أفطرت للحيض، وفي 'الدر المختار': صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان وأيام نهي عن صومها، فإن أفطر بعد كسره ونفاس، بخلاف الحيض إلا إذا أبست، أو بعير عذر استأنف الصوم، قال ابن عابدين: أما الحيض فلا تأملاً لا تجدد شهرين خالين عنها، وأما النفاس فيقطع التتابع.

**ما يفعل المريض الخ** يعني بيان حوار الفطر للمريض ونوع المرض الذي يحور به الفطر، قال الخرقى: للمريض أن يفطر إذا كان الصوم يزيد في مرضه، فإن تحمل وصام كره له ذلك وأجرأه، قال الموفق: أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الحمل، والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ (القرة ١٨٤)، ومرض المبيح للفطر =



وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَا تَبْلُغُ صِفَتَهُ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى وَهُوَ جَالِسٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ يُسْرٌ، وَقَدْ أَرْخَصَ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فَأَرْخَصَ اللَّهُ لِلْمُسَافِرِ فِي الْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ أَقْوَى عَلَى الصَّيَامِ مِنَ الْمَرِيضِ، فَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا.

### النَّذْرُ فِي الصَّيَامِ وَالصَّيَامُ عَنِ الْمَيِّتِ

٦١٨ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ...  
غير معنى

وقد أَرخَصَ 'الله' وليس في السجح الهندية لفظ "الخلالة"، فساء الخجول، 'المسافر في الفطر في السفر، وهو' أي المسافر 'أقوى على الصيام من المريض'، وهذا استدلال بالألوانية يعني لما أباح الفطر للمسافر مع أن مشقته أقل من مشقة المريض، فالأولى أن يباح للمريض، قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي فعليه عدد ما أفطر 'من أيام أخر' فقصي فيها ما أفطر، فأرخص الله 'عز اسمه' 'المسافر في الفطر في السفر، وهو أقوى على الصوم'، وفي 'الهندية' على الصيام 'من المريض' أعاده؛ توصيحا وتأكيدا، قال الساجي: استدرك مالك على حوار فطره؛ مشقة الصيام عليه، بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، قال: فأرخص الله للمسافر، فجعل حوار الفطر للمسافر يسير المشقة دليلا على حوار الفطر للمريض الذي يلحقه من مشقة الصيام أكثر من ذلك، وهذا من باب الاستدلال بالألوان؛ لأنه إذا كان أصل علة الفطر في السفر المشقة، وكان مشقة المريض أشد، فإن يباح الفطر معها أولى. وهذا احتجاج على من أنكر الفطر للمريض، إلا خوفا من إهلاك دونه ما ذكرنا، وما أعلم أحدا قال به، ولكنه معه حاف اعتراض معترض به فترع بالحجة، وقوله: 'لا أعلم أحدا قاله' يردده ما حكى ابن عبد البر: أنه قيل: لا يفطر لحشية زيادة المرض؛ لأنه ظن لا يقين، وقد وجب عليه الصيام بيقين، ويمكن أن يقال: إن الساجي لم يعلمه أو لم يعتقد به، وبه سقط ما يتوهم كيف يستدل بالقباس مع أن المرض مخصوص عليه في الآية فمن السفر؟ فقد أحب ما سمعت إلي في ذلك "هذا يشعر بأنه سمع غيره أيضا، يرد على الساجي ما قال: لا أعلم أحدا قاله، وهو الأمر مجتمع عليه عندنا" بالمدنية المسورة.

أنه سئل إ.خ. ساء الخجول "عن رجل نذر صيام شهر" غير متعين، أما المتعين فليس هذا حكمه كما سيجيء، 'هل له أن يتطوع' أي يصوم تطوعا قبل الصوم بادره، "فقال سعيد: ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع"، قال أبو عمر: =



هَلْ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: لِيُبْدَأَ بِالنَّذْرِ قَبْلَ أَنْ يَتَطَوَّعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغْنِي عَنْ  
 سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مِنْ رَقَبَةٍ  
 يُعْتَقُهَا، أَوْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ، فَأَوْصَى بِأَنْ يُوفَى ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ  
 وَالْبَدَنَةَ فِي ثُلْثِهِ، وَهُوَ يُبْدِي عَلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْوَصَايَا إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ  
 النذر يقدم  
 الغير الواجبة  
 في الوجوب  
 الْوَاجِبُ عَلَيْهِ .....

= هذا على الاختيار واستحسان النذر إلى ما وجب عليه قبل التطوع، قال الباجي: فإن قدم التطوع صح صومه  
 في التطوع، وبقي النذر في دمه، وقد أساء لنفسه، وإما قلنا: يصح تطوعه؛ لأن الزمن لا يختص بصوم النذر، بل  
 يصح فيه التطوع وغيره، وهذا إذا كان النذر غير معين، فإن تعلق برمس معين لم يجر له أن يصوم فيه غيره، فإن  
 فعل أثم؛ لأنه لم يف بغيره، وكان عليه قضاء ندره؛ لأنه قد ترك صومه مع القدرة عليه، فإذا مضى رمس النذر وم  
 يصمه فيه لما ذكرنا تعلق قضاء صومه بدمته، وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين برمس معين.

**مثل ذلك:** أي مثل الذي تقدم عن سعيد بن المسيب، وفي "المسوى": معناه: أن المستحب أن يبادر إلى أداء  
 الواجب لا التطوع، فهو قول أهل العلم. **يعتقها إلخ:** صفة لـ "رقبة" يعني نذر عتق رقبة باق عليه لم يوفه، "أو  
 صيام" يحتمل الرفع عطفاً على "نذر" أي يجب عليه شيء من الصيام كالقضاء والكفارة وغيرها، ويحتمل الجر  
 عطفاً على "رقبة"، وهو الأوجه عندي لماسة الناب، وإليه يشير كلام الباجي؛ إذ قال: أدخل مالك هذه المسألة  
 فيمن مات وعليه نذر صوم، ولم يجب عليه؛ لأنه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر: "لا يصوم أحد  
 عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد"، "أو صدقة" يحتمل الرفع والجر كما تقدم، وكذلك قوله: "أو بدنة" هي  
 الواحدة من الإبل ذكراً أو أنثى، فالتاء فيها للوحدة لا للتأنيث، كذا في "الشرح الكبير"، وهل تختص بالإبل أو  
 يشمل البقر أيضاً محتلف عند الأئمة، "فأوصى بأن يوفى ذلك" أي النذر المذكور "عنه من ماله" والتقيد بالوصية  
 إذا كان النذر نذر صحة، قال الدسوقي: إن كان النذر في الصحة فلا بد من الإيصاء به حتى يخرج من الثلث،  
 وإلا كان من قبيل الهبة لا يتم إلا بالحوز قبل المانع، وإن كان النذر في المرض فإنه يخرج من الثلث وإن لم يوص  
 به؛ لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وإن لم يوص بها، وفي "المدونة": كل شيء مما أوجب عليه من ركاة  
 أو غيره، ثم لم يوص بها، لم يخرج الورثة على أداء ذلك إلا أن يشاؤوا. "فإن الصدقة والبدنة في ثلثه" أي في ثلث  
 ماله بشرط الوصية لا في جميع ماله، وكذلك الصيام وغيره، قال في "المدونة": قلت: أرأيت لو أن رجلاً أفطر في  
 رمضان من عذر ثم صح، أو رجع من سفره ففطر ولم يصمه حتى مات وقد صح شهراً، أو قدم فأقام في أهله شهراً  
 فمات، وأوصى أن يطعم عنه، قال مالك: يكون ذلك في ثلثه. "وهو" أي النذر "يبدى" ساء مجهول أي يقدم =

مِنَ النَّذْرِ وَغَيْرِهَا، كَهَيْئَةِ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ خَاصَّةً دُونَ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي رَأْسِ مَالِهِ لِأَخَرِ الْمُتَوَفَّى مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَصَارَ الْمَالُ لَوَرَثَتِهِ سِيمَا مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَقَاضَاهَا مِنْهُ مَتَقَاضٍ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ أَخَرَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ سَمَّاهَا، وَعَسَى أَنْ تُحِيطَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

= "على ما سواه من الوصايا" المقصية، "إلا ما كان" من الوصية "منه" أي مثل الدر في كونهما واحداً، "وذلك" أي وجه تسمية ذلك "أنه ليس الواجب عليه" أي على الموصي "من الدر" بالافراد في السح الهندية، و"النذور" أي بالجمع في السح المصرية، "وغيرها كهية ما يتطوع به" حبر ليس "لما ليس بواجب" يعني وجه تقدم الدر وغيره من الواجبات أن الواجبات أكد من التطوعات، فلا تكونان مساويتين، قال في "الشرح الكبير": لو أوصى بوصايا، أو لزمه أمور تخرج من الثلث، وصاق عن جميعها، قدم فك أسير أوصى به، ثم مدير صحة، ثم صدق مريض لمكوحه فيه، ثم ركاة أوصى بها وقد فرط فيها، ثم ركاة افطر، ثم كفارة طهار وقتل خطأ، ولفظ الكفارة يشمل الإطعام، فهذا أولى من قوله: "ثم عتق رقبة الطهار، ثم كفارة يمينه، ثم كفارة بفطر رمضان"، وإنما أخرت عن كفارة اليمين؛ لأنها وحت بالقرآن، وكفارة الفطر باحدث، ثم الكفارة لتعريط في فضاء رمضان، ثم النذر، ثم وثم إلى آخر ما قاله، انتهى بتغير وزيادة.

**يجعل ذلك:** أي أداء المذكور من الدر وغيره "في ثلثه" أي ثلث ماله "خاصة دون رأس ماله" أي جميع ماله، خلافاً لقوم؛ إذ قالوا: كل واجب عليه في حياته إذ أوصى به فهو في رأس ماله، "لأنه لو جاز به ذلك" أي أداء الواجبات من إيفاء الدر وغيره "في رأس ماله" أي كل ماله "لآخر" فعل ماض من التأخير بزيادة اللام في أونه، "المتوفى" الميت "مثل ذلك من الأمور الواجبة عليه، حتى إذا حضرته الوفاة" أي قرب علامات الموت، "وصار المال لورثته سمي" هكذا في النسخ المصرية، وهو الطاهر، فيكون حراً لقوله: "إذا"، وفي جميع النسخ الهندية بدل ذلك "سيما"، فإن سلم من التحريف يكون بياناً للأمور الواجبة، "مثل هذه الأشياء" وعيها وأظهرها "التي لم يكن يتقاضاها منه متقاص"، وذلك لأن الديون التي لها مطالب ومتقاص لا يؤجرها إلى الموت، واختمه جراً لقوله: "إذا حضرته الوفاة". "فلو كان ذلك جائزاً له أخر هذه الأشياء، حتى إذا كان عند موته" وحين وقت الموت "سمها" أعاد هذا الكلام لمزيد التوضيح بتغير العبارة، "وعسى أن تحيط" أي هذه الأشياء، وفي النسخ المصرية: "يحيط" بالتذكير بتأويل المذكور "بجميع ماله، فليس ذلك له"؛ لما فيه من الإضرار بالورثة، والتهمة من قصد حرمانهم بذلك.

٦١٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ: هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؟ فَيَقُولُ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

## مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَاتِ

٦٢٠ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَخِيهِ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ....

**كان يسأل:** ببناء المجهول 'هل يصوم أحد عن أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟ فيقول: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد'. قال الباقي: يريد: لا يجزئ أن يوب أحد عن أحد، فمن لزمه من ذلك شيء ففعله، فقد أدى ما عليه وأبرأ ذمته، وإن لم يفعله فلا يوب عنه غيره في صيامه، ولا تقرأ ذمته بذلك، وذلك أن العبادات على ثلاثة أضرب، صرب منها: من عبادات المال لا تعلق له بالبدن كالركاة، فهذا يصح فيه النيابة. والضرب الثاني: له تعلق بالمال وتعلق بالبدن كالخج والعزو، وقد احتلف أهل العلم في صحة النيابة فيه. والضرب الثالث: له اختصاص بالبدن ولا تعلق له بالمال، كالصوم والصلاة، وهذا لا يدحيه النيابة بوجه، وبه قال جمهور الفقهاء، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال بعض أصحاب الشافعي: يصوم عنه وليه، وبه قال أهل الظاهر، قال الموفق: من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين، أحدهما: أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت أو لعذر من سفر أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طائوس وقتادة أهمما قالوا: يجب الإطعام عنه؛ لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه، كالشيخ المهرم إذا ترك الصيام لعجزه. ولنا: أنه حق الله وجب بالشرع، ومات قبل إمكان فعله، فسقط.

والثاني: أن يموت بعد إمكان القضاء، فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن عائشة وابن عباس، وبه قال مالك والليث والأوراعي والثوري والشافعي والخرخي وابن علية وأبو عبيد في الصحيح عنهم، وقال أبو ثور: يصام عنه، وهو قول الشافعي؛ لما روت عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ**، متفق عليه، ولنا: ما روى ابن ماجه عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٌ**، قال الترمذي: الصحيح عن ابن عمر موقوف، وعن عائشة أيضاً قالت: 'يطعم عنه في قضاء رمضان، ولا يصام عنه'. وأما حديثهم فهو في النذر؛ لأنه قد جاء مصرحاً به في بعض ألفاظه.

**والكفارات:** أي وما جاء في صيام الكفارات، أي باب ما يوجب القضاء في الصيام، وهل يجب التتابع فيه أم لا؟ وغير ذلك، وكذلك هل يجب التتابع في صيام الكفارات أم لا؟ وأما وجوب الكفارات وأنواعها فقد تقدم قبل ذلك.

**عمر بن الخطاب إلخ:** ثاني الخلفاء الراشدين، "أفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي عيم" أي سحاب "ورأى" أي اعتقد كما فسره الزرقاني، أو ظن كما جزم به ابن الهمام، والواو حالية، "أنه قد أسمى وغابت الشمس" =

أَفْطَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ دِي غَيْمٍ، وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ: الْحَطْبُ يَسِيرُ، وَقَدْ اجْتَهَدْنَا. قَالَ مَالِكُ: إِنَّمَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "الْحَطْبُ يَسِيرُ" الْقَضَاءَ فِيمَا نُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَخِيفَةُ مَوُوتِهِ وَيَسَارَتِهِ يَقُولُ: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ.

٦٢١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: .....

= بالواو في سح 'الموطأ' صحيح، وفي 'الموطأ' محمد: "أو عات" لفظ "أو" شك من الراوي، قال الباجي: يريد أنه قد اجتهد في الوقت اجتهداً عبث على طه معيب الشمس، وهذا الذي يترجم للصائم في يوم الغيم أن يجتهد فيه، فما لم يعلب على صه أن الشمس قد عات لم يجر له الفطر، فإن أفطر مع الشك فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه قد دخل في الصوم، ولرمه الإمساك، وحره عليه الأكل إلا بالاجتهاد وتيقن معيب الشمس، فإذا عبث على طه أن الشمس قد عات حل له الفطر، وهذا حكم الصلاة وسائر العبادات، إذا حتمت علامات أوقافاً قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل.

**طلعت الشمس إلخ.** هكذا في السح الهديّة وأكثر المصرية بدون همزة الاستفهام، وهو إخبار أي ظهرت الشمس، وما يريد في بعض السح من اهمرة في أولها سهو من الباسح، ليس لها وجه، قال الباجي: يحتمل أن الرجل قصد بذلك ليعلم من عبده ما يجب على من أفطر بعد الاجتهاد، ويحتمل أنه أخبره بذلك ليمسك عن الأكل في بقية يومه؛ لأن ذلك واجب على من أفطر، وهو لا يعلم أن الرمس رمس صوم، ثم علم بعد ذلك أنه رمس الصوم، فقال عمر: من الخطب **بش** "الخطب" هو الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن واحال، كذا في "المجمع"، 'يسير' أي لا حرج فيه ولا إثم، "وقد اجتهدنا" في تحقيق الوقت حتى عبث الظن أن الشمس عات، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وليس في السح المصرية لفظ "في الوقت"، لكن المراد بالاجتهاد هو الاجتهاد في الوقت.

**إنما يريد إلخ.** عمر "يقوله: الخطب يسير" وجوب "القضاء" مفعول لقوله 'يريد'، 'فيما نرى' يضم النون أي نظن 'والله أعلم' بتحقيق المراد، ويريد بقوله: يسير "خفة مؤوته ويسارته" بالصب عطف على الخفة أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهل لا صعوبة فيه؛ إذ لا يجب فيه الكفارة كأنه "يقول: نصوم يوماً مكانه"، وما طه الإمام مالك من قول عمر **بش** هو المروي عنه **بش** مفسراً، فقد روى عبد الرزاق عن عمر **بش** أنه قال: 'الخطب يسير'، وقد اجتهدنا بقضي يوماً، وروي أنه قال: "يا هؤلاء! من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير، ومن لم يكن أفطر فليتم صومه".

يَصُومُ قَضَاءَ رَمَضَانَ تَتَابَعًا مَنْ أَفْطَرَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ.

٦٢٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُ، وَلَا أَيُّهُمَا قَالَ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ.

٦٢٣ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

**تتابعاً.** بصيغة اسم الفاعل في جميع النسخ المصرية، وبالمصدر بلفظ: "تتابعاً" في أكثر النسخ الهندية، "من أفطره" فاعل لقوله: "يصوم"، والصمير المصوب لرمضان "من مرض" لفظه "من" أحلية أي بسبب المرض، "أو" أفطر 'في سفر'، قال الباجي: يحتمل أن يريد به الإحار عن الوجوب، ويحتمل أن يريد به الإحار عن الاستحباب، وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء، فإن فرقه أحرأه، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، والدليل على صحة ما ذهبوا إليه: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (سورة ١٨٤)، ولم يخص متفرقة من متتابعة، فإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة أيام أحر، فوجب أن يجزئه. قال الرزقاني: ذهب الجمهور منهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه فقط، وبه قال جمع من الصحابة، وإن كان القياس التتابع؛ إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء، وتعميلاً لبراءة الذمة، ولكن لم يجب لإطلاق الآية.

**يفرق بينه إلخ:** أي يجزئه التفرق، 'وقال الآخر: لا يفرق بينه' أي وحيواً على الطاهر، وقال الباجي: يحتمل أن يكون قاله على سبيل الاستحباب، ولم يرد أنه لا يجزئ إلا متتابعاً، "لا أدري أيهما قال: يفرق بينه" راد في النسخ الهندية بعد ذلك: "ولا أيهما قال: لا يفرق بينه"، وليست هذه الريادة في النسخ المصرية غير "المتقن"، قال ابن عبد البر: لا أدري عن أحد ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة: أنهما أجازا تفريق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفريقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (سورة ١٨٤) **من استقأ** أي تكلف القيء واستدعاه "وهو صائم، فعليه القضاء، ومن ذرعه" بدال معجمة وراء، وعين مهملتين أي عليه وسقفه "القيء، فليس عليه القضاء" قال الموفق: معنى "استقأ" تقيأ مستدعياً للقيء، و"ذرعه" حرج من غير اختيار منه، فمن استقأ فعليه القضاء، ومن ذرعه فلا شيء عليه، وهذا قول عامة أهل العلم، قال الخطابي: لا أعظم بين أهل العلم فيه اختلافاً، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقأ عامداً، وحكي عن ابن مسعود وابن عباس: أن القيء لا يفطر، وروي أن النبي ﷺ قال: **ثَلَاثٌ لَا يَحْصُرُ حَجْمَهُ وَالْقَيْءُ وَالْإِحْلَامُ وَلَنَا:** ما روى أبو هريرة مرفوعاً: من ذرعه قيء، **فليس عليه قضاء**، رواه أبو دود والترمذي، وقال: حسن عريب.



٦٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**، أَنَّهُ سَمِعَ **سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ** يُسْأَلُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَقَالَ **سَعِيدٌ**: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُفَرَّقَ قَضَاءُ رَمَضَانَ وَأَنْ يُؤَاتَرَ. قَالَ **يَحْيَى**: وَسَمِعْتُ **مَالِكًا** يَقُولُ فِيمَنْ فَرَّقَ قَضَاءَ رَمَضَانَ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَابَعَهُ. قَالَ **يَحْيَى**: وَسَمِعْتُ **مَالِكًا** يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مَا كَانَ مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ، قَضَاءُ يَوْمٍ مَكَانَهُ.

**بإسأل:** ساء المجهول، "عن قضاء رمضان" هل يتابع أم يفرق؟ 'فقال سعيد: أحب إلي' شد الباء مع "إلى" الحارة "أن لا يفرق" ساء المجهول أو المعلوم 'قضاء رمضان، وأن يواتر' بفتح ثاء على ما صطبه الررقي. ويحتمل كسرها ساء المجهول والمعلوم معاً، والمواترة: المتابعة، يقال: تواترت الخيل: إذا حاءت تتبع بعضها بعضاً، قال في 'الجمع': أي يفرقه بأن يصوم يوماً ويفطر يوماً، قال الماحي: فوجه: "أحب إلي أن لا يفرق" حسب ما تقدم من استحباب ذلك؛ لأن الاستحباب تعجبه، وإد عجل أول يوم استحب له تعجيل الثاني، ودلت يقتضي التواتر، إلا أن هذا تواتر ليس بمقصود في نفسه، ووجه ثان: أن العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع. والأفضل أن يؤتى بالعادة على وجه متيقن على أجزائه، فعلى هذه الطريقة يكون التتابع مقصوداً.

**فليس عليه إعادة:** لأن التتابع ليس بواجب، "وذلك محرى عنه" بصيغة اسم الفاعل في السح الهدية، وفي المصرية: 'محرى' بصيغة المضارع، والمؤدى واحد، "وأحب إلي أن يتابعه" إلحاقاً بأصحه أو مداراً بهراع دمه أو خروجاً عن الخلاف، وفي "موطأ الإمام محمد **رحمه**" بعد ذكر الآثار: قال محمد: الجمع بينه أفضل، وإن فرقت وأحسيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة قسماً. وفي "مراقي الفلاح": لا يشترط التتابع في القضاء؛ لإطلاق النص، لكن المستحب التتابع، وعدم التأخير عن رمان القدرة مسارعة إلى الخير وبراءة الدمة.

**أو ما كان إلخ:** عطف على "رمضان" أي أكل أو شرب فيما كان، 'من صيام' بيان بقوله: 'ما'، 'واجب عليه' كصهار وكفارة 'أن عليه' وجوباً "قضاء يوم مكانه"، قال الررقي: وهذا قال ربيعة، وهو القياس. فإن الصوم قد فات ركه، وهو من باب المأمورات، والقاعدة تقتضي أن السبب يؤثر في باب المأمورات، قاله ابن دقيق العيد، وأما الحديث فمحمول على صوم التطوع جمعاً بينهما، فليس القياس معارضاً لنص كما رعم، وفي "شرح النقاية": قال الأوراعي والبيه: يجب القضاء في الجماع دون الأكل والشرب، وقال أحمد: يجب القضاء والكفارة في الجماع، ولا شيء في الأكل والشرب، قال الموفق: روي عن علي: "لا شيء على من أكل ناسياً، =

## ٦٢٥ - مالك عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مُجَاهِدٍ.....

= وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والأوراعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحاق. وقال ربيعة ومالك: يفطر، ولنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَيْتَمِ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، متفق عليه، وقال الخطابي: إلى إسقاط القضاء والكفارة عن الناس ذهب عامة أهل العلم غير مالك بن أنس وربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأما إذا وطئ زوجته ناسياً فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وإسحاق مثل قولهم فيمن أكل أو شرب ناسياً، وإليه ذهب مالك والحسن ومجاهد، وقال عطاء والأوراعي ومالك والليث بن سعد: عليه القضاء، وقال أحمد: عليه القضاء والكفارة، وقال الحافظ: الخلاف فيه مشهور، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب القضاء، وعن مالك: يبطل صومه ويجب القضاء، قال عياض: هذا هو المشهور عنه، وهو قول شيخه ربيعة وجميع أصحاب مالك، لكن فرفقوا بين الفرض والنفل، وقال الداودي: لعل مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوله عن رفع الإثم، قلت: لو لم يبلغه الحديث لما قال بعدم القضاء في النوافل، بل الظاهر أن الحديث بلعه، إلا أنه حمل على النفل كما تقدم عن الزرقاني، وسيأتي عن غيره أيضاً، وسيأتي التصريح بذلك في "الموطأ" أيضاً، ومستدل الجمهور في ذلك ما رواه الأئمة الستة وغيرهم من جماعة المحدثين عن أبي هريرة مرفوعاً: **مَنْ سَى وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَبُيِّنَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ**، وذكر العيني ألفاظ كل واحد من الستة في شرحه، ورواه ابن حبان والدارقطني والبرار وابن خزيمة والبيهقي، قاله الريعي، وقال الترمذي بعد تحريجه: وفي الباب عن أبي سعيد وأُمِّ إِسْحَاقَ، وأخرجهما العيني في شرحه، وتكلم عليهما، ولا ضير فيه بعد اتفاق المحدثين سيما أصحاب الصحاح على تخريج حديث أبي هريرة، قال ابن العربي: تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه؛ لأن الفطر صد الصوم، والإمساك ركز الصوم، فأشبه ما لو سى ركعة من الصلاة، وقال القرطبي: احتج به من أسقط القضاء، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء، فيحمل على سقوط الواحدة؛ لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء، وهو نص لا يقلل الاحتمال، لكن الشأن في صحته، فإن صح وجب الأحد به وسقط القضاء، قال الحافظ: وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعان، وكذا قال ابن القصار، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان، فيحمل على التطوع، وقال المهلب وغيره: لم يذكر في الحديث إثبات القضاء، فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الإثم عنه، والجواب عن ذلك كله مما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: "من أفطر في شهر رمضان ناسياً، فلا قضاء عليه ولا كفارة"، فعين رمضان، وصرح بإسقاط القضاء.

وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَسَأَلَهُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ الْكَفَّارَةِ أُمْتَتَابَاتٍ أَوْ يَقْطَعُهَا؟ قَالَ: قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، يَقْطَعُهَا إِنْ شَاءَ، قَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَقْطَعُهَا؛ فَإِنْ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: "ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ".

**وهو الخ** أي مجاهد يطوف بالبيت، فجاءه إنسان فسأله أي مجاهد، قال الساجي: يقتضي أن الكلام عندهم في الصواف مباح، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله، قلت: وكذلك عند الحنفية وغيرهم، وقد ورد من حديث ابن عباس مرفوعاً: **صاف ست صيام**. **لا يلهى به من صوم**، **ومن صوم فيه فلا يصح**، لا خبر، أخرجه ابن حبان والحاكم والترمذي، واختلف في رفعه ووقفه، كما سطره الربيعي، "عن صيام أيام الكفارة" في كفارة اليمين، كما يظهر من الجواب، "أمتابعات" همزة الاستفهام أي هل صيام كفارة اليمين متتابعات "أم" كذا في السج الهدي، وفي الهدية بدها: "أو"، والأوجه الأول، "يقطعها" أي يفرقها؟ قال حميد: قلت له: نعم، يقطعها أي يفرقها "إن شاء" ما كان يعتقد حميد فيها حوار التفريق، قال الرقائي: فيه جواب المتعممين أي يدي المعين، قال مجاهد رداً عن حميد: "لا يقطعها" بل يجب التتابع، والمسألة مختلفة عند الأئمة الأربعة، والتتابع مستحب عند الإمام مالك، كما سيصرح به في كلامه، قال الرقائي: وكذا استحباب الجمهور التتابع في كفارة اليمين، ولا يوحونه إلا في شهري كفارة القتل وإظهار وأوصاء عامدة في رمضان، ويستحبون ما استحباب مالك. ولا تعتر بما قال الرقائي: "وكذا استحباب الجمهور" لأن عادة شراح الحديث يسون مختارهم إلى الجمهور، وفي مسألة اسباب الإمام الشافعي ومالك متوافقان على الاستحباب، وخفية والإمام أحمد متوافقون على الوجوب.

**فإن الخ** هكذا في السج الهدي، وفي المصرية بزيادة ضمير المؤنث الراجع إلى الآية بلفظ: **فإن في قراءة أبي بن كعب** سيد القراء وأقرأ الصحابة، "ثلاثة أيام متتابعات" احتج مجاهد بذلك على ما احتاره من وجوب التتابع، وتقدم أنه هكذا قراءة ابن مسعود ولجعي، وفي "المستقى" عن أبي بن كعب وابن مسعود: **ألهما قرأ: "قسيام ثلاثة أيام متتابعات" حكاه أحمد، ورواه الأثرم بإساده، قال الشوكاني: أثر أبي بن كعب أخرجه الدار قطني وصححه، قال الرقائي: فيه الاحتجاج بما ليس في مصنف عثمان، وبه قال جمهور العلماء، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به دون لقطع، قاله ابن عبد البر، وقال الساجي: الصحيح ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني أنه لا يحتاج به؛ لأنه إذا لم يتواتر فليس بقرآن، وحيث لا يصح التعلق به، قلت: ما قال: إذا لم يتواتر فليس بقرآن فمسلّم، لكن ما قاله: إنه لا يصح التعلق به" فمردود؛ لأنه لم يقل أحد: لا يصح الاحتجاج بغير المتواتر من أحبار الأحاد، كيف وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج به، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد، قال الشوكاني: قراءة الأحاد مرة مرة أحبار الأحاد صالحة بتقييد المصنف وتخصيص العام كما تقرر في الأصول.**

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ مَا سَمَّى اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ يُصَامُ مُتَتَابِعًا.  
قال يحيى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ تُصْبِحُ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً مِنْ دَمٍ عَبِيْطٍ

**ما سَمَّى الله** "في القرآن يصام متتابعاً" سوى كفارة القتل والطهار، فالتابع فيهما واحب بالص، قال الساجي: وقد قال أبو هريرة وابن عباس: إن كل صوم مذكور في القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً، إلا أنه ما لم يشترط فيه التتابع فإنه يحرى عندهما تفريقه، وبه قال مالك، وكذلك في كفارة الأيمان والثلاثة الأيام في الحج والسعة بعد الرجوع، قلت: وهكذا في قضاء رمضان، قال تعالى: **الْفِدْعَةُ مِنَ الدَّمِ أَحْرَى** (الفره ١٨٤)، وقد تقدم قريباً، قال الكاساني في 'الدائع': الكفارة المعهودة في الشرع خمسة أنواع: كفارة اليمين وكفارة الخلق وكفارة القتل وكفارة الطهار وكفارة الإفطار، والكل واجبة، إلا أن أربعة منها عرف وجوبها بالكتاب العزيز، وواحدة منها عرف وجوبها بالسنة، وفي 'المراقي': أربعة متتابعة ناسخ: أداء رمضان وكفارة الطهار والقتل واليمين لقراءة ابن مسعود المشهورة، والمحير فيه: قضاء رمضان وفدية الخلق لأدى والمتعة والقران وجزاء الصيد، وثلاثة لم تذكر في القرآن، وثبت بالأخبار: صوم كفارة الإفطار، وهو متتابع والتطوع متخير فيه، والدر، وهو على أقسام.

**وسئل إلخ:** ساء المجهول، 'مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان، فتدفع دفعة' بضم الدال المهملة، اسم لما يدفع مرة، وبتحها مرة، قال ابن فارس: الدفعة من المطر والدم وغيرهما مثل الدفقة، قاله الرزقاني، "من دم عبيط" يعين مهملة، أي طري حالى لا حيط فيها "في غير أوائل" أي وقت "حيضتها"، لكن يشترط فيه كما سيأتي من كلام الساجي: أن يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض من يصح أن يكون طهراً كاملاً، وسيأتي بيان الطهر الكامل، "ثم تنتظر" المرأة "حتى تمسي أن ترى مثل ذلك" الدم مرة أخرى، "فلا ترى شيئاً"، وكذلك الحكم لو ترى مرة أخرى في ذلك اليوم، بل هو بالأولى، "ثم تصبح يوماً آخر، فتدفع دفعة أخرى، وهي" الدفعة 'دون' الدفعة "الأولى" أي أقل منها، وذلك ليس باحترار، بل الأقل والأكثر سواء، "ثم ينقطع ذلك" الدم 'عنها قبل حيضتها' المعتاد 'أيام، فسئل' ساء المجهول، أعاد هذا الكلام توصيحاً للسؤال، "مالك كيف تصنع" هذه المرأة "في صيامها وصلاتها؟ قال مالك" يحيا للسؤال: "ذلك الدم من الخيضة" يفتح الحاء وكسرهما، "فإذا رآته فلتنظر" قال الساجي: وهذا كما قال: إن المرأة إذا رأت الدم في وقت يصح أن يكون حيضها؛ لأنه تخلل بينه وبين الحيض الذي كان قبله من رمس الطهر ما يكون طهراً كاملاً، فإنه يكون حيضاً، سواء كان في وقت حيضها المعتاد أو في غيره، فإذا رآته امرأة ولو دفعة في اليوم أفطرت؛ لما قدمناه في كتاب الحيض من أن الدم إذا رني في زمن الحيض فهو حيض كثيراً كان أو قليلاً، "ولتقض" وجوباً "ما أفطرت" من الصيام، نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الخائض قضاء الصلاة، ويجب عليها قضاء الصيام، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج: أنهم كانوا يوجون على الخائض قضاء الصلاة، وعن سمرة: أنه كان يأمرها، فأبكرت عليه أم سمرة، قال الحافظ: لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب، كما قاله الرهري وغيره، =

فِي غَيْرِ أَوَانٍ حَيَضَتْهَا، ثُمَّ تَنْتَظِرُ حَتَّى تُمْسِيَ أَنْ تَرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَا تَرَى شَيْئًا، ثُمَّ تُصْبِحُ يَوْمًا آخَرَ، فَتَدْفَعُ دَفْعَةً أُخْرَى، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْقَطِعُ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ حَيَضِهَا بِأَيَّامٍ، فَسُئِلَ مَالِكٌ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي صِيَامِهَا وَصَلَاتِهَا؟ قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا رَأَتْهُ فَلْتَفِطِرْ وَلْتَقْضِ مَا أَفْطَرْتَ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ فَلْتَعْتَسِلْ وَلْتَصُمْ. قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا مَضَى،.....

= والمروق بين الصوم والصلاة: أما كثيرة متكررة، فيشق قضاؤها، خلاف الصوم؛ فإنه يجب في السنة مرة، وفي العيني: قال معمر: قال الرهري: تقضي الحائض الصوم ولا تقضي الصلاة. قلت: عمن؟ قال: أجمع المسلمون عليه، وليس في كل شيء نهد الإسناد القوي، أجمع المسلمون على أن الحائض والمساء لا يجب عليهما الصلاة، ولا الصوم في الحال، وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وعلى أنه يجب عليهما قضاء الصوم، "فإذا ذهب عنها الدم فلتعتسل"، فإن الحائض يدرمها العسل عند انقطاع الدم لتطهر به من حدث حيضها، "ولتصم"، وفي السخ المصرية: "وتصوم" أي تعود إلى ما كانت عليه من الصوم في ليوم الثاني؛ لأن اليوم الذي كانت حائضة في أوله لا يصح أن تصوم شيئاً منه، وإنما تصوم ما بعده.

**قضاء رمضان كله:** وكذلك إذا أسلم في أثناء رمضان، وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الأيام، "وهل يجب" وفي السخ المصرية: "أو يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟ فقال" مالك رحمه الله: يجباً: "ليس عليه قضاء ما مضى" من رمضان كله أو بعضه حال كفره، وذلك طاهر؛ لأن الإسلام شرط الوجوب، وحكى الناجي والرقا في حله خلافاً للحسن وعطاء وعكرمة في أنه يجب قضاء الماضي، قال أبو عمر: من أوجب على الكافر يسلمه أو الصبي يحتلم صوم ما مضى، فقد كلف غير مكلف؛ لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (سورة البقرة ١٨٣) وعديث: **رَفَعَ الْقَدَمَ عَنْ ثَلَاثَ**، فذكر منها: **بِعَلَامٍ حَتَّى حَبَمٍ، وَحَرَمَةٍ حَتَّى حَصَمٍ**. قال الناجي: والأصل في ذلك: أن الأداء قد فات لمضي رمته، والقضاء لا يجب إلا بأمر ثان، ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر أشهر المتقدمة من السنين الماضية في أن وقت الأداء قد فات فيها، فإذا لم يجب قضاء ما مضى من الأعوام فكذلك من شهر هذا العام، قلت: وفي "جمع الفوائد": عن سفيان بن عطينة الثقفي قال: قدم وفدنا من ثقف على رسول الله ﷺ، فأسلموا في النصف من رمضان، فأمرهم فصاموا معه واستقبلوا، ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم.



وَأِنَّمَا يَسْتَأْنِفُ الصَّيَّامَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ.

## قَضَاءُ التَّطَوُّعِ

٦٢٦ - مَالِك عَنْ أَبِي شَهَابٍ: أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ

**فِيمَا يُسْتَقْبَلُ !خ:** من ذلك الشهر وغيره؛ لأنه صار محاطاً بالصوم على وجه الاحتتام بقوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال الحرقي: إذا أسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره، وأحب إلي أن يقضي اليوم الذي أسلم فيه احتلت الأئمة في ذلك، والأئمة الثلاثة ما حلا الإمام أحمد متفقة في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في البدن، ففي "الهداية": إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في رمضان أمسكا ببقية يومهما، ولم يقصيا يومهما ولا ما مضى؛ لعدم الخطأ، وهذا بخلاف الصلاة؛ لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوحدت الأهلية عنده، وفي الصوم الجزء الأول والأهلية معدومة عنده، ولم أر التصريح في الفروع بنسب القضاء، وأوجب الحنابلة القضاء في ذلك.

**قضاء التطوع:** تختلف فيها عند الأئمة والفقهاء، قال البخعي وأبو حنيفة ومالك: يلزم في الشروع فيه، ولا يخرج منه إلا بعدد، فإن حرج قضى، وعن مالك: لا قضاء عليه، قلت: وما ذكر من التأويل لرواية حنبل لا يتمشى فيما سياتي عن الإمام أحمد من كتاب الصلاة له، فالظاهر أنه له رواية أيضاً، قال الحافظ: جوار الفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور، ولم يفعلوا عليه قضاء، إلا أنه يستحب له ذلك، وعن مالك: الجوار وعدم القضاء بعذر، والمنع وإنات القضاء بعذر، وعن أبي حنيفة: يلزمه القضاء مطلقاً، ذكره الطحاوي وغيره، وشبهه بحج أفسد حج التطوع، فإن عليه قضاء اتفاقاً.

**أصباحنا صائماتين !خ:** قال الباجي: يحتمل أن يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون ذلك بإدائه، وذلك أن المرأة إذا علمت أن زوجها لا حاجة له بها في العالب هاراً، جاز لها أن تصوم دون إدائه، فإن علمت أنه يحتاج إليها لم تصم إلا بإدائه، وكذلك السرية وأم الولد؛ لأن الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد، فليس لها المنع بالتوافل، وقال العيني: قد اتفق العلماء على أن المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلها حاضر إلا بإدائه؛ لحديث أبي هريرة الثابت في مسلم: "ولا تصوم إلا بإدائه". "فأهدي" ساء المجهول "لها" وفي النسخ المصرية: "إليهما طعام" أي شاة، كما في رواية أحمد عن عائشة، "فأفطرتنا عليه" قال الباجي: يحتمل أن يكون للضرورة والحاجة إليه أو السبب لصومهما، ويحتمل أن يكون لاعتقاد حوار ذلك ثم شكنا فيه، وقد اختلف الفقهاء في حوار فطر التطوع لعير ضرورة، فقال مالك: لا يجوز ذلك، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يفطر كما شاء، والدليل على ما نقوله: قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وهذا قد عقد الصوم، فوجب أن يفي به، والدليل على ذلك من جهة السنة: قوله للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصوم، =

مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِي لَهُمَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَتْ حَفْصَةُ، وَبَدَرْتَنِي بِالْكَلَامِ، وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ، فَأُهْدِي لَنَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْضِيَا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ".  
هو قول أبي حنيفة

= فقال له: **شهر مصب**، فقال: هل عني غيره؟ قال: لا. **ص ح**، وهذا يدل على أن عليه أن يصوم، ودليلا من جهة القياس: أن هذا صوم، فلم يجر فيه الفطر لغير ضرورة بعد النكس به، كقضاء رمضان. 'فدخل عديهما رسول الله ﷺ' قال الباجي: يحتمل أن يكون دخوله عليهما بأن كان اليوم لغيرهما؛ لأنهما كانتا في بيت التي كان يومها، ويحتمل أن يكون ذلك بإدعاهما، ويحتمل أن يكون اليوم لواحدة منهما، فصامت بإدعاه، قلت: لا حاجة إلى شيء من ذلك بعد أن ثبت أن رسول الله ﷺ يدور عليهم في كل يوم مرة.

**وبدرتني** أي سبقتني حفصة "بالكلام" أي السؤال عن النبي ﷺ. "وكانت" أي حفصة "بنت أبيها" عمر بن الخطاب، تريد أنها كانت جريئة على الكلام، وحلدة في سؤال النبي ﷺ. وهذا عاية في مدحها لها 'يا رسول الله! إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين'، قال الباجي: إن كان بإدعاه ﷺ فيحتمل أن يكون أدن لهما في الصوم، ولم يعلم هل تطوع أو غيره، فأعلمته بأنه تطوع، ويحتمل أنه ﷺ عزم أن صومهما تطوع، فأرادتا إذكاره، 'فأهدي لنا' وفي المصرية: "إلبيا طعام، فأفطرا عليه" قال الباجي: يحتمل أن يكون عزم ﷺ من ضرورتهما وحالهما ما أغناهما عن أن تخبراه أن فطرهما وقع لضرورة.

**أقضيا مكانه إلح** والأصل في الأمر الوجوب، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك **ص ح**، مع هذا الحديث قوله تعالى: **لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ** (البقرة ١٨٧)، فعم الغرض والعلل، وقوله تعالى: **وَمِنْ بَعْضِ حُرْمَاتِ اللَّهِ فِيهِمْ حُرْمَةُ نَفْسِهِمْ** (الحج ٣٠)، وليس من تعمد الفطر بمعظم لحمة الصوم، وحديث: **دَعِيَ أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ طَعَامٍ فَسَجَّ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُودَ فَسَاجٍ، وَرَوَى: فَإِنْ شَاءَ كَلَّ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَبَدَحَ، وَرَوَى: فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلَا يَأْكُلُ.** فهو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، وحديث: **لَا يَصُومُ مَرْءٌ وَرُوحَهُ شَهِدَ يَوْمَ مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ**، لا يَدَّ، يدل على أن المتطوع لا يفطر، ولا يقطره غيره، ولو كان مباحاً كان إدعاه لا معنى له، قال القاري: روى أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة بلفظ: **دَعِيَ أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ طَعَامٍ فَسَجَّ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُودَ فَسَاجٍ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَسَجَّ، وَاسْتَدَلَّ بِذلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الصِّيَافَةَ لَيْسَتْ بِعَدَرٍ، وَاسْتَدَلَّ الْآخَرُونَ بِحَدِيثِ سَمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ الْبَحَارِيِّ: إِذْ قَالَ: "مَا أَنَا أَكَلْتُ حَتَّى تَأْكُلَ"، قَالَ الْعَيْنِيُّ وَرَوَى الطُّحَاوِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمَتِهِ عَائِشَةَ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ رُوحِ الْبَيْتِيِّ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ =**

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ

= عليّ رسول الله ﷺ، فقلت له: يا رسول الله! إنا قد حاسبنا لك حيساً، فقال: ثم بي كتبُ ريد الصوم، وكفى قربة سَأَصُومُ يَوْمَ مَكَانٍ دَنَتْ، قال محمد بن إدريس الشافعي: سمعت سفيان عامة مجالستي إياه لا يذكر فيه: "سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ"، قال: ثم إني عرضت عليه الحديث قبل أن يموت بسنة، فأجاب فيه: سَأَصُومُ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ، قلت: وقد علم أن من لم يذكر هذا اللفظ في الحديث، فهو من الروايات القديمة له، فلعلة ذكر أولاً مختصراً؛ لأن وجوب القضاء ظاهر، أو علم هو نفسه بهذه الريادة في آخر عمره، وفي "العرف الشدي": مر عليه الحافظ في "التلخيص الحبير"، وقال: احتلط ابن عبيدة قبل وفاته بسنة، وأكره الذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر مشأ قول الحافظ ورده. هذا وقد رواه غير الشافعي أيضاً، أحدهما: في "السائي الكبرى"، وثانيهما: في "سبب الدار قطي"، قال القاري: وفي رواية لمسلم: "فأكُل، ثم قال: **كُتِبَ نَسَحَ**، قال الشامي: ورواد السائي: **وَكُتِبَ نَسَحَ** يوماً مكانه، وصحح عبد الحق هذه الزيادة، وقد بسط العيني الكلام على مستدللات الحنفية في ذلك، وفيما ذكرنا عشاء هذا الأوحز في إثبات القضاء، وقال العيني والربيعي: روى الدار قطي من حديث جابر قال: صنع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحابه وآله، فلما أتى بالطعام تحي أحدهم، فقال له ﷺ: ما لك؟ فقال: إني صائم، فقال ﷺ: **كُتِبَ نَسَحَ**، **كُتِبَ نَسَحَ**، ثم دعاه بي صائمه، **كُتِبَ نَسَحَ**، وروى أبو داود الطيالسي عنه عن إبراهيم بن عبيد الله بن رفاعة الرقي عن أبي سعيد الخدري، ذكره الزيلعي.

**من أكل إلخ:** وهل حكم الجماع ناسياً كذلك؟ يختلف عند الأئمة، قال ابن رشد: إذا جامع ناسياً لصومه فإن الشافعي وأنا حنيفة يقولان: لا قضاء عليه ولا كفارة، وقال مالك: عليه القضاء دون الكفارة، وقال أحمد وأهل الظاهر: عليه القضاء والكفارة، وتقدم ذلك مسوفاً قريباً، "سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ" قيد التطوع احترازاً عند المالكية خلافاً للجمهور؛ إذ قالوا: لا فرق بين صوم التطوع والفرص في السهو، "فليس عليه قضاء؛" لأنه لم يفطر صومه كما سيصرح به المصنف، "وليس يومه الذي أكل فيه أو شرب" أو فعل شيئاً آخر من المفطرات ناسياً، "وهو متطوع، ولا يفطره"، وحملوا قوله ﷺ: **إِدْنِي نَسِي** أحدكم، فأكُل أو شرب، قسم صومه، وإنما **نُسَخَ** الله وسقاه، رواه الشيخان وغيرهما، على صوم التطوع، ولا فرق عند الجمهور بين التطوع والفرص؛ لعموم الرواية، "وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان المفطر" إنما أفرطه من عذر كمرض وحيض "غير متعمد للمطر" بخلاف المتعمد حراماً، وذلك لما تقدم في أول الباب أن الفطر في صوم التطوع عذر يجوز عند المالكية، ولا قضاء عليه، ولا يجوز الفطر بدون عذر ويجب القضاء، قال الباجي: والأعذار التي تسقط القضاء: السياب والمرض والإكراه وشدة الجوع والعطش، والحر الذي يخاف منه تجدد مرض أو زيادته أو طول مدته، وأما السفر ففيه روايتان، إحداهما: أنه عذر يسقط القضاء، وهي رواية ابن حبيب، =

فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَلَيْتَمَ يَوْمَهُ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ، وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ، وَلَا يُفْطِرُهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ يَقْطَعُ صِيَامَهُ - وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ - قَضَاءٌ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أَفْطَرَ مِنْ عَذْرِ غَيْرِ مُتَعَمِّدٍ لِلْفِطْرِ، وَلَا أَرَى عَلَيْهِ قَضَاءَ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ إِذَا هُوَ قَطَعَهَا مِنْ حَدَثٍ لَا يَسْتَطِيعُ حَبْسَهُ مِمَّا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْوُضُوءِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ: الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا النَّاسُ، فَيَقْطَعُهَا حَتَّى يُتِمَّ عَلَى سُنَّتِهِ، إِذَا كَبَّرَ لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَإِذَا صَامَ لَمْ يُفْطِرْ حَتَّى يُتِمَّ صَوْمَ يَوْمِهِ، .....

= والأخرى: أنه ليس بعدر، ومن أفطر فيه لرمه القضاء، وهي رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم، قلت: وفي هذا كله خلاف الحنفية. إذ قالوا بإيجاب القضاء مطلقاً سواء كان الفطر بعدر أو بدونه؛ لما تقدم من الروايات، ثم ذكر المصنف عدة أنواع من التطوعات إذا أفست؛ طرداً للناس، فقال: "ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة إذا هو قطعها من حدث"، لفظة "من" سببية، "لا يستطيع حسبه" أي معه "لما يحتاج فيه إلى الوضوء" كقول أو عائط أو ريح. **ولا ينبغي** أي لا يجوز "أن يدخل الرجل في شيء من الأعمال الصالحة: الصلاة والصيام والحج، وما أشبه هذا" كالعمرة والطواف والاعتكاف "من الأعمال الصالحة" التي يتوقف أولها على آخرها، خلاف الأعمال التي تتعص كالقراءة وغيرها، "التي يتطوع بها الناس، فيقطعها" بالنصب في جواب الهي "حتى يتمه على سنته" أي على طريقته، ليأتي بأقل ما يكون من حسن تلك العادة. ثم شرع في تفصيل ما أحمله أولاً، فقال: "إذا كبر" أي دخل في الصلاة بالتكبير "لم ينصرف حتى يصلي ركعتين"؛ لأنه لا صلاة تطوعاً بأقل من الركعتين عند المالكية والحنفية.

**وإذا صام** أي دخل في الصوم بالنية "لم يفطر حتى يتم صوم يومه" إلى الليل بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَمُوتُ الصُّيُومَ إِلَى شَيْءٍ﴾ (القرة ١٨٧)، "وإذا أهل" أي دخل في الحج بالإحرام "لم يرجع حتى يتم حجه"، وكذلك العمرة، وهذا بالاتفاق بين الأئمة، لا يجوز عند أحد رفضهما، "وإذا دخل في الطواف" بالشروع فيه "لم يقطع حتى يتم سبعة" وفي السحاح الهندية: "حتى يتم سبعة"، وذلك أقل ما يكون من عادة الطواف، "ولا ينبغي أن يترك شيئاً من هذا" أي مما ذكر من الأعمال الصالحة "إذا دخل فيه حتى يقصيه" أي يتمه ويؤديه، والقضاء بمعنى الأداء في كلام المصنف، وهل يجب عليه القضاء المصطلح؟ أيضاً محتلف عند الأئمة، وواجب عند الحنفية في الكل "إلا من أمر" استثناء من قوله: "لا ينبغي أن يترك"، "يعرض له مما يعرض" بكسر الراء "للناس من الأسقام" أي الأمراض "التي يعذرون بها" أي الناس، وكذلك "الأمر التي يعذرون بها" كحبس ونفاس، "وذلك" أي دليل وجوب الإتمام =

وَإِذَا أَهْلٌ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يُتِمَّ حَجَّهُ، وَإِذَا دَخَلَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَّى يُتِمَّ سُبْعَتَهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا إِذَا دَخَلَ فِيهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ، إِلَّا مِنْ أَمْرٍ يَعْزِضُ لَهُ مِمَّا يَعْزِضُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَسْقَامِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَالْأُمُورِ الَّتِي يُعْذَرُونَ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ <sup>(البقرة: ١٨٧)</sup> فَعَلَيْهِ إِتِمَامُ الصِّيَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ <sup>(البقرة: ١٩٦)</sup> فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا بِالْحَجِّ تَطَوُّعًا وَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهِ، وَيَرْجِعَ حَلَالًا مِنَ الطَّرِيقِ، وَكُلُّ أَحَدٍ دَخَلَ فِي نَافِلَةٍ فَعَلَيْهِ إِتِمَامُهَا إِذَا دَخَلَ فِيهَا كَمَا يُتِمُّ الْفَرِيضَةَ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

- "أن الله تبارك تعالى: يقول في كتابه "وكلوا واشربوا" جميع الليل" "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود" والمراد: بياض النهار وسواد الليل "من الفجر" بيان للخيط الأبيض، واكتفى به عن بيان الخيط الأسود لدلالته عليه، "ثم أتموا الصيام إلى الليل" فعليه إتمام الصيام إلى الليل كما قال الله عز اسمه، فلا يجوز رفضه قبل الليل، "وقال الله تعالى في مسألة الحج والعمرة" هكذا سياق النسخ المصرية بتكرار لفظ: قال الله، وليس التكرار في النسخ الهندية، فيكون المراد بقوله: "كما قال الله" هي مسألة الحج "وأتموا الحج والعمرة لله" "فلو أن رجلا أهل" أي أحرم "بالحج" وكذا بالعمرة "تطوعا وقد قضى الفريضة" جملة حالية، قيد بذلك؛ لأن تقدم النفل على الفرض عندهم مكروه، قال الدسوقي: يكره تقدم النفل على الفرض سواء على أنه واجب على التراخي، أما على الفورية فتقدم النفل أو الدر على الفرض حرام. لكنه لو نوى النفل وعليه حجة الإسلام يقع نفلا، وقالت الشافعية: يلغو بيته ويقلب حجته فرضا، كذا في "الشرح الكبير" و"الدسوقي"، قلت: والحنفية في ذلك موافقة للمالكية على المعتمد خلافاً لأبي يوسف، فهو موافق للشافعي كما في "شرح المناسك للقاري" "لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حلالاً من الطريق" وكذا العمرة بالاتفاق، ثم ذكر المصنف أصلاً كلياً في ذلك، فقال: "وكل أحد دخل في نافلة" ولا تتبعه، "فعليه إتمامها إذا دخل فيها كما يتم الفريضة" نصاً في الحج والعمرة والصوم، وقياساً في البواقي، أو لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَوِّمُوا أَعْمَانَكُمْ﴾ (عمد: ٣٣)، "وهذا أحسن ما سمعت" بخلاف ما روي في معنى "المتطوع أمير نفسه".



## فَدْيَةٌ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ

٦٢٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ، فَكَانَ يَفْتَدِي. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ إِنْ كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ،

**في رمضان** 'من علة' وليست في السجح الهدية كلمة: "من علة". **كر** **الح** كسر الباء أي أس، فإنه آخر الصحابة موتاً بالصرة، وقد جاور المائة، قل العبي: وكان حيث في عشرة المائة، 'حتى كان لا يقدر على الصيام' عاماً أو عامين في أواخر سبه، كما سيأتي، 'فكان يفتدي' أي يطعم عن كل يوم مسكياً، وروى: "مدا لكل مسكين"، وروى: "نصف صاع"، وربما أطعم ثلاثين مسكياً كل ليلة من رمضان، يتطوع بدست، وربما جمع ثلاثمائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة، وكان يصنع لهم الحنظل والحرم، حكاة أبو عمر، قاه الرقاني، وقال البخاري في "صحيحه": 'أطعم أس من مالك بعد ما كبر عاماً أو عامين، كل يوم مسكياً حرّاً ولحمًا، وأفطر'، قال الحافظ: روى عبد بن حميد من طريق النصر بن أس عن أس: "أنه أفطر في رمضان، وكان قد كبر، فأطعم مسكياً كل يوم"، وروياه في فوائد محمد بن هشام بن ملاس عن مروان عن معاوية عن حميد قال: ضعف أس عن الصوم عام توفي، فسألت ابنه عمر بن أس: 'أصاق الصوم؟ قال: لا، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر نجمان من حر ولحم فأطعم العدة أو أكثر. وقال أيضاً في 'التلخيص': قد ذكرته من طرق كثيرة في 'تعليق التعليق"، وقال ابن عبد البر: رواه الحمادان ومعه عن ثابت قال: كبر أس حتى كان لا يطيق الصوم، فكان يقطر ويطعم.

**ولا أرى ذلك:** أي الإطعام "واجباً" ولكنه "أحب إليّ" أي مستحب عندي "أن يفعله إن كان قوياً عليه" أي قادراً، فإن عجز فلا شيء عليه، قال الموفق: الشيخ الكبير والعجوز إذا كان الصوم يجهدهما، ويشق عليهما مشقة شديدة، فهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكياً، وهذا قول عني واس عباس وأبي هريرة وأبو سعيد بن جبير وصابوس وأبي حنيفة والثوري والأوراعي، وقال مالك: لا يجب عليه شيء، وللشافعي قولان كالمدهيين، ولنا: قوله تعالى: ﴿... حَتَّى تَسْتَضِيءَ﴾ (البقرة ١٨٤) الآية، وقول ابن عباس في تفسيرها: برئت رحمة للشيخ الكبير. وقال ابن رشد: أما الشيخ الكبير والعجوز اللذان لا يقدران على الصيام، فإنهم أجمعوا على أن هما أن يفطرا، واحتلفوا فيما عليهما إذا أفصرا، فقال قوم: عليهما إطعام، وقال قوم: ليس عليهما إطعام، وبالأول قال الشافعي وأبو حنيفة، والثاني قال مالك، إلا أنه استحب، وفي "شرح القاية": قال مالك في المشهور عنه: لا يجب عليه الإطعام، وهو قول الشافعي القديم ومختار الصحاوي، ولنا: ما روى جماعة عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ: ﴿... حَتَّى تَسْتَضِيءَ﴾ وفي رواية: "يطوقونه"، "فقل: إنها ليست بمنسوخة، بل هي للشيخ الكبير"، وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة، ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك، فكان إجماعاً، وأيضاً لو كان خلاف لكان قول ابن عباس: "ليست بمنسوخة" مقديماً؛ لأنه لما لا يقال بالرأي، بل عن سماع؛ لأنه مخالف -

**فَمَنْ قَدَى فَإِنَّمَا يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا بِمَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .**

= لظاهر القرآن لأنه مشتمل في بطم كتاب الله، فجعله معيًّا بتقدير حرف المهي، لا يقدم عليه إلا بسماع التمة، وروى الحجاج عن أبي إسحاق، عن الخارث عن عبي: **عَنْ أَبِي سَلَمَةَ (سقره ١٨٤) قال:** الشيخ والشيخة، ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيخ اعاني: قال أبو حيفة وأبو يوسف ومحمد، وروى: الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصيام يفطر ويطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك، وقال الثوري: يطعم، ولم يذكر مقداره، وقال المري عن الشافعي: يطعم مدًّا من حنطة كل يوم، وقال ربيعة وماتك: لا أرى عليه الإطعام، وإن فعل فهو حسن، قال أبو بكر: قد ذكرنا في تأويل الآية ما روي عن ابن عباس في قراءته: "وعسى الدين بطوقه"، وأنه الشيخ الكبير، فلو أن الآية محتمة لذلك ما تأوها ابن عباس ومن ذكره ذلك عنه عليه، فوجب استعمال حكمها من إيجاب الفدية في الشيخ الكبير، وروي عن عبي أيضاً: أنه تأوها على الشيخ الكبير، وقد روي عن النبي ﷺ **مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ فَصَعْبُ عَنْهُ مَدًّا مِنْ مَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، وإذا ثبت ذلك في الميت الذي عليه الصيام، فاشيخ أولى بذلك من الميت؛ لعجز الجميع عن الصوم، فإن قيل: هلا كان الشيخ كالمريض الذي يفطر في رمضان ثم لا يبرأ حتى يموت، ولا يلزمه القضاء؟ قيل له: لأن المريض مخاطب بقضائه في أيام آخر، فإنما تعلق العرض عليه في أيام القضاء، فمضى لم يلحق العدة لم يبرمه شيء كما لم يلحق رمصان، وأما الشيخ فلا يرجى له القضاء في أيام آخر، فإنما تعلق عليه حكم العرض في إيجاب الفدية في الحال، فاحتجنا من أجل ذلك. وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من بطرائهم، فصار ذلك إجماعاً لا يسمع خلافه، وكذا حكى عنه صاحب "البدع" إجماع السلف، وقال: فإن أصحاب رسول الله ﷺ أوجبوا الفدية على الشيخ العالي، فكان ذلك إجماعاً منهم، فقول ابن عبد البر: "إن الفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع" مشكل، وقال الشوكاني: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: "رحص لشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكياً، ولا قضاء عليه"، رواه الدار قطني والحاكم وصحاحه.

**فَمَنْ قَدَى !** الخ لتحصيل المستحب عند الإمام مالك ومن وافقه، ولأداء الواجب عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم، "فإنما يطعم مكان كل يوم مدًّا عند رسول الله ﷺ". قال الشوكاني: قد اختلف في مقدار الإطعام، فقيل: نصف صاع عن كل يوم من أي قوت كان، وقيل: صاع من غير البر، ونصف صاع منه، وبه قال أبو حيفة، وقيل: مد من بر أو نصف صاع من غيره، وبه قال الشافعي وغيره، وليس في المرفوع ما يدل على التقدير، وقال الموفق: الواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير، والخلاف فيه كاختلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع، وقال ابن رشد: أكثر من رأى الإطعام عليهما بقول: مد عن كل يوم، وقيل: إن حفص حفنت كما كان أنس يصنع، أخرجه، قال الباجي: الفدية في ذلك مد عند النبي ﷺ عن كل يوم أفطره، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حيفة: صاع تمر أو نصف صاع بر، والدليل على ما نقوله: أن هذه كفارة، =

٦٢٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، وَاشْتَدَّ عَلَيْهَا الصِّيَامُ، قَالَ: تُفْطِرُ وَتُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مَالِكُ: وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ عَلَيْهَا الْقَضَاءَ، .....

= فم تقدر صاع أو فم يتقدر جميعها نصف صاع، أصل ذلك كفارة الأيمان، ولأن ما قلنا هو قول عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، ولا يخالف لهما، وقال الخصاص في أحكام القرآن: أما الوجه في إيجاب الفدية نصف صاع من بر، فهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا أخو حفاف، حدثنا محمد بن عبد الله بن سعيد المستمعي، قال: حدثنا إسحاق لأخيه عن شريك عن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: من صام يومه، فم نصف صاع، فم نصف صاع، فم نصف صاع، وإذا شئت ذلك في أفطر في رمضان إذا مات، ثبت في الشيخ الكبير من وجوه، أحدها: أنه عموم في الشيخ الكبير وغيره؛ لأن الشيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفا، فحاش بعد موته أن يقال: إنه قد مات، وعليه صيام رمضان، فقد تناوله عموم الفطر، ومن جهة أخرى: أنه قد ثبت أن مراد بالفدية المذكورة في آية هذا مقدار، وقد أريد بها الشيخ الكبير، فوجب أن يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه، ومن جهة أخرى: أنه إذا ثبت ذلك فيمن مات وعليه قضاء رمضان وجب أن يكون ذلك مقدار فدية الشيخ الكبير؛ لأن أحدًا من موجبي الفدية على الشيخ الكبير، يفرق بينهما، وقد روي عن ابن عباس وقيس بن السائب الذي كان شريك رسول الله ﷺ في الحامية، وعائشة وأبي هريرة وسعيد بن المسيب في الشيخ الكبير: أنه يطعم عن كل يوم نصف صاع بر، وأوجب النبي ﷺ على كعب بن عجرة إطعام ستة مساكين، كل مسكين نصف صاع بر، وهذا يدل على أن تقدير فدية الصوم نصف صاع أولى منه بالمد؛ لأن التحجير في الأصل قد تعلق بين الصوم والفدية في كل واحد منهما، وقد روي عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مد، والأول أولى؛ لما روياه عن النبي ﷺ. وما عصبه قول الأكثرين عدداً من الصحابة، والتابعين، وما دل عليه من النظر.

**خاف على ولدها:** هلاكاً واشتد عليها الصيام، قال: تفطر، وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مدًّا من خنطة مد النبي ﷺ، وتقدم الخلاف في ذلك قريباً، وقال الموفق: والواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من ثمر أو شعير، والخلاف فيه كالحلاف في إطعام المساكين في كفارة الجماع. **وأهل العلم** متدًّا، وحبره يرون عليها: أي على الحامل المذكورة "القضاء" فقط بلا إطعام أو مع الإصعام، كما سيأتي، كما قال الله عز وجل هذا بيان ليدل قور أهل العلم، فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية، فقال: 'ويرون ذلك مرضاً من الأمراض مع الخوف على ولدها' فدخل في عموم الآية، وليس فيها إصعام، وأما الموضع الحائفة على ولدها فتقضي وتطعم، وهذا هو المشهور من أقوال مالك، كما قال عياض وغيره، =

كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: **هَإِنَّمَا كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** وَيَرَوْنَ ذَلِكَ مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ مَعَ الْخَوْفِ عَلَى وَلَدِهَا.

(البقرة: ١٨٤)

- ٦٢٩ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى صِيَامِهِ، حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْقَضَاءُ.
- ٦٣٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

- ويحتمل أن مراده ههنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الإطعام، وبه جرم من عدل البر وعمره لطائفة، منهم مالك في قول، فهي كالمرضع، وثالث أقواله: يطعمان ولا قضاء عليهما، وقيل: يقضيان ولا إطعام، ومحبها في خوفهما على ولديهما، أما إذا خافتا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب، وهو إجماع إلا عند من أوجب الفدية على المريض، قاله الرقائي، وقال الساجي: الحامل إذا خافت على ولدها من شدة الصيام تفطر وتطعم، ولا خلاف في إباحة الفطر لها، ويحتمل أن يكون من عمر أمرها بالإطعام على سبيل اللين والاستحباب، وقد اختلف الناس في ذلك، وعن مالك روايتان، إحداهما: لا إطعام عليها، وبه قال أبو حنيفة، والثانية: عليها الإطعام، ويخرج على هذه الرواية وجوب الإصغاء على شيوخ الكثر، وقال ابن رشد في 'البداية': الحامل والمرضع إذا أفطرتا ماذا عليهما؟ للعلماء فيه أربعة مذاهب، أحدها: أنهما يصومان ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس. الثاني: مقال الأول: أنهما يقضيان فقط ولا إطعام عليهما، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد وأبو ثور. الثالث: أنهما يقضيان ويطعمان، وبه قال الشافعي. الرابع: أن الحامل تقضي ولا تطعم، والمرضع تقضي وتطعم. قلت: وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم.

**فلم يقضه:** في سائر السنة، 'وهو قوي على صيامه' أي قادر على قضائه، ولم يمهده عذر عن القضاء، "حتى جاء رمضان آخر، فإنه يطعم" وجوباً عند المصنف "مكان كل يوم مسكيناً مدّاً من حنطة، وعليه مع ذلك" أي مع إيجاب الفدية "القضاء" أيضاً واجب، وإذا لم يصم أحد رمضان لعذر، ولم يفرط في القضاء بأن اتصل عذره إلى رمضان آخر، فقيل: يصوم الثاني إن أدركه صحيحاً، ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه، ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور: يصوم الثاني ثم يقضي الأول، ولا فدية عليه؛ لأنه لم يفرص، ولأن تأخير الأداء لعذر جائز فالقضاء أول، قاله الرقائي، قال الموفق: من عليه صوم من رمضان، فله تأخيره ما لم يدخل رمضان آخر؛ لما روت عائشة: 'يكون علي الصيام من شهر رمضان، فما أقضيه حتى يجيء شعبان'، متفق عليه، ولا يجوز له التأخير إلى رمضان آخر من غير عذر؛ لأن عائشة لم تؤخر، ولو أمكنها لأخرت، فإن أخره عن رمضان آخر بطراً، =

## جَامِعُ قَضَاءِ الصَّيَامِ

٦٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: إِنْ كَانَ لِيَكُونَ عَلَيَّ الصَّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصُومَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

## صِيَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ أَنْ يُصَامَ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا نَوَى

= فإن كان لعذر فليس عليه إلا القضاء، وإن كان لعذر مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم. وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال الحسن والحسين وأبو حنيفة: لا هدية عليه. **إن إلح.** بكسر الهمزة وسكون الون، مخففة من الثقلة، 'كان ليكون عني' بشد الياء، وتكرير الكون لتحقيق القصة وتعظيمها، واتعير سقط الماصي أولاً وانصارع ثانياً؛ لإرادة الاستمرار وتكرار الفعل، قاله الرزقاني، قال العيني: وتقديره: كان الشأن يكون كذا، وقيل: لفظة 'ليكون' رائدة. 'الصيام' أي قضاءها 'من رمضان' تريد أياماً من رمضان لم يمكنها صومها فيها حيض أو مرض أو غير ذلك، 'فما أستطيع' أي أقدر 'أن أصومه حتى يأتي شعبان'، راد البحاري: قال يحيى أي ابن سعيد: الشغل من النبي ﷺ، أو بالنبي ﷺ، أي بمعنى الشغل؛ لأنها كانت مهينة نفسها لاستمتاعه بها في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا تعلم متى يريد، ولم تستأذنه في الصوم بحافة أن يأذن وقد يحتاجها فتفوقها عليه، وهذا من الأدب، وفي رواية مسند: قال يحيى: قطعت أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: وهذا التعليل ليس بشيء؛ لأن شغل سائر أرواحه كشغلها أو قريب منه؛ لأنه أعدل أساس، حتى قال: **سهم هذا فسمي فسمي**، **فسمي فسمي**، **فسمي فسمي**. وإنما أحررت ذلك للرحضة والتوسعة، واستدل من أنكر التعليل بأن ذكر الشغل إنما هو من قول يحيى لا من قولها، كما في رواية 'البحاري' بنقص: "قال يحيى: الشغل برسول الله ﷺ"، وكذا في 'مسند' من حديث ابن رافع عن يحيى قال: "قصص ذلك لمكان النبي ﷺ"، ولسقوط هذه العلة جملة من حديث سفيان، كذا في "الإكمال".

**صيام اليوم إلح.** قال ابن الجوزي في "التحقيق": لأحمد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطيع الهلال عيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال، أحدها: يجب صومه عني أنه من رمضان. ثانيها: لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاء وكفارة وبدراً وملاً يوافق عادة، وبه قال الشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز عن فرض رمضان، ويجوز عما سوى ذلك. ثالثها: المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والمطر، كذا في "الفتح"، =



بِهِ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَى مَنْ صَامَهُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ، .....

- وأما عند الحنفية على المشهور في المذهب، فيوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، وإن لم يكن في السماء عنة؛ لعدم اعتبار اختلاف المصالح وجوار الرؤية ببلدة أخرى، كذا في "الدر المختار" و"شرح"، وفي الهداية: لا يصومون يوم الشك إلا تطوعاً؛ لقوله لا يصوم من شك فيه من قبل الله ولا غيره. وهذه المسألة على وجوه، أحدها: أن يوي صوم رمضان، وهو مكروه لما روي، ولأنه تشبه بأهل الكتاب؛ لأهم رادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان يحريه؛ لأنه شهد الشهر وصامه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقصه؛ لأنه في معنى المظنون. الثاني: أن يوي عن واجب آخر، وهو مكروه أيضاً لما روي، إلا أن هذا دون الأول في الكراهة، ثم إن ظهر أنه من رمضان يحريه لأصل الية، وإن ظهر أنه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعاً؛ لأهم مهى عنه فلا يتأدى به الواجب، وقيل: يحريه عن الذي بواه، وهو الأصح؛ لأن النهي عنه - وهو التقدم على صوم رمضان بصوم رمضان - لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيد؛ لأن النهي عنه - وهو ترك الإجابة - يلزم كل صوم. والثالث: أن يوي التطوع، وهو غير مكروه لما روي، وهو حجة على الشافعي في قوله: يكره على سبيل الابتداء، والمراد بقوله لا يقدمه من قبل الله ولا غيره يومين، هي التقدم بصوم رمضان؛ لأنه يؤديه قبل أوانه.

ثم إن وافق صوماً كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع، وكذا إذا صام ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعداً، وإن أفردته فقيل: الفطر أفضل؛ احترازاً عن طاهر النهي، وقيل: الصوم أفضل؛ اقتداء بعلي وعائشة، فإنهما كانا يصوماه، والمختار أن يصوم المصني نفسه أحداً بالاحتياط، وبقي العامة بالتصوم إلى وقت الروال ثم بالإفطار؛ نهيًا للتهمة. ثم ذكر المصنف صور التردد في الية، ليس هذا محله، وقد علم من كلام هؤلاء الفحول أن الأئمة الأربعة اختلفوا ههنا في عدة مسائل، الأولى: في تعريف يوم الشك، والثانية: في حكم صومه، والثالثة: لو صامه سبة رمضان أو واجب آخر أو نية العمل، فعاداً حكمه؟ ومن حصص بين هذه المسائل في نقل امداد فقد أخطأ. يهون أن يصام اليوم الذي يشك فيه" أنه من رمضان، أو "من شعبان" هي كراهة على أرجح الروايتين عن مالك، أو حرمة على الأخرى، قاله الرزقاني، "إذا بوى به صيام رمضان" يعني أن النهي والكراهة إذا بوى به صوم رمضان لا التطوع، كما سيأتي، ومثله تقدم عن الشرح الكبير للدردير، وبه قالت الحنفية، كما تقدم عن "الهدية".

"ويرون أن على من صامه" أي يوم الشك "من غير رؤية"، وفي السح المصرية: على غير رؤية، "ثم جاء الثنت" بفتح الباء وسكوها "أنه" أي ذلك اليوم "من رمضان" لثبوت الرؤية "أن عليه قضاءه"؛ لأنه لم يصمه سبة حارمة أنه من رمضان قاله الرزقاني، وحالف في ذلك الحنفية، إذ صوم رمضان يتأدى عندهم سبة لعل وغيره، قال في "الهداية" في الصوم الواجب الذي يتعلق برمان بعينه كصوم رمضان: إن هذا الصبر من الصوم يتأدى بمطلق الية وبسبة العمل وبسبة واجب آخر، وقال الشافعي: في نية العمل عاث، وفي مطلقها له قولان. وفي هامشه عن 'الساية': في قول يقع عن الفرض، وفي قول لا يقع، وهو الأصح، وبه قال مالك وأحمد.



وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

٦٣٣ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي نَرَادٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ..

**صيام شهر قط الخ** هـ بمرّة لاستثناء من الكلام السابق، "إلا رمضان"، وإما لم يستكمل صيام غير رمضان؛ لئلا يطل وجوبه، وما رأيتُه في شهر أكثر بالصّب، ثلثي معوي 'رأيت'، 'صياماً' بالنصب على التمييز منه 'في شعبان' متعلق بـ 'صياماً'، وذكر القاري الوجوه المختلفة في تركيب الحديث، والمعنى: كان يصوم في شعبان وغيره، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه، قال الحافظ: وهما أربعة أنحاث، الأول: احتفت الروايات في صيامه شعبان، وفي حديث الباب أنه ﷺ يكثر الصيام في شعبان، وظاهره أنه لا يستوعبه بالصيام، لكن قال الحافظ: راد في حديث يحيى بن أبي كثير: 'فإنه كان يصوم شعبان كله'، وروى أبو داود من حديث أبي سلمة عن أم سلمة: "لم يكن يصوم في السنة شهراً كاملاً إلا شعبان يصومه برمضان"، وروى الترمذي من حديث سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: "ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان"، كذا في 'العبيد'، وفي حديث أبي سلمة عن عائشة عند مسلم: 'كان يصوم شعبان إلا قليلاً'، وفي 'المشكاة': "قالت: كان يصوم شعبان كله، وكان يصوم شعبان إلا قليلاً" متفق عليه، وعن عبد الله بن شقيق، فنت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصوم شهراً كله؟ قالت: ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصوم منه، حتى مضى لسبيله" رواه مسلم، واحتفت أهل العلم في الجمع بين هذه الروايات، فقال الحافظ: نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: جازي في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول: صام الشهر كله، ويقال: فلان قام لينته أجمع، ولعله قد تعشى أو اشتغل بعض أمره، وحاصله: أن إحدى الروايات مفسرة للأخرى محصنة لها، وأن المراد بـ "الكل" الأكثر، وهو محار قليل الاستعمال، واستبعده الطبيعي، قال: لأن النكاح تأكيد لإرادة الشمول ودفع التحجور، فتفسيره بـ "العص" ماف له، قال: فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى؛ لثلاث يتوهم أنه واجب كله كرمضان، وقيل: المراد بقوله 'كله' أنه كان يصوم من أوله تارة وآخره أخرى، ومن أثانته طوراً، فلا يخفى شيئاً منه من صيام، ولا يخص بعصه بصيام دون بعض، قال الربيع بن اسير: إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة، والمراد الأكثر، وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول، فأخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان، وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله، قال الحافظ: ولا يخفى تكلفه، والأول هو الصواب.

"الصَّيَّامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرُفَثُ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمْرُو شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ".

**الصيام حة** يس في رواية أبي داود: 'الصيام حة'، وذكر ابن عبد البر في 'المتهيد'، الاختلاف على ما ذكر في هذا المقطع، كذا في 'شرح الإحياء'، وهو يضم الحيم وشدة النون: الوقية والسنن، ولحمة كل ما ستر، ومنه الجح، وهو الثرس، ومنه سمي الحن؛ لاستتارهم عن الأعين، والحنان لاستتارها بورق الأشجار، قاله العيني، راد الترمذي وغيره: حة من ... ولأحمد: حة، وحسن حسين ...، وبسائني: حة تحم حاتم من ... وللطبراني: حة سحره بعد من ...، والبيهقي: حة من حة ... ذكرها خافض مفصلاً، ثم قال: وقد تبين هذه الروايات متعلق هذا المستر، وأنه "من النار"، وهذا جرم ابن عبد البر، وأما صاحب "نهاية" فقال: معنى كونه حنة أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات.

**فلا يرفث الخ** [بضم الفاء والكسر، ويروى الفتح] بالثنية، وتثنية الفاء، قاله الررقاني وعيني، أي لا يفحش ولا يتكلم بالكلام القبيح، ويطلق أيضاً على الجماع ومقدماته، وعلى ذكره مع إساءة أو مطلقاً، ويحتمل أن ينهي ما هو أعم منها، قال ابن رشد في 'النداية': جمهورهم على أن من سن الصوم ومرعاته: كف النساء عن الرفث والحباء؛ هذا الحديث، وذهب أهل الظاهر إلى أن الرفث بغير، وهو شاذ. ولا يجهل أي لا يفعل فعل الجاهل كصياح وسفه وسحرية ونحو ذلك، 'فإن امرؤ' تحفيف النون مع الفاء في أوله، وفي رواية: بالواو، قال عيني: كلمة 'إن' محففة موضوعة بما بعده، تقديره: إن قاتله امرؤ، وبعض 'قاتنه' يفسره، كما في قوله تعالى: **وَلَا يَرْفُثْ** (٢٠) أي استجارك أحد من المشركين. 'قاتنه' قال عياض: قاتنه. دافعه ونارعه، ويكون بمعنى شاتمه ولاعه، وقد جاء القتل بمعنى المعنى، "أو شاتمه" أي تعرض لشتم.

وأشكل صاهر المقطع أن المعاينة لا يستعمل إلا من فعل التبر، فكيف يستعمل إلى إصائه؟ أحاب عنه اساجي بأنه يحتمل ثلاثة أوجه، يحتمل أن يريد: فإن امرؤ أراد أن يشاتمه أو يقاتنه، فليمتنع من ذلك، وليقل: إني صائم. والثاني: أن المقطع المعاينة وإن كانت أظهر في فعل الاتيين، إلا أنها قد تستعمل في فعل الواحد، فيقال: سافر الرجل وعاج الطبيب المريض. والثالث: أن يريد: إن وجدت المشاتمة مهماً جميعاً فليذكر الصائم نفسه بصومه، ولا يستسلم المشاتمة والمقاتنة. قلت: والأوجه عندي في معناه: أنه نسبة إلى الشاتمة، وهو غير الصائم، وهو سب استثم من الصائم أيضاً، فمسبة المعاينة إلى الشاتمة باعتبار فعله وكونه ساءاً، والفرق بين هذا وبين أول المعاني الثلاثة لاساجي صاهر، 'فليقل'، إني صائم، إني صائم مرتين في سجع 'الموطأ'، وهذا صسه الررقاني، قال الخافض: اتفقت الروايات كلها على أنه يقول: إني صائم، فمهم من ذكرها مرتين، ومهم من اقتصر على واحدة، واحتج في المراد هذا القول، من يحاطب بها الذي يكلمه بذلك، أو يقوها في نفسه، قال ابن عبد البر: يقوله بلسانه بمشائتم والمقاتن، أي وصومي بمعنى من ذلك، وقيل: يقوله في نفسه أي فلا سبيل إلى شقاء عيطث، ولا يطلق بأني صائم، =

٦٣٤ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، .....

= لما فيه من الرياء واطلاع الناس عليه؛ لأن الصوم من العمل الذي لا يظهر. وبالثاني جزم المتوب، ونقله الرافعي عن الأئمة. ورجح النووي الأول في "الأذكار"، وقال في "شرح المهدب": كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى، وهو جمعهما لكان حسناً، ولهذا التردد أتى البخاري في ترجمته بالاستفهام، فقال: "باب هل يقول: إني صائم، إذا شتم" وقال الروياني: إن كان رمضان فيقل بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه، وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع، وأما في الفرض فيقله بلسانه قطعاً، وأما تكرير قوله: "إني صائم" فليؤكد الارجحار منه أو من يخاطبه بذلك، ونقل الرركشي أن المراد بقوله مرتين: مرة بقله ومرة بلسانه، فيستفيد بقوله بقله كلف لسانه عن خصمه، وبقوله بلسانه كلف خصمه عنه، وتعقب بأن القول حقيقة باللسان، وأجيب بأنه لا يجمع المحاز.

**والذي** **الح**: اتوا لتقسم، أقسم تأكيداً لكلامه الشريف، "نفسى بيده" أي إن شاء أبهاها وإن شاء أفناها، وهو قسم كان يقسم به النبي ﷺ في أكثر أحيانه، "الخلوف" بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء، قال عياض: هذه الرواية الصحيحة، وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء، قال الخطابي: هو خطأ، وحكى القابسي الوجهين. وصوب الضم، وبالع النووي في "شرح المهدب" فقال: لا يجوز فتح الخاء، واتفقوا على أن المراد به تعير رائحة فم الصائم بسبب الصيام، وسيأتي الخلاف في معناه، "فم الصائم" فيه رد على من قال: لا تثبت الميم في "الفم" إلا في ضرورة الشعر؛ لشوته في هذا الحديث وغيره، قال الماجي: الخلوف تعير رائحة فم الصائم، وإنما يحدث من حلول المعدة بترك الأكل، ولا يذهب بالسواك؛ لأنها رائحة النفس الخارج من المعدة، وإنما يذهب بالسواك ما كان في الأساس من التعير، وقال الترمذي: خلوف فم الصائم تغير طعم فمه وريحه لتأخر الطعام، وهذا ليس على أصل مالك، وإنما هو جار على مذهب الشافعي، ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار، وأباحه مالك؛ لأن الخلوف عنده لا يروى بالسواك؛ لأن أصله من المعدة، ولو رآل بالسواك لوجب أن يجمع منه قبل الروا؛ لأن تعاهده بالسواك قبل الزوال يجمع وجوده منه بعد الزوال. قلت: والخفية موافقون في ذلك للمالكية.

**أطيب عند الله** **الح**: اختلف في معناه؛ لأن استطانة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء، فيستطيعه، أو ينفر عنه فيستقدره، والله سبحانه وتعالى مزه عن ذلك. وفي "شرح الإحياء". اختلف في معناه - بعد الاتفاق على أنه سبحانه وتقدس مزه عن ذلك - على أقوال، أحدها: أنه مجاز واستعارة؛ لأنه جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة ما، فاستعير ذلك في الصوم؛ لتقريبه من الله تعالى، قال المازري: فيكون المعنى أن خلوف فم الصائم أصيب عند الله من ريح المسك عندكم، أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وذكر ابن عبد البر نحوه. الثاني: معناه أنه تعالى يحزه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك، كما قال في المكنوم: 'الريح ريح مسك'. حكاه القاضي عياض. الثالث: أن صاحب الخلوف يبال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا، =



إِنَّمَا يَذَرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصِّيَامُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةِ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصِّيَامَ، فَهُوَ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ.

على اختلاف مراتب الإحلاص

= لا سيما بالإضافة إلى الخلوف، وهما صدان، حكاه عياض أيضاً. الرابع: أنه يعتقد رائحة الخلوف ويدحر على ما هي عليه أكثر مما يعتقد ريح المسك، وإن كانت عبداً من خلافه، حكاه القاضي أيضاً.

**أما بدر** يدل معجزة أي يترك، ولم يصرح بسنة إلى الله عز وجل، يعلمه وعده الإشكال فيه، ولأحمد عن إسحاق بن الطائغ عن مالك: 'يقول الله عز وجل: إنما بدر'. وهكذا في روايات عديدة بسطها الحافظ في 'الفتح'. قال الناجي: 'يختل أن يكون تعبته بتعبه على ريح المسك، ويختل أن يكون ابتداء شاء على الصائم. "شهوته" أي من إجماع على الظاهر، وليس حرمة: روحته'. ويحمل العموم، فقوله: "وطعامه وشربه" من عطف إحلاص على العام، وفي رواية في فرة: ... .. أي لا مثقال شرعي أو لرصائي، قال الحافظ: قد يفهم من الإتيان بصيغة حصر السببه على الجهة التي لها يستحق الصائم ذلك، وهو الإحلاص الخاص به، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالشحمة لا يحصل بالصائم الفصل المذكور. 'الصيام ي' نهاء السنية في أوله، وفي رواية البخاري بدون الناء، وأشار هذا إلى سر صيف، وهو أن الصوم لا يطع عليه العبد بخلاف سائر العادات، فيكون حالاً لوجه الله تعالى، وديث لأن الصوم لا صورة له في الوجود بخلاف سائر العادات؛ إذ كثير ما يوجد الإمساك مجرد عن الصوم، فلا مقوم له إلا السببه التي لا يصع عليها غيره تعالى. "وأنا أجزي به" مفتوح همره على ما صرحه شرح الخديث فاصفة، أي أنا أنون نفسي لإعطاء جرائه، وفيه فحامة الجراء بوجهين، الأول: أن كل جراء يتون بعصاه الخبيب بيده الشريفة وإن قل، كما لا غاية لمسرة ذلك. والثاني: كل عطاء وتون يكون مقداره حسب معصي غام، وحتار صصه شيخي وأسنادي ووالدي - نور الله مرقده - عند المدرس صصه همره على ساء تجهون، ومعناه: بيس به جراء إلا نفسي أي رضائي، ولا عمل ألد من العمل الذي يتوصل به إلى الخبيب نفسه، 'كل حسنة عشرة أمثالها قال الله عز اسمه: ... .. (الأنعام: ١٦٠)'. وذلك أدناه، وبصاعف 'إلى سبع مائة ضعف' بكسر الصاد المعجمة أي مثل، وقد يزداد أكثر من ذلك كما سيأتي.

**إلا الصيام:** فإنه لا تحديد لثوابه، قال تعالى: ﴿يُوفَى الصَّادِقُ - أَخْرُجُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: ١٠) والصائم صابر، وفي "شرح الإحياء" قد اختلف المفسرون في تفسير قوله تبارك وتعالى: ... .. (نور: ٢٦١)، فقيل: يصاعف هذا التضعيف المذكور، وهو سبع مائة ضعف، وقيل: المراد: يصاعف فوق سبع مائة من يشاء، وقد ورد التضعيف بأكثر من السبع مائة في أعمال كثيرة في أخبار صحيحة، ثم ذكر بعض روايات في ذلك، وقال في آخره: والجمع بينه وبين حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد حديث في هريرة انتهاء التضعيف، بدليل أن في بعض طرقه بعد قوله: 'إلى سبع مائة' إلى أضعاف كثيرة، وفي أخرى: 'إلى ما يشاء الله'، فهذه زيادة ليس =

٦٣٥ - **م** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ

= أن هذا التضعيف يراد على السبع مائة، والريادة من الثقة مقولة. 'فهو ي وأنا أجري به' أعاده للتأكيد، وقد اختلف العلماء في معناه - مع أن الأعمال كلها لله عروج، وهو الذي يجري بها - على عشرة أقوال، الأول: أن الصيام لا يقع فيه رياء كغيره، حكاه المارري، ونقله عياص عن أبي عبيد. الثاني: أن المراد أنا المفرد بعدم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة، وغيره من العادات أظهر سبحانه وتعالى بعض مخلوقاته عليها، قال القرطبي: معناه: أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس. وأما تضاعف من عشرة إلى سبع مائة إلى ما شاء الله إلا الصيام، فإن الله يثبت عليه غير تقدير، ويشهد هذا المعنى رواية "الموطأ" هذه، وكذلك الروايات الأخر ذكرها الحافظ في 'الفتح'. الثالث: معناه: أنه أحب العادات إلي والمقدم عندي، وتقدم قول ابن عبد البر من أنه فضله على سائر العادات. الرابع: الإضافة إضافة تشريف وتعظيم، كما يقال: بيت الله، وإن كان البيوت كلها لله، قال الرئيس بن المنير. التخصيص في موضع التعظيم لا يفهم منه إلا التشريف. الخامس: أن الاستعلاء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أصابه إليه، كأنه يقول: إن أعمال العباد ماسة لأحوالهم إلا الصائم، يتقرب إلي بأمر هو متعلق بصمة من صفاتي. السادس: أن المعنى كذلك، لكن بالنسبة إلى الملائكة؛ لأن ذلك من صفاتهم. السابع: أنه حائض لله، وليس للعبد فيه حظ، قاله الخطابي. الثامن: سب الإضافة إليه سبحانه وتعالى أن الصيام لم يعد به غيره عروج. التاسع: جميع العادات تنو في منها مظام العباد إلا الصيام. العاشر: أن الصوم لا يظهر، فتكنه الحفظة كما تكن سائر الأعمال، واستند قائمه إلى حديث واحد، وأورده ابن العربي في "المسلسلات"، ولغظه: قال الله عروج: الإحلاص سر من سري، استودعته قلب من أحب لا يطع منك فيكنه، ولا شيطان فيفسده، ويكفي في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنة لمن يهملها وإن لم يعلمها، قال الحافظ: هذا ما وقفت عليه من الأحوبة.

**إذا دخل الح شهر** "رمضان فتحت" تشديد القوية ويجوز تخفيفها، قاله الرقابي، وقال القاري: بالتخفيف، وهو أكثر كما في التريل، وبالتشديد لتكثير المعول، "أبواب الجنة" حقيقة لمن مات فيه، أو عمل عملاً لا يفسد عليه، وقال القاضي عياص: يحتمل أن يكون ذلك علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيماً لحرمته، وقيل: إن المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر رمضان، فإنها موصلة إلى الجنة، فكفي بها عن ذلك، وقيل: المراد به ما فتح الله على العباد من الأعمال المستوحاة للحجة، كذا في "العبي". "وغلقت" قال القاري: بالتشديد أكثر "أبواب النار" كذلك حقيقة أو محاراً، وفيه دليل على أن الجنة والنار محوستان. ورد على القدرية الذين يقولون: إلهما لم تحقاً بعد، قال ابن العربي: وقد بدعت من الاستفاضة جداً يقرب من التواتر. "وصعدت" بضم الصاد المهمة وشد الفاء، أي عنقت 'الشياطين' أي شددت بالأصفاة، وهي الأغلال التي يعمل بها اليدان والرجلان، وترتبط في العنق، وهي بمعنى رواية البحاري: "وسلسلت الشياطين"، ثم ذلك على الحقيقة على الظاهر، ولا حاجة إلى حمله على التحور.

رَمَضَانَ فَتُحَتُّ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلُقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السَّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ فِي سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ، لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْهَى عَنْهُ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ.....

**وصفدت** شدت بالأعلال، بما حقيقة أو كناية عن فنة إغواء الشيطان.

**لا في أوله** وهو ما قبل الروا، ولا خلاف في استحبابه إذ ذلك، "ولا في آخره" أي من بعد الروا إلى مغروب، وهو مختلف عند الأئمة، كما سيأتي. قال: ولم أسمع أحدًا من أهل العلم يكره ذلك أي السواك في أول النهار أو آخره، "ولا ينهى عنه" أحد من أهل العلم، بل يستحبونه، والمسألة خلافية شهيرة بين الأئمة، قال أحمد: لا بأس بالسواك للصائم، قال عمر بن ربيعة: "رأيت رسول الله ﷺ يتسوك، وهو صائم" حسبه الترمذي، وقال زياد بن حدير: "ما رأيت أحدًا كان أدوم لسواك رطب = وهو صائم = من عمر بن الخطاب، لكنه يكون عودًا دويًا، ولم ير أهل العلم بالسواك أول النهار بأسًا إذ كان يعود ياسًا، واستحب أحمد وإسحاق ترك السواك بالعشي؛ لحديث الخوف، واحتلفت الرواية عنه في التسوك بالعود الرطب، فرويت عنه الكراهة، وهو قول قتادة والشعبي والحكم وإسحاق ومالك في رواية، وروى عنه أي أحمد أنه لا يكره، وبه قال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة، وروى ذلك عن علي وابن عمر وعروة وبجاءه لما روي من حديث عمر وغيره، كذا في 'المعني'، وقال الشعبي: احتلف العلماء فيه على ستة أقوال، الأول: لا بأس به للصائم مطلقًا قبل الروا وبعده، ويروى عن علي وابن عمر: أنه لا بأس بالسواك الرطب للصائم، وروى ذلك أيضًا عن مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وابن عبيدة، ورويت الرحضة في السواك للصائم عن عمر وابن عباس، وقال ابن عبيدة: السواك سنة للصائم والمفطر، والرطب وياس سواء.

الثاني: كراهته للصائم بعد الروا، واستحبه عنه رطب أو ياس، وهو قول الشافعي في أصح قوليه وأبي ثور، وقد روى عن علي كراهة السواك بعد الروا، رواه الطبراني، الثالث: كراهته للصائم بعد العصر فقط، ويروى عن أبي هريرة **الرابع**: التفرقة بين صوم الفرض وصوم النفل، فبكره في الفرض بعد الروا، ولا يكره في النفل؛ لأنه أبعد عن الرياء، وحكي عن أحمد بن حنبل حكاه صاحب 'المعتمد' من لشافعية عن إقضي حسين. الخامس: يكره بالرطب دون غيره، سواء أول النهار وآخره، وهو قول مالك وأصحابه، ومن روى عنه كراهة السواك الرطب للصائم الشعبي وزيد بن حدير وأبو ميسرة والحكم بن عتيبة وقاتدة السداس: كراهته للصائم بعد الروا مطلقًا، وكراهة الرطب للصائم مطلقًا، وهو قول أحمد وإسحاق بن راهويه.

## في صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا،

**صيام ستة أيام** من شوال "بعد الفطر من" صيام "رمضان: إنه لم ير" هكذا في جميع السجح المصرية والهندية، إلا في نسخة "المتقى"، ففيها: "إني لم أر أحداً من أهل العلم والفقهاء ممن رآهم، وهم التابعون "يصومونها"، ويقول أيضاً: "لم يلحقني ذلك" أي صوم ست من شوال عن أحد من السلف "أي الذين لم أدر كههم، وهم الصحابة وكبار التابعين، وإن أهل العلم" هذا ترقى مما قال أولاً "يكرهون ذلك" الصيام، "ويخافون بدعته" أي يخافون من أن يدخل في الدين ما ليس منه، ويخافون أيضاً "أن يلحق" بضم الياء وكسر الحاء بناء الفاعل، وسيأتي فاعله، 'برمضان ما ليس منه' معقول لقوله: "يلحق". "أهل الجهالة" بالرفع فاعله، "والجفاء" أي العلطة والفضاظة "لو رأوا في ذلك" أي في هذه الستة "رخصة" بالنصب مفعول، وفي نسخة "المتقى" بدله "حقة" يعني أهل الجهالة لو رأوا أهل العنم أنهم لا يشددون في ترك هذه الصيام لأدحوها في رمضان، كما راد أهل الكتاب في صيامهم، "عند أهل العلم" ظرف لـ "رخصة". "ورأوهم" أي أهل العلم "يعملون ذلك" أي صيام هذه الأيام. اعلم أن صوم ست من شوال مختلف عند الأئمة، قال الحرقى: من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وإن فرقها، فكانه صام الدهر، قال الموفق: وجملة ذلك أن صوم الستة مستحب عند أكثر أهل العلم، روي ذلك عن كعب الأحمري والشعبي وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي، وكرهه مالك، وقال: ما رأيت، إلى آخر ما تقدم في "الموطأ".

ولما: ما روى أبو أيوب مرفوعاً: من صام **رمضان** الحديث، وقال أحمد: روي هذا عن النبي ﷺ بثلاثة أوجه، وروى ثوبان مرفوعاً: من صام **رمضان** شهر **هجره** الحديث، ولا يجري هذا مجرى التقديم لرمضان؛ لأن يوم الفطر فاصل، فإن قيل: فلا دليل في هذا الحديث على الفضيلة؛ لأنه **ﷺ** شبه صيامها بصيام الدهر، وهو مكروه، قلنا: إنما كره صوم الدهر؛ لما فيه من الضعف والتشبه بالنبتل، لولا ذلك لكان ذلك فصلاً عظيماً؛ لاستغراقه بالعبادة والطاعة، والمراد بالخير: التشبيه في حصول العبادة به على وجه عري عن المشقة، كما قال **ﷺ** من صام **ثلاثة أيام** من كل شهر كان كمن صام **دهر**، ذكر ذلك حثاً على صيامها وبيان فصلها، ولا خلاف في استحبابها، وإذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفارقة، في أول الشهر أو في آخره؛ لأن الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً، والخمسة عشر أمثالها، وهذا المعنى يحصل مع التفريق.

قال النووي: مذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم استحباب صوم هذه الستة، وقال مالك وأبو حنيفة: يكره ذلك، أما الحنفية فقد اختلفت النقول عنهم، واختلف أهل فروعهم في ذلك، ففي "البحر الرائق": ومن المكروه صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة، متفرقاً كان أو متتابعاً، وعن أبي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً، لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً. وعدّها في "نور الإيضاح" وشرحه "مراقى الفلاح" من المدحوبات، وفي "البدائع": ومنها (أي المكروهات) إتناع رمضان بست من شوال كذا قال أبو يوسف، كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً خوفاً أن يلحق ذلك بالفرضية، وكذا روي عن مالك، ثم قال: والإتباع المكروه، هو أن يصوم يوم الفطر، -

وَلَمْ يَتْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ  
بِدَعْتَهُ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَهْلُ الْجَهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً  
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ  
أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، .....

= ويصوم بعده خمسة أيام، فأما إذا أفصر يوم العيد ثم صام بعده ستة أيام، فليس بمكروه، بل هو مستحب وسنة.  
وفي "الدر المختار": بدب تعريق الست من شوال، ولا يكره التتابع على المختار، خلافاً للثاني (أي أبي يوسف)،  
والإتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعده، فلو أفطر الفطر لم يكره، بل يستحب ويسن، ابن كمار وبسط  
ابن عابدين في بصوص أهل المذهب في عدم الكراهة، ثم قال: وتما ذلك في رسالة "تخريج الأقوال في صوم الست  
من شوال" للعلامة قاسم، وقد رد فيها على ما في 'مطومة الثاني' وشرحها من عروه الكراهة مطلقاً إلى أبي  
حيفة وأنه الأصح، بأنه على غير رواية الأصول، وأنه صحيح ما لم يسفه أحد إن تصحيحه، وأنه صحيح  
الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه الثواب الجليل بدعوى كادية بلا دليل، ثم ساق كثيراً من بصوص كتب  
المذهب، فراجعها. فعلم بذلك كله أن المرجح عند الحنفية هو البدب، وما حكى عنهم خلاف ذلك إما مرجوح  
غير رواية الأصول، أو محمول على صوم يوم العيد، واستدل من قال بدب ذلك بخديث أبي أيوب **رضي** عن  
رسول الله **ﷺ** قال: **من صام رمضان فقد صام السنة**، رواه الجماعة إلا البخاري  
والنسائي، كذا في "المنتقى"، ورواد المدري في "الترغيب"، والنسائي والطبراني، وقال: رواه رواة الصحيح.

**يقْتَدَى** به **الح**. ببناء المجهول، أي يتبع بقوله وفعله، عطف على أهل العلم، "هي" بصيغة الماضي في النسخ  
المطبعة، "ويهي" بصيغة المضارع في المصرية، 'عن صيام يوم الجمعة، وصيامه' بالرفع متداً، و"حسن" خبره،  
يعني مستحب، 'وقد رأيت بعض أهل العلم' قال أبو عمر: قيل: إنه محمد بن المسكين، وقيل: صفوان بن سيم  
'يصومه' أي يوم الجمعة، "وأراه" بصم الهمة "كان يتحرره" أي يقصده، ولم يكن صومه ذاك اتفاقاً. ظاهر  
كلام المصنف أنه بدب إلى صوم الجمعة، لكن قال الناجي: أتى به إجماراً لا احتياراً لفعله؛ برواية ابن القاسم  
كراهة صوم يوم موقت أو شهر، وقال عياض: لعل قول مالك يرجع إلى قول الجمهور بالكراهة، وإنما حكى  
صومه عن غيره، وظنه أنه كان يتحرره، ولم يقل عن نفسه: وأما أراه وأحبه. قال الرقاي: واعلم أن روايات  
في صوم يوم الجمعة مختلفة جداً، ولذا اختلفت الأئمة فيه على أقوال، قال العيني: اختلفوا فيه على خمسة  
أقوال، أحدها: كراهته مطلقاً، وهو قول الحنفي والشعبي والرهري ومجاهد، وقد روي ذلك عن عبي، وقد  
حكى أبو عمر عن أحمد وإسحاق كراهته مطلقاً، ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة  
وسلمان وأبي ذر، وشهوه يوم العيد، ففي الحديث الصحيح: أن النبي **ﷺ** قال: **إن أحد يوم جمعة لله عبد**، =



وَصِيَامُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ، وَأَرَاهُ كَانَ يَتَحَرَّاهُ.

= وروى النسائي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا صيام بعد القول الثاني: الإباحة مطلقاً من غير كراهة، وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر، وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن. القول الثالث: أنه يكره إفراده، فإن صام يوماً قبله أو بعده لم يكره، وهو قول أبي هريرة ومحمد بن سيرين وطاوس وأبي يوسف، واختاره ابن المنذر، وحكاه الترمذي عن أحمد وإسحاق. القول الرابع: ما حكاه القاضي عن الداودي: أن الهنيئاً هو عن تحريره واحتصاصه دون غيره، فإنه متى صام مع صومه يوماً غيره، فقد خرج عن النهي؛ لأن ذلك اليوم منه أو بعده؛ إذ لم يقل: اليوم الذي يليه، قال القاضي عياض: وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الآخر: لا حصو يوم الجمعة، ولا يوم السبت. وهذا ضعيف جداً، ويرده حديث جويرية في البخاري، وقوله لها: صمت أمس قالت: لا، قال: نعم عند قالت: لا، قال: فقصي، فهذا صريح في أن المراد بما قبله يوم الخميس، وما بعده يوم السبت. الخامس: يحرم صومه إلا لمن صام يوماً قبله أو يوماً بعده، أو وافق عادته، بأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، فوافق يوم الجمعة، وهو قول ابن حزم؛ لظاهر الأحاديث الواردة في النهي، وحكى الحافظ في 'الفتح' مع الإفراد عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية، وقول ابن المنذر يشعر بأنه يرى تحريره، وقال: ذهب الجمهور إلى أن الهنيئاً فيه للتنزيه، وعن مالك وأبي حنيفة: لا يكره، والمشهور عند الشافعية وجهان، أحدهما - ونقله المزني عن الشافعي - أنه لا يكره، إلا لمن أضعفه صومه عن العادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر. والثاني: وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور. قلت: وقد حصل من كلام الحافظ قولان آخران لم يذكرهما العيني، أحدهما: التحريم، والثاني: الكراهة لمن أضعفه الصوم، فصارت الأقوال سبعة. والثامن: الدب ولو مفرداً، كما سيأتي في الفروع، وهو مختار العزالي في 'الإحياء'؛ إذ عده في الأيام الفاصلة التي يتأكد استحبابها. واحتلت فروع الحنفية في ذلك أيضاً، ففي 'نور الإيضاح' وشرحه: كره إفراد يوم الجمعة بالصوم؛ لحديث مسلم مرفوعاً: لا حصو يوم الجمعة بعد الحديث إلخ مختصراً وفي 'البدائع': كره بعضهم صوم يوم الجمعة بانفراده، وكذا صوم يوم الاثنين والخميس، وقال عامتهم: إنه مستحب؛ لأن هذه الأيام من الأيام الفاضلة، فكان تعظيمها بالصوم مستحباً. وفي 'الدر المختار': والمندوب كأيام البيض ويوم الجمعة ولو مفرداً، قال ابن عابدين: صرح به في 'الهر'، وكذا في 'البحر' فقال: إن صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس، وكره الكل بعضهم، ومثله في 'المحيط'، معلاً بأن هذه الأيام فضيلة، ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل القبلة، فما في 'الأشباه'، وتبعه في 'نور الإيضاح' من الكراهة قول البعض، وفي 'الحانية': لا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد؛ لما روي عن ابن عباس: "أنه كان يصومه ولا يفطر"، وظاهر الاستشهاد بالأثر: أن المراد بـ"لا بأس" الاستحباب، وفي 'التحسيس': قال أبو يوسف: جاء حديث في كراهته، إلا أن يصوم قبله أو بعده، فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر، قال الطحطاوي: ثبت بالسنة طله والهنيئاً عنه، والآخر منهما الهنيئاً، كما أوضحه شراح 'الجامع الصغير'؛ لأن فيه وظائف، فلعله إذا صام ضعف عن فعلها. وفي 'رسائل الأركان': أن المنع عندنا للتنزيه.

## مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٦٣٦ - **مسك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: .....

**ليلة القدر** واحتلّفوا في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة شهيرة وعربية بسطها الحافظ في 'الفتح' إلى قريب من خمسين قولاً أنها ليست في ليلة بعينها، وأنها تنتقل في الأعوام، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم، وهو أصح الأقاويل وأولاها بالصواب؛ لأن الأحاديث كلها تستعمل على هذا، واستعملها كلها أولى من استعمال بعضها وإطراح سائرها لا سيما وهي كلها أحاديث صحاح ثابتة لا مطعن فيها لأحد، فيحمل حديث أبي سعيد على ذلك العام بعينه، وحديث عبد الله بن أبيس على ذلك العام بعينه، وأمره - بالتماسها في العشر الأواخر على ذلك العام بعينه، وكذلك الأمر بالتماسها في السبع الأواخر في ذلك العام بعينه، وقال الررقاني في بيان الأقاويل: كونهما في جميع السنة قول مشهور للمالكية والحنفية، وحرم ابن الحاجب كونهما مختصة برمضان رواية عن مالك. وفي 'المختار': وليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقاً، إلا أنها تتقدم وتتأخر حلالاً هماً، ولم يتره فيمن قال بعد ليلة منه: أنت حرام أنت طائق ليلة القدر، فعده لا يقع حتى يسلم شهر رمضان الآتي؛ لحوار كونهما في الأول في الأولى، وفي الآتي في الأخيرة، وقال: يقع إذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي، ولا خلاف أنه لو قال: قبل دخول رمضان، وقع بمصيه، قال ابن عابدين: ما ذكر عن الإمام هو قول له، وذكر في 'البحر' عن 'الحاية': أن المشهور عن الإمام أنها تدور في السنة كلها، قد تكون في رمضان، وقد تكون في غيره، قال الحافظ: كونهما ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية، حكاه قاضي حان وأبو بكر الرازي منهم، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة، وكونهما مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر، وفي 'شرح الهداية' الجرم به عن أبي حنيفة، وقال به ابن المنذر وإمامي وبعض الشافعية، ورجحه السككي في 'شرح المسأله'، وحكاه ابن الحاجب رواية، وقال السروجي في 'شرح الهداية': قول أبي حنيفة: إنها تنتقل في جميع رمضان، وقال صاحباه: إنها في ليلة مبهمه معينة، وقال الحافظ: كونهما ليلة سبع وعشرين هو الحادة من مذهب أحمد، ورواية عن أبي حنيفة، وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حارم عن أبي هريرة قال: تذاكرنا ليلة القدر، فقال رسول الله ﷺ: **لَيْلَةُ الْقَدْرِ سَبْعٌ وَعَشْرِينَ** كذا في نسخة، قال أبو الحسن الفارسي: أي ليلة سبع وعشرين، فإن القمر يطلع فيها بنلك الصفة، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة بن أسد من الصحابة، وقال الحافظ بعد سرد الأقوال: وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير، وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب، وأرجحها أوتار العشر، وأرجح أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين، وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْوُسْطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ

**يعتكف** إلخ: أي في مسجده ﷺ. "العشر الوسط" قال الباجي: وقع في كتابي مقيداً بضم الواو والسين، ويحتمل عدي أن يكون جمع واسط، قال صاحب "العين": واسط الرجل ما بين قدمته وأخترته، وقال أبو عبيد: وسط البيوت يسطها: إذا برل وسطها، واسم الفاعل من ذلك واسط، ويقال في جمعه: وسط كنازل وبرل وبازل وبزل، وأما الوسط بفتح الواو والسين، فيحتمل أن يكون جمع أوسط، وهو جمع وسيط، ككبير وأكبر، ويحتمل أن يكون اسماً لجميع الوقت على التوحيد كما يقال: وسط الدار ووسط الوقت والشهر، فإن كان قرئ بفتح الواو والسين فهذا عدي معناه، ووقع في رواية البحاري: "العشر الأوسط" قال الحافظ: هكذا في أكثر الروايات، والمراد بالعشر: الليال، وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث، لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان، أو التقدير الثلث، كأنه قال: الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط، وقال القاري: ووجه الأوسط أنه جاء على لفظ العشر، فإن لفظه مذكر، قال الحافظ: ووقع في "الموطأ" الوسط بضم الواو والسين جمع وسطى، ويروى بفتح السين مثل كبير وكبرى، ورواه الباجي في "الموطأ" بإسكانها على أنه جمع واسط، كبازل وبزل، وهذا يوافق رواية الأوسط، وقد رأيت كلام الباجي أنه لم يضبطه بالإسكان بل بضمين، وهذا تعقب السيوطي كلام الحافظ، اللهم إلا أن يقال: إن الباجي صطه في غير "المتقى"، وقال القاري: ما قيل: الوسط بضمين جمع وسطى، غير صحيح؛ لأن "فعل" بضمين لا يكون جمعاً لـ "فعل"، بل لنحو فاعل، وعلم بذلك كله أن اللفظ يحتمل وجوهاً، بصمتين جمع واسط أو جمع وسطى كما قيل، أو بفتحيتين جمع أوسط أو مفرد، وبضم أوله وفتح السين جمع وسطى أيضاً، فتأمل. "من رمضان" قال ابن عبد البر: فيه مداومته ﷺ على ذلك، فالاعتكاف فيه ستة؛ لمداومته ﷺ. "فاعتكف عاماً" مصدر عام إذا سح، فالإنسان يعوم في دنياه على الأرض طول حياته، فإذا مات غرق فيها، أي اعتكف في رمضان في عام.

**ليلة إلخ**: بالنصب، وضبطه بعضهم بالرفع فاعل "كان" التامة بمعنى ثنت، "إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج فيها" رسول الله ﷺ "من صحتها من اعتكافه" هذا الحديث مشكل؛ لأن مقتضاه أن حطته ﷺ وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنتين وعشرين، وهو معائر لقوله الآتي: 'فأبصرت عياني رسول الله ﷺ'. وعلى جهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر أن الحطبة كانت في صبح اليوم العشرين، ووقوع المطر كان ليلة إحدى وعشرين. وهو الموافق لبقية الروايات، وعلى هذا فمعنى رواية الباب: وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها، ويكون في إضافة الصبح إليها تجور، وقد أطال ابن دحية في تقرير: أن الليلة تصاف إلى اليوم الذي قبلها، ورد على من منع ذلك، ولكن لم يوافق على ذلك، فقال ابن حزم: رواية ابن أبي حارم والدراوردي مستقيمة، ورواية مالك مشككة، وأشار إلى التأويل الذي ذكرنا، ويؤيده ما في رواية للبحاري: "فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه"، وهذا في غاية الإيضاح.

إِخْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا مِنْ صُبْحِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ، قَالَ: مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكَفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ مِنْ صُبْحِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ .....

في دست ماء

من كان إبحر وليس لفظ "كان" في السخ المصرية، "اعتكف معي" العشر الوسط، "فيعتكف" قال طيبي: الأمر بالاعتكاف هما معنى الثبات والدوام. كذا في "المرفأة"، قلت: بل الظاهر أنه على معناه لتحديد هذا الاعتكاف بالنية "العشر الأواخر" أيضاً؛ لما أحر حريص: أن الذي تطلب أمامك، وفي "مسلم" من وجه آخر عن أبي سعيد: أنه اعتكف في قبة تركية على سدقاً حصير، فأحده، فحاده في ناحية القبة، ثم كلمه الناس، فقال: **ما علمت** **فعلما**، فاعتكف الناس معه، "وقد رأيت" وفي رواية: أريت بهمزة أوله مضمومة مهي للمفعول أي أعلمت قاله الرزقاني. قلت: وسخ "اموطأ" هندية وأمصرية متصارفة على الأولى، وسخة "المتقى" مسية على الرواية الشامية، "هذه البينة" مفعول به لا ظرف أي أريت ليلة القدر، قال الباجي: يحتمل أن الرؤية ههنا بمعنى العلم، فيكون معناه: أعلمت بها، ويحتمل أن يكون معنى رؤية مصر، والمراد: العلامة التي أعلمت بها، "ثم أنسيتها" بضم الهضمة، قال القفال: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأبوار عياناً، ثم نسي في أول ليلة رأى ذلك؛ لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه: أنه قيل له: ليلة القدر ليلة كذا وكذا، فنسي، قال الحافظ: المراد أنه نسي علمه تعيها في تلك السنة، وفيه أن السباد حائر على التي **فعل**. ولا نقص في ذلك لا سيما فيما لم يؤد له في تدليعه، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع، كما في قصة السهو في الصلاة، أو بالاجتهاد في العادة، كما في هذه القصة.

**رأيتي** بضم التاء، وفيه عمل الفعل في صميري الفاعل والمفعول، وذلك من خواص أفعال القلب، أي رأيت نفسي، قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك رؤيا رآها حين أعلم بالليلة أو رآها، ففي ذلك في ذكره، ويحتمل أن يكون هذه رؤيا بعد السباد، واستدل بها عليها، "أسجد بالرفع حال، وقيل: تقديره: أن أسجد "من صبحها" أي في صبحها، "في ماء وصبر" علامة جعلت له ليستدل بها عليها، والمراد: الأرض الرصة، ولعل أصبه: في ماء وتراب، وسمي طيباً؛ لمخالطته به مآلاً، ولإيماء إلى عبدة الماء، "فالتمسوها" علم بأمر الالتماس أن ما وقع في الروايات من أنها رفعت لتلاحي فلان وفلان، المراد رفع علمها لا رفع نفسها في العشر الأواخر، ثم حصص من ذلك الأوتار، فقال: "فالتمسوها في كل وتر منه" أي أوتار ليالي العشر، والظاهر أن المراد في تلك السنة خاصة، فلا ينافي الروايات الأخر، "قال أبو سعيد: فأمطرت"، وفي بعض الروايات: فمطرت "السماء تلك الليلة" قال الرزقاني: يقال في الليلة الماضية: الليلة إلى الروال، فيقال: البارحة، وفي رواية "الصحيحين": "وما يرى في السماء قرعة، فجاءت سحابة، فمطرت حتى سال سقف المسجد"، وبهذا الحديث استنتج من ذهب إلى أنها ليلة إحدى وعشرين، =

وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ". قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمْطَرَتْ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ وَعَلَى جَبِينِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ مِنْ صُبْحِ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. ٦٣٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ".

= وأجاب عنه السرحسي بأنه ليس فيه كبير حجة، فإنه لم يقل: "أراي أسجد في ماء وطين في ليلة القدر"، قلت: لا حاجة إلى الجواب بعد ما تحقق أنها تحمل في الليالي المتعددة في السنين المحتملة، فلا مانع أن تكون في هذه الليلة من هذه السنة، 'وكان المسجد على عريش' يفتح العين وسكون الباء، أي بي على صوع عريش، وإلا فالعريش هو نفس السقف، يعني أن المسجد كان مظللاً بالخوص والجريد، ولم يكن محكم الساء بحيث يكن من المطر، وفي رواية للبخاري: وكان السقف من جريد النخل، "فوكف المسجد" أي سال ماء المطر من سقفه، فهو من ذكر المحل وإرادة الحال. **فأبصرت عيناي**: زاده تأكيداً، كقولك: أحدث بيدي، وإنما أراد إظهار التعجب من تلك الحالة العرية، 'رسول الله ﷺ انصرف' من الصلاة، "وعلى جبهته" الجملة الحالية، واختلفت النسخ في ذكر هذا اللفظ، ففي جميع النسخ المصرية "والزرقاني" و"المصفي" و"التنوير" بلفظ: "على جبهته"، وهكذا حكاه الحافظ في 'الفتح' عن رواية مالك، وكذا في 'التقصي'، وفي النسخ الهندية والباحي بلفظ: "على جبهته"، قال الباجي: الحين: ما بين الصدغين، والسجود يكون في وسطه، وقال ابن قتيبة: الجبهة: وسط الخارحة، والجبينان يكتسماها من كل جانب حين. قلت: ويكون المعنى على نسخة الحين بيان كثرة الطين حتى وصلت إلى الحين، فتأمل، "وأنفه" قال الزرقاني: فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه، وعلى جبهته وحدها أساء وأحزاه، قاله مالك. "من صلاة" صبح ليلة إحدى وعشرين" متعلق بقوله: "انصرف"، وحديث أبي سعيد هذا نص في التحري في الأوتار، ويشكل عليه ما روى أبو داود وغيره من طريق أبي بصرة عنه مرفوعاً: **تمسوها في تسعة وتسعة وأحده**، قلت: يا أبا سعيد! إنكم أعدم بالعدد منا، قال: أجل، قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها التاسعة، فإذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة.

**تحروا**: بفتح المثناة الفوقية والحاء والراء المهملتين وإسكان الواو، أمر من التحري، وفي بعض الروايات: "التمسوا" وهما بمعنى الطلب، لكن معنى التحري أبلغ؛ لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد، "ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان"، قال الزرقاني: ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر، لكنه محمول عليه؛ لما في الصحيح من رواية أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: **تحروا ليلة قدر في وتر العشر لأواخر** =

- ٦٣٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ."
- ٦٣٩ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُنَيْسٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي رَجُلٌ شَاسِعُ الدَّارِ فَمُرْنِي لَيْلَةً أَنْزَلَ لَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ".

= فيحمل المطلق على المقيد، فنت: لكن من حُتار دورانه في تمام العشر بخري الحديث على إطلاقه، قال الحافظ: كوها تنقل في العشر الأخير كنه قاله أبو قلابة، وبص عليه مالك واثوري وأحمد وإسحاق.

**نَحَرُوا لَيْلَةَ إِيح**: أي اطلوا بالحد والاجتهاد "ليلة القدر في السبع الأواخر" قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك، ورواه شعبة عن ابن دينار بلفظ: "ليلة سبع وعشرين"، فنت: لكن رواية نافع عن ابن عمر، وكذا رواية سالم عنه بعدة طرق عند البخاري وغيره بلفظ: "السبع الأواخر"، فتأمل "من رمضان" وليس لفظ "من رمضان" في النسخ المصرية، ثم احتتموا في مصداقه، فقبل: مبدؤه من ليلة أربع وعشرين على كون الشهر ثلاثين، وهو الأصل، وقيل: من ليلة ثلاث وعشرين على كون المحقق في الشهر تسعاً وعشرين يوماً. **قال لرسول الله إِيح** راد في السج المصرية بعد ذلك: "يا رسول الله"، وليست هذه الريادة في السج الهدية، "إي رجل شاسع الدار" أي بعيدها، ولفظ رواية أبي داود: "قلت: يا رسول الله، إن بي بادية ككون فيها، وأنا أصلي فيها حمد الله، فمرني ليلة معينة أنزل ها" أي لتلك الليلة من البادية إلى المسجد، قال القاري: بالرفع على أنه صفة، وقيل: باحرم على أنه جواب أمر، قال الزرقاني: ولأبي داود: "فمرني بيلة من هذا الشهر أنرها بهذا المسجد أصليها فيه"، قلت: وفي السج التي بأيدينا: "فمرني بليلة أنرها إلى هذا المسجد" ليس فيها ذكر هذا الشهر، نعم، حكى القاري هذه المقطعة عن "المصباح".

**انزل ليلة إِيح** قال الناحي: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَصَ عَلَيْهَا عَلَى مَعْنَى التَّحَرِّيِ هَا، وَأَمَّا عَدَهُ أَقْرَبَ إِلَى أَنْ تَكُونَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ مِنْ سَائِرِ لَيَالِي الْوَتَرِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَبْصَ عَلَيْهَا لِعَصِيْبَةِ ثَنَتْ هَا عَدَهُ. فنت: والظاهر أن الأمر كان لتلك السنة خاصة، لكنه ذهب إلى عمومها، كما يدل عليه الروايات، راد أبو داود بعد ذلك قول محمد بن إبراهيم الراوي عن ابن عبد الله بن أنيس، فنت لاسه: فكيف كان أنوك يصنع؟ قال: "كان يدخل المسجد إذا صلى العصر، فلا يخرج منه حاجة حتى يصلي الصبح، فإذا صلى الصبح وجد دانه على باب المسجد، فجلس عليها، فلحق سادته"، قال ابن عبد البر: يقال: ليلة الجهني معروفة بالمدنية ليلة ثلاث وعشرين، وحديثه هذا مشهور عند عامتهم وحاصتهم، وروى ابن جريح هذا الخبر لعبد الله بن أنيس، وقال في آخره: "فكان الجهني يسمي تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد، فلا يخرج منه حتى يصبح، ولا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعدها، ولا يوم الفطر"، قلت: وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين في عدة روايات وأثار، وذهب إلى ذلك جماعة.



٦٤٠ - **ماث** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنِّي أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى تَلَاخِيَ رَجُلَانِ فَرُفَعْتُ، فَالْتَمَسُوهُمَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ".  
 من قلبي أي في تلك الليلة

**شرح عليا الح:** من الحجرة الشريفة، زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: "في رمضان"، وليست هذه الكلمة في النسخ الهندية، وراد في رواية البخاري: "ليحربا بليلة القدر"، فقال: إني أريت "بضم الهمزة بباء مجهول، قال الحافظ: هي من الرؤيا أي أعلمت بها، أو من الرؤية أي أبصرتها، وإنما أري علامتها، وهو السجود في الماء والطير، ثم اللفظ هكذا في جميع النسخ المصرية، وفي الهندية: "أريت" بباء الفاعل، 'هذه الليلة' أي ليلة القدر "في رمضان"، زاد البخاري بعده: "فقال: خرجت لأحرقكم بديلة القدر حتى تلاخي" بفتح الحاء المهملة أي وقعت بينهما ملاحة، وهي المخاصمة والمنازعة، والمشاعة، والاسم اللحاء بالكسر والمد، وفي رواية أبي سعيد عند مسلم: "فجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان"، ونحوه في حديث القتات عند ابن إسحاق، وراد: أنه لقيهما عند سدة المسجد، فحجز بينهما، فاتفقت هذه الأحاديث على سبب السيان، وروى مسلم من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: **سب سب القدر، سب نفسي نفس أهلي، فسبهم، وهذا سبب آخر، وإنما** يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة مناماً، فيكون سب النسيان الإيقاظ، وأن تكون الرؤيا في حديث غيره في اليقظة، فيكون سب السيان ما ذكر من المخاصمة، أو يحمل على اتحاد القصة، ويكون السيان وقع مرتين عن سببين، ويحتمل أن يكون المعنى: أيقظني بعض أهلي، فسمعت تلاخي الرجلين، فقممت لأحجز بينهما، فسيتهما؛ للاشتغال بهما، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال: **لا** حرككم الله **فد** قالوا: بلى، فسكت ساعة، ثم قال: **قد فسبكم، سبهم، فسبهم، فدم يذكر** سبب النسيان، وهو مما يقوي الحمل على التعدد، كذا في "الفتح"، "فرفعت" أي تعيينها لا رفع عينها؛ ما ورد من الأمر بالانتماس، وقيل: رفعت بركتها من تلك الساعة، وقيل: التاء في رفعت للملائكة لا لليلة. ثم اختصوا في أن النبي ﷺ أعظم تعيينها بعد ذلك أم لا؟ وبالأول قال ابن عيينة، وروى الثوري عن ريب بنت أم سلمة، واستنتظ السبكي من هذه القصة كتمانها لمن رآها؛ لأنه تعالى لم يقدر لسيه أن يخبر بها أحداً، كذا في 'الفتح'، وقال الباجي: قد يدنب البعض فتعدي عقوبته إلى غيره، فيحرق به من لا سبب له في الدنيا، وأما في الآخرة فلا تزر واررة ورر أحري قلت: وقد ورد في هذا المعنى روايات كثيرة شهيرة لا تحصى على ناطر الأحاديث.

**في التاسعة الح:** [الباقية من رمضان، وهي ليلة إحدى وعشرين، وهكذا] اختلفوا في معناها على خمسة أقوال، أحدها: أن المراد بالتاسعة ليلة تسع وعشرين، وبالسابعة سبع وعشرين، وبالخامسة خمس وعشرين، فيكون المعنى التمسوها في تاسعة تمضي من بعد العشرين، لكن يشكل عليه ما ورد في أكثر طرق الحديث بلفظ: تاسعة تبقى، =

٦٤١ - **ما**ك أنه بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ: **أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**، .....

- وأوله القاري بأن المعنى تاسعة يرحى بقاؤها من بعد العشرين. وهذا القول قال بخارى هو صحيح، وقال الحافظ: يرجع هذا القول رواية البخاري، بلفظ: **التسوية في التسع والسبع والخمسة** أي في تسع وعشرين، وسبع وعشرين، وخمس وعشرين. وثانيها: ما قال الطيبي: إن "تسعة نفى" هي الليلة الثانية والعشرون تاسعة من الأعداد الباقية، والرابعة والعشرون سابعة منها، والسادسة والعشرون خامسة منها، وقس: وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الليالي الباقية، والعدد يكون من الآخر على كون الشهر ثلاثين، وتكون الليالي كلها أشباعاً لا أوتاراً، ويؤيد هذا المعنى ظاهر ما في رواية أبي دود عن أبي بصرة أنه قال لأبي سعيد الخدري: إنكم أعجم بالعدد ما، قال: أجل، قس: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: "بد مصت إحدى وعشرون فإني تليها التاسعة، فإذا مصت ثلاث وعشرون فإني تليها السابعة بخ، لكن تقدم أن حديث أبي سعيد هذا محتمل لتأويل؛ مخالفته روايته نفسه، ولم أر من احتضها بأشباع العشر الأخير، إلا أن الحافظ قال في سرد لأقوال: القول الثالث والأربعون: إنها في أشباع العشر الوسيط والعشر الأخير، قرأته بخط معلطاي. وثالثها: هو المعنى الثاني إلا أن العدد من تسع وعشرين؛ كونه متيقن، فتكون "تسعة نفى" هي ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الليالي كلها أوتاراً، وحكي ذلك عن مالك. ورابعها: ما احتاره ابن عبد البر. أن المراد بالتسعة ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الواقفي كانقول الثالث، إلا أن المعنى عده: تاسعة نفى بعد ليلة التي تتمس فيها، فعلى هذا يكون العدد من ثلاثين، وتكون الليالي كلها أوتاراً، وباعتبار المصداق هذا والذي قبله سواء، والاختلاف بينهما باعتبار معنى الحديث، وفي 'المدونة': قال الإمام مالك: أرى - والله أعلم - أنه أراد بالتسعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين، وبالتسعة ليلة ثلاث وعشرين، وبالخامسة ليلة خمس وعشرين. وهذا القول كما يرى يمكن حمله على القول الثالث والرابع معاً، وخامسها: ما يظهر من كلام العيني أن المراد بالتسعة ليلة إحدى وعشرين على نقصان الشهر، والثانية والعشرين على تمامه، يعني عمومهما يتناول صورتين معاً، قال: وهذا دل على الانتقال من وتر إلى شفع، واسمي<sup>١٦</sup> م يأمر أمته بالتعاسف في شهر كامل دون ناقص، بل أطلق ظلها في جميعه على التمام مرة، وعلى النقص أخرى.

**أروا** البخ بضم الهمزة "ليلة القدر في المنام" أي أراهم الله تعالى ذلك، وقال ابن الملك: أي حيل هم في المنام ذلك تبعاً لقصي في نه من الرؤيا، فحينئذ يحتاج إلى تحريد، كذا في "المرفأة"، "في السبع الأواخر" قال الحافظ: أي قبل ضم في المنام: إنها في السبع الأواخر، وتعقبه بعضهم بأنه ليس ظرفاً للإراءة، بل صفة للمنام أي المنام الواقع، أو الكائن في السبع الأواخر، والأوجه عندي ما قاله الحافظ، ونست حيز بأنه لم يقل: إنه ظرف للإراءة، بل كلامه صريح في أنه ظرف للمقدر، ويدل عليه ما في تعبير البخاري: "إن ناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر، وإن ناساً أروا أنها في العشر الأواخر"، وأمر الالتماس في السبع الأواخر صريح في أنه كان قبل السبع الأواخر.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتٍ فِي السَّبْعِ الْأَوَّاعِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّاعِرِ".

٦٤٢ - **ما** أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَتَّقُوهُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمُرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ.

٦٤٣ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: مِنْ شَهْدِ الْعِشَاءِ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَدْ أَخَذَ بِحَظِّهِ مِنْهَا.

وعليه أهل العلم

**إني أرى الخ** بفتح الهمزة والراء أي أعدم "رؤياكم" بالإنفراد، قال عياض: كذا جاء بالإنفراد، وامرأ مرأيتكم؛ لأنها لم تكن رؤيا واحدة، وإنما أراد المجلس، وقال ابن التين: المحدثون يروونه بالتوحيد، وهو جائز، وأفصح منه رؤاكم جمع رؤيا؛ ليكون جمعا في مقابلة الجمع، وتعقب بإضافته إلى ضمير الجمع يعلم منه التعدد ضرورة، وإنما عبر بـ"أرى" ليجاس رؤياكم، وهي المفعول الأول لـ"أرى"، والثاني: قوله: "قد تَوَاطَّاتٍ" باهمز أي توافقت ورنأ ومعنى، ويحد في نسخ بطاء ثم ياء، وينبغي أن يكتب بالألف، ولا بد من قرأته مهمورا، قال تعالى **لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِنَّهَا مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ** (البقرة: ٣٧)، قاله النووي. "في" رؤيتها أنها في ليالي "السبع الأواخر"، فمن كان متحريرا أي طالبها وقاصدها "فليتحرها في السبع الأواخر" من رمضان، وتقدم قريبا عن البخاري: أن بعضا رأوها في العشر، وبعضا في السبع.

**أرى:** بضم الهمزة مبيأ للمفعول، أي أراه الله تعالى "أعمار الناس" بالراء المهمة في جميع النسخ من امتون والشروح، فما حكى السيوطي وغيره عن رواية "الموطأ" بلفظ: "أعمال الناس" وهم من الناس، "قبه" أي قبل زمانه **ﷺ**. "أو ما شاء الله من ذلك" أي مقدار ما أراد الله تعالى من أعمارهم أي أرى جميع أعمارهم، أو مقدرا خاصا من ذلك، "فكأنه" **ﷺ** "تقاصر أعمار أمته" إذ هي ما بين الستين إلى السبعين، وقليل من يحوز ذلك كما ورد "أن لا يبلغوا" لقصر أعمارهم "من العمل" الصالح "مثل الذي" يفتح اللام "للع غيرهم" من الأمم السابقة "في طول العمر، فأعطاه الله" عروج محل أعمارهم الطويلة "ليلة القدر خير من ألف شهر". قال ابن عبد البر: هذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير "الموطأ" لا مستندا ولا مرسلأ، وليس منها حديث مكر. ولا ما يدفعه أصل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ

### ذِكْرُ الْاِعْتِكَافِ

٦٤٤ - **مَات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ** أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** إِذَا اِعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

**كتاب الاعتكاف** يذكر فيه عقب الصيام؛ لأنه من نواعه، ولأن المقصود من كل منهما واحد، وهو كف النفس عن شهواتها وتركبة النفس، ولأن المدي يظل الصوم قد بطل الاعتكاف، ولأنه يسر للمعتكف الصيام، ولأن الصوم شرط في بعض أنواعه عند الجمهور، واشترط مقدمه على المشروط، ولأن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الأخير من رمضان، فيحتمل الصوم به، فاسب حتم كتاب الصوم يذكر مسائله، قاله ابن عابد بن **يدي الخ** أي يقرب 'إي' بشدة بياء، أي إلى حجري 'رأسه' بضم، وفيه تصريح بتسريح شعر الرأس، وفي بعض ألفاظ الحديث ما يدل على احتمال تسريح النحية، لكنه **ما** يمكنه إلى أحد، وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه، خلاف شعر الرأس، فإنه يعسر مباشرة تسريحه، لا سيما في مؤخر الرأس، فذلك كان يستعين بأرواحه، كذا في 'شرح الإحياء'، راد في 'المشكاة' بروايه انتفق عليه: 'وهو في المسجد'، وفي 'شرح الإحياء' برواية الترمذي والسنائي: 'وهي في حجرها' "فأرجحه" الترجيل: تسريح الشعر، وهو استعمال المشتط في الرأس، أي أمشط شعره وأنظفه، فهو من محار الخذف، لأن الترجيل لشعر لا لرأس، أو من إطلاق اسم اغسل على الحال، "وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، قال الخافض: فسرها زهر بن علي بن النور والعائط، واتفقوا على استثنائهما، واحتلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، ولو حرج هما فتوصلاً خارج المسجد م بطل، ويتحقق بها القىء والقصص لمن احتاج إليه، قال الساجي: يريد: لا يدخل بيته إلا بضرورة قضاء الحاجة، وأفعال النبي **ﷺ** على الوجوب، وهذا يقتضي أن المعتكف لا يدخل بيته إلا بضرورة حاجة الإنسان وما يجري مجراه من طهارة الحدث وغسل الحنابة وجمعة مما ندعو بالضرورة إليه ولا بفعل في المسجد، ولا يدخيه لأكل ولا نوم ولا غيره من الأفعال التي يباح فعلها في المسجد.

٦٤٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ، إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي لَا تَقِفُ.

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: لَا يَأْتِي الْمُعْتَكِفُ حَاجَةً وَلَا يَخْرُجُ لَهَا، وَلَا يُعِينُ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ كَانَ خَارِجًا لِحَاجَةِ أَحَدٍ لَكَانَ أَحَقَّ مَا يُخْرَجُ إِلَيْهِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ وَاتِّبَاعُهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَلَا يَكُونُ الْمُعْتَكِفُ مُعْتَكِفًا حَتَّى يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَدُخُولِ الْبَيْتِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

**لا تسأل عن المريض** أي لا تعود "إلا وهي تمشي" يعني نعوذه ماشية "لا تقف" لذلك، اتساعاً لما روته هي نفسها عن فعل النبي ﷺ مثل ذلك، أخرجها أبو داود، وقال الباجي: تريد أنها كانت تخرج لحاجتها، فتمر بأهل المريض أو بموصعه، فلا تقف للسؤال، لكنها كانت تسأل عنه ماشية؛ لأن الوقوف عليه من معنى العيادة له، ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور حجارة ولا طلب دين ولا استيلاء حد وجب له، فإن خرج لشيء من ذلك بطل اعتكافه؛ لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملاممة والمواصلة.

**حاجة الحج** بالشكر في السحاح الهدية، وبالإضافة إلى الصمير بلفظ: "حاجته" في المصرية، والمودى واحد، والأوجه الأول، وبالتعميم فسرّه شيخنا في "المصطفى" أي لا يخرج لحاجة غير الحوائج التي لا بد لها، ولا يخرج لها أي لتلك الحوائج التي له منها بد، "ولا يعين أحداً" أي لا يعينه في شيء من الأمور؛ لأن المعتكف مستغن عنها، إلا أن يخرج لحاجة الإنسان كالأحشيش ونحوهما مما لا بد منه، "ولو كان المعتكف خارجاً لحاجة أحد" أي لو كان له حائز أن يخرج لمعونة أحد "لكان أحق" بالنصب والرفع "ما يخرج إليه عيادة المريض" بالنصب والرفع، وذلك لأن عيادة المسلم من حقوق المسلم، "والصلاة على الجنائز" فإنها فرض كفاية، "واتساعها" أي اتساع الجنائز، عطف على عيادة المريض، قال الباجي: يعني لو كان خارجاً لمعونة أحد أو شيء من الأمور المعتبر بها، لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض وشهود الجساسة؛ لأنها عبادات مأمور بها مع ما شرع من التشارك فيها والاحتفال بها، فإذا كان المعتكف ممنوعاً عنها فإن يجمع من غيرها أولى وأحرى.

**ولا يكون المعتكف** أي لا يبقى في اعتكافه "حتى يجتنب ما" أي الأشياء التي "يجتنب" عنها "المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز ودخول البيت" بالحر عطف على العيادة "إلا لحاجة الإنسان" استثناء من دخول البيت يعني إذا فعل شيئاً من هذه الأمور لا يبقى معتكفاً، بل يبطل اعتكافه. ثم أوقات الحروح بقضاء الحاجة =

٦٤٦ - **مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَكِفُ: هَلْ يَدْخُلُ لِحَاجَةٍ تَحْتَ سَقْفٍ، فَقَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.**

وفي نسخة: لحاجته

**قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْاِعْتِكَافُ...**

= لا يجب تداركها، وله مآخذ، أحدهما: أن الاعتكاف مستمر، ولذلك لو جامع في أوقات الخروج بطل اعتكافه على الصحيح. والثاني: أن زمان الخروج بقضاء الحاجة جعل كالمستثنى لفظاً عن المدة المندورة، فاشترط التسامح في الابتداء رابطة لجميع ما سوى تلك الأوقات، كذا في "شرح الإحياء".

**هَلْ يَدْخُلُ لِحَاجَةٍ** بالتذكير في الهدية، وبالإضافة إلى الصمير في المصرية، وهو الأوجه ههنا؛ لحمل عامة الشراح الأثر على حاجة الإنسان، كما سيأتي في كلامهم، "تحت سقف" قال الحاجي: يريد بذلك قضاء حاجة الإنسان، فلا بأس أن يدخل تحت سقف، وقد كان الذي يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الإنسان، "فقال" الرهري: "نعم، لا بأس بذلك" يعني الدخول تحت السقف لا ينافي الاعتكاف، قال الررقاي: "وه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل".

**قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ** المحقق "عندنا الذي لا اختلاف فيه" بين أهل العلم "أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه" بالتشديد من التجميع أي يصلى فيه الجمعة، "ولا أراه كره" هكذا في جميع السح الموجودة من الشروح والمتون الهدية والمصرية، ولم يتعرض له الشراح، فالظاهر أن لفظ "كره" بناءً على مجهول بيان صمير المصوب في "أراه"، وفسر شيخنا الدهلوي في "المصمى" بلفظ "كره" بالنساء للمجهول، وهكذا أعرب في السح المصرية، ويحتمل أن يكون هو مقولة يحيى، والصمير المصوب وكذا ضمير الفاعل في "كره" إلى الإمام مالك، لكن فيه أن العبارة هكذا في "المدونة" وليس هناك يحيى، اللهم إلا أن يقال: إن القائل فيها ابن القاسم، فتأمل. "الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها" أي لا يصلى فيها بالجمعة "إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة" وجوباً، ويظل اعتكافه على المشهور، قاله الررقاي، وفي "المسوى": الاعتكاف جائز في كل مسجد، فإن لم يكن المسجد جامعاً فالخروج للجمعة واجب إجماعاً، فإذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي، فيحتاج إلى بية جديدة لما يستقسه إن كان تطوعاً، ولا يبطل عند أبي حنيفة، قلت: وبالأول قال مالك، وبالثاني أحمد كما سيأتي، "أو يدعها" أي يدع الجمعة، قال الررقاي: فيحرم عليه، وفي بطلان اعتكافه قولان، قال الحاجي: أما المساجد التي لا يصلى فيها الجمعة، فإنما يكره الاعتكاف فيها إذا كان الاعتكاف يتصل إلى وقت صلاة الجمعة؛ لأنه يقتضي أحد أمرين ممنوعين، أحدهما: التحلف عن الجمعة، والثاني: الخروج عن الاعتكاف إلى الجمعة، وذلك يبطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك، وقد روى ابن الجهم عن مالك: الخروج إلى الجمعة، ولا يتفص اعتكافه، وفي الهداية: لا يخرج من المسجد إلا الحاجة الإنسان والجمعة، أما الحاجة فلحديث عائشة، وأما الجمعة =



فِي كُلِّ مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ، وَلَا أَرَاهُ كُرَّةَ الْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا، إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ يَخْرُجَ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ أَوْ يَدْعَهَا، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا لَا يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ إِيْتَانُ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ سِوَاهُ، فَإِنِّي لَا أَرَى بَأْسًا بِالْاِعْتِكَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ:

﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . فَعَمَّ اللَّهُ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا، وَلَمْ يُخَصِّصْ شَيْئًا مِنْهَا.

(البقرة: ١٨٧)

= فأنها من أهم حوائجه، وهي معلوم وقوعها، وقال الشافعي: الخروج إليها مفسد؛ لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع، ونحو نقول: الاعتكاف في كل مسجد مشروع، وإذا صبح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج، قلت: وأيضاً الاعتكاف في الجامع يكون سبباً لكثرة مشيه وعييته عن المسجد بعد مرله، فالخروج في الأسبوع مرة للجمعة أهون عن غيته ساعات في كل يوم وليية، على أن فيه إحصاء المساجد عن الاعتكاف وهجرانها، كما قال الزبيعي.

**فإن كان** المسجد الذي اعتكف فيه، والظاهر أن هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله: "لا أرى به بأساً" بصيغة المتكلم، ومير صاحب "المدونة" هذا الكلام عن الكلام السابق بلفظ: "قال"، وهو قرية أخرى، 'مسجداً لا يجمع فيه الجمعة، ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد' آخر 'سواه' أي سوى المسجد الذي اعتكف فيه، وذلك إما لانقضاء مدة اعتكافه قبل محيى الجمعة، أو لكون المعتكف ممن لا تحب عليه الجمعة، "فإنني لا أرى بأساً" وحرراً "بالاعتكاف فيه" أي في مسجد لا يجمع فيه، ثم ذكر دليلاً لذلك فقال: "لأن الله تعالى قال: "ولا تناشروهن وأنتم عاكفون في المساجد" "فعم الله" عروجل "المساجد كلها، ولم يخصص" من التفعيل فيهما في السخ الهندية، ومن المجرى في السخ المصرية، "شيئاً منها" أي من المساجد بالجامع أو غير الجامع، "قال مالك: فمن ههناك" أي من عموم قوله تعالى "جاء له أن يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة إذا كان" المعتكف "لا يجب عليه أن يخرج منه" أي من المسجد الذي اعتكف فيه "إلى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة". والحاصل أن عموم قوله تعالى يعم المساجد كلها، فلا تخصيص فيه بمسجد دون مسجد، إلا أن المعتكف إذا كان ممن يجب عليه الجمعة وتأتي الجمعة في زمن اعتكافه، فيتعين الجامع لعراض الجمعة، وتقدمت أقوال الأئمة في ذلك. واتفق الأئمة كهم على شرطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن لبابة المالكي، فأجازته في كل مكان، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها، وهو المكان المعد للصلاة فيه، وفيه قول قدّم لشافعي، وفي وجه لأصحابه وللمالكية: يجوز للرجال والنساء؛ لأن التطوع في البيوت أفضل، كذا في "الفتح"، وقال أيضاً: شرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها، وفي رواية لهم: لها الاعتكاف في المسجد مع الزوج، وبه قال أحمد.

قَالَ مَالِكٌ: فَمِنْ هُنَالِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي لَا يُجْمَعُ فِيهَا الْجُمُعَةُ، إِذَا كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ الْجُمُعَةُ.  
قَالَ مَالِكٌ: لَا يَبِيتُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبَاؤُهُ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْطَرُّ بِنَاءِ بَيْتٍ فِيهِ،

**اعتكف فيه الخ** أي بدأ الاعتكاف فيه، "إلا أن يكون خباؤه" كسر الخاء المعجمة وبموحدة، أي خيمته، قال العيني: هو الخيمة من وبر أو صوف، ولا يكون من شعر، 'في رحبة' أصل الرحبة السعة، ومنه مرحباً أي لقيت رحباً وسعة، قال في "المجمع": رحبة المسجد: ساحته، "من رحاب المسجد"، قال الناجي: يريد صحن المسجد داحنه، وأما حارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه، وقال الموفق: ظاهر كلام الحرقي أن رحبة المسجد ليست منه، وليس للمعتكف الخروج إليها؛ لقوله أي الحرقي في الحائض. يصربها حياء في الرحبة، والحائض ممنوعة من المسجد، وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وروى عنه المروزي: أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد، هي من المسجد، قال القاضي: إن كان عليها حائط وباب فهي كالمسجد؛ لأنها معه وتابعة له، وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد، فكانه جمع بين الرويتين، وحملهما على اختلاف الحالين.

**ولم أسمع الخ** أي من أحد من أهل العلم أن المعتكف يصرب هكذا في جميع السجح الهدية من المتون والشروح، وفي جميع المصرية: يصرب، وهو واضح، والأول افتعال من الصرب، قال صاحب 'المجمع': في حديث "يضطرب بناء في المسجد": أي يبسه ويقبمه على أوتاد مصرونة في الأرض، "ساء بيت" نربة المصارع من البيوت "فيه" أي في دا الساء في موضع من المواضع "إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد"، ثم ذكر الحجة لذلك، فقال: "وما يدل على أنه" أي المعتكف "لا يبيت إلا في المسجد"، وفي حكمه رحبة المسجد؛ لأنها أيضاً من المسجد "قول عائشة" الذي تقدم في أول الباب موصولاً: "كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان"، فهذا الحصر صريح في أنه لا يبيت إلا في المسجد.

وحاصل هذا الكلام يقتل وجهين، الأول: أن المعتكف لا يجوز له أن يبيت في غير المسجد من مواضع أخرى، وهذا فسرهُ شراح "موطأ"، وهذا ظاهر والمسألة إجماعية، كلهم اتفقوا على أن البيوت حارج المسجد يفسد الاعتكاف، والاستدلال على ذلك بتحديث عائشة طاهر، فإن النبي ﷺ لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان، فلا بد لمعتكف أن يبيت في المسجد أو فيما في حكمه من الصحن وغيره، وهذا كنه إذا كانت رحبة المسجد من المسجد، وأما إن كانت حارج المسجد فالمسألة أيضاً خلافية. والثاني: أن يكون عرض المصنف أن المعتكف لا يجوز أن يبيت إلا في مسجده الذي بدأ الاعتكاف فيه، كما يدل عليه تقييده في أول كلامه المسجد هذه الصفة، =

إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي رَحْبَةٍ مِنْ رَحَابِ الْمَسْجِدِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبِيتُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قَوْلُ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَعْتَكِفُ أَحَدٌ فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِي الْمَنَارِ.....

- فحيث تكون المسألة خلافية، وتقدم قريباً أن الحروح إلى الجامع مفسد عند الشافعية والمالكية دون الحنفية والحنابلة. ثم إن بات في الجامع لا يفسد عند الحنفية؛ لأنه محل اعتكاف، لكنه يكره، كما صرح في فروعه، وكذلك عند الحنابلة، قال الموفق: وإذا صلى الجمعة، فإن أحب أن يعتكف في الجامع فله ذلك؛ لأنه محل للاعتكاف، والمكان لا يتعين للاعتكاف بحدوده فمع عدم ذلك أولى.

**فوق ظهر المسجد** قال الباجي: لأن ظهر المسجد ليس من المسجد؛ ولذلك لا تؤدي به الجمعة، وإن كانت تؤدي خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه، فإذا لم يمر أداء الجمعة فوق ظهر المسجد؛ لبعده عن حكم المسجد، فبأن لا يجوز الاعتكاف فيه أولى وأحرى، قلت: هذا عند المالكية بخلاف الأئمة الثلاثة، فإن سطح المسجد عندهم في حكم المسجد، كما صرح به في "نيل المآرب" من فروع الحنابلة، وكذا في "تحفة المحتاج" وكذا عند الحنفية، وحكى الموفق اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك؛ إذ قال: يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد؛ لأنه من جملته، ولذا يجمع الحب من اللبث فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، ولا يعلم فيه مخالفاً، ويجوز أن يبيت فيه.

**ولا في المنار** هو العلم الذي يهتدى به، أطلقه على المنارة التي يؤد عليها بجامع الاهتمام، فلذا قال: "يعني الصومعة"، قال الباجي: يريد أنه لا يجوز الاعتكاف في المنار، ووجه ذلك: أن له اسماً يختص به عن المسجد، ولأنه موضع متخذ لغير الصلاة، إنما اتخذ للإعلام بالصلاة، فلم يجز الاعتكاف فيه كالبيت المتخذ فيه لاحتزان حصر المسجد، قلت: وكذلك عند الحنفية لا يصح الاعتكاف فيه إذا كان خارج المسجد؛ لأنه ليس من مسجد، وإن كان داخله فلا بأس بذلك، ثم اختلفوا ههنا في مسألة أخرى، وهي ما قال الباجي: وهل يؤد المعتكف في المنار أم لا؟ اختلف في ذلك قول مالك، فمع منه مرة وأباحه أخرى، ووجه المع: أنه من غير المسجد، فلم يمكن الخروج إليه لحاجة يمكن الإتيان بها في المسجد، كما لو حرج للأكل، ووجه الرواية: أن هذا معنى يراد للصلاة، فلم يطل الاعتكاف بالخروج إليه كالطهارة، وقال الإمام السرخسي من الحنفية: وصعود المعتكف على المنارة لا يفسد اعتكافه، أما إذا كان باب المنارة في المسجد، فهو والصعود على سطح المسجد سواء، وإن كان باباً خارج المسجد فكذلك، ومن أصحابنا من يقول: هذا قولهما، فأما عند أبي حنيفة فينبغي أن يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة، والأصح أنه قولهم جميعاً، واستحسن أبو حنيفة هذا؛ لأنه من جملة حاجته، فإن مسجده إما كان معتكفاً لإقامة الصلاة فيه بالجماعة، وذلك إما يتأتى بالأذان، وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلاً، بل ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة، فهذا لا يفسد اعتكافه.

يَعْنِي الصَّوْمَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَدْخُلُ الْمُعْتَكِفُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا، حَتَّى يَسْتَقْبِلَ بِاعْتِكَافِهِ أَوَّلَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهَا.

**حتى يستقبل الخ** أي لأجل أن "يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها"، قال الزرقاني: استحباباً، فإن دخل قبل العصر في وقت يحور له بية الصوم أجره؛ لأن البية تبع؛ إذ الاعتكاف إنما يكون بصوم، وليس الليل بزمانه، وهذا قال باقي الأئمة وطائفة، وقال الأوراعي والبيث والثوري: يدخل بعد صلاة الصبح؛ لظاهر حديث عائشة: "أضرب له حياء، فيصلّي الصبح ثم يدحنه"، وأجاب الجمهور بأنه دخل من أول الليل، ولكن إنما غلّي بنفسه في المكان الذي أعده. قلت: كلام الشارح هذا محمل جد، ولشدة إجماله صار محتلاً، سيما ما حكى من اتفاق الأئمة على ذلك، ونوصيح المقام أن ههنا ثلاث مسائل؛ لأن الاعتكاف على ثلاثة وجوه، الأول: الاعتكاف المندوب، قال الدسوقي: اعلم وقع الخلاف في أقل الاعتكاف - أي في أول ما يتحقق به - على قولين، فقول: أقله يوم وليلة، وهو المعتمد، وعلى هذا إذا دخل المعتكف قبل الفجر أو معه، فلا يحزنه ما لم يضم له ليلة في المستقبل، سواء كان الاعتكاف موبياً أي مدروباً، أو مندروباً، وقيل: إن أقله يوم فقط، وحينئذ إذا دخل قبل العصر أو معه أجره ذلك اليوم، وعند الحنفية ففي "الدر المختار": أقله بطلاً ساعة من ليل أو نهار عند محمد، وهو ظاهر الرواية عن الإمام؛ لساء العمل على المسامحة، وبه يعني.

والثاني: الاعتكاف المندوب، واحتلفت أقوال المالكية في ذلك أيضاً، وتقدم أن المعتمد عند الدسوقي هو أن المندوب والمندوب سواء في أن أقلهما يوم وليلة، وعلى هذا: إن دخل قبل العصر لا يحزنه، وهو المرجح عند الدردير في "الشرح الكبير"، وعند الحنفية كما في مروعهم من "الهداية" و"البحر" وغيره: لزمه الليالي سدر اعتكاف أيام، وكذا باعتكاف يومين عددهما، وقال أبو يوسف: في الشبهة لا تدخل إلا ابية الوسطى، وأما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه الليلة، وإن نوى الليلة معه لزمه، ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم؛ لأن الصوم شرط في الاعتكاف المندوب، والليل ليست بمحل للصوم، فلا تدخل إلا تبعاً، وفي "البدائع": إذا قال: لله عني أن أعتكف يوماً، يصح نذره، وعليه أن يعتكف يوماً واحداً بصومه، والتعيين إليه، فإذا أراد أن يؤدي يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، فيطلع العصر وهو فيه، فيعتكف يومه ذلك، ويخرج منه بعد غروب الشمس.

والثالث: الاعتكاف المستحب، قال الموفق: وإن أحب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان تطوعاً (أو مدروباً) كما سيأتي ففيه روايتان، إحداهما: يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين؛ لما روي عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه - قال: من كان سلك معي فسلك عشتراً له حسنة متفق عليه، =

قال مالك: **وَالْمُعْتَكِفُ مُشْتَغِلٌ بِاعْتِكَافِهِ لَا يَغْرِضُ لِغَيْرِهِ مِمَّا يَشْتَغِلُ بِهِ مِنَ الشَّجَارَاتِ**

= ولأن العشر بعيرها عدد الليالي، فإنها عدد الموث، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين، والرواية الثانية: يدخل بعد صلاة الصبح، قال حنبل: قال أحمد: أحب إلي أن يدخل قبل الليل، ولكن حديث عائشة: "أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر، ثم يدخل معتكفه"، وهذا قال الأوراعي وإسحاق، وإن نذر اعتكاف العشر ففي وقت دخول الروايتان جميعاً. قلت: اعتكاف العشر الأخير من رمضان الذي اعتكفه ﷺ. وهو المسنون، وهو الذي اتفق عليه الأئمة الأربعة، قال الحافظ تحت حديث عائشة المذكور في كلام العلامة الرقابي ما نصه: فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تحلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح، وقال أبو الطيب في "شرح الترمذي" تحت قوله: "صلى الفجر ثم دخل معتكفه": احتج به من يقول: يبدأ الاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوراعي والثوري، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل قبيل الغروب إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وتأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتحلى بنفسه بعد الصبح، لا أن ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف، بل كان من قبل الغروب معتكفاً، وهكذا حكاه النووي عن الماوي في "شرح الجامع الصغير"، قال: وبه قال الأئمة الأربعة، ذكره العراقي.

وإذا تحققت ذلك فاعلم أن كلام الإمام مالك لا يتعلق بالوجه الثالث، ولا ذكر فيه لاعتكافه ﷺ. ويمكن حمله على الوجهين الأولين من المدبب والمدور، وكلاهما خلافان عند الأئمة، فلا يصح نقل الاتفاق على ذلك، ولذا شرح الباجي كلام الإمام مالك بعبر ذلك، وذكر فيه الخلاف، فقال: وهذا كما قال يومر المعتكف أن يدخل معتكفه قبل الغروب، فإن دخل بعد الغروب قبل الفجر يجرى عند القاضي أبي محمد، ولا يجرى عند سحنون وابن الماجشون، وبه قال أبو حنيفة، وجه ما قال أبو محمد: أن الليلة داخلة تبعاً، والمقصود بالاعتكاف النهار، فإذا أتى بالمقصود من العادة لم يطلها الإحلال ببعض ثوابها، ووجه ما قال سحنون: أنه زم للاعتكاف، فلم يتبعص كالصوم.

**من التجارات إلخ** إلا أن تكون خفيفة كما سيأتي، "أو غيرها" من أعمال شتى، "ولا بأس بأن يأمر المعتكف"، راد في السخ أهلية بعد ذلك: "ببعض حاجته"، وليست هذه الزيادة في المصرية، وعلى السخ الهندية فما يأتي من قوله: بضيعته إلخ بيان وتمثيل لبعض حاجته. "ببضيعة"، قال في "المجموع": ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه كالضيعة والتجارة والزراعة وغيرها، "ومصلحة أهله، و"لا بأس أن يأمر أحداً بـ"بيع ماله أو" يأمر "بشيء"، وعمل آخر "لا يشغله في نفسه، فلا بأس بذلك إذا كان حقيقاً مثلاً" أن يأمر بذلك من يكفيه إياه أو يعمل به نفسه في المسجد إذا كان خفيفاً، والحاصل أنه ينبغي أن يكون مشتغلاً في العبادة، ولا يضيع وقته في الأمور الدنيوية، إلا أن يكون قليلاً من ذلك فلا بأس به، وفي "الدر المختار": رخص المعتكف بأكل وشرب وعقد احتاج إليه لنفسه أو عياله، فلو لتجارة كره، قال ابن عابدين: أي وإن لم يحضر السلعة، اختاره قاضي خان، ورجحه الزيلعي؛ لأنه منقطع إلى الله، فلا ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا، وكره تحريماً إحضار مبيع فيه، كما كره مبايعة غير المعتكف مطلقاً.

أَوْ غَيْرَهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْمُرَ الْمُعْتَكِفُ بَعْضَ حَاجَةِ بَضِيعَتِهِ وَمَصْلَحَةِ أَهْلِهِ وَبَيْعِ مَالِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ لَا يَشْغَلُهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَفِيفًا أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ يَكْفِيهِ إِيَّاهُ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ فِي الْاِعْتِكَافِ شَرْطًا، وَإِنَّمَا الْاِعْتِكَافُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ،

**يذكر في الاعتكاف شرطاً** يخرج عن سعة الاعتكاف، ويبيح له ما يجمع في الاعتكاف من الأعمال، "وبما الاعتكاف عمل من الأعمال" المتصلة "مثل الصلاة والصيام والحج وما أشبه ذلك من الأعمال" كالعمرة والطواف "ما كان من ذلك" أي المذكور من الأعمال "فريضة أو نافلة" سواء لا فرق بين العريضة والنافلة، "فمن دخل في شيء من ذلك" أي المذكور من الأعمال، "فإنما يعمل بما مضى" وعرف "من السنة"، ولا يفعله شرط الخروج، مثلاً يشترط أنه متى شاء يخرج من الصلاة، فلا يفعله ذلك، فكذا الاعتكاف، "وليس" جازماً "له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسمون، لا من شرط يشترطه" من الافتعال في السمع المصرية، "ويشترطه" من مجرد في الهدية، والمعنى: لا يجعل شرطاً قبل الدخول في الاعتكاف، "ولا يتدعه" أي يحدثه بعد الدخول فيه، "وقد اعتكف رسول الله ﷺ دائماً،" وعرف المسلمون منه سعة الاعتكاف، "ولم ينقل عن أحد منهم الشرط، فلا اشتراط فيه ليس بشيء.

والحاصل: أن الاشتراط في الاعتكاف ليس بشيء، والمسألة خلافية عند الأئمة، قال ابن رشد: احتلوا أيضاً هل للمعتكف أن يشترط فعل شيء مما يجمعه الاعتكاف، فيفعله شرطه في الإباحة، أم ليس يفعله ذلك؟ مثل أن يشترط شهود جنازة أو غير ذلك، فأكثر الفقهاء على أنه شرط لا يفعله، وأنه إن فعل بطل اعتكافه، وقال الشافعي: يفعله شرطه. والسبب في اختلافهم تشبيههم الاعتكاف بالحج في أن كليهما عادة مانعة لكثير من المباحات، والاشتراط في الحج إنما صار إليه من رآه؛ لحديث صاعقة، لكن هذا الأصل يختلف فيه في الحج، فالقياس عليه ضعيف عند الخصم المخالف له، وفي "شرح الإحياء" للريدي: إذا شرط في ندره الخروج منه إن عرض عارض، صح شرطه عند الشافعية؛ لأن الاعتكاف إنما يترمه بالترامه، فيجب بحسب الالتزام، وعن صاحب "التقريب"، والمحاطي حكاية قول آخر: لا يصح؛ لأنه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع فينبع، كما لو شرط أن يخرج للجماع، وبالأول قال أبو حنيفة، والثاني قال مالك، وعن أحمد روايتان كالقولين، وقال صاحب "الدر المختار" وغيره عن "الحجة": لو شرط وقت النذر أن يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم، جاز ذلك، فليحفظ، قال ابن عابدين: ويشير إليه قوله في "الهداية" وغيرها عند قوله: "ولا يخرج حاجة الإنسان": "لأنه معلوم وقوعها، فلا بد من الخروج، فيصير مستثنى، والحاصل: أن ما يعيب وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترطه، وما لا فلا، إلا إذا شرطه.



مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةً أَوْ نَافِلَةً، فَمَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، لَا مِنْ شَرْطٍ يَشْتَرِطُهُ وَلَا يَتَنَدَّعُهُ، وَقَدْ اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَرَفَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ سُنَّةَ الْاِعْتِكَافِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَالْاِعْتِكَافُ وَالْجَوَارُ سَوَاءٌ، وَالْاِعْتِكَافُ لِلْقُرَوِيِّ وَالْبَدَوِيِّ سَوَاءٌ.  
في الحكم

## مَا لَا يَجُوزُ الْاِعْتِكَافُ إِلَّا بِهِ

٦٤٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَنَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَا:  
بِأبي بكر الصديق  
لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ.....

**والاعتكاف والجوار**. بكسر الخيم 'سواء'، قال الساجي: يريد الجوار الذي معنى الاعتكاف في التناسخ، يزم فيه ما يزم في الاعتكاف، وأما الجوار الذي يفعله أهل مكة فإنما هو لزوم المسجد ناسهار والاقلاب بالليل، فإن ذلك لا يجمع شيئاً، وله أن يخرج في حوائجه ولعيادة مريض وشهود حجارة ويطأ أهله وحاربه متى شاء، فهذا احوار غير الجوار الذي عند مالك، وقال العيني: قد احتنفوا هل المجاورة الاعتكاف أو غيره؟ فقال عمرو بن دينار: الجوار والاعتكاف واحد، وسئل عطاء بن أبي رباح: رأيت احوار والاعتكاف تحتفان هما أو شيء واحد؟ قال: بل هما تحتفان، كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد، فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد، فاعتكف فيه، قست له: فإن قال إنسان: علي اعتكاف أيام، ففي حوفه لا بد؟ قال: نعم، وإن قال: علي جوار أيام فإيه أو في حوفه إن شاء، هكذا رواه عبد الرزاق في 'المصنف' عنهما، قال شيخنا: وقول عمرو بن دينار هو موافق للأحاديث، ولما ذكر صاحب "الإكمال" حد الاعتكاف، قال: ويسمى جواراً، وقال أيضاً في حديث الوحي، ثم فرق بين المجاورة والاعتكاف بأن المجاورة قد يكون خارج المسجد بخلاف الاعتكاف. والاعتكاف للقروي أي الساكن في القرية، وهي ذو الأسنة أعم من المدن، 'والبدوي' أي الساكن في البادية، أي الصحراء والبرية بالخيام وغيرها، 'سواء' أي في الأحكام، أي حكمهما فيما يحرم عليهما ويباح لهما في الاعتكاف سواء، لكهما يقترقان في أمر الجمعة.

**ما لا يجوز إلخ**: أي بيان الشرط للاعتكاف، وهو الصوم، فإنه شرط للاعتكاف عند المالكية مطلقاً، وامسألة خلافية كما ستأتي.

بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: **وَكُنُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْلُكَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ فَمِخْرُتِهِ شَوْصِيمَ إِلَى سَبَلٍ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَتَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي بُيُوتِكُمْ**، فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْاِعْتِكَافَ مَعَ الصِّيَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ. <sup>(البقرة: ١٨٧)</sup>

**يقول الله الخ** أي سبب قول الله 'تبارك وتعالى في كتابه' المحيد: "وكنوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود" أي سواد الليل "من الفجر" بيان للخيط الأبيض، "ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تبشروهم" أي ولا تخامعوه، وفيه: معناه: لا تلامسوه شهوة، وفي "شرح الإحياء": أن مماسة المعتكف النساء ومماستهن له إذا كان من غير شهوة لا يبأي اعتكافه، وهو كذلك بلا خلاف، فإن كان شهوة فهو حرام، وهل يصح به الاعتكاف؟ قال مالك: نعم، وإن لم ير، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم: إن اقترب به ينزل بطل، وإذا فلا، وأما الجماع فحرام مفسد بالإجماع مع التعمد، فإن كان ناسياً يفسد عند الثلاثة بخلاف الشافعي، وفي 'الهداية': يحرم على المعتكف الوضوء، لقوله تعالى: وكذا اللبس والقبلة؛ لأنه دواعيه، فإن جامع ليلاً أو نهاراً، عامداً أو ناسياً بطل اعتكافه، وهو جامع دون الفرج فأمر، أو قل أو لمس فأمر، يبطل اعتكافه؛ لأنه في معنى الجماع، وأنتم عاكفون أي معتكفون "في المساجد" ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية بقوله: 'فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام'، فيفيد أنه لا اعتكاف إلا به، وتعقب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على التلازم، وإذا كان لا صوم إلا باعتكاف، ولا قائل به، ورد بأن القاسم وبإفعاله يدعي التلازم، بل معاد كلامهما مدروية الاعتكاف بصائم، واللازم إذا كان أعم يفرد عن الملزوم، قاله الرقابي، وقد ناجي: وجه الدليل أن الخطاب في قوله تعالى: 'ولا تبشروهم' للصائمين؛ لقوله تعالى في أول الآية: "ثم أتموا الصيام إلى الليل".

**وعلى ذلك الخ**: الذي يلعب عنهما 'الأمر' المحقق "عندنا"، وهو "أنه لا اعتكاف إلا بصيام"، والمنسأة خلافية عبد الأئمة، قال أبو البركات ابن تيمية الحسني: قالت الأئمة الأربعة وأتباعهم: الصوم من شرط الاعتكاف الواجب، وهو مذهب علي وابن عمر وابن عباس وعائشة والشعبي والشافعي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافع وابن المسيب والأوراعي والزهري والثوري والحسن بن حي، وقال ابن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز وأبو ثور وداود وإسحاق وأحمد في رواية: إن الصوم ليس بشرط في الواجب والفضل، وبه قال الشافعي وأحمد، وما ذكره أبو البركات قول قديم لشافعي، كذا في "العيبي"، قال الحافظ: وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس، أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح، وعن عائشة نحوه، وبه قال مالك والأوراعي وأحمد، واحتج عن أحمد وإسحاق، واحتج عياض بأنه **لا** لم يعتكف إلا بصوم، قلت: لا خلاف في أن الصوم شرط عند الإمام مالك، والنقل والواجب في ذلك سواء.

## خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ إِلَى الْعِيدِ

٦٤٨ - **مالك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اعْتَكَفَ، فَكَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقِيفَةٍ فِي حُجْرَةٍ مُغْلَقَةٍ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَشْهَدَ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا اعْتَكَفَ الْعَشْرَ ..

**فكان يذهب:** في رمان الاعتكاف "لحاجته" من حوائج الإنسان 'تحت سقيفة'، وتقدم أنه جائز خلافاً لبعض 'في حجرة مغلقة' بعين معجمة ساكنة، أي مقفلة، وفي نسخة: بعين مهملة مفتوحة وشد اللام أي عالية، قاله الزرقالي. قال الباجي: يريد أنها كانت غير مرله، ويستحب للمعتكف أن يكون موضع حاجته في غير داره؛ لأن في رجوعه إلى داره ودخوله عليه دريعة إلى الاشتغال ببعض ما يظهر إليه فيه، ويراه منه، قال ابن كرامة في 'المدينة': لا يدخل بيته ولا يرجع إليه لشيء، ولا يتوصاً إلا في غيره، وليس النبي ﷺ كغيره. ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه، قال عيسى عن ابن القاسم: إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه، وإن كان مرله لم يتعده إلى غيره مما هو أبعد منه، وقال ابن عابدين من فقهاء الحنفية: لا يرمه أن يأتي بيت صديقه القريب. "ثم لا يرجع" أي أبو بكر من معتكفه إلى بيته بعد حتم رمضان أيضاً 'حتى يشهد' صلاة العيد مع المسلمين'. قال الباجي: يريد أنه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يعدو من معتكفه إلى صلاة العيد. وروى ابن القاسم: يخرج من معتكفه ليلة الفطر، فإذا قلنا بالقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب؟ قال القاضي أبو محمد: على الاستحباب، وقال سحنون: على الوجوب، فإن حرج ليلة الفطر بصل اعتكافه، وقال ابن الماجشون: وجه القول الأول: أن كل واحدة من العبادتين يصح إفرادها، فلم تكن إحداها من شرط صحة الأخرى. كالصوم والصلاة، ولذلك جاز الاعتكاف في رمن لا يتصل ليلة الفطر، ووجه قول سحنون ما احتج به ابن الماجشون بأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فاتصالهما على الوجوب.

**إذا اعتكف:** بصيغة الأفراد في النسخ الهندية، وفي المصرية بصيغة الجمع، "العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا' يعني أنه كما رأى بعض أهل العلم من أهل رمانه يفعلون ذلك، كذلك يدع إليه الخبر عن أهل العلم والفصل من السلف يفعلون ذلك، "قال مالك: وهذا" أي مكته في المسجد ليلة الفطر "أحب ما سمعت إلي في ذلك"، وهذا يدل على أنه سمع الخلاف في ذلك أيضاً، وهذا أحب ما سمع، فقول سحنون: 'إنه سة بجمع عليها' ليس بوجيه، -

الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين. قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا، قال يحيى: قال زياد: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك.

## قضاء الاعتكاف

٦٤٩ - حدثني يحيى، عن زياد، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن،

= قال بن رشد أما وقت خروجه، فإن مالك رأى أن يخرج المعتكف من المسجد إلى صلاة العيد على جهة الاستحباب، فإن خرج بعد الغروب أخرجه. وقال سحنون وابن ماحشون: إن رجع إلى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن خرج بعد غروب الشمس، وسبب الاختلاف: هل النية الباقية هي من حكم عشر أم لا، وقال المعني: هل يبيت ليلة الفطر في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلاة العيد، أو يجوز له أن يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان؟ فواللعمراء، الأول: قول مالك وأحمد وغيرهما، وسبقهم أبو فلاة وأبو حنيفة، وحنيفة أصحاب مالك إذا فصل هل يصل اعتكافه أم لا؟ فوالل، وذهب الشافعي والسهلي والبرهري والأوزاعي في إخراج من أنه يجوز خروجه ليلة قصر ولا يرمه شيء.

**قضاء الاعتكاف** قال الموفق: إن بوى اعتكاف مدة لم يرمه، فإن شرع فيها فيه بتمامها، وله الخروج منها متى شاء، وهذا قال الشافعي، وقال مالك: يرمه بالنية مع الدخول فيه، فإن قطعه لرمه قصاؤه، وقال ابن عبد البر: لا يختلف في ذلك الفقهاء، ويلزمه القضاء عند جميع العلماء، قال وإن لم يدخل فيه، فالقضاء مستحب، ومن العلماء من أوجه وإن لم يدخل فيه، واحتج بما روي عن عائشة، فذكر حديث الأحنف، وقوله **هذا ما أنا بمعتكف** فرجع، فلما أفطر اعتكف عشرا من شوال، متفق على معناه، ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكايته الإجماع، بخلاف الشافعي وغيره.

قال لترمدي: اختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما بوى، فقال بعضهم: وجب عليه القضاء، واحتجوا بحديث: أن النبي **خرج من اعتكافه، واعتكف عشرا من شوال**، وهو قول مالك، وقال بعضهم: إن لم يكن عليه نذر اعتكاف، أو شيء أوجه على نفسه وكان متطوعا، فخرج فليس عليه شيء أن يقضي، إلا أن يجب ذلك احتيازا منه، ولا يجب ذلك عليه، وهو قول الشافعي، قال الشافعي: وكل عمل لك أن لا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه فخرجت منه، فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة، وفي النذر المختار، لو شرع في نفسه ثم قطعه لا يرمه قصاؤه؛ لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب، وما في بعض المعتكفات: =

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ، وَجَدَ أُخْيِيَّةَ، خَبَاءَ عَائِشَةَ وَخَبَاءَ حَفْصَةَ وَخَبَاءَ زَيْبَ، .....

= أنه يرم بالشروع، مفرع على الضعيف، قال ابن عابدين: قوله: لأنه لا يشترط له الصوم، الأول: التعليل بأنه غير مقدر مدة؛ لما علمت أن الاختلاف في اشتراط الصوم مني على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه، وقوله. وما في بعض المعتبرات أي كـ "المدائع" ونحوه من كمال. وقوله: مفرع على ضعف أي على رواية حسن: أنه مقدر يوم، لكن بعد ما صرح صاحب "المدائع" برومه بالشروع ذكر روايه حسن ووجهها، وهو: أن شروح في التطوع موجب للإقامة على أصل أصحابنا؛ صيانة لعمودي عن المضللان، ثم ذكر رواية الأصل: أنه غير مقدر يوم، وأجاب عن رواية الحسن بأن الشروع فيه موجب مسلم، لكن بقدر ما اتصل به الأداء، وما حرج فما وجب إلا ذلك القدر، فلا يرمه أكثر من ذلك، فعنه أن معنى قول المدائع: إنه يرم بالشروع مراده به: لروم ما اتصل به الأداء، لا يروم يوم، وقوله: أما الفعل، أي شامل للمسه المؤكدة، ثم حث في ذلك بأنه لما يكون مقدرًا باعشر، فيسعي أن يحق القضاء إذا أفسد، ثم على أصل أبي يوسف يسعي قضاء ما بقي من اعشر، كما لو بدر اعشر يرمه كله متتابعاً، ولو أفسد بعضه قضى باقيه، وعلى أصلهما يقتضي قضاء يوم أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه بمرة كل شفع من النافعة، وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر شمامه.

**أراد أن يعتكف** أي في العشر الآخر من رمضان، فيما يصرف من مكان أي من أحيائه "بدي أراد أن يعتكف فيه"، قال الساجي: وذلك يقتضي أن لمعتكف موضعاً يرمه في مدة اعتكافه من مسجده، وليس لرومه له شرطاً في صحة اعتكافه؛ لأن ذلك سمعه من الإمامة، ونسب في كان يوم قومه في مدة اعتكافه، 'وجد أخيه' جمع حباء، وفي رواية سحاري. فيما يصرف من عداة 'نصر أربع قبات' يعني قبة به، وثلاثة لثلاثة أي الأتية أسماؤها، "حباء عائشة" بكسر الحاء معجمه ثم موحدة ممدودة، أي حيمة من وبر، أو صوف على عمودين أو ثلاثة، 'وحباء حفصة' في رواية سحاري: 'فأسأدته عائشة، فأذن لها، فسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها، ففعلت' وه في أخرى: 'فأسأدته عائشة أن تعتكف، فأذن لها، فصربت قبة فسمعت بها حفصة، فصربت قبة تعتكف معه" وهذا يشعر بأنها صربت بلا إذن، وليس بمراد، ففي رواية نسائي "ثم سأدته حفصة فأذن لها، وظهر من رواية سحاري: أن استئذناها كان على نسائ عائشة، فت: وهذا سدد من قال باعتكاف المرأة في المسجد، قال الموفق: للمرأة أن تعتكف في كل مسجد، ولا يشترط إقامة جماعة فيه؛ لأنها غير واجبة عليها، وهذا قال الشافعي، وليس لها الاعتكاف في بيتها، وقال أبو حنيفة والثوري. ها الاعتكاف في مسجد بيتها، واعتكافها فيها أفضل، لأن صلاحها فيه أفضل، وحكي عن أبي حنيفة: أنها لا تصح اعتكافها في مسجد الجماعة؛ لأنه ترك الاعتكاف في المسجد ما رأى أئمة أزواجه فيه، ولأن مسجد بيتها موضع فطنة صلاحها، فكان موضع اعتكافها كالمسجد في حق الرجل.

فَلَمَّا رَأَاهَا سَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا جَبَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَيْسَ تَقُولُونَ بِهِنَّ". ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ .....

**فلما رآها الخ** أي رأى رسول الله ﷺ الأُخوية العديدة 'سأل عنها، فقيل له: هذا جباء عائشة وحفصة وزينب' وفيه تصريح بأن الأُخوية كانت ثلاثة غير عائشة. ووقع في رواية مسلم وأبي داود: 'فأمريت زينب وعائشة، فصرن، وأمر غيرها من أرواح النبي ﷺ عائتها، فصرن'. وهذا يقتضي تعميم الأرواح، وليس عمداً؛ تفسيرها في الروايات الأخرى بثلاثة، وبين ذلك قوله: 'أربع قبات' وسنأتي: 'إذا هو بأربعة نسوة، كذا في لرقائي تبعاً لمخاطب في "الفتح"، وليس في رواية مسلم وأبي داود، والروايات المفسرة تعارض، بل وقع الإجماع في روايتهما مع تعابير سيافهما. **ألبر الخ** بضمرة الاستفهام ممدودة وبغير مد، منصوب على أنه مفعول مقدم قوله: 'تقولون' أي تصون، والقول بطلق على الطن، وإخطاب المحاصرين من رجس وإساءة، وقصص المحاري: ... أي متسماً بهن، وهو المفعول الثاني لـ 'تقولون'. وفي رواية سنائي: ... يردن ... قال الناجي: يختصم أن يكون الناجي فذرهن، وخاف عنيهن أن يكون منهن من حملها على ذلك لحرصه على اقرب منه، والغيرة على سائر أرواحه أن يفعل مثل فعله، فلا يسم يتبها للاعتكاف، فكره اعتكافها على هذا الوجه، ومع جميعهن؛ لأنه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد، واستند بأحد الحديث المرحسي في مبسوطة: 'أن محل اعتكاف المرأة موضع صلاحها، فقال: فإذا كرد هن الاعتكاف في المسجد مع أهل كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت، فلأن يمنع في زماننا أولى.

**ثم انصرف** قال الناجي يريد أن انصرافه كان قبل الترامه الاعتكاف والدخول فيه، ويختصم أن يكون انصرف مابع عرهن، أو بقربة أخرى رآها أولى من الاعتكاف، ويختصم أن يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعهن، فأرى انصرافه أقرب لاستصلاحهن تطيب أنفسهن، وكان من مؤمنين رحيماً، قس: وما قال الناجي أن انصرافه ... كان قبل الترامه الاعتكاف، مشكل بل خلاف ما عبه الجمهور.

**عشراً من شَوَّالٍ**. وفي رواية لمسحاري: 'فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شَوَّالٍ'. وفي رواية مسلم: 'حتى اعتكف في العشر الأول من شَوَّالٍ'. وجمع الحافظ بأن مراد من قوله: 'آخر العشر انتهاء اعتكافه، قس: لم أتصل بعد كيف جمع الحافظ بينهما؟ وما أراد باستثناء اعتكافه؟ فإن انتهاء الاعتكاف أيضاً لا يصل إلا إلى العشر الأوسط، بل الجمع بين الروايتين كما لا يخفى على ناظر الأحاديث أنه ... اعتكف أي بدأ الاعتكاف في آخر العشر الأول من شَوَّالٍ، فبدأته في العشر الأول من شَوَّالٍ؛ إذ كان يوم العاشر، واعتكف إلى عشرين، وحتم بعد الغروب من بيته الحادي والعشرين، فكان انتهاءه في العشر الآخر من شَوَّالٍ.



دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَيْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ، أَمْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يَقْضِي مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا صَحَّ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَلَغَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُتَطَوُّعُ فِي الْاِعْتِكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْاِعْتِكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهُمَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا،

**دحل المسجد لعكوف الخ** قال الليث: يقال: عكف يعكف عكفاً وعكوفاً، ويقال: مصدر اللارم عكوف، ومصدر استعدي عكف، كذا في "تذريب الأسماء واللغات" لسوي، "في العشر الأواخر من رمضان، فأقام معتكفاً" يوماً أو يومين" مثلاً "ثم مرض" مرضاً يشق عليه مكث في المسجد، "فخرج من المسجد" ولم يعتكف "أُتبع عليه أن يعتكف" ويقضي "ما بقي من العشر إذا صح، أم لا يجب ذلك عليه؟ وأيضاً" في أي شهر يعتكف "لقضاء" إن وجب ذلك "أي القضاء" عليه؟ فقال مالك: يقضي ما وجب عليه من عكوفه أي اعتكاف وجب عليه بالنذر أو بالدحول فيه "إذا صح" من مرضه في رمضان أو غيره. قال الناجي: وهذا كما قال: إن من لزمه اعتكاف في رمضان، وصرأ عليه ماع، فإن عليه قضاء، ونعاني مائة من الاعتكاف: امريض والخيص والإعماء والحنون، وفي أحمة كل أمر غالب لا يصح معه فعده، ولا يسبب إلى المكلف فيه التفریط.

**قال مالك** هكذا في السبع الهدية كلها، وليست هذه الزيادة في السبع المصرية، والأولى حدودها؛ لأن هذا مبرلة الدليل لما قاله أولاً من إيجاب القضاء، وليس بكلام مستأنف حتى يحتاج إلى السد، "وقد يعني أن رسول الله ﷺ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ" عن معتكفه "فلم يعتكف" إذ ذاك "حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشراً من شوال" كما تقدم قريباً في الحديث المسد. ويعلم من ذلك أنه يطبق البلاغ على الذي وصل إليه مسداً متصلاً، ولذا قالت المشايخ: إن بلاغه صحيح. **والتطوع في الاعتكاف** هكذا في جميع السبع الهدية وبعض المصرية، وفي بعض المصرية: والتطوع في رمضان، وفي نسخة "التنوير": والتطوع في الاعتكاف في رمضان، والأوجه ما في الهدية، فإن التطوع لا يختص بـرمضان، "والذي" يجب "عليه الاعتكاف" أي النادر به "أمرهما واحد فيما يجزى لهما ويحرم عليهما" قال الناجي: وهذا كما قال. إن الذي تطوع بالاعتكاف فله بالدحول فيه، والذي نذره فله قبل الدحول فيه، حكمهما واحد فيما يجزى لهما، ويحرم عليهما؛ لأن ما ينافي العادة ينافيها =

وَلَمْ يَلْغُني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ اعتكافه إِلَّا تطوعاً. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِكُ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اعتكفت، ثُمَّ حاضَتْ فِي اعتكافها: إِذَا تَرَجَّعَ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ آيَةً سَاعَةِ طَهَّرَتْ، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.....

= بد تصوع بها، كصوم و حج والصلاة، ولا لم بد على ذلك اسفل في سفر على راحة؛ لأن ذلك لا يبي  
الصلاة، بل هو هيئة من هيئة تسقط عذر، والذي ياتي الصلاة: الكلام وأحدث وغيرهما، وأم عند الحنفية  
فأحكام التصوع ولواحد مختلفة، فال في التذاع: أم كان حكمه بد فسد، وبدي فسد لا يجوز، إما أن يكون  
واحداً، ونعي به السدور، وإما أن يكون تصوعاً، فإن كان واحداً بقضي إذا فسد على فصد، وإما تصوع بد  
قطعه من تمام اليوم، فلا شيء عليه في رويه الأصل، وفي رويه الحسن يقضي بقاء على أن عتكاف التصوع غير  
معد في روية محمد بن أبي حنيفة، وفي روية الحسن عنه مفتر يوم، وفي أندر محتر حرم على عتكاف  
عتكافاً واحداً خروج منه إلا حاجة لإسبال صعبه أو شرعية. أما لغير منه خروج؛ لأنه منه لا مطلق.

**إلا تطوعاً.** ومع ذلك قد قصاه في عشر من شيوخ كما تقدم، واحتفظ هو كان قصاه تصوعاً أو وجوباً، على  
ما تقدم من اختلافهم في وجوب الفصد إذا فسد. **ترجع إلى بيها** وجوب خرفة مكنتها في مسجد، قال  
حرفي: بد حاصت امرأة خرجت من المسجد، وضرب حياء في ارحية. قال الموفق: أم خروجها من مسجد  
فلا خلاف فيه؛ لأن حبص حدث يمنع الست في المسجد. فهو كاخائه وكدمه، وقد قال سي لا حل  
مسجد + نص لا حب. روه أبو دود، وإذا ست هذا فإن المسجد إن لم يكن له رحة رجعت إلى بيتها، فإذا  
طهرت رجعت، فأثمت عتكافها وقصت ما فسد. ولا كعذر عتيها. نص عليه أحمد، لأنه خروج معدود وجب  
شبه خروج بجمعة أو ما لا بد منه، وإن كانت له رحة خارجة من مسجد يمكن أن ضرب فيها حياءها.

**آية ساعه طهرت** رادت في مسح شديده بعد ذلك: "ولا تؤخر ذلك"، ويجب هذه الزيادة في مسح مصرية  
غير ساحي، ومعنى: لا تؤخر خروج إلى المسجد بعد الطهر، فإن أخرت تأخير كثير وهو ما بعده لرجل  
موتياً يصل عتكافها ووجوب الاستئذان، كما في الشرح الكبير "نبي فتح أوبه، أعلى ما قد مضى من  
اعتكافها"، قال ساحي: وهذا كما قال. إن الحائض المعتكفة إذا حاصت خرجت من معتكفها، لأن الاعتكاف  
لا يكون إلا في مسجد، والحائض لا تدخل المسجد، فإذا صهرت رجعت إلى معتكفها، أي ساعة صهرت، لا تؤخر  
رجوعها عن وقت طهرها، وأما عند الحنفية فقال السرخسي في "مبسوطه": إذا نذرت المرأة اعتكاف شهر،  
وحاصت فيه، فعليه أن تقضي أيام حصتها وتصلها بالشهر. فإن لم تصبها به فعليه أن تستغفر؛ لأن هذا عذر  
من الشارع في وسعها، وما سقط عنها معلوم أنه ليس في وسعها، وقد فسأ: لو نذرت عتكاف عشرة أيام  
فحاضت فيها، فعليه الاستقبال.

ثُمَّ تَبْنِي عَلَى مَا قَدْ مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ يَجِبُ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَتَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرُ، فَتَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهَا، وَلَا تُؤَخَّرُ ذَلِكَ.

٦٥٠ - وَحَدَّثَنِي زِيَاد، عَنْ مَالِك، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَاد: قَالَ مَالِك: لَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مَعَ جَنَازَةِ أَبَوَيْهِ وَلَا غَيْرِهِمَا.

**قال مالك:** احتسبت المسح بها أيضاً في ذكر هذا المسد، وس في مسح مصرية، وهو لأوجه، ويوجد في هدية. 'ومثل ذلك' أي المذكور قبل من حيض المعتكفة 'المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين' كذا في 'و' فصر في رمضان، 'فتحيض' في أثناء الكفارة، ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها، ولا تؤخر ذلك قبل آخرته ستأملت، وبدلت فالت احقية، ففي 'الدر المختار': إن أفصر بعد كسفر ونفس خلاف حيض، لا إذا نُسيت أو بعد عذر استألف الصوم، قال ابن عابدس: قوله خلاف حيض، فيه لا يقطع كفارة عن الإفطار؛ لأنها لا تعد شهرين حاليين عنه، خلاف كفارة أيامين، وعندها أن فصل ما بعد حيض عن قبله، فهو أفصرت بعده يوماً استقيمت؛ تركها التتابع بلا ضرورة، وأما النفس فيقطع بتتابع في صوم كل كفاره

**عن ابن شهاب:** مرسلًا، وقد تقدم موصولًا في أول الكتاب، وكان حق العدة أن لا يذكر ههنا حديثي زياد؛ لأنه دليل للكلام السابق فمحقق به، لكنه موجود في جميع نسخ 'أن رسول الله ﷺ كان يذهب حاجته لإنسان في البيوت'، راد في نسخ الهدية والستقى بعد ذلك: وهو معتكف، ونُسيت هذه لزيادة في مصره غير 'المتقى'، وعرض المصنف عدي بذكر هذا الحديث مع تقدم ذكره في محله. 'نُسيت' أي 'داه' أي 'ه' الخروج عن المسجد لضرورة الحيض، فإنها من حوائج الإنسان. فدخوله **في** حاجة لإنسان في سبب ذلك على حوار الدخول ما لا يجوز فعنه في المسجد من المعويص ومصاراة وعسل من حذاه. وكذا حيض ونفس وغيرهما من الحوائج الضرورية.

**مع جنازة أبويه:** قيده في فروغ المأكلية إذا ماتا معاً كما سيأتي، فإن مدت أحدهما وآخر مهمما حي. خرج وجواً وصل اعتكافه، 'ولا' مع جنازة 'غيرهما' أي غير الأبوين، وفي نسخ مصرية: 'ولا مع غيرها' أي غير الجنازة، فإن خرج بطل اعتكافه.

## النَّكَاحُ فِي الْاِعْتِكَافِ

يَحْيَى عَنْ زِيَادٍ، عَنْ مَالِكٍ: لَا بَأْسَ بِنِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ نِكَاحَ الْمَلِكِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَالْمَرْأَةُ الْمُعْتَكِفَةُ أَيْضًا تُنْكَحُ نِكَاحَ الْخِطْبَةِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، قَالَ: وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ مِنْ أَهْلِهِ بِاللَّيْلِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ بِالنَّهَارِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمَسَّ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، وَلَا يَتَلَدُّ مِنْهَا بِشَيْءٍ بَقْبَلَةٍ وَلَا غَيْرَهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ زِيَادٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ وَلَا لِلْمُعْتَكِفَةِ أَنْ يَنْكِحَا فِي اِعْتِكَافِهِمَا مَا لَمْ يَكُنْ الْمَسِيْسُ، وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ

**نكاح الملك** أي العقد، قال الباجي: وهذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما حلف من الكلام؛ لأن عقد النكاح لا يباي الاعتكاف، كما لا يباي دواعي النكاح من انتطب والتزين، وإنما يباي نفس المباشرة والجماع، قال الموفق: وإنما كان كذلك؛ لأن الاعتكاف عادة لا تخرم الطيب منه نكاح كالصوم، ولأن النكاح طاعة وخصوص قرية، ومدته لا تتطاور، فيتشاعل به عن الاعتكاف، منه بكره كتشميت العاطس، "ما لم يكن المسيس أي الجماع، فهو حرام إجماعاً لقوله تعالى: . . . من ساء له ما لم يكن المسيس أي الجماع، وتقدم الإجماع على أن يخرى بالمباشرة في الآية جماع.

**نكح** بضم أوله، أي عطف، ويعقد عليها 'نكاح احصة بكسر الحاء' ويعل تخصيصها بحطية؛ لأنها لا تخصر في محس العقد عادة، 'ما لم يكن المسيس' فهو حرام كما تقدم، ويجرم على المعتكف من أهله أي حبيته من الروجة والأمة 'بالليل ما يخرم عليه منهن بالنهار' من الجماع ونحوه، قال الباجي: يريد أن حال الليل والنهار مما يجمع منه الاعتكاف سوء، وإنما ذلك لأن من حكمه انتتابع، كشهري صوم المتصاير

**ولا خل للرجل الخ** وفي المصرية: "الرجل بالشكير"، "أن يمس امرأته وهو معتكف" من لتداد وشهوة، أم بدون الشهوة فكانت عائشة ترحل رأس رسول الله - وهو معتكف، "ولا يتلد منها شيء بقبة ولا غيرها"، هكذا في جميع السج هدية وسحة 'تنوير'، وليس في غيرها من المصرية، والمعنى: لا يتلد منها غير اقبة أيضاً كحسة، فإن فعل بطل اعتكافه عند المسكية، خلاف الأئمة الثلاثة كما تقدم فيما لا يجوز الاعتكاف إلا به.

**للمعتكف الخ** أي الذكر والأشئ أن يكرها في اعتكافهما أي يعقدا، دليل قوة: "ما لم يكن المسيس" راد في السج المصرية بعد ذلك: "فيكره"، وليس هذا في السج هدية، وعطف 'يكره' إن صح ههنا، فهو معنى يخرى؛ لإطال الاعتكاف، قال الباجي: هذا كما قال: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما حلف من الكلام؛ =

أَنْ يَنْكِحَ فِي صِيَامِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ نِكَاحِ الْمُعْتَكِفِ وَبَيْنَ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: أَنَّ الْمُحْرِمَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَيَشْهَدُ الْحَنَائِزَ وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَالْمُعْتَكِفُ وَالْمُعْتَكِفَةُ يَدْهَنَانِ وَيَتَطَيَّبَانِ، وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا يَشْهَدَانِ الْحَنَائِزَ وَلَا يُصَلِّيَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودَانِ الْمَرَضَى، فَأَمَرُهُمَا فِي النِّكَاحِ مُخْتَلَفٌ. قَالَ: قَالَ زِيَادُ: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ لَمَّا مَضَى مِنَ السُّنَّةِ فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ وَالْمُعْتَكِفِ وَالصَّائِمِ.

= لأن عقد النكاح لا يباي الاعتكاف كما لا يباي في دواعي النكاح من التطيب والتزين، قال اندسوقي: إذا قبل وقصد الددة، أو لمس شهوة، أو باشر بقصدها أو وحدها، بطل اعتكافه واستأنفه من أوله، "ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه" وإن لم يكن معتكفاً، "وفرّق" مصدر مرفوع على الابتداء، وقوله: "أن المحرم حبره، بين نكاح المعتكف حيث يجوز، "وبين نكاح المحرم" نكح أو عمرة حيث لا يجوز عند المصنف، وعرضه بيان أن المعتكف والمحرم مختلفان في أحكام كثيرة، ومن ذلك: نكاح المعتكف والمحرم، فيجوز أوهما دون الآخر، "أن المحرم يأكل ويشرب ويعود مريض ويشهد" أي يحضر "الحنائز" أي يجوز له هذه الأفعال كلها، ولا يجوز هذه الأفعال للمعتكف، "ولا يتطيب" أي يحرم عليه التطيب، ويجوز للمعتكف.

**بدهان وبطيان** وفي "الإحياء" وشرحه: ولا بأس للمعتكف في المسجد بالتطيب بأي طيب كان، وعقد النكاح لنفسه ولغيره بالتزين بلبس الثياب. إذ لم يقل أن الذي غير ثوبه للاعتكاف، وعن أحمد: أنه يستحب ترك التطيب والتزين برفع الثياب، "ويأخذ كل واحد منهما من شعره" أي يجوز هما الأحد من شعورهما، ولا يجوز هذه الأفعال للمحرم، "ولا يشهدان الحنائز ولا يصليان عليها" أي على الحنارة، "ولا يعودان المرضى" ويجوز هذه الأفعال كلها للمحرم، وإذا وضع الفرق بينهما في الأحكام الكثيرة، "فأمرهما" أي المعتكف والمحرم في النكاح أيضاً مختلف، فيجوز نكاح المعتكف دون المحرم، وسيأتي بيان نكاح المحرم في الحج، وما ذكر من عدم جواز نكاح المحرم مسلكت المصنف ومن واقفه، وهو مختلف عند الأئمة، وسيأتي في محله، قال الساجي: والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة: أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب، فمنع من مقدماته، والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب، فلم يمنع من مقدماته من العقد كالصوم.

**وذلك لما مضى** أي في رمان السلف "من السنة" أي الطريقة المسبوكة، وفي السخ المصرية: "وذلك الماضي من السنة" أي السنة الماضية والطريقة المسبوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم لا اعتكاف أن يجوز لهما النكاح دون المحرم، وذلك لأن مفسدة الإحرام أعظم من مفسدة النكاح، ولأن المعتكف له مانع يمنعه من النساء، =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابُ الزَّكَاةِ

= وهو المسجد، والمحرم غير معرل عن النساء؛ لأنه يرس معهن في المأوى ويحفظهن. فانه ائرفق، قلت: وهذا كنه على مستند من فرق بينهما كالمناكية، وأما على من لا يفرق بينهما كخفية، فكلامهم سواء، ولو سم أن المسجد ماع للمعتكف، فلا ماع لقصانه غير الاعتكاف، ويجوز به النكاح، على أن الحصة أيضاً من مقدمات النكاح، ويجوز عند الأربعة، وله نظائر كثيرة لا تحفى على التأمل.

**كتاب الزكاة** اعلم أولاً أن الزكاة لغة: إسماء، يقال زكيت برزخ بد تعالى وترد معنى التطهير أيضاً، وشرعاً بالاعتبارين معاً، أما الأول ولأن إخراجها سب سماء في مال، أو بمعنى أن لأجر حسناتها يكثر، أو بمعنى أن منعها الأموال ذات السماء كالتجارة والبراعة وأما الثاني ولأنها طهرة نفس من رديته لئلا ينحل وتطهر من الديون، كذا في الفتح، وتعقب ابن اصفهان بأنه ثبت معنى السماء في الزكاة بامثلة، لا في الزكاة، وقال ابن عباس: أصل الزكاة: النمو والحصول عن بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك بالأموال الدنيوية والأخرى، يقال: زكيت برزخ بد حصل منه نمو وبركة، وقوله تعالى: ﴿شاهدوا ما كان عملكم﴾ إشارة إلى ما يكون حلالاً لا يستوجب عقود، ومنه بركة لما يخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى فقرائه، ونسبته لذلك ما يكون عليه من رجاء البركة، أو بركته لنفس أي تمنيتها بالخيرات والبركات، أو ضمناً معاً، فإن خيرين موجودين فيها، قال الساجي: وما يخرج من مال على هذا الوجه أسماء، منها الزكاة والصدقة والخق والسفينة والعمو، قال تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ١٧٦)، وقال تعالى: ﴿...﴾ (النساء: ١٠٣)، وقال تعالى: ﴿...﴾ (الأعراف: ١٤١) وقال تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٢١٧)، قوله ﴿...﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقال تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٢١٧).



## مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

٦٥١ - **مالك** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، .....

= لأنها طهرة لمن عساه أن يتدنس، والأنبياء مرؤوس منه، وأما قوله تعالى: **وَأَوْصِي بِصَلَاةٍ وَزَكَاةٍ** ما ذُكِرَتْ حَذْفُهُ (مرء ٣١)، فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الأنبياء **عليهم السلام**، أو أوصاي بتبليغ الزكاة، وليس المراد زكاة الفطر؛ لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن.

**ما تجب فيه الزكاة.** قال الباجي: لفظ الترجمة يحتمل معنيين، أحدهما: أن يبين مقدار ما تجب فيه الزكاة. والثاني: أن يبين جنس ما تجب فيه الزكاة، وقد قصد مالك - رحمه الله - الأمرين جميعاً، فأدخل حديث أبي سعيد، فبين فيه نصاب الزكاة، ودخل قول عمر بن عبد العزيز، وفيه جنس ما تجب فيه الزكاة. قلت: والظاهر عدي أن المصنف أراد معنى الثاني أي بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وسيأتي في كلام المصنف أنها ثلاثة أنواع: العين والحُرث والمناشئة، ولأجل هذه الثلاثة ذكر حديث أبي سعيد، وأما نصاب المقدار في كل نوع، فيأتي في مواضعه مفصلاً.

**ليس فيما دون:** أي أقل من "خمس دود" بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة، راد التنبيس: 'من الإبل'، وهو بيان لـ 'دود'، قال النووي: الرواية المشهورة بإضافة خمس إلى دود، وروي بتسوية خمس، ويكون دود بدلاً منه، قال الريس بن المير: إضافة خمس إلى دود وهو مذكور؛ لأنه يقع على المذكر والمؤنث، وأضافه إلى الجمع؛ لأنه يقع على المفرد والجمع. وأما قول ابن قتيبة: إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع، والأكثر على أن الدود من الثلاثة إلى العشرة، وأنه لا واحد له من لفظه، وقال أبو عبيد: من الشئتين إلى العشرة، قال: وهو يختص بالإناث، وقال سيبويه: تقول: ثلاث دود؛ لأن الدود مؤنث، وليس باسم كسر عيه مذكر، وكسر المراد في الحديث عام من الذكور والإناث. "صدقة" أي واجبة يعني لا يجب شيء في أقل من خمس إبل، أما وجوب الزكاة في الإبل فمما أجمع عليه علماء الإسلام، ولا خلاف في ذلك بينهم، وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطرق عديدة، وأجمع المسلمون أيضاً على أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه؛ لحديث الباب المتفق عليه. 'وليس فيما دون خمس أواق' بالتسوية كجوار، أي من الورق، كما في الرواية الآتية، قال الحافظ: أواق بالتسوية وبإثبات التحتية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتية، وحكى الجسائي وقية مخدفة الألف وفتح الواو، ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتفاق، والمراد بالدرهم: الخاص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب، قال عياض: قال أبو عبيد: إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عد مالك بن مروان، فجمع العلماء، فجعلوا كل عشرة دراهم سعة مثاقيل، قال: وهذا يرم منه أن يكون **دود** =

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

= أحال بصباب الزكاة على أمر مجهول، وهو مشكل، والصواب أن معني ما نقل من ذلك أنه لا يكس شيء منها من صرب الإسلام، وكانت محتلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد، فعشرة مثلاً وزن عشرة، وعشرة وزن ثمانية، فاتفق الرأي على أن يقش بكتابة عربية، ويصير وزنها وزناً واحداً، وقال غيره: لا يتغير المقياس في حاهية ولا بسلام، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، وفي 'المرقاة' عن ابن اهامم: هي من الوقاية؛ لأنها تقي صاحبها عن الحاجة، 'صدقة' قال الحافظ: لا يخالف في أن يصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا أن حبيب الأندلسي؛ فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم، وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد، وكذا حرق المريسي الإجماع، فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن، وانفرد السرحسي من الشافعية بكتابة وجه في المذهب: أن الدرهم المعشوشة إذا بلغت قدرها لو صم إليه قيمة العش من نحاس مثلاً لبلغ صاناً، فإن الزكاة تجب فيه، كما نقل عن أبي حنيفة، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة، خلافاً من سامع سقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، وسيأتي الكلام على النقص اليسير قريباً، وقال الموفق: إن نصاب لقصة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام، وقد بينته السنة، وهي ما في 'البحاري' وغيره في كتاب أسن: 'وفي الرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها'، وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم، والدرهم التي يعتبر بها النصاب هي الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل مثقال الذهب، وكل درهم نصف مثقال وخمسة، وهي الدراهم الإسلامية التي تقدر بها نصاب الزكاة ومقدار الحرية والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك.

**أوسق الح** جمع وسق، بفتح الواو وسكون السين على ما في 'النهاية' و'القاموس'، قاله القاري، قال الحافظ: ويجوز كسر الواو كما حكاه صاحب 'الحكمة'، وجمعه حينئذ أوساق، كحمل وأحمال، وقد وقع كدث في رواية لمسلم، وهو ستون صاعاً بالاتفاق، ووقع في رواية 'أس ماجة' من طريق أبي الحنري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث، وفيه: والوسق ستون صاعاً، وأخرجها أبو داود أيضاً، لكن قال: ستون محتمواً. 'صدقة' اختلفوا في المراد بالصدقة، فقال الجمهور: المراد بها العشر، وحكى الشراح عن الإمام أبي حنيفة ومن معه: أن المراد بها أيضاً الزكاة كالأوليين، والمنهي زكاة التجارة، وتوضيح ذلك: أن نصاب الخبث والثمار خمسة أوسق؛ لحديث الباب عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ودود الظاهري وغيرهم، إلا أنهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق، فقال داود: إن كل ما يدخل فيه الكيل يرعى فيه النصاب، وما لا يدخل فيه الكيل ففيه قليله وكثيره الزكاة، قال الحافظ: هو نوع من الجمع بين الحديثين، كذا في 'الفتح'، وقال أبو يوسف: فيما لا يوسق كالزعران والقطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق، كالذرة في رمايا، =

وقال محمد: يجب العشر إذا بيع الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه، فاعتبر في القطر خمسة أحمال، وفي الرعفران خمسة أمساء، كذا في 'الهداية'، وقال الإمام أبو حنيفة ومن معه: إن حديث الباب محمول على زكاة التجارة، قال العيني: وهم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي، قال أبو عمر: وهذا أيضاً قول رفر ورواية عن بعض التابعين، وأخرج عبد الرزاق في "مضمعه" عن عمر بن عبد العزيز قال: "فيما أبنت الأرض من قليل أو كثير العشر"، وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي، واستدلوا بما روي من أحاديث العموم من العشر فيما سقت السماء، ونصف العشر فيما سقي بالصبغ، ذكرها العيني، ثم قال: وهذه الأحاديث كلها مطلقة، وليس فيها فصل، وإمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهماً، قال الخصاص في "أحكام القرآن": قد روي: "ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة، فحائز أن يريد به زكاة التجارة بأن يكون سأل سائل عن أقل من خمسة أوسق طعام أو ثمر للتجارة، فأجبر أن لا زكاة فيه، فقل الراوي كلام النبي ﷺ. وترك ذكر السب كما يوجد ذلك في كثير من الأخبار، قال ابن رشد: سب الخلاف في ذلك معارضة العموم الخصوص، وأحاديثان ثنائتان، فمن رأى أن الخصوص يبي على العموم قال: لا بد من الصواب، ومن قال: هما متعارضان إذا جهل فيهما المتقدم والمتأخر، ومن رجع للعموم قال: لا صواب، قلت: واستدل الخصية بالرواية الخاصة أيضاً بمقابلة الخاص، وهي ما رواه الطحاوي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: **قال عبد الله: من سب في مسجد من مساجد المسلمين، كذا في "العرف" قال ابن العربي: أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاهها قياماً بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث، ورام الجويني على تحقيقه أن يخرج عموم الحديث من يدي أبي حنيفة بأن قال: هذا الحديث للعموم، وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما تقل مؤونته وتكثر، ولا يمنع أن يقتضي الحديث الوجهين: العموم والتفصيل، وذلك أكمل في الدليل، وأصح في التأويل، قلت: ولو سلم ما قالوا، فلهم أجوبة أخرى، الأول: أنه مسووح، قال العيني: ومن الأصحاب من جعده منسوحاً ولهم في تقريره قاعدة، فقالوا: إذا ورد حديثان، أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص حص العام به، وإن علم تقدم الخاص يسح العام، قال محمد بن الشجاع النخعي: هذا إذا علم التاريخ، أما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخراً لما فيه من الاحتياط، وهما لم يعلم تاريخه، فجعل العام آخر احتياطاً. والثاني: أنها أخبار أحاد لا تقبل في مقابلة الكتاب، وهو عموم قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ** (الأعام، ١٤١) حكاه العيني عن بعض الأصحاب، قال الرازي في تفسيره: قال أبو حنيفة: العشر واجب في القليل والكثير، واحتج بهذه الآية، فقال: قوله **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ** يقتضي ثبوت حق القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً قبل ذلك قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ** بعد ذكر الأنواع الخمسة - وهو العب والخل والزرع والزيتون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل، =**

٦٥٢ **مات عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ...**

وهو فقهي وحبس تركه في سائر كذا كان أو حصة فقه. فإن قالوا لفظ إحصاء مخصوص بالمرح،  
فإن في أصل لفظه غير مخصوص بالمرح. ويدل عليه أن حصداً في اللغة عبارة عن القصد، وذلك يتناول  
الحق، والقصد خاصة في فقه **الحصدة** حب عبده إلى أقرب المذكرات، وذلك هو ابنون وأرمان، فوجب  
أن يكون حصداً عند بقاء الوصية من فقه إحصاء في أحكام القرآن: أنه إذا روي عن النبي **صلى الله عليه وسلم** حران،  
أجره منه لأجر خاص، وافق الفقهاء على استعمال أحدهما، وحذف في استعمال الآخر، فاتفق على  
استعمال أصل على مختلف فقه، فيما كان حب العشر متفقاً على استعماله، واحتجوا في حب المقدار كان  
استعمال حب العشر على عمومته. وكان وصياً على مختلف فقه، وما أن يكون لأجر مسوحاً أو يكون  
أجره كما لا على معنى لا ينافي شيئاً من حب العشر وأربع. أيضاً ما في أحكام القرآن: أن فيما سقت  
منه. حبس عنه في بؤه في الموسوق وغيره، وحبس خمسة أوسق خاص في الموسوق دون غيره، فعبر جازر  
أن كان من مقدار ما حب فيه العشر، لأن حكمه بيان أن يكون شاملاً لجميع ما اقتضى البيان، فيما كان حب  
لأنه من مقدار ما حب فيه العشر، وكان حب العشر عموماً في الموسوق وغيره عندما أنه يرد  
منه من مقدار ما حب فيه العشر، ونصاً فإن ذلك يقتضي أن يكون ما يوسق يعتد في إيجاب الحق بوسق  
منه. خمسة أوسق، ومن يسق كالموسوق حب في فقهه وكثيره فقه **لأنه** فيما سقت منه، وفقد ما  
بحسب إحصاء مقدار ما لا يدخل في الأوساق، وهذا قول مصروح. وقال به سافق لانفاق لسلف وحذف  
على حقه، لب وهذا سافق ما في حقه في صحيحه أن مفسر فقهي على اسم يعني الخاص بفقهي  
غيره، لأن على ذلك كان سافق من لا رائد عليه ولا يافض عنه، أما إذا بقي شيء من أفراد العام،  
فإنه يثبت به كحديث أبي سعيد هذا، فإنه دل على إحصاء فيما يغفل التوسيق، وسكت عما لا يقدره،  
فثبتت عموم فقه **لأنه** فيما سقت منه، **لأنه** وحسن أيضاً ما في أحكام القرآن: أن قال: وأيضاً فقد  
دل على أن ما حثوفه حب في من تركه، ثم سحبت بالركاة، كما روي عن أبي جعفر محمد بن علي  
وصرحته ولا سحبت تركه كل صدقة في غير، فحازر أن يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت  
واجبة، فنسخت، نحو قوله تعالى: **﴿وَإِذَا خَضَعَ الْقُسُفَةُ أُولُو الْأَيْمَنِ وَالْيَمَانِي﴾** (النساء: ٨)، ونحو ما روي عن مجاهد:  
أن حصداً صرحته بمسكين ورد كدسب ورد بقيت، وإذا عمت كنه عرلت ركاته، وهذه الحقوق غير  
منه يوم، فإن أن يكون ما في من تقدير خمسة أوسق كان معتبراً في تلك الحقوق، وإذا احتل ذلك  
منه حبس لانه والأثر اتفق عليه على فقهه والسادس ما أشار إليه انقاري: أنهما لما تعارضا في إيجاب  
فقد دون خمسة وسق كان لإيجاب أولى الاحتمال، وسابع: أن ذلك محمول على ما يأخذه العشر يعني أن ما  
دون خمسة أوسق لا يؤخذ بأقسامه، ولا يجب رفعه إلى بيت مال، وهذا عمده الأخوة عدي.

ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ".

٦٥٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى دِمَشْقَ . . . . .

**من التمر صدقة.** قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسائل سأله عن نصاب زكاة التمر، فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والحبوب بدليل الآثار والإجماع. "وليس فيما دون خمس أواق" بدون الياء في جميع النسخ الهدية، وبعض المصرية كالرواية الماصية، وفي أكثر النسخ المصرية: أواق بالياء، قال الزرقاني: بتشديد الياء وتخفيفها، ويقال: أواق تحذف الياء كما في الرواية الأولى، جمع أوقية، وحكي "وقية" كما تقدم، "من الورق" بفتح الواو وكسرهما وبكسر الراء وسكوها، أي الفضة مطلقاً أو المضروبة دراهم، وإنما تطلق على غيرها مجازاً خلاف في اللغة، والمراد ههنا الفضة مضروها وغيره، قال الساجي: روى أشهب عن مالك: ليس لأوقية الذهب وزن معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً. "صدقة" وقد تقدم في الحديث السابق أن نصاب الفضة مائتا درهم إجماعاً، واختلفوا هل فيها أوقاص أم لا؟

قال الموفق: إذا تمت الفضة مائتين، والدنانير عشرين، فالواجب فيهما ربع عشرهما - ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما - وفي ريادتهما وإن قلت، روي هذا عن علي وابن عمر، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمرو بن دينار وأبو حنيفة: لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين، ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة دنانير؛ لقوله ﷺ من كل أربعين درهماً درهم، وعن معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: **لا شيء من أربعين درهم حتى يبلغ أربعين درهماً**. وهذا نص. ولأن له عفواً في الابتداء، فكان له عفواً بعد النصاب كما لماشية.

ولما روي عن علي مرفوعاً: **هتوا ربع عشر من كل أربعين درهماً**، ونسب عليكم شيء حتى يتم مائتين، وقد كانت مائتي درهم فيها خمسة دراهم، فمن رد حساب ذلك، رواه الأثرم والدارقطني، ورواه أبو داود بإسناده عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي، إلا أنه قال: أحسبه عن النبي ﷺ، وروي ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً عليهما، ولم نعرف لهما مخالفاً من الصحابة، فيكون إجماعاً. "وليس فيما دون خمس ذود من الإبل" بيان لدود 'صدقة'، وإنما ذكر الإمام هذا الحديث عقب السابق؛ لما فيه من زيادة قوله: من التمر والورق والإبل؛ إذ لم يكن في الأول بيان التمييز، وقدم الأول؛ إذ هو الصحيح عند الكل، كما تقدم عن ابن عبد البر.

فِي الصَّدَقَةِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ.

## الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

٦٥٤ - مَات عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَكَاتِبٍ لَهُ قَاطَعَهُ بِمَالٍ عَظِيمٍ: هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: .....

فِي الْعَيْنِ أي الذهب والفضة، 'والحرث' وهو كل ما لا يسمو ولا يركو إلا بالحرث، وفي السح المصرية: 'في الحرث والعين' بتقديم الحرث، 'والماشية' أي الإبل والقر والعم. قال الباجي: إجماع مع الصدقة فيما عدا هذه الأصناف الثلاثة؛ لأن 'إنما' حرف موصوع للحصر؛ ولذا قال: **فإنما هي من جنس واحد**، والصدقة ههنا الزكاة، وإن جاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع، وقوله: "في الحرث والعين والماشية" يختص بهما، أحدهما: أن يريد به نفي الصدقة عما عدا هذه الثلاثة الأصناف، وإن جاز أن يكون من هذه الثلاثة الأصناف ما لا زكاة فيه، لكنه لم يقصد إلى بيانه ههنا، وإنما قصد إلى بيان ما لا زكاة فيه من غيرها. والثاني: أن يريد بذلك أن الذي تحب فيه الزكاة إنما هو من المحروث والماشية والعين، وأوقع على ما تحب فيه الزكاة هذه الأسماء؛ لأن معظم كل جنس منها تحب فيه الزكاة، فأطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتناولها، كقوله **فإنما هي من جنس واحد**، **فإنما هي من جنس واحد**، فغير عن الأرض باسم التراب لما كان أعم أجزائها.

**وَلَا تَكُونُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ** المذكورة، "في الحرث والعين والماشية" بدل من ثلاثة أشياء، قال أبو عمر: لا خلاف في جملة ذلك، ويختلف في تفصيله، وقال شيخ مشايخنا الدهوي في "المسوى": وعليه أهل العلم أن صدقة الأموال على ثلاثة أقسام، وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحسب القيمة، وأما صدقة الفطر فهي صدقة الرؤوس.

**الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ** إلخ. قال ابن نجيم: العين لفظ مشترك بين الشمس والسمك والذهب والديار والمال والقدر والحاسوس والمطر وولد القر الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء والبأس القليل وحرف من حروف المعجم وما عرّين قبله العراق وعين في الحلد وغير ذلك، قلت: ولذا أورد المصنف بيانه، "الذهب والورق"، وتقدم معنى الورق، وقال المجدد: الذهب التبر، ويؤنث، واحده بهاء، وجمعه أذهاب وذهوب وذهبان بالضم، وأذهبه: طلاه به كـ 'ذهبه'.

**قَاطَعُهُ**: هكذا في جميع السح الهندية، وفي المصرية: "عن مكاتب له فأقطعه بمال عظيم" قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب: أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه؛ ليعجل عتقه، وفي "المجموع": المقاطعة صرب القطيعة - وهي الخراج - على العبد أو الأرض، والمراد: المكاتب التي تقرر على الأرض، وقال المجدد: أقطعه قطيعة أي طائفة من أرض الخراج =



إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِنْ مَالٍ زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أُعْطِيَ النَّاسَ أَعْطَايَتِهِمْ سَأَلَ الرَّجُلَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قَالَ: لَا، أَسْلَمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا.

٦٥٥ - مَاتَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَقْبِضُ عَطَائِي، .....

- "مال عظيم" وصف المال بالعظيم؛ ليدخل في حيز ما تحب فيه الزكاة، "هل عليه" أي عني السيد "فيه زكاة"؟ قال الناحي: سؤاله عن مال عظيم قاطع به مكانته، يحتمل أن يكون سؤالاً عن هذا النوع من هذا المال هل تحب فيه الزكاة، إلا أن جواب القاسم بن محمد يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت، ولذلك أجابه بقوله: "إن أنا بكر الصديق" أول الخلفاء الراشدين "لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول"، قال الناحي: احتجاج بفعل أبي بكر، وأحد المراسيل، وإنما احتج بفعل أبي بكر في ذلك؛ لأنه كان الحقيقة، وهو الذي كان يتولى أحد الصدقات من مال الصحابة وأهل العمة، ولم يكر أحد منهم معه في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات وقتاله المنايع للزكاة، فثبت أنه إجماع لا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

**الناس إلح بالنصب**، "أعطياهم" جمع عطايا جمع عطية، قاله الرقاي، وقال الناحي: في النعة: اسم لما يعطيه الإنسان غيره عني أي وجه كان، إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام الناس من بيت المال على سبيل الأرزاق، وتكون في رمن معين، ولذلك كانوا يتابعون إلى العطاء، "سأل الرجل" المعطى له "هل عندك من مال" آخر 'وحت' بسكون التاء "عليك فيه الزكاة" بأن كان نصيباً، ومر عليه الحول، "فإن قال الرجل" وفي المصرية: 'هإذا قال': "نعم، أحد من عطائه زكاة ذلك المال" الذي عنده، "وإن قال: لا" أي ليس عندي مال، أو لم يجب عليه الزكاة "سلم" من التسليم، وفي المصرية: "أسلم إليه عطاءه، ولم يأخذ منه شيئاً لعدم الوجوب، قال الناحي: وفي هذا بيان، أحدهما: أن للإنسان أن يعطي زكاة ماله من غيره، ولا يلزمه أن يخرجها من عيه، والثاني: أنه يجوز أن يبوب عه غيره في ذلك، فيؤديها في مواضعها. **إذا حنت إلح** أمير المؤمنين "عثمان بن عفان" في خلافته كي "أقصر عطائي، سألي: هل عندك من مال وحت عليك فيه الزكاة؟ قال: قدامة: "فإن قلت: نعم، أحد من عطائي زكاة ذلك المال، وإن قلت: لا" أي ليس عندي مال يجب فيه الزكاة "دفع إلي عطائي" كله، وفي سؤاله كالصديق الأكبر، وقولهما: "إن قلت: لا" إلح دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا مخالف لهما إذا كان من جسده، فإن كان ذهباً عن قصة أو عكسه، ففيه خلاف، قاله الزرقاي.

سَأَلَنِي: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجَبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا، دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي.

٦٥٦ - **مِلْكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَجِبُ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

**لَا تَجِبُ فِي مَالٍ إِلَّا** عموم حصص منه العيص، وهي العشرات عند الكيل، وانعقدت عند من قال بالزكاة فيه، قال الباجي: "لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" يريد بذلك الماشية والعيون، وأما الررع والثمار وما يخرج من المعدن فإن الزكاة فيه ساعة يحصل منه الصواب، ولا يراعى في شيء من ذلك الحول، والفرق بينهما: أن الحول إنما ضرب في العين والماشية؛ لتكامل للماء فيهما، فإذا مرت مدة لتكامل الماء فيها وحثت الزكاة.

**حتى يحول** **إِلَى** رواه مالك موقوفاً، وأخرجه في "التمهيد" عن ابن عمر مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدار قطني: الصحيح وقفه، وأخرجه الدار قطني في "الغرائب" مرفوعاً، وضعفه، وأخرجه أيضاً من حديث أسس، وضعفه، وأخرجه ابن ماجه عن عائشة، لكن الإجماع عليه أعنى عن إسناده، فإنه الررقابي، وقال ابن رشد في "المقدمات": اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين، أحدهما: لا يخرجه، وهو رواية أشهب عن مالك، والثاني: يخرجه إذا كان يقر ذلك، واحتلف في حد القرب على أربعة أقوال.

وفي "الدائع": أما حوّل الحول فليس من شرائط حوار أداء الزكاة عند عامة العلماء، وعند مالك من شرائط الجوار، فيجوز تعجيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لمالك، والكلام في التعجيل في مواضع: في بيان أصل الحوار، وفي بيان شرائطه، وفي بيان حكمه المعجل إذا لم يقع زكاة، أما الأول فهو على الاختلاف الذي ذكرنا، وجه قول مالك: أن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، وسأ ما روي: "أن النبي ﷺ استسلف من العباس زكاة ستين"، وأدى درجات فعل النبي ﷺ الجوار، وأما قوله: إن أداء الزكاة أداء الواجب، ولا وجوب قبل الحول، فالحوار عنه من وجهين، أحدهما: ممنوع أنه لا وجوب قبل حوّل الحول، بل الوجوب ثابت قبله؛ لوجود سبب الوجوب، وهو ملك نصاب كامل تام أو فاصل عن الحاجة الأصلية؛ لحصول العناء به ولو وجوب شكر بعملة المال على ما بيّن في محله، ثم من المشايخ من قال بالوجوب توسعاً، وتأخير الأداء إلى مدة الحول ترفيهاً وتيسيراً على أرباب الأموال، كالدين المؤجل، فإذا عجل لم يترفع، فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل، فمهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التأكيّد، وإنما يتأكد الوجوب بآحر الحول، ومنهم من قال بالوجوب -

٦٥٧ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: **أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.**

= في أول الخول لكن بطريق الاستناد، وهو أن يجب أولاً في آخر الخول، ثم يستند الوجوب إلى أوله؛ لاستناد سببه، وهو كون النصاب حولياً، فيكون التعجيل أداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا. والثاني: إن سبباً أنه لا وجوب قبل الخول، لكن سبب الوجوب موجود، وهو ملك النصاب، ويجوز أداء العبادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب، كأداء الكفارة بعد الجرح قبل الموت.

وقال القاري في "شرح النفاية": جاز تقديم الزكاة لخوب وأكثر، وبه قال الشافعي، ولصوب لدي نصاب حلاًفاً لزهر، وقال مالك: لا يجوز إحراج الزكاة قبل الوجوب؛ لما في "موطئه" عن ابن عمر: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الخول"، ولما: ما روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث حجة عن عبي: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل زكاته قبل أن يحول عليه الخول مسارعة إلى الخير، فأذن له في ذلك"، وفي رواية: "أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك" رواه ابن ماجه، وفي رواية لترمذي: أن النبي ﷺ قال لعمر: **عندنا عندنا وعند الجمهور، قال السرحسي: ولما: حديث عباس المذكور، وأيضاً حولان الخول تأجيل، وتعجيل الدين المؤجل صحيح، وأيضاً سبب الوجوب نقرر، وهو المال، والأداء بعد نقرر سبب الوجوب جائز، كالمسافر إذا صام في رمضان إلخ تعبير. وذكر الحافظ في "الفتح" هذه الروايات، وتكلم عليها، ثم قال: وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر مجموع هذه الطرق.**

**معاوية** **إلخ** أمير المؤمنين، قال الباجي: يريد أنه كان يأخذ من نفس الأعطية الزكاة، ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من حررت إليه؛ لأنها كانت لهم قبل دفعها إليهم، فحررت عبده بحرى الأموال المشتركة بحري فيها الخول في حال اشتراكها، وأما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة؛ لأنها لم يتحقق ملك من أعطيها ها إلا بعد الإعطاء والنقص؛ لأن للإمام أن يصرفها إلى غيرهم إذا أداه اجتهداه إلى ذلك، فوجب أن يراعى الخول فيها من وقت قبضهم لها وصحة ملكهم إياها، وعلى هذا فقهاء الأمصار، قال ابن عبد البر: يريد أحد زكاتها نفسها منها، لا أنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه الخول، قال: ولا أعلم من وافقه إلا ابن عباس، ولم يعرفه الزهري، فبذا قال: إن معاوية أول من أخذ، قال: وهذا شذوذ لم يعرج عليه أحد من العلماء، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى، وقال الباجي: قال ابن مسعود وابن عامر مثل قولهما، ثم انعقد الإجماع على خلافه، قاله الزرقاني، قلت: وحمله الموقف وغيره على المستعاد من حسن النصاب، كما سيأتي في بيان المستفاد.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، كَمَا تَجِبُ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا نَاقِصَةٌ بَيْنَةُ النُّقْصَانِ زَكَاةً، فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بَرِيَادَتِهَا عِشْرِينَ دِينَارًا وَازِنَةً، فَفِيهَا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ نَاقِصَةٌ بَيْنَةُ النُّقْصَانِ زَكَاةً.

**السنة الح** 'السنة' أي الصريقة المسبوكة التي لا اختلاف فيها عندنا بالمدينة المنورة وغيرها أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً حالصاً "كما تجب في مائتي درهم". وتقدم الكلام على نصاب الورق والدرهم، قال الساجي: وهذا كما قال: إن نصاب الذهب عشرون ديناراً من الدراهم الشرعية، وهو كل عشرة دراهم مائة دينار، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار إلا ما روي عن الحسن البصري أنه قال: لا زكاة في الذهب حتى يسع أربعين ديناراً، فيكون فيه دينار، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن الإجماع انعقد بعد الحسن على خلافه، وهذا من أقوى الأدلة على أن الحق في خلافه، ودلت من جهة السنة ما روى عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي حمزة أنه قال: ليس تجب في الذهب - يعني في مائتي درهم - زكاة.

وهذا حديث يمس بإساده هناك غير أن اتفاق العلماء على الأخذ به دليل على صحة حكمه، ودلتنا من جهة المعنى أن مائتي درهم نصاب الورق، ولا خلاف في ذلك، والدينار كان صرفة في وقت فرض الزكاة عشرة دراهم، فإذن مائتي درهم عشرون مثقالاً، فكان ذلك نصاب الذهب. **زكاة** لعدم بلوغ النصاب، "فإن ردت" أي الدرهم ناقصة إذا ردت على عشرين ديناراً "حتى تبلغ بريادتها" بالباء الحارة في أوله، فضمير الفعل من "سبع يرجع إلى الدراهم، ويدور البناء في السبع البصرية، فيكون فاعل "تبلغ" عشرين ديناراً، "وردة" أي كاملة الورق، "ففيها الزكاة" واحدة؛ لسووعها النصاب.

**وليس فيما الح** وهذا سمرقة الدليل للمسألة المتقدمة، "وليس فيما دون" أي أقل من "عشرين ديناراً عيناً" حالصاً "الزكاة" يعني إذا كانت العشرون ديناراً ناقصة بورق فلا تجب فيها زكاة، لأن نصاب الدراهم عشرون ديناراً كاملاً، ولا زكاة في أقل منها، فلا تجب في ناقصة الورق، لأنها أقل من النصاب، قال الساجي: وذلك ما دللنا عليه من أن النصاب في الذهب عشرون مثقالاً، وراعى في ذلك الورق دون العدد، فإذا ردت حتى تسع بريادتها عشرين ديناراً واردة، فقد بلغت النصاب، فوجبت فيه الزكاة. **قال مالك** أي كما أن النمرة في الدراهم كما تقدم فكذلك في الدراهم، "وليس في مائتي درهم ناقصة" الورق "سنة النقصان الزكاة، فإن ردت الدراهم" الناقصة "حتى تبلغ بريادتها مائتي درهم وافية" كاملة الورق، "ففيها الزكاة" لسووعها النصاب، والحاصل: أن النقصان ليس في النصابين =

فَإِنْ زَادَتْ حَتَّى تَبْلُغَ بَرِيَادَتَهَا مِائَتِي دِرْهَمٍ وَافِيَةً فِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتْ تَجُوزُ بِجَوَازِ  
 الْوَازِنَةِ رَأَيْتُ فِيهَا الزَّكَاةَ دَنَانِيرَ كَانَتْ أَوْ دِرَاهِمَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ  
 سِتُّونَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ وَازِنَةً وَصَرَفُ الدَّرَاهِمِ بِلَدِهِ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمٍ بِدِينَارٍ إِنَّهَا لَا تَجِبُ

= يمنع وجوب الزكاة عند الإمام مالك، وتقدم ما قال الحافظ في قوله: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة": استدلل به على عدم الوجوب فيما إذا نقص من الصاب ولو حبة واحدة، خلافاً لمن سماح بنقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية، قلت: وهكذا عند الحنفية، ففي "المحيط الرهائي": إذا نقص نقضاً يسيراً يدخل بين الوربين لا تجب الزكاة وإن كان كاملاً في حق غيره، هكذا ذكره القندوري في "كتابه"، وفي "الدائع": لا زكاة فيها حتى تلغ مائتي درهم ورناً وزن سبعة، وإنما اعتبرنا الورق في الدراهم دون العدد؛ لأن الدراهم اسم لممورون. لأنه عبارة عن قدر من المورون مشتمل به على حملة موروثة من الدوايق والحبات، حتى لو كان ورماً دون المائتين وعددها مائتان، أو قيمتها لحدودها وصياغتها تساوي مائتين، فلا زكاة فيها، ولو نقص الصاب عن المائتين نقضاً يسيراً يدخل بين الوربين، قال أصحابنا: لا تجب الزكاة فيه، لأنه وقع الشك في كمال الصاب، فلا تحكم بكماله مع الشك، وفي "السياسة" عن "اليسابيع": إذا كانت المائتان في العدد، ونقصت في الورق لا تجب وإن قل النقص.

**بخوار الوارثة** أي الكاملة والوفية "رأيت فيها الزكاة، دنانير كانت أو دراهم"، قال الباجي: يريد إن كانت الناقصة تعوز بخوار الوارثة، ففيها الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا زكاة فيها، والدليل على صحة ما يقول مالك: أنه يملك من الذهب مقداراً يخوز لورنه جوار عشرين ديناراً، فوجب فيه الزكاة كالعشرين ديناراً، وفي الحاشية عن "المحلى": قال الشافعي: لسا نقول هذا، قال لبي ~~س فيما دون خمسة أواق صدقة~~، وفي 'شرح الإحياء': إن نقص من الصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة فيه وإن راح رواح التام، أو راد على التام خودته، ولو نقص في بعض الموارين وتم في بعضها فوجهان، الصحيح لا زكاة فيه، وبه قطع المحاملي وغيره، كذا في "الروضة"، ثم قال الباجي: اختلف أصحابنا في تفسير قوله: "بخري بحري الوارثة"، فحكى أبو الحسن القصار وأبو بكر الأبهري: أن معنى ذلك أن تكون في ميران وازنة وفي ميران ناقصة، فإذا نقصت في جميع الموارين فلا زكاة فيها، وقال القاضي أبو محمد: إنه أراد بذلك النقص اليسير في جميع الموارين كالحبة والخبتين وما جرت عادة الناس أن يتسامحوا به في الساعات وغيرها، وعلى هذا جمهور أصحابنا، قال الباجي: وهو الأطهر عندي؛ لأن اختلاف الموارين ليس بنقص، ولا بد من ميزان يقع الاعتماد عليه، فيعتبر به الريادة والنقص، قال الررقالي: وعلى هذا جمهور أصحابنا، وهو الأطهر، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون العرض فيها غالباً عرض اموراة، وهو المشهور عن مالك، وما سواه تأويل، وهذا قول أصحابنا العراقيين.

**وارثة** أي وافية وكاملة، "وصرف الدراهم" أي قيمتها 'بلده ثمانية دراهم بدينار" حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين ديناراً، "إنها لا تجب فيها الزكاة" وإن بيعت قيمة الدراهم بصاب الذهب، "وإنما تجب الزكاة =

فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خُمْسَةُ دَنَانِيرَ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، فَتَجَرَ فِيهَا، .....  
ربح وغيره

= في عشرين ديناراً عيماً أي بأنفسها، "أو مائتي درهم" أي بأنفسها، ولا يحسب قيمة أحدهم من الآخر، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب، فإنه لا زكاة عليه فيها، وإن كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب؛ لأن ما تحب فيه الزكاة من الأموال فإنما يصانه بنفسه دون غيره، يعني أن المال إنما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته، فلا تعتبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه، كما لو كان له ثلاثون شاة قيمتها عشرون ديناراً فلا زكاة فيها، وفي الحاشية عن 'المحلي': أنه قال أبو حنيفة والشافعي.

**خمس دنانير**. 'مثلاً' كما رآه في 'الاستقنى'، وليست هذه الزيادة في بقية السح، لكنها مرادة، والمراد أقل من انصاف، 'من فائدة أو غيرها' ذكر في 'الشرح الكبير': أن ماء العين على ثلاثة أنواع، ربح وعة وفائدة، واربح كما قال ابن عرفة: ربح ثم مبيع ثم خر على ثمة الأول دهن أو فضة، قال الدسوقي: وأما العلة فإنها ما تتخذ من سلع التجارة قبل بيع رقاها، كعلة العدد وحجم الكتانة، وأما الفائدة فما تتخذ لا عن مال، أو عن مال غير مركب كعطية وميراث وثلث عرض القبية، قلت: واحتفت الروايات عن المانكية في صمد هذه الأنواع الثلاثة إلى الأصل كما بسطها الباجي وشارح 'الكبير' ليس هذا محلها، فتجر' فعل من انخرط في جميع السح الموجودة من المصرية والهندية، إلا في نسخة المصنفين 'والباجي فمبيها: 'فاتخر'، قال ارباع: التجارة التصرف في رأس المال صلاً للربح، يقال: تخر يتجر، وتجر وتخر كصاحب وصحب، وليس في كلامهم ناء بعدها جيم غير هذا اللفظ، 'فيها أي في ثلث الدنير الخمسة، 'فمن يأت الخول حتى يبعث' ثلث الدنانير مقدار 'ما تحب فيه الزكاة' أي يبعث حد النصاب، فحكمها: "إنه يركبها" عند تمام الخول، يعني أن المعتز في النصاب عند الإتمام مالم يأت الخول، ويعتبر ابتداء الخول عنده بابتداء التجارة وإن لم يكن إدراك بضائها، لكن لا يحسب الزكاة عند تمام الخول بدون انصاف، ولو تم الخول، وقد بيع المال بضائها ولو قبل الخول بيوم، يحسب الزكاة، ولو لم يبلغ بضائها عند تمام الخول لا تحسب إدراك ذلك، بل تحسب إذا بيع بضائها ولو صار في لعد. والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الخرفي: من كانت له سبعة لتجارة، ولا يثبت غيرها، وقيمتها دون مائتي درهم، فلا زكاة عليه حتى يخول عنه الخول من يوم ساوت مائتي درهم، قال الموفق: وحجة ذلك: أنه يعتبر الخول في وجوب زكاة التجارة، ولا يعقد الخول حتى يبلغ بضائها، فهو من ثلث سبعة قيمتها دون النصاب، فمضى نصف الخول وهي كذلك، ثم رادت قيمة الماء بها أو تغيرت الأسعار، فبعت بضائها، أو باعها بنصاب، أو من ثلث في أثناء الخول عرضاً آخر أو أثماً ثم بها النصاب، ابتدأ الخول من حينئذ، فلا يحسب بما مضى، هذا قول الثوري وأهل العراق والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر، ولو من ثلث للتجارة بضائها، فقص عن انصاف في أثناء الخول، ثم زاد حتى بلغ بضائها، استأنف الخول عليه؛ لكونه انقطع بنقصه في أثناءه، وقال مالك: يعقد الخول على ما دون النصاب، فإذا كان في آخره بضائها زكاة، وقال أبو حنيفة: يعتبر في طرقي الخول دون وسطه.



فَلَمْ يَأْتِ الْحَوْلُ حَتَّى بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ: إِنَّهُ يُزَكِّيهِمَا وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، . . . . .

**وإن لم تتم إلخ** "إد" وصلية، "إلا قل أن يحول عليها الحول يوم واحد" مثلاً، "أو بعد ما يحول عليها" وفي السح الهدية: "عليه" بصمير المذكر يتأويل الموجود، "الحول بيوم واحد" مثلاً فيركي إد داك، وليس اليوم الواحد قيداً احترازياً في كلا الموضعين، ويوضح كلام المصنف ما في "الشرح الكبير" إد قال: وصه الريح لأصه أي الحول أصه ولو أقل من نصاب، ولا يستقل به من حين ظهوره، فمن عنده دينار أول المحرم، فتاجر فيه، فصار برنخه عشرين، فحولها المحرم، فإن تم النصاب بالريح بعد الحول ركي حينئذ، قال الدسوقي: يعني كما لو ملك ديناراً وأقام عنده أحد عشر شهراً، ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر عشرين، فإنه يركي الآن، وصار حوله فيما يأتي من يوم التمام، وإليه أشار المصنف بقوله: "ثم لا زكاة فيها" فيما سيأتي من الأيام "حتى يحول عليها الحول من يوم ركيت"، وهو آخر شهر صفر في الصورة التي حكاهما الدسوقي، قال الباجي: يعني أن من كانت له دنائير أقل من النصاب، فتحر فيها، فحال الحول، وقد أكملت برنخها النصاب، فإن الزكاة واجبة فيها؛ لأن حول الريح حول الأصل، سواء كان الأصل نصاباً أو دونه، وقال أبو حنيفة: إن كان الأصل أقل من النصاب فإنه يستأنف حولاً من يوم كمل النصاب، وقال الشافعي: لا يصح الريح إلى أصله، وإن كان الأصل نصاباً، قلت: ومذهب الحنابلة في الريح موافق للحنفية، كما في "الروض المربع" وغيره أن حول الريح حول أصله.

**كانت له إلخ** أي عنده "عشرة دنائير" مثلاً، "فتحر" بالخرد في السح الهدية، ولفظ: "فاتحر" بالمريد في المصرية، "فيها، فحال عليها الحول" أي تمت له السنة، "وقد بلغت عشرين ديناراً" أي بلغت حد النصاب عشرين ديناراً، أو أكثر "إنه يركيها مكانه"، وفي السح المصرية: "مكاهها" أي يركيها حين تمت لها السنة، "ولا ينتظر لها"، في المصرية: "بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت" مقدار "ما تحب فيه الزكاة" أي لا ينتظر أن يتم لها السنة من وقت تبوعها نصاباً، كما قال به الشافعي وأحمد مطلقاً، والحنفية إد لم يكن في أول الحول نصاباً، "لأن الحول قد حال" وتم "عليها، وهي عنده عشرون"، هكذا في جميع السح المصرية من المتون والشروح، ووقع في جميع السح الهدية، وكذا في "المصمى" لفظ: "عشرة"، وبه فسر الشيع في "المصمى"، لكن الطاهر عند هذا العدد احتقير الفقير أنه وهم من الناسح لا وجه له ههما، والصواب الأول، والمعنى: قد تم له الحول، والحال أن الدنانير إذ داك عشرون أي مقدار النصاب، فقد وحد عد المصنف شرطاً للنصاب حينئذ، وهما النصاب والحول، "ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ركيت" يعني يعتبر ابتداء الحول الثاني من يوم كمل النصاب ووجب الزكاة، فإذا انقضى الحول من ذلك اليوم وحلت الزكاة مرة أخرى، قال الرقاي: وهذا معني ما قبله، =

فَتَجَرَّ فِيهَا، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَقَدْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا: إِنَّهُ يُزَكِّيهَا مَكَانَهُ، وَلَا يَنْتَظِرُ  
لَهَا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ بَلَغَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ قَدْ حَالَ  
عَلَيْهَا وَهِيَ عِنْدَهُ عِشْرُونَ، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ زُكِّيَتْ.  
قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي إِجَارَةِ الْعَبِيدِ وَحَرَاجِهِمْ وَكِرَاءِ الْمَسَاكِينِ  
وَكِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، قُلْ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ، حَتَّى يَحُولَ  
عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الذَّهَبِ .....

= غايته أنه فرصها في الأولى في خمسة، وفي الثانية في عشرة حسب سؤاله عن ذلك، وأجاب فيهما بحكم واحد، وهو ضم الربح لأصله، وإن لم يكن بصائباً، قلت: هكذا في عبارة 'الموطأ'؛ إذ مآل الصورتين واحد، لكن صاحب 'المدونة' فرق بين الصورتين، فصور خمسة دنائير في الفائدة، وعشرة دنائير في الربح، فتأمل.

**عندنا:** أي بالمدنية سورة 'في إجارة العبد وحراجهم وكراء المساكين وكتابة المكاتب': أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة، قل ذلك أو كثر، حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه أي رب المال بشرط أن يكون بصائباً أيضاً؛ لأنها فوائد تحددت لا عن مال، فيستقل بها، قاله الرقاعي، قال الناجي: وهذا كما قال: إن الأمر مجتمع عليه عند فقهاء الأمصار: أنه لا زكاة في شيء من الفوائد حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضها صاحبها، وإنما كان فيه خلاف روي عن معاوية وابن مسعود وابن عباس، وقد وقع الاتفاق بعدمه على ما ذكر مالك، فعلة العبيد وكراء المساكين وكتابة المكاتب كلها فوائد، فلا زكاة في شيء منها، إلا بعد أن يحول عليه الحول من يوم يقبضها ربا أو من يقوم مقامه، قال الموفق: من آخر داره فقص كراءها، فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد: أنه يركبه إذا استفاده، والصحيح الأول: لقوله **عندنا** لا زكاة في من حتى يحول عليه الحول، ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه ثمن المبيع، وكلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من آخر داره سنة، وقصص آخرها في آخرها، فأوجب عليه زكاتها؛ لأنه قد ملكها من أول الحول، فصارت كسائر الديون، إذا قبضها بعد حول زكاتها حين يقبضها، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يزكيتها حتى يقبضها ويحول عليه الحول، ساء على أن الأجرة لا تستحق بانقضاء مدة الإجاره. وقال ابن عابدين: وملك المكاتب ليس تمام؛ لوجود الماني، ولأنه دائر بينه وبين مولاه، فإن أدى مال الكتابة سلم له، وإن عجز سلم للمولى، فكما لا يجب على المولى فيه شيء، فكذلك المكاتب، يعني حتى يقبضه مولاه، ويحول عنه الحول، وكذا الخواص وغيرها صرحوا بأن لا زكاة فيها، إلا أن تكون للتجارة حتى يقص من كرائها البصائب، ويحول عليه الحول، ووجوب الزكاة في مال العبد مختلف فيه.

وَالْوَرِقُ يَكُونُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ: إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مَائَتِي دِرْهَمًا، فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ مِمَّا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُمْ جَمِيعًا مَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَفْضَلَ نَصِيبًا مِنْ بَعْضٍ، أُخِذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ إِذَا كَانَ فِي حِصَّةِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ". قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

**يكون** كل واحد منهما أو المجموع مشتركاً "بين الشركاء: إن من بلغت حصته منهم" أي من الشركاء "عشرين ديناراً عينا" أي بلغت حصته نصاب الذهب، "أو" بلغت "مائتي درهم" يعني نصاب الورق، "فعليه فيها الزكاة، ومن نقصت حصته مما" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "عما تجب فيه الزكاة" أي عن مقدار النصاب، "فلا زكاة عليه"؛ لعدم ملكه نصاباً، "وإن بلغت حصصهم جميعاً ما تجب فيه الزكاة" أي بلغت حصته كل شريك نصاباً، "وكان بعضهم في ذلك أفضل"، وفي بعض النسخ: "أقل"، والمؤددي واحد؛ فإيهما مثلاً من إذا كان أحدهما أفضل فالآخر لا بد أن يكون أقل "نصيباً من بعض" بأن كان لواحد عشرون ديناراً مثلاً، والآخر أربعون، ولثالث سنون "أحد من كل إنسان"، وفي بعض النسخ المصرية: "من مال كل إنسان منهم بقدر حصته إذا كان في حصة كل إنسان منهم" مقدار "ما تجب فيه الزكاة".

**وذلك** أي شرط كون نصيبه نصاباً لا أقل منه "أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة"، ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم، فافتضى أنه إنما يعتبر ملك كل واحد على حدة، فاستند بعموم قوله ﷺ في الشركاء وغيرهم على أن الزكاة لا تجب منهم على من عده أقل من نصاب، قال الناجي: وهذا كما قال: إن الشركاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء، فمن كان عده عشرون ديناراً وجب عليه فيها الزكاة، سواء كانت متميرة من مال غيره أو محتلفة؛ لأن مخالطة غيره بماله لا يدخل في ملكه من الخمسة أكثر من مقدار ماله، وإذا انفرد ماله من مال غيره، فلا زكاة عليه في أقل من النصاب، فكذلك إذا شاركه غيره، فإذا كان المال بجماعة، وكان لكل واحد منهم نصاب، واحتلت سهامهم، فإن على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه منها لو انفرد.

**ما سمعت** يدل على أنه سمع خلافه أيضاً، وذلك أن عمر والحسن البصري والشعبي قالوا: إن الشركاء في العين والماشية والزرع إذا لم يعلم أحدهم ماله بعبه أهم يركون زكاة الواحد قياساً على الخطاء في الماشية، وبه قال الشافعي في الجديد، ووافق مالكاً أبو حنيفة وأبو ثور، قاله الرراقي، قلت: ولا أثر لمحنة في غير الماشية عند الحابلة، =

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ ذَهَبٌ أَوْ وَرَقٌ مُتَفَرِّقَةٌ بِأَيْدِي أَنْاسٍ شَتَّى، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُخَصِّصَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُخْرِجَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ زَكَاةِهَا كُلِّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَفَادَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا إِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا.

= كما صرح به في "الروض المربع"، وذكر الموفق فيه رواية أخرى: أما تؤثر في غير الماشية أيضاً، لكن جعل المذهب الأول، وجلة ما قال: إن الخلطة في السائمة تجعل مال الرحين كمال الرجل الواحد في الزكاة، سواء كانت حصاة أعيان، وهي أن تكون الماشية مشتركة بينهما نصيب مشاع، مثل أن يشتري نصاباً أو يرثاه، فيبقياه على حاله، أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد منهما ميمراً، محنطاً، واشتركا في الأوصاف التي يذكرها، وهو قول عطاء والأوراعي والشافعي والبيهقي وإسحاق، وقال مالك: بما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء نصيب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور، واختاره ابن المنذر، وقال أبو حنيفة: لا أثر لها حال، فإن اختلطوا في غير السائمة كالذهب والفضة وعروض التجارة والرروع والثمار لم تؤثر خلطتهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المبردين، وهذا قول أكثر أهل العلم، وما قال الرزقاني من موافقة الحصة للمالكية، فهو في مسألة الباب يعني شركة العين فقط، وإلا ففي الحقيقة بينهما اختلاف، وأصل توافق المالكية للحنابلة، قال السرحسي: الشريث المفاوض والعنان وغير ذلك كنهم سوء في حكم الصدقة؛ لأن وجودها باعتبار حقيقة الملك، وعلى المالك به، ولا ملك للشريك في نصيب شريكه معاً كان أو غيره، وقال العيني: ذكر في "المسوط" وعامة كتب أصحابنا: أن الحبيطين يعتبر لكل واحد نصيب كامل كحال الأفراد، ولا تأثير لخلطة فيها سواء كانت شركة منبث بالإرث واهبة والشراء ونحوها، أو شركة عقد كالعنان والمفاوضة، وقال ابن المنذر: الأصح عدم وجوب الزكاة، وقال ابن حزم في "المحلى": الخلطة لا تحيل حكم الزكاة، هو الصحيح، وإليه يظهر ميل البحاري.

**بأيدي أناس** لغة في "الناس"، كما في "الصراح"، "شئ" أي محتلمة ومتفرقة، "فإنه ينبغي له أن يخصها جميعاً، ثم يخرج ما وجب عليه من ركاها كلها"، قال الساجي: هذا كما قال: من كانت عنده ذهب متفرقة بأيدي أناس شتى على وجه القراض أو أوديعة أو غير ذلك من أحواله التي يتمكن بها من تسميتها، ولا يتعذر عليه تصريفها، فإن حكمها حكم المجتمع في يده؛ لأن الاعتناء باجتماعها في ملكه وتصرفه دون يده، وقال الرزقاني: هذا إجماع إذا كان قادراً على ذلك، ولم تكن ديوناً في الدمه، ولا قراضاً ينتظر أن يبص، قاله أبو عمر، قلت: وتجب الزكاة عند الحقيقة أيضاً في الودائع ما لم تدخل في الصغار.

**دهباً أو ورثاً** بنحو ميراث أو هبة "إنه" بكسر الهمزة مقول القول، "لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها"، قال الساجي: هذا كما قال: إن من أفاد فائدة لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول، سواء كانت جميع ماله أو انصافت إلى نصيب عنده، فإنه لا زكاة عليه فيها، فمن أفاد عشرة دنانير في رجب، =

= ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم، فإنه يزكيها جميعاً لحول الآخرة، ولو كانت الأولى عشرين ديناراً، والثاني عشرة دنانير، فإنه يزكي الأولى لحولها، ثم يركي الثانية لحولها، وهكذا أبداً حتى يرجعاً إلى أقل من النصاب، قلت: وفي المسألة خلاف الحنفية كما يظهر من تفصيل مسلكهم، ففي "أهداية": ومن كان له نصاب، فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه، وركاه به، وقال الشافعي: لا يضم؛ لأنه أصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الأولاد والأرباح ولنا: أن المخانسة هي العلة في الأولاد والأرباح؛ لأن عندها يتعسر التمييز، فيتعسر اعتبار الحول لكل مستفاد، وما شرط الحول إلا للتيسير. ولا يذهب عليك أن المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب أو الورق، وفيها خلاف الحنفية عن المالكية، وهم موافقون للشافعية، بخلاف فائدة الماشية، فحكمها عند المالكية محال لفائدة العين، كما سيأتي بيانها في محلها، وحكم الفائدين عند الحنفية واحد، وهو أنهما تضافان إلى النصاب السابق من جنسه بأي نوع استفيدت، قال القاري في "شرح النقاية": ويضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جنسه، سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بأن اشترى في أثناء الحول شيئاً فاستفاد فيه، أو لم يكن بأن كان معه نصاب، فوهب له شيء، أو ورث في أثناء الحول شيئاً من جنسه، أو حصله من كسبه، وقال مالك والشافعي: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب منه لا يضم؛ لأن المستفاد أصل في حق الملك، فيكون أصلاً في حق الواجب فيه، ولنا: أن المخانسة هي العلة في المستفاد بسبب النصاب كأولاد والأرباح الحاصلة عنه في أثناء الحول، وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب النصاب، وشرط مالك والشافعي للمستفاد فيه مضي حول تام؛ لقوله **في مستند** **لا يركي** **من جنسه** **حتى يحول** **حوله**، رواه الترمذي، ولنا: في المستفاد من الجنس قوله **في مستند** **لا يركي** **من جنسه** **حتى يحول** **حوله**، رواه الترمذي، وما رواه ليس بثابت، ولئن ثبت فليس فيه ما ينافي مذهبنا؛ لأننا نقول: لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول، إما أصالة أو تبعاً كما في الأولاد والأرباح. قلت: حديث: **من استفاد ماله صحح** الترمذي وقفه على ابن عمر، وتكلم على الحديث المرفوع، فقال: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من أهل الحديث، وهو كثير العبط، وقال السرخسي في "المبسوط": ثم الصم في خلال الحول بالعلة التي يضم بها في ابتداء الحول، فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار المخانسة دون التوالد، فكَذلك في خلال الحول، ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له، حتى يسقط اشتراط النصاب فيه، فكَذلك يسقط اعتبار الحول فيه، ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع. يعني لا يشترط في المستفاد وسط الحول أن يكون نصاباً لحاله، بل يضم إلى النصاب السابق.

## الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ

٦٥٨ - **مات** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ، .....

في **المعادن** جمع معدن بكسر الدال من عدل: إذا أقام، لإقامة الذهب والفضة به، أو لإقامة الناس فيها شتاءً وصيفاً، قال ابن عاتق: معدن بفتح الميم وكسر الدال وفتحها، يستعمل عن النووي، وأصل المعدن المكان نقيض الاستقرار فيه، ثم اشتهر في نفس الأحرار استقرة التي ركها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض، حتى صار الانتقال من الموضع إلى مكان آخر، 'قطع' هكذا في جميع النسخ الموجودة من الهندية والمصرية بدون الحمزة، إلا في نسخة 'المصنف' ففيها بالهمزة، وفي هامش النسخ الهندية: قوله: قطع، صوابه أقصع بالهمزة، وأروية ما في الكتاب. قلت: والمعروف عند أهل اللغة أيضاً الإقطاع من الإفعال، وفي 'المرفأة' عن 'الطبري': الإقطاع ما يجعله الإمام لبعض الأحماد والمرتبة من قطعة أرض ليرتق من ريعها، وفي 'النهاية': الإقطاع يكون تمليك وغيره، قال ابن المنك: يعني أعضاء ليعمل فيها، ويخرج الذهب والفضة لنفسه، وهذا يدل على جوار إقطاع المعادن، ولعلها كانت باطنة؛ فإن الظاهرة لا يجوز إقطاعها، قال الخافض في 'الفتح': تقول: قصعته أرضاً جعلتها له قصيعة، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من لأرض الموت، فيحتص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه، واحتصاص الإقطاع بالموت متفق عليه في كلام الشافعية. قال العيني: الإقطاع يكون تمليكا وغير تمليك، وإقطاع الإمام تسويجه من مال الله تعالى لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في إقطاع الأرض، وهو أن يخرج منها شيئاً له يجوز له إما أن يملكه إياه فيعمره، أو يجعل له غلته مدة، ففي صورة التملك يملك الذي أقطع له، وهو الذي يسمى المقطاع له رقة الأرض، فيصير ملكاً له يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم، وفي صورة جعل الرقة له لا يملك إلا مسعة الأرض دون رقبته، فعلى هذا يجوز للجدي الذي يقطع له أن يوحى ما أقطع له؛ لأنه يملك منافعه، وإن لم يملك رقبته، وبه بظاهر في الفقه، ثم ذكر الطائفة، وفي 'الدر المختار': ليس للإمام أن يقطع ما لا عى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة، كالملح والكحل والآبار التي يستقي منها الناس، فلو أقطعها لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطاع وغيره سواء، وسط ابن عاتق الكلام على الإقطاعات، وقال: إن للإمام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة؛ إذ لا فرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق، فاعتمد هذه الفائدة؛ فإن لم أر من صرح بها، وإنما المشهور في الكتب أن الإقطاع تمليك الخراج مع بقاء رقة الأرض لبيت المال.

**معادن القبلة** الح قال القاري: بفتح القاف والباء، مجرورة بالإضافة، وهي مسوبة إلى 'قل' اسم موضع، وقال النووي: المحفوظ عند أصحاب الحديث بفتح القاف والباء، قال القاري: ولعل غير المحفوظ كسر القاف وسكون الموحدة، =



## فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ إِلَّا الزَّكَاةُ.

= قال ابن الأثير: نسبة إلى "قل"، بفتح القاف والياء، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي "كتاب الأمكة": القلعة بكسر القاف وبعدها لام مفتوحة ثم باء، وفي "معجم البلدان" القليلة بالتحريك كأنه نسبة إلى قل "بالتحريك"، ما سأل منها إلى يسع سمي بالعور، وما سأل منها إلى أودية المدينة سمي بالقلبية، وحدها من الشام ما بين الحت، وهو جبل من جبال بني عرك. "وهي من ناحية الفرع" قال القاري: يضم الفاء وسكون الراء والعين المهملة، خلافاً لمن وهم فيه وضبطه بالمعجمة، موضع واسع بينه وبين المدينة خمسة أيام أو أقل، وله قرى كثيرة، وأما عند الحمية فما في "البدائع": أما المعدن فإما أن وجدته في دار الإسلام أو في دار الحرب في أرض مملوكة، أو غير مملوكة فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة فالموجود مما يدوب بالإدانة، ويقطع بالحلية يجب فيه الخمس، فأربعة أخماسه لوأخذ كائناً من كان إلا احربي المستأمن؛ فإنه يسترد منه الكل، إلا إذا قاطعه الإمام؛ فإن له أن يفني بشرطه، وأما ما لا يدوب بالإدابة أو المائع كالقير، فلا شيء فيها، بل كله للواجد، وأما إذا وجدته في أرض مملوكة أو دار أو مزب، فأربعة أخماسه للمالك وجدته هو أو غيره؛ لأن المعدن من تواع الأرض؛ لأنه من أجزائها خلق فيها ومساها، وإذا ملكها المحتص له تملكه الإمام ملكها بجميع أجزائها، ألا ترى أنه يدخل في البيع، ويختلف في الخمس في الدار، وإن وجدته في دار الحرب، فإن وجدته في أرض غير مملوكة فهو له، ولا خمس فيه، وإن وجدته في أرض مملوكة، فإن دخل بأمان رد إلى صاحب الملك، وإن دخله بغير أمان فهو له، فلا خمس فيه. وفي "الدر المختار": ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الطاهرة، وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الأرض بارزاً كمعادن المسح والكحل والقار والقط والآبار التي يستقي منها الناس، فنوا أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء.

**إلا الزكاة:** قال الباجي: دليل واضح على أن المعدن يجب فيما يخرج منه الزكاة، قلت: لكن للمانع كلام في هذه الزيادة، قال الحافظ في "التلخيص": رواه أبو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولاً، وليست فيه الزيادة، قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يثبتوه، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ، وقال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وقد روى عن الدراوردي عن ربيعة موصولاً، ثم أخرجه عن الحاكم، والحاكم أخرجه في "المستدرک"، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية الدراوردي، قال: ورواه أبو سيرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولاً، لكن لم يتابع عليه، قال: ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، قلت: لكن الإمام الشافعي أنكر الرواية عن النبي ﷺ مطلقاً لا تخصيص طريق مالك، وقال: إنما الثابت الإقطاع فقط، وإليه أشار أبو داود؛ إذ روى حديث الصدقة بطريق مالك المرسل فقط، وروى حديث الإقطاع بطرق عديدة، وتعقب العيني في "الباية" على رفعه.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا قَدْرَ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مَكَانَهُ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ مَا دَامَ فِي الْمَعْدِنِ نَيْلًا، فَإِذَا انْقَطَعَ عِرْقُهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نَيْلٌ، فَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ يُتَدَدُّ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا ابْتَدِئَتْ فِي الْأَوَّلِ.

أي ثم مال المعدن

رأى يضم أوله ببناء المجهول أي أظن، أو افتح أوله سواء الفاعل أي أعلم وأتقن، 'والله أعلم' بالحقيقة، حجة معترضة، 'أن لا يؤخذ' سواء المجهول 'من المعادن' مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر 'النصاب' مفعول 'يلعب'، 'عشرين ديناراً عيناً' أي ذهباً، 'أو مائتي درهم' قصة، 'فإذا بلغ ذلك' المنقدر أي النصاب 'ففيه الزكاة' أي ربع العشر 'مكانه' أي في ذلك الوقت، قال الناجي: يريد وقت وحوماً، فيحتمل أن يريد بذلك عند أخذه من المعدن واجتماعه عند العامل، ويحتمل أن يريد بذلك عند تصمينه واقتسامه، قال أبو الوليد الناجي: والأصهر عندي أن الزكاة إنما تحب فيه عند انفصاله من معدنه كالثمرة والزرع تحب فيه الزكاة سدو صلاحه.

أحمد ببناء المجهول 'منه' نحسب ذلك 'أي ربع عشر ما يخرج' ما دام في المعدن بيل' مصدر بمعنى الإصاصة أي يضم إلى الأول الذي مع النصاب ويركي، لأنه بقية عرقه، 'فإذا انقطع عرقه' بالكسر، 'ثم جاء بعد ذلك بيل' آخر، 'فهو مثل' البيل 'الأول' يتدأ فيه الزكاة، كما ابتدئت في الأول' فإن كان نصاباً ركي وإلا لا، قال الناجي: يريد أن البيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة، سواء بلغ الأول نصاباً، أو قصر عنه، أو زاد عليه، لأن حكمه حكم الزرع، فلما لا يضاف زرع عام إلى زرع عام آخر في لزكاة كذلك لا يضاف بيل إلى بيل، فانقطاع البيل بمنزلة انقراض العام، واستئناف البيل بمنزلة استئناف حصاد عام آخر، وفي 'شرح الإقناع': يضم بعض المخرج إلى بعض إن أخذ المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار، ولا يشترط بقاء الأول في ملكه، ولا اتصال النيل؛ لأنه لا يحصل غالباً إلا منصرفاً، فإذا قطع العمل بعدد ضم وإن طال الزمن، وإن قطع بلا عذر لم يضم، طال الزمن أم لا؛ لإعراضه، وقال الموفق: يعتبر إخراج النصاب دفعة واحدة، أو دفعات لا يترك العمل يسهى ترك إتمامه، فإن خرج دون النصاب، ثم ترك العمل مهملًا له، ثم أخرج دون النصاب، فلا زكاة فيهما وإن بلغا مجموعهما نصاباً، وإن بلغ أحدهما نصاباً دون الآخر ركي النصاب، ولا زكاة في الآخر، وما زاد على النصاب فبحسابه، وأما ترك العمل ليلاً، أو للاستراحة، أو لعذر من مرض، أو لإصلاح الأداة، أو إنفاق عبيده ونحوه، فلا يقطع حكم العمل، ويضم ما خرج في العميين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب، وكذلك إن كان مشتغلاً بالعمل فخرج بين المعدنين تراب لا شيء فيه. **مثل الأول** التشبيه في الأخذ يوم خروجه.

قَالَ مَالِكٌ: الْمَعْدِنُ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ يُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ الْحَوْلُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا حُصِدَ الْعُشْرُ،

**مسئلة الررع** فإن الله يسته في الأرض كما يست الررع "يؤحد منه مثل ما يؤحد من الررع"، وليس المراد بالمثلثة المثلثة في القدر المخرج، بل في تركيبه وقت الخروج من المعدن بدون انتظار الحول، كما أفاده بقوله.

**العشر**، أو نصف العشر، 'ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول' كلام المصنف هذا يتخصص أربع مسائل فقهية خلاصية بين الأئمة، الأولى: أن المعدن يخف فيه الزكاة، وهي المقصودة بهذا الباب، واستدل عليها بتحديث بلال المذكور في الباب، وقال آخرون: فيه الخمس، وسيأتي الكلام عليها. والثانية: أن المعادن مختلفة الأنواع، واحتلفت الأئمة في الأنواع التي يجب فيها الزكاة والخمس، قال العيني: المعدن ثلاثة أنواع: ما يدوب بالبار ولا يطبع كالجص وغيره، وما يوجد في الحمال كالياقوت وغيره، وما يكون مائعاً كالقار وغيره، فالوجوب يختص بالوع الأول عندما دون النوعين الآخرين، وأوجب أحمد في الجميع، ومالك والشافعي في الذهب والفضة خاصة، وفي فروع الحنفية: أن المعدن ثلاثة أقسام: مطيع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والحاس، ومائع كالماء والمخ والقير، وما ليس شيئاً منهما كالتؤلؤ والفيروز، فيجب الخمس في الأول منها دون النوعين الآخرين، قال مالك العلماء: وأما ما لا يدوب بالإدانة فلا خمس فيه، ويكون كله لواجده؛ لأن الحص والورة ونحوهما من أجزاء الأرض فكان كالتراب، والياقوت والعص من جس الأحجار، إلا أنها أحجار مصيفة، ولا خمس في الحجر.

والثالثة: اشتراط النصاب في ذلك، قال العيني: إنه يجب في قليله وكثيره، ولا يشترط فيه النصاب عندما، واشترط مالك والشافعي وأحمد أن يكون الموجود نصاباً، ولما: أن النصوص حالية عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل سمعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قيمه وكثيره من غير اعتبار نصاب؛ بناء على أنه ركار لعموم الأحاديث التي احتجوا بها، ولأنه لا يعتبر له حول، فلم يعتبر له نصاب كالركار. والرابعة: اشتراط الحول، ونفاه المصنف في 'الموطأ'، قال الررقاني: وافقه الشافعي في القديم، وقال في الجديد كأبي حنيفة: لا زكاة حتى يحول عليه الحول، قست: لم يقل أبو حنيفة باشتراط الحول، وهو المرحح عند الشافعية، ففي "تحفة المحتاج": لا يشترط له الحول على المذهب؛ لأنه إنما اعتبر لأجل تكامل الماء، والمستخرج من المعدن ماء كله، فأشبه الثمر والزرع، وفي 'الدائع' بعد ما ذكر اشتراط النصاب والحول عند الشافعية فقال: وأما عندما فالواجب خمس العنينة في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكاة، ثم استدلل لذلك بعموم ما ورد بلا تفصيل، وأما المسألة الأولى فقد اختلفت فيها الأئمة على ثلاثة أقوال، قال الباجي: المعدن على ضربين: ضرب يتكلف به مؤونة عمل، فهذا لا خلاف (أي عندهم) أنه لا يجب فيه غير الزكاة، وضرب لا يتكلف فيه مؤونة عمل، وإنما يوجد بكرة، فهذا اختلف فيه قول مالك، فقال مرة: فيه الزكاة، وقال مرة أخرى: فيه الخمس، وقال أحمد وإسحاق: لا تؤخذ من كل معدن إلا الزكاة، وقال أبو حنيفة: يؤخذ من كل معدن الخمس، والشافعي مثل الثلاثة الأقوال، قال الموفق: -

وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

[illegible]

## زَكَاةُ الرِّكَازِ

٦٥٩ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ .....

= الأول: ما تقدم عن كلام الحافظ: أن زيادة وحوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة. والثاني: ما تقدم عن كلام الإمام الشافعي: أن ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا بإقطاعه، وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. الثالث: ما أشار إليه الإمام محمد في 'موطنه' إذ قال بعد ذكر حديث الباب: قال محمد: الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: في ذلك الحديث تقدم قريباً، وهو إشارته إلى أن حديث الباب يخالف الحديث المعروف، فهو شاذ. والرابع والخامس: ما في الريمي: قال أبو عبيد في 'كتاب الأموال': حديث مقطوع، ومع إقطاعه ليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، وإنما قال: يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم، قال ابن إمام: يعني فيجوز كون ذلك من أهل الولايات اجتهداً منهم. والسادس: ما أحاب به صاحب 'البدائع' بأنه يحتمل أنه إنما لم يأخذ منه ما راد على ربع العشر؛ لما علم من حاجته، وذلك جائز عندنا. والسابع والثامن: ما في 'المسوى' إذ قال بعد ما حكى كلام الشافعي المتقدم: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولو أشتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا بإقطاعه، وأما الزكاة فليست مروية عنه ﷺ. أقول: ولو كانت الزكاة مروية فليس ذلك نصاً في ربع العشر، بل يحتمل معنيين آخرين، أحدهما: يؤخذ منه خمس، وهو زكاة، وهو قول للشافعي، والآخر بالنسبة إلى الكل. والثاني: إذا منكه وحال عليه الخوص تؤخذ منه الزكاة، وهو قول جمع من محدثين، قلت: ويؤيد المعنى الأول منهما: أن في رواية الخاكم لفظ الصدقة بدل الزكاة، وأيضاً المصنف يوبّ على الحديث الآتي زكاة الركايز، بإطلاق الزكاة على الخمس شائع عند المصنف أيضاً، وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم أطلق عليه الزكاة.

**زكاة الركايز** هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: 'زكاة الشركاء'، وليس بوجيه، والركايز: بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره راي، مأخوذ من الركر، قال الساجي: اختلف الناس في معنى الركايز، فاختلف قول مالك في ذلك، فمعنى ما روى عنه ابن القاسم: أن الركايز: ما وجد في الأرض من قطع الذهب والورق مخلصاً، لا يحتاج في تصفيته إلى عمل، سواء كان مما دفن في الأرض، أو مما أُنبتت الأرض، ومعنى ما روى ابن نافع: أن الركايز ما وضع في الأرض، وفي "العيني": قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن المعدن كالركايز، واحتج بهم بقول العرب: أركر الرجل: إذا أصاب ركاراً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن، وهو قول صاحب "العين" وأبي عبيد، وفي "مجمع العرائف": الركايز: المعدن، وفي "النهاية لابن الأثير": المعدن والركايز واحد، وفي "المجمع": الركايز عند أهل الحجاز: كنوز الخاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعدن؛ لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت، وقال الموفق: الركايز: المدفون في الأرض، واشتقاقه من ركر يركر =

ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ.

= مثل عرر يعرر: إذا حفي، يقال: ركز الرمح: إذا عرر أسفله في الأرض، ومنه الركز، وهو الصوت الحفي، قال تعالى: **سَمِعَ مِنْهُمْ كَمَرْهَمٍ** (مريم ٩٨) قال المجدد الركاز: ما ركزه الله تعالى في المعادن أي أحدثه، ودفين أهل حاهية، وقصع الذهب والفضة من المعدن، وأركز: وجد الركاز، والمعدن. صار فيه ركاز، وارتكز: ثبت، قال ابن عابدين: وفي 'المسح' عن 'المغرب': هو المعدن أو الكنز؛ لأن كلاهما مركور في الأرض، وإن اختلف الراكز. قال مدك العلماء: هو اسم للمعدن حقيقة، وإنما يطلق على الكنز محاراً للدلائل، أحدها: أنه مأخوذ من الركز، وهو الإثبات، وما في المعدن هو ثبوت في الأرض لا الكنز؛ لأنه وضع محاوراً للأرض. والثاني: أن رسول الله ﷺ سئل عما يوجد من الكثر العادي، فقال: **فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ**، عطف الركاز على الكنز، والشيء لا يعطف على نفسه، هو الأصل، فدل أن المراد منه المعدن. والثالث: ما روي أن النبي ﷺ لما قال: **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ**، وفي **رِثَاقِ حَرَّةٍ خُمُسٌ**، وما الركاز يا رسول الله؟ قال: **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ**، **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ**، **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ**، فدل على أنه اسم للمعدن حقيقة.

**في الركاز الخمس.** أورده المصنف ههنا مختصراً، وأتم سياقه في كتاب الدييات في جامع العقل بهذا السند إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **حَرَّةٌ خُمُسٌ، حَرَّةٌ خُمُسٌ، حَرَّةٌ خُمُسٌ، حَرَّةٌ خُمُسٌ، حَرَّةٌ خُمُسٌ.** وبسط العلامة الباجي في مروع الركاز باعتبار دافئه وموصعه وصفة الواجد له، وغير ذلك لا يليق بهذا الأوجز، نعم، ههنا عدة مسائل لا بد لناظر الحديث العبور عليها، الأولى: ما قال الموفق: الأصل في صدقة الركاز ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ، فِي رِثَاقِ حَرَّةٍ خُمُسٌ، مَتَفَقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَيْضاً بِمَجْمَعِ عَلَيْهِ،** قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث إلا الحسن؛ فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب، فقال: فيما يوجد في أرض الحرب الخمس، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة، قال العيني: وجوب الخمس فيه إجماع العلماء، إلا ما روي عن الحسن، قنت: وأحرج البخاري أثر الحسن تعليقاً، قال الزرقاني: سواء كان في دار الإسلام أو الحرب عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة، خلافاً للحسن المصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غيره. والثانية: استدلل بهذا اللفظ من قال: إن الركاز غير المعدن؛ إذ قال **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ، فِي رِثَاقِ حَرَّةٍ خُمُسٌ،** عاير بينهما بالعطف، ولو كانا واحداً لقال: "وفيه الخمس"، ولا يرد ذلك إلا على من قال: إن الركاز هو المعدن، ولم أجد القائل به، بل قالت الحنفية: الركاز يعم المعدن والكنز، والمعايرة بين العام والخاص مما لا يخفى، فلو قال: فيه الخمس، يعلم حكم المعدن دون الكنز، ولو سمع فوضع يظهر محل المضمر مما لا ينكر، عني أن الروايات مختلفة، ففي "شرح الإحياء": أن لفظ الصحيح: **مَعْدِنُ حَرَّةٍ خُمُسٌ، فِي رِثَاقِ حَرَّةٍ خُمُسٌ،** فلو قال: وفيه الخمس، لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير إلى البشر. والثالثة: ما قال الزرقاني: لا فرق عند مالك والجمهور بين قتيبه وكثيره خلافاً لقول الشافعي في الحديد: لا يجب الخمس حتى يبلغ الصاب، =



قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَهُ: أَنَّ الرِّكَازَ إِنَّمَا هُوَ دِفْنٌ يُوجَدُ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ مَا لَمْ يُطْلَبْ بِمَالٍ، وَلَمْ يُكَلَّفْ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا كَبِيرُ عَمَلٍ وَلَا مَوْنَةٌ، فَأَمَّا مَا طُلِبَ بِمَالٍ، وَتُكَلَّفَ فِيهِ كَبِيرُ عَمَلٍ فَأَصِيبَ مَرَّةً وَأُخْطِيَ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِرِكَازٍ.

= قال الحافظ: في قليله وكثيره الخمس، نقله ابن المدر عن مالك كذلك، وفيه عدد أصحابه عنه اختلاف، وهو قول الشافعي في القديم، كما نقله ابن المدر واختاره، وأما في الحديد فقال: لا يجب الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة، والأول قول الجمهور، وفي "تحفة المحتاج": وشرط النصاب على المذهب إجماع، قلت: ولا يشترط النصاب عند الحنابلة ولا الحنفية، كما صرح في فروعه، قال الخرقى: ما كان من الركاز - وهو دفن جاهلية - قل أو كثر، ففيه الخمس، قال الموفق: الخمس يجب في قليله وكثيره في قول إمامنا ومالك وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في القديم، وقال في الجديد: يعتبر النصاب فيه؛ لأنه حق مال، ولنا: عموم قوله **دِفْنٌ** في **رِكَازٍ** خمس، ولأنه مال مخموس فلا يعتبر له النصاب كالعيمة. والرابعة: ما قال الحافظ: اتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وأعراب ابن العربي في "شرح الترمذي"، فحكى عن الشافعي الاشتراط، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه.

**إنما هو دفن** بكسر الدال وسكون الميم أي شيء مدفون، كدبح عمى مذبح، وأما بالفتح فالمصدر، ولا يراد ههنا، قاله الحافظ وكذا الرركشي، ورده الدماميني بأنه يصح الفتح على أنه مصدر أريد به المفعول، مثل: هذا الثوب نسيج اليمن، "يوجد من دفن الجاهلية" قال الموفق: الركاز الذي يتعلق به وجوب الخمس ما كان من دفن الجاهلية، هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور، ويعتبر ذلك بأن ترى عليه علامات، كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم وصور أبنائهم ونحو ذلك، فإن كان عليه علامة الإسلام أو اسم النبي أو دال هم، فهو لقطة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم رواله عنه، وإن كان على بعضه علامة الإسلام وعلى بعضه علامة الكفر فكذلك، نص عليه أحمد في رواية ابن منصور؛ لأن الظاهر أنه صار إلى مسلم، ولم يعلم رواله منك، فأشبه ما عني جميعه علامة المسلمين، وفي "الدائع": فإن وجد في دار الإسلام في أرض غير مملوكة كاجيال والمقاوير وغيرها، فإن كان به علامة الإسلام، فهو بمنزلة اللقطة، وإن كان به علامة الجاهلية ففيه الخمس. وأربعة أخماس للواجد بلا خلاف، وإن لم يكن به علامة الإسلام ولا علامة الجاهلية، ففيه اختلاف.

"ما لم يطلب" قال الررقاني: أي مدة كونه لم يطلب، قلت: والأوجه عندي موصولة، "بمال" أي ينفق على إخراجها، قاله الررقاني، والأوجه عندي: بعوض مال، أي لم يشتر، "ولم يتكلف"، وفي النسخ الهدية. "ولم يكف فيه نفقة" عطف تفسير عند الررقاني، والمراد عندي: لم ينفق على إخراجها نفقة، "ولا كبير عمل ولا مؤونة" =

## مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحُلِيِّ وَالتَّبَرِّ وَالْعَنْبَرِ

٦٦٠ - مَات عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ...

= بالرفع أي لم يتكلف له كثير عمل، ولم يتكلف له مؤونة نص. فأم ما أي مال لذي نصيب سواء المجهول الممل ونكف سواء المجهول فيه كثير عمل، فأصيب مرة وأخطئ مرة أخرى فليس بركار حكماً، أي يؤخذ منه لركاة ولا يعمس، وإلا فاسم الركرك باق عنه، قاله الرقاعي. وحقيقه الماحي في شرح هذا القول، فقال. ومعنى ذلك أن دول المأهية هو يدي لا يصيب مال، ولا يتكلف فيه كثير عمل؛ لأنه لا سبعة عنه.

**ما لا زكاة فيه الخ** ذكر المصنف فيها ثلاث مسائل، الأولى: زكاة حلي. ففتح جاء مهملة وسكون لام على الأفراد، وبضم الحاء وكسر اللام وشدة باء على جمع. قال برغب حلي جمع حلي. كندي وندي. قال تعالى: **٥٥. خُصِمَ مَنعُهُ** (الأعراف ١٤٨) قال أحمد: الحلي بالفتح: ما يزين به من مصوغات المعادن أو الأحجار، جمعه حلي كندي، وهو جمع وانواحد حية كطسة. قال العيني: أما مسألة الحلي (أي من العين) ففيها خلاف بين العلماء، فقال أبو حنيفة وأصحابه وشوري. حب فيها الركاة، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس. وروى قال سعيد بن مسيب وسعيد بن حمر وعطاء ومحمد بن سيرين وحارث بن زيد ومجاهد وإبراهيم بن وهيب وميمون بن مهران وصاحب وعفصه ولأسود وعمر بن عبد العزيز ودرهم والاوزاعي وابن شرملة والخس بن حي، وقال ابن سدر بن حرم. الركاة وحية ظاهر الكتب وسنة. وقال مالك وأحمد وإسحاق والشافعي في أظهر قوليه: لا حب فيها الركاة، وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وإقاسم بن محمد واشعبي، وكان الشافعي يقول لها في العراق، وتوقف بمصر. وقال: هذا مما أستحجر الله فيه.

وقال البيهقي: ما كان من حلي يمس ويغار فلا زكاة فيه، وإن أخذ بغيره عن الركاة ففيه الركاة. وقال أسد: يركى عاماً واحداً لا غير. وفي الجوهر نفى عن 'انعام' لاحتطائي بظاهر من الكتاب بشهد لقول من أوجبها، والأثر يؤيده، والاحتياط أدوّه. وروى شاذلي في شريعته فيمن أوجب زكاة الحلي: عبد الله بن عمرو وعبد الله بن شاذل. وروى الترمذي عبد الله بن مسعود، وسأني عن البرقي أنه قال: يصحح عدداً وحب الركاة. الثاني: زكاة المر، ذكر في 'شرح الإحياء'. هو ما كان من ذهب ونقصة غير مصروب، فإن صر دسيز فهو عين، وقال ابن فارس: هو ما كان منهما غير مصوغ، وقال الزجاج: هو كل جوهر قل استعماله كالحسن والحديد، كل ذلك في 'المصباح'. لكن المتعارف في الإطلاق هو من الذهب ما أخرج من الأرض ولم يخص من تراب، ثم ظاهر ما في 'الموطأ': أن تبر وخمي مكسور إذا أراد صاحبه إصلاحه ونسبه فلا زكاة فيه، ولا ففيه الركاة. وأما عبد الحميد ففي 'أهدية'. في تبر وذهب والنقصة وحبهما وأوجبهما الركاة. الثالثة: الركاة في العنبر وهو فتح المهملة وسكون النون وفتح ساء الموحدة صر من نصيب. فانه العيني، وفي 'المحيط لأعطه': =

كَانَتْ تَلِي بَنَاتَ أُخِيهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا، لَهُنَّ الْحَلِيُّ، فَلَا تُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.

= يقال له بالفارسية: شاه بو، ثم قال اعيني عن ابن قدامة: لا زكاة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعبر ونحوه في ظاهر قول الخرقي، ويروي نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومالك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد وأبو ثور وأبو عبيد، وعن أحمد رواية أخرى: فيه الزكاة؛ لأنه خارج من معدن البحر، وبه قال أبو يوسف وإسحاق، ولنا: أن ابن عباس رضي الله عنه قال: ليس في العبر شيء، إنما هو شيء ألقاه البحر، وعن جابر نحوه، رواهما أبو عبيد، ولأنه كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وحفائه، فلم يأت فيه شيء من أحد من خلفائه من وجه يصح، وقال القاري في "شرح اسفاية": ولا شيء في لؤلؤ ومرجان وعبر، وكل مستخرج من البحر ولو كان ذهباً أو فضة، وقال أبو يوسف آخر - وهو قول أبي حنيفة أولاً -: فيه الخمس؛ لما روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة في "مصنفيهما": أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العبر الخمس، وهو قول الحسن البصري والزهري، ولهما: ما روى البحاري عن ابن عباس أنه قال: ليس بالعبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر، أي دفعه، ولفظ ابن أبي شيبة عنه: "ليس في العبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر"، ولفظ أبي عبيد عنه أنه قال: "ليس في العبر خمس"، وعن جابر نحوه، فهذا أولى بالاعتبار من قول من دوهما ممن ذكرنا من التابعين، ولأن قعر البحر لا يد عليه، فلا يكون المأخوذ منه عيمة، فلا يكون فيه الخمس.

**كانت تلي الخ** أي ولاية الطر "بنات أخيها" قال الباجي: وأخوها الذي كانت تلي بانه هو محمد بن أبي بكر، ولم يكن شقيقها، وإنما كان شقيقها عبد الرحمن، ويحتمل أن تكون ولايتها بإيصائه من إليها، أو بتقدم الإمامها على ذلك، ولا تكون لها اولاية بالأخوة. "يتامى في حجرها" قال الباجي: الحجر: اسم، يقال فلان في حجر فلان، إذا كان قد معه من التصرف. وتبعه الزرقاني؛ إذ شرح قوله: "في حجرها" أي معها من التصرف، والأوجه عندي: أنه في معنى الحضانة والحفظ، قال المخد: الحجر: المع، وحضانة الإنسان ونشأ في حجره أي في حفظه وسهره. "هن أخبي" يقتضي ملكهن له، قاله الباجي، "فلا تخرج من حليهن الزكاة"، ما أنه لا زكاة في أخبي عند المصنف ومن وافقه في ذلك، ولنا: أورد الأثر في باب "لا زكاة في الحلي"، والأثر مخالف من قال بوجود زكاة فيها الحنفية ومن وافقهم، واعتذروا عنه بوجوده، الأول: بما هو المشهور: أنه لا زكاة في ما لا يتيم، وأشار إليه الإمام محمد في "موطئه". ويشكل عليه ما سيأتي في الباب الآتي من إخراج عائشة رضي الله عنها الزكاة من مال بني أخيها الأيتام، وسيأتي الجواب عنه. والثاني: بما أشار إليه أيضاً الإمام محمد في "موطئه" إذ قال بعد ذكر هذا الأثر والأثر الآتي: قال محمد. أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حاله، وأما ما كان من حلي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك ليتيم أو يتيمة لم يبلغا، فلا تكون في مالها زكاة. والثالث: باحتمال أنه لا يبلغ النصاب في منك كل واحد منهن، ولا دليل في الأثر يدفعه. والرابع: بما قاله ابن إمام: أن عمل الراوي بخلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ عندنا إذا لم يعارض مقتضى السسخ معارض يقتضي عدمه، =

٦٦١ - **مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحْلِي بَنَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ الذَّهَبَ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ الزَّكَاةَ.**

= وهو ثابت ههنا، فإن كتابة عمر إلى الأشعري - الآتي ذكرها - تدل على أنه حكمه مقرر، وكذا من ذكر معه من الصحابة، فإذا وقع التردد في السح، والثبوت متحقق، لا يحكم بالسح، هذا كله على رأيي، وأما على رأي الخصم، فلا يرد ذلك أصلاً؛ إذ قصارى فعل عائشة قول صحابي، وهو عده ليس نحمة، وعمل الراوي بخلاف روايته لا يدل على السح، بل العبرة لما روى لا لما رأى عده. والخامس: بما نسخ في خاطري القاصر: أنها واقعة حار لا عموم لها، وقد ثبت مذهب عائشة بخلافها، فإنها رويت عنها مرفوعاً وموقوفاً الزكاة في الحلي، فقد أخرج أبو داود من حديث عائشة **قلت: دخل عني رسول الله** **فأرى في يدي فتحات من ورق، فقال: هـ هـ هـ** **فقلت: صغتهن أتربن لك يا رسول الله! قال: هـ هـ هـ** **فقلت: لا، أو ما شاء الله، قال: هـ هـ هـ** **وأخرجه أحاكم في "استدرك"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.**

**بحلي سائته** يبسهن احلي 'وجواريه' جمع حارية "الذهب" قال الناجي: دليل على أنه كان يخبر أن يحلي النساء الذهب، ولا خلاف في جوار ذلك، قلت: وما ورد في أبي داود وغيره من أحاديث مع الذهب نساء منسوح أو مؤول. "ثم لا يخرج" أي من عمر "من حليهن الزكاة" حجة لمن أنكر وجوب الزكاة في الحلي، إلا أن الظاهر أن الروايات عن ابن عمر **محمدة؛ إذ حكى فيما روى عنه إيجاب الزكاة عبد الله بن عمر**، ويؤيده ما في "السنن" **إذ حكى عنه أولاً: أن زكاة الحلي بإعارته، ثم قال: والمروى عن ابن عمر معارض بالمروى عنه أيضاً، أنه ركني حلي سائته ونسائه، ولو سلم فلا آثار المروية عن الصحابة** **مع معارضتهم بالآثار الأخر لا تقاوم الثابت بالكتاب والسنة، وتقدم ما قال ابن المنذر وابن حزم: الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة، وما قال الخطابي: الظاهر من الكتاب، يشهد لقول من أوجبها.**

قال ابن اتمام: وأما الآثار عن ابن عمر **وعائشة وأسماء وموقوفات ومعارضات مكثها عن عمر** **أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يركبن حبيهن، رواه ابن أبي شيبة، وعن ابن مسعود قال: في الحلي الزكاة** **رواه عبد البراق، وعن عبد الله بن عمرو: "أنه كان يكتب إلى حاربه سالم أن يخرج زكاة حلي سائته كل سنة" رواه الدارقطني، وروى ابن أبي شيبة عنه: "أنه كان يأمر نسائه أن يركبن حبيهن" وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء وإبراهيم السخعي وسعيد بن جبير وطائوس وعبد الله بن شداد أنهم قالوا: في الحلي الزكاة، وأخرج عن عطاء وإبراهيم أنهم قالوا: مصت السنة أن في حلي الذهب والفضة الزكاة، وفي المظنوب أحاديث كثيرة مرفوعة غير أنها اقتصرنا منها على ما لا شبهة في صحته، والتأويلات المنقولة عن المخالفين مما يسعى صواب النفس عن إحصارها والالتفات إليها، وفي بعض ألفاظ ما يصرح بردها. قلت: والروايات في الباب شهيرة بسطها أصحاب المطولات، على أن عموم قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَكْنُحُونَ لَدُنَّكَ﴾** **لَذَهَبَ وَالْفِضَّةُ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ** (التوبة: ٣٤) =**

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ تَبَرٌ أَوْ حَلْبِيٌّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِلْبُيُوتِ، فَإِنْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ عَامٍ، يُوزَنُ فَيُؤْخَذُ رُبْعُ عَشْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْنِ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ، . . . . .

- وعموم قوله **في الفضة مع العنبر** - رواه الحارثي - وغير ذلك من العمومات لا يتفقون بالروايات الضعيفة والآثار المتعارضة، قال الرازي في تفسيره: الصحيح عندنا وجوب الزكاة في الحلبي، والدليل عليه قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ الدُّنْيَا أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقَاتُ** وأيضاً العمومات الواردة في إيجاب الزكاة موجودة في الحلبي المباح، قال **في الفضة مع العنبر** وقال: **عن أبي عبد الله** **وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ مَالٍ مِنْ مَالِ الْبَيْتِ** وغير ذلك، فهذه الآية مع جميع هذه الأحبار توجب الزكاة في الحلبي المباح، ثم نقول: ولم يوجد لهذا الدليل معارض من الكتاب، وهو ظاهر؛ لأنه ليس في القرآن ما يدل على أنه لا زكاة في الحلبي المباح، ولم يوجد في الأحبار أيضاً معارض، إلا أن أصحابنا نقلوا فيه حبراً، وهو قوله **وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ مَالٍ مِنْ مَالِ الْبَيْتِ** - ج - إلا أن الترمذي قال: لم يصح عن رسول الله **في الحلبي حبر صحيح**، وأيضاً بتقدير أن يصح هذا الخبر، فحمله على الآتي؛ لأن "الحلبي" في الحديث مفرد محلي بالألف واللام، وقد دللنا على أنه لو كان هناك معهود سابق وجب انصرافه إليه، والمعهود في القرآن في لفظ الحلبي اللاتي، قال تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ الدُّنْيَا أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقَاتُ** (سجدة ١٨). وإذا كان كذلك انصرف لفظ الحلبي إلى اللاتي، فسقطت دلالته، وأيضاً الاحتياط في القول بوجوب الزكاة، وأيضاً لا يمكن معارضة هذا النص بالقياس؛ لأن النص حبر من القياس، فنستأن الحق ما ذكرنا. قال السرخسي: والمعنى فيه: أن الزكاة حكم تعلق بعين الذهب والفضة، فلا يسقط بالصفة، كحكم التقابض في المجلس عند بيع أحدهما بالآخر وحريان الربا، وبيان الوصف: أن صاحب الشرع ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم العين وصفاً آخر لإيجاب الزكاة، فعلى أي وجه أمسكهما المالك للنفقة أو لغير النفقة تجب عليه الزكاة.

**تبر** بكسر التاء، "أو حلبي من ذهب أو فضة" مع كونهما نصاباً لا ينتفع به للبيوت، فإن عليه في الزكاة في كل عام؛ لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة لتسمية، فإذا لم يوجد به للنس، فهي فارغة من الخواص، "يوزن" في كل عام، "فيؤخذ ربع عشره، إلا أن ينقص من عشرين ديناراً عينا" نصاب الذهب إن كان ذهناً، "أو مائتي درهم" أي ينقص من نصاب الفضة إن كان الحلبي من فضة، "فإن نقص من ذلك المقدار" أي النصاب، "فليس فيه زكاة"؛ لعدم شرط الزكاة، "وإنما تكون فيه" أي في الحلبي "الزكاة" بالرفع "إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس" يعني إذا كان يمسكه لغرض آخر غير اللبس، "فأما التبر والحلبي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه" وفي السح الهدية: "إصلاحه" بدو زيادة في أوله، "وليسه" بعد الإصلاح، "فإنما هو بمنزلة المتاع" أي حوائج البيت الذي يكون عند أهله، فليس على أهله فيه زكاة، وتقدم الكلام على مسألة التبر والحلبي.

وَأَيُّمَا تَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا يُمَسِّكُهُ لِغَيْرِ النَّبَسِ، فَأَيُّمَا التَّبَرُّ وَالْحَلِيُّ الْمَكْسُورُ الَّذِي يُرِيدُ أَهْلُهُ صَلَاحَهُ وَلُبْسَهُ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ زَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ فِي اللَّوْلُؤِ وَلَا فِي الْمِسْكِ وَلَا فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ.

## زَكَاةُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالتَّجَارَةِ لَهُمْ فِيهَا

٦٦٢ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: .....

**اللولؤ** ! الخ بهمرتين، أو واحدة في أونه أو آخره، وبلا همر، كد في الخمخ، قال اسوي: أربع لغات، قال العيني: لا يقال لتخفيف الهمة لغة، قال النخعي: اللؤلؤ الدر، واحدة - هاء، قال الرقابي: هو مطر أربع يقع في الصدف، وقال القهستاني: هو جوهر مصيء يحققه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف أي قبل: إنه حيوان من جنس السمك، كذا في "رد المحتار". "ولا في المسك" بكسر الهمزة: الطيب المعروف، قال الجوهري: هو معرب، وكانت العرب تسميه المشعوم، وهو مدكر، وأشد الجوهري في تأنيبه:

لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديده ومن أردأها المسك تنفع

قال الفاري في "شرح النفاية": ولا شيء في الماء ولا في ما يؤخذ من الحيوان - كطي - مسك، "ولا في العنبر" تقدم تحقيقه، "زكاة" بالرفع اسم "ليس"، وتقدم الكلام في زكاة العنبر، وأما لؤلؤ فتقدم أيضاً في كلام "المنعي" وغيره، وفي "الدر المختار": لا زكاة في اللآلئ والجواهر وإن سوت ثوباً ثفاقاً، إلا أن تكون لتجارة. واستدل الفقهاء لذلك بحديث: لا خمس في حجر. لكنه ضعيف عند المحدثين، كما في "الترغيب" وغيره، وروى ابن أبي شيبة عن عكرمة: ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الرمرد زكاة إلا أن يكونا لتجارة، فإن كانا لتجارة ففيهما الزكاة، "موقوف كذا في "الدراية".

**فيها** أي في أموال اليتامى، وذكر النصف في هذا الباب مسائلين، أم الأولى فقال الترمذي: قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال يتييم زكاة، منهم عمر وعبيد الله بن عمر، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال يتييم زكاة، وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك، قال العيني: وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول أبي وائل وسعيد بن جبير والسجعي والشعبي والحسن البصري، وحكي عنه إجماع الصحابة، وقال سعيد بن المسيب: لا تحب الزكاة إلا على من تحب عليه الصلاة والصيام، قال ابن رشد: وسب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية، هل هي عبادة كالصلاة والصيام، أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء؟ فمن قال: هي عبادة، اشترط فيها البلوغ، ومن قال: هي حق للفقراء على الأغنياء، لم يعتبر في ذلك سوغاً.



**اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ.**

٦٦٣ - **مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَلِينِي أَنَا وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرِهَا، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ.**

**اتَّجَرُوا إلخ.** تشديد المشاة الموقية، أمر من الافتعال، 'في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة' حجة لمن قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره حممه على الفقه لوجهين: أحدهما: أن الزكاة لا تعي جميع المال، فعلم أن المراد به السفقة التي تستغرق جميع المال، قال السرخسي: ألا ترى أنه أضاف الأكل إلى جميع المال؟ والسفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة. والثاني: أن اسم الصدقة يطبق على السفقة؛ ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **بسم الله صدقة**؛ لأن البعة لا توحد بالقياس، قلت: لكن الروايات محتمة بلفظ الصدقة ولفظ الزكاة، ولو سلم فإلصاحته محتمة في ذلك كما تقدم، وحكي عن الحسن إجماع الصحابة، ولا أقل من ذلك أنه قول صحابي عارضه قول صحابي آخر، وفي "الكوكب": تأويله عبدا الإعاق على نفس اليتيم، فإنه قد يسمى صدقة؛ لما قال النبي ﷺ في غير هذا الحديث: **صدقة على غيب**. ومن روى ههنا بلفظ الزكاة، فرواية بالمعنى عده، مع أن ظاهر تأكله الصدقة إحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تخرج بعد المال إلى أقل من البصاة، وإن لم يكن بصاة من أول الأمر ثم تأكله الصدقة رأساً، وأما إذا أريد بها السفقة سواء كانت سفقة بنفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقته كان ظاهراً في معناه.

**تَلِينِي إلخ** أي تنوّن أمرني "أنا وأخا لي" وليست في نسخ المصرية زيادة عطف. "أنا"، والمراد بالأخ على الظاهر عبد الله بن محمد بن أبي بكر "يتيمين في حجرها" تقدم معنى الحجر في الباب السابق، أي بعد قتل أبيهما بمصر، وفي "التقريب": **قتل سنة ٣٨ هـ** "فكانت تخرج من أموال الزكاة" صريح في إيجاب الزكاة مع ما لعائشة من علو الشأن، لكن تقدم في الباب السابق: "أما تمي سات أحبها، فلا تخرج من حليهن الزكاة"، قال الحافظ في "التلخيص": ويمكن الجمع بينهما بأنها ترى الزكاة في الحلبي، ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً عن مال الأيتام، قال ابن إمام: وما روي عن عمر بن الخطاب وعائشة من القول بوجوبها في ماؤها أي الصبي والمجنون لا يستنزم كونه عن سماع؛ إذ قد عمت إمكان الرأي، فيجوز كونه ساء عليه. على أنه يَحْتَمَلُ أن يكونا بالعين، وإطلاق اليتيم محار، وهذان الأثران استدسهما من قال بإيجاب الزكاة في مال الصبي، ومن أنكره استدلل بما قاله القاري في "شرح السقاية"، وسأ: ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم - وقال: على شرط مسلم - "أن النبي ﷺ قال: رفع عنه من الزكاة عن سائمة حتى يستنجد، وعن نسبي حتى يحمه، وعن غنم حتى يعقل" وفي آثار محمد بن الحسن: أخبرنا أبو حنيفة قال: حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "ليس في مال اليتيم زكاة"، =

٦٦٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُعْطِي أَمْوَالَ الْيَتَامَى مَنْ يَتَجَرُّ لَهُمْ فِيهَا.

٦٦٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ اشْتَرَى لِبْنِي أَخِيهِ يَتَامَى فِي حَجَرِهِ مَالًا، فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالَ بَعْدُ بِمَالٍ كَثِيرٍ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِالتَّجَارَةِ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَهُمْ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ مَأْمُونًا، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ ضَمَانًا.

= وليث كان أحد العماء العاد، لكن احتلظ في آخر عمره، ومعلوم أن أبا حبيبة لم يكن ليذهب فيأخذ عنه حال اختلاطه، ويرويه مع تشديد أمره في الرواية ما لم يشدد غيره على ما عرف، وروى البيهقي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: "من ولي مال اليتيم فليحص عليه السنين، وإذا دفع إليه ماله أحبره بما فيه من الزكاة، فإن شاء زكى وإن شاء ترك"، وروى عن ابن عباس أيضاً إلا أنه نفرد بإساده ابن هبة. ولأن من شروطها البية، وهي لا تتحقق من الصبي، ولا يعتبر بية الولي؛ لأن العادات الواجبات لا تتأدى بية الغير.

**أموال اليتامى** **إلخ** زاد في السح المصرية: "الدين في حجرها"، وليست هذه الريادة في السح الهندية: "من يتجر لهم فيها" لئلا تأكلها الصدقة، أو لتمو فيعصل لهم ما يقوم بهم، وبقي لهم ما يفعهم بعد البلوغ، والحملة مفعول لقوله: "تعطي"، ولا ذكر في الأثر لمركاة، واستدل انصف بذلك وبالأثر الآتي على المسألة الثانية، أي حوار التجارة في ما لهم. **أخيه** **إلخ** عبد ربه بن سعيد "يتامى في حجره مالا، فبيع" بناء المجهول من الماصي "ذلك المال بعد" - بالصم - على الساء أي بعد ذلك "ممال كثير" مثلثة، وقيل: موحدة.

**في أموال اليتامى** لمفعة اليتامى لا لنفسه، "إذا كان الولي مأموماً" هذا شرط في إيد التجارة، واللفظ مفعول من "الأمن" بالهمزة والميم في جميع السح الهندية والشروح المصرية، وفي أكثر متونها من "الإذن" بالهمزة والdal، والأوجه الأول، فإن حسرت أموالهم في التجارة أو تلفت "فلا أرى عليه ضمناً"، ذكر شيخنا الدهوي بعد ذكر هذه الآثار: وعليه الشافعي، ففي "المهاج". وله أي لولي بيع ماله فحرص أو سيئة للمصلحة، ويركي ماله، ويقف عليه بالمعروف، قلت: وعلم من ذلك أن الأمر بالتجارة في ماله عسجه يسر موحوب، بل للإباحة ومكازم الأخلاق، وهكذا عند المالكية، قال الساجي: قوله: "اتجروا" إذن منه في إدرف ونسبتها، وذلك أن الناظر لليتيم إنما يقوم مقام الأب له، فمن حكمه أن يمي ماله ويشره له، ولا يشره نفسه. لأنه حينئذ لا ينظر لليتيم، وإنما ينظر لنفسه، فإن استطاع أن يعمل فيه لليتيم وإلا فليدفعه إلى ثقة يعمل فيه لليتيم على وجه القراض بجزء يكون له فيه من الربح، وسائر لليتيم، وهكذا عند الحنفية، فهي "الدر المحتار": ولا يتجر الوصي في ماله أي اليتيم لنفسه، =

## زَكَاةُ الْمِيرَاثِ

مَالِكَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَلَمْ يُودَّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَلَا يُحَاوَرُ بِهَا الثُّلُثُ، وَيُتَدَأُّ عَلَى الْوَصَايَا، وَأَرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ، فَلِلَّذَلِكَ

= وجاز لو انجر في مال اليتيم لليتيم، قال ابن عابدين: قوله: "جار" أفاد أنه لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم، وبه صرح في "نور العين"، وفي "درر الحكام": وله أي للوصي التجارة بمال اليتيم لليتيم، لا لنفسه به، أي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم، وبسط ما يجوز له من التصرفات في مال الصبي وما لا يجوز.

**إذا هلك** إلخ أي مات، "ولم يود" في حياته "زكاة ماله" أي أن يؤخذ ذلك "أي الزكاة" من ثلث ماله بشرط الوصية كما سيأتي، "ولا يحاور بها" أي بالزكاة "الثلث" أي لا يؤخذ في الزكاة أكثر من ثلث تركته؛ لأنه لا حق للميت في أكثر من الثلث، قلت: لكن استثنى في فروع المالكية بعض الصور من قيد الثلث، بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة الماشية إذ مات رها بعد مجيء الساعي قبل الأداء، صرح بذلك في زكاة "الشرح الكبير"، وكذلك في زكاة العين إذا اعترف بحلوها وبقائها في دمه، وأوصى بإخراجها كما صرح به الدسوقي، ولا وصية في الزائد على الثلث مطلقاً عند الحنفية كما في فروعهم، إلا أن يميزها الورثة، و"تبدأ" أي الزكاة، وفي السح الهدية: "يتبدأ" أي أداؤها "على الوصايا" المتفرقة، لكن في الفروع ذكر تقدم بعض الوصايا على الزكاة، وعند الحنفية كما في "الدر المحتار": إذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن أخره الموصي، وإن تساوت قدم ما قدم أي الموصي إذا ضاق الثلث عنها. "وأراها" أي الزكاة "بمنزلة الدين عليه" أي في التأكد والتقدم على الوصايا، لا في الإخراج من الثلث، فلا يرد عليه ما قاله الرقاني: ليس على طاهره؛ لأن الدين من رأس المال إجماعاً إلخ، ولذا قال: **فلذلك** إلخ: أي لكونها بمنزلة الدين في التأكد "رأيت أن تبدأ" ببناء المجهول أي يقدم إخراجها "على الوصايا" المتفرقة، قال: "وذلك" أي بإيجاب إخراج الزكاة "إذا أوصى بها الميت"، "فإن لم يوص بذلك" أي بإخراجها "الميت، ففعل ذلك أهله" أي أخرجوا الزكاة عنه، "فذلك حسن" أي تبرع سهم للميت، "وإن لم يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك"، قلت: هكذا قالت الحنفية كما صرح به ابن عابدين إذ قال: طاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية؛ لتعليقهم لعدم وجوبها بدون وصية باشتراط الية فيها؛ لأنها عبادة، فلا بد فيها من الفعل حقيقة أو حكماً بأن يوصي بإخراجها، فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك، ثم رأيت في صوم "السراج" التصريح بجواز تبرع الوارث بإخراجها، وأما اختلاف الأئمة في ذلك، فقال ابن رشد في "البداية": إذا مات بعد وجوب الزكاة عليه، فإن قوماً قالوا: يخرج من رأس ماله، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقوم قالوا: إن أوصى بها أخرجت عنه من الثلث، وإلا فلا شيء عليه، ومن هؤلاء من قال: يبدأ بها إن ضاق الثلث، ومنهم من قال: لا يبدأ بها، وعن مالك القولان جميعاً، ولكن المشهور أنها بمنزلة الوصية.

رَأَيْتُ أَنْ تُبَدَأَ عَلَى الْوَصَايَا، وَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِهَا الْمَيِّتُ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُوصَ بِذَلِكَ الْمَيِّتُ فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُهُ فَذَلِكَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَهْلُهُ لَمْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ فِي دَيْنٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا دَارٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِ مَا بَاعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ اقْتَضَى الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ أَوْ قَبَضَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى وَارِثٍ فِي مَالٍ وَرَثَتُهُ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

**السنة عندنا** "التي لا اختلاف فيها" نامدية مشهورة أنه لا تحب على وراث زكاة في مال ورثته بصيغة الماصي، وصمير المفعول المراجع إلى المال على ما في السح المصرية، وأما على نسخ الهدية فمقط: "ورثته" على المصدرية، فهي "مختار الصحاح": وراث يرث ورثاً وورثة ووراثته، بكسر الواو في الثلاثة، ثم ذكر بعض أنواع المال قتيلاً فقال: "في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة" أي أمة "حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك" المذكور "أو اقتضى" أي قصص، وهذا يتفق بالدين، فإن ديون الميراث يستقبلها الحول عند الإمام مالك، صرح به ابن رشد وغيره من أصحابه.

"الحول" فاعل يحول "من يوم باعه" أي ابتداء الحول من يوم بيع المال الموروث، "أو قصصه" أي قصص الدين، والمعنى: أن المال الذي وصل إلى أحد في الميراث لا تحب فيه الزكاة حتى يصير مال نخارة، ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء، وهذا إذا كان المال مما لا تحب الزكاة في عيه كالعرض، وإن كان مما تحب في عيه كالذهب والفضة، فيحب الزكاة بعد الحول من يوم القصص، فهي "الدر المختار": ما اشتراه بتجارة كان هاهنا لمقاربة البية لعقد التجارة، لا ما ورثه وبواه هاهنا لعدم العقد، إلا إذا تصرف فيه ناوياً للتجارة، فتحب الزكاة لاقتراء البية بالعمل، قلت: وهذا في العروض، وأما إذا ورث ديداً فهو في حكم الدين المتوسط عند أبي حنيفة، وسبأني حكم الديون في الباب الآتي، فهي "الدر المختار": ومثله أي مثل الدين متوسط ما لو ورث ديداً على رجل إلخ.

**ورثته إلخ** أي حصل به في الميراث، "الزكاة" بالرفع، فاعل "لا تحب". "حتى يحول عليه الحول" أي بعد القبض كما تقدم، والظاهر. أن المراد بالمال ههنا ما تحب في عيه الزكاة كالقدين، بخلاف ما تقدم، فكان المراد فيه المال الذي تحب الزكاة في قيمته، فلا تكرار، فالمال الذي لا تحب في عيه الزكاة لا تحب فيه على الوارث حتى يحول عليه الحول.

## الزَّكَاةُ فِي الدِّينِ

٦٦٦ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ حَتَّى تَحْصُلَ أَمْوَالُكُمْ، فَتُؤَدُّ مِنْهَا الزَّكَاةَ.

٦٦٧ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي مَالٍ <sup>إلى عماله</sup>

**هذا شهر زكاتكم:** راد البيهقي في الرواية المذكورة: "ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله"، قال الساجي: يعتدل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الحول، ويحتمل أن يريد: أنه الشهر الذي حرت عادة أكثرهم بإحراج الزكاة فيه، قال الرقاعي: قيل: الإشارة إلى رحب، وإبه محمول على أنه كان غام حول المال، لكن يحتاج إلى نقل، وقال الحفاظ ابن حجر والعيبي: أحرجه أبو عبيد في "كتاب الأموال" ونقل فيه عن إبراهيم بن سعد: أنه أراد شهر رمضان، وقال أبو عبيد: وجاء من وجه آخر: أنه شهر الله المحرم. "فمن كان عليه دين" لأحد "فليؤد" أولاً "ديه حتى تحصل أموالكم" أي تفي الأموال حالصاً لكم غير مشعول بحق الغير، "فتؤدون منها" بضمير التانيث في النسخ المصرية، أي من الأموال الناقية بعد أداء الدين، وبضمير التذكير في المهدية، أي مما يحصل بعد أداء الدين 'الزكاة'. بعزم أولاً أن الأئمة مختلفة في وجوب الزكاة على المدينون، قال ابن رشد: المالكون الدين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم، أو تستغرق ما تجب فيه الزكاة من أموالهم، وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة، فإنهم احتلوا في ذلك، فقال قوم: لا زكاة في مال حراً كان أو غيره، حتى تخرج منه الديون، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة ركي، وإلا فلا، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: الدين لا يجمع زكاة الحبوب، ويجمع ما سواها، وقال مالك: الدين يجمع زكاة الناص فقط، إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من ديه، فإنه لا يجمع. وقال قوم عقابل القول الأول وهو: أن الدين لا يجمع الزكاة أصلاً.

**كتب إلخ:** أي مكتوباً إلى بعض عماله على الطاهر، وسيأتي عن كلام صاحب "المجمع": أن المكتوب كان إلى ميمون بن مهران، وكان على حراج الجزيرة وقصائرها لعمر بن عبد العزيز كما في "تهذيب الحفاظ"، "في مال قبضه بعض الولاة" أي أحذه من المالك ظلماً "بأمره" أي يأمر عمر بن عبد العزيز عامله "برده" أي المال المقبوض ظلماً "إلى أهله" ومالكة، "وتؤخذ" بساء المجهول، أي كتب أيضاً أن تؤخذ "زكاته لما مضى من السنين" نظراً إلى أنه في ملك صاحبه في هذه الأعوام، وبه قال الثوري وزفر والشافعي، قاله الرقاعي، "ثم عقب بعد ذلك" أي أرسل بعد الكتاب الأول "بكتاب" آخر، ورجع عما كتبه أولاً، فكتب في هذا المكتوب الثاني: "ألا تؤخذ منه" أي من ذلك المال "إلا زكاة واحدة" نظراً على أن الزكاة تجب في العين بأن يتمكن من تميته، وهذا المال مع عن تميته، =

قَبْضُهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ ظُلْمًا يَأْمُرُهُ بِرَدِّهِ إِلَى أَهْلِهِ، وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ،  
 ثم عقب بعد ذلك بكتاب: أَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ضِمَارًا.  
 ٦٦٨ - م ١١١ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ  
 وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ، أَعْلَيْهِ زَكَاةٌ؟ فَقَالَ: لَا.

= فلم يجب فيه إلا زكاة واحدة، وبه قال مالك والأوراعي، وقال الليث والكوفيون: يستأنف به حولاً، ونقله ابن حبيب عن مالك، وهو أحد قولي الشافعي، قاله الررقائي. ولا يذهب عليث أن قوله: "إلا زكاة واحدة" بملط الاستثناء في جميع النسخ المصرية وأكثر اهدية والمتون والشروح، فما في بعض النسخ اهدية من سقوط "إلا" عنق من الناسخ، فإن المعروف من مذهب عمر بن عبد العزيز يخاف الزكاة الواحدة، "فإنه" أي هذا المال "كان ضمارة" بكسر الضاد المعجمة، أي عائناً عن ربه لا يقدر على أحده. قال ابن عبد البر: وقيل: الضمار الذي لا يدري صاحبه أخرج أم لا؟ وهو أصح، وفي "المجمع": في حديث ابن عبد العزيز: كتب إلى ميمون بن مهران في مظالم كانت في بيت المال أن يردها على أربابها، ويأخذ منها زكاة عامها؛ فإنها كانت مالاً ضمارة - هو العائث الذي لا يرجى - من أضرته إذا غيبته، فعال بمعنى فاعل أو مفعول، وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن ميمون قال: أحد الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة - يقال له: أبو عائشة - عشرين ألفاً، فألقاها في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أتاه ولده، فرفعوا إليه المطلمة، فكتب إلى ميمون أن ادفع إليهم ما لهم، وحد زكاة عامهم هذا، فإنه لولا أنه كان مالاً ضمارة أخذنا منه زكاة ما مضى، كذا في "الدرية".

وكتب شيخنا الدهلوي في "المسوى": أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على ملي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الضمار والدين المؤجل والمتعذر أحده أن يجب فيه إذا وجد للأحوال كلها، وقال مالك: عليه زكاة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز، وعند أبي حنيفة لا تجب في الضمار، وفي 'اهدية': لما قول علي: لا زكاة في مال الضمار، قال الزيلعي: غريب، وفي "الباية": أراد أنه لم يثبت مطلقاً، وقال السروجي: روي هذا موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ بقل الأصحاب، كصاحب "المسوط" و"المحيط" و"البدائع"، وقال الزيلعي: وروى أبو عبيد القاسم بن سلام حدثاً يزيد بن هارون قال: حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: "إذا حصر الوقت الذي يؤدي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال وعن كل دين إلا ما كان منه ضمارة لا يرجوه"، وقال القاري في "شرح النقاية": ولما ما ذكره سبط بن الجوري في "آثار الإنصاف" عن عثمان وابن عمر: لا زكاة في مال الضمار.

**دين مثله** الخ يعني كان له مال بمقدار الدين، ولا مال له رائداً عن مقدار الدين "أعليه زكاته" أي زكاة هذا المال المشعول بالدين، وفي النسخ المصرية بدون الصمير بلفظ: "زكاة"، والمؤدى واحد، "فقال: لا" زكاة عليه، وبه قال الجمهور كما تقدمت أقوالهم، خلافاً لأظهر أقوال الشافعي.



قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الدِّينِ: أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُزَكِّيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ، ثُمَّ قَبِضَهُ صَاحِبُهُ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ قَبِضَ مِنْهُ شَيْئًا لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَى الَّذِي قَبِضَ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ مَعَ مَا قَبِضَ مِنْ دَيْنِهِ ذَلِكَ. قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَاضٍ غَيْرُ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، وَكَانَ الَّذِي اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ لَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَكَانَ لِيَحْفَظَ عَدَدَ مَا اقْتَضَى، فَإِنْ كَانَ اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَتِمُّ بِهِ الزَّكَاةُ

اجملة صفة للمال

جواب الشرط

انفدين

نفس

**في الدين إلخ** في مسألة الدين إذا كان لأحد "أن صاحبه" أي مالكة "لا يزكيه حتى يقبضه، وإن أقام" أي المال الذي هو دين "عند الذي هو عليه" أي عند المديون "سنتين ذوات عدد" أي إن أقام عبده عدة سنين، "ثم قبضه صاحبه، لم يحب عليه إلا زكاة واحدة" بطراً على أنه لو وجب لكل سنة، وربما أحجفته الزكاة، لكن عدم الزكاة في الدين عند المالكية مقيد بأربعة شروط ذكرت في الفروع كـ "الشرح الكبير" وغيره. ثم ذكر المصنف حكم الدين إذا استوفى متفرقاً، فقال: "فإن قبض" صاحبه "مه" أي المديون، أو الدين "شيئاً لا تحب فيه الزكاة" أي قبض مه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقوله: "شيئاً" موصوف، وجملة "لا تحب" صفة له، "فإنه إن كان له" أي المالك "مال" آخر "سوى الذي قبض" من الدين، ويكون هذا المال مما "تحب فيه الزكاة"، والجملة صفة للمال، "فإنه يركي" هكذا في جميع السح المصرية، وفي الهدية بزيادة ضمير المفعول بلفظ: "يزكيه"، قال الزرقاني: ولا بد وضاح. "يزكيه"، وهذا يدل على أن لفظ يركي بدون الضمير، ثم النقص ساء الفاعل ويحتمل البناء للمفعول، وما تقدم عن ابن وضاح: "يزكيه" بهاء الضمير يؤيد الأول، والجملة جزاء لشرط، "مع ما قبض" واستوفى "من دينه ذلك". قال الزرقاني: وكذا إن كان ما عبده أقل من نصاب قد حال عليه الحول، ثم قبض ما إذا أضافه إليه ثم به نصاب، فإنه يزكي يوم القبض عنهما، فإن لم يحل الحول على ما بيده لم يرك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً.

**لم يكن له ناض إلخ** قال في "المجمع": ناض المال هو ما كان ذهباً وفضة عيماً أو ورقاً، نض المال: إذا تحول نقداً بعد ما كان متاعاً، ومنه حديث: صدقة ما برى أي حصل وظهر من أثمان أمتعتهم وغيرها. "غير الذي اقتضى من دينه" أي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه، "وكان الذي اقتضى من دينه لا تحب فيه الزكاة" لقلته عن النصاب، وجملة "لا تحب" خبر لـ "كان"، "فلا زكاة عليه فيه" أي في هذا المال الذي استوفى من دينه، "ولكن ليحفظ عدد ما اقتضى"؛ ليضمه مما يستوفى بعد ذلك، "فإن اقتضى بعد ذلك عدد" أي مقدار "ما تتم به الزكاة مع ما قبض" من الدين "قبل ذلك، فعليه فيه الزكاة"؛ لأنه تم النصاب بضمه بما كان مستوفى قبل ذلك.

مَعَ مَا قَبَضَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَ مَا اقْتَضَى أَوَّلًا  
أَوْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَهْلِكُهُ، فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ مَعَ مَا اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، فَإِذَا بَلَغَ مَا اقْتَضَى

**ما اقتضى أولاً.** بفعله، "أو لم يكن يستهلكه" بل هلك نفسه، أو لم يهلك أصلاً بل كان موجوداً، أما على الثاني فلا ريب أنه يصم، وأما على الأول يعني إذا هلك نفسه، فالمسألة خلافية عند الموالث، قال الساجي: لو اقتضى عشرة من دينه، فتمت بأمر من السماء، ثم قص أخرى، فقال محمد بن الوار: ليس عليه زكاة ما تلف، وقال سحنون في "المجموعة": سواء تلفت نفسه أو غير نفسه، يركبها، وهو قول ابن القاسم وأشهب، قلت: وذكر الخلاف الدسوقي أيضاً، واقتصر الدردير في "الشرح الكبير" على القول الثاني فقط؛ إذ قال فيمن قص عشرة ثم عشرة: يركبهما عند قص الثانية إذا بقيت الأولى قصص الثانية، بل ولو تلف المتيم، قال الدسوقي: اسم مفعول، أي حيث قص نصاباً، فإنه يركبه ولو تلف بعضه قبل كماله، حلاًفاً لاس الموار، حيث قال: إذا تلف المتيم من غير نفسه سقطت ركاته، وسقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب، وأما إذا تلف نفسه فالزكاة اتفاقاً، ورده المصنف بـ "لو" واستظهره ابن رشد "فالزكاة واجبة عليه" إذا تم النصاب "مع ما اقتضى من دينه" أولاً ولو أنه.

**فإذا بلغ إلخ:** أي بيع حصة ما استوى من الدين ولو متفرقاً "عشرين ديناراً عياً أو مائتي درهم" أي بيع نصاب الذهب أو الفضة، 'فعليه فيه الزكاة' لتمام النصاب، "ثم ما اقتضى" وفي السج المصرية: "ثم ما اقتضاه بعد ذلك" أي بعد استيفاء النصاب 'من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة' عند القص، ولا ينظر النصاب بعد ذلك إذا كمل النصاب مرة، "نحساب ذلك" أي نحساب ما قص، ولو ديناراً أو درهماً، وحاصل ذلك أنه: أن الدين إذا استوفى متفرقاً، فلا تحب عليه الزكاة حتى يتم النصاب، فإن استوفى في آخره مثلاً عشرة دنانير، ثم في رجب عشرة أخرى، فلا تحب الزكاة إلا في رجب، ولو تلف العشرة التي استوفى في آخره، إلا أن يكون عند الاستيفاء الأول عنده من النصاب مقدراً يجب فيه الزكاة، فتتضم هذه العشرة إلى ذلك النصاب، ويركبي معه، ثم إذا تم النصاب في رجب فكما يستوفي بعد ذلك من قليل وكثير، فتجب ركاته عند القص، ولا ينظر النصاب بعد ذلك، وفي 'المسوى': أظهر قولي الشافعي في الدين الحال على مبي وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الصمار والدين المؤجل والمتعذر أحده أن يجب فيه إذا وجد للأحوال كلها.

وعند أبي حنيفة الديون ثلاثة أنواع: دين قوي كقرض وبدل مال تجارية، فكلما قص أربعين درهماً يلزمه درهم، وقيد بأربعين؛ لأن الزكاة لا تحب في مكسور من النصاب الثاني عنده ما لم يبلغ أربعين؛ لمخرج، فكذلك لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين لمخرج. والثاني: دين متوسط، وهو بدل مال لغير التجارة كشمس السائمة وعبيد الخدمة، فيجب عند قص مائتين منه. والثالث: دين ضعيف، وهو بدل غير مال كمهر ودية وبدل كتابة وحب، فلا تحب إلا عند قبض مائتين منه مع حولان الحول بعد القص، ولا خلاف في أن حول الدين القوي هو حول الأصل، واحتفت الروايات عنه في حول الدين المتوسط، هل يلحق بالدين القوي أو الضعيف، وهذا كله عند الإمام، وعند صاحبيه الديون كلها سواء، تحب ركاتها، ويؤدي متى قص شيئاً قليلاً أو كثيراً إلا دين الكتابة والسعاية في رواية، كذا في "الدر المختار" وهامشه.

عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: <sup>مستد</sup> وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ يَغِيبُ

**قال مالك إله** شرع المصنف من ههنا ياد الدليل لما قاله أولاً من "أن المال إذا بقي عند المدين عدة سنين، فلا تحب فيه الزكاة إلا لسنة واحدة"، فقال: "والدليل" مبتدأ، وحرره 'أن العروض' إله. 'على أن الدين' إذا ما 'يغيب أعواماً' أي سنين "ثم يقتضى" أي يستوى "فلا يكون فيه إلا زكاة واحدة" أي لسنة واحدة لا لكل السنين، "أن العروض" أي الأمتعة "تكون عند الرجل" وذكر الرجل للأكثرية، والمراد: التاجر المحتكر ولو أننى، "للتجارة أعواماً" أي تحتكر عنده سنين، "ثم يبيعها، فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة" عنده، فاستدل بقياس الدين على عرض المحتكر، والجامع بينهما: عدم القدرة على النماء، لكن المقيس عليه وهو زكاة المحتكر أيضاً يختص بمسلك الإمام مالك، فإنه فرق بين المحتكر والمدير خلافاً للجمهور، قال ابن رشد في "مقدماته": التاجر ينقسم على قسمين: مدير وغير مدير، فالمدير الذي يكثر بيعه وشراؤه، ولا يقدر أن يضبط أحواله، فهذا يجعل لنفسه شهراً من السنة يقوم فيه ما عنده من العروض، ويخصي ماله من الديون التي يرتجى قبضها، فيزكي ذلك مع ما عنده من الناص، وأما غير المدير وهو المحتكر الذي يشتري السلع ويترصص بها النفاق، فهذا لا زكاة عليه فيما اشترى من السلع حتى يبيعها، وإن أقامت عنده أحوالاً.

وقال أيضاً في "البداية": أن مالكاً **رحمه الله** قال: إذا باع العروض زكاه لسنة واحدة كالحال في الدين، وذلك عنده في التاجر الذي تضبط له أوقات شراء عروضه، وأما الذي لا يضبط لهم وقت ما يبيعه ولا يشترونه، وهم الذين ينفصون باسم المدير، فحكم هؤلاء عند مالك إذا حال عليهم الحول من ابتداء تجارتهم: أن يقوم ما بيده من العروض، ثم يضم إلى ذلك ما بيده من العين وما له من الدين الذي يرتجى قبضه إن لم يكن عليه دين مثله، وذلك بخلاف قوله في دين غير المدير، فإذا بلغ ما اجتمع عنده من ذلك نصيباً أدى زكاته، وسواء نض له في عامه شيء من العين أو م ينض، بلغ نصيباً أو لم يبلغ، وهذه رواية ابن الماجشون عن مالك، وروى ابن القاسم عنه: إذا لم يكن له ناض وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه في العروض شيء، فمهم من لم يشترط وجود الناض عنده، ومنهم من شرطه، والذي شرهه منهم من اعتبر فيه النصاب، ومنهم من لم يعتبر، وقال المزني: زكاة العروض يكون من أعيانها لا من أثمانها، وقال الجمهور الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوراعي وغيرهم: المدير وغير المدير حكمه واحد، وأنه من اشترى عرضاً للتجارة، فحال عليه الحول، قومه وركاه، وأما مالك فشمه النوع ههنا بالعين؛ لثلا تسقط الزكاة رأساً عن المدير، وهذا هو بأن يكون شرعاً رائداً أشبه به بأن يكون شرعاً مستسطاً من شرع ثالث، ومثل هذا هو الذي يعرفونه بالقياس المرسل، وهو الذي لا يستند إلى أصل متصوص عليه في الشرع، إلا ما يفعل من المصلحة الشرعية فيه، ومالك يعتبر المصالح، وإن لم يستند إلى أصول متصوص عليها.

أَعْوَامًا ثُمَّ يُقْتَضَى، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَلَّا الْعُرُوضُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لِلتَّجَارَةِ أَعْوَامًا، ثُمَّ يَبِيعُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَثْمَانِهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ أَوْ الْعَرْضِ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ الْعَرْضِ مِنْ مَالٍ سِوَاهُ، وَإِنَّمَا تُخْرِجُ زَكَاةَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ.

**وذلك** أي عدم وجوب الزكاة عليهما، لا بعد النص واسيع، لديه. أنه ليس على صاحب الدين أو العرض المحتكر، والعرض بالافراد في السحاح اهدية، والجمع أي العروس في المصرية، وهكذا في الآتي أن يخرج زكاة دين الدين أو العرض بالافراد والجمع بسختان، "من مال سواه" كعين عده، "وإنما تخرج" بصيغة التأنيث على الساء للمجهول، وفي المصرية بلفظ التذكير، فيحتمل ساء المجهول أو المعلوم "زكاة كل شيء منه، ولا تخرج الزكاة"، وفي أكثر السحاح المصرية: "ولا تخرج زكاة" بالتذكير والتذكير، "من شيء عن شيء غيره" فإذا قلنا بوجوب زكاة الدين لكل سنة، أو بوجوب زكاة العرض المحتكر المثل لتجارة حال احتكاره، رجم إخراج زكاة شيء عن شيء آخر، وأوضح منه ما في "امدونة" إذ قل: والدليل على ذلك أنه ليس على الرجل في الدين يعيب عنه سين ثم يقصه، أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، وفي لعروض يتاعها لتجارة فيمسكها سين ثم يبيعها، أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قل أن يقصه، لم يجب عليه أن يخرج في صدقة ذلك الدين إلا دينا يقص به من يبي ذلك على الغرماء يشعهم به، إن قصص كان له، وإن تلف كان منه؛ من أجل أن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه، ولا على رب العرض أن يخرج في صدقته إلا عرضا؛ لأن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه، وإنما قال رسول الله ﷺ: **ذهب في حرام ماله**، فليس في حرام شيء، حتى يفسد ماله.

وأنت حبير بأن الأصل الذي بني عليه وهو عدم إخراج زكاة شيء عن شيء آخر - محتلف عند الأئمة، قال العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وهو قول عمر وانه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس، وقال الثوري: يجوز إخراج العروس في الزكاة إذا كانت بقيمتها، وهو مذهب الحارثي وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو أعطى عرضا عن ذهب وفضة، قال أشهب: بخيره، وقال الطرطوشي: هذا قول بين في حوار إخراج القيمة في الزكاة، قال: وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب أجزاء، وكذا لو أعطى درهما عن فضة عند مالك، وقال سحنون لا بخيره، وهو وجه للشافعية، وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين، وقال مالك والشافعي: لا يجوز، وهو قول داود. وأيضا المصنف بنفسه أباح زكاة شيء عن شيء آخر في التاجر المدير؛ إذ قال: "يقوم ما عده ثم يركبه"، كما تقدم قريبا، وبه قال الجمهور في المدير والمحتكر مطلقا، فليت شعري! كيف تم التقريب؟

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ سِوَى ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يُرَكِّي مَا بِيَدِهِ مِنْ نَاسٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ النَّقْدِ إِلَّا وَفَاءٌ دَيْنِهِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ فَضْلٌ عَنِ دَيْنِهِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرَكِّيَهُ.

## زَكَاةُ الْعُرُوضِ

٦٦٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، وَكَانَ زُرَيْقٌ .....

**الأمر إلخ** راد في السخ هندية بعد ذلك: "الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض أي الأمتعة" ما أي مقدار يكون فيه وفاء لما عليه من الدين، ويكون عنده من الناس أي النقد من الذهب والفضة "سوى ذلك ما" أي مقدار "تجب فيه الزكاة" لبلوغة النصاب، فإنه يركي ما بيده من ناص تجب فيه الزكاة "الحزمة صفة لـ" ناص". راد في السخ الهندية بعد ذلك: قال يحيى: قال مالك.

**فلا زكاة عليه إلخ** لأنه قابل الدين، وما قابل الدين فلا زكاة فيه عند الجمهور كما تقدم، "حتى يكون عنده من الناس أي النقد" فصل أي زيادة "عن دية" أي يفضل عنده عن مقابلة الدين "ما تجب فيه الزكاة" أي يكون عنده فضل من الدين بمقدار تجب فيه الزكاة، "فعليه أن يركبه" أي يركي هذا الفضل، وحاصله: أن الرجل إذا لم يفضل عنده عن مقابلة الدين مقدراً تجب فيه الزكاة، فلا زكاة عليه؛ لما تقدم أن الدين يجمع وجوب الزكاة، أما إذا فضل عنده عن مقابلة الدين، مثلاً يكون عنده نصاب العين أيضاً، ونصاب العروض أيضاً، فالدين يصرف إلى العروض عند الإمام مالك، ويوجب الزكاة على العين، وفي المسألة خلاف الحنفية، ففي الدر المختار: "ولو له نصاب، صرف الدين لأيسرها قضاء، ولو أحسباً صرف لأقلها زكاة، ولو تساوى حير، قال ابن عابدين: قوله: "لو له نصاب إلخ" كان يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسوائهم، يصرف الدين إلى الدراهم والدنانير، ثم إلى العروض، ثم إلى السوائهم.

**زكاة العروض** قال البجيرمي: العرض بفتح العين وإسكان الراء: اسم لكل ما قابل النقدين من صوف الأموال، ويطلق أيضاً على ما قابل الطول، ويضم العين: ما قابل الصل في السهام، وكسرها: محل الذم والمدح من الإنسان، وفتحتين: ما قابل الجوهر، وقال الجمد: جمع عرض، وهو المتاع وكل شيء سوى النقدين، وقال في المصباح المير: قالوا: الدراهم والدنانير عين، وما سواهما عرض، والجمع عروض كقفس وفلوس، وقال أبو عبيد: =

عَلَى جَوَازِ مَصْرٍ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَسَلِّيمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، .....

مهر الناس

= العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقراً، قال ابن اتمام: العروض جمع عرض مفتحت - حطام الدنيا، وبالسكون: المتاع، وهو ههنا أولي؛ لأن آيات في بيان حكم الأموال التي هي غير النقدين والحيوانات، قال ابن رشد في "البداية": اتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي يقصد بها التجارة، واحتسبوا في إثبات الزكاة فيما اتعد منها لتجارة، فذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب ذلك، ومع ذلك أهل الظاهر، وقد أجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة، وإن احتسبوا في الإدارة والاحتكار، وإحجة هم: ما نقله مالك من عمل المدينة، وما تقدم من عمل العمريين، وحديث سيرة، قال الطحاوي: ثبت عن عمر وانه زكاة عروض التجارة، ولا يخالفهما من الصحابة، وهذا يشهد أن قول ابن عباس وعائشة: لا زكاة في العروض، إنما هو في عروض القبية، ولا خلاف أنها لا تخب في عبيه، فثبت أنها في قيمته، وعن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال: أمرني عمر .. فقال: أد زكاة مالك، قلت: مالي مال إلا جعاب وأدم، قال: قومها، ثم أد زكاتها، رواه أحمد وأبو عبيد، وهذه قصة يشتهر مثلها ولم تذكر، فيكون إجماعاً. وسط الكلام الريعي وغيره فارجع إليه لو شئت.

**على حوار مصر الخ** طريق مصر موضع يؤخذ منهم فيه الزكاة، قال أحمد: أحوار كسحاب صحت المسافر، في زمان الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص القرشي الأموي، "وسليمان" بن عبد الملك بن مروان، "وعمر بن عبد العزيز" خامس الخلفاء الراشدين، ومكث في الخلافة سنتين وخمسة أشهر فقط، فذكر رريق "أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: أن انظر من مراك من المسلمين؛ لأنه كان عاشقهم، وهو يأخذ من يمر عبيه، فأخذ مما ظهر من أموالهم" أي من الأموال الظاهرة، ويأخذ عبد الحنفية من الأموال الضاهرة والباطنة، ففي "الدر المختار": العاشر: من نصه الإمام على الطريق للمسافرين: يأخذ الصدقات من اتجار المارين عليه بأموالهم الضاهرة والباطنة، انتهى مختصراً، قال ابن عابدين: قوله: "الظاهرة والباطنة"، فإن مال الزكاة بوعاء: ضاهر، وهو المواشي وما يمر به التاجر على العاشر، وباص: وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها، ومراده ههنا بالباطنة ما عدا المواشي، وما الباطنة التي في بيته لو أخرجها العاشر، فلا يأخذ منها.

قال السرخسي: ثم المسموع حين أخرج مال التجارة إلى المقاور، فقد احتاج إلى حماية الإمام، فيثبت له حق لأحد لأجل الحماية كما في السوائيم، يأخذ الإمام لحاجته إلى حمايته. قال ابن اتمام: في العاشر قيد، راده في "المسبوط" وهو أن يأمن به التجار من اللصوص، ولا بد منه، ولأن أحده من المستأنس والدمي ليس إلا للحماية، والأثر دليل صاهر للحنفية في أن بالإمام أحد زكاة الأموال الظاهرة كلها، وسيأتي بيان مذهب في ذلك في بابي أحد الصدقة وصدقة الفطر. "مما يديرون به" من الإدارة، تنقلته الدال على الرأى في جميع السح المصرية، وبعض السح الهدية القديمة، وفي أكثر الهدية: من الإدارة، بنقلته الرأى، وهو تصحيف. "من التجارات" قال اساجي: قوله: "مما يديرون به من التجارات" يستغرق العروض وغيرها، وهو في العروض أظهر؛ لأن التجارة إما تدار بها، ووجه آخر =



فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ أَنْظَرَ مِنْ مَرِّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ بِهِ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثٌ دِينَارٍ فَدَعَهَا <sup>وفي نسخة: يرتدون</sup> <sup>أي القص</sup> وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا. وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ

= أن سائر الأموال لا يراعى فيها الإدارة من غيرها، ولا بد من أخذ الزكاة من العين على كل حال، وأما العروض فهي التي تفرق بين المقتنى منها - فلا تؤخذ منه الزكاة - وبين ما يدار منها في التجارة - فيؤخذ منه الزكاة - فكان الأظهر: أنه أراد بذلك زكاة العروض، وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوائزه، وأحد رقيق به الناس في زمانه، وهذا مما يحدث به في الأمصار، ولم ينكر ذلك عليه أحد، ولا يعدم أحد نظم به بسبه، والناس متوافرون في ذلك الرماد من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة، فثبت أنه إجماع، وخالف داود في ذلك.

**ديناراً:** مصوب على التعبير، "ديناراً" مفعول لـ "حد"، والمعنى: يقوم الأمتعة التي عنده، فيأخذ من قيمة كل ما يبلغ أربعين ديناراً ديناراً، وتقدم البسط في مسلك الإمام في زكاة العروض من التفريق بين المدير والمحتكر، ولا فرق بينهما عند الجمهور، بل يقوم الكل ويؤدي الزكاة، قال الموفق: يخرج الزكاة من قيمة العروض دون عينها، وهذا أحد قوي الشافعي، وقال في آخر: هو محير بين الإخراج من قيمتها وبين الإخراج من عينها، وهذا قول أبي حنيفة؛ لأنها مال تجب فيه الزكاة، فجار إخراجها من عينه كسائر الأموال، ولنا: أن الصاب معتبر بالقيمة، فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الأموال.

**فما نقص:** من ذلك، "فحساب ذلك" أي ربع عشر ما يكون، وهو معنى ما تقدم في موضعه أن ما زاد على عشرين ديناراً، فحساب ذلك "حتى يبلغ" أي القص أو المال "عشرين ديناراً" أي أقل الصاب، 'فإن نقصت' الأموال عن عشرين ديناراً 'ثلث دينار' بإفراد الثلث في جميع السح الهدية والمصرية، ولا اختلاف في النسخ ههنا بخلاف ما سيأتي من حكم أهل الدمة، "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" لنقصه عن الصاب، لكن إن نقص عن العشرين أقل من ثلث دينار، فخذ منها، وهذا هو الظاهر، وقال الباقي: ليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار تجب فيها الزكاة؛ لأنه لم يتعرض لذلك ولا ذكره، وقد تعلق قوم بهذا، وقالوا: إن مذهب عمر بن عبد العزيز أنها إذا نقصت أقل من ثلث دينار أن الزكاة فيها، وما قالوه غير صحيح، ولا يجب أن يظن هذا به.

**أهل الدمة:** الدمة والدمام: العهد، وهما معني العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الدمة لدخولهم في عهد المسلمين وأماهم، كذا في "المجمع". "فخذ مما يديرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً" ذكر في الحاشية عن "المحلى" بهذا قال أبو حنيفة وأحمد: إنه يؤخذ منه نصف العشر، ومذهب مالك كما في 'الرسالة': =

مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا، فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، .....

= أنه يؤخذ من آخر عشر ثم ما يبعونه، وإن احتفوا في السنة مرة، وإن حملوا الطعام إلى مكة أو المدينة خاصة يؤخذ منهم نصف العشر من ثمنه. وقال محمد في 'موصته': يؤخذ من أهل الدمة مما احتفوا فيه للتجارة نصف العشر لكل سنة، ومن أهل الحرب إذا دحوا بأمان العشر، كدث أمر عمر بن الخطاب ريد بن حدير وأنس بن مالك حين عنهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة. وفي 'التعليق الممجد' عن 'البيان': ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي بنية والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الدمة العشر إذا اتفقوا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر. قال القاري في 'شرح النقاية': الأصل فيه ما في 'معجم اصبرالي' عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: 'فرض رسول الله ﷺ في أموال المسلمين في كل أربعين درهما درهم، وفي أموال أهل الدمة في عشرين درهما درهم' كذا في 'الأصل'، وفي 'أموال' من لا دمة له في كل عشرة دراهم درهم، وقال: لم يسد هذا حديث إلا محمد بن علاء بقرده ربيع، وقد رواه أبو يوسف وسمة بن علقمة ويريد بن إبراهيم وحرير بن حازم وحبيب بن الشهيد وأبيهم بصير في جملة عن أنس بن مالك: 'أن عمر بن الخطاب فرض' فذكر حديث، وروى محمد بن الحسن في 'كتاب الآثار': 'أحربنا أبو حنيفة عن أبي صخرة البخاري عن ريد بن حدير قال: 'عني عمر بن الخطاب إن عبيد اشمر مصدقاً، فأمرني أن آخذ من المسلمين في أموالهم إذا احتفوا بها بتجارة ربع عشر، ومن أموال أهل الدمة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر'. وهذا الإسناد رواه أبو عبيد في 'كتاب الأموال'، وروى محمد في 'الآثار' عن أبي حنيفة عن أبيه عن أنس بن سيرين قال: 'عني أنس بن مالك عن الأبيبة، فأخرج إلي كتاباً من عمر بن الخطاب: 'أخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهما، ومن أهل الدمة من كل عشرين درهما درهما، ومن لا دمة له من كل عشرة دراهم درهما' روى عبد الرزاق في 'مفسره' عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين. وروى أبو الحسن القدوري في 'شرح مختصر الكرخي': أن عمر بن الخطاب نصب العشار، وقال هم: 'أحدوا من المسم ربع العشر، ومن الدمي نصف العشر، ومن الخربي العشر'، وكان هذا مختصراً من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً.

قال ابن جرير: العاشر يأخذ مما يمر به المسم عليه الزكاة إذا سئمت شرائط الوجوب؛ لأن عمر لما نصب العشار قال هم: 'أحدوا مما يمر به المسم ربع عشر، ومما يمر به الدمي نصف العشر، فقبل له: فكم يأخذ مما يمر به خربي؟ قال: كم يأخذون مما؟ فقالوا: العشر، فقال: 'أحدوا منهم العشر، وفي رواية: 'أحدوا منهم مثل ما يأخذون مما'، فقبل له: فإن لم يعممكم بما يأخذون مما، فقال: 'أحدوا منهم العشر'، وأن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله بذلك، وقال: 'أحربي به من سمعه من رسول الله ﷺ ثم المسم حين أخرج مال التجارة يحتاج إلى حماية الإمام، فكذلك الدمي، بل أكثر؛ لأن طمع المصوص في أموال أهل الدمة أكثر وأبين، وأما أهل الحرب فأأخذ منهم بطريق التجارة كما أشار إليه عمر'. وإذا لم يعممكم بما يأخذون مما، بأحد منهم العشر؛ لأن حال الخربي مع الدمي كحال الدمي مع المسلم.

حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثَ دِينَارٍ، فَدَعَّهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا،  
وَاصْتُبْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُدَارُ مِنَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَاتِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ مَالَهُ  
ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضًا بَرًّا أَوْ رَقِيقًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ  
مِنْ يَوْمِ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّي مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ زَكَاتًا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ  
مِنْ يَوْمِ صَدَّقَهُ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْ ذَلِكَ الْعَبْرَضَ سِنِينَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

**عشرة إلح** قال الشيخ في "المسوى": قال أحمد بقول عمر بن عبد العزيز: إن نصابه عشرة دنانير، وقال أبو حنيفة:  
نصابه كنصاب المسهم، كذا في "الإصباح"، وتقدم عن "الساية" قول مالك أنه يؤخذ منهم مما قل أو كثر، قال  
الباجي: يحتمل أن يكون هذا اجتهداً منه، وأنه رأى ما دون العشرة لا يؤخذ منه شيء، فإن ذلك من جملة اليسير  
الذي يجري مجرى النفقة، والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يؤخذ مما يحمونه للتجارة قليلاً كان أو كثيراً.

**ثلث إلح** هكذا بإفراد الثلث في جميع السح المصرية من المتون والشروح، ووقع في أكثر النسخ الهندية ههنا  
"ثلاثاً ديناراً" بتشنية الثلث، وهو تحريف على الظاهر. "فدعها ولا تأخذ منها شيئاً" وتقدم الكلام على ذلك.  
'واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً' براءة "إلى مثله من الحول" هذا نص في أن يكون هذا براءة لهم مما أحد، ومعاً  
من أن يؤخذ منهم شيء آخر إلى انقضاء الحول، وبه قال أبو حنيفة والشافعي لا يؤخذ عنهم في العام الواحد  
إلا مرة، قاله الررقائي، كما سيأتي قبيل عشور أهل الدمة، وسيأتي فيه: أن في مذهب الحنفية في ذلك تفصيلاً.

**إذا صدق** بتشديد الدال، أي أعطى صدقته وزكاه، قال الراغب: يقال: صدق وتصدق، قال تعالى: **وَإِذَا صَدَّقُوا بِذُنُوبِهِمْ أَنْ يَخْلَوْا بِهَا** (نقاية ٣١). "ثم اشترى به" أي بماله "عرضاً بَرًّا" بفتح الموحدة والزاي المعجمة قال المحدث: البر:  
الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها، وفي "المجموع": ضرب من الثياب، "أو رقيقاً أو ما أشبه ذلك" من  
الأمثلة بية التجارة، "ثم باعه" أي ما اشتراه "قل أن يحول عليه الحول من يوم أخرج زكاته، فإنه لا يؤدي من  
ذلك المال زكاة؛" لأنه قد أدى زكاته مرة، ولا زكاة في السنة مرتين "حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه"  
تشديد الدال، أي حتى يتم الحول من يوم أدى زكاته، فإنه يؤدي حينئذ أخرى لتمام السنة، "وأنه إن لم يبع  
ذلك العرض" الذي اشتراه في الصورة المقدمة "سين" أي عدة أعوام "لم تحب عليه في شيء من ذلك العرض  
زكاة" بالرفع فاعل "لم تحب"، والتنوين للتعميم، "وإن طال زمانه، فإذا باعه فليس عليه" وفي بعض النسخ: لفظ  
'فيه' بدل 'عليه'، أي في المال، أو على الرجل، "إلا زكاة واحدة؛" لأنه صار محتكراً، وتقدم أن احتكر لا زكاة  
عليه عند الإمام مالك إلا مرة واحدة خلافاً للجمهور.

الْعَرْضِ زَكَاةٌ وَإِنْ طَالَ زَمَانُهُ، فَإِذَا بَاعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ.  
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ  
 غَيْرَهُمَا لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا: أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا  
 الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ الْحَصَادِ  
 يَحْصُدُهُ الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَا مِثْلَ الْجِدَادِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَنْضُ لِمُصَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ،  
 أي لا يحصل في يده

**بالذهب أو الورق:** ليس ذكرهما على الاحتراز بل على العادة، قال الناجي: سواء اشترى بالذهب أو بعروض،  
 "حِنْطَةً أَوْ تَمْرًا أَوْ غَيْرَهُمَا" من الحبوب والثمار "لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا" ولا يبيعها "حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا" بعد  
 حوْلان الحول مدة يسيرة أو كثيرة "أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا"، لأنه محتكر، وركاته على البيع عند مالك، بخلاف  
 للجمهور؛ إذ قالوا: يقوم في كل سنة، ويؤدي زكاته 'إِذَا بَلَغَ ثَمَنُهَا' مقدار "مَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ"؛ لأنه لا زكاة على  
 أَقْلٍ مِنَ النَّصَابِ، 'وليس ذلك' أي شراء الحبوب والثمار "مِثْلَ الْحَصَادِ" بكسر الحاء وفتحها 'يَحْصُدُهُ' بكسر الصاد،  
 وضمها "الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ"، وأصل الحصد: قطع الزرع، ورمي الحصاد والحصاد كقولك: رمي الحداد، قال تعالى:  
 ﴿ثُمَّ أَحْبَبَهُمْ يَوْمَ حَصَدَهُ﴾ (الأعراف ١٤١)، "وَلَا مِثْلَ الْحَدَادِ" نجيم ودالين مهملتين: قطع الثمار من أصولها كالنخل،  
 وحاصله. أن الذي اشترى من الحبوب والثمار للتجارة لا يجب فيهما الزكاة عند الأحد معاً، بل بعد الحول كأموال  
 التجارة، بخلاف العشر فيما يخرجه الأرض؛ إذ يجب بمجرد الحصاد والقطع، ولا ينتظر فيه الحول.

**ولا ينض إلخ:** بكسر الهمزة أي يحصل "لصاحبه" أي مالكة "منه شيء" تحب عليه فيه الزكاة 'بل يكثر بيعه، فكل  
 ما يجيء مشتري يبيعه ويشترى بالثمن مَالاً آخَرَ تَوْفِيقاً، ولا ينتظر سوق يفاق يبيع فيه، ولا سوق كساد يشتري  
 فيه، وهذا هو الذي يقارن له: المدير، "فإنه يجعل له" أي لماله "شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ" معينة "يقوم" من التقويم "فيه ما  
 كان عنده من عرض التجارة" بقيمة عدل. واحتلف أهل العلم في كيفية التقويم، وفي 'الهداية': يقومها بما هو  
 أنفع للمساكين، وهو رواية عن أبي حنيفة، وفي "الأصل" حبره، وعن أبي يوسف: يقومها بما اشترى إن كان  
 الثمن من النقود، وإن اشتراها بغير النقود قومها بالنقد العال، وعن محمد: يقومها بالنقد العال على كل حال.  
 قال العيني في 'السياسة': في التقويم أربعة أقوال، أحدها: التقويم بما هو أنفع: وقوله "في الأصل" أي في "المبسوط":  
 حبره، أي حبر أبو حنيفة المالك في التقويم بما شاء من النقدين، وهذا هو القول الثاني، وعن أبي يوسف: يقومها بما  
 اشترى، وبه قال الشافعي في وجهه، وهذا هو القول الثالث. والرابع قول محمد، وبه قال الشافعي في وجهه إجماعاً  
 مختصراً. وقال الخرقى: تقوم السلع إذا حال الحول بالأحظ للمساكين من عين أو ورق، ولا يعتبر ما اشترت به.

تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ يُقَوِّمُ فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عَرْضٍ  
لِلتَّجَارَةِ، وَيُخْصِي فِيهِ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَيْنٍ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَا تَجِبُ فِيهِ  
الزَّكَاةُ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ تَجَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ لَمْ يَتَجَرَ سِوَاءُ،

**وخصي الخ** أي بعد "فيه ما كان عنده من نقد" أي الدراهم والدينار، "أو عين أي ذهب وفضة، فهذا بلغ ذلك كله" أي بلغ مجموع ما عنده من الأمتعة والأموال مقدار "ما نخب فيه الزكاة" أي النصاب، فإنه يركبه به قالت الأئمة الثلاثة أيضاً، إلا أنهم لم يخصوا هذا الحكم بالمدبر فقط، بل جعلوا المدبر واحتكر سواء كما تقدم، وأما ضم قيمة العروض إلى التقدير الذي أعاده الإمام مالك في هذا القول، فقال الموفق: إن عروض التجارة تصب في كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه، لا يعلم فيه احتلافاً، قال الخطابي: لا أعلم عامتهم احتسروا فيه، وذلك لأن الزكاة إنما نخب في قيمتها، فتقو به كل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وفضة وعروض، وجب ضم الجميع بعضه إلى بعض في كميل النصاب؛ لأن العرض مصبوم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمهما إليه، وجمع الثلاثة.

فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصيباً مفرداً، أو كان له نصيب من أحدهما، وأقل من نصيب من الآخر، فقد توقف أحمد عن صم أحدهما إلى الآخر في رواية الأثرم وحامدة، وقطع في رواية حنبل: أنه لا ركة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصيباً، وذكر الخرقى فيه روايتين، أحدهما: لا يصم، وهو قول أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك والشافعي وأبي عبيد وأبي ثور؛ لقوله **ليس بمدد خمس في صدقه**، ولأحدهما: ما لا يختلف نصاهما فلا يصم كأحسان الناشئة، والثانية: يصم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصيب، وهو قول الحسن بن قتادة ومالك والأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي، لأن أحدهما يصم إلى ما يصم إليه الآخر، فيصم إلى الآخر كأنواع الحسن، ولأن نصيهما واحد والأصول فيها متحدة؛ فإنها قيم المتصبات ونزول أحيائيات وأثمان البياعات، والحديث مخصوص بعرض التجارة، فإذا قلنا بالصم فإن أحدهما يصم إلى الآخر بالأجراء، وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي، وقال أبو الخطاب: ظاهر كلام أحمد في رواية المزوري: أنها تصم بالأحوط من القيمة والأجراء، ومعناه: أنه يقوم العالي منهما بقيمة الرخيص، وهو قول أبي حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة، وفي "الهداية": يصم الذهب إلى الفضة بالقيمة عند أبي حنيفة، وعندهما بالأجر، وهو رواية عنه.

**سواء** **الح** في أنه "ليس عليهم إلا صدقة واحدة في كل عام" ولا يكرر الزكاة تكرار السماء، مثلاً: إن رغبوا في السنة مرات فلا يكون فيه إلا صدقة واحدة على تمام السنة. "غروا فيه أو لا يتجروا" فإن كان عندهم من أموال الصدقة شيء كالعين وغيره، يؤخذ منها الزكاة وإن لا يتجروا، بخلاف غير المسلمين من أهل الدمة، =

لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي كُلِّ عَامٍ، تَحْرُوا فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَحْرُوا.

## مَا جَاءَ فِي الْكَنْزِ

٦٧٠ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ سُئِلَ عَنْ الْكَنْزِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤَدِّي مِنْهُ الزَّكَاةَ.

٦٧١ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، .....

= فإعلم إن تحروا يؤخذ من أموالكم نصف العشر أيضاً، وإذا لم يتحروا فليس عليهم العشر بل الخرية فقط، ذكر في "المدة": أن عمر **رضي الله عنه** قال لأهل المدينة الذين كانوا يتحرون إلى المدينة: إن خرتم في بلادكم فليس عليكم في أموالكم زكاة، وليس عليكم إلا حريزكم التي فرضا عليكم، وإن حرجتم وصرتم في البلاد وأدرتم أموالكم، أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا جزيتكم".

**الكر** قال ابن جرير: هو كل شيء جمع بعضه على بعض في نفس الأرض أو غيرها، وقال ابن دريد: هو كل شيء عمنته يبدك أو رجحت في وعاء أو أرض، وقال ابن رجب: هو جعل مال بعضه على بعض وحفظه، وأصله من كرت الثمر في الوعاء، وقال العيني: وفي "النعيث": الكر اسم عمل المدفون، وقال القرطبي: أصله ضم والجمع، ولا يختص بالذهب والفضة، ألا ترى إلى قوله **رضي الله عنه** **﴿فَقَدْ قَرَأَ مَا كُنْتُمْ تَكْرُونَ﴾** (التوبة: ٣٥) والأحاديث، قال عز اسمه: **﴿وَالذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾** (التوبة: ٣٤) إلى قوله: **﴿فَقَدْ قَرَأَ مَا كُنْتُمْ تَكْرُونَ﴾** (التوبة: ٣٥).

**وهو سئل الخ** ساء المجهول من المضارع في جمع السح المصرية، ومنطق: "وهو سئل" ساء المجهول من الماضي في جميع السح الهندية "عن الكر" أي مصدقه في الآية المذكورة "ما هو؟ فقيل: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة" مما أدى ركاته فليس بكر، وقد أخرج الطبراني والبيهقي وابن مردويه بطريقين عن ابن عمر مرفوعاً، قال البيهقي: ليس بمحفوظ، والمشهور وقعه، قال ابن عبد البر: ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً: **﴿مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، فَهُوَ كَرٌّ﴾** (التوبة: ٣٤).

**لم يؤد ركاته الخ** ولعل المحاري: "من أتاه الله مالاً فلم يؤد ركاته"، "مثل" ضم الميم وتشديد المثناة، ميباً للمفعول أي صور وجعل "له يوم القيامة شجاعاً" ضم الشيء، وبكسر، مصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ "مثل"، =



مُثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَيْبَتَانِ، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمَكِّنَهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ.

## صَدَقَةُ الْمَاشِيَةِ

٦٧٢ - **ما** أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَوَجَدْتُ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَةِ، .....

= والصمير فيه يرجع إلى "مال"، وقد ناب عن المفعول الأول، وقال الطيبي: نصب لجره مجرى المفعول الثاني، أو ضمن مثل معنى التصيير، أي صير ماله على صورة شجاع، وهو الحية الذكر، وقيل: الذي يقوم على ذنبه ويؤاتب الفارس، 'أقرع' وهو ما برأسه بياض، وكلما كثر سمه أبيض رأسه "له زيبتان" بفتح الزاي وموحدين، هما الزبدتان اللتان في الشدقين يقال: تكلم فلان حتى ركب شدقه، أي خرج الرمد منهما، وقيل: هما النكتان السوداوان فوق عييه، وهي علامة الذكر المؤذي، وقيل: بقطتان يكشفان فاه، وقيل: هما في حلقة، وقيل: لهما على رأسه مثل القرنين، وقيل: نابان يخرجان من فيه، "يطلبه حتى يمكّنه"، وفي "المشكاة" عن "البحاري": 'يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه' أي شدقيه، 'يقول: أنا كنزك'، وفائدة هذا القول زيادة الحسرة في العذاب.

**يمكنه:** أي يقدره ذو المال على نفسه.

**صدقة الماشية.** الماشية تقع على الإبل والبقر والعم، والأحير أكثر، كذا في "المجمع"، أي إطلاقها على الغنم أكثر. وفي "لسان العرب": المشاء النماء، ومنه قيل: الماشية، وكل ما يكون سائمة للنسل والقتية من إبل وشاة وبقر فهي ماشية، وأصل المشاء: النماء والكثرة والتناسل، وقال ابن السكيت: الماشية تكون من الإبل والغنم. قال ابن رشد: أما ما تحب فيه الزكاة من الأموال، فإنهم اتفقوا معها على أشياء واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والعم، وأما ما اختلفوا فيه من الحيوان، فمنه ما اختلفوا في نوعه، ومنه ما اختلفوا في صنفه، أما الأول فالخيل، قال الجمهور: لا زكاة فيه، وقال أبو حنيفة: إذا كانت سائمة وقصد لها النسل أن فيه الزكاة، وأما الثاني: فهي السائمة من الإبل والبقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجبوا الزكاة فيها مطلقاً، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها إلخ ملخصاً.

**كتاب عمر إلخ:** المروي عند أحمد وأبي داود والترمذي - وحسنه - والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: "كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عماله، وقرنه بسيفه حتى قبض، فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض" فذكره، قال الترمذي: حديث حسن، ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم، ولم يرفعه، وإنما رفعه سفيان بن حسين، قال الحافظ: وهو ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري، فأرسله.

فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَدُونَهَا الْغَنَمُ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ...

**من الإبل:** لفظة "من" بياية، وبدأ بالإبل. لأنها حل مواهم، سميت بالإبل؛ لأنها تول على أفحادها، كما في "الدر المختار". "فلوؤها" الفاء بمعنى "أو"، وفي نسخة "المتقى": "فما دوها الغنم" بالضم مبتدأ مؤخر خبره "في أربع وعشرين"، قدم الخبر؛ لأن العرص بيان المقادير التي نعت فيها الركاة، وإنما تحب بعد وجود النصاب، فحسب التقدمة، ثم فيه ثثان فقهيان، الأول: ما قال الشافعي: قوله: "في أربع وعشرين" يقتضي أن العم مأخوذة من أربع وعشرين وإن كانت الأربع المراتدة على لعشرين وقصاً، وقد احتجف فور مالك في ذلك، فمرة قال: إن ما يؤخذ من الصدقة إنما هو على الحملة، ومرة قال: إنما هو على ما ترم به تث الصدقة، وما راد فهو وقص لا يجب فيه شيء، وفي "السياسة": الركاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف في النصاب دون العمو، وبه قال الشافعي في الحديد ومالك وأحمد، واحتاره الشري، وقال محمد ورهم في النصاب والعمو جميعاً، وبه قال الشافعي في القدر، وفي "الدخيرة": ثالث وللشافعي فيه فولان، والأصح عندهما تعنفها بالنصاب دون الوقص، وحتف فيه الحففة أيضاً، فقال محمد ورهم: إن الركاة في النصاب والعمو معاً، وقال الشياح أبو حنيفة وأبو يوسف: الركاة في النصاب والعمو معاً، وأثر الخلاف يظهر فيما ملك تسعاً من الإبل، فهلك بعد اخو منها أربعة لم يسقط شيء على الثاني، وعلى الأول يسقط أربعة ألساع شاة، قاله ابن عابدين، واستدل الشياح بقوله **في حديث عمرو بن حرم**، **ومس في سنة من سنة حتى لا يمس**، وتكمه العيني في "أساية" على هذه الريادة، قال الخافظ في "الدرية": لم أحده، وقد ذكره أبو إسحاق الشيرازي في "التهذيب"، وأبو يعلى الفراء في كتابه، وقد يستأنس له حديث محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن في كتاب النبي **في الصدقات: أن الإبل بدت حتى عشرين ومائة** **فمس من دون عشر سنة**، أخرجه أبو عبيد. وقال القاري في "شرح اسقاية": **وهما قوله في الإبل: في خمس سنة. وفي عشر سنوات. وفي عام د. د. على سنة، فتي د. د. سنة** وهذا ظاهر في أن الركاة في النصاب فقط. والبحث الثاني: ما قال الرزقاني: إن فيه تعيين إخراج العم، فهو أخرج بغيراً عن الأربع وعشرين بغيراً لم يخرج، وهو قول مالك وأحمد، وقال الشافعي وأحمد: يخريه إن وقت قيمته بقيمة أربع شياه؛ لأنه يخري عن خمس وعشرين، فأوى ما دوها، ولأن الأصل أن نعت الركاة من خمس مال، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك.

**في كل خمس شاة:** متداً وحر، بيان للحكمة المتقدمة أي الواجب في أربع وعشرين إبلاً من كل خمس إبلى شاة، وهذا يقتضي أن فيها أربع شياه، لأن ما فوق العشرين عدد ليس فيها خمس.

**وفيما فوق إلخ:** أي من خمس وعشرين، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار: أن أبة محاض من خمس وعشرين، إلا ما روي عن عني مرفوعاً وموقوفاً: أن في خمس وعشرين خمس شياه، ومن ست وعشرين ست محاض، قال العيني في "شرح الهداية": وروي ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله، وبه قال ابن أبي المنظع البلخي، وقال الحافظ في "الفتح": المرفوع ضعيف، وقال السرخسي في "المبسوط": أحجم العلماء إلا ما روي شاذاً عن عني رحمه الله.

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنَتْ مَخَاضٍ، فَأَبْنِ لَبُونٌ ذَكَرٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِّينَ حَقَّةً طَرُوقَةَ الْفَحْلِ،

- وقال الثوري: وهذا عبط وقع من رجال علي، أما علي فإنه كان أفقه من أن يقول هكذا؛ لأن في هذا موالة بين الواجبين بلا وقص بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة، فإن مبنى الزكاة على أن الوقص يتلو الواجب، وعلى أن الواجب يتلو الوقص. وحجة الجمهور: كتاب أبي بكر لأنس لما وجهه إلى البحرين: "هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمره الله بها رسوله" الحديث أخرجه البخاري وغيره، وفيه: "فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض".

إلى خمس وثلاثين إلخ: استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض. "بنت" في رواية: "أبنة" قاله الرقائي، واختلفت نسخ "الموطأ" على هاتين الروایتين، فالسبع الهدية بإسقاط الألف في سائر المواضع، والمصرية بإثاقها في جميعها. "مخاض" بفتح الميم والمعجمة الحميمية: هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثانية، سميت بذلك؛ لأن أمها تكون حاملاً، ومحض بطنها أي تحركت، أو دخلت في الحوامل وإن لم تحمل هي، فالمخاض: الحوامل من النوق، لا واحد لها من لفظها، بل واحدها حلفة، وإنما أضيفت إلى المخاض، والواحدة لا تكون بنت نوق؛ لأن أمها تكون في نوق حوامل تجاورهن تضع حملاً معها، فسيبتها إلى الجماعة باعتبار مجاورتها أمها، ويمكن أن يقال: إن المخاض وجع الولادة، فيكون التقدير ذات مخاض، كذا في "المرقاة" و"المجمع". **فإن** لم: بأن فقدتها حساً أو شرعاً، قال ابن الملك: يتحمل معها ثلاثة أوجه: بأن لا يكون عنده أصلاً، أو تكون مريضة فهي كالمعدومة، أو لا تكون متوسطة، قاله القاري، قال الساجي: ولا يجوز إخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض عند مالك، وقال أبو حنيفة: يجوز، وبناه على مذهبه في إخراج القيم في الزكاة. "قابن لبون" وهو ما تمت له الستان، ودخل في الثالثة، سمي بذلك؛ لأن أمه تكون ذات لب ترضع به أخرى عالماً، "ذكر" وصفه به وإن كان ابن لبون لا يكون إلا ذكراً زيادة في البيان؛ لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره وأثانه لفظ ابن كإبن عرس وإبن آوى، فرفع هذا الاحتمال، أو ليبه على نقصه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض، قاله ابن زرقون.

**وفيمَا فوق ذلك:** أي من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين بنت لبون، والعاية داخلة في المعيا بدليل قوله: "وفيمَا فوق ذلك إلى ستين حقة" بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف: ما لها ثلاث سنين، سميت بذلك؛ لأنها استحققت أن تتركب وتحمل ويطرقها الفحل، والجمع حِقَاق بالكسر والتخفيف. "طروقة الفحل" صفة لـ "حقة"، والطروقة بفتح الطاء المهملة كما ضبطه القاري والحافظ في "الفتح"، وغيرهما، فعولة بمعنى مفعولة أي بلغت أن يطرقها الفحل، قال الجحد: الفحل: الذكر من كل حيوان، "وفيمَا فوق ذلك" وهو إحدى وستون إلى خمس وسبعين جدعة بفتح الجيم والذال المعجمة: ما لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وإنما سميت بذلك؛ لأنها سقطت أسنانها، والجدة: السقوط، وقيل: لتكامل أسنانها.

وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذَعَةً، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى تِسْعِينَ بَنَاتًا لَبُونٍ،  
وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ.....

**وفما فوق الح** وهو ست وتسعون "إلى تسعين بنتا لبون" كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: "ابتا لبون" وكنها متفقة على ثنتي البت، فما في بعض النسخ القديمة من الأفراد تعريف من الناصح، "وفما فوق ذلك" وهو إحدى وتسعون "إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل" اتفقت الأئمة من أول الحديث إلى هذا، إلا ما تقدم عن عبيد. أنه قال: في خمس وعشرين خمس شياه، حكى عليها الإجماع جماعة، منهم السرحسي في 'مسوطة'، والعيني في "شرحه"، فقال: لا خلاف فيها بين الأئمة، وعينها اتفقت الأحرار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول الله ﷺ. وقال السرحسي: على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء. ثم الاختلاف بينهم بعد ذلك.

**على ذلك الح** أي على مائة وعشرين "من الإبل، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة"، واحتصوا في المراد بذلك على أقوال كثيرة، فمذهب الشافعي أنه إذا رادت على مائة وعشرين واحدة، ففيها ثلاث بات لبون، ولا عبرة بزيادة بعض الواحدة، ففيها حقتان فقط، صرح به في "شرح المهاج"، فإذا صارت مائة وثلاثين، ففيها حقة وستا لبون، ثم بدور الحساب على الأربعينات والخمسينات؛ لحديث الباب، وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد في رواية، وقال محمد بن إسحاق وأبو عبيد وأحمد في رواية: لا يتغير العرص إلى ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وستا لبون، قال الموفق: إذا زادت على عشرين ومائة واحدة، ففيها ثلاث بات لبون، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. ومذهب الأوراعي والشافعي وإسحاق والرواية الثابتة: لا يتعدى العرص إلى ثلاثين، فيكون فيها حقة وستا لبون، وهو مذهب محمد بن إسحاق بن يسار وأبي عبيد، ولما لك روايتان، ولنا: قوله ﷺ: "كتب على كل مائة واحدة رائدة، وقد جاء مصرحاً في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ. وكان عند آل عمر رواه أبو داود والترمذي، وحسنه، وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في الصدقات، وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة؛ لما روي: أن النبي ﷺ كتب لعمر بن الخطاب حرم كتاباً ذكر فيه الصدقات والديات، وذكر فيه مثل هذا إلى آخر ما بسطه. وعند أبي حنيفة وأصحابه: تستأنف الفريضة، فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين إلى خمس وأربعين ومائة، ففيها ست مخاص مع الحقتين إلى خمسين ومائة، ففيها ثلاث حقائق، وليس في هذا النصاب بنت لبون؛ لعدم نصابه، ثم تستأنف الفريضة، ففي كل خمس شاة إلى خمس وعشرين أي خمس وسبعين ومائة، ففيها بنت مخاص مع ثلاث حقائق، وفي ست وثلاثين أي ست وثلاثين ومائة بنت لبون مع ثلاث حقائق، وفي ست وأربعين أي ست وتسعين ومائة أربع حقائق إلى مائتين، ففيها إن شاء أدى أربع حقائق عن كل خمسين، أو خمس بات لبون عن كل أربعين، ثم تستأنف الفريضة أبداً، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين، وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأهل العراق، وحكى السفاقي أنه قول عمر. لكنه غير مشهور عنه، كذا في "العيني" بزيادة واختصار. =

- ومستدل الحنفية ما قال القاري في "شرح النقاية": ولنا: ما روى إسحاق بن راهويه في "مسنده"، والطحاوي في "مشكله"، وأبو داود في "المراسيل" عن حماد بن سلمة، قال: قلت: لقيس بن سعد: اكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم، فكتب لي ورقة، ثم جاء يوماً وأخبر أنه أحده من كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأخبرني أن رسول الله ﷺ كتبه لحده عمرو بن حرم في ذكر ما يخرج من فرائض الإبل، فكان فيه: 'إذا كانت أكثر من عشرين ومائة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون، فما فضل - أي راد - عسى مائة وعشرين، فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل، فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الععم في كل خمس دود شاة"، وروى الطحاوي عن حصيف عن أبي عبيدة ورياد بن أبي مریم عن ابن مسعود أنه قال: 'إذا بلغت العشرين ومائة استقنت الفريضة بالععم، ففي كل خمس شاة، فإذا بيعت خمساً وعشرين ففرائض الإبل، وروي عن إبراهيم السحفي نحوه، وروى ابن أبي شينة عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: 'إذا رادت الإبل على العشرين ومائة، فيستقل بها الفريضة" وما أورد على هذه الروايات البيهقي وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم، أجاب عنه الحنفية، محلها المطولات كـ "العبي" و "الزبيعي" وغيرهما لا يسعها هذا المختصر، ويكفي لهذا الوحيز ما قال العبي في "شرح الهداية" بعد حديث عمرو بن حرم رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: إسناده صحيح، وهو من قواعد الإسلام، وقال ابن الخوري في "التحقيق": قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح، وقال بعض الحفاظ المتأخرين: نسخة كتاب عمرو بن حرم تلقاها الأئمة بالقبول، وهي متواترة، وقال يعقوب بن سفيان العولي: لا أعلم في جميع الكتب المبقولة أصح منه، كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم. وقال ابن الهمام: قد وردت أحاديث كلها نص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين، ذكرها في "الغاية". وهكذا في "شرح الإحياء"، وقال: ذكرها الشمس السروجي في شرحه على "الهداية".

وقال العبي في 'شرح البخاري': وأما الذي استدلل به الشافعي فإننا قد عملنا به؛ لأننا أوجبنا في الأربعين بنت لبون، فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين، وكذلك أوجبنا في خمسين حقة، وهذا الحديث لا يتعرض لمي الواجب عما دونه، وإنما هو عمل بمفهوم النص، فنحن عملنا بالنصين، وهو أعرض عن العمل بما رويناه. وقال السرخسي في "المسوط": والقول باستتقال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود. ثم نقول: وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار وإجماع الأمة، فلا يجوز إسقاطه إلا بمثله، وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار، فلا يجوز إسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار، بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم، ويحمل حديث ابن عمر علي الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين، وبه نقول: إن في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، وحاصل ما قالوا: أن قوله ﷺ في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة. -

مِنَ الْإِبِلِ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَمَا زَادَ.....

= كما يصدق على ما اختارته الأئمة الثلاثة من تعيير النصاب الأول يصدق على ما اختارته الحنفية من إبقاء النصاب، وبعد الأربعينات والخمسونيات مستأنفاً لا من أول النصاب، ويؤيد ذلك أنه يوجد هذه النقطة في حديث عمرو بن حزم أيضاً، كما أخرج الصحوي وغيره بطرق، مع أنه ذكر فيه عود الفرائض إلى ما دون ست اللواتي والحققة، وأيضاً أخرج محمد في "الآثار" عن ابن مسعود إلى مائة وعشرين مثل أحاديث الصدقات، ثم قال: "ثم نستعمل الفريضة، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة"، فعلم أن هذه الكمية لا يباي عود ما سبق.

**سائمة الغنم.** أي راعيها، قال ابن عابدين: الغنم محرقة: الشاة لا واحد لها من لفظها، الواحدة شاة. وهو اسم مؤنث للجنس، يقع على الذكور والإناث، وفي "الدر المختار": مشتق من العيمة؛ لأنه ليس لها آلة الدفاع، فكانت غنيمة لكل طالب، قال ابن الهمام: السائمة: التي ترعى ولا تعلف في الأهل، قال ابن رشد: اختلفوا في السائمة من الإبل والقر والغنم من غير السائمة منها، فإن قوماً أوجوها في هذه الأصناف الثلاثة سائمة كانت أو غيرها، وبه قال الليث ومالك، وقال سائر فقهاء الأمصار: لا زكاة في غير السائمة منها، قال الرقابي: لا خلاف في وجوب زكاة السائمة، واحتنف في المعوفة، فقال مالك والليث: فيها تركاة رعت أم لا؛ لأنها سائمة في صفتها، والماشية كلها سائمة، ومعها من الرعي لا يجمع تسميتها سائمة، والحققة عموم أقواله رحمته في تركاة لم يخص سائمة من غيرها، وقال سائر فقهاء الأمصار وأهل الحديث: لا زكاة فيها، وروي عن جمع من الصحابة لا مخالف لهم منهم، ولا أعلم من قال بقول مالك، والليث من فقهاء الأمصار، قاله ابن عبد البر. "إذا بلغت أربعين" ولا شيء في أقل منها إجماعاً، كما قاله العيني، "إلى عشرين ومائة شاة" مستدأ خبره قوله: "في سائمة الغنم"، قال السرخسي في "مبسوطة": ويجوز في زكاة الغنم أحد الذكور والإناث عدداً، وقال الشافعي: لا يوجد الذكور إلا إذا كان النصاب كنه ذكوراً؛ لأن مصفحة السبل لا تحصل به، ولنا: قوله رحمته في "عشرين شاة"، واسم الشاة يتناول الذكر والأنثى جميعاً، "وفيما فوق ذلك" أي إذا رادت واحدة، وهو إحدى وعشرون ومائة "إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك" أي من إحدى ومائتين "إلى ثلاث مائة ثلاث شياه" بالكسر، جمع شاة، قال العيني في "البيان": الشاة من الغنم تذكر وتؤنث، وأصل الشاة شاة؛ لأن تصغيرها شويهة، واجمع شياه ناهية إلى العشر، يقال: ثلاث شياه، فإذا جاورت العشر فبالتاء. ومن أول نصاب الغنم إلى ثلاث مائة شياه إجماعي، حكى الإجماع عليه ابن رشد وغيره.



عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ، وَلَا هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَفْرَقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَفِي الرِّقَّةِ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ رُبْعُ الْعُشْرِ.

**على ذلك:** أي على ثلاث مائة، "ففي كل مائة شاة"، فقال الشعبي والسحفي والحسن بن حي: إذا رادت على ثلاث مائة واحدة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة، فإذا رادت واحدة ففيها خمس شياه إلى خمس مائة وهكذا، وهو رواية عن أحمد؛ لما أن ظاهر حديث الباب يدل على أن ثلاث مائة مدار لحكم، وقال الجمهور: إذا رادت واحدة على ثلاث مائة فلا شيء فيها إلى أربع مائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الصحيح عنه، والثوري وإسحاق والأوراعي وجماعة أهل الأثر، وهو قول علي وابن مسعود، كذا في "العيني".

**ولا يخرج:** ببناء المجهول، وفي رواية: "ولا يوحد في الصدقة" بلفظ: "في" في جميع النسخ الهندية، وبعض المصرية بلفظ "من الصدقة"، والأوجه الأول: "تيس" هو فحل العنق، قال المحدث: هو الذكر من الطاء والمعر والوعول، أو إذا أتى عليه سنة، وأراد منه الناحي: الذي لا يبيع حد المحولة، كما سيأتي في كلامه، وروى نحوه عن الإمام مالك، كما سيأتي عن "المدونة". "ولا هرمة" بفتح الهاء وكسر الراء: كثرة سقطت أسنانها، "ولا ذات عوار" بفتح المهملة وضمها أي ذات عيب ونقص، كذا في "النهاية"، قال ابن حجر: فهو من عطف العام على الخاص؛ إذ العيب يشمل المرض والهزم وغيرهما، كذا في "المرقاة"، قال الرزقاني: واحتلف في ضبطها، فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في البيع، وقيل: ما يمنع الإجراء في الأضحية، إلا ما شاء المصدق.

**ولا يجمع:** يضم أوله وفتح ثالثة، "بين مفترق" بفاء فمشاة فوقية فراء حفيضة، وفي رواية: "مفترق" بتقليل التاء وتشديد الراء، قاله الرزقاني، قلت: والنسخ المصرية على الأول، وفي النسخ الهندية بدون التاء بلفظ: "مفرق". "ولا يفرق" يضم أوله وفتح ثالثة مشدداً، ويحذف. "بين مجتمع خشية" وفي رواية: "خافة" منصوب على العلة، "الصدقة" أي خافة قلة الصدقة أو كثرتها، "وما كان من خليطين" تشبيه خليط بمعنى محالط أو شريك، وسيأتي، "فإنهما يتراجعا" بينهما بالسوية أي يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما. "وفي الرقة" بكسر راء وحقة قاف: الفضة سواء كانت مضروبة أو غيرها، قيل: أصله الورق، فحدثت الواو وعوضت التاء في آخرها كالوعد والعدة. "إذا بلغت خمس أواق" بالتووين كـ "جوار"، "ربع العشر" بضم العين وسكون الشين، وقيل: بضمهما، قاله القاري، وتقدم الكلام على زكاة الفضة.

## مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ

٦٧٣ - **ماث** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ حَبَلٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً، .....

**بقرة** قال الفاري: المراد الخس، وقال ابن الهمام: البقر الخس، والثاء في 'بقرة' لموحدة، فيقع على الذكر والأنثى، لا لتأنيث. 'تبيعاً' هو ما دخل في الثانية على المشهور، وقيل: غير ذلك، كما في 'العارضة' وغيره، وبالأول فسرره أصحاب الفروع من الأئمة الثلاثة، وقال الدردير في 'الشرح الكبير': 'دو ستين أي دخل في الثالثة. سمي به عند الجمهور؛ لأنه قطع عن أمه فهو يتبعها.

**مسنة** بالنصب مفعول لـ 'أخذ'، واحتسبوا في سها، ففي 'الشرح الكبير' للدردير: 'دات ثلاث مسين، أي أوفتها، ودخلت في الرابعة، وفسرها أصحاب الفروع من بقية الأئمة الثلاثة: ما تمت لها ستان وطعنت في الثالثة، ثم احتلفوا ههنا في مسنة، وهي: هل يخرى فيها المس أي الذكر أيضاً أم لا؟ قال الناجي: لا تؤحد إلا أنثى سواء كانت بقرة ذكوراً أو إناثاً كلها، وقال بعض أصحاب الشافعي: إذا كانت البقر كلها ذكوراً أحد منها مس ذكر. وهكذا في فروع الأئمة الثلاثة: لا يكفي المس حلقاً للمحفية، كما تقدم عن 'المبسوط': أنه لا فرق بين الأنثى والذكر في غير الإبل عدهم، وأما الأرعون وما تكرر منها كاشميين، فلا يخرى في فرصها إلا الإناث، إلا أن يخرج عن المسنة تبعيين فيحور، وإذا بلغ مائة وعشرين اتفق امرصان جميعاً، فيحور رب المال بين إحراح ثلاث مسات أو أربع أتعة، والواجب أحدهما أيهما شاء، والخيرة في الإحراح إلى رب المال، كما ذكرنا في ركة الإبل. وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث، فإن كانت كلها ذكوراً أحرأ الذكر بكل حال، ويغتمل أن لا يخرى إلا إناث في الأربعينات؛ لأن النبي ﷺ نص على المسات، فيجب اتاع مورده، فيكلف شراءها، والأول أولى؛ لأننا احترا الذكر في العجم مع أنه لا مدخل له في ركاثها، فالنقر التي للذكر فيها مدخل أولى. ثم اختلفوا في ما بين أربعين إلى ستين، فقال أكثر أهل العلم منهم الشعبي والسحفي والخس ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأحمد وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور: لا شيء في ذلك حتى بلغ ستين، وقال الإمام أبو حنيفة في بعض الروايات عنه: فيما زاد على الأربعين بخمسة، في كل بقرة ربع عشر مسنة فزاراً من جعل الوقص تسعة عشر، وهو مخالف لجميع أو قاصها، فإن جميع أو قاصها عشرة عشرة، قال في 'الهداية': إذا زادت على أربعين وجب في الريادة بقدر ذلك إلى ستين عند أي حيفة، ففي الواحدة ربع عشر مسنة، وهكذا، وهو رواية الأصل؛ لأن العفو ثبت بصاً بخلاف القياس، ولا نص ههنا، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يجب في الريادة شيء حتى تبلغ خمسين، ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبع؛ لأن معنى هذا الصواب على أن يكون بين عقدين وقص، وفي كل عقد واجب، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الريادة حتى تبلغ ستين، وهو رواية =

وَأَيَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَلْقَاهُ فَأَسْأَلُهُ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ.  
قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ،

= عن أبي حنيفة، قال العيني: وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وفي "المحيط": هو أوفق الروايات عن أبي حنيفة، وفي "جوامع الفقه": هو المختار. وأول صاحب الهداية النهي في الأوقاص بالصغار.

**وَأَيَّ الْح.** بناء المجهول "بما دون ذلك" أي بما دون الثلاثين وأقل النصاب، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى أقرب المذكور، وهو الأربعون، فيكون المعنى أي بما بين الثلاثين إلى أربعين، وإليه يشير كلام ابن رشد المتقدم؛ إذ حمل التوقف على الأوقاص، لكن بشكل عليه عما روي عن معاذ مرفوعاً: **لَا يَأْخُذُ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ**، اللهم إلا أن يقال: إن الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك، "فأي أن يأخذ منه شيئاً"، وقال 'في وجه عدم الأخذ': 'لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً' فيه دليل على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والأربعين مع أن مثله لا يكون رأياً، وإنما هو توقيف، قال الساجي: أي معاذ أن يأخذ شيئاً، إقياداً من معاذ إطاعة للنبي ﷺ ووقوفاً عند حده. 'حتى' عناية لمقدار أي لا يأخذ إلى أن "ألقاه فأسأله" ثم لم يتفق لمعاذ أن يلقي النبي ﷺ على المشهور، "فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم" بفتح إمالة التحتية "معاذ بن جبل" من عمر، قال عمرو بن شعيب لم يزل معاذ بالحد مد بعثه النبي ﷺ إلى اليمن حتى توفي النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر ﷺ. فرده على ما كان عليه، قاله الرقابي.

**كَانَ لَهُ غَنَمٌ.** مثلاً 'على راعيين متفرقين' بتقدم التاء من "التفرق" في النسخ الهدية، وفي النسخ المصرية: بتقدم الفاء من الافتراق. "أو على رعاة" بكسر الراء ممدود، جمع راع، "متفرقين" بصيغة الجمع من التفرق في الهندية. ومن الافتراق في المصرية، كما تقدم، "في بلدان شتى، أن ذلك" أي المتفرق "يجمع" بناء المجهول 'كنه على صاحبه، فيؤدي منه' بعد الجمع "صدقته" قال الرقابي: وكذلك الماشية والحرث، وقوله: "أحسن ما سمعت" يدل على الخلاف، والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب، ولا يراعى افتراق المواضع إلا من جهة السعة، قاله أبو عمر، قس: وبه قال الجمهور خلافاً لأحمد كما حكاه الحافظ في 'الفتح' عنه: أن من كان له ماشية ببلد لا تسع النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة، ومثلها بالبصرة، أما لا تضم باعتبار كونهما ملك رجل واحد، وخالفه الجمهور فقالوا: يجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى، ويخرج منها الزكاة. "ومثل ذلك" أي مثل الغنم 'الرجل' بالرفع 'يكون له الذهب أو الورق' الدنانير وحب فيهما الزكاة بشروطها "متفرقة في أيدي أناس شتى، أنه" بكسر الهمزة وفتحها "يبغي له" أي يجب عليه "أن يجمعها، فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من ركاتها" بيان ما وجب، وذلك لما تقدم أنه لا يراعى افتراقه في أيدي أناس، وإنما يراعى اجتماعه في ملكه، وجريان الحول على النصاب، "قال يحيى: قال مالك: في الرجل يكون له الصان والمعرز" يسكون الهمزة والعين وفتحهما، جمع ضائ، =

أَوْ عَلَى رِعَاءٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ كُلُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَيُؤَدَّى مِنْهُ صَدَقَتُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الذَّهَبُ أَوْ الْوَرِقُ مُتَفَرِّقَةً فِي أَيْدِي أَنْاسٍ شَتَّى، أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا فَيُخْرِجَ مِنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ زَكَاةِهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ: إِنَّهَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ صُدِّقَتْ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ غَنَمٌ كُلُّهَا. وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَتْ الضَّأْنُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَمْ تَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاةً وَاحِدَةً، .....

= كذا في 'القاموس' و'الكشاف'، وهو مذهب الأخفش، والصحيح مذهب سيويه: أن كلا منهما اسم حسن يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى. والضأن ما كان من دوات الصوف، ومنع من دوات الشعر، 'فَهَسْتَانِي'، كذا في 'الشامي'. 'إِذَا' أي الضأن والمعر كلها "تجمع" بناء المحوّل "عليه في الصدقة، فإن كان فيهما 'بضمير التثنية في لهدية أي في اسوعين، وبضمير إفراد التأنيث في المصرية أي في المجموعة "ما تحب فيه الصدقة" يعني بلغت المجموعة حد النصاب، "صدقت" بضم الصاد وشد الدال: أخرج صدقتها، "وقال: إِنَّمَا هِيَ غَنَمٌ كُلُّهَا" بيان لوجه الجمع يعني أن النص ورد باسم الشاة أو الغنم، وهو شامل لهما فكانا جنساً واحداً، ثم بين دليله، فقال: 'وفي كتاب عمر بن الخطاب' 'لذي ورد في الصدقة، وقع فيه 'وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة' بالنصب على التمييز 'شاة' بالرفع مبتدأ مؤخر، قال ابن رشد في 'الندابة': اتفقوا على أن المعر يصم مع الضأن، وقال في 'مقدماته': لا اختلاف في هذا أحقصة، إلا ما ذهب إليه ابن لامية من أن الضأن والمعر صنفان لا يجتمعان في الزكاة، بقوله تعالى: **ثُمَّ دَرَسَهُ مِنْ خِثْلٍ مِمَّنْ جَعَلَ سِتْرُهَا عَلَى غُلَّتِهَا أَلِيَّتْ ذَاتُ الْأُجْنُنِ وَبُنَاتٌ ذَاتُ الْأُصْبَانِ إِلَى قَوْلِهِ: ٥٥ مِنْ لِبَاسٍ لِيْسَ مِنْ خِثْلٍ مُسَبَّرٍ هَذَانِ ٥٦ (الأعراف: ١٤٤)،** قال: فهو كان المعز من الضأن، لكأن البقر من الإبل، وهذا معنى قوله دون نصه، وقال الموفق: لا يعلم خلافاً بين أهل العلم في صم أنواع الأحاس بعضها إلى بعض في إنجاب الزكاة، وقال ابن المنذر: أجمع من يخص عنه من أهل العلم على صم الضأن إلى المعر، إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب، سواء دعت الحاجة إلى ذلك بأن يكون الواجب واحداً أو لا يكون أحد النوعين موجباً لواحد، أو لم يدع بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة، وقال عكرمة ومالك وإسحاق: يخرج من أكثر العددين، فإن استويا أخرج من أيهما شاء.

**أكثر من المعر:** في العدد، 'و لم تجب على رها إلا شاة واحدة' لكونها لم تلج إلى نصاب الاثنين، فإن وجب شتان، فإن تساوى الصنفان أحد واحد من كل جنس، وإن كان أحدهما أكثر ففيه تفصيل عند المالكية بسطه الناجي =

أَخَذَ الْمُصَدِّقُ تِلْكَ الشَّاةَ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الضَّأْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَعْزُ أَكْثَرَ مِنَ الضَّأْنِ أَخَذَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَى الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ أَخَذَ مِنْ أُيْتَيْهِمَا شَاءَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ الْعَرَابُ وَالْبُخْتُ يُجْمَعَانِ عَلَى رَبَّيْهِمَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ إِبِلٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْعَرَابُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْبُخْتِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا بَعِيرٌ وَاحِدٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْعَرَابِ صَدَقَتَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبُخْتُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُيْتَيْهِمَا شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ

- لا يسمعه المقام. "أخذ المصدق" أي الساعي "تلك الشاة التي وجبت على رب المال" في الزكاة "من الضأن" تعبيراً للأكثر، "وإن كانت المعز أكثر من الضأن أحد منها" أي المعز تعبيراً لها، "فإن استوى الضأن والمعز" كعشرين صائاً وعشرين معزاً "أخذ" المصدق، راد في بعض النسخ المصرية: "الشاة"، "من أيتيها شاء" لعدم المرجح لأحد الحائسين، قال ابن رشد: اختلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق، فقال مالك: يأخذ من الأكثر عدداً، فإن استوت حيز الساعي. وقال أبو حنيفة: بل الساعي يغير إذا اختلفت الأصناف، وقال الشافعي: يأخذ الوسط من الأصناف.

**العرب** بكسر العين جمع عربي للبهائم، وللأناسي عرب، ففرقوا بينهما في الجمع، قاله ابن عابدين. "والسحت" جمع نخفي مثل روم ورومي، ثم يجمع على البخاتي يعصف ويتفل، قاله الرقائي، وفي "الدر": هو ما له سامان، منسوب إلى تحت بصر (بضم الباء وسكون الحاء)؛ لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي، فولد منهما ولد، فسمي بختياً، ثم النقط هكذا ليحيى بالباء والحاء آخره تاء، ولأس وصاح: بدله السحت بول وجيم آخره موحدة، جمع نخيب ونخبة بمعنى الخيار، والوجه ما ليحيى كما لا يخفى. "يجمعان" بضم الياء "على ربهما في الصدقة" ثم بين وجه الجمع "وقال: إنما هي إبل كلها"، فيشتمل اسم الإبل الوارد في النص، ثم بين طريق الأحاد، فقال: "فإن كانت العرب هي أكثر من السحت، ولم يجب على ربا إلا بعير واحد، فليأخذ من العرب صدقتها" تعبيراً للأكثر، "فإن كانت اسحت أكثر منها، فليأخذ منها" الصدقة تعبيراً لها، "فإن استوت" العرب والسحت "فليأخذ من أيتيها شاء"، وتقدمت المسالك في العم.

**وكذلك** أي مثل العم والإبل "البقر والحواميس" جمع جاموس، نوع من البقر، كأنه مشتق من جمس الودك إذا جمده؛ لأنه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث والزرع والدياسة، "يجب أن تجمع" بضم التاء "على ربا في الصدقة، وقال: إنما هي بقر كلها" في اللغة، فعموم النص يتناولها كلها، قال الحرقى: الحواميس كغيرها من البقر، قال الموفق: لا خلاف في هذا نعلمه، وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العم على هذا، ولأن الحواميس من أنواع البقر، كما أن البخاتي من أنواع الإبل، فإذا اتفق في المال حواميس وصف آخر من البقر، =

وَالْحَوَامِيسُ يَجِبُ أَنْ تُجْمَعَ عَلَى رَبَّهَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَوَامِيسِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى رَبَّهَا إِلَّا بَقَرَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتَهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَامِيسُ أَكْثَرَ فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيْتِهِنَّ شَاءَ، فَإِذَا وَجَبَتْ فِي ذَلِكَ الصَّدَقَةُ صَدَّقَ الصَّنْفَانِ جَمِيعًا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَفَادَ مَاشِيَةً مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ فِيهَا

= أو خاتمي وعراب، أو معر وضأن، كمل بصاب أحدهما بالآخر، وأحد الميرص من أحدهما على قدر المائتين. فإن كانت البقرة هي أكثر من الحواميس، ولا تحب على ربه إلا بقرة واحدة، فليأخذ من البقرة صدقتها بصغير فراد تأنيث في السح الهذبية أي صدقة المجموعة، وبصغير اثنية في مصرية أي صدقة السوعين، وإن كانت الحواميس أكثر فليأخذ منها أي من الحواميس الصدقة كلها، فإن استوت فليأخذ من أيتها شاء. إذا كانت في كل واحد منهما الس واحد، وإلا تعين الموجود، ولا يخرج على شراء السوع الآخر، فإذا وجبت في ذلك الصدقة ناصب، "صدق" بتشديد الدال ساء المجهول، "الصفان جميعاً" قال الناحي: يحتمل أن يريد بذلك أنه إذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره، وكان ذلك صدقة عن الصنفين، ويحتمل أن يريد به: إن وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق، قلت: وحاصله: أن كلام مصنف يحتمل التأكيد لما سبق، ويحتمل البيان نسالة مستأنفة، أما على الاحتمال الأول فيكون تقدير عبارة أنه إذا وجبت في ذلك أي المذكور من الأنواع المحتقة "الصدقة" ناصب، ثم أدى الصدقة على التفصيل المذكور "صدق الصفان" أي أدبت لصدقة عن الصنفين المذكورين "جميعاً"، وعلى هذا الاحتمال كون العرض بذكر هذا الكلام دفع ما يتوهم أنه إذا أدى من أحد السوعين يبقى لسوع الأخير غير مصدق، وأما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى: إذا وجبت في ذلك أي كل من السوعين محتققتين "صدقة" مستقلة بأن تكون الماشية تقدر تحب فيها الشتان، ويكون الصفان متساويين "صدق الصفان جميعاً" أي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلاً، وهذا الاحتمال شرح الزرقاني كلام المصنف، ولم يذكر الاحتمال الأول، فقال بعد كلام المصنف: كتلتين من البقر، ومنها حاموس، فليأخذ من كل نوعاً.

من أفاد أي استفاد، قال المجد: أفدت المال استفدته وأعصيته، صد، ماشية ناصب من إبل أو بقر أو غنم بيان للماشية فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها؛ لأن وجوب الزكاة بعد حوالان الحول، إلا أن يكون له قبها بصاب ماشية، ثم فسر النصاب، فقال: "والنصاب ما تحب فيه الصدقة" أي بصاب كل شيء مقدار ما تحب في ذلك مقدار الصدقة، وهو رعة: الأصل، واستعمل في العرف في أقل ما تحب فيه زكاة، ثم بين تفصيل أقل النصاب في الماشية، فقال: إما خمس دود من الإبل وإما ثلاثون بقرة وإما أربعون شاة، =



حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ قَبْلَهَا نَصَابٌ مَاشِيَةً، وَالنَّصَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، إِمَّا خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ وَإِمَّا ثَلَاثُونَ بَقَرَةً وَإِمَّا أَرْبَعُونَ شَاةً، فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ ثَلَاثُونَ بَقَرَةً أَوْ أَرْبَعُونَ شَاةً، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَّتِهِ حِينَ يُصَدِّقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ، وَإِنْ كَانَ مَا أَفَادَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ إِلَى مَاشِيَّتِهِ قَدْ صُدِّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرِثَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُهَا مَعَ مَاشِيَّتِهِ حِينَ يُصَدِّقُ مَاشِيَّتَهُ.

= فإذا كان لرجل 'مثلاً' خمس ذود من الإبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة، ثم أفاد إليها إبلاً أو بقرًا أو غنماً قليلاً أو كثيراً "باشترأ أو هبة أو ميراث" أي أعم من أي سب استفادها، فإنه يصدقها" أي يؤدي صدقة هذه المستفادة "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها" أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى، وإن لم يحل على الفائدة الحول". قال الرافعي: فحاصل مذهبه في فائدة الماشية: إن لم يكن عنده نصابها قبل ذلك استوفى بالجميع حولاً، وإن كان له نصاب من نوع ما أفاد ركني الفائدة على حور النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم، وه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأبو نوري: لا تصم الفوائد، ويركي كل عني حوره إلا نتاج الماشية، فتركي مع أمهاتها إن كانت نصاباً. قلت: ولا يذهب عبيث أن المذكور ههنا حكم فائدة الماشية، والمذكور سابقاً قبيل الزكاة في المعدل فائدة العين، وفرق المالكية في الفائدتين، ففي 'الشرح الكبير'. وضعت الفائدة من النعم لنصاب من جسمه، وإن حصلت قبل تمام حور النصاب بحصة لا لأقل من نصاب، بل تصم الأولى للثانية، وهذا خلاف فائدة العين، فإنها لا تصم لنصاب قبيلها، بل يستقبل بها، ويبقى كل من على حوله، وانفرق: أن زكاة الماشية موكولة للساعي، فلو لم تصم الثانية للأول لأدى ذلك لخروجه مرتين ففيه مشقة واضحة، بخلاف العين، فإنها موكولة لأربابها.

**ما أفاده إلخ:** أي استفادته، "من الماشية" بيان لـ"ما"، 'إن ماشيته قد صدقت' تشديد الدال، سواء المجهول أي صدقها مالكها النافع أو انواهب أو المورث "قبل أن يشتريها" المستفيد، أو قبل أن يقبل الهدية بيوم واحد، أو قبل أن يرثها بيوم واحد، فإنه" أي المستفيد "يصدقها مع ماشيته" ولو ركاه المالك الأول أيضاً، فهذا مال ركني مرتين، "حين يصدق ماشيته" التي كانت عنده من قبل الاستفادة.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْوَرِقِ يُزَكِّيهِمَا الرَّجُلُ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ عَرْضًا، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِي عَرْضِهِ ذَلِكَ إِذَا بَاعَهُ صَدَقَةً، فَيُخْرِجُ الرَّجُلُ الْآخَرَ صَدَقَتَهَا، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ صَدَّقَهَا هَذَا الْيَوْمَ، وَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ صَدَّقَهَا مِنَ الْغَدِ. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ لَا تَحِبُّ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَاشْتَرَى إِلَيْهَا غَنَمًا

**مثل ذلك:** بفتح الميم والمثناة، قال الزرقالي: أي قياسه "مثل الورق يزكيها الرجل، ثم يشتري بها" أي بتلك الورق 'من رجل آخر عرضاً، وقد وجبت عليه' أي على النائع "في عرضه ذلك إذا باعه الصدقة" بالصم، فاعل "وجبت"، وذلك لما تقدم في محله من مذهب مالك: أن المختكر يركب ماله بعد البيع، "فيخرج الرجل الآخر" أي النائع 'صدقتها'، هذا اليوم؛ لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع، "فيكون الأول" أي المشتري 'قد صدقها' بتشديد الدال أي أدى الصدقة هذا اليوم، لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده، 'ويكون الآخر' أي النائع 'قد صدقها من الغد' لنقص عنده بالتجارة في الغد، ولا ضير في ذلك؛ فإن العير قد تحري في الزكاة في عام واحد مرات؛ لاختلاف الملاك، واستثنى الحنفية بعض الصور كما سيأتي من "الدر المختار"، وقد وقع في بعض السح المصرية اختصار في هذا السياق كما في نسخة "الزرقالي" و"التوير"، وسياقهما: فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم، ويكون الآخر قد صدقها من الغد. ونقية السح المصرية والهدية كلها متظافرة على السياق الذي احترته.

**كانت له غنم:** مثلاً بمقدار 'لا تحب فيها الصدقة' لنقصها عن النصاب كعشرين مثلاً، 'فاشتري إليها غنماً كثيرة' ألفاً مثلاً "تحب في دواها" أي في أقل منها "الصدقة، أو ورثها" أو وهبت له 'إنه لا تحب عنده في الغنم كلها' أي الألف والعشرين كلها "صدقة" بالتشكيك في النسخ الهدية، والتعريف في المصرية "حتى يحول عنها الحول من يوم أفادها" أي حتى يحول الحول من يوم استفاد الألف "باشترأ أو ميراث"، أو هبة، وذلك 'أي ووجهه' أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تحب فيها الصدقة' لقنتها عن النصاب، والحملة صفة لـ 'ماشية' 'من إبل أو نقر أو غنم' بياك لماشية، "فليس يعد" سواء المصارغ المجهول من العدد كما في جميع النسخ المصرية والشروح، وفي النسخ الهدية بلفظ "بعد" بموحدة في أوله وسكون العين، 'ذلك' اموجود عنده 'نصاب مال' لقنته عن النصاب، بل هو معفو عنه، فلا تحب الزكاة في كل نوع منها، 'حتى يكون في كل صنف منها' أي من الأنواع الثلاثة 'ما تحب فيه الصدقة'، اسم لـ 'يكون'، فإذا صار عنده مقدار تحب فيه الزكاة، "فذلك" متداً 'النصاب الذي يصدق' أي يزكي، والموصول مع صفة صفة للنصاب، وهو حبر "معه" أي مع النصاب 'ما أفاد' أي استفاد 'إليه صاحبه'، ولعظة 'صاحبه' فاعل 'يصدق'، و'ما أفاد إليه' مفعوله، "من قليل أو كثير" بياك لـ 'ما'، "من الماشية" بياك لقليل أو كثير، والحاصل: أن الاستفادة إذا استفيد إلى غير النصاب لا تحب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب، وبه قالت الحنفية.

كثيرة تجب في دونها الصدقة، أو ورثها: إنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها بإشتراء أو ميراث، وذلك أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة من إبل أو بقرة أو غنم، فليس بعد ذلك نصاب مالي حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة، فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد إليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية. قال مالك: ولو كانت لرجل إبل أو بقرة أو غنم تجب في كل صنف منها الصدقة، ثم أفاد إليها بعيراً أو نقرة أو شاة، صدقها مع ماشيته حين يصدقها. قال يحيى: قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في هذا. قال مالك في الفريضة تجب على الرجل، .....

**أو عم إلح** مقدار "تجب في كل صنف منها الصدقة" لسوء النصاب، "ثم أفاد إليها بعيراً أو نقرة أو شاة صدقها" أي ركاها "مع ماشيته" التي كانت عنده قبل الاستفادة "حين يصدقها"، وذلك لأن المستفاد إلى النصاب يركى مع الأصل كما تقدم، وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفروع، وإحتمية موافقة هم في ذلك، ففي "الدر المحتار": والمستفاد ولو بهمة أو يرث وسط الحول يصم إلى نصاب من حسبه، فيركبه نحول الأصل، ولو أدى زكاة بقده، ثم اشترى به سائمة لا تضمه، قال ابن عابدين: قوله: 'يصم إلى نصاب' قيد به؛ لأنه لو كان النصاب ناقصاً، وكمل بالمستفاد، فإن الحول يتعقد عليه عند الكمال.

**وهذا أحب إلح.** قال الناجي: هذا يختل معيين، أحدهما: أنه يجب هذا القول دون غيره من الأقوال، وعلى هذا يقال: ريد أحق ماله، وإن كان لا حق للتعبير فيه، وعلى هذا المعنى بيت حسان:

أتمخوه ولست له بكفو فشركما خيركما الفداء

فقال: شركما، ولا شر في الشيء. ويحتمل أن يريد أن سائر الأقوال لها عده وجه، ودليل صحته يقتضي محنة لها لأجل ذلك الدليل، إلا أن دليل هذا القول أبين وأرجح، فتكون أفعال على باهما في المشاركة.

**في الفريضة** أي السمس المعين الذي يجب في الزكاة، "تجب على الرجل، فلا توجد عده: إنما أي الفريضة إن كانت بت محاض" فلم توجد "أحد" سواء انعموه في السمس الهدية أي المصدق، وساء المحول في المصرية "مكاهما" أي بدل بت المحاض "اس لون ذكرأ" تألف الصب في السمس الهدية، فهو مع موصوفه معمول لـ "أحد"، وبدون الألف في السمس المصرية، فهو نائب فاعل، قال الناجي: هذا كما قال، من وجبت عليه بت محاض =

فَلَا تُوجَدُ عِنْدَهُ: إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِنْتُ مَخَاضٍ أَخَذَ مَكَانَهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ لَبُونٍ أَوْ حِقَّةً، أَوْ جَذَعَةً وَلَمْ تَكُنْ، كَانَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يَتَنَاعَهَا لَهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَحِبُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَتَهَا.

= ولم توجد عنده، ووجد ابن لبون، فإنه يوجد منه، ويخرى، ولا خلاف في ذلك، قال الرقابي: وإن كان أقل قيمة منها، وهذا الحكم متفق عليه، وكذا حكى الإجماع على إجراء ابن لبون ابن رشد في "النداية"، والموفق في "المعنى"، وما قال الرقابي: وإن كان أقل قيمة منها - وحكى عنه الإجماع - مشكلاً؛ فإن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه يعمل الحديث، قال الإمام السرخسي في "المسوط": إذا وحب عليه في إسه ست محاص، ووجد ابن لبون، فعسدا لا يتعين أحده، وعند الشافعي يتعين، وهو رواية عن أبي يوسف في "الأمانى"، واستدلا في ذلك هذا القول، ولكنا نقول: إما اعتبر رسول الله ﷺ هذه المعادلة في المالية معنى، فإن الإناث من الإبل أفضل قيمة من الذكور، والمسة أفضل قيمة من غير المسة، فأقام رسول الله ﷺ زيادة الس في المقول إليه مقام زيادة الأنوثة في المنقول عنه، ونقصان الذكورة في المقول إليه مقام نقصان الس في المنقول عنه، ولكن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأمكنة، فلو عبا أحد من السون من غير اعتبار القيمة أدى إلى الإصرار بالفقراء، أو الإححاف بأرباب الأموال، كذا في "الذلل"، ثم لو لم نجد واحداً منهما لا ست محاص ولا ابن لبون، فقال مالك وأحمد وغيرهما: يتعين عليه شراء ست محاص، والأصح عند الشافعية: له أن يشتري أيهما شاء، قاله الرقابي، وتقدم كلام الموفق في ذلك مفصلاً، قلت: وعلى أصول الحنفية لا يحتاج إلى شراء شيء منهما، بل يعطى قيمة الواجب كيف ما شاء.

**وإن كانت** العريضة الواجبة عليه "ست لبون أو حقة أو جذعة، ولم تكن" أي التي وجبت عليه عنده "كان على رب المال أن يتناعها" أي الناقصة الواجبة من الأنواع المذكورة "له حتى يأتيه بها" أي يعطيها المصدق، ولا يكفي ههنا الحققة محل ست اللبون، ولا الخدع محل الحققة، وه قال الجمهور من الخابلة، قال الموفق بعد ما أثبت حوار ابن اللبون محل ست المحاص: ولا يخرج بعض الذكورية بزيادة س في غير هذا الموضع، ولا يخرجته أن يخرج عن ابن لبون حقاً، ولا عن الحققة جذعاً؛ لعدمهما، ولا وجودهما، وقال القاسمي، وس عقيل: يجوز ذلك مع عدمهما؛ لأهما أعلى وأفضل، فثبت الحكم فيهما بطريق التبيه، ولنا: أنه لا يصح قياسهما على ابن لبون مكان ست محاص؛ لأن زيادة س ابن لبون على ست محاص يمتنع بها من صغار السباع، ويرعى الشجر نفسه، ويرد الماء، ولا يوجد هذا في الحق مع ست لبون؛ لأهما يشتركان في هذا، فلم يبق إلا مجرد السن، فم يقابل إلا بتوجيه.

**ولا أحب له إلخ** راد في السج الهندية قبل ذلك: "قال مالك"، وليس هذا في المصرية، والأولى جذعه؛ لأنه من تمة الكلام السابق، "أن يعطيه" أي المصدق "قيمتها"، قال الساجي: كان عليه أن يأتي بها، ولم يوجد منه قيمتها من الإبل ولا من غيرها، هذا هو المشهور من مذهب مالك: أنه لا يجوز إحراج القيم في الزكاة، وقال القاسمي أبو محمد: =

= إنه يتحرج على مذهب أن إخراج القيم في الزكاة جائز، وبه قال أبو حنيفة، وحكاه ابن المواز عن ابن القاسم، وأشهب، وقال السرحسي في "المسوط": إذا وجبت العريضة في الإبل ولم يوجد ذلك السن، ووجد أفضل منه أو دونه، أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء، وإن شاء أخذ ما وجد، ورد فضل القيمة إن كان أفضل، وإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم، والكلام في ذلك في فصول، أحدها: أن جيران ما بين السنين غير مقدر عندنا، ولكنه بحسب العلاء والرحص، وعند الشافعي يتقدر بشاتين أو بعشرين دراهم، واستدل بالحديث المعروف: أن النبي ﷺ قال: **من حب في سنة ست سوا، فمعه صدق فيها إلا حقه، أحدهم ورد سائين أو عشرين درهماً، ولكننا نقول: إنما قال النبي ﷺ ذلك؛ لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر، لا أنه تقدير شرعي، بدليل ما روي عن علي: أنه قدر جيران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم، وهو كان مصدق رسول الله ﷺ، فما كان يحصى عليه هذا النص، ولا يطن به محالفة رسول الله ﷺ، ولأنا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء، أدى إلى الإضرار بالفقراء أو الإجحاف بأرباب الأموال، وفي "العيني": قال ابن المنذر: اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب، ويوجد دونهما، فكان النخعي يقول بظاهر الحديث، وهو حديث أنس في كتاب أبي بكر ﷺ عند البخاري بلفظ: **"من بعت عنده صدقة الحدة، وليست عنده حدة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، وتجعل معها شاتين إن استيسرنا له، أو عشرين درهماً"**، الحديث، وهو قول الشافعي وأبي ثور، وروي عن علي ﷺ **يرد عشرة دراهم أو شاتين**، وهو قول الثوري، وقال ابن حزم: هو قول عمر بن الخطاب، وقال القرطبي: هو قول عبيدة، وهو أحد قولي إسحاق، وقوله الثاني كقول الشافعي، وقيل: تؤخذ فيها قيمة السن الذي يجب عليه، وهو قول مكحول والأوراعي، وقيل: تؤخذ قيمة السن الذي يجب عليه، وإن شاء أحد الفضل منها، ورد عليه فيه دراهم، وإن شاء أخذ دونهما، وأخذ الفضل دراهم، ولم يعين عشرين درهماً ولا غيرها، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: على رب المال أن يتنازع للمصدق السن الذي يجب عليه، ولا خير في أن يعطيه بنت مخاض عن بنت لبون ويزيد ثمناً، أو يعطي بنت لبون عن بنت مخاض ويأخذ ثمناً. قال العيني: احتج به أصحابنا في جواز دفع القيم في الزكاة، ولذا قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الخنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل، وما أول الشافعية أثر معاذ أوجب عنه العيني مفصلاً، أيضاً واستدل البخاري بقوله ﷺ **من حصد فقد حنس درعه في سلس سنة**، وبقوله ﷺ **تصدق يوم من حينك**، فلم يستثن صدقة العرض من غيرها، ولم يخص الذهب والفضة من العروض، وبكتاب أبي بكر ﷺ في الصدقة بلفظ: **"من بلغت عنده صدقة ست مخاض، وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين"** الحديث، قال العيني: الأصل أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا، وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والخراج والنذر، وهو قول عمر ﷺ، وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس، =**

بیلو ع المصناب

**الواضح !** **الح** جمع ناصحة، وهي التي تحمل الماء من هر أو نهر يسقي الزرع، سميت بذلك؛ لأنها تصصح العطش أي تلهب الماء، 'والبقر السواني' جمع سانية، قال المجد: السانية: العرب وأداته، والنافقة يستقى عليها، 'وبقر الحرث: إني أرى أن يؤخذ الواجب من ذلك كله إذا وجدت فيه الصدقة'؛ لأن الأحاديث الصحيحة وردت بالعموم، ولم يخص الواضح وغيرها، قال الناجي: وتجمع هذه كلها العوامل؛ فإن الركاة واجبة فيها كالتسائمة، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا ركاة في شيء من ذلك. قال العيني: وهو قول أكثر أهل العلم كعطاء والحسن والمجعي وابن حجر والثوري والبيهقي وأحمد وإسحاق وأبي نعيم وأبي عبيد وابن المنذر، ويروى عن عمر ابن عبد العزيز وعن علي ومعاذ، وقال قتادة ومكحول ومالك: تحب في المعلوفة والواضح بالعمومات، وهو مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري، وروى عن علي ومعاذ: أنه لا ركاة فيهما، وحجة من اشترطه كتاب الصديق، وحديث عمرو بن حزم مثله، وشرط في الإبل حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: في كل سائمة من كل شيء يعني من كل شيء رواه أبو داود والسنائي والحاكم، =



## صَدَقَةُ الْخُلَطَاءِ

قَالَ يَحْيَى: .....

= وقال: صحيح الإسناد، ثم بسط في الدلائل، ونحو ذلك استدلل الموفق، وقال السرخسي: ولما قوله ص في خمس من الإس ص منه سنة، والصفة متى قرنت باسم العلم تنزل منزلة العلم لإيجاب الحكم، والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد؛ لأنها في حادثة واحدة وحكم واحد، وعن ابن عباس: أن النبي ص قال: ليس في الخوم والعوامل صدقة، وفي الحديث المعروف: أن النبي ص قال: ليس في حبه ولا في سحبه ولا في كسفه صدقة، وفسر عبد الوارث بن سعيد: الجهة بالحبل والسحبه بالإبل العوامل، وقال الكسائي: السحبه: بضم السين، وفسرها بالقر العوامل.

**صدقة الخلطاء.** جمع خليط، قال المجد: الخليط: الشريك أو المشارك في حقوق الملك كالشرب والطريق، ومه الحديث: "الشريك أولى من الخليط والخليط أولى من الجار"، جمعه خلط والخلطاء، وذكر في "شرح الإحياء" إن الخلطة على نوعين: خلطة اشتراك وخلطة حوار، وقد يعبر عن الأول بخلطة الأعيان وبخلطة الشيوع، وعن الثاني بخلطة الأوصاف، والمراد بالأول: أن لا يتميز نصيب أحد الرجلين أو الرجال عن نصيب غيره، كماشية ورثتها قوم أو ابتاعوها معا، وبالثاني: أن يكون مال كل واحد معيا متميزا، وتقدم الاختلاف في أن للخلطة أثرا في الزكاة أم لا؟ فقالت الأئمة الثلاثة: لها تأثير في الزكاة، ثم احتملوا فقالت الشافعية: تؤثر في كل شيء، وقالت المالكية والحنابلة: لا تأثير لها في غير الماشية، وقالت الحنعية: لا تأثير لها مطلقا، وإليه يظهر ميل البخاري؛ إذ بوب في "صحيحه": باب ما كان من خلطين فإيهما يتراجعان بالسوية، وذكر فيه الأثرين عن طاوس وعطاء: "إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع"، وهذا نص منهما في أن خلطة الحوار ليس بشيء، ثم ذكر: وقال سفيان: لا يجب حتى يتم لهذا أربعون شاة، ولهذا أربعون شاة.

قال العيني: ورواه عبد الرزاق عنه، وقال التيمي: كان سفيان لا يرى للخلطة تأثيرا كما لا يراه أبو حنيفة، قلت: وعلى هذا الاختلاف يتفرع اختلافهم في قوله ص ما كان من خلطين فإيهما يتراجعان بالسوية. قال العيني: اختلف في المراد بالخليط، فذهب أبو حنيفة إلى أنه الشريك؛ لأن الخلطين في اللغة التي بها حاصبتنا رسول الله ص هما الشريكان اللذان اختلط مالهما، ولم يتميز كاخلطين من البيد، قاله ابن الأثير، وما لم يختلط مع غيره فليسا بخلطين، هذا ما لا شك فيه، وإذا تميز مال كل واحد منهما من مال الآخر فلا خلطة، فعلى قول أبي حنيفة لا يجب على أحد الشريكين أو الشركاء إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلطا، قال الباجي: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك، وذكر مالك: أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، وحكم الخلطين عند مالك: أن تصدق ماشيتهما كأما على رجل واحد، قال ابن رشد: أكثر الفقهاء على أن للخلطة تأثيرا في الزكاة، واحتملوا هل لها تأثير في قدر الصاب أم لا؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه =

**قال مالك:** "في" صفة الحصة التي تؤثر في الركاة: إن اخصيص إذا كان الرعي' ماشيتهما 'واحدًا، والفحل' أي ذكر الماشية 'واحدًا، والمراح' بضم الميم على الأشهر وتفتح، محل اجتماع الماشية للمبيت أو للقائنة، 'واحدًا، والدلو' أي آلة الاستقاء، وقيل: كناية عن المياه، 'واحدًا، فأرجل' متداً 'حليطان' حره، وبقي فيه شرطان، أحدهما: بية الحصة، والثاني: ما ذكره بقوله: 'وإن عرف' بـ 'الواو' في جميع النسخ، "كل واحد منهما ماله من مال صاحبه" قال الررقاني: الواو لنحو لا للمالعة بدليل قوله: "قال مالك: والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس حليط، إنما هو شريك فقط لا حليط. انتهى ما قاله الررقاني، وإذا كان الواو 'حالية، فلفظة "أو" بفتح المهملة، وظاهر كلامه أن الحليط والشريك متقابلان، وهو ظاهر كلام "الموضأ"، وهو نص كلام الساجي؛ إذ قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن الحليط الشريك، وذكر مالك رحم أن الحليط غير الشريك، وأن الحليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك. لكن لم أجد قيد المعرفة في مروج المالكية من قيود الحصة، -

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى الْخَلِيطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْغَنَمِ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً فَصَاعِدًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً، كَانَتِ الصَّدَقَةُ عَلَى الَّذِي لَهُ الْأَرْبَعُونَ شَاةً، وَلَمْ تَكُنْ عَلَى الَّذِي لَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَدَقَةً، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

= والظاهر عندي أنه ليس بقيد، بل الخيط أعم من الشريك وغيره، وعنى هذا فتأويل كلام "الموطأ" أن 'الو' فيه وصية، ولفظة إن بكسر الهمزة، ومعنى: أن الخليطين من واحد في ماهما الشرائط المذكورة ولو عرفا، وأما الذي لا يعرف ماله فليس بخيط فقط، بل هو شريك أيضاً، فتقابل الخيط والشريك في كلام "الموطأ" تقابل العام الخاص.

**لكل واحد منهما إلخ:** [كذا هو عندما معاشر الحمية حلالاً للشافعي] زاد في النسخ الهدية بعد ذلك 'من الغنم'. وليست هذه الريادة في المصرية، فإن كانت صحيحة فذكرها لمجرد المثال، كما أن المصنف بين المثال الآتي عنى الغنم، وإلا فالحكم لا يختص بالغنم، بل يعم الماشية كلها، "ما تجب فيه الصدقة" يعنى لا تؤثر الخلطة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، فإن كان لكل واحد منهما أقل من النصاب ولو كان المجموع نصاباً كاملاً، فلا زكاة عليهما عند المالكية حلالاً للشافعية والحابلة، كما تقدم من مسلكهم، وإن كان لواحد منهما نصاباً كاملاً وللآخر أقل من نصاب، فحكمه في الزكاة حكم المفرد، وعلى الساعى أن يأخذ الزكاة من ماشيته خاصة.

**ذلك:** أي الكلام المذكور سابقاً، وأوضحه المصنف بالمثال، فقال: "إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاةً مثلاً فصاعداً أي فأكثر من الأربعين، يعنى يكون له النصاب أو أكثر منه، "وللآخر" أي لآخر الخليطين 'أقل من أربعين شاةً' أي أقل من النصاب ولو بواحدة "كانت الصدقة على الذي له أربعون شاةً" فصاعداً لملكه النصاب، وحكمه حكم المفرد، "ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة" بالرفع اسم 'لم تكن'، لنقصه عن النصاب.

**منهما إلخ:** راد ههنا أيضاً لفظ من الغنم في الهندية لا المصرية، كما تقدم، "ما يجب فيه الصدقة" أي يكون لكل واحد منهما نصاب كامل، "جمعاً" بباء المجهول، أي كلا النصابين في الصدقة، ويجب الصدقة في المجموع، 'ووجبت الصدقة عليهما' أي المالكيين "جميعاً" بقدر ماليهما كالمالك الواحد، وأوضحه أيضاً بالمثال مثل السابق، فقال: 'فإن كانت لأحدهما ألف شاة أو أقل من ذلك' أي أقل من الألف بشرط أن لا تكون أقل من النصاب، وإذا قيده بقوله: "مما تجب فيه الصدقة، وللآخر" أيضاً نصاب "أربعون شاة أو أكثر، فهما خليطان" يؤديان الزكاة على سة الخلطة، 'ويترادان الفضل' أي المأخوذ من نصيب أحدهما الرائد "بينهما بالسوية" ثم فسر السوية بقوله: 'على قدر عدد أموالهما' فإذا كان لأحدهما ألف وللآخر أربعون، فيكون المأخوذ "على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها"، قال الزرقاني: فإذا أخذ الساعى من الألف والأربعين عشرة، كان عنى ذي الألف منها تسعة. =

من الغنم ما تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، جُمِعَا فِي الصَّدَقَةِ، وَوَجِبَتِ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا أَلْفُ شَاةٍ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلِلْآخَرِ أَرْبَعُونَ شَاةً أَوْ أَكْثَرُ، فَهُمَا خَلِيطَانِ يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ عَلَى قَدَرِ عَدَدِ أَمْوَالِهِمَا عَلَى الْأَلْفِ بِحِصَّتَيْهَا وَعَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِصَّتَيْهَا، قَالَ مَالِكٌ: الْخَلِيطَانِ فِي الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَلِيطَيْنِ فِي الْغَنَمِ تَجْمَعَانِ فِي الصَّدَقَةِ جَمِيعًا، إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ" وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً.

= قلت: وهذا وهم من الشارح؛ لأنه لا وجه لأن يوحد من دي الألف تسعة شياه، بل تفض قيمة عشرة شياه على ألف وأربعين، فما يساوي الألف يكون على دي الألف، وما يساوي الأربعين يكون على دي الأربعين، فيكون على دي الألف تسعة شياه وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة، وعلى دي الأربعين عشرة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة لشاة واحدة لا غير، فأَيُّ الْخَلِيطَيْنِ أَحَدُ السَّاعِي مِنْ شِيَاهِهِ عَشْرَةٌ، يَرْجِعُ عَنِ صَاحِبِهِ بِذَلِكَ الْحِسَابِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ الْجُزْءَ السَّادِسَ وَالْعَشْرُونَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِينَ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَاحُودِ الْجُزْءَ الْوَاحِدَ لِصَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ، وَخَمْسَةَ وَعَشْرُونَ لِمُصَاحِبِ الْأَلْفِ، فَتَأْمَلْ.

**بمنزلة الخ:** أي تأثير الخلطة في الإبل كتأثيرها في الغنم، ويعتبر فيها ما يعتبر في الغنم من الشروط، وكذلك الخلطة في البقر "يُتَجَمَعَانِ" فِي الْمِصْرِيَّةِ، وَ"تَجْمَعَانِ" فِي الْأَنْدَلِيَّةِ "فِي الصَّدَقَةِ جَمِيعًا" وَيُؤْخَذُ الْوَاجِبُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا "إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا" أَيُّ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ "مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ" أَيُّ مِقْدَارِ الصَّابِ "وَذَلِكَ" أَيُّ دَلِيلِ اشْتِرَاطِ الصَّابِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ فَعُمُومُ الْفِي يَشْمَلُ الْخَلِيطَيْنِ أَيْضًا،" وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ "فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ الْمَذْكُورِ قُلْتُ ذَلِكَ: "فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً" بِالْغَنَمِ بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ، فَقِيدَ الزَّكَاةُ بِإِلْوَعِ الصَّابِ، قَالَ الْبَاجِي. وَاسْتَدَلَّ فِي الْغَنَمِ بِقَوْلِ عُمَرَ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ الْوُجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَذْهَبَ إِلَى ثَوْتِ الْخَلْطَةِ فِي الصَّابِ الْكَامِلِ، وَيَفِيهَا فِيمَا دُونَ الصَّابِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى انْتِفَاءِ الزَّكَاةِ فِيمَا دُونَ الصَّابِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِبِلِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ثَوْتِهَا بَعْدَ كَمَالِ الصَّابِ بِقَوْلِ عُمَرَ ﷺ، فَثَبَتَ الْحُكْمَانِ بِالْأَدِلَّةِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ نَفْيَ الزَّكَاةِ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ عَلَى حَسَبِ نَفْيِهَا فِي الْإِبِلِ فِيمَا دُونَ الْخَمْسِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ بَابِ دَلِيلِ الْخَطَّابِ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ أَصْحَابَ الْمَوَاشِي، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ: أَنْ يَكُونَ النَّفَرُ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شَاةً، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي غَنَمِهِ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا أَظْلَهُمُ الْمُصَدِّقُ جَمْعُوهَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَتُهَوَّ عَنْ ذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ: .....

**قال مالك:** 'وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك' ووافقه الثوري وغيره، قلت: وكذلك قالت الحنفية: إن الخليطين أو الشريكين لا يجب في مالهما الزكاة إذا لم يملكا نصيبا كاملا، وإن ملكت أحدهما يجب في ماله، وأما إكراههم الخطة فمعناه أنهم ينكرون تأثير الخلطة في نقص الزكاة أو زيادتها، قال أبو عمر: أجمعوا على أن اسفرد لا يزمه زكاة، واختلفوا في الخليطين، ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأي مختلف فيه، وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتهما النصاب وجبت وإن لم يكن لكل نصاب.

**بين مفترق الخ:** بتقديم الماء أو الناء، روايتان كما تقدم "ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة: إنه" أي عمر رضي الله عنه، إنما يعني بذلك أصحاب المواشي أي الملاك، كما هو ظاهر مقتضى قوله: "خشية الصدقة" قاله أبو عمر، قال مالك: وتفسير قوله: لا يجمع بين مفترق" أوصحه بالمثال، فقال: "أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة" بالنصب تمييز "وقد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة" بالرفع، فاعل 'وجبت'، يعني مسكهم النصاب ومضي الحول، "فإذا أظلمهم" بظاء معجمة أي أشرف عليهم "المصدق" بصم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة، أي الساعي، "جمعوها" خلطة؛ "لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة"؛ لأنها وظيفة مائة وعشرين، "فنهوا عن ذلك" أي هذا الاختلاط؛ لتقليل الصدقة.

**وتفسير قوله:** 'ولا يفرق بين مجتمع، أن الخليطين' يكون لهما مائتا شاة وشاتان بأن "يكون لكل واحد منهما مائة شاة" بالكسر للإضافة "وشاة" بالرفع، "فيكون عليهما" أي الخليطين "فيها ثلاث شياه"؛ لأنها وظيفة ما فوق المائتين "فإذا أظلمهما المصدق" أي الساعي "فرقا غنمهما فلم يكن" بعد التفريق "على كل واحد منهما إلا شاة واحدة" لأنها وظيفة الأربعين إلى مائة وعشرين، فإذا فرق كل واحد منهما غنمه صار لكل واحد مائة وشاة، فعليه شاة واحدة، "فنهى" ساء المجهول "عن ذلك" الجمع والتفريق "فقليل: لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال: فهذا الذي سمعت في" تفسير "ذلك". وإليه ذهب سفيان الثوري والأوراعي، -

أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ شَاةٍ وَشَاةٌ فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا أَظْلَهُمَا الْمُصَدِّقُ فَرَقًا غَنَمَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ"، قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

أي خشيته وجوها

= قال ابن رشد في 'مقدماته': ذهب الشافعي إلى أن الهبي فيه إما هو لسعاة، وذهب مالك إلى أن الهبي إما هو لأرباب المواشي، والصواب على عمومهما جميعاً، لا يجوز للساعي أن يجتمع عنده رجلين إن لم يكونا حبيطين، فبركتهما على الخلطة؛ بأحد أكثر من الواحد له، ولا أن يفرق عن الحبيطين فبركتهما على الأفراد؛ بأحد أكثر من الواحد له، وكذلك أرباب المواشي لا يجوز لهم إذا لم يكونوا حطاء أن يقولوا: نحن حطاء؛ ليؤدوا على الخلطة أقل مما يجب عليهم في الأفراد، ولا يجوز لهم أيضاً إذا كانوا حطاء أن يسكروا الخلطة؛ ليؤدوا على الأفراد أقل مما يجب عليهم على الخلطة. وأما أبو حنيفة الذي لا يقول بالخلطة، فيقول: المعنى في ذلك: أنه لا يجوز للساعي أن يجمع ملك الرجلين، فبركتهما على ملك واحد مثل: أن يكون للرجلين أربعون شاة فيما بينهما، ولا أن يفرق ملك الرجل الواحد، فبركته على أملاك متفرقة، مثل: أن يكون له مائة وعشرون، فلا يجوز له أن يجمعها ثلاثة أجزاء. وقال الحافظ: قال الشافعي: هو حطاب لرب المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة، فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة، فيجمع أو يفرق لتكثر، فلما كان محتملاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عيهما معاً، لكن الذي يظهر أن حممه على المالك أظهر.

قال العمري: المعنى واحد، لكن صرف الخطاب الشافعي إلى الساعي، كما حكاه عنه الداودي في 'كتاب الأموال' وصرفه مالك إلى المالك، وهو قول أبي ثور، وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرفه إليهما، وقال أبو يوسف: معناه أن يكون لرجل ثمانون شاة، فإذا جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحد عشرون، فلا زكاة، أو أن يكون له أربعون، ولإخوته أربعون، فيقول: كلها لي، فزكاة، وفي 'المحيط': يكون خطاباً للساعي أو لرب المال، وفي 'المسوط': المراد من الجمع والتفريق في الملك لا في المكان إلخ. (مختصراً) وحمل صاحب 'البدائع' الجمليتين على المالك والساعي معاً، وصور له أربعة صور، فالأوجه حملهما عليهما معاً كما هو مختار ابن رشد والحافظ والكاساني.



## مَا جَاءَ فِيْمَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٤ - مالك عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ ابْنِ لِعْبَدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ

**فيما يعتد به.** أي يحسب ويعتبر في الحساب، "من السخل" بفتح السين وسكون المعجمة وباللام، جمع سحلة مثل عمر وقرعة، ويجمع أيضاً على سحجال، أولاد العم ساعة تنتعج كما سيأتي في كلام المصنف، ولقطة "من" بيان لـ"ما"، في الصدقة أي ما جاء في عد السحجال لأحد الركاة. وهما ثلاثة مسائل يسعى التمييز بينها، الأولى: عداد السحجال تبعاً للأمهات، قال الزرقاني تبعاً لساحي: لا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كانت الأمهات بصاباً إلا ما يروى عن لا يعتد بخلافه: أنه لا يحسب السحجال خاص، قال الساجي: والدليل على ذلك قول عمر رضي الله عنه هذا تحصرة الصحابة والعلماء، وأحد به صدقة الناس، ولا يعلم أحد قال بخلافه. والثانية: ما في "الساجي" أيضاً: إذا قصرت الماشية عن الصواب، وكملت بصاباً بالسحجال، عدت السحجال وأحدثت الركاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: يستأنف بها حولاً من يوم كمل النصاب. وقال ابن رشد: قال مالك: حول السخل هو حول الأمهات كانت الأمهات بصاباً أو لم تكن، كما قال في ربيع الناص، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور: لا يكون حول السخل حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات بصاباً، وسبب اختلافهم هو بعيه سبب اختلافهم في ربح المال، وفي "الدائع": إذا احتضعت الصغار والكبار، وكان واحد منها كبيراً، فإن الصغار تعد وينب فيها ما ينب في الكبار بلا خلاف (أي عند أئمتنا)؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **تعد صغره وكبره** وروي أن الناس شكوا إلى عمر فذكر الأثر الآتي في "الموطأ"، وقال ابن رشد: سبب اختلافهم احتمال قول عمر: **يد أمر أن تعد عليهم بالسحجال**، ولا يؤحد منها شيء، فإن قوما فهموا من هذا: إذا كانت الأمهات بصاباً، وقوما فهموا هذا مطلقاً، وأحسب أن أهل الظاهر لا يوجزون في السحجال شيئاً، ولا يعدون بها لو كانت للأمهات بصاباً ولو لم تكن؛ لأن اسم الجنس لا يطلق عليها عندهم.

والثالثة: إن كانت إليه فصلاناً كلها، وبقره عجاجيل أو عنمه سحجالاً، فقال العيني: تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب "الهداية": وليس في الفصلان والعجاجيل والخملان صدقة، وهذا آخر أقوال أبي حنيفة، وبه قال محمد بن الحسن والثوري والشافعي وداود وأبو سيمان، وكان يقول أولاً: ينب فيها ما ينب في الكبار من الخدع والشيء، وبه قال زهر ومالك وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر من الحنابلة، ثم رجع وقال: ينب واحدة منها، وبه قال الأوزاعي وإسحاق ويعقوب والشافعي في الحدييد وصححوه، ثم رجع إلى ما ذكرناه آنفاً. وقال ابن رشد في "الهداية": هل تحب في صغار الإبل؟ وإن وجبت فماداً يكف، فإن قوما قالوا: تحب فيها الركاة، وقوم قالوا: لا تحب، وسبب اختلافهم هل يتناول اسم الجنس الصغار أو لا يتناول؟ والذي قالوا: لا تحب فيها زكاة، هو أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة، وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة أنه قال: أتانا مصدق النبي ﷺ، فأنتبه فجلست إليه فسمعتة يقول: "إن في عهدي أن لا أخذ من راضع لبن" والذين أوجزوا الركاة فيها، منهم من قال: يكلف شراء اللبن الواحدة عليه، ومنهم من قال: يأخذ منها، وهو الأقيس، وسجو هذا الاختلاف اختلفوا في صغار البقر وسحجال العم.

سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا فَكَانَ يُعَدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ، فَقَالُوا: تَعُدُّ عَلَيْنَا بِالسَّخْلِ وَلَا نَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا؟ فَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا، وَلَا نَأْخُذُ الْأَكُولَةَ وَلَا الرُّبَى وَلَا الْمَاحِضَ وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الْحَذَقَةَ وَالثِّيَةَ، .....

**فكان يعد** أي يحسب "على الناس بالسخل" بالفتح، "فقالوا بكار" عليه "نعد" بزيادة همزة الاستفهام في أوله في السحاح المصرية، وبدون الهمزة في الهدية "عليها بالسخل" أيضاً "ولا تأخذ منه شيئاً" في الركاة، "فلما قدم" سفيان "على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له" أي ذكر الذي فعل هم وبكارهم عليه "فقال عمر: نعم تعد" بإنشاء على صيغة الخطاب في السحاح المصرية، وفي السحاح الهدية تأتي على صيغة الجمع لمتكلم، وعليه مشى شيخنا الدهبوي في "المصمى"، وهكذا في الأفعال الثلاثة الآتية من قوله "لا تأخذها ولا تأخذ لأكولة وأخذ حذقة، عليهم بالسخلة" التي "يحملها الراعي" ولا تقدر على المشي لصغرها.

**ولا تأخذها** في الركاة؛ لأنها من الصغار سمة الأراد، ولا يؤخذ في الركاة إلا الوسط، "ولا تأخذ الأكولة" بالفتح، سيأتي تفسيرها، "ولا الرُّبَى" بضم راء مهملة وشدة موحدة وقصر (جمع) ربة فعلى، وجمعها ربان كـ عرب، "ولا الماحض" بمعجمتين سيأتي تفسيرهما أيضاً "ولا فحل الغنم" أي ذكره، "وأخذ الحذقة"، قال في "الجمع": هو ما كان شافئاً، فهو من الإبل ما تمت له أربع سنين، ومن البقر والمعز ما تمت له ستة، وقيل: من لبق ما له ستان، ومن الضأن ما تمت له ستة، وقيل: أقل منها. وفي "الهداية" يؤخذ التي في ركعتي، ولا يؤخذ الخدح من الضأن إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة، وهو ما أتى عنه أكثر السنة، وعن أبي حنيفة وهو قولهما: "أنه يؤخذ الخدح لقوله ١٦" حنيفة، "ولأنه يتأدى به الأصحية، فكذلك الركاة، ووجه الصهر حديث علي موقوف ومرفوعاً: "لا يؤخذ في الركاة إلا التي فصاعداً" ولأن الواجب هو الوسط، وهذا من الصغار، ولد لا يجوز الخدح من المعز، وجوز التصحية به عرف نصاً، فعمد من ذلك: أن الخفية والمالكية متفقة على أنه لا يصح في الركاة أصغر من ذي ستة، ولا اختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط.

**والثية** تقدم ما قال الدسوقي: أن التي ما أوى ستة ودخل في الثاية، وفي "در المختار": هو ما تمت له ستة، قال ابن عابدين: أي ودخل في الثاية كما في "الهداية" وسائر كتب الفقه، والمذكور في "الصحيح" و"المعرب" وغيرهما من كتب اللغة: أنه من نعم ما دخل في الثالثة، وهذا قال الربيعي: هذا على تفسير الفقهاء، وعند أهل اللغة: ما طعن في الثالثة. "وذلك" أي "أخذ حذقه والتي"؛ لأنه "عد" أي وسط "بين عداء" بمعجمتين برة كراه جمع عدي كـ كريم، أي سحاح، وقال القاري في "شرح النقاية": عين مكسورة وداغ معجمة ممدودة، هو اردي =

وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْغَنَمِ وَخِيَارِهِ. السَّخْلَةُ: الصَّغِيرَةُ حِينَ تُنْتَجُ وَالرُّبَى: الَّتِي قَدْ وَضَعَتْ، فَهِيَ تُرْبِي وَلَدَهَا، وَالْمَاخِضُ: هِيَ الْحَامِلُ، وَالْأَكُولَةُ: هِيَ شَاةُ اللَّحْمِ الَّتِي تُسَمَّنُ لِتُؤْكَلَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ، لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَتَوَالِدُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهَا الْمُصَدَّقُ يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَتَبْلُغَ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ بِوِلَادَتِهَا .....

= العنم 'وحياره'. حاصل ما قال عمر: أنا كما نحسب الجيد ولا بأحد منه، كذلك نحسب الردي ولا بأحد منه حداء غداء، وأحدنا الأوسط، قال مالك في شرح الألفاظ المشكلة من أثر عمر رضي الله عنه "السحلة: الصغيرة حين تنتج" ساء المجهول من الإنتاج، أي ساعة تولد، قال الأزهري: تقول العرب لأولاد العنم ساعة تصعها أمها من الصأ أو المعر دكراً كان أو أنثى: سحلة. وفي 'المجمع' السحلة بفتح سين مفعلة: ولد معز أو صأن دكراً أو أنثى وقيل: وقت وضعه، وقال الموفق: السحلة بفتح السين وكسرهما: الصغيرة من أولاد المعر والرؤى التي قد وضعت قال المحدث: الرؤى كحبل: الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضاً، والحديث الشاح بأن يعصيها من ولادتها نصف شهر، كما قاله الأزهري، أو شهران كما نقله الجوهري كذا في 'شرح إقناع'، وفي 'المعنى': قال أحمد: الربا التي وضعت وهي تربى ولدها، يعني قرية العهد بالولادة، وتقول العرب: في رباهها، كما تقول: في نفاسها، وفي 'المجمع': هي التي تربى في البيت من العنم لأجل اللبن، وقيل: شاة قرية العهد، قال أبو ريد: ليس لها فعل، وهي من المعز، وكذا قال صاحب 'المجرد': إنها في المعر خاصة، وقال جماعة: من المعز والصأن، وربما أطلق في الإبل، "فهى تربى ولدها" إشارة إلى وجه التسمية بذلك.

**والماحض:** قال المحدث: الماحض من الساء والإبل والشاء: المقرب، وفي 'المعنى': قال أحمد: الماحض: التي قد حاد ولادها، فإن كان في بطنها ولد ولم يحس ولادها فهي حلفة. "والأكولة" بفتح فضم، مسممة للأكل كذا في "شرح المهاج"، "هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل" كلا العليلين ساء المجهول، وفي 'المجمع' وقيل: الخصي، وفي "شرح الإحياء" عن 'المصباح': هي الشاة تسمن وتعزل لتستريح، وليست سائمة، فهي من كرائم الأموال.

**تكون له العنم:** بمقدار "لا تحب فيها الصدقة" لعدم بلوغها الصأب 'فتوالد' خذف إحدى التائين في السح اهتدية، وبه، ضبطه الررقاي، وفي أكثر السح المصرية بإناسها 'قبل أن يأتيها' أي العنم، وفي نسخة: "يأتيه" أي المالك. 'المصدق' بالرفع، أي الساعي "يوم واحد، فتضع ما تحب فيه الصدقة" أي تسبع الصأب 'بولادها'، قال مالك: أعاده لطول الفصل، "إذا بلغت العنم بأولادها" أي ولو بسبب عداد أولادها 'ما تحب فيه الصدقة' وهو الصأب 'فعليه فيها الصدقة، وذلك" أي وجه ذلك "أن ولادة العنم منها"، فيحسب معها، والولادة مصدر بمعنى المولودة، ففي "مختار الصحاح" ولدت المرأة ولداً وولادة، ثم اللفظ هكذا في السح المصرية، وفي اهتدية "أن ولادة العنم منها"، فيحتمل أن يكون بمعناه أو بمعنى المولودة.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا بَلَغَتْ الْغَنَمُ بِأَوْلَادِهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ وَالِدَةَ الْغَنَمِ مِنْهَا، وَذَلِكَ مُخَالَفٌ لِمَا أُفِيدَ مِنْهَا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْعَرَضُ لَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ، فَيَبْلُغُ بِرَبْحِهِ.....

**وذلك.** أي حكم السخاخ 'مخالف لما أفيد منها' أي من الماشية 'باشراء أو هبة أو ميراث' أي سبب آخر غير استخاخ، يعني أن استخاخ يصم والفائدة لا تصم؛ لأنها لا تحصل بسبب الأصل، والمراد بانضم تكميل النصاب، يعني إن كان النصاب لسابق ناقصا يكمل بالسخاخ، فيصم معه ويكون حوله حول الأصل، بخلاف الفائدة؛ فإنها لا يكون حوها حول الأصل، بل إن كان الأصل ناقصا يصم إلى الفائدة، ويعتبر الحول من يوم يكمل النصاب، وفيه خلاف الحنفية، فإنه يصم عندهم مطلقا سواء كان تحا أو رجا، إلا أن الحول عندهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب، وبه قال الجمهور، كما تقدم قريبا عن ابن رشد، قال قاري في 'شرح سلفية': يصم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من حسبه سواء كان استفاد بسبب من ذلك النصاب أو لا يكن، وقال الشافعي ومالك: إن كان استفاد بسبب من النصاب صم، وإن لم يكن بسبب منه لا تصم.

**ومثل ذلك** أي مثل استخاخ 'العرض' بافتح أي عرض التجارة، "لا يبيع منه ما تحب فيه الصدقة" أي لا يبيع مقدار النصاب "ثم يبيعه" أي يعرض صاحبه "أي لماك" فيبيع "ثم" "ترجعه ما تحب فيه الصدقة" أي مقدار النصاب، كرجل اشترى عرضاً مائة درهم، ثم رده ثمانين درهم فيصدق "أي يؤدي صدقة" "رجعه مع رأس المال" إذ بلغ مجموعهما النصاب، وتقدم الكلام على ربح المال، وتقدم أيضاً أن العدة عند مالكة في حول الربح حول الأصل بخلاف الجمهور "أولو كان رجه" بالرفع اسم "كان"، والضمير إلى مال بني كان عنده موجوداً قبل ذلك، وبإطلاق الربح عليه عندي محاز، ولم ير أحداً من الشراح تعرضه، لأن الربح والفائدة عندهم مقابلان، فأورد بالربح ههنا مطلق اسماء، وإضافة الربح إلى المال بني كان عنده أيضاً محاري، ويحتمل أن يكون رجه 'فعل ماضٍ، فضمير مفعول إلى استفاد' فائدة' بالنصب، حيز 'كان' أو ضمير، وتقدم تعريف الفائدة في محله. 'أو ميراث' تخصيص بعد تعميم؛ لأن ميراث يدخل في الفوائد عندهم، "ما تحب فيه" أي في اسماء 'الصدقة' حتى يحول عليه حول من يوم أفاده أو ورثه. واحاصل أنه يشبه ماء الماشية سماء العين بأنه كما يصم ربح العين إلى العين؛ لأنه يحصل منه، فكذلك يصم سخاخ الماشية إلى الماشية؛ لأنه يحصل منها، وكما أن فائدة العين لا يضاف إلى العين السابق بل إن كان العين السابق نصفاً يعتبر حول الفائدة من يوم أفادها، وإن كان عين السابق ناقصاً يضاف السابق إلى اللاحق، ويعتبر الحول من يوم الإفادة إن صار النصاب كاملاً بمجموعهما، فكذلك فائدة ماشية، إن كان السابق ناقصاً يضاف إلى الفائدة، ويحسب الحول من حين كمال النصاب إلا أن السابق في الماشية إن كان كاملاً تصاف لفائدة إلى السابق بخلاف كامل العين، وهذا هو الفرق بين ماء الماشية، وماء العين كما سيه عليه المصنف قريبا.

مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَيُصَدَّقُ رِبْحُهُ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ رِبْحُهُ فَائِدَةً أَوْ مِيرَاثًا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهُ أَوْ وَرَثَتُهُ. قَالَ مَالِكٌ: فَعِدَاءُ الْغَنَمِ مِنْهَا كَمَا أَنَّ رِبْحَ الْمَالِ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهِ مَالًا تَرَكَ مَالَهُ الَّذِي أَفَادَ، فَلَمْ يُزَكِّهِ مَعَ مَالِهِ الْأَوَّلِ حِينَ يُزَكِّيهِ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْفَائِدَةِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَفَادَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ غَنَمٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ إِبِلٌ تَجِبُ فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً، صَدَّقَهَا مَعَ صَنْفِ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ حِينَ يُصَدِّقُهَا، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنْفِ الَّذِي أَفَادَ نَصَابَ مَا تَبَيَّنَ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَمِهِ.

**فَعِدَاءُ الْعِمَةِ** أي سحاحها 'مها' أي من نعم 'كما أن ربح المال منه' أي من مال، فذكر هذا كلام بصريح النتيجة للكلام السابق بعد ذكر التشبيه مفصلاً، وما كان ظاهر هذا الكلام أن عماء العين وريح المال حكمهما واحد مطلقاً، وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور، به على ذلك بقوله: قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ 'أي عماء العين وعماء الماشية' يختلف 'فيما بينهما' في وجه واحد، وفي السجح انصربة: 'في وجه آخر'، والمؤدى واحد، وهو 'أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الورق' أي العين 'ما تحب فيه الزكاة' أي مقدار النصاب 'ثم أفاد إليه مالا آخر' أي حصل له عين أخرى بطريق الفائدة، 'ترك' المستفيد 'ماله يدي أفاد' أي استفاد 'فمع يركه مع ماله الأول حين يركه حتى يحول على الفائدة حول' من يوم أفادها 'يعني يركي' من الأول على حوله، ويركي الفائدة على حوها، 'ولو كانت لرجل عمة أو بقر أو إبل' أي ولو كانت له ماشية بأي نوع كانت 'تجب' في كل صنف منها الصدقة 'بالرفع فاعل 'تجب'، واحمئة صفة لـ 'عمة' وأحواتها، وإيراد كوها بمقدار النصاب **ثم أفاد إليها** أي الأنواع الثلاثة أي نوع كانت 'بعيراً أو بقرة أو شاة'، بشر على غير النصف، صدقتها أي أدى صدقة الفائدة 'مع صنف ما أفاد من ذلك' المذكور من الأنواع الثلاثة 'حين يصدقها' أي يؤدي صدقة هذا الصنف إذا كان عنده من ذلك الصنف الذي أفاد أي استفاد 'نصاب ماشية' بالرفع سم 'كان'، وحاصل الكلام أن بينهما فرقا بوجه واحد، وهو أن الماشية إذا استفاد منها شيئاً، وعنده نصاب من جنسها، فحكم فائدته في الحول حكم أصل النصاب، وتضمن الفائدة معه وتركى حين يركي. وفي العين بخلاف ذلك، يركي الفائدة لحوها والنصاب =

## الْعَمَلُ فِي صَدَقَةِ عَامَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَإِبْلُهُ مِائَةٌ بَعِيرٍ، فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ أُخْرَى، فَيَأْتِيهِ الْمُصَدَّقُ وَقَدْ هَلَكَتْ إِبْلُهُ إِلَّا خَمْسَ ذَوْدٍ، قَالَ مَالِكُ: يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْخَمْسِ ذَوْدُ الصَّدَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجَبَتَا

= الذي كان عنده حوله، ولا يشترط عليك هذه المسألة أي ضم فائدة الماشية إلى النصاب عما تقدم قريباً من قوله: وذلك مخالف لما أفيد منها باشتراء أو هبة؛ لأن المذكور ههنا صم الفائدة إلى النصاب الكامل، فتضم إليه وتؤدي معه، وهناك كان النصاب ناقصاً، فلا تضم إلى الناقص، بل يصم الناقص إلى الفائدة، فإن كانت المجموعة نصيباً حسب الحول من يوم الإفادة، وإن لم يحصل من مجموعها نصاب بصمان إلى الثالثة، وهكذا، كما صرح في 'الشرح الكبير'.

**قال مالك الأمر** استقح 'عبداً' بالندبة "في الرجل تحب عليه الصدقة؛ لوجود شرائطها، وإسه" مبتدأ 'مائة بغير' بالإضافة خبر، والخمسة تمثيل، 'فلا يأتيه الساعي' بعد السعة الأولى "حتى تحب عليه صدقة أخرى؛ مضي السعة الثانية 'فيأتيه المصدق' أي الساعي بعد ذلك "وقد هلكت" الحصة الحالية "إسه" بالرفع أي صاعت إسه كلها 'إلا خمس ذود' أي لم يبق عنده سوى خمسة إبل "يأخذ المصدق" أي الساعي 'من الخمس ذود' المذكورة 'الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال' لستين، 'شأتين' بيان للصدقتين "في كل عام" خبر، 'شاة' بالرفع مبتدأ، تفصيل لشأتين المذكورتين؛ "لأن الصدقة إما تحب على رب المال يوم يصدق" بناء المعلوم، ويحتمل مجهول "ماله" بالنصب أو الرفع، وهو اليوم الذي يأتيه المصدق.

وذلك ما قد علم سابقاً أن وجوب الصدقة في الأموال الطاهرة عند المالكية يوم محيئ اساعي، فإذا كان وجوبها بمحيئ فيعتبر المال أيضاً وقتئذ، وكان المال إذاً خمس ذود، ويؤخذ الصدقة أيضاً خمس ذود، وهذا بيان دليل لأحد الصدقة من خمس ذود لا مائة إبل، ويوضح ذلك ما في 'المندوبة' قال ابن القاسم: قسا مالك: لو أن إماماً شعل، فلم يبعث المصدق سعين، كيف يركي إذا جاء؟ قال: يركي السعين الماضية كل شيء وحده في أيديهم من ماشية لما مضى من السعين على ما وجد بين أيديهم، قلت: أرأيت إن كانت خمساً من الإبل، فمضى لها خمس سنين لم يأتها فيها الساعي، فأتاه بعد الخمس سعين، فقال: عليه خمس شياه، قال الناجي: وهذا كما قال: إن من تأخر عنه الساعي وتلفت ماشيته، فإنه لا يضم ماشيته؛ لأن إمكان الأداء إلى الإمام من شرائط الوجوب في الأموال الظاهرة، سواء تلفت بأمر من السماء، أو أتلّفها هو من غير قصد للفرار من الزكاة، هذا قول مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة: إن أتلّفها هو صم. قلت. هذا إذا أتلّفها بعد الوجوب، أما لو أتلّفها قبل الحول فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره، وإطلاق الباجي مفيد. وما علم أن وجوب الصدقة بمحيئ الساعي =



عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَاتَيْنِ، فِي كُلِّ عَامٍ شَاةٌ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يُصَدَّقُ مَالُهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ نَمَتْ، فَإِنَّمَا يُصَدَّقُ الْمُصَدَّقُ زَكَاةَ مَا يَجِدُ يَوْمَ يُصَدَّقُ. وَإِنْ تَظَاهَرَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَدَّقَ

- فإن هلكت أو أهكت بدور بية المزارع "ماشيتة" قبل محيء الساعي "أو نمت" أي زادت "فإنما يصدق المصدق" أي يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق أي يوم يأخذ الصدقة، ولما ذكر فيما مضى حكم عامين فقط ولو كان في حكمهما الأعوام الكثيرة أيضاً، إلا أنه أراد أن يذكر حكمها أيضاً نصاً، فقال: "وإن تظاهرت أي جمعت على رب المال صدقات غير واحدة" أي إن كان مصى له أعوام كثيرة لم يصدق فيها، ثم جاء الساعي "فليس عليه" أي على رب المال "أن يصدق" أي يؤدي الصدقة إلا ما وجد المصدق "أي الساعي" عنده أي عند رب المال، "فإن هلكت ماشيته" قبل محيء الساعي "أو وحت عليه فيها" أي في الماشية "صدقات" متعددة لو أتى الساعي كل عام، فإطلاق الوجوب مجاز؛ إذ الوجوب عندهم محيء الساعي، ولم يوجد في الأعوام الماضية، فسم يوجب ساء الجهول "مه" أي من المالك "شيء منها" أي من الصدقات "حتى هلكت ماشيته كلها، أو صارت إلى ما" أي صارت إلى مقدار "لا نحب فيه اصدقة" لنقصها عن النصاب "فإنه لا صدقة عليه ولا صمان فيما هلك أو مضى من السنين" كذا في النصية، وهو الأوجه، وفي السبع الهدية بدله: "ومضى من ماله"، فيكون بيانا لقوله: هلك.

قلت: وكذلك لا صدقة عليه لو بقي بعد أخذ صدقة بعض السنين أقل من النصاب مثلاً: إذا جاء المصدق بقي بيده إحدى وأربعون شاة، وقد غاب عنها خمس سنين لم يأخذ منها إلا شاتين فقط؛ لأنها قد قصرت بذلك عن النصاب، صرح به الساجي. قال الرزقاني: وأصل هذه المسألة فصلان: هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين؟ وهل محيء الساعي شرط وجوب أم لا؟ والمذهب أنها تحب محيء الساعي وأنها متعلقة بالعين، أشار إليه الساجي. قلت: وأما تعلقها بالعين أو الذمة فمذهب الحنيفة فيه أنها متعلقة بالعين، صرح به في "الدر المختار" وغيره، وقال الموفق: الزكاة تحب في الذمة في إحدى الروايتين عن أحمد وأحد قولي الشافعي؛ لأن إخراجها من غير النصاب جائز، والثانية: أنها تحب في العين، وهو القول الثاني للشافعي، وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا؛ لقول النبي ﷺ في رجل شاة شاة. وقوله: **فما سبب سبب** عند وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف "ي"، وهي لطرفية، وإنما جار الإخراج من غير النصاب رحمة. وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذمة فحال على ماله حولان لم يؤد ركاظهما، وحب عليه أدائها لما مضى، ولا تقص عنه الزكاة في الحول الثاني، ولو كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحوال، وحب عليه ثلاث شياه، وإن قلنا: تتعلق بالعين، وكان النصاب مما تحب الزكاة في عينه، فحالت عليه أحوال لم تؤد ركاظها، تعلقت الزكاة في الحول الأول من النصاب بقدرها، فإن كان نصاباً لا زيادة عليه، فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول؛ لأن النصاب نقص فيه.

إِلَّا مَا وَجَدَ الْمُصَدِّقُ عِنْدَهُ، فَإِنْ هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ، فَلَمْ يُوْخِذْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى هَلَكَتْ مَاشِيَتُهُ كُلُّهَا، أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا لَا تُحِبُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَإِنَّهُ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَلَا ضَمَانَ فِيمَا هَلَكَ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ.

### النَّهْيُ عَنِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٧٥ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَقْمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ عَظِيمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا حَزَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ نَكْبُوا عَنِ الطَّعَامِ.

تحوا

كرالم الأموال

**قالت مر** بساء المجهول، "على عمر بن الخطاب نعم من أموال الصدقة فرأى فيها شاة حافلا أي محتما لها ومنه المخلعة، ذات ضرع" بفتح الصاد المعجمة وسكون الراء المهملة، ندي "عظيم" أي كانت عظيم الثدي لأجل حفل النسل أو حققة، والمعنى على كل حال: أنها كانت من حيار العم "فقال عمر بن الخطاب: ما هذه الشاة" أي من أين جاءت؟ فقالوا: شاة من لصدقة، فقال عمر **مر** ما أعطى هذه الشاة أهلها بالرفع فاعل "أعطى"، "وهم طائعون"، يريد أن أهلها لا بد أن كرهوا إعطائها؛ لما فيها من كثرة المن وعظم الصرع، وكوها من حيار الأموال؛ لأن الأغلب من أحوال الناس أنهم كرهوا إعطاء أمثاها، ويشكل عليه أنه ليس في الأثر أن عمر **مر** أمر بردها، وأجاب عنه الساجي بأنه يَحْتَمِلُ أن عمر قد أعلم أن صاحبها قد طابت بها نفسه، وقال أبو عمر: إنما أخذت - والله أعلم - من عمه كتبها لنور، كما لو كانت كتبها مواحص أحد منها، ولذا لم يأمر عمر بردها، ورده اس ررقون بأن مشهور المذهب أن الساعي لا يأخذ منها، ولرأى أن يأتيه بما فيه وفاء، قلت: هذا الرد مختص بمسلك المالكية؛ إذ قالوا بلزوم الوسط، وأما على مسلك الحنفية فما أجاب به أبو عمر صحيح، وفي "الدر المختار": والمصدق لا يأخذ إلا الوسط، ولو كله جيدا فجيد.

**لا تقتنوا:** بكسر التاء الثانية، "الناس" أصل القنة الاحتسار، إلا أنها استعملت فيما يصرف الناس من الحق إلى الباطل، قلت: والمعنى: لا تفسدوا الناس ولا تعرفوهم عن الدين بزيادة الثقل عليهم، "لا تأخذوا حررات" بفتح الحاء المهملة وتقدم الراي المعجمة المفتوحة على الراء المهملة، جمع حررة تسكون راي، هي حيار ما الرجل؛ -

٦٧٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، فَيَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكَ، فَلَا يَقُودُ إِلَيْهِ شَاءَ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبْلَهَا. قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلِدُنَا أَنَّهُ لَا يُضَيِّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاتِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا دَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

- لأن صاحبها لا يزال يجرها (أي يخرصها) في نفسه، كذا في "المجمع"، يطلق على الذكر والأنثى، ويروى: حرزات تقدم الرأى على الراي، قال صاحب "المجمع": المشهور الأول، قال ابن الهمام: بالفتحات جمع حررة تقدم الراي المعجمة على الرأى في اللغة المشهورة، ذكره في "النهاية"، وهو حيار المال، وفي الأصل كآه الشيء المحبوب للنفس، وذكر عدة روايات وردت فيها المنع عن أخذ حررات المسلمين. "تكبوا" بتشديد الكاف كما في الحاشية عن "المحلى"، أي تنحوا، قال المحدث: نكته تكبوا: نحا، لازم ومتعد، "عن الطعام" أي ذوات الدر. قال موسى بن طارق: قلت لمالك: ما معناه؟ فقال: لا يأخذ المصدق لوبا، وقال الباجي: أي اعدلوا بأحدكم عما يكون منه الطعام لأرباب المواشي، وفي "المجمع": يريد الأكلة وذوات اللب وغوهما، أي اعرصوا عنها، ولا تأخذوها في الزكاة.

**أشجع إلخ:** بفتح الهمة وإسكان المعجمة فحيم، قبيلة مشهورة، "أن محمد بن مسلمة" بن سلمة "الأنصاري" صحابي مشهور مات بعد الأربعين. كذا في "التقريب"، "كان يأتهم مصدقا" أي ساعيا للمصدقة "فيقول لرب المال: أخرج إلي صدقة مالك"، قال الباجي: وهذا على سبيل التفويض إليه، وهو من السنة أن الاختيار إليه، وأنه من أخرج شاة سليمة يحور مثل سها في الزكاة أن يأخذها؛ لأن التعيين لرب الماشية دون المصدق. "فلا يقود" رب المال "إليه" أي محمد بن مسلمة، "شاة" مفعول - يقود، "فيها وفاء من حقه" أي المصدق "إلا قلها".

**أنه لا يضيق إلخ:** العامل "على المسلمين" أي أرباب الأموال في ركائهم "وأن يقبل منهم ما دفعوا" إليه من زكاة "أموالهم"، وقال النبي ﷺ: لعاذ: إليك وكرائمهم واهتد دعوة مصوم فيه ليس يسه ويسر الله حجاب، وقال النبي ﷺ: المعتدي في الصدقة كما معها قلت: وطاهر ما في "الموطأ" أن الخيار في ذلك إلى المالك لكن في الفروع تفصيل، ففي بعضها خير الساعي دون بعضها، وقالت الحنفية: إن الخيار للمالك، قال السرخسي: الخيار إلى صاحب المال إن شاء أدى القيمة وإن شاء أدى سنا دون الواجب وفضل القيمة، وإن شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد الفصل، حتى إذا عين شيئا فليس للساعي أن يأبى ذلك؛ لأن صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الأموال، وإنما يتحقق ذلك إذا كان الخيار لصاحب المال. قلت: لكن الحنفية مختلفة في صورة أداء الأعلى واسترداد الفضل؛ لأنه بيع يتوقف على تراصي الطرفين، كما بسطه ابن عابدين.

## أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا

٦٧٧ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: .....

**أحد** على رنة العامل ومعه، فالمراد بيان العامل كم يعطى من الصدقة، سيأتي في آخر الباب، ويحتمل أن لا يختص بالعامل، فيكون قوله: 'ومن يجوز له أخذها' عطف تفسير، والأوجه عندي الأول للتأسيس، فيكون العرض بيان أحكام العامل خاصة وأخذ الصدقة عامة.

**لا تحل الصدقة**: أي الصدقة الواحدة لا صدقة التطوع، "لعي" حكى القاري عن "المحيط" العني على ثلاثة أنواع: عني بوجوب الزكاة، وهو منك نصاب حولي م، وعني يحرم أحد الصدقة ويوجب صدقة الفطر والأضحية، وهو منك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية، وعني يحرم السؤال دون الصدقة، وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر عورته. وقال ابن رشد: وأما حد العاء الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي إلى أن المانع هو أقل ما يطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن العاء هو منك النصاب؛ لأنهم المدين سماهم النبي ﷺ أعياء لقوله ﷺ **ما جحد من حسنهم، ويرد على قسهم**. وإذا كان الأعياء هم الذين هم أهل النصاب، وجب أن يكون الفقراء ضدهم، وقال مالك: ليس في ذلك حد، إنما هو راجع إلى الاجتهاد، وسبب اختلافهم هل العني للمانع أمر شرعي أو معنى لعوي؟ فمن قال: معنى شرعي، قال: وجود النصاب هو العاء، ومن قال: معنى لعوي، اعتبر في ذلك أقل ما يطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما يطلق عليه الاسم محدود حده به، ومن رأى أنه يختلف باختلاف الأشخاص والحالات والأرمة والأمكنة وغير ذلك قال: إنه راجع إلى الاجتهاد.

قال الجصاص بعد ذكر الحديث **ما جحد من حسنهم، ويرد على قسهم** بعدة طرق وعدة روايات: ولما كان العني هو الذي منك مائتي درهم، وما دونها لم يكن عنيًا، وجب أن يكون داخلًا في الفقراء، وهذا هو مستند الحنفية في ذلك. "إلا الخمسة" الآتي ذكرها، قال الزرقاني تبعًا للناجي: فتحل هم وهم أغنياء؛ لأنهم أحدها بوصف آخر، وقال ابن رشد: الجمهور على أنه لا تحوز الصدقة للأغنياء بأجمعهم إلا للحمس الذي نص عليه النبي ﷺ في قوله هذا، وروي عن ابن القاسم: أنه لا يحوز أحد الصدقة لعي أصلاً بمجاهداً كان أو عاملاً، وسبب اختلافهم هو هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف المذكورين هو الحاجة فقط أو الحاجة والمصلحة العامة إلخ. وفي "البدائع": أما الذي يرجع إلى المؤدى إليه فأبواب، منها: أن يكون فقيراً، فلا يجوز صرف الزكاة إلى العني إلا أن يكون عاملاً عليها؛ لقوله تعالى: **لَا تَصَدَّقُوا عَلَى الْغَنِيِّ** (البقرة ٢١٠) حرجت لبيان مواضع الصدقات، ومصارفها ومستحقها، وهم وإن اختلفت أساميهم فسبب الاستحقاق في الكل واحد، وهو الحاجة إلا العاملين عليها؛ -

## لِغَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ لِغَارِمٍ .....

= فإنهم مع غناهم يستحقون العمالة؛ لأن السب في حقهم العمالة. ثم فسر الآية بالبسط، وقال الجصاص في "أحكام القرآن" بعد تفسير الآية: وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فإنما يأخذها صدقة بالفقر، والمولفة قلوبهم والعامون عليها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المولفة منها لدفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضاً من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم، وإنما قنا ذلك لقول النبي ﷺ **لَمْ يَلِدْ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَالاً يَصَدُقُهُ**، **وَلَمْ يَلِدْ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَالاً يَأْخُذُ بِهِ**، فبين أن الصدقة مصروفة إلى الفقراء، فدل ذلك على أن أحداً لا يأخذها صدقة إلا بالفقر، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا بياناً لأسباب الفقر. وفي المرقاة: قال ابن الهمام: قيل: لم يثبت هذا الحديث أي الذي في "الموطأ"، ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ؛ فإنه رواه أصحاب الكتب الستة مع قرية من الحديث الآخر - يعني قوله: **لَا حِلَّ لِعَبْدٍ** - ولو قوي قوته ترجح حديث معاذ بأنه مانع، وما رواه مبيح، مع أنه دحه التأويل عددهم، حيث قيد للأخذ له بأن لا يكون له شيء في الديوان، ولا أحد من الفني، وهو أعم من ذلك، وذلك يضعف الدلالة بالنسبة إلى ما لم يدخله تأويل. قال القاري في "شرح النقاية": ولما ما في "أبي داود" و"الترمذي" من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ قال: **لَا حِلَّ لِمَنْ يَصَدُقُهُ**، **وَلَا يَلِدْ مَالاً يَصَدُقُهُ**. رواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما.

**لِغَارٍ إلخ:** هذا أحد التفسير في قوله تعالى في مصارف الصدقة: **﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾** (النورة: ٦٠). قال الباجي: هو العزو والجهاد، قاله مالك وجمهور الفقهاء، وقال ابن حبل: هو الحج، قلت: وبالأول قال أبو يوسف، والثاني قال محمد، كما في "البذل"، وفي "البدائع": "في سبيل الله" عبارة عن جميع القرب، فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الحيرات إذا كان محتاجاً. قلت: لكن المراد ههنا هو الأول؛ لتفريد الحديث بـ "غار في سبيل الله"، وبالجملة أن ههنا احتلافي، الأول: في أن المراد بـ "سبيل الله" المطلق في الآية الحاج أو العاري؟ والثاني: أن الاستثناء في الحديث عن العبي أو المستثنى مقيد بالفقر؟ وإطلاق العبي عليه محار باعتبار ما كان، قال الباجي: لا بأس أن يعطي من الزكاة للعاري وإن كان معه ما يغنيه، وإن لم يأخذ فهو أفضل، هذا قول مالك، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعطى للعاري العبي شيء من الصدقة، ولا يحل له أخذها. قلت: وذلك لاشتراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريباً، وتقدم أيضاً أن هذه الرواية لا تقاومها، وعلى تقدير التسليم فتوجيه ما في "البدائع"؛ إذ قال: وأما استثناء العاري فمحمول على حال حدوث الحاجة، وسماه غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة، وهو أن يكون غنياً، ثم تحدث له الحاجة، إلى آخر ما بسطه. "أو لعامل عليها" أي على الصدقة، قال تعالى: **﴿وَلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾** (النورة: ٦٠). قال الكاساني: هم الذين نصبهم الإمام لحباية الصدقة، وقال أيضاً: الساعي: هو الذي يسعى في القبائل؛ ليأخذ صدقة المواشي في أمالكها، والعاشر: هو الذي يأخذ الصدقة من التاجر الذي يمر عليه، والمصدق: اسم جنس. وفي "الهداية": الغارم: من لزمه دين، ولا يملك نصاباً فاصلاً عن دينه.

**على وجه الاحتياط** من أوي أي الحيفة أو مائه، ولا يرمه بعين شيء مقدر كالسبع والثمن نون منها خصوصاً، فأي شدة البلاء والإضافة. الأوصاف من المذكورين في آية الصدقة، وهي قوله عز اسمه: **تأبى** تصادف ثمرة به سبب من وعدها حصة فتؤدبه في وقت واحد من أي سبب مدونه سبب وقصد من الله تعالى عليه **حاجته** (ص ٦٠) وأحد شيخ مشايخ الدهوي في بيان المصارف فقال: مصارف الزكاة ثمانية عشر وهو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة تنفع موقعاً، وعند أبي حنيفة: من له أدنى شيء، وهو ما دون مصاب أو قدر مصاب غير تام، وهو مستغرق في الحاجة. ومسكين: وهو عند الشافعي من له مال أو حرفة ولا يعينه، وعند أبي حنيفة: من لا شيء له، فيحتاج إلى المسألة لقوته. والعامل له مثل عمله سواء كان فقيراً أو غنياً، وعليه أهل العلم، قال شيخنا ومؤلفه قلوبهم قسماً من أسمه وبسته ضعيفه، أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره، فيعطون من الزكاة على الأصح من مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: سقط سهمهم؛ لعبة الإسلام، وفي الهدية: على ذلك العقد لإجماع، قال ابن همام: أي إجماع الصحابة في خلافة أبي بكر، فإن عمر ردهم، ثم ذكر الفضة، والرقاب، هم المتكاثرون عند الشافعية والخفية، والعزم: عند الخفية من لزمه دين، ولا يمكن قضاء حاجته عن دينه، أو كان له من عبي يسر لا يمكنه أحده، وعند الشافعية قسمان. من استدال لنفسه في غير معصية، ولأظهر شرط الحاجة، أو استدال لإصلاح ذات الدين، ويعصى مع العناء. وسبيل الله. عراة لا فيء لهم بشرط فقرهم عند أبي حنيفة، وعند الشافعي يعضون مع العناء. وإن السبيل: العربي المنقطع عن ماله عند أبي حنيفة، ومشئ سفر أو محتار به حاجة عند الشافعية، وشرط هؤلاء الأوصاف الإسلام عند أهل العلم. =



بَعْدَ عامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَعْوَامٍ، فَيُؤْتَرُ أَهْلُ الْحَاجَةِ وَالْعَدَدِ حَيْثُ مَا كَانَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا أَذْرَكْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاةٌ إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ.

= كنت فيه احاجه بان يكون شديد فقرا من غيرهم. وعدد في كثر عدد وقل مرافق. يؤثر ساء الجاهول، "ذلك الصنف" والإيثار على ضررين. أن يعطي صنف الحاجة الأكثر، ويعطي غيرهم الأقل، أو يعطي صنف احاجه جميع، ولا يعطي غيرهم شيئا، بقدر ما يرى الوالي أي مقدار الإيثار على حسب رأي الوالي "وعسى أن يسقى ذلك أي الإيثار وعطاء لأهل حاجة إلى نصف لآخر بعد عام أو عامين أو أعوام: لأن شدة واحاجه لا تنقضي على حال واحدة، بل ينتقل من قوم إلى قوم **بشيء من ذلك** من سنة إلى سنة (١٤٠). فَيُؤْتَرُ الْإِمَامُ أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعَدَدِ حَيْثُ مَا كَانَ ذَلِكَ أي الحاجة والعدد، وفي لسان نصرة حيث ما كانوا أي أهل الحاجة.

**من أرضى** مفعول - أذركت، من أهل العلم - من، وفي حاشية على "عنى". وهو قول أبي حنيفة وأحمد، حيث يجوز صرفها عندهم إلى صنف واحد، وقول الشافعي: يجب استيعاب الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن في القسمة إن كان هناك عامر، وإلا فاستيعاب نسعه، ويجب تسوية بين لأصناف لا بين أفراد الأصناف كذا في منهاج. قال البيضاوي: وختار بعض أصحاب حوار صرفها إلى صنف واحد، كما هو قول الثلاثة لساقية. وقد قال حنيفة وابن عباس: إذا وصفتها في صنف واحد خربت، قال أبو عمر: ولا أعلمهما محالفا من الصحابة قال الموصي: وإن أعطاها كلها في صنف واحد خربا، إذا لم يخرجها إلى عني. وهو قول حنيفة وابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير والخمس والشافعي وعطاء، وبه ذهب الثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وروى عن الشافعي: إن كان المال كثيرا ختمت الأصناف قسمه عليهم، وإن كان قليلا جاز وصعه في صنف واحد، وقال مالك: يتحرى موضع حاجة منهم، ويقدم لأهل الأول، وقال عكرمة وشافعي: حب أن يقسم ركة كل صنف من ماله على الموجودين من الأصناف الستة، وروى الأثر عن أحمد كذلك، وهو احتياط في بكر، وساق قوله **بشيء من ذلك** معناه: من عسانهم ويرد في منهجهم. فأحرز برد حملتها في الفقراء، وهم صنف واحد، ولم يذكر سواهم، ثم أتاه بعد ذلك مال، فجمعهم في صنف ثالث سوى الفقراء، وهم المؤلفة: الأقرب من حاس وغنية من حاس وغيرهما، قسم بينهم اندهية النبي بعث لها عني من اليمن، وفي حديث سلمة بن صخر البياضي: "أنه أمر له بصدقة قومه"، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لم يجز دفعها إلى واحد، ولأنه أراد بها أن الأصناف الذي يجوز هم المدفع.

**فريضة مسماة**: أي ليس لما يعطي العامل حد معين إلا على قدر ما يرى الإمام أنه يخرج في عماله، فيرى بعد سعيه، وقرنه ومشقته ويسارته وغير ذلك من الأمور. وتقدم قريبا أنهم أجمعوا على أن العامل لا يعصى حرا معلوما، وإنما ذلك على قدر عمله.



٦٧٩ - **مسك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمَ أَنَّهُ قَالَ: شَرِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَسَأَلَ الَّذِي سَقَاهُ: مَنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَّاهُ، فَإِذَا نَعْمٌ مِنْ نَعْمِ الصَّدَقَةِ، وَهُمْ يَسْقُونَ فَحَلَبُوا لِي مِنْ أَلْبَانِهَا، فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَائِي فَهُوَ هَذَا، فَأَدْخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَدَهُ فَاسْتَقَاءَهُ.

قال مالك: الأمرُ عندنا أن كلَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَسْتَطِعْ التَّسَلُّمُ مِنْ أَخْذِهَا، كَانَ حَقًّا عَلَيْهِمْ جِهَادُهُ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ.

= كما ورد في بعض الروايات، وهو بخار محاري. رد قل وهو صحيح. فإنه يصهر ميل أبي داود، إذ يده عدة روايات، لكن روايات رويت كلها بتعقيب بصرى. فالترجيح مشكوك. جاهدتهم عنه ونقط أبي داود والله هو معولي عقلا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لمقاتلتهم على معده.

**شرب عمر الخ** مرّة 'سأ فأعجبه' أي استعجبه، فأكره بالاستدلال لقبي أو بالإلهام الغيبي. 'سأل' أي سقاه: من أين 'حصل لك هذا اللبن؟' قال 'عمر الخ' سأل عمر الخ. 'إدانه' فإنه أعجبه صغره، ولم يكن على ما كان بألفه كل ليلة، وهذا من أساليب التريه، وحمية على المورع، كد في 'مرفقة'، فأخبره أنه ورد 'أي مر' على ماء قد سَمَّاهُ 'وسمي اسمه'، أو لم يتعب عرضه تسخينه، فإذا سمع حذو. 'نعم' بتعقيل 'من نعم الصدقة' وردت هذا الماء، 'وهو' أي الرعا 'يسقون' 'نعم' من ذلك ماء، 'فحسب لي' يوحد 'في' جميع المسح كمن رفعه عليه علامة المسحة، 'من ألبانها فجعلته' أي 'لبن' في سقائي 'نكسر' سقائي 'وعاني' فهو هذا، فأدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه 'أي فتنبأه حتى 'أخرجه من حوفه، قال الطوسي: 'هذا غاية الروع' وأخبره عن أشبه، وقال ابن حجر: 'كان شارباً م يستحضر قول أئمة، أن كل من 'كل وشرب حرام' يرمه أن يتقبأه إن أضفوه، وإن عذر في تناوله، قال القاري: 'وهو أنه لا دلالة في الحديث على كون ذلك من حرام؛ لأن القاص إذا أحده على وجه الاستحقاق، وأهداه غير المستحق' على فرض أن عمر الخ غير مستحق - فلا شئ في حقه، كما في حديث بريرة: 'هو هذا صدقه، وأيضاً لا فائدة في استقائه؛ إذ لا يمكن رده إلى صاحبه، وإنما هو تقية الباص من أثر الحرام أو الشبهة، وهذا لا شبهة أنه ورع.

**فريضة من الخ**: أي حقا من حقوقه تعالى أيما كان. وقال الساجي: 'يحتمل أن يريد بالفريضة ههنا الزكاة خاصة، ويحتمل أن يريد سائر حقوق التي يكون حكمها حكم الزكاة في ذلك، فلم يستطع مسلمون أخذها منه كان حقا' واحدا 'عليهم جهاده' أي 'قتال معه' حتى يأخذوها منه 'بقتاله، كما فعل الصديق الأكبر عليه السلام. ثم إن كان المانع مقررا لها فمستند، وإلا فكافر إجماعا.

٦٨٠ **مالث** أنه بلغه: أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ دَعِيهِ وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ زَكَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ وَأَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَكَتَبَ عَامِلُ عُمَرَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنْ تَحْذَهَا مِنْهُ.

## زَكَاةُ مَا يُخْرَصُ مِنْ ثَمَارِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ

٦٨١ - **مالث** عَنِ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

**كتب إليه يذكر.** في كذبه على حسب ما سعى للعامل وإلواي من بطلان أمير المؤمنين ما يحدث من أمور ناس، وأحد رأيه فيما يرد من ذلك من الأحكام، أَنَّ رجلاً مع زكاة ماله، فكتب عمر بن عبد العزيز إليه أي عمه أن دعه أي تركه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين، هذا نصف منه في إعراء رجل مانع زكاة، وتوبيخ به وتقيح معنه، قال: منع ذلك أي حر كناه 'رجل' بالنصب أي مانع عن تركه فاشتد أي عظم عليه ذلك الأمر، فأدى بعد ذلك زكاة ماله أي أراد أداءه أو أصر بإعطائه، فكتب عامل عمر بن عبد العزيز إليه يذكر به ذلك أي إعطاءه فكتب إليه عمر - أن حذها أي قبلها منه، قال بن عبد البر: يحتمل أنه علم من رجل معينا من العامل دون معينا من أهلها، ولم يكن عنده من يمنع الزكاة، وتقرس فيه أنه لا يخالف جماعه المسلمين يدفعين هاتين الإمام، فكان كما ص، ولو صبح عنده معه زكاة ما جاز له تركها عنده؛ لأنها حق للمسلمين والمساكين يرمه إقيامه، قال والواحد أن بعض الإمام من منع الزكاة ويؤخذ، فإن أصر على المنع أخذها منه جبراً.

**زكاة ما يخرص.** ساء جهول، من ثمار لفظة من بيان 'ما'، 'نخيل' قال زرعي النخل معروف، وقد يستعمل في الواحد والجمع، وجمعه حبل، 'والأعناب' قال الزارع العنب يقال: شمره لكرم وسكره نفسه، لواحدة عنب، وجمعه أعناب، قال تعالى: ٥ ومن ثمرات النخيل والأعناب (النحل ٦٧) والخرص يفتح معجمة وقد تكسر، وسكون الراء بعدها صاد مهملة، من ناي قصر وصرب، وهو حرر ما على النخلة من الرطب قمر يعرف مقدار عشره، فشت على مالكة وحلى بيته، ويؤخذ ذلك المقدار وقت الخددسة عند لشافعي، وأكبره حنيفة، وحرص الكرمه والنخلة يخرصها: إذا حرر ما عليها من الرطب قمر ومن العنب ريبا، يعني يخرج من هذا كذا وكذا قمر وكذا وكذا ريبا، وهو من الخرص الطن؛ لأن الحرر إنما هو تقدير طن، ولاسه حرص بالكسر، كذا في "المجمع" والعيني.

قَالَ: فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَالْبُغْلُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ.

= قال بن رشد في 'سده': 'ما يقدر المطاب بالخرص واعتباره دون الكيل، فإن جمهور العلماء على حرمة الخرص في سجين والأعقاب حين يبدو صلاحها؛ ضرورة أن يحل بينها وبين أهلها يأكلوها رضا، وقال داود: لا خرص إلا في سجين فقط، وقال أبو حنيفة وصاحبه: الخرص باطل، وعلى رب ما أن يؤدي عشر ما حصل يبدو، رد على الخرص أو نقص منه، واستب في اختلافهم معارضة لأصول لأثر أبو عبد الله، وهو ما روي: 'أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله بن ربيعة وغيره إلى حبر. فيحرص عليهم سجن، وأما الأصول التي تعارضه ولأنه من باب التمسك انتهى عنها، وهو بيع الثمر في رؤوس الحل بالتمر كذا؛ ولأنه أيضاً من باب بيع الرطب بالتمر بسبعة، فيدحه اسمع من التفاصيل ومن السببية، وكلاهما من أصول إمامنا، فما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص الذي كان يحرص على أهل حبر لم يكن بركافة. إذ كانوا يسو أهل بركافة، فلو احتمل أن يكون تخميناً ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار.

قال القاضي: 'ما حسب حرم ما تظاهر أنه كان في القسمة؛ ما روي: أن عبد الله بن ربيعة كان إذا فرغ من الخرص قال: 'بن شتمت فلكم وبن شتمت فلي، أعني في قسمة الثمار لا في قسمة حب، وأما حسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود وإنما خرص موضع سقي أو حب عليهم في ذلك، وحدثت هو أنها قالت وهي تذكر شأن حبر: 'كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن ربيعة إلى يهود حبر، فيحرص عليهم الحل حين يطيب قبل أن يؤكل منه، وحرص الثمار، م حرجه الشيطان، وكيفما كان فالخرص مستثنى من هذه الأصول. هذا بن ثبت أنه كان معه في حكماء مدعي التمسك: فبن حكمه لو ثبت على أهل الدمة ليس يجب أن يكون حكماً على المسلمين إلا بدليل، والله أعلم.

**سَقَتْ السَّمَاءُ.** أي ينظر من باب ذكر المحل وإرادة الحال، ويدخل فيه السيل والأنهار، 'والعيون' بضم أي الحارية على وجه الأرض التي لا يتكف في رفع مائها إلا أنه، 'أو لعل' موحدة مفتوحة وعن مهمة ساكنة، هو ما شرب عروقه من الأرض، ولم يخرج إلى سقي السماء ولا أنه، معاد: أن ضوءها تصل إلى أياد تحت الأرض، فيقوم لها مقام السقي، ولا تخاف أن تسقى بما يرس إلى عروقها من وجه الأرض من مطر أو غيره، قال الرافعي: وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله: 'أو كان عثراً' مع العن المهمة ومثله الحقيقة - فقد فسره خطابي بأنه الذي يشرب عروقه من غير سقي. 'عشراً' متداً مؤخر، حره 'فيما سقت السماء'. وحدث ما في المذكور من هذه الأنواع قلة مؤنة 'سقي'. 'وفيما سقي' ساء الخجول 'النضج' بفتح النون وسكون الصاد معجمة بضم مهمة، هو الرش والمصب، أي ما سقي بما يستخرج من الأمان بالعرب أو بالنسابة، ويستخرج من الأنهار بأنه 'نصف العشر'؛ متداً مؤخر، وذلك أكثره مؤنة، وهذا أصل في أن يتعد سقته وحفتها تأثيراً في كثرة بركافة وفنتها.





قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ الْغَنَمُ تُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهَا بِسَخَالِهَا، وَالسَّخْلُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْأُمُومِ ثِمَارٌ لَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْهَا، مِنْ ذَلِكَ الْبُرْدِيُّ وَمَا أَشْبَهَهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَدْنَاهُ، كَمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ خِيَارِهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَالِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأُمُرُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُخْرَصُ مِنَ الثَّمَارِ.....

**وإنما مثل ذلك:** أي المذكور من أن نوع سمر بردية عد ولا يؤخذ، نعم يرفع. عد على صاحبها سحها أي أولاده أو سحل لا يؤخذ في صدقة كما تقدم فربما في موضعه، وقد عرفت أيضا أن كون نزع كلما شبه روية 'نموض' وغيرها، وعلى ما روي من القاسم والأنهب فيهما فرق، وما عبد الحقيقه فحكى من عابدين عن الشهيرة أنه حين تمر برلي وودى في إمامة: يؤخذ من كل حبه حصتها، وفي محمد: يؤخذ من 'نوسه' رد كانت 'صافى' ثلاثة حيد ووسط وردية. 'وقد يكون هذا بيان محيد من الثمار بعد بيان رديتها، في الأموار ثمار حيد لا يؤخذ. 'صدقة' منها حادها، كما لا يؤخذ من الأدوب برداءها، ثم مثل حيد بقوته. من ذلك ندي لا يؤخذ منها الصدقة، حر مقدم، وأمن 'بعضية' 'البردي' 'مست' مؤخر، وهو قسم الموحدة وسكان آخر، ودر مهمس آخر ياء من أجود ثمر 'وما أسهه' في حدود، ثم ذكر بصرى التيحه بعد ذكر كلا النوعين. لا يؤخذ من أدنه كما لا يؤخذ من حيدره، وإنما تؤخذ الصدقة من 'أوساط' مال رفق بالمال والعقراء.

**أنه لا يخرص إلخ:** ساء الخجول، من الثمار بلا سحل والأعناب قال 'نورقاني': فلا يخرص في غيرهما عند مالك، وعنه روية شاذة: يخرص التيتون أيضا، وهذا قال مالك، وفي 'برهري' وأورعي وبيت: يخرص؛ لأنه ثمر حب فيه ركاه، فيخرص كحرص والععب، ولما أنه لا يص في حرصه، ولا هو في معي المنصوص عليه، فيبقى على الأصل. 'فإن ذلك يخرص' ساء الخجول "حين يدو صلاحه وجل يبعه فإن حل أبيع يكون عند يدو التصلاح، وهو وقت الحرص، وهو وقت وجوب الركة، وسألي أيضا، 'وذلك' أي وجه جوار الحرص فيهما أن ثمر السحيل والأعناب يوكل رص وعسا' فبكثر الحاجة فيهما، فإن أبيع ذلك فلا حرص صر الناساكن، وإن مع منه صر الناساكن 'فيحرص على أهله؛ ينوسعه على الناس أي ذلك' 'وإنما لا يكون على أحد من الناساكن في ذلك صق، فيحرص ذلك عليهم' يعني 'واجب' 'ثم حتى بينهم وبه يكونه' ويتنفعون به 'كيف شاؤوا' من سع وغيره، 'ثم يدو من الركة' بعد الخفاف 'على ما حرص عليهم' أي على ما قدر عليهم حرص بشرط السلامة كما سألني. وصوره الخرص ما في 'المدونه' قال: قلت مالك: كيف يحرص رسا؟ قال مالك: يحرص عسا، ثم يكال. ما يقص من هذا لعب إذا ترب، فيحرص نقصان اللعب وما سيع أن يكون ريبا فذلك ندي يؤخذ منه، وكذلك السحل يكال: ما في هذا الرص ثم يكال: ما فيه إذا حفر وصار ثمر فإذا بلغ ثمره خمسة أوسق فصاعدا كانت فيه الصدقة.

إِلَّا النَّخِيلَ وَالْأَعْنَابُ؛ فَإِنْ دَلَّتْ يُحْرَصُ حِينَ يَنْدُو صِلَاحُهُ وَيَحُلُ بَيْعُهُ؛ وَدَلَّتْ أَنْ ثَمَرَ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ يُؤْكَلُ رُطْبًا وَعَنْبًا، فَيُحْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِمَتَوَسُّعَةٍ عَلَى النَّاسِ، وَلَوْلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ، فَيُحْرَصُ دَلَّتْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يُحْتَمَى بَيْنَهُمْ وَيَبْتَنُّ بِأَكُونَهُ كَيْفَ شَاءُوا، ثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا حُرِّصَ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ رُطْبًا وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ بَعْدَ حَصَادِهِ مِنَ الْخُبُوبِ كَنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَصُ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا إِذَا حَصَدُوهَا وَدَقُّوهَا وَصَبَّوْهَا وَخَصَصَتْ حَبًّا، فَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا فِيهَا الْأَمَانَةُ يُؤَدُّونَ زَكَاتَهَا إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَحْتَ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ النَّخِيلَ تُحْرَصُ....

**ما لا يؤكل رطبا:** أي ما كان يابس بعد حصاده من حبس كنب، فيه لا حرص، لأن حرص بما هو لا يباع أهلها رطب، وهذا لا يؤكل منه فحاج إلى حرص، لأن سجنه لأعاب ثمارها يرد صاهره عن كمامها، فسبها فيها حرص، وهذه ثمرها وحوبها مبرورة في رطبها، فلا سبها فيها حرص، فإنه سبها قس، لكن يحتاج إلى الأكل في الحمض الأخضر وغيرها كما تقدم.

**ودقوها:** سندد القلاف أو صوبها تنسبد منه نخلة بعد حصادها، مهملة وحسب حبس يرد إلى كده تحب عليهم فيها، وعينهم نفيسها وحسنتها من كل شيء، وحسبها بن هينة لا حار ولا قبيح، ولا يسقط عنهم من زكاة شيء، لأجل إلقاء عنبها، وذلك لأن هذه الحار التي لا يمكن لبيعها إلا عنبها، وعلى هذه الطبيعة كانوا يؤدُّون زكاة على عهد رسول الله ﷺ، وهذه هي وقت حراج زكاة كما سيأتي. وقد عني أهلها فيها أعاده تأكيد، ولأنه بعد ذكر الأول، لأنه يرفع مسئة موحدة، يعني أنهم مؤثرون في مسعها وفي وجوب الزكاة فيها، يؤدُّون زكاة أي الخبوب كنبها دمع دلت ما تحب فيه الزكاة أي مقدار لخصاب، وهو خمسة أو سبها عنبها، وما كان له فيه فعتبر فوهم وتؤخذ عنهم حسب ما أقروا، قال مالك: صاهره: وهو الحمض، وقد ثبت ومحمد بن عبد الحكم، إن أهموا صب تنسبد مبد، قال مالك: وهذا الأمر على لا اختلاف فيه عندنا بسببه مبررة.

**أن النخيل إلخ:** وفي النسخ المصرية: "أن النخل تحرص، وفي "مختار الصحاح": النخل والنخيل بمعنى، والواحد حبه، تحرص على أهلها وثمرها أو حبه في رؤوسها يعني حرص حار كون لأثمار على الرؤوس، وإن حدث لأثمار فلا حرص، إذا صاب وحل بيعه يعني وقت حرص وقت حل نفع عنبه صلاح، لأنه ولا بعده، وهذا وقت الوجوب عند المالكية كما سيأتي. "وتؤخذ منه صدقته عمرا عند الجداد"، اختلفت نسخ "الموطأ" =

عَلَى أَهْلِهَا وَتَمَرُهَا فِي رُؤُوسِهَا إِذَا طَابَ وَحُلَّ بَيْعُهُ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ صَدَقَتُهُ تَمَرًا عِنْدَ الْجِدَادِ، فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةُ جَائِحَةً بَعْدَ أَنْ تُخْرَصَ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تُجَدَّ، فَأَحَاطَتْ الْجَائِحَةُ بِثَمَرِ كُلِّهِ، فَنَيْسَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ شَيْءٌ يُلْغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. أُخِذَ مِنْهُ زَكَاتُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَصَابَتْ الْجَائِحَةُ زَكَاةً. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكَرْمِ أَيْضًا.

= في هذا المصطلح في كل موضع جاء مصدره أو فعله، ولا أكثر في الفدية بالثمنين وفي المصرية بالمعتمنين، والمؤدى وحده، وفي 'الجمع' حداد النخل - فتح حبه وكسرها - دالا ودلا: القطع. أي تؤخذ عند قطع نخل لا فقه، ولا يكف أحد أن يشتري عند حرص من غيره وبأني به، وهذا وقت الإخراج، وأما عند الحمية فقال القاري في "شرح النقاية": وقت وجوب العشر حين ظهور الثمرة عند أي حبة، وحين الإدراك عند أي يوسف، وحين الحبوب في الخطيرة عند محمد، وثمره خلاف نصهر في وجوب الصمان - الإتلاف.

**أصابت الثمرة.** سبقت 'جائحة' ما رُفِعَ بعد أن خرص على أهلها وقبل أن تحل أي تقطع 'فأحاطت جائحة' بالثمر كله، فليس عليهم صدقة، له حوزها في غيرها وقد رتب، ويطلق حكم الحرص متقدماً، "فإن بقي بعد جائحة من الثمر" ما شاء بقية في سبغ هدية، وبشنة في المصرية، ومؤدى وحده، "شيء" أي مقدار "يلغ" خمسة أوسق فصاعداً وهي سنون صاعاً لصاع النبي ﷺ يعني العبرة في خمسة أوسق لصاعه ﷺ دون غيره من الأصبع وهي خمسة أراض ومدة عددهم. وسباني كلامه على ذلك في ثوب القصر. "أحد مه" أي مما بقي، وفي المصرية 'مهم' أي من أهل سجل ركانه أي زكاة ما بقي وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة" يعني فلا يؤخذ زكاة الهالك من هذا الباقي.

**وكذلك** أي مثل ما تقدم في الثمر العمل أي حكمه في الكرم أي العنب أيضاً، وفي المعنى: قال أحمد: إذا حرص وترك في رؤوس النخل فعليهم حصه. فإن أصابته جائحة فدهت الثمرة، سقط عنهم الحرص ولم يؤخذوا به، ولا نعم فيه خلافاً، قال ابن المنذر: جمع أهل النعم على أن يحارص إذا حرص الثمرة، ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل حداد، وإن تلف بعض الثمرة فقال القاضي: إن كان لساقي نصيبا ففيه الزكاة وإلا فلا، وهذا القول يوافق قول من قال: لا تحب الزكاة فيه إلا يوم حصاده؛ لأن وجود النصاب شرط في الوجوب متى ما يوجد وقت الوجوب لم يجب، وأما من قال: إن الوجوب يشترط إذا بدا الصلاح واشتد الحب، فقياس قوته: إن تلف البعض، إن كان قبل الوجوب، فهو كما قال القاضي، وإن كان بعده وجب في الباقي بقدره، سواء كان نصيباً أو لم يكن.

قال مالك: **وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ قِطْعُ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً أَوْ أَشْرَاكٌ فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ، لَا يَبْلُغُ مَا كُنَّ سَرِيَّةً أَوْ قِطْعَةً مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَكَانَتْ إِذَا حُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤَدِّي زَكَاتَهَا كَئِذَا كَانَتْ.**

## زَكَاةُ الْحُبُوبِ وَالزَّيْتُونِ

٦٨٣ - مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزَّيْتُونِ. ....

**وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ:** قطع جمع قطع، من ساج على لاصقه، متفرقة برفع صنفه قطع، وحسن ساجو صفة له "أموال"، أو اشتراك بالمشاة الموقية من الشين والراء في جميع النسخ المصرية، فهو افتعال من اشتراك، وبدونها في النسخ الهندية، فهو بفتح الهززة جمع شرك بالكسر فسكون. أي "الأنصاء" في أموال متفرقة أي من شركاء عبيده لا يقع من كل سريته منهم، قطعته بالضم عصب حتى من، أي لا يقع بقطعه وحده من حب فيه زكاة مفعول مقربة: لا يقع أي لا يقبل من مقداره نصيب وكانت ذلك لقطع أو حقتص د جمع بعضها من بعض يقع ما يجب فيه زكاة، فيه جميعه أي لقطع وحقتص ويؤدى كذا كذا، يعني ذلك كانت رجل قطع لأرضي متفرقة، وكانت كل واحد لا يقع ما يقع منها خمسة أوس، وقد جمع ما خرج من جميعها كان فيه خمسة وثلثون. فإن زكاة حب فيها لأن ذلك واحد، وكذلك ذلك كان به شرك في أموال متفرقة تكون سهو من شركاء، ويراعي كل ماله حصة دون من شركاء، وقد يقع ماله مقدار نصيب زكي، وتقدم مسائل الشركة مبسوطا.

**زكاة الحبوب:** من تحد وحد حب، جمعة حبوب وحدت. ومن حب واحد قدر في حصة وتسعير وحده من مطعومات، ومن حب خمس حبة سبع سائله (سنة ٢٦١) ومن حب خمس سائله (سنة ٢٦١) ومن حب واحد من لا موز، فكله حقوق منها على أساء، وحقوق في أشياء. ما ما حقوق عنه فقصنا من معدن ذهب وقطعة من نيساب حبي. وزكاة أصناف من حيوان. وخصنا من حبوب. حنطة وتسعير، وخصنا من تمر: تمر ورس، وفي سريت خلاف شد، ثم ذكر محسنات، وقال في حبها وأما ما حقوقه من نيساب عند مدافعهم على لأصناف لأربعة، فمنهم من يرى زكاة لا في ذلك لأربع فقط، وفي من في حب وشورى ومن سائر، ومنهم من قال، الزكاة في جميع مدخر مقادير من سائر، وهو قول مالك وسأقي. ومنهم من قال زكاة في كل ما أخرجه الأرض ما عدا الحشيش والخطب والقصب، وهو أبو حنيفة.

**فَقَالَ: فِيهِ الْعُشْرُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ نَعْدًا أَنْ يُعْصَرَ، وَيَبْلُغَ زَيْتُونُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالزَّيْتُونُ بِمَنْزِلَةِ النَّخِيلِ مَا كَانَ مِنْهُ سَقَتُهُ السَّمَاءُ وَالْغُبُونُ، .....**

**فيه العشر** وروى جماعة عفته، أنه حيفة وشداعي في أحد مؤنيه، وشاذي كاس وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد: لا زكاة فيه، لأنه إدم لا فوب، فله رزقي، وفي نسوي وروى أنه لا يشترط عمده خمسة أوسق، وروى: يؤخذ من ثمره لا من عصيره فلب. وما حكى برزقي عن صاحبي أبي حيفة لم أحده في كتبنا، بل ذكر الإمام محمد في موطنه حديث ابن عباس، ثم روى وهذا لأحمد بن حرج منه خمسة أوسق فصددا، ولا يفتى في هذا أبو الربيع، وإنما ينظر أبو الربيع، وأما في قول أبي حيفة، ففيه وكثيره، وهذا صريح في أن محمدا **يقطع** قائل بوجوب العشر في الزيتون.

**العشر** باسم، 'نعد أن يعصر' أي جرح منه الزيت 'وسق ربيوة خمسة أوسق'، وحدث أن الاعتناء في بصاده إنما هو المكيل، والمكيل لا يتها إلا في الحب، فإذا مع خمسة أوسق فقد كمل المصاب. وإذا قصر عن خمسة الأوسق فقد قصر عن المصاب، فلا زكاة فيه، وإذا مراد بإجرحه زيتاً لأنه حب على رب المال فدفعه على وجه يمكن ادخاره والانتفاع به السقعة المقصودة منه كالمبر والحب، فله السحى، يعني يعصر في تكميل المصاب الزيتون، ويجرح في زكاة الزيت ولو قل كترصل. ويقدم في كلام الإمام محمد ونسوي أن العبرة عند حقيقه بربطه لا بربط، وإذا جرح الزيتون في صدقه، ووجه حديث عدي بن ربيون لا يقتصر الانتفاع منه على الزيت، بل ينصرف منه المبيع وعبره على هبته أيضاً، وقد يكون الزيتون لا زيت فيه كما سيأتي، فحينئذ يحتاج من قال بعبره الزيت إلى أمر آخر كاعتبار قيمته، خلاف من قال: جرح الزيتون في صدقه، فله سبع ربيوة خمسة أوسق فلا زكاة فيه، بخلافه عن مصاب، فلو برزقي: فإن معها وكنت لأرب فيه أحد من ثمره، فإنه في 'المدونة' وغيرها، ويخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية كما تقدم قريباً.

**سقته السماء** أي قصر 'والبغون'، أو كان عدلاً كما تقدم في سمر ففيه عشر: فقد مؤونه 'وما كان يسقي ماء جهون'، المنصوح 'أي مصلح' بما يستخرج من لأر وغيرها ففيه نصف عشر، كما هو قولنا بعشرون، 'ولا يجرى شيء من الزيتون في شجره' أي على رواية صحيحه، ويقدم رواية شاذة عن الإمام مالك أنه حرج، قال الساجي: ولا يجرى شيء من الزيتون، لأنه لا فائدة في ذلك لأرباب الأمور، فإنه ليس مما يؤكل رصاً، ولا لمسكين؛ لأن لأيدي لا تسرع به لأكل إلا بعد غسل وغبير، ولأن ثمره مستورة في ثوب لا يكاد يتهيا فيها الحرص على التحقيق.

أَوْ كَانَ بَعْلًا فَفِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالنَّضْحِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَا يُخْرَصُ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

قال مالك: وَالسَّنَّةُ عِنْدَنَا فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يَدْخُرُهَا النَّاسُ وَيَأْكُونُهَا أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِمَّا سَقَتْهُ السَّمَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَالْعَيُونُ وَمَا كَانَ نَعْلًا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاعَ الثَّيِّبِ ١٠٠، وَمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُبُوبُ الَّتِي فِيهَا الزَّكَاةُ الْجَنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ وَالذَّرَّةُ .....  
جوزت

**بعلا** لنحل الذي يشرب بعروقه من غير سقي. (أخلى) **الحبوب** التي يجب لعشر فيها وهي التي يدحرجها الناس ويأكلونها ذكر هذين القيدين؛ لما أن مدار الزكاة في الحبوب عند مالكية على لادحار ولاقتيات، أنه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر، وما سقي بالنضح فيه نصف عشر بشرط النصاب فيها، كما سيأتي التفيد به، والحاصل: أن التفريق بين العشر ونصفه لا يختص بما مر من النحل والزيتون وغيرهما، بل كل اعشيرات حكمها واحد في أن التي تسقى بالنضح وحده ففيها عشر، والتي تسقى بالنضح ففيها نصف عشر، وما كان وحده الصدقة في الحبوب وغيرها مقيد عند مالكية بالنصاب ذكره ائقيد، فقال: 'إد بيع ذلك' المذكور من الحبوب التي يدحرجها الناس ويأكلونها خمسة أوسق والوسق ستون صاع بالصاع لأول صاع التي ١٠٠ آخر بدل مما قلناه أو عطف بيان. وما زاد على خمسة أوسق ولو قليلا ففيه لزكاة حساب ذلك أي عشر أو نصف العشر؛ وذلك لأنه لا عفو فيه بعد النصاب، فإن الشبح في المسوى: وهذا قول أهل العلم إلا أن النصاب ليس بشرط عند أبي حنيفة ١٠٠.

**قال مالك:** بين النصف في هذا القول أنواع الحبوب التي يؤخذ منها عشر، فقال: 'أو حبوب' متدا وحده خطة وما عطف عليه، 'التي' تحب 'فيها الزكاة الحصة' بكسر الخاء المهملة وسكون لون وفتح صاء المهملة، حرة هاء، كذا في 'المحيط الأعظم' وهي قمح، ها أنواع كثيرة ذكرها أهل الفن، وذكر بعضها صاحب 'المحيط'.

**عجبية:** ذكرت في 'الأبواب السابعة' فقد حرجت حة الحر من الحبة على قدر حصه سعامة، وهي ثلث من رطل وطيب راحة من المسك، ثم صارت سرة على هذه الهيئة إلى وجود فرعون، فصعرت وصارت كقصبه سدحاجة، وم نرس على هذه الهيئة حتى دبح نجى، فصعرت حتى صارت كبصة الخمامة، ثم صعرت حتى صارت كاسدقة، ثم صعرت حتى صارت كالحمصة، ثم صعرت حتى صارت على ما هي عليه الآن، سأل الله تعالى أن لا تصعرت عن ذلك. =



وَالسُّدْحَنُ وَالْأَرَزُّ وَالْعَدْسُ وَالْجُلْبَانُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْحُلَانُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ  
 ارزن یعنی چغندر کشتی برنج سور  
 سم یعنی تل، در هندی

= ولشعير يفتح شين ويكسر. قاله الرقابي. قال الخد: شعير معروف، وحده هاء، وفي 'اصراح': الشعير: جو، ولشعيره. يك وائه. 'واست' بكسر السين أو ضمها وسكون اللام وانشاء الفوقية، كذا في 'المحيط'. قال الخد: هو بالصيم: شعير أو صرب منه أو احامض منه وفي 'الأنوار الساطعة': صيم السين وسكون اللام: حب بين الشعير والقمح يعرف عند المغاربة شعير السبي <sup>سبي</sup>. قال الرقابي: صرب من شعير لا قشر له يكون في العور والجار، فيه الجوهري، وقال ابن فارس. صرب منه رقيق القشر صعر الحب، وقال الأزهري: حب بين الحصة والشعير، ولا قشر له كقشر الشعير، فهو كالحصة في ملامته وكالشعير في طعمه وبرودته، وفي 'المحيط': سمه في اليوناني اصراعش، وفي الفارسية جوربته، وفي الترسي: جو كدم، وفي الهندية: آش جو، وقال أيضاً: يكون كالحصه مقشرة، ويكون 'بيض وأحمر، وفي 'اصراح': جوربته، وهكذا فسرده الشيخ في 'المصفي'. واحتسف أهل العلم هل هو نوع من البر أو الشعير أو نوع برأسه؟

'واسرة' صم لدال المعجمة وخفيف راء، هكذا صطه شرح السحاري من الحافظ والعيبي والقسطلاي، وفي 'شرح لإقحاح': نفعجه مضمومة ثم راء مخففة. وفي 'المحيط الأعظم': درت بصم دال معجمة وفتح راء مهملة مشددة وسكون مشاة فوقية، يقال عا في الهندية: جور، وهكذا فسرده الشيخ في 'المصفي'. وقال الخد: الدرة: كتنة، حب معروف، أصنف درو، وفي 'اصراح' الدرة. بالصم ولتحفف أضفه درو أو دري، والهاء عوض. وفي 'المجمع'. صم معجمة وحمه راء، هذو عوض عن واو، 'والدحل' بصم دال مهملة ويكسر، وسكون حاء معجمة حره سوب، يقال له نعة اليونانية: المرطنة، وبالغربية: الفث، وبالتركية: الطرق، وبالفارسية: ارزن، وباهندية: ككتي، أو 'أرر' برة فعل، وفي نعة: صم الراء، وأخرى: بصم الحمرة والراء وشد الراء، والربعة: يفتح الحمرة مع التشديد، واحامسة: زر بلا همز، وزن فعل، قاله الرقابي، فسرده الشيخ في 'المصفي' بفتح برنج، وهكذا في 'المحيط' وغيره، وفي 'عات اصراح': جوس، 'واعدس' ففتحتن، قال الخد: بالتحريك حب معروف، والعدسة واحده، وفي 'المحيط': يفتح عين ودال آخره سين، يقال له باليمن: بس، وبالفارسية: فك، وباهندية: سور، وفي 'اصراح' ترك، وفي 'إيضاح الصراح' سور 'واحدان' بصم حيم وإسكان اللام وحكي فتحها مشددة: حب من القضاي، قاله الرقابي، وفي 'الأنوار الساطعة' بصم الحيم وسكون اللام، وفي 'المحيط': اسم حنر، وقال في آخر: يقال له باهندية: مراكثي، وفسرده الشيخ في 'المصفي': سامش، والأوجه أنه غيره؛ لأن أهل اللغة يفسرونه بشبيه الماش دون صمه، وانظاهر مثر. 'واللوبيا' بصم اللام والواو مجهول وكسر باء موحدة وفتح انشاء التحتية آخره ألف، اسم هندي يقال له في اليونانية: سيلبي، وفي السطية: وجر، وفي العربية: فريفا وقرنا، كذا في 'المحيط'. قلت: لكنه يستعمل في العربية أيضاً، وفي حاشية 'الأنوار لأعمال الأربار' أن اللوبيا حب يشبه الباقلاء أصغر منه. 'والجلجلان' تخمين مضمومتين بعد كل حيم لام، قال الخد: ثمر الكربرة وحب السمسم. =

الَّتِي تَصِيرُ طَعَامًا، فَالزَّكَاةُ تُؤْخَذُ مِنْهَا نَعْدُ أَنْ تُحْصَدَ وَتَصِيرَ حَبًّا، قَالَ: وَالنَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا دَفَعُوا.

لَا مَالَهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ: مَتَى يُخْرَجُ مِنَ الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ، أَقِلَّ النِّفْقَةَ أَمْ نَعْدَهَا؟.....

= وفي الحديث: "الزكاة كالحمد، ويقصد بكسر. وفي كتاب محمد بن يعقوب نصيبه هو المسمى، وهو صفاة يقص وأسد. ويسمى العرب دهنه سصد، وفي إخراج كسسر، ويقال: سصد في فشره قبل أن يحصد، وفي إصباح إصراح. وغيره، وفيه شبهة لدهني في معنى المسمى وما شبه ذلك ذكره المصنف عشرة أنواع مفضلة، وأما من غيرها فله ما أسسه ذلك وذكره لأحي سنة أشياء غيرها، وقد عرف مذهب حنيفة أنه حب عندهم في كل ما يحصد له قلة أو أرض أو بئر أو قصب. وأسسه عنه لأنه كما سأل في باب ما لا زكاة فيه من غركه من حبوب جاز من أشبه. التي فيه صعد. لأن عنه عند المالكية لأقليات ولا دحار، فلا زكاة في كرسية على لأصهر. لأن علف لا صعد حافره أو نه سهد في حنيفة أنه روي.

**تؤخذ منها** أي من حبوب المذكورة مفضلة ومحملة كتب بعد أن يحصد ويصير حباً أي بعد تقطيعه وتصنيفها وحفظها من هتة لأدحر، كما تقدم. من موقوف. وفي إخراج ما كاد بعد تنقيته في حبوب، وحفاظ في إثماره لأنه أوائل الثمار، ومؤونة التي تروى لمرور من حبوب لإخراج على رب ما. لأن المراد كما شابه، ومؤونة ماشية وحفظها ورعيها وإغنام عليها من حبوب لإخراج على إحد، كد هتة من مائت وفس أي أرباب الأموال مصدقون بتسديد الدين مفتوحة في ذلك أي في قوته في مسعه من لكيل وما خرج من تربت وغيرها؛ لأنهم أماء، كما تقدم. فإن سأل في ذلك لآه هتة لا حرص، ولا به سس أن يعيو عليه، ولا يمكن أن جعل مع كل يسال من حفظ عنه ذلك ويقبل ساء عتبه. منهم في ذلك ما دفعوا ساء نهمة أي لدى دفعوه في الصدقة، وذلك كقولهم مصدقون في قوته، من موقوف. ومنى دعى رب الله تعالى بها غير تعريضه قبل قوته من غير تمين، سواء كان ذلك قبل إحصاء أو بعده، ويقبل قوته أيضاً في قدرها غير يحين، وكذلك في سائر دعاوي، قال أحمد: لا يستحق الناس على صدقاتهم، وذلك لأنه حق لله تعالى، فلا يستحق فيه كالصلاة والحد.

**وسئل** ساء الجهول، مالك: الإمام متى يخرج من الزيتون عشر رطل في سح مصره بعد ذلك: أو نصفه وليس هذا في الهدية، فالمراد بالعشر المأجبات أعني من عشر أو نصفه، أقبل نفقة؟ كمررة الاستفهام أم بعدها أي هل يحتمل بالنفقة التي بذل في تخريج الزيت؟

فَقَالَ: لَا يُنْظَرُ إِلَى التَّفَقُّةِ، وَلَكِنْ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ كَمَا يُسْأَلُ أَهْلُ الطَّعَامِ عَنِ الطَّعَامِ، وَيُصَدَّقُونَ بِمَا قَالُوا، فَمَنْ رَفَعَ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا أَخَذَ مِنْ زَيْتِهِ الْعَشْرُ بَعْدَ أَنْ يُعَصَّرَ، وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ زَيْتُونِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ الزَّكَاةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ وَقَدْ صَحَّ وَيَسَّ فِي أَكْمَامِهِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُهُ، .....

**لا ينظر إلى التفقة** قال ساجي: أي لا يحسب له هذا، وذلك لأن عليه سبع أركانه في حد الذي جرت العادة بأدحارها عليه. وهو أحد منهم قبل ذلك من حرص عليهم حينهم وعندهم، وتقوسوا فيها، ولكن لا يوجد منهم إلا على هيئة الأدحار، فعندهم شقة عليها حتى يحصل ذلك. قلت: وفي المحيط لرهدي: قال كرخي: يوجد لعشر من جمع ما أخرجته لأرض، ولا يحسب صاحبها ما ألقى على نعه من سفي أو عماره أو أحره عمار ولا عقه بقر. قال بن همام: يعني لا يغال بعدم وجوب العشر في قدر الدراج الذي تقاسم المؤونة، بل يجب العشر في الكل، ومن الناس من يقول: يجب النظر إلى قدر قيم المؤونة، فيسلم له بلا عشر ثم يعشر الباقي؛ لأن قدر المؤونة بمنزلة السالم له بعوض كأنه اشتراه

ولنا: أنه حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة، فلو رفعت المؤونة كان الواجب واحداً، وهو العشر دائماً في الباقي؛ لأنه لا يربط إلى بضعه، لا للمؤونة. وتقدم فيما كلامه الموافق في ذلك: "أو كس يسأل" سواء انجتهول "عنه" أي ربوب "عنه" ذلك "كما يسأل أهل الطعام" كاحصه وغيرها "عن الطعام" أي كم حصل؟ ويصدقون بما قالوا في مقدار ما أخرج، فمن رفع سواء الفاعل أو المفعول أي حصل، أو أخرج "من زيتونه خمسة" بالرفع أو المصنوع "أوسق فصاعد أحد" سواء انجتهول "من زيت العشر" بالرفع، ومراد حسن، فبعض المصنف أيضاً، بعد أن يعصر ويخرج الزيت، "ومن لم يرفع" سواء المعلوم أو المجهول كما تقدم "من زيتونه خمسة" أوسق لم يجب عليه في زكاة الزكاة. وخاصه أنهم يسألون أولاً، يقال لصاحب المال: كم سبع زيتونك؟ فإن ذكر أنه قصر عن المصنوع لم يسأل عنه غير ذلك، فإن قال: سبع المصنوع أو زاد عليه، سئل سؤالاً ثانياً: كم أخرج له من الزيت؟ إن كان عصره، فإن كان بضاعه، سئل: كم يخرج منه من الزيت؟ أو سئل ذلك غيره من أهل المعرفة، فله ساجي

**في أكمامه:** جمع كم ساكسر، وعاء الطبع وعطاء النور، كذا في "القاموس"، فعليه "أي لئاع" زكاته وحقه؛ لأنها وجبت بالصالح واليس، "وليس على الذي اشتراه زكاة"؛ لأن الزكاة تعق وحوها قبل البيع، فلا تعق حق الزكاة عند المشتري. قلت: وبه قالت الحنفية، ففي "البدائع": "وباع الأرض العشرية، وفيها ررع قد أدرك مع زرعهها، أو باع الررع خاصة، فعشره على السائغ دون المشتري" لأنه باعه بعد وجوب عشره وبقره بالإدراك. وباعها وزرع بقل، فإن فصله المشتري لمحال، فعشره على السائغ أيضاً؛ لتقرر الوجوب في البقل بالفصل، وإن تركه حتى أدرك، فعشره على المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد؛ لمحول الوجوب من الساق إلى الحب، =

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ رَكَاةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلَحُ بَيْعُ الزَّرْعِ حَتَّى يَبْسُ فِي أَكْمَامِهِ وَيَسْتَعْنِيَ عَنِ الْمَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: (الأعراف: ١٤١) إِنَّ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ.....

= وروى عن أبي يوسف، أنه قال: عشر قدر البقل على النافع، وعشر برادة على المنسري، وكسخت حكمه الثمار على هذا التفصيل. وسيأتي مسالك الأئمة في كلام العيني.

**ولا يصح** أي لا يجوز بيع الزرع حتى يبس "بماتتين التحتين مع واحدة من مهملة، أي كمامه، ويستعني عن الماء ولا يستعاض عن ماء أنه لا يبقى ماء به بقعه، وذلك خدث هي **تخ** عن بيع عنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد". ثم يجوز بيعه في مسله قائما عند الجمهور، وفي الشافعي: لا يجوز بيعه حتى يبس ويصفى؛ لأنه من العرر، قاله الرزقي. **وقال مالك** في تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فتح الحاء قرأ من عمره وهو عمرو وعاصم، والشافعي بكسرها، إن ذلك أي مرد الحق في الآية أركعة وبه أعمه. قال الرزقي: حنفيو في تفسيره على ثلاثة أقوال: الأول: يريد به العشر ونصفه، قلت وسيأتي قريب. والثاني: أن هذا حق في ما سوى أركعة، قال مجاهد: إذا حصلت محضت نسائكين، فاضرح هم منه، ورد دسمة ودريته فاضرح هم منه، وإذا عرفت كسبه فاضرح ركعته. وثالث: أن هذا حق قبل وحب أركعة، فما فرصت الركعة سبع هذا، وهذا قول سعيد بن جبير، والأصح لقول لأول: قلت: وباقول الثاني قال ابن عمر. قال الخصائص: روي عن ابن عمر ومجاهد أنه يحكمه، وأنه حق وحب عند النصارى غير أركعة، وروى عن أبي **يحيى** "أنه هي عن حداد النبل وحمره النبل" قال سعيد بن عيسى: هذا لأجل المساكين كي يخصروا. وباقول الثالث أيضاً قالت طائفة. قال الخصائص: روي عن ابن عباس في رواية ومحمد بن الحنفية والسدي وإبراهيم: مسحها العشر ونصف العشر، وعن الحسن قال: مسحها أركعة، وقال لصحاح: نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن. وتقدم شيء من الآثار في ذلك.

**من يقول إلخ** من أهل العلم، أيد بذلك محتاره بأن ما ذهب إليه مالك يكون مراد — الحق — أركعة سمعه من غيره أيضاً، قال الناحي: ولا يكون ذلك إلا من أهل العلم، ومن ليس من أهل العلم لا يقبل مثل مالك قوله ولا يرجح به مذهبه. قال الرزقي: وبه قال ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول سعيد بن المسيب وأحمد وطوس والصحاح، وهو الأصح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إنما يحس ذكره أو كان ذلك الحق معنوماً قبل ورود الآية؛ فلا تسمى الآية محملة، وقد قال **يحيى** في ما حكي عن كده فوجب أن يكون المراد بهذا الحق حق أركعة. قال الخصائص: وروى هذا القول عن جابر بن عبد الله ومحمد بن الحنفية وروى عن أسلم وقتادة. وسقط في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين فارجع إليه لو شئت ثم قال: وما ثبت بما ذكرنا أن المراد =

أَصْلَ حَائِطِهِ أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَبَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَابَ وَحُلَّ يَبْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُتَبَاعِ.

= بقوله: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ هُوَ الْعَشِيرُ، دَلَّ عَلَى وَجوبِ عَشْرِ فِي جَمِيعِ مَا تَحْرَجُهُ الْأَرْضُ إِلَّا مَا حَصَهُ الْمَدْبِلُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ الرِّيحِ لَمْ يَنْقَطْ عَمُومُ بِنْتِهَا أَصْلَهُ، وَذَكَرَ سَحْلَ وَرَبِيونَ وَزُرْمَانَ، ثُمَّ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَهُوَ عَائِدٌ فِي جَمِيعِ الْمَذْكُورِ، فَدَلَّ عَلَى حَصِيصِ شَيْءٍ مِنْهُ لَا يَسْتَمِرُّ ذَلِكَ إِلَّا بِدَبْلٍ، فَوَجِبَ دَبْلُ حَقِّ وَجوبِ الْحَقِّ فِي الْخَصْرِ وَغَيْرِهَا وَفِي الرِّبُونِ وَزُرْمَانَ، قَالَ الزَّائِرِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: فَوَيْهِ بَعْدُ: وَأَنْتَ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَمْوَالِ حَمِصَةً وَهُوَ سَحْلٌ وَرَبِيونَ وَزُرْمَانَ - دَلَّ عَلَى وَجوبِ زَكَاةٍ فِي كُلِّ، وَهَذَا يَنْقُصِي وَجوبَ الزَكَاةِ فِي شَمَارٍ كَمَا كَانَ يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ، فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَنْقَطْ الْحَصَادُ مَحْصُوصٌ بِالرِّيحِ، فَقَوْلُ: غَضَّ الْخَصْدَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ غَيْرُ مَحْصُوصٍ بِالرِّيحِ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَلْغِيَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةً عَنِ الْفَصْعِ، وَذَلِكَ بِشَاوِلِ الْكُلِّ، وَأَيْضًا أَصْمَرَ فِي قَوْلِهِ: حَصَادُهُ حَتَّى عَوْدِهِ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ، وَذَلِكَ هُوَ الرِّبُونُ وَزُرْمَانَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَصْمَرَ عَائِدًا بِهِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِذَا كَانَ دَبْلٌ حَتَّى هُوَ الزَكَاةُ، وَجِبَ الْقَوْلُ بِوَجوبِ الزَكَاةِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ.

**أَصْلُ حَائِطِهِ** الخ أي سِتْلَهُ "أَوْ أَرْضَهُ" بِالصَّبِّ "وَفِي ذَلِكَ" فِي الْأَرْضِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ يَبْدُ نَضِجٌ أَوْ سَاءَ الْمَعْمُومُ مِنَ الدَّبْلِ، "صِلَاحُهُ" فِي مَا بَاتَ وَقْتُ وَجوبِ الزَكَاةِ؛ فَإِذَا تَحَدَّ عِنْدَ الصِّلَاحِ، "زَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَبَاعِ" أَيِ الْمُشْتَرِيِّ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ كَانَتْ عَلَى مَالِكِهِ حَتَّى تَعْلُقَ الزَكَاةُ هَا "وَإِنْ كَانَ" الثَّمَرُ "قَدْ صَابَ" عِنْدَ الْبَائِعِ "وَحُلَّ يَبْعُهُ" أَيِ دَحَلَ وَقْتُ حُلِّ الْبَيْعِ عِنْدَ الْمَائِعِ، وَهَذَا "أَنْ" وَجوبَ زَكَاةُ "زَكَاةُ ذَلِكَ" الثَّمَرُ أَوْ زَرْعٌ عَلَى الْمَائِعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ وَقْتُ وَجوبِ الزَكَاةِ "إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَائِعُ" الزَكَاةُ "عَلَى الْمُتَبَاعِ" أَيِ الْمُشْتَرِيِّ وَفِي "الشرح الكبير": وَالزَكَاةُ وَاحِدَةٌ عَلَى الْمَائِعِ بَعْدَ الْإِفْرَاقِ وَالصَّبِّ، وَجَوِبَ اشْتِرَاقُهَا عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، قَالَ الْعَبْدِيُّ فِي "شرح المحاري": خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ بَاعَ حَائِطَهُ أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ قَدْ بَدَأَ صِلَاحُهُ وَحُلَّ بَيْعُهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ الثَّمَرِ عَلَى الْمَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُتَبَاعِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُشْتَرِيُّ بِاخْتِيَارِ بَيْنِ إِتْقَانِ الْبَيْعِ وَرَدِّهِ، وَالْعَشْرُ مَأْخُودٌ مِنَ الثَّمَرَةِ؛ لِأَنَّ سِتَّةَ أَشْهُارٍ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ يَجِدُهَا، فَوَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمَائِعِ نَقْدَرِ ذَلِكَ كَأَعْيَبِ الَّذِي يَرْجِعُ نَقِيمَتَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنْ بَاعَ فَاسْدَقَ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَا يَمُوتُ وَمَا لَا يَمُوتُ، وَهُوَ بِصِيبِ الْمَسَاكِينِ، فَسَدَّتِ الضَّعْفَةُ، وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ أَصْلَ الثَّمَرَةِ وَفِيهَا ثَمَرٌ يَبْدُ صِلَاحُهُ أَنْ يَبْعَ حَتَّى يَبْدُ الصِّلَاحُ، هُوَ بَيْعُ الثَّمَرَةِ دُونَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى عَلَيْهِ لِعَاهَةِ، وَجَوِبَ اسْتِيعَافُ الثَّمَرَةِ الَّتِي وَجِبَتْ زَكَاةُهَا قَبْلَ أَدَائِهَا، وَيَتَعَيَّنُ حَيْثُ أَنْ يُوَدِّيَ الزَكَاةَ مِنْ غَيْرِهَا خِلَافًا مِمَّنْ أَسَدَقَ اسْتِيعَافَ، وَعَنْ مَالِكٍ: الزَكَاةُ عَلَى الْمَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، وَهَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَى الْمَائِعِ مُطْلَقًا، وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْرَاعِيُّ.

## مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَجِدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَمَا يَقْطُفُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الزَّيْبِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَمَا يَحْصُدُ مِنْهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَقٍ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ، أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ زَكَاةٌ، حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ فِي الزَّيْبِ أَوْ فِي الْحِنْطَةِ أَوْ فِي الْقُطْنِيَّةِ مَا يَبْلُغُ الصَّنْفَ الْوَاحِدَ مِنْهُ خَمْسَةٌ أَوْ سَقٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْ سَقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ". قَالَ: ...

**ما لا زكاة فيه الخ** عرض به كما يظهر من ملاحظة ما ذكره به بيان ما لا يجب فيه صدقة، عدم نوعه في نصاب نعم من أن يكون ثمر أو زرع، وذكره أيضاً ما لا يجب فيه الزكاة منفرداً؛ عدم نوعه في النصاب، ويجب مع الاجتماع ما نوع آخر كقصبه. **ما أخذ الخ** نصه أحبه ويدل المهمة في هداية، والمعجمة في مصرية أي يصره ويقطع، فإن أخذ في ذلك منعمته: أخذ لإسرح ولتضع مستأصل، وفرد في ذلك المهمة من حمة معد، وأقطع وصره سحل كاحداد، قال الررقاني. قلت هذا وما يأتي من لأفعل كنهه يحتمل سوء معلوم والجهول، منه أربعة أوسق' بالنصب على المفعولة، ويحتمل الرفع، 'من ثمر بيان'، وما يقطف' بكسر الناء وضمها، يقطف، قاله الررقاني. منه أربعة أوسق من زبيب، وما منه يحصد أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القصبية' بكسر القاف وضمها، سيأتي معناه، "أنه لا يجمع" سواء الجهول عليه أي على الرجل 'بعض ذلك' المذكور من الأصناف الأربعة إلى بعض' حر: لاختلاف الجنس والمقصود 'وأنه ليس عليه' أي على الرجل 'في شيء من ذلك زكاة حتى يكون في الصنف الواحد' من الأصناف المذكورة من الثمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق' ولوسق ستون صاعاً 'بصاع النبي ﷺ' وذلك يعني اشتراط نوع النصاب كما قال رسول الله ﷺ وتقدم مسد في أول الكتاب. ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة، فلا بد إذا من إيجاب الصدقة؛ لنوعها خمسة أوسق.

**قال:** أي مالك، وذكر خلاصة الكلام بطريق الإجمال، فقال: 'لو أن كان الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق أي يبلغ مقدار النصاب' ففيه الزكاة، فإن لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه' واحاصل: أن من كان له أقل من نصاب من ثمر وزبيب وحنطة وقطنية، حيث لا يكون كل واحد منها نصاباً، لكن يتم النصاب =



وَأِنْ كَانَ فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مَا يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَقَبِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَجِدَ الرَّجُلُ مِنَ الثَّمَرِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ وَأَلْوَانُهُ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَوَحَّدُ مِنْ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ ...

= قسم بعضها إلى بعض، فلا تصم نوع منها إلى الآخر بكامل انصباب ذلك؛ لأن هذه أصناف مختلفة، وسبب ذلك لغوه. ووجه الاستدلال أن من كان عنده خمسة أوسق مثلا من مجموع شمر وأربب، فيس عليه خمسة أوسق من الشمر، وتدار في حديث الزكاة على خمسة أوسق من شمر.

**وبشرح ذلك الخ** ذكر المسألة مقدمه بعض الإيضاح تناسلا أن يجد باسمه أو معجمه، سبحانه مثل ما تقدم، أي يقصع الرجل من شمر أو سمرة لغويه خمسة أوسق فيجب فيها زكاة وإن اختلفت أسماءه وأنواعه كزني وصبحاني وأنواعه يكون بعضها أسود وبعضها أحمر فإنه يجمع بعضها إلى بعض، ثم تؤخذ بسبب اجتماعهم من ذلك المجموع؛ لتوحيدها في انصباب. فإن لم يجمع ذلك أي لم يجمع انصباب فلا زكاة فيه، وحاصل: أن الشمر إذا كان مختلف لألوان جمع بعضها إلى بعض، كاسحت ونعرا في ثمانية

**وكذلك الخ** أي كما تقدم في الشمر كذلك الحظية كلها يجمع بعض أنواعها إلى بعض، ثم ذكر بعض أنواعها فقال: 'السمراء' تأتت شمر، سميت به سمرة لها وبياض تأتت الأبيض، سميت به لبياضها والشعير والسبت تقدم معاهما ذلك كله، وفي السبع المصرية: 'كل ذلك'. 'صنف واحد، فإذا حصص الرجل من ذلك كله أي الأنواع المختلفة المذكورة خمسة أوسق، جمع عليه بعض ذلك إلى بعض، ووجبت فيه الزكاة، فإن لم يجمع ذلك فلا زكاة فيه. قال الدردير: وتضمه القضي كأصناف الشمر وأربب؛ لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاة، وأخرج من كل خمسة، ويجزئ إخراج الأعني منها، أو المساوي عن الأدنى أو المساوي، لا الأدنى عن الأعلى، كضم قمح وشعير وسبت بعضها بعض؛ لأنها جنس واحد

قال الباجي: الحطة يجمع أنواعها كلها كما تجمع أنواع الشمر، فتجمع البياض إلى السمراء، فإذا بلغت انصباب فيها الزكاة، وهذا لا خلاف فيه. وكذلك يجمع إلى الحطة الشعير والسبت، لا يختلف ماثل وأصحابه في ذلك، وبه قال الخمس وضائوس والزهري وعكرمة، وممع من ذلك أبو حنيفة والشافعي، وقالوا: إن شعير والسبت كل واحد منهما جنس مفرد غير الحطة لا تجمع في الزكاة، قال الرافعي: قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا تصم كل حبة - عرفت باسم مفرد دون صاحبها، وهي حلاؤها في الحقة والطعم إلى غيرها. قال ابن رشد: إلهم أجمعوا على أن الصنف الواحد من خبث وثمر يجمع حبه إلى رديته، وتؤخذ الزكاة =

الْحِنْطَةُ كُلُّهَا السَّمَرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّتُّ ذَلِكَ كله صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ كُنَّ خُمُسَةُ أُوسُقٍ جُمِعَ عَلَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الزَّيْبُ كُلُّهُ أَسْوَدُهُ وَأَحْمَرُهُ، فَإِذَا قُطِفَ الرَّجُلُ مِنْهُ خُمُسَةُ أُوسُقٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْقُطْنِيَّةُ هِيَ صِنْفٌ وَاحِدٌ مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَالْتَمْرِ....

= عن جميعه حسب قدر كل واحد منها نعي من خد حيد. وحنيف في صم غصني بعضها إلى بعض وفي صم الحصة وشعير وست. فقال مالك: انقصه كلها صنف واحد. وحصة وشعير وست أيضا. وفرد لشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة غصني كلها أصناف كثيرة حسب أسمائها، ولا يجمع منها شيء إلى غيره. وكذلك الشعير والست والحنطة عندهم أصناف ثلاثة. لا يجمع واحد منها إلى آخر. وست اختلاف من المروعة في الصنف بوحده هو اتفاق المصنف أو اتفاق الأسماء، فمن قال: اتفاق لأسماء، قال: كما حنفت أسمائها فهي أصناف كثيرة، ومن قال: اتفاق مصنف. قال: كما يلقب مصنفها فهي صنف واحد. إن حنفت أسمائها، فكل واحد منهما يروى أن بشر فاعذنه باستقر، بشرح، نعي أحدهم بفتح مدهمه بالأشياء التي عثر بشرح فيها لأسماء، ولآخر بالأشياء التي عثر بشرح فيها لمصنف. ويشهد أن يكون شهادته بشرح بالأسماء في الزكاة أكثر من شهادته بمصنف وإن كان كلا لا بأس من موجد في بشرح

**الزيب كله** جميع أنواعه "أسوده وأحمرة" سواء، فإذا قُطِفَ رجُلٌ منه خمسة أُوسُقٍ وجب فيه زكاة، وإن لم يبلغ ذلك أي مصنف فلا زكاة فيه. **وكذلك القطنية** جميع أنواعها هي صنف واحد في حكم زكاة، فيجمع بعضها إلى بعض مثل الحنطة والتمر والبرس. فإن كل واحد منها جميع أنواعها صنف واحد وإن حنفت أسمائها في أسماء قطنية وأسمائها في أحاسنها ثم بين مصنف مصدق القطنية فقال: ولقطنية كسر لغاف، وصمها عه، فيه الترقائي. وفي "تعليق معجم" كسر لغاف وسكون اطاء فور فتحية مشددة، كاعدس والحمص والبوبيا. وفي "تهذيب". اسم جامع لمحبوب التي تنضج كاعدس وبافلا والبوبيا والحمص والأرز والسمنه وغير ذلك. كد في "شرح الفاري". "الحمص" كسر الحاء المهمة وشد الياء مكسورة عند المصريين ومفتوحة عند الكوفيين، قاله برقي، واكتفى صاحب "المعجم" على فتح الياء المشددة آخره صاد المهمة والعدس والبوبيا والحنان تقدم معنى الثلاثه ذكر المصنف أربعة أصناف من القطنية صا، وأسار إلى باقي لغوه: "وكن ما شئت معرفته" وليس في النسخ المصرية لفظ "معرفته"، عند الناس أنه قطنية ودخل فيه القوس، والنسيلة والتمرص، على ما ذكره الترقائي. وعد هذه السبعة المدسوقي تحت فور السدردير: والقطنية السبعة، =

وَالزَّيْبُ وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهَا وَالْوَأْنُهَا، وَالْقُطْنِيَّةُ: الْجِمَصُ وَالْعَدَسُ وَاللُّوبِيَا وَالْجُلْبَانُ وَكُلُّ مَا ثَبَتَ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ قُطْنِيَّةٌ، فَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاحِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْصَافِ الْقُطْنِيَّةِ كُلِّهَا لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ذَلِكَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ فَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَ الْقُطْنِيَّةِ وَالْحِنْطَةِ فِيمَا أَحْذَ مِنَ التَّبِطِّ، وَرَأَى أَنَّ الْقُطْنِيَّةَ كُلَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْعُشْرَ، وَأَخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْبِ نِصْفَ الْعُشْرِ.

= فار بررقبي: ويس منها كرسه على مذهب، فإذا حصد رجل من دث شي مما ذكر من الأنواع المحتقة خمسة أوسق بالصاع الأول، ونراد منه "صاع النبي" لا الأصوع الحديثة وإن كان مخصوص من أصناف قضية المحتقة كلها يس من صنف واحد من القضية، فإنه يجمع شيء محمول ذلك بعضه على بعض من دث، "وعليه فيه الزكاة"، وقال الساجي: وقد اختلف قول مالك في القضي في السبوع، ومرة قال: إنه صنف واحد، ومرة قال: هي أصناف محتقة، وحتف أصحاب في الزكاة، فمهم من قال: هي روية أخرى في الزكاة، ومهم من قال: هي في زكاة صنف واحد دون خلاف، وهي في السبوع على روايتين، وهذا لظاهر من "موصوف" يأتي بعده، قال ساجي: وأظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا لا يضاف إلى غيره في الزكاة والسبوع؛ لأنما إن عسا الخس بالفضل أحوب بعضها من بعض اطررد دث فيها وانعكس وصح، وإن عللنا باختلاف الصور والمنافع صح.

**قال مالك** في الاستدلال على محاربه: "وقد فرق عمر بن الخطاب" كما سألني موصولاً في عشور أهل لدمه "بين القضية والحطة فيما أحد من السط" بفتح حوب ونوحدة، بقضي تحاربه قدموا مذبه بانتجارة "ورأى أن القضية كلها صنف واحد، فأخذ منها عشر، وأخذ من حطة والزيب نصف العشر، لكثير الحمل إلى مذبة، قال ساجي: استدلال مالك في الفرق بين القضية والحطة بأن عمر بن الخطاب حفف عن السط فيما كان يأخذه منهم من الحطة؛ لما كانت الحاجة إليها أكده من سائر الأقوات والقضاي التي هي للأدم، وكان يأخذ من القضاي عشر كاملاً، فعمد بذلك اختلافهما في المنافع والمقاصد، ولو كانت حاجة إليها سواء ومنافعها متفقة لكانت الرغبة في كثرة حسنها إلى المذبة سواء، ولا يدخل عنه في ذلك ريب والخصه، فإنه أخذ منهما جميعاً نصف العشر؛ لتأكد الحاجة إليهما، ولم يدل ذلك على أنهما من جنس واحد، وقد يحتاج إلى خمسين حاجة متساوية مع اختلاف منافعهما، إلا أنه في جنس واحد يدي تنفق مدفعه وتساوى.

قال مالك: فإن قال قائل: كيف يُجمع القصبة بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرحل يأخذ منها اثنين بواحد يداً بيد ولا يؤخذ من الحنطة اثنين بواحد يداً بيد؟ قيل له: فإن الذهب والورق يُجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يداً بيد. قال مالك في النخيل تكون بين الرجلين، فيجدان منها تمانية أوسق من التمر: إنه لا صدقة عليهما فيها، وإن كان لأحدهما منها ما يأخذ منه خمسة أوسق، وللآخر ما يأخذ أربعة أوسق، أو أقل من ذلك في أرض واحدة، كانت الصدقة على صاحب الخمسة الأوسق.....

**صدقها واحدة الخ** فإن ذلك يدل على حد أحدهما، ورحل واحد أي شري منها أي من قصبي بين بواحد، وهو تفصيل يدل على خلاف حسن، يداً بيد أي ماحزة ولا يؤخذ من حصه ثلث بواحد يداً بيد لأخذ حسبه، وهذا صواب لأن جمع التفصيل في قصبي يدل على خلاف أحسن تفصيل، "قيل له" في الجواب: لا تلازم بين البابين، "فإن الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يداً بيد"، فليس جواز لتفاضل في البيع دليلاً على عدم الغنم في الزكاة، قال الباجي: هذا كما قال مضاف، وحدث قال أصحابه به، مضاف قوله في الزكاة أن التفصيل صلب واحد صدق بعضها إلى بعض في تركه، وإنما مع ذلك في سبوح تصدق جوار تفصيل فيها، فصرف سهمها، فثبت غنم من مذهب مالك أن يورق جمع إلى مذهب في تركه، وهي في سبوح تصدق جوار تفصيل فيها، فعلى هذا حذر أن جمع في تركه ما جوار تفصيل فيه، وأما ما جزم تفصيل فيه، فثبت أن جمع في تركه

**في النخيل تكون** مشترك بين الرجلين أو أكثر فحد منها أي سجيل، ويقع في ما يقع لأربعة من هذه الأقول، ليس لمهنة في صدقة، ومنعجمة في مصرية ثمانية أوسق مثلاً من تمر على نسوة، به لا صدقة عليهما فيها، تفصيل كل من تصدق وإنه كان لأحدهما منها ما يأخذ منه خمسة أوسق أي مقدار تصدق، وللآخر ما يأخذ منه أربعة أوسق أي أقل من تصدق، سواء كان أربعة أوسق أو أقل من ذلك أي لأربعة، أو أكثر منها بشرط أن لا يقع خمسة أوسق في أرض واحدة ويعمل تصدق بالأرض بواحد يداً كانت في أرضين ففوق أن لا تخ على صاحب لأربعة أوسق كانت صدقة على صاحب خمسة أوسق، لسبوح مائة تصدق، وليس على أي حد أربعة أوسق، أو أقل منها صدقة، لأنه لا يقع مائة تصدق، وهو خمسة أوسق بصاع النبي

وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي جَدَّ أَرْبَعَةَ أَوْسُقٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا صَدَقَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ فِي كُلِّ زَرْعٍ مِنَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا كَمَا يُحْصَدُ، أَوْ نَخْلٍ يُجَدُّ، أَوْ كَرْمٍ يُقْطَفُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ يُجَدُّ مِنَ التَّمْرِ، أَوْ يَقْطَفُ مِنَ الزَّيْتِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، أَوْ يُحْصَدُ مِنَ الْجِنْطَةِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَعَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَمَنْ كَانَ حَقُّهُ.....

**وكذلك العمل** أي مثل ما تقدم في تسجيل كدث لأمر في شركاء كنهم في كل زرع من الحبوب التي تحب فيها زكاة 'كنها' لا يحصى احكم نوع دون نوع "كلما حصد ساء اخيرون حال من 'زرع'، أو 'حل' بالكسر عطف على 'زرع'، 'جد' ساء اخيرون حال من 'الحل'، 'أو كرم' بالكسر يقطف 'أي ربه'؛ فله إذا كان كل رجل منهم 'أي من شركاء' جد 'مهمة' والمعجمه كما تقدم سبحانه. على ساء اعامل أي يقصع من التمر أو يقطف من زبيب خمسة 'تقصع' على 'مفعولة' 'أوسق' أو 'يحصد' من 'الخصه' وغيرها من الحبوب التي فيها زكاة خمسة أوسق، فعليه فيه الزكاة 'لنوع' ملكه انصاب، "ومن كان حقه" أي ملكه في الشركة أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه، وإذا تحب 'صدقة' على من مع حدوده 'مهمة' أو 'معجمة' سبحانه. أي قصعه من التمر، "أو قضاؤه" من لعب "أو حصده" من حبوب، فإن 'ربع' حد 'كسر الشيء' ويقينه، وفي "الجمع: حداد 'الحل' بفتح حيم وكسرها، دالا ودالا' 'القصع، ومنه قوله تعالى: **مَعْلُومٌ خَدَدَهُ** (الأنبياء: ٥٨) واقطف 'القصع، 'و'حال قضاؤها' قال الأزهري: هو اسم وقت القطف، قال 'ربع' أصل 'حصد' قصع الزرع، ورمس 'الحصاد، 'واحصاد' كقولك: رمس 'الحداد' والحداد، 'خمس' على 'مفعولة' — 'بلغ' "أوسق".

فالزكاة مسية على أن من مع ملكه 'انصب' وجب عليه زكاة، ومن قصر ملكه عن 'انصب' فلا زكاة عليه، ولا ينظر إلى 'الخصه' والاشترت 'ب' افتقرت في ملك، كما لا ينظر إلى 'الافتراق' إذا اجتمعت في ملك، فإذا جد رجلا ثمانية أوسق، فإن كانت بينهما على استواء فلا زكاة على واحد منهما؛ لأنه لا يجد أحدهما خمسة أوسق، وهي 'انصب'، ولو كان لأحدهما خمسة أوسق، وللآخر ثلاثة أوسق، فلا زكاة على صاحب خمسة أوسق، على خمسة أوسق، ولا يجب على صاحب ثلاثة أوسق، وإذا كانت رجلا خمسة أوسق جدها في بلاد مختلفة مباعده جمعت عليه، وأدى زكاة عنها؛ فإذا الاعتار في ذلك ما نثبت دون الاحتجاج والافتراق، كذا في 'السنن'. قال برقي: وهذا قال الكوفيون وأحمد وأبو ثور، وحيثهم حديث: من صدده خمسة أوسق من تمر صدقه وهو أصبح ما في اليد، وقال الشافعي: شركاء في الزرع والذهب والورق وماشية يركون زكاة بوحده، وحنج بأن استيف كانوا بأحدون الزكاة من حوطة موقوفة على جماعة، وليس في حصص كل واحد منهم ما تحب فيه زكاة. وأجاب من ررقون بأن زكاة الحائط الموقوف على ملك الوقت، وهو واحد، ولا كذلك الشركاء.

أَقْلَ مِنْ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا صَدَقَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ بَلَغَ جِدَادُهُ أَوْ قَطَافُهُ أَوْ حَصَادُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَا أُخْرِجَتْ زَكَاتُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا التَّمْرُ وَالْحَنْظَلَةُ وَالزَّيْبُوبُ وَالْجُبُوبُ كُلُّهَا، ثُمَّ أَمْسَكَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ أَنْ أَدَّى صَدَقَتَهُ سِتِينَ، ثُمَّ بَاعَهُ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ زَكَاةٌ، حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ

**ما أخرجت إلخ:** ببناء المجهول "زكاته من هذه الأصناف" المذكورة قبل من خبث وثمار كلها نعمه لأصناف أي جميع ما يجب فيه زكاة، ثم بين لأصناف قصر الثمر - بحر من من لأصناف، أو بيان ما لاحظته والزيب وحبوب - بحر عطف على حصصه كلها نعمه بحبوب ثم أمسكه صاحبه بعد أن أدى صدقته أي أدى عشر أو نصفه سبب صرف - أمسكه ثم باعه أنه يصير مثلاً من غلبه في ثمة زكاة، لأنه أدى زكاة الأصل، وبسبب هذه الأموال نفسها بأمه حتى حب عليها زكاة في كل سنة حتى يحول على ثمة حول من يوم باعه، وإن سألني. أي حتى يحول غلبه حول بعد قبضه، لأنه لو باعه وأقدم من غلبه عنه لمعوم قبل أن يقبضه لا يستأنف به حولاً، وبعد قبضه فقط على غلبه حول من في سبع، قبل. ولا حاجة إلى قيد قبضه عند حقيقته كما سيأتي في بحر مكدم، إذ كان أصل ذلك لأصناف من غير أموال التجارة أعم من أن يكون "من فائدة أو غيرها" يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها في أنه يستقبل سببها، أو حار به أو ليس متحاربه، وبعد ذلك متحاربه بصدقه وحب، والعروض بقبضها أي يستقبلها الرجل ثم يمسكها منه أو يسبق بدهن به متحاربه ثم يسبق بدهن أو في ولا يكون غلبه في ثمة زكاة حتى يحول غلبه حول من يوم باعه أي قبضه من. كما تقدم في كلام سألني

وبما كان فيها قيد عدم التجارة متحاربه بذكره بقوله. فإن كان أصل ذلك متحاربه بصدقه فعلى صاحبها فيها زكاة حين بيعها، وفي بعض نسخ النسخة: حتى يسبقها إذ كان قد قبضه منه من يوم ركني مال لذي باعها به، وفي الشرح كثير. إن وجدت زكاة في غلبها ركني غلبها بأن يخرج عشر أو نصفه، ثم إذا باعها ركني ثمن حول بركبته أي حار من يوم ركني غلبها، لكن يجب قبضه منه: ثم ركني ثمن فائدة من كثيرى ويرج متحاربه، يكون حار على يرجح من أن ما عده يستقبل من قبض الثمن. قبل: وحاصل: أن الحبوب وغيرها إن كانت متحاربه فيعبر في حول حول مدى شغلها به سببها لا يكون مديراً إن يكون محكراً ما تقدم في موضعه من الفرق بين محكراً ومديراً، وإن مديراً يقوم منه كل سنة بركبته، وإن كانت هذه العروض غير متحاربه فيستقبل بالحول من يوم قبضه من. وبعد خفية لا غرة - نقص من غير حول من يوم بيعه، وفي "الدر المختار": "وكتب زكاته ثم صاعاً وحال الحول عند قبض أربعين درهماً من الدين لقوتي كقرض وبسبب من حاربه، وعند قبض مائتين منه غيرها أي من بدل مال غير حاربه، وهو المتوسط كثمن سائمة وعبيد خدمة ونحوهما، =



الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعَهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْأَصْنَافِ مِنْ فَائِدَةٍ أَوْ غَيْرَهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّعَامِ وَالْجُوبِ وَالْعُرُوضِ، يُفِيدُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يُمْسِكُهَا سِنِينَ، ثُمَّ يَبِيعُهَا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهَا زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَاعِهَا، فَإِنْ كَانَ أَصْلُ تِلْكَ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَى صَاحِبِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا إِذَا كَانَ قَدْ حَبَسَهَا سَنَةً مِنْ يَوْمِ رَكَبَ الْمَالُ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ.

## ما لا زكاة فيه من الفواكه والقصب والبقول

قَالَ مَالِكٌ: .....

ويعتبر ما مضى من الحول قبل القصد في الأصح. قال ابن عابد: "في الأصح أي في الدين المتوسط؛ لأن الخلاف فيه، أما القوي فلا خلاف فيه؛ ما في الحصيد من أنه يجب زكاة فيه حول الأصل، لكن لا يبرمه الأداء حتى ينقص منه أربعين درهما، وما متوسط فيه رويته؛ في رويته لأصل يجب زكاة فيه ولا يبرمه الأداء حتى ينقص مائتي درهم فيركبها، وفي رويته من سمعة عن أبي حنيفة: لا زكاة فيه حتى ينقص ويجوز عليه حول

**الفواكه الح** جمع فاكهة، وهي ما يتفكه أي يتنعم بأكله رضا كان أو يأسا، قال الراعي: الفاكهة قيل: هي ثمار كنه، وقيل: بل هي الثمر ما عدا العنب والرمان. وقائل هذا كأنه يصرح باحتصاصهما بالذكر وعطفهما على الفاكهة، وقال محمد: هي الثمر كنه، وقول مجروح ثمر وعنب والرمان مستند لا بقوة تعالى: **وَمِنْ ثَمَرِهِ وَجَاهٌ مِثْلُ وَجْهِهِ** (الحج ٦٨) نازل مردود، أو يقصد بفتح انقاف وإسكان الصاد المعجمة، المقصصة سات يشبه برسيم يصف سدوات، وليس بصاد مهملة؛ لأن قصد السكر داخل في الفواكه قاله بررقبي. قلت: فالمقصصة داخلة في البقول، وقال محمد: المقصصة سات، فارسيتها سميت وسميت فسرته لشبه في المضي، وفي "الحصيد" القصب: الحمودخت بزر است، وبمعنى لفت، وانفتحة آمنة، وفي مختار الصحاح: القصب والقصة: لُحْصَة وهي لإسمنت بالدرسية، ولأوجه عدي أن مراد به ما سيأتي من معاد في كلام محمد، وذلك لأن المقصصة مع أنها تدخل في بقول يست ها مرة تذكر ها هكذا، والقصب بالمعنى الآتي لكثرة أنواعها مما يسعى أن يذكر في الترجمة أيضا، قال محمد: القصب كل شجرة صالت وسخت أعصاها، وما قطعت من الأعصان نسبها أو القسي وانفت وشجر يؤخذ منه القسي. والأسمست. والقصة: قصب، جمعه قصات. وما أكل من أسات مقصب عصا، جمعه قصب. وبقول جمع نقل، كل سات احصرت به الأرض، قاله ابن الفارس، كذا في الزرقاني. وقال محمد: البقل: ما نبت في بزره لا في أرومة ثابتة.

السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ ...

**السنة** التي لا اختلاف فيها عند سادة صاهرة والذي سمعت من أهل علم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها سوى التمر والربيب صدقة، ثم ذكر بعض أنواع الفواكه ثم قال: برمان خصم راء مهمته وأسمه المشددة، ذكره الراغب في البر، وقال: برمان فعلا، وهو معروف، وذكره بخد في باب نون، وقال: برمان فعلا، وهو معروف، أو أحده بفاء، وذكر أنه صاحب الخط عدده له ح: برمان حبو و برمان بر و برمان الأكار و برمان البر - وأمرست بكسر الهمزة والسين بينهما راء ساكنة حرد كاف الخوخ، أو ضرب منه أخمر أحمود أو ما يفتق عن يود، قاله البرقي، وفسره شيخ في "مقتضى" - ثلثه، واه فسرده صاحب "إيضاح صريح"، وقال صاحب "المختار": أمرست نوع من خوخ يقال له بارسية شيخ وثلثين وأربعين بكسر الهمزة المفتوحة وسكون انشاء التحتية آخره نون التيم، وهو عدده نوع: ثلث أخمر وبين غسل وبين فرجي، كذا في "المختار".

قال لأحبي، لا اختلاف عند أهل المدينة فيما ذكره أنه لا ركة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما سمعته، وأصاف ماثل اثنين إلى حماتها؛ لأنه بكر سده، وبما كان يستعمل عندهم على معنى بفاكه لا على معنى اقوت، وهو عند بالأندلس قوت، وقد أحقه ماثل لما لا ركة فيه، وحمل خصه في ذلك بقول، أحدهما: أنه لا ركة فيه؛ لأن الركة بما شرعت فيما يقاب بالمدينة، وبكر اثنين بفتات لها، فهو يتعلق به حكم الركة. والثاني: أن حكمه ركة يتعلق بدين فبما على الركب ونحوه وبكر مقاد بالمدينة أو ما أشبه ذلك، وما لم يشبه إذا كان من الفواكه يعني ليس في شيء من الفواكه ركة، سواء كان متصفاً بنوع المذكورة أو لا يكون، فاشترط كونها من الفواكه، سواء ببس أو لا ببس، فذكر أنه لا بد من عدل لا يكون فوا، قال أبو عمر: لا ركة باتفاق ماثل وأصحابه، قال ابن درهون: أضنه بر فون من حسب في بجاه ركة في ذلك كذا، أو أورد بأصحابه خصوص من فيه لا أهل مدهه، وهذا أمثل فمرده حفظ من عند بر ووسع صلاحه، قاله البرقي قال ماثل، ولا في القصب تقدمه صلبه ومعه في أنه حمه أو لا في القصب كذا صدقة من العشر ونصفه، قال لأحبي: هذا فون ماثل وشافعي وجميع أصحابهم، وقال أبو حنيفة: في جميع القصب الركة إلا القصب والحشيش والخض؛ والبدل على ما يقوله أن حصر كذا بمدة في رمن شيء حيث لا حقي عليه ذلك، وما يقل إيمان أنه أمر بإخراج شيء منها ولا أن أحداً من أصحاب ركة، ولو كان ذلك لقل كما نقل ركة سائر ما أمر به النبي ﷺ فقت أنه لا ركة فيها، ودينها من جهة فقيس أنه لا يفت، فهو يجب فيه الركة كالحشيش والقصب، ولا في أئمتها إذا بيعت صدقة أي ركة حتى يحول على أئمتها بعد أن كانت تصاد الخوخ من يود ببيعها ويقص صاحبها ثمها ردي في بعض نسخ مصرية بعد ذلك، وهو صواب، وليس هد في النسخ المندية، كذا مرده؛ لأن الركة لا تحب على لأحد إلا بعد نصاب، فامعنى أن يحول الخوخ على النصاب بعد القبض، ولا يشترط القبض عند الحنفية كما تقدم.

من الفواكه كلها صدقة: الرمان والفرسك والتين وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه، قال: ولا في القضب ولا في البقول كلها صدقة، ولا في أثمانها إذا بيعت صدقة، حتى يحول على أثمانها الحول من يوم يبيعها، ويقبض صاحبها ثمنها.

### ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل

٦٨٤ - مالك عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، وعن عراك بن مالك، ....

= وقد عرفت ما تقدم في أول زكاة الخوب اختلاف الأئمة في مسألة الباب، وأن الزكاة واجبة عند الإمام أبي حنيفة في كل ما أخرجته الأرض، سواء كان من الخوب أو الثمار أو الفواكه أو غير ذلك، بعد أن كان مقصوداً به استغلال الأرض خلافاً للأئمة الثلاثة وصاحبي أبي حنيفة، والشافعية، والحنابلة في موضعين، الأول: في اشتراط المصا، وتقدم الكلام عليه في أول الزكاة. والثاني: في اشتراط الصفه لمخارج من المصا والادحار والافتيات على ما قبله، وقال أبو حنيفة بالعموم في ذلك أيضاً، وبه قال ابن حبيب عن المالكية، وبه قال جماعة من السلف كما تقدم، ورجحه ابن العربي في "معارضة" فقال: أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة دليلاً وأحوطها بمساكين وأولاهما قياماً شكر سعة، وعليه يدل عموم الآية والحديث إلخ، وإليه يصهر ميل الفخر الرازي في تفسيره، إذ رجح في قوله تعالى: ﴿...﴾ (الأعراف ١٤١) أن المراد بالحق الزكاة، وقال: هو الأصح، ثم قال: حتى أبو حنيفة - هذه الآية فقال: قوله: ﴿...﴾ يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير، فإذا كان ذلك حق هو الزكاة وحب الفول بوجوب الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً: قوله تعالى: ﴿...﴾ - حصده بعد ذكر الأنواع الخمسة وهو العنب والحب والزرع والبريون والرمان - يدل على وجوب الزكاة في الكل إلخ، وقال في آخره: وأيضاً الصمير في قوله: "حصاده" يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وذلك هو بريون والرمان، فوجب أن يكون الصمير عائداً إليه.

**صدقة الرقيق** قال المراجع: الرق. مثل العبد، والرقيق المملوك منهم، وجمعه أرقاء، واسترق فلان فلاناً. جمعه رقيقاً، 'واخيل' قال المراجع: أخيه الصورة الحرة كالصورة المنتصورة في الماء وفي امرأة وفي القتب بعد عيوبة الرئي، ثم تستعمل في صورة كل أمر مبصور، والخيلاء: التكثر عن خيل فضيلة تراءت للإسنان من نفسه، ومنها يتأول غلط الخيل؛ ما قيل: به لا يركب أحد فرساً إلا وجد في نفسه خوة، 'واخيل' في الأصل اسم للفرس والفرسان جميعاً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿...﴾ (الأعراف ٣٠) ويستعمل في كل منهما نحو ما روي: يا حيل لله! أركبي، فهذا للفرسان، وقوله ﴿...﴾ جمع من معنى الأفراس. وفي 'أسية': =



٦٨٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ: خُذْ مِنْ خَيْلِنَا وَرَقِيقِنَا صَدَقَةً، فَأَبَى ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَبَى عُمَرُ، ثُمَّ كَلَّمُوهُ أَيْضًا، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: إِنَّ أَحَبُّوا فَخُذْهَا مِنْهُمْ وَارْدُدْهَا عَلَيْهِمْ، وَارْزُقْ رَقِيقَهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِهِ **رَقِيقَهُمْ**: وَارْدُدْهَا عَلَيْهِمْ، يَقُولُ: عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

**لأبي عبيدة**: أمير لشام في زمن عمر بعد العشر. **فأبى**: أي امتنع من الأحاد عهده؛ لأنه لا يرى الصدقة فيهما. ثم كتب إلى عمر بن خطاب فأبى عمر. **أيضاً** ووافق أبا عبيدة في الامتناع "ثم كلموه أيضاً" أي أصرروا على ذلك، ولعنهم كانوا يرون فيهما الصدقة، أو أصرروا تبعاً "فكتب إلى عمر" فكتب عليه "فكتب إليه عمر" إن أحوا فخذها منهم يعني أنهم إذا تطوعوا بذلك فيقبل عنهم تطوعاً. قست: والظاهر أن ذلك كان عن عمر. أولاً، ثم قال بركة فيها، كما سبأني في آخر الحديث: "وارددها عليهم" أي على فقرائهم، كما سبأني في تفسير الإمام مالك وازرق رقيقهم "أي الفقير منهم، وقيل: معناه: ازرق عبيدهم وإماءهم من بيت المال؛ لأن أبا بكر كان يقرض بسيد وعنده من الفيء، وكان عمر **رضي الله عنه** يقرض للمفوس والعبيد، وكذا فعل عثمان وعني **رضي الله عنه** قاله البرقي. وقال الداحي: يحتمل أن يريد به أن يخري لرقيقهم رزقاً؛ لكونهم في ثغر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب، وليس هم منهم فيزفوقون بأوراق، ويحتمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة هم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم. وفسره شيخنا الدهوي: أي ازرق عبيدهم الذين يتصدقون بهم، ويدحبون في مثل بيت المال.

**معنى قوله** أي قول عمر **رضي الله عنه** "وارددها عليهم يقول: على فقرائهم" قلت: صاهر الأثر أن عمر **رضي الله عنه** لم يقل بإيجاب البركة في الحيل، لكن لما أثر عنه بعدة طرق: البركة في الحيل، فقد قال الحافظ في 'الدراية': روى الدار قاضي في 'عرائب مالك' بإسناد صحيح عنه عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبي يقيم الحيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر، وحكى ابن الصمام تصحيحه عن ابن عبد البر، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح قال: أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الحيل، وأن سائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بصدقة الحيل. قال الزهري: ولا أعلم أن رسول الله **ﷺ** من صدقة الحيل، وروى عبد الرزاق من طريق يعنى بن أمية أن عمر **رضي الله عنه** قال به: إن الحيل لصلح في بلادكم هذا، وقد كان اشترى فرساً بمائة قلوص، قال: فقرر عمر **رضي الله عنه** على الحيل ديناراً ديناراً. وللدان قاضي عن علي: جاء ناس من الشام إلى عمر **رضي الله عنه** فقالوا: إنا نحب أن تركي عن الحيل فاستشار، فقال له علي: لا بأس إن لم يكن جرية راتبية يأخذونها عندك، قال: فأخذ من الفرس عشرة دراهم، وفي رواية: على كل فرس ديناراً.





= أن اس شهاب أخبره: أن عثمان كان يصدق حبل، ويؤثر فضي عن علي. جاء ناس من الشام إلى عمر فقالوا: يا حب أن تركي عن حبل، واستشار فقد نه عني. لا بأس به إن لم يكن حرية رائنة إلخ قال الخصاص: هذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها. لأنه شاور أصحابه، ومعبود نه لم يشاورهم في صدقة التصوع، فدل على أنه أحدهم و حبة تمتاورة أصحابه، وإذ قال علي: لا بأس به لكن حرية عليهم؛ لأنه لا يؤحد على وجه الضعاف بل على وجه الصدقة. وقال من أئمة: ففي هذا أنه استشارهم واستحسنوا، وكذا استحسبه علي بشرط شرطه. وهو أنهم لا يؤحدون نه بعده، وقد فسوا بمقتضاه، إذ قضا: ليس للإمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل حبرا؛ فإن أحد الإمام هو امرء يقويه. يؤحدون؛ إذ يستحيل أن يكون استحسبه مشروطا بأن لا يتبرعوا لها من بعده من الأئمة؛ لأنه ما على خمس من سبيل. وهذا حينئذ فوق الإجماع السكوني. فعلم بذلك أن الخلفاء الراشدين الثلاثة يرون الصدقة في الخيل.

وأما الغسل فقد اختلفوا في "أحكام الغسل" اختلف في ركاة الغسل، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأوراعي: إن كان في أرض عشر فقيه عشر، وقال مالك والثوري وأحمد بن صالح والشافعي: لا شيء فيه، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله. وروى عنه الرخوم عن ذلك، وأنه أخذ منه عشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روي فيه. وقال العيني في النهاية: وهو أي العشر مروي عن عمر بن عبد العزيز والأوراعي والزهري وربيعة ومكحول وحيث بن سعيد وبن وهب من النخبة، وسعد بن موسى الفقيه الأحمد بن أبي حنيفة وإسحاق وأبي عبيد وأحمد. وقال أبو حنيفة: إن كان في أرض عشر فقيه ركاة، وإلا فلا ركاة فيه. ووجه الأول: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في رمانه من قرب الغسل من كل عشر قرب فربة من أواسطها" رواه أبو عبيد والأثرم وابن ماجة، وعن سليمان بن يسار: أن أبا سيرة امتعي قال: قلت: يا رسول الله! إن بي حلالاً قال: **لا بأس به**. قال: فاحم إذا حلها، فحماء له، رواه أبو عبيد وابن ماجة، وروى الأثرم عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن جده: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمره في الغسل بالعشر، أما الذين فارقوا ركاة وحبت في أصله وهي النائمة، خلاف الغسل. قال العيني. واحتج أصحابنا بما رواه ابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: "أنه أخذ من الغسل العشر" وبرواية أبي داود أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نخل له، وكان سأله أن يحمي وادياً يقال له سلة، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب إلى عمر **رسالة** يسأله عن ذلك، فكتب عمر **رسالة** إن أدي إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور غسله، فاحم له سلة، وإلا فإنما هو دسابة عيث يأكله من شاء، والحديث سكت عنه أبو داود لم ينكلم عليه، فأقل حاله أن يكون حساً، وهو حجة، وقول البخاري: ليس في ركاة الغسل حديث يصح

## جَزِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ

٦٨٨ - **مسألة** عن ابنِ شهاب قال: **بَغْنِي** أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْحَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ فَارِسَ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَخَذَهَا مِنَ الْبَرَبَرِ.

٦٨٩ - **مسألة** عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: ...

أخذ الجزية ثم لا

« لا يقدح ما م يبين عنه الحديث والقدح فيه، ولا يبرم ما قول سحاري؛ لأن الصحيح من موقوفاته عليه، وكم من حديث صحيح لم يصححه سحاري، لأنه لا يبرم من كونه له صحيح أن لا يحتج به، فإن الحسن وإن لم يسع درجه الصحيح فهو يحتج به. وقال الحافظ في الفتح: بساده صحيح بن عمرو، ورحمة عمرو قوية على الاحتياط، لكن حيث لا يعارض. قلت: وأنت خير بأنه لا تعرض ههنا، لأنه لم يثبت في شيء حديث

**أهل الكتاب** رد في السج المصرية بعد ذلك ومجوس. قال ابن العربي: أول من أدخل خربة في أبواب الصدقة مالك في «الموطأ»، فتبعه قوم من المصنفين، وترك تساعه حروب، ووجه إدخالها فيها أنكم على حقوق أمان، والصدقة حق الله على المسلمين، وخربة حق الله على الكفار، ثم خربة هي ما يعطي المعاهد على عهده، وهي فعة من جرى جري: إذا قضى ما عليه، كذا في التفسير الكبير، وقال سراج: هي ما يؤخذ من أهل الذمة، وتسميتها بذلك للاحتزاء بها في حقن دمهم.

**الحرس الخ** قال ياقوت حموي في معجم: سحرى هكذا ينطق بها في حال الرفع والنصب وحرب، ولم يسمع على لفظ مرفوع من أحد منهم، وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس فبث قبلة ليس بأب ولا أم، وإما هم أخلاص من نعت صصحو على هذا لاسم كما في القاموس، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر تموخذتين ورائين، وبن جعفر، قوم من أهل المغرب كالأعراب في الفسوة والعصاة. قال ياقوت الحموي: هو اسم يشمل قبائل كثيرة في حبال المغرب أوها برفه، ثم بن آخر المغرب وسحر محبضة، وفي جنوب إلى بلاد السودان، وهم أمم وقبائل لا تحصى، بسب كل موضع إلى الفسنة التي سمره، ويقال خموص بلادهم: بلاد البربر.

**كف اصنع** أي أقلل الجزية أو ادعوه إلى الإسلام. قال أبو فوننو، وهذا من فقهه. وتوقيه وورعه؛ فإنه إذا أراد لحكمه شاور فيه أهل العلم؛ لظهور ما عندهم من حق يفل، أو موافقه منهم لرأيه؛ ليتقوى رأيه أو مخالفة له =

أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ".

٦٩٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَرَبَ الْجَزِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ، .....

= ليرى في رأيهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: 'أحد العشرة امشيرة دحه: "أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سبوهم سبة أهل الكتاب قال أبو عمر: هذا من الكلام العام الذي يريد به خاص؛ لأن المراد سبة أهل الكتاب في أحد الجزية فقط. قال الحافظ: وقع في آخر رواية أبي عبي الحفي، قال مالك في الجزية. قال النجاشي: يجوز يسبهم سبة أهل الكتاب، وليسوا عنده (أي عند مالك) بأهل الكتاب، وبه قال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إنهم أهل الكتاب.

**ضرب الجزية:** أي قدرها "عنى أهل الذهب" كأهل مصر؛ فإنهم عند المائكية أهل ذهب وإن تعاملوا بالقصة كما سيأتي في كلام الدردير، وقال القاري: المراد المكثرين منه، "أربعة دنانير" في كل سبة "وعنى أهل الورق أربعين درهماً" في كل سبة. قال الرزقاني: وإليه ذهب مالك، فلا يراد عليه ولا سقص إلا من يضعف عن ذلك، فيحذف عنه قدر ما يراه الإمام، وقال الشافعي: أقلها دينار، ولا حد لأكثرها إلا إذا بدل الأعياء ديناراً لم يجز قتلهم، وقال أبو حنيفة وأحمد: أقلها عني الفقراء والمتعلمين اثنا عشر درهماً أو دينار، وعنى أوساط الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير. وقال الحصص "في أحكام القرآن" بعد ذكر قول الحنفية: وهو قول الحسن بن صالح، وروى أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب قال: بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عثمان بن حنيف، فوضع عني أهل السواد الخراج ثمانية وأربعين درهماً وأربعة وعشرين درهماً واثنا عشر درهماً، وروى الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال: بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة، فأتياه فسألهما: كيف وصعتما على أهل الأرض؟ قالوا: وضعنا على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر، قال: ومن يطيق هذا؟ قالوا: إن لمه فضولا. فذكر عمرو بن ميمون ثمانية وأربعين درهماً، ولم يفصل الطبقات، وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث، فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية، وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن أسلم: أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام. وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون؛ لأن أوراق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام مع الأربعين يفي ثمانية وأربعين درهماً، فكان الخير الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال؛ لما فيه من الريادة وبيان حكم كل طبقة، ولأن من وضعها على الطبقات فهو قائل بخير الثمانية والأربعين، ومن اقتصر على الثمانية والأربعين فهو تارك للخير الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها، وحديث معاذ عندنا فيما كان منه على وجه الصلح أو يكون ذلك جرية الفقراء منهم، =

وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، مَعَ ذَلِكَ أَرْزَاقُ الْمُسْلِمِينَ وَصِيَّافَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

٦٩١ - **ما** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي الظَّهْرِ

= السِّلْسِلُ عَلَيْهِ مَا رَوِيَ فِي عَقْلِ أَحَدٍ مَعْدُودٍ أَنْ يَسِيَّ مَرْدٌ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ حِمْلٍ أَوْ حِمْلَةٍ دِينَارٍ وَلَا حَالَفٍ أَنْ يَمُرَّ لَا يُوْجَدُ مِنْهَا حَرِيَّةٌ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ حَسْبُ عِلْمِهِ وَرَوَى أَنَّهُ عَمِدٌ عَلَى حَرِيرٍ عَنْ مَبْصُورٍ عَنْ حَكَمٍ عَنْ كُتُبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَعَادَ وَهُوَ بَابِي: أَنَّ فِي حِمْلٍ وَحِمْلَةٍ دِينَارًا أَوْ عِدَّةً مِنْ مَعَاوِرٍ وَأَنَّ أُمَّ عَيْدٍ وَحَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ صَاحِبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَهْلِ أَسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَهُودِيَةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ فَلَا يَفْعَلُ عَلَيْهَا وَعَبِيَّةٌ حَرِيَّةٌ، وَعَلَى كُلِّ حِمْلَةٍ دِينَارًا أَوْ أُنْثَى عَمِدٍ أَوْ أُمُّ دِينَارٍ أَوْ قِسْمَتُهُ مِنْ مَعَاوِرٍ وَيَسِيَّ عَمِدٌ ثَلَاثَ أَجْزَاءٍ فَوَلَّيْتُ حِمْلَهُ وَعُثْمَانُ بْنُ حَنْبَلٍ نَعْلَمُكَمَا حَمَلْتُمَا أَهْلَ الْأَرْضِ مَا لَا يَصْفُوبُ، فَقَالَ: بَلْ تَرَكْتُمَا قِسْمَهُ وَهَذَا يَسِيَّ أَنْ لَا عَمِدَ تَقْدَرُ نَصَافَةً، وَدَلَّ يُوْحِبُ عُثْمَانُ حَالِي الْإِعْسَارِ وَالنَّسَارِ بِحِجْ مَخْضَرٍ فَإِنْ شِئْتَ فِي مَسْأَلَةٍ حَسْبُكَ فِي جَمْعٍ مِنْ كُتُبِ الْأَسْبَابِ وَحَدَّثَ مَعَادُ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: قُلْ الْخَرِيَّةُ دِينَارٌ عَلَى كُلِّ نَاعٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَيَسْحَبُ الْإِمَامُ نَسَاكُسَهُ بِرَدِّهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْصَرَ مِنْ دِينَارٍ، وَأَنَّ الدِّينَارَ مَقْبُولٌ مِنَ الْعَبِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَأَنَّ أُمَّ حَسْبَةَ حَدَّثَتْ عُمَرَ ﷺ عَلَى مَوْسَرِينَ، وَحَدَّثَتْ مَعَادُ عَلَى الْفُقَرَاءِ: أَنَّ أَهْلَ بَيْتٍ كَثَرَتْهُمْ فَقَرَةٌ، فَمَعَ دَلَّتْ فِي مَقْصَمٍ مَعَ مَا ذَكَرَ أَرْزَاقُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ لُطَيْفِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعْلٌ بِصَرَفٍ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَدَوٍّ بِصَرَفٍ حَرِيَّةٌ وَهَذَا إِذَا رَدَّ نَسَاكُسَ السِّلْسِلِ وَعَوْنَهُ، فَالْهَ اسْ عَبْدِ الزَّرِّ، وَقَالَ السَّاحِبِيُّ: يَرِيدُ أَقْوَاتٍ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنْ أَجْلِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى فِدْوٍ مَا حَرَّتْ عَادَةُ أَهْلِ بَيْتِ الْخَنْجَةِ مِنَ الْإِقْنِيَّاتِ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ مَفْسُورًا.

**وصيافة ثلاثة أيام.** المستحارين هم من مسلمين من حُرٍّ وشُعْبَرٍ وَتَنٍّ وَبَدَنٍّ وَمَكَانٍ سَرِيحٍ لَهُ يَكْتُمُهُمْ مِنْ حُرٍّ وَلِزْدٍ، قَالَهُ اسْ عَبْدِ الزَّرِّ، وَقَالَ السَّاحِبِيُّ: يَرِيدُ صِيَّافَةَ لِمَا الْمَسَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَكُونُ دَلَّتْ عَلَى أَهْلِ بَدْمَةٍ، أَقْصَى أَمَدٍ صِيَّافَتُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ فَرْقَ بَيْنِ السَّمْرِ وَالْإِقَامَةِ، وَبَيْنَ يَتَرَمُّهُمْ فِي مَدَدِ الصِّيَّافَةِ مَا سَهَّلَ عَلَيْهِمْ وَحَرَّتْ الْعَادَةُ بِهِ.

**قال لعمر إلح.** أَيُّ أَحَبِّ أُمِيرٍ مُؤْمِنِينَ، بَلْ فِي صَهْرٍ إِلَى حِمْلِ عَيْبَةٍ وَبَرَكَبَ، كَذَا فِي الْجَمْعِ، 'نَافَةُ عَمَاءُ' أَيُّ عَمِيَّتٍ، قَالَ السَّاحِبِيُّ: هُوَ عَلَى مَعْنَى إِصْلَاحِ إِمَامٍ عَلَى مَا غَابَ عَنْهُ، يَرَى فِيهَا رَأْيَهُ، 'فَقُلْ عَمْرٍ أَدْعُوهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ' مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ 'يَتَتَفَعَّوْنَ هَا' فِي حِمْلِ عَيْبَةٍ أَوْ غَيْرِ دَلَّتْ قَالَ 'أَسْمُ'، 'فَقُبْتُ'، وَهِيَ عَمَاءُ فَكَيْفَ يَتَتَفَعَّوْنَ هَا؟ قَالَ عَمْرٍ، بِفَضْلِهِ بِالْإِلَّهِ 'أَيُّ يَرْتَضِيهَا فِي قِصَارِ الْإِلَهِ، عَمَاءُهَا لَا يَجْعُ الْإِسْتِغَاةَ هَا؛ فَإِذَا تَقْصُرَ بِالْإِلَهِ فَمَشِيَّ مَعَهَا، وَهَتَدِي هَا، 'قَالَ: فَقَسْتُ: كَيْفَ تَأْكُلُ مِنْ الْأَرْضِ؟' لِأَنَّهَا لَعْمَاءُهَا لَا تَرَى فِي الْأَرْضِ 'قَالَ' أَسْمُ، فَمَا رَأَى عَمْرٍ ﷺ مَرَجَّةَ أَسْمُ بِهِ بَأْهًا لَا تَمَكُنُ اقْتِنَافُهَا وَلَا مَفْعَةٌ فِيهَا إِلَّا تَلَاكُلُ سَأَلَ فَقَالَ عَمْرٍ: 'أَمِنْ نَعْمَ الْخَرِيَّةُ هِيَ' لِيَعْمَ 'كُنْهَا كُلُّ عَيٍّْ وَفَقِيرٍ، 'أَمِنْ نَعْمَ لَصَدَقَهُ' فَتَحْتَصُ بِالنَّسَاكِينِ 'فَقَسْتُ: بَلْ نَعْمَ الْخَرِيَّةُ' فَأَشْفَقَ عَمْرٍ ﷺ أَنْ مَرَّجَعَتَهُ بِهِ بَأْسًا لَا مَفْعَةَ فِيهَا كَانَ مَرَّجَعَهُ فِي الْأَكْلِ.

نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْفَعُهَا إِلَى أَهْلِ يَسْتِ يَنْتَفِعُونَ بِهَا، قَالَ: فَقُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ، قَالَ: يَقْطُرُونَهَا بِالْإِبِلِ، قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَمِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ هِيَ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقُلْتُ: بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا،

**أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا** فاستظهر أسلم بوسم الخرية فقال: 'فقلت' إن عبيها بوسم عم خرية وهو يقتضي محاماة بوسم الجزية لبوسم الصدقة، احتياطاً من عمر ليصرف كل مال في وجهه، وقد رجمه الحارثي في 'صحيحه': باب بوسم الإمام بن الصدقة بيده، وأخرج فيه عن أس قال: 'عدوت إلى رسول الله ﷺ بعد الله بن أبي طلحة يبحكه، فوافيته وفي يده أميسم بوسم بيل الصدقة' قال الخافض: الأميسم هي الخديدة التي بوسم في يعم، وهو بصير احاتم، والحكمة فيه تمييزها؛ ويردها من أحدها، ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على أميسم في **١٢٤**، إلا أن اس اصصاع من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في أميسم الزكاة ركة أو صدقة، فت: ومقتضاه أن يكون في أميسم الحرية حرية أو ما في معناها. فأمرها عمر **١٢٥** فحرت ساء المخهور، وكان عنده 'في عند عمر' 'صحاف' بكسر الصاد وفتح الحاء المهملتين، جمع صفحة بفتح فسكون، بناء كالفصحة. وقال ابن حنظلي: قصعة مستقيمة. "تسع" على عدة أرواح التي **١٢٦**، ليتعاهدن بالهدايا فيها، "فلا تكون" عنده **١٢٧** 'فاكهة ولا طريقة' بقاء مهمة تصغير طرفة برة عرفة، ما يستطرف ويستملح، وهذا يقتضي أنه قد كانت تكون عنده الطرائف والفواكه، ويحتمل أن يكون ذلك من أموان الحرية والأحاس، "إلا جعل منها في تلك الصحاف" التسعة، 'فعث بها إلى أرواح التي' **١٢٨** مراقبة لسي **١٢٩** وحفظاً له في أهله عنده، "ويكون الذي يعث به إلى حفصة استه من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة" أي بصيها، يعني لاحتصاصه بحفصة لكونه والدها يرسل إليها في آخر الأمر؛ ما إن نقص بعض السهام عن المساواة جعل النقص في حظها؛ طلب مرضاة غيرها وعلماً منه **١٣٠** بأنها سترضى ذلك من فعله، ولا تأسف من إثاره عليها، 'قال' أسلم: فلما حرت الناقه "فجعل في تلك الصحاف" التسعة على حسب عادته، 'من لحم تلك الجزور' بلا طح، وفي "المجموع": الحرور: العير ذكراً أو أنثى، واللفظ مؤنث، 'فعث به' بصمير التدكير - في النسخ المصرية - الراجع إلى اللحم، وبصمير التأنيث - في النسخ الهندية - الراجع إلى الصحف، "إلى أرواح التي" **١٣١** 'بلا طح؛ ليطبخ به كيف شئ، "وأمر بما بقي من لحم تلك الحرور فصع" أي طح 'فدعا عليه المهاجرين والأنصار' قال الناجي: يريد أنه دعاهم إلى أكله استئلافاً لهم وإياساً وتواسياً في مال الله تعالى، وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للأكل عنده، وقد كان جعل لعثمان بن يسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة هذا المعنى، وجعل لصاحبيه ربع ربع شاة. وقال أبو عمر: كان عمر **١٣٢** يفضل أمهات المؤمنين؛ لموقعهن منه **١٣٣** ويفضل أهل السابقة، وذلك معروف من مذهبه، وتلاه عثمان على ذلك، وكان أبو بكر وعبي يسويان في قسم الفيء، ويقول أبو بكر: ثوابهم على الله الجنة، وأما الدنيا فهم فيها سواء في الحاجة إلى المعيشة.

فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهَا وَسَمَ نَعَمَ الْجِزْيَةَ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فَنُجِرَتْ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ صَحَافٌ تَسْعُ، فَلَا تَكُونُ فَاكِهَةً وَلَا طَرِيفَةً إِلَّا جَعَلَ مِنْهَا فِي تِلْكَ الصَّحَافِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَكُونُ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ نُقْصَانٌ كَانَ فِي حِطِّ حَفْصَةَ، قَالَ: فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصَّحَافِ مِنْ لَحْمٍ تِلْكَ الْحُرُورَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُرُورِ، فَصْنَعَ فَدَعَا عَلَيْهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ <sup>وَلِي سَحَقَ بِهِ</sup>.

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُؤْخَذَ النَّعْمُ مِنْ أَهْلِ الْجِزْيَةِ إِلَّا فِي جِزْيَتِهِمْ.

٦٩١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَضْعُوا الْجِزْيَةَ ..

**لا أرى إلخ:** قال الباجي. معناه أن النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين؛ لأنهم لا زكاة عليهم في مواهبهم، وإنما تؤخذ منهم اسمع في حربتهم بقيمتها، وقد فسر ذلك ابن وهب في 'جامعه' فقال. وأحري مالك عن ريد بن أسيم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يؤتي سمع كثيرة من نعم الإبل، فأحدها في حرية. قال: وذلك بالقيمة تكون حريته عشرة دنانير، فتؤخذ ست محاص بكدا وكدا واسة نول بكدا وكدا، فيكون ذلك بالقيمة. قلت. وحديث ابن وهب أخرجه محمد في "موضئه" فقال: أخرجه مالك قال: حدثنا ريد بن أسيم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يؤتي سمع كثيرة من نعم الحرية. قال مالك: 'راه أن تؤخذ من أهل الحرية في حربتهم. ثم قال محمد: أما ما ذكر مالك من الإبل، فإن عمر بن الخطاب لم يأخذ الإبل في حرية عيماها إلا من بني تميم؛ فإنه أضعف عندهم الصدقة، فجعل ذلك حربتهم فأخذ من إبلهم ونقرهم وعصمهم وفي 'الدر المختار': وجار دفع القيمة في زكاة وعشر وحراج وفضرة وندر، وتعتبر القيمة يوم النوحوت، وقال: يوم الأداء. وفي 'أهداية': يخور دفع القيم في الزكاة عدنيا، وقال الشافعي: لا يخور اتناعا للمصوص، ولما أن الأمر بالأداء إلى الفقير إيصال سرق الموعود إليه، فيكون إبطالا لقيد الشاة، فصار كاحرية. قال العيني في 'أشاية'. قوله: كالجارية أي كأداء القيمة في الحرية؛ فإنه يخور بالاتفاق؛ لأنه أدى مالا متقوما عن الواجب

**أن يضعوا إلخ:** قال الناجي: يحتل أن يريد به وضعها عنهم في المستقبل، ويحتل أن يريد به وضع ما بقي عندهم منها فلا يطبسون به، وهذا هو الأولى والأظهر؛ لأنه إذا احتل اللفظ المعين حمل عندهما؛ إذ لا تنافي بينهما؛ ووجه آخر أنه لا يخفى على عامل عمر ولا غيره أن من أسلم لم يشت عليه جزية مستقبلية، فحمل الكلام على ذلك يبطل فائدته، وحملة على إبطال ما بقي عليه من الحرية يقتضي فائدته، ومثل هذا مما يمكن أن يحتاج عمر =



عَمَّنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ حِينَ يُسْلِمُونَ. قَالَ مَالِكٌ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا جَزْيَةَ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا عَلَى صِبْيَانِهِمْ، وَأَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغُوا الْحُلُمَ

= إِنْ يَكْتَسِبُ بِهِ، وَيَحْمِلُ الْمَسَّ عَلَى رَأْيِهِ فِيهِ، وَإِنْ هَذَا دَهَبُ مَالِكٍ وَأَبُو حَبِيبَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَرِيَّةِ وَيُؤَدِّيهِمَا فِي حَالِ إِسْلَامِهِ. وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ: إِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ إِلَّا بَعْدَ الْحَوْلِ، وَأَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ، وَاتَّخَفُوا إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ مَا يَحُولُ حَوْلٌ هَلْ تَوْحَّدَ مِنْهُ حَرِيَّةٌ لِلْحَوْلِ الْمَاضِي بِأَسْرِهِ أَوْ مَا مَضَى مِنْهُ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا أَسْلَمَ فَلَا حَرِيَّةَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ كَانَ إِسْلَامُهُ أَوْ قَبْلَ انْقِصَائِهِ، وَهَذَا قَالَ أَكْثَرُ الْمُؤَلَّفِينَ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَحَسَتْ عَلَيْهِ الْحَرِيَّةُ، وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ حَوْلٍ الْحَوْلِ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ قَبْلَ انْقِصَاءِ الْحَوْلِ. قَبِلْتُ وَهَذَا لِاتِّفَاقِ مُشْكِلِي: مَا سَأَلْتُ مِنَ الْقَضَائِ الْأَحْتِلَافِ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَنْ أَعْتَمِدَ عَلَيْهِمُ الْوُجُوهَ، وَفِي الْمُرْقَاةِ: قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: مَنْ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ حَرِيَّةٌ بَانَ أَسْلَمَ بَعْدَ كَمَالِ السَّنَةِ، سَقَطَتْ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ فِي أَثْنَانِهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا، وَنُصِّ: مَا أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي طَيَّانٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَسَّ عَلَى مَسْمُومٍ حَرِيَّةً، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَشَبَّ سَفِيكَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: يَعْنِي إِذَا أَسْلَمَ فَلَا حَرِيَّةَ عَلَيْهِ، وَبِالْفِطْرِ الَّذِي فُسِّرَ بِهِ سَفِيكَانَ الثَّوْرِيِّ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَاتُونَ، قَالَ:

**مَضَتْ أَلْحَ** يَقُولُهُ تَعَالَى: **وَمَنْ أَسْلَمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ دَارًا وَلَا بَيْتًا وَلَا نَفْسًا** (سورة النحل: ٩٠) وَالنِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ لَا يَقَاتُونَ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا تَحِبُّ ثَلَاثَةَ أَوصَافٍ: الذَّكُورِيَّةَ وَالنُّسُوحَ وَالْحَرِيَّةَ، وَأَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا عَلَى الصِّبْيَانِ؛ إِذْ كَانَتْ إِذَا هِيَ عَوَّضٌ مِنَ الْقَتْلِ، وَالْقَتْلُ بِمَا هُوَ مَتَوَجِّهٌ بِالْأَمْرِ حَوْلَ الرِّجَالِ السَّالِفِينَ؛ إِذْ قَدْ هِيَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى الْعَبِيدِ. قَالَ مُؤَفِّقٌ: لَا حَرِيَّةَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا رَائِلٍ الْعَقْلِ وَلَا امْرَأَةٍ، لَا نَعَمَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا، وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَبِيبَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَحْجَادِ أَنْ أَصْرِفُوا الْحَرِيَّةَ، وَلَا تَصْرِفُوهَا عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَلَا تَصْرِفُوهَا إِلَّا عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي، رَوَاهُ سَعِيدٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَالْأَكْثَرُ. وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي لُمَادٍ: حَدَّثَنَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى غَيْرِ نَاعٍ؛ وَأَنَّهَا تَوْحَّدَ لِحَقْلِ الدَّمِ، وَهَؤُلَاءِ دِمَاؤُهُمْ مُحَقَّقَةٌ بِدَوَاهَا. **الْحُلُمُ**: أَيُّ الْمَلُوحِ؛ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَا تَوْحَّدُ مِنَ الصِّبْيَانِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَعَادٍ بْنِ جَدٍّ قَالَ: "عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَى الْبَيْتِ وَأَمْرِي أَنْ أَحَدَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ دِينَارٌ، وَشَرُوصَا فِي ذَلِكَ الْحَرِيَّةَ أَيْضًا. وَقَالَ الْخَصَاصُ فِي "أَحْكَامِ الْقُرْآنِ": قَالَ تَعَالَى: **وَمَنْ أَسْلَمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ دَارًا وَلَا بَيْتًا وَلَا نَفْسًا** فَكَانَ مَعْقُولًا مِنْ مَعْنَى الْآيَةِ وَمَصْمُومًا أَنْ الْحَرِيَّةَ مَأْخُودَةٌ مِمَّنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقَتْلِ، وَمِنْ يَمْكُنُهُ أَدَاؤُهُ مِنْ اعْتَرَفِينَ، وَلِلذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ مِنْ مَنْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقَتْلِ فَلَا جَزْيَةَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: مَنْ كَانَ أَعْمَى أَوْ رَمَنًا أَوْ مَقْلُوحًا أَوْ شَيْحًا كَبِيرًا فَانِيًا وَهُوَ مُوسِرٌ، فَلَا جَزْيَةَ عَلَيْهِ.

قال مالك: وليس على أهل الذمة ولا على المخوس في نحيبهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة؛ لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم، ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم، فهم ما كانوا يبلدهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم، إلا أن يتجرؤوا في بلاد المسلمين ويختنفوا فيه، فيؤخذ منهم العشر فيما يديرون من التجارات.....

على اهل الذمة الخ ولا على غيرهم من الكفرة في حينهم ولا كبرومهم ولا زروعهم ولا مو شيهم صدقة يعني لا صدقة على اهل الذمة بحسب كتاب أو غيرهم في شيء من الأمور حتى تؤخذ منها الصدقة، وهي النعير وحرث وناسبه، والذيل على ذلك ما حجب به ما لا يجوز لأن صدقة يدا وصفت على مستعملين بغيرهم هم قال تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** (٢٥٠) وقال **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** (٢٥٠) من ما لا يرد أو يرد وود واحد واحكم وصححه، وكثرة ليسوا من بغيرهم، إنا مشتركون حسن. 'أورد على فقرائهم' من شيء **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** من فقره الكثرة وقرء الكثرة وقرء عنيهم؛ لأنهم ليسوا نحن نركاه، ووضعنا عنيهم، حرية على أهل كتاب صغير أي دلالة على أن عنيهم قال تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** (٢٥٠) فإذا يؤخذ من كثرة على وجه صغير وإدلال، فبما عرفت أن ركاة هذه لأوصاف كلها ورفقتها في محل وجوب، نعم، لا يجوز من الثقب في شحارت واستعرض نيكسب بالعمل والتجارة، فهم ما كانوا أي ما داموا مقيمين ببلدهم بلدي صاحبوا غيبه بس عنيهم شيء سوى الحرية في شيء من موضوع، فإن أو عمر هذا إجماع، لأن من عنيهم من رأى تصغير الصدقة على بني عني دون حرية، فانه ثوري. وأبو حنيفة وسافعي وأحمد في ما يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من مسلم، ففي أنكار حنبلان، وما فيه العشر عسرا، وما فيه ربع تعتبر نصف عشر، وكذلك من سائهم، ولا شيء عن ما لا في بني عني، وهم عند أصحابنا وغيرهم من المصارى سوء، وقد عم الله عروحل أهل كتاب في أخذ الحرية، فلا معنى لإخراج بني عني منهم، فانه أن يرفقي. قال بن رشد. أما أهل الذمة فإن الأكثر على أن لا ركاة على جميعهم، لا ما روت صائفة من تصغير ركاة على مصاري بني عني، أعني أن يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من مسلمين في كل شيء، ومن قال هذا القول الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وثورتي، ومن من ما لا في ذلك قول، وإنما صار هؤلاء هذا؛ لأنه ثبت أنه فعلاً عمر بن خطاب لهم، وكانهم كانوا من أهل الذمة هو توفيق، ولكن الأصول نعاله

إلا ان يتحروا الخ. يعني لا شيء عليهم غير الحرية ما دموا في سدد التي أقروا على المقام فيها، وما كان في حكمها من ملاد، نعم، إن حرروا بل ملاد لإسلام 'وختلفوا فيها' تأييت الصمير - في المسح المصرية - الراجع =

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةُ وَصَالَحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنْ يُقَرَّوْا بِبِلَادِهِمْ، وَيُقَاتِلَ عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى غَيْرِهَا يَتَجَرَّ إِلَىهَا، فَعَلَيْهِ الْعُسْرُ مَنْ تَجَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ إِلَى الشَّامِ، وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ الْيَمَنِ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنْ الْبِلَادِ، فَعَلَيْهِ الْعُسْرُ، وَلَا صَدَقَةٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَحْجُوسِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَوَاتِيهِمْ وَلَا ثَمَارِهِمْ وَلَا زُرُوعِهِمْ، مَضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ، وَيَقْرَءُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ مِرَارًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِمْ كُلَّمَا اخْتَلَفُوا الْعُسْرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ وَلَا بِمَا شَرَطَ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْدِنَا.

في بلاد المسلمين وتذكيره في المسح هدية الراحع إلى المحاربة وفي الجمع: يختلف في فلان: أي يحيى ويذهب، فيؤخذ منهم عشرة غير حرية، فيما يديرون من أموال التجارات ولأصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب لخصرة الصحابة ومواقفتهم، ولم يخاف عليه أحد، فثبت أنه إجماع، قاله الساجي. وصاهر هذا الأثر أنهم يؤخذ منهم عشرة فيما يديرون من أموال التجارة مصنفًا بلا تعريق بين الخصصة والقضية، وسيأتي في الباب الآتي التعريق بينهما، وذلك أنهم إنما وضعت عليهم حرية وصالحوا عليها على أن يقرروا بلادهم، ويقاتل ساء المجهوم، عنهم عدوهم فليس عليهم غير الحرية ما داموا فيها، فمن خرج منهم من بلاده حتى أقروا عليها إلى غيرها من بلاد، يتجر إليها فعليه العشر أيضًا مثلاً من آخر منهم من أهل مصر إلى الشام أو عكسه ومن أهل الشام إلى العراق أو عكسه ومن أهل عراق أو غيرها إلى المدينة أو اليمن أو ما أشبه هذا من البلاد، فعليه عشرة أيضًا إذا أخرج ماله بيع أو شراء، ولا صدقة على أهل الكتاب اليهود ونصارى ولا المجوس ولا غيرهم من الكفار في شيء راد في المسح المنصية بعد ذلك: من أموالهم ولا ويسب هذه الزيادة في المسح هدية، من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم قال الررقالي: أعاده بقوة. مضت بذلك السنة فلا تكرار فيه لأنه ذكره أولاً لتعبيه، ثم أحر أن أضحه السنة بياناً للسنة. قلت: وتقديم الكلام على هذه مسألة قريباً. ويقررون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه بالشروط المعتبرة المعنوية في الخروج.

**فعلیهم الخ:** يعني أن عليهم في كل سفرة سافروها ماعوا واشتروا - على مذهب من الفاسم أو وصبوا على على مذهب من حبيب - أن يؤخذ منهم عشر ذلك، قاله الساجي قال الررقالي: وقال الشافعي وأبو حنيفة: =

## عُشُورُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٦٩٢ - مالك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: .....

= لا يؤخذ منهم في العام أو حد إلا مرة واحدة. قلت. وتقدم الكلام عليه في ركاه العروس، ومذهب الخصية في ذلك ما في 'هدية' من الحر في عني عاشر وعشرة ثم مرة أخرى في عشرة حتى يحول الحول؛ لأن الأحد في كل مرة يستصل إمام، وحق الأحد حصصه، ولأن حكم الأمان الأول باق، وبعد الحول يتحدد لأمان؛ لأنه لا يمكن من المقام إلا حولا. ولأحد عدة لا يستصل إمام، وإن عشرة فرجع إلى دار حرب ثم خرج من يومه ذلك، عشرة أيضا؛ لأنه رجع بأمان جديد، وكذا الأحد بعد لا يقضي إلى الاستبصال. قال يعقوب في 'ساية' وبه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد. وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. لا يكرر في السنة. لأن ذلك 'في عدم التكرار' ليس مما صاحبه عنه، ولا لما شرطه. وهذا ندي أدركت عليه 'أهل العلم سدينا' وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة العروس، فارجع إليه.

**عشور الخ.** قال س. رشد في 'ساية': 'الخيرية' عددهم ثلاثة أصناف. حرية عبوية. وهي التي تكلم فيها، عني بني نمرس على الحربين بعد عنتهم. وحرية صلحية. وهي التي سرعوا لها، يكف عنهم. وما حرية ثالثة فهي العشرية. وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عشر ولا ركاه أصلا في أموالهم. إلا ما روي عن ضائفة منهم: أنهم صاعقوا الصدقة على حصار بني تغلب، واحتتموا: هل حب العشر عليهم في لأموال بني يتجرون بها، بل بلاد المسلمين نفس التجارة أو الإذن إن كانوا حربيين. ثم لا حب إلا بشرط؟ فرأى مالك وكثير من العلماء أن تحار أهل الذمة الذين لم تنته بالإقرار في ملذمتهم الخيرية يجب أن يؤخذ منهم ما يحسنونه من سد إلى سد العشر. إلا ما يسوقون إلى مذبة خاصة، فيؤخذ منهم فيه نصف العشر، ووافق أبو حنيفة في وجوبه بالإذن في التجارة أو بالتجارة نفسها، وحالفه في القدر، فقال. الواجب عليهم نصف العشر، ومالك لم يستصر عليهم في العشر بوجوب عدة نصا ولا حولا. وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول وانصاف، وهو نصيب المسلمين. وقال الشافعي: ليس يجب عليهم عشر أصلا ولا نصف عشر في نفس التجارة ولا في ذلك شيء محدود إلا ما صطلح عليه أو اشترط، فعلى هذا تكون الخيرية 'عشرية' من نوع الخيرية لصحية، وعلى مذهب مالك وأبي حنيفة تكون حسا ثالثا من الخيرية غير 'لصحية' والتي على 'رقاب'.

ثم قال س. رشد وسب اختلافهم أنه لم يأت في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة يرجع إليها، وإنما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك بهم، فمن رأى أن فعل عمر هذا إما فعله بأمر كان عدده في ذلك من رسول الله ﷺ، أو حب أن يكون ذلك سنتهم، ومن رأى أن فعله هذا كان على وجه الشرط - إذ لو كان على غير ذلك لذكره قال: ذلك ليس بسنة لآمره لم لا بالشرط، وحكى أبو عبيد في 'كتاب الأمور' عن رجل من أصحاب النبي ﷺ =

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ الْعُشْرِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يَكْثُرَ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذُ مِنَ الْقُطْنِيَّةِ الْعُشْرَ.

٦٩٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، .....

= لا أذكر اسمه إلا: أنه قيل له: لم كنتم تأخذون عشر من مشركي العرب؟ فقال: لأهم كانوا يأخذون ما عشر إذا دحنا إليهم. قال الشافعي: وأقل ما يجب أن يشارطوا عليه هو ما فرضه عمر رضي الله عنه. وإن شاوروا على أكثر فحسن، قال: وحكم الحربي إذا دخل بأمان حكم الذمي.

**النبط** **الخ**: نون فموحدة مفتوحة، قال الساجي: وهم كفار أهل الشام، عقد لهم عقد الذمة، وفي 'لسان العرب': السبط والسط كاخيش واحش، وفي 'التقدير': حين يربون أسود، وفي 'الحكم': يربون سواد العراق وهم الأساط، والسبب إليهم بضي. فكانوا يختفون إلى المدينة بالخطبة والريب وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخفف عنهم في الحصة والربط، فيأخذ منهم "من الخطبة والربط" وفي نسخة: والريب بدل الربط، وصوبت، 'نصف العشر' يريد بذلك أي بالتخفيف عليهم أن يكثر الحمل "أي المحمول" إلى المدينة فترخص بذلك الحصة والربط بالمدينة؛ لأهم معظم الثروة، وبأخذ منهم من الفضة تقدم المراد منها: فيما لا زكاة فيه من أثمان، 'العشر' كاملاً على الأصل فيما خروا، وذلك لأن علاء القصاي لا يكاد يصير بالناس كثير صرر.

قال الرقائي: وهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره تناعاً لعمر. وتقدم في الباب قبله. أنه يؤخذ منهم العشر، وهم يستثنى حصة ولا ريت بالمدينة ولا تمكة. فظاهر نوبت النصف أنه حمته على أهل الذمة، وهو بض كلام ابياحي كما تقدم، وظاهر كلام الموفق: أنه حمته على الحربي؛ إذ قال: إذا دخل إليها منهم تاجر حربي بأمان أحد منه عشر، وقال أبو حنيفة: لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون ما شيئاً، فأخذ منهم مثله؛ لما روي عن أبي محرز قال: قالوا: عمر! كيف يأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دحنتهم إليهم؟ قالوا: العشر، قال: فكذلك حدوا منهم. وما ما روي: أن عمر أخذ منهم العشر، واشتهر ذلك فيما بين الصحابة، وعمل به الخلفاء الراشدون بعده. ويؤخذ منهم العشر من كل مال لتجارة في ظاهر كلام الحربي، يخفف عنهم إذا رأى المصلحة فيه، وهو الترك أيضاً إذا رأى المنفعة. وقال محمد في موضعه: باب العشر، ثم قال بعد ذكر أثر أساب: قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما احتلوا فيه لتجارة من قطية أو غير فضية نصف العشر في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان اعتر من ذلك كله، وكذلك أمر عمر بن الخطاب رباب بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة.

## فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرِ.

٦٩٤ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شَهَابٍ: عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ يَأْخُذُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرُ؟ فَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَلَزَمَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ.

## اشْتِرَاءُ الصَّدَقَةِ وَالْعُودِ فِيهَا

٦٩٥ - **مالك** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ الرَّحْلُ.....

**العشر** صدره العموم لا تخصيص حصصه وشرطه، وأصناف ذلك بن زمان عمر <sup>١٠</sup> لأن ما كان يفعل فيه كان مشورة الصحابة عاصيا، فإذا لم يصب فيه خلاف ولا ظهر فهو إجماع وحقنة حب محض إيهام وعمى كماله <sup>١١</sup> **على أي وجه** إلخ طريق وحقنة <sup>١٢</sup> كان يأخذ عمر من حصص من سبط <sup>١٣</sup> عشر، فقال من شهبا كان ذلك يؤخذ منهم في إباحية وهي ما قبل البعثة، وقبل ما قبل فتح مكة، فألزمهم ذلك عمر <sup>١٤</sup> وإظهار أنه توقيف منه <sup>١٥</sup>، ولو سمى أنه كان جهاد منه فكان محض من صحابه، ولم يصبه في ذلك أحد فهو إجماع سكوتي.

**حملت** تخفيف عليه أي أركبت رجلا على فرس أي تصدقت به؛ يقال عليه، قال الحافظ، وسمي هذا فرس الورد، أهده نعيم الدرري <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> فأعصاه عمر، فحمل عليه، فخرجه من سعد عن سهل بن سعد، <sup>١٨</sup> أفق على سم الرجل الذي حمته عليه، قال البرقي، ولا يخاصه ما رواد مسلمة ولا يسلطه، وساقه أبو عوف عن من عمر أن عمر حمل على فرس فأعطاه رجلا، لأنه حمل على أن عمر <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> أن يتصدق به عليه، أو استشاره فيمن حمته عليه، فأشار عليه، فسلط به عصبه؛ كونه مفرقا، وحمل أن عمر <sup>٢١</sup> وقفه، فأعصاه <sup>٢٢</sup> استعملا لا يوقف نصرفه كما سألني 'عتيق' أي كريمة ساق، واحد عتاق، قال ساجي، عتاق من الخيل الكرام الساقه منها، وقال البرقي، عتق: عتاق من كل شيء، في مسلم الله قال ساجي، حمل عليه في سبيل الله على وجهين: أحدهما: أن يعزم من فيه الجدة والفروسة، فهذه له ويملكه إياه ما يعمه من حديثه ويكاتبه ليعنوه، فهذا يملكه الموهوب له ويتصرف فيه كما يشاء من بيع وعيرد ووجه سبي وهو لأظهر: أن يكون دفعه إلى من يعزم من حانه مواضة الجهاد في سبيل الله على سبيل التحسين به، فهذا ليس لموهوب أنه أن يبيع، وقال الحافظ، والمعنى: أنه ملكه، ولدنث ساق به يبعه، ومنهم من قال: كان عمر قد حسبه، وبما ساق به رجل يبعه؛ لأنه حصل فيه هراة عجز لأخيه عن استحقاق وضعف عن ذلك، وانتهى إلى حانه عدم الانتفاع به، وأجار ذلك بن تقاسم، =



الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ قَدْ أَضَاعَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

= ويدل على أنه حمل ثمنك قوله: "ولا تعد في صدقتك". ولو كان حسبا عنه به، وذكر الاحتمالين اعني، وحكي عن ابن عبد البر أنه قال: حمه على فرس حمل ثمنك، فنه أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله. **الذي هو عنده** أي الذي حمه عليه، قد أضاعه قال الناجي: يحتمل أمرين. أحدهما: أنه أضاعه من الإصاعة، بأن لم يحس القيام عليه، وبعد مثل هذا في أصحاب النبي ﷺ، إلا أن يوجب هذا عذر، ويحتمل أن يريد به: صيره صائغا من الفرس، لغرض مباشرة الجهاد، وإلتاعه له في سبيل الله تعالى، وورد الرافعي: وقيل: لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل: معناه استعمله في غير ما جعل به، والأول أظهر؛ لرواية مسلم: فوحده قد أضاعه وكان قليل المال، فأشار إلى عنة دث وإلى عذره في إرادة بيعه. فأردت أن أشتريه منه" قال الناجي: يحتمل ثلاثة أوجه. أحدها: أنه كان وهمه إياه فأراد أن يشتريه منه، وأن يسترحضه لصياغته. ويحتمل أيضاً: أن يكون حسبا، فطر أن شراءه حائر، وبيع الذي كان في يده به مباح، حتى معه من دث النبي ﷺ. ويحتمل: أنه بلغ من الصياغ منعا بعدم الانتفاع به في النوحه الذي حمه فيه، فرأى أن دث يبيع به شراءه، "وطئت أنه بائعه برخص" بضم الراء وسكون حاء، مصدر رخص السعر وأرخصه الله فهو رخيص، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه: إما تغير الفرس وصياغته أو لأنه حان الرخص في السوق أو لكونه معب ومصدقا.

**فسألت عن ذلك** عن اشتراؤه رسول الله ﷺ. فقال: لا تشتريه بلاء قبل الهدء، حرم على النبي، ولا من مهدي: "لا تشته". قال القاري: هاء النصبير أو السكت، "وإن أعطاك بدراهم واحد" هو مبالغة في رخصه وهو الخامل له على شرائه، قال ابن من: ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرم بظاهر الحديث، والأكثر على أنها كراهة تنزيه؛ لكون القبح فيه لغيره، وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم إحسانه، فيكون كالعائد في صدقته في دث المقدار الذي سُمح فيه، كذا في "المرفأة"، وقال النووي: هي تنزيه لا تحريم، فيكره من تصدق بشيء أن يشتريه من دفعه هو إليه، أما إذا ورثه فلا كراهة فيه، وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق، فلا كراهة فيه، هذا مذهبا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم.

**فإن العائد إلخ** إفاء للمعلول أي كما يفتح أن يفيء ثم يأكل، كذلك يفتح أن يتصدق بشيء ثم يجزه إلى نفسه، فشبه بأحسن الحيوان في أحسن أحواله تصويرا لمتعجبين وتغيرا منه، قال الناجي: وفي هذا خمسة أبواب: الباب الأول: في وجه العطية. والثاني: في صفة العطية في نفسها. والثالث: في صفة المعطي. والرابع: في صفة الارتماع. =

٦٩٦ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ.....

= وإحسان: في حكم الإرتجاع. ثم سطر كلام على هذه الأبواب، قال الحافظ: اتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القصد. وفي الهدية: لا رجوع في الصدقة لأن المقصود هو الثواب وقد حصل، وكذا إذا تصدق على عبي استحسنانه؛ لأنه قد يقصد بالصدقة على العبي الثواب وقد حصل.

**حمل** تحقيف الميم، 'على فرس' أي جمعه حملة رجل محاهد في سبيل الله أي الجهاد. 'فأراد أن يتاعه' أي يشتريه "فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: لا تشعه باخرم، أي لا تشتره ولا تعد في صدقتك أي صورة واعتذر بظاهر أيضاً، ويحتمل أنه سمي اشترى عوداً في الصدقة؛ لأن العادة حرت بالمساحة من المائع في مثل ذلك للمشتري، فأصق على القدر الذي يسمح به رجوعه. وقال ابن العربي في 'العرضة': تحت حديث ابن عمر في الأحكام في مسائل، الأولى. قوله: "حمل على فرس" احمّل على ثلاثة أنواع: أن تحس عليه فرس لا تتاع ولا توهب، وأن يتصدق به على غيره لوجه الله تعالى، وأن يهبه. فأما إن حممه عليه على أنه حسن فذلك لا يشتري أبداً، وإن كان صدقة ففي كتاب ابن عبد حكيم لا يشتري أبداً، وفر بعدد: بركة أفضل، وهذا صريح مذهب مالك وإشاعلي والبيهقي، وكذلك لم يقسحوا سبيع، وقال في كتاب محمد: إذا حمل على فرس لا يسيل ولا لمسكة، فلا بأس أن يشتريه. الثانية: إذا كنت قد سقيمت فقله: "حمل على فرس" لا يلزم أيها هو من هذه الوجوه؟ ويختلف الحكم باختلاف الوجوه، فأما إذا قال: هو حسن، فلا يسيل إليه سبيع لأحد، وما إذا قال: هو بث في سبيل الله، فقال مالك: لم يبعه، ولو أسقط كلمة 'لك' لركبه ورده، وقال إشاعلي وأبو حنيفة: هو ميث به، ولم يبعه كيفية فعل عمر ﷺ، ولا يبعه على أي شيء يرجع حواه

فمن أساس - وهي المسألة الثالثة - من قال: إذا حممه عليه في سبيل الله فلا يباع أبداً. وهذا حصاً مخالف للحديث؛ فإن النبي ﷺ منع منه عمر ﷺ خاصة، ولعله نعله ختن به دون سائر أساس، ومنهم من قال: إن كان الحمل صدقة لم يجز؛ فنقول النبي ﷺ لا يصدقه. حديث: وإن كان هبه حار كما في كتاب محمد، وأما رواية من روى على الكراهة فهو أن تعس النبي ﷺ بقوله: كأنتك يعود في قبته، يس أنه قبيح ببرد عنه لا أنه حرام الرابعة: فهو كان حساً حار يبعه إذا صرح، كما قال عبد الله، وقال ابن القاسم: لا يباع الخامسة: اختلف الناس في قوله: "لا تشتريه ولو أعصاكه ب درهم" هي هو ضرب مثل أو حقيقة؟ فالعدداديون من عمالنا جمعوه ضرب مثل، وقالوا: إن صاحب السلعة لو باع سعته بغير ظاهر ينتهي اثبت أنه يرجع فيه، ومن قال: لا يرجع - وهم جمهور العلماء - تعنى هذا الحديث السادسة: جاء هذا الحديث لا يصدقه وجاء قوله: لا حل صدقة. لا ج. وذكر رجلاً اشتراها ثمانية، فاقضى به بعموم حور شرائها به، فلما جاء قوله ههنا: "لا تشتريه" فحممه قوم على النسخ، وحممه آخرون على الكراهة، وعندي أنه جائز؛ لمسألة من أصول الفقه، وهو أن العموم المطلق إذا عارضه الخصوص في عين مارة، فالصحيح أنه يختص بتلك المارة، وما جاء بعد هذا من قوله: "فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبته" يقتضي التنزه. والله أعلم.

عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا تَبْتَعُهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ.

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَوَجَدَهَا مَعَ غَيْرِ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ تُبَاعٌ، أَيَشْتَرِيهَا؟ فَقَالَ: تَرَكُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

### مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

٦٩٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ.....

**وسئل** ساء الخهول، "مالك عن رجل تصدق بفتحات، 'صدقة فوجدها' المتصدق "مع غير الذي تصدق" ساء المعنوم أو الخهول لها عليه تباع، أيشتريها؟ فقال: تركها أحب إلي؛ إذ لا فرق بين اشترائها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى؛ لرجوعه فيما تركه الله تعالى، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى عروحل، فانه الرقابي، وقيل: إنه إنما هاه ليحصل فيه انقطاع بالكنية، ولا تبقى النفس مشرفة إليها بعد التصديق بها، وهذا المعنى موجود في الشراء من الغير، وهذا هو الأوجه.

**زكاة الفطر.** وفي "الدر المختار": من إضافة الحكم لشرطه، والفطر لفظ إسلامي، قال ابن عابدين: والمراد بالفطر يومه، لا الفطر اللعوي؛ لأنه يكون في كل ليلة من رمضان، واحتجف العلماء هل هي فرض أو واحدة أو ستة أو فعل خير مندوب إليه؟ فقالت طائفة: هي فرض، وهم الشافعي ومالك وأحمد، وقال أصحابنا: واحدة، وقالت طائفة: ستة، وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الدخيرة، وقالت طائفة: هي فعل خير كانت واجبة ثم نسخت.

وقال أيضاً في "السابعة": عند الشافعي فريضة على أصبه، وهو أنه لا فرق بين الواجب والفرض، والبراع لفظي؛ لأن الفريضة عنده بوعان: مقطوع حتى يكفر جاحده، وغير مقطوع حتى لا يكفر جاحده، ومن جحد صدقة الفطر لا يكفر بالإجماع، ولذا لا يكفر من قال: إنها مستحبة. وفي "الدر المختار": وحديث "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر" معناه: "قدر" للإجماع على أن مكبرها لا يكفر، قال ابن عابدين: جواب عما استدلل به الشافعي عليه، على فرضيتها، وهذا الجواب ذكره في "الدائع"، وأجاب في "الفتح" بأن الثالث بطني يفيد الوجوب، وأنه لا خلاف في المعنى؛ لأن الافتراض الذي يشته الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده، فهو معنى الوجوب عندنا، وقد يجاب بأن قول الصحابي فرض، يراد به المعنى المصطلح عندنا؛ للقطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي ﷺ بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله، ولذا قال: إن الواجب لم يكن في عصره ﷺ.

عَنْ غِلْمَانِهِ الَّذِينَ يُوَادِّي الْقُرَى وَبَحْتِيزَ.

قال مالك: **إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ رَكَاةِ الْفِطْرِ: .....**

**عن علمائه الخ** أي أرفائه، قاه لرفاقي، فبث وبؤيده: أن من أي شبه ترحمه في مصفاه في اعمد يكون عائنا في أرض مولاه بعضي عنه، وأخرج منه عن حارث عن رافع أن عمر كان يعطي عن علمائه له في أرض عمر الصدقة. "الذين يوادى القرى بضم نون وفتح اراء مقصور، موضع بين مدينة وشبه من أعمال المدينة كثير القرى، والسنة إليه، واد فتحها التي" سنة سبع عبوة، ثم صولخوا على الحرية، وأخير تقدم بيها في سنة التبريس، والمعنى أن من عمر كان يخرج عنهم زكاة الفطر وإن كانوا عسا عن موضع سيصدهم بالمدينة، وإن معيهم عنه لا يسقط عنه فيه زكاة الفطر. قال من سدر: "أجمع عوام أهل العلم على أن على امرء زكاة الفطر عن مملوكة الخاصر غير المكاتب، منعصوب والآق وعيد اشجاره، وأما العائث فعليه فطرته إذا علم أنه حي، سواء رجا رجعتة أو ليس منها، وسواء كان مضطفاً أو محسوساً، كالأسير وغيره، فإن من سدر: "كثير أهل العلم يرون أن يؤدي زكاة الفطر عن الرقيق عائلهم وحاصرهم، لأنه مالك هم، فوجب فطرتهم عليه كالخاصرين، ومن أوجب فطرة الآق الشافعي وأبو ثور وابن سدر، وأوجبها الرهري إذا علم مكانه، وأوراعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت عينه قرية، وم يوجبها عطاء وشوري وأصحاب رأيي؛ لأنه لا يلزمه الاتفاق عليه، فلا تجب فطرته كالمراة الناشزة.

**إن أحسن الخ** فيه إشارة إلى أنه سمع في ذلك أقاويل شتى، فمما يجب على الرجل من زكاة الفطر عن نفسه وعن غيره، أن الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمه بفقته أي ضمان وجوب، ولذا قال: "ولا بد له" أي لا محالة من أن ينفق عليه، قال ابن رشد: "أما من يحب فإليه الفقراء على أنها تحب على المرء في نفسه، وأنها تحب في ولده لصغار عليه إذا لم يكن هم من، وكذلك في عبده إذا لم يكن هم من، واحتلموا فيما سوى ذلك، وتنحيص مذهب مالك في ذلك: أنها تدرم الرجل عن نومه الشرح لفقته عليه، ووافق في ذلك الشافعي، وإنما يختلفان فيما تدرم المرأة بفقته إذا كان معسراً، ومن ليس نومه، وحالقه أبو حنيفة في الزوجة وقال: تؤدي عن نفسها، وإنما اتفق الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بالارمة تكلف مكلف في ذاته فقط، كاحمال في سائر العبادات، بل ومن قبل غيره، لإيجابها على الصغير والعبد، فمن فهم من هذا أن علة الحكم بالولاية قال: أبو يدرمه إخراج الصدقة عن كل من يبيعه، ومن فهم من هذه السقعة قال: "منفق يجب أن يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع، وإنما عارض هذا الاختلاف، لأنه اتفق في صغير والعبد وهما اللذان بها على أن هذه الزكاة ليست بمعقبة بذات المكلف فقط، بل ومن قبل غيره إن وجدت الولاية فيها وجوب الفقعة، فذهب مالك إلى أن العلة في ذلك وجوب الفقعة، وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاية، ولذلك احتلموا في الزوجة.

أَنَّ الرَّجُلَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ يُؤَدِّي عَنْ مَكَاتِبِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَرَقِيقِهِ كُلِّهِمْ غَائِبِهِمْ وَشَاهِدِهِمْ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِتِجَارَةٍ أَوْ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُسْلِمًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

**والرجل يؤدي** صدقه انصر "عن مكاتبه" لأنه عند ما بقي عليه درهم، وهذا قال عطاء وأبو ثور، وقال الأئمة الثلاثة وهي رواية عن مالك **أي** أيضاً: لا زكاة عليه في مكاتبه؛ لأنه لا يموه، وجائز له أحد الصدقة وإن كان مولاه عبداً، وروي عن ابن عمر **أي** قاله الزرقاني، وذكر في "شرح الإحياء": أما المكاتب ففيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي أصحها: أنه لا تجب عليه ولا على سيده، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: تجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك، والثالث: تجب عليه في كسبه كنفقته، وبه قال أحمد بن حنبل. وفي المسألة قول رابع: أنه يعصي عنه إن كان في عياله وإلا فلا "ومدبره" قال الزرقاني. لا خلاف في أنه كالقن، "ورقيقه" من عطف العام على الخاص، كنهم "تأكيد تنعميم"، غائبهم وشاهدهم "كما تقدم في الأثر السابق لاسيما عمر"، من كان منهم مسلماً شرط عند المصنف، وسياق الخلاف في من لم يكن مسلماً، "ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة" أي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد، وهذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما: لا زكاة فطر في رفق التجارة؛ لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد ركاتان، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ، زاد: ويقول الحنفية قال النعمي.

وقال ابن رشد: ذهب مالك وشافعي وأحمد بن حنبل إلى أن على السيد في عيده لتجارة زكاة الفطر، وقال أبو حنيفة وغيره: ليس في عيده لتجارة صدقة، وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم، وذلك: أن عموم اسم العبد يقتضي وجوب الزكاة في عيده لتجارة وغيره، وعند أبي حنيفة: أن هذا العموم محصص بالقياس، ودلت هو اجتماع ركاتين في مال واحد، قلت: ونسب فيه معارضة القياس فقط، بل فيه معارضة الأثر أيضاً، قال القاري في "شرح النقاية": فلو وجب الفطرة فيه لأدى إلى التثني في الزكاة أي التكرار، وقال **رحمته** لا شيء في لصدقة قلت: أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن عن أمه فاطمة: أن النبي **ﷺ** قال: لا شيء في الصدقة.

**ومن لم يكن منهم** من العبد وهكذا غيرهم "مسلماً فلا زكاة عليه فيه" وهذا محتلف عند الأئمة، قال ابن رشد. قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل على السيد في العبد الكافر زكاة، وقال الكوفيون: عليه الزكاة، والسبب في اختلافهم اختلافهم في الريادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر، وهو قوله: من المسلمين، فإنه قد حوّل فيها بافع يكون ابن عمر **أي** أيضاً الذي راوي الحديث من مذهبه: إخراج الزكاة عن العبد الكفار، وللخلاف أيضاً سبب آخر، وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في لعبد، هل هي لمكان أن العبد مكلف أو أنه مال؟ =

قال يحيى: قال مالك في العبد الآبق: إن سيده إن علم مكانه أو لم يعلم، وكانت غيبته قريبة وهو ترجى حياته ورجعته، فإنني أرى أن يركي عنه، وإن كان إباقة قد طال ونيس منه فلا أرى أن يركي عنه. قال مالك: تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى، وذلك أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين.

- فمن قال: لمكان أنه مكلف، اشترط الإسلام، ومن قال: لمكان أنه مال، لم يشترطه، قالوا: ويدل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا اعتق ولم يخرج عنه مولاه زكاة فطرته لا يبرمه بحر حها عن نفسه، خلاف الكفارات. **أو لم يعلم** أي سواء علم مكانه أو لم يعلم، يعني العبد مكانه من شرط في إحاطة الصدقة عند المصنف، وقد يذكره أحد من أصحاب الفروع للمالكية، وكانت عبته "أبو حبان"، وهذا شرط لإيجاب "قريبة"، وهو ترجى حياته هكذا في السح الهدية، والمعنى أن العبد ترجى حياته، وفي السح المضربة: وهو يرجو حياته، أي مات يرجو حياة العبد، "ورجعه" أي ترجى رجعة العبد، أو يرجو أملاك رجوع العبد وأوته، "فإنني أرى أن يركي عنه" وإن كان إباقة" أي باق العبد قد صار ونيس منه لأونه ورجوعه "فلا أرى أن يركي عنه"، ولفظ "الندوة": قال مالك في العبد الآبق: إذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فيؤد عنه زكاة الفطر، وإن كان قد طال دنت ونيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه، وقال الرقابي: قال أبو حنيفة: لا زكاة على سيده فيهما، أي ليس ترجى أوته ومن لا ترجى، والمشافعي: يركي إن علم حياته وإن لم يرج رجعته، وأحمد: إن علم مكانه.

**كما تجب إلخ** وذلك أي دليل عموم وجوب على أهل البادية وأهل القرى أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان كما سيأتي في باب الآتي، "على الناس" هكذا في السح الهدية، وليس لفظ "على الناس" في السح المضربة، والمعنى: فرضها على سائر الناس، ثم أكد عموم بقوله "على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين" فعمومه شامل لأهل البادية والخاصة، وهذا قال الجمهور، وقال شيخنا وأرهري وربيعة: ليس على أهل البادية زكاة فطر، وإنما هي على أهل القرى، قال ابن رشد: أجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بهذا ذكراناً كانوا أو إناثاً؛ لحديث ابن عمر الآتي، إلا ما شد فيه الليث، فقال: ليس على أهل العمود زكاة الفطر، وإنما هي على أهل القرى، ولا حجة له.



## مَكِيلَةُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٦٩٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ** مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ .....

**مكيعة** **إ**لح يفتح الميم وكسر الكاف وإسكان التحتية، ما كيل به، وكذا المكيال والمكيل، أي بيان مقدار صدقة الفطر، قال ابن رشد: وأما كم يجب فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يؤدي من تمر والشعير أقل من صاع، واحتفوا في قدر ما يؤدي من القمح، فقال مالك والشافعي: لا يجرئ منه أقل من صاع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجرئ من البر نصف صاع، والسبب في اختلافهم تعارض الآثار، ثم ذكر الآثار في ذلك، وقال الترمذي في 'جامعه' بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري الأتي قريباً للفظ: 'كما خرج زكاة لفطر صاعاً من طعام' **إ**لح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون من كل شيء صاعاً، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: من كل شيء صاع إلا من البر؛ فإنه يجرئ منه نصف صاع، وهو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة يرون نصف صاع من بر. قلت: والخمسة: أن الأئمة الثلاثة مع لاختلاف فيما بينهم في بيان ما يخرج في صدقة الفطر اتفقوا على أنها تكون صاعاً كاملاً من كل ما يخرج، وقالت الحنفية ومن وافقهم في ذلك: إنها تحب في البر وما في معناه نصف صاع، واحتفوا في بيان ما يدخل في حكم البر.

**فرض** **إ**لح ألزم وأوجب عند الجمهور، ومن يقول بالنسبة يؤول هذا للفظ بمعنى "قدر"، قال الساجي: إن 'فرض' في هذا الحديث لا يصح أن يراد به إلا "أوجب"؛ لأن "على" يقتضي الإيجاب واللزم، على أنه قد ورد من طريق صحيح أمر رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أنه لا يراد به قدر. ولا يذهب عليّ أن اللفظ بكلا المعنيين بمعنى 'أوجب' وبمعنى "قدر" لا يخالف الحنفية، وما يوهمه كلام بعض اشراف فهو لعدم الاطلاع على مسلكتهم. "زكاة الفطر من رمضان" فتجب غروب شمس ليلة العيد أو طلوع فجر يومه، قولان لعلماء، "على الناس" سواء كانوا أهل بادية أو أهل القرى كما تقدم، واستدل عمومهم على أنها لا تحتاج لها إلى النصاب؛ وبهذا قالت الأئمة الثلاثة كما في فروعهم، إلا أنهم قيدوا عمومهم بالمفصل عن قوته وقوت عياله، قال النووي العرقي: إذا اعتبرنا القدرة على الصاع؛ لما علم من القواعد العامة، فأخرجنا عن ذلك العاخر عنه، كذا "في الإخاف"، وفي "البداية" قال أبو حنيفة وأصحابه. لا يجب على من تخور له الصدقة؛ لأنه لا يجتمع أن تخور له وأن تحب عليه، وذلك بين.

**صاعاً** نصب تمييزاً، أو مفعولاً ثانياً، "من تمر" هكذا في جميع النسخ الهادية، والنسخ المصرية كتبها أو أكثرها متطافرة على ترك ذكر التمر، واقتصر فيها على ذكر الشعير فقط، وهو سقوط من الكاتب الأول لا وجه له، "أو صاعاً من شعير" قال الساجي: لفظة "أو" ههنا على قول جماعة أصحابنا لا يصح أن تكون للتجيير، وإنما هي لتقسيم، =

عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

٦٩٩ - مالك عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْنَمَ، عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْغَامِرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: .....

= وهو كذا تنحيز لا يقتضي أن يخرج الشعير من فوته غيره من تمر مع وجوده، ولا يقول أحد منهم، فتقديره: صدق من تمر عني من كذا ذلك فوته، أو صاعاً من شعير عني من كذا ذلك فوته  
**على كل حر إلخ:** أحد ظاهره دود فأوجب عني العبد كما تقدم، وقالت جمهور إن 'عني' بمعنى 'عن'، وقال ساجي: أو هي عني ناهياً، لكن جمعها السيد عنه، وقيل: إنها حب عني اسد كما يقار عني كل دالة من دونه درهم، وقد استصاوي: العبد من أهل لأن يكلف بأنواع مائة، فجعلها عليه محار، ذكر أو أنشئ طاهر في وجوها عني المرأة وهو كان ها روح، ورئد في بعض صرف عن س عمر: وصغير والكبير، قال حافظ: صاهره وجوها عني لصغير لكن المحاض عنه ولله، وجوها عني هذا في مال الصغير، وإلا فعني من ترمه بفقته، وهذا قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن: هي عني الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تجب إلا على من صلى وصام.

قال ابن بري: قال محمد بن الحسن وره: لا يجب على النبي زكاة عصر كان له مال أو لم يكن، فإن أخرجهما عنه وحسه ضمن، وأصل مذهب مالك وجوب الزكاة على النبي مطلقاً، وفي التهذيب: يخرج عن ولاده، فإن كان هم ما أدى من ماله عبد أبي حنيفة وأبي يوسف خلافًا لمحمد، كذا في المعنى، وذكر في شرح الإحياء: قوله: 'عني الصغير والكبير' يفتضي، يخرج صدقة العطر عن الصغير، وهو كذلك، قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور: هي في ماله إن كان له مال؛ فإن لم يكن له مال فعني من عبه بفقته من أب وغيره، وقال محمد بن الحسن: هي عني الأب مطلقاً، ولو كان للصغير مال لم يخرج منه، وقد أس حرم لصهرى: هي في مال الصغير إن كان له مال ولا سقطت عنه، وحكى ابن المنذر لإجماع على خلافه.

'من المسلمين' تكلم العلماء على هذه الزيادة، وتقدم ما قال ابن بري: إنها زيادة مصطنعة من غير شئ من جهة الإسناد والمعنى، وفي 'شرح الإحياء' عن علي الترمذي، رتب حديث يستعرب لزيادة تكون في الحديث، وبما يصح إذا كانت الزيادة من يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك عن نافع، فرد فيه لفظ: 'من المسلمين' وقد رواه غير واحد من الأئمة عن نافع لم يذكروا فيه من المسلمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك من لا يعتمد على حفظه. وتبعه على ذلك ابن الصلاح في 'عموم الحديث'. ثم ذكر من عقبه، والجملة: أن الزيادة مختلفة فيها عند أهل الفن.

كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، .....

**خرج إلح** احتسبوا في فور اصحابي: كما فعل كد، هل هو موقوف أو مرفوع؟ وحتسبوا في مراد بالصاع في هذا الحديث، والمعروف أن الطعام على الإصلاق يطق على الحصة، وفي 'الجمع': قد حبل: إن اعاني في كلام العرب أن الصاع هو البر. وحكى خصاي أن مراد بالصاع هنا حصة، وهو سمه حصه، قال: ولقد على دلت ذكر شعير وغيره من الأقوات، والخصه أعلاها، فلولا أنه أرادها دلت لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات، ولا سيم حيث عطف عليها حرف أو تعاصه، وقال هو وغيره. وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحصة عند الإصلاق، حتى إذا قيل: إن سوق الصاع، فهم منه سوق القمح، وإذا عتب يعرف برر انقط عليه، ورد دلت أن السدر وفل، ص أصحابا أن قوله في حديث أبي سعيد: 'صاعا من صاع' حجة من قال: صاعا من حصة، وهذا عبط منه، ودلت: أن أن سعيد أحمل الطعام، ثم فسره فقال: كما خرج صاعا من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر، كما في "البخاري".

وأخرج الصحاوي حوده من طريق أخرى عن عيص، وفل فيه: ولا يخرج غيره، قال وفي قوله: 'فما جاء معاوية وجاءت اسماء' دليل على أنها لم تكن قوتا هم قبل هذا، فل على أنه لم تكن كثيرة ولا قوتا، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجودا؟ قاله الخافض في 'الفتح'. ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد ثم قال: وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالصاع في حديث أبي سعيد غير الحصة، فيحتمل أن تكون الدرة؛ فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن، وهي قوت غالب هم، وقد روى الحورفي من طريق س عجلان عن عيص في حديث أبي سعيد: صاعا من تمر صاعا من سست أو درة، وقال الكرماني: يحتمل أن يكون قوله: صاعا من شعير إلح بعد قوله: صاعا من طعام، من باب عطف الخاص على العام، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف، وليس الأمر ههنا كذلك، وتعقب العبي هد الاستدراك. والخمة: أن إرادة حصة في حديث أبي سعيد الحذري مشكل، والنظر على طرق الحديث كلها يدل على أنه عليه ما أعطى البر في صدقة الفطر في رماه عليه كنه عليه ما أعطى من جميع ما أعطى من الشعير والتمر والأقط وغيرها الصاع كاملا، رأى أن المقدار من كل الواجب صاع؛ ولذا أنكر على معاوية لو صح، وإلا فقد روي عن أبي سعيد الحذري عليه أيضا مرفوعا وموقوفا: نصف صاع من بر، كما في 'الزيعي' و'الدرية' عن 'طقات ابن سعد'، وأخرجه الطحاوي وغيره أيضا، ولذا حمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التمرع.

ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة والتابعين: أن نصف الصاع من التمر، قال العبي: روى الطحاوي أحاديث كثيرة عن النبي عليه وعن أصحابه، ومن بعده عن تابعيه في أن صدقة الفطر من الحصة نصف صاع، ومما سوى الحصة صاع، ثم قال: ما علمنا أحدا من أصحاب النبي عليه ولا من التابعين روى عنه خلاف ذلك، فلا يسعي لأحد أن يخالف ذلك؛ إذ كان قد صار إجماعا في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليه =

ثم أسد عن عثمان وعبي و أبي هريرة وحبر وان عباس بن ابراهيم ومحمد نحماء ست أبي بكر بأسند صحيحة:  
أهم رأوا أن في ركابة الفطر صاع من قمح، وهذا مضمير منه إلى حيدر ما ذهب إليه حمية، كذا في  
الفتح. قلت ما قاله من صدر: "ليس فيه خبر ثابت" مشكل بعد التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها  
أصحاب المطولات في تصانيفهم لا يسعها هذا الأوجز، وهو سند فائق تقدير عن مثل هؤلاء صحابة الكبار  
جماعة الكثيرة يورث الحرمة بتقديره صاع، على أنه قد روي عن أبي <sup>١</sup> مرفوعاً في عدة روايات.

**أو صاعاً إل** تقدم ما قال الناجي بن لقصه أو عندهم متقسم لا متخير، قال بن رشد. وأما لماذا تحب؟ قال قوم دهبوا، إن ألكا حب من هذه الأشياء على التحير، وقوما ذهبوا إلى أن أواحب عبه هو غالب قوت البند، أو قوت المكلف إذا لم يقدر على قوت بند، وهو الذي حكاه عبد الوهاب عن والده، وأسس في اختلافهم اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري هـ. فمن فهم منه التحير قال: أيا أخرج من هذه أجزأ عنه، ومن فهم منه أن اختلاف المخرج ليس منه إلا باقة، وإدب منه اعتد قوت مخرج أو قوت غالب البند، قال بالقول الثاني. وفي المرقاة قال ميرك نقلاً عن "الأرهار": اختلف العلماء في أن "أو" هـ في الحديث لتحير، أو لتعيين و حد منهما =

## أَوْ صَاعًا مِنْ رَبِيبٍ، وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

= وهو العائف، فيه قولان، أحدهما: أنه لتحجير، وبه قال أبو حنيفة، والثاني: أنه لتعيين أحد هذه الأشياء بالعنة، وهو غالب قوت السد، وبه قال الأكثرون، قنت. وصاهر "الليل" "والروص" من فروع الحنيفة لتحجير نصاً، وإسه يظهر من البحاري على رأي الحنفية: إذ قال: كأن البحاري أراد سبريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التحجير في هذه الأنواع، وإن كان الأوجه عندي في ميل البحاري لترتيب الخاص، كما حررته فيما ألفت في تراجم البحاري. وقال مالك: يخرج من غالب قوت السد، وقال الشافعي: من غالب قوت المحرج. وسأ: أن الخبر ورد بحرف التحجير في هذه الأصناف، فوجب التحجير، ويدل عليه أنه خير بين التمر والربيب والأقط، وم يكن الربيب والأقط قوتا لأهل اندية، قال الوبي العراقي: من قال بالتحجير فقد أخذ بظاهر الحديث، ومن قال بتعيين غالب قوت البلد، فإنه حمل الحديث على ذلك.

"أو صاعاً من أقط" بفتح الهمزة وكسر القاف، هو لبن فيه رinde، قال الشيخ في "المدل": وصطت تثبت الهمزة وإسكان القاف، لن يابس غير مبروع الرد وهو الكشت، وفي إندية: نجر قنت: واحتفت بقلة المذهب في بيان مسائل الأئمة في إخراج الأقط، وجرى عند المالكية صاع من أقط إذا يكون من أغلب القوت، صرح به الرقالي، وبه حرم لندير وإساجي وغيرهما، كما صرح به ابن عابدين عن "البحر الرائق". وفي "المدائع": أما الأقط فتعتبر فيه القيمة، لا يجرى إلا باعتار القيمة؛ لأنه غير مخصوص عليه من وجه يوثق به، وجواز ما ليس بمخصوص عليه لا يكون إلا بالقيمة. "أو صاعاً من ربيب" قال الناجي: أما الربيب فلا خلاف في جواز إخراجها بين فقهاء الأمصار، وحكي عن بعض متأخري المنع من ذلك، وهو محجوج بالإجماع منه. وقال العيني في الساية: فيه خلاف إصهارية كما تقدم؛ إذ لا يجوز عندهم إلا من التمر والتعير، قنت: ويخرج منه الصاع الكامل عند الأئمة الثلاثة؛ لأن مقدار صاع من كل شيء عندهم، وكذلك صاع كامل في الربيب عند صاحبي الإمام أبي حنيفة، وهي رواية عن الإمام نفسه، وعنه القنوي، وفي رواية أخرى للإمام: نصف صاع من ربيب أيضاً.

**بصاع النبي ﷺ** وهو أربعة أمداد بلا خلاف بين الأئمة، حكى الإجماع على ذلك العيني في "شرح الهداية" وغيره في غيره، إلا أنه ذكر ابن رشد في "مقدماته" شيئاً من الاختلاف في المقادير كلها، لكن الأئمة بعد اتفاقهم على أن الصاع أربعة أمداد احتجوا في مقدار المذ، فالمد رضل وثبت عند مالك والشافعي وأحمد، وهو قول أبي يوسف من حنيفة المرجوع إليه على المشهور، وقيل: لا يصح الرجوع. والمد رضلان عند أبي حنيفة ومحمد، قال العيني في "سبابة": وقول أبي حنيفة **هو قول جماعة من أهل العراق**، وقول إبراهيم النخعي ورؤف فيما قاله أبو بكر الحنفا. احتج هم أولاً بما أخرجه الصحاوي بسند صحيح عن موسى الخهري عن مجاهد قال: دحسا على عائشة فاستسقى بعضاً، فأني بعس فالت عائشة: كان النبي ﷺ يعتسل بمثل هذا، قال مجاهد: فحررته فيما أحرر ثمانية أرطال، تسعة أرطال، عشرة أرطال، وقالوا: لم يشك مجاهد في الثمانية، وإنما شك فيما فوقها، =





إِلَّا التَّمْرَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ أَخْرَجَ شَعِيرًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْكَفَّارَاتُ كُلُّهَا وَزَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْعُشُورِ كُلُّ ذَلِكَ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الظَّهَارَ؛ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ بِالْمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدُّ هِشَامٍ.

## وَقْتُ إِرْسَالِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٧٠١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ ...

**إلا التمر.** لأنه كان قوته وقوت أهل بدنه بالمدينة امسورة، فلذلك كان يرى أن لا يخرج منه غير التمر، وكان يقتصر على إخراجها، ويحتمل أنه كان يخرجها مع التمر من الشعير ويقوت به؛ لأنه كان يرى أن التمر أفضل منه، وإن كان الشعير جرحته، وقد قال أشهب: أحب إلي أن يجرح بالمدينة التمر، قاله الساجي، قلت: والأوجه الثاني؛ ما روى جعفر القرطبي من طريق أبي محرز: قلت لاس عمر: قد أوسع الله، والبر أفضل من لتمر، أفلا تعطي البر؟ قال: لا أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي، قال الحافظ: ويستتبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعني الأصناف التي يقتات بها؛ لأن التمر أعني من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد، وإن كان من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم منه خصوصية التمر بذلك. إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً" ولفظ البخاري من رواية أيوب عن نافع: فكان ابن عمر يعطي من التمر فأعور أهل المدينة من التمر فأعطي شعيراً، ولأس حريمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر إذا أعطى التمر إلا عاماً واحداً، قاله الحافظ.

**والكفارات كلها:** ككفارة الصيام وإيمين وغيرهما "وزكاة الفطر وزكاة العشور" أي زكاة الحبوب التي فيها العشر أو نصف العشر، "كل ذلك" يعنى "بالمُدِّ الْأَصْغَرِ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ" وتقدم بيان ذلك قريباً، "إلا الظهار" أي إلا كفارة الظهار فإن الكفارة فيه "أي في الظهار" بالمُدِّ الْأَعْظَمِ مُدُّ هِشَامٍ هكذا في السجدة المدينة، فمد هشام بدل من مد لأعظم، وفي سياق النصية: فإن الكفارة فيه مد هشام وهو المد الأعظم، وهشام هذا هو ابن إسحاق بن الوليد بن المعيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان، كذا في "البرقاني".

**كان يبعث:** ساء الماعل أي يرسل بزكاة الفطر إلى الذي تجمع "سَاءَ الْمُجْهُورِ"، "عنده" وهو من نصبه الإمام قبضتها، وهو المتعين في رواية "أبو طاً" بلفظ: الذي تجمع عنده، ولفظ البخاري: وكان ابن عمر يعطيها بسدين يقبضوها، قال الحافظ: إنني نصبه الإمام لقبضتها، وبه جزم ابن بصال، وقال ابن التيمي: معناه من قال: أنا فقير، والأول أظهر، وتعقبه العيني فقال: بل الثاني أظهر على ما لا يخفى، وأيد الحافظ محتاره أي الأول بقوله: ويؤيده ما وقع في نسخة الصنعاني عقب الحديث: قال أبو عبد الله البخاري: كانوا يعصون بجمع لا للفقراء، وقد وقع في رواية بن حريمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، =

إِلَى الَّذِي تُجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

واستحبه الشافعي

يُحِبُّ عَنْ مَالِكَ: أَنَّهُ رَأَى أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْرَجُوا زَكَاةُ الْفِطْرِ.....  
وبه قال الجمهور

قلت: متى يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولحديث مالك في 'نوطاً' هذه، وأخرجه عنه شافعي وقال: هد حسن، وإن أسحبه يعني تعجيلها قبل الفطر. قلت: والأوجه عندي: أن لأوجه في رواية سحاري هو مختار عيني، كما يدل عنه صاهر النقص، وفي رواية 'نوطاً' انتعين مختار الخافض، وهما محمولان على الحائنين، لا يسعى أن يحمل على محل واحد، فإن ابن عمر يعطي الصدقات من يقبضها وهو الفقير، إذ سألته أحد أو وجده، وإن لم يجد فقير أو لم سألته أحد من الفقراء فبعثته إلى من يجمع من العمال؛ رادة للخدمة وتعجيلاً في الفراغ عن الفريضة، فتأمل، فإنه لطيف.

قلت لفطر يومين أو ثلاثة قال الساجي: يريد أنه كان يبعث بها إليه تنكح عنده، إن أن يحب حروجه فيخرجها عنه، ولا يجوز من بينها عن نفسه أن يخرجها قبل وجوبها، هد هو المشهور من مذهب مالك، وروي عن ابن القاسم: إن أخرجه قبل ذلك يوم أو يومين أخره، وه قد أصعب، وهذا مبي على أن زكاة جور إخراجها قبل وجوبها، وإحصاء: أن الأثر يخالف المشهور من قول مالك، وأوله الساجي بأن الإخراج المذكور في الأثر كان بصريق الأمانة إلى من يجمع عنده، ثم يخرجها عن مالك في وقته، ولا حاجة إلى التأويل في قول ابن القاسم، وهذا كنه على مختار الساجي. وفي 'الدائع': لو عمل الصدقة لم يذكر في صاهر الروية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجوز التعجيل ستة وستين، وعن حلف بن أبيب: أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز فيه، وذكر الكرخي في 'محصره': أنه يجوز التعجيل بيوم أو يومين، وقال الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً، ثم ذكر وجوه هذه الأقوال كلها، وقال في آخره: والصحيح أنه يجوز التعجيل مطلقاً، وذكر السنة واستثنى في رواية حسن ليس على التقدير، بل هو نيبان استكثار المدة أي يجوز وإن كثرت المدة، ووجهه: أن الوجوب إن لم ينت فقد وجد سبب الوجوب، وهو رأس تمويه وبني عليه، والتعجيل بعد وجوب سبب جائز كتعجيل الزكاة والعشور وكفارة القتل.

**يستحبون إلح** قال الأبي في 'الإكمام': استحب مالك وإجماع إخراجها في هذا الوقت يستعني المساكين عن سؤال في هذا اليوم، قال الموفق: استحب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأن النبي ﷺ أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى صلاة في حديث ابن عمر، وفي حديث ابن عباس: 'من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات' فإن أخرها عن الصلاة ترك الأفضل لما ذكرنا من سنة، ولأن المقصود منها الإعفاء عن الطواف والطب في هذا اليوم، فمتى أخرها لم يحصل إعناؤهم في جميعه لا سيما في وقت الصلاة، وما من هذا القول عطاء ومالك وموسى بن وردان وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال لقاصي: إذا أخرجه في بقية اليوم لم يكن فعلاً مكروهاً لحصول الإعفاء لها في اليوم.

إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوا إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ وَاسِعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ يُؤَدُّوا قَبْلَ الْغَدُوِّ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَبَعْدَهُ.

## مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

قال يحيى: قال مالك: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَيْدِهِ وَلَا فِي أَجِيرِهِ.....

**واسع** حائر "إن شاء الله" هكذا في السح الهندية والمصرية، إلا في نسخة الناحي ففيها تلفظ: "إن شاءوا" بصيغة الجمع، والضمير لئاس. وأما على نية السح فذكر الحملة للترك، "أن يؤدوا" بصيغة الجمع، والضمير إلى لئاس، وفي بعض السح المصرية: "أن تؤدى" ساء المحول والضمير إلى الصدقة، "قل الغدو من يوم الفطر وبعده" أي بعد الغدو، واحتموا في آخر الوقت والتأخير، وتقدم قريبا عن "المعي" كراهة التأخير إلى بعد الصلاة، ثم قال: فإن أحرها عن يوم العيد أمه ولرمه القضاء، وحكي عن ابن سيرين والشمي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد، وروى محمد بن يحيى الكحال، قلت لأبي عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها؟ قال: نعم، إذا أعدها لقوم، وحكاها ابن المنذر عن أحمد: واتباع السنة أولى.

**ليس على الخ** "في عيد عيده" هكذا في السح المصرية، وفي الهندية "في عيده" والصواب الأول؛ لأن الصدقة واجبة على عيده على الخلاف بينهم في تقييد المسموع وغيره، وأما عيد العبد فليس عليه صدقة عند مالك؛ لأنه لا يملكهم؛ إذ نفقتهم على سيدهم، كما قاله في "المدونة"، قال الرقائي: وقال الناحي: ليس عليه صدقة؛ لأن عيد عيده ليسوا في ملكه، وإنما يكونون في ملكه بعد أن يترعهم، ندبل أنه لو أعتق عيده لم يعتقوا بعقدهم، ولكانوا ملكا هم إلا أن يستشيهم، ولا نجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم. قال العيني في "شرح السحاري": ونجس - أي عبدا - عن عيد العبد، وبه قال الشافعي، وقال مالك: لا شيء فيهم، وفي "الدائع": أما عند عبده إدادون فإن كان على المولى دين فلا يخرج في قول أبي حنيفة؛ لأن المولى لا يملك كسب عبده إدادون المديون، وعندهما يخرج؛ لأنه يملكه، وإن لم يكن عليه دين فلا يخرج فلا خلاف بين أصحابنا؛ لأنه عبد التجارة، ولا فطرة في عبد التجارة عندنا.

'ولا في أجيده' أي من استأجره لخدمة وحوها، ولو استأجره نأكله، قال الناحي: ولا فطرة عليه في أجيده وإن الترم نفقته؛ لأن نفقة الأجير ليست بالزكاة بالشرع، وإنما هي إجارة تشترط في العقد كما تشترط الريادة من الإجارة وحسبها، 'ولا في رقيق امرأته زكاة' بالرفع اسم "ليس". قال الناحي: وعبي الروح أن يعق عبي حادماها، وذلك: أن المرأة لا نجو أن تكون من تخدم نفسها، أو من لا تخدم نفسها، فإن كانت من تخدم نفسها فليس عليه إعدامها، وإن كان لها حادما فنفقتها عليها وكذلك فطرهما، وإن كانت ممن لا تخدم نفسها فهو محير بين ثلاثة أحوال: -

وَلَا فِي رَقِيقِ امْرَأَتِهِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ، قَالَ  
مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي أَحَدٍ مِنْ رَقِيقِهِ مَا لَهُ يُسَمَّى، لِتِجَارَةٍ كَانُوا أَوْ لِعَيْرِ تِجَارَةٍ.

= أن يكره لها من يخدمها، أو يشتريها حادداً يشعلها خدمتها، أو ينفق على حادمتها، وقيل: به بخير بين أربعة أشياء: ثلاثة تقدمت والرابع أن يخدمها بنفسه، فإن حارب نفسه حتى حادمتها كان عليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر؛ لأنها تابعة لنفسه بالشرع. وكذلك إن كانت ممن خدمه بأكثر من حادده واحد، إلا من كان منهم أي من عبيد العبيد 'يخدمه' أي الرجل 'ولا بد له منه'، فتجب عليه صدقة فطره. قال ساجي: 'وأما لإحده فعلى صريحتي: أحدهما أن يكون مرجع الرقبة بعد الخدمة إلى ماله، وثاني أن يرجع إلى حرية، فإن كان رجوعها إلى رق فاحتلف أصحابنا في ذلك، فقال من تقاسم ومن حدد حكمه صدقة وزكاة الفطر على من له الخدمة، وقال أشهر ورجع إليه من تقاسم: صدقة على من له خدمته، وزكاة على من له الرقبة

**من رقيقه** راد في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ 'الكافر' صفة رقيقه، ولا حاجة إليه؛ فإنه ما لم يسم أي ما دام لم يسم، سواء ألتجاره كانوا أو غير تجارده 'إبداً' يسمو وحب عليه فطرته مصدقاً، سواء كانوا لتجارة أو لا، وعند الحنفية ليس عليه صدقة الفطر عن عبد التجارده مصدقاً، وتجب عن عبد الخدمة مطلقاً، سواء كانوا مسلمين أو كافرين؛ لأن الذي حب عليه وهو مؤمن مسلم. وتقدم الكلام على ذلك مسبوفاً أعاده المصنف لمناسبة الباب.

## كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

### الغسل للإهلال

٧٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، .....

**للإهلال** قل ابن عبد: الإهلال: رفع الصوت عند رؤية الإهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وقيل: الإهلال وإنهليل أن يقول: لا إله إلا الله، ومن هذه حملة ركبت هذه المقصة، كقوله: استعمل واستمعة، واستحوقل والخوف، ومنه: الإهلال بالفتح. وقال البخاري: في 'صحيحه': أهل: نكبه به، واستهيسا وأهيسا إهلال: كنه من الظهور، واستهل انظر: خرج من أصحاب، ٥٥٥، أهل: عد الله ٥٥٥ (مائدة ٣) وهو من استهلال الصبي. قلت: ويستعمل كثيراً في الروايات بمعنى الإحرام، وهو المراد ههنا؛ لأن الإحرام سبب لتسمية، وقال الحافظ: أصبه رفع الصوت: لأهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتسمية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً. قال الأبي في 'الإكمال': في الحج ثلاث اعتسالات. للإحرام ولدخول مكة وللوقوف بعرفة، وأطلق ماثل على جميعها الاستحباب، وهي عند سبه مؤكدة، وكدها عدداً وعده تشافعي ما للإحرام: لأمره ٥٥٥، قلت: وسأقي ذكر الثلاثة في أثر عمر في حر الملب، وهذا الغسل الذي يوجب به النصف سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه، لا يرحص في تركه إلا لعدو، وهو كد اعتسالات حج. وقال ابن قدامة: من أراد الإحرام استحب له أن يغتسل قبله في قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي؛ ما روى حارثة بن زيد عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ أخذ لإهلاله وغتسل، روى الترمذي، وقال: حسن عريب، وثبت أنه ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نساء أن تغتسل عند الإحرام، وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج وهي حائض، ولأن هذه العادة يجتمع لها الناس، فمنها الاعتسالات كالحجعة، وليس ذلك واجباً في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإحرام حائز غير اعتسالات، وفي شرح المناسك للبخاري: يغتسل بسدر ونحوه، أو يتوضأ، والغسل أفضل؛ لأنه سنة مؤكدة، والنوضوء يقوم مقامه في إقامة السنة المستحبة لا السنة مؤكدة، وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام غسل مضمناً، وذكر ابن عدي في الاختلاف فيما بينهم في أن التيمم يجري أم لا؟ ومثلاً للاختلاف في أن غسل الإحرام لمظاهرة يقوم مقامه، أو للظافة فلا؟ قال ابن قدامة: إن لم يجد ماء لم يسس به التيمم، وقال القاضي: يتيمم؛ لأنه غسل مشروع، فدب عنه يميم. وبما: أنه غسل مسنون، فلم يستحب تيمم عند عدمه كغسل الجمعة، والفرق بين الغسل الواجب والمسنون: أن الواجب يبرأ لإباحة الصلاة، =

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مُرَّهَا فَتَغْتَسِلْ ثُمَّ تَهْلِلْ.

٧٠٣ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ ثُمَّ تَهْلِلَ.

٧٠٤ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِذُخُولِهِ مَكَّةَ، وَلِوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ.

- وانتميم يقوم مقامه في ذلك، والمسنون يراد لتنظيف وقصع رنحه، وسم لا يحصل هدا، بل يريد شعنا وتعير؛ ولذلك افترقا في الطهارة الصغرى، فلم بشرع خديد التيمم ولا تكرار مسح به.

**بالبيداء** بفتح الموحدة والمد، تقدم في التيمم، وفي رواية أبي داود. فسدت أسماء بالمشجرة، وحكى الشيخ في 'اللسان' عن النووي: وفي رواية: بذي الحليفة، هذه المواضع الثلاثة مقاربه، فالمشجرة بذي الحليفة، والسداء هي طرف ذي الحليفة، وسيأتي ما قاله الساجي، 'فذكره' ذلك 'أبو بكر' الصديق 'رسول الله' يعني كيف تصعب؟ قال الساجي: يَحْتَمِلُ أَنْهُ سَأَلَ أَنَّ الْمَقْدَسَ بَدِي يَمْعُ صَحَّةِ الْفَصْلَةِ وَالصُّوْفُ يَمْعُ صَحَّةِ الْحَجِّ؟ فَيَسْأَلُ أَنَّهُ لَا يَبَاقِي الْحَجَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ عَتَسَاهَا لِإِحْرَامِهِ عَنْهُ أَنَّ إِحْرَامَهُ رَاحَ يَصْحُحُ، فَخَافَ أَنَّ الْمَقْدَسَ يَمْعُ الْاِعْتِسَالِ الَّذِي يُوجِبُ حَكْمَ أَصْهَرٍ، فَقَالَ: مُرَّهَا فَتَغْتَسِلْ فِيهِ غَسْلَ شِمَاءَ لِإِحْرَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْهَرْ، وَفِي حَكْمِهَا الْخَائِضُ، فَهُوَ لِلطَّافَةِ لَا لِلظَّهَارَةِ، ثُمَّ تَهْلِلْ بِصَمِّهِ مِنْ إِهْلَالِ نَحْتِ لَادَعِمَ، وَفِي نَسْخِ الْمَضْرَبَةِ بِالْإِدْعَامِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، أَيْ حُرْمٌ وَتَلِيٍّ، فَمِثْلُ صَحَّةِ إِحْرَامِ الْمَقْدَسِ وَفِي حَكْمِهَا خَائِضٌ، وَأَوَّلُ مِثْلِهِمَا حَسْبُ: لِأَنَّهُمَا شَارَكَتَاهُ فِي اسْمِ الْحَدَثِ، وَرَادَا عَلَيْهِ سَبِيلَانِ الدَّمِ، وَبِذَا صَحَّ صَوْمُهُ دَوَّهْمَا، فَهُوَ الْإِرْقَانِي.

**فأمرها الحج**: لأمره **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ ثُمَّ تَهْلِلَ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ اسْتِحْبَابُ اتِّشْبَاهِ مَنْ هَلَّ التَّقْصِيرَ بِأَهْلِ الْفَضْلِ وَالْإِكْمَالِ، وَالِاقْتِدَاءُ بِأَعْمَالِهِمْ، صَمْعًا فِي دَرْكِ مَرَاتِنِهِمْ وَرَجَاءِ مُشَارَكَتِهِمْ، قَالَ وَفِي الْلسَانِ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَةَ عِنْدَهُ فِي عَتَسَاهَا اتِّشْبَاهُ أَهْلِ الْإِكْمَالِ وَهَلَّ الظَّاهِرَاتِ، وَالْمُظَاهَرَةُ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ يَتِمُّونَ الْمَعْنَى الَّذِي شَرَحَ الْعَسَلُ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ وَقَطْعُ الرَّاخَةِ كَرِيهَةً؛ لِنَدْوَعِ أَذْهَاهُ عَنِ النَّاسِ، وَبَدَأَتْ عِنْدَهُ رَافِعِي.

**قل ان يحرم**: وتقدم أنه سنة مؤكدة جماعاً، حتى قيل بوجوه، 'وإدخوله مكة' بإضافة الدخول إلى الضمير الراجع إلى ابن عمر، وفي أكثر النسخ المصرية: لدخول مكة، وفي رواية أبيوب عن نافع: حتى إذا جاء د طوى، مات به حتى يصبح، فإذا صلى العدة اغتسل، ويحدث أن رسول الله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** فعل ذلك، رواه البخاري وبعث في حقيقة التصوف دون الدخول، ولذلك لا تغتسل الخائض ولا النساء لدخول مكة؛ لتعذر تصوف عبيهما، وأما عند الحنفية فهي =



## غُسْلُ الْمُحْرِمِ

٧٠٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، قَالَ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ .....

= 'شرح اساسات' لمقاري: وهذا الغسل مستحب للطهارة أو النظافة على قصد الدحول حتى لحائض والنفساء. وفي 'اندر مختار': ويس الغسل لدحوها، وهو للنظافة، فيجب لحائض ونفساء. وهكذا عند الشافعية، فقد قال النووي في "مباينة": إذا بلغ مكة اعتسل بدي طوى سية غسل دحول مكة، إن كان طريقه على دي طوى، وإلا اعتسل في غيرها، وهذا الغسل مستحب لكل أحد، حتى الحائض والنفساء والصبي، قال ابن حجر في "شرحه": قوله: حتى حائض، أي والحلال؛ لأنه **لا** اعتسل لدحوها عام الفتح وهو حلال، وهكذا عند الحنابلة.

**غسل المحرم**: قال ابن اندر: أجمعوا على أن للمحرم أن يعتسل من الحنابة، واحتلفوا فيما عدا ذلك، وبوب البخاري بالاعتسال للمحرم، كأنه أشار إلى ما روي عن مالك: أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروى في 'الموطأ': أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم؛ إلا من احتلام، كذا في 'الفتح'.

**لا يغسل الخ**: قال الباجي: اختلافهما يحتمل أن يكون بمعنى المداكرة بالعلم، ويحتمل أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أنكره الآخر، قال الأبي: والحق هما أنهما لا يختلفان إلا ولكل منهما مستند، فمستند المسور الاجتهاد، ومستند ابن عباس **لا** النص، ولذا رجع إليه المسور، قال عياض: ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر؛ **لا** خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الحنابة، ولا بد من صب الماء، فحاف المسور أن يكون في تحريكه بايد قتل بعض دواب أو طرحها، قلت: هذا إذا ثبت أن المسور كان قائلاً بجوار غسل رأس المحرم الحناب، وإلا فيحتمل أن يكون يبحقه بالمجروح الذي يصر الماء رأسه، إلا أن سؤال عبد الله بن حنين بالكيفية يؤيد ما قاله عياض، وسيأتي البسط في سؤال الكيفية.

**قال**: يعني ابن حنين، "فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب" حالي من ريد "الأنصاري" الصحابي، قال الباجي: الظاهر من إرساله إليه يسأله: أن عبد الله بن عباس **لا** علم أن عبد أبي أيوب من ذلك علما، ولو لم يعلم ذلك لما أرسل إليه يسأله، هل عنده علم من ذلك، "قال ابن حنين: فوجدته يعتسل"، قال الباجي: لم يعلم اغتساله، هل كان واحدا أو غير واجب؟ قال الأبي: وترجم عليه في بعض نسخ "الأم": كيف يغسل المحرم نفسه من الحنابة؛ وليس في الحديث بيان لذلك ولا في اعتسال أبي أيوب، لأي شيء كان؟ "بين القريين" نفتح القاف، تشبیه قرن، =

وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ  
أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ  
مُحْرَمٌ؟ قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبُ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ فِي رَأْسِهِ.....  
أراه عن راسه

= وهو احتسنان القائمان على رأس غيره، وشبههما من ساء، وتعد بينهما حشمه بحر عنهما الخيل مستقي به،  
ويعقب عنهما المكرة، وقال الحنفى: هم مباركان سبيل من حجارة أو مدر على رأس ستر من حاسبها، فإن كانتا  
من حشب فهما بوقان، "وهو يستر وفي مسح امصرية: وهو مسير ثوب صاهر: أن مراد منه عطاء، عتقه  
جسه، وكنت الشبيخ الواد فما عتقه على أبي داود: لأجل الشمس والريح ولعبار وغير ذلك، لا لأجل لستره؛  
لأنه لم يكن عريان كما يوضحه قوله فطاطأه، فسلمت عليه، قال الساجي: سلم عليه وهو في تلك الحالة، لأنه  
احتاج إلى محاضنه فيها؛ لأنه احل حتى أرسل إلى سفيه عنها، فسقح تكلامه بالسلام عنه، قال عباس  
والنوي وغيرهما: فيه حوار السلام على المتظهر في حال صهره، خلاف من هو على الحدث، وتعقبه نوي  
العراقي بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام، بل الظاهر أنه لم يرد لقوله.

**فقال من هذا** بناء لتعقيب الدالة على عدم الفصل. وقيل: جمل رد السلام، وثبت ذكره لوضوحه، والفاء  
كقوله تعالى: ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤

ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: اصْطَبَّ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

٧٠٦ - مَالِك عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّي، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَةَ، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً، .....

= ولا يخفى ما فيه، واستدل به على أن تحليل شعر النحية في الوضوء باقٍ على استحبابه خلافاً لما قال: يكرهه. كالنوني من الشافعية؛ خشية انتاف الشعر، ولا فرق بين شعر برأس ونحية إلا أن يقال: إن شعر الرأس أصيب، والتحقيق: أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض. "فأقبل بهما وأذبر" يدل على حوار ذلك ما لم يؤد إلى تلف الشعر، وقال من رشد: انفقوا على أنه يخور به غسل رأسه من الخبابة، واحتلفوا في كراهة غسله من غير الخبابة، فقال الجمهور: لا بأس بغسله رأسه، وقال مالك: يكرهه، وعمدته: أن عند الله من عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام، وعمدة الجمهور حديث أبي أيوب هذا، وحمله مالك على غسل الخبابة، والحجة به: إجماعهم على أن يحرم ممنوع من قتل القمل وتلف الشعر وإلقاء الثفت، والغاسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها. يفعل بيده باصبع؛ لأنه أتبع في التعليم من القول، قال الناجي: لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مسدداً؛ لأنه إنما سأله عن فعله ﷺ فإذا فعل ذلك بربه إياه - كان متمسكاً أن يقول: هكذا كان ﷺ يفعل، فكيف وقد أكد ذلك بأن قال بعد غسل رأسه: هكذا رأيته ﷺ.

مبة. صم المية وسكون النون وفتح النحية، هي أمه، كذا يقول أصحاب الحديث، وقيل: جده، واسم أبيه أمية - صم الهمة وفتح الميم وتشديد الشدة لنحية - ابن أبي عبيدة بن همام التميمي، حليف قريش، صحابي، مات سنة بضع وأربعين، وفي رجال "جامع الأصول": أسلم يوم الفتح، وشهد حيباً والطائف، وكان عامل عمر على خزان. "وهو يصب أي والحال أن يعنى يمرغ" على عمر بن الخطاب ماء، وهو "أي عمر" "يعتسل" أي وهو محرم، "اصب على رأسي" الماء، مقولة عمر، "فقال يعلى: أتريد" همة الاستفهام "أن تجعلها" أي هذه الخصلة "لي" أي لأمة بي، ومضى محمد: "أن تجعلها في، قال الناجي: حذر من أن يكون صب الماء يلحق به أمراً من فدية أو غيرها، وقال اسوي: أي تعني أفتيك وتحني الفتيا عن نفسك، إن كان في هذا شيء، إن أمرني صبت"، قال ابن وهب: أي إنما أفعله طوعاً لنك؛ لفصنت وأمائك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: إن مات شيء من دواب رأسك، أو زال شيء من الشعر، لمرمتي الغدية، فإن أمرني كانت عيبك، "فقال" له "عمر من الخطاب: اصب" صم اهزمة وأوى الموحدين أي أفرغ، "فمن يريده الماء إلا شعثن" بفتحين كما في "الصراح"، أو سكون العين أيضاً كما في "الإنسان"، أي تصرفاً، فلا فدية على الفاعل ولا الأمر، قال المجذو: الشعث محركة: انتشار الأمر، ومصدر الأشعث للشعر للرأس، وشعث كفرح.

وَهُوَ يَغْتَسِلُ: اصْطَبَّ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ يَعْلى: أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي إِنْ أَمَرْتَنِي صَبَّتُ؟  
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اصْطَبَّ فَلَنْ يَزِيدَهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعْنًا.

٧٠٧ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رضي الله عنه** كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ بَاتَ  
بِذِي طُوًى بَيْنَ الثَّيْتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّيْتَةِ الَّتِي بِأَعْلَى  
مَكَّةَ، وَلَا يَدْخُلُ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا حَتَّى يَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِذَا دَنَا  
مِنْ مَكَّةَ بِذِي طُوًى، وَيَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ، فَيَغْتَسِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ.

**كان اذا دنا الحج** قرب "من مكة، بات بذى طوى" مثلكه الطاء مقصور مود، وقد لا يكون، وفي "الحجى":  
يصرف ولا يصرف، فمن نوته جعله اسما للوادي، ومن مع جعله اسما لسقعة، واد قرب مكة يعرف اليوم  
بـ'شر الزاهر' قاله الحافظ، وقال الررقاني: والفتح أشهر. "حتى يصبح" أي إلى أن يدخل في الصباح، عاية  
لـ"بات"، "ثم يصلي الصبح" وفي رواية أبوب عن نافع عند الشيخين وغيرهما: 'إذا صلي العداة اعتسل،  
ويحدث أن رسول الله **ﷺ** فعل ذلك، ثم يدخل مكارا اقتداء بفعله **ﷺ**؛ ولأن في الدحور في الليل مشقة عليه  
واحتمال الضياع على الخواثج. ويدب دخول مكة مكارا عند مالك والحفصة، وهو أصح الوجهين للشافعية،  
واشائي هما سواء، وإليه مال الموفق، وحكى النووي عن بعض التابعين أقصدية الميل، وحكى القسطلاني عن فرق  
بين الإمام وغيره، 'من الثنية التي بأعلى مكة' التي يسزل منها إلى المعلي ومقابر مكة نجس المحصب، وهي التي  
يقال لها: الحجور، - بفتح الحاء المهملة وصم الحيم - وكان **ﷺ** اقتدى في ذلك فعل النبي **ﷺ**. فإنه **ﷺ** إذا  
دخل مكة دخل من كداء من الثنية العليا، وإذا خرج خرج من كدى من الثنية السفلى، والدحور من كداء  
مدبور عند الجمهور، وقال الموفق: يستحب أن يدخل مكة من أعلاها؛ لرواية ابن عمر وعائشة **رضي الله عنهما** أنه **ﷺ**  
دخل من أعلاها وخرج من أسفلها، متفق عليهما. "ولا يدخل" ابن عمر **رضي الله عنهما** مكة 'إذا خرج' إليها 'حاجا أو  
معتمرا' بنية الحج أو العمرة، "حتى يعتسل قبل أن يدخل مكة، إذا دنا من مكة بذي طوى" متعلق بالاغتسال،  
'ويأمر من معه' من الرجال والنساء، "فيغتسلون قبل أن يدخلوا مكة" تحصيلا للمستحب، وتقدم: أن العسل  
لدحور مكة عند الجمهور، فيدب للمحائض والنساء أيضا، وللطواف عند المالكية، فلا يدب هما.

٧٠٨ - **مالك** عن **نافع**: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان لا يغسل رأسه وهو مُحْرِمٌ إِلَّا مِنْ احْتِلَامٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّحُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْغُسُولِ بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَخَلْقُ الشَّعْرِ وَإِلْقَاءُ التَّفَثِ وَلِبْسُ الثِّيَابِ.

**لا يغسل إلح** أخرياً لما هو الأفضل، لما روى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: **حج سعت غسل كند في** 'اغتلى'، قال الخافظ: ظاهره أن غسبه بدحون مكة كان حسده دون رأسه، وهكذا قاله الساجي، رداً على ابن حبيب، إذا اغتسل المحرم لدحون مكة فإنما يغسل حسده دون رأسه، فقد كان ابن عمر رضي الله عنه لا يغسله. وفار الشيع أبو محمد: لعل ابن عمر رضي الله عنه كان لا يغسل رأسه إلا من حانة، يعني في غير هذه المواضع الثلاثة، فذهب إلى تخصيص ذلك، وحكى ابن موار عن مالك أن المحرم لا يتنذت في غسل دحون مكة، ولا يغسل رأسه إلا بقص الماء فقط، واعتبر الساجي من قول مالك: أنه في كل موضع أباح الغسل للمحرم غير حانة فإنه لا يذكر فيه إمرار اليد، وإنما يذكر فيه صب الماء، وإذا ذكر غسل الحانة ذكر إمرار اليد، وقال الشافعي: من ومالك لا يرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، وروى عنه رضي الله عنه أنه غتسل وهو محرم، وأطال الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن، ولو علمها ما خالفها.

**بالغسول** بالعين المعجمة كغسول في أكثر السج المصرية وإهدية، وهو كغسل - بالكسر - ما يغسل به الرأس من سدر وحطمي وخومها، وفي "سند العرب" الغسل بالكسر والعسنة: ما يغسل به الرأس من حطمي وطين وأشنان ونحوه، ويقال غسول، وفي بعض السج المصرية: بالغسول، وقد من حجر في شرح مناسك السوي: الغاسول هو الأشنان. بعد أن يرمي جمرة العقبة، وألو كان قتل أن يخلق رأسه، وذلك لأن التحلل الأصغر في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه برمي جمرة العقبة، ولا يتوقت على الحق خلافاً للجمهور، كما سيأتي مفصلاً.

**وذلك إلح** أي وجه الحوار "أنه إذا رمي جمرة العقبة" أي فرع من رمي يوم النحر وحصل له التحلل الأصغر 'فقد حل له قتل القمل' بفتح القاف وسكون الميم، معروف، واحداً هاء، ويكون في شعور الإنسان وثيابه، وفي "التعليق الممجد": القمل والقملة بفتح فالتسكون: دوية يتولد بالعرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدناً أو شعراً، يقال له بالفارسية: **بش**، وهو قراءة الحسن في قوله تعالى: **هـ قَمَلٌ هـ حَصْبَةٌ هـ هـ** (الأعراف ١٢٣) وقراءة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم، قيل: هما لغتان في شيء واحد، وقيل: مختلفان، فصفة صاحب 'الحمل' وغيره من أهل التفسير، 'وحقق الشعر وإلقاء التمث' بفتح المشاة الموقية فهاء فمشقة: أي مسح، "ولبس الثياب" ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد، وكره النصيب حتى يصفوف للإفاضة، قاله الترقاقي، قال الساجي: وذلك أن مواضع الإحرام على صريين: رمت وإلقاء تفث، فالرمت هو الجماع وما في معناه مما يدعو إليه، =

## مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ

٧٠٩ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ

= وأما إلقاء الثمت فهو كحقيق الشعر وجمع ثياب الإحرام، فأما إلقاء الثمت فهو مسح ثوب التحسين، وهو رمي احمره، وأما الرفث فإنه لا يستباح إلا بآخر التحسين، وهو ضواف الإفاضة، فما ذكره مصنف من قتل القمل وغيره مني على حصول التحلل الأصغر بالرمي عند المصنف خلافا للحنفية والجمهور، قال صاحب الترهان: والرمي غير محلل عبدا، وفي 'الهداية': الخلق من أسباب التحلل عبدا دون الرمي، خلافا للشافعي.

وإذا عرفت ذلك فعسل الخمر رأسه بعد التحلل الأصغر سواء كان بالرمي أو بالخلق - جائز بلا خلاف، وأما قبل التحلل فقال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك فتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه، وقال العيني. إن غسل رأسه بالخطمي والسدر، فإن اعقها بكرهونه، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القدية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه، وقد رخص عطاء وصاوس ومحاهد من سد رأسه فشق عليه الخلق: أن يعسل بالخطمي بخ تعبير. وهكذا حكى مذاهب الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره، وقال العيني في 'السياسة': ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي، وبه قال مالك، وفي 'شرح التوحيد': لا يكره بالخطمي والسدر، وفي القدية: يكره ولكن لا فدية عليه، وبه قال أحمد، وفي 'الهداية': لا يعسل بالخطمي؛ لأنه نوع من طيب، ولأنه يقتل هواء الرأس.

**ما يلبس إلخ:** كلمة 'ما' استهلامية أو موصولة أو موصوفة في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ - سأل. و'يلبس' يفتح الموحدة من اللبس بضم اللام، من علم يعلم، وأما اللبس بفتح اللام من باب صر يضر فهو بمعنى الخيط، ومنه: انتاس الأمر أي اشتباهه، 'المحرم من الثياب' بيان لـ "ما" أو للمستوفى عنه، والمراد بالخمر من أحرم بخر أو عمرة أو قرآن، قال الخافض: أجمعوا على أن المراد به ههنا الرجل، ولا يتحقق به المرأة في ذلك، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر، وإنما شترك مع الرجل في مع الثوب الذي مسه الزعفران، فقال رسول الله ﷺ: "لا تلبسوا"، وفي رواية 'الحارثي': لا يلبس، على الخبر بمعنى النهي على الأشهر، ويحتمل النهي، قال النووي: قال العلماء: ههنا الجواب من بدع الكلام وجرله؛ لأن ما لا يلبس محصر، فحصل التصريح به، وأما المنبوس للخائر فعبر محصر، فقال: لا يلبس كذا، أي ويسى ما سواه، وقال البيضاوي: إنما عدل عن الجواب؛ لأنه أحصر وأحصر. "القمص" باللفاف والميم المضمومين جمع قميص، به على جميع ما في معناه مما كان محيطا على قدر البدن، كذا في 'المنحى'، "ولا العمائم" جمع عمامة بكسر العين، سميت بذلك؛ لأنها تغطي جميع الرأس، وبه على كل ساتر للرأس محيطا أو غير محيط حتى العصابة؛ فإنها حرام، كذا في 'العلى'، "ولا السراويلات" جمع سراويل، فارسي معرب، يقال: هو معرب شوار، واسراويل يساويل لغة، =



الْمُحَرَّمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ

= وبالشين المعجمة لغة أيضا، قال القاري: جمع أو جمع جمع. 'ولا الترس' بفتح الموحدة وكسر الهمزة، جمع ترس بضمهما، قال المحدث: قلنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه، ذراعة كان أو حقة، من الترس بكسر التاء، وهو القمص، واسود رائدة، وقال ابن حزم: كل ما حب فيه موضع لإحراج الرأس منه فهو حقة، وكل ما حبص أو نسج في طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس، قاله العيني.

'ولا الخفاف' بكسر الخاء المعجمة، جمع خف، قال عيص: به بالقميص واسراويل عني كل محيط ومحيط على قدر البدن، وبالعمامة والبراس عني كل ما يعطى الرأس به محبضا أو غيره، وبالخفاف على كل ما يستتر الرجل من جورب وغيرها، والمراد بتحريم المحيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له، ولو في بعض البدن، فأما ما ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس به، قال الحطابي: ذكر البراس والعمامة معا؛ ليدل عني أنه لا يجوز تعصية الرأس لا بالعتاد ولا بالنادر، كما كتلت بجمعه على رأسه، قال الخافض: إن أرد أن يجعله على رأسه كلاس القمع صح ما قال، وإلا فمجرد وضعه على رأسه عني هيئة الحامل لا يصير على مدهه، كالانعاس في الماء وستر الرأس باليد، "إلا أحد" بالرفع في السح اهدية، وبالنصب في السح المصرية، وقال الرزقاني: النصب هو عربي جيد، وروي بالرفع، وهو اختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه، "لا يجد يعين" راد معمر عن الزهري عن ساء ريادة حسنة، تميد ارتباط ذكر العين بما سبق، وهي قوله: **ويحرم أحداه في رداءه**، **فإنه أحد العين** الحديث، واستدل بالحديث عني أن واحد العين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جوازه، وكذا عند الحنفية.

'فيلبس حمين' بصيغة المضارع في السح اهدية على الخبرية، وبزيادة اللام في السح امصرية على صيغة الأمر، قال الرزقاني: طاهر الأمر الوجوب، لكنه لما شرع لتسهيله يناسب التثقيب فهو لمرحصة، "وليقطعهما" بكسر اللام وسكوها "أسفل من الكعبين" والمراد بالكعبين هما هو المراد بهما في الوضوء عند الجمهور، وهما العظام الباتيان في جانبي القدم، والمراد بهما ههنا عددا - معشر الحصة - معقد الشراك، وهو المفصل الذي في وسط القدم، بخلاف المراد في الوضوء، قال ابن عابدين تحت قول المصنف: فيقطعهما أسفل من الكعبين عند معقد الشراك، قال: وهو المفصل الذي في وسط القدم، كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء، ولم يعين في الحديث أحدهما، لكن لما كان الكعب يطلق عليهما حمل على الأول احتياطاً؛ لأن الأحوط فيما كان أكثر كشافاً، وقال المحدث: الكعب كل مفصل للعظام، والعظم الناشز فوق القدم، والناشز من حاسيها، قال الحافظ: وهما العظام الباتيان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما، وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه. قلت: وليت شعري! كيف أيد الحافظ رحمه الله كلامه بهذا الأثر؟ فإنه صريح في أن المراد منه مفصل القدم؛ لأنه ورد في روايات كثيرة =



## لبس الثياب المصبغة في الإحرام

- ٧١٠ - **ماث** عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المخرم ثوباً مصبوغاً برعفران أو ورس، وقال: من لم يجد نعتين فليلبس خفيتين وليقطعهما أسفل من الكعبين.
- ٧١١ - **ماث** عن نافع: أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث.....

**لبس:** تصبغ بالأم، ثياب المصبغة في الإحرام، قال أحمد: تصبغ بالكسر وهاء وكعب وكتاب، ما يصنع به، وصعته لها كمنعه وصره وصره صاعاً وصعاً، وفي "مختار الصحاح": الصع والمصبغة ما يصنع به، وجمع الصع: أصبع، وصنع الثوب من باب قطع وصر، وفي "لسان العرب": ثياب مصبغة إذا صنعت، شدد بكثرة.

**هي رسول الله ﷺ:** قال الرقابي: هي حرمة، أن يلبس فتح أوله وثالثه "محرم رجلاً كان أو امرأة" ثوب مصبوع برعفران، يفتح لراي المعجمة وسكون عين مهملة وفتح فاء وراء مهملة ألف ووب، سم عربي، كذا في المحيط، وقال العيني: الرعفران اسم عجمي صرفته العرب، فقلوا: ثوب مرعفر، وقال أحمد: الرعفران معروف، وإذا كان في بيت لا بد منه ساء أرض، "أو ورس" يفتح واو وسكون راء آخره سين مهملة، كذا في المحيط، قال أحمد: ساء كالمسمم ليس إلا يمين يرفع، فيبقى عشرين سنة، دفع لكيف طلاء، وسحق شرباً، ولبس الثوب المورس مقو على الباه. قال العيني: نباته مثل حب السمسم، فإذا جف عند إدراكه تفتق، فيقص منه مثل الورق، قال الجوهري: المورس ست أصفر يكون بالنس، وقال ابن بطار: يؤتى بالمورس من الصين وليمن واحد، وهو يشبه زهر العصفور، قال الخافض: ست أصفر طيب الريح يصنع، وقال ابن العربي: لبس المورس يصيب، لكنه به به على احتساب الصب وما يشبهه في ملائمة الشئ، فيؤخذ منه خريم أنواع يصيب على المحرم، وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب، وقال ﷺ من لم يجد عيين فلبس خفيتين، بالنس، وليجني النيسابوري: "الخفيتين"، بالتعريف، "وليقطعهما أسفل من الكعبين".

**يحدث:** ساء لفاعل، "عبد الله بن عمر" مصبوغ على المعنوية. "أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى على طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ثوباً مصبوغاً تمررة وهو محرم، فقال عمر: ما هذا ثوب المصبوع يا طلحة؟ قال: الحاجي: قد يقتضى بكاره عليه ثوباً مصبوغاً في حال إحرامه، إلا أن ذلك تخمين وجهي: أحدهم: أنه علم أنه مصبوع فمدر فكره وأكرهه عليه، ما سيدكر أنه إمام يقتدى به، ويختمل أنه رأى ثوب مصبوع، ولم يعرف صباغه من مدر هو أو غيره؟ فأكره أن يكون مثل طلحة يأتي المحظور؟ فما تسمى به أنه صباغ مدر، أكره عليه تالياً: تنشيه بالمحظور، "فقل طلحة" بن عبيد الله: "ما أمير المؤمنين إنه ليس بمحظور، إنما هو مدر" =

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ يَا طَلْحَةُ! فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَتَيْتُمُ الرِّهْطُ أَئِمَّةً يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصَبَّغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَتَيْتُمُ الرِّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصَبَّغَةِ.

٧١٢ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشْبَعَاتِ - وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ - .....

= قال محمد: المدر محرمة: قطع الصبي لباس أو العلك الذي لا رمل فيه، وحدثه هاء، وفسره الرقني بالمعرة، ولم يذكر صاحب "المحيط" المدر، وفسر المعرة بالهندية: غير، وقال الموفق: لا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالمعرة؛ لأنه مصبوغ بصبي لا بطيب، فقال عمر: بعد ما حقق له أنه ليس محظور؛ بكم أيها الرهط وهو اعصاية دون عشرة، ويقال: إلى الأربعين، وإيراد جماعة الصحابة، "أئمة يقتدي" ساء القائل "بكم الناس" لأنكم من الصحابة وأكابرهم، "فلو أن رجلاً جاهلاً" لا يعرف المسائل "رأى هذا الثوب المصبوغ" الذي سئمه، يقال: إن أن صحبة من عبيد الله أحد عشره قد "كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام" فيستدل بذلك على بطلان المصبوغ مصفقا، حتى يلبس المصبوغ بطيب أيضا، كذا في "الحلى"، "فلا تلبسوا" أيها الرهط! شيء من هذه الثياب المصبغة، فأكر عليه ثانيا؛ لما ذكره من أنه إمام يقتدي به الناس في لبس المصبوغ، ويجكون عنه مثل هذا، ولا يفرقون بينه وبين المصبوغ، قال الباجي: وهذا أصل في أن الإمام المقتدى به يلزمه أن يكف عن بعض المساحق المشابهة للمحظور ولا يفرق بينهما إلا أهل العلم؛ لئلا يقتدي به من لا يعرفه.

**المعصفرات** الحج. المصبوعة بالمعصر، وهو بضم عين وسكون صاد مهملة فصح فاء آخره راء، يقال به بالمعصرية: يهرم ولا يشتر، والمعصرية: كسم وسنبر 'المنشعات' صفة الشيخ سلام الله في 'الحلى' بتشديد الواو الواحدة المفتوحة، وفي 'لسان العرب': أتبع لتوب وعيره: رواد صبغا، وكل شيء توفره فقد أشبعته، وهي محرمة، ليس فيها رعفران، قال الباجي: هذا الحديث يدل على استحباتها للمعصفرات المنشعات، ولعله كذا من المقدم الذي لا يتنقص عن الحسد منه شيء، وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المقدم: لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم يتنقص منه عليها شيء، وأما المحرم فلا يلبس المقدم، وإن لم يتنقص منه شيء. وقد روى ابن عدوس عن أشهب: أنه كره لباس المعصفر وإن كان لا يتنقص، ويقولوا قال أبو حنيفة: إنه كره المعصفر المقدم للرجال والنساء، =

لَيْسَ فِيهَا رَعْفَرَانٌ. قَالَ يَحْيَى: سُبُلُ مَالِكٍ عَنْ ثَوْبٍ مَسَّهُ طِيبٌ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْهُ رِيحُ الطِّيبِ، هَلْ يُحْرَمُ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صِبَاغٌ مِنْ رَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ.

### لُبْسُ الْمُحْرَمِ الْمِنْطَقَةِ

٧١٣ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرَمِ.

٧١٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي الْمِنْطَقَةِ....

= وقال الشافعي: هو مباح على كل حال، والدليل على ما يقوله: إن هذا صعب، له ردع على الجسد، يحصل الاستمتاع منه بارتبة والرائحة، فكان المحرم ممنوعاً من لبسه، كالمصوغ بالزعفران والورس، وقال ابن رشد: احتسبوا في المعصمر، فقال مالك: ليس به بأس، فإنه ليس بطيب، وقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب، وفيه القدية، وأما مسألت باقي الأئمة فهي 'افدية': ولا يلبس ثوباً مصوغاً بورس ولا زعفران ولا عصمر، وقال الشافعي: لا بأس بلبس المعصمر؛ لأنه لون لا طيب له، وإنما: أن له رائحة طيبة، قال ابن القيم: فمضى الخلاف على أنه طيب الرائحة أم لا؟ فقضا: نعم، فلا يجوز. قلت: ويقول الحنفية قال الثوري، كما في "شرح القاية" للقاري، ويقول الشافعية قال أحمد، كما في 'النساية' و'شرح الإحياء' أنه جعل للصبب أنواعاً.

**ثم ذهب منه إلخ.** بالعسل أو غيره، "هل يحرم فيه بضم الياء أي هل يجوز لإحرامه فيه، قال مالك "نعم" يجوز، أما ما يركب فيه صباغ من زعفران أو ورس، قال الساجي: وهذا كما قال: إن ريح الطيب إذا ذهب من الثوب وبقي أثره، فإنه لا يمنع المحرم من لبسه؛ لأن مع الطيب المحرم يتم يتعق بإتلافه، وبه تتعق القدية، فمن لم يتدف شيئاً منه، فلا شيء عليه وإن شم ريحه، ولذلك لا تحب على المحرم قدية إذا مر على العطارين فشم رائحة الطيب، لكن شم رائحة الطيب مكروه له في الحملة؛ لأنها من دواعي الكناج، فإذا ران من الثوب ريح الطيب، ولم تكن في لونه ربة كنون الزعفران والورس، أو كان مما في لونه ربة فإن اللون بالعسل، فلا مانع يمنع من الإحرام فيه.

**كان يكره إلخ:** قال الساجي: يحتمل أن يريد لبسها لغير حاجة إليها؛ لأن المنطقة مما تستعمل وتشد على الجسد؛ يترفع بلبسها، فلا يجوز للمحرم لبسها على ذلك الوجه، فإن لبسها خاجته كحمل ثقله، ولم يترفع في لبسها بشد إزاره، وإنما شدّها تحت إزاره، فلا بأس بذلك ولا فدية عليه؛ لأن ذلك مما تدعو الضرورة إليه، ولا بدل لها من الملبوس المعتاد، وإن شدّها لذلك فوق إزاره فعليه الفدية.





٧١٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخَمَّرُهُ الْمُحْرِمُ.

٧١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَأَقْدَبَنَ عَبْدَ اللَّهِ وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَا حُرَّمٌ لَطَيَّنَاهُ، وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى الْعَمَلُ.

= ليكون لمجتهد طريق إلى الاجتهاد يظهر الخلاف إليه ووقوفه عليه، قلت: والأوجه عدي: أن النبي كان رخص له . لا اشتكاه عليه، كما سيأتي في كلام السرحسي، لكنه . حمه على العموم.

**الذقن** **الح** يفتح ابدال المعجمة والقاف، مجتمع لحي الإنسان من الرأس، "فلا يخرمه" شد الميم أي لا يغطي "المحرم" وفي "موطأ" محمد بعد ذلك: قال محمد: ويقول ابن عمر . بأحد، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، قال الناجي: وإلى هذا ذهب مالك، وحكى القاضي أبو محمد لتأخري أصحابنا في ذلك قولين: الكراهية والتحريم، فإن عطى المحرم وجهه فعليه الفدية أم لا؟ قال ابن القاسم: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً، وقال الناجي بعد ذكر الاختلاف: فتحصيل المذهب أن قلنا بتحريم التغطية فعليه الفدية، وإن قلنا بكراهيتها دون التحريم فلا فدية فيه. قلت: ومختار فروع المالكية التحريم، كما صرح به في "الشرح الكبير" والأبواب وغيرهما، وعند الحنفية: لو عطى جميع وجهه محيط أو غيره يوماً وليلة، فعليه دم، وفي الأقل من يوم صدقة كما سطر في الفروع.

**كفن** **الح** فعل ماضٍ من التكفين، "انه واقد" بالقاف، "ابن عبد الله" بن عمر، أمه صفية بنت أبي عبيد الثقفية، احتسب في صحتها، تزوجها عبد الله في خلافة عمر . "ومات" واقد "بالجحفة" بضم الجيم وإسكان الحاء وفتح الفاء، وتقدم قريباً عن ابن سعد: أنه مات بالسقيا محرماً، حكى الحافظ في "الفتح" عن "كتاب المغازي" لاس قتيبة: أنه وقع عن غيره وهو محرّم، فهلك، "وقال: لولا أنا حرّم" بصمتين أي محرمون "لطيساه" أي سوع من الصيب، وعدم بدنت أن إحرام واقد انقطع بالموت؛ ولذا "خرم رأسه ووجهه" أي عطاها.

**وإنما يعمل** **الح**: بالأعمال "ما دام حياً، فإذا مات فقد انقضى العمل"، فانقطع إحرامه أيضاً، وما روي عن ابن عباس مرفوعاً في قصة محرم وقصة داته فواقعة عين لا عموم لها؛ لأنه علل ذلك بقوله: **فيه بعثت**، وهذا لا يتحقق في غيره، فيكون خاصاً بذلك الرجل، ولو استمر نقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء بقية ماسكه، ولو أريد التعميم في كل محرم يقال **فيه بعثت** "فإن المخرم"، كما قال: **فيه بعثت**، **فيه بعثت** دم، ومن قال: إن الأصل التعميم، ففيه تعسف. إذ اختصاص ظاهر من التعليل، والعدول عن أن يقول: إن المحرم يبعث، كذا في "الرقاي". قال العيني في حديث ابن عباس **فيه بعثت** احتج به الشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، =

٧١٩ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا نُخَمِّرُ  
وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَلَا تَنْكُرُهُ عَلَيْنَا.

وذكر جرم ستر رأسه وتطيشه، وهو قول عثمان وعبيد بن عباس وعطاء وثوري، وذهب أبو حنيفة ومالك والأوراعي إلى أنه يصح به ما يصح بحلال، وهو مروى عن عائشة بن عمر وصاحبه، لأنها عبادة شرعت، فطلعت بانوت كالصلاة والنسب، وقال **أبو حنيفة** **لا بأس به**، وإحرامه من عبادة، ولأن الإحرام هو نفي لطيف به وكملت ماسكه، ولا فائده، وما أحاط به حافظ بأن ذلك ورد على خلاف الأصل، فيقتصر به على مورد النص، تعفيه العبيد بأن لا يسهل له، أنه ورد على خلاف الأصل، كيف وقد أمر بعينه بالداء والسدر، وهو الأصل في إيموني، وأجيب عن حديث أنه ليس عاماً؛ لأنه في شخص معين، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وقال **أبو حنيفة** **لا بأس به**، وخبره لا يجوز غسله سدر، وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء: أن رسول الله **ﷺ** قال: **لا بأس به**، ورواه النضر فصي بإساده عن عطاء عن ابن عباس يرفعه، وحكمه ابن القصار صحيحه، ولحقه **أبو حنيفة** **لا بأس به**، وفي "الموصلة" أن ابن عمر حرم وجهه وأقده ورأسه.

لا تستقب الخ موقبتين مفتوحتين بينهما بون مسافة ثم قاف مكسورة، مخروم على السهي، فمكسر لا تشاء الساكبين، ويجوز رفعه على الحيرة، 'مرأة عزمة' أي لا تنس سقاب، وهو احمرار الذي تشده المرأة على الأنف أو تحت الخاخر، وإن قرب من العين حتى لا يبدو أحقاد فهو انصوص بفتح حاء وسكون الصاد الأول، فإن رل في الفم، ولم يكن على الأرسه منه شيء، فهو الفتام. **ولا تلس الخ** يفتح ساء واخره على السهي، ويجوز رفعه، 'الققاريس' بصم القاف وشد الماء وبالتراي المعجمة، شبيهة بفتار كرمات، شيء تنسبه ساء العرب في أيديهم، يعطي الأصابع والكف والساعد من البرد، ويكون فيه فض محشو، ذكره الطيبي، وقيل: يكون له أثر رير على الساعد، كذا في 'المزقة'، وقال جافض: ما تلسه المرأة في يدها، فيعطي أصابعها وكفيها عند معابة شيء كعبر ونحوه، وهو بيد كحف مرحل. قل العبي: كان عند الله بقول: لا تستقب المرأة ولا تنس الققاريس، واحتسوا في ذلك، فمعهم جمهور، وأخره حقيقه، وهو رواية عن شافعية ومالكية.

كما **عمر** **الح** أي عظمي 'وجوهها وحرمات' أي عصبها في حاة لإحرام، 'وحن مع' جديتي "أسماء بنت أبي بكر الصديق"، راد في السجاضية بعد ذلك: فلا تكره عيباً، ونست هذه الريادة في لسج المصرية، بل عزها البرفاني إلى رواية، إذ قال: راد في رواية: فلا تكره عيباً، قال اساجي: وبإضافة ذلك إلى كونه مع أسماء =

مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ فِي الْحَجِّ

٧٢٠ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ:

- لأنها من أهل العلم والدين والفصل، وإنما لا تفرس إلا على ما تراه جائزا عندها، ففي ذلك إخبار جواره عندها، وهي ممن يجب من الاقتداء بها قال ابن المنذر: أجمعوا على أن امرأة تنس المحيط كنه والخفاف، وأن لها أن تعطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها، فتسدل عليه الثوب سدلا حفيفا تستر به عن نظر الرجال، ولا تخرمه إلا ما روي عن فاطمة بنت المنذر فذكر ما ههنا، ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك التحميم سدلا، كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كما مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا سدلا الثوب على وجوهنا، ونحن محرمات، فإذا جاورنا رفعناه، أحرجه أبو داود وابن ماجه، قاله الرزقاني، وقريب منه ما قاله ابن رشد، وبه: أجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها، وأن لها أن تعطي رأسها، وأن لها أن تسدل ثوبها على وجهها فوق رأسها سدلا حفيفا تستر به من نظر الرجال إليها، كسحو ما روي عن عائشة، فذكر حديثها، ثم قال: ولم يأت نعلية وجوههن إلا ما رواه مالك عن فاطمة بنت المنذر، فذكر ما ههنا، وهكذا أكثر شراح الحديث حكوا الإجماع في ذلك، لكن يظهر ملاحظة فروعه أن بينهم ههنا اختلافا دقيقا، سيأتي التنبه عليه، إلا أنهم وغيرهم متفقون على وجوب كشف وجهها، ولم يحن التحجير مطلقا، إلا عن فاطمة، وحنف أهل المدينة في تأويله على أقوال: الأول ما أشار إليه ابن رشد من تفرد فاطمة في ذلك، وهذا يؤمى إلى الشذوذ. والثاني: ما ذكره ابن المنذر احتمالا من تأويله إلى ما ورد عن عائشة سدلا عند الضرورة. والثالث: ما يظهر من كلام الناجي: أن الواحد على المرأة إعراء الوجه عن لباس مخصوص بالوجه، وهو اللقاف، وأما غير اللقاف فلا يجب إعراء الوجه عنه، بل يستحب، فيمكن أن تريد أنهن كن يسترن وجوههن بغير النقاب على معنى التستر.

**في الطيب الح** قال ابن رشد: أجمع العلماء على أن الطيب كله يحرم على المخرم بالحج والعمرة في حال إحرامه، واحتلوا في جواره سمحاً قبل الإحرام؛ ما بقي من أثره عليه بعد الإحرام، فكرهه مالك، ورواه عن عمر بن الخطاب، وهو قول عثمان وابن عمر وجماعة من التابعين، ومن أحاربه أبو حنيفة والشافعي وأشوري وأحمد وداود، والخجة لما ثبت حديث صفوان بن يحيى، وعمدة الفريق الثاني حديث عائشة الأتي في أول الباب، وقال يحيى: اختلف العلماء في استعمال الطيب عند الإحرام واستدامته بعده، فكرهه قوم ومعه، منهم مالك ومحمد بن الحسن، ومعها عمر وعثمان وابن عمر وعثمان بن أبي العاص وعطاء والزهرى، وحائهم في ذلك آخرون، منهم: أبو حنيفة والشافعي، ثم قال بعد ذكر حديث عائشة في لوبيص: احتج به أبو حنيفة وأبو يوسف ورؤف في أن المخرم إذا تطيب قبل إحرامه ما شاء من الطيب مسكاً كان أو غيره، فإنه لا بأس به ولا شيء عليه، سواء كان مما يبقى عليه بعد إحرامه أو لا، ولا يصرفه نقاؤه عليه، وبه قال الشافعي وأصحابه وأحمد والثوري والأوزاعي، =

**كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِجَّتِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.**

= وهو قول عائشة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن جبير وسعيد الخدري، وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق، وذكر أسماء عصبهم، قلت: هكذا أصح مسند لأئمة عامة شرح حديث وعنه إمامنا. والحقيقة: أن بينهم نقاضيل في استدامه الطيب بعد إجماعهم على أنه لا يجوز استعمال طيب مسحوم بعد الإحرام، وفي الدر المختار: وصيب يده لا يؤبه بما تنقى عنه، هو لأصح، قال ابن عديم: فإنه: صيب يده في استحبابا عند الإحرام، ولو بما تنقى عنه كائسك، والفرق بين الثوب واليد، أنه اعتبر في اليد نزع، واستعمل باثوب مفصل، وفي البحر الرائق: ليس له استعمال الطيب في يده قبل الإحرام كما تنقى عنه يده أو لا تنقى، وكرهه محمد بن تقي، وقيدا بسند، لا يجوز تطيب في ثوب مما تنقى عنه على قول كل على إحدى الروايتين عنهما، قالوا: وبه أحد، والفرق هما بينهما: أنه اعتبر في اليد نزع على لأصح، وبما ثوب مفصل عنه، فمعتبر ناعا، وما المصحاوي إلى قول محمد، ورجحه في معنى لأن، لكنه يفرق بين ثوب وسند في قول لشيخين، وكذا لم يفرق بينهما محمد في موضعه وكذا لا يفرق بينهما في عدمه ثوب، ولا صاحب البرهان، ولا صاحب البدائع، ولا لقاري في شرح المسالك، ولا المرحسي في مسوخته ولا المعيني على الكسر، ولا في أساية والخوهره وشرح بوقاية، مع، فرق بينهما بن إمام، وذكر يفرق بين يده عن صاحب سحر، ثم قال: وقد قيل يجوز في ثوب يصب على فوهما، وكذا فرق بينهما في شرح المسح مصطفى للكسر، والربيعي عنه، وفي شرح إحياء ما تنوب عنه وينب، وبما حوده أنه لا يجوز.

**كنت أطيب الحج** قال الحافظ: سند فوهما: كنت أصب على أن كان لا تقتضي التكرار، أي ما يقع منها ذلك إلا مرة واحدة، وقد صرحنا في رواية عروة عنها أن ذلك كان في حجة بؤدج، كما في البحري في كتاب المسح، كذا استدركه النووي في شرح مسنده، ونعفى بأن يدعى تكراراً، هو تطيب لا إحرام، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل إحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا حتى ما فيه، وقد سوي في موضع آخر: اختار أنها لا تقتضي تكرار ولا استمرار، وكذا في غير في محصور، وإحرام من صاحب بأنها تقتضيه، قال: ولما استدلنا من فوهما كان جاء بقرى صيف، أن ذلك كان يتكرر منه، وقد جماعه من المحققين: إنها تقتضي التكرار ظهراً، وقد وقع قوله يدل على عدمه، لكن بسفاد من سيفه ذلك مساعده في ثبت ذلك، والمعنى: أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام ما صنعت من استحالة ذلك، على أن هذه اللفظة لم تنفق الرواة عنها غيرها، فرواها ماثلاً وباعه مقصور عند مسنده، وحتى بن سعيد عند سباني، كلاهما عن عبد الرحمن بن عيسى عن عبد الرحمن بن عبد الحارث بن عبد الله بن عيسى، وكذا سائر الطرق ليس فيها كتب، انتهى بريدفة، ونعفى معني كلام حافظ أن سائر طرق ليس فيها كتب، وبسط الكلام على الطرق المتضمنة لذلك، وقال: قال الإمام حجر بن عدي: كان لا يقتضي تكرار ولا استمرار،

٧٢١ **ماث عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ:** .....

= وحرّم بن الحجاب أنّه تقتصه، وقال بعض المحققين: تقتضي التكرار، ولكن قد تقع قرينة تدل على عدمه، قال لعبي: كان 'تقتضي الاستمرار خلاف 'صار'، ولذا لا يجوز أن يقال في موضع: "كان الله أن يقال: صار. 'الإحرامه' أي لأجل إحرامه 'قل أن حرّم' ومسلم والسائي: حين أراد أن يحرّم، واستدل به الجمهور على استحباب التطيب عند إرادته الإحرام، وحوار استدانه بعد الإحرام، وأنه لا يصر بقاء لونه ورائحته خلافا لماث كما تقدم، وأجاب عنه المالكية بأمور، منها أنه **ع** عتس بعد أن تطيب؛ بقوله في رواية ابن المنذر عن عائشة عند البخاري. ثم ضاف سائنه، ثم أصبح محرما، فإن أراد بانصواف حماع، وكان من عادته أن يعتسل عند كل واحدة، ومن ضروره ذلك أن لا يفتي تطيب أثر. ويرده قوله في صريح آخر في هذا الحديث: ثم أصبح محرما بصبح صبا، فهو ظاهر في أن يصبح تطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدما وتأخيرا. وتقدير: ضاف على سائنه بصبح صبا ثم أصبح محرما. خلاف الظاهر، ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم: كان إذا أراد أن يحرّم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك، وسائني وإن حبان: رُبّت التطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرّم، وقال بعضهم: إن الوييص كان بقايا الدهن تطيب الذي تطيب به، قول وبقي أثره من غير رائحة، ورده قول عائشة: يضح طيبا

وقال بعضهم: بقي أثره لا عيّه، قال ابن العربي: ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عيّه بقيت، وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت صخرة عن عائشة قالت: "كما يضح وجوها بالمسك المطيب قل أن حرّم، ثم حرم فعرق، فمسح على وجوها، وحس مع رسول الله **ﷺ** فلا ينهاها، فهذا صريح في بقاء عي الطيب، ولا يقال: إن ذلك خاص بالنساء؛ لأنهم جمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين، وقال بعضهم: كان ذلك طيب لا رائحة له؛ لرواية الأوراعي عن الزهري عن عروة عن عائشة: تطيب لا يشبه طيبكم، قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه السائي، ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله، ولمسلم من رواية منصور بن رادان عن عبد الرحمن بن القاسم: تطيب فيه مسك، وله من طريق الحسن بن عبيد الله: كأني أنظر إلى وييص المسك، وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة: بالعالية الحيدة، وللشيعين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: بأطيب ما أحد، وهذا يدل على أن قوله: تطيب لا يشبه طيبكم، أي أصيب به، لا كما فهمه القائل، يعني ليس له بقاء. وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه **ﷺ**، قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من مالكية، وقال بعضهم: لأن الطيب من دواعي الكاح فهي اللباس عنه، وكان هو أملك الناس لإربه ففعبه، ورححه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في الكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: حسب من ساء **ﷺ**، أصيب، أخرجه السائي من حديث أس، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس. "ولحله" أي لأجل إحلاله من إحرامه "قل أن يطوف بالبيت" طواف الإفاضة، قال الحافظ: وفي اللباس من البخاري من طريق يحيى بن سعيد =

أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِحُنَيْنٍ، وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ: قل أن قميص، ولساني من هذا الوجه. وحين يريد أن يرور بيت، وأنه أيضاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة: وحده بعد ما يرمي حمرة العقبة قل أن بطوف، واستند به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي الحمرة، ويسمى امتناع الحجاج ومعلقاته على الصواف بالبيت، وهو دل على أن للحج تحليلاً، فمن قال: إن الحق سبث. كما هو قول جمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه.

**أعرابياً** إلخ أي بدوياً، مسوب بن الأعراب وهم سكان النادية، لا واحد له من لفظه، جاء إلى رسول الله ﷺ قال حافظ: لم أفق على اسمه، لكن ذكر ابن فتحون في التذييل عن "تفسير الصراطوشي" أن اسمه عطاء بن مية، قال ابن فتحون: إن ثبت ذلك فهو أخو عيسى بن مية راوي الخبر، "وهو حينئذ يسمى الحاء المهملة والواو ميم، كذا في "الخصي"، قال ياقوت الحموي: يجوز أن يكون تصغير الحسان وهو لرحمة. تصغير بريح، ويجوز أن يكون تصغير الحن وهو حي من الحن، وقال السهيلي سمي بخين بن قايبة، قال: وأظنه من العماليق، قيل: واد قل اصائف، وقيل: واد حب دى بحار. قال أبو قدي: بينه وبين مكة ثلاث سن، وقيل: بينهما تسعة عشر ميلاً، يذكر ويؤث، وسبأني في الجهاد، وأورد مصنفه من عروة حين، والموضع الذي فيه هو الحمرية، قاله ابن عبد البر، وهما موضعان متقاربان، قاله الساجي، فلا إشكال عما في "الصحيحين" وغيرهما: سيما الساجي. باحمرية ومعه نفر من أصحابه، جاءه رجل إلخ. "وعلى الأعرابي قميص" وفي رواية: عليه حبة "وبه أثر صفرة"، قال الساجي: الصفرة إذا كانت من غير صيب غير ممبوغة، مثل أن تكون من سائر الأصعدة الصفر غير لرعرعان والورس، ولكن الصفرة فيما روي كانت طيباً؛ لما رواه بن جريح عن عطاء قال: وهو مصمغ بصب، "فقال: يا رسول الله! إني أهللت" أي أحرمت "عُمْرَةً، فكيف تأمرني أن أصنع في عمري؟" قال الساجي: وهو غير عالم بأشبع حمة، أو غير عالم به في العمرة وإن علم بمنعه في الحج، فلما حاك في نفسه خبر محرم أو غير ذلك، سأل النبي ﷺ، وهذا السؤال محمل في هذا الحديث؛ لأنه لا يبين نية. هل أحرم على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد إحرامه؟ وقد بين فليس بن سعد ذلك في حديثه عن عطاء: أنه أحرم على هيئته سبث، وذلك أنه قال: يا رسول الله! إني أحرمت بعُمْرَةٍ وأنا كما ترى ولفظ البخاري برواية ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح: كيف ترى في رجل أحرم بعُمْرَةٍ وهو متضمن بطيب؟ فسكت النبي ﷺ فجاءه الوحي. الحديث، "فقال له رسول الله ﷺ: أي بعد ما جاء الوحي "أمرع" بكسر الهمزة أي أجمع "قميصك" أي على الفور "واعسل هذه الصفرة عت" راد الصحيحين وغيرهما: ثلاث مرات، قال عياض وغيره: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَضِّ لَبِيٍّ. فيكون مصاً في تكرار العسل، ويحتمل أنه من كلام الصحابي، وأنه ﷺ أعاد لفظ: عت على عادته أنه إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات لتفهم عنه.



أَنْزِعْ قَمِيصَكَ وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ عَنْكَ وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجِّكَ.

٧٢٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، فَقَالَ: مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ؟ .....

**حجك** الحج بدون التاء في السجح الهدية وأكثر المصرية، وريادتها في هامش الباجي، قال الباجي: يقتضي أنه علم من حال السائل أنه عالم بما يفعل في الحج، وإلا فلا يصح أن يقول له ذلك؛ لأنه إذا لم يعلم ما يفعله الحاج، لم يمكنه أن يحتله المعتمر. ثم احتسبوا في إيراد بقوله **حجك** هذا، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويغتسلون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة، فأحبره النبي **ﷺ** أن يحرمها واحدا، ونهض أسحاري في 'صحيحه': 'واضع في عمرتك ما تضع في حجتك'، وقال ابن سير في 'الحاشية': قوله: واضع، معناه أترك؛ لأن إيراد بيان ما يحسنه المحرم، فيؤخذ منه فائدة حسنة، وأما قول ابن بطال: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة، ففيه بصر؛ لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال، فإن في الحج أشياء رائدة على العمرة، كالوقوف وما بعده، وقال النووي كما قال ابن بطال، وراد: ويستثنى من الأفعال ما يختص به الحج، وقال الباجي: يجب أن يكون ما أمره أن يفعل غير ما أمره من إزالة القميص وغسل الصفرة؛ لأنهما قد نص عليهما، فلا معنى أن يصرف قوله: 'وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك' إليهما؛ لأن ما تقدم من قوله فيهما أين من هذا اللفظ الثاني، والنوحي الآخر: أنه قد عطف هذا اللفظ الثاني على الروع والغسل، فالظاهر أنهما غيرهما، ولا شيء يمكن أن يشار إليه في ذلك إلا العدية. قال الحافظ. كذا قال الباجي، ولا وجه لهذا الخصر. بل الذي نرى من طريق آخر: أن المأمور به الغسل والترح، وحدث أن عبد مسلم والسياتي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال: ما كنت صابعا في حجك؟ قال: أنزع عني هذه الثياب، وأغسل عني هذا الخوف، فقال: **ما كنت صابعا في حجتك وصعبا في عمرتك**. قال الحافظ: واستدل حديث يعنى على مع استدانة الطيب بعد الإحرام؛ بالأمر بغسل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن، وأجاب الجمهور بأن قصة يعنى كانت باخترانة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في ستة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة الوداع ستة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، وبأن الأمور بعينه في قصة يعنى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب، فلعل علة الأمر فيه ما حاله من الزعفران، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرر.

**بالشجرة** **الحج**: سمرة بذي الحليفة على ستة أميال من المدينة، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ أنكر ريح الطيب؛ لأنه كان في ركب محرمين فسأله، فقال معاوية بن أبي سفيان: 'يضح هذا الطيب "ممي يا أمير المؤمنين"، قال الباجي: وذلك أن معاوية لم يكن عنده مما يكر في ذلك الموضع، إلا لم ابتدأه فيه، فقال "عمر، عني معنى الإنكار عليه: =

فَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: مَنْكَ لَعَمْرُ اللَّهِ! فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ طَيَّبَتْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ فَلْتُغَسِّلَنَّهُ.

أنت معاوية

٧٢٣ - عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ، وَإِلَى جَنْبِهِ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَقَالَ عُمَرُ: مِمَّنْ رِيحُ

وفي نسخة على

- "منك لعمر الله"؟ لأني أحب الرفاهية، وكان عمر يسميه كسرى العرب، وقوة. لعمر الله فتعج الامام والعين المهملة، قصد به القسم، كما في قوله عز اسمه: ﴿مَعْرُكٌ تُهْلِي سَكْرَتَهُمْ بِمُفْهِمٍ﴾ (الحجر: ٧٢) والمراد بقاؤه عز اسمه، فقال معاوية "معتذرا أو موبدا لرأيه برأي أم المؤمنين: "إن أم حبيبة" رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، وقيل: اسمها هدد، والمشهور الأول، مشهوره بكينها، سنها حبيبة بنت عبد الله بن جحش زوجها الأول، هاجرت معه إلى الحبشة، فتصير بالحبشة ومات بها بصرايا، فتزوجها رسول الله ﷺ وهي هناك سنة ست من الهجرة، وقيل: سبع، وكان الحاشي أمهرها من عند نفسه، توفيت بالندية على الصحيح سنة ٤٤ هـ كذا في "العات السووي".

'صيتي يا أمير المؤمنين' قال الساجي. قال ذلك ليعلمه أن التنظيف كان بالندية، فنب: والأوجه عندي أنه قال ذلك، ليستدل بعلها على الحوار، فإنها من أمهات المؤمنين، وهي عنه بأمثال هذه الأفعال، "فقال عمر عرمت عليك" أي أقسمت عليك وأمرتك، وفي "المجمع": أمرتك أمرا حارما متحكما، وفي رواية عند الرراق: أقسمت عليك، "لترجعن" بصيغة الخطاب، "فتعسسه" بصيغة أحضاب أيضا، والأوجه بصيغة العائش: لرواية عند الرراق: لترجعن إلى أم حبيبة، فتعسله عنك كما طينتك، راد في رواية يوب عن نافع عن أسامة قال: فرجع معاوية إليها، حتى لحقهم بعض الطريق، قال الرراقي وغيره من المالكية: فهذا عمر مع حالته لم يأخذ بحديث عائشة عن ظاهره، قال ابن القيم: قال البخاري: إن عمر لم يسمع حديث عائشة وإلا لرجع إليه، وإذا لم يبلغه فسمعه رسول الله ﷺ بعد ثبوتها أحق أن تتع. وحديث معاوية هذا أخرجه الرراق ورواه فيه: فبني سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمعت من وعنه من هذه البرادة أن ذلك استسأط منه بالحديث المذكور، ولم يكن فيه توقيف من النبي ﷺ، وإلا لذكره، عن أنه يَحْتَمِلُ أن عمر لم يكن من مذهبه عدم حوار، لكنه لما رآه منافيا لشعث الثعل شد في ذلك في حق الخواص، كما تقدم قوله لصحة في الثياب المصبغة: إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس. الحديث.

وهو بالشجرة الخ يدي الخليفة وإلى جنبه كثير بن الصلت" بن معد يكرب الكندي أبو عبد الله المدني، 'فقال عمر: "إنكارا على ما وجد: 'من ريح هذا الصب؟ فقال كثير بن الصلت: هذا الريح يوحى "مي يا أمير المؤمنين"، قال الساجي: يَحْتَمِلُ أن يكون جرى هذا لعمر معاوية وكثير في سفرين مختلفين، فكان عمر لمرط تفقده لأمر المسمين، واهتاله لأدباهم كان يفقد هذا المعنى في جميع أسفارهم، ويَحْتَمِلُ أن يكون ذلك في سفر واحد.

هَذَا الطَّيْبُ؟ فَقَالَ كَثِيرٌ: مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَبَّدْتُ رَأْسِي وَأَرَدْتُ أَنْ أَحْلُقَ، ...

بعد الفراغ عن المسك

**لَبَّدْتُ** تشدده الموحدة 'رأسي' والتشديد أن يأخذ شيئاً من الصمغ أو العاسون كالخطمي والورس، فيجعله في أصول الشعرة ليجتمع شعره ولا يتشتت، أو لا يقع فيه القمل، والتشديد مدبب عند شافعية، صرح به شراح الحديث وأهل الفروع كصاحب 'حفة احتاج' وغيره. حتى لو كان يدي حرم يحصل به التعصبة، ولم يذكر الجمهور التشديد مضافاً في مندوبات لإحرام إلا ما سألني عن رشيد الدين وغيره، وعن سر دلت أنه يخالف قوله **لَبَّدْتُ** **حاج سبع سنين**، وأخرج البخاري عن ابن عمر **سبع سنين** سمعت عمر **بن الخطاب** يقول: من صبر فليحلق، ولا تشبهوا بالتليد، وكان ابن عمر **بن الخطاب** يقول: لقد رأيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ملدداً، وسألني في الموصأ أيضاً في باب التشديد، قال الحافظ: أما قول عمر **سبع سنين** فحمله من طار على أن سر من أراد إحرام فقص شعره بسبعة من التشعث، لم يخر له أن يقصر، لأنه فعل ما يشه تشديد الذي أوجب شراح فيه الحلق، وكان عمر **بن الخطاب** يرى أن من لد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق ولا يخرئه التقصير، ويحتمل أن يكون عمر **بن الخطاب** أراد الأمر بالحلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التشديد ولا إلى الصفر، أي من أراد أن يصفر أو يسد فليحلق، فهو أقوى من أن يسد ويصفر، وأما قول ابن عمر فظاهره: أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التشديد أولى، فأحر هو أنه رأى أبي **سفيان** يفعله. فعلم من ذلك أن عمر **بن الخطاب** أيضاً لا يراه، وهذا هو الذي فهم ابن عمر **بن الخطاب** من قول أبيه، كما حرم به الحافظ، وأما فعله **سبع سنين** فيحتمل بيان خور، وأما عند حنفية فصرح أهل الفروع أن التشديد إن كان ناشئاً فبیه ده؛ للتعطية، وإن كان مع لطيب أيضاً فبیه دم، وأشكك عليه صاحب 'اسحر ما نلت في 'اصحاحين' من تشيده **سبع سنين**، وقال ابن عابدين في هامشه: أحاب عه العلامة المقدسي في شرحه بقوله: أقول: لا ريب في وجوب حمل فعله **سبع سنين** على ما هو سائغ بل ما هو أكمل، فالتليد الذي فعله **سبع سنين** يسير لا يحصل به التعطية، ولا يمنع نداء فعله في الإحرام ولا بقاءه، والموجب للدم يحمل على المألغة فيه حيث تحصل منه تعطية، وقال أيضاً في 'رد مختار': وعليه يحمل ما في 'الفتح' عن رشيد الدين في 'مناسكه' إذ قال: وحسن أن يسد رأسه قبل الإحرام، وقال صاحب 'انقبية': حسن أن يسد رأسه نحو حصي أو غيره، لكن تشيذاً سائغاً، وهو اليسير الذي لا تحصل به التعطية، فإن استصحاب التعطية اكثارة قبل الإحرام لا يجوز، خلاف الطيب، وعليه يجب أن يحمل تشيده **سبع سنين** في إحرامه، وتماه في جنابات 'رد المختار'. 'وأردت أن أحلق' اختلف نسخ 'الموطأ' في ذكر حرف النفي قبل لفظ 'أحلق' فهي موجودة في جميع النسخ المصرية الموحدة عندي من النون والشروح المصرية، إلا ساجي لم يذكرها، وعلى صيغة الإثبات بنى شرحه، فقال: وكان كثير ما أرد أحلاق سد ما فيه صيب؛ لأن التشديد يلزم الخلاق. ولا يوجد حرف النفي في شيء من النسخ الهندية ولا في شرح شيخنا المصنف، وعلى الإثبات بنى شرحه إذ قال: غف كثير من إزم من است، بفتح جمع كروم مئة سرخود راو خواستم كه حلق كنم، يعني بعد انقضاء المناسك. وكذا لا يوجد في 'المختل'، وعليه بنى شرحه إذ قال: أردت أن أحلق، أي بعد فراغ سكي. وكذا لا يوجد في نسخة 'الموطأ' لمحمد، =

فَقَالَ عُمَرُ: فَادْهَبْ إِلَى شَرَبَةِ فَاذْلُكْ رَأْسَكَ حَتَّى تُنْقِيَهُ، فَفَعَلَ كَثِيرٌ بَنُ الصَّلْتِ.

في نسخة: دلت

قال يحيى: قَالَ مَالِكُ: الشَّرَبَةُ: حَفِيرٌ يَكُونُ عِنْدَ أَصْلِ التَّحْلَةِ.

٧٢٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَخَارِجَةَ.....

= والمعنى على كتابنا المستختين صحيح، أما على نسخة الإثبات فكما شرح به الناجي والشيخ في 'المصنف' وصاحب 'المحلى'، وحدث أن مذهب جماعة من الأئمة وغيرهم: أن التسد يوجب الحق بعد السك ولا يكفي فيه اتقصير، كما سيأتي بيانه في التسيد، وأما على نسخة النقي فما تقدم فربما في كلام الحافظ من الاحتمال في كلام عمر أن التحليق عند ابتداء الإحرام أولى من التليد والتقصير، فكان كثير اعتذر عند عمر <sup>له</sup> أنه لما م يرد التحقيق إذا داك لعرض احتار التسد؛ لئلا ينشعث الشعر، وهذه السحرة هي الأوجه عدي كما لا يخفى على متأمّن، وحدث لأن زيادة التحقيق بعد أداء السك لا يوجب التليد في بدأ الإحرام، وما يقل به أحد.

**فاذهب إلخ.** بصيغة الأمر من الذهاب، "إلى شربة" سبأ في كلام المصنف تفسيره، 'فادلك' قرأ المحمد: دكه بيده: مرسه ودعكه، رأست حتى تنقيه' ضم التاء وسكون الون وبالقاف، من الإلقاء، أصبه إخراج، أي تستخرج طيها، ويختل فتح الون وشدة القاف من التنقية بمعنى التصفية، 'ففعّل كثير من الصلت ذلك' أي ما أمره به عمر. **قال مالك إلخ.** قال صاحب 'المحلى': الشربة بفتح الشين المعجمة والراء: حويص حول السحرة، وقال المحمد: الشربة بالتحريك: كثرة الشراب، والحويص حول السحرة يسع ربها. وفي 'التمهيد': اشربة مستقعر الماء، عند أصول الشجر حوص يكون مقدار ربها، وقال ابن وهب: هو الحوص حول السحرة يجمع فيه الماء

**الوليد بن عبد الملك:** ابن مروان الأموي، ولي الخلافة بعد أبيه سنة ٨٦هـ، وكان مدة إمارته عشر سنين إلا ثلاثة أشهر، كذا في 'المحلى'، 'سأل' انتهى من الفقهاء السبعة الشهيرة بالمدينة المنورة 'ساء بن عبد الله' ابن عمر 'وخارجة بن زيد' بن ثات الأنصاري الحارثي بفتح الون وشد جيم وبراء نسبة إلى السحار بن ثعلبة أبو زيد اندلي، أحد الفقهاء السبعة، قال مصعب الزبيري: كان خارجة وطبعة بن عبد الله يقسمان الموارث ويكتبان الوثائق، وينتهي الناس إلى قولهما، وقال ابن حراش: خارجة بن زيد أحل من كل من اسمه خارجة، مات ١٠٠هـ، وقيل: سنة ٩٩هـ. "بعد أن رمى الحمرة" العقبة "وحلق رأسه" أي وبعد الحق، "وقبل أن يفيض" أي يظوف طواف الإفاضة "عن الطيب" أي سأل عن استعمال الطيب في تلك الحالة، هل يجوز أم لا؟ قال الناجي: سؤال الوليد عن التطيب بعد الحلاق يختل أن يكون لما نعه من الاختلاف في ذلك، فلما سأل وجد الخلاف فيه "فنهاه سالم" إما لأنه يرى كراهته، أو لأن الحاح الشعث التفل، وبه أخذ مالك، "وأرخص له خارجة بن زيد بن ثابت"؛ لأنه جازر بلا كراهة عند الجمهور.

ابْنُ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَقَ رَأْسَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ، عَنِ الطَّيِّبِ، فَنَهَاةً سَأَلَهُ وَأَرْخَصَ لَهُ خَارِجَةً بِنُ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَدَّهِنَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِيهِ طَيْبٌ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ مِنْ مَنَى بَعْدَ رَمَى الْجَمْرَةِ.

قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا مَسَّتْهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ، وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ.

**أن يدهن:** قال المجدد: دهن رأسه وغيره: نَهْ وادهس به، على افتعل، وفي "المجمع": يدهن بتشديد دال يفتعل، أي يطيب بالدهن؛ ليزيل شعث رأسه ولحيته، "الرجل" أي المحرم "يدهن" بضم الدال "ليس فيه طيب" يبقى أثره بعد الإحرام كالزيت الخالص، "قبل أن يحرم" وكذلك بعد الإحرام بشرط الفراغ من التحلل الأصغر، وهو إيراد بقوله: 'وقبل أن يفرض من مئ' إلى مكة لأجل طواف الإفاضة، "بعد رمي الجمرة" العقبة، قال الحاجي: له أن يدهن قبل إحرامه بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في ذلك أكثر من التطيب، وذلك جائز قبل الإحرام، كغسل رأسه بالعاسول أو نحوه، وإنما يكره له الدهن المطيب قبل إحرامه؛ لقاء رائحة طيبة، ولادهاان المحرم ثلاثة أحوال: أحدها: قبل الإحرام، وقد ذكرنا، والثاني: بعد رمي حمرة العقبة وقبل الإفاضة، فلا بأس بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في الادهاان حينئذ أكثر من إرانة الشعث، وذلك مباح له، وأما الدهن المطيب فحكمه حكم الطيب، وأما الثالث: فعند الإحرام وقبل وجود شيء من التحلل، فإن الادهاان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب.

**سئل:** بساء المجهول، الإمام 'مالك عن طعام فيه زعفران' أو غيره من أنواع الطيب، "هل يأكله المحرم؟ فقال 'مالك: "أما ما مسته" كذا في الهدية بصيغة الماضي، وفي المصرية: "ما تمسه" بصيغة المضارع، "النار من ذلك" بحيث أماته الطبخ وإن بقي لونه؛ لأنه لا يذهب بالطبخ، "فلا بأس به أن يأكله المحرم": لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الأشياء، فجاز أكلها، "وأما ما لم تمسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم" أي يحرم، وعينه الفدية، قاله الزرقاني، وبسط الحاجي الفروع واختلاف أقوال أصحابهم، وفي "البدائع": لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير، فلا شيء على المحرم في أكله، سواء كان يوجد ريحه أو لا؛ لأن الطيب صار مستهلكا في الطعام بالطبخ، وإن كان لم يطبخ يكره إذا كان ريحه يوجد منه، ولا شيء عليه؛ لأن الطعام غالت عليه، فكان الطيب معمورا مستهلكا فيه، وإن أكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم إذا كان كثيرا، وقالوا في المنح يجعل فيه الزعفران: =

## مَوَاقِيتُ الْإِهْلَالِ

٧٢٥ - **مَاتُ عَنْ نَافِعٍ**، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ بَحْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

= به ب كان برعرون عا فعنه الكند، لأن منح قصر بعد به، ولا يخرج عن حكم غيب، وب كان منح عا فلا كفاره عنه، لأنه ليس فيه معنى لظن، وقد روي عن بن عبد، أنه كان لكل خشك منح لأصغر وهو محرم، ويقول، لا بأس بحبس لأصغر بمحرم، وفي الحديث: "منعوا منصرفه".

**مَوَاقِيتُ** جمع موقيت كموعيد ومعيد، وقيل: من جعل نسي، وقت حصص به، ثم سمع منه فأضيق على المكان، وقال بن كثير: "وقيت" من جعل نسي، وقت حصص به، وهو من مقدار مده، يقال: وقيت شيء، اشتد به يوقته، ووقيت ما حلفت به من مده، ثم سمع منه، فقل: "موضع" موقيت، وقال ابن عابدين: جمع موقيت بمعنى الوقوع بالحدود، واستعمل بمكان أي مكان لإحرام، كما استعمل المكان لموقت في قوله تعالى: **هَؤُلَاءِ عَلَى عَهْدِهِمْ** (١١٠ - ١١١) ولا ينافيه قول خوهرى: "المقات موضع لإحرام"؛ لأنه ليس من ربه لتفرقه بين حصة وعده، وكأنه سجد في البحر إلى صاهر ما في الصحاح، فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين. والمراد بالإهلال الإحرام كما تقدم.

**قَالَ الْح** وسجاري من طريق أبي نعيم عن نافع عن ابن عمر: أن رجلا قام في مسجد، فقال: يا رسول الله! من أين تأمرنا أن نهل؟ قال: **هَؤُلَاءِ** "هنا" حصص نومه وكسرت ثابته، أي جرم، من أهل الحرم، إذا رفع صوته عند الإحرام، "أهل المدينة" بضمة حمر مراد به الأمر، مراد مدينته **هَؤُلَاءِ**، "من ذى الحليفة" بأخاء التهمة والهاء، مصدر حيفة سات معروف، قال الخليل: موضع على ستة أميال من مدينة، وهو ماء سي حصص، "ويهل أهل الشام" راد الساساني من حديث عائشة، ومصدر. وروى شافعي في روثه ومغرب، من الحقة "حصص خيم وسكون التهمة، وسببت مهية، منح أئمة وسكون اهاء وفتح الحبة، كعقمه، وقل: "ورب صفة، واشتهر الأول، "ويهل أهل بحد" أما حد فهو كل مكان مرتفع، وهو سم لعشرة مواضع، والمراد ههنا أي أعلاها قامة وليس، وأسفلها أشد والعراق، من قرن' بفتح القاف وسكون اراء فون، لا يضاف، على مرحلة من مكة، وهو أقرب المواقيت، كذا في "الحلى على" "موصا"، قال عبد الله بن عمر: "من احطاب" "ويعني أن رسول الله ﷺ قال" وفي "الصحيحين"، عن سالم عن أبيه، "ورغم" "أن سي" قال: "وه أسمع"، وقد عاين في الشجرى والتوفي والتبشير لما سمعه من النبي ﷺ مشافهه مما لم يسمعه منه، ويهل أهل اليمن من بضمه "بصح شحنة ولا من مفتوحين بينهما ميم ساكنة، مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا، ويقال لها: "أسم" باهجرة وهو الأصل، والياء سهيل لها، وحكى ابن السكيت فيه "برمر"، راثى بن اللامين، لم يصرف للعمية ولتأيت.



قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّمَةٍ.

- ٧٢٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّمَةٍ.
- ٧٢٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنَ الْفَرَعِ.

**أمر الحج** وأصل الأمر الواجب، فاستدل به من قال: إن تقلدته الإحرام عن مواقيت وتأخيرها عنها لا يجوز، والمسألة خلافية، وتقريب لا يتم إلا بإثبات أن الأمر بالشئ يقضي الشئ عن خلافه، وهي أيضا خلافية، وعمل الإمام مالكاً ذكر هذا حديث نبو الحديث المتقدم إشارة إلى أن الخبر في الحديث متقدم بمعنى الأمر، "أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة متعلق بـ'يهلوا'، وكلمة 'من' استدلته، أي استدل به، هلاهم من ذي حليفة، فانه العبي، وأهل الشام من الحيفة، وأهل نجد من قرن أي قرن السارل، وانقر قرن، أحدهما هذا، وهو الميقات، ولثاني قرن الشعاب، وليس ميقات على الظاهر، قاله الخافض، وسعه الرقابي وغيره، لكن جمعا كثيرا من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في المصروع بأحدهما واحدا، "قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت ساء مجهول، أن رسول الله ﷺ قال: ويهل أهل اليمن من يلمم، وأحدث أخرجه البخاري بطرق.

**أهل** أي أحرم "من الفرع" بضم أوله وسكون ثابته، وقيل: بضمين آخره عين مهملة، موضع ساحية المدينة، وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، وفي المعجم: قرية من بواحي الرعدة عن يسار المسقى، وبها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة، وقيل: أربع ليال بها منازل وحل وماء كثير، واحتجبت العماء في توجهه الأثر لاحتلافهم في مدي تخاور عن ذي الحليفة إلى الحيفة مثلا، قال ابن رشد: احتلوا فيمن ترك الإحرام من ميقاته، وأحرم من ميقات آخر غير ميقاته، مث: أن يترك أهل المدينة الإحرام من ذي الحليفة ويجرموا من الحيفة، فقال قوم: عليه دم، ومن قال به مالك وبعض أصحابه، وقال أبو حيفة لس عليه شيء، وقالوا أي عثمنا الحيفة: ولو مر متقدين بإحرامه من الأعد أفضل، ولو أورد إلى أسالي لا شيء عليه عني المذهب، وعارة "الساب": سقط عنه الدم، قال ابن عابدين: قوله: بميقتين، أي كالمدي بحر بني الحيفة ثم بالحيفة بإحرامه من الأعد أفضل، ثم قال بعد ذكر عارة "الساب" وشرحه: لكن في "الفتح" عن "الكافي" الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية: ومن جاور وقته غير محرم، ثم أتى وقتا آخر وأحرم منه، أحراه، ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلي =

٧٢٨ - **مَاتَ** عَنِ الثَّقَةِ عِنْدَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهْلٌ مِنْ إِبِلْيَاءَ.

٧٢٩ - مَا لَكُمْ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا مِنَ الْجَعْرَانَةِ بِعُمْرَةٍ.

= فعلم منه أن قول أبي حنيفة إسنار في غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي، وأنه لا فرق في طاهر الرواية بين المدني وغيره، وقال ابن عديم: فوه أي ملأ. "إن هذه الموافقة لأهلها وإن مر بها" قد أفاد أنه لا يحور مجاورة الجميع إلا محرماً، فلا يجب على المدني أن يحرم من ميقاته وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عندما، ويعلم منه أن شامي إذا مر على ذي الحليفة في دهابه لا يلزم الإحرام منه بالنظر في الأولى، وإنما يجب عليه أن يحرم من الخحفة كالمصري، وقال القاري في 'شرح النقاية': ولو لم يحرم المدني ومن معاه من ذي الحليفة وأحرم من الخحفة، فلا شيء عليه، وكرهه وفاقاً، وعن أبي حنيفة: يلزمه دم، وبه قال الشافعي، لكن صاهر هو الأول؛ ما روي في الحديث من قوله **هو من أبي حنيفة** من غير **أهلها**، فمن حاور ابن سنيقات الثاني صار ميقاته به.

**إبلياء** قال النووي: همزة مكسورة ثم مشاة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف ممسودة. هـ هو الأشهر، وحكي فيها القصر، ولغة ثالثة: 'إبلاء' حذف الباء الأولى وسكون اللام وند، وورد. الإبياء، بألف رلام، وهو عريب، قيل: معناه: بيت الله، والمراد: البيت المقدس، وم يذكر في رواية 'الموطأ' الإهلال كان نخعة أو عمرة، وكذا لم يذكره في رواية محمد، لكن ذكر في "جمع الفوائد" رواية مالك: أن ابن عمر أهل نخعة من إبياء، قنت: واحتشم فقهاء الأمصار في تقديم الإحرام على الميقات المكاني، قال العيني في شرح هداية: تقدم الإحرام على هذه المواقيت حائر بالإجماع. وقال داود الطاهري: إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وقال في 'شرح البحاري': قال ابن حزم: لا يخل لأحد أن يحرم بالخروج أو العمرة قبل المواقيت، فإن أحرم أحد قسماً وهو بمنى، فلا إحرام له، ولا حج ولا عمرة له إلا أن يسوي إذا صار في الميقات تحديد الإحرام فذلك حائر، وقال عيني: إن ابن حجر نقل الإجماع على الحوار في التقدم عليها. ثم قال: فإن قنت: نقل عن إسحاق وداود عدم الحوار، قنت: مخالفتها للجمهور لا تعتبر، وقال أيضاً: احتسبوا هل لأفضل التزام الحج منهن أو من مبره؟ فقال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق وأبو حنيفة: إحرام من المواقيت رخصة، واعتمدوا في ذلك على فعل الصحابة، فإنهم أحرموا من قبل المواقيت، وهم بن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم، قالوا: وهم أعرف بالنسبة وهم فقهاء الصحابة، وشهدوا بإحرام رسول الله ﷺ وعلموا أن إحرامه ﷺ من الميقات كان تيسيراً على أصحابه ورخصة لهم، وابن عمر كان أشد الناس اتباعاً لرسول الله ﷺ.

**أهل:** أي أحرم بعد قسمة عثمان حسين في عام الفتح سنة ثمان 'من الجعرة' قال ياقوت الحموي. كسر  
أوله إجماعاً، ثم إجماعاً **هـ** هذا من الجعرة يستعمل وجوهاً، أحدها: أنه **هـ** أراد العمرة مقصودة، إذ كان  
يخرج إذ ذاك من تلك الواحي إلى المدينة؛ فأراد أن يكون آخر أعماله إذا العمرة، فعنى هذا في فعله **هـ** حجة، =

## التلبية والعمل في الإهلال

٧٣٠ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .....

= على أن من كان داخل الميقات وأراد الحج أو العمرة فلا يحتاج الخروج إلى المواقيت بل يهل من موضعه، ويكون فعله تلبية تفسيراً لما ورد في روايات المواقيت بعد المواقيت المذكورة: ومن كان دون ذلك فسحب حيث نسأ. قال العيني: إلقاء حواشي الشرط، أي فعله من حيث قصد الذهاب إلى مكة، يعني يهل من ذلك الموضع، قال ابن رشد: جمهور العلماء على أن من كان مبره دون، فميقات إحرامه من مبره، وقال الحافظ: هذا متفق عليه، إلا ما روي عن مجاهد أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، ونال الوجوه في إحرامه تلبية أنه أراد دخول مكة لاحتار حاكمه بعد الفتح، إذ كان هذا أول الرجوع إلى المدينة، وعلى هذا تلبية أن يدخل بدون إحرام أيضاً، لكنه أحرم لإحرام العمرة ولم تكن العمرة مقصودة، ويحتمل وجوهاً أخرى.

**التلبية.** مصدر لى أي قال: ليت، قال العيني: هي مصدر من لى بتي، وأصله لب على وزن فعل لا فعل فقلت لاء الثالثة ياء؛ استثقالاً لثلاث باءات، ثم قلت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وما قال صاحب 'التبويح': قولهم: لى مشتق من لفظ ليت كما قالوا: حمدل وحوقل، ليس بصحيح، ثم سطر في التعقب عليه. قال ابن رشد: اتفقوا على أن الإحرام لا يكون إلا نية، واحتجوا هل نحرى نية فيه من غير التلبية؟ فقال مالك والشافعي: نحرى نية من غير التلبية، وقال أبو حنيفة: التلبية في الحج كالشكيرة في الإحرام بالصلاة إلا أنه نحرى عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية كما في افتتاح الصلاة عنده ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح اللباب" أن التلبية مرة فرص، وهو عند الشروع، وتكرارها ستة أي في الخمس الأول وكذا سائر الخالص، والإكثار منه مذموم إلج. وفي "الهداية": ولا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية حلالاً للشافعي؛ لأنه عقد على الأداء فلا بد من ذكر، كما في تحريم الصلاة، ويصير شارعاً بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت أو عربية، هذا هو المشهور عن أصحابنا، والفرق بينه وبين الصلاة على أصلهما أن باب الحج أوسع من باب الصلاة، حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقييد البدن، فكذا غير التلبية وغير العربية. قال ابن الأمام: قوله: "حلالاً للشافعي" في أحد قوليه، وروي عن أبي يوسف كقوله؛ قياساً على الصوم فجامع أما عادة كف عن المخطورات، فتكفي النية لالتزامها، وقسنا نحن على الصلاة؛ لأنه التزم أفعال لا مجرد كف، بل التزم الكف شرط، فكان بالصلاة أشبه، فلا بد من ذكر يقتضيه أو عما يقوّم مقامه مما هو من خصوصياته، وقد روي عن ابن عباس في قوله تعالى: فمن وجد فيه نجس فليحج (سورة ١٩٧) قال فرص الحج الإهلال، وقال ابن عمر: التلبية. وقول ابن مسعود: 'الإحرام' لا يباي قولهما كيف وقد ثبت عنه أنه التلبية. وقال ابن رشد: كان مالك لا يرى التلبية من أركان الحج، ويرى على تاركها دماً، وكان غيره يراها من أركانه، وحجة من رآها واجبة: أن أفعاله تلبية إذا أتت بياها لوجب أنها محمولة على الوجوب، حتى يدل الدليل على غير ذلك؛ لقوله تلبية حدى عني ماسككم =

أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ نَبِيَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ  
وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

الصلوات على النبي وآله

= وفي بخاري في شرح حديثه فرض حج لإحرام بجماع لأمة، ولأن كل عبادة لها تحصيل فليها إحرام  
كإحلاله، وهو عند شرط لاداء لا ركن كما في شافعي ومالك، لأنه يدعو إلى خلق لا يتصل عنه إلى  
غيره، ويجمع كل ركن في الجملة، ولو كان ركنًا لما كان كذلك.

**لَبَّيْكَ الْح** است غلط متي عند سبوه ومن بعده، وفي سب مفرود، وكفه نفس بقاء؛ لاتصافها بالتصغير كما  
في بيت وبيت، ورد أنه نفس بقاء مع مقهور، وعن سب سب على مصدر، وأصله بيت في غنى  
سأكتف أي بيت بعد بيت، وهذه تسمية سب حقيقته من مكسبه أو مصاعبه، ومعه حجة بعد حجة قال  
نفسه في: أي حيث يجمع حينئذ برهانه في سب كما أبحث أولاً حين حصب الأبرج بـ التمس  
براهمه، قد فعل ولا حس أن معه منادات بعد منال في كل ما أمر به، اللهم بيت أي يا الله!  
أحيات بعد دعوتك، وفي نسو فمجد على بخاري كبره لتكثيره، أحدهما في يدي وآخر في أخرى، أو  
كرره باعتر حاشي محققين من على والفقر والضعف والخير والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عام  
الأبرج والآخر في عام الأبرج است لا شريك لك است في سب في ونسبه لأن يؤكد شدة لاشات  
الأبرج منه، وهذه تصرفها في شريكه عامة ونسبه في بيت وخصب، بـ حمد ونعمة لك في حافظ  
روى النسب الصرفة على الاستداف، ونسبها على تعيين، وكسر أخود عند جمهور

في نسب لأن من كسر جعل معه بـ حمد لك على كل حال، ومن فتح قال معه: بيت هذا است وفي  
رمحشري أن شافعي حذر فتح، وإن كان حقيقته حار الكسر، وقال قسبي فتح رويته عامة وهم مشهورون،  
وفان بخاري الكسر هو محذر رويته ودريه، فب ورجح النووي وس دقيق عيد الكسر كما في الفتح،  
وفي إمامة الكسر لأف لا فتحها، يكون ساء لا ساء، فإن من همام يعني في روحه لأوجه، وأما في  
أحور فيحور، والكسر على متشاف ساء، ويكون نسبه ساء، وفتح على أنه تعيل بنسبه، أي بيت لأن  
أحمد ونعمة لك، وما لا حاشي بـ أن لا مرة لأحد يفتض على لآخر، ونسبه كسر ساء، لإحسان ومنه  
مصنف، وفتح سعيه، قال تعالى: **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا** (سورة البقرة ١٢٩) وهي بالنصب على مشهور،  
وفان عاصي، يجوز رفع على لانداء وحز محدوف أي مسفرة لك، وأحور من الأباري أن موجود حار ساء  
وحز بـ هو المحدوف، فب: وعلى هذا لا يرد ما أورد البخاري على الرفع: أنه لا يجوز العطف على محل سم  
بـ إلا بعد مضي حيز وإمات بالنصب أي على مشهور، وأحور أرفع وتقديره مث لك مث، فانه  
حافظ، وفان البخاري: بالنصب عطف على حمد، وقد يستحب رفع عند قوة: واست، فإن من أمير:  
قرن أحمد ونعمة وأورد أمثك! لأن حمد معين نعمة، وقد بقا حمد لله على عمه، وجمع بينهما، =

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ  
لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

بُحْثُ سَعْدِ بْنِ

= وأما الحديث فهو معنى مستقل بنفسه. قال القاري: وفي تقديم الحمد على التلبية إيماء إلى عموم معنى الحمد، وإشارة إلى أنه بداته يستحق الحمد سواء أُنعم أو لم ينعَمْ، ولا مانع من أن يكون 'الملك' مرفوعاً وجره قوله: لا شريك لك، وعمل من حصر الوقفة المظيفة بعد 'الملك' بأن يصاها - 'لا' التي بعدها ربما يتوهم أنها هي لما قبلها، وذلك كمر. ونعقده القاري بأنه دهرول عما قبلها وما بعدها.

قَالَ: رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ هَذَا بَعْضُ عَمَلِ الْإِبْرَادَةِ مِنْ أَسْ عَمْرٍ، وَهَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي التَّيْمِيِّ عَنْ مَسْمُومٍ، وَأَوْضَحَ مِنْهُ مَا فِي النَّاسِ مِنَ الْحَارِيِّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ تَسْبِيحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْكُورَةً مِنْ رِبَادَةِ قَوْلِهِ: 'وَلَا يَرِيدُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ'، وَمِنْ بَوَهِمْ رِوَايَةَ الْفَصْلِ الثَّانِي - مِنْ بَابِ التَّسْبِيحِ لِلْمَشْكَاةِ عَنِ الْمُتَّقِ عِيهِ، وَالنَّهْظُ مُسَلِّمٌ، أَنَّ هَذِهِ الرِّبَادَةَ أَيْضاً مَرْفُوعَةٌ - وَهِيَ أَوْ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِجِ. 'يُرِيدُ فِيهَا' يَقُولُ: 'لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ' ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهَكَذَا رِوَايَةُ مُحَمَّدٍ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّأَكِيدَ الْمُطْلَقَ لَا يَرَادُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّعَاءُ، وَأَمَّا تَكْرِيرُ هَذِهِ لَبَّيْكَ لَا تَكُنْ كَلِمَةً (ج ١٢). فَلَيْسَ مِنَ التَّأَكِيدِ، قَالَهُ الرَّقَالِيُّ. 'وَسَعْدَيْكَ' قَالَتْ عِيَاصُ: بِفَرَادِهِ وَتَشْبِيهِهَا كَلِمَةً 'لَبَّيْكَ'، وَمَعْنَاهُ: سَاعَدَتْ طَاعَتَكَ مَسَاعِدَةٌ بَعْدَ مَسَاعِدَةٍ وَإِسْعَادٌ بَعْدَ إِسْعَادٍ، وَلَدَا أَثَرِي. وَهُوَ مِنْ أَمْصَادٍ مُنْصَوِّبَةٍ لَعَلَّ لَا يَطْهَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ. قَالَ الْقَارِي: وَفِي 'الْهَابَةِ'. لَمْ يَسْمَعْ 'سَعْدَيْكَ' مَعْرُوداً عَنْ لَبَّيْكَ. 'وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ' هَكَذَا لَفْظُ مَسْمُومٍ. وَفِي الْمَشْكَاةِ نَرْوِيهِ مَسْمُومٌ: 'أَوْ حَيْرٌ فِي يَدَيْكَ'. وَوَرَدَ: وَالْخَيْرُ لَيْسَ إِلَيْكَ أَيْ لَا يَسْبِقُ إِيَّكَ أَدَا 'لَبَّيْكَ' وَارْعَاءُ إِيَّكَ هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهَدِيَّةِ وَالْمَقْصُورَةِ إِلَّا نَسْخَةَ الرَّقَالِيِّ، فَمِنْهَا الرُّعْبِيُّ بِالْقَصْرِ. قَالَ الْهَارِثِيُّ: يَرْوَى بِمَنْعِ الرِّاءِ وَبِصَمِّ الرِّاءِ مَعَ الْقَصْرِ. وَقَالَ الْقَارِي: يَرْوَى بِمَنْعِ الرِّاءِ وَالْمَدِّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَبِصَمِّ الرِّاءِ مَعَ الْقَصْرِ، وَبَطْنُهُ الْعِيَاءُ وَالْعَلَى وَالنَّعْمَاءُ وَالنَّعْمَى، وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ فِيهِ الْفَتْحُ مَعَ الْقَصْرِ أَيْضاً، وَمَعْنَاهُ الْطَلَبُ وَالْمَسْأَلَةُ وَالرَّعْمَةُ. قَالَ النَّاجِي: كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرُّعُوبَ إِلَيْهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى. 'وَالْعَمَلُ' قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَيْ كَذَلِكَ الْعَمَلُ مِمَّنْ إِلَيْهِ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ. وَقَالَ الْقَارِي: الْأَطْهَرُ أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَالْعَمَلُ لَكَ أَيْ لَوْجَهَتْ وَرِصَاكَ، أَوْ لَعَمَلُكَ أَيْ بِأَمْرِكَ وَتَوْفِيقِكَ، أَوْ لَمَنْعِي: أَمْرُ الْعَمَلِ رَاجِعٌ إِيَّاهُ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ رَدَّ عَنْ عَمْرٍ فِي اتِّسَابِ مَا لَيْسَ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ التَّحَرِي لَاتَّسَابِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَرِيدُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةِ. أَوْ لَا أَحَابَ الْأُثَرِي أَنَّهُ رَأَى أَنَّ الرِّبَادَةَ عَلَى الْبَصِّ لَيْسَتْ سَجَاءً، وَأَنَّ الشَّيْءَ وَحْدَهُ كَذَلِكَ هُوَ مَعَ غَيْرِهِ، أَوْ فَهْمُهُ عَدَمُ الْقَصْرِ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَأَنَّ الثَّوَابَ يَنْتَضِعُ بِكَثْرَةِ الْعَمَلِ، وَافْتِصَارُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ لَا يَكْفِي. وَأَجَابَ أَبُو الْعَرَّاقِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَبْطُ السَّعَةِ بِغَيْرِهَا، بَلْ لَمَّا أَتَى مَا سَمِعَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ ذَكَرَ آخَرَ، وَبَابُ الْأَدْكَارِ لَا تَحْجِيزُ فِيهِ إِذَا لَمْ يُوَدَّ إِلَى خَرِيفٍ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ. فَإِنْ أَدَّكَرَ حَيْرٌ مَوْضُوعٌ وَلَا اسْتِكْنَارٌ مِنْهُ حَسَنٌ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِهَذِهِ التَّلْبِيَةِ الْمَرْوِيَةِ =

٧٣١ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، .....

عن رسول الله ﷺ. واحتتموا في الريادة، فقال مالك: أكره ريادته فيها على تسمية رسول الله ﷺ. وروى عنه أنه لا بأس أن يراد فيها ما كان ابن عمر ﷺ يريد. وقال ثوري ولأورعي ومحمد بن الحسن: أنه أن يراد فيها ما شاء وأحب. وقال أبو حنيفة وأبو ثور: لا بأس بالريادة. وقال الثوري: قال الشافعي: إن راد شيئاً في التسمية من تعصيب الله تعالى فلا بأس بإشياء الله، وأحب إلي أن يقتصر وقال أبو يوسف والشافعي في قول: لا يسعى أن يراد فيها على تسمية النبي ﷺ المذكورة، وإليه ذهب الطحاوي واحتاره.

**كان يصلي إثنين** قال الساجي: هذا المصنف إذا نصق في الشرح اقتضى صهره في عرف الاستعمال النافذة، وهو المعلوم من قومه: صلى فلان ركعتين، وإن كان روي أن صلاة النبي ﷺ في حنيفة كانت صلاة الفجر، وقد احتار مالك أن يكون إحرامه بأثر نافذة؛ لأنه ريادة حرة. قال النووي: في حديث استحباب صلاة الركعتين عند الإحرام، ويصيهما قبل الإحرام ويكونان نافذة، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري: أنه استحبت كونهما بعد صلاة فرض؛ لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والنسب ما قاله الجمهور، وهو ظاهر الحديث. وفي 'المحلى': قلت: فيه شك كون الإحرام بعد الصلاة، ويكون نافذة عند أبي حنيفة والشافعي والجمهور، وهو صلى المكتوبة أجرته كما حرره عن تحية المسجد، كما ذكره فقهاء الثوريين. وعند مالك يجرم الإحرام والمعتز بأثر فريضة أو نافذة كما في 'الرسالة'. وبه قال أحمد، غير أن ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض أو للإحرام. وقال النووي: يستحب أن يجرم عقب الصلاة، فإن حصرته مكتوبة أحرم عقبها وإلا صلى ركعتين تطوعا. وقد روي عن أحمد: أن الإحرام عقب الصلاة وإذا ستوت به راحته وإذا بدأ بالسيرة سواء؛ لأن الجميع قد روي عنه ﷺ بطرق صحيحة، فوسع في ذلك كله، وهذا كله على الاستحباب، وكيف ما أحرم حار، لا يعم أحدنا حائف في ذلك. وقال الدردير: ثم رابع ليس ركعتان، والفرض محرم عقبهما، وقائه الأفضل. وقال المدائني: الفرض محرم أي في أصل السنة، والخاص أن السنة تحصل بإيقاع الإحرام عقب صلاة ولو فرض، لكن إن كانت خلافاً سنة ومدبوبة، وإن أتى بعد فرض أتى سنة فقط. قلت: وفي فروع الحنفية شك الركعتين مالا، وآخرى مكتوبة. وفي 'الروض المربع' وسن إحرام عقب الركعتين مالا، أو عقب فريضة. وما من ابن القيم في 'المغني' أن ﷺ أحرم في صلاة بعد ما صلى الظهر ركعتين، قال. وم يقل عنه أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر. قلت: وظاهر للنصوص أن هاتين الركعتين كانت تحية لإحرام لا للظهر ولا للفجر، كما قال به الحسن البصري، وقد تقدم في كلام الساجي والنووي، ويؤيده ما في 'شرح لإحياء' برواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج حاجا، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجب إثنين.



**فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهْلًا.**

٧٣٢ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

**فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْحُجَّةُ:** ومسلم في حديث ابن عمر: استوت به الناقة قائمة، "أهل" أي رفع صوته بالتلبية، اختلفت الروايات في موضع إحرامه ﷺ. فروي أنه أحرم في مصلاه بعد الصلاة، وروي: حين استوت به الراحلة كما في حديث الباب، وروي: أنه أحرم ما علا شرف البداء، وجمع بين هذا الاختلاف ابن عباس، قال حافظ: وقد أربأ الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لاس عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحرامه. فذكر الحديث، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس. وقد اتفق فقهاء الأمصار على جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل. وقال الررقاي: في حديث الباب حجة للشافعي ومالك أن الأفضل أن يهل إذا استوت به راحلته وتوجه لطريقه ماشيا. وكذا جمع بين مذهبهما غيره، وفرق الساجي بينهما فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل أراكب إذا استوت به راحلته قائمة على لفظ الحديث، وقال الشافعي: يهل إذا أحدث ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهل عقب الصلاة.

**يبدأؤكم.** قال الررقاي: ناخذ، "هذه" التي فوق عنمي دي الخيفة من صعود من الوادي. قاله أبو عبيد النكري وغيره. وأصافها إليهم لكونهم كذبوا بسبها. وفي "أعلى" سميت البداء، لأنه ليس فيها أثر ولا ساء، وكل مفارقة يسمى بداء، قاله النووي. وهي الشرف الذي فدام دي الخيفة إلى مكة. التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها أي بسبها، فـ"في" للتعبير أي تقولون: إنه ﷺ أحرم منها. قال الساجي: يعني - والله أعلم - أنهم يقولون: إن النبي ﷺ أحرر الإحرام والإهلال حتى أشرف عليها، وذلك مروى عن أسس (أيضا) قال: صلى النبي ﷺ بالمدينة - وحين معه - الظهر أربعاً، وصلى دي خيفة ركعتين، ثم بات فيها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به ناقته على البداء، حمد الله وسبح وكبر، ثم أهل حج وعمره. فأبكر عند الله بن عمر هذه الرواية، ووصفها بالكذب؛ لأن الكذب الإخبار بالشئ على ما ليس به، قصد بذلك المنحر أو لم يقصد، وفي "امدينة" عن ابن نافع: أنكر مالك الإحرام من البداء. وقال الأبي: ليس من شرط الكذب العمد، فهو محمول على أنه أراد أن ذلك وقع منهم سهواً؛ إذ لا يرضى به بأنه يسهل الصحابة إلى الكذب الذي لا يخل. "ما أهل رسول الله ﷺ" إلا من عند المسجد يعني مسجد ذي خيفة" قال الساجي: هذا يقتضي أنه أفضل موضع دي الخيفة للاقتداء بالنبي ﷺ والتبرك بموضع إحرامه، ومن أحرم من غير ذلك الموضع من ذي الخيفة أحرأه؛ لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع مع عظم الرفاق وكثرة النشر وتزاحم الناس.

٧٣٣ - **ماث** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْرِيِّ. عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدَ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا،

**أنا عبد الرحمن** كنية ابن عمر **ث**، رأيت يصنع أربعة أي من الخصال، وهو متعول لقوله: **تصنع**، وخمسة مفعول ثان لقوله: **رأيت**، **لم أر** أحدا من أصحابي أي أقوامي ومثالث من أصحابي **ث**، وفي بعض نسخ 'النحاري' من أصحابي من أصحاب رسول الله **ث**، قال ساجي: سؤله عن وجه عبقة لها، وهل عبده في ذلك توفيق من النبي **ث**، أو فعله عن رأي واجتهاد؛ لأن ابن عمر كان كثير حفظ لأفعال النبي **ث**، شديد الاقتداء به معروف بذلك مشهور في صحابة التابعين، فأرد ابن جريج أن يعلم ما حلف فيه أصحابه من ذلك. **تصنعها** قال الحافظ: انضاهر من التبعيض المفرد من عمر ثم ذكر دون غيره ممن رآهم عبدة. وفي ما روي: **يختصم** أن يكون مرده لا يصنع غير مجموعة وإن كان يصنع بعضها.

وفي 'التعقيب لمحمد': مراد بقوله عن الأكثر: واسع في ذلك فعل. **ما رأيت** أحدا، أو المراد بقوله أحده يصنعها عن سبيل الالتزام، قال: وما هي ونقص 'النحاري'. **ما هي** قصير لإفرد. **ما من حريج**؟ قال: رأيت لا أقس من لأركان' لأربعة بيت إلا مركبين 'اليمانيين' بتحقيق لاء؛ لأن ألف بدل من إحدى يائي السب، وهو الألف الذي أحاطه بعب، ولم يذكر من ف من غيره كما حقه العبي، وفي لغة قبيلة. **شديدها** على أن الألف رائد. قال أبي: هو مسبوغ إلى الهمس، فالعناصر أن يغار في سبب إليه، أي، فرادو فيه الألف عوضا من إحدى يائي السب، فهو شديدها جمعوا بين العوض والمعوض منه، وذلك لا يسعي، وحكى سبوه فيه التشديد، ووجهه بأن الألف فيه رائدة. وفي معنى اندس شديدها وهو قد يراد في سبب كما رددت رأي في 'الراري' مسبوغا إلى الري، والهمزة في 'الصعالي' مسبوغا إلى صعاء. والمراد ههنا ركن سماوي ولركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقارن له: ركن عرفي، كونه من جهة عرق، وبه أكثر بلاد الهند، والذي منه يماني؛ لأنه من جهة اليمن، ويقال ههنا: اليمانيان عبياء، ويقال لركنين لآخرين بشاميان، قول قيل: **ما لا هو** الأسودين تعبيرا؛ أحب أنه ربما يشته عن بعض المعوا أن في كل من هذين الركنين حجر الأسود، ففهم اشتية ولا يفهم التعليب، كذا قال 'المرقاني' وغيره. وإصلاح ركن عرفي على ركن الذي فيه الحجر الأسود غير معروف، والمعروف إطلاقه على الركن الذي بين جدار الباب وجدار الحطيم.

**ورأيت** تنسب لفتح أوجه وثاقته، فهو من باب سمع معنى لمس، ومن باب ضرب معنى خبط، **سعال** جمع نعل، وهو ما يلبس في الرجل بوقية القدم عن مسح وغدر وحبرهم. **سببه** كسر الهمزة وسكون الواو حدة، نسبة إلى السست بالكسر، آخره مشاء فوفية، هي التي لا شعر فيها، مأخوذ من استت معنى حلق. فإنه الأهرري، أو لأنها سنت السداع أي لانت. وقال أبو عمر والشمساني كل مدحوخ سبت. وما سألني من جواب من عمر يدل على أن المراد ههنا المعال التي ليس فيها شعر.

قَالَ: وَمَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ! قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالْصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَالَالَ وَلَمْ تَهَلَّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ مِنْهَا إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالَ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيتوضأُ فيها، .....

= وقيل، مسوب إلى سوق الست بالفتح، 'ورأيتك تصنع' بضم موحدة وفتحها فتان مشهورتان حكاهما الجوهري، وحكي أكثر أيضاً من صرب بصرب، كد في أعشى، بالصفرة بالضم أي اللون الأصفر بالعمران أو غيره، وقيل، الصفرة ست تصنع به أصفر أي تصنع ثوبت أو شعرك، كما سيأتي. قال الناحي: يحتمل أن يريد إحصاء ويحتمل الثياب، وقال يحيى بن عمر: يريد أنه كان يصنع بها ثيابه لا حيته، قال: وهذا معناه عند أصحاب مالك، قال أحمد بن حنبل ولا يشت أن النبي ﷺ صنع لحية صفرة ولا غيرها، ولا أدرك ذلك، توفي رسول الله ﷺ ويس في حيته ورأسه عشرون شعرة بيضاء، 'ورأيتك إذا كنت بارداً بمكة أهل الناس' أي أحرموا "إذا رأوا إهلالاً" أي هلال ذي الحجة "وهم أهل" هكذا في السبع هندية بالإدغام، وكذا في رواية البخاري، وفي السبع المصرية بعد الإدغام، "ت حتى كان" هكذا في السبع هندية، وكذا لفظ البخاري، وفي المصرية "مسلم" بالمصارع، ثم يشكك على هذا الحديث ما يأتي في باب إهلال أهل مكة: أن ابن عمر أيضاً يهل هلال ذي الحجة، ويأتي الجمع هناك "يوم" بالرفع فاعل 'يكون' اتامة والنصب خبر على أنها ناقصة، قاله الرقاعي 'التروية' ثامن ذي الحجة.

**فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْح** في جواب أسئلته وبأن متمسكه في هذه الأمور الأربعة: "أما الأركان فهي" لم أر رسول الله ﷺ يمس منها إلا الركنين 'اليمانيين' لأهما على قواعد إبراهيم، كما سيأتي بيانهما في بناء الكعبة، واستلامهما مختلف، فركن الأسود استلامه استقبال إن قدر، واليماني منه بلا تقصير، كما سيأتي مفصلاً في باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام، بخلاف الشاميين فيسأ على قواعد إبراهيم. قال القاسمي: لو أدخل الحجر في البيت حتى عاد الشاميان على قواعد إبراهيم استلما. قال ابن القصار: ولما لم يمس ابن الربير الكعبة على قواعد استلما الأركان كلها، قال القاسمي عياض: اتفق العلماء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلما، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب الخلاف، وتخصيص اليمانيين؛ لأهما كانا على قواعد إبراهيم، بخلاف الآخرين، ولما ردهما ابن الربير على قواعد استلما أيضاً، ولو لم يمس الأركان كذلك استلما كلها اقتداء به، صرح به القاضي عياض، قاله المعيني. 'وأما النعال السبتية فهي' رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر" وهذا يعين المراد من النعال السبتية، 'ويتوضأ فيها' أي يعسل الأركان حال كونها فيها، وهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

فَأَنَّا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَّا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُلُ حَتَّى يَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٧٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَحْرَمَ.

٧٣٥ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَهَلَ.....

**السها** كذا في السجح اهديه يصير لإفراد الراحع إلى نعال، وفي المصرية يصير النسية بتأويل النعلين، والمعنى: ألسها اقتداء به ﷺ. وأما حكمه النعال الستية فقد قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً في حوز ألسها في غير المقابر، وإنما كره قوم ألسها في المقابر؛ لقوله ﷺ للماشي بين المقابر: «سكت» وقال قوم: يجوز ذلك ولو كان في المقابر؛ لقوله ﷺ «دفع سب في هذه السجح» وقال حكيم الترمذي في «نواذر الأصوص»: إن النبي ﷺ إنما قال لذلك الرجل «سكت» لأن الميت كان ينام، فلما صر على ذلك الرجل شعبه عن جواب السكين، فكاد يهلك لولا أن شته الله تعالى، كذا في العيني، وقال أيضاً: ذهب أهل الظاهر إلى كراهة ذلك، وأنه قال أحمد بن حنبل، وقال ابن حزم في «المعنى» لا يخل لأحد أن يمشی بين القبور بعينين ستيتين، وهما اللذان أن لا شعر عليهما، فإن كان فيهما شعر حار ذلك، وقال الجمهور من العلماء جواز ذلك، وهو قول الحسن والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وحماد بن عمار والفقهاء من التابعين ومن بعدهم.

**اصبعها** قال المارزي: قيل: المراد صبع الشعر، وقيل: صبع الثوب. قال القاضي عياض: وهذا أصح الوجهين، لكن قد جاءت آثار عن ابن عمر بن فيها تصغير ابن عمر خيته، واحتج بأنه ﷺ كان يصغر خيته بأبوس والرعمران، رواه أبو داود. وأحيب باحتمال: أنه كان مما ينطبق به لا أنه كان صبع لها شعره، وقال ابن عبد البر: لم يكن ﷺ يصبغ بالصفرة إلا ثيابه، وأما الخضاب فلم يكن يخص.

**يسعث إلح** بصيغة التذكير في السجح اهديه، والتأنيث في السجح المصرية. «نه راحته» أي تستوي به قائمة إلى طريقه. قال المارزي: ما تقدم من جواباته نص في عين ما سئل عنه، ولما لم يكن عنده نص في الراحع أحاب نصرت من القياس، ووجهه: أنه لما رآه ﷺ في حجه من غير مكة إلى يهل عند الشروع في الفعل أحر هو إلى يوم التروية؛ لأنه الذي يتبدأ فيه بأعمال الحج من الخروج إلى منى وغيره.

**كان يصلي** ركعتين سنة الإحرام أو صلاة الظهر؛ اتباعاً لما رآه من فعله ﷺ. «ثم يخرج» من المسجد «فيركب» على دابته «فإذا استوت به راحلته أحره» اتباعاً لما سمع من النبي ﷺ يهل حين استوت به راحلته.

مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَأَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ أَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

## رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

٧٣٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .....

**من مسجد ذي الحليفة:** يس في أكثر النسخ الهندية لفظ عند "مسجد ذي الحليفة"، وفي بعض النسخ الهندية: من عند باب مسجد ذي الحليفة، "حين استوت به راحلته، وأن أبان" بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة فألف ونون. ابن عثمان بن عفان التابعي، "أشار عليه" بصمير الأفراد في النسخ الموحدة عددا من الهندية والمصرية، وحكى الرزقاني عن بعضها بالجمع، أي على عند الملك ومن معه. "بذلك" أي بالإحرام بعد ما استوى، والقصد بذلك تأييد لما احتاره من الإحرام إذاك، والروايات في ذلك مختلفة كما عرفت، وكذلك عمل الصحابة ومن بعدهم. وقال سعيد بن جبير في آخر ما تقدم من حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره في الجمع بين مختلف ما روي في محل إحرامه ﷺ، قال سعيد: فمن أحد نقول ابن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه.

**بالإهلال:** أي بالتلبية، وقول عياض: "إنه رفع الصوت بالتلبية" تعقب بأنه لا ينتم حينئذ قوله مع قوله: رفع الصوت، قانه الرزقاني. لكن سيأتي في الحديث لفظ الإهلال مع رفع الصوت، وفسره الرزقاني برفع الصوت، قال العيني: قال ابن بطال: رفع الصوت بالتلبية مستحب، وبه قال أبو حنيفة والثوري والشافعي، واحتلفت الرواية عن مالك، ففي رواية ابن القاسم: لا يرفع الصوت إلا في المسجد الحرام ومسجد مي، وقال الشافعي في القسمة: لا يرفع في مسجد الجماعات إلا المسجد الحرام ومسجد مي ومسجد عرفة، وقوله الحديد: استحبابه مطلقا، وفي 'التوضيح' وعددا أن التلبية المقترنة بالإحرام لا يجهر بها، وأجمعوا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية، وإنما عليها أن تسمع نفسها. وقال ابن رشد: أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، وهو مستحب عند الجمهور، وأجمع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تسمع نفسها بالقول. وكذا حكى الإيجاب عن أهل الظاهر خلافا للجمهور غير واحد من شراح الحديث، منهم الشيخ في "البدل" والعلامة الرزقاني في "الشرح".

**أن رسول الله ﷺ:** قال ابن عبد البر: هذا حديث يختلف في إسناده اختلافا كثيرا، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح فروى هكذا، وروى عن خلاد عن ريد بن خالد الجهني، وروى عن خلاد عن أبيه عن ريد هكذا في "التنوير"، ثم حكى عن المزي تفصيل الاختلاف.

قال: "أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالْإِهْلَالِ" يُرِيدُ أَحَدَهُمَا.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ. ....  
وفي نسخة: بعض

**أَتَانِي جَبْرِيلُ** إخبار منه <sup>١</sup> أن هذا لأمر مما أناد به جبريل، وأنه لم يقصر فيه على ما أداه إليه اجتهداده، فأمرني عن الله تعالى أمر مدب عند جمهور، ووجوب عند الظاهرة، قاله الرراقي وليس بوجه؛ فإن هذا الاختلاف في الأمر الثاني لا هذا الأمر. "أن من أصحابي هذا هو الأمر محض فيه مدب عند الجمهور، وللوجوب عند الظاهرة على ما هو المشهور، ولأوجه عندي أن هذا الأمر يقص بوجوب عند الحنفية كما سألني تقريره، أو من معي" ناشك من الراوي في روايته حتى والشافعي ومحمد وغيرهم، بإشارة إلى أن المصطفى <sup>٢</sup> قال أحد القطيعين وكل منهما يسد مسد الآخر، قاله الرراقي. وقال الباجي: انشئت من الراوي، ومن معه هم أصحابه لا سيما على ما ذهب إليه الجمهور من أصحاب الحديث، فإنهم يقولون. فلا بد صحته، وإن لم يكن رأى النبي <sup>٣</sup> إلا مره واحدة، أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ إظهاراً لشعار الإحرام وتعليةً للجاهل ما يستحب في ذلك المقام، أو بالإهلال قال الرراقي: هو رفع لصوت بالتلبية، والتصريح بالرفع معه رادده بأن، يريد أحدهما يعني أنه <sup>٤</sup> إنما قال أحد هذين القطيعين لكن الراوي شك فيه فاقه، فأتى بـ "أو" ثم سد عنى انشئت بقوله يريد أحدهما. وفي النسائي عن ابن عيسى لفظ التلبية، وفي سنن ماجة لفظ الإهلال، وقد روي رفع لصوت بالتلبية عن جماعة من الصحابة منهم: جلال بن السائب، وميمون بن عبد بن ماجة، وأبو هريرة عند أحمد، وابن عباس عند أحمد أيضاً، وحاتم عند سعيد بن منصور في نسخة من روايته في التبريز عنه، وعائشة عند البيهقي. وأبو بكر عند الترمذي، وسهل بن سعد عند الحاكم، ذكر العيني في "شرح البحاري" القاط هذه الروايات، وهي حجة بجمهور في أن رفع الصوت بالتلبية مندوب على ما هو المشهور، وهذا إذا أراد رفع الصوت جهراً، وإنما إذا أراد به مجرد التكلم بالتلبية، فهي حجة للحنفية وغيرهم في إيجاب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة في مدأ باب التلبية، وإليه مال الباجي؛ إذ قال: إن التلبية من شعائر الحج ومما لا يجوز للحاج نعهذ تركها في جميع سبكه، ومتى تركه في جميعه عامداً أو غير عامد فعليه دم، وقال الشافعي: لا دم عنه، والدليل على ذلك: أنه ترك وحاً في الحج فلم يسقط وجوبه عنه إلى غير ذلك، فإن سموا وجوب التلبية، وإلا فاحذث حجة عليهم: لأن ظاهر الأمر الوجوب، وأما رفع الصوت بالتلبية، لما كانت التلبية من شعائر الحج كان من سبتها الإعلان به؛ ليحصل المقصود منها كالأذان، وليس له أن يرفع صوته حتى يشق على نفسه، ولكن على قدر طاقته وحسب ما لا يتأدى إلا به.

**ليس على النساء الحج** قال الباجي: لأن النساء ليس شأهن الجهر: لأن صوت امرأة عورة فليس عليها من الجهر إلا بقدر ما تسمع نفسها، وما راد على ذلك من إسماع غيرها فليس من حكمها. قلت: كون صوتها عورة مختلف =



لِتُسْمِعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ، لِيُسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَبْنِيهِ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ مَنَى وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا. قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ التَّلْبِيَةَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ.

عالم من الأرض

= عند الأئمة حتى عند احنفية أيضاً، لكن لا خلاف في أن صوته مقبولة، وقد تقدم في أول الباب الإجماع على أنها لا ترفع صوتها، وفي "الدر المنثور": ولا تلي جهرًا بل تسمع نفسها دفعا لمقنة، وما قيل: إن صوتها عورة ضعيف. "تسمع امرأة نفسها" فيستثنى ذلك من قوله. "ومن معي"، فليس من ذلك، قاله الرزقاني. قلت: ولا يحتاج إلى الاستثناء إذا أريد في الحديث برفع الصوت التكلم به.

**لا يرفع المحرم إلح** فلا يشوش عيهم، "ليسمع" من الإجماع نفسه ومن ينيه إلا في مسجد منى ومسجد الحرام كذا في السمع المصرية، وفي الهدية: "مسجد الحرام" بالتكثير، فإنه يرفع صوته فيهما قال الناجي: المحرم لا يرفع صوته بالإهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد الجماعات، هذا هو المشهور عن مالك، وروى القاضي أبو الحسن عن من نافع عن مالك أنه قال: يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدنة. قال أبو الحسن: هذا وفاقا لمشافعي في أحد قويه، وله قول ثان: أنه يستحب رفع الصوت بالنسبة في سائر المساجد، ووجه قول مالك المشهور: أن المساجد مكية للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن، فلا يصح رفع الصوت فيها بما ليس من مقصودها؛ لأنه لا تعلق لشيء منها بالحج، وأما المسجد الحرام ومسجد الحيف فيصح اختصاصهما من الطواف والصلاة أيام منى، ولسبب الحج بنيا.

**صلاة إلح** مفروضة كانت أو نافلة وعلى كل شرف أي مكان مرتفع من الأرض، قال في "المواصلة": وفي بطن كل واد، وعند ما لقي الناس، وعند اصمام الرفاق، وعند الانشاء من اليوم، وإنما يريد بذلك أن هذه هي الأحوال التي تقصد بالتلبية؛ لأن التلبية شعار الحج، فشرع الإتيان بها عند الثقل من حال إلى حال، قاله الناجي. وفي "الحاشية" عن "الحنفى": روى ابن أبي شيبة عن جهم: كانوا يستحبون التلبية عند ست: دبر الصلاة، وإذا استقلت بالرجل راحته، وإذا صعد شرفا أو هبط واديا، وإذا لقي بعضهم بعضا، وبالأشجار. وفي "المسوى" عن "المنهاج": يستحب إكثار التلبية ورفع صوته في دواجر إحرامه خاصة عند تغير الأحوال، كركوب وزول وصعود وهبوط واحتلاط رقة. وفي "الهدية" مثل ذلك، وفي "النعى" يستحب استدامة التلبية والإكثار منها على كل حال، وهي أشد استحبابا إذا علا نشرا أو هبط واديا وإذا انقث الرفاق وإذا غشى رأسه ناسيا وفي دبر الصلاة المكتوبة وفي "شرح الباب" للفقاري: يستحب إكثارها عند تغير الأحوال والأرمان وكلما علا شرفا أو هبط واديا، =

## إِفْرَادُ الْحَجِّ

٧٣٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ .....

= وبعد الصلوات فرضاً أداءً وقضاءً وكذا بوتر، وبغلا أي ما ليس بفرض، فيشمل السنة والتطوع، وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لطاهر الرواية، وأما ما حصة الصحابي بالكتوبات دون النوفل والمواهب، فهو رواية شاذة، كما قاله الإسيباني، اللهم إلا أن يقال: أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية.

**إفراد الحج** قال الخافظ: هو الإهلال بالحج وحده في أشهره عند جميع، وفي غير أشهره أيضاً عند من يخبره، ولا يبا فيه الاعتماد بعد الفراغ من أعمال الحج في هذه السنة، أو قبل دخول أشهره. فقت: ومعنى قوله: عند من يخبره: أن الإحرام بالحج قبل أشهره محتلف فيه، قال ابن قدامة: الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه، فإن أحرم به صح، وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج حار، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وإسحاق، وقال عطاء وطاوس والشافعي: يجعله عمرة؛ لقوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ لِلَّهِ مَعَهُ ذِكْرٌ ﴾ (سورة ١٩٧) وما قوله تعالى: ﴿ لِيُذَكِّرَ أَهْلَهُمْ لِيَوْمٍ قَدْ عَصَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ (سورة ١٨٩) فدل على أن جميع الأشهر ميقات. وسيأتي بيان أشهر الحج في باب التمتع. قل ابن قدامة: الإحرام يقع بالست من وجوه ثلاثة: تمتع وإفراد وقران، وأجمع أهل العلم على جوار الإحرام بأي الأساك الثلاثة شاء، واحتسبوا في أفصلها، فاختار إمامنا التمتع ثم الإفراد ثم القران، وروى المروزي عن أحمد: إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل. وبحثار الحنفية أفصلية القران ثم التمتع ثم الإفراد، هكذا في "هامش الكوكب بدري" ومن قال بأفصلية القران أشبهت من المالكية كما جرم به الدسوقي، ثم المشهور على السنة المشايخ بل في تصانيف كثيرة من محققي الفقهاء وشرح الحديث، أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في إحرامه. وقيل بعكس ذلك بأن ترجيحهم في إحرامه مبني على ما تحقق عندهم من أفصليته، لكن النصوص أنه ليس بمضرد عند الكل. قال النووي: أما حجة أبي حنيفة فاختلّفوا فيها هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء حسب مذاهبهم السابقة، وكل رجحت بوجهاً وادعت أن حجة النبي كانت كذلك، والصحيح أنه كان أولاً مفرداً، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً. فهذا النووي صحيح في بيان المذاهب أفصلية الإفراد، وصحيح ههنا كونه قارناً انتهاءً. وقال القسطلاني في "المواهب": قد احتلّمت روايات الصحابة في حجة النبي حجة الوداع هل كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً؟ وروي كل منها في "الحجاري" و"مسلم" وغيرهما، واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال: أحدها: أنه حج مفرداً لم يعتمر معه وحكي هذا عن الإمام الشافعي وغيره. قال القسطلاني في "المواهب": والذي ذهب إليه الشافعي في جماعة أنه حج مفرداً لم يعتمر معه. =

- وكان يتيماً في حجر عروة بن الزبير - عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ، .....

= وحكاية الررقاني في 'شرح المواهب' عن الإمام مالك، ورجحه هو نفسه، وحكي عن الشافعي وغيره أن نسخة القرآن والتمتع إليه ﷺ على سبيل الاتساع؛ لكونه أمر بهما. وبه حرم الخطابي. قال الحافظ في 'الفتح': هذا هو المشهور عند الشافعية والمالكية. والثاني: حج متمتعاً حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاسمي أبو يعلى وغيره. الثالث: أنه حج متمتعاً لم يحل فيه لأجل سوق الهدي، ولم يكن قارناً، حكاية ابن القيم عن أبي محمد صاحب "المعي" وغيره. الرابع: أنه حج قارناً وصاف له ضوايف وسعى سبعين. قال ابن الهمام: هذا مذهب علمائنا. الخامس: أنه حج مفرداً واعتمر بعده من التسعيم، ورغم ابن تيمية: هذا غلط لم يقنه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من أهل الحديث، كذا في "المواهب". وقال ابن القيم: الذين قالوا ذلك لا يعلم هم عذر إلا أنهم سمعوا أنه أفرد الحج، وأن عادة المرددين أن يعتمروا من التسعيم، فتوهما أنه فعل كذلك. السادس: أنه حج قارناً وصاف هما طوافاً واحداً وسعيهما واحداً، وبه جزم الإمام أحمد كما تقدم النص عنه أنه قال: لا أشك فيه، وسقط ابن القيم في "الهدي" في إثبات هذا القول أكثر السقط وأجاب عن حاله.

**خرجنا.** واحتلف في عددهم قليل: في تسعين ألفاً، ويقال: مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، ويقال: أكثر من ذلك، حكاية البيهقي. قال الررقاني: هذا في عدة الذين خرجوا معه، وأما الذين حجوا معه فأكثر المقيمين بمكة، والذين أتوا من اليمن مع علي ﷺ وأبي موسى ﷺ. وقال القاري: بلغ جملة من معه ﷺ تسعين ألفاً، وقيل: مائة وثلاثين ألفاً. وفي "هامش أبي داود" عن "السمعات": ورد في بعض الروايات أنهم لم يعينوا عددهم، وقد بلغوا في غزوة تبوك التي هي آخر غزواته ﷺ مائة ألف، وحجة الوداع كانت بعد ذلك، ولا بد أن يزدادوا فيها، ويروى: مائة وأربعة عشر ألفاً، وفي رواية: مائة وأربعة وعشرون ألفاً. "مع رسول الله ﷺ" رادت عمرة: خمس بقين من ذي القعدة، كما يأتي في ما جاء في النحر في الحج، "عام حجة الوداع" ستة عشر من المحمرة، ولم يحج ﷺ بعد المحمرة غيرها، سميت بذلك؛ لأنه ﷺ ودع الناس فيها، وقال لـ"علي": لا حج بعد حدي هذا فلم يحج، وفيه دليل على أنه لا بأس بالتسمية بذلك خلافاً لمن كرهه، كما سيأتي في باب السير في الدعوة، "فما من أهل بعمره" فقط، فقد كان النبي ﷺ أذن بذئ الحليفة: من شاء أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمره فليهل، "وما من أهل شجرة وعمرة" أي جمع بينهما، فكان قارناً "وما من أهل بالحج" زاد في النسخ المصرية: وحده.

وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ  
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يُحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

٧٣٨ مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

**بالحج.** أي وحده كما يدل عليه انفسه، وهذا من مستدلّات عامة لشافعية والذكية في أنه لا كان مفردا،  
وحمله محققوه كانوا يوجبون وحده ونقصي عبس وغيره من تقدم ذكرهم في القلّ شات من لاجللاف في  
حرمه <sup>١</sup> على أنه يال ابتداء الحار، ثم صار قاربا، وحمله خصه والحدثة القائلون بالقول ابتداء على أنها  
سمعت تنسبه بالحج فقط، ويقالون أن بيني بينهما شيء، جمع بين ذلك وبين ما ورد من روايات الصريحة  
الضحيحة في فراه <sup>٢</sup> كما يأتي بيانه، فأما من أهل بعمره فحلّ ما وصل مكة ونسب بأعمالها، وهي طواف  
ولسعي وحلق أو التقصير، وهذا مجمع عليه في حل من لم يسبق معه هديا، وأم من أحرم بعمره وسبق الهدى  
معه فقال مائل وشافعي، هو كذا، قال النووي في مذهبك المنع هو الذي يجر بعمره من ميقات بدده  
ويخرج منها، ثم يشئ الحج من مكة، سمي متمسكا لاستمناعه بمحظورات لإحرام بين الحج والعمرة، فإنه يحل به  
جميع المحظورات بإخراج من العمرة سواء كان سبق هديا أو لم يسبق. وكذا قال الأبي في "الإكمال" إن المتمسك إذا  
خرج من عمرته حل، ثم يشئ الحج من عامه، وإن كان معه الهدى فكذلك عند مالك وشافعي قياسا على من  
ليس معه هدي. وقال أبو حنيفة وأحمد لا يحل من عمره حتى يحرم هديه يوم النحر كما سيأتي في آخر القول،  
"وأما من أهل بالحج" مفردا وأهدى "أو جمع الحج والعمرة" وصار قاربا فلم يجز له نصح لياء وصمها وكسر  
الحاء، يقال: حلّ الحرم وأحلّ كعني واحدا، حتى كان يوم النحر "فجئوا" وهذا محمول على أن من أهل بالحج  
وأهدى، وإلا فمن كان أهل بالحج ولم يهد أمره رسول الله ﷺ لم يسحبه إلى عمرة، كذا في البدل، قلت: وهو  
بعض رواية الأسود عن عائشة عند البخاري، ولفظها: خرجنا مع النبي ﷺ ولا يرى إلا أنه الحج إجماع.

**أفرد الحج** وهذا كائن في مستدل من قال بأفضلية الأفراد خلافا من حمه على الابتداء أو على التلبية، كما  
تقدم من المسائل الثلاثة في الحديث السابق، وقال ابن القيم: لا ريب أن قول عائشة وابن عمر: أفرد الحج محتمل  
لثلاث معان، أحدها: لإيهال به مفرد. الثاني: مفرد أعماله الثالثة: أنه حج حجة واحدة لم ينجح معها غيرها،  
بخلاف العمرة؛ فإنها كانت أربع مرات. قلت: والمعنى الثاني بحالهم ويوفق مسند الحقيقة، وهو أنه أفرد أعمال  
الحج ولم يجمعها مع أفعال العمرة، فهو من مؤيدات أن القارن يطوف صوافين ويسعى سبعين، ويترد أعمال الحج.



= ثم قال ابن القيم: وجه القائلين: إنه كان متمتعاً ما في "الصحيحين" عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ وأهدى فساق معه أهدي من ذي الحليفة، وعن عائشة ؓ: "تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه" كمثل حديث ابن عمر، متفق عليه، وعن عمران بن حصين: تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه، رواه مسلم والبحاري معناه، وفي رواية مسلم والنسائي: أن أنا موسى كان يعني بالمتعة، فقال له عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، لكي كرهت أن يصلوا معرسين هم في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فهذا اتفاق مهمما على أنه كان متمتعاً، وعدم من هذا أن الذين رووا عنه الإفراد عائشة وابن عمر رووا عنه أنه كان متمتعاً، ولا شك أن ترجيح رواية التمتع؛ تعارض الرواية عن روي عنه الإفراد، وسلامة رواية غيره ممن روى التمتع دون الإفراد، ولكن اشتهر بعبارة القرآن وعرف الصحابة أعم من القرآن، كما ذكره غير واحد، وإذا كان أعم فيحمل أن يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث، وهو مدعاه، وأن يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح، فعيناً أن سطر "ولا في أنه أعم في عرف الصحابة أو لا، وثانياً في ترجيح أي الفردين بالدليل، والأول بين في ضمن الترجيح، وثم دلالات أخر على الترجيح مجردة عن بيان عمومها عرفاً، أما الأول: فما في "الصحيحين" عن سعيد بن المسيب - واللفظ للحجاري - قال: اختلف علي وعثمان بعثمان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك علي أهل بها جميعاً، فهذا بين أن رسول الله ﷺ كان مهلاً بهما، وسيأتي عن علي التصريح به، ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد علي إظهار مخالفته تقريراً ما فعله وأنه لم يسح، فقرن، وإنما تكون مخالفة إذا كانت امتعة التي نهى عنها عثمان هي القرآن، فدل على الأمرين اللذين عيها، وتضمن اتفاق علي وعثمان على أن القرآن من مسمى التمتع، وحينئذ يجب حمل قول ابن عمر: "تمتع رسول الله ﷺ" على التمتع الذي سمي به قرآناً لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ، فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا، وهو ما في "صحيح مسلم" عن ابن عمر ؓ: أنه قرن الحج مع العمرة وصافهما طوافاً واحداً، ثم قال. هكذا فعل رسول الله ﷺ. فظهر أن مراده بلفظ المتعة في ذلك الحديث الفرد المسمى بالقرآن. وكذا يوزم مثل هذا في قول عمران: "تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه"، لو لم يوجد عنه غير ذلك، فكيف وقد وجد عنه ما في "صحيح مسلم" عن عمران بن حصين قال لمطرف: "أحدثك حديثاً عسى الله أن يفعلك به: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، ثم لم يبه عنه حتى مات"، وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة: تمتع رسول الله ﷺ إيج، لو لم يوجد عنها ما يخالفه، فكيف وقد وجد عنها ما هو ظاهر فيه، وهو ما في سنن أبي داود: سئل ابن عمر كم اعتمر رسول الله ﷺ فقال: مرتين، فقالت عائشة: لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التي قرن نحرته، وكذا ما في "مسلم" من أن أبا موسى كان يعني بالمتعة، وقول عمر: قد علمت أنه ﷺ فعله، فهو ﷺ فعل النوع المسمى بالقرآن، يدل عليه ما في "الحجاري" عن عمر =



مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَهْلٌ بِحَجِّ مُفْرَدًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُهْلَ بَعْدَهُ  
بِعُمْرَةٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِيَلَدِنَا.

- قال: سمعت رسول الله ﷺ نوادي العقيق يقول: "أبي ستة من بني حنظلة، صلي في هذه ذي سرت  
تسعين ألف حمدة في حجة، ولا بد له من أمثال ما أمر به، وما في أبي داود والسنائي عن مصور، "وأس ماجه"  
عن الأعمش كلاهما عن أبي وائل، عن الصفي بن معد قال: أهملت هما معا، فقال عمر: هديت لسنة نبيك ﷺ.  
وروي من طرق أخرى، وصححه الدار قطني قال: وأصححه إسماعيل، حديث مصور والأعمش عن أبي وائل عن  
الصفي عن عمر. وأما الثاني: ففي "الصحاحين" عن بكر بن عبد الله المزني، عن أس قال: سمعت رسول الله ﷺ  
يذبح بالبحر والعمره جميعا، قال بكر: فحدثت ابن عمر فقال: لي بالحج وحده، فلقيت أسا فحدثته بقول ابن عمر،  
فقال أس: ما تعدونا إلا صبيا، سمعت النبي ﷺ يقول: **ست حج وعمره**. وقول ابن الجوري. إن أسا **ثمة**  
كان إذا ذاك صبا - لقصد تقدم رواية ابن عمر **عليه - غلط** بل كان سن أس في حجة الوداع عشرين  
سنة أو أكثر، فكيف يسوع عليه سن الصبيان إذا ذاك؟ مع أنه إنما بين ابن عمر وأنس في السن سنة واحدة أو  
سنة ونصف سنة، ثم رواية ابن عمر عنه الإفراد معارضة بروايته عنه التمتع، وقد علمت أن مراده بالتمتع القراء،  
وثبت عن ابن عمر فعنه وبسته إلى رسول الله ﷺ كما ذكرناه، ولم يختلف على أس أحد من الرواة في أنه **ثمة**  
كان قارباً، قالوا: اتفق على أنس ستة عشر راويا أنه **ثمة** قر، مع زيادة ملازمته لرسول الله ﷺ، لأنه كان  
خادمه لا يفارقه حتى أن في بعض طرقه: كنت آخذ برمام باقة رسول الله ﷺ. وهي تقصع خرقها، ولعلها يسهل  
على يدي، وهو يقول: **ليك بحجة وعمره**.

من أهل أي أحرم "تحج مفردا" بالنصب على الحالية في السخ الهدية، وبالجر على الصفة في السخ المصرية، "ثم بدا له أن يهل" أي يحرم "بعده بعمره" أي يردفها عليه "فيس له ذلك"؛ لأن أعمال العمرة داخلة في الحج، فلا فائدة في إردفها عليه، بخلاف عكسه فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت، قاله الرقابي، وقال النووي: قد اتفق جمهور العلماء على جوار إدخال الحج على العمرة، وشد بعض الناس فمنعه، وقال: لا يدخل إحرام على إحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة، واحتجوا في إدخال العمرة على الحج، فجوز أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي، ومنعه آخرون.

أدركت عليه **الحج** وهذا كالدليل لما تقدم من أنه عمل أهل المدينة، وهو حجة عند المالكية. قال صاحب "المغلى": هو الأصح من قول الشافعي. قال عياض: وجعلوا هذا حاصا بالنبي ﷺ لضرورة بيان الاعتماد في أشهر الحج، وتبعه النووي، وفيه نظر للمبكي، وجوزه أبو حنيفة.

القرآن في الحج

٧٤٠ - مَاتَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ دَخَلَ عَلَى ...

**القرآن** قال من حيم: هو مصدر قرأ من باب نصر. وفعل حيء مصدر من ثلاثي كنس. وهو الجمع بين  
شئين. قال عبيد: من باب صرب صرب. قاله ابن الأثير وفي 'أحكام' و'الفتح' من باب نصر يصرب. وحسمو  
في مصدفيه اصطلاحاً. فقالت حقيفة: هو من أحرم كما معاً. أو أدخل حرم على إحرام العمرة قبل أن يصوف  
ها أكثر لأشوط. أو أدخل حرم عمرة على حرم حج قبل أن يصوف بقصود وبو شوطاً. ولا بداهة في التسمين  
لأولين. وهو قرأ من مسيء في شئت. قاله من حيم. قال القاري في 'مفتاح' و'إرشاد' ويؤدبهما في 'تنوير' الخج مان  
بوقع أكثر صواف العمرة وجمع سبعين وسعي حج فيه وبو تقدم لإحرام. وعرض صواف عمرة عسباً

[illegible]

عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالسُّقْيَا، وَهُوَ يَنْجَعُ بِكَرَاتٍ لَهُ دَقِيقًا وَخَبَطًا، فَقَالَ: هَذَا عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ؛ فَمَا أَنْسَى أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ عَلَى ذِرَاعَيْهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَالَ: أَنْتَ تَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: ذَلِكَ رَأَيْي، فَخَرَجَ عَلَيَّ مُغَضَّبًا وَهُوَ يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا.

= أن يتمتع لباس بالعمرة إلى الحج، فيرمي الناس ذلك، فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة. هذا وقيل: كان هي عمر أيضاً عن متعة المصح كما سيأتي بيانه في باب التمتع، وقال الحافظ: إن عثمان رضي الله عنه يخاف عليه أن التمتع وانقران حائزان، وإنما هي عهدهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر، لكن حتي عني رضي الله عنه أن يعمل غيره لهي على التحريم فأشاع حوار ذلك، وكل منهما محتهد مأجور. قلت: وسبأتي في كلام الحافظ أيضاً ما يدل على أن عثمان حمل التمتع على أنهم كانوا حائزين، ومال العوي - كما يظهر من كلام الحافظ - إلى أن عثمان رجح عن لهي لسكوته على فعل عني، فصار إجماعاً. وقال الخصائص في "أحكام القرآن": وقد روي عن عثمان: أنه لم يكن ذلك منه عني وجه استهني، ولكن عني وجه الاحتيار، وذلك لمعان، أحدها: القصبة ليكون الحج في أشهره المعلومة له، ويكون العمرة في غيرها من الشهور. والثاني: أنه أحب عمارة البيت وأن يكثر رواه في غيرها من الشهور. والثالث: أنه رأى إدخال الرقيق على أهل الحرم. ثم ذكر الروايات عن عمر بن الخطاب بسحو هذه الوجوه.

**وعلى يديه إخراج** أراد به ما يشمل الدراعين أيضاً كما سيأتي، 'أثر الدقيق والخبط' لاستعجانه؛ لأنه كبر عليه هيه عن أمر فعنه رضي الله عنه، 'فما أنسى أثر الدقيق والخبط على ذراعيه' سببه عني شدة حفظه القصة 'حتى دخل على عثمان بن عفان وعنده كان بعسفان كما تقدم، "فقال" أنت نهى عن أن يقرن' ساء الفاعل أو المفعول 'بين حج والعمرة' وتقدم من رواية اسخاري عن سعيد بن المسيب: فقال علي: ما تريد إلا أن تهني عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وراد مسلم من هذا الوجه: فقال عثمان: دعنا عنك، قال: إلي لا أستطيع أن أدعك، فقال عثمان دعت أي ترجيح الأفراد 'رأيتي، فخرج علي معصاً؛ لأن معارضة النص بالرأي شديد عندهم، وهو يقول: سيدنا هم لبيت تحجه وعمرة معاً" وللسائي: فقال عثمان: ترابي أهني الناس عنه وأنت تفعله؟ قال: ما كنت أدع سة أي رضي الله عنه بقول أحد. وهو نص في أن علياً نسب القرآن إلى السنة بخلاف الأفراد، ولم يذكر عليه عثمان، بل فيه كما في رواية لسائي لفظ: هي عثمان عن التمتع، فني علي وأصحابه بالعمرة، فسم يهتهم عثمان، فقال له علي: ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع؟ قال: بلى. وله من وجه آخر. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيهما جميعاً. راد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال: أجل، ولكما كان حائزين.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ، حَتَّى يَنْتَحِرَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَيَحِلَّ بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ.

٧٤١ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ، فَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ (فَقَطَّ)، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحْلِلْ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ.

مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ مَعَهَا،

**الأمْر عندنا** أهل المدينة "أن من قرن الحج والعمرة" أي أحرم بهما معا أو أردفه عليها "لم يأخذ من شعره شيئا؛ لأنه محرم" ولم يحل "بكسر اللام الأولى بك الإِدْعَام "من شيء" من المحرمات "حتى يحمر هديا إن كان معه" وإن لم يكن معه فيشتري ويسحر؛ لأن دم القران واجب بشرطه. قال ابن قدامة: ولا يعلم في وجوب الدم على القارن خلافا إلا ما حكى عن داود: أنه لا دم عليه. "ويحل على يوم النحر" برمي جمره العقبة، قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الناقية والجمهور. قال الساجي: يعني أن من قرن بين الحج والعمرة، فإنه لا يصح أن يتحلل من شيء من إحرامه حتى يحل من جميعه، وذلك لا يكون إلا على يوم النحر. قلت: وهو كذلك عند الحنفية، قال القاري في "شرح اللباب" بعد ما ذكر فراع القارن عن أفعال العمرة: ثم يقيم محرما؛ لأن أوّل تحلله يوم النحر، فإن حلق يكون حياته على إحرامين. **عام حجه الحج** ستة عشرة، وفيه التسمية بذلك خلافا لمن كره ذلك "خرج إلى الحج" بأنواعه الثلاثة "فمن أصحابه من أهل نحر" مفرد "ومهم من جمع الحج والعمرة" وصار قارنا "ومهم من أهل بعمره فقط، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحل" إلى يوم النحر، وقد تقدم في حديث عائشة أن ذلك محمول على من أهدي، ومن لم يكن معه هدي أمره النبي ﷺ بالفسخ، وأما من كان أهل بعمره فحل "بصيغة الأفراد في الهندية وبصيغة الجمع في المصرية، بعد أداء أفعال العمرة، وغرض الإمام بإيراد هذه الرواية إثبات شرعية القران المذكور في الترجمة.

**ثم بدا له الحج** أي أراد "أن يهل" أي يحرم "بالحج معها، فذلك له" أي حائر له. قال صاحب "المحلى": وبه قالت الثلاثة الناقية والجمهور. وقال ابن عبد البر: إن أما ثور شد، فمفع من إدخال الحج على العمرة قياسا على عكسه. أما لم يطف بالبيت و' يسعى 'بين الصفا والمروة"، وإطلاق الطواف على السعي محار، أو بطريق الحذف. قال الساجي: يريد أن من أهل بالعمرة، ثم أراد أن يردف الحج على العمرة، فيكون قارنا لهما، فذلك له، وتقدم أنه يكون قارنا =

فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَهَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

= عند الحقيقة لو أحرم بالحج قل أكثر طواف العمرة لا بعده. "وقد صنع ذلك" أي أردف الحج على العمرة "عند الله بن عمر حين قال: إن صددت" سواء المجهول أي منعت "عن البيت" أي عن الوصول إليه "صنعنا كما صنعنا" أنا وأصحابي "مع رسول الله ﷺ" من التحلل بالحديبية حيث مع المشركون من دخول مكة، "ثم التفت" إلى عمر "إلى أصحابه" بعد ما أحرم بالعمرة "فقال" محمرا أنه عما أدى إليه بصره: "ما أمرهما" أي الحج والعمرة "إلا واحد" بالرفع أي في حكم الحصر، فإذا جاز التحلل في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت، فأولى أن يجوز في الحج، "أشهدكم أني قد أوجبت الحج" أيضا "مع العمرة" ومعنى إشهاده لهم على ذلك: ليعلموا ما صار إليه من ذلك.

**قال مالك** هكذا في جميع السبع اهدية، وليس في السبع المصرية لفظ "مالك"، بل سباقه: "قال: وقد أهل". وجعله العلامة الرقاي قول ابن عمر - إذ قال: قال ابن عمر - محتجا على جوار إدخال الحج على العمرة، لكن الظاهر أنه مقولة الإمام مالك، كما هو نص السبع اهدية، وبه جزم الساجي. إذ قال: وقول مالك: قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ، يريد أن منهم من أهل بالعمرة إلخ. وبه جزم صاحب "المحلى"، إذ قال: قال مالك مستدلا ثانيا على إدخال الحج على العمرة إلخ. "وقد أهل" أي أحرم "أصحاب رسول الله ﷺ" أي بعضهم "عام حجة الوداع بالعمرة" كما تقدم في حديث عائشة: ما من أهل بعمرة، "ثم قال لهم رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة" التي أحرم بها، وفيه جوار إدخال الحج على العمرة؛ إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، "ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا" يوم النحر، وهو حجة لمن قال: إن سائر الهدى لا يحل حتى يحل منهما جميعا قال صاحب "الهداية" في المتمتع سائق الهدى: إذا دخل مكة طاف وسعى، على ما بينا في متمتع لا يسوق الهدى، إلا أنه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية؛ لقوله ﷺ: لا يسبق من سبى ما سبى ما سبى ما سبى هدي، وختمته عشرة وختمت منها، وهذا يفني التحلل عند سوق الهدى. قال الحافظ في "الدرية": رواه مسلم في حديث جابر الطويل، وفي "الصحيحين" عن أنس: ما كان معي هدي فأحسب حج

## قَطْعُ التَّلِيَّةِ

٧٤٢ - **مَالَت** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنتُمُ تَصْنَعُونَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟.....

**قطع التلبية.** يعني متى يقطع الحرام بالحج التلبية. وأخصيص الحرام بالحج؛ لأنَّ المصنف رحمه الله سيذكر قطع المعتمر لتلبية عن قريب. والمسألة خلافية عند أهل العلم، قال الحافظ تحت حديث البخاري عن ابن عباس أنَّ أسامة بن زيد كان ردف سي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة، ثمَّ أُرِدِفَ غُصَلَ بْنِ عَبَّاسٍ. قال: فكلاهما قالاً: ه يَرِدُ اسِي يَنِي حَتَّى رَمَى حِمْرَةَ الْعُقْبَةِ فِي هَذَا حَدَّثَ أَنَّ نِسَةَ تَسْمُرَ ابْنِ رَمِي حِمْرَةَ يَوْمَ الْحَجَرِ. وبعدها يشرح الحاج في التحليل. وروى ابن اسد بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: تلبية شعار الحج. فإن كنت حائفاً حتى بدأ حدث، وبدء حدث أن ترمي حِمْرَةَ الْعُقْبَةِ. وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال: حجب مع عمر إحدى عشرة حجة، وكان يني حتى يرمي الحِمْرَةَ، ويستمرها قال: شافعي وأبو حنيفة وأشوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم. وفلنت صائفة. يقطع الحرام التلبية إذا دخل حرم، هو مذهب بن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. وفلنت صائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف. روى ابن اسد وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعيد بن أبي وقاص وعبيد بن جراح، وفيه من مالت، وقيد بروي الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وأشار طحاوي إلى أن كل من رمى عنه ثلث تلبية من يوم عرفة أنه تركها للاستئصال بغيرها من الذكر. لا على أنها لا تشرح. وجمع حدث بن ماحض من الآثار.

**وهما غاديان** جملة اسمية حالية أي داهيان عدوة من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون أي من الذكر وغيره في الطريق في مثل هذا اليوم مع رسول الله ﷺ. ونسبه من طريق موسى بن عوف عن محمد بن أبي بكر: قلت لأنس عدة عرفة: ما تقول في التلبية في هذا اليوم؟ كد في 'الفتح'. 'أنس' 'كان يهل منهل ما ولا يكر عليه'. وفي 'مسند' و'آبي داود'. عن بن عمر: عدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات. ما مني وما أنكر، 'ويكر أنكر فلا يكر عليه'. قال النجاشي. فوه: لا يكر على صيغة معنوية في موضعين، والتضمير لرفوع فيه إلى النبي ﷺ. وصطه الحافظ في 'الفتح' على أسماء لمحقهون. وفي رواية موسى بن عوف. لا يعيب أحداً على صاحبه. قال الطبري: هذا رحضة، ولا خرج في التكبير، بن حور كسائر الأدكار، وليس للتكبير في عرفة من ستة الحاج بن أسامة هم التلبية إلى رمي حِمْرَةَ الْعُقْبَةِ. وقال الشيخ بن ندين، ظاهر كلام الحطاي: أن العمداء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن النسبة في العدو من منى إلى عرفات التلبية فقط، وحكى اسدي أن بعض العمداء أحد طاهره. لكنه لا يدل على فصل تكبير عن تلبية. بل على حواره فقط. لأن غاية ما فيه تقريره ﷺ على التكبير، وذلك لا يدل على استحبابه؛ فقد قدم دليل لصريح على أن النسبة حينئذ أقصا مداومته عليها.



قَالَ: كَانَ يُهْلُ الْمُهْلُ مِنَّا فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

٧٤٣ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

٧٤٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عليه السلام: أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ.

٧٤٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ .....

**أن علي بن إمام** وفيه انقطاع؛ لأن محمد الباقر لم يدرك علياً "كان يلبي في الحج" إلى يوم عرفه، "حتى إذا راعت الشمس أي رأت" من يوم عرفه قطع التلبية"، وبه قال الأوراعي والليث، وهو المروي عن سعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم، وتقدم في بيان المذهب ما قاله الخافض؛ وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد وعمر، فإن لم يكن لعلي روايتان في المسألة يقيد أثر الباب بالرواح إلى الموقف بعد الزوال.

**ودلت** أي فعل علي "الأمر الذي لم يزل" أي استمر "عليه أهل العلم سدياً" المديّة الموروثة، وتقدم في المذهب أنها إحدى روايات الإمام مالك رواها ابن المنذر عنه. قال الناجي: قال أبو القاسم بأثر قول مالك في التلبية: إلا أن يكون أحرم بالحج من عرفه، فيبي حتى يرمي حمرة العقبة، فحمل الحديث على من هذا حكمه، ولعله تأول قول الراوي: أن النبي عليه السلام لم يزل يلبي حتى رمى حمرة العقبة أنه أمر بذلك. وأنت حير بأن التوجيه فيه بعد لا يخفى.

**إذا راحت**: أي من المصلى "إلى الموقف"، هكذا في جميع السحاح الأندلسية والمصرية إلا الررقي، ففيها: إذا رجعت إلى الموقف، والمعنى واحد، وتقدم أن ذلك رواية أشهب عن مالك، وعرض المصنف بذكر هذه الآثار المختلفة: الإشارة إلى الاعتدال عن العمل برواية الفصل، ومكانة علي وعائشة عن النبي عليه السلام لا تخفى. ولم يحالف أن الفضل كان إذا كان رديف النبي عليه السلام خلاهما، وقال الصحاوي: إن القاسم لم يخبر في حديثه عن عائشة أنها قالت: إن التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة، وإنما أحرى عن معناه، فقد يخور أن تفعل ذلك لا على أن وقت التلبية قد انقطع؛ ولكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير والتلهيل، ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وحجوج وقتها.

إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّبِيتِ وَيَبْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يُلَبِّي حَتَّى يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ، وَكَانَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

٧٤٦ - **م** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يُلَبِّي وَهُوَ يَطُوفُ بِالنَّبِيتِ.

٧٤٧ - **م** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِلُ مِنْ عَرَفَةَ بِنَمْرَةٍ، .....

**إذا انتهى الحج** ويستندم التارك 'حتى يطوف بالنبيت'، ويسعى 'بين الصفا والمروة' ثم بعد ما أتم الطواف والسعي 'يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة، فإذا غدا' أي شرع في إدهاب من منى 'ترك التلبية' أي في الطريق، هذا هو مفهوم الأثر عند عامة شراح "الموطأ" من الررقاني والناجي "والمصنف"، وعلى هذا فلا أثر لمخالف لما تقدم في بيان إدهاب من كلام الحافظ؛ إذ قال: قالت طائفة. يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم، وهو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. ويمكن تأويل أثر ساب بن كلاب الحافظ لو صح أنه هو مذهب ابن عمر أن يقال: إن معنى قوله: ثم يلبي حتى يغدو أي حين يغدو من منى إلى عرفة، فإذا أتم إدهاب ترك، فتأمل. 'وكان' ابن عمر "يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم" وسأبقي قطع التلبية في العمرة قريباً.

**لا يلبي** قال الحافظ في "التحريض": هكذا أخرجه السيوطي عن مالك عن الزهري. وروى عن ابن عمر خلاف ذلك أيضاً، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين، قال كان ابن عمر إذا صاف بالنبيت لبي وهو يطوف بالنبيت. قال الررقاني: لعدم مشروعيةها في الطواف؛ ولذا كرهها ابنه سالم ومالك. وقال ابن عيينة: ما رأيت أحداً يقتدي به ببني حوّل البيت إلا عطاء بن السائب، وأجاره الشافعي سراً وأحمد، وكان ربيعة يلبي إذا طاف، وقال إسماعيل القاضي: لا يزال الرجل ملبياً حتى يسمع العاية التي يكون إليها استجابته، وهي الوقوف بعرفة، قاله أبو عمر.

**تنزل من عرفة** ولفظ محمد في "موطئه": تنزل بعرفة، "سمرة" بفتح السين وكسر الميم، على ما ضبطه عامة شراح الحديث. قال ابن حجر في "شرح مناسك النووي": يخور إسكان الميم مع فتح السين وكسرها، موضع، قيل: من عرفات، وقيل: بقربها خارج عنها، قاله الررقاني. وظاهر أكثر هروغ الأئمة الثلاثة الثاني، وبه جزم الررقاني في "شرح المواهب" والطبري في "شرح المشكاة"؛ إذ قال: وليست من عرفة، وكذا قال النووي في "شرح مسند"، وقال الحافظ في "الفتح": موضع قرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، وإليه يشير تووير شيخنا في "المصنف"؛ إذ قال: باب يستحب تقصير احطبة سمرة، وتعجيل الرواح إلى عرفة، فهذا ظاهره أن عرفة غير عمرة، =

ثُمَّ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْأَرَاكِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُهَلُّ مَا كَانَتْ فِي مَنْزِلِهَا، وَمَنْ كَانَ مَعَهَا،

= وفي "الحاشية" عن "المحلى": يفتح النون وكسر الميم، ويغور إسكانها، موضع تحت عرفات وليس منها، وهو منتهى الحرم، وكأنه برّح بين الحل والحرم. وبذلك جزم النووي في "ماسكه"؛ إذ قال: ليس من عرفات وادي عربة ولا عمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المواضع خارج عن عرفات على طرفها العربي. وظاهر فروع الحنفية الأول، بل هو نص "الزيلعي على الكسر"؛ إذ قال: يرل مع الناس حيث شاء، وقرب الجبل أفضل، وعند الشافعي بطل عمرة أفضل؛ لرولہ في فيه. قلنا: عمرة من عرفة، وقد قال عروة عروة كتاب موقف موقف. عن عن نص عروة ونزوله في لم يكن عن قصد. وكذا حكاه ابن عابدين عن "المعراج"؛ إذ قال ينزل بعرفات في أي موضع شاء، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في عمرة أفضل؛ لرولہ في فيه. قلنا: عمرة من عرفة، ونزوله في فيه لم يكن عن قصد.

ثُمَّ تَحَوَّلَتْ عائشة من عمرة "إلى الأراك" بالفتح آخره كاف، قال الرقالي: موضع بعرفة من ناحية الشام، وقال ياقوت الحموي: وادي الأراك قرب مكة ينصل بغيقة. وقال الأصمعي: جبل لهديل، وقيل: هو موضع من عمرة في موضع من عرفة، وقيل: هو من مواقف عرفة بعصه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمس، وهو في الأصل شجر معروف، وهو أيضاً شجر مجتمع يستظل به. وقال الساجي: قوها: كانت تنزل من عرفة إجم يقتضي أن عمرة من عرفة، والأراك موضع غيره، وذكر جماعة من أصحابنا أن عمرة والأراك شيء واحد، وإنما عمرة موضع الأراك بعرفة، فإن لم يكن ما قالوه محالاً للحديث؛ فإن معنى الحديث أنها كانت تنزل في موضع من عمرة، ثم تحولت من موضعها ذلك إلى مبيت الأراك بسمرة، وهذا على معنى أنه أرفق في النزول والتصرف، وكل ذلك واسع أن ينزل الإنسان من عرفة حيث شاء، وجرى العمل نزول الإمام بسمرة. والظاهر في معنى الأثر أنها كانت تنزل أولاً بسمرة إلى روال الشمس؛ اتباعاً لفعله في ثم تخرج من عمرة إلى الأراك، وإليه ميل أكثر الشراح، وظاهر تبويب شبحنا الدهلوي في "المصنف"؛ إذ قال: باب نزول عمرة، وجوار ترك بروها، يدل على أن المعنى أنها كانت تنزل أولاً بسمرة، ثم تركت النزول في هذا الموضع للرحمة وغيرها، واختارت البرول في الأراك، وبه جزم صاحب "المحلى"؛ إذ قال: ثم تحولت لأجل المراحة إلى الأراك موضع قريب عمرة. وعرفات كلها موضع الوقوف إلا بطل عربة كما سيأتي في محله.

قَالَتْ أم علقمة "وكانت عائشة تهلّ تهلّ أي تبي" ما كانت، "ما" بمعنى "ما دام" أي مرلها" أي الموضع الذي نزلت فيه "و" يهل كذلك "من كان معها"؛ اتباعاً لأمر المؤمنين، "فإذا ركت فتوجهت إلى الموقف" بعرفة "تركت الإلهال" أي التلبية، قال الساجي: تريد أنها كانت تلي إلى أن تركت متوجهة إلى الموقف، ويحتمل أن تريد إلى الصلاة ووصفته بأنه رواح إلى الموقف؛ لأن المقصود بذلك الرواح إلى الموقف، والمصلى بقرب الموقف، والرواح إليهما واحد، "قالت: وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة" كما فعلته في حجة الوداع مع النبي في "ثم تركت ذلك" أي الاعتماد بعد الحج متصلاً، "فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الجحفة" =

فَإِذَا رَكِبْتَ فَتَوَجَّهْتَ إِلَى الْمَوْقِفِ تَرَكْتَ، الْإِهْلَالَ، قَالَتْ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَعْتَمِرُ بَعْدَ الْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ تَرَكْتَ ذَلِكَ فَكَانَتْ تَخْرُجُ قَبْلَ هِلَالِ الْمُحَرَّمِ حَتَّى تَأْتِيَ الْجُحْفَةَ، فَتَقِيمُ بِهَا حَتَّى تَرَى الْهِلَالَ، فَإِذَا رَأَتْ الْهِلَالَ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ. ٧٤٨ - رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مَنَى، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا فَبَعَثَ الْحَرَسَ يَصِيحُونَ فِي النَّاسِ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهَا التَّلْبِيَةُ.

### إِهْلَالُ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ

٧٤٩ - رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شَعْنًا وَأَنْتُمْ مُدْهِنُونَ، أَهَلُّوا إِذَا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ.

= التليقات المعروفة لأهل الشام 'تقيم بها حتى ترى إهلال' أي هلال محرم، 'فإذا رأت إهلال أهلت' أي أحرمت 'عمره' فتأتي مكة وتعمل أفعال العمرة، ثم تعود إلى المدينة؛ وبعد ذلك تحصل انفصال بين الحج والعمرة امتثالاً لأمر أمير المؤمنين عمر، كما سيأتي عنه قريباً في باب العمرة، أنه قال: انفصلوا بين حركتي وعمرتكم؛ فإن ذلك أتم حج أحرككم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

**عمر بن عبد العزيز** الإمام لعاد عد يوم عرفة من منى إلى عرفات 'فسمع التكبير عالياً' أي سمع الناس يهتفون بالتكبير "فبعث الحرس" يفتحون مع حارس على ما صطبه الرقفي، وقصه إحياء المهمله وتشديد الراء على ما صطبه صاحب "المخلى"، والأوجه الأول، وهم حده لستصل امرتوا حفصه 'يصيحون' أي ينادون 'في الناس أيها الناس! إنما' أي وظيفة اليوم "الثلاثة"، وما تقدم من حديث أس: 'يكبر المكبر فلا يكبر عليه' محمول على حوار. وقال لاحي: فأنكر عمر بن عبد العزيز رث التسمية، وقطعها حملة في وقت هي فيه مشروعة، وخاف إضرارها ودروسها حتى يقطع حكمها. يعني أنكر أفراد تكبير، أما حصه بالتسمية فلا بأس به كما تقدم.

ان **عمر** وسيأتي في كلام الحفاظ: أنه منقطع في 'الموطأ' ووصفه بن المندر، قال: يا أهل مكة! حضاب إلى من مكة، سواء كان مكيًا أو آفاقياً "ما شأن الناس" الآفاقيين "يأتون" أي يدخلون مكة 'شعناً' بانضم فسكون جمع أشعث، وهو معبر الرأس متفرق الشعر مشنت إحال، يعني يدخلون مكة كذلك بعد عهدهم بالدهن وغيره لأجل إحرامهم "وأنتم مدهنون" بتشديد الدال من الإدهان أي مستعمون الدهن في الشعر، وإذا كان بعيد الدار أشعث لأجل القدوم على بيت الله، فأهله أولى بذلك، 'أهلوا' أي أحرموا بالحج أمر يدب 'إذا رأيتكم إهلال' =

٧٥٠ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَقَامَ بِمَكَّةَ تِسْعَ سِنِينَ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ مَعَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا، .....

- أي هلال ذي الحجة؛ ليعبد عهدكم بالترجل والادهاق، وتأخذوا من الشعث تحظ وافر. وهو الذي اختاره مالك لمن أحرم بالحج، قاله الباجي. وفي "المحلى": وبه قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وجماعة أن الأفضل للمكي أن يحرم من أول ذي الحجة، ونقله عياض عن كثير من الصحابة، وقال الشافعي وبعض المالكية وكثير: أن الأفضل للمكي أن يحرم يوم التروية.

أن أمير المؤمنين "عبد الله بن الزبير" بن العوام القرشي الأسدي "أقام مكة" في رمان خلافته "تسع سنين" فإنه يبيع له بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ، واستشهد سنة ٧٣هـ كما في "تاريخ الخلفاء" "يهل" أي يحرم "بالحج لهلال ذي الحجة" وشقيقه "عروة بن الزبير" معه يفعل ذلك "وعامتهم يفعلون كذلك كما تقدم قريبا. قال الباجي: تعلق مالك في هذه المسألة مع ما تقدم بفعل عبد الله بن الزبير مدة تسعة أعوام بحضرة الصحابة والتابعين، وهو الأمير الذي يشهر فعله، ولا يخفى أمره، ولا يبكر عليه أحد، ولا يثابر مع ديه وفصله وورعه إلا عني ما هو الأفضل عنده، ووافقه على ذلك أخوه عروة مع عنمه وديه، وعني هذا كان أمر جمهور الصحابة، ولذلك قال عبيد بن جريح لابن عمر: رأيتك تفعل أربعة لم أر أحدا من أصحابك يفعلها.

وإنما يهل أي يحرم "أهل مكة وغيرهم" هكذا في جميع النسخ المصرية و"الرقالي" و"الباجي" و"التوير" بريادة "غيرهم"، وليست الزيادة في النسخ الهندية ولا "المصمى" والأولى حذفه لما سيأتي من ذكر الغير، "بالحج إذا كانوا بها" أي بمكة، فإذا كانوا بغيرها أحرموا من الميقات الذي يمرون به إن كان، وإلا فمن المحل الذي هم فيه "ومن كان مقيما بمكة من غير أهلها" توضيح لقوله المتقدم و"غيرهم" على صحة وجوده، والمعنى: أن أهل مكة إذا كانوا بمكة وغيرهم من الأفاقيين إذا برلوا بمكة يهنون "من جوف مكة" متعلق بقوله: "يهل"، والمعنى: أن من أهل بالحج من مكة سواء كان من أهلها أو ممن برل بها، إنما يهل من جوف مكة. قال الباجي: ومن أين يحرم؟ روى أشهب عن مالك: يحرم من داخل المسجد. وروى ابن حبيب عنه: يحرم من باب المسجد لا يخرج من الحرم إلى الحل للإحرام. قال الباجي: هذا يقتضي أن إحرامه من جميع الحرم مباح وإن اختير الإحرام من داخل المسجد أو باب المسجد، فمن أحرم من الحرم فلا شيء عليه. قلت: واختلفت نقلة المذاهب في بيان ميقات المكي، حتى قال ابن رشد في "البداية": لا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من جوف مكة إذا كان حاجا. مع أن الخلاف بينهم شهير حكاه القسطلاني والحافظان ابن حجر والعيني، مع اختلافهم في حكاية الاختلاف، وفي "شرح اللباب": من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومني، فوفقه الحرم للحج، ومن المسجد أفضل أو من دويره أهله.

وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ، قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَهْلٌ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ فَلْيُؤَخِّرْ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى، وَكَذَلِكَ صَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.  
 قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الطَّوْفِ؟.....

**ومن أهل من مكة** "الحج" سواء كان مكيا أو آقيا برل لها 'فيؤخر الطواف بالبيت' أي طواف الحج العرس وهو طواف الإفاضة. قال الساجي: ومعنى ذلك أن الطواف الذي هو ركن من أركان الحج إنما هو طواف الإفاضة، فأما طواف الورد فليس ركن من أركان حج، وبما هو الورد على البيت كتعبئة المسجد، فإذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وورد؛ لأنه لم يرد من جهة من الجهات سواء أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قسه أو بعده. 'والسعي' بالصب عطف على الطواف أي فليؤخر السعي 'بين الصفا والمروة' ليقعه بعد الطواف الواجب "حتى يرجع من منى" غاية لتأخير؛ فيه يتأخر السعي بين الصفا والمروة إلى أن يعود من منى للإفاضة؛ لأن من شرط السعي أن يعقب طوافا واجبا، ولا يجب على الحاج أحرم من مكة طواف إلا طواف الإفاضة، ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي "المدونة" لا يخبره ذلك وليعهدهما بعد الرجوع من عرفة، فإذا لم يعدهما حتى حرج إلى بلده فعليه الهدى، وذلك أيسر شأنه، قاله الساجي. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "شرح الباب" إذ قال: ثم إن أراد المكّي ومن معاه تقديم السعي على طواف الزيارة مع أن الأصل في السعي أن يكون عقبه؛ لماسة تأخير الواجب عن الركن، إلا أنه رخص تقديمه بالحملة على الرحمة، فحيثما يشغل بصواف؛ لأنه ليس للمكّي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة للأقيا، فيأتي المكّي بطواف قبل بعد الإحرام بالحج، ليصح سعيه وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيره إلى وقته الأصلي وهو بعد أداء ركنه - قيل: الأول وقيل: الثاني، وصححه ابن الهمام وهو الظاهر خصوصا للمكّي؛ فإن فيه خلافا للشافعي، والخروج عن الخلاف لكونه أحوط مستحب بالإجماع. "وكذلك صنع عبد الله بن عمر" أي يؤخر الطواف والسعي إلى الرجوع عن منى كما يأتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف.

**عن أهل** أي أحرم 'الحج من أهل المدينة أو غيرهم' من الآفاقيين المقيمين بمكة "من مكة هلال ذي الحجة" وبقي بعد إحرامه بمكة أياما "كيف يصنع بالطواف" وفي الهدية: في الطواف، والأوجه الأول كما لا يخفى. يعني هل يجوز له أن يطوف بالبيت في هذه الأيام أم لا؟



قَالَ: أَمَّا الطَّوَافُ الْوَاجِبُ فَلْيُؤَخِّرْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَطْفُ مَا بَدَا لَهُ، وَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ كُلَّمَا طَافَ سَبْعًا، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَأَخَّرُوا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَكَانَ يُهَلُّ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَيُؤَخِّرُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنًى.

**الطَّوَافُ الْوَاحِدُ** وهو طواف الإفاضة "فليؤخره" إلى الرجوع من منى، "وهو" الطواف "الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة" أي يأتي بالسعي متصلاً بهذا الطواف؛ فإن السعي بعد طواف النفل لا يصح عند مالك، كما تقدم قريباً "وليطف" طواف النفل "ما بدا له" في هذه الأيام؛ فإن الطواف مندوب التفضل، وكذلك قالت الحنفية: يتطوع بالطواف ما شاء "وليصل ركعتين" تحية الطواف "كلما طاف سبعا" يفتح السين أي سبعة أشواط "وقد فعل ذلك" أي تأخير الطواف والسعي "أصحاب رسول الله ﷺ" الذين أهلوا بالحج من مكة، فأخروا الطواف "الواجب" بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى "بيان لما أفاده اسم الإشارة في قوله: 'وقد فعل ذلك'، وإشارة إلى ما سيأتي من حديث عائشة في باب دخول الحائض مكة بلفظ: فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، أما الذين كانوا أهلوا بالحج، أو جمعوا بين الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً أي بعد أن رجعوا من منى "وقد فعل ذلك" عبد الله ابن عمر "أيضاً، "فكان يهل لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ" وبخالفه ما تقدم في حديث عبيد بن جريح قلت لابن عمر: رأيتك تصنع أربعاً إلخ، وفيه: ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال، ولم تقل أنت حتى يكون يوم التروية. وجمع بينهما بأنه كان يفعل الأمرين جميعاً، تارة كذا ومرة كذا، وقال الحافظ في "الفتح": إن ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك. وروى عبد الرزاق عن نافع: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال، ومرة أخرى بعد الهلال من خوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى. وروى أيضاً عن معاهد قلت لابن عمر: أهملت فيما إهلالاً محتلاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً، وليس كذلك كما يفعل. قلت: فأي شيء نأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، "ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، حتى يرجع من منى" كما سيأتي موصولاً عنه في باب الرمل.

قال يحيى: سئل مالك عن رجل من أهل مكة: هل يهل من جوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه.

### ما لا يوجب الإحرام من تقيد الهدى

٧٥١ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن عمرة بنت عبد الرحمن: أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان، كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن عبد الله بن عباس

من أهل مكة أي مقيما لها سواء كان مكيا أو آفيا "هل يهل" أي يحرم "من جوف مكة بعمره؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيحرم منه" وبذلك قالت الجمهور. إن ميقات المكي لإحرام العمرة الحل، حكى الإجماع على ذلك من قديمة وعيره مع الاختلاف فيما بينهم في أفضل المقام للإحرام كما سيأتي بسطه قيل بكاح الحرم، وصرح بوجوب الحروج إلى الحل الحافظ والعيبي والقسطلاي والطبي والقاري والووي والأبي والشوكاني وغيرهم، وبوب البخاري في "صحيحه" باب مهل أهل مكة للحج والعمرة، وذكر فيه حديث المواقيت، وفيه: حتى أهل مكة من مكة، لكن شراح "الصحيحين" حصصوا الحديث بالعمرة، ووجهوا ترجمة البخاري بأنه نظر إلى عموم اللفظ، وقال المحب الطبري: لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة، كذا في "الفتح"، وفيه أيضاً: قال صاحب "الهدى": لم يقل أنه اعتمر مدة إقامته بمكة قل الهجرة، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلا إلى مكة، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل، ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها. قال الحافظ: وبعد أن فعلته بأمره دل على مشروعيته. وقال القاري في "شرح اللباب" غثا: إن بعض الفقهاء قالوا: العمرة مختصة بالآفاقي، فليس لأهل مكة أن يخرجوا للحل ويعتمروا، وجعلوا حديث عائشة من مختصاتها، وما روي عن ابن الزبير أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب، فحملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه عليه، وأنت خير بأن فعله هذا بمحض من الصحابة والتابعين، ولم يسر عليه، فيكون حجة.

كتب إلى عائشة إلح "أن" بفتح الهمزة ويروى بكسرهما، "عند الله بن عباس قال: من أهدى هديا" أي بعثه إلى مكة "حرم عليه ما يحرم على الحاج" من محظورات الإحرام، "حتى يسحر" ببناء المجهول "الهدى" بالرفع، "وقد بعثت" بصيغة المتكلم راد في السحاح الهدية بعد ذلك: "إليك" ولم يرده في السحاح المصرية لكنه ظاهر من قوله: أو مري صاحب الهدى، "هدى، فاكثي" بصيغة الخطاب للمؤث "إني بأمرك" كيف أفعل "أو مري صاحب الهدى" الذي معه الهدى؛ ليحري، فـ"أو" للتشويح بين الكثرة والرواية. قلت: ويحتمل الشك من الراوي، وليست هذه الجملة في رواية مسلم، بل اقتصر على الحملة الأولى "فاكثي إلي بأمرك". قال الحافظ بعد ذكر رواية مسلم: -

قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِهَدْيٍ فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحَرَ الْهَدْيُ.

كتابة أو دراية

تاسع المحررة

غاية لـ "محرم"

٧٥٢ - مائت عن يحيى بن سعيد .....

= زاد الطحاوي برواية ابن وهب عن مالك "أو مري صاحب الهدى" أي الذي معه الهدى، كما يصح. ونعله كتب إليها؛ ما بلغه إنكارها عليه، فقد روى سعيد بن منصور عن عائشة: وقيل لها: إن ريادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه، فقالت له عائشة: أو له كعبة يطوف بها "قالت عمرة، فقالت عائشة: ليس الأمر "كما قال ابن عباس" فإني "أنا فتلت فلاندة" جمع قلادة وهي ما تعلق بالعنق 'هدى رسول الله ﷺ بيدي' بفتح الدال وشد الياء على الشية، وفي رواية بالإفراد على الحسية. قال الحافظ: فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمره، "ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده" الشريفة. قال الباجي: يحتمل أن تكون أرادت بذلك تبين حفظها للأمر ومعرفتها من تناول كل شيء منه، ويدل ذلك على اهتبالها بهذا الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أنها أرادت أن النبي ﷺ تناول ذلك بنفسه، وعلم وقت التقليد؛ لئلا يطرأ أحد أنه استباح محظور الإحرام بعد تقليد هديه وقبل أن يعلم هو بذلك، فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئا من هذا إلا وهو عالم بتقيد هديه. "ثم بعث بها رسول الله ﷺ مع أبي" بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة، تريد بذلك الصديق الأكبر. قال الحافظ: واستفيد من ذلك وقت البعث، وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس.

أحله الله له: وفي رواية لمسلم: فأصبح فيها حلالاً يأتي ما يأتي الحلال من أهله "حتى نحر الهدى" ببناء المجهول، صبطه الرزقاني، وفي 'التعليق الممجد' حتى نحر أي أبو بكر، وفي بعض النسخ بلفظ المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس معياً إلى النحر؛ إذ هو باق بعده، فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها. قلت: هو غاية لتحريم لا لـ "لم يحرم" أي الحرمة المنتهية إلى النحر لم يكن، وذلك لأنه رد لكلام ابن عباس، وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في "الكواكب الدراري" للكرماي. وقال الحافظ: وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى؛ لأنه إذا اتقى في وقت الشبهة، فلأن يتفني عند انتفاء الشبهة أولى. قال الحافظ: وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس: أنه ذهب إلى ما أفنى به قياساً لتولية في أمر الهدى على المباشرة له، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة.

أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الَّذِي يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ وَيُقِيمُ: هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَنْ أَهْلٌ وَلَبَّى.

٧٥٣ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّمِيمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ.

قال يحيى: سئل مالك عمن خرج بهدي لنفسه، فأشعره وقلده بذئ الحليفة، ولم يحرم.

**انه قال سالت** "عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهديه إلى الحرم و"هو" يقيم" ولا يتوجه معه "هل يحرم عليه شيء؟" أي هل يصير محرماً ببعث الهدي، "فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل" أي أحرم أولى، وإلى ذلك ذهب فقهاء الأمصار من أنه لا يكون محرماً بمجرد البعث، وهو المقصود بهذا الأثر، وهو أيضاً حجة لمن قال: لا بد للإحرام من النسبة أو ما يقوّم مقامها، خلافاً لمن قال: يكفي له مجرد البنية، فتأمل.

**انه رأى رجلاً** وسأني في كلام الحافظ: أنه ابن عباس، "متجرّداً بالعراق" أي المصرة كما سبأني، والمعنى أنه رآه متجرّداً عن المحيط، إلا أنه لابس ثياب الإحرام، وذلك سلك يمس جميعهم المحيط، فأكثر عليه مخالفة عادة الناس، "فسأل" ربّيعَةَ "الناس" مفعول "عه" أي عن حاله "فقالوا: إنه أمر بهديه أن يقلد" سواء المجهول "فندلت" تجرد، قال ربّيعَةُ: فلقيت عبد الله بن الزبير" ابن أخت عائشة "فذكرت له ذلك، فقال: بدعة ورب الكعبة"، قال الطحاوي: ولا يجوز عدداً أن يكون ابن الزبير حلف على ذلك أنه بدعة إلا وقد علم أن النسبة خلاف ذلك. قال الحافظ: ورواه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربّيعَةَ أخبره أنه رأى ابن عباس - وهو أمير على المصرة في زمان علي - متجرّداً على غير المصرة، فذكره فعرف بهذا الاسم المهم في رواية مالك. قلت: وعلم منه أيضاً القصة كانت في زمان علي في المصرة. **سئل** سواء المجهول "مالك عمن خرج بهدي لنفسه" أي رجل من أهل المدينة أو أهل الشام مثلاً ساق هديه وتوجه معه، "فأشعره وقلده بذئ الحليفة" ميقات أهل المدينة، "ولم يحرم هو" أي لم يوجب الإحرام "حتى جاء الحيفة" أي ميقات أهل الشام، ويقع في طريق أهل المدينة أيضاً "قال: لا أحب ذلك، ولم يصب من فعله"، أي خطأ في ذلك؛ لأنه إن كان ميقاته دا الحيفة فيحرم عليه تعديه خللاً، وإن كان ميقاته الحيفة، فقد أفات نفسه الفصيلة، وهذا كله عند المالكية، وأما عند الحنفية فقد يصير بالتقليد للبدن محرماً بشرط التوجه معه وبية السلك، نعم، لا يصير محرماً بتقليد الشاة، =

هُوَ حَتَّى جَاءَ الْجُحْفَةَ فَقَالَ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ، وَلَمْ يُصِبْ مِنْ فَعْلِهِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْهَدْيَ وَلَا يُشْعِرَهُ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ إِلَّا رَجُلٌ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَبْعَثُ بِهِ وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَخْرُجُ بِالْهَدْيِ غَيْرَ مُحْرِمٍ، فَقَالَ: نَعَمْ! لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْإِحْرَامِ لِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ أَقَامَ فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُجَرَّ الْهَدْيَ.

= 'ولا يسمي له أن يقلد الهدي ولا يشعره إلا عند الإهلال' أي الإحرام؛ لأنه ﷺ قلد وأشعر عند الإحرام، 'إلا رجل لا يريد الحج، فيبعث به ويقيم في أهله' كما فعله ﷺ، إذ بعث أهديا وأقام في أهله خللا. **هل يخرج بالهدي:** "غير محرم، فقال: نعم لا بأس بذلك" أي يجوز لكن لا يتجاوز به الميقات إلا وهو محرم، إلا أن لا يريد دخول مكة، قاله الزرقاني. قلت: وكذلك عند الحفية لا يجوز مريد دخول مكة التحاور عن الميقات إلا محرمًا، ففي 'الدر المختار': حرم تأخير الإحرام عنها كلها (أي المواقيت) من قصد دخول مكة يعني الحرم ولو لحاجة غير الحج. أما لو قصد موضعًا من الحل حل له بمجاوزته بلا إحرام. **وسئل مالك:** أيضًا "عما اختلف الناس فيه" من السلف "من الإحرام" بيان لـ "ما" أي عما قالوا: أحرم من يبعث بالهدي، وأطلق الإحرام على تحرده عن الملبوس المحيط بحارًا؛ لكونه صورة الإحرام، وإلا فابن عباس ومن معه لا يقولون: إنه يكون محرمًا، بل قالوا بالاحتساب عن محظورات الإحرام، قال الباقي: وما أرى ابن عباس أطلق عليه اسم محرم، ويلزمه ذلك حاجته ما يحتسه المحرم؛ لأن المحرم إما سمي محرمًا؛ لأنه دخل في عبادة يحرم بها عليه معان مباحة. "لتقليد الهدي" اللام للتعبيل، "ممن لا يريد الحج ولا العمرة" كما قال ابن عباس ومن وافقه، "فقال مالك" في جواب هذا السؤال: "الأمر عندنا" بالمدينة المنورة "الذي يأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين" الذي تقدم مرفوعا: "إن رسول الله ﷺ بعث بهدي، ثم أقام" بالمدينة، "فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدي" ببناء المجهول، وبه قالت الثلاثة الباقي والجمهور، كما تقدم قريبا، وأخرج السهقي عن الرهري قال: أول من كشف العمي عن الناس وبين لهم السعة في ذلك عائشة، فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها، قال: فلما بع الناس قول عائشة أخذوا به، وتركوا فتوى ابن عباس، ووافق عائشة ابن مسعود وابن الزبير وأسس، وأما ما أخرج عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع النبي جابر يحدث عن أبيهما قال: يسما النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه إلخ تقدم قريبا، فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء، كذا في "المحلى".

## مَا تَفْعَلُ الْحَائِضُ فِي الْحَجِّ

٧٥٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تُهَلُّ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِنَّهَا تُهَلُّ بِحَجِّهَا أَوْ عُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ تَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَا تَقْرُبُ الْمَسْجِدَ حَتَّى تَطْهَرُ.

**المُرَادُ الْحَائِضُ** وكذا النساء "التي هل" أي تريد "أن تحرم بالحج أو العمرة" إما "بكسر الهمزة" هل أي تحرم "بفتحها أو عمرتها إذا أرادت" يعني أن حبسها لا يمنعها من الإهلال بالحج والعمرة؛ لأن الإحرام بهما لا يباي الخيض ولا الناس، ولذلك لا يفسدان شيئاً منهما إذا طريا عليهما وبفساد الصوم والصلاة؛ لما كانا مباحين هما، قاله الحاجي وكذلك قالت الحنفية. "ولكن لا تطوف بالبيت" قال الحاجي: لأن الصواف بالبيت يبايه، ولذلك يفسده الخيض والناس ويمح صحته وغامه؛ لأن من شرطه الطهارة. قلت: وكذلك قالت الحنفية: إما لا تطوف بالبيت إلا أن الطهارة عندهم واجب، فهي "شرح اللباب" الأوب (أي من واجبات الطواف) الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر، وإن فرق بينهما في حكم الإناء والكفارة، ووجوبها عليهما هو الصحيح من المذهب، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد. وقال ابن شجاع: هو سنة. ونقل النووي في 'شرح مسند' عن أبي حنيفة استحبابها، وكأنه أحد من قول ابن شجاع. "ولا بين الصفا والمروة" أي لا تسعى فهو من باب "عمقتها تساء وماءً مارداً"، أو التقدير: لا تطوف بجاراً كما سيأتي في "باب دخول الحائض مكة". وقال الحاجي: يعني أنها تمتنع من السعي أيضاً كما تمتنع من الطواف، ومعنى ذلك: أن السعي إما يكون باثر الطواف بالبيت، فإذا لم يمكن الحائض الطواف بالبيت لم يمكنها السعي بين الصفا والمروة، وإن لم تكن من شرطه الطهارة؛ لأنه عادة لا تعلق لها بالبيت، ولو صرأ على امرأة الخيض بعد كمال الطواف يصح سعيها. قلت: وكذلك عند الحنفية، بل عند الجمهور في المسائلين، كما سيأتي.

**وهي** أي الحائض "تشهد" أي تحضر "أساسك كلها" من وقوف عرفة والمردلة والخمار وغيرها، غير ما استثنى وهو الطواف والسعي، "مع الناس" يعني لا تعتزل عنهم "غير أنها" وهذا تنبيه على المستثنى لا تطوف بالبيت؛ لاشتراط الطهارة، أو وجوبها "ولا بين الصفا والمروة" لتوقفه على الطواف عند الجمهور خلافاً لما سيأتي عن عطاء وبعض أهل الحديث في كلام الحافظ في مسألة السعي، وقال ابن قدامة: السعي تبع للطواف لا يصح إلا أن يتقدمه طواف فإن سعى قبله لم يصح، وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقال عطاء: يخرجه، وعن أحمد: يخرجه إن كان ناسياً وإن كان عمدًا لم يخرجه. قلت: ويأتي مفصلاً في أبواب السعي قبل صياح يوم عرفة، "ولا تقرب" الحائض -



## الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ

٧٥٥ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ .....

= "المسجد" بالنصب "حتى تطهر" يسكون الطاء وضم الهاء من المجرد، أو يفتح الطاء المشددة من المزيد محذوف إحدى التائين مبالغة في السهي، والعرض نفي الدحول ولو لمع طواف، قال الباجي: فيمتنع عليها الطواف حيثما لمعيين: أحدهما: أنه في المسجد والحائض لا تدخل المسجد، والثاني: أن الحيض حدث يجمع الطهارة، والطواف لا يكون إلا بالطهارة، ومثل ما قال ابن عمر **رضي** في حديث عائشة **رضي** أنه **رضي** قال لها: **يعني ما يفعل خارج مكة** لا يصح في البيت ولا من عند البيت حتى يصلي. كما سيأتي في "باب دخول الحائض مكة".

**العمرة الح** كان أهل الخاهية يرونها من أفجر الفجور، فأبطله النبي **رضي** قولاً وفعلاً، ولذا أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة؛ ليشتهر بذلك جوارها. قال الخافظ: اتفقوا على جوارها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ونقل الأثرم إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام؛ ليمكس خلق الرأس فيها، قال ابن قدامة: هذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام.

**اعتمر ثلاثاً**. يعني سوى التي قرن بحجته عند الجمهور. وقال الباجي: قوله: "ثلاثاً" هو الصحيح على مذهب مالك، ومن قال: إن النبي **رضي** قرن الحج يقول: اعتمر أربع عمر. "عام الحديبية" تقدم ضبطها في الاستمطار بالنجوم، وتقدم أيضاً أنها كانت في ذي القعدة سنة ست بلا خلاف. قال الخافظ: وكان توجهه **رضي** من المدينة يوم الاثنين مستهل ذي القعدة سنة ست، فخرج قاصداً إلى العمرة، فصده المشركون عن الوصول إلى البيت، ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة في العام المقبل، وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال، وشد بذلك، وقد وافق أبو الأسود عن عروة الجمهور، وفي العيني بعد ما بسط الروايات في عمرة شوال عن عائشة: قال شيخنا: كأن عائشة تريد بعمرة شوال عمرة الحديبية، والصحيح إعمالها كانت في ذي القعدة كما في حديث أس في الصحيح، وإليه ذهب الزهري ونافع وقتادة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، واختلف فيه على عروة، فروى عنه ابنه هشام: أنها كانت في شوال، وروى ابن أبي الأسود عنه: أنها كانت في ذي القعدة. قال البيهقي: هو الصحيح، وقد عد الناس هذه في عمره **رضي** وإن كان صد عن البيت فنحر الهدى وحلق. قال الباجي: فعدها عمرة يقتضي أنها عنده تامة وإن كان صد عن البيت ومع منه، فلا قضاء على من صد عنه، وقال أبو حيفة: عليه القضاء، والدليل على ذلك إجماع الصحابة على الاعتداد بعمرة الحديبية. فلو كانت عمرة غير تامة وكانت عمرة القضية قضاء لها لما عدت عمرة الحديبية إلا أن تعد مع عمرة القضية عمرة واحدة، قلت: وبحق ذلك حكى الخافظ عن ابن التين، وبه حرم الزرقاني، =

## وَعَامَ الْقَصْبَةِ وَعَامَ الْجِعْرَانَةِ.

٧٥٦ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَعْتَمِرْ إِلَّا ثَلَاثًا، إِحْدَاهُنَّ فِي شَوَّالٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ.

= لكن لمخالف أن عدها عمره باعتبار ثبوت بعض الأحكام منها من لإحصار وإلحراق وإلحاق وغيرها، وقال ابن المصنف: والمراد بالأربعة إحرامه من، فأما ما تم له منها فثلاث، ولذا قال البراء: اعتمر النبي ﷺ عمرتين قبل الحج، فتم يحتسب بعمرة الحديبية، وقال البررقاني بعد قول القسطلاني في "المواهب" في عدها عمرة الحديبية ما يدل على أنها عمرة تامة: لعل مراد من حيث الثواب؛ لأنه ما يأت من أعمالها شيء سوى الإحرام، وأنت حينئذ بالصحة محتسبة في عدها أيضاً، ففي الصحيحين عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يخرج مرتين، قال ابن القيم: أراد العمرة المفردة المستقلة، ولا ريب أنهما أثنان؛ فإن عمرة القرون لم تكن مستقلة، وعمرة الحديبية صُدَّ عنها وحيل بينه وبين إتمامها.

**وعام القصد** وتسمى عمرة القضاء وعمرة القصبة وعمرة الفصاض، قال العيني: أما العمرة الثانية فهي أيضاً في ذي القعدة سنة سبع فيما عمت، قاله دفع وسيمان التيمي وعروة ومحمد بن إسحاق وغيرهم، لكن ذكر ابن حبان في 'صحيحه' أنها كانت في رمضان، قال المحب المصري: وما يغل ذلك أحد غيره، والمشهور أنها في ذي القعدة.

**م يعتصر إلا ثلاثاً** قال الناجي: إنكار لقول عبد الله بن عمر وفور أس: اعتمر أربعاً، فأما ابن عمر فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة في رجب، وأكثر ذلك عائشة وقالت: م يعتصر في رجب قط، وأما أس فإنه أضاف إلى الثلاثة المذكورة عمرة رعم أنه فرها نخخته، وقرب منه ما حكى الأبي في 'الإكمال' والسوسي في 'المكمل' عن القاضي عياض، وقال في آخره: فحاء من هذا أن عمره ﷺ ليست إلا ثلاث، وعلى أنها ثلاث اعتمد مالك في الموصأ، فحدث عائشة عبد المالكية عن طاهره خلاف محققيه القائمين بقوله ﷺ، كما تقدم في محله، لكن الحديث مخالف ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعاً، وهما عن أس 'اعتمر أربعاً، ويمكن أن يجمع بأها لم تعد في حديث الباب عمرة القرون؛ لأنها لم تكن مستقلة، ويؤيد ذلك ما في 'أبي داود' من حديثها رداً على ابن عمر. لقد علم ابن عمر أنه ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرأه حجة الوداع، فعدت عائشة ههما غير عمرة القرون، ويحتمل عند احتفية أنها لم تعد في حديث الباب عمرة الحديبية، لأنها م تتم. 'إحداهن في شوال' قال الحافظ: روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال، وبإساده قوي، وقد رواه مالك عن هشام عن أبيه مرسلاً، لكن قوها في شوال معائر لقول غيرها في ذي القعدة، وجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة: م يعتصر ﷺ إلا في ذي القعدة، ولا يبايه أن عمرة القرون =

- ٧٥٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: أَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.
- ٧٥٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ، فَأَذِنَ لَهُ، فَأَعْتَمَرَ، ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَمْ يَحُجَّ.

= كانت في ذي الحجة؛ لأن مبدأ إحرامها كان في ذي القعدة، وفعلها كان في ذي الحجة، فصح طريقا الإنصات والعي، كما جمع ذلك بينهما من إهمام من أقيم والنفسطاني وغيرهم. 'واشتي' كذا في جميع السج المصرية واهدية، إلا في نسخة المتقى فيها: 'اشتات'. "في ذي القعدة" وهما عمرتا الحديبية والقضاء، أو عمرتا القضاء والقران على الاحتمالين المذكورين في قولها ثلاثا.

**تسبه:** لا خلاف بين أهل العلم أنه ﷺ لم يعتمر أكثر من أربع. قال ابن إهمام: قد اعتمر النبي ﷺ أربع عمرات كلها بعد الهجرة، ولم يعتمر مدة إقامته بمكة بعد السوة شيئاً، وذلك ثلاث عشرة سنة، وعن هذا ادعى من ادعى أن السنة في العمرة أن تفعل داخلًا إلى مكة لا خارجًا بأن يخرج إلى أهل فيعتمر كما يفعل اليوم وإن لم يكن ذلك مموعاً، ثم فصل العمرات الأربعة المذكورة: وهي عمرة الحديبية ولم تتم، وعمرة القضاء وعمرة الحجرة، وهي محمل عمرة شوال عند المحققين كما تقدم بياها، والرابعة العمرة التي اعتمرها مع حجته عند القائنين بأنه ﷺ كان قارياً أو منتمعا كما تقدم بياها في إحرامه ﷺ، وأما من قال بأنه ﷺ كان مفرداً أنكر هذه العمرة، قال ابن بطال: الصحيح أنه اعتمر ثلاثاً والرابعة إما تخور بنسبتها إليه؛ لأنه أمر أساس لها وعملت خصصته، لا أنه اعتمرها، كذا في 'العي'، وقال أيضاً: أسقط بعضهم عمرته هذه فجعلها ثلاث عمر، وهو الذي صححه القاضي عياض، وهذا مسلك عامة الشافعية والمالكية القائنين بإفراده ﷺ خلافاً لعقبيهم، كما تقدم في محله.

**اعتمر:** تقدير هجرة الاستفهام، "قبل أن أحج"، ولعل منشأ السؤال ما في "أبي داود" بسنده إلى سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قص فيه ينهي عن العمرة قبل الحج، فعلم سعيداً روى هذا الحديث، فاحتاجوا إلى السؤال عنه، فقال سعيد: نعم، قد اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عمر قبل أن يحج، قال ابن عبد البر: يتصل هذا الحديث من وجوه صحاح، وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العمرة قبل الحج لمن شاء.

**عمر بن أبي سلمة** ربيب النبي ﷺ، "استأذن" أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال"، ولعبه استأذن لما أنه سمعه قال: أتم لعمرك أن يعتمر في غير أشهر الحج، فحاف أن لا يحد عليه عمر على العمل بما لا يرضاه، "فأذن له" عمر ﷺ، وعلم منه أن قوله المذكور إرشاد لمصلحة وليس نهي، "فاعتمر" ابن أبي سلمة "ثم فعل" أي رجع إلى أهله "ولم يحج"، فعلم منه، ومما سبق جواز العمرة في أشهر الحج، وهو المقصود من هذه الآثار، =

## قَطْعُ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ

٧٥٩ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اعْتَمَرَ مِنَ التَّعْمِيمِ: إِنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ.  
قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَمِرُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

- وعلم أيضاً ما نَوَّب به محمد في "موطنه" على هذا الأثر باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج أي في تلك السنة، فلا يكون متمتعاً لأنه مشروط باحتماء العمرة واحج معاً في أشهر الحج، قال ابن قدامة في "المعنى": إن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام، لم يحج من القابل فليس متمتع، لا يعلم فيه خلافاً، إلا قولاً شاذاً عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج، والخمهور على خلاف ذلك.

**قطع التلبية** **الح** أي متى يقصعها المعتمر، والمسألة خلافية، قال ابن قدامة: يقطع المعتمر التلبية إذا استتم الركع، ولهذا قال ابن عباس وعصاء وعمرو بن ميمون وطاووس والشامي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال ابن عمر وعروة والحسن: يقطعها إذا دخل الحرم، وقال سعيد بن المسيب: يقطعها حين يرى عرش مكة.

**إذا دخل الحرم** وبه قال مالك في معتبر من موافقت كما تقدم، والظاهر أن عروة كان يحرم من ميقات المدينة؛ لأنه مدني. **فمن اعتمر** كذا في السج الهدية، وفي المصرية: فيمن أحرم، وهو المراد من قوله: اعتمر أي أحرم للعمرة "من التعيم إنه لا يقصع التلبية حتى" كذا في السج الهدية، وفي المصرية "إنه يقصع التلبية حين يرى البيت" والمؤدى واحد، "يرى البيت" وتقدم أن ذلك رواية المختصر، والمعروف في المذهب أن معتمر الحجرة أو التعيم يني إلى دخول بيوت مكة، وفي "المدونة": قال ابن القاسم: قال مالك: والحرم بالعمرة من ميقاته يقطع التلبية إذا دخل الحرم، ثم لا يعود إليها، والذي يحرم من غير ميقاته مثل الحجرة والتعيم يقطعون إذا دخلوا بيوت مكة، قال: فقلت له: أو المسجد، قال: أو المسجد، كل ذلك واسع. **سئل** ساء الجهول، مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت أي ميقات كان "وهو من أهل المدينة أو غيرهم" من الأفاقيين "متى يقطع التلبية؟" قال: أما أهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم، وعلى ذلك سائر كتب المالكية، قال مالك: "ولمعي أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك"، كما تقدم في باب قطع التلبية أي للحاج برواية نافع عنه، وأخرجه البيهقي من حديث عبد الملك بن أبي سليمان قال: سئل متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم، وقال ابن عباس: حتى يمسح الحجر، قلت: يا أبا محمد! أيهما أحب إليك؟ قال: قول ابن عباس.

أَوْ غَيْرِهِمْ مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟ قَالَ: أَمَّا الْمُهْلُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، قَالَ: وَبَلَّغْنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

## مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

٧٦٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجٍّ...  
سنة أربع وأربعين

**التمتع**: قال الحافظ: المعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة، ويطلق في عرف السلف على القران أيضاً، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع إيراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ سَمِعَ نَفْسَهُ نِدَاءً بِحُجَّةٍ﴾ (الفرقة ١٩٦) أنه الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج، ومن التمتع أيضاً القران؛ لأنه تمتع بسقوط سفر للسك إلى الآخر، ومن التمتع أيضاً مسح الحج إلى العمرة، وقال الفاري في "شرح اللباب": التمتع في اللغة بمعنى التذد والانتفاع بالشيء، وفي الشريعة: الترفق بأداء السكين في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إلام بينهما إلاماً صحيحاً، وإنما سمي متمتعاً؛ لانتفاعه بالتقرب إلى الله تعالى بالعبادتين، أو لتمتعه بمحظورات الإحرام بعد التحلل من العمرة، أو لانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات ولا يبعد أن يقال: لتمتعه بالحياة حتى أدرك لإحرام الحجة.

**عام حج**: أول حجة بعد الخلافة كما جزم به الزرقاني وصاحب المحلى وغيرهما أمير المؤمنين 'معاوية بن أبي سفيان' وكان أول حجة حجها بعد الخلافة ٤٤هـ، وآخر حجة حجها سنة ٥٧هـ ذكره ابن جرير، والمراد الأول؛ لأن سعداً مات سنة ٥٥هـ على الصحيح "وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج"، وبسط الشيخ في "الكوكب الدرري" أن مداكرهما يحتمل أن يكون في فسح الحج إلى العمرة، أو في المتعة المعروفة الشامية للقران والتمتع الاصطلاحيين، قلت: وظاهر سياق التمتع بالعمرة إلى الحج يؤيد الثاني، والباعث على التوجيه الأول نسبة الضحاك فاعله إلى الجهل واستدلاله بآية الإتمام ونفي عمر، فهذه كلها ترشد إلى الاحتمال الأول، وسيأتي البسط في ذلك قريباً، "فقال الضحاك بن قيس: لا يصح ذلك" وفي النسخ المصرية: "لا يفعل ذلك"، والمعنى واحد "إلا من جهل أمر الله"، فإنه عر اسمه قال: ﴿وَتَمَتُّعٌ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ نَدَاءً﴾ (الفرقة ١٩٦)، والأمر بالإتمام يناي السح، وهذا الاستدلال ظاهر على الاحتمال الأول أي مناظرتهما في الفسخ، وأما على الاحتمال الثاني فلا يبعد أن يكون معنى إتمامهما عند الضحاك إفرادهما كما روي عن غيره، قال السيوطي في "الدر": أخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن ابن عمر في قوله: ﴿وَتَمَتُّعٌ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ نَدَاءً﴾ قال: من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما عن الآخر، =

مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَقَالَ سَعْدٌ: بَشَسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضَّحَّاكُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ.

٧٦١ - **مات** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ! .....

- وأن يعتمر في غير أشهر الحج، وسيأتي عند المصنف في باب العمرة أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم، فإن ذلك ثم حج أحدكم وأنه لعمرته أن يعتمر في غير أشهر حج، "فقال سعد: بَشَسَ مَا قُلْتَ" نداء الخطاب فإن نسبة الجهل إلى فاعل المتعة سواء كانت متعة المسح أو الثانية مما لا يسعي، فإنهما فعلنا بأمره **ﷺ** "يا ابن أخي"، قاله ملاطفة وتأييماً؛ فإنه صحابي صغير، "فقال الضحّاك: فإن عمر بن الخطاب قد هي عن ذلك". اختلف السلف في المتعة التي هي عنها عمر، قال المارزي قيل: المتعة التي هي عنها عمر مسح الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قد عيّن: طاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي احتفلوا فيها إنما هي مسح حج إلى العمرة، وهذا كان عمر **ﷺ** يصرب أسس عليها ولا يصرفهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما صرفهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن مسح الحج إلى العمرة كان خصوصاً في تلك السنة؛ لحكمة، ورجح النووي الثاني؛ إذ قال: والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما هو عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه، ومرادهم: هي أولوية للترغيب في الأفراد، وقد أخرج مسلم عن أبي موسى أنه كان يعني بالمتعة، فقال له رجل: رويث ببعض فتياك؛ فإني لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمت أن النبي **ﷺ** قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يطبوا معرسين به في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فبين عمر فيه العلة التي لأحبها كره التمتع، فكانه رأى عدم الترفه للمحاج بكل طريق، وتقدم في باب القرآن في وجوه هي عثمان أن يختار المشايخ في عرض عمر **ﷺ** بالنهي كثرة المشي إلى البيت وأن يزار البيت في كل عام مرتين كما تقدم قريباً، وسيأتي في باب العمرة ما قال عمر **ﷺ** افصلوا بين حجاجكم وعمرتكم؛ فإن ذلك ثم الحج أحدكم وأنه لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

**وصنعها معه** نسبة الجهل إلى فاعله مما لا يسعي، ثم نسبة متعة المسح إليه **ﷺ** مجاز؛ لكونه سب فعلهم وأمرهم لهم وراضياً لهم فعله، وكارها توقفهم فيه ومكراً عليهم بتطوهم بذلك، كذا في "الكوكب"، وأما نسبة المتعة المعروفة إليه **ﷺ** فظاهر؛ لأنها تشمل القرآن أيضاً.



لأنَّ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ.  
 ٧٦٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَعْتَمَرَ  
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي شَوَّالٍ أَوْ فِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ الْحَجِّ .....

**اعتمر قبل الحج** الحج في أشهره كما يدل عليه قوله: وأهدي، فإن الهدى إنما يجب في العمرة في أشهره إذا حج في عامه، وأما انطوع فلا فرق فيه قبل الحج وبعده، وقد روى الحصاص في "أحكام القرآن" برواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: لأن أعتمر في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة في شهر يجب علي فيه الهدى أحب إلي من أن أعتمر في شهر لا يجب علي فيه الهدى. "أحب إلي" - "إلى" الخارة الداحنة على صميم المتكلم من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة تأكيد في الرد على من مع من التمتع من الصحابة، وإيماء إلى رد من قال بأفضلية الأفراد بشرط أن يعتمر بعد الحج، وفي المواربة عن مالك: ما يعجني قول ابن عمر هذا، وإفراد الحج من الميقات أحب إلي ضرورة كان أو غير ضرورة.

**قبل الحج** لا بعده ولو في ذي الحجة. قال الساجي: قوله: "قل الحج" يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد أن جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه، ثم حصص قبل الحج دون ما بعده نحكم التمتع وإن كان جميع الشهر حكمه واحد في أنه من أشهر الحج، والثاني: أن يريد أن ما قبل الحج من أشهره دون ما بعده، فقال: أو ذي الحجة قبل الحج، وأراد بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده، وقد احتفت الفقهاء في ذلك، واحتفت فيه قول مالك، فروى أشهب عن مالك في "المجموعة" أن أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وروى ابن حبيب عن مالك: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر ليال، وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليلته منها، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿حَجَّ شَهْرٍ مُعْتَمِرًا﴾ (الشقرة ١٩٧) فأنى بلفظ الجمع ولا يحلو أن يكون اثنين أو ثلاثة، ولا خلاف أنه لم يرد ههنا شهرين فله يبق إلا أن يريد ثلاثة، ووجه آخر من الآية أنه قال تعالى: ﴿فَمَنْ حُجَّ مِنْ مَكَّنٍّ فَلاَ زِمَّةً﴾ (الشقرة ١٩٧) وهو الحجاج، وأنه معلوم وممنوع يوم النحر، فوجب أن يكون من أشهر الحج. فإن قلنا: إن جميع ذي الحجة من أشهر الحج ففائدة ذلك أن تأخير طواف الإفاضة إلى آخره لا يلزم به الدم، وإن قلنا: إن عشر ذي الحجة من أشهر الحج، فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضائه التحلل، وقال ابن قدامة: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والسمعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وروي عن عمر وابنه وابن عباس: أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وهو قول مالك؛ لأن أقل الجمع ثلاثة. وقال الشافعي: آخر أشهر الحج ليلة النحر وليس يوم النحر منها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حُجَّ مِنْ مَكَّنٍّ فَلاَ زِمَّةً﴾ ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر، ولنا: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ حَجَّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ نَحْرٍ﴾ رواه أبو داود، فكيف يجوز =

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُذْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ، وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ.

= أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره؟ وأيضاً فإنه قول من سبينا من الصحابة، ولأن يوم الحرة فيه ركن الحج وهو طواف الزيارة، وفيه كثير من أفعال الحج، منها: رمي جمرات العقدة والحر والخلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى، وما بعده ليس من أشهره؛ لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه فهو كالحرمة، ولا يتمتع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث، فقد قال تعالى: ﴿... وَ...﴾ (سورة ٢٢٨) والقرء الطهر عده، ولو طلقها في طهر احتسبت بقرئته، وتقول العرب: ثلاث حبون من دي الحجة وهم في الثالثة، وقوله: ﴿... من شهر حج ...﴾ أي في أكثرهن. وفي الهداية: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من دي الحجة، كذا روي عن العادلة الثلاثة وعبد الله بن الربيع. قال ابن الهمام: العادلة في عرف أصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وفي عرف غيرهم أربعة، أخرجوا عبد الله بن مسعود وأدخلوا ابن عمرو بن العاص وابن الربيع، قاله أحمد بن حنبل، فحديث ابن عمر أخرجه الحاكم وصححه، وعلقه الحارثي، وحديث ابن عباس أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه عن ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وحديث ابن الزبير أخرجه الدارقطني، قال القاري في "شرح النقاية": ولما ما أخرجه الحاكم وقال: على شرط الشيخين، وعلقه الحارثي عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿... حج ...﴾ قال: شوال وذو القعدة وعشر دي الحجة، وتفسير الصحابي في حكم الرفع، وهذا يتم الاستدلال.

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ أي لم يخرج عنها إلى موضع تقصر فيه الصلاة عند الإمام أحمد، وإلى مبيقات أو مثله في البعد عند الشافعي، وإلى مصره عند أبي حنيفة، أو مثله في البعد عند مالك، كما تقدم مفصلاً في شرائط التمتع من كلام "الدردير". "حتى يذركه الحج" أي حتى أشأ الحج منها، "فهو متمتع إن حج" أي بشرط أن ينع في تلك السنة، "وعليه ما استيسر" أي ما تيسر "من الهدى" وأدناه شاة، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الأربعة، ولا يصح ما في "المغني" إنه بدنة عند مالك إذ قال: الدم الواجب شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة، فإن نحر بدنة أو ذبح بقرة فقد راد خيراً، وهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال مالك: لا يخرى إلا بدنة؛ لأنه ﴿...﴾ لما تمتع ساق بدنة، وهذا ترك لظاهر قوله تعالى: ﴿... من هدي ...﴾ (القرة ١٩٦) وإطراح للأثار الثالثة، وما احتجوا به فلا حجة فيه؛ فإن إهداءه ﴿...﴾ للبدنة لا يجمع إجراء ما دونهما؛ فإنه ﴿...﴾ قد ساق مائة بدنة، ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب، قلت: بل سيأتي التصريح عن الإمام مالك أن أحب ما سمعه في ما استيسر من الهدى هو الشاة، وحكى الأبي في "الإكمال" عن القاضي عياض: اختلف فيما استيسر من الهدى، فقال مالك وجماعة من السلف: هو شاة، ثم في الحاشية عن "المحلى": أقله شاة، وهذا دم شكر عبد أبي حبيبة ودم حياية عبد مالك.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الهدى لفقده أو فقد ثمنه "فصيام ثلاثة أيام في الحج" أي في أيامه فإن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كون أعماله طرفاً له، قال البيضاوي: أي في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، وقال أبو حنيفة: في أشهره =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ انْقَطَعَ إِلَى غَيْرِهَا وَسَكَنَ سِوَاهَا ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا: إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، أَوْ الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ....

= بين الإحرامين، وسعة إذا رجع، راد في بعض السح المصرية بعد ذلك لفظ: 'من مي' فهو يؤيد من قال: المراد بالرجوع: الرجوع من أعمال الحج. وقبل المراد بالرجوع: من أهله كما هو المعروف في خلاف بين الأئمة، قال البيضاوي: إذا رجعته إلى أهليكم، وهو أحد قولي الشافعي، أو رجعته، أو رجعته من أعماله، وهو قوله الثاني ومذهب أبي حنيفة، وقال لدسوقي: فسرته مالت في 'المدونة' بالرجوع من مي، سواء كان مكة أو سده، وهو المشهور، وفسره في 'المواري' بالرجوع إلى أهله، وقال أيضًا: المراد بالرجوع من مي: الرجوع من أفعال الحج، سواء رجع مكة أو رجع لأهله، أو أقام مي، فعلم منه أن المشهور من قولي مالك يوفق الحنفية والثاني لأحد قولي الشافعي، وقال ابن حجر في 'شرح المنهاج': "وسعة إذا رجع إلى أهله" أي وضه أو ما يريد بوضه ولو مكة أي الأظهر، وقال الأئمة الثلاثة كالمفاسد: المراد بالرجوع: الرجوع من الحج، وسباني بيانه في آخر كتاب الحج.

**ودلت** أي وحبو الهدي أو الصيام إذا أقام بمكة وما في حكمها حتى الحج ثم حج راد في بعض السح المصرية بعد ذلك 'من عامه' أي هو لم يجمع من عامه، أو خرج من مكة إلى بلده مثلاً ثم حج في عامه لم يكن متمتعاً. **من أهل مكة** المتوصلين لها "انقطع إلى غيرها وسكن سواها" تفسير بلافتتاح بغيرها أي استوطن غير مكة ثم قدم مكة معتمراً في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى أنشأ حج منها أي من مكة في عامه هذا، إنه متمتع؛ لأنه انتقل حكمه إلى حكم سائر الأفاقيين، وكميت فيه شروط التمتع، "يجب عليه الهدي" أي ذه التمتع إن وجد، أو الصيام إن لم يجد هدياً، وأنه لا يكون مثل أهل مكة في عدم حواري التمتع، أو عدم وجوب الدم على الخلاف بينهم كما تقدم في شرائط التمتع، وما أفاده الإمام مالك كذلك قالت الحنفية، قال القاري في 'شرح اللباب' في شرائط التمتع: أن يكون من أهل الأفاق، والعمدة للتوصل، فهو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو آفاقي، ولو استوطن الآفاقي بمكة فهو مكي، ومعناه أن أكثر الصحابة مهاجرين **كانوا** متمتعين.

**من غير أهل مكة** أي من الآفاقيين، "دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة" أي التوطن بها حتى يشئ الحج منها أتمتع هو؟ بحمرة الاستفهام، فقال: نعم، هو متمتع يجب عليه الهدي، أو الصيام إن لم يجد الهدي، وليس هو مثل أهل مكة، "وإن" وصلية أراد الإقامة بمكة، "ووجه ذلك أنه دخل مكة" والحال =

حَتَّى يُنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، أُمْتَمَعَ هُوَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، هُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ، وَدَلَّكَ أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا الْهَدْيُ أَوْ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ هَذَا الرَّحْلُ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ وَلَا يَدْرِي مَا يَنْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

٧٦٣ **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ دِي الْقُبْعَةِ أَوْ فِي دِي الْحِجَّةِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ.

= أنه ليس من أهلها إذا دخل مكة وحج الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة وقت الإحرام بالعمره وأيضاً أن هذا الرجل يريد الإقامة بمكة ولا يدري ما يدور به بعد ذلك هل يهبطه نسابة الإقامة، أو يرجع بعد حج" وليس هو من أهل مكة حين الاعتناء، فهو من الأفاضل بعد من حاجي وهذا كما قال: إن من كان من غير أهل مكة ودخلها في شهر الحج سوى الإقامة لها والاستيطان، فإن حكمه في الحرم والتمتع حكم أهل الأوقاف، لأن الاستيطان لم يوجد منه بعد، فقد أتى بعض أهل البيت وهو عمره قبل الاستيطان، وإذا لم يكن ممتعاً من كل منصفه قبل أن يجرم بعمره مثل أن يدخل معمر في رمضان فيحل من عمرته ثم يستوطن مكة ثم يعمر في شهر حج ورجع من عامه، فإنه لا يكون ممتعاً، فإنه أشبه ومحمد. فثبت: فعلى هذا الخصية لا توفقه في مسألة الاستيطان، نعم، لو أراد هذا الأفاضل لسكنى مكة دهره بدون التوطن فيها فأنسأله وفاقية ويكون ثمة عند حتمه أيضاً، لكن في عامة كتب الخروج من هديه وعمره حريمه من قومه: إذا قدم كوفي بعمره في شهر حج ثم أخذ مكة دار حج من عامه ذلك فهو متمتع، فهذا إن لم تأوّل بما ظهر من كلام القاري أن خاد الدار هو الغياض بدون الاستيطان، فهذا يوافق الجمهور.

**من اعتمر في شوال** الحج يريد قبل حج بديل قوله: "ثم أقام بمكة" أي بعد عمره وهو يرجع من أهله حتى يدركه الحج فهو متمتع إن حج أي بشرط أن يحج في سنة، وعليه ما استيسر من هدي شاه وأعلى منها، فمن لم يجد الهدى غيب أو ثلثاً فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع" على نحو ما تقدم من حديث ابن عمر **رضي الله عنه**.

## مَا لَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَتُّعُ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ ذِي الْحِجَّةِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، إِنَّمَا الْهَدْيُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنَيْهَا. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الرَّبَاطِ، أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، كَانَ لَهُ

**أَوْ ذِي الْحِجَّةِ** أَيِ فِي أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "ثُمَّ رَجَعَ" بَعْدَ عَمَرِهِ إِلَى أَهْلِهِ، أَوْ مَثَلِهِ فِي سَعْدٍ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ" اِتِّمَعَ، لِأَنَّهُ أَقَامَ كُلَّ سَنَةٍ سَفَرَهُ، وَهُوَ يَتَمَتَّعُ بِشَرْكَ سَفَرٍ وَاحِدٍ، إِنَّمَا الْهَدْيُ يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ، أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا حَتَّى احْجَّ ثُمَّ حَجَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ، إِذَا شَرَطُوا بِتَمَتُّعٍ عَدَمِ الْإِمَامِ، وَكَدِ اشْتِغَاعُهُ، إِذَا شَرَعُوا عَدَمَ الْعُودِ بِمَقَاتٍ وَلَا لُحْنَةٍ مَسَافَةٍ، وَكَدِ احْتِسَابُهُ؛ إِذَا شَرَطُوا عَدَمَ الْخُرُوجِ إِلَى مَوْضِعٍ يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُنْهِ فِي شَرَائِضِهِ، وَلِذَا قَالَ سَاحِي: لَا يَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا يَرَوِي عَنِ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ وَعِظَاءُ أَنَّهُ يَتَمَتَّعُ وَإِنْ رَجَعَ إِلَى أَقْبَاهِ.

**انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ** أَيِ انْتَقَلَ إِلَيْهَا وَسَكَنَهَا سَنَةً عَدَمَ الْإِنْتِقَالِ مِنْهَا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَ الدَّرْدِيرُ الْإِنْقِطَاعَ، 'مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَسَكَنَهَا' قِيلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ "ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كُتُوبَهُ غَيْرَ مَكِّيٍّ شَرَطَ لِقِسْمِيَّةِ الْوَدْعِ مَعَهُ، لَا شَرَطَ لِدَعْوِهِ فَقَطْ كَمَا تَقَدَّمَ الْقَوْلَانِ لِلْمَالِكِيَّةِ فِي شُرُوطِ التَّمَتُّعِ، 'وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ' وَهُوَ 'إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنَيْهَا' يَعْنِي إِذَا اسْتَوَصَّ مَكَّةَ قِصَارًا بِمَنْزِلَةِ الْمَكِّيِّينَ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ.

**خَرَجَ إِلَى الرَّبَاطِ:** أَيِ الْجِهَادِ، وَأَصْلُهُ: مِلَازِمَةُ ثَعْرِ الْعَدُوِّ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْجِهَادِ أَيْضًا، "أَوْ إِلَى سَفَرٍ آخَرَ" مِنَ الْأَسْفَارِ 'غَيْرِ الْجِهَادِ، وَالْمَعْنَى: أَنْ مَنْ اسْتَوَظَّ مَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ عَنْهَا بِقَصْدِ سِيَةِ الْعُودِ إِلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا، سِوَاكَ كَانَ لَهُ أَهْلٌ مَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلٌ لَهُ هَا فَدَحَلَهَا" أَيِ مَكَّةَ 'عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ"، فَفَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ "ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ" مِنْ عَامِهِ، "وَسِوَاكَ" كَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَحَلَ لَهَا "مَكَّةَ" مِنْ مَقَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ دُونَهُ مِنْ بَقِيَةِ الْمَوَاقِفِ، =

أَهْلٌ بِمَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ بِهَا، فَدَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ وَكَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ مِيقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ دُونَهُ، أُمْتَمَعَ مِنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **«ذَلِكُمْ مِنْكُمْ مَنْ كَانَ هُنَا حَرَامًا مَسْجِدًا حَرَامًا»** (سورة ١٩٦)

= قاله نزيلنا، وعلى هذا فمرد ميقات بني قريظة، ولأوجه عدي أن المراد بميقات بني قريظة هو ما وافقت أي سواء كان حرمه من ميقات بني قريظة كان أو من دخل مكة، وبه يشير ما سيأتي من كلام الساجي، «أتمتع» فعمرة لاستفهام من كان على تلك الحالة المذكورة؟ فقال مالك في جوابه: ليس عليه ما يجب على المتمتع من هدي أو صيام أو سحى. وبما ساء ما أتت به من أن يكون له هدي أو لا يكون؛ لأن حكم الاستبصار ينبت من سبب موضع وبه يمكن أن يكون له هدي، وقد أتت به حكم الاستبصار في جرح عنه بشر من لأستبار إلى رباط أو غيره حتى يتقل عليه سبب أو فعل، وسوى ما أتت به من أن يكون عمره من ميقات أو من غير الميقات؛ لأن من ليس من أهل مكة بد أحرم من مكة بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه قبل أن يعود إلى أهله، فهو متمتع، ومن كان من أهل مكة فاعتزم من ميقات في أشهر الحج فليس متمتع وإن حج من عامه؛ لأنه ليس من شرط التمتع الإحرام من ميقات ولا من غيره، وإنما شروطه ما قدما ذكره، قلت. وبذلك قلت الحقيقة في المسألتين معاً، قل نقدر في «شرح المسألة» أو جرح الساجي إلى الإفاق في أشهر الحج أو قبلها ودخل مكة عمرة في أشهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعاً على طريق سببه، بوجوه إمام، وقال أيضاً: لا يشترط لصحة التمتع إحرام العمرة من ميقات ولا إحرام الحج من حرم؛ لكنه لا يحرم من ميقات من حرمه وإحرامات، فهو أحرم للعمرة داخل ميقات، أو سحى من أهل مكة، ولم يلم بينهما إماماً صحيحاً، يكون متمتعاً وعليه دم تترك ميقات.

**وذلك** أي دليل ما أفاده أن الله نذرنا وعلى يقول في كتابه العزيز: **«ذَلِكَ أَيُّ التَّمَتُّعِ، أَوْ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَشَارِئِ بِهِ»** **«مَنْ كَانَ هُنَا حَرَامًا مَسْجِدًا حَرَامًا»** وهذا من حاصريه غاب عنه الحاجة، ثم في الآية مسائلتان خلافتان، أو لأهل مكة في الإشارة، فقالت الحقيقة: «ذلك» إشارة إلى التمتع أي التمتع من يمكن أهله حاضري المسجد الحرام، وقتت بشبهة، إشارة إلى الحكم المذكور من وجوب الهدي أو الضياع، هكذا قالت عامة المفسرين، ولم يحكموا مسند غيرهم، وقال الخصائص في «حكاية القرآن»: «والتمتع محصور بها من يمكن أهله حاضري المسجد الحرام، ومن كان وصه المواقف فما دونهما فليس له متعة ولا قران، وهذا قول أصحابنا، وقد روي عن ابن عمر أنه قال: إنما التمتع بخصلة من يمكن أهله حاضري المسجد الحرام، وقال بعضهم: إنما معنى **«ذَلِكَ مِنْكُمْ مَنْ كَانَ هُنَا حَرَامًا مَسْجِدًا حَرَامًا»** (سورة ١٩٦) لا دم عليهم إذا تمتعوا ومع ذلك فلهنهم أن يتمتعوا بلا هدي، فظاهر الآية بوجوب خلاف ما قالوه؛ لأنه تعالى قال: **«ذَلِكَ مِنْكُمْ مَنْ كَانَ هُنَا حَرَامًا مَسْجِدًا حَرَامًا»** =



## جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ

٧٦٤ - **مَاتَ** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الشَّيْمَانِ، ..

= ولو كان المراد ههنا لقال: مات عنى من هـ يكن. فإن قيل: يجوز أن يكون اللاحق بمعنى 'عنى'، قيل له: لا يجوز إرادة انقطاع عن حقيقته وصرفه إلى الدلالة. ولكل واحدة من هذه الأدوات معنى هي موضوعة له حقيقة، فغير جائز حملها عليها إلا بدلالة، وأيضاً فإن امتنع أهل سائر الأقوال بما هو خفيف من الله وإرادته المشقة عليهم في إنشاء سفر لكن واحد منهما؛ بدليل معناه عن ذلك لأدى ذلك إلى مشقة وصرر، وأهل مكة لا مشقة عليهم ولا صرر في فعل العمرة في غير أشهر حج ومسألة شعبة: مرد حاصري مسجد الحرم، واحتلفوا في المراد به، فقال نافع والأعرج: هو أهل مكة بعينها، وهو قول مالك، واحمد بن الضحاوي، وقال طاوس: هم أهل الحرم، وقال أبو حنيفة: هم أهل البقعات، وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من هو من مكة عنى دون مسافة القصر، وهو قول أحمد، كذا في 'الخصي'. قال أبو بكر الخصائص: احتلف أساس في ذلك عنى أربعة أوجه، فقال غصاء ومكحول: من دون المواقيت إلى مكة، وهو قول أصحابنا، إلا أن أصحابنا يقولون: أهل المواقيت مسيرة يوم، وقال ابن عباس ومجاهد: هم أهل الحرم، وقال الحسن وطلوس ونافع وعبد الرحمن الأعرج: هم أهل مكة، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: هم من كان أهله دون نيلين، وهو حينئذ أقرب مواقيت، وما كان وراءه فعليه منع. وقال ابن قدامة: أحاصري المسجد الحرام أهل الحرم ومن بيته وبين مكة دون مسافة القصر، من عنده أحمد، وروى عن غصاء، وبه قال الشافعي، وقال مالك: هم أهل مكة، وسألت عن حاصري شيء من ذلك منه ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضر بدليل أنه إذا قصد لا يترخص بخص السقر فيكون من حاضريه.

**في العمرة** أي الروايات المتفرقة في باب العمرة، وهي لغة، البرارة، وقيل: القصد، وقال الرابع: عمارة: قصص الحرات، والاعتماد والعمرة: البرارة التي فيها عمارة النود، وجعل في شريعة لنقص المحصوص، وفي الفتح: قيل: إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وفي الترمذ: ريادة بيت الحرم كعبه حصة وشروط مخصوصة. واحتلف أهل العلم في حكمها، قال ابن رشد: فإن قولاً قالوا: به واجب، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد والأوزاعي والثوري، وهو قول ابن عباس من صحبه وجماعة من التابعين، وقال مالك وجماعة: هي سنة، وقال أبو حنيفة: هي تطوع، وبه قال أبو ثور ودادود: وبه: واحتلفت بقية المذاهب في بيان مسألت الأئمة في ذلك، وتعل ذلك لاختلاف الروايات عنهم، قال في 'البدائع': قال أصحابنا: إنها واحدة كصدقة الفطر والأضحية ولوتر، ومنهم من أطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الواجب، وفي 'النسب' و'شرح' لبقاري: العمرة سنة مؤكدة عنى المختار، وقيل: واحدة، صححه فاضي حان، وبه حرم صاحب 'البدائع'، =



٧٦٥ - **مالك** عن **سُني** مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني قد كنت تجهّزُ للحج فاعترض لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمرِي في رمضان فإنَّ عمرة فيه كحجّة.

٧٦٦ - **مالك** عن **نافع**، عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجكم وعمركم؛ فإن ذلكم أتمَّ لحج أحدكم وأتمَّ لعمركم أن يعتِمِر في غير أشهر الحج.

**فَقَالَتْ** قال بن عبد البر، هكذا جمع روة لموصوف، وهو مرسل ضعیف، لكن صح أن لنا بكر جمعه من ثلاث امرأة فقصار بذلك مسند، فقد روه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد من حريمه يقال لها أم معقل، هكذا سماه الزهري، وهو مشهور معروف، لي قد كنت تجهّز لي قبيل الحج فاعترض بي عائق وعمرني مانع، قال برزقي وعبد لي دود فأصابتها هذه القرحة الخفية أو حسري، فهبط فيها نو معقل، وأصابني فيها مرضي هذ حتى صححت منها، وكان لنا حمل هو لذي يريد أن يحج عليه فأوصى به نو معقل في سبيل الله، قال: **فَبَدَأَ حَجَّ حَتَّى عَصَا**، **فَبَدَأَ حَجَّ مِنْ مَسِيلِ مَهْ**، وفي رواية عبد الرزاق: قلت: يا رسول الله! إني أردت الحج ففصلت حمي، أو قالت: بعيري، وجمع بأنه صل ثم وجد فحسبته هم القرحة، أو صل بعد حصولها ثم وجد فذكرت له لوجهين وقصر بعض الرواد على أحدهم. **فَإِنْ عَمَرَةٍ فِيهِ كَحَجَّةٍ** وفي رواية مسند، تعدس حجه، وفي السحاري: فإن عمرة في رمضان حجه، أو حرمه، قال بن جريرة: في هذا حديث أن النبي ﷺ بشه بأشياء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المعالي لا جميعها؛ لأن العمرة لا يقضى لها فرض الحج ولا التدر

**افصلوا الحج** وأخرجه مسند برواية حار عن حمير، وفيه القصة، قال: فقصو بوصول حمرة وكسر لصاد على ما صصه صاحب المعنى في ترفو بين حجكم وعمركم، قال الساجي: يحتل من حجه انقص الفصل بينهما في الإحرام، إلا أنه قد بين في آخر الحديث أنه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الإحرام، فتعد أشهر الحج للإحرام بالحج وجره بالعمرة في سائر شهور، فإن ذلك كد في تسخ مصرية، وفي تسخ صيدية: ذلكم ثم حج أحدكم فتعد به أشهر الحج، وأتمَّ عمرته متدا، وجره أن يعمر في غير أشهر الحج، وقال ابن القيم في أهدي: روي عن طابوس عن ابن عباس، نفع رسول الله ﷺ وأبو بكر حتى مات وعمر وعثمان كدك، وأوس من هبي عنها معاوية. رواد الإمام أحمد في مسند وترمذي، وقال: حسن، وذكر عبد الرزاق عن ابن طابوس عن أبيه قال: قال أبي بن كعب وأبو موسى لعمر بن الخطاب: ألا تقوم فتبين للناس أمر هذه المنعة؟ فقال عمر: وهل بقي أحد إلا وقد علمها ما أن فأفعلها، قال: فما ذكره شيخ أن عمر لم يبه عن منعة سنة، وإنما قال: أن إتمَّ حجكم وعمركم أن تقصو بينهما فحار بينهما أقص الأمور وهو فرد كل واحد منهما سفر يستشه له من بدده. =



قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُعْتَمِرِ يَقَعُ بِأَهْلِهِ:

**في السنة مرارا** من إصلاق الجمع على ما فوق الواحد، فذكره المرة الثانية فأكثر، لأنه اعتمر أربعاً كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير، نعم، إن شَرَعَ في المكروه لزمه إتمامها، لأنه من قسم الحائز، وأجار الجمهور وكثير من المالكية التكرار بلا كراهة؛ للحديث السابق: **عمره مراراً** حتى يباع ابن عبد البر فقال: لا أعلم أحداً من كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة نَحْبُ التَّسْلِيمِ لَهَا، قاله الرُّقَاقِي، وفي شرح ابنه: يس الإكثار منها لا سيما في رمضان، وقال ابن قدامة: لا بأس أن يعتمر في السنة مراراً، وروي ذلك عن عبيد بن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطاوس وعكرمة والشافعي. وكره العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك، وقال الشافعي: ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة، ولأن ابنه لم يضعه، ولأن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي **عمره مراراً** مع قراها وعمرة بعد حجها، ولأن النبي قال: **عمره مراراً** متفق عليه، وقال علي في كل شهر مرة، وكان أنس إذا حَمَمَ رأسه حَرَجَ فَعَتَمَر، رواها الشافعي في 'مسنده'، وقال عكرمة: يعتمر إذا أمكن موسى من شعره، وقال عطاء: إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين، فأما الإكثار من الاعتمار والمؤالة بينهما فلا يستحب في صاهر قول السلف الذي حكياه، وكسب قال أحمد: إذا اعتمر فلا بد من أن يحق أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس، فظاهر هذا أنه لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة، وقال بعض أصحابنا: يستحب الإكثار من الاعتمار، هذا ما في 'المعني' وفي 'الروض المربع': تباح العمرة في كل وقت، فلا نكره في أشهر الحج ولا يوم النحر ويوم عرفة، ويكره الإكثار والمؤالة بينهما باتفاق السلف، قاله في 'المدغ'، ويستحب تكرارها في رمضان؛ لأنها تعدل حجة، وقال إقاري في 'شرح المناب': ولا يكره الإكثار منها في جميع السنة، خلافاً لما ذكرنا، بل يستحب على ما عليه الجمهور، وقد قيل: سبع أسابيع من الأضوفة كعمرة، وورد: ثلاث عمر كحجة، وورد: عمرتان، وفي الهداية: هي جائزة في جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها فعلها يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، لما روي عن عائشة أنها كانت تكرر العمرة في هذه الأيام الخمسة. قال ابن إمام: قال الشيخ تقي الدين في 'الإمام': روى إسماعيل بن عياش عن إبراهيم بن عيسى عن عمار: قال النحر يعني ابن عباس: خمسة أيام: يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق، اعتمر قبلها أو بعدها ما شئت

**يقع بأهله** أي يجامعها إن عليه في ذلك أهدي" جراء للمحابة، واحتلفوا في مصداق أهدي الواجب في إفساد الحج والعمرة، أما الأول فسيأتي في محله، وأما الثاني فالجمهور على أن الواجب شاة، قال الموفق: من وصي قبل التحلل من العمرة فسدت عمرته، وعليه شاة مع القضاء، وقال الشافعي: عليه القضاء وبدء؛ لأنها عادة نشتم على صواف وسعي فأشبهت الحج، وقال أبو حنيفة: إن وطئ قبل أن يطوف أربعة أشواص كفوساً، وإن وصي بعد ذلك فعليه شاة، ولا يفسد عمرته، ولنا: أنها عبادة لا وقوف فيها فلم يجب فيها بدنة، ولأن العمرة دون الحج =

إِنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيَ وَعُمْرَةً أُخْرَى يَتَدَيُّ بِهَا بَعْدَ إِتْمَامِهَا الَّتِي أَفْسَدَ، وَيُحْرِمُ مَنْ  
حَيْثُ أَحْرَمَ لِعُمْرَتِهِ الَّتِي أَفْسَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْ مِيقَاتِهِ فَلَيْسَ  
عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ مِيقَاتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى  
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ جُبٌّ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ نَاسِيًا، .....

= فحجب أن يكون حكمها دون حكمه. وعمد أخرى فقضاء عن عمرته في أفسدها. قال ساجي: وهذا كما  
قال: إن المعتمر إذا وقع بأهله فقد أفسد عمرته. لأن بفساد حجب وعمرته وبفسادها، ولا خلاف عنده في  
أن الوضوء بفساد هذين يسكن وجب قضاءهما ههنا. سدى لها أي عمره بقضاء فور بعد إتمامه العمره  
التي أفسدها بإجماع، قال ساجي يريد أنه يقضي على عمرته في أفسد حتى يكملها ويحل منها كما يكمل  
في لا فساد فيها، ولا خرج من حي أفسد بفساده، بل يدمه أن يقضي في فسد حجب وعمره كما يقضي في  
صحيحتهما، ولا يصح خروجه منهما إلا بالإكمال والتحلل. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، قال تقري في  
شرح سنن: إذا أفسد عمرته فعليه ان يقضي في الفاسد وقضاؤه بإحرام جديد.

**ويحرم:** في عمرة لقضاء من حيث أحرم لعمرته الأولى التي أفسدها، قال ساجي: فإن كان أهله ناسيًا  
الأول من أوقات لزمه القضاء من المبدأ، وقال أبو حنيفة: إن فسد عمره حاربته من حرمه من حل، وليس  
على ما يقوله: به معنى يجب غسره في عمرة مقصود بها، فوجب أن يغسل في قضائها. قلت: ويدل على ما  
قائله الحنفية: أنه إذا دخل في مكة بوجه مشروع صار من أهله، ومذهب مكِّي لعمره حل كما لا حصى. "إلا أن  
يكون أحرم" أولاً من مكان بعد من مفرقه كمصري أحرم من مدينه بمجرد بعمره فأفسدها فليس عليه أن  
يعمر في القضاء، إلا من ميقانه أي حلقه، قال ساجي: يعني من أحرم من بعد من بقيت في بداء سكه ثم  
أفسده، يمكن عليه أن يقضي: إلا من ميقان. ولا يرمه أن حرم في القضاء من حيث كان أحرم في الابداء؛ لأن  
تقديم الإحرام من مبقات يمكن وأحما عليه في الشرح فلم يجب عليه قضاءه. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك: أنه  
إذا دخل مكة على وجه مشروع صار من أهله فيعتمر من حل، وإن رجع من الافاق صار من أهله فيحرم من  
أي المواقف شاء، فهي "الحجر المعبود" بجره بقضاء في أي وقت شاء من أي مبقات شاء، ولا يتعين مبقات سدى  
أحرم منه للأداء، ولا الزمان الذي أحرم فيه. ولا نصريح سدى سكه في الأداء، قال غاري في شرح سنن:

ولا يشترط لاقوود القضاء بحرمه من حيث أحرم أولاً. ولا من مبقات، وإنما حجب لإحرام من مبقات مطلقاً  
**أو على غير وضوء:** سواء كان عمد أو نسيان، ثم وقع بأهله أي جامع معتقد بإتمام عمرته أو ناسياً، هكذا  
في لسخ الهدية، وليس في أحد من السجح مقصرة ولا انتول ولا اشروع لفظ ناسياً، ونعنه رده بعض  
الناسخين؛ لمباشرة قوله. ثم ذكر، ولا فرق في ذلك بين النسيان وعمد، قال مالك: "يعتسل أو يتوضأ" =



ثُمَّ ذَكَرَ قَالَ: يَغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى وَيُهْدِي، وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّسْعِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يُحْرِمَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْزِيٌّ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ الْفَضْلُ أَنْ يُهْلَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ التَّسْعِيمِ.

= شر على ترتيب لف، ثم يعود إلى الصواف، فيطوف بالبيت؛ لصلان الطواف الأول؛ فإن الطهارة من شرائط الطواف عند المالكية، ويطوف بين الصفا والمروة؛ لأن صحة السعي يتوقف على صحة الطواف، وقد نزل لغوات شرطه كما تقدم في "ما تفعل الحائض"، وهذا كله إبقاء للعمرة الفاسدة. ويعتمر عمرة أخرى قضاء عن الأول، ويهدي أي يجب إبداء مساد العمرة الأول، قال الباجي: يعني من طاف وسعى على غير طهارة فإن صوابه غير صحيح؛ لعدم شرط صحته وهو الطهارة، فإن جامع بعد أن طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف وسعى، فعليه أن يتمادى على فاسد عمرته، فيطوف ويسعى، ويحل منها، ثم يقضي عمرة ويهدي هديا، وأما مذهب الحنفية فقد عرفت في ما مضى أن الطهارة ليست بشرط عندهم، فلم تفسد العمرة فلا قضاء لها، لكن يجب الهدى للطواف حسا، قال انفاري في "شرح لباب": لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أهله ولو شوطا حسا أو حائضا أو محدثا فعليه شاة في جميع الصور المذكورة. "وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي محرمة فجامعها بعد أن طافت للعمرة حسا أو محدثا" مثل ذلك أي مثل ما تقدم من حكم الرجال؛ فإن النساء شقائق الرجال، وكذلك قالت الحنفية: إن حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند الحنفية قريبا.

**قال مالك رحمه الله** احتتمت سح الموطأ في هذا القول، ففي جميع السح الهدية. قال مالك: فأما العمرة من التسعيم فإنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم فإن ذلك مجزئ عنه إن شاء الله، ولكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله ﷺ وهو أبعده من التسعيم، فهذا الكلام وإن أمكن تصحيحه، لكن الظاهر أن فيه سقوطا، والصواب ما في السح المصرية وعليه اعتمادنا؛ لاتفاق السح العديدة على ذلك واختياره عامة الشراح المالكية وبصحتها: قال مالك: فأما العمرة من التسعيم "فتحت المشاة الفوقية وسكون النون وكسر العين المهملة، موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الخلل إلى البيت، سمي به؛ لأن عنى يحميه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم، وابوادي اسمه نعمان، قاله في "القاموس"؛ فإنه وإن كان فيه فصل عند المالكية أيضا كما حزم به الرقائي والباقي، لكنه لا يتعين لإحرام كما ذهب إليه بعض السلف، قال: الحافظ: احتلفوا هل يتعين التسعيم من اعتمر من مكة؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق ابن سيرين قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التسعيم، =

## نِكَاحُ الْمُحَرَّمِ

٧٦٨ - مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

= وَقَالَ الصَّحَابِيُّ: ذَهَبَ فَرَسٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مِيقَاتَ لِعُمْرَةٍ مِنْ كَرِّ مَكَّةَ وَلَا شَعْبَةَ، وَلَا يَسْعَى بِحُجْرَتِهِ كَمَا لَا يَسْعَى بِخَاوَرَةِ الْمُوقِيتِ إِنِّي لَنُحِجُّ، وَحَالَهُمْ أَجْرُونَ فَقَالُوا: مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ حَلٌّ، وَهِيَ مَوْضَاعٌ يَرْتَدُّ عَلَى مَا حَكَى سُوَيْبِيُّ عَنْ ثِقَاصِي عِبَاصٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ مِنْ حَرَمِهِ مِنْ شَعْبَةَ خَصَّةٍ، فَإِنَّهُ وَهُوَ مِيقَاتُ مُعْتَمِرِينَ مِنْ مَكَّةَ، وَهَذَا شَدِيدُ مَرْدُودٍ، وَلَدَيْ عِيبِهِ لِحَاضِهِ أَنْ جَمَعَ حِجَّاتِ الْحِلِّ سَوَاءً وَلَا حَقِيقَتِ شَعْبَةَ، مِنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ الْحَرَمِ "إِنْ أُنِيَ مَوْضِعٌ مِنَ الْخَلِّ، فَإِنْ دَخَلَ" أُنِيَ خُرُوجٌ مِنَ حَرَمِهِ بِحِلِّ حُجْرَتِهِ عَنْهُ: مَا يَمْنَعُهُ (لِإِحْرَامِهِ عَنِ أَنْ يَمِيقَاتَ مَكِّيَ لِعُمْرَةٍ خَلٍّ، بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَسْرُثُ، أَوْ لَكِنْ يُفْصَلُ أَنْ يَهْلَ مِنْ الْمِيقَاتِ الَّتِي فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةُ، وَهُوَ الشَّعْبَةُ، "أَوْ" يَحْرَمُ مِنْ "مَا هُوَ أَعَدَّ مِنْ شَعْبَةٍ كَأَحْرَمِهِ وَخُدَيْيَةَ، لِأَحْرَمِهِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ الرُّرْقَالِيُّ، وَعَنِ هَذَا السِّيَاقِ وَتَرْجُحِ بَرْزَوِيِّ عَلَى مَوْضَاعِ قُصَصِهِ شَعْبَةَ، خِلَافَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ سِيَاقِ الْمَسْحِ أَصْدِيهِ: فَإِنَّهُ تَدْرُ عَلَى أَلْفِصَةِ غَيْرِ الشَّعْبَةِ، وَفِي الْخَلِّ: عَنْهُ أَهْمُ الْخَلِّ عَنْهُ أَنْ يَمِيقَ مِنْ مَكَّةَ لِنُحِجِّ مَكَّةَ وَحَرَمَ وَلِعُمْرَةٍ خَلٍّ: لِنَحْقِيقِ بَوَاقِ سَفَرِهِ، غَيْرَ أَهْمُ احْتِمَاؤِهِ فِي أَنْ أُنِيَ مَوْضِعٌ مِنَ الْخَلِّ يُفْصَلُ لِأَحْرَمِ عُمْرَةٍ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: كُنْهَا سَوَاءً، وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، أَفْصَلُ شَعْبَةَ، وَقَالَ شَيْعِيُّ أَفْصَلُ أَحْرَمَهُ ثُمَّ لَشَعْبَةٍ ثُمَّ مَا كَانَ أَعَدَّ وَالْأَفْصَلُ عَدُّ الْحَقِيقَةِ الشَّعْبَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَرُوقِ مِنْهُمْ صَاحِبُ "الْبَدْرِ الْمُجْتَابِ"، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: لِأَحْرَامِهِ لِلْعُمْرَةِ أَفْصَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ هَذَا مِنَ أَحْرَامِهِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلِّ عَدَدًا، وَبِهَا كَانَ "أَحْرَمَ مِنْهَا" لِأَمْرِهِ أَنْ يَمِيقَ عَدُّ لِحَرَمِهِ بَابُ يَدْهَبُ بِأَحْتِ عَائِشَةَ بِالشَّعْبَةِ حَرَمَ مِنْهُ، وَبِهَا يَمِيقُ عَدَدًا عَلَى الْخَلِّ، وَعِدُّ شَيْعِيٍّ بِالْعَكْسِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ سَلَا، وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ عَنِ ابْنِ سَرَسَاءَ، كَمَا قَالَ ابْنُ تَرْمِذِي، وَوَصَلَهُ مَعْرُ الْوَرَّاقِ عَنْ رَبِيعَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَبُخَارِيُّ وَتَرْمِذِيُّ، وَقَالَ حُسَيْنٌ، وَلَا نَعْمَ أَحَدًا أَسَدُهُ غَيْرَ مَطَرٍ، "نَعَثُ" رَافِعٍ نَقَضِي، اُحْتَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَقْوَانٍ، قَالَ لِرُّرْقَالِيِّ: اسْمُهُ عَلَى أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ الْعَشْرَةِ أَسْلَمَ مَوْلَاهُ، مَاتَ فِي أَوَّلِ حِلَافَةِ عَنِي، عَلَى الصَّحِيحِ، كَدُّ فِي التَّقْرِيبِ، يَقُولُ، كَانَ نَعَّاسٌ فَوَهَهُ سَنِي، وَأَعْتَقَهُ مِنْ شَرِّهِ بِإِسْلَامِ عِبَاسٍ، وَكَانَ بِإِسْلَامِهِ قَلِيلٌ يَدْرُ، وَهُوَ يَشْهَدُهَا وَيَشْهَدُ أَحَدًا وَمَا عِنْدَهَا، "وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ" هُوَ أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ، فَإِنَّهُ الرُّرْقَالِيُّ، وَهُوَ يَتَعَرَّضُ لِحَقِيقَةِ وَغَيْرِهِ فِي تَرْجُمِهِ أَوْسٍ عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ "فَرُوحَادُ مَيْمُونَةَ" ثُمَّ يُؤْمِنُ بِسِتِّ حُرَّتٍ هَالِيَةٍ أَحْرَمَ امْرَأَةً تَزَوَّجَهَا مِنْ دُحُلٍ هُنَّ، تَزَوَّجَهَا ٧ هـ، وَتَوَفَّتْ بِسَرَفٍ حَيْثُ حَيَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥١ هـ عَلَى الْوَرَّاقِ، وَصَاحَرَهُ قَوْلُهُ: فَرُوحَادُ أُمِّهِ وَكَتَبَهَا فِي قَوْلِ الْمِكَاحِ لَهُ، لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ وَبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عِبَاسٍ أَنَّ حَقِيقَتَهُ إِنِّي جَعَلْتُ أَمْرَهَا بِابْنِ الْعَبَّاسِ فَأَكْحَمَهَا إِنِّي، فَصَاحَرَهُ أَنَّهُ قَبْلَ نِكَاحِ نَفْسِهِ بِحُجْرَتِهِ قَوْلُهُ: فَرُوحَادُ عَنِي حَقِيقَتُهُ فَقَطُّ مَخَارِ، =

بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

٧٦٩ - **ماث** عن نافع عن نبيه بن وهب أخيه بني عبد الدار أن عمر بن عبد الله بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان إني قد أردت أن أنكح

= قاله الرقائي، قلت: وهو المتعين جمعاً بين الروايات، وإلا تعارضت الروايات بأسرها. 'ورسول الله ﷺ' بالمدينة قبل أن يخرج إلى عمره القصية، وهذا أيضاً قريبه على أن المراد بقوله: روجاه: خطاه: فإن الروايات الكثيرة تدل على أنه ﷺ تزوجها بسرف، ويحتمل أيضاً أن يكون فونه: روجاه على معناه انصاهر، لكن قوله: قبل أن يخرج" يكون صرفاً لقوله: بعث، ويؤيد ذلك ما في الصفات لأن سعد سنده بن موسى بن محمد: أنه ﷺ تزوجها في شوال وهو حلال، فهذه قريبة على أن المراد بالتزوج: الخطبة، كما أقر به الرقائي؛ لأن جمهور أهل الحديث والعقده واسير متفقة على أن التزوج كان في عمره القصية، وروى عن ميمونة قالت: تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف، هذا لمطفي داود، زاد أبو يعنى الموصلي في مسنده: بعد أن رجعا من مكة، قاله الربيعي، وهذا الحديث أيضاً من مستدلّات من مع نكاح المحرم، وهو أيضاً قريبه على أن المراد حديث اساب: الخطبة، وإلا تعارضا في قبل الخروج وبعد الخروج، ومحمل حديث ميمونة عند حفية اوصى: بجمع روايات التزوج محرماً، وقال ابن القيم في 'المعنى' بعد ما حكى اختلاف الروايات في نكاحه ﷺ فالأقوال ثلاثة: أحدها: أنه تزوجها بعد حله من العمرة، وهو قول ميمونة نفسها، وقول السفيّر بينهما وبين رسول الله ﷺ، وهو أبو رافع وقول جمهور أهل النقل، والثاني: أنه تزوجها وهو محرّم، وهو قول ابن عباس وأهل الكوفة وجماعة، والثالث: أنه تزوجها قبل أن يخرج.

**أن النكاح** يضم فمكون أي أروح أي صلحة بن عمر القرشي، وقال بعضهم: الأنصاري، والصحيح الأول؛ لما في مسلم من رواية أيوب عن نافع عن نبيه: بعثني عمر بن عبد الله وكان يحض ست شية على ابنه. "ست شية بن جبير" بن عثمان بن أبي طلحة العدري، "وأردت أن تحضر ذلك" قال الساجي: إرسال عمر بن عبد الله إلى أبان أن يحضر نكاح ابنه بمعنى إشهار النكاح وإحضار أهل الفضل والدين فيه، ويحتمل أيضاً أن يحضره لعلمه بما يصح العقد مما يفسده، والأوجه عندي أنه من باب إكراه الأمراء والافتحار خصوصهم، 'فأنكر ذلك' أي نكاح المحرم "عليه أبان" فقال: إلا أراه أعرابياً كما في رواية مسلم، وفي أخرى له: إلا أراث عراقياً حافياً، قال القاضي عياض: قوله: أعرابياً أي جاهلاً بالسنة، والأعرابي هو ساكن السادية، قال: وعراقياً ههنا خطأ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم فيصح عراقياً أي أحداً من مذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة، قاله النووي، ومعنى قوله: جاهلاً بالسنة أي على ضده أن السنة عدم جواز نكاح المحرم مستطفاً لما سمعه من أبيه كما سيأتي، وكان الهوى فيه للتنزيه، =

طَلْحَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ،  
 وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ  
 وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ.

= كنه محرمه على التحريم كما حمه عليه الأئمة الثلاثة **هـ** "وقال: سمعت عثمان بن عفان يعني أنه وفي نصريحه  
 — سمعت كما وقع في النسخة ومسنده وغيرهم رد على من قال: لا يسمع أباه، فأنشئت معده، وفي التهذيب  
 الحافظ قال الأثرم: قلت لأحمد: إن ابن عثمان سمع من أبيه قال لا

**لا ينكح** بفتح أوله وكسر الكاف وتخفيف الحاء بالكسر على النهي، قال صاحب النسخ: مرفوع على  
 الخبرية، ويحتمل أن يكون محروما بالكسر، وسيأتي عن الخطابي أن الأصح النهي، أي لا يعقد لنفسه المحرم حج أو  
 عمرة أو هما، ولا ينكح نفسه أو به وكسر كاف محروما، أو يضم حاء، أي لا يعقد غيره بولاية ولا وكالة،  
 'ولا يحط' يضم الطاء من الحصة بكسر الحاء، أي لا يصحب امرأة نكاح، قال الربيعي والحافظ في التذكرة:  
 راد ابن حبان في 'صحيحه'، ولا يحط عليه، قال القاري: روي الكلمات الثلاث بالفتح والنهي، وذكر  
 الخطابي أنها على صيغة النهي 'صح'، على أن سمي بمعنى النهي أيضا، بل أنشأ، والأولان يتحرمان والثالث لشره  
 عند الشافعي، والكل لشره عند أبي حنيفة، كذا في 'سند'، قال الزرقاني: فيسمع من الحصة أيضا كما هو ظاهر  
 الحديث، وبه قال الجمهور كما في 'انفهم'، وحمل الشافعية النهي في الحصة على اتصريه، قلت: ما حكى عن  
 الجمهور خلاف الشافعية من إخصمه، بل كنههم منفقون على أن النهي في الثالث لشره، أما شافعية فظاهر كما قر  
 به الخطابي، وبه جزم النووي كما صرح به في 'شرح مسند' أن النهي فيه بسره، وإنما عند الخليل فقد تقدم في  
 أول الباب من أن قدامة أنه إن شهد أو حصب لم يصح نكاح، وإنما عند مالكه فقال الباقي: قوله: لا يحط  
 يحتمل أن يريد به السفارة في النكاح والسعي فيه، ويحتمل أن يريد به إيراد حصة حال النكاح، فأما السعي فإنه  
 ممنوع، فإن سعى فيه وتداول لعقد نسوة، أو سعى فيه نفسه وكمل العقد بعد التحلل لم أر فيه نصا، وعندي أنه  
 قد أساء، والنكاح لا يصح، وأما إذا حطب في عقد النكاح وساول العقد غيره فهو على حو ما ذكرنا، فهؤلاء  
 كنههم صرحوا بعدم الفسخ في حصة المحرم، وليت شعري ما الذي فرق بين كلمات الرواية؛ فإنهم لا يفسحون  
 النكاح حصة المحرم ويفسخونه بعقده مع ورود النهي عنهما سبق واحد، على أن الروايات في صحة نكاح محرم  
 صحيحة ثالثة ولا رواية في حوار الحصة حال الإحرام، وأيضا ما كان رواية سبب حجة للأئمة الثلاثة في حرمة  
 العقد، ورجحوه بأنه قوي وبأن أناب راوي الحديث فهم أن المراد التحريم، ولذا أنكر على عمر بن عبد الله  
 وحمه أكثر الحنفية على التريه، وحمه صاحب "أهداة" على الوطء، قال ابن إمام: والمراد بالحيلة الثابتة المتمكين  
 من الوطء، والتذكير باعتبار الشخص أي لا تمكن المحرمة من الوطء، ووجهها، ورد على من يضعف هذا الترجيح.

٧٧٠ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَرَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ.

٧٧١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

٧٧٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلُوا

**طريقاً** يفتح قضاء المهمة، ذكر الحافظ في مناسخ أبي عصمان: أباه طريف بن مالك، وفي اتعسف للمحدث: طريف كـ كريمة من الناعمين. تزوج امرأة وهو محرم، ثمكة رآه في بعض النسخ الهندية، "فرد عمر بن الخطاب عليه السلام نكاحه"، قال ساحي: ورده لنكاحه ختم أن يكون نكاح، ويحتمل أن يكون نكاح، والمسح باسم الرد أتيق، وفيه ترجيح لما ذهبنا إليه وقلنا به من أن المحرم لا ينكح.

**لا ينكح** يفتح أوجه محرم ولا يحجب على نفسه ولا على غيره، لعموم قوله **لا** ولا حصص، فيعم نفسه وغيره. **أن سعيد الخدري** والثلاثة من الفقهاء المشهورين، "سئلو ساء مجهول" عن نكاح آخره فقالوا: لا ينكح يفتح قوله "آخره ولا ينكح" بضم أوجه، وقد أكثر الإمام مالك الآثار في ذلك بعد الحديث المرفوع في اسم لقوة الخلاف في ذلك وصحة روايته بن عباس أنه **لا** تزوج وهو محرم، نسيها على أن العمل والمتوى اتصل بالنكح فلا يصح دعوى لسخ أيضاً، لكن الآثار أيضاً مختلفة، فلمخالف أن يحمل آثار المنع على خلاف الأولى، واستند بالإمام أبي حنيفة ولم يفته في ذلك قد روي من أنه **لا** تزوج ميمونة محرماً، وهو مشهور من حديث ابن عباس، قال الحافظ: وقد صح من حديث أبي هريرة وعائشة، أما حديث ابن عباس فأخرجه الستة بل أجمع المحدثون على تخرجه وتصحيحه، قلت: ولم يخرج البخاري حديث التزوج حلالاً، فإنه ترجم بنكاح المحرم في موضعين من صحيحه ولم يخرج فيهما إلا حديث بن عباس، قال الحافظ في "الفتح": "أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وصاهر صبيته أنه لم يشت عبده الهبي عن ذلك ولا أن ذلك من الخصائص، وقد ترجم به في كتاب النكاح ولم يرد على إيراد هذا حديث، وقد أيضاً في موضع آخر: كأنه يحتج إلى الحوار؛ لأنه لم يذكر في الباب شيئاً غير حديث ابن عباس، ولم يخرج حديث اسم كأنه لم يصح عبده على شرطه، ورجح حديث ابن عباس بوجوده، منها: كونه ثمرته من العلم واثقه لا يدايه غيره ممن روى حديث التزوج حلالاً، ومنها: اتفاقهم على تصحيحه، وروايات التزوج حلالاً لا تخو عن شيء من الكلام، ومنها: أنه محكم في معناه لا يحتمل تأويلاً قريباً، بخلاف روايات التزوج حلالاً؛ فإنها تحمل على الخصصة وغيرها كما تقدم في أول حديث الباب، ومنها: أنه مشتق لأمر رائد وهو الإحرام، وهذا مختص بمن قال: إن النكاح وقع قبل الإحرام، وعلى هذا فلا يرد أن أهل الأصول =

عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ فَقَالُوا: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ: إِنَّهُ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ إِنْ شَاءَ إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ.

## حِجَامَةُ الْمُحْرَمِ

٧٧٣ . عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ : .....

= من أحفبه صرحوا بأن روي عن عباس بن عبد المطلب، أن ذلك ينسب إلى ابن الملاحق، وإنما أحسن أهل المساق على الإحرام كما وقع في بعض الروايات أنه بعث أنا رفيع مولاة ورجلا من لأعصار فزوجاه ميمونة ورسول الله ﷺ بأن يجره فليس عباس منسب ويريد ناف، كذا قال ابن القيم، ومنها: أنه مؤيد باقيا؛ فإنه عقد من العقود، فمن اشترى حارية لتوصء بحور بالاتفاق فأنكاح كذا، ونهي وارد على الخطأ أيضا، والمصير عند تعارض الروايات إلى قياس، ومنها: أن أمر نكاح كان إلى عباس كما تقدم في أول حديث الباب من رواية أحمد والسناني فإنه أعرف بالنقص، وأما حديث أبي هريرة قد أخرجه الطحاوي وأبو داود قصي، وصححه الحافظ كما تقدم في كلامه، وحديث عائشة أخرجه الصحاوي أيضا وأبو داود في مسنده، وقال الصحاوي: روى ذلك عنها من لا يضع أحد فيه أبو عوف عن معيرة عن أبي الصحن عن مسروق، فكل هؤلاء أئمة يحتج بروايتهم، وفي نسق الغطاء: أخرجه ابن حبان وأبيه في أيضا، وتقدم صحته أيضا في كلام الحافظ، وأخرج الطحاوي الآثار في ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك أنهم لم يروا بذلك ناسا.

في عده **مد** لأن الرحمة ليست سكاك فلم تدخل في الحديث، فأما إن خرجت من عدتها فلا يعيدها؛ لأنه نكاح فدخل فيه: قال ابن عبد البر: لا خلاف في ذلك بين أئمة الصوفى بالأمصار، لأن امرأته لا تحتاج إلى وب ولا صدق، قاله الرزقاني، قال الساجي: يعني إذا صدق امرأته طلقه رحمة في حال إحرامه أو قبل ذلك فإن له أن يراجعها ما كانت له الرحمة سقاء عنده، خلافا لما يروى عن ابن حبان من معه الرحمة. **محمد بن حرم** وسج ذلك بوب البخاري في صحيحه. قال العيني: هذا باب في حكم الحجامة للمحرم، هل يجمع معها أو يباح له مصفا أو لصورة. والمراد في ذلك كنه المحرم لا الحاحم. والحجامة بالكسر: الاحتجام، وفي "الحكم" الحخم النص، والحجام: المصاص. قال العيني: ونحوه مطلقا قال عطاء ومسروق وإبراهيم وضاوس والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر. وقال قوم: لا يحتجم محرم إلا من ضرورة، روى ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك. وقال ابن قدامة: أما الحجامة إذا لم يقطع شعرا فصاحبة من غير فدية في قول الجمهور؛ لأنه ندو بإخراج دم، فأشبه المصد وبط الأخرج. وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان حسن الصري يرى في الحجامة دما وسيأتي شيء من مسئلة المالكية في آخر الباب، وهذا كنه في الاحتجام، أما قطع الشعر للحجامة فسيأتي بيانه في فدية من حق =



**اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَوْقَ رَأْسِهِ، وَهُوَ يَوْمِنَدٍ بِلَحْيَيْ جَمَلٍ، مَكَانَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.**  
 ٧٧٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا  
 أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

- قل أن يبحر، وفي 'الحجى' أحرار الاحتجام أو حيفة والشامي والجمهور بلا ضرورة أيضاً لو لم يقطع شعرا، ولو قطع شعرا فهو حرام يجب فيه العدية، وحجامة **ع** في وسط الرأس كان لعدرا، فإنه لا يمتنع عن قصع شعر.  
**احتجم الح** في حجة الوداع، كما حرم به الحارمي وغيره، قاله الخافظ، "وهو محرم" حجة حالية، "فوق رأسه" وتقدم قريبا من حديث ابن حنبل: في وسط رأسه. بيان موضع الحجامة؛ لأنها تختلف باختلاف المواضع، وهي في الرأس أشد لما يحتاج إليه من حلق شعر موضعها، وربما قتل شيئا من الدواب إلا أن ذلك كله مباح مع الحاجة إليه، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: احتجم النبي **ص** في رأسه وهو محرم من وجع كان به نساء: يقال له: لحي حمل، وفي صريح آخر له عن ابن عباس تعيقا أن رسول الله **ص** احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به. **بلحيتي حمل** يفتح اللام وسكون المهملة وتحتين، أولاهما مفتوحة، بسط التشية. 'حمل': يفتح الخيم والميم، موضع بطريق مكة، ولفظ محمد في "موطئه" عن سليمان بن يسار: أن رسول الله **ص** احتجم فوق رأسه، وهو يومئذ محرم بمكان من صريق مكة، يقال له: لحي حمل، قال ميرك: قوله: 'لحي حمل' وقع في بعض الروايات بالتشية، وفي بعضها بالأفراد، واللام مفتوحة وينحرف كسرهما وإهملة ساكنة، موضع بطريق مكة، ذكره النووي في 'معجمه' في اسم العقيق، وقال: هي نهر حمل التي ورد في حديث أبي جهنم في 'الينيم'. وقال ابن وصاح وغيره: هي بقعة معروفة عقب الخخفة على سعة أميا من السقيا، ورغم بعضهم أن المراد بـ"لحي الحمل" الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم حمل، وهو وهم، والمعتمد الأول؛ لما في حديث ابن عباس نساء، يقال له: لحي حمل، قاله البخاري في 'شرح الشرائع'، وقريب منه ما في 'الفتح' للحافظ.

**لما لا بد منه.** أي من أمر لا بد له منه، هكذا في النسخ الهندية، فقوله: "لما لا بد منه" تأكيد وتوضيح للاضطرار، وفي النسخ المصرية: لا يحتجم المحرم لما لا بد منه، ولفظ محمد في "موطئه": لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه، والمعنى على الجميع واحد، يعني لا يحتجم إلا لضرورة شديدة دعت إليه، ولما كان ذلك هو مسلك الإمام مالك - كما تقدم في أول الباب - تبه بقوله.

**إلا من ضرورة:** فذكر أثر ابن عمر **ع** بعد الحديث المرفوع فإنه كان ساكنا عن الضرورة، ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتجامه **ع** محرما بدون التقييد بالضرورة، مال الجمهور إلى الحوار مطلقا، وكذا قال محمد في "موطئه" بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم، قال محمد: وبهذا تأخذ لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطر إليه أو لم يضطر، إلا أنه لا يحلق شعرا، وهو قول أبي حيفة **ع**.

## مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٧٥ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ بن عباس

**أكله من الصيد** لفظ "من" بيان لـ "ما" أي باب الصيد الذي يجوز أكله للمحرم، ولا تأثير للإحرام ولا لمحرم في حرم شيء من الحيوان الأهلي كهيمة الأنعام وحوها؛ لأنه ليس بصيد، وبما حرم الله تعالى الصيد، وقد كان الذي يدبح البدن في إحرامه في الحرم يتقرب إلى الله سبحانه بذلك، وقال: **فصل في الصيد** - والفتح، يعني بإسالة الدماء بالذبح والبحر، قال ابن قدامة: ليس في هذا اختلاف، وقال السحاري في 'صحيحه': لم ير ابن عباس وأسس بالذبح أساساً وهو في غير الصيد، هو الإبل أو العجم والقر والدجاج والحيل، قال الحافظ: وهو متفق عليه فيما عدا الحيل؛ فإنه مخصوص ممن يباح أكلها، وكذا قال الشعبي: إن هذا كله متفق عليه غير ذبح الحيل؛ فإن فيه خلافاً معروفاً، ويجوز للمحرم صيد البحر؛ لقوله تعالى: **فما وجد من صيد البحر فأكله** (سورة المائدة: ٩٦)، وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطفاؤه وأكله وبيعه وشراؤه، كذا في "المعني"، وسبأني في آخر هذا الباب. وأما صيد البر فقد قال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطفاؤه على المحرم، وقد نص الله تعالى عليه في كتابه، فقال سبحانه: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسم** (سورة المائدة: ٩٥) وقال تعالى: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسم** (سورة المائدة: ٩٦) وقال ابن رشد: انحصار الخامس الاصطياد، وذلك أيضاً مجمع عليه؛ لقوله تعالى: **ولا تأكلوا مما يقتلون بالسم** (سورة المائدة: ٩٥) وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أن ما صاده هو منه، واختلفوا إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم أكله؟ على ثلاثة أقوال، قول أنه يجوز له أكله على الإطلاق، وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال، وقال مالك: ما يصد من أهل الحرم فهو حلال، وما صيد لأحله فهو حرام على المحرم، وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك، واختلف الناس في أكل المحرم من الصيد على مذاهب، أحدها: أنه ممنوع مطلقاً صيد لأجله أو لا، وهذا مذكور عن بعض لسلف، ودينه حديث الصعب بن جثامة، الثاني: ممنوع إن صاده أو صيد لأجله سواء كان باده أو غير إده، وهو مذهب مالك والشافعي، الثالث: إن كان باصطياده أو باده لا بدلالته حرم عليه، وإن كان على غير ذلك لم يحرم، وإليه ذهب أبو حنيفة، قلت: والأول أي أجمع مصبفاً، حكاه في "المدل" تعال للدائع عن علي وابن عباس وعثمان **في رواية لعموم قوله تعالى: ولا تأكلوا مما يقتلون بالسم** (سورة المائدة: ٩٥) أخر أن صيد البر محرم على المحرم مطلقاً من غير فصل بين أن يكون صيد المحرم أو حلال، وهكذا قال ابن عباس. إن الآية مهمة لا يدل لث أن نصيده، ولا أن تأكل، وبه قال داود بن علي الأصمهاقي. قال الحافظ: وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحاق خديث الصعب، وأما الثاني فحكاه العيني عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق في رواية والجمهور، وراد في التعليق المحمد عثمان وعطاء وثأثور، وأما الثالث فقال العيني: إذا اصطاد حلال صيداً فأهداه إلى محرم، فقد ذهب جماعة إلى إباحته مطلقاً، ولم يقصروا بين أن يكون قد صاده من أجله أم لا، حكى أبو عمر هذا القول عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة والريز بن العوام =

الأنصاري عن أبي قتادة: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِيَعُضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاولُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا فَأَخَذَهُ

= وكعب الأحبار ومجاهد وعطاء في رواية، وسعيد بن جبير، وبه قال الكوفيون، وحكاه ابن الممما عن طلحة بن عبيد الله وعائشة أيضاً، وحكاه الريدي في "نصب الرأية" عن الشافعي إذ قال. والشافعي مع أبي حنيفة في إباحة أكل المحرم ما صيد لأحبه، وأحمد مع مالك في تحريمه، فهو صحيح فيمكن أن يكون قولاً له. وفي "القسطلاني": قال المرادوي من احسان: ويجزم ما صيد لأجله، على الصحيح من المذهب، نقله الجماعة عن أحمد، وعبه الأصحاب، قال: وفي 'الاقتصار' احتمال جوار أكل ما صيد لأجله.

**بعض طريق مكة** وتقدم في كلام الحافظ: أن الروحاء هو مكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر، ثم اتفقا بالقاح. 'تخلف مع أصحابه' وتقدم في كلام الحافظ: أنهم اتفقا بالقاح، وبها وقع له الصيد المذكور، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها، ولفظ "الحاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع أبي محمد عن أبي قتادة قال: 'كما مع رسول الله ﷺ بالقاح من المدينة على ثلاث'، قال الحافظ: أي ثلاث مراحل، فالظاهر أن المراد في حديث الباب تخلفهم بالقاح بعد ما انصرفوا عن ساحل البحر، وفيها وقع أمر الصيد، وهو أي أبو قتادة غير محرم، طاهره انحصار عدم الإحرام في أبي قتادة خاصة، وهكذا في عامة الروايات للشيخين وغيرهما.

**فرأى حماراً وحشياً** قال النووي: كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش، وفي رواية أبي كامل الحنطري عن أبي عوانة: إذا رآوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً، فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى، وهي الأتان سميت حماراً بحاراً، فاستوى على فرسه، وفي رواية محمد بن جعفر: فقمتم إلى الفرس فأسرحته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح، وفي رواية فضيل بن سليمان عند الحنطري في الجهاد فركب فرساً له، يقال له: الحردة، فسأله أن ينالوه سوطه فأبوا، وفي رواية عمرو بن الحارث: وهم محرمون وأنا رجل حل على فرس وركت رقاء على الحمار فبينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر إلح.

**فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ** أن ينالوه سوطه فأبوا عليه، وقالوا: لا نعيك عليه، وفي رواية عمرو بن الحارث: وكنت نسيت سوطي 'فسأله رُمحه فأبوا، فأخذه' أي كل واحد من السوط والرمح، وفي رواية محمد بن جعفر: ونسيت السوط والرمح فقلت: ناولوني السوط والرمح، فقالوا: لا، والله! لا نعيك عليه شيء، فعضت فزلت فأخذتهما ثم شد على الحمار فقتله، ولفظ "الحاري" برواية صالح بن كيسان عن نافع المذكور: ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة: فحممت عليه الفرس فطعنت، راد في رواية عمرو: فأتيته إليهم، فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، فقالوا: لا نمسه، فحممته حتى جثته به، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ. وأبى بعضهم من الأكل، وفيه حوار الاجتهاد في الفروع والاختلاف فيها إذا استند كل إلى دليل.

ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ، فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ.

٧٧٦ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يَتَرَوَّدُ.....

[illegible]

**كان يتروذ** أي يجعل ردا لسفره. "ضعيف الطاء" بكسر الطاء. جمع طئي، "في الإحرام"، كذا في السجح الهندية وفي المصرية؛ وهو محرم. قال العيني: وعزى صاحب الإمام إلى نسائي من حديث أبي حنيفة عن هشام عن أبيه عن حذو الربيع قال: كما حمل الصيد ضعيفا وتروذه، ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ. رواه الحافظ أبو عبد الله السخري في "مسند أبي حنيفة" من هذا الوجه عن هشام، ومن جهة إسماعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن أي حنيفة، قلت: هكذا رواه محمد في الآثار ببعض "كما حمل لحم الصيد ضعيفا وتروذ وأكبه، ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ"، رده أربيعي في "نصب النرية". كذلك رواه ابن أبي العوام في "كتاب فضائل أبي حنيفة"، واختصره مالك في الموطأ. قال الحافظ في "الدرية": وصله ابن أبي العوام وابن حنبل.



٧٧٨ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضَّمَرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ الْبَهْزِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ

- قلت: هذه العصد قد شويتها وأصحنها فأحدها فهشها وهو حرام حتى فرغ منها، وحديث أبي قتادة من مستدللات الحمية؛ فإن طاهره ثم صاد لأحد رفقتهم، قال القاري في شرح النهاية: الأولى في الاستدلال على المطلوب حديث أبي قتادة؛ فإنهم لما سأله لم يعب عنه، حتى سأله عن مواقع حتى كانت موجودة أم لا؟ فقال: "أما ما سألته، فقالوا: لا، قال: فهو كان من المواقع أن يصاد لهم لطم في سبك ما يسأل عنه منها في التخصيص عن المواقع، فيجب ما يحكمه عند حيوة عنها، وهذا المعنى كالصريح في هي كون الاصطياد هم ماعنا، وقال الشيخ في 'الكوكب': فهذا أبو قتادة افتراه اصطاد الحمار لنفسه خاصة مع كبر حشته ما هو، وكون أبي قتادة على سفر فيس اصطاده إياه، لا بنية أصحابه المحرمين؛ إذ لم يكن معه أحد، وهو غير محرم، ثم لما أحده حمته أكله بعضهم، وامتنع عنه بعض؛ لعدم عنه المسألة، فكان فعل كل منهما صواباً وتحميلاً حتى أتوا رسول الله ﷺ. فهنا سأل أبو قتادة هل صدته فم أو لنفسك؟ كما سأل عنهم في ... فعنه أن الإشارة والدلالة وإعانة محرمة محرمة دور بية المحرم، وإلا لم يتركه النبي ﷺ أن يسأل عنها. قال الخافظ: وفي رواية عني بن المارث: فصر أصحابي حمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض، راد في رواية أبي حازم، وأحوا لو أبي أبصرته، هكذا في جميع الطرق والروايات، فهذا كالنص بأنهم أحوا أن يعقره أبو قتادة، فهل كانوا يخشون أن يعقره أبو قتادة لنفسه؟

**خرج يريد مكة** الخ في حجة الوداع، كما ذكره فيها ابن القيم "وهو محرم" من ذي الحليفة "حتى إذا كان بالروحاء" ففتح الراء وسكون الواو وحاء مهملة وبالمد، موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، كذا في هامش الطحاوي عن "منتهى الأرب"، "إذا حمار وحشي عقير أي معقور، قال في 'الجمع': مقتول أو مجروح أي لم يمض بعد، قلت: والأول متعين ههنا لرواية 'الطحاوي' بخمار وحش عقير، فيه سهم قد مات، "فذكر" ببناء المجهول "ذلك" أي شأنه "لرسول الله ﷺ" يعني وصعوا برسول الله ﷺ حاله، "فقال: دعوه" ففتح الدال وصم العين المهملتين أي تركوه؛ فإنه يوشك" أي يقرب "أن يأتي صاحبه" الذي صاده، "فجاء المهري وهو صاحبه"، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن الهادي: فجاء رجل من هجر هو الذي عقر الحمار. "إلى رسول الله ﷺ" فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا الحمار، ولفظ "الطحاوي" برواية ابن هارون: فجاء المهري فقال: يا رسول الله! هي رميتي فكلوه، "فأمر" رسول الله ﷺ "أبا بكر" الصديق "فقسمه بين الرفاق" بكسر الراء، جمع رفقة بضم الراء وكسرها: القوم المترافقون في السفر، وقال الباجي: هو جماعة من الناس يجتمعون في المأكول والنزول والتعاون.



إِذَا حِمَارٌ وَحَشِيٌّ عَقِيرٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعُوهُ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ وَهُوَ صَاحِبُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ، فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْأَثَايَةِ بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ وَالْعَرَجِ إِذَا ظَنِّي حَاقِفٌ فِي ظِلٍّ، وَفِيهِ سَهْمٌ، فَرَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ لَا يَرِيْبُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يُجَاوِزُوهُ.

في نسخة: يجاوزه

**بالأثاية** قال الررقاني: بضم الهمزة ومثناة فالف فتحتية، وقال ياقوت الحموي: بفتح الهمزة وبعد الألف ياء مفتوحة، من أثيت به إذا وشبت، ورواه بعضهم أثانة ثناء أخرى، وأثانة بالوون وهو خطأ، والصحيح الأول، تفتح همزته وتكسر، موضع في طريق الحففة بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخا، وقال المجد: أثاية بالضم ويثلت: موضع بين الحرمين فيه مسجد بيوي، أو شر دون العرج، وفي "المحلى": موضع بطريق الحففة بينه وبين المدينة سعة وسبعون ميلا، "بين الرويثة" - بضم الراء المهملة، وفتح الواو وسكون التحتية، وفتح المثناة والهاء - موضع، قاله الررقاني، وقال الحموي: تصغير روثة، وهي على ليلة من المدينة، وفي "المحلى": موضع على ستة عشر فرسخا من المدينة المورة. "والعرج" بفتح العين المهملة، وسكون الراء وبالحميم، قال الحموي: قرية جامعة في واد من بواحي الطائف، وهي أول ثامة، بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلا. "إذا ظني حاقف" ثناء مهملة فألف ففقا ففاء، أي واقف مسح رأسه بين يديه إلى رجليه، وقيل: الحاقف الذي لحا إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل، وقال أبو عبيد: حاقف يعني قد انحنى وتثنى في نومه، وفي "المجمع": فإذا ظني حاقف أي نائم، قد انحنى في نومه. "في ظل وفيه سهم" وفي رواية يريد بن هارون عن يحيى بن سعيد عند "الطحاوي": إذا هو بظني مستظل في حقف جبل، فيه سهم وهو حي. "فرعم" ولفظ "الطحاوي": فقال. "أن رسول الله ﷺ أمر رجلا" لم يسم "أن يقف عنده لا يريبه" بفتح الياء وكسر الراء فتحتية فموحدة، قال أبو عمر: أي لا يمسه ولا يحركه ولا يهيجه، قلت: ويحتمل أن يكون من الإربة أي يزعجه من رائي وأرائي إذا رأيت منه ما تكره أحد من الناس. "حتى يجاوزوه" ولفظ "أحمد" برواية هشيم عن يحيى فقال: من ههنا لا يرميه أحد شيء. قلت: والفرق بين قصة الحمار الوحشي والظلي طاهر بأن الثاني كان حيا، كما تقدم النص بذلك، وهذا أوجه بل هو متعين، وقال ابن القيم: والفرق بين قصة الظلي وقصة الحمار أن الذي صاد الحمار كان حلالا، فلم يمنع من أكله، وهذا لم يعلم أنه حلال وهم محرمون فلم يأذن لهم في أكله، ووكل من يقف؛ لئلا يأخذه أحد حتى يجاوزوه. وقال الباجي: يحتمل أمره ﷺ ذلك وجهين: أحدهما: أن الذي أضانه بالسهم قد ملكه، فلا يجوز لأحد أن يبال منه شيئا إلا بإذنه، والثاني: أنه إذا كان حيا بعد لم يكن للمحرم أن يركبه.

٧٧٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّبَذَةِ وَجَدَ رَكْبًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مُحْرَمِينَ، فَسَأَلُوهُ عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَهْلِ الرَّبَذَةِ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ إِنِّي شَكَّكْتُ فِيمَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَاذَا أَمَرْتُهُمْ بِهِ؟ قَالَ: أَمَرْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَمَرْتُهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَوَاعَدُهُ.

**البحرين** بلفظ تشبيه حر، موضع بين البصرة وعمان قال الناحي: البحرين يقرب من العراق إلا أنهما مما يلي اليمن، وتقدم قبل ذلك "حتى إذا كان بالرَبَذَةِ" فتح اراء: والوحدة ومعجمة، موضع قرب المدينة، وقال الناحي: موضع بين المدينة ونجد. "وجد ركبًا من أهل العراق" يأبون مكة، قال الناحي: يحتمل أنه أدركهم أو أدركوه هناك أو التقى طريقهما، قلت: الأثر لا يبيِّن إلى ثلثي. "محرمين" قال الناحي: هذا يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات؛ لأن الرَبَذَةَ قبل الميقات.

**فسألوه عن لحم صيد إلخ** فظاهر هذا الصيد أنه من قوم حلال؛ لأنهم يحرمون عامًا من النوفيت بعد محاورة الرَبَذَةِ، قاله الناحي، قلت: وسيأتي أصل ذلك في الأثر الآتي. 'فأمرهم' 'أبو هريرة' 'أناك، قال' 'أبو هريرة': 'ثم إنني شككت فيما أمرهم به؛ ككوتهم محرمين، "فما قدمت المدينة ذكرت ذلك"، أي سؤال الركب 'عمر بن الخطاب' الظاهر أنه أحرمه سواءهم وأمسك عن بيان ما أحاب به، كما يدل عليه قوله، "فقال عمر: "ماذا أمرهم به؟" ولعل عمر أراد أن يعلم ما أحاب به أبو هريرة خشية أن أفتاهم بعير ما يسعي، فيتكلف استشفه في أعلامهم بأن ما أمرهم به أبو هريرة غير صحيح.

**قال إلخ** أبو هريرة: 'أمرهم بأكله'؛ لأن الشك طرأ بعد ذلك، كما يدل عليه قوله المنتقد: 'ثم شككت، وحين الإفتاء كان حارماً بدا الفتيا. "فقال عمر: من الخطاب: "لو أمرهم بعير ذلك لفعلت ذلك" كذا وكذا، وسيأتي في الأثر الآتي: لأوجعتك، وفي "كتاب الآثار" محمد أحمرنا أبو حيفة حدثنا أبو سلمة عن رجل عن أبي هريرة قال: مررت بالبحرين فسألوني عن لحم الصيد يصيده الحلال، هل يصح للمحرم أن يأكله؟ فأفتيتهم بأكله وفي نفسي منه شيء، ثم قدمت على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت غير ذلك لم تقبل بين اثنين ما بقيت. "يتواعده" من 'انتفاع' في أكثر النسخ، وفي بعضها: 'يتوعدة' من 'التفعل' وهو الأوجه، قال المجد: التواعد: التهديد، قلت: ويستعمل التواعد في الخير والشر معاً.

٧٨٠ - **ما** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ، فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صَيْدٍ، وَجَدُوا نَاسًا أَجَلَةً يَأْكُلُونَهُ، فَأَفْتَاهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِمَ أَفْتَيْتَهُمْ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: أَفْتَيْتُهُمْ بِأَكْلِهِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَأَوْجَعْتُكَ.

٧٨١ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ مُحْرَمِينَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ وَجَدُوا لَحْمَ صَيْدٍ، فَأَفْتَاهُمْ .....

**يُحَدِّثُ** سَاءَ الْفَاعِلُ، 'عَدَّ اللَّهُ سَ عُمَرَ' مفعول، 'أَنَّ' أي 'أَبَا هُرَيْرَةَ'، 'مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّبَذَةِ' لا يحالف ما تقدم، فالظاهر أنه وجدهم مارين به لما برز أبو هريرة بالربذة في الصريق، 'فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسًا' من أهل الربذة، 'أَجَلَةً' جمع حلال، 'يَأْكُلُونَهُ' هل يجوز للمحرمين 'بصاً' أكله أم لا؟ 'فأفأتهم بأكله'، 'قال' أبو هريرة: 'ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب، فسألته عن ذلك' لما طرأ على الشئ فيه، كما تقدم، 'فقال: بـ' بالخارة على 'ما' الاستفهامية، 'أفأتهم؟' قال 'أبو هريرة. 'فقلت: أفأتهم: بأكله، قال: فقال عمر: لو أفأتهم بغير ذلك لأوجعتك' تصريح بما تقدمت الإشارة بقوله: 'لمعلت، وأراد تأديب من يتسامح في الفتوى، وإشارة إلى أن جوار لحم الصيد كان معروفا، كيف وقد وكل النبي ﷺ أن يكر بقسمة لحم الصيد في حجة الوداع، وقد وافاه في ذلك حلائق لا يحصون، ولأجل ذلك أراد عمر التنبيه وإلا فاحتج لا لوم عليه.

**في ركب** جمع راکب، ولفظ محمد: 'أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الصريق' وكانوا إذا ذلك محرمين سواء أحرموا من الشام أو بعد انفصاها عنها، وإلا لما كان سؤاها عن الصيد معنى، وفي 'التعريق الممجد': 'وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس، كما ورد في رواية. 'وجدوا لحم صيد' صاده حلال 'فأفأتهم' كعب 'بأكله، قال' عطاء. 'فما قدموا' المدينة 'على عمر بن الخطاب'، وهذا أيضاً يدل على أن إحرامهم كان قبل الميقات؛ لأن ميقاتهم بين الحرمين، قال الباجي: ظاهره يقتضي أنهم أقبلوا من الشام وهم محرمون، ويحتمل أيضاً أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد انفصاها منه، غير أن ظاهر الحال يقتضي أنهم أحرموا قبل الميقات، أو قدموا على عمر بالمدينة بعد أن أحرموا، وميقاتهم بين المدينة ومكة إلا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة، وظاهر الحال خلاف هذا، قلت: تطافرت جميع السجح المصرية واهدية على قدمهم على عمر بالمدينة المورة. 'ذكروا ذلك' أي ما أفأتهم به من إباحته؛ لأنه ﷺ كان يهتبل بأمر الناس وأمر دينهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرفهم، ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالإحبار عنه.



فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَفْتَيْتَهُمْ بِهَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: وَمَا يُذْرِيكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةٌ حُوتٍ يَنْثُرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ.

قال يحيى: سئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق، هل يتباعه المحرم؟ فقال: أما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد، فأبى أكرهه وأنهى عنه، فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين، فوجده محرم فابتاعه، فلا بأس به، قال يحيى: قال مالك فيمن أحرم وعنده صيد قد صاده أو ابتاعه: فليس عليه...

= فذلك كان أكله بغير دكاة، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أس رفعه: أنه شبه حوت، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقمنا رجل من جراد، فجعلنا نصرب بعالا وأسواط، فقال: كده، فبه من صيد حده. وأخرجه أبو داود والترمذي وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: لا جواز فيه إذا قتله المحرم، وجمهور العلماء على خلافه، قال ابن المنذر: لم يقل: لا جواز فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الربير، واحتج عن كعب الأحبار، وإذا ثبت فيه الجواز دل على أنه بري، قلت: وقد قال الترمذي: لا يعرفه إلا من حديث أبي المهرم عن أبي هريرة، وأبو المهرم اسمه يزيد بن سميان قد تكلم فيه شعبة، وقال أبو داود: أبو المهرم ضعيف والحديث وهم، وفي "التقريب" أبو المهرم متروك، وبسط في "التهديب" في جرحه.

**يوجد من لحوم الصيد** يباع "على الطريق هل يتباعه" أي يشتريه "محرم" فقال مالك: "أما ما كان من ذلك يعترض" سواء المجعول أي يقصد به "الحاج"، وفي "المجمع": اعترض فلا الشئ، ككفه، "ومن أجلهم صيد" سواء كانوا معيين أو غير معيين ويظهر كونه لهم بالسؤال، أو باعتراضهم الحاج بذلك أو بغير ذلك. "فأبى أكرهه" تحريما، قاله الزرقاني، "وأفنى عنه" تأكيد للكرهية، وكأنه إشارة إلى أن المراد بالكرهية التحريم، "فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين" بل صاده للمحليين "فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به" أي يجوز له شراؤه؛ لأنه لم يصد لأجله، وقد عرفت أنه يجوز عند الحنيفة ما صيد للمحرم بشرط أن لا يوجد منه صبح في الاصطلاح.

**فيمن أحرم** والحال أنه "عنده صيد قد صاده أو ابتاعه" قبل الإحرام، "فليس عليه أن يرسله"، أي لا يجب عليه أن يفره، بل يجوز له أن يبقيه في بيته، ولذا قال: "لا بأس أن يجعله" أي يبقيه ويتركه "عند أهله"، قال الباجي: وهذا كما قال: إن من ملك صيدا قبل إحرامه ثم أحرم، فلا يخلو أن يكون أحرم وهو في يده أو حلقه في أهله، فإن كان حلقه ثم أحرم فإنه لا يرول ملكه عنه، وليس عليه إرساله، وهذا معنى قول مالك: ولا بأس أن يجعله في أهله، =

أَنْ يُرْسِلَهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ فِي الْبَحْرِ  
وَالْأَنْهَارِ وَالْبِرْكِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَصْطَادَهُ.

### مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ

٧٨٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ  
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ: .....

= وهو معنى قوله: "وعنده صيد" يريد أنه في ملكه إلا أنه ليس حاصر معه في وقت إحرامه، وهه قال أبو حنيفة،  
وقال القاري في "شرح المسالك" لو أخذ صيدا في الحبل وهو محرم لم يملكه، ووجب عليه إرساله، سواء كان في  
يده أو فقصه معه أو في بيته، ولو أحده في الحبل وهو حلال ثم أحرمه ملكه مكا مستمرا حيث لم يخرج بالإحرام  
عن ملكه، ثم إن كان في يده لزمه إرساله على وجه لا يصيب ملكه، أي إن شاء بقاءه في ملكه بأن يرسله في  
بيته، وإن كان الصيد في بيته - وكذا إذا كان في فقصه حال إحرامه لا في يده - لا يجب إرساله على الصحيح،  
وقيل: لو كان القفص في يده يجب إرساله.

فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ جمع حوت، "في البحر" سواء كان ماحا أو عددا. قال ابن عبد البر: البحر: كل ماء مجتمع  
من ملح أو عذب، قال تعالى: ... (فصل ١٢)  
والأهوار: جمع هور، وفتح اهاء أجود من سكوب، وهه ورد القرآن، قال المحمدي: هو بحري الماء، ومثله في "مراقي  
الفلاح" بحيحون وسيحون وغيرهما، والترك كـ"عب" جمع بركة بكسر الباء وسكون الراء، وهذا هو المشهور،  
وقال صاحب "مطالع الأنوار": يقال: هكذا ويقال: بفتح الباء وكسر الراء، وأصله: من البروك وهو الثوب،  
كذا في "تهذيب النووي" "وما أشبه ذلك" يفتعل أن يكون إشارة إلى المياه المذكورة، أي كالعدير والحيص  
والعيون، والأوجه عندي أنه إشارة إلى حيوان، والمعنى: صيد حيتان وما أشبهه من صيود البحر أنه حلال  
للمحرم أن يصطاده نص القرآن، قال تعالى: ... (البقرة ٩٦)

ما لا يجوز وفي المسح المصرية: ما لا يحل للمحرم ككله من الصيد، أشار المصنف بتفريق الترجمة إلى الجمع بين  
الروايات المختلفة في الباب، فمعصها يدل على إحوار مضيقا، ومعصها على الملع مضيقا، وجمع بينهما الجمهور  
نحمل روايات الملع على ما يوجد فيه صاع من محرم، أو صيد لأحده عبد القائلين به، وروايات الإباحة على غير  
ذلك، وإلى ذلك أشار المصنف بالترحيتين، وتقدم المذهب في أول الترجمة السابقة.



أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَحَشِيًّا.....

**أهدى لرسول الله** الأصل في "أهدى التعدي -"إى". وقد تعدي باللام ويكون معناه، وقيل: يحتمل أن تكون اللام بمعنى أجل، وهو ضعيف، قاله العيني. "جمارا وحشيا" وقال الزرقاني: لا خلاف عن مالك في هذا، وتابعه معمر، وابن حريج، وعبد الرحمن بن الحارث، وصالح بن كيسان، والليث، وابن أبي دثب، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلهم قالوا: جمارا وحشيا، كما قال مالك، وحالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري: فقال: أهديت له من لحم حمار وحش، رواه مسلم، وله عن الحكم عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس: رجل حمار وحش، ومه عن شعبة عن الحكم: عجر حمار وحش يقطر دما، وفي أخرى له: شق حمار وحش، فهذه الروايات صريحة في أنه عقير وأنه إما أهدى بعصه لأكله، ولا معارضة بين رجل وعجر وشق؛ لأنه يحمل على أنه أهدى رجلا معه الفخذ، وبعض حاسب الدبيحة إلخ، وقال الخافظ: لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، وتابعه عامة الرواة عن الزهري، وحالفهم ابن عيينة عن الزهري، فقال: لحم حمار وحش، أخرجه "مسلم"، لكن يسن الحميدي صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث: حمار وحش، ثم صار يقول: لحم حمار وحش، فدل على اضطرابه فيه، وقد تويع على قوله: "لحم حمار وحش" من أوجه فيها مقال، ثم ذكر الخافظ الروايات المذكورة الدالة على النجس، وتكلم على أكثرها، وقال أيضا: يدل على وهم من قال فيه: عن الزهري، وذلك أن ابن حريج قال: قتت لزهري: الحمار عقير، قال: لا أدري، أخرجه ابن حريجة وأبو عوانة في صحيحيهما، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر: أن الذي أهداه الصعب لحم حمار، فذكر ما تقدم، وفي 'شرح المواهب' هو اتفاق الرواة عن مالك، وتابعه عليه تسعة من حفاظ أصحاب الزهري، ثم اختلف أهل الفن في هذه الروايات بين الجمع والترجيح، وحكى العيني عن الطحاوي: أن الحديث مضطرب، وقال الزرقاني: فهمهم من رجح رواية مالك وموافقيه، قال الشافعي في 'الأم': حديث مالك "إن الصعب أهدى جمارا" أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار، وقال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب "لحم حمار وحش" وهو غير محفوظ، وقال البيهقي: كان ابن عيينة يضطرب فيه، فرواية العدد الذين لم يشكوا فيه أولى إلخ، وتقدم ما قال الخافظ: إن من قال ذلك في حديث الزهري وهم، أي من ذكر اللحم في حديث الزهري، وإليه مال ابن العربي في 'العارضة' إذ قال: وإنما رد الصيد على الصعب؛ لأنه كان حيا، وهو مختار الشيخ في 'الكوكب'، وإليه يظهر ميل الساجي؛ إذ ثبت عليه في صحيحه باب إذا أهدى لمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل، ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك، وإليه مال الساجي؛ إذ قال: قوله: "جمارا وحشيا" هكذا رواه الزهري عن عبيد الله، وهو أثبت الناس فيه وأحفظهم عنه، وفي 'المسوط' من رواية ابن نافع عن مالك: بلغني إنما رده عليه من أجل أن الحمار كان حيا إلى آخر ما في الساجي، وبه جزم ابن العربي إذ قال: وإنما رد على الصعب جمارا؛ لأنه كان حيا، ومنهم من رجح رواية اللحم.

وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ، أَوْ يَوْدَانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

قريب الحقة

٧٨٣ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ.....

وهو بالأنواء فتح الهمرة وسكون الموحدة والند، حمل بينه وبين حقة مما يلي المدينة، ثلاثة وعشرون ميلا، وقد تقدم في غسل المحرم. "أو يودان" فتح انوو وتشديد الدال المهمة، فألف فود، موضع قرب الحقة، قال حافظ: هو أقرب إلى الحقة من الأنواء. "فرده" أي الحمار، "عليه" أي عني صعب 'رسول الله ﷺ' قال: "فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي"، وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي: فلما رأى ما في وجهه من الكراهية، وكذا لاس حرمة من طريق اس حريح، كذا في 'الفتح' قال اساحي: يريد من التعير والإشفاق نرد التي هديته مع أنه ﷺ يقبل الهدية ويأكلها، فحاف الصعب أن يكون ذلك نعي حصه، 'قد نصيبا لقله، 'إنا' بكسر الهمة؛ بوقعها في الانتداء، "لم رده" قال عياض: صطناه في الروايات بفتح الدال اشدة، وأبى ذلك محققو أهل العربية، وقالوا: إنه غلط، والصواب صم الدال، لأن الصاعف من المحرم، يراعى فيه ألوا التي توجهها ضمة الهاء بعدها، قال: وليس بفتح بعض، بل ذكره ثعلب في 'المصباح' بعد: تعفوه عنه بأنه صعب، وأجاروا أيضا الكسر وهو أضعف، كذا في 'المحلى'، 'عيت أنا' بفتح همة أي لأجل أنا 'حرم' بضم الحاء والراء، جمع حرم بالكسر بمعنى حرام، كما في 'القاموس'، وفي "المحلى" جعله الجوهري جمع حرام، أي بمعنى محرم، أي نحن محرمون، وفي رواية سعيد بن جبير عن اس عباس: لو لا أنا محرمون لفساد ميث، كذا في "المحلى"، واستدل بالحديث من مع المحرم عن أكل الصيد مطلقا سواء دعه حلال لنفسه أو محرم؛ وذلك لأنه اقتصر في الحديث في التعليل على كونه محرمًا فعل عني أنه هو سب الامتناع، وأجاب عنه الشافعية ومن وافقهم بما قال الشافعي: إن كان الصعب أهدي حمارا حيا فليس للمحرم أن يذبح حمارا وحشيا حيا، وإن كان أهدي لحما فيحتمل أن يكون عنه أنه صيد له، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لأنه أنه صيد لأجله إلخ، وأجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بأن الصحيح في الرواية رد الحمار حي، كما تقدم عن الجمهور، وبما يحتمل أنه عثم أنه صيد بدلالة المحرم، وبما قال الطحاوي: إن حديث الصعب مضطرب، وبما قال بعد ما سطر الكلام على حديث الصعب: وعني كل حال ففي الحديث اضطراب، ليس مثله في حديث أبي قتادة فكان هو أولى إلخ، وحاصله: الترجيح لرواية أبي قتادة، وبما قال أبو داود: وإذا تنازع الحرام عن الحي ﷺ بظر بما أحد به أصحابه إلخ، وحاصله الرجوع إلى دلائل آخر.

قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، قَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقَطِيفَةٍ أَرْجَوَانٍ، ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُّوا، فَقَالُوا: أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي.

٧٨٤ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ: يَا ابْنَ أُخْتِي! إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ فَإِنْ تَخَلَّجَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ فَدَعُهُ، تَعْنِي أَكَلَ لَحْمِ الصَّيْدِ.

**قال رأيت عثمان** إلخ "العرج" بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره جيم. "وهو محرم في يوم صائف" أي شديد الحرارة، "قد غطى" أي ستر "وجهه" وكان مدهمه جوار تعطية الوجه للمحرم، وتقدم الكلام على ذلك في بابه، "بقطيفة" كسبية: هي كساء له حمل. "أرجوان" بضم الهمزة والحاء، بينهما راء ساكنة، ثم واو مفتوحة، فألف، فو، أي شديد الخمرة، وهو معرب أرجوان، وهو شجر له بور أحمر، وكل لون يشبهه فهو أرجواني، وقيل: الأرجوان: الصوف الأحمر، كذا في الأعلى. **ثم أتى بلحم صيد** قال لأصحابه: كلوا، فقالوا: أو لا تأكل أنت فقال: إني لست كهيتكم" أي لست مثلكم في ذلك؛ لأنه "إنما صيد من أجلي"، قال الناجي: ذهب أي عثمان إلى أن الصيد إنما يحرم من المحرمين على من صيد من أحبه دون غيره، وقد حالفه في ذلك علي بن أبي طالب وامتنع من أكله، وإن كان صيد من أجل عثمان ولم يصد من أحبه، وفي "المسوط" عن ابن القاسم: كان مالك لا يأخذ بخديث عثمان حين قال لأصحابه: كلوا، وأبي أن يأكل إلخ.

**إنما هي**. أي مدة الإحرام "عشر ليالٍ"، وذلك لما تقدم في "إهلال أهل مكة" أن عبد الله بن الربيع أقام بمكة تسع سنين يهل هلال ذي الحجة، وعروة بن الربيع معه يفعل ذلك، فلم يبق مدة الإحرام إلا عشر ليالٍ، وغرضها أن تلك المدة قصيرة، والصبر عن أكل لحم الصيد في هذه المدة لا يلحق به كثير مشقة، فإن تخلج - بفتح الفوقية، والحاء المعجمة، واللام المشددة، وجيم - أي تحرك، ويروى بالحاء المهملة، أي دخل في نفسك شيء، يعني إن شككت في أمر الصيد "فدعه" أمر من "ودع" أي دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، تعني عائشة **فدعه** بقولها المذكور أكل لحم الصيد، قال الناجي: لم يفسر في الحديث أن كلامهما في لحم الصيد، ولكن أورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده وتيقن من معناه، وقد روي ذلك مفسراً في بعض الحديث من حديث عبد الرزاق: أن عروة قال: سألت عائشة **فدعه** عن لحم الصيد للمحرم، فقالت: يا ابن أخي! إنما هي أيام فلا تل

فما حاك في نفسك فدعه إلخ.

يُحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ يُصَادُ مِنْ أَحْنَه صَيْدٌ، فَيُصْنَعُ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ جَزَاءَ ذَلِكَ الصَّيْدِ كُلِّهِ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ

**صيد** نائب فاعل صوبه يصاد، فيصنع "سواء عجهول، "ه" أي "لمحرم، ذبح الصيد أي يصح وبهنا، فيأكل منه وهو يعلم أنه كذب في السج نصريه، وفي اهديه أن من أحله صيد فإن عساه حراء ذبح الصيد كله لا تقدر أكله؛ لأن الحراء لا يتعص. وفي غدر كنه، وقيل لا حراء عليه؛ لأن الله تعالى جعله على قتل الصيد وهذا لم يقتنه، قاله الرقالي، وفي "الحبي" قوله "عساه حراء الصيد كله" وبه قال الشافعي، خلاف أبي حنيفة ر.ح.

**وسئل** سواء عجهول، ما أتت عن رجل يصطد في أكل الميتة يعني لعب محمصة بن حذاف، يجوز له أكل الميتة وهو محرم، فجعل الميتة وجد الصيد أيضاً، أصيد الصيد فأكبه ثم يأكل الميتة فذل ما أتت من يأكل الميتة، ولا يصيد صيداً، وأدب أي دليل ذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرحص للمحرم أي لم يصب على الرحصة للمحرم، كما نص في حكم الميتة، في كل صيد ولا في أحده على حال كذب في كثر نسج، وفي بعضها في حال من الأحوال بل أصح مع في قوله عز اسمه: ﴿لَا حَرَّ عَلَيْهِمْ صَيْدٌ وَلَا أَعْيُنٌ عَلَىٰ ذَرِيَّتِهِمْ﴾ (سورة هود) ولم يفسح فيه ضرورة ولا غيرها، وقد أرحص صفا في ميتة على حال ضرورة؛ إذ قال عز اسمه: ﴿لَا مَنَعَهُمْ صَيْدٌ وَلَا أَعْيُنٌ عَلَىٰ ذَرِيَّتِهِمْ﴾ (سورة هود) وقال تعالى:

﴿وَمَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ لَا يَرْجِعْ إِلَى اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (سورة هود) وأيضاً في صيد بعد تصيده حكمه ميتة، وتصيده أيضاً مباح، فكان فيه معان فيكون أشد حرماً، كما بسطه الناجي، قال صاحب الحبي: وهو قول أبي حنيفة والشافعي، ففي الدر المختار يقدم الميتة على الصيد، لكن في الأشبه عن الحرمة في صيد المذبح أو في اتفاقاً، قلت: لعل مراد اتفاق الحرمة؛ ولا فاسئلة خلافه عند الأئمة، وفيها تفصيل عند المالكية، كما بسطه الدردير، وفي من اهتمام، لو اضطد محرم إلى أكل الميتة أو الصيد بأكل الميتة لا الصيد على قول ربه؛ لتعدد جهات حرمة عساه، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف: يشوب الصيد ويؤذي الحراء، لأن حرمة ميتة أعظم، ألا ترى أن حرمة الصيد ترتفع باخروج من الإحرام فهي مؤقتة، خلاف حرمة الميتة، فعليه أن يقصد أحف الحرامتين دون أعظمتهما، والصيد وإن كان مخطوئ الإحرام لكن عند الضرورة يرتفع الخطر، فيقتنه يأكل منه ويؤذي الحراء، هكذا في المسوس، وفي فتاوى قاضي خان: "أن المحرم إذا اضطد إلى ميتة وصيد فميتة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف وأحسن: يدب الصيد، ولو كان الصيد مذبحاً فالصيد أولى عند الكل إجماعاً، قلت: واحتج أصحاب المذبح في ذبح، ففي شرح المناسبات: "ولو اضطد المحرم إلى صيد وميتة يساوي الصيد؛ لأن حرمة أكل الصيد مما احتج فيه من أصبه، خلاف أكل الميتة، فالصيد أحل في الخملة من الميتة، لاسيما وهو فاس لتدركه بالكفرة إجماعاً، وفي الدر المختار: "ويقدم الميتة على الصيد، قال ابن عاتدين: أي في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف وأحسن: يدب الصيد، والفتوى على الأول، كما في السريالية، ورححه في سحر النص: بأن في كل الصيد ارتكاب حرامتين =

عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَيْصِيدُ الصَّيْدُ فَيَأْكُلُهُ أَمْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ: بَلْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرِمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ. وَلَا فِي أَخْذِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْمَيْتَةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا قُتِلَ الْمُحْرِمُ أَوْ ذَبَحَ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذِكْيٍ كَانَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَأَكْلُهُ لَا يَحِلُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: قَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ ثُمَّ يَأْكُلُهُ: إِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِثْلُ مَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ.

- الأكل والقتل، وفي أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط، والخلاف في الأولوية، كما هو ظاهر قول 'البحر' عن الحنانية، فالميتة أولى إلخ. وتقدم قريبا عن "الأشباه" عن الزارية: الصيد المذبوح أولى اتعاقا.

**وقد أرخص** بقوله: **﴿لَا مَا ضَمَّرْتُ﴾** (الأنعام ١١٩). **وأما ما قتل المحرم**: أي صاد المحرم صيدا، "أو ذبح من الصيد" الذي صاده غيره، قال الدردير: ما صاده محرم فمات بصيده بسهمه أو كلبه أو دبحه ولو بعد إحلاله، أو ذبحه وإن لم يصده ميتة على كل أحد إلخ، "فلا يحل أكله لحلال ولا لمحرم؛ لأنه ليس بذكى" بل ميتة، قال الباجي: وهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي، وله قول آخر: إن غير القاتل يأكل منه إلخ، "كان خطأ أو عمدا" فإن ذلك سواء في الميع. قال العيني: قتل الصيد في حالة الإحرام حرام بلا خلاف، ويجب الجزاء بقتله؛ لقوله تعالى: **﴿لَا تَقْتُلُوا صَيْدًا وَنَسْتُمْ حُرُمًا﴾** (المائدة ٩٥) سواء في ذلك كان القاتل ناسيا أو عامدا أو مبتدئا في القتل أو عائدا؛ لأن الصيد مضمون بالإتلاف، كعرامة الأموال فيستوي فيه أحوال، وقيد العمدية في الآية المذكورة إما؛ لأن مورد النص فيمن تعمد، أو لأن الأصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتعليل، وقال الزهري: نزل الكتاب بالعمد، وجاءت السنة بالخطأ، وقال مجاهد: المراد بالمتعمد القاصد إلى قتل الصيد الناسي لإحرامه، فأما المتعمد تقتل الصيد مع ذكره لإحرامه فذاك أمره أعظم من أن يكفر وقد بطل إحرامه، وهو مذهب غريب إلخ، فأكله لا يحل أي لأحد؛ لأنه ميتة.

**قد سمعت ذلك**. "من غير واحد" من العلماء، إشارة إلى أنه لم ينفرد بذلك، وزيادة أشهب عن مالك من كنت أقتدي به، والتعلم منه دليل على أنه أخذ ذلك عن مشايخه، وقد تقدم أن جمهور السلف والخلف على ذلك.

**الذي يقتل الصيد إلخ** قال الباجي: وهذا كما قال: إن من قتل الصيد فقد وجب عليه جراؤه؛ لقتله إياه، فإن أكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الأول وهو الذي وجب بالقتل، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: وفي قتله جزاء كامل، وفي أكله ضمان ما أكل، وقال عطاء: من ذبح صيدا ثم أكله فغلبه كفارتان إلخ، =

## أَمْرُ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ صِيدَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبٌ فِي الْحَرَمِ، ...

- وقال ابن قدامة: إذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ضمنه لقتل دون الأكل، وبه قال مالك والشافعي، وقال عطاء وأبو حنيفة: يضمه للأكل أيضاً إلخ، ولأبي حنيفة: أن حرمة باعتار كونه مبتة، كما ذكرنا، وباعتار أنه محظور إحرامه؛ لأن إحرامه هو الذي أنحرص الصيد عن المحلّة والداح عن الأهلية في حق الذكاة، فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة إلى إحرامه، بخلاف محرم آخر؛ لأن تناوله ليس من محظورات إحرامه إلخ، قال القاري في شرح "القيامة": هذا الخلاف إذا أكل بعد الحراء، وأما إذا أكل قبله فيدخل قيمة ما أكل في الحراء اتفاقاً إلخ، هكذا قال عامة شراح الهداية وغيرهم، وحكى القاري في شرح "اللباب" عن الجوهرية، قيل: على الخلاف أيضاً، وقال القدوري: لا رواية في هذه المسألة، فيجوز أن يقال: يدرمه حراء آخر، ويجوز أن يتداحل إلخ، قلت: لكن العامة على الأول، قال ابن المصنف تحت قول صاحب الهداية: فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة، يعني سواء أدى ضمان المذبح قبل الأكل أو لا، غير أنه إن أدى قبله ضمن ما أكل على حدّته بالغا ما ينبغي، وإن كان أكل قبله دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد، فلا يجب له شيء بإفراده إلخ.

**أمر الصيد في الحرم** قال الموفق في "المعنى": صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم، والأصل في تحريم صيد الحرم النص والإجماع، أما النص: فما روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: يوم فتح مكة: **لا يصيد في الحرم** الحديث، وفيه: **لا يصيد في الحرم** متفق عليه، وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا إلا شئنين: أحدهما: القمل مختلف في قتله في الإحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف، والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام غير خلاف، ولا يخل صيده من أبار الحرم وعيونه، وكرمه جابر بن عبد الله لعموم قوله ﷺ: **لا يصيد في الحرم** وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح إلخ.

**كل شيء صيد** ببناء المجهول "في الحرم" سواء كان الصائد حلالاً أو محرماً. "أو أرسل" ساء المجهول "عليه كلب" ونحوه، "في الحرم" سواء كان المرسل أيضاً في الحرم أو في الحل، "فقتل" الكلب ذلك الصيد في الحل بعد إخراجهم من الحرم، "فإنه لا يخل أكله" لأحد في الصور كلها، "وعلى من فعل ذلك جرأ الصيد" في جميع الصور، "فأما الذي يرسل" ببناء الفاعل "كلبه" مفعول، "على الصيد" حال كونهما أي المرسل والصيد كليهما معاً، "في الحل فيطلبه" أي يتعاقب الكلب الصيد "حتى يصيده" بعد الدخول "في الحرم فإنه لا يؤكل" أيضاً؛ لأنه إذا دخل في الحرم صار من صيده، ومن دخله كان أمّا، ولكن "ليس عليه" حيث "في ذلك جزء"؛ لأنه لم يرسله في الحرم ولا إلى الحرم، ودخول الكلب الحرم ليس من فعله، "إلا أن يكون" الصائد "أرسله" أي الكلب "عليه" أي على الصيد، "وهو قريب من الحرم"، واحتلف قول مالك في مقدار القريب، كما سيأتي بيانه، "فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جرأه" -



فَقُتِلَ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْحِلِّ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءُ الصَّيْدِ، فَأَمَّا الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَصِيدَهُ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ جَزَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنْ أَرْسَلَهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

= وقد عرفت أن في كلام المصنف فروعاً عديدة، وهذه الفروع مختلفة عند المالكية أيضاً فضلاً عن غيرهم. قال الباجي: قوله: وأرسل عليه كلب في الحرم إلخ، يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم. والثاني: أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل، فأما إن كانا في الحرم فأخذه الجراح في الحرم أو الحل فعليه جزاؤه؛ لأن الصيد قد كان متحرماً بحرمة البيت، فإذا صاده أو أخرجته منه فأخذه في الحل فقد انتهك حرمة الحرم، وأخذ صيداً متحرماً، ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم لكان هذا حكمه؛ لأن ذلك المعنى موجود فيه، فإن كان الصيد في الحل والصائد في الحرم فقال ابن القاسم: لا يجوز له الاصطياد، وقال ابن الماجشون له: ذلك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى: **لَا تَنْتَهَوْنَ** **فَصِيدَ** **لَهُ** **حَرَمُهُ** (المائدة: ٩٥) ومن جهة المعنى أن هذه حرمة تمنع الاصطياد، فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون حال الصيد، ووجه قول ابن الماجشون: إن الحرم لا تأثير له في الصائد وإنما تأثيره وحرمة للصيد فإذا لم يتحرّم بحرمة الحرم جاز اصطياده، وقال الباجي أيضاً: اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم، وإن كان يمنع الاصطياد كما يمنع الحرم، فقال أشهب: ليس له حكم الحرم، وروي ذلك عن مالك وابن القاسم، قال مالك: والاصطياد فيه مباح إذا سلم من القتل في الحرم، وقال ابن الماجشون: إن كل ما يسكن يسكن ما في الحرم ويتحرك يتحركه فإن حكمه حكم الحرم، وقال القاري في شرح 'اللباب': لو رمى حلال من الحرم صيداً لحل ضمن، بخلاف لزمه، وكذا ضمن لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم، ولو رمى صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن، وفي 'البدائع والخواوي' قال محمد: وهو قول أبي حنيفة فيما أعلم، وقال الكرماني: عليه الجراء ولا يؤكل، وهذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة؛ لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسألة احتياطاً في وجوب الضمان؛ لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط، فترجح جانب الموجب احتياطاً، وصرح في 'المبسوط' أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله، وعلى هذا إرسال الكلب ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدحل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء، ولكن لا يحل أكله احتياطاً، وفي 'الكبير' يحل أكله قياساً ويكره استحساناً، ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فمر فيها السهم، لا شيء عليه ولا بأس بأكله أيضاً؛ لأن الرمي والإصابة حصلاً في الحل، ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطياداً في الحرم، كذا في 'المبسوط' إلخ.

## الْحُكْمُ فِي الصَّيْدِ

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾

**لا تقتلوا الصيد.** هو كل حيوان متوحش، وقيد الشافعي بما أكل، وأنتم حرم، ومن قتله منكم متعمداً الأكثر على أنه ليس بتقيد لوجوب الحراء؛ فإن العامد والمحطى فيه سواء، بل بقوله: ﴿... من عدد فسد﴾ (مائدة ٩٥) فالإثم مقيد بالتعمد؛ ولأن الآية تطلب فيمن تعمده؛ ولأن الأصل العمد وإحصاء لاحق به، "فحراء مثل ما قتل" كائن من النعم أي شفه في الحقيقة، "بحكم به" أي مثل ما قتل، "دوا عدل منكم" هما قطعة ميراث لها أشبه الأشياء، والحمية صفة حراء، واعتبر أبو حنيفة الممانعة حسب القيمة، "هديا" حال من الهاء في "به"، أو من "حراء"، "بالغ الكعبة" وصف به هديا؛ لأن إضافته لفضية، "أو كفارة" عطف على "حراء"، "طعام مساكين" بيان أو يدل منه من غالب قوت البدن ما يساوي قيمة البدن، لكل مسكين من عدد الشافعي ومالك، ومدان عند أبي حنيفة، "أو عدل ذلك صياما" أو ما سواه من الصوم، فيصوم عن طعام كل مسكين يوما، "اليدوق وبال أمره" أي فعلية حراء واجبة، "اليدوق" ثقل ما فعله من هتك حرمة الإحرام، وكلمة "أو" للتحجير عند الشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وللتبويب عند مالك. (المحلى)

**لا تقتلوا الصيد.** قال الرارقي في "الكبير في المراد بالصيد قولان: الأول: أنه الذي توحش سواء كان مأكولا أو لم يكن، فعلى هذا المحرم إذا قتل سباعا لا يؤكل صممه، ولا يخاور به قيمة شاة، وهو قول أبي حنيفة، وقال زهير: يجب بالغا ما بلغ. الثاني: أن الصيد هو ما يؤكل لحمه، فعلى هذا لا يجب الصمان في قتل السبع، وهو قول الشافعي، وسلم أبو حنيفة أنه لا يجب الصمان في قتل الفواسق الخمس، قال الساجي: والدليل على ما يقوله قوله تعالى: ﴿... حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَهُمْ إِذْ سَمِعْتُمْ نَادِيَهمْ حَرَامٌ...﴾ (مائدة ٩٦)، والصيد: اسم واقع على كل متوحش يصطاد سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل، ولذلك يصح أن يقال: اصطاد فلان سباعا، كما يقال: اصطاد طيا إجماع. وفي الهداية "الصيد: هو الممتع المتوحش في أصل الحقيقة، قال صاحب العاية: لا فرق في الصيد بين المملوك وإباح والمأكول وغيره؛ لتناول اسم الصيد ذلك كله إجماع. "وأنتم حرم" في محل نصب على الحال من فاعل "لا تقتلوا"، و"حرم" جمع حرام، يقال: رجل حرام وامرأة حرام، واحتج المفسرون فقيل: معناه وقد أحرمته بأحد السككين، وقيل: دخلتم في الحرم، وقيل: هما مرادان، والثالث: اعتمده الفقهاء، "ومن قتله" لعنه تعالى ذكر القتل دون الدبح؛ لتعميم، قال الزرقاني والبيضاوي وغيرهما وقال الخصاص في "أحكام القرآن": إنه يدل على أن كل ما يقتله المحرم فهو غير ذكي؛ لأنه تعالى سماه قتلا، والمقتول لا يحور أكله، وبما يحور أكل المدبوح على شرائط الذكاة، وما ذكي لا يسمى مقتولا، وكذلك قوله ﴿... حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَهُمْ إِذْ سَمِعْتُمْ نَادِيَهمْ حَرَامٌ...﴾ دل على أن هذه الخمسة ليست مما يؤكل؛ لأنه مقتول غير مذكي؛ ولذا قال أصحابنا: من قال: "لله علي ذبح شاة" إن عليه أن يدبح، =

وَمِنْ قَتْلِهِ مَكُومٌ مُنْعَمٌ أَفْجَرَاءُ مَاتُوا مَا قَتَلُوا مِنْ نَعْمٍ .....

= ولو قال: 'لله عني قتل شاة' لم يلزمه شيء إلخ، وهذا أحد الأبحاث المهمة في هذا اللفظ. والثاني: ما قال الخصائص: إن قوله تعالى: 'من قتله' ينتظم الواحد والجماعة إذا قتلوا في إيجاب جزاء تام عني كل واحد؛ لأن 'من' يتناول كل واحد على حياله في إيجاب جميع الجزاء عليه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَاً فَدَمَهُ بِدَمِهِ إِذَا فَتًى﴾ (النساء: ٩٢). قد اقتضى إيجاب الرقة على كل واحد من القاتلين إلى آخر ما بسطه مفصلاً، والمسألة خلافية سيأتي بيانها بعد تفسير الآية في قول مالك: الأمر عدنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكمه عليه بالجزاء. والثالث: ما قال الرازي في "تفسير الكبير": إن قوله تعالى: "لا تقتلوا" يفيد المنع من القتل ابتداءً، والمنع منه تساماً فليس له أن يتعرض إلى الصيد ما دام محرماً لا بالسلاح ولا بالخوارج من الكلاب والطيور، سواء كان صيد الحلال أو المحرم إلخ. والرابع: أن الكفاية راجعة إلى الصيد وهو معموم يتناول جميع أنواعه، فهو حجة للجمهور في وجوب الجزاء لجميع أنواع الصيد، خلافاً لداود. قال الموفق: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير، إلا ما حكى عن داود: أنه لا يضمن ما كان أصغر من الحمام؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَ طَيْرَ الْيَمِينِ﴾ (النساء: ٩٢). وهذا لا مثل له، ولما عموم قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ طَيْرِ الْيَمِينِ﴾ (النساء: ٩٢). ولا يفتد الصيد بالشيء ختمه إلخ وسيأتي بيانه في هذية ما أصيب من الطير والوحش، "مكم" متعلق بمحذوف وقع حالا من فاعل "قتله"، أي كأننا مكم متعمداً حال منه أيضاً، وتقدم أن قيد العمد ليس للاحتراز عند الجمهور، خلافاً لأهل الطاهر.

**فجزاء.** أي فعلية جزاء، 'مثل ما قتل من النعم'، في 'الحلالين' عليه جزاء هو 'مثل ما قتل من النعم'، قال صاحب 'الجمال': قوله: 'من النعم' حال من 'مثل' أو صفة له أو خبر ثان عن المبتدأ الذي قدره الشارع إيج، وفي 'المدارك': 'من النعم' حال من الضمير في 'قتل'؛ إذ المقتول يكون من النعم أو صفة لـ 'جزاء' إيج، وسيأتي في كلام صاحب 'الهداية' أن المراد: ما قتل من النعم الوحشي. والثانية في المراد بالمماثلة، وهي باعتار الحقيقة واهيئة عند مالك والشافعي، وباعتبار القيمة عند أبي حنيفة، فقال: يقوم الصيد حيث صيد فإن بلغت القيمة لمن هدي بخير بين أن يهدي ما قيمته قيمة الصيد وبين أن يشتري بها طعاما، فيعطي كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غيره وبين أن يصوم عن طعام كل مسكين يوما، وإن لم يلعب بخير بين الإطعام والصوم، كذا في 'البيضاوي' وقال أبو السعود: ولنا أن النص أوجب المثل، والمثل المطلق في الكتاب والسنة وإجماع الأمة والمعقول، يراد به إما المثل صورة ومعنى، وإما المثل معنى، وأما المثل صورة بلا معنى فلا اعتبار له في الشرع أصلا، وإذا لم يكن إرادة الأول إجماعا تيسرت إرادة الثاني؛ لكونه معهودا في الشرع، كما في حقوق العباد، ألا يرى أن المماثلة بين أفراد نوع واحد مع كونها في غاية القوة والظهور لم يعتبرها الشرع ولم يجعل الحيوان عند الإتلاف مضمونا بفرد آخر من نوعه مماثل له في عامة الأوصاف، بل مضمونا بقيمته مع أن المصوص عليه في أمثاله، إنما هو المثل قال تعالى: ﴿وَعَدُوْهُ عَدُوٌّ لِّكُلِّ مَعْدُوٍّ﴾ (البقرة: ١٩٤) فحيث لم تعتبر تلك المماثلة القوية مع تيسر معرفتها وسهولة مراعاتها؛ =

## يَحْكُمُ بِهِ دَوَا عَدْلٍ مَعَهُ

= فلأن لا تعتبر ما بين أفراد أنواع مختلفة من المماثلة الصعيفة الخفية مع صعوبة مآخذها وتعسر المحافظة عليها أولى وأحرى؛ ولأن القيمة قد أريدت فيما لا ينظر له إجماعاً، فلم يبق غيره مراداً؛ إذ لا عموم للمشارك في مواقع الإثبات، والمراد بالمروي إيجاب النظر باعتار القيمة لا باعتار العين، ثم الموجب الأصلي للحماية والجزاء المماثل للمقتول إنما هو قيمته، لكن لا باعتار أن يعدد الجاني إليها فيصرفها إلى المصارف ابتداءً، بل باعتار أن يحبسها معياراً فيقدر بها إحدى الخصال الثلاث، فيقيمها مقامها إن أحر ما بسطه، وفي "الهداية" إجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية فيقومه دوا عدل، ثم هو محير في الفداء إن شاء ابتاع بها هدياً ودنعه إن بلغت هدياً، وإن شاء اشترى بها طعاماً ونصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظر فيما به ينظر، ففي الطي شاة، وفي الأرب عاق، وفي البربوع حمرة (وهي التي سعت أربعة أشهر)، وفي العامة بدنة؛ لقوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْغَنِيُّ﴾ (البقرة: ٢٥٠) ومثله من النعم ما يشبه مقتول صورة؛ لأن القيمة لا تكون نعماً، والصحابة أوجبوا النظر من حيث الحلقة والمنظر، وقال **سليم بن عبد الله**: وما ليس به نظير عند محمد يجب فيه القيمة، مثل العصور والحمام وأشاهمها، وإذا وجدت القيمة كان قوله كقولهما، والشافعي يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشاهدة بينهما من حيث إن كل واحد منهما يعف ويهدر، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهوداً في الشرع، كما في حقوق العباد، أو لكونه مراداً بالإجماع، أو لما فيه من التعميم وفي صده التخصيص، والمراد بالنص: - والله أعلم - فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشي، واسم النعم يطلق على الوحشي والأنهي، كذا قاله أبو عبيدة والأصمعي، والمراد بما روى التقدير به دون إيجاب المعين، قال صاحب العاينة: قوله: "وامراد بما روى" جواب أي عن مستدله، يعني أن إيجاب النبي **ص** والصحابة هذه النظائر لم يكن باعتار أعيانها؛ إذ لا مماثلة بين الصنع والشاة خففة، وإنما كان باعتبار التقدير بالقيمة، إلا أنهم كانوا أرباب المواشي فكان الأداء عليهم منها أيسر. وهو نظير قول عبي في ولد المعرور: يكف العلام بالعلام، والحارية بالحرارية والمراد القيمة بخ.

**يَحْكُمُ بِهِ** أي بالمثل أو الجزاء، قولان لأهل التفسير ساء على اختلافهم في الفروع، فهما قولان للفقهاء، وأجمل شيخ مشايخنا الشاه ولي الله في "المسوى" الكلام على قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْغَنِيُّ﴾ (البقرة: ٢٥٠) فقال: معناه على قول أبي حنيفة: يجب على من قتل الصيد جزاء، هو مثل ما قتل، أي مماثلة في القيمة، يحكم بكونه مماثلاً في القيمة دوا عدل، إما كائن من النعم حال كونه هدياً، وإما كفارة طعام مساكين، وعنى قول الشافعي يجب على من قتل الصيد جزاء، إما ذلك الجزاء مثل ما قتل في الصورة والشكل، يكون هذا المماثل من جنس النعم يحكم بمثلته دوا عدل يكون جزاء حال كونه هدياً، وإما ذلك الجزاء كفارة إلخ. "دوا عدل" يعني حكماً عادلاً، =

هَدِيَا نَاعِ الْكَبِيرَةِ أَوْ كَفَّارَةً صَعْدَةً مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ دُونَ صِيَامَا يَدُوقِ وَنَافِعٌ أَوْ مَرْدُودٌ.

(المائدة: ٩٥)

= "وذوا" تثنية دو بمعنى صاحب، "مكهم" أي من المسلمين، قال الرازي في "الكبير": احتج به من نظر قول أبي حنيفة في إيجاب القيمة، فقال: التفويم هو المحتاج إلى الطر والاحتهاد، وأما الحلقة والصورة فمشاهدة ظاهرة لا يحتاج فيها إلى الاحتهاد، وجوابه: أن وجوه المشاهدة بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثيرة، فلا بد من الاحتهاد في تغيير الأقوى من الأضعف إلخ.

**هديا** حال من جزاء، أو منصوب على المصدرية، أي يهديه هديا، أو منصوب على التمييز، كذا في "الجمال"، وقال أبو السعود: حال مقدرة من الضمير في "به"، والهدي ما يهدي إلى الحرم من النعم، وتقدم قريبا المالكية استدلو بذلك على أنه يجب في الصغير الكبير، وفي المغيب الصحيح. قال الباجي: ظاهره يقتضي أن يكون ما يخرج من النعم حراء عن الصيد مما يجوز أن يهدي وهو الخدع من الصان، والثي من غيره، وهذا قال مالك وجميع أصحابه إلخ، وتقدم أيضاً ما أحاب به الموفق بأن الهدى في الآية معتبر بالمثل إلخ، وكذلك عند الشافعية لا عبرة في المرجح بس الأضحية، وقال الحصص: قد اختلف في السن الذي يجوز في حراء الصيد، فقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يهدي إلا ما يجزئ في الأضحية والإحصار، وقال أبو يوسف ومحمد: يجزئ الجفرة والعناق على قدر الصيد، والدليل على صحة القول الأول أن ذلك هدي تعلق وجوه بالإحرام، وقد اتفقوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوها بالإحرام أنها لا يجزئ منها إلا ما يجزئ في الأصاحي، وأيضاً لما سماه الله تعالى هديا على الإطلاق كان بمزلة سائر الهدايا المطلقة في القرآن، فلا يجزئ دون السن الذي ذكرنا، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما روي عن جماعة من الصحابة: أن في اليربوع حفرة، وفي الأربع عناق، فأما ما روي عن الصحابة فجائز أن يكون على وجه القيمة إلخ، وفي "أهدابة" الجراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف: أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع منه، إذا كان في برية، فيقومه دوا عدل، ثم هو يحرق في القداء إن شاء ابتاع بها هديا ودبحه إن بلغت هديا، وإن شاء اشترى بها طعاما وتصدق، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظير فيما له نظير، ففي الطهي شاة، وفي الأربع عناق، وفي اليربوع حفرة، وقال أيضاً: إذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزئ في الأضحية؛ لأن مطلق اسم الهدى مصرف إليه، وقال محمد والشافعي: يجزئ صغار النعم فيها؛ لأن الصحابة أوجبوا عناقا وحفرة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز الصغار على وجه الإطعام يعني إذا تصدق إلخ، قال ابن القيم: العناق الأنثى من أولاد المعز دون الخدع، والجحر ما يبيع أربعة أشهر من العناق إلخ، وقد عرفت من هذا أن لا عبرة بالسن عند محمد والشافعي وأحمد، ولا بد من السن الذي يجزئ في الأضحية عند الشيعين من الخنفيه ومالك **ح**، لكن الصغير يجزئ بالكبير عند مالك، خلافا لهما، كما تقدم في مسائل المائلة مفصلاً، هذا 'بالغ الكعبة' صفة "هديا"، والإضافة لفظية أي واصلاً إليها، وقال الحصص: بلوغ الكعبة ذبحه في الحرم لا خلاف في ذلك إلخ، وكذا قال غير واحد من أئمة الفقه والتفسير منهم الرازي في "الكبير": إذا قال: سميت الكعبة كعبة؛ -

قَالَ مَالِكٌ: فَالَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ وَهُوَ حَلَالٌ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَبْتَاغُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ مَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ حُكِمَ عَلَيْهِ.

= لارتفاعها وتربعها، والعرب تسمى كل بيت مربع كعبة، والكعبة إما أريد بها كل الحرم، لأن الدبح والحر لا يقعان في الكعبة ولا عندها ملارقا، وبطير هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَا يَتْلُو صُورَكُمْ﴾ (حج ٣٣) ومعنى بوعه الكعبة أن يذبح بالحرم إ.ح. قال ابن رشد: أجمع العلماء على أن الكعبة لا يخور لأحد أن يذبح فيها، وكذلك استجد الحرم، وأن المعنى في قوله: "هديا نالغ الكعبة" أنه إما أراد به البحر مكة إحسانا منه مساكينهم وفقرائهم، وكان مالك يقول: إنما المعنى في قوله: "هديا نالغ الكعبة" مكة، وكان لا يخير من غر هديه في الحرم إلا أن يحرره مكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن غره في غير مكة من الحرم أجره إ.ح.

**عمرته الذي يتاعه:** أي يشتره وهو محرر ثم يقتله، وقد هيى الله عن قتله، قال الحاشي: وهذا كما قال: 'الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله' بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يتاعه في حال إحرامه فيقتله، وذلك أن الذي يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَا يَتْلُو صُورَكُمْ﴾ (سورة ٩٥) فهي عن قتله في حال الإحرام، وقد استويا في ذلك، وإنما اختلف أصحابنا في استدامة إمساكه، فجوزه أشهب ومنعه غيره، وم يختلفوا في مع القتل إ.ح. فعليه جزاؤه؛ لأن من هيى عن قتل الصيد لأجل إحرامه فقتله عليه الجزاء؛ لأنه قتل الصيد في حال إحرامه.

**من أصاب الصيد:** سواء كان واحدا أو جماعة، "حكم عليه"، راد في "النسخ المصرية" بعد ذلك "الخبراء؛ لأنه تعرض لما هيى عنه، ولا يختلف في ذلك بكونه مفردا أو مع غيره، وهذا هو العرض عدي بكلام الإمام مالك، وم يتعرض به أحد من الشراح، والمسألة خلافية، قال الحرقى: ولو اشترك جماعة في قتل صيد فعليه جزاء واحد، قال الموفق. يروى عن أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات: إحداهن: أن الواجب جزاء واحد وهو الصحيح، ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال عطاء والزهري والشافعي وإسحاق رضي الله عنهم والثانية: على كل واحد جزاء، رواها ابن أبي موسى، واحتارها أبو بكر، وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة، ويروى عن الحسن؛ لأنها كفارة قتل يذبحها الصوم أشبهت كفارة قتل الأدمي. والثالثة: إن كان صوما صام كل واحد صوما تاما، وإن كان غير ذلك فجزاء واحد إ.ح. وفي "التفسير الكبير" جماعة ممن قتلوا صيدا، قال الشافعي: لا يجب عليهم إلا جزاء واحد، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة ومالك والثوري: يجب على كل واحد منهم جزاء واحد، حجة الشافعي أن الآية دللت على وجوب المثل، ومثل الواحد واحد، وأكد هذا بما روي عن عمر: أنه قال مثل قولنا، وحجة أبي حنيفة: أن كل واحد منهم قاتل فوجب أن يجب على كل واحد منهم جزاء كامل إ.ح.



قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ، فَيُنْظَرَ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعَمَ كُلُّ مِسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا، وَيُنْظَرَ كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامًا، وَإِنْ كَانُوا عِشْرِينَ مِسْكِينًا صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، عَدَدَهُمْ مَا كَانُوا وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

**أحس ما سمعت** في كيفية التقويم وأداء الكفارة بالطعام والصيام "في" الرجل "الذي يقتل الصيد فيحكم" بناء المجهول "عليه" أي على الرجل "فيه" أي في قتل الصيد "أن يقوم الصيد" مع صفته، حيز لقوله: "أحس ما سمعت"، "الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام" يعني أن الصيد يقوم بالطعام بأن يقال: كم ثمن هذا الصيد إذا بيع بالطعام، كما تقدم في كيفية التقويم من الأبحاث التي في تفسير الآية، "يقطعم" بالرفع والنصب، بناء المعلوم أو المجهول، "كل" بالنصب أو الرفع، "مسكين مدًا، أو يصوم مكان كل مد يومًا" عند مالك ومن معه، وعدنا الحنفية مكان كل مد من البر يومًا، كما تقدم في تفسير الآية، قال الناجي: طاهره يقتضي أنه إذا حكم عليه بالإطعام كان له أن يطعم "كل" مسكين مدًا أو يصوم مكانه يومًا دون حكمه، وعلى هذا إما يحتاج إلى الحكم في إحراح المثل، أو إحراح الطعام، فأما التحجير بينه وبين الصيام والتكفير بدلًا من الطعام، فلا يحتاج فيه إلى حكم إلى آخر ما بسطه. "وينظر" كم عدة مساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكينًا صام عشرين يومًا عددهم" منصوب بزعم الخافض، أي يصوم بمقدار المساكين كائنة "ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينًا" يعني أن الصيام والإطعام في جزاء الصيد لا يتقدر بعدد ينتهي إليه حتى لا يبرأ عليه، كما تقرر سائر الكفارات ككفارة الصيام والطهار بالستين.

**قال مالك سمعت إلخ** أهل العلم ومشايخي "أنه يحكم" ساء المجهول، "على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال مثل ما يحكمه" ساء المجهول، "نه على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم" يعني جزاء الصيد في الحرم على القاتل المحرم والقاتل الحلال سواء لا يزداد على المحرم بسبب إحرامه جزاء آخر، بل تدانحت الحرمتان حرمة الإحرام وحرمة الحرم، وبذلك قالت بقية الأئمة الأربعة، ففي شرح "الإقفاء" والمحل والمحرم في ذلك أي في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والصمان سواء بلا فرق إلخ، وفي "الروض المربع" ولا يلزم المحرم جزاء إلخ، قال صاحب العناية: فإن قيل: الصيد كما استحق الأثم بسبب الحرم، فكذلك استحقه بسبب الإحرام، فإذا قتل المحرم صيد الحرم ينبغي أن يجب عليه كفارتان، وليس كذلك، قلت: وجوب الكفارتين وجه القياس، صرح بذلك في "الإيضاح"، ووجه الاستحسان ما ذكر في شرح الطحاوي "أن حرمة الإحرام أقوى؛ لأن المحرم يحرم عليه الصيد في الحل والحرم جميعًا، فاستيعب الأقوى الأضعف إلخ.

## مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

٧٨٥ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ،

ساقط المحرم الحج أي ما يجوز للمحرم قتله من الصبود وغيرها، فهذا مبررة الاستثناء مما تقدم، وبهذا نوب الحارثي في "صحيحه" وأبو داود في "سننه". قال العيني: دواب: جمع دابة وهي ما يذب على وجه الأرض. وقال صاحب "المنتهى": كل ماثر على الأرض دابة وديب، وإهاء بمسألة والدابة في التي تركب أشهر. وفي "المحكم" الدابة: تقع على المذكور والمؤث وحقيقته الصفة. قال العيني: وادبة: في لأصل كل ما يذب على وجه الأرض، ثم بقية العرف العام إلى دوات القوائم الأربع من الجبل والعال والحميز، ويسمى هذا مقولاً عرفياً، فإن قلت: في أحاديث الباب العرب واحدات وليس من دواب، ونو قال من الحيوان كان أصوب، قلت: أكثر ما ذكر في أحاديث الباب الدواب، فصرى في هذا الخلف. وقال خافض: الدواب تشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وقد أخرج بعضهم منها الطير؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّائِهِمُ الطَّيْرُ﴾ (الأعاء ٣٨) وحديث الباب يرد عليه؛ فإنه ذكر في الدواب الخمس العرب واحدات، ويدل على دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّائِهِمُ الطَّيْرُ﴾ (هود ٦) وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدأ الخلق: وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرق الطير بذكر، وقد تصرف أهل العرف في الدابة، فمنهم من يخصها بالجمار، ومنهم من يخصها بالعرس، وفائدة ذلك تصرف في الخلف.

خمس مرفوع على الابتداء بكرة محصية بصفة، وهي قوله: "من الدواب" وهو ما دب من الحيوان، وفي الحديث رد على من أخرج منها الطير، والخبر قوله: "ليس على المحرم" بأحد السكتين أو كان في الحرم، فهي الإثم عن غيرها بالأولى، في قتلها جناح بضم الحيم أي بجم، والخبر برفع اسم "ليس" مؤخر عن حرمه، وأحديث أخرجه الحارثي عن عائشة، قال خافض: التقييد بخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد، وليس نحة عدد الأكثر، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله: أولاً، ثم بين بعد ذلك أن غير خمس يشترك معها في الحكم، فقد ورد في بعض طرق عائشة بمقط أربع، وفي بعض طرقها بمقط ست، أما طريق أربع فأخرجها مسلم عنها، وأسقط العقرب، وأما صريق است فأخرجها أبو عوانة في المستخرج عنها، فأثبتها وراد: الحية، ويشهد لها رواية مسلم، وإن كانت حاية عن العدد ذكر فيها الحية، وأعرب عياض فقال: وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سعا، وتعقب بأن الأفعى داخلة في مسمى الحية، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود زيادة السبع العادي، فصارت سعا، وفي حديث أبي هريرة عند ابن حزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الدثب والمر على الخمس المشهور، فتصير هذه الاعتبار سعا، لكن أفاد ابن حزيمة عن الذهلي: أن ذكر الدثب والمر من تفسير الراوي لتكلم العقور، ووقع ذكر الدثب في حديث مرسل، -

لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْعُرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

= أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال: **يصل محرّم حية** ، **يسب** ورجاله ثقات أخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الدئب للمحرّم، وحجاج ضعيف، وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة ريادة على الخمس المشهورة، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال. 'الغراب' وهذا أحد الخمسة، وهو أصناف: العذاف والزراع والأكل وعراب الررع والأورق والأعصم والعقق وعراب الليل، كذا في حياة الحيوان، وقال أيضاً: وعراب البين الأنقع، قال الخوهري: هو الذي فيه سواد وبياض. ثم قال: وكل عراب غراب البين إذا أرادوا به الشؤم، لا عراب البين نفسه الذي هو عراب صغير أبقع، وقال صاحب "الهداية": المراد بالعراب في الحديث العذاف والأنقع؛ لأهما يأكلان الحيف، وأما عراب الررع فلا، وكذا استشه ابن قدامة وما أطى فيه خلافاً، وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود إن صبح حيث قال فيه: ويرمي الغراب ولا يقنته، وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي وبجاهد. قال ابن اسندر: أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل العراب في الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال: إن أدماه فعليه الجزاء. وقال الخطابي: لم يتابع أحد عطاء على هذا، ويحتمل أن يكون مراده عرابه الررع. 'واحدة' بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين مهمورة، والجمع حذأ بكسر الحاء والقصر والهمز كـ'عب وعبة'، وفي 'المحلى' الحداة بكسر أوله وفتح ثابته بعدها الهمزة بلا مد، وحكى صاحب "المحكم" المذم فيه، والتاء فيه ليست لتأنيث، بل هي كالتاء في ثمرة. "والعقرب" يطلق على الذكر والأنثى سواء، جمعه العقارب.

**والفأرة** همرة ساكنة وتسهل. قال الحافظ: لم يختلف العلماء في جوار قتلها للمحرّم إلا ما حكى عن إبراهيم الحنفي، فإنه قال: فيها حراء إذا قتلها المحرم. أخرجه ابن المنذر، وقال: هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم، ونقل ابن شاش عن المالكية خلافاً في جوار قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى. قلت: وتقدم في العقرب أن الدردير لم يحك الخلاف فيها، بل أطلق الاستثناء. ثم قال الحافظ: والفأر أنواع، منها الحرذ بالجيم يوزن عمر، واحلد بضم المعجمة وسكون اللام، وفأرة الإبل، وفأرة المسك وفأرة الغيط، وحكمها في تحريم الأكل وجوار القتل سواء. وقال الدميري: هي أصناف: الحرذ والفأر معروفان، وهما كالحاموس والبقر، ومنها الميرابيع والزباب والحلد، فالزباب صم، والحلد عمي، وفأرة البيش، وفأرة الإبل، وفأرة المسك، وددت النطاق، وفأرة اببيت وهي الفويسقة، ويحرم أكل جميع أنواع الفأر إلا اليربوع، وسور الفأرة يورث النسيان. وفي "الهداية" الفأرة الأهنية والوحشية سواء، والصب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة؛ لأهما لا يتدنان بالأذى.

**والكلب العقور** قال الحافظ: الكلب معروف والأنثى كلبة، واحتلف العلماء في المراد به ههنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوم أم لا؟ فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال: الكلب العقور الأسد، -

٧٨٦ - **مسئ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ: الْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحِدَاةُ وَالْغُرَابُ.**

٧٨٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.**

٧٨٨ - **مسئ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ فِي الْحَرَمِ.

- وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن كلب العقور، فقال: "ي كلب أعقر من خبة، وقال رفر. المراد بالكلب العقور ههنا الذئب خاصة، وقال مالك في "الموطأ" كل ما عقر الناس وعدا عبيهم وأحدهم مثل الأسد والسر واليهود والذئب هو العقور، وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور، وقال أبو حنيفة: المراد بالكلب ههنا الكلب خاصة، ولا يتحقق به في ذلك الحكم سوى الذئب، وقال النووي: اتفق العلماء على حوار قتل الكلب العقور للمحرم وإحلال في حل وحرم، وحنفوا في مراده، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة وأحمد بن صالح وحقوه به الذئب، وحنف رفر الكلب على الذئب وحده، وقال الجمهور: ليس المراد تخصيص هذا الكلب بل المراد كل عاد مفترس كالسبع والسر، وهذا قول الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم ومعنى العقور والعافر: الجارح.

**من الدواب من قتلهن** وهو محرم فلا جناح عليه أي لا إثم عليه ولا فدية، 'العقرب والفأرة والكلب العقور والحداة والغراب' أعاد المصنف هذا الحديث؛ لإفادة أن له فيه شبحاً آخر ولعله أراد تقوية رواية نافع الدالة على أن ابن عمر سمعه بدول الواسطة، وحاكما ريد بن حبيب وسام كما تقدم في أو حديث نافع. وقال الحافظ: أورده البحاري في بدأ الخلق، وساق مظه مثل نافع، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال: الحية بدل العقرب إلى آخره.

**أمر بقتل الحيات** إلخ إما لأنه بلغه الحديث الذي فيه الحية، وإما لأنها أولى من العقرب، وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل الحية في مئ عند نرون 'والمرسلات' كما أخرجه البخاري في التفسير. قال الأبي: وقد صح النهي عن قتل حيات البيوت بلا إندار، فهو محصص بعموم أحاديث الناس، والإندار عند مالك في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها، وحكى العيني اختلاف السلف في مسألة الإندار فارجع إليه.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ الَّذِي أُمِرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ: إِنَّ كُلَّ مَا عَقَرَ النَّاسَ،

**قال مالك:** في تفسير "الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم إن كل ما عقر الناس" أي جرحهم وعدا عليهم وأخافهم مثل 'الأسد من السباع' معروف جمعه أسود وأسود وأسود والأشئ أسدة، 'والمر' بفتح النون وكسر الميم ويحور إسكان الميم مع فتح النون وكسرها صرب من السباع فيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه وهو مقطع الخلد قطا سودا وبياضا، وهو أخبث من الأسد لا يملك نفسه عند العضب، حتى يبلغ من شدة غضبه أن يقتل نفسه، ورعه قوم أن اسمرة لا تصع ولدها إلا مطوقا خيعة، وفي طبعه عداوة الأسد، والظفر بينهما سجال، قاه الدميري. وفي 'لغات الصراح' عمر' يثلك تينودا. "والفهد" بكسر الفاء وسكون الهاء، قال الدميري: رعم أرسطو أنه يتولد بين عمر وأسود ومراحه كمراح السر، وفي طبعه مشاهدة لطبع الكلب في أدوائه ودوائه، ويضرب بالفهد المثل في كثرة النوم، ويصاد بالصوت الحسن، ومن خلقه أنه بأس لمن يغس إليه. وفي "لغات الصراح" فهد يوز يثتا. 'والذئب' يهمز ولا يهمز وأصله الهمة يطلق على الذكر والأنثى وربما قيل: ذئبة بالهاء، وعجيب أمره أنه ينام بإحدى مقلتيه والأخرى يقظى حتى تكفي العين النائمة من النوم فيفتحها ويأبى بالأخرى؛ ليحترس باليقظى ويستريح بالنائمة، فهو الكلب العقور وهذا قال الشافعي وأحمد، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: المراد به الكلب المعروف خاصة كما تقدم في تفسير الكلب العقور في الحديث المتقدم، و"أما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع" وفي السبع الهندي: من الضبع وهو بصم الباء لعة قيس وسكوها لغة عجم وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل: في الأنثى صعة، قاله الزرقاني، واختلف أهل الهد في ترجمته فقيل: هذارة، وقيل: بجو. 'والثعلب' يقع على الأنثى والذكر ويختص ثعلبان بصم الثاء واللام، قاله ابن الأباري. وقال غيره: يقال في الأنثى: ثعلبة، قاله الزرقاني. ويقال له في الهدية: لومزي. "والهر" ذكر القط (السنور) والأنثى هرة، قاله الأزهري، وقال ابن الأباري: يقع على الذكر والأنثى وربما دخلت فيها الهاء. "وما أشبههم من السباع" قال الأزهري: يقع السبع على كل ما له ناب يعدو به ويفترس، كالذئب والفهد والسر، وأما الثعلب فليس بسبع وإن كان له ناب؛ لأنه لا يعدو به ولا يفترس، وكذا الضبع، وعلى هذا فعدما في السباع تجوز علاقته المشاهدة للسباع في الناب، وإن لم يفترس به، قاله الزرقاني. "فلا يقتلهم المحرم، فإن قتله فداء" وفي نسخة: "وداه"، فالعلة في قتل المذكورات في الحديث وما في معناها عند مالك كوهن مؤديات، فكل مؤد يجوز للمحرم وفي الحرم قتله، ولا فدية وما لا فلا، قال الباجي: لم يختلف قول مالك في الأسد والسر والفهد: أنه يجوز للمحرم قتلها، واختلف قوله في الذئب، وروى عنه إباحة ذلك ومنعه، وجه الإباحة؛ لما فيه من الاحتلاس وتكرر الضرر والآدى كالعقرب؛ ولأن اسم الكلب العقور يتناول، فوجب حمله على عموم، ووجه المنع: أنه لا يتدنى عالما بالعقر والتفرس، وإنما يفعل ذلك في البادر، أو عند انفراد بصغار المواشي، فأشبه الضبع، وأما الضبع والثعلب والهر وما أشبهها من السباع فلا يقتلهم المحرم؛ فإنه من جس الحيوان المستوحش الذي لا يتدأ بالضرر غالبا، بل يفر من الإنسان إذا رآه. =

وَعَدَا عَلَيْهِمْ وَأَخَافَهُمْ مِثْلُ الْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالذَّنْبِ، فَهُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، فَأَمَّا مَا كَانَ فِي سَبْعَةٍ: وَأَمَّا  
 مِنَ السَّبْعِ لَا يَغْدُو مِثْلُ الضَّبِّ وَالثَّعْلَبِ وَالْهَرِّ وَمَا أَشْبَهَهُنَّ مِنَ السَّبْعِ، فَلَا يَقْتُلُهُنَّ  
 الْمُحْرِمُ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَدَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا ضَرَّ مِنَ الطَّيْرِ فَإِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا مَا  
 سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ: الْغُرَابَ وَالْحِدَاةَ، وَإِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الطَّيْرِ سِوَاهُمَا فَدَاهُ.

### مَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَفْعَلَهُ

٧٨٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ، عَنْ  
 رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ، أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ .....

= وأما عند الحنفية فقال ابن الهمام: يستثنى من صيد البر بعضه كالذئب والغراب والحداة، وأما باقي المواسق  
 فبيست بصيود، وأما باقي السباع فالمصوص عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الخراء لا يحاور شاة إن ابتدأها  
 المحرم، فإن ابتدأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه، وذلك كالأسد والمهد والنمر والصفور والباري، وأما صاحب  
 "البدائع" فقسم البري إلى مأكول وغيره، والثاني إلى ما يتدنى بالأذى عاليا كالأسد والذئب والنمر والمهد، وإلى ما  
 ليس كذلك كالصبيغ والثعلب، فلا يخل قتل الأول والأخير إلا أن يصول، ويخل قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصل،  
 وجعل ورود النص في المواسق ورودا فيها دلالة ولم يحك خلافا، بل ذكره حكما متدأ مسكوتا فيه، ثم رأياه  
 رواية عن أبي يوسف قال في "فتاوى قاضي حان": وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب، وفي ظاهر الرواية  
 السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، وفي "الدر المختار": فإن قتل المحرم صيدا فعليه جزاؤه ولو سعا غير صائل.

**وأما ما صر** أي أدى "من الطير فإن المحرم لا يقتله إلا ما سمي النبي ﷺ الغراب والحداة" بالنصب بدل عن قوله:  
 ما سمي، "فإن قتل المحرم شيئا من الطير سواهما فدها" قال الناجي: وهذا كما قال: إنه لا يقتل ابتداء من الطير  
 إلا الغراب والحداة؛ لأن المنع عام في الطير وسائر الحيوانات؛ لقوله تعالى: **وَمَا يَحْتَرِفُ** (البقرة: ٩٦) ثم  
 حص النبي ﷺ من الجملة الغراب والحداة، فبقي باقي الطير على المحرم، وأيضا فإن مضرهما التي أتاحت قتلها  
 لا يشاركهما في إباحة القتل. قنت: وقد عرفت أن النهي عند الحنفية عام في جميع الصيود، والطيور كلها  
 صيود؛ لتوحشها في أصل الخلقة.

**رأى عمر بن الخطاب** ولم يظ محمد عن ربعة قال: رأيت عمر بن الخطاب، "يقرد بعيرا له" من التقريد وهو نزع  
 القراد من البعير، "في طين" أي يزيل قراد بعيره ملقيا في الطين، ولم يظ محمد: يقرد بعيره بالسقيا فيجعل في طين، =



يُقَرَّدُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسَّقِيَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُهُ.

٧٩٠ - **مالك** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسْأَلُ عَنْ الْمُحْرِمِ يَحْكُ جَسَدَهُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ وَلْيَشْدُدْ، وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايَ، وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رِجْلِي لَحَكَّكَتُ.

= "بالسقياء" بضم السين المهملة وسكون القاف والقصر، قرية بين مكة والمدينة، وهو محرم؛ لأنه يرى حواز ذلك، قال محمد بن الحسن: لا بأس بذلك وهو قول عمر، وهذا أعجب إليسا من قول ابن عمر، وهو قول أبي حنيفة، وروى ابن أبي شيبة: أن علياً رضي الله عنه رخص للمحرم أن يقرد بعيره، وعن ابن عباس وجابر لا بأس به، وعن إبراهيم ومجاهد كذلك، قاله في "المحلى"، "قال مالك: وأنا أكرهه"؛ لما سيأتي عن ابن عمر أنه كان يكره ذلك، قال الباجي: وقد اختلف في ذلك فأحازه عمر وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وكرهه ابن عمر وسعيد ابن المسيب وبه قال مالك، والأصل في ذلك مع قتل القمل وإلقائها عن الحسد، فيقول: إن هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جسده فلم يكن للمحرم طرحه عما يختص به من الأجسام، كالقمل من جسد الإنسان، وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للمحرم قتله، فيلزم الامتناع من قتل الدباب والمل والبراغيث، والدليل على ذلك قوله ﷺ لكعب بن عجرة: "أدبت هم من" ثم أباح له إزالته على أن يقتدي، فدل على المنع من إزالة ما يقع عليه هذا الاسم من غير أذى. وفي "الهداية": ليس في قتل العوص والمل والبراغيث والقراد شيء؛ لأنها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن، ثم هي مؤدية بطباعها، والمراد بالمل السود والصفير الذي يؤدي، وما لا يؤدي لا يحل قتلها ولكن لا يحل الحزاء؛ للعلة الأولى، ومن قتل قملة تصدق بما شاء؛ لأنها متولدة من التمتص الذي على البدن. قال ابن اتمام: يفيد أن الحزاء باعتبار أنه قضاء التفت، فيستفاد منه أنه لو لم يأخذها من بدنه بل وجد قملة على الأرض فقتلها فلا شيء، واعلم أن الإلقاء على الأرض كالقتل تحب به الصدقة. وسيأتي شيء من قتل القمل في فدية من حلق قبل أن ينحر.

**تسأل** ببناء مجهول، "عن المحرم يحك" ببناء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية، وبزيادة همزة الاستفهام في أوله في النسخ المصرية، وضمير الفاعل "المحرم"، "جسده" معول، "فقال: نعم فليحككه" الأمر للإباحة أي يجوز له أن يحك جسده، ثم قالت زيادة في بيان الإباحة "وليشدد" كـ "ينصر" أي يبالغ في الحك بالشدة أمر إباحة، قالت عائشة: "لو ربطت" ببناء المفعول، "يداي" نائب الفاعل واحتجعت إلى الحك، "ولم أجد" ما أحك به "إلا رجلي" بالثنية مع شد الياء والإفراد مع السكوت، "لحككت" ببناء المتكلم ومحمل قولها: "وليشدد" عند مالك كما جرم به الزرقاني، وبسط نصوص المذاهب في ذلك الباجي، هو ما إذا كان يرى ما يحكه، فإن لم يره، وإنما يجوز الحك بالرفق؛ لأنه إذا شدد مع عدم الرؤية ربما أتي على شيء من الدواب ولا يشعر به، وقد قال مالك: =

٧٩١ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمَرْأَةِ لِشَكْوَى كَانَتْ بِعَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٧٩٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَنْزِعَ الْمُحْرِمُ حَلَمَةً أَوْ قُرَادًا عَنْ بَعِيرِهِ أَوْ يَحْلَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

٧٩٣ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ .....  
ليس هذا إلا في سعة الشرح

= لا بأس أن يحك المحرم ما يرى من حسده وقروح، وإن أدمى جلده. وفي "الدر المختار": ولا يتقي حك رأسه وبطنه لكن يرفق إن حاف سقوط شعره أو قمل. وعند القاري في "شرح السالك" من المكروهات حك شعر رأسه ولحيته وسائر جسده حكاً شديداً؛ لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإزالته وتقه، وقال في المساحات: وحك رأسه وسائر بدنه يرفق إن حاف سقوط شيء من شعره وإن لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدمى. وفي "المسوى" عن "الهدية": إذا حك فليرفق تحكه خوفاً من تائر الشعر وقتل القمل، فإن لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحك الشديد.

**نظر في المرأة** بالكسر معروفة مفعلة من الرؤية، حمه مرأ ومرايا، كذا في "الصراح". وقال المحمّد: كمسحاة ما ترائت فيه. ويقال له في الهدية: آتية، "لشكوى" بالقصر مصدر، وفي رواية: لشكو بالتوین مصدر أيضاً أي لمرض، "كان بعينه وهو محرم" قال الناجي: يريد أنه استباح ذلك هذه العنة، ويحتمل أن يكون أحرر أن سب نظره فيها كان لشكوى عينيه؛ لأنه ليس في النظر في المرأة ما يجمع من أجل الإحرام؛ لأن نظر الإنسان إلى جسده كله مباح في حال إحرامه. وفي "أهامش" عن "المحلى" وعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر وابن عباس: لا بأس بالمرأة للمحرم. قال الرقاي: ويكره عند مالك بعير ضرورة مخافة أن يرى شعنا فيصلحه.

**حلمة** بفتح الحاء، قال المحمّد: الصغيرة من القردان أو الصحمة ضد، "أو قراد" برة غراب ما يتعق بالبعير ونحوه، وهو كالقمل للإنسان. "عن بعيره" أما لو ركب القرد على نفسه فلا بأس أن يدفعه؛ لأنه ليس مما يتولد عن الإنسان، راد في بعض النسخ الهدية بعد ذلك: "أو يحله" وكتب في الحواشي ليس هذا إلا في سعة الشرح. قلت: وليست هذه الريادة في النسخ المصرية ولا "المصطفى" وذكر في "المحلى" بدله "أو يحكه" وقال: "أو" للتويع لا للشك. "قال مالك: وذلك" أي ما روي عن ابن عمر من الكراهة "أحب ما سمعت إلي" متعلق بـ "أحب" "في ذلك" أي في مسألة القرد، بخلاف ما روي عن أبيه في أول من تفرده، وهذا الأثر متمسك للإمام مالك في ما اختاره، كما تقدم في أول الباب، وقال محمد في موطنه بعد ذلك: قول عمر بن الخطاب أعجب إليّ في ذلك من قول ابن عمر **الله**.

عَنْ ظَفَرٍ لَهُ اِنْكَسَرَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ سَعِيدٌ: اقْطَعْهُ.

قال: وسئِلَ مالِكُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ أَيقْطُرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَانِ الَّذِي لَمْ يُطَيَّبْ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَلَوْ جَعَلَهُ فِيهِ لَمْ أَرْ بِذَلِكَ بَأْسًا. قَالَ مالِكُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبْطِ الْمُحْرِمُ حَرَاجَهُ، وَيَقْفَأَ دُمْلَهُ وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

**عن ظفر له** بالنصم ناخن جمعه أظفار وأظفور وأظافير، كذا في "الصراح". قال الرابع: الظفر يقال في الإنسان وفي غيره، قال تعالى: ﴿لَنْ يَدَّ بِضَءٌ﴾ (الأنعام ١٤٦) أي دي محالب "انكسر وهو محرم" وقد بقي شيء منه معلق، "فقال سعيد: اقطعه" قال الساجي: وقد رواه اس وهب أحبري مالِك عن عبد الله بن أبي مرزم قال: انكسر ظفري وأنا محرم، فتعلق فأداني، فذهبت إلى سعيد بن المسيب، فقال: اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر، ففعلت. وذلك أن قطع الظفر مسموع للمحرم؛ لأنه من إمطة الأدى، وإلقاء التفت المعتاد بطول السمر والإحرام، فإن قطعه فإن ذلك على صريين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة. والثاني: أن يقطعه لغير ضرورة، والأول ينقسم على قسمين: أحدهما: أن يقطعه لضرورة محتصة بالظفر. والثاني: لضرورة غير محتصة بالظفر، الأول مثل ما ذكرناه أن يكسر الظفر فيبقى معلقا يتأدى به، فهذا يقطعه ولا شيء عليه فيه، ولا نعم فيه خلافا في المذهب.

**وسئل الخ** ساء المجهول "مالك عن الرجل يشتكي أذنه أيقطر" بمررة الاستمهام، "في أذنه من البان الذي لم يطيب" هكذا في جميع السح الهدية، ومن الررقاني وهو الصواب عندي، وفي جميع السح المصرية من المتون والشروح: من الألبان التي لم تطيب، وهذا لو صح فهو جمع لبس. قال المحدث: ليس كل شجرة ماؤها. ويحتمل على البعد أن يكون بمعنى اللبن المعروف، ويراد به الدهن مجازا، وأما على الأول: فهو من اللون والألف واللام رائدنان. قال المحدث: البان: شجر ولحم ثمره دهن طيب، وحبه نافع ليرش والشمش والكلف واحصف والبهق والسعفة والجرب، وغير ذلك. وفي "المحيط" بان: بفتح الموحدة وألف وسكون نون، اسم عربي يقال له في الهندية: باكين وأكثر ما يوجد في الحجار والخش والمغرب، ثم بسط في فوائده مثل ما تقدم عن "القاموس" وأكثر منه، وقال: دهنه ينفع وجع الأنف والأذن وطين الأذن، معربا، ومعنى قوله: "لم يطيب" أي لم يجعل فيه الطيب؛ فإنه كثيرا ما يستعمل طلاء مع العنبر أيضا كما في "المحيط"، ويقال لغير المطيب: البان السمح. "وهو محرم" أي يقطره في حالة الإحرام. "قال مالك: لا أرى بذلك بأسا" أي جائزا، "ولو جعله في فيه" أي أدخله في فمه أكله أو لا، "لم أر" مضارع محروم من الرؤية، "بذلك" أي يجعله في فيه بأسا.

**يبط:** بضم الباء وشد الطاء، أي يشق المحرم، "حراجه" هكذا في جميع النسخ المصرية بالخاء المعجمة، قال الزرقاني: بضم المعجمة كعراب شرة والواحدة خراجة. وفي "الجمع": حراح: بضم المعجمة وخفة راء، القرحة. =

## الْحَجُّ عَمَّنْ يُحَجُّ عَنْهُ

٧٩٤ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ .....

= وقال المحمّد: كالعرب اقروح. وفي السبع اهديه ناخيم، وفي "الحاشية": قال الشارح. نصب الخيم ولكن في 'القاموس' الخراج بالكسر جمع جراحة بالكسر قمت: وورد بالشارح صاحب "المعنى"، فإله ضبطه نصب الخيم، وفي 'المختار الصحاح': جرحه من باب قطع، والاسم الخرج بالنصب واجمع حروح، ولم يقو. جراح إلا في الشعر، والخراج بالكسر جمع جراحة. "ويقاً" اهدى في آخره أي يتق. قال المحمّد: فقا العين واسر وحوها كجمع كسرها أو قلعهما أو حقها. "دمه" قال المحمّد: اهدى كـ "سكر وصرده" جراح، جمعه دمايل. "ويقطع عرقه" قال المحمّد: العرق: الطريق يعرفه الناس حتى يستوضح، وبالكسر للشجر والبدن معروف، جمعه عروق وأعرق وعراق، 'إد احتاج إن ذلك' قال صاحب 'المعنى'. وعنه احمهور. وعند الحسن عليه القدية قال الناحي: لأن الإحرام لا يتعلق بقطع شيء من جند حسده، وإنما ذلك ممنوع لغير حرمة الإنسان وهو مباح لضرورة كاللحامة، وقد احتج النبي ﷺ وهو محرم، ومن هذا المعنى ط جراحه وفقاً دمله وقصع عرقه لحاحته إن ذلك وقد شرط مالك الحاجة إلى ذلك.

**الحج عمن يحج عنه.** أي بيان الحج عن الغير، قال الموفق: لا يجوز أن يستيب في الحج مواحب من يقدر على الحج بنفسه إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام، وهو قادر على أن يحج، لا يخفى عند أحد أن يحج غيره عنه. والحج مندور كحجة الإسلام في إباحة الاستئانة عند العجز وامع منها مع القدرة؛ لأنها حجة واجبة، أما حج التطوع فيقسم أقساماً ثلاثة، أحدها: أن يكون ممن ه يؤد حجة الإسلام، فلا يجوز أن يستيب في حجة التطوع. الثاني: أن يكون ممن قد أدى حجة الإسلام، وهو عاجز عن الحج بنفسه، فيصح أن يستيب في التطوع. والثالث: أن يكون قد أدى حجة الإسلام وهو قادر على الحج بنفسه، فهل له أن يستيب في حج التطوع؟ فيه روايتان، أحدهما: يجوز، وهو قول أبي حنيفة والثانية: لا يجوز، وهو مذهب الشافعي. وفي "الهداية": تخور الإبانة في الحج أصل حالة القدرة؛ لأن باب الملل أوسع. وقال الحافظ بعد ما حكى عن ابن المنذر وغيره الإجماع المذكور: أما الملل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً لشافعي، وعن أحمد روايتان. **رديف رسول الله ﷺ** راد النحاري من رواية شعب عن الزهري: على عجز راحته، وفيه حوار الإرداف وهو من التواضع، ولا خلاف فيه إذا أصافته الدانة، وكان النبي ﷺ ردف سامة من عرقه إلى المردلفة ليله المحر، =

الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

= ثم أورد الفضل من المزدلفة غداة يوم النحر. "فجاءته امرأة" قال الحافظ: لم تسم 'من حثعم' بفتح الحاء المعجمة وسكون المثناة وفتح العين المهملة، غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتار القبيلة لا العلمية وورن الفعل، قانه القسطلاني. "تستفتيه" ويأتي بيان الاستفتاء قريبا، "فجعل الفضل يظر إليها" قال الباجي: يحتمل أن تكون قد سدلت على وجهها ثوبا؛ فإن المحرمة يجوز لها ذلك لمعى الستر، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما يظر إليه الفضل. وفي 'الفتح' عن العياض: لعل الفضل لم يظر نظرا يكر، بل حشي عليه أن يؤول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الحلابيب. 'وتنظر' الخثعمية "إليه"، وفي رواية شعيب: وكان الفصل رجلا وضيفا أي جميلا، وأقبلت امرأة من حثعم وضيفة، فطمق الفضل يظر إليها وأعجمه حسها، كذا في "الفتح": قال القرصي: هذا انظر بمقتضى الطباع؛ فإنها محولة على النظر إلى الصورة الحسنة. "فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر" الذي ليس فيه المرأة، منعاه عن مقتضى الطبع وردا إلى مقتضى الشرع. وقال ابن عبد البر: وتبعه عياض فيه ما يرم الأئمة من تعبير ما يحشى فنة ومنعه ما يكر في الدين. وقال النووي: فيه حرمة النظر إلى الأجنبية وتعبير المنكر باليد من قدر عليه. وقال الأبي: الأظهر أن صرفه وجه الفضل ليس للوقوف في المحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي، وإنما هو لخوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي.

**فَقَالَتْ:** الخثعمية "يا رسول الله! إن فريضة الله" راد في النسخ الهندية: "على العباد" وليست هذه الريادة في السخ المصرية 'في الحج' أي في أمره وشأنه، ويمكن "في" بمعنى "من" الليانية، كذا في "المراقبة". "أدركت" أي العريضة "أي" مفعول، ولم يسم الأب "شيخا" حال "كبرا" نعت له، "لا يستطيع أن يثبت على الراحلة" نعت آخر، أو من الأحوال المتداخلة، أو "شيخا" بدل؛ لكونه موصوفا، أي وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ كبير. "أفأحج عنه؟" أي أيجوز لي أن أتوب عنه فأحج عنه؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها همزة معطوف على مقدر، والمعنى: أيصح مني أن أكون نائبة عنه في الحج؟ وهذا كله على المشهور. قال صاحب "المحلى": المشهور فيه فتح همزة وصم الحاء أي أحرم عنه نفس، قيل: وروي بضم همزة وكسر الحاء أي أمر أحدا أن يحج عنه؟ "قال: نعم". وفي حديث أبي هريرة: فقال: أحجج عن أبيك، واختلفت الروايات في أن السائل رجل أو امرأة والمسؤول عنه أبوه أو أمه.

## مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَهُ

قال مالك: مَنْ أَحْصَرَ بَعْدُو فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَذِيهُ وَيَخْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ.

**فمن أحصر** ببناء المجهول "عدو" قال الرابع: الحصر والإحصار: المنع من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع الظاهر كالعدو، والمنع الباطن كالمريض، والحصر لا يغل إلا في المنع الباطن، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصُرُكُمْ فِيهِمْ لَغْوُهُمْ فِي الْحَيْبِ﴾ (البقرة: ١٩٦) فمحمول على الأمرين. وقال أحمد: الحصر كالحصر والبصر: التصيق والخس عن السفر وغيره، كالإحصار، وأحصره امرض أو البول: جعله يحصر نفسه. واحتلفت الأئمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على أن حكم المحصر لا يختص بالنبي ﷺ كما توهمه بعضهم، واحتلوا من فروعه في مسائل كثيرة، حكى العيني في شرح "الهداية" عن الإسيحاني والثوري والكرماني أنهم اختلفوا في الإحصار في اثنين وستين موضعاً، ثم بسطها، لكنها تقتصر منها على ما لا بد من معرفتها لناظر الحديث، الأول: ما في 'العيني' وهو اختلافهم في الحصر بأي شيء يكون، فقال قوم وهم عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي والثوري: يكون أحصر بكل حبس من مرض أو غيره من عدو وكسر وذهاب بقعة، ونحوها مما يجمعه عن المصنف إلى البيت، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورهم، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وريد بن ثابت، وقال آخرون وهم البيت بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط، ولا يكون بالمرض، وهو قول عبد الله بن عمر. ومعنى قوهم: لا يكون الإحصار بالمرض أي لا يجوز له التحلل بذلك، وهذا مفيد عند الإمام الشافعي وأحمد لعدم الاشتراط؛ فإن اشترط عدم الإحرام التحس بالمرض ونحوه يجوز له التحلل عدماً، كما سيأتي، قال العيني في "النهاية": الإحصار من عذر أو مرض أو كسر أو قطاع صريق وبكل حبس، وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء والنخعي وأبي ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلقمة وأحمد وسالم والقاسم وابن سيرين والرهري وأبي عبيد وأبي عبيدة ودود وأصحابه، وقال الفصل بن سمة: قال بعض الفقهاء: لا يكون إلا من عدو دون المرض، وهو قول مخالف لقول مجتهد الفقهاء ومذهب العرب. وقال ابن حزم في "المغلي": كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته من عدو أو مرض أو خطأ ضيق أو خطأ في رؤية أهلال فهو محصر.

**من أحصر** كذا في السمع الهندية، وفي السمع المصرية: من حبس، وكلاهما ببناء المجهول "عدو" قال الناجي: وذلك مما يكون في الحج بأحد وجهين، أحدهما: أن يتيقن بقاءه واستيطانه لقوته وكثرته، واليأس من إزالته، فإن ذلك يكون حسناً، ويحل حيث حبس، وإن كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما يهيم أنه لو زال العدو لأدرك الحج. والوجه الثاني: أن يكون العدو مما يرجى رواله، فهذا لا يكون محصوراً حتى يتيقن بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون. "فحال بينه وبين البيت" =



٧٩٥ - **مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيثِيَّةِ، .....**

= قال الباجي: الإحصار لا يكون إلا عما لا يتم السك إلا به، وهو في العمرة البيت والسعي بين الصفا والمروة، وفي الحج مع ذلك عرفة، فإن أحصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فإنه يأتي بالمناسك كلها ويستطر أياما، فإن رآه العدو وأمكنه الوصول إلى البيت طاف، وإلا حل وانصرف؛ لأن عليه أن يأتي من سكه بما يمكنه، وما حصر عنه تحلل وجار له تركه، كما يجوز له ترك جميع النسك. "فإنه يحل من كل شيء" من محظورات الإحرام وينحر هديه أي يحر الهدي إن كان معه قد ساقه، وأما نخله للحصر فلا يوجب هدبا عند مالك، قاله الباجي خلافا للأئمة الثلاثة، قد تقدم مبسوطا في الفرع الرابع. "ويخلق رأسه" أي سة، فقد عرفت في الفرع التاسع أن حلق الرأس ليس بشرط التحلل عند مالك، بل هو سة، وتقدم هناك المذهب. "حيث حبس" بياء الجهول أي في أي موضع وقع الحصر من الحل أو الحرم، "وليس عليه" أي على المحصر "قضاء" لما أحصر عنه عند مالك والشافعي، خلافا للحنفية؛ إذ قالوا بالقضاء وهما روايتان لأحمد كما تقدم في الفرع الثالث مختصرا وفي عمرة القضاء مفصلا.

**حل هو وأصحابه إلخ** وقد وردت قصة حصره في عمرة الحديثية في كتب الصحاح بروايات كثيرة وألفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة. قال الخصاص في "أحكام القرآن": قد تواترت الأحبار بأن النبي ﷺ كان محروما بالعمرة عام الحديثية، وأنه أحل من عمرته بغير طواف، ثم قضاه في العام القابل في ذي القعدة. "أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديثية" لما صدقهم المشركون كما تقدم في باب العمرة في أشهر الحج. "فنحروا الهدي وحلقوا رؤوسهم وحبوا من كل شيء" من مجموع الإحرام "قبل أن يطوفوا بالبيت" فإن المشركين منعوهم عن الوصول إلى البيت، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالحديث والفقه والتاريخ أنه ﷺ لم يصل إلى البيت في هذا السفر، فليس معنى قوله: "قبل أن يطوفوا" أنهم طافوا بعد ذلك، بل لم يطوفوا أصلا. "وقبل أن يصل إليه" أي إلى البيت "الهدي" وعلم منه أن الهدي ينحر في موضع الحصر، ولا يجب وصوله إلى الحرم، والمسألة خلافية عند الأئمة، ومن قال بوجوب وصوله إلى الحرم كالحنفية استدل بقوله عز اسمه: **وَلَا حَرَمَ لَهُ سَبْعَ مِيَلٍ مِّنْ هَدْيٍ مَّحْتَبَةٍ** (سورة ١٩٦) قال الخصاص: احتلف السلف في الحل ما هو؟ فقال عند الله بن مسعود وبن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين: هو الحرم، وهو قول أصحابنا والثوري، وقال مالك والشافعي: محله الموضع الذي أحصر فيه، فيذبحه ويحل. والدليل على صحة القول الأول: أن المحل اسم لشئتين: يحتمل أن يراد به الوقت، ويحتمل أن يراد به المكان، ألا ترى أن محل الدين هو وقته الذي تجب به المطالبة، وقال النبي ﷺ لصباغة: **سَبْعَ مِيَلٍ مِّنْ هَدْيٍ مَّحْتَبَةٍ** فجعل المحل في هذا الموضع اسما للمكان، فلما كان محتملا للأمرين ولم يكن هدي الإحصار في العمرة مؤقتا عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية، وجب أن يكون مراده المكان، فاقتضى ذلك أن لا يحل حتى يبيع مكانا غير مكان الإحصار؛ لأنه لو كان محل الإحصار محلا للهدي لكان بالغا محله بوقوع الإحصار، ولأدى ذلك إلى بطلان العاية المذكورة في الآية، فدل ذلك على أن المراد بالمحل هو الحرم؛ لأن كل من لا يجعل =

فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ.

= موضع الإحصار محلا للهدْي؛ فبما جعل المحل الحرم، ومن جعل محل الهدْي موضع الإحصار أصل فائدة الآية وأسقط معناها، ومن جهة أخرى قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَنْصُرُ الْمَكِّيَّ﴾ (الحج ٣٣) ودلالته على صحة ما قلنا في محل من وجهين: أحدهما: عمومته في سائر الهدايا. والآخر: ما فيه من بيان معنى المحل الذي يحمل ذكره في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْعَىٰ كِبَارُهُمْ إِلَىٰ آخِرِ مَا سَطَرَهُ﴾ وفي 'البحر العميق' نقل صاحب 'الكشاف' عن الرهري: أنه نحر هديه في الحرم، واستدل الآخرون بخديث الباب. قال شوقي: لأن النبي ﷺ وأصحابه نَحَرُوا هدايتهم في الحديبية، وهي من الحل. قال النحاري: قال مالك وغيره: إنهم حنقوا وحنوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدْي إلى البيت، وروى أن النبي ﷺ حر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرصون، وهي من الحل باتفاق أهل السيرة والنقل. وفي 'النحاري': أن الحديبية خارج من الحرم. قال الحافظ: هو من كلام الشافعي في 'الأم'، وعنه أن بعضه في الحل وبعضه في الحرم. قُتِلَ ويستدل لهم أيضا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرْضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنَ رَأْسِهِ فَليَبْسُ بِسَلْوَةٍ مِّنَ رِّبَاسِهِ أَوْ مِّنَ الرِّجَالِ خِوَارَةٍ فَليَرِضْ بِهِ مَنَاسِكَتَهُ﴾ (الحج ٢٥)

ثم لم نعلم بالبول في أوله في السجح اهدية فصبيعة المتكلم مبيا لتفاعل، وابتحائية في أوله في السجح المصرية فصبيعة اعائب مبيا للمجهول. "أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه أن يأتوا من مكة ولا من كان معه في هذا السفر من الآفاقيين وأخارجين إلى الحديبية "أن يقضوا شيئا من العمرة، ولا أمرهم "أن يعودوا لشيء من الهدْي، أراد الإمام مالك أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب على المحصر؛ فإنهم حصروا في عمرة الحديبية ولم يقل عنهم أنهم قصوا العمرة أو أمرهم النبي ﷺ بذلك، وعدم اسفل مثل هذا الأمر الذي وقع في محفل عظيم وعدد كثير ومشهد مشهور أول دليل على عدم القضاء، لا سيما وقد نقل إلينا ما جرى في هذه العمرة من المحاصمة والصلح والصد والكذب وغيرها بروايات كثيرة، وهكذا قال غير واحد من أهل العلم الذين يروون القضاء على المحصر. قُتِلَ ومن ذهب إلى القضاء قد روى الواقدي في المعاري من طريق الرهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا: أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمر، فلم يتحلف منهم إلا من قتل خير أو مات وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية، وكانت عدتهم ألفين. قال الخاكمي في 'الإكبي': تواترت الأخبار أنه ﷺ ما هل ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتمر أو قضاء عمرتهم، وأن لا يتحلف منهم أحد من شهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد وخرج معه آخرون معتمرين، فكانت عدتهم ألفين سوى النساء والصبيان.

٧٩٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ: **إِنْ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلُ بِعُمْرَةٍ...**

**أنه قال البخاري** في جواب ابنه عبد الله وسالم، ولفظ البخاري برواية الجويرية المذكورة. أهما كنما عبد الله بن عمر ليأتي برل الجيش بالنزير، فقالا: لا يصرك أن لا تخج العام إنا نخاف أن يخال بيك وبين البيت، فقل. حرجنا مع رسول الله ﷺ... الحديث. 'حين حرج' أي أراد أن يخرج من المدينة 'إلى مكة' سنة اثنين وسبعين أو ثلاث وسبعين. 'معتمرا' قال الحافظ: في "الموطأ" من هذا الوجه: "حرج إلى مكة يريد الحج فقال: إن صددت فذكره ولا اختلاف؛ فإنه حرج أولا يريد الحج، فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة، ثم قال: ما شأنهما إلا واحدا، فأصاف إليها الحج فصار قاربا. وهكذا في عامة شروح البخاري، لكن السحرة التي بأيدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى، نعم، أخرج البخاري في باب طواف القارن برواية الليث عن نافع: أن ابن عمر أراد الحج عام برل الحجاج بالنزير، فقل له: إن الناس كائن بينهم قتال، الحديث. 'في الفتنة' أي فتنة الحجاج حين سرى بالنزير، قال القسطلاني ونسعه الرزقالي: ودلت أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية، ولم يكن استخلف نقي الناس بلا حليفة شهرين وأياما، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة، فابعوا عبد الله بن الزبير، وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان وأعمال المشرق، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثم لم يرل الأمر كذلك إلى أن توفي مروان، وولي ابنه عبد الملك، فجمع الناس الحج خوفا أن يابعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشا أمر عليه الحجاج، فقدم مكة وأقام الخصار من أول شعبان سنة اثنين وسبعين بأهل مكة إلى أن غلب عليهم، وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين.

**إن صددت** بضم الصاد المهملة مسيا للمفعول أي معت "عن البيت" أي الوصول إليه 'صعنا' أي أما ومن معي. 'كما صنعنا مع رسول الله ﷺ' حين صد في عمرة الخديبية. قال النووي: الصواب في معناه: أنه أراد أن صددت وأحصرت نخست كما نخسا عام الخديبية مع النبي ﷺ، وقال القاصي: يحتمل أنه أراد أهل بعمره كما أهل النبي ﷺ بعمرة في العام الذي أحصر، قال. ويحتمل أنه أراد الأمرين وهو الأصهر. قال النووي: وليس بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضي سياق كلامه ما قدمناه. "فأهل" أي ابن عمر "بعمرة" راد في رواية جويرية عبد البخاري: فأهل بالعمرة من ذي الحليفة. قال الحافظ: وفي رواية أيوب انصاية: فأهل بالعمرة من سار، والمرد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة، ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أعلن بها، وأظهرها بعد أن استقر بذي الحليفة. "من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل" أي أحرم 'بعمرة عام الخديبية' سنة ست، يريد أنه امتثل بسك رسول الله ﷺ ليأتي من التحلل دون البيت إن صد عنه بما أتى به النبي ﷺ، ويكون له من ذلك ما كان له.

مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بِعُمْرَةِ عَامِ الْحُدَيْيَةِ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ

**نظر في أمره** يعني تأمل ما أحرم به من العمرة، وما كان يريدُه أولاً من الحج؛ فإنه قد تقدم في الجمع بين مختلف الروايات أنه حرج يريد الحج، فلما ذكروا له الفتنة أحرم بالعمرة؛ لأنها أهون. "فقال" في بصره وتأمله 'ما أمرهما' أي الحج والعمرة 'إلا واحد' بالرفع، وفي 'الإكمال' عن القاضي عياض: يعني في حكمه 'أحصر'، وأنه إذا كان التحلل للحصر جائزاً في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت، ففي الحج أحور. وقال الساجي: فرأى أن حكمهما في ذلك واحد، فإذا كان التحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك؛ ولأنه إذا كان له التحلل في العمرة، وليست متعلقة بوقت معين، فأن يكون له ذلك في الحج - وهو يفوت نفوت الوقت - أولى، وهذا حكم بالقياس، ولا يعلم أحداً أكر عليه ذلك. "فالتفت إلى أصحابه"، فأحبرهم بما أدى إليه نظره 'فقال': ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم" أشهدهم ولم يكتف على الية فقط مع أن التلفظ ليس بشرط؛ لئيبه بذلك من يقتدي به على أنه انتقل نظره من العمرة إلى القرآن. "إني قد أوجبت" أي أكرمت بمسّي 'الحج مع العمرة' وفيه إرداف الحج على العمرة، كما تقدم في مبدأ القرآن ومنتهاه، وفي رواية جويرية عند البخاري: أهل بالعمرة من ذي الحليفة، ثم سار ساعة، ثم قال: إنما شأهما واحد أشهدكم إني قد أوجبت حجة مع عمرتي. وعنده أيضاً برواية موسى بن عقبة عن نافع: أشهدكم إني قد أوجبت عمرة. حتى كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد، أشهدكم أي جمعت حجة مع عمرة. ورواية الليث: إني أشهدكم أي قد أوجبت عمرة، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة، الحديث.

ثم بعد' بالذال المعجمة أي سار إلى مكة "جاء البيت" ولم يصد في الطريق، "قطاف" للحج والعمرة معا 'صوفاً واحداً' اختصوا في تعيين هذا الطواف على أقوال سياحي بيها. 'ورأى' ابن عمر 'ذلك' أي الصواف الواحد 'بجريا عنه" بضم الميم وسكون الجيم وكسر الراء بلا همز، أي كافياً، مفعول لقوله: 'رأى'، وظاهر هذا السياق أنه لم يطف إلا وقت دخوله مكة، ثم تحلل يوم البحر بالخلق والرمي بدون الطواف، ثم اعلم أن المشهور على ألسنة المشايخ أن الحديث حجة للأئمة الثلاثة في وحدة الطواف للمقارن، ومخالف للحقبة في اختيارهم الطوافين له، وبدلت حزم عامة الشراح والمخشين، وأنت حبير بأن كلامهم هذا يحمل محل محتمل، وذلك لأهم اتفاقاً على أن القارن يطوف ثلاث أطواف: طواف القدوم والركن والوداع، وأصافت الحفصة على ذلك طواف العمرة أيضاً، فصارت أربعة، قال الموفق: الأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف الزيارة، وهو ركن الحج لا يتم إلا به بغير حلاف، وطواف القدوم، وهو سنة لا شيء على تاركه، وطواف الوداع واجب، يوب عنه الدم إذا تركه، وهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري، وقال مالك: على تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على تارك طواف الوداع، وحكي عن إسماعيل كقولنا في طواف الوداع، وكقوله في طواف القدوم. وإذا عرفت هذا فحديث الباب لو حمل على ظاهره أنه اكتفى على طواف واحد لا غير كان تاركاً للسنة والواجب عند الكل، وتاركاً لركن أيضاً عند الحنفية، =

فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، ....

= وأيضاً يخالف حديث نفسه المرفوع أيضاً، كما أخرج البخاري في "صحيحه" عنه: واستلم الركن أول شيء، ثم حب ثلاثة أطواف، ومشى أربعاً، فركع ركعتين حين قضى طوافه، فانصرف، فأتى الصفا فطاف بالصفاء والمروة سبعة أطواف، ثم لم يخلل من شيء حرم منه حتى قضى حجة، ونحر هديه يوم النحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه. وعن عروة أن عائشة أحرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة إلى الحج بمثل الذي أحرته سائر عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ مصرحاً بالطوافين من فعه فكيف يمكن أن يحمل حديث الباب على طاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد، الطواف الأول لا غير؟ ولذا نرى شراح الحديث مع اتفاقهم على أن الحديث حجة هم ومحال للحجية احتاجوا إلى تأويله، حتى تناقض بعضهم بعضاً في المراد بالحديث، وأولوه توجهات مختلفة بعضها محتمل وبعضها بعيد جداً، فمنها ما قال الرقابي: قوله: فطاف طوافاً واحداً لقراه بعد الوقوف بعرفة، وبه قالت الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حيفة والكوفيون: على القارن طوافان وسعيان. وأنت حير بأنه لو حمل على الطواف بعد الوقوف يخالف المالكية أيضاً في ترك طواف القدوم الواجب. ومنها: ما حكاه الرقابي وغيره عن بعض الحنفية: أنه طاف لهما طوافاً واحداً أي طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي للآخر. وهذا أيضاً بعيد؛ لكنه مع بعده لا يردده لفظ الحديث، كما لا يخفى.

ومنها: ما بسطه الطحاوي في "شرح المعاني": وأراد بالقران المتعة، والمنتمتع يسقط عنه طواف القدوم، فلم يبق إلا طوافه الأول يوم الإفاضة، وهو أيضاً بعيد يأتي عنه صريح ألفاظ الروايات بأنه أهل بمها معاً قبل الوصول إلى مكة. ومنها: ما في "العرف الشدي": أنه طاف طواف العمرة وأدرج فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيارة. وذكر فيه أيضاً قبل ذلك: لكي ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف الزيارة، إلا أنهم قالوا: أنه لو ترك طواف القدوم لا شيء عليه؛ لأنه ترك سنة، وفي عبارة في "معاني الآثار": أنه لم يطف طواف القدوم. قلت: أصل هذا التوجيه مأخوذ عن كلام الطحاوي إذ قال: لكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يطف حجته قبل يوم النحر؛ لأن الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة إنما يفعل للقدوم، لا لأنه من صلب الحجة، فاكفى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن إعادته في حجته.

ومنها: ما قال الحافظ: قوله: بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم، فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة لما لك في قوله: إن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يخرى عن طواف الإفاضة لمن تركه جاهلاً أو سبه حتى رجع إلى بلده، وعليه الهدي، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتعقب بأنه إن حمل قوله: "طوافه الأول" على طواف القدوم؛ فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة، كان ذلك دالاً على الإجراء مطلقاً، ولو تعمد لا يقيد الجهل والنسيان، لا إذا حملنا قوله: "طوافه الأول" على طواف الإفاضة يوم النحر أو السعي. ويؤيد الثاني حديث جابر عند مسلم: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه =

أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ نَفَذَ جَاءَ الْبَيْتَ، فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ، وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدُوكَ كَمَا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أَحْصَرَ بغير عدو فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ.

مرض ونحوه

### ما جاء فيمن أحصر بغير عدو

٧٩٧ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ:

= بين الصفا والمروة إلا صوفاً واحداً، صوفاً الأول. هو محمد بن علي ما حمل عليه حديث بن عمر المذكور. وقال أيضاً في الإحصار: حمله بعضهم على طواف القدوم، وهو مشكك كما تقدم ومنها: ما قال لسدي بن علي 'السحاري': قوله: 'طوافه الأول' أي أول طواف طافه بعد البحر والحق: فإنه هو ركن حج عندهم لا الذي طافه حين القدوم، وإن كان هو متدار من سقط: فإنه لقدومه وليس بركن للحج، ولا يفي أن بعض روايات ابن عمر يبعد هذا التأويل، ويقتضي أن الصوف الذي يخرى عليهم هو الذي حين القدوم، وقرب التوجيهات عندي هو ما تقدم عن الطحاوي من الاكتفاء بطواف العمرة عن صوف القدوم، وهذا وإن لم يوفق خصية لكن تتفق عليه جميع ما روي عن ابن عمر في هذا الباب، فلا بد في أن يكون مدحه كذلك؛ فإنه لم يفتد ليس بتقدم للحمية. وعلى هذا معنى قوله: 'طاف هما صوفاً واحداً' أي ركن العمرة وقلوب الحج، ومعنى قوله: 'صوفاً الأول' أي طواف العمرة، ومعنى قوله: 'رأى محراباً عن أي عن قدومه، ومعنى قوله: 'لم يزد عليه' أي حين قدم حتى يوم البحر، وذلك لأن طواف الإفاضة عنه ثالث، ومعنى ما في إحصار السحاري من طريق جويريه سقط: وكان يقول: لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة: أن المفرد إذا ما يدخل مكة بن وصل إلى عرفة يسقط عنه طواف القدوم. وكذلك إذا دخل مكة كنه ما يصف بقدومه فمحور له أن يتحل بعد طواف الإفاضة، لكن القارن لا يسقط عنه صوفاً الأول، لكون صوفه متصفاً بصواف للعمرة وهو ركن، ولا يجوز له أن يحل حتى يطوف للعمرة والقدوم يوم يدخل مكة.

**فهذا الأمر** أي الحكم الذي ذكر في هذا الباب "عندنا فيمن أحصر" سواء أجهل بعدو كما أحصر لبي<sup>١</sup> وأصحابه في الخديبية، وتحمل موضع حصره، فكذلك يتحل موضع أحصر من أحصر بعدو. 'قال مالك' هكذا في السج أهلية، وليست في النصية هذه الكلمة، بل الكلام كنه مذكور في القوم السابق، وهو الأوجه. 'فأما من أحصر بغير عدو' كمرض ونحوه، 'فإنه لا يحل دون البيت' ولا يشتبه حكم الإحصار، كما سيأتي في الباب تلاحق.



الْمُحْصَرُّ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوْ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ وَاقْتَدَى.

٧٩٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ.

٧٩٩ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيمًا أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِنَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَحِذِي، ...  
أي شيئا

**لا يحل إلح** ومع أوله وكسر ثابته وتضديد ثابته، أي لا يخرج من إحرامه في موضع حصل له المرض، بل يستمر في إحرامه. حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة لترحله، إن بقي وقته بعد رواه العذر، وإلا فعسكرة عند الشافعي ومالك، وهو المشهور عن أحمد، وفي أخرى له وبه قالت الحنفية: أن يتحلل كما تقدم في الفرع الأول من الفروع الماضية في أول الباب الماضي. "فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها" أي من الثياب لأجل المرض "أو الدواء" المصوح في الإحرام كانضبط وغيره "صنع ذلك" أي استعمله "واقتنى" ولا يتم عليه، والأصل في ذلك قوله عز اسمه: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آفةٌ فَلْيَبْغِزْ بِلِبَاسِهِ** (سورة ١٩٦) وسياقي تفصيل الفدية في محله.

**المحرم لا يحلله** من الإفعال، إلا البيت" ظاهره أنها لا ترى الإحصار مطلقا، ولذا قال الحافظ. في المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره. أنه لا يحصر بعد النبي ﷺ. ثم قال بعد ما ذكر أثر سالم المذكور قبل: وأخرج ابن جرير عن عائشة بإسناد صحيح قالت: لا أعلم المحرم يحل بشيء دون البيت، وعن ابن عباس بإسناد ضعيف: لا إحصار اليوم. وروي ذلك عن عبد الله بن الربيع، وأشار المصنف بذكر هذا الأثر في الباب أنه محمول على من أحصر بغير عذر. وقال ابن عبد البر: معناه المحرم بمرض مرضا لا يقدر أن يصل إلى البيت فيبقى على حاله، فإن احتاج إلى لبس أو دواء فعل واقتنى، فإذا برئ أتى البيت وضاف وسعى، فهو كقول ابن عمر سواء.

**أيه:** أي الرجل المصري، قال: خرجت إلى مكة" أي معتمرا كما يدل عليه الجواب الآتي "حتى إذا كنت ببعض الطريق" رد جماعة: وقعت عن راحلتي، "كسرت" يسكون التاء ببناء المجهول "فحدي" نائب فاعله، "فأرسلت" بصيغة المتكلم، إلى مكة" رسولا "وبها" أي بمكة "عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس" الفقهاء من الصحابة والتابعين، أستفتيهم في التحلل "فلم يرخص" بناء الفاعل من الترخيص أي لم يجوز "لي أحد أن أحل" وفي رواية حماد: فأرسلت إلى ابن عمر وابن عباس فقالا: العمرة ليس لها وقت كوقت الحج، يكون على إحرامه =

فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخَّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَجِلَّ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، حَتَّى أَحَلَلْتُ بِعُمْرَةٍ.

٨٠٠ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُبَسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٠١ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حَزْرَبَةَ الْمَخْزُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَسَأَلَ مَنْ يَلِي عَلَى الْمَاءِ الَّذِي ...

أي سقط عن الدابة

= حتى يصل إلى البيت. 'أقامت' بضم الهمزة وتشديد الميم على ذلك الماء الذي كسرت فحدي عده 'سبعة أشهر، حتى أحللت بعمره' بعد الصحة، والأثر يقتضي أن يكون من باب الإحصار بمرض كما أشار إليه المصنف بالترجمة، ويحتمل أن يكون من باب الإحصار بالعمره كما تقدم في المرح الثاني من فروع الباب الأول مما ذكره محب الدين الطبري عن ابن عمر وابن عباس. أنه لا يتحقق الإحصار في العمره بغير التوقيت وحول القوات. من حبس ساء المجهول. 'دون' استمرص فإنه لا يحل 'فتح اباء وكسر الحاء، أي لا يخرج من إحرامه. 'حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة' أي يسعى بينهما وبخلاف الطواف على السعي شائع في النصوص، والأثر يحتمل الأمرين المذكورين قبل ذلك.

صرع أي سقط عن دابته 'بعض طريق مكة وهو محرم' قال الساجي: سس فيه ما يدل على أن إحرامه كان بحج أو عمره، إلا أن قول المفتي له: "ثم عليه حج قابل" يقتضي أن إحرامه كان بالحج، وأنه قد يس ذلك لهم في سؤاله، وعرفوا ذلك من حله، ولو كان محرماً بعمره لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل، ولو لم يعرفوا صفة إحرامه لما أفنوه حتى سألوه عن مقتضاه. قلت. لكن في 'المتقى' رواية ماث: وهو محرم بالحج. 'فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه عن العلماء' احتجفت بسجح 'موطأ' في هذا النقط أيضاً، وما ذكرنا من السياق هو ما أطلق عليه جميع السجح المصرية من المتن والشروح إلا الرقاي، فليس فيها لفظ 'عن العلماء' بل راده في الشرح، وكذا ليس في 'جمع الفوائد' ولا 'المتقى'. قال الساجي: يريد أنه سأل عن يستغني في أمره من الخالي على الماء إن كان يحضر موضعه منهم أحد، فوجد به عبد الله بن عمر.

وفي 'جمع الفوائد'. فسأل عن ذلك الماء الذي كان عليه، فوجد. ونقط الإشارة لا يوجد في نسخة غيره، وفي 'المتقى': 'فسأل عن الماء الذي كان عليه. قال الشوكاني: قوله: "عن الماء" هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: "عن الماء"، وفي نسخة صحيحة من 'الموطأ': 'عن الماء' مسح بـ'عن'. وفي جميع النسخ الهدية: =

كَانَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، فَذَكَرَ لَهُمُ  
الَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَيَفْتَدِي، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ  
فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ، وَيُهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فَيَمْنٌ أَحْصَرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ. قَالَ مَالِكٌ: .....

= فسأل من يلي الماء الذي كان عليه، فوجد. قال الشيخ في "المصنف" پس سوال كرد آن عمر را که بودند متصل آید که قروء  
آمده بود برآں، پس یافت عبد الله بن عمر. "فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم" قال الباجي:  
هذا يدل على أن مروان كان من الفقهاء، وأنه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله، ويدل أيضاً على أن المفتي إذا  
كان من أهل العلم والاجتهاد جاز أن يفتي في موضع فيه من هو أعلم منه؛ لأنه لا خلاف أن ابن عمر وابن  
الزبير مقدمان عليه في العلم والدين والفضل بدرجات منه.

**الذي عرض له.** من الصرع والشكوى. "فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه" يعني أحاول له التداوي بما  
يحتاج إليه لمرضه. 'ويفتدي' إن فعل في التداوي شيئاً من محظورات الإحرام. قال الباجي: وكذلك إن احتاج أن  
يربط على موضع الكسر حرقاً، فإنه يربطها ويلزمه الفدية. قلت: وعندنا الحمية فيه تفصيل، قال في مكروهات  
الإحرام من 'العية': وتعصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه إن كان بلا علة؛ لأنه نوع عبث وإلا فلا  
بأس به، وأما تعصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقاً موجب لمجزاء، بعدد أو بغير عذر، إلا أن صاحب العذر  
غير آثم. "فإذا صح" وفاته الحج "اعتمر" أي يتحلل بفعل العمرة. "فحل من إحرامه" بذلك؛ فإن فائت الحج  
يتحلل بفعل العمرة عند الثلاثة، ويفسخ الحج إليها عند أحمد، كما تقدم في الفرع الثامن. قال الباجي: ومعنى  
ذلك أن يكون مرضه يدوم به حتى يفوته الحج. قلت: وهذا ظاهر كما يدل عليه قوله: "ثم عليه حج قابل" أي  
في السنة الآتية قضاء عما فات في السنة الماضية. "ويهدي ما استيسر" أي تيسر "من الهدى"؛ لأنه صار فائت الحج  
وعليه القضاء عند الأربعة، والهدى عند الثلاثة ما حلا الحنيفة، فعندهم محمول على التنبذ كما سيأتي في محله.

**وعلى ذلك** أي المذكور قبل، حبر. "الأمر" مبتدأ، "عندنا" بالمدينة المنورة "فيمن أحصر بغير عدو" أن لا يحل  
إلا بفعل العمرة، ولا يتحقق الإحصار بغير عدو. **قال مالك:** في تقوية ما تقدم وتأنيده، كما ذهب إليه عامة  
الشراح، والأوجه عندي: أن المصنف شرع من ههنا أحكام فائت الحج، ولما كان حكمه وحكم المحصر بالمرض  
عند مالك متقاربين جمع بينهما في باب واحد. "وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا أيوب الأنصاري" أحد كبار  
الصحابة اسمه خالد بن زيد البصري "وهبار" بفتح الهاء وتشديد الموحدة على ما ضبطه في "المعني" و"تهذيب الأسماء"  
لنووي و"التعليق الممجّد"، راد آخره راء مهملة. "بن الأسود" بن مطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، =

وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ  
وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ: أَنْ يَحِلَّاهُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِيَانِ،  
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ حَبَسَ عَنِ الْحَجِّ بَعْدَ مَا يُحْرَمُ، إِمَّا بِمَرَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ بِخَطَأٍ  
مِنَ الْعَدَدِ، أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ، عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْصَرِّ. قَالَ يَحْيَى:  
سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهْلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقٌ، .....  
التاريخ من العاشرة تأليف

= أَسْمُ بِالْحَجْرَةِ بعد فتح مكة وحسن إسلامه. "حين فاقهما الحج" كما سيأتي الأثران عنهما موصولاً في باب  
هدي من فاته الحج. 'وأتيا يوم النحر' أي وصلا مكة بعد يوم عرفة. 'أن يحللاه بعمره' ثم يرجعا 'سواء' التثنية في  
السج احديّة، وبدونه في المصرية. "حللاً ثم يحجان" سواء التثنية في جميع السج احديّة والمصرية، أي يقصيان  
الحج. 'عاماً قابلاً' بالنصب على الظرفية والصفة. "ويهديان" فمن لم يجد 'اهدي' فصيام ثلاثة أيام في الحج  
وسبعة إذا رجع إلى أهله" كما سيأتي في محله، ومقصود المصنف تقوية ما تقدم أن المحصر بالمرض إن فاته الحج  
يتحلل بفعل العمرة، فإن فالت الحج كيفما كان يتحلل بذلك.

**وكل من حبس** عن إتمام الحج 'بعد ما يحرم' بما مرض 'أي سواء كان حبسه مرض'. "أو بعيره أو خطأ من  
العدد" مثل أن يظن يوم النحر يوم عرفة. "أو خفي عليه الهلال" وهو وإن كان يدخل في خطأ العدد لكن حصه  
بالذكر بكثرة وقوعه، والخطأ في العدد قد يكون بعمر حقاء هلال، مثل أن يظن يوم السبت يوم الجمعة، فيتأخر  
يوماً، ويموت بذلك الحج، ومثل الدسوقي خطأ العدد بقوله: صورته كما قال ابن عبد السلام: أن يعملوا أول  
الشهر، ثم إنهم سهواً ووقفوا في الثامن، ولم يشئ لهم خطأ إلا بعد مضي العاشر. قلت: وعلى هذا فهو مقابل  
الحقاء الهلال. "فهو محصر وعليه ما على المحصر" من التحلل بفعل العمرة، والهدي والقضاء، ومعنى قوله: "فهو  
محصر" أي في حكمه، وإلا فبينهما فرق عند المالكية أيضاً، وكذا عند الجمهور يرمي القضاء من قابل، سواء كان  
الفائت واحداً أو تطوعاً، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد: لا قضاء عليه، بل إن كانت  
فرصاً فعلها بالوجوب السابق، وهو إحدى الروايتين عن مالك؛ لأنه كالمحصر، وجه الرواية الأولى: حديث عمر  
المذكور، والمحصر غير مسبوق إلى التعريط، بخلاف من فاته الحج إلح محصر. وعند الحنفية، إن فالت الحج يتحلل  
بفعل العمرة وعليه القضاء، لكنه ليس بمحصر كما تقدم. **عمن أهل** أي أحرّم 'من أهل مكة بالحج، ثم أصابه  
كسر' لبعض أعضائه "أو بطن" أي إسهال "متحرق" احتدمت سح "نوطاً" في هذا اللفظ، ففي بعضها بالنون  
والحاء المعجمة والراء المهملة، وفي بعضها بالتاء بدل النون والهاقي سواء، والمراد على كيهما الإسهال الطويل، =

أَوْ امْرَأَةً تُطَلِّقُ، قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ  
الْآفَاقِ إِذَا هُمْ أَحْصَرُوا.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَدِمَ مَكَةَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ، .....

= مأحود بما قال المخد: رجل متحرق السرنال ومحرقة: إذا طال سفره، فتشقت ثيابه. وفي "الصراح": تحرق فراش حتى كردن در كرم، وفي بعضها نالتاء والحاء والراء المهملتين، وفي نسخة الباحي: بض مخوف، والمراد مهلك، يقال: مرض مخوف أي مهلك، والمقصود في كلها سواء، أي أصابه إسهال بطن متواتر: "أو امرأة تطلق" أي تكون امرأة حامل يصيبها وجع الباس، فان المخد: وطلقت كـ "عني" تطلق في إحصاص طلقا: أصابها وجع الولادة. قال مالك: "من أصابه هذا" أي ما ذكر من الأعداء. "منهم، فهو محصر، يكون عليه مثل ما يكون على أهل الآفاق إذا هم أحصروا" يعني لا فرق في ذلك بين المكين وغيرهم، قال الباحي: وهذا الذي ذهب إليه مالك، وعنه أكثر أصحابه. وقال أشهب: لا إحصار على المكّي، وإن بعث بعثا، يريد وإن حمل على النعش إلى عرفة وغيرها. قال الموفق: فإن كان قد طاف وسعى للقدوم، ثم أحصر، أو مرض حتى فاتته الحج، تحلل بصواف وسعي وهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال الزهري: لا بد أن يقف بعرفة، وقال محمد بن الحسن: لا يكون محصرا بمكة، وروي ذلك عن أحمد. وفي "السياسة": الرابع عشر: (من اختلافات الإحصار) قال الزهري وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة. وفي المسنن: لو أحصر بمكة بعد قدومه، فليس بمحصر. وقال السرخسي: الأصح إن منع من الوقوف والطواف فهو محصر. وفي "الهداية": من أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف، فهو محصر، وإن قدر على أحدهما فليس بمحصر، وقيل: في المسألة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف، والصحيح ما أعلمتك من التفصيل. وفي "البيان": قوله: ومن أحصر بمكة، حاصله أن الإحصار لا يتحقق عددا إلا إذا منع عن الوقوف والطواف جميعا، وقال الشافعي: يتحقق الإحصار بمكة مطلقا سواء قدر على الطواف أو لا. وقوله: 'خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف' وهو ما ذكر علي بن جعد عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن المحرم يحصر في الحرم، فقال: لا يكون محصرا، فقلت: أليس أن النبي ﷺ أحصر بالحدودية وهي من الحرم؟ فقال: إن مكة يومئذ كانت دار الحرب، فأما اليوم فهي دار الإسلام، فلا يتحقق الإحصار فيها، قال أبو يوسف: وأما أنا فأقول: إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت، فهو محصر. قوله: 'والصحيح ما أعلمتك' أي الصحيح من الرواية أن الممنوع من الوقوف والطواف يكون محصرا باتفاق أصحابنا، وإذا قدر على أحدهما لا يكون محصرا، وهو معنى قوله: "ما أعلمتك من التفصيل".

**رجل قدم مكة معتمرا:** أي محرما بالعمرة "في أشهر الحج" وكان قصده التمتع. 'حتى إذا قضى عمرته' أي أدى أعمالها وحل منها. 'أهل بالحج من مكة' كما هو ديدن المعتمر. "ثم كسر" نساء المجهول "أو أصابه أمر" آخر مانع =

أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: أَرَى أَنْ يُقِيمَ، حَتَّى إِذَا بَرَأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

= 'لا يقدر' لأجله "عنى أن يحضر مع الناس الموقف": بعبارة "قال مالك" أعاده ليفصل بين السؤال والجواب: "أرى أن يقيم" عنى إحرامه الذي أحرم به أولاً. "حتى إذا برأ" بفتح الراء من باب فتح وكسرها من باب سمع، وفي لغة: بضمها من باب كرم أي صح من مرضه وقوي. "خرج إلى الحل" وجوبا؛ لأنه قد أحرم أولاً بالحج من مكة كما تقدم، فإذا فاتته الحج يتحلل بعمره، ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم عند المالكية، فلا بد عندهم أن يخرج إلى الحل ليجتمع بين الحل والحرم. وفي "اللباية" الستون: (من اختلافات الإحصار) أن المكي إذا تبس بالحج ثم أحصر بالحج بمكة، فإنه يطوف ويسعى ويحل، وكذا العريب بمكة إذا أحرم، وبه قال الشافعي، وقال مالك: إذا بقي محصورا حتى فرع الناس من الحج خرج إلى الحل، وبغرم بعمره ويفعل ما يفعله المعتمر ويحل، وعليه الحج من قابل والهدي مع الحج، وكذا العريب إذا أحصر بمكة، حكاه عنه ابن المنذر في "الأشرف".

والمسألة خلافية عند الحنفية، ففي "السياسة": الثامن عشر: المحرم بالحج إذا أحصر وفاته الحج فإنه يتحلل بأفعال العمرة، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف: يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة. وهكذا حكى الاختلاف العرس جماعة في "منسكه"، لكن تعقبه القاري بأنه وهم، بل عند أبي يوسف يقلب إحرامه إلى العمرة من غير تحديد، وعندهما لا يقلب. وهكذا حكى الخلاف صاحب "البحر العميق" عن "البدائع"، ثم قال: والدليل على صحة ما ذكرنا أن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف، كما يتحلل أهل الآفاق، ولا يلزمه الخروج إلى الحل، ولو انقلب إحرامه إحرام عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج إلى الحل. وفي "منسك الكرماني": اختلفوا في الطواف الذي يقع به التحلل، فعند أبي حنيفة ومحمد والشافعي: هو عمل عمرة مؤداة بإحرام الحج، ومعناه أنه يبقى في إحرام الحج، ويتحلل بأعمال العمرة. وقال أبو يوسف وأحمد: يقلب إحرامه إحرام عمرة. "ثم يرجع" من الحل إلى مكة، فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة، "ثم يحل" عن إحرامه، "ثم عليه حج" عام "قابل" قضاء لما فاتته. قال الجوهري: قبل وأقبل بمعنى، يقال: عام قابل أي مقل، قاله الزرقاني. "والهدي" جبرا لذلك، وقد عرفت أن فائت الحج يتحلل بعمره إجماعا، وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الأئمة الأربعة في المرجح عنهم، واحتلوا في الهدي كما سيأتي في محله.



قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ مَرَضَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ، قَالَ: إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ

أي وقد كان حاف

**فيمن أهل** أي أحرم "الحج من مكة، ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" قال الناجي: يريد أنه فعل ذلك وإن لم يكن من حكمه أن يفعله؛ لأن من حج من مكة ليس عليه طواف ورود؛ لأنه ليس بوارد، وله أن يتطوع بما شاء من الطواف، ولا يسعى بين الصفا والمروة؛ لأن السعي بينهما لا يتنهل به؛ لأنه عمل من أعمال الحج لا تتعلق له بالبيت، فلم يكن فريضة في نفسه مفردا، وحكمه أن يكون باثر طواف في حج أو عمره، ولا طواف في الحج إلا صواف الورد أو الإفاضة، فإذا سقط طواف الورد لم يبق عليه إلا طواف الإفاضة، فيلزمه تأخير السعي يأتي به بعد طواف الإفاضة، هذا مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: من أحرم من مكة بالحج فله أن يقدم الطواف والسعي.

"ثم مرض" ووقع له الإحصار بذلك، "فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف" بعبارة "قال" مالك أعاده؛ ليفصل بين السؤال وال جواب. "إذا فاته الحج" لعدم الوقوف بعبارة، "فإن استطاع" بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم تخترمه المية قبل ذلك، "خرج إلى الحل" وحويا، إذا استطاع ذلك. "فدخل" مكة "بعمره" أي ملها بها بدون تجديد الإحرام، كما تقدم قريبا. "طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة" للعمرة؛ لأن الطواف الأول الذي فعله قبل المرض كما لم يجزه للحج؛ لكونه قبل الوقوف، كذلك لا يخبره هذه العمرة؛ لأنه لم يكن نواه للعمرة التي يريد أن يتحلل بها، فلهذا يعمل بهذا أي يأتي بالطواف والسعي. قست: وكذلك عند الحنفية لا يكفي طوافه الذي طاف قبل الفوات 'وعليه حج قابل' قضاء لما فاته عند الأربعة "والهدي" عند مالك ومن معه، خلافا للحنفية.

**وإن كان الحج:** الذي أهل بالحج "من غير أهل مكة" بل يكون أفاقيا "فأصابه مرض" موصوف "حال" ذلك المرض صفة "بیه" أي المحرم "وبين" إتمام "الحج، وطاف" بالواو في السجح اضدية، أي وقد كان طاف بالبيت قبل المرض، وفي النسخ المصرية بالغاء، فهو لشرتيب الذكري وليس متمتع على المرض. "بالبيت" للمقدوم الواجب عند مالك، والسعة عند غيره. "وسعى بين الصفا والمروة" بعد طواف القدوم، ثم وقع له الإحصار. "حل" أيضا "بعمره" لغوت الحج، "وطاف بالبيت طوافا آخر" للتحلل "وسعى بين الصفا والمروة" تكميلاً لأفعال عمره التحلل. "لأن طوافه الأول" الذي طاف للمقدوم "وسعيه" الأول الذي سعى بعد طواف القدوم "إنما كان نواه للحج" لا للتحلل، =

وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَافًا لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

### مَا جَاءَ فِي بِنَاءِ الْكُعْبَةِ

٨٠٢ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ.....

= والحاصل أن لا فرق بين فاتة الحج بين المكي وغيره في أنه إما يتحلل بفعل العمرة، إلا أن المكي يجب عليه الخروج إلى أهل عند مالك خاصة دون غيره، بخلاف الأفاقي؛ إذ لا يحتاج إلى الخروج، وإما كرر الإمام مالك هذه المسألة؛ لأن الصواف في الصورة لأول لم يكن مشروعاً، وفي هذه الصورة مشروع، بل واجب عند مالك، فيبني أهلاً سواء في وجوب استئناف الطواف والسعي للعمرة التحلل. وقال لقاري في 'شرح لمالك' لو قدم عزم نحر فطاف لتقديم وسعى، ثم فاتة الحج بموت الوقوف، فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة من طوافها وسعيها آخر بعدها، ولا يكفيه طواف التحية الأول ولا السعي المتقدم في التحلل. "وعليه حج قابل" بالإضافة، أي حج عام قابل. "والهدي" كما تقدم قريباً.

**سَاءَ الْكُعْبَةِ** احتفت شرح الحديث وحملته التاريخ في عدة ساء الكعبة وفي أول سائها، ففي 'العيبي': قال الشيخ قطب الدين: قالوا: بني البيت خمس مرات: ستة الملائكة، ثم إبراهيم **عليه السلام**، ثم قريش في الخاهلية وحضر النبي **صلى الله عليه وسلم** هذا الساء، ثم ابن الزبير، ثم حجاج واستمر. وفي "الخميس" عن "البحر العميق" أن الكعبة بنيت سبع مرات، الأولى: ساء الملائكة أو آدم على الخلاف. الثانية: ساء إبراهيم **عليه السلام** الثالثة: ساء العماقية. الرابعة: ساء جرهم. الخامسة: ساء قريش قبل الإسلام خمسة أعوام. السادسة: ساء ابن الزبير. السابعة: ساء الحجاج. وعن "شفاء العرام": لا شك أنها بنيت مراراً، وقد اختلف في عدد بنائها، ويتحصل من مجموع ما قيل فيه: إنها بنيت عشر مرات، منها: بناء الملائكة، ومنها: ساء آدم، ومنها: ساء أولاده وساء إبراهيم **عليه السلام** وساء العماقية، وبناء جرهم، وساء قصي بن كلاب، وساء قريش، وساء ابن الزبير، وساء الحجاج. وكذا حكى صاحب "مرآة الحرمين" عن "شفاء العرام" للثقي الفاسي، وراد في آخره: ثم بين أن بنايات الملائكة وآدم وأولاده لم يأت بها خبر ثابت، وأما بناء الحليل فجاء به القرآن والسنة. وقال الحديث: الحق أن الكعبة لم تنس جميعاً إلا ثلاث مرات: الأولى: ساء إبراهيم **عليه السلام** الثانية: ساء قريش وكان بينهما ١٦٧٥ سنة. والثالثة: ساء ابن الزبير وكان بينهما ٨٢ سنة، وأما بناء الملائكة وآدم وشيث فلم يصح، وأما ساء جرهم والعماقية وقصي، فإما كان ترميماً.



سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِئْثَامَ الرُّكَّتَيْنِ اللَّذَيْنِ  
يَلَيَانِ الْحَجَرَ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمِّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

٨٠٣ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ:  
مَا أَبَالِي أَصَلَّيْتُ فِي الْحَجَرِ أَمْ فِي الْبَيْتِ.

٨٠٤ - **مَدَن** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَائِنَا يَقُولُ: مَا حِجْرُ الْحِجْرِ، وَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ، إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ كُلِّهِ.

- والمعنى: أن الميت لم يكمل في جانب احطيمه على قواعد إبراهيم، وإساقى في الحجر من البيت فوق ستة أذرع ودون سعة أذرع، كما حققه الخافض. وحكي عن الشافعي عن عدد نقيهم من أهل العلم من قريش أنه ستة أذرع وشبر، قال الخافض: وراد معمر في آخر الحديث: ولا صاف أساس من وراء الحجر إلا لذئب، ونحوه في رواية أبي أويس. قال الأبي: وهذا الذي قاله من عمر من فقهه، ومن تعليل العدم بالعدم عند عدم الاستلام بعدم أهما من الميت. وقال غيره في الحديث: علم من إعلام سورة؛ فإنه **٢٦** أعلم عائشة بذلك، فكان الذي تولى بعضها وسأها ابن أختها عند الله من الربر، ولم يقل عنه أنه قال ذلك لعمرها، وأوضح منه قوله **٢٧** هذا: قول عبد الحميد بن زيد. **فهمي** لا يتبين من الحديث. وسيأتي الكلام على استلام الأركان في باب.

ما أتاني أصليت بمهارة الاستفهام "في الحجر" نكسر الخاء وسكون الحيم "أم في البيت أي أمي الآن، وإلا فالحجر أيضاً من البيت. قال الناجي: هذا يحتمل معيين: أحدهما وهو الأطهر: أن يكون تقرر من رأيها مع الصلاة في البيت، فتقول: إن الصلاة في حجر بمنزتها في المنع، بما عني وجه الكراهية، وإما على وجه عدم الصحة، ولو كانت مباحة في البيت لما حصت الحجر به؛ لأن ذلك حكم سائر المواضع. والوجه الثاني: أن نكون قلنا ذلك على سبيل إباحة الأمرين جوازا مكر ذلك في البيت، فقالت: إن الصلاة في الحجر والبيت عندي سواء. قلت: ما ذكر الناجي من المعنى الأول مضي عن مختار المناكية في منع الصلاة في البيت كما سيأتي، وتأويل للأثر إلى مختارهم، لكن الروايات تأتي عن هذا التأويل؛ فإن صلاته **في** جوف الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح.

**ما حجر:** بالتحفيف وبناء المجهول أي ما مع وأحيط "أحجر" بكسر الخاء وسكون الحيم أي ما أحيط الخطيم بأحجار. "وطاف الناس" بالواو في أوله في السبع الهديّة، وفي القصيدة الفاء 'من ورائه' أي وراء الحجر والخدار المحيط. 'إلا إرادة' بالنصب أي لإرادة "أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله" فهو لم يحجر لأوشك أن يمر به طائف ولا يستوعب البيت بالطواف، وإجماع الناس على تحجيره دليل على أن الاستيعاب لجميع البيت لازم متفق عليه، =

## الرَّمْلُ فِي الطَّوَافِ

٨٠٥ - **مسألة** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.....

= فلو كان الصواف بعض البيت محترقا لما احتيج إلى تعجيره، وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر، حكاه ابن عبد البر. ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر، وكان عملا مستمرا، قاله الحافظ. وقال الحرقي: ويكون الحجر - بالكسر - داحلا في طوافه؛ لأنه من البيت قال الموفق: إنما كان كذلك؛ لأنه - عر اسمه - أمر بالطواف بالبيت جميعه بقوله: **هـ**، **نصف** **مسألة** **ع** (الحج ٢٩) والحجر منه، فمن لم يطف به لم يعتد بصوافه، وهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. وقال أصحاب الرأي: إن كان ممكة فقصى ما بقي وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم، ونحوه قال الحسن.

**الرمل في الطواف** قال العيني: الرمل بفتح الراء والميم: سرعة المشي مع تقارب في الخطو، وفي "الحكم": رمل رملا إذا مشى دون العدو. وقال الفراء: هو العدو الشديد. وفي "الجمهرة": شبيه بالهرولة، وفي "الصحاح": هو الهرولة، وفي "المعجم": هو الحبس، وقيل: هو أن يهر مكبيه ولا يسرع العدو. وفي "كتاب المسالك" لاس العربي: هو مأخوذ من التحريك، وهو أن يترك الماشي مكبيه لشدة الحركة في مشيه. وقال اساحي: هو الإسراع بالحبس، لا يخرس عن مكبيه ولا يتركهما. وبسط في "الحجر العميق" اختلافهم في تفسيره، وحكي عن "مسك السروحي" يقال للرمل: الحبس، ومن قال: هو دون الحبس فقد أخطأ. وفي "التعقيق الممجد": هو بفتح الراء وسكون الميم. سرعة المشي مع تقارب الخطا، وأصله أن يترك الماشي مكبيه في المشي، واتفقوا على كونه مشروعاً.

وسه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء، قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهنتهم أي ضعفتم حتى يثرب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ولم يأمرهم به في جميع الأشواط، شفقة عليهم. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، واحتلوا في أنه هل هو من المس التي لا يجوز تركها أم من المس التي يجزى فيها؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأولى، وروى ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود، وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسام إلى الثاني. وروى ذلك عن ابن عباس. وهذا لمرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع، لكونه مافيا للمستتر. كذا في "عمدة القاري". وهكذا حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر في "التمهيد".

**رمل الحج** بفتح الحاء في طواف القدوم في حجة الوداع، كما سيأتي في كلام ابن عبد البر، وإليه ما الحافظ كما تقدم في كلامه. "من الحجر الأسود أي ابتدأ الرمل من الحجر الأسود. "حتى انتهى إليه" بعد تمام الشوط، وفعل ذلك في "ثلاثة أطواف" أي في الثلاثة الأشواط الأولى. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": روى إسماعيل =

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدِنَا.

٨٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ.

= وَيَحْيَى الْقِصَاصُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَافٍ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ سَبْعًا، رَمَلَ مِنْهَا ثَلَاثَةً وَمَشَى أَرْبَعًا. وَهَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَصَفَ فِيهِ حِجَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ خَرُوجِهِ إِلَيْهَا بِإِيقَافِ جَمِيعِهَا، رَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمَاعَةٌ، وَحَكَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَنَّ مَالِكًا سَمِعَهُ تَمَامَهُ مِنْ جَعْفَرٍ، وَيَذَلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ أَنَّ مَالِكًا قَطَعَهُ فِي أَبْوَابِ مِنْ 'مَوْضِعِهِ' وَثَنَى مِنْهُ عَمَّا احْتَدَى إِلَيْهِ فِي أَبْوَانِهِ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: حَضَرَ ابْنَ جَرِيحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْعَمَرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَاحٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عِنْدَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، يَسْأَلُونَهُ عَنْ حَدِيثِ الْحَجَّ، فَحَدَّثَهُمْ بِهِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ. وَحَدِيثُ مَالِكٍ يَصُحُّ فِي اسْتِيعَابِ الرَّمْلِ لِحَمِيعِ الطَّوْفَةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ فِي سَبْعِ الرَّمْلِ يَصُحُّ فِي غَدَمِ اسْتِيعَابِ، وَنَافِعٌ يَحْمِلُ مَا بَيْنَ الرُّكْبَيْنِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ مُتَأَخِّرٌ؛ لِكُونِهِ فِي حِجَّةِ الْوُدَّاعِ سِتَّةَ عَشَرَ، خِلَافَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي فِي عَمْرَةِ الْقِصَاصِ سِتَّةَ سَبْعٍ، فَهُوَ نَاسِخٌ لَهُ وَقِيلَ: إِنَّ الرَّمْلَ سِتَّةَ، فَعَدَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمْرَةِ لَضَعْفِهِمْ بِالْحَمَى. قَالَ النَّاسُ: إِنَّ جَابِرًا عَابَسَ مَا رَوَى عَنْهُ حِجَّةَ الْوُدَّاعِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَصُحُّ رَوَاهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَشَاهِدُ عَمَامَةَ الْقَضِيَّةِ لِعَمْرَةِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَ الرَّمْلَ مَا بَيْنَ الرُّكْبَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُشْرُوعًا لِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِبْقَاءِ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَزِمَ اسْتِدَامَةُ الرَّمْلِ الْمَشْرُوعِ.

**الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ** أي استمر "عليه أهل العلم ببلدنا" أي كونه الرمل من الحجر إلى الحجر، وكونه في ثلاثة أشواط فقط دون باقي السبعة، وبه أحد الثلاثة الباقية في المسائلين، وهو قول الجمهور. وقال ابن الربير: يس في الصواف السبع. وقال الحسن وابن جابر وعطاء: إنه لا رمل بين الركبين، كذا في 'الحصى'. وقال محمد في 'موطئه' بعد حديث جابر المذكور: وبه تأخذ، الرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة والنعامة من فقهاءنا. وتقدم في أول الباب أنه مذهب الجمهور، خلافا لما روي عن ابن عباس وبعض التابعين.

**ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ**: الأولى 'ويعشي أربعة أطواف' الأحر، راد مسلم من طريق آخر عن نافع، وذكر أي ابن عمر أن رسول الله ﷺ فعله، وله أيضاً بطريق آخر عن نافع عن ابن عمر قال: رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشي أربعاً. فكان نافعاً يحدث به على الوجهين: مرفوعاً وموقوفاً، وقد جمع بينهما، وعنه أنه أن الرمل كما هو وظيفة الثلاثة الأول، كذلك السكون والوقار وضيفة الأربعة الأحر، ولذا قال الحافظ: لا يشرع تدارك الرمل، فهو تركه في الثلاث لم يقصه في الأربع؛ لأن هينتها السكون، فلا تعير. وقال الموفق: الرمل لا يس في غير الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم أو طواف العمرة؛ فإن ترك الرمل فيها لم يقصه في الأربعة الباقية؛ =



٨٠٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، يَسْعَى الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْتَ تُخَيِّبُ بَعْدَ مَا أَمَتْنَا، يَخْفِضُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ.

= لأنها هيئة فات موضعها، فسقطت، كما ظهر في الركعتين الأوليين، ولأن المشي هيئة في الأربعة كما أن الرمل هيئة في الثلاثة، فإذا رمل في الأربعة الأخيرة كان تاركاً للهيئة في جميع طوافه، فإن ترك الرمل في شوط من الثلاثة الأول أتى به في الاثنين الباقيين، وإن تركه في اثنين أتى به في الثالث، كذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإن تركه في الثلاثة سقط؛ لأن تركه للهيئة في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها، كترك الحجر في إحدى الركعتين الأوليين لا يسقطه في الثانية. وذلك صرح ابن المصنف في "الفتح". راد ابن عابدين: لأن ترك الرمل في الأربعة سنة، فلو رمل فيها كان تاركاً للستين.

**يسعى** كذا في السجدة المهدية وبعض المصرية بصيغة مضارع، وفي أكثر المصرية: "سعى" بصيغة الماضي، والمعنى: يسرع المشي ويرمل "في الأشواط الثلاثة" الأول، جمع شوط بفتح الشين المعجمة - وهو الحري مرة إلى الغاية، والمراد ههنا الطوفة حول الكعبة، وفيه حوار تسمية الطوفة شوطاً، وروي عن مجاهد والشافعي كراهته. قال النووي في مناسكه: كره الشافعي أي يسمى الطواف شوطاً ودوراً، وروي عن مجاهد وقد ثبت في 'صحيح' البخاري ومسلم عن ابن عباس: تسمية الطواف شوطاً، والظاهر أنه لا كراهية فيه. قال ابن حجر: قوله: "كره الشافعي" ونحوه عن ذلك الأصحاب، وقوله: "والظاهر أنه لا كراهة" يوافقه قوله في "المجموع": هذا الذي استعمله ابن عباس يقدم على قول مجاهد، ثم الكراهة إنما تثبت سبب الشرع، ولم يثبت في تسميته شوطاً هي، فالتحتم أنه لا يكره.

'يقول في طوافه' على حسب الدعاء والذكر "اللهم لا إله إلا أنت، وأنت تحيي" بضم أوله 'بعد ما أمتنا' بإشباع الألف في موضعين على ما في جميع السجدة المصرية، وفي السجدة المهدية بدون الألف في قوله: أنت وفي آخره: "بعد ما أمتنا"، بزيادة ضمير المتكلم المنصوب، والأوجه الأول؛ فإن عامة الشراح وغيرهم حملوه على الشعر. قال الرزفاني: هذا بيت فيه رخاء الحرم - معجمتين - وهو زيادة سبب خفيف في أوله، وقال الباجي: كان بقوله على حسب ما يتحيره الإنسان من الذكر أو الدعاء، لا على أن هذا اللفظ مخصوص بالطواف ومسحوق فيه. وروي ابن حبيب عن مالك أنه قال: ليس العمل على قول عروة هذا، وإنما أراد أنه ليس بذكر معين للطواف حتى لا يخرى غيره. وفي "البحر المحيط": سئل مالك عن قول عروة، فقال: ليس عليه العمل، هذا أمر قد ترك، وأراد مالك أنه ليس مما يستحب، بل المستحب تركه، وأن لا يقصد إليه. "يخفف بها صوته" كي لا يشغل الناس سماعه عما هم فيه، وهذا هو حكم الذكر والدعاء في الطواف والسعي على الصفا والمروة، وفي كل موضع مجمع مفرد يفرد كل أحد بالذكر والدعاء، فلو رفع كل إنسان صوته لأدى بعضهم بعضاً، وليس كذلك التلبية؛ فإنها شعار الحج، فلذلك شرع فيها الإعلان، قاله الباجي.

٨٠٨ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّه رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّنْعِيمِ، قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَسْعَى حَوْلَ الْبَيْتِ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ.

٨٠٩ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنًى، وَكَانَ لَا يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ.

أنه رأى أحاه 'عبد الله بن الزبير' أحرم بعمره من السعي، موضع معروف خارج مكة، وبما أحرم منه تناعا لعمره عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر منه 'قال' عروة: "ثم رأيتني" أي أخي 'يسعى' أي يرمي 'حول البيت' الشريف "الأشواط الثلاثة" الأول. قال الساجي: وأمكن تعريفها بالآلف واللام؛ لأنه المعروفة بالرمل، وبما رمل في طوافه؛ لأنه إنما شرع في طواف من قدم من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي، وقد قال ماث في 'المختصر': يرمي المعتمر مكى وغيره، ووجه ذلك ما قدما: أنه داخل من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي، وبوت الإمام محمد في 'موطنه' على هذا الحديث "باب مكى وغيره يجزئ" ويعتمر هل يجب عليه الرمي؟ ثم بعد ما ذكر هذا الحديث قال: قال محمد: وبهذا، أحرم، الرمي واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وفي 'الحلى' لأن حرم من طريق عبد الرزاق بسنده عن مجاهد قال: خرج ابن الزبير وابن عمر فاعتمرا من الجعفرة، فما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة، قال مجاهد: وكنت جالسا عند رمره، فلما دخل ناداه ابن عمر: ارمي الثلاث الأولى، فرمى ابن الزبير السبع كله، فهذه الآثار حجة من قال بسنية الرمي للمكي أيضا، وسيأتي الخلاف في ذلك.

**كان إذا أحرم.** بالحج معردا أو متمتعا. من مكة لم يطف بالبیت 'طواف القدوم'؛ لأنه ليس على مكى، ويحتمل أن يراد به نفي طواف الركن قبل الإفاضة، فيكون احترازا عما تقدم في أبواب المحصر من احتوائه بصوافه الأول. 'ولا بين الصفا والمروة'؛ لأنه مرتب على الطواف، وهو لم يطف بعد. "حتى يرجع من منى" فيصوف ويسعى بعد ذلك، 'وكان لا يرمي' نصب الميم مضارع رمى بفتحها. "إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة" يعني إذا أحرم من مكة لم يرمي في الصواف، واحتلف في إيراد هذا الطواف كما سيأتي، وتوضيح ذلك يتوقف على خلافيتين في الرمي، أولاهما: أهم احتسبوا في الرمي في أي طواف يكون؟ والجمهور على أنه يسى في طواف يتعقبه السعي، وقيل: في صواف القدوم، سواء يسعى بعده أم لا. قال النووي: الرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السبع، ولا يسى ذلك إلا في طواف العمرة وطواف واحد في الحج، واحتسبوا في ذلك الصواف وهما قولان لشافعي، أصحهما: أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعي. والثاني: يرمي في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا. ج.

## الاستلام في الطواف

- ٨١٠ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ، وَرَكَعَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.
- ٨١١ - **ما ت** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلامِ الرُّكْنِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَبْتَ.

**الاستلام في الطواف** الاستلام هو المسح باليد، افتعال من استلام الذي هو التحية، وقيل: من السلام بالكسر وهو الحجارة. وقال ابن سيده: استلم الحجر واستلّمه باهمر أي قننه أو اعتنقه، وليس أصبه الهمز، ويقال: استلمت الحجر إذا لمسته، كما يقال: اكتحللت من الكحل. وفي 'الجامع': قيل: هو استعمل من الألفة وهي الدرع والسلاح، وإنما يسمى الألفة؟ ليمتع بها من الأعداء، فكان هذا إذا لمس الحجر فقد نخص من العذاب. كذا في 'النعبي'، وفي 'المعني': مأخوذ من السلام وهي الحجارة، فإذا مسح الحجر قيل: استلم أي مس السلام، قاله ابن قتيبة. وفي 'المعني': قيل: افتعال من مسالة، كأنه يفعل ما يفعله النساء، وقيل: الاستلام أن يغني نفسه عند الحجر بالسلام؛ فإن الحجر لا يغنيه، كما يقال: احتدم إذا لم يكن له حاد. وقال ابن العراقي: هو مهموز الأصل مأخوذة من الملائمة وهي الموافقة، أو من الألفة وهي السلاح، وكثر هذه الوجوه الرركشي الحسبي.

**كان إذا قضى** أدى، كفوفه عر سمه: ١٥٠: **فصل** - (سمه ٢٠٠) وليس معنى القضاء المصطلح للمقهاء مقابل الأداء. 'طوافه بالبيت' أي الطواف الذي يعقده السعي، "وركع ركعتين" تحية الطواف، وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة؛ ليسعى بينهما. استلم الركن الأسود قننه، "قبل أن يخرج" من المسجد إلى الصفا. قال الناجي: يريد الطواف الذي يتعقده السعي، فإنه إذا أكمله وأكمل الركعتين بعده وصل بذلك الخروج إلى الصفا، فكان إذا أراد فراق البيت، عاد إلى الركن فاستلمه، وذلك أنه يستحب أن يصلي هاتين الركعتين حلف المقام، ومن فعل ذلك فأراد أن يخرج إلى الصفا، فإن طريقه على الحجر الأسود، فكان يستلمه في حروجه ذلك إلى الصفا، ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل أن الركعتين من نواحي الطواف، فاستحب أن يفصل عنهما باستلام الحجر كالطواف.

**كيف صنعت الحج** احتار منه ﷺ لأصحابه وأهل العلم منهم؛ ليعلم بذلك مقدار عظمهم، وحملهم أفعاله وأقواله ﷺ على وجهها. 'يا أبا محمد' كنية عبد الرحمن، "في استلام الركن؟" فقال عبد الرحمن: استلمت مرة 'وتركت' أخرى، يريد أنه فعل أمرين، وهذا يقتضي أنه لم يعتقد في الاستلام أنه شرط في صحة النسك، =

٨١٢ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ اسْتَلَّمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا، وَكَانَ لَا يَدْعُ الْيَمَانِي إِلَّا أَنْ يُغْلَبَ عَلَيْهِ.

= وإنما اعتقده من انفصال بني يوحنا عن فعلها، ولا تأثم من تركها مع عقادته أنها من القرب، وقد قال جميع الفقهاء: من ترك الاستلام بخبر لا شيء عليه، واستلما أنفسه، فإنه - حي - وفاء برفقي. استلمت حين قدرت، وتركك حين عجزت، فهي روية سعيد بن منصور عن طريق أبي سفيان عن عبد الرحمن بن أبيه: أنه كان إذا أتى الركن، فوجدهم يردحون عليه، استقبله وكثر ودعائه ضاف، فإذا وجد حبة استلمه. فقال له رسول الله ﷺ: أصبت! ففي تصويبه دلائل على أنه لا يسعى براحه، وقد روى الفقيه من طرق عن ابن عباس كرهتها، وقال: لا يؤدي ولا تؤدي، وروى شعبي وأحمد وعمرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَهُ فِي الْحَجِّ فَلَيْسَ بِهِ حُجَّةٌ» وفي رواية أخرى: «مَنْ تَرَكَهُ فِي الْحَجِّ فَلَيْسَ بِهِ حُجَّةٌ». وعن حماد بن عيسى عن محمد بن عمرو عن علي بن مسلم عن رجل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يستلم ويقبض، قلت: رأييت إن رحمت! رأييت إن عنت! قال: جعل رأييت باليمن، رأييت رسول الله ﷺ يستلم ويقبض، فظاهرة أن ابن عمر لم ير الرحام عدرا في ترك الاستلام، وقد روى سعيد بن منصور عن الحسن بن محمد عن رأيت ابن عمر يراحه على الركن حتى يدمي، ومن طريق آخر: أنه قيل له في ذلك، فقال: هويت الأئدة إليه، فأريد أن يكون هوادي معهم، وفي الروايات الأربع: إن شق استلامه وتقبضه به براحه، ويستلم بدنه، وفي الدار المحترمة ويستلمه بلا إيداء؛ لأنه سنة، ونترك لإيداء وجب، قال ابن عاتيق: فلا يترك الواجب للمستعمل، فكذلك شرط في فروغ لشاغية ومالكية لسنية الاستلام عدم المزاومة، فلا خلاف فيه بين الأربعة.

اسلم الأركان كنيهاً وهذا يحتمل أن يكون مذهبه أنه ليس من بيت شيئا محجوراً. كما رواه ابن أبي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير. أنه رأى أبا يستلم الأركان كنيهاً، وقال: به ليس منه شيء محجوراً، ويروى نحو ذلك عن معاوية حيث أنكر عليه ابن عباس، ويحتمل أن يكون فعله بعد ما أنه ابن بربر بناءً لكونه، كما حمده عليه ابن قنصار، وتبعه ابن ثوبان، وعلى هذا فلا خلاف بينه وبين جمهور، وأما على الأول فكان فيه خلاف في السلف، كما تقدم فيما قيل لابن عمر: رأيتك تصنع أربعة إلخ، وأخرج البخاري في "صحيحه" عن أبي الشعثاء أنه قال: ومن يتقي شيئاً من البيت، وكان معاوية يستلم الأركان، فقال ابن عباس: به لا يستلم هذان الأركان، فقال: ليس شيء من البيت مهجوراً، قال الخافظ: وصيه أحمد ويزمدي واحاكم عن أبي الصمير قال: كنت مع ابن عباس ومعاوية، فكان معاوية لا يمر بركن إلا أسلمه، فقال ابن عباس: يا رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الخجر واليماني، فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجوراً. راد أحمد من صريق مجاهد، فقال ابن عباس: =

## تَقِيلُ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فِي الْاِسْتِلَامِ

٨١٣ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ يَطُوفُ

- **عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ** (الأحزاب ٢١) فقال معاوية. صدقت. وقد أحاب الإمام الشافعي بأن لم يدع استلامهما حجرا بيت، وكيف بهجره وهو يصوف به؟ ولكننا نتبع السنة فعلا وتركنا. ولو كان ترك استلامهما حجرا هما، لكان ترك استلام ما بين الأركان حجرا به، ولا قتل به، وتقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قال القاضي عياض: اتفق الفقهاء اليوم على أن الركبتين الشامييين لا يستعملان، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة والسابعين، ثم ذهب خلاف. قال القاري في شرح المساب: أما الركبان الآخران فلا استلام فيهما ولا إشارة هما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الأربعة "وكان لا بدع بفتح الباء أي لا يترك الركن اليماني إلا أن يعقب عليه" يعني أن محافظته على استلامه كانت أشد، فكان لا يترك استلامه بدون العجر والمشقة، ولعل ذلك إنما كان لعدم الاتفاق على استلامه، واختلاف في استلام الركبتين الآخرين، وأما الحجر الأسود فبه يذكره؛ ما أن الاهتمام به كان معلوما ومعروفا بين الناس.

**في الاستلام** كذا في السبع الهندية وبعض المصرية، وفي أكثرها: تقيل الركن الأسود في الصواف وقال حافظ: الاستلام افتعال من استلام، بالفتح أي النحية، قاله الأزهري. وقيل من استلام بالكسر أي احجارة، وقال أيضا: الاستلام: مسح بايد والتقبيل بالضم، وقال أيضا: في البيت أربعة أركان، الأول، له قضبان كقول الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، ولتدي: الثانية فقط. وليس بالآخرين شيء منهما، فحدث بقيل الأول ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل الآخران ولا يستعملان، هذا على رأي الجمهور، واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضا فنت. تقدم قريبا الإجماع على أن الشامييين لا يستعملان، وبقي الخلاف في اليمانيين، ما وصفتهم؟ أما الركن الأسود فيستحب له اجمع بين التقبيل والاستلام، والروايات في التقبيل متطابقة.

**قال وهو.** عمر "يصوف بالبيت" فقال محاضا للركن الأسود: لسمع الناس: "إني أنت حجر" راد في السبع الهندية بعد ذلك. لا تصر ولا تنفع، وليس هذا في السبع المصرية، وفي الصحيحين "أما والله إني أعظم بيت الحجر لا تصر ولا تنفع، الحديث، يريد أن يعقب عنه من بطل أن تعظيمه لشيء، وأتمته إنما كان على حسب تعظيم إمامية الأوثان؛ لاعتقادهم أنها آفة، وأما تصر وتنفع، فأراد عمر أن يعلم الناس أن تعظيمه بحجر إنما كان لتعظيم النبي ﷺ طاعة لله، وإفراد به بالعبادة على حسب ما أمرا بتعظيمه است، وعلى حسب ما أمر ملائكة أن يسجدوا لآدم عبادة لله، لا على أن آدم معبود بذلك، وأنه يصير وينفع. "ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ فحدث، ما قننت، ثم قننت" عمر، أفاد أن تقبيله وتعظيمه ليس لداته ولا لمعنى فيه، وإنما هو لما أن النبي ﷺ شرع ذلك طاعة لله تعالى.

بِالْبَيْتِ لِلرُّكْنِ الْأَسْوَدِ: إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ، مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ الَّذِي يَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَدَهُ عَنِ  
الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَنْ يَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ.

**سحب الخ** أي بعد مسحه بياه بالاستلام يده "أن يضعها على فيه" هكذا قال يحيى بن وهب وابن القاسم  
وابن بكير وأبو مصعب وجماعة الركن اليماني. زاد بن وهب: "من غير تقبيل" فعجب من ابن وصاح، وقد  
روى "موطأ" ابن القاسم وابن وهب - وهي بأبدي أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى - وفيهما جميعاً: اليماني،  
كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه! ولكن عطف لا يسلم منه أحد، وكأنه رأى رواية القعني ومن تابعه على  
قوله: الركن الأسود، فأنكر اليماني. عني أن ابن وصاح هو أبو موسى القعني، فهذا مما تسور فيه على رواية  
يحيى، وهي صواب، فإنه أبو عمر، هكذا في "الترغابي". وحاصله: أن رواية "الموصط" مختلفة في ذكر هذا القول،  
فذكره يحيى وجماعة لفظاً. لركن اليماني، وذكره القعني ومن وافقه بلفظ: الركن الأسود، وأنكر ابن الوصاح  
عني يحيى لفظ: اليماني، وأمر بطرحه، ونعفه ابن عبد البر، وصوّب رواية يحيى، وعدمه منه أيضاً. أن ما في السحب  
أهدية من قوله: من غير تقبيل. وليس هذا في السحب المصرية مختص برواية بن وهب دون غيره، وأما  
مسائل الأئمة في ذلك فقد قال صاحب "أختى" بعد قول مالك المذكور: "وهو أحد ما ثبت وأحمد أنه يستلمه ولا  
يقبله إليه بعد استلامه، وقال الشافعي: يقبل أيده، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، ذكره النووي، والمعروف في  
أهداية وغيره: أن استلام الركن اليماني حسن في ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه سنة، وقال القاري في "شرح  
اللمب": ويستحب استلام الركن اليماني في كل شوط، ومرد بالاستلام ههنا منه كفه أو يمينه دون يساره  
كما يفعله بعض الجهة والمنكبة - من دون تقبيل والمسجود عليه، ثم عند العجر عن ابن ترمجة ليس فيه  
البينة عنه بالإشارة، وهذا يدي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية، كما في رواية "الكافي" وأهداية وغيرهما من  
كتب الرواية، وقال الكرماني: هو الصحيح، وذكر نصر بن سيدي وغيره عن محمد: أن الركن اليماني في الاستلام  
والتقبيل كالحجر الأسود، وقال في "الحجة": هو ضعيف جداً، وفي "الدائع": لا خلاف في أن تقبيله ليس بسنة،  
وفي "السراجية": ولا يقفه في أصح الأقاويل، وذكر الكرماني عن محمد: أنه يستلمه ويقبل يديه ولا يقفه،  
والحاصل: أن الأصح الاكتفاء بالاستلام، وأجمهور على عدم تقبيل، ولا اتفاق على ترك المسجود، فإذا عجز  
عن استلامه فلا يشر إليه إلا على رواية عن محمد.



## رَكْعَتَا الطَّوَافِ

٨١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّبْعَيْنِ، لَا يُصَلِّي بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ كُلِّ سَبْعٍ رَكْعَتَيْنِ، فَرُبَّمَا صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ.

**ركعتا الطواف**: سنة مؤكدة غير واجبة عند أحمد، وبه قال مالك، وللشافعي قولان: أحدهما: أنهما واجبتان، كذا في 'المعنى'، وفيه أيضاً: إذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف، روي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جبير وإسحاق، وعن أحمد: أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة، وفي 'المعنى': سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية، وهو مذهب الحنابلة، وأوجبهما الحنفية والمالكية، لكن قال الحنفية: لا تخبران بدم، وهو القول الآخر للشافعي، وتخبر عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد، ولا تخبر عن المالكية، وقال السوي في 'ماسكه': هما سنة مؤكدة على الأصح، وفي قول: هما واجبتان، وسواء قلنا واجبتان أو ستان، فبينا ركنا في الطواف، ولا شرطاً لصحته، بل يصح بدونهما، ولا يغير تأخيرهما ولا تركهما بدم وغيره، لكن قال الشافعي: يستحب إذا أخرهما أن يريق دماً، وإذا قلنا: إلهما سنة فصلى فريضة بعد الطواف أجزأ عنهما كتحية المسجد، نص عليه الشافعي في القدم. وقال القاري في 'شرح الباب': صلاة الطواف واجبة بعد كل صواف، فرصاً كان الطواف أو واجباً أو مفلاً، ولا تخبر المكتوبة والمدورة عنها. وقد أخرج البخاري في 'صحيحه' تعليقا: قال إسماعيل بن أمية: قلت للزهري: إن عطاء يقول: تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف، فقال: السنة أفضل، لم يطف النبي ﷺ سبوعاً قط إلا صلى ركعتين.

**لا يجمع بين السبعين إلخ**: تشية سبع أي سبعة أشواط، والمعنى: لا يجمع بين الأسبوعين، وقوله: "لا يصلي بينهما" أي الركعتين، حال 'ولكنه كان يصلي بعد كل سبع' أي بعد تمام كل طواف، 'ركعتين' اتباعاً لفعله ﷺ، 'فرمما صلى ركعتين عند المقام' أي حلف مقام إبراهيم عملاً بالمستحب، "أو عند غيره" وهو جائز عند الأئمة الأربعة. قال النووي: ويستحب أن يركعهما حلف المقام، فإن جازاً روى في صفة حجته ﷺ ثم عد إلى مقام إبراهيم، فقرأ: ﴿تَحْمِيذُ مِنْ مَقْدَمِ إِبْرَاهِيمَ مُقَسَّيً﴾ (القرة ١٢٥) فجعل المقام بينه وبين البيت، وحيث ركهما جازاً، فإن عمر ركهما بذي طوى، وروي أن رسول الله ﷺ قال لأُم سلمة: **إِذَا نَفَسْتَ صَلَاةً فَصَلِّ حَتَّى تَعْبُرَكَ**، وبسبب هذا ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، قال الحافظ: أي خرجت من المسجد أو من مكة. وفي 'الدر المختار': عند المقام أو غيره من المسجد، وهل يتعين المسجد؟ قولان، قال ابن عابدين: لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة "النهر" وفيها بطر، والمشهور في عامة الكتب: أن صلاحاً في المسجد أفضل من غيره. وفي "اللباب": لا يختص بزمان ولا مكان، ولو صلاحاً خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه، جاز ويكره. وبوب البخاري في 'صحيحه': من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم، ثم ذكر فيه أثر عمر: أنه صلى خارج الحرم، =

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الطَّوَافِ، إِنْ كَانَ أَحْفَ عَنِ الرَّجْلِ أَنْ يَتَطَوَّعَ، فَيَقْرُنَ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يَرْكُعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رُكُوعِ تِلْكَ السَّبَّوْعِ؟ قَالَ: لَا يَتَّبِعِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا السَّنَةُ أَنْ يُتَّبَعَ كُلُّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجْلِ يَدْخُلُ فِي الطَّوَافِ فَيَسْهُو حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً أَطْوَافٍ قَالَ: يَقْطَعُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ،

= وحديث أم سمية المذكور في كلام المؤلف. قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان آخر صلاة ركعتي الطواف، في أي موضع أراد الصائغ، وإن كان ذلك حيف المقام أفضل وهو متفق عليه، إلا في الكعة أو الحجر. **وسئل** ساء المخمور، مالك عن طواف، إن كان أحف عن الرجل أي صار حفيها عليه "أن يتطوع" بالأطوفة، "فيقرن" بالنصب "بين الأسبوعين أو أكثر، ثم يركع" أي يصلي "ما عليه من ركوع" أي صلاة، ولفظ "من" بيان "ما" أي ثم أراد أن يصلي ثبات الطواف بمقدار "تلك السبوع" بضم المهملة وموحدة لعة في الأسبوع، وقال ابن التين: جمع سبع بضم فسكون، كردد وبرود، ووقع في "حاشية الصحاح" مصوص بفتح أوله، كضرب وضروب، وقال المجد: طاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا.

**لا يسمى ذلك:** الجمع بين الأسابيع بدون الصلاة، ويكره. وإنما السنة أن يتبع كل سبع ركعتين قال الناجي. وهذا كما قال: إن السنة لطائف أن يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه، فإن فعل الأسبوعين ولم يركع سهما فغير حشر، وحوزة الشافعي، والدليل على ما بقوله: إن هذين سكان لا يتداخلان، فلم يخر أن يشرع في أفعال ثانٍ منهما قبل تمام الأول. وقال الرزقي: كره ذلك مالك، قلت: لكن لو فعل أحد ذلك يصلي لكل أسبوع ركعتين في المشهور عن مالك، كما سيأتي في انقواء الآتي، وفي "الحاشية" من قال بكرهينه أو حبيمة ومحمد والثوري وأبو ثور وابن المنذر، بقية عياض عن الجمهور، وهو مأثور عن حسن والزهري، وأجازه جماعة بلا كراهة، لكنه خلاف الأول، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، ومن قال بذلك عائشة وحسن وعطاء وابن حبيب وأحمد وإسحاق وعق النخاري في "صحيحه" قال نافع: كان ابن عمر يصلي بكل سبوع ركعتين، قال ابن عابدين: وفي "السراج": يكره عندهما الجمع بين أسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما، وإن انصرف عن وتر، وقال أبو يوسف: لا يكره إذا انصرف عن وتر، كثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة، وإخلاف في غير وقت الكراهة: أما فيه فلا يكره إجماعا، ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح.

**فيسهو** الخ: مقدار الأشواص، حتى يطوف ثمانية أشواص أو تسعة أطواف. قال مالك: "يقطع"، ذلك الطواف ويختمه "إذا عزم" وتبقى "أنه قد زاد، ثم يصلي ركعتين" ولا شيء عليه بهذه الريادة، قال الرزقي: فإن تعمد الريادة ولو قلت كعص شوط، بطل طوافه، قلت: وأبطله الدسوقي كما سيأتي في كلامه، "ولا يعتد بالذي كان راد" سهوا، "ولا يسمى له أن يبي على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا" من الوصل في أكثر النسخ المصرية. =

وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي كَانَ زَادَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَغِي عَلَى التَّسْعَةِ، حَتَّى يُصَلِّيَ سُبْعَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الطَّوَافِ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّ سُبْعٍ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَلْيُعِدْ، فَلْيَتِمَّ طَوَافَهُ عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ لْيُعِدْ الرَّكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَطَوَافٍ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ السُّبْعِ.

= أي حتى يكمل طوافين، وفي السجح اهدية والرقاني: حتى يصلي من الصلاة، أي يصلي شععتي طوافين، والأول أوجه: "لأن السنة في الطواف أن يتبع كل سبع ركعتين"، قال الباجي: وذلك أن من سعى في طوافه فبغ ثمانية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك، ثم ذكر ولم يكن قصد أن يقرر بين كل سبعين، فإنه يقطع ويركع للسبع الكوامل، ويعني ما زاد، ولا يعتد به، إن أراد أن يطوف أسبوعا آخر، وليتدنه من أوله، فيصوف سبعا ثم يركع، وهذا حكم العائد في ذلك، فإن أكمل السبعين عامدا أو ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين؛ لأن الأسبوع الثاني مختلف فيه، فأمرناه بالركوع مراعاة للاختلاف، هذا هو المشهور من قول مالك، ومذهب الحنفية في ذلك ما في 'شرح الباب': طاف وسعي ركعتي الطواف ولم يتذكر إلا بعد شروعه في طواف آخر، فإن كان التذكر قبل تمام شوطه، رفضه وقطعه لتحصل سنة الموالاة بين الطواف وصلاته، وبعد إتمام شوطه لا يرفضه، بل يتم طوافه لنذي شرع فيه، وعليه لكل أسبوع ركعتان، ولو طاف فرضا أو غيره ثمانية أشواط، إن كان حين شرع في هذا الشوط على طل أن الثامن سابع فلا شيء عليه، وإن علم أنه الثامن، لكن فعنه ساء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر، والصحيح أنه يلزمه تنمة سبعة أشواط للشروع الملزم. وقال ابن نجيم في 'البحر' بعد ما حكى الاختلاف في كون السبعة ركعا أو واحدا: وهذا التقدير أعني السبعة مانع للنقصان اتفاقا، واحتلوا في معه للزيادة، حتى لو طاف ثامنا وعلم أنه ثامن احتلوا فيه، والصحيح: أنه يلزمه إتمام الأسبوع؛ لأنه شرع فيه ملتزما، بخلاف ما إذا طل أنه سابع ثم تبيّن له أنه ثامن؛ فإنه لا يلزمه الإتمام؛ لأنه شرع فيه مسقطا لا ملتزما، كالعبادة المظنونة.

**ومن شك في طوافه إلخ:** أنه م يتبع السبع، "بعد ما يركع ركعتي الطواف"، يعني وقع الشك بعد صلاته تحية الطواف هل أتم سبع أشواط أو لم يتم، "فيعيد" من العود أي ليرجع إلى المطاف "فليتمم طوافه على اليقين"، قال الباجي: فعليه أن يرجع ويبني على ما يتيقن من طوافه لقرب المدة؛ لأنه إما ذكر ذلك بأثر سلامه من الركعتين، فإن يتيقن خمسة طواف شوصين، وإن يتيقن ستة صاف واحدا. "ثم ليعد الركعتين؛ لأنه لا صلاة لطواف إلا بعد إكمال السبع" قال الموفق: إن شك في عدد الطواف بني على اليقين، قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على ذلك، ولأنها عبادة فمضى شك فيها وهو فيها بنى على اليقين كالصلاة، وإن شك في ذلك بعد فرائعه من الطواف لم يلتفت إليه، كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراع عن الصلاة. وفي "القنية": لو شك في عدد أشواطه =

قال مالك: وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ وَقَدْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ أَوْ كُلَّهُ، وَلَمْ يَرْكَعْ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ وَالرَّكْعَتَيْنِ، .....

= أعاد الشوط الذي شك فيه، وفي الحج يبني على الأقل في ظاهر الرواية، ولا يبني على غالب صه، خلاف الصلاة ولو نفلاً؛ لأن تكرار الركن والريادة عليه لا يفسد الحج، وريادة الركعة تفسد الصلاة، فكان لتحري في باب الصلاة أحوط، وما في 'اللباب': ولو شك في عدد أشواط الركن أعاده، قال في 'التحرير المحتار': أعاد الشوط الذي شك فيه، وليس المراد أنه يعيد الطواف كله، وكذا ما في 'الحر': لو شك في أركان الحج قال عامة المشايخ: يؤدي ثانياً، أي يؤدي ما شك فيه طوافاً كان أو شوطاً، فلا يخالف ظاهر الرواية، ثم التعليل بقوله: لأن تكرار الركن إلخ، يعيد أن طواف الواجب من التطوع أيضاً كطواف الركن في حكمه الساء على الأقل، وفي 'البدائع': أما الشك في أركان الحج ذكر الخصائص أن ذلك إن كان يكثر يتحرى أيضاً كما في باب الصلاة، وفي ظاهر الرواية يوحد باليقين، والفرق: أن الريادة وتكرار الركن لا يفسد الحج، فأمكن الأحمد باليقين، فأما الريادة في باب الصلاة إذا كانت ركعة، فإنها تفسد الصلاة إذا وجدت قبل القعدة الأخيرة، فكان العمل بالتحري أحوص.

**يقض وضوءه وهو إلخ** الواو حالية، "يطوف بالبيت، أو يسعى بين الصفا والمروة، أو بين ذلك" الطاهر أن الإشارة إلى الطواف والسعي، وعلم حكمه بقوله. لا يدخل في السعي، فالصور ثلاث بين حكمها مرتين فقال: 'فيه' الضمير بشأن "من أصابه ذلك" أي الحدث والحال أنه "قد طاف بعض الطواف أو طاف كله" ولكن 'لم يركع ركعتي الطواف، فإنه يتوضأ ويستأنف الطواف' من أوله، سواء وقع الحدث في وسط الصوف أو بعد الفراغ عنه قبل الركعتين 'و' يصلي "الركعتين" بعد الطواف طاهراً متصلاً به، والحدث يجمع بين طواف بعضه على بعض، وبناء الركعتين على الطواف الكامل. قال الدردير: ثانياً أي الشرائط كونه أي الطواف متلبساً بالظهيرين، أي طهارة الحدث والحدث، وبطل بناء الحدث حصل أثناءه ولو سهواً، وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف إن كان واحداً أو تطوعاً، وتعتمد الحدث، وعند الحموية: الموالاة بيمينه سعة ليس بشرط، صرح بذلك في فروعههم، وفي "الدر المحتار" لو خرج منه أو من السعي إلى جارة أو مكتوبة أو تحديد وضوء ثم عاد، بنى. قال ابن عابدين: قوله: "بنى"، أي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال، وظاهره أنه لو استقبل لا شيء عليه فلا يزمه إتمام الأول؛ لأن هذا الاستقبال للإكمال بالموالاة بين الأشواط، وفي 'اللباب' ما يدل عليه حيث قال في مستحبات الطواف. ومنها استئناف الطواف لو قطعه، أو فعله على وجه مكروه، قال شارحه: لو قطعه أي ولو بعذر والظاهر أنه مقيد بما قبل إتيان أكثره. وإذا عاد للبناء هل يبني من محل انصرافه أو يبتدئ الشوط من الحجر؟ والظاهر: الأول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة.

وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَهُ مِنْ انْتِقَاضِ  
وُضُوئِهِ، وَلَا يَدْخُلُ السَّعْيُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ بَوْضُوًا.

### الصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ فِي الطَّوَافِ

٨١٥ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ  
ابْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا  
قَضَى عُمَرُ طَوَافَهُ نَظَرَ، فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَاخَ بِذِي طُوًى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

**وأما السعي** **إخ** ذكر في السجح الهدية قل ذلك: قال مالك، وليس في المصرية، وهو الأوجه، فإن الكلام مدحوق  
بما قبله، "فإنه" الضمير لشأن، "لا يقطع ذلك" أي السعي "عليه" أي على الرجل "ما أصابه" فاعل "لا يقطع"،  
"من انتقاض وضوئه"، لفظ "من" بياية، قال الجاهلي: وذلك يقتضي معيين: أحدهما: أنه ليس من شرط السعي  
والطهارة، لأنها عبادة لا تعلق لها بالبيت، كالحمار. والثاني: أن الحدث في أثائه لا يمنع البناء على ما مضى، فمن  
أحدث في أثناء سعيه فالأفضل له أن يخرج، فينظف لحدته ذلك، ثم يرجع فيبي على ما تقدم منه، ولو ثمادى  
محدثاً لأجرأه، "ولا يدخل السعي" أي لا يندؤه "إلا وهو طاهر بوضوء" أي يستحب له ذلك، وتقدم أن  
الطهارة ليست بشرط للسعي عند الأربعة، إلا في رواية لأحمد: قال الموفق: ولا يعول عليها.

**طاف بالبيت** **إخ** طواف الوداع، قال الجاهلي: جوار الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر لا يعلم فيه  
خلافاً، وقد سئل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر، فقال: لا بأس بذلك، ويؤجر الركوع حتى تغرب الشمس.  
قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، قالوا: فإن فعل فليؤجر الصلاة. قال  
الحافظ: ولعل هذا عند بعض الكوفيين، وإلا فاشتهور عند الحنفية: أن الطواف لا يكره، وإنما تكره الصلاة، وقال  
أبو البر: رأيت البيت يغلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد، وروى أحمد بإسناد حسن عن جابر: كما يطوف  
فممسح الركس العاتقة والخاتمة، ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس.  
"فلما قضى" أي أتم "عمر طوافه نظر" إلى المطلع "فلم ير الشمس" طالعة "فركب" بدون الصلاة؛ لأنه لا يراها بعد  
الصبح حتى تطلع الشمس، "حتى أتاه" أي أبرك راحلته "بذي طوى" بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة. "فصلى  
ركعتين" زاد في السجح المصرية: سنة الطواف، وعلق البخاري في "صحيحه": طاف عمر بعد صلاة الصبح، فركب  
حتى صلى الركعتين بذي طوى، قال الحافظ: وقد رويها بعلو في أمالي ابن مندة من طريق سفيان، ولمطه: أن عمر  
طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج إلى المدينة، مما كان بذي طوى وطعت الشمس صلى ركعتين.

٨١٦ = **ماث** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ فَلَا أُدْرِي مَا يَصْنَعُ.

٨١٧ - **ماث** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْبَيْتَ يَخْلُو بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضُ أُسْبُوعِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ،

**يطوف بعد صلاة العصر.** هكذا في جميع النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها: الصبح، والصبح: لأور، "ثم يدخل في حجرته" بضم المهمله وسكون الحيم، الموضع المفرد، كذا في 'الجمع'، وفي 'الحمل': القطعة من الأرض المحجورة بحائط أو حوه، فهي فعلة بمعنى مفعولة كالعرفة والقبصة. "فلا أدري ما يصنع" يريد لا يدري هل كان يركع لطوافه بعد دخول حجرته أم لا؟ والأظهر: أنه لم يكن يركع حتى تغرب الشمس؛ لأنه لو ركع قبل الغروب لركع في المسجد؛ لأن ذلك أفضل، ولأن الأمر المعتاد من وصل ركوعه بطوافه أن يركع في المسجد، وانصرف عبد الله إلى منزله قبل أن يركع، طاهره الامتناع من الركوع، ولا يمتنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف إلا من رأى الوقت لا يصلح لرافة، وإن كان لها سبب، قاله الناجي.

**ما يطوف به أحد** في هذين الوقتين. قال الرقائي: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة، لا إخبار عن حكم، فسقط قول أبي عمر بن عبد البر: هذا خبر مبكر، يدفعه كل من رأى الطواف بعدهما وتأخيره الصلاة، كماله وموافقيه ومن رأى الطواف والصلاة معا بعدهما. وذكر في "موطأ محمد" بعد أثر الباب: قال محمد: إنما كان يحوي؛ لأنهم كانوا يكرهون الصلاة بين الساعتين، والطواف لا بد له من صلاة ركعتين، فلا بأس بأن يطوف سعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض، كما صاع عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب وهو قول أبي حنيفة. وقال الناجي: قوله: 'إن البيت كان يخلو في هذين الوقتين' يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين، وإنما دلت؛ لأن الطائف في هذا الوقت إنما يصوف أسبوعا واحدا، ثم يمتنع عن الطواف لامتناع ركوع الطواف الأول، ولأن من سعة كل طواف أن لا يحول بينه وبين ركوعه طواف آخر، ولذلك كان يخلو البيت من الطائفتين في دينك الوقتين. قلت: وهذا عند المالكية لعدم رؤيتهم وصل الأسابيع حتى قال بعضهم: إن الريادة على السبع عمدا يبطل الطواف، كما تقدم مفصلا. وعند الحنفية: يكره وصل الأسابيع بدون الصلاة، لكن لا كراهة عندهم في الأوقات المكروهة.

**بعض أسبوعه إلخ:** شوطا أو أكثر ما دون السبعة، "ثم أقيمت" مع الإمام الراتب "صلاة الصبح أو صلاة العصر"، وكذا حكم غيرهما من الصلاة المكتوبة، وحصلهما بالذكر؛ لما يترتب عليهما ما سيأتي من منع التحية بعد البناء؛ فإنه يقصع الطواف وجوبا، ويستحب كمال الشوط، قاله الرقائي. و"يصلي مع الإمام" أي يدخل في صلاته، =



فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَنْبِي عَلَى مَا طَافَ حَتَّى يُكْمِلَ سَبْعًا ثُمَّ لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ، قَالَ: وَإِنْ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ طَوَافًا وَاحِدًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدٍ، وَيُؤَخِّرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، كَمَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَيُؤَخِّرُهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ صَلَّاهُمَا إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

## وَدَاعُ الْبَيْتِ

٨١٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ .....

= "ثم يبي على ما طاف" قبل الصلاة ويدب أن يتدئ ذلك الشوط وإن لم يكمله أولاً. "حتى يكمل سبعا، ثم لا يصلي" ركعتيه "حتى تطلع الشمس" وترتفع قدر رمح "أو" حتى "تغرب" الشمس، فيصليهما قبل صلاة المغرب، "قال" مالك: "وإن أخرهما حتى يصلي" فريضة "المغرب، فلا بأس بذلك" قال الزرقاني: قبل أن يتفل، وإلا ابتدأه، وظاهره: أن تقديمهما قبل صلاة المغرب أفضل، وقد قال ابن رشد: إنه الأظهر لاتصالهما حينئذ بالطواف، ولا يفوتانه فضيلة أول الوقت؛ لحفتهما.

لا يريد على سبع واحد: لكرهه جمع أسوعين أو أكثر قبل صلاة الركعتين عند مالك، كما تقدم مفصلاً. "ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس" وتحل النافلة بالارتجاع، "كما صنع عمر بن الخطاب" فيما مر عنه مسنداً. "ويؤخرهما بعد" صلاة "العصر حتى تغرب الشمس، فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء" قبل صلاة المغرب "وإن شاء أخرهما حتى يصلي" مكتوبة "المغرب، لا بأس بذلك"، ظاهر هذا القول التخيير في أدائهما قبل المغرب وبعده، وظاهر القول الأول أفضلية تقديمهما قبل صلاة المغرب. قال الزرقاني: فهو اختلاف قول، وفي "الاستدكار": عند جماعة من رواة "الموطأ" عن مالك: أحب إلي أن يركعهما بعد صلاة المغرب. فله ثلاثة أقوال، مشهورها الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه.

وداع البيت: يفتح الواو، اسم للتوديع، كسلام وكلام، كذا في "العاية". وقال ابن نجيم: له خمسة أسام: طواف الصدر؛ لأنه يصدر عنه، والصدر الرجوع، وطواف الوداع؛ لأنه يودع البيت به، وطواف الإفاضة؛ لأنه لأجله يفيض إلى البيت من منى. وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه لا طواف بعده، وطواف الواجب، واختلف في المراد =

قَالَ: لَا يَصْدُرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ آخَرَ التُّسْلُكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ. قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: فَإِنْ آخَرَ التُّسْلُكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ: ...

= بالصدر الذي هو الرجوع، فعندنا: هو الرجوع عن أفعال الحج، وعند الشافعي: هو الرجوع إلى أهله، ويتنى عليه: أنه لو طاف للصدر ثم أقام مكة شغل له ترممه الإعادة عندما حلافا له، قال الموفق: صواف الوداع واجب يوجب عنه الدم إذا تركه، وهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي.

**لا يصدر** الحج بصم الدال والنون الثقبة أي لا يصرف. "أحد من الحاج تخصيصه بـ 'الحاج' حجة للحقيقة، في أنه يجب على الحاج دون إخراج عن مكة، ولو مكيا، حلالا للمالكية في المشهور عنهم، كما تقدم. 'حتى' يطوف بالبيت' صواف الوداع، "فإن آخر السك الطواف بالبيت" وفي تسميته إياه سكا أيضا حجة للحقيقة لأن المراد بالصدر الرجوع عن السك كما تقدم، ولذا جمعه عمر آخر السك، وإليه أوله أشهر من المالكية، كما حكاه الساجي، ولذا قال: من طاف هذا الطواف ثم أقام أياما فليس عنه أن يودع إن شاء فعل وإلا لا، وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالبي حيث قال: ... أخرج مسلم، ورواه الشافعي، وراد: ... كذا في "التعليق الممجد".

**قال مالك في الحج** مأخذ قول عمر بن الخطاب إذ قال: "فإن آخر السك الطواف بالبيت إن" قوله "ذلك فيما يرى" - بصم النون أي نظر أنه مأخوذ من قوله تعالى الآية: "والله أعلم" حقيقة مستدله، جملة معترضة، والذي نظر أنه قال: "نقول الله تبارك" بلام الخارة على القول في السج المصرية، حر لـ 'إن'، وفي السج الهندية بدله: 'نقول الله تبارك وتعالى: ومن يعظم' من التعظيم "شعائر الله" جمع شعيرة أو شعارة - بالكسر - بور فلادة، بإعلام الحج وأفعاله، كذا في "الحمل"، "فإنها" أي تعظيمها، كذا في "الحلالين"، 'من تقوى اقنوب'، "من" ابتدائية، أي فإن تعظيمها متدا وباش من تقوى قنوبهم، كذا في "الحمل" عن الخطيب، قال الساجي: اختلف الناس في تأويل هذه الآية، فذهب مجاهد إلى أن شعائره هي البدن، وأبكر القاصي أبو إسحاق هذا القول؛ لأنه تعالى قال: ... وأبكر القاصي أبو إسحاق هذا يريد أن يجعلها جميع الشعائر، قال: ومما يبين ذلك أنه تعالى قال: ... (الحج: ٣٢) وذلك يقتضي أن يكون أجلا مؤقتا كالوقوف بعرفة، والمبيت بالمدلفة، ورمي الجمار.

وقد روي عن زيد بن أسلم أنه قال: الشعائر ست: الصفا والمروة والجمار والمشر الحرام وعرفة والركن. والجرمات خمس: الكعبة الحرام، والبدن الحرام، والمسجد الحرام، وأشهر الحرام، والمنحرم حتى يحل "وقال: ... محمداً بن أبي سب ... فمحل الشعائر كلها ومحل انقضائها جميعها إن استبعت العقيق، قال السيوطي في "الدر": أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن موسى في قوله تعالى: ... من تعظم شعائر الله، وتجمع من شعائر الله، والبدن من شعائر الله، =



فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ أَوْ عَرَضَ لَهُ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَهِلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ حَتَّى صَدَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا فَيَرْجِعَ فَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ.

### جامع الطواف

٨٢١ - عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ،.....

**رجلا جهل** **الح** لم يعلم أن يكون آخر عهده أي الخارج من مكة 'اصواف بالبيت' للبوداع، 'حتى صدر' أي رجع عن مكة، 'لم أر عليه شيئا' لأنه ترك منه ولا شيء تركها، وعنده دم عند الحفية، 'إلا أن يكون' علم ذلك، وكان إذا كان 'قريبا' من مكة، وقد عرفت قريبا منه 'بعد القرب حد، بل امداد عدهم في ذلك على عدم المشقة، ورأى الإمام من الطهران بعيدا وامدار في ذلك عند الحفية على المواقيت، ويجب العود ما لم يخاورها، 'فيرجع فيطوف بالبيت' طواف البوداع، 'ثم يصرف' إلى مصرفه، 'إذا كان قد أفاض'، قال الساجي: 'يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد أن هذا حكم من أفاض، وأما من لم يفيض فإنه يرجع على كل حال، قرب أو بعد. والثاني: يريد إذا كان قد أفاض يوم السحر، وأما من أفاض بعد السحر واتصل حروجه بإفاضته، فليس عليه طواف؛ لأن صواف الإفاضة بخلافه، قلت: والمؤرخية الثاني مختص بمسك المالكية.

**سكوت** **الح** أو ال الرحيل إلى المدينة. أي أشتكى أي أتوجع، وهو مفعول 'شكوت'، تريد أنها شككت إلى رسول الله ﷺ أنها لا تصيق الطواف ماشية؛ لصعقها من تلك الشكوى التي كانت لها، قاله الساجي، وفسر الحفاظ من حذر والعيبي في غير موضع من شرحيهما: شكوى أم سلمة بمجرد الضعف، وفي رواية السائي عن أم سلمة: أنها قدمت مكة وهي مريضة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ أخذ بيده. 'فقال' النبي ﷺ "طوفي من وراء الناس"؛ لأنه أستر لها، ولأن سعة النساء الساعد عن الرجال في الطواف، ولأن بقراها كوها ركة يخاف تأدي الناس بدانتها، وقطع صفوفهم، وقال الساجي: طواف النساء وراء الرجال لهذا الحديث، وم يكن لأجل البعير، فقد طاف رسول الله ﷺ على بعيره يستتم الركض محجج، وهذا يدل على اتصاله بالبيت، لكن من طاف بعيره =

قَالَتْ: فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ .....

= من الرجال على بعيره فيستحب له إن حاف أن يؤدي أحدا أن يبعد قليلا، وإن لم يكن حول البيت رحام، وإن أمس أن يؤدي أحدا فليقرب، كما فعل النبي ﷺ. وأما المرأة فإن من ستها أن تطوف وراء الرجال. وأنت راكبة" عني بعيرك كما في رواية هشام عند البخاري بلفظ: عن عروة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال وهو نمكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج، فقال لها رسول الله ﷺ: رد فسب ص ٥٥ صحح قصدي على بعيرك. ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، وعلم منه أيضا: أن القصة طواف الوداع، وقال الباجي: يحتمل أن يكون طواف أم سلمة طواف الواجب وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون طواف الوداع، قت: وهو الصواب؛ لما في 'السنائي' عنها قالت: يا رسول الله! ما طفت طواف الخروج، فقال النبي ﷺ: رد فسب ص ٥٥ قصدي ع. وعلى الأول حملة ابن حزم إذ قال: طافت أم سلمة ذلك اليوم على بعيرها وهي شاكية، وتعقبه ابن القيم في 'الهدى' وقال: هو طواف الوداع بلا ريب، قال الموفق: لا نعلم بين أهل العلم خلافا في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر؛ فإن ابن عباس روى: أنه ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركض بمحجر، وعن أم سلمة قالت: شكوت إلح، متفق عليهما، وقال جابر: طاف النبي ﷺ على راحلته؛ ليراه الناس، وليشرف عليهم؛ ليسألوه، فإن الناس غشوه، والمحمول كالراكب.

وأما الطواف راكبا أو محمولا بعير عذر فمفهوم كلام الحرقى: أنه لا يجزئه، وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي ﷺ قال: ص ٥٥ والثابتة: يجزئه، ويجزئه بدم، وهو قول مالك، وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما دام نمكة، فإن رجع حبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج. والثالثة: يجزئه ولا شيء عليه، اختارها أبو بكر، وهي مذهب الشافعي وابن المديني؛ لأن النبي ﷺ طاف راكبا. قال ابن المديني: لا قول لأحد مع فعله ﷺ. ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقا، فكيف ما أتى به أجزاءه، ولا يجوز تقييد المطلق بعذر دليل، ولا خلاف في أن الطواف راجلا أفضل؛ لأن أصحاب النبي ﷺ طافوا مشيا، والنبي ﷺ في غير حجة الوداع طاف مشيا، وفي قول أم سلمة: شكوت إلى النبي ﷺ إلى أشتكى، فقال: ص ٥٥ من ص ٥٥، دليل على أن الطواف إما يكون مشيا، وإما طاف النبي ﷺ راكبا لعذر، فإن ابن عباس روى: أن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركب، رواه مسلم، وكذلك في حديث جابر: فإن الناس غشوه، وروي عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ طاف راكبا لشكاة به، وهذا يعتذر من منع الطواف راكبا عن طواف النبي ﷺ، والحديث الأول أثبت، فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عدرا، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تعليم مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب. "قالت فطفت" أي راكبة كما في نسخة "التوير"، أي على بعيري، واستدل بالحديث المالكية على مختارهم من طهارة بول ما يؤكل لحمه.

حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَانِبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ.

٨٢٢ - مَاتَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّ أَبَا مَاعِزٍ الْأَسْلَمِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ، .....

**بصلي** **اح** الكعبة، وبوّب عبه المحاري في "صحيحه": أحمر بقراءة صلاة الصبح، قال الخافظ: ليس فيه بيان أن الصلاة حينئذ كانت الصبح، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى عند المحاري من طريق يحيى بن أبي ركريا العسائي عن هشام عن أبيه بمقط. . . . . وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان بن إبراهيم عن هشام، وأما ما أخرجه ابن حريجة من طريق بن وهب عن مالك وإس هبة جميعا عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه: 'قالت: وهو يقرأ في العشاء الآخرة' فساد، وأصل سياقه لفظ إس هبة، لأن إس وهب رواه في 'الموطأ' عن مالك فم يعين الصلاة، كما رواه أصحاب مالك كلهم، أخرجه الدارقطني في 'الموطآت' له من طرق كثيرة عن مالك، منها: رواية إس وهب المذكورة، وبد يقر ذلك فاس هبة لا يحتاج به إذا انفرد، فكيف إذا حالف. "وهو يقرأ بالطور أي سورة الطور، وحدثت واو القسم؛ لأنه صار عنما عندها. 'وكتاب مسطور' وهكذا أخرجه المحاري، وأخرج أيضاً. 'وهو يقرأ ونظور وكتاب مسطور' راد هشام في روايته. فلم تصل حتى خرجت، أي من المسجد أو الخرم، فدل على جور ركعتي حجر خارج المسجد أو الحرم، وتقدم الكلام على المسألة قريباً.

**تسجد** **الح** تصلب الفتيا في أمرها "فقات" إلى أقمت" أي توجهت، "أريد أن أصوف بالبيت، حتى إذا كنت عند باب المسجد وفي السج المصرية: باب المسجد. "هرقت بفتحين، وبضم أوله وكسر ثانيه وصوب الأول، وإهاء بدل من الهمزة يقال. أراق يريق وهراق بهريق، ويجمع بين البدل والمبدل منه، فيقال: أهرق بهريق، ومنه لفظ محمد في 'موطئه': أهرقت الدماء، بالنصب جمع دم، وأشرت بجمع إلى الكثرة 'فرجعت' إلى بيتي "حتى ذهب ذلك عني" في هذا اليوم، أو في يوم آخر، "ثم أقمت" ثانياً 'حتى إذا كنت عند باب المسجد هرفت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني، ثم أقمت' ثالثاً 'حتى إذا كنت عند باب المسجد هرفت الدماء هكذا في جميع السج الهدية والمصرية من ذكرها الرجوع ثلاث مرات، ورفه في سج الهدية على الأخيرة علامة السجعة، إشارة إلى أنه وقع في بعض السج ذكر الرجوع مرتين، وذكره في 'موطئه' محمد أيضاً ثلاثاً. 'فقد عبد الله بن عمر' اتعاف لما روي عن النبي في أبواب الاستحاضة. 'إنما ذلك' بكسر الكاف "ركضة من الشيطان" والركض: صرب بالرجل، ولا يباويه ما تقدم في باب الاستحاضة. 'إنما ذلك عرق المجرى؛ لأن الشيطان يجري من آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم، ونشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا في 'تعليق الممجد' عن 'الكاهن المرحان في أحوال الحان' =



فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَارْجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ فَارْجَعْتُ، حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَاعْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي.

٨٢٣ - **م** أَنَّهُ بَلَّغَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ مُرَاهِقًا خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَبِينَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ. قَالَ مَالِكٌ: <sup>طواف القدم</sup> وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

= ويحتمل أن يكون النسبة إليه محاربا؛ لأنه يحمله لما يدخل على المرأة في ذلك من الإلحاح. 'فاعتسلي' قال الباجي: يحتمل أن يريد به الاعتسال من احبض على حسب ما تفعله المستحاضة، ويحتمل أن يريد غسل ما بها من الدم، إن كان م يجعل لها حكم الحيض. "ثم استغفري" بالمشقة والغاء، أي تلجمي، والاستغفار أن تشد فرجها خرقه عريضة بعد أن تختشي قطعا وتوثق صر فيها بشيء تشده على وسطها، من ثمر الدابة الذي يجعل تحت دسها، كد في 'التعليق' عن 'المجمع' وغيره. "ثوب" يريد أن تتوفي به مما يخري منها من الدم. "ثم طوي" قال محمد: وهذا أحد، هذه المستحاضة تنوضا وتستغفر ثوب، ثم تطوف وتصنع ما تصنع الطهارة، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

**دخل مكة مرَاهِقًا** بفتح اهاء وكسر ها، يعني ضاق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بعرفة. 'أخرج إلى عرفة قبل أن يطوف بالبيت' طواف القدم وقبل أن يسعى 'بين الصفا والمروة'؛ لأنه مرتب على الطواف ولم يحد به وقتا. 'ثم يصوف' للإفاضة 'بعد أن يرجع' عن متى ويسقط عنه طواف القدم؛ لعذر ضيق الوقت.

**ودلت** أي ترك صواف الورود 'واسع' أي حائر لضيق الوقت "إن شاء الله" للتبرك. قال الباجي: وقد روى محمد عن مالك: أن لمرهق تعجيل الطواف وتأخيره. وقال أشهب: إن قدم يوم عرفة أحسب تأخير طوافه، وإن قدم يوم التروية أحسب تعجيله، وله في التأخير سعة، رواه عنه محمد، وفي "الهداية": إن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفات ووقف بها، سقط عنه طواف القدم؛ لأنه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الأفعال، فلا يكون الإتيان به على غير ذلك الوجه سنة، ولا شيء عليه بتركه؛ لأنه سنة، وبترك السنة لا يجب الجابر

وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَقِفُ الرَّجُلُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ؟  
فَقَالَ: لَا أَحَبُّ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَطُوفُ أَحَدٌ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ  
إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

## البدء بالصفا في السعي

٨٢٤ - مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .....

وَسُئِلَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَاءٍ الْمَجْهُورُ. "مَالِكٌ" لِإِمَامِهِ "هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ فِي 'شَاءٍ' الصَّوْفِ دَلِيلُ إِحْرَارٍ عَنِ  
السَّعْيِ. "الوَاجِبُ عَلَيْهِ صِفَةُ لِلطَّوَافِ، "يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ لَا أَحَبُّ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ الْمَاجِي: وَهَذَا كَمَا  
قَالَ. يَكْرَهُ لِرَجُلٍ أَنْ يَقِفَ فِي حَالِ صَوَافِهِ حَدَثٌ غَيْرُهُ، وَلَا سِيمَا فِي الصَّوْفِ بِوَاجِبٍ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَكْرَهُ فِي  
غَيْرِ الْوَاجِبِ، فَكِرَاهِيَتُهُ فِي الْوَاجِبِ أَثَمَةٌ. وَقَالَ ابْنُ حَرَمٍ فِي الْخُحِيِّ: وَمَنْ قَصَعَ طَوَافَهُ لِعَدْرِ أَوْ كَيْلٍ بَنَى عَلَى مَا  
طَافَ، وَكَذَلِكَ السَّعْيُ، لِأَنَّهُ قَدْ طَافَ مَا صَافَ كَمَا أَمَرَ، وَلَا يَجُوزُ بِصَافِهِ، فَلَوْ قَصَعَهُ عَاشَا فَقَدْ بَطُلَ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّهُ  
مَ يَطْفُ كَمَا أَمَرَ. وَقَالَ الْقَارِي فِي مَسْتَحَبَاتِ الطَّوَافِ: وَتَرَكَ الْكَلَامَ إِسَاحَ: لِأَنَّهُ يَبْدُو الْخُصُوعَ، وَأَيْضًا تَعَقَّبَ  
عَلَى صَاحِبِ 'الْمَدَامِ' إِذْ عَدَّهُ فِي الْمُسَاحَاتِ أَيْضًا، فَقَالَ: أَعَدُّهُ أَنْ الْمَسَاحَ مَا يَسْتَوِي صِرْفُهُ مِنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَرْكُ،  
وَالْمُسْتَحَبُّ مَا يَثَابُ عَلَيْهِ فَعْنُهُ وَلَا يَعَاقِبُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ، وَقَدْ سَقَى لَهُ. أَنْ تَرَكَ الْكَلَامَ مُسْتَحَبًّا، فَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ  
مُبَاحًا، فَتَنَاقُضُ قَوْلَاهُ. وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْمَعْمَرِ أَنَّ إِسَاحَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْمَسْجِدِ مَكْرُوهٌ بِأَكْلِ الْخَسَنَاتِ، فَكَيْفَ فِي  
الصَّوْفِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ؟ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ تَرْمِذِي وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: 'صِفَةُ حَالٍ سَبْعٌ مِنْ  
عَدْلِهِ لَا تَكُونُ مَكْرُوهَةً مِنْكُمْ فِي حَالِ السَّعْيِ' مِنْ دُكْرِ اللَّهِ قُلْتُ: وَهَذَا كَيْفَ إِذَا تَكُنَّى فِي  
الْوُقُوفَةِ مَدَّةً تَنَاقُضُ الْمَوَالَاةَ، وَإِلَّا فَالْمَوَالَاةُ مِنْ شَرَايِطِ الطَّوَافِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، صَرَّحَ بِهِ الدَّرْدِيرِيُّ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ،  
صَرَّحَ بِهِ الْمَوْفِقُ فِي 'الْمَعْنَى'، وَسَمِعْتُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، صَرَّحَ بِهِ الْقَارِي فِي 'شرح المأثور'. **إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ** فَإِنَّ الصَّهْرَةَ  
مِنْ شَرَايِطِ الطَّوَافِ أَوْ وَاجِبَاتِهِ عَلَى الْإِحْتِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَهِيَ مَبْدُوءَةٌ فِي السَّعْيِ بِالِاتِّفَاقِ، كَمَا تَقَدَّمَ مَقْصُلاً.

**البدء بالصفا في السعي.** قَالَ الْمَوْفِقُ: إِنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ فِي السَّعْيِ، وَهُوَ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يَحْتَسِبْ  
بِدَلِّكَ الشُّعُوبَ، إِذَا صَارَ إِلَى الصَّفَا اعْتَدَ مَا بَاقِيَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَقَدْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ،  
وَهَذَا قَوْلُ الْحَنَسِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّائِي، وَفِي 'الْتَهْمِيدِ' اختلف الفقهاء فِيمَنْ يَكُونُ  
السَّعْيُ، فَبَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفَا، فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلُونَ: لَا يَخْرُجُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ اِتِّدَاعَهُ بِالْمَرْوَةِ، وَيَبْنِي عَلَى سَعْيِهِ بِالصَّفَا  
وَيَحْتَسِبُ بِالْمَرْوَةِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ يَقُوضُ، وَقَالَ بَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ يَخْرُجُ عَنْهُ، =

أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُرِيدُ الصَّفَا، وَهُوَ يَقُولُ: تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأُ بِالصَّفَا.

٨٢٥ - مَاتَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّفَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا، .....

= وإنما الاستدعاء عندهم بالصفاء استحباب، وقد اختلف عن عطاء، فروي عنه: أنه يعني الشوط، وعنه: أن من جهل ذلك أحرأ عنه. قال الشيخ في "المسوى" بعد حديث الباب: عليه أهل العلم، ففي "المهاج": شرطه أن يبدأ بالصفاء. وفي "المهذب": إذا سعى معكوساً بأن يبدأ بالمروة، فمن أصحابنا من قال: يعتد به ولكن يكره، والصحيح: أنه لا يعتد بالشوط الأول، قال العيني في "السياسة": لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالإحمار، وشدد عطاء بن أبي رباح، فقال: إن بدأ فيه بالمروة أحرأه، وعده صاحب "المنهاج" البدء من الصفاء في الشرائط، وبسط القاري في شرحه إن الأعداء الأصح القول بالوجوب من الأقوال الثلاثة. الشرطية والوجوب والسياسة.

**خرج من المسجد الحج** بعد ما طاف وصلى ركعتين. "وهو يريد الصفا وهو يقول هكدا في جميع السح. "بدأ بما بدأ الله به" بصيغة الإحمار على جمع المتكلم، وفي رواية: "أبدأ" بصيغة الإحمار أيضاً على الأفراد. كما في "مسلم" برواية حاتم عن جعفر. قال النووي: قد نُسب في رواية السائي في هذا الحديث بإسناد صحيح: ابدؤوا بصيغة الجمع، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ولعل الأمر في هذا الحديث لا يوحد من رواية من يحتج به، وهو حجة للجمهور في أن الاستدعاء بالصفاء واجب، وأصرح منه في الدلالة رواية السائي: ..... بصيغة الأمر للجمع، واستدل بالحديث من قال: إن الواو أيضاً للترتيب. قال الخطابي فيه: إنه اعتبر تقديم المبدوء به في التلاوة تقديمه، وأن الطاهر في حق الكلام أن المبدوء مقدم في الحكم على ما بعده، وأجاب من أنكر ذلك بأن الترتيب واجب بفعله أو بقوله، وإلا لم يحتج إلى أمره، بل فهموا الترتيب من نفس الآية.

**وقف على الصفا** قال ابن عبد البر في "التمهيد": أحب للمرتقي على الصفا والمروة أن يعنو عليهما، حتى يبدو له البيت؛ لما رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبدو له البيت، وهو حديث انفرد به عبد الرزاق عن مالك، فإن لم يفعل فلا حرج. "يكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده" نصب على الخالية، قال القاري: حال مؤكدة أي منفرداً بالألوهية، أو متوحداً بالذات، "لا شريك له" في الألوهية فيكون تأكيداً، أو في الصفات فيكون تأسيساً. "له الملك" بضم الميم، "وله الحمد" زاد في رواية أبي داود: "يحيي ويميت". "وهو على كل شيء قدير"، راد في رواية مسلم وأبي داود: لا إله إلا الله، أخر وعده، ونصر عده، وهزم الأحراب وحده، ثم دعا بين ذلك، وقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم رل إلى المروة. "يصعد ذلك ثلاث مرات ويدعو" أي بعد ذلك أو بين ذلك، كما تقدم في رواية مسلم وأبي داود. قال النووي: يكرر بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات، =

وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَدْعُو، وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٨٢٦ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَهُوَ عَلَى الصَّفَا يَدْعُو يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ هَذَا دَعْوِي **نَحْنُ نَكْنُ** وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ. (عائذ: ٦٠)

## جامع السعي

٨٢٧ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: .....

= هـ، هو لمشهور عند أصحابنا، وقال جماعة من أصحابنا: يكرر تذكر ثلاثا ولدعاء مرتين فقط، واصواب لأو، ويصنع على المروة مثل ذلك استدل به العرب عند السلام على أن المروة فصل من الصفا؛ لأنها تقصد بالتذكر والدعاء أربع مرات، بخلاف الصفا، فإنها تقصد ثلاثا، وأما البداءة بالصفا فيسبغ بورد؛ لأنه وسية، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن الصفا تقصد أربعاً أيضاً، أوها: عند البداءة، فكل منهما مقصود بذلك، وتمتاز الصفا بالابتداء، وعلى اعتبار يتعادلان؛ ثم ما ثمة هذا التفصيل مع أن العادة المتبعة كما لا تتم إلا بهما معاً، وجرم اشتباه القرني تلميد العرب بأن الصفا أفضل؛ لأن السعي منه أربعاً ومن المروة ثلاثاً، وما كان العادة فيه أكثر فهو أفضل.

**يدعو يقول الحج** في دعائه 'انهم إليك قلت: هـ هـ هـ حمل الدعاء على ظاهره من الصفا، لا أن أراد به العادة، كما هو قول آخر في تفسير الآية، ووجه اربط على الأول بقوله تعالى: هـ هـ هـ من سجد من سجد هـ (عمر: ٦٠) أن الدعاء أحصى من العادة، فمن استكثر عن الدعاء استكثر عن العادة، فالوعيد بما هو من تركه استكثاراً ومن فعل ذلك كفر. 'وإنك لا تخلف الميعاد' كما قلت في القربان المجيد، 'وإنني أسألك كما هديتني' تاء الحصاص، 'لِلْإِسْلَامِ، أَنْ لَا تُنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ' أي لا تخرجه 'منِّي حتى تتوفاني وأنا مسلم' فإن العبرة بالخواتيم.

**جامع السعي** ذكر الشيخ في 'البدع' تعاليجي: اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه ركع، لا يصح الاحتجاج به، وهو قول ابن عمر وعائشة وحابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق وأبو ثور. والقول الثاني: أنه واجب جبر بدم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك في 'العتبة' كما حكاه ابن العربي. والثالث: إنه ليس بركن ولا واجب، بل هو سنة ومستحب، وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية. وحكى الخطابي من مذهب عائشة هـ هـ أنه تصحيح.

قُلْتُ لِعَائِشَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ: .....

**لعائشة أم المؤمنين** الحج بقوله عز اسمه: **وَلَا تَجِدُ أُمَّةَ نَبِيٍّ** (الحرب ٦) وهل يقال هن: أمهات المؤمنات أيضاً؟ قولان مرجحان. "وأنا يومئذ حديث السن" أي صغير العمر، فيه اعتذار عن سؤاله، وأن التماسه عليه بشأ لحدثة سنه، وم يكن بعد فقه ولا عزم من سن النبي ﷺ ما يتأول به نص القرآن. "أرأيت بكسر التاء، قول الله" أي أحريي عن مفهوم قوله "تبارك وتعالى: إن الصفا والمروة" جلا السعي البدان يسعى من أحدهما إلى الآخر، والصفا في الأصل: جمع صفاة، وهي الصخرة والحجر الأيمن، والمروة في الأصل: حجر أبيص هراق، قاله القسطلاني. "من شعائر الله" من أعلام ديه، جمع شعيرة وهي العلامة. وفي "التفسير العريبي": جمع شعيرة أو شعارة بمعنى العلامة، ويطلق في عرف الشرع على أمكة العادة كالنكحة، وأرمنتها كشهر رمضان، وعلامتها كالختان وغيرها. قال الراربي: أما شعائر الله فهي أعلام طاعته، وكل شيء جعل عبداً من أعلام طاعة الله فهو من شعائر الله، وشعائر الحج: معالم بسكه، ومنه أشعر احرام، ومنه إشعار النساء، والشعائر جمع شعيرة، وهو مأخوذ من الإشعار الذي هو الإعلام، ومنه قولك: شعرت بكذا أي علمت، والشعائر إما أن نخمها على العبادات أو على السك، أو نعملها على مواضع العبادات والسك، فإن قلنا بالأول حصل في الكلام حذف؛ لأن نفس الجبين لا يصح وصفهما بأههما دين وسك، فالمراد به أن الطواف بهما والسعي من دين الله تعالى، وإن قلنا بالثاني استقام طاهر الكلام؛ لأن هذين الجبين يمكن أن يكونا موضعين للعبادات، وكيف كان، فالسعي بهما من شعائر الله ومن أعلام ديه، والسعي ليس عادة تامة في نفسه، بل إنما يصير عادة إذا صار بعضاً من أبعاد الحج؛ فهذا السر بين الله تعالى الموضع الذي يصير فيه السعي عادة، فقال: **فَمَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ** أي إثم عليه، وأصل الجناح الميل، وقيل: الميل إلى النازل كما بسطه الراربي. أن يطوف" تشديد الطاء أصله يتطوف، فأبدلت التاء طاء؛ لقرب محرجهما، وأدعمت الطاء في الطاء. "هنا" أي يسعى بهما. "فما على الرجل" ولفظ 'البخاري': "فوالله ما على أحد جناح شيء من الإثم والملام أن يطوف بهما؛ إذ مفهوم الآية: أن السعي ليس بواجب؛ لأنها دلت على نفي الجناح، وذلك يدل على إباحته وتساوي الطرفين من الفعل والترك.

قال الحافظ محصله: أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك؛ لأن رفع الإثم علامة المباح، ويرداد المستحب بإثبات الآخر، ويرداد الوجوب عليهما بعقاب التارك، ومحصل جواب عائشة: أن الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه، مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين. "قالت عائشة" رادة عليه "كلا" استفتحت كلامها بـ "كلا" على معنى التأكيد في الردع، وأحبرته أنه "لو كان" الأمر "كما تقول، لكنت الآية: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما"، زيادة حرف النفي، كما فرئى في الشواهد، ثم بيئت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الإثم على الفاعل، له سبب خاص، فقالت: "إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار" بالراء المهمة في جميع نسخ "الموطأ" -

أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَصِفُ أَحَدٌ مِّنْ سَعَادَةِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ نَبَتْ أَوْ غَسَرَ وَلَا حُدَّحَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِفْ بِهِمَا﴾ <sup>(البقرة: ١٥٨)</sup> فَمَا عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا! لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذَوَ قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا قُرَيْشَ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَدِينَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَصِفُ أَحَدٌ مِّنْ سَعَادَةِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ نَبَتْ أَوْ غَسَرَ وَلَا حُدَّحَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِفْ بِهِمَا﴾

٨٢٨ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ سُودَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَتْ تَحْتَ ..

= وروايات "الصحيحين" وغيرهما، وعراه الخطابي لأكثر الروايات، وإن في بعضها: الأصباء، بالوحدة بدل الراء، قال: فإن كان محفوطا فهو جمع نصب، وهو ما يصب من الأصنام؛ ليعبد من دون الله. 'كانوا يهلون' أي يحجون قبل أن يسلموا كما في رواية البخاري. "مناة" نجم مفتوحة فون محففة، محرور بالفتحة؛ للعلمية والتأنيث، وسميت مناة؛ لأن السائل كانت غنى أي تراق عيدها، اسم صم كان في الجاهلية. 'وكانت مناة حذو' بفتح المهملة وسكون المعجمة أي مقابل "قديد" بصم القاف وفتح الدال المهمة بعدها نخبة ثم مهمة، قرية جامعة بين مكة والمدينة، كثيرة المياه، قاله الكري. 'وكانوا' أي الأنصار التي قبل مناة 'يتخرجون' بالخاء المهملة والجيم، يحترزون ويتأثمون "أن يطوفوا" في الجاهلية "بين الصفا والمروة"؛ لكرهيتهم ذلك الصميين، وحبهم صمهم الذي بالمثل أي مناة "فما جاء الإسلام، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك" أي عن السعي بين الصفا والمروة. "فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَصِفُ أَحَدٌ مِّنْ سَعَادَةِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ نَبَتْ أَوْ غَسَرَ وَلَا حُدَّحَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِفْ بِهِمَا﴾" (البقرة: ١٥٨) تقدم تفسير الآية قريبا، والحكمة في التعبير بهذا السياق مطابقة جواب السائلين؛ لأهم توهموا من كونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام، فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم.

سودة الح لم أجد ترجمتها. "كانت تحت" وفي النسخ المصرية: كانت عند 'عروة بن الرزي' أي في نكاحه، "فخرجت" إلى المسعى تطوف بين الصفا والمروة. الحملة حال مقدرة، ويحتمل أن تكون مستأجرة، كذا في "المحلى". "في حج أو عمرة" شك من الراوي، "ماشية" حال من صمير "تطوف"، "وكانت امرأة ثقيفة" كناية عن سمها، "فجاءت" إلى المسعى "حين انصرف الناس من صلاة العشاء"؛ لتطوف وتسعى ليلا؛ لأنه أستر وتقل الزحمة =



عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَخَرَجَتْ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَاشِيَةً، وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً، فَجَاءَتْ حِينَ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْعِشَاءِ، فَلَمْ تَقْضِ طَوَافَهَا حَتَّى نُودِيَ بِالْأَوَّلِ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَكَانَ عُرْوَةُ إِذَا رَأَاهُمْ،  
الداء الأول

= في المسعى إبداعك. "فمنه تفصّل" أي: تمت "طوافها" أي السعي بهما، "حتى يودي" ساء المجهول "بالأول" أي بالأداء الأول "من" أدائي "الصبح"، وفي نسخة الباجي: بالأول من الصبح، والتأنيث باعتبار الدعوة؛ فإنه **سعى** ساء بها، كما ورد عند سماعه: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، الخديث. قال القاري: سمي الأداء دعوة؛ لأنه يدعو إلى الصلاة والذكر. "فقضت" أي أكملت "طوافها فيما بينها" أي صلاة العشاء "وبينه" أي بين الداء الأول، أو فيما بين الأولى من الصبح وبين انصراف الناس عن صلاة العشاء، والمؤدى واحد، وهو أنها لثقلها لا تكمل طوافها إلا فيما بين العشاء إلى الصبح، ومع ذلك لا ترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي. قال الباجي. وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لثقلها إلا فيما بين العشاء وبين الأداء للصبح، ومع ذلك كانت تطوف بهما ماشية ولا ترخص بالركوب، وقد روى معمر: أنها كانت تستريح في أثناء سعيها، ومعنى ذلك: أن الخبوس في أثناء السعي لعذر ليس بممّوع ما لم يخرج إلى حد القطع، وذلك أن فيه معونة على العبادة وتساهل إلى إتمامها، وأما الخبوس لعذر ممتنع في الحملة؛ لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الانقضاء، فإن فعل فقال أشبه: إن كان شيئاً حقيقياً فلا شيء عليه وإن صعب، وإن طال الخبوس حتى يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه؛ فإنه يستأنف ولا يبي.

**إذا رآهم إلخ:** الناس "يطوفون على الدواب" والمراكب "بهاهم أشد السهي، فيعتلون" بفتح التحتية وتشديد اللام افتعال من العلة أي يتمسكون، يقال: اعتل فلان، إذا تمسك بحجة. "له بالمرص حياة مه" أي من عروة، ولا يكونون مرصاء في الحقيقة فيقول عروة لما فيما بينها وبينه أي محاطاً لها خاصة: "لقد حاب هؤلاء" من أجر من أتى بالعبادة على الوجه المأمور به. "وخسروا" ما غم من أتى بالعبادة على وجهها. قال الباجي: وقد روي عن ابن أبي مبيكة أنه قال لعائشة: أي أمته! ما معك من العمرة عام الأول فقد انتظراك؟ فقالت: الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بهما، وأكره أن أركب بهما، وروي عن معاهد: لا يركب بينهما إلا من ضرورة، وبه قال مالك، فإن كانت ضرورة فقد قال ابن نافع: لا بأس أن يسعى الرجل راکباً من مرض أو نحو ذلك. وقال عطاء: يركب بهما من شاء، والدليل على ما يقول: ما روى أن رسول الله **سعى** ماشياً، وأفعاله على الوجوب. ومن جهة القياس: أنه سعى ذو عدد سبع، فكان حكمه المشي مع القوة، أصل ذلك الطواف. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ومما يدل على كراهية الطواف راکباً من غير عذر إني لا أعدم خلافاً بين المسلمين أنهم لا يستحبون لأحد أن يطوف بين الصفا والمروة على راحته راکباً، ولو كان طوافه **سعى** =

يَطُوفُونَ عَلَى الدَّوَابِّ يَنْهَاهُمْ أَشَدُّ النَّهْيِ، فَيَعْتَنُونَ لَهُ بِالْمَرَضِ حَيَاءً مِنْهُ، فَيَقُولُ لَنَا  
 فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ: لَقَدْ حَابَ هَؤُلَاءِ وَخَسِرُوا.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي عُمْرَةٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَسْتَبْعِدَ  
 مِنْ مَكَّةَ: أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ فَلْيَرْجِعْ فَلْيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا  
 وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

= رَأَى لَعْمَ عَدَرَ لِكَانَ ذَلِكَ مُسْتَحَابًّا عَنْهُمْ، أَوْ عَدَمُ مِنْ صَحَّ عَدَهُ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ وَعُرْوَةَ كَرَاهِيَةَ أَنْ  
 يَطُوفَ أَحَدُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَأَى، وَهُوَ قَوْلُ حَمَاضَةِ الْعُقَلَاءِ قَتْلًا: وَبِهِ قَالَتِ الْحَفْصِيَّةُ، فَقَدْ عَدَّ الْقَارِي فِي 'شَرْحِ  
 اللَّيَالِي' السَّعْيَ مَاشِيًا فِي الْوَحْشَاتِ، وَأَوْجَبَ الدَّمُ تَرْكَ الْمَشْيِ بِلَا عَدَرٍ، وَكَذَا فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ" وَاسْتَدْنَعُ 'وَالْعِيَّة'  
 وَغَيْرَهَا، وَعَدَهُ الْبُورِي فِي السَّيِّ، فَقَالَ: أَحَامِصَةُ: الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَرْكَبَ فِي سَعْيِهِ، بَلَا لَعْدَرٍ كَمَا سَقَى فِي الطَّوَافِ.

**حَتَّى يَسْعِدَ الْحَجَّ** يَخْرُجُ مِنْهَا حَتَّى يَصِيرَ بَعِيدًا مِنْهَا. "أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى" أَيُّ نَحْبٍ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ وَالسَّعْيِ،  
 قَالَ الْمَاجِي: مَعَهُ أَنَّهُ يَسْعَى بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ مِنَ الطَّوَافِ مَا يَبْرَأُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ السَّعْيُ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ الْحَكَمِ  
 عَنْ مَالِكٍ، وَلَا يَعْلَمُ فِيهِ حَلَاظًا فِي الْمَذْهَبِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ سِتَّةِ السَّعْيِ اتِّصَالُهُ بِالصَّوْفِ؛ لِأَنَّهُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ  
 الْحَجِّ لَا تَعْلُقُ بِهِ النَّبِيَّةُ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَعَقَّبَ مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِالنَّبِيِّ، فَإِذَا كَانَ مِنْ سِتَّةِ اتِّصَالِهِ بِالطَّوَافِ، لَمْ يَبْدَأْ  
 الصَّوْفَ؛ لِتَعَقُّبِهِ السَّعْيَ. "وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ" وَأَفْسَدَ الْعُمْرَةَ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ أَيْضًا، فَيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا  
 وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ رُكْنَهَا وَهُوَ السَّعْيُ نَاقٍ عَلَيْهِ. وَاحْتَصِلَ أَنْ الرَّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ  
 وَاجِبٌ سِوَاءِ أَفْسَادِهَا بِالْوُضْءِ وَغَيْرِهِ أَوْ لَا يَفْسِدُهَا، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي وَجوبِ الرَّجُوعِ وَإِتْمَامِ مَا بَقِيَ، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ  
 بَيْنَهُمَا فِي وَجوبِ الْقِصَافِ، فَلَوْ أَفْسَدَهَا بِالْوُضْءِ وَغَيْرِهِ نَحْبُ الْقِصَافِ أَيْضًا؛ وَلِذَا قَالَ: "ثُمَّ عَلَيْهِ" بَعْدَ مَا أُنِّمَ الْعُمْرَةُ  
 الْفَاسِدَةُ، "عُمْرَةٌ أُخْرَى" قِصَافًا لِمَا أَفْسَدَ، "وَأَهْدَى" أَيْضًا فِي الْقِصَافِ لِفُسَادِهِ. قَالَ الْمَاجِي: لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ السَّعْيَ  
 بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ سِتَّةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَالْمَكْنَفُ مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِتَحْلُلِهِ، كَمَا لَوْ  
 تَرَكَ صَوَافِهِ بِالنَّبِيِّ، وَذَلِكَ مِمَّنْ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّعْيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ  
 السَّيِّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ التَّمَامِ، فَإِذَا كَانَ السَّعْيُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ  
 الْخُرُوجُ مِنْهُمَا قَبْلَ الْإِتْيَانِ بِهِ، فَيَرْجِعُ مِنْ حَيْثُ ذَكَرَهُ بَاقِيًا عَلَى إِحْرَامِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى إِحْرَامِهِ فَسَادًا  
 رَجَعَ فَأَتَمَّ نَسْكَهَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَدْحَلَ عَلَيْهِ فَسَادًا رَجَعَ فَأَتَمَّ عُمْرَتَهُ الَّتِي أَفْسَدَ ثُمَّ قَصَّاهَا وَأَهْدَى. وَأَمَّا عِنْدَ الْحَفْصِيَّةِ  
 فَعَلَى 'شَرْحِ اللَّيَالِي': لَوْ تَرَكَ السَّعْيَ كَمَنْ أَوْ أَكْثَرَهُ فَقَلْبُهُ دَمًا؛ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبِ، وَحُجَّتُهُ نَامَ أَيُّ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ نَاقِصٌ  
 يَجْعَلُ بِالْأَمْرِ، حَلَاظًا لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ رَكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ قَالَ وَكَذَا الْحَكَمُ فِي سَعْيِ الْعُمْرَةِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَاهُ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَيَقِفُ مَعَهُ يَحْدِثُهُ؟ فَقَالَ: لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَعْيَهُ، ثُمَّ يَتِمُّ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ، وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، ثُمَّ يَتَدَبَّعُ سَعْيَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٨٢٩ - مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.....

**وسئل.** ساء المجهول "مالك" الإمام "عن رجل يلقاه الرجل آخر بين الصفا وماروة" أي وهو ساج، فيقف معه يحدثه أي يشتغل معه في التكمية، فقال لا أحب له ذلك قال في الحديث: "وه قال أبو حنيفة: إنه يكره الحديث في الطواف والسعي إذا كان يشغله عن غيره، وكذا السبع والنساء كما في 'الحاوي'، قلت: وبذلك قالت الجمهور كما تقدم قريباً أن الموالاة من سن السعي حتى قيل بوجوهها

**ومن نسي من طوافه شيئاً** شوطاً أو أكثر، أو شك فيه أي في الصوف، هل أتته أم لا؟ قال الساجي: من شك في شوط من صوفه وهو يسعي، فإنه يرجع ويتم طوافه على ما استيقن، ثم يعيد الركعتين والسعي، ووجه ذلك: أنه يلزمه أن يأتي بالطواف على يقين؛ ليتحقق براءة دمه، فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بعده بما هو بعده في المرتبة. "فلم يذكر" ذلك إلا وهو يسعي بين الصفا وماروة. فإنه يقطع سعيه ثم يتم صوافه بالبيت على ما يستيقن فيبي على الأقل، كما تقدم مفصلاً. قال الساجي: فإن كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك سعى عليه، وإن كان بقي عليه بعض شوط، فهل يتم ذلك الشوط أو يتدبَّع الذي يقتضيه؟ قول أصحابنا: إنه يتدبَّع الشوط من أوله، ويركع ركعتي الطواف أي يعيدهما بعد تمام الطواف باليقين. ثم يتدبَّع سعيه بين الصفا وماروة ولا يعتد بما سعى قبل ذلك؛ لأن صحته بتقدم الصوف، قاله الرزقاني. وقال الساجي: فعليه أن يتم الطواف على اليقين، ثم يأتي بما هو بعده في المرتبة. قلت: وعند الحنفية إتيان أكثره وهو أربعة أشواط يقوم مقام الكبر، فيكفي الدم لو ترك الأقل من طواف الزيارة أو طواف العمرة، ولكل شوط صدقة في الأقل من طواف الصدر، واحتنف في موجب طواف القدوم كما سطر في "شرح الباب".

**بين الصفا وماروة إلخ:** احتلفت نسخ "أنوطاً" في هذه الكلمة جداً، ففي جميع النسخ الضدية غير "المصنف" بين الصفا وماروة، وفي "المصنف": "إذا برل من الصفا وماروة، وكذلك في أكثر النسخ المصرية، وكذا في نسخة 'التبوير' وعلى هامش 'المنتقى': "إذا برل من الصفا مشى، يعني بإسقاط لفظ 'ماروة' والبداءة بلفظة 'من'، وفي 'الرزقاني': "إذا برل بين الصفا وماروة، كذا روادس وصاح، ولا ينبغي بإسقاط قوله: 'ماروة'، وكأنه اكتفى بلفظ =

فَشَى، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ.

= "ب" المنفصلة ذلك، وحاصله. إسقاط لفظ "المروءة" مع إثبات لفظ "ب"، وفي "التمهيد" لاس عند البر: إذا برل بين الصفا والمروءة، هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: إذا برل بين الصفا والمروءة، وغيره من رواية "الموطأ" يقول: إذا برل من نصفاً مشى، حتى إذا أقصت قدماه في بض المسبل سعى، ولا أعلم رواية يحيى وحدها من أن يَحْتَمِل ما رواه الثامس؛ لأن ظاهر قوله: "برل بين الصفا والمروءة" يدل على أنه كان راكباً، فبرل بين الصفا والمروءة، وقول غيره: برل من الصفا، والنصفا حصل لا يحتمل إلا ذلك، وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى رواية ابن حريش عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله ﷺ صاف في حجة الوداع على رحته باليت وبين الصفا والمروءة، إلى آخر ما بسطه.

وعلم من ذلك كله أن الصواب في رواية يحيى: بين الصفا والمروة، والأوجه ما في رواية غيره: من الصفا والمروة، والمعنى: إذا نزل من الصفا في شوط ومن المروة في آخر، ويمكن أن يؤول إليه لفظ يحيى كما لا يخفى، ولفظ محمد في 'موطئه': حين هبط من الصفا مشى حتى إذا حسنت قدمه، أحدث، وفي حديث حمار الطويل عند أبي داود، ورواية حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن حمار سقط. فبدأ بالصفا، فرقي عليه حتى رأى البيت، فذكر الله ووحده، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا حسنت قدمه رمل في بقع الوادي، حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة، ولفظ مسلم هذا السند: فبدأ بالصفا، فرقي عليه، ثم نزل إلى المروة حتى حسنت قدمه في بطن الوادي، حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة.

**مشي** على هيئته، "حتى إذا انصبت قدماه" قال عياض: محار من قومه: صب الماء والصب، أي احدثت. في بعض النوادي "أي السعي، وهو في الأصل: مفرح بين حبال أو تلال أو أكاء، كذا في 'لنقاموس'، قاله القاري. سعى' أي عدا وأسرع في المشي، وفي رواية مسلم وغيره: رمل، وهو معنى سعى. 'حتى يجرح منه' أي من السعي، فيمشي على عادته إلى أن يصعد على الخيل الآخر. قال الناحي: 'والسعي بين العنمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور، وقد أعلمت الحلف ديك النوصعين حتى صار إجماعا. وصفة السعي: أن يكون سعيه بين سعيين وهو الحلب، رواه محمد عن أنس عن مالك، فإن ترك السعي سطر المسيل فقد احتلف فيه قول مالك، قال في 'المسوط': قد كان مرة يقول. عليه الدم، ثم رجع فقال: لا شيء عليه، وإنما دلل على الرجال دون النساء، وقال ابن عبد البر في 'التمهيد': واحتلف قول مالك وأصحابه فيمن ترك الرمل في الطواف والهرولة في السعي، ثم ذكر ذلك وهو قريب، مرة قال مالك. يعيد، ومرة قال: لا يعيد، وبه قال ابن القاسم. واحتلف قول مالك أيضاً فيما حكاه ابن القاسم عنه: هل عليه دم مع حاله هذه إذا لم يعد أم لا شيء عليه؟ مرة قال: لا شيء عليه، ومرة قال: عليه دم. وقال ابن القاسم: هو خفيف، ولا يرى فيه شيئاً، وكذلك روى ابن وهب في 'موطئه' عن مالك: أنه استخفه ولم ير فيه شيئاً.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ جَهَلَ قَبْدًا بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: لِيَرْجِعْ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لِيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النَّسَاءَ رَجَعَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى وَالْهَدْيُ.

**قال مالك في الحج** حكم "رجل جهل" لترتيب بين الطواف والسعي، "فقد بالسعي بين الصفا والمروة" وسعى بينهما "قل أن يطوف بالبيت، قل" مالك: "ليرجع" وحيث، فإن هذا السعي لا اعتداد به عند الأئمة الأربعة كما سيأتي قريباً. "فليطوف بالبيت" أولاً، "ثم ليسع" وفي نسخة: "ثم يسعي" بين الصفا والمروة" قال في "المغلي": "وبه قال الأئمة السابقة: به يجب ترتيب بين الطواف والسعي، وبشروط تقلده الطواف على السعي، فهو سعي ثم صاف، أعاده، وقيل: أعاده ما دام بمكة، وإن رجع إلى أهله، ليست بدم. وبالإجراء قال بعض أهل الظاهر: الحديث: 'سعت قل أن أصوف'، وأولوه بأن المراد بعد طواف القدوم قل صواف الإفاضة. قال الساجي: هذا على وجهين، أحدهما: أن يكون ذلك قل أن يصوف، بمعنى قوله: "ليرجع" يريد ليرجع من مكانه إلى البيت، فليطوف به ثم ليسع، ويختل أن يكون ذكر ذلك بعد صوافه وبعد أن طاف الأمر فيه، بحيث لا يمكن أن يتصل سعيه به، فعليه استئناف الطواف؛ لينتقل به السعي، وأما إن ذكر ذلك بأثر طوافه فإنه يجزئ ذلك الطواف ويعيد السعي.

وفي "التمهيد": واحتنف العلماء فيمن قدم السعي على الطواف، فقال عطاء بن أبي رباح: يجزئه ولا يعيد السعي، ولا شيء عليه، وكذلك قال الأوراعي وطائفة من أهل الحديث، واحتلف في ذلك عن الثوري، فروي عنه مثل قول الأوراعي وعطاء، وروي عنه أنه يعيد السعي، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: لا يجزئه وعليه أن يعيد، إلا أن مالكا قال: يعيد الطواف والسعي جميعاً، وقال الشافعي: يعيد السعي وحده؛ ليكون بعد الطواف، ولا شيء عليه إلخ، وإعادة الطواف عند ما أتى إذا لم يذكره بأثر طواف، كما تقدم في كلام الساجي.

**وإن جهل ذلك إلخ.** استمر جهله، "حتى يخرج من مكة ويستبعد" عن مكة فإنه يرجع إلى مكة" وحيثاً عند المالكية؛ لتركه ركن السعي، فإن سعيه الأول صار كأن لم يكن؛ لتقدمه على الطواف، وقد عرفت أنه واجب عند الحنفية، فلو لم يرجع عندها يكفي الدم. "فيطوف بالبيت" لينتقل به السعي، "ويسعي" بعد الطواف بين الصفا والمروة، وإن كان هذا الماهل "أصاب النساء" أيضاً قل السعي "رجع" إلى مكة، وإن فسدت عمرته؛ لإصابة النساء قل أداء ركنها، ولم تقصد العمرة عند الحنفية؛ لأن السعي عندهم ليس بركن. "طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة"، وهي أفعال العمرة الأولى التي أفسدها بالوطء، "حتى يتم" مضارع من الإتمام "ما بقي عليه من تلك العمرة" التي أفسدها، =

## صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ

٨٣ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،  
عبد الله

= 'ومن بيان ما ثم عليه عمرة حرى قضاء ما أفسد أو هدي' وحب عنه في القضاء: لإفساد العمرة الأولى. قال الشافعي: يريد أنه قد أفسد عمرته لإفساده لساء قبل أن يطوف ويسعى، لأن ما تقدم من سعيه وطوفه غير محزن. فكان كمن وصى في عمرته قبل الطواف والسعي، فعليه أن يرجع إلى مكة من حيث كان، ويكون رجوعه على إحرمه، فيطوف ويسعى لعمرته التي أفسد، ثم يحل ثم يستأنف الإحرام بعمرته ثانيا، قضاء بالأولى حتى أفسد، ويهتدي هذا لإفساد عمرته الأولى. وفي شرح اللسان: لو سعى قبل الطواف لم يعتد بذلك السعي، فإن لم بعده فعليه دم، ولو ترك السعي ورجع إلى مكة بأن حرج من اميقات، فأراد العودة إلى مكة، يعود بإحرام جديد؛ مدحونه الحرم، وإذا عاد بإحرام جديد فإن كان بعمره قبلي أو لا بأفعال عمره ثم يسعى، وإن كان حج فيصوف أولا طواف القدوم ثم يسعى بعده، وإذا أعاده سقط دم، قال في الأصل: والله أحب بي من الرجوع؛ لأن فيه منفعة للفقراء.

**صيام يوم عرفة** اتفق الجمهور على فضيلة صومه لغير الحاج، وإن كان فيه بعض خلاف، قال ابن رشد في البداية في باب مندوب من الصيام: أما ما عرفت فيه متفق عليه فصيام يوم عاشوراء، والمنحرف فيه صيام يوم عرفة، وست من شوال، وأعز من كل شهر. ثم قال: وأما اختلافهم في يوم عرفة ولأن النبي ﷺ أفطر يوم عرفة، وقال فيه: **صيام يوم عرفة يكفّر سنة واحدة**، ونسب أحسن الناس في ذلك، واختار الشافعي انفصام لنجاح وصيامه لغير الحاج؛ جمع بين الأثرين. قلت: لكن فروع الأئمة الأربعة متفقة سده ثم حثموا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، ونفت بأن فعله مجرد لا يدل على عدم استحباب صومه. إذ قد يتركه بيان حوز، ويكون في حقه أفضل نصيحة النبي، وأحب بأنه قد روى أبو داود والنسائي - وصححه ابن حزيمة وإحاكم على شرطه سجاري، وأقره عليه إلهي عن أبي هريرة قال: هي ﷺ عن صوم عرفة بعرفة، وأحد صاهره قوم، منهم جني بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب قصره لنجاح، وجمهور على استحبابه حتى قال عطاء: كل من أفطره يتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم. وفي شرح اللسان في مستحبات الوقوف: الصوم من قولي عليه لا مشقة، والمطر للضعيف، وأما ما في الخاية: ويكره صوم يوم عرفة بعرفة فمسي على حكم الأعمش، فلا ينافيه ما في 'الكرامات' من أنه لا يكره لنجاح الصوم في يوم عرفة عدنا، إلا إذا كان يصعبه عن أداء شاست فحينئذ تركه أولى، وهو مختار حصاني؛ إذ قال في 'المعالم' بعد حديث أبي هريرة في النبي: وإنما هي المحرم عن ذلك خوفا عليه أن يضعف عن الدعاء والانشغال في ذلك المقام، فأما من وجد قوة ولا يخاف ضعفا فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله، وقد قال ﷺ **صيام يوم عرفة يكفر ستين سنة** فيها وسنة بعد، وبه قال الشافعي في القديم، كما قال البيهقي في 'المعرفة'، حكاه النعيمي.



عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ.

**أن ناسا تماروا إلح:** شكوا، كما في رواية ميمونة عند البخاري في الصيام، أو احتفوا، ووقع عند اندر قطي في 'الموصات'. احتف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ. "عندها أي عند أم الفضل،" يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ. قال الخافظ: هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم، معتادا لهم في الحضر، وكان من حزم بأنه صائم. استند إلى ما ألقه من العبادة، ومن حرم بأنه غير صائم قامت عنده قرية كونه مسافرا، وقد عرف هيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل. فقال بعضهم: هو صائم" بناء على ما ألقه أو حسن الص به 'وقد بعضهم: ليس بصائم' للسفر، ولما يوجب متابعته ﷺ من الخرج العام "فأرسلت" بصيغة انتكهم، وفي حديث لبخاري عن كريب عن ميمونة: أن ناسا شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه خلاب وهو واقف في الموقف، فشرب منه والناس يطروء. قال الخافظ: فيحتمل التعدد، ويحتمل أنهما معا أرسلتا ذلك، فسب ذلك إلى كل منهما؛ لأهما كانتا أحيين، فتكون ميمونة أرسلت سؤال أم الفضل لها في ذلك؛ لكشف الحار في ذلك ويحتمل انعكس، وستأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي شاربت الإرسال، ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل، لكن روى السائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، ويقوي ذلك أنه كان ممن جاء عنه: أنه أرسل، إما أمه وإما خالته.

"إليه ﷺ نقدح بن علمها. محقه ﷺ حيث يقوم مقام الأكل والشراب، حتى إذا أكل طعاما قال: اللهم بارك لي فيه وأطعمني خير منه، وإذا كان ساقا: وردني فيه، أو لماساة الرمان والمكان، قاله القاري وقال الباجي: تريد أن تختبر بذلك صومه وتعلم الصحيح من قول المختلفين، وهذا وجه صحيح في معرفة أحد القسمين، وهو أن يشربه فيعلم بذلك فطره، وأما لو امتنع من شره فليس في ذلك دليل على صومه؛ لحوار أن يمتنع من ذلك شبع، وروي غير ذلك، ولعله أن يكون في رده ما يدل على صومه، أو يتسب به إلى سؤائه. 'وهو واقف على بعيره' هـ هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة، خلاف ما في المسح السقيمة: على بعير له، وإن صح المعنى لكن السار على الرواية، قاله الرقاي. 'عرفة' ليس هذا اللفظ في المصرية، وحديث الباب نص في أنه ﷺ كان على بعير، وأخرجه البخاري بمواضع من كتابه في الحج والصوم والأشربة لفظ البعير، وعند أبي داود في باب الحصة: عرفة، عن خالد بن العلاء قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عرفة على بعير، وعن بيط: أنه رأى النبي ﷺ واقفا عرفة على بعير أحمر، قال الشيخ في 'البدل': ولفظ السائي على حمل أحمر، وهذا كله يخالف ما في حديث جابر الطويل. حتى إذا راعت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له، فركب حتى أتى بطن الوادي، فخطب. =

٨٣١ - **رواه** عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد: أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة، قال القاسم بن محمد: ولقد رأيتها عشيّة عرفة يدفع الإمام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض، ثم تدعو بشراب فتفطر.

= والحوادث عن حديث سبط وحالد: أنهما رآه من بعد، فصاها عير، وصواب: أنه **كأن** على ناقته مقصود حين قام في الموقف وحصب. واحتلف أهل العلم في أنهما أفضل: الركوب أو ركه عرفة فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب؛ لكونه **مكروه** وقف ركبا. ومن حيث صريح في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء، وتصريح المطلبين حينئذ، وذهب الآخرون إلى أن استحباب الركوب يحصل من جناح ناس إلى التعيين منه، وعن الشافعي قول: بهما سوء، كذا في **الفتح**. قد سوي في شرح مسلم: في مذهبا ثلاثة أقوال، أصحها: أن الوقوف ركبا أفضل. والثاني: غير ركب أفضل وأثابت هما سواء وفي شرح نسب: تقف ركبا وهو الأفضل، والأكمل أن يكون الركوب عير، وإلا فقلنا إن قدر عيره، وإلا فقلنا، وإلا فمصححه: لقوله تعالى: **«لن يذكرك الله فاعلم»** فعد **عن خلفه** (العمد ١٩١) وسقط عن عابدين في رد مختار وأهمش سحر: الاختلاف في أن الركوب يحصل بالإمام أو يعم غيره أيضا. فشرحه رد في حديث ميمونة: والناس بصرون، وفي رواية في يعم وهو يحض الناس عرفة، فشرحه على رؤوس ملا لأعني: إغلاء لإصهار حكمه امتثل على رحمة لعائش، قال الناجي: وشرب النبي **في ذلك الموقف** بين ناس قصره، وعنه قد علم تمراري أصحانه في ذلك الوقت، فأردت تبين التذرع وإيضاح حق ورفع المس، وفيه دليل على حوار الأكل والخبر في المحاق.

**عشيّة عرفة** **الحج** طرف له انتهى: يدفع الإمام أي أمير حج بعد غروب الشمس؛ لأنه وقت دفع الإمام. ثم تقف هي نزهة من أرماد، حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض، ويراد بياض الأرض حوها عن الناس، يعني ليحتملها الموضع من سواد الناس، وإنما تقف؛ لأنها تحتاج للكشف وجهها بمقصر والذهاب، وانتظرت ذهاب الرحمة، قال مالك: إنما أردت أن يحتملها الموضع من الناس، ولا يرى شيء منها غير فطرها، ولم ترد بها شيئا من صوغ قمر وعيره، قال: والدفع مع الناس أحب إليّ، يريد من لا عذره كعذر عائشة، فالأحب ما فعلت؛ لأن الناس يقتدون بها ولا يعلسون العذر. كذا قاله النووي، كذا في الترمذي وفي الهداية. ثم مكث قليلا بعد غروب الشمس وإفاضة الإمام؛ لخوف الرحمة، فلا بأس به؛ ما روي أن عائشة **بعد** فاصه الإمام دعت بشراب فأفطرت ثم أقاصت. قال ابن الأمام: حمه مصنف على أن فعلها كان قصد التأخير لحقة الرحمة، والحديث أخرجه بن أبي شيبة، حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة، هكذا في الترمذي "ولساية". قال الحافظ في الدرّة: بساده صحيح. ثم تدعو بشراب وفي بعض النسخ الهدية: ثم تدعو بشراب، فتفطر عيره، قال الناجي: إنما يدل على أن أكملها ذلك الوقت كان يصوم، وذلك يكون من طرفين: أحدهما: =

## مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى

٨٣٢ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ مِنَى.

٨٣٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ أَيَّامَ مِنَى يَطُوفُ يَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

= أن يكون علم بصومها؛ فذلك سمي ما تناوله فطرا. والطريق الثاني: أن ذلك ليس بوقت أكل لغير الصائم؛ لأن من لا يصوم إما يشتغل في ذلك الوقت بالدعاء والفر والتأهب له، ولا يشتغل بذلك تناول صعام إلا صائما.

**أيام منى:** قال الأبي في "شرح مسلم": أيام منى هي الأيام الثلاثة بعد يوم الحرة، والثلاثة مع يوم الحرة هي الأيام المعدودات، ويوم الحرة ويومان بعده هي الأيام المعلومات. وقال الرقائي: أيام منى أيام رمي الحمار بها، وهي الثلاثة التي يتعمل بها إحاح منها في يومين بعد يوم الحرة، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق. وقال الحافظ: أيام منى أربعة: يوم الحرة وثلاثة أيام بعده. قلت: لا شك أن يوم الحرة يوم الرمي ويوم القيام معنى، وباعتبار ذلك أطلق عليه بعضهم: أنه من أيام منى، لكن ورد النص أن أيام منى ثلاثة، وهي لا بد أن تكون بعد الحرة؛ لما في 'در السيوطي' أخرج ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه والحاكم وصححه، والبيهقي في "سننه" عن عبد الله بن يعمر الديلمي سمعت رسول الله ﷺ يقول، وهو واقف بعرفة: الحج عرفات، الحج عرفات، فمن أدرك فيه جمع فلأن يصنع النحر فقد أدرك، أنه منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا يثم عليه ومن نحر فلا يثم عليه. قال الشوكاني: "أيام منى" مرفوع على الابتداء، وخبره قوله: ثلاثة أيام، وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الحمار، وهي الثلاثة التي بعد يوم الحرة وليس يوم النحر منها؛ لإجماع الناس على أنه لا يحور النحر يوم ثاني الحرة، ولو كان يوم الحرة من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه. وتقدم في صوم الفطر والأضحية: أن أهل العلم اختلفوا في صيام أيام منى على تسعة أقوال، والمشهور المعمول بها عند الأئمة اثنان، أحدهما: أنه يحور صيام الأيام الثلاثة بعد يوم الحرة لمتمتع وقارن عند مالك والشافعي في القديم وأحمد في رواية. والثاني: لا يحور مطلقا كما قالت الحنفية، وهو قول الشافعي في الجديد. قال الحافظ في 'الفتح': هو المشهور عن الشافعي، وبه جزم النووي في "مسأله" هي إلح. وهي الثلاثة بعد يوم الحرة كما تقدم قريبا، والحديث بعمومه حجة للحنفية ومن وافقهم في النهي عن صيامها مطلقا.

**يطوف:** في الناس، جملة مستأنفة، أراد ﷺ اهتباله بتعليم الناس؛ لئلا يضل ظان أن الصوم مشروع فيها أو مستحب؛ لكونها من أيام العبادات. 'يقول' جملة حالية من المستكن في "يطوف". 'إنما هي أيام أكل وشرب' =

٨٣٤ - مالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَنْثَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى.

٨٣٥ - مالك عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ أُخْتُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَوَجَدَهُ يَأْكُلُ، قَالَ: فِدَعَايَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي صَائِمٌ، .....

هذه الأيام، وليس بصيف أن يصوم دون دن من أضافه، رواه البيهقي بسند مقبول، ومن ثم قال جمع: سر ذلك: أنه تعالى دعا عباده إلى زيارة بيته فأجابه، وقد هدى كل على قدر وسعه، ودحر هديهم فقتله منهم، وجعلهم صيافة ثلاثة أيام، فوسع رزقه طعمه وشرب ثلاثة أيام، وسهله امتوت بدأضافوا أضغوثاً من على الساب، كما يضعون من في اندر، والكعبة هي مدر، ومنازل الأقطاب باب اندر، فعمد الله عروجل كل صيافته، وذكر الله عروجل غفب الأكل والشرب مذكور عن الله، فلا يسعروا بعد في خصوص نفسه ويسى حقوق الله تعالى.

**هي عن الحج.** وأحدث مكرراً، تقدم بسنده ومعه في صيام يوم نضر ويوم الأضحي من كتاب الصيام، وعمل مصنف ذكره ههنا لما قد يظنق أيام منى على يوم النحر أيضاً، كما تقدم في أول ساب.

**فوجده الحج.** أنه يأكل عدا، قال عبد الله: فِدَعَايَ أَيُّ لَأَكُلُ معه، على معنى حسن لأدب مع الولد. قال: ففقت له: أي صائمه على صفاءه غير مانع له من صاعه منه، وقد دعا إليه. فقال: في هذه الأيام؟ هكدي في نسخ الهدية، أي تصوم في هذه الأيام؟ ويسب في النسخ بقصره فقط، أي، فيكون هذه الأيام متداً وأحيى حرة، أي هانا معاشر مسلمين رسول الله ﷺ عن صيامهم، وأمر بقصرهن. قال مالك: وهي أي الأيام التي أشر إليها عمرو بن عاص بقوله هذه الأيام، هي أيام سترى قال ساجي. يريد أن تلك الأيام التي أشر عليها هي أيام تشريق، وإن لم يكن في أحدث ذكرها ولا نفسها، غير أن ليس في الأيام أيام يمكن أن يشار إليها باسم من تصوم فيها غيرها؛ لأن يوم النضر بما هو يوم، وكذلك يوم النحر لا يشرط كل واحد منهم عما يضاف إليه من جسمه، وأيام تشريق كلها منقصة، فيحتمل أن يكون ذلك اعتقاد أن أيام تشريق؛ ما ذكرنا. ويحتمل أن يكون اعتقاد ذلك خبر معه. قلت: وشي هو الظاهر من السعي، فقد وردت الروايات الكثيرة الصريحة بنقص الهدي عن صيام أيام تشريق، كما سطرها الصحابي والعجمي في شرح سحاري. قال محمد بن عبد الله حديث ساجي وهذا مأخذ، لا يسعى أن يصوم أيام تشريق معه ولا غيرها؛ ما جاء من سعي عن صومها عن أبي حنيفة وهو قول أبي حنيفة ونعمه من قبله. وقال مالك بن أنس: يصومها المتمتع الذي لا يجد أهدي، إذا فاتته الأيام الثلاثة قبل للنحر.

فَقَالَ: فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الَّتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِنَّ، وَأَمَرَنَا بِفِطْرِهِنَّ؟ قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

### مَا يَجُوزُ مِنَ الْهَدْيِ

- ٨٣٦ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.
- ٨٣٧ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، .....

**أهدى حملاً إلخ:** ذكر الإسحاق بن طاهر أهل اللغة، ونقل الخوهري عن ابن السكيت: إنما يسمى حملاً إذا أربع، أي دخل في السنة الرابعة. قال الدميري: العير حمرة الإنسان، وأحمل كأنرجل، والناقة كالمراة، والقعود كالفتى، والقنوص كاخارية. وذكر المنذري: أن اسم هذا الحمل عصيمير. وقال القاري اعتمد ﷺ يوم بدر. "كان لأبي جهل عمرو بن هشام" محرومي، فرعون هذه الأمة الأحول المأنول، كنهه العرب أنا الحكم، وكناه إشارع ناني جهل، فقل كاهراً يوم بدر في نسبه الثانية من حمرة، ذكر في رجال "جامع الأصول". كان يكنى أنا الحكم فكناه النبي ﷺ أنا جهل، فعنت عليه هذه الكنية. 'في حج أو عمرة' شئت من الراوي، وفي رواية أبي داود عن ابن عباس المذكورة: أن رسول الله ﷺ أهدى عمه الخديجة في هداياه حملاً كان لأبي جهل، في رأسه برة فضة، وفي رواية: برة من ذهب. قال الشيخ في 'أسر' تعاقب قاري: ويمكن التعدد باعتبار المنحرفين.

**رأى رجلاً إلخ:** قال الحافظ: ثم أقف على اسمه بعد طول البحث. وقال القسطلاني: لم يسم، وكذا قال العيني وغيره. 'يسوق بدنة' فتحات، قال الحافظ: كذا في معظم الأحاديث، ووقع لسمه من طريق بكر بن الأحسن عن أنس: مر بدنة أو هدية، ولأبي عوانة من هذا الوجه: أو هدي، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلوها المعوي. قال القسطلاني: البدنة تقع على الحمل والناقة والبقرة، وهي بالإل انسه، وكثر استعمالها فيما كان هدياً. 'فقال: اركبها' راد إسائني من صديق سعيد عن قتادة، وخورقي من صديق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس: وقد جهده المشي، فقال: يا رسول الله! إنما بدنة، أضيق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، وهو كان المراد مدلوها المعوي لم يحصل الخواب بقوله. إنما بدنة؛ لأن كوها من الإبل معبوء، فليظهر أن الرجل ظن أنه حقي على النبي ﷺ كوه هدياً، فدللت قال: إنما بدنة. والحق أنه لم يخف ذلك عليه ﷺ؛ لكوه كانت مقددة، =

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.

= ولد، قال له لما راد في المراجعة: 'ويْلَكَ'، كذا في 'الفتح'. "فقال: اركبها ويْلَكَ" قال النووي: 'صلها من وقع في هلكة، فقيل: لأنه كان محمداً قد وقع في تعب وجهد؛ وقيل: كلمة تحري على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وصفت له أولاً، بل تدعمها العرب كلامها، كقوله: لا أم له، ولا أب له، وعقرى حتى وما أشبه ذلك. وقيل: هو تأديب، وبه جزم من عند ابن عباس، وبالع فقل: أويل من راجع في دلت بعد هذا، ولولا أنه اشتراط على ربه ما اشترط هت ارجل لا محالة. وقال القرطبي: ويختل أن فهمه أنه ترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائفة، فزجره عن ذلك، وعلى الخليلي فهي دعاء، ورجحه عياض وغيره قائلين: والأمر ههنا وإن قسنا: إنه للإرشاد لكنه استحق عدم تنويعه عن امتثال الأمر، وقيل: لأنه أشرف على هلكة من الجهد، وويل يقال من وقع في هلكة، فانعني أشرفت على هلكة فاركب، فعنى هذا: هي حجارة. "في الثانية أو الثالثة" بالشك من الراوي. قال الساجي: يحتمل أن يريد في الثانية من قوله: 'اركبها' تناء فيقول له ذلك رجلاً عن مراجعته عن أمر قد كان له في التعلق بما أمره، وحمته على عمومته في لأحوال سعة، ويحتمل أن يريد الثانية من جوابه له عن قوله: إنها بدنة، فيكون في ذلك رجاء له عن تكرير سؤاله عن أمر قد بينه له.

ثم اختلفوا في ركوب الهدى على مذهب: الأول: وجوب الركوب؛ لظاهر الأوامر في ذلك. الثاني: الخوار مطلقاً، وبه قال عروة بن الزبير، وسبه ابن السدر إلى أحمد وإسحاق، وبه قالت الظاهرية، وهو الذي جزم به النووي في "الروضة" تبعاً لأصله في أصحابه. ثالث: تنقيده بالحاجة، بقوله النووي في 'شرح المهدب' عن الماوردي والسديجي وغيرهما. وقال أنروباي: تعويره بعير الحاجة بخالف ابن، وهو الذي بقه الترمذي عن الشافعي حيث قال: وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ركوب البدينة إذا احتاج إلى ظهرها، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وحكى ابن عباس عن مالك والشافعي: كراهة الركوب بدون الحاجة. قال النووي في 'شرح مسلم': مذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج، ولا يركبها من غير حاجة، وهذا قال ابن السدر وجماعة، وهو رواية عن مالك. الرابع: أنها لا تركب إلا عند الاضطرار. وهو إسقاط عن جماعة من التابعين، وهو الموقوف على الشعبي والخمس البصري وعطاء بن أبي رباح، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فبدلت قيده صاحب 'الهداية' من أصحابه: بالاضطرار. قاله العيني، قال الحافظ: وقال ابن العربي: كان مالك يركب للبصيرة، فإذا استراح برل ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها، إلا من ضرورة أخرى، والدليل على عتار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب المعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: 'ركب البدينة إذا احتاج إليها حتى تحب صهر'، فإن مفهومه: أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعد بن منصور من طريق إبراهيم السجعي قال: يركبها إذا أعني قدر ما يستريح على صهرها وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.



٨٣٨ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعُمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ، وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ طَعَنَ فِي لَبَّةٍ بَدَنَتِهِ حَتَّى خَرَجَتْ الْحَرْبَةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفِهَا.

**يهدي** الح: بضم أوله في الحج بدنتين بدنتين بال تكرار، لإفادة عموم التسمية، "وفي العمره بدنة بدنة" بالتكرار أيضاً، قالوا: إن أسماء الأحاس والمصادر إذا كررت كان المراد حصولها مكررة، كذا في "المعنى". قال الناجي: على معنى تعظيم الحج وانتقرب فيه أكثر مما كان ينتقرب في العمره، ولأنه لما كان الحج أكثر عملاً كان يحصى بزيادة في إخراج المال لما كان له ثقل بالعمل. قال "عبد الله بن دينار: "ورأيتُه" أي ابن عمر، "في العمره ينحر بدنته وهي قائمة" فيه مسألتان، "ولاهما: مباشرة ذلك نفسه، والأصل فيه ما روى أنس قال: ونحر الي **ي** بيده سبعين بدنة قياماً، كذا، قاله الناجي، وانوارد في حديث أنس عند "الشيخين" وغيرهما سبع بدنات، ويأتي في العمل في النحر عن أنس عند البر الإجماع على استحباب توي ذلك نفسه، والحوار بعينه. وفي "الهداية": الأولى أن يتولى دنحها نفسه إذا كان يحس ذلك؛ ما روى أن الذي **ي** ساق مائة بدنة في حجة الوداع، فنحر بيما وستين بنفسه، وولى الباقي عليا، ولأنه قرية والتوي في القرينات أولى؛ ما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسه، فجوزوا تولية غيره. "في دار خالد بن أسيد" - بفتح الألف وكسر السين المهملة - أن أي العيص - بكسر المهملة، كما في "التقريب" في ترجمة أخيه - أن أمية بن عبد شمس الأموي، أخو عتاب بن أسيد أمير مكة.

**وكان فيها.** في دار خالد "منزله" أي منزل ابن عمر إذا حج أو اعتمر، قاله الرزقاني، يعني كان يبر فيها كلما نجيء للسك، ويحتمل أن يكون المعنى: كان فيها بارزاً بذلك. "قال" ابن دينار: "ولقد رأيتُه" أي ابن عمر، راد في السج الهدية بعد ذلك: في العمره، وليست هي في المصرية، "طعن في لمة" بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحر من الصدر، "بدنته" بفتححتين، "حتى خرجت الحره من تحت كتفها" هكذا في السج، ولفظ محمد في "موطنه": لقد رأيتُه طعن في لمة بدنته حتى خرجت سة الحره من تحت حكها، وفي نسخة: كتفها، والخلك بفتححتين: زمر زخدان قال ابن عابدين: النحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطعها في أعلاه تحت الحيين. وقال الدردير: الذكاة في النحر طعن بلة بلا رفع قبل التمام، يعني لا يرفع آلة النحر قبل إتمام النحر. وفي "تكملة النحر": النحر: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، والذبح: قطع العروق من أعلى العنق تحت الحيين، ولا بأس بالذبح في الخلق كنه أسفله وأوسطه وأعلاه؛ لأن ما بين اللثة والحيين هو الخلق، ولأن كله محتتمع العروق، فصار حكمه الكل واحد. وفي "الدائع" الذبح: هو فري الأوداح، ومغله ما بين اللثة والحيين، واسحر: فري الأوداح، ومغله آخر الخلق ولو نحر ما بدهج أو دبح ما ينحر نخل؛ لوجود فري الأوداح، =

٨٣٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْدَى جَمَلًا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

٨٤٠ - **ماث** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ <sup>وَمُسَوَّبَ إِلَى قَارَةَ</sup> أَهْدَى بَدَنَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا بُحَيَّةً.

٨٤١ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا نَتَجَتِ النَّاقَةُ فَلْيُحْمَلْ وَلَدُهَا حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَحْمَلٌ، حُمِلَ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا.

= لكنه يكره؛ لأن النسبة في الإبل لبحر وفي غيرها الذبح؛ لأن الأصل في بدنه هو لأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، وأسهل في إبل البحر، نحو نبتها عن لحم، واجتماع لحم فيما سواه من خلفها، والبقر والغنم جميع حلقها لا يختلف.

**عمر بن عبد العزيز** أمير المؤمنين "أهدى جملاً في حج أو عمره ففداءً فعلى سي" قال ساحي: وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من دكور الإبل وإناثها، وإن ذلك يجوز مع الاحتياط دون الضرورة والعدم؛ لأن الأصهر من حال عمر بن عبد العزيز كونه من إناث، لأن ذلك موجود. مع أن إناثها إنما كانت في الأغلب أهل من إناث الذكور، وذلك يدل على قصده لذلك وحسنه، لأنه رآه أفضل أو ينجي منه حور.

**أهدى بدنتين** ولفظ محمد: أهدى عاماً بدنتين، أي في سنة من السنين، أحدهما حنة هكذا في جميع النسخ، وكذا في "موطأ محمد" وهو بضم موحد وسكون حاء معجمة فاء فوقية فضحية مستددة، هي الأنثى من الحمل، والذكر نختي، وهي حمات طوال الأعناق كما في التعريف لمحمد عن نهاية، وهكذا فسره بدميري، وفي "الرقابي" عن "المشارك: إبل علاطها سامان وقال الساحي: هكذا رواه جني، ورواه أشهب وابن نافع: نحابة. قال الرقابي: وفي رواية: حينة، بفتح النون وكسر حيم، وسكان تحتة فموحدة، مؤنث حيب في "النهاية" هو القوي من الإبل الخفيف السريع. وقال الدميري: نجيب من إبل وحبل ومن رحاح. كبريم قال ساحي: والمعنى: أن أنواع الإبل كلها تحرى في الهدايا النحت والنحب والعراب، وسائر أنواع الإبل، وكذا سائر أنواع البقر من الجواميس ونقر، وكذلك سائر أنواع الغنم من النضاب والمغر، وإنما تختلف في الأسان.

**إذا نتجت إبل** بضم النون وكسر اتاء فوقية، ساء مخفون، على ما صنفه عامة شارح وبعوين، بل نكرو صنفها بساء الفاعل، لكن صنفه في "التعليق الممجد" عن "المصاحح السير" ساء الفاعل، ولم يرد على كليهما واحد، أي وضعت البدنة "فليحمل ويدها ساء فاعل، فولدتها مفعول، أو ساء المفعول فهو نائب فاعل. "حتى سحر" أي الولد معها أي مع الأم. فإن لم يوجد ساء المفعول "أي لم يولد" فليحمل "أي ما يركبه عليه، يحمل ساء المفعول، "على أمه حتى يسحر معها" أي إلى أن يسحره معها قال الساحي: حمل ما نتجته الناقة يكون إن كانت فيه قوة =

٨٤٢ **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: إِذَا اضْطُرَّرتَ إِلَى بَدَنَتِكَ، فَارْكُبْهَا رُكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ، وَإِذَا اضْطُرَّرتَ إِلَى لَبَنَيْهَا، فَاشْرَبْ بَعْدَ مَا يَرَوَى فَصِيلُهَا، فَإِذَا نَحَرَتْهَا فَانْحَرْ فَصِيلَهَا مَعَهَا.

## الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ حِينَ يُسَاقُ

٨٤٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: .....

= على المشي في قرب المكان؛ سوقه معها ومراعاته له بما يراعيها به، وإن عجز عن المشي وخيف عليه منه، فليحمه على ما كان عليه من الظهر، فإن لم يجد محملاً حمله على أمه. قال ابن القاسم: ومعنى ذلك: أنه قد لزمه حمله، فإن لم يقدر على ذلك حمه على أمه، كما لو اضطر هو إلى ركوبها، وإن لم تقدر أمه على حمله فقد قال ابن القاسم: يكلف هو حمه، ومعنى ذلك عدي: أنه قد لزمه حمله فإن لم يحمله وهلك فعليه بدله. ولا تخلو الدنة أن تتج قل يحياها أو بعد ذلك، فإن نتجت قبل ذلك إلا أنه قد نوى بها الهدي فقال مالك في رواية محمد عنه: أحب إلي أن ينحر ويدها معها، ومعنى ذلك: أن الولد من حمة ما قد بوى بها الهدي، فيستحب أن لا يرجع فيه عن بيته، وإن نتجت بعد الإختاب وحب إهداؤه مع أمه؛ لأنه من حمة ما قد لزم إحراجه على وجه الهدي، كسائر أعضاء البدنة.

**إذا اضطرت الحج** شاء الخطاب، بقاء المجهول، "إلى بدنتك، فاركبها ركوباً غير فادح، بالماء والذلل والحاء المهمتين غير مثقل، من فده الدية: إذا أثقله، وقد تقدم مرفوعاً: **ركبها** معروف **بدنتك** أي طهرها. وإذا اضطرت إلى لسها فاشرب بعد ما يروى" بفتح الواو من سمع يسمع، ذكر في "الصراح" روى ارتوى وتروى بمعنى. "فصيلها" وهو ولد الناقة إذا فصل عن رصاع أمه، والمراد ههنا مطلق الولد. "فإذا نحرها" أي الأم "فانحر" بصيغة الأمر، لوجوب أو البدن كما تقدم من المداهب. "فصيلها معها" كذا في النسخ المصرية، وبعض الهدية بلفظ التذكير، وفي أكثر الهدية: "فصيلتها" في الموضعين، والأوجه: الأول، وفيه: شرب لس الهدي ما فضل عن ري ولده قال الزرقاني: كرهه مالك في حال الاحتيار ولو فضل عن ربه؛ لأنه نوع من الرجوع في الصدقة، وليتصدق ما فصل، ومحل الكراهة حيث لا ضرر، وإلا غرم إن أصرها أو فصيلها بشربه إرش النقص أو الذلل، إن حصل تنف وفي "الهداية": إن كان لها لبن لم يحلبها؛ لأن اللبن يتولد منها فلا يصرفه إلى حاجة نفسه، ويصح صرعها بالماء البارد حتى يقطع اللبن، هذا إذا كان قريباً من وقت الذبح، فإن كان بعيداً منه يحلبها ويتصدق بلسها، كي لا يضر ذلك بها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثلها أو بقيمتها؛ لأنه مضمون عليه. قلت: وأثر الباب مؤيد للحقبة والمالكية إذا دار الحكم فيه بعد ري الولد أيضاً على الاضطراب.

أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدِيًّا مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ .....

**إذا هدى هديا إلخ:** فقط هدى وإن كان يعم الأنواع الثلاثة من الإبل والبقر والعمه، لكن سردهما لأول، بتدليل السياق من الأشعار والبحر وغيرهما. "من المدسة" ذكر ذلك؛ لما أن هدى قد يشتري من الصريق أيضاً، بل من الحرم أيضاً، وقد اشترى ابن عمر مرة من قديد، كما أخرج السجستاني في "ناب من اشترى هدى من الصريق". "قده" بتشديد الهمزة أي هدى يعلين كما سيأتي، والتقليد سنة بالإجماع، وهو تعديق بعل أو جده؛ ليكون علامة هدى. وقد أصحابنا: لو قلد بعروه مرادة أو لحي شجرة أو تسه ذلك حار؛ للحصول العلامة، وذهب الشافعي والثوري إلى أنها تقيد بعين، وهو قول ابن عمر. وقال الزهري ومالك: يجرى وحدة، وعن الثوري: يجرى فم القرية، وعلان فصل لمن وجدتهما، قاله العيني. وقال من رشد: إذا كان هدى من الإبل والبقر فلا خلاف أنه يقيد، واحتسبوا في تقيد العمه، فقال مالك وأبو حنيفة: لا تقيد. وقال الشافعي وأحمد وداود: تقيد. وفي "شرح اللسان" يس تقيد بذن الشكر دون بذن الحرم، وهو أن يربط في عنق بدنة أو بقرة قطعة بعل كاملة أو ناقصة أو قطعة مزادة أو لحاء شجرة أو حوّه من شراك بعل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدى، ولا يسن في الغنم مطلقاً، لكن لو قلدته حار، ولا بأس به. وفي "المسوط": لا يضرد. وفي "البدائع": لتدليل على أن العمه لا تقيد، قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْغَنَمَ الْبَاطِنَ﴾ (سورة النحل: ١٠٥). عطف القلائد على هدى، والعطف يقتضي المعايرة في الأصل، واسم هدى يقع على العمه والإبل والبقر جميعاً، فهذا يدل على أن هدى نوعان: ما يقيد، وما لا يقيد. ثم الإبل والبقر يفلدان إجماعاً، فتعين أن العمه لا يقيد؛ ليكون عطف القلائد على هدى عطف اشياء على غيره فيصح. وقال محمد في "موطئه": التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن. "وأشعره" وفي "الهداية" الإشعار الإدماء بالجرح لعة، بأن تدمى شعيرة، وفي الشرح: أن يصرب صفحة سنام هدى تحديدة حتى يتصح بالدم ظاهراً، وزعم ابن قرقول أن إشعارها هو تعليمها بعلامة، شق جلد سنامها عرضاً من الجانب الأيمن، هذا عند الحجازيين، وأما العراقيون: فالإشعار عندهم تقليدها بقلادة، واحتسبوا في حكم الإشعار، فذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى أنه سنة. وقال أبو يوسف ومحمد: إنه حسن، وقيل: سنة، كما في "البدائع". وذكر ابن أبي شيبة في "مصنفه" بأسانيد جيدة عن عائشة وابن عباس: إن شئت فاشعر، وإن شئت فلا، كما في "العيني". وفي "الهداية": هو مكروه عند أبي حنيفة، وعندهما حسن، وعند الشافعي سنة؛ لأنه مروي عن النبي ﷺ وعن الخلفاء الراشدين. ولهما: أن المقصود من التقيد أن لا يباح إذا ورد ماء أو كلاً أو يرد إذا صل، وهو في الإشعار أتم؛ لأنه ألزم، فمن هذا الوجه يكون سه، إلا أنه عارضه جهة كونه مثلاً، فقد نحسه.

ولأبي حنيفة: أنه مثله وأنه منهي عنه، ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم، وإشعار النبي ﷺ كان لصيانة الهدى؛ لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به، وقيل: إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه؛ لمبايعتهم فيه على وجه يخاف منه السراية، وقيل: إنما كره إثارة على التقليد. وفي "العارضة": الإشعار والتقليد سنة، وأكرهه أبو حنيفة، =

بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يُقْلَدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ، وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُوجَّهٌ لِلْقَبْلَةِ، ....

= وقال: إنه مثله، ويروى ذلك عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن ابن عباس التحجير فيه والرحضة، وعن عائشة تركه، فرجح أبو حنيفة الترك. لأنه جهة المثلة وهي حرام، وترك الدب أول من اقتحام التحريم. قلت: أصل الاختلاف اختلافهم في الأصول، فإن العموم والخصوص إذا تعارضا نزلا عند الحنفية مرة واحدة، ويرجح اختصاص عند الشافعية. قال ابن حجر في "شرح ماسك النوى": وإنما لم يكن مهيأ معه أنه مثله؛ لأن أحبار النخعي عامة، وأحباره خاصة، فقدمت وقفية كلامهم أنه لا فرق في ديب الإشعار بين القريب والبعيد، وقيل: ينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيعمل، وبعيدها جدا فلا يعمل؛ لأنه قد يخشى منه تلف الحيوان أو مرضه، وقد يجب بأن ذلك لا يخشى إلا عند أفحاش الخرج، وهو مموع ههنا، وإنما المراد نجرحه أدنى جرحه بحيث يخرج منه قليل دم؛ ليلوث صفحة سنامه، وهذا عالما لا يخشى منه في الإبل والبقر شيء، فإن فرض ذلك لشدة حر أو برد فلا بد أن يبدد تأخيرهم إلى وصوله مسافة لا يخشى منه لو فعل فيها شيء. وفي "شرح اللباب": يحور الإشعار، وقيل: يكره، قال في "المحيط": هو الصحيح، وقيل: بدعة؛ لأنه مثله، وقيل: يس، وهو الأصح، وفي "المحيط": هو الصحيح؛ لما ورد في الأحبار وثبت في الآثار، فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الأحبار؟ وإنما كره إشعار أهل زمانه؛ لأنه رآهم يبالغون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك المدينة بسرايته، خصوصا في حر احتجاز فرأى الصواب في سد هذا سبب على العامة؛ لأهم لا يقفون على الحد، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجند دون اللحم فلا بأس بذلك، قال الكرماني: وهذا هو الأصح. وقال صاحب "اللباب": معنى هذا يكون الإشعار المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب، وهذا هو الأليق بمنصب ذلك الجلب، وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام. وفي "الدر المختار" كره الإشعار؛ لأن كل أحد لا يحسه، فأما من أحسنه بأن قطع الجند فقط فلا بأس به. وقال الشيخ في "الكوكب الدرري": فلو أشعر عالم طريقته أتى ندبا، والذي اشتهر من مع الإمام فهو منع لما ارتكبه أهل زمانه من المبالغة فيه، أو هو ردع للعوام مطلقا إبقاء على الهدايا، وحوفا عما يؤول الأمر إليه من المبالغة فيه، والوقوع في المهمل عنه، طلبا لما هو ندب فحسب. قلت: ويؤيد ذلك ما تقدم في البحث الأول من الدقة في معنى الإشعار لعة.

**بدي الحليفة** الخ: ميقات أهل المدينة، اتباعا للبي رحمته فإنه رحمته قلد هداياه وأشعرها بها، وكان ابن عمر من أكثر الناس اتباعا له رحمته، وصرح أهل الفروع من الأئمة الأربعة باستحسانه من الميقات. "يقلده قبل أن يشعره" قال الدسوقي: السنة تقدم التقليد فعلا خوفا من نفارها لو أشعرت أولا. قال الناجي: وقد قال ابن القاسم في "المدونة": وكل ذلك واسع، يريد أن الترتيب المذكور ليس بواجب. وفي "ماسك النوى": هل الأفضل أن يقدم الإشعار على التقيد؟ فيه وجهان، أحدهما: يقدم الإشعار، فقد ثبت ذلك في "صحيح مسلم" من حديث ابن عمر مرفوعا. والثاني: وهو نص الشافعي تقدم التقليد، وقد صرح ذلك عن ابن عمر من فعله، والأمر فيه قريب. =

يُقْلَدُهُ بِنَعْلَيْنِ، وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ،

- وقال القسطلاني: هل الأفضل تقديم لإشعار أو تنقيد؟ صح في الأول خبر في صحيح مسلم، وصح في الثاني فعل ابن عمر وهو المخصوص، وورد في "المجموع": أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كنههم، ولم يذكر فيه خلافا. قلت: ولم أجد الترتيب بينهما في فروج الحنفية والشافعية، وحدث في مكان واحد قال الساجي: وحدث أن السعة أن لا يكون إيجاه لمن يريد الإحرام إلا عند إحرامه وفي العتمة و الموارية عن مالك أنه كره بشامي والمصري أن يقلد هديه بذي الحليفة، ويحرم إحرامه إلى الحنيفة. وفي الحديث من رواية داود بن سعيد عن مالك: لا بأس بذلك، وفعل ذلك في مكان واحد أحب إلي. وقال مالك في "الموازية": يقلد هديه ثم يشعره، ثم يخلله إن شاء ثم يركع ثم يجزم، فليس اتصال ذلك كله. وفي شرح الساجي: إن بعث هدي يقلده من يده وإن كان معه فهو من حيث جزم هو السعة، كذا في شرح الكبر وفي المعني على "المحاري" قال بن طاهر من أراد أن يحرم بالحج أو العمرة وساق معه هدبا لا يقده إلا من مبقات، وكذلك يستحب له أن لا يجزم إلا من ذلك المبقات على ما عمل به النبي ﷺ في الحديبية وفي حجه أيضا، وكذلك من أراد أن يعث هدي بن ليت ولم يرد الحج والعمرة وأقام في يده، فإنه يجوز له أن يقده ويشعره في يده ثم يعث، كما فعل النبي ﷺ، بدعته هديه مع أبي بكر رضي الله عنه، وم يوجب ذلك على النبي ﷺ إحراما، وعلى هذا جماعة أئمة الفتوى مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق إلى آخر ما سطره "وهو" في الهدى أو ابن عمر "موجه للقلبة" وفي السج الهدية. متوجه بقصة، أي في حاجتي تنقيد وإشعار، من سنه أن يكون هدي موجهها إلى القلبة، وكذلك قال مالك، وكذا من سنة الماشر بذلك أن يكون متوجهها إلى العتمة. "يقده بعين" قال الساجي: هذا هو المستحب أن يقده بعين في رقبته، وإن قدها بعلا واحدة فقد قال مالك: حرثه العمل أو حدة، وتقدم في أول الحديث شيء من ذلك. وفي هامش "أحكام الأحكام". استحب تنقيد العين لا واحدة، وقد اشترط الثوري ذلك، وقال غيره: تحرى الواحدة. "ويشعره" بضم نونه من الإشعار، من الشق كسر الشين أي الخاب "الأيسر"، اختلف فقهاء الأمصار في أفضلية الإشعار في الأيمن أو الأيسر، ولمالكية في ذلك أربعة أقوال كما في "الدسوقي" و"الإكمال"، إذ قالوا: وفي أولويته في الشق الأيمن أو الأيسر. ثالثها: إنما السعة في الأيسر. ورابعها: أهمها سواء، لكن مشهور مذهبه الأيسر، وهذا اكتفى عليه عامة قبة مذهب، وعليه اقتصر الدردير إذ قال: وس من الخاب الأيسر، وبه قال صاحب أبي حنيفة، كما في المعني وغيره، وقال محمد في "موطئه": وهذا بأحد، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار من خاب الأيسر إلا أن تكون صعبا مقرة لا يستطيع أن يدخل بينهما، فليشعرها من الخاب الأيسر أو الأيمن، وهو أي يسار رواية للإمام أحمد كما في المعني، وفي أخرى له المشهورة عنه وبه قال الشافعي وهو رواية عن أبي يوسف كما في "شرح الساجي"، أن يشعر في الأيمن.



ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دُفِعُوا، فَإِذَا قَدِمَ مِنْى غَدَاةَ النَّحْرِ، نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدْيَهُ بِيَدِهِ، يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا وَيُوجِّهُنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ.

٨٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامِ هَدْيِهِ وَهُوَ يُشْعِرُهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

= "ثم يساق الهدى معه حتى يوقف" ساء المحجول "نه" أي بالهدى "مع أساس" أي الحجاج "عرفة" يوم عرفة، يريد أنه يستصحب هديه ويحضر معه في وصوله إلى مكة، وحروحه إلى منى وعرفة، حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس، وأما الوقوف في غير ذلك من الأيام فغير مشروع، كذا في "المتقى"، وسأيت الكلام على تعريف الهدايا قريبا، "ثم يدفع" ساء المحجول "نه" أي بالهدى "معهم" أي الناس "إذا دفعوا" ساء المحجول أي أفاضوا، ورجعوا من عرفة بعد غروب الشمس، "فإذا قدم" ابن عمر "منى، غداة يوم النحر" لرمي حمرة العقبة، وبعد ذلك "نحره" أي الهدى، قال الساجي: فلا يحور نحره ليلا، وعلى هذا قول مالك وجماعة أصحابه إلا أشهب، فقد روي عنه الجوار ليلا. "قل أن يخلق أو يقصر" لقوله عن اسمه: ﴿وَلَا تَخْفَوْا زُجُوسَكُمْ حَتَّىٰ تَبْعَثَ هَدْيَٰ مُحْتَمَٔا﴾ (سورة ١٩٦) "وكان هو" أي ابن عمر "ينحر هديه بيده" يعني يباشر ذلك نفسه، وهو السنة لمن يحسه كما تقدم، وقد نحر النبي ﷺ ثلاثا وستين مرة بيده في حجة الوداع، "يصفهن" بالصاد المهملة وتشديد الفاء المضمومتين. "قياما" لقوله عن اسمه: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِ صَوَفَ﴾ (الحج ٣٦) جمع صافة، "ويوجههن" أي الهدايا، وإفراد الصائرات في أول الأثر باعتبار اللفظ. "إلى القبلة" اتباعا لفعله ﷺ. فإنه كان يستقل بدسحته القبلة، فانه أبو عمر، قال القاري في "شرح اللباب": واستحب الجمهور استقبال القبلة، وكان ابن عمر يكره أن يأكل مما لم يستقل به القبلة، وقال ابن رشد في "البداية": أما استقبال القبلة بالديحة فإن قوما استحبوا ذلك، وقوما أحاروا ذلك، وقوما أوجبوه، وقوما كرهوا أن لا يستقل بها القبلة، والكرهية والمنع موجودان في المذهب، أي في مذهب المالكية، وجعل الساجي ذلك سنة، "ثم يأكل" نفسه "ويطعم" غيره؛ لقوله عن اسمه: ﴿فَكُنُوا مِنْهَا وَضَعُوا نَفَاعَ وَأَشْعِرُوا﴾ (الحج ٣٦) ولقوله ﷺ في بدنات خمس أو ست فطفقن يردلفن إليه بأيتها يبدأ: **من شاء افصح**، أخرجه أبو داود برواية عبد الله بن قرض.

**كَانَ إِذَا طَعَنَ إِلَٰهَ:** أي صرب "في سنام" بفتح السين المهملة، "هديه وهو يشعره" أي إذا شرع في الإشعار، "قال بسم الله والله أكبر" امتثالا لقوله عن اسمه: ﴿وَنُكْرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ (الفرع ١٨٥) قال الساجي: وهو على معنى التسمية على ابتداء النسك، ويحتمل أن تكون التسمية للإيجاب كما يسمى للندب، وهذا مما رواه أشهب عن مالك في "العتية": أن من تولى إشعار هديه قال: بسم الله والله أكبر، وفي "شرح اللباب" قال الكرمانى: يستحب أن يكره عبد التوجه مع سوق الهدى، ويقول: الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد. ثم الأئمة بعد اتفاقهم على أن لا تشعر الغنم احتلفوا في إشعار الإبل والبقر، قال الساجي: هذا إذا كان لبقر أو الإبل أسنمة، =

٨٤٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْهَدْيُ مَا قُلِدَ وَأُشْعِرَ وَوُقِفَ بِهِ بِعَرَفَةَ.

٨٤٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُجَلِّلُ بُدْنَهُ الْقَبَاطِيَّ وَالْأَنْمَاطَ....

= فإن لم يكن لها أسمة فإنها تقيد ولا يشعر، رواد العتي، واختار من حبيب أن تشعر الإبل والبقر وإن لم يكن لها أسمة، ووجه قول مالك: أن الأشعر محتص بالسام، بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده، فإذا عدم فقد عدم محل الإشعر كالغنم، ووجه قول ابن حبيب: أن هذا هدي من الإبل والبقر فكان حكمه أن يشعر كسائر لها أسمة، وأما الغنم فلا يشعر جملة.

**الهدى ما قلده إلخ:** سواء مجهول، وتقدم أن التقليد سنة بالإجماع في الإبل والبقر ومختلف في الغنم، وأنكر ابن حرم التقليد في البقر، 'وأشعر' سواء المجهول أيضاً، وتقدم الخلاف في حكمه هل هو سنة أو حسن أو مكروه؟ ثلاثة أقوال لعلماء فيه، واحتملوا أيضاً في كميته، فالأبي في 'الإكمار': احتف في كيفية لإشعار، فمالك في المدونة: أنه يشعر عرضاً، وقال ابن حبيب: طولا، وفسر الساجي أصول بأنه من المنقذ إلى المؤخر، قال: وإنما كان كذلك ليشتر الدم، ولو كان عرضاً كان يسيراً، ثم جمع بينهما بعد ما سطر في حقيقة لأصول واعرض، بأن المراد من لعرض في كلام الإمام مالك هو أيضاً من الدب إلى العنق، 'ووقف' سواء المجهول 'نه' أي بالهدى 'نعرة' قال الساجي: يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والعصائل، وقال الرزقالي: فغيره ليس بالهدى إن اشتراه تمكة أو منى ولم يخرج به إلى الحل، وعنه بدله، فإن ساقه من الحل استحب وفوقه بعرفة، هذا قول مالك وأصحابه كما في 'الاستدكار'، قال الساجي: الأصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم، ولا جرى من اشتراه بالحرم أن يحرمه بالحرم دون أن يخرج به إلى الحل، هذا مذهب مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن اشتراه في الحرم وغيره فيه أحراه، والدليل على ما بقوله: أن النبي ﷺ جمع في هديه بين الحل والحرم؛ لأنه قلده وأشعره بذئ الحليفة وساقه إلى البيت.

**كان يجلل إلخ:** بضم الياء وفتح الجيم وكسر اللام المشددة، بضم أوله وسكون الدال ويضم، جمع بدنة فتحتين، أي يكسوها الحلل - بكسر الجيم وحقة لام - جمع حل - بضم حيم - هو الذي يصرح على ظهر الحيوان من الإبل والفرس والحمير والعل، وهذا من حيث العرف، لكن العلماء قالوا: إن التجليل محتص بالإبل من كساء وجوها، كذا في 'العبي'، 'القباطي' بضم القاف على ما ضبطه صاحب 'المحلى' جمع القباطي - بالضم ثوب رقيق من كتان، يعمل بمصر نسبة إلى القط بالكسر على غير قياس، فرقا بين الأساب والثوب، وسط اسووي في 'تهذيبه' الاختلاف في ضم القاف وكسرها في القطبية، ثم قال: واتفقوا على أن جمعها قباطي بفتح القاف وهي ثياب تعمل بمصر، كذا قاله الهروي والجمهور، وقال الزبيدي: هو ثوب من كتان يتخذ بمصر. =

وَالْحُلَّ، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ، فَيَكْسُوها بِإِيَّاهَا.

٨٤٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ، مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصْنَعُ بِجَلَالِ <sup>أي بالجلال</sup> <sup>الكعبة</sup> بُدْنِهِ حِينَ كَسَبَتْ الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكِسْوَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يَتَصَدَّقُ بِهَا. <sup>ابن عمر</sup> <sup>الديباج</sup>

= 'والأعاص' مفتاح هرة جمع عطف مفتحتين، ثوب من صوف ذو لون من ألوان، ولا يكاد يقال لأبيض: ممص، فانه اررقاني، وقال الساجي: هي ثياب ديباج، وفي 'المجمع': هي صرب من السط، له حمل رفيق، 'والحبل' جمع حلة بضم الحاء، هي برود ايسس، ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من حسن واحد، كذا في 'المجمع'، قال الساجي: يريد أنه كان يكسوها بإياها إذا أهدها، وهذا يقتضي أن تخلل الأبيض والملون واجر واكتان وسائر أنواع الثياب، وقال مالك: ولا تخلل بالمحرق وغير ذلك من الألوان خفيف، والبياض أحب إليها، وفي 'العيني' قال ابن بطال: كان مالت وأبو حنيفة والشافعي يرون تحيل البدن، وسأني عن "هجة القوس" الاتفاق على عدم وجوب التحليل.

ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَكْسُوها بِإِيَّاهَا" الصمير الأول إلى الكعبة والثاني إلى الحبل، قال الساجي: يريد أنه كان يرى أن هذا أحق ما صرفت إليه، إذا كانت البدن ها تعلق بالبيت، وكانت تحبل، وكانت الكعبة مما يشترع كسوتها، فكأن ما يبق لها مصروفا إليها. وقال أبو عمر: لأن كسوتها من القرب وكرائم الصدقات، وكانت تكسى من رمن نع الحميري، ويقال: إنه أول من كساها، فكان ابن عمر يحملها بدنه؛ لأن ما كان لله فتعظيمه وتجمينه من تعظيم شعائر الله، ثم يكسوها الكعبة، فيحصل على فضيلتين وعملين من امر، قلت: وهذا كان في أول الأمر، ثم كان **يَصْنَعُ بِجَلَالِ** يتصدق بها كما سيأتي قريبا.

**يَصْنَعُ بِجَلَالِ** بكسر جيم وحقة لام، جمع حل كما تقدم قريبا، "بدنه" جمع بدنة، حين كسبت 'بساء المجهول، 'الكعبة هذه الكسوة' المعروفة، قال صاحب "المحلى": يعي الديباج، وأور من كساها ابن الربيع، وكانت كسوتها المسووح، وذكر في 'التعليق الممجد': لعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج، وكان قل ذلك في رمن اخفاء تكسى بالقساطي كما سطره العيني، وسيأتي شيء من ذلك في آخر الحديث، ويأتي فيه أيضاً: أن عمل ابن عمر كان إذا كان أمر الكسوة إلى العامة، ثم لما صار أمرها إلى الأمراء تصدق بها.

**فَقَالَ** ابن دينار 'كان' ابن عمر 'يتصدق بها' أي بالجلال، قال الساجي: معنى ذلك: أن جلال البدن كانت كسوة الكعبة، وكانت أوى من غيرها، فلما كسبت الكعبة رأى أن الصدقة لها أولى من غير ذلك؛ لأن أهدي وإن كان له تعلق بالبيت فإن مصرفه إلى المساكين ومستحق الصدقة، ويحتمل أن يكون ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة قل أن يعلم أن النبي ﷺ كان يقسم جلال بدنه فلما علم ذلك رجع إليه وأحد به، وقال المذهب: ليس بالتصدق بجلال البدن فرصا، وإنما صنع ذلك ابن عمر **ﷺ**؛ لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهده الله، ولا في شيء أضيف إليه، وأخرج محمد في "موصته" برواية نافع: أن ابن عمر **ﷺ** كان يخللها بالحلل والقساطي والأعاطط، =

٨٤٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّحَايَا وَالْبُدْنَ: الشَّيْءُ فَمَا فَوْقَهُ.

٨٤٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالَ بُدْنِهِ، وَلَا يُجَلِّلُهَا، حَتَّى يَعْدُوَ مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ.

٨٥٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ: .....

= ثم يبعث جلالها فيكسوها الكعبة، قال فلما كسبت الكعبة هذه الكسوة، أقصر من الحلال، ثم أخرج عن مالك قال: سألت عبد الله بن دينار، ما كان ابن عمر يصنع جلال بدنه حتى أقصر عن تلك الكسوة؟ قال: كان يتصدق بها. ثم قال قال محمد: وهذا بأحد، يعني أن يتصدق جلال بدن وحظمه، ولا يعطي الخمر من ذلك شيئاً، ولا من لحومها، نعم! أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب هدي، فأمر أن يتصدق جلاله وحظمه، وأن لا يعطي الجزار من خطمه وجلاله شيئاً.

**الصحايا:** جمع ضحية كـ "هدية"، وهدايا: ما يذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، قاله القاري. "والبدن" بسكون الدال وضمها جمع بدنة متحركة. 'التي' كـ "كريم"، "فما فوقه" أي فما يكون أكبر من الشيء، وفي 'التعقيق المجدد': شيء من إبل ما به خمس سرير وضع في السادسة، ومن انقر ما به ستار وضع في الثامنة، ومن انعم ما به سه وضع في الثامنة، كذا قال قاري. وفي 'نذر المختار' الشيء من خمس من الإبل، وحويين من لقر، وحوون من النشاء. **لا يشق جلال بدنه:** جمع بدنة، أي لا يقطعها من موضع؛ فلا تقصد وتكون قاسية لأي انتفاع كان، وعنى السحاري في 'صحيحه': وكان ابن عمر لا يشق من جلال إلا موضع السنام، فإذا نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم، ثم يتصدق بها.

**ولا يجللها إلخ:** لا يكسوها الحلال، 'حتى يعدو من مئى إلى عرفة' قال الساجي: ومعنى ذلك أن جلال البدن تشق على أسمتها لمعينين: أحدهما: أن بدو الإشعار. والثاني: أن ذلك أتت لها على ظهور البدن، قال مالك: وذلك من عمل أساس، وما علمت أن أحدا ترك ذلك إلا عبد الله بن عمر، وذلك أنه كان يحل الحبل والأصابع المرتفعة، فكان يترك ذلك استقواء للثياب، ولم يكن يحل إلا حين يعدو من مئى إلى عرفة، لتقوى لثياب حالها، ولا تتغير بطول البس بها. قال ابن المنار: كان ابن عمر يجللها بدي الخسفة، فإذا مشى بيلا ربح الحلال، فإذا قرب من الحرم جنبها، وإذا خرج إلى مئى جللها، فإذا كان حين سحر نزعها، فعنى هذا يحتمل أن تكون هذه رواية مخالفة لرواية مالك، ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الإحار عن آخر عمله فيها، واستوفى ابن المنار الإخبار عن جميع أحوالها.

يَا بَنِي! لَا يُهْدِينَ أَحَدُكُمْ لِلَّهِ مِنَ الْبُذُنِ شَيْئًا يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكَرَمَاءِ وَأَحَقُّ مَنْ اخْتِيرَ لَهُ.

## الْعَمَلُ فِي الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ أَوْ ضَلَّ

٨٥١ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ بَدَنَةٍ عَطِبَتْ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرُهَا، ثُمَّ أَلْقِ قِلَادَتَهَا فِي دِمِهَا، ثُمَّ خَلِّ يَنْبَها وَيَبْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا.

**يا بني إلخ** فتح الموحدة وشديد المشقة المحبة. 'لا يهدي' صم مناة شحية وبسول الشبهة. أحدكم لله من البدن' صم بدن وسكوف جمع بدنه، 'شيئا يستحيي أن يهديه كرمه، فإن الله 'كرم الكرماء'، جمع كريمة، وهو لجامع لأنواع خير وشرف والمصائل، وأحق من اختيار له" قال الداجي: ومعنى ذلك: الوعط هم واسهي عن أن يهدي أحدهم من الهدى ما يستحيي أن يهديه من كرمه عنه، وذكرهم بأن الله عروجه أكرم الكرماء وأحق من استحيي منه أن يهدي به خفي، وتون من خير به ارفع. **إذا عطب إلخ**. قوله: عطب كـ "فروح". هنت، كذا في المسحاح. وفي 'الجمع' عطب الهدى هلاكه، وقد يعبر به عن أفه تعريده، فتسعه من السير، فيسحر، ومقصود الرحمة: أن الهدى سواء كان وحيا أو بطوعا إذا عطب في الصريق فما يفعل به، وهل يجب عليه اسدن أم لا؟ وكذلك إن صل وكسرت إن حر عصص أو قتال بعد اوجدان هل يجوز الأكل منه أم لا؟

**كيف أصنع بما عطب إلخ**. بكسر الظاء أي قارب اهلاك، وقيل: وقف في الطريق وعجز عن السير. قال المخد: عطب كـ 'فروح': هنت، واسعير والغرس بكسر. 'من الهدى' قال السحي. يحتمل أن يكون سؤالا عن جميع حسن الهدى، ويحتمل أن يكون سؤالا عن هدي معهود عندهما، وهو هدي الذي بعث به ﷺ معه وهو الأظهر، فسؤله عما يصنع بما عطب منه، ودلت يحتمل معيين من جهة اللفظ: أحدهما: العطب من جهة الموت والقوات، غير أن جواب النبي ﷺ يمنع هذا. والمعنى الثاني: أن يكون المعنى: بلغت مبلغا لا يمكن توصيلها معه، وذلك على صريخ: أحدهما: أن يكون دلت مع إيصالها في الوقت وبعده. وثاني: أن يمنع منه في الوقت من إعياء علب عيها، ويمكن إيصالها بعد الوقت. 'فقال له رسول الله ﷺ' كل بدنة عصت من الهدى' يحتمل الوجهين المتقدمين، من استعراق الحسن والعهد، ولا يمنع أن يكون الأولى معنى 'لعهده'، وشابة لاستعراق الحسن، كذا في 'المنقى'. 'فانحرها' وحويا، كما حرم به الرزقي، فهو عند ماكية، وأما عند غيرهم فيحتص الوجوب بالتطوع لا الوجوب، 'ثم ألق بصيعة الأمر'، 'قلادتها' بكسر القاف: امقولة التي تجعل في العنق من حيط وقصة وغيرهما، =

٨٥٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَاقَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا فَعَطِبَتْ، فَحَرَّهَا ثُمَّ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرَمَهَا.

مالك عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

= وفي بعض نسخ المصرية: فلائدها، صبعة الجمع. في دمه" حكى عن الإمام مالك في تأويل الأمر بدت قولان: لأول: ما حكى عنه أنه قل مرة: أمره بدت؛ ليعلم أنه هدي، فلا يساح إلا على الوجه الذي يسعى، وبه يؤو ما قال الساجي: روى عنه ابن الموار أنه علمه بالإذن للناس في أكلها، وحاصلهما واحد، وهو أن الأمر بإبقاء القلادة في لده بالإشارة وإعلام الناس بأن هذا هدي عصب، فيسعي أن يأكله من جور أنه أكله. والثاني: أنه تأويل مرة على أنه هي أن يتفع منها شيء حتى لا تحس فلائدها؛ لتقلد لها غيره، يعني لا يستقي شيئا منها ولا يتست شيء من أمرها حتى فلائده على قنتها وبررها. ثم حل صبعة الأمر من التحية، واستدل هذا النقط الساجي وغيره من المالكية: أنه لا يبي تفرق ذلك على أساس أنها وبين الناس يأكلوها الظاهر بمقاصد سون؛ خوات الأمر، كس تقدير: فهم يأكلوها، راد مسلم وغيره في حديث ابن عباس: لا تأكل من سواها ولا تأكل من سواها. قال المازري: قيل: هذه عن ذلك حمية أن يتساهل، فيحرقه قل أنه: وفي 'النجي' عن التوضيح: احتلف أهل عجم في هدي التصوع، إذا عصب قبل محله، فقات طائفة: صاحبه ممنوع من الأكل منه، روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، ورخصت طائفة في الأكل منه، روي ذلك عن عائشة وابن عمر. فمت. وهكذا حكى المؤلف موافقة الشافعي لأحمد في المنع من أكل هدي التطوع، والإباحة من هدي الواجب إذا عطا.

**من ساق بدنة إلخ** أو غيرها من الهدايا، 'تصوعا' خلاف الواجب، 'فعضت' بكسر الظاء أي قاربت اهلاك. فحرقها ثم حلى من التحية، 'بينها وبين الناس' قال صاحب 'الحلى': تعريف فيه للعهد، وأمره الذين يتبعون القافة ويتمسكون اساقطه، أو جماعة غيرهم وهي قافلة أخرى، قاله الطنبي. فمت. ويدخل فيها الفقراء والأغنياء ما حلا المهدي، ورسوله عند المالكية، والناس الفقراء خاصة عند الحنيفة، وكذلك عند الشافعية والحنابلة ما حلا أهل البرقة، 'يأكلوها فليس عليه شيء' أي لا بد عليه ولا ضمان، وإن أكل منها المهدي "أو أمر من يأكل منها" سواء كان مأمورا عيا أو فقيرا عند المالكية، ويختص الضمان بإصعاع عبي عند الأئمة الثلاثة، 'عزمها' بكسر الزاء أي دفع يدها هديا كاملا لا قدر أكله أو ما أمر بأكله على أصح القولين في المذهب، قاله البرقاني، قال ابن رشد: احتفوا فيما يجب على من أكل منه، فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدنه، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وابن حبيب من أصحاب مالك: عليه قيمة ما أكل، أو أمر بأكله صاعا يتصدق به، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين.



٨٥٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً جَزَاءً أَوْ نَذْرًا أَوْ هَدْيَ تَمَتُّعٍ، فَأُصِيبَتْ بِالطَّرِيقِ، فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ.

٨٥٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَذْرًا أُبْدِلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا فَإِنْ شَاءَ أَبْدِلَهَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا. **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالنُّسْكِ.

**من أهدي بدنة إلخ:** واحدة مثل أن تكون "جزاء" عن صيد لرمه، "أو ندرا" أوجه على نفسه غير معينة، "أو هدي تمتع" أو قران، "فأصيب" أي هبكت أو عطبت بصيغة التأنيث في جميع النسخ الهدية وبعض المصرية، وفي بعضها: "فأصيب" بلفظ التذكير، "في الطريق" كذا في النسخ المصرية، وفي الهدية: بالضريق، والأوجه: الأول. 'فعليه البدل' ويفعل بالمعطوة ما شاء من أكل وإطعام وبيع وغير ذلك عند الجمهور، ومهمه الحنفية على ما تقدم، إلا أن الإمام **مالكا** رحمه الله لم يخور ببعه، قال ابن رشد: أما الهدي الواجب إذا عطب قبل محله، فإن لصاحبه أن يأكل منه؛ لأن عليه بدله، ومهمه من أحرار له بيع لحمه وأن يستعين به في البدل، وكره دث مائه.

**من أهدي بدنة إلخ:** مثلاً، وهكذا حكم غيرها من الهدايا، "ثم ضلت" فلم توجد على وقت البحر، "أو مأت" قبل سماع المحل، "فإنها إن كانت ندرا" أي واحدة في الدمة غير معينة، قال الباجي: يريد ندرا متعلقاً بالذمة، وهذا حكم كل هدي متعلق بالذمة، من جزاء صيد أو قران أو تمتع، أن يبدل إن ضل، "أندها" أي يخب عليه ندها؛ لأن وجوبه متعلق بالذمة، فلا تبرا حتى يحرر، وتقدم في أول الباب الإجماع على ذلك من كلام الموفق، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أندها وإن شاء تركها" أي لم يندها وحكى شيخنا في "المصنف" الإجماع على ذلك، نعم، احتلموا حدا فيما إذا وجد بعد الضلال، وسط الباجي أقوال المالكية في ذلك، وكذلك الموفق وغيره.

**من الجزاء:** لنصيد 'والنسك'، والمراد بالنسك في اصطلاح المالكية كما جرم به الرزقاني وغيره: هو ما كان لإلقاء ثقت أو رفاهية بمعها الإحرام، وقال الأبي في 'الإكمال': إن دماء الحج تقسم إلى هدي ونسك، فاهدي عندما ما كان جزاء أو تمتع أو قران أو فساد أو فوات، وعند الأحاف الهدي على نوعين: هدي شكر، وهو هدي المتعة والقران والتطوع، وهدي حبر: وهو سائر الدماء الواجبة ما عدا الثلاثة، وكل دم وجب شكره فلصاحبه أن يأكل منه ما شاء، ولا يتقيد بعص منه، ويؤكل الأغنياء والفقراء، ولا يجب التصديق لا بكبه ولا ببعضه، بل يستحب أن يتصدق بثله، ويطعم ثلثه، ويهدي للأغنياء ثلثه، وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الأكل منه ولو كان فقيراً، ولا للأغنياء، ويجب التصديق بجميعه، حتى لو استهلكه بعد الذبح كنه أو بعصه لرم قيمته للفقراء، فيتصدق بها عليهم.

## هَذِي الْمُحْرَمُ إِذَا أَصَابَ أَهْلَهُ

وما عجزمان

٨٥٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سُئِلُوا

**أصَابَ أَهْلَهُ:** أي جامع أهله. قال ابن رشد: انعقوا على أن من وصي قبل الوقوف بعرفة فقد أفسد حجه، وكذا من وصي من المعتمرين قبل أن يظوف ويسعى، وحسب في فساد حج ما وصي بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي حمرة لعنقه وبعد رمي حمرة قبل ظوف لإفصاه يدي هو أبو حنيفة. قال الموفق: أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه خلاف. قال ابن سائر: أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع. والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر: أن رجلا سأله فقال: لي وقع بامرأتي وحل محرمان، فقال: فسدت حجك مضى أنت وأهدت مع أساس، فافضوا ما بقصود وحل إذا حيوا، فإذا كان في العام المقبل فاحجج أنت وامرأتك، وأهدب هديا فإن لم تحدا فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم، وكذا قال ابن عباس وعبد الله بن عمرو، ومعه هم في عصرهم مخالفا. وقال أبو حنيفة: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه، وإن جامع بعده ففسده بقول النبي ﷺ: **حج حرام**، ولنا: أن قول الصحابة الذين رويوا قولهم مضى، وإذا ثبت هدايته حب على جماع بعده، روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وضأوس ومجاهد ومالك وإشاعة وأبي ثور، وقال الثوري وإسحاق: عليه بدنه، فإن لم يجد فشاة، وقال أصحاب الرأي: إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة، وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة وحجه صحيح.

**سئلوا:** ساء مجهول "عن رجل أصاب" أي جامع أهله وهو محرم أي بالحج كما في السجح مصرية وكذا حكمه بعمرة، وليس في السجح هندية قط بالحج كنه مراد لتسياق، فقالوا أي الثلاثة: "يعدان" بضم الفاء وبإدخال المعجمة أي بمصيان موحتهما أي بقصدهما "حتى بنفسيا" أي سمحاً لهما يريدون أن عيبيهما المضي في الحج الفاسد حتى يمسأ على حسب ما كان يمان الحج صحيح. قال ابن رشد: ومما يخص الحج الفاسد عند الجمهور دون سائر العبادات أنه بمضي فيه المنفعة ولا يقصده وعليه دم، وشذ قوم فقالوا: هو كسائر العبادات، وعمدة جمهور ظاهر قوله تعالى: **وَلَا تَمْنُوا الْفِتْنَةَ** (سورة محمد ١٩٦) فاحمهور عموما والمحالون حصصوا قياسا على غيرها من عبادات، إذ وردت عيبيها المنفستات. وقال القاري في "شرح النقاية": أفسد حجه بالجماع ومضي في حجه بالجماع المصححة على ذلك. "ثم عيبيها الحج من قابل" كذا في السجح هندية، وفي المصرية "حج قابل" والمعنى واحد أي حب عيبيها قضاء حج في عام أو قضاء عن هداية الفاسد، وهو جماع، وأهدي أي حب عليه مع القضاء هدي أيضا، وفي "المدائح" فساد الحج يتعلق به أحكام: منها وحوب الشاة عند، وقال الشافعي: وجوب بدنه، ولنا: ما روي عن ابن عباس: أنه قال: "بدنة في الحج في موضعين: أحدهما: إذا ضاف لمراردها ورجع إلى أهله ومعه، والثاني: إذا جامع بعد الوقوف، وروينا عن جماعة من الصحابة =

عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالُوا: يَنْفُذَانِ لِرُجُومِهِمَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَالْهَدْيُ. قَالَ: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: وَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

٨٥٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: .....

= أهم قالوا: وعيهما هدي. واسم هدي وإن كان يقع على العم والقر والإبل لكن الشاة أدنى، والأدنى متيقن، فحمله على العم أول على أنا روي عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن أهدي فقال: أدبه شاه

**وقال علي الخ:** يعني وقع في أثر علي رضي الله عنه، ريادة، وهي أهما "إذا أهلا" أي أحرمنا "بالحج" للقضاء "من عام قابل" أي السنة الآتية "تفرقا" وجوبا أو استحبابا قولان للعماء "حتى يقضيا حجهما" أي يتماه؛ لئلا يتذكرا ما وقع منهما أولا، والشهوة قد تقيح بالتذكر، والمسألة خلافية بين العماء، وحكى العيني في "الساية" عن "المحيط" و"المبسوط" والإسبيحاني: يستحب الافتراق عند خوف المعاودة، وقال أيضا: ولو كان واجبا لوجب به دم كسائر الواجبات في الحج، وأجاب عن استدلالهم بإجماع الصحابة بأنه إما يكون حجة إذا انقضى العصر، ولم يوجد أحلاف، وقد روي عن الحسن وعطاء مثل قولنا، وهما قد أدركا عصر الصحابة، فيكون حلالا معتبرا فلا يعقد الإجماع، وحمل اقاري في "شرح النفاية" قولهم على الاستحباب، وقال في "شرح اللباب": لا يجب الافتراق في القضاء إلا إذا حاضرا المحامعة ثانيا، فيستحب حينئذ أن يفترقا عند الإحرام. وقيل: موضع الواقعة، وأما ما في 'الجامع الصغير' ليست الفرقة بشيء أي أمر ضروري. وقال قاضي حان: ليس بواجب. وقال الربيعي على الكفر: ولما: أن الافتراق ليس سلك في الأداء فكذا في القضاء؛ لأن القضاء يحكي الأداء؛ ولأن الجامع بينهما - وهو الكاح - قائم، فلا معنى للافتراق قبل الإحرام؛ لإباحة الوقاع ولا بعده؛ لأهما بتذكرا ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة، فيردان دما وتحررا فلا معنى للافتراق، ألا ترى أنه لا يؤمران بفارقها في انقراض حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذكرا ما كان بينهما حالة الطهر والفطر، والافتراق المقول عن الصحابة محمول على البدن والاستحباب لا على الختم والإختاب، ونحن نقول به إذا حيف ذلك. وفي 'المحلى' أن الإمام أنا حيفة لم يقل بالفارقة، وهو المروي عن الحسن ومجاهد وعطاء: أهما لا يتفرقا، وما روي عن الصحابة من التفريق محمول على البدن، وروي أبو داود في المراسيل عن يزيد بن عيم: أن رجلا جامع امرأته وهما محرمان، فسأل الرجل النبي ﷺ، فقال: "افصا حكما وأهدبا هديا" فلم يذكر التفريق في المرفوع.

**يقول:** لأصحابه "ما ترون في رجل وقع بامرأته" أي واقعها "وهو محرم" بالحج أو العمرة؟ ولعل سؤاله كان لاختيار أصحابه وتدريبهم ونسيهم على المسائل، "فلم يقل له القوم شيئا" أي سكتوا عن الجواب، وسكوتهم إما لأنه لم يكن عندهم علم بذلك، أو آثروا تعظيمه والمصلحة في رده، وصرف الأمر إليه. "فقال سعيد بن المسيب" =

مَا تَرَوْنَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْقَوْمُ شَيْئًا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَبَعَثَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى عَامٍ قَابِلٍ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَيْسَ قَدْ بَوَّجَهُمَا فَتَبَيَّنَ حَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ، فَإِذَا فَرَعَا رَجَعَا فَإِنْ أَدْرَكَهُمَا حَجٌّ قَابِلٌ فَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ وَالْهَدْيُ، وَيَهْلَانِ مَنْ حَيْثُ أَهْلًا بِحَجَّهِمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ، وَيَتَفَرَّقَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا.

= حكاية لما وقع من هذه الحادثة قبل ذلك: إن رجلا وقع بامرأته وهو محرم 'باحج كما يدل عليه جواب سعيد، 'بعث قاصدا' إلى مدينة' سورة' يسأل عن ذلك الأمر' عن عثمانها، 'فقل بعض الناس' من علماء المدينة: 'يفرق' سواء المجهول، 'بينهما' من وقت حجاج' إلى عام قاتل' قال الساجي: قول بعض الناس: 'يفرق بينهما إلى عام قاتل' حكاية سعيد بن المسيب عن سبيل الإنكار له، وحدثت أن افتراقهما إنما يكون من حيث يجرمان بالحج ولا فائدة في أن يفرق بينهما قبل أن يخلا من الحجة التي أفسدها لأن وصيتهما في هذا العام لا يفسد عنيهما حجا، ولا يوجب عنيهما هديا، ولا فائدة في أن يفرق بينهما بعد الإحلال منه، وقبل الإحرام حج القضاء؛ لأنهما إنما يكونان حلالين فلا معنى للتفريق بينهما.

**فقال سعيد بن المسيب:** ردا على ما حكى عن بعض الناس، 'ليبدأ' ضم القاء أي 'يُخصما' بوجههما باللام في أوله في اسح انصرية، وما لوحدة في الهدية أي 'تقصدهما' 'فبينما حجتهما الذي أفسدها' 'لوجوب إقامته' 'فإذا فرعا' من الإتمام "رجعا" قال الساجي: 'يحتمل' أن يريد بذلك لإباحة، ومعنى ذلك أنه يجوز لهما أن يرجعا إلى مآزلهما، ويحتمل أن يريد بذلك الوجوب، ومعنى ذلك أن يرجعا إلى موضع يجب عنيهما فيه الإحرام قنت: وهذا مبني على تعيين موضع الإحرام في القضاء، فمن قال: 'بتعين الإحرام من موضع إحرام الأداء' لا بد أن يحتمل الرجوع على الوجوب؛ ليمكن الإحرام من ذلك الموضع، وتقدم المذهب في ذلك في جامع العمرة. "فإن أدركهما حج قابل" أي عاشا إلى زمان الحج من السنة لانه 'فبعينهما حج' قال الساجي: يريد - والله أعلم - أنهما يستأنفان الإحرام، ولا يجوز لهما البقاء على الإحرام الأول، خلافا من فاد الحج؛ فإن له أن يبقى على إحرامه الأول ونسب حجه عنده؛ لأنه إحرام صحيح، والذي أفسد حجه لا يجوز له أن يتم قضاء عنده؛ لأنه إحرام فاسد. 'واهدي' قال الساجي: يقتضي أن أهدي لا يكون إلا في العام المقبل. 'ويهلان' أي يجرمان في القضاء "من حيث أهلا" أي من الموضع الذي أحرمنا أولا في الأداء. 'حجتهما الذي أفسدها' والمساءلة خلافية تقدمت في جامع العمرة، ولأن أي شية عن عصاء، عن بن عباس: يجرمان من مكان الذي أحدث فيه، كذا في 'الحج'. 'ويتفرقان' في القضاء 'حتى يقضيا أي ينما' 'حجتهما' كما تقدمت قريبا مسبوفا.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُهْدِيَانِ جَمِيعًا نَدْنَةً بَدْنَةً.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي الْحَجِّ مَا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَيَرْمِي الْجَمْرَةَ:

**ويهديان:** أي الرجل والمرأة، "جميعاً" أي كلاهما، "ندنة بدنة" بال تكرار؛ لإفادة أن على كل واحد منهما ندنة عليحدة، وهذا عند الإمام مالك إذا طأعته، ففي "المدونة": إن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت أو عدداً من نساء، فليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم واحد، وإن هو أكرههن فعليه الكفارة عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كنهن كفارة واحدة، وإن كان لم يكرههن ولكنهن طأعنه فعليه عن كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن. ولا فرق عند الحنفية في جماع المضاعفة والمكرهة في إفساد حج أو وجوب إحراء. قال في "هدية": ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمداً، وقال الشافعي جماع أساسي غير مقصد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة، هو يقول: الخطر بعدم هذه العوارض، فلم يقع الفعل حايبة، ولذا: أن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الإحرام ارتفاقاً مخصوصاً، وهذا لا يعدم هذه العوارض. وفي "شرح السب" لا فرق في المجمع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالإثم وعدمه بين العامد والناسي والطائع والمكره والخج والعمرة والرجل والمرأة. وقد عرفت فيما سبق أن الواجب عند الحنفية في صورة الإفساد شاق، وفيما بعد الوقوف اندي لا فساد فيه بدنة.

**رجل وقع بامرأته** أي جامعها في الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة وبين أن يرمي الجمرة، وأنت حير بأنه إذا كان الجماع قبل الدفع من عرفة فيكون قبل رمي بالأول، كنه ذكر الرمي أيضاً استطراداً؛ لأن التصريق عندهم في الفساد وعدمه باعتبار التحلل الأول، وعند الحنفية باعتبار الوقوف بعرفة فإنه يجب عليه إتمام هذا الذي أفسده ويجب "أهدي" أيضاً "ووجع قائل" قصه لما أفسده. قال الساجي: المصيب لأهله لا يخلو أن يكون أصابها قبل الوقوف بعرفة أو بعد ذلك، فإن كان أصابها قبل الوقوف بعرفة فلا خلاف في فساد حجها وأنه يجب عليهما أهدي ووجع قائل، وقوله: "بما بينه وبين أن يدفع من عرفة" نص على ما كان قبل وقوفه بعرفة، ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي الجمرة، ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف وقبل الرمي، وقد روى القاضي أبو محمد عنه في ذلك روايتين: إحداهما: وهي المشهورة أنه قد أفسد حجه وهما قال الشافعي. والثانية: أنه لا يفسد حجه، وهما قال أبو حنيفة، هذا إذا كان وصوه يوم الحر قبل غروب الشمس، فإن كان بعد غروب الشمس من يوم اسحر، فقد روى أصحابنا عن مالك فيمن وطئ الغد من يوم السحر قبل أن يرمي ويبيض به يفسد حجه، وليس بمنزلة من وطئ يوم السحر وعليه عمرة وهدي لو طئه وهدي آخر لما أخر من رمي جمرة العقبة، ووجه ذلك: أن التحلل قد حصل بالقضاء وقت الرمي وحروجه. قال: فإن كانت إصابته "مصدر مضاف إلى فاعله. "أهله" بالنصب مفعول المصدر "بعد رمي الجمرة" قال الساجي: الوضئ بعد الرمي لا يخلو أن يكون قبل الإفاضة أو بعدها، فإن كان قبل الإفاضة فلا يخبر أن يكون يوم الحر أو بعده، فإن كان يوم الحر

إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَحَجُّ قَابِلٍ، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ إِصَابَتُهُ أَهْلَهُ تَعَدَّ رَمْيَ الْجَمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ وَيُهْدِيَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ: قَالَ فَالِك: وَالَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ

= فقد اختلف فيه قول مالك، والمشهور عنه أنه لا يفسد حجه، وإن غاصي ثم حسن: وهو صحيح، وقد قال أيضاً: يفسد قبل الإفاضة، وإن قال أبو حنيفة وشافعي، وإن وصي بعد الإفاضة وقتل رمي فلا يجوز أن يكون ذلك يوم لحر أو بعده، فإن كان يوم الحر فقد اختلف أصحابنا فيه، فقال ابن عباس: وإن كانه وأصع. لا يفسد وليس عليه إلا هدي، وقد ثبت وإن ذهب يفسد حجه، فإن كان وضوءه بعد يوم البحر فقد روي ابن حبيب عن أصع: لا شيء عليه. قلت: ما حكى من مذهب أبي حنيفة وشافعي ليس بصحيح، نعم، قال به بعض السلف كما تقدم في أول الباب من "اليعني" و"لجروح"، وعنه من هذا أنه لا مسألة له هي وضوء من أصابها يوم بحر بعد رمي قبل صوف الإفاضة، فإنه عليه أن يعتزم أي بحر بالعمرة من أجل ويأتي بأفعالها ويهدي حياته على صوف الإفاضة، وليس عليه حج فإنه لأن حجه لأول ما يفسد: يوفو الوصي بعد تحلل الأول، وهذا على المشهور من مذهب الإمام مالك، وصححه أبو حسن كما تقدم قريباً، فإن لماجي: فإذا قلنا: لا يفسد حجه فإنه يرمه عمرة وهدي. وقال أبو حنيفة وشافعي لا يجب عليه عمرة، وسبيل على صحته ما يقوله: أن عليه أن يأتي بصوف الإفاضة في بيت ما يدخل عليه نفس الوصي، وذلك لا يكون إلا بالعمرة، لأن الصواف لا يكون في الإحرام إلا حج أو عمرة، وقد فسد به لا حج عليه فمرمه بعمرة

**قال مالك** في تفصيل ما يفسد الحج والعمرة من الخسار ودواعيه ونحوه يفسد حج أو عمرة من خمار، حتى يجب عليه في ذلك هدي في الحج أو عمرة هكدي في أكثر النسخ المنصرفة والهدية، فإن لماجي في الحج أو العمرة جتمعت معيين أحدهما: أن الإفساد وجد في أحدهما فوجب ذلك هدي والقبض، فاحتج بما ذكر الإفساد عن ذكر القبض. وإناي: أنه يريد يجب عليه ذلك هدي في حج أو عمرة الذي هو القبض عما أفسده منهما قلت: وهذا التوجيه يخص بمسك الإمام مالك، إذ يجب عليه هدي في القبض كما تقدم قريباً، وفي بعض النسخ المنصرفة محبة مع حج أو عمرة يفسد مع ذلك في وهو لا يحتاج إلى واحد. انقضاء الختان أي حتان الرجل وحفاض المرأة فهو تعسف فإن صاحب محلي. موضوع مع قبضه متداً وانقضاء احتائين حره، وإن لم يكن ماء دقيق" يعني أن انقضاء الختان وهو يرم لإصلاح كما تقدم في أبواب غسل يفسد الحج وإن لم يتحقق لإبراء: لأن كل حكم يتعلق بالوطء فإنه يعنى بانقضاء احتائين من إفساد الوضوء ووجوب غسل والحد والمهر وغير ذلك، ولا خلاف بين ذلك في العمدة، وكذلك لا خلاف بين الأئمة في مخرج عنهم أن الدبر في ذلك في حكم القتل، نعم احتسبوا في الوضوء بالنهيمة كما تقدم، فإن ذلك. ويوجب ذلك أن هدي مع إفساد حج أو العمرة "أيضاً الماء دافق" بدون الخمار، إذا كان خروجاً من مباشرة لمجسد، وفي حكمه أيضاً الإبرال بإدامة الضر وإدامة عكر عند سكة كحرمه ررقلي، وعند حنيفة لا يفسد شيء من هذه المعنى.



أَوْ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ الْبِقَاءَ الْخَتَانَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ دَافِقٌ، قَالَ: وَيُوجِبُ ذَلِكَ أَيْضًا الْمَاءَ الدَّافِقُ، إِذَا كَانَ مِنْ مُبَاشَرَةٍ، فَأَمَّا رَجُلٌ ذَكَرَ شَيْئًا حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ دَافِقٌ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَبَلَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءٌ دَافِقٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ إِلَّا الْهَدْيُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي يُصَيِّهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِرَارًا فِي الْحَجِّ.....

وهو قول أبي حنيفة والشافعي

واقفه شاة

= نعم يفسده الاستمعاء عند مالكية، وأما هدي فتجب البدنة في الإبرال واشاة بدونه عند الإمام أحمد، وتجب الشاة عند الحنيفة والشافعية سواء أبرل أو لم يبرل، وعند المالكية هو في حكم إجماع في الهدي أيضاً.  
**فأما رجل ذكر شيئاً** بدون الاستدانة على ما هو المشهور عند مالكية، وعليه حمدة الرزقاني، لكن قال الناجي: طاهره الاستدانة كما سألني في كلامه، 'حتى خرج منه ماء دافق' أي وقع الإبرال بالتذكر، 'فلا أرى عليه شيئاً' أي فساده، ولكن يستحب به هدي الأهري، ورحح غيره النحوي، قاله الرزقاني. قلت: لكن قوله: 'لا أرى عليه شيئاً' طاهره يعني الهدي مصفاً. **ولو أن رجلاً قتل** تشديد الموحدة من التفعيل، 'امرأته ولم يكن من ذلك أي من أجل استقبال ماء دافق' أي لم يقع الإبرال، وقيد بذلك: لأن القصة مع الإبرال مفسدة عنده، ففي 'البدنة' قال مالك: إن هو من أو قتل أو باشر فأبرل فعليه الحج قائلاً وقد أفسد حجه. 'لم يكن عليه في القبلة بدون الإبرال إلا هدي' قال الناجي: لأن القصة مموعة حرمة الإحرام، فإذا لم تقص إلى الإبرال لم يجب بها إلا الهدي وإنما وجب الهدي، لأنه أدخل على بسكه بقصا مما أتاه من الاستمتاع، وقد روى ابن المنذر عن مالك: أن هديه بدنة، ووجه ذلك: أنه هدي يجب بالاستمتاع فكان بدنة كهدي الاستمتاع.

**المرأة التي يصيها** أي جامعها زوجها وهي محرمة أي بظاها في حالة الإحرام 'مراراً' أي عدة مرات سواء كان 'في الحج أو العمرة' وكذلك حكم الرجل بدو صبي امرأة مرت أو ساء في الحج أو العمرة، 'وهي له في ذلك مطاوعة' قيد بذلك: لأن هدي منكروه لا يجب عليها عند مالك، بل يتحملها عنها الروح كما تقدم قريباً 'إلا الهدي' الواحد 'وحج قابل' قضاء، إن أصابها في الحج، وإن كان أصابها في العمرة فإنما عليها قضاء العمرة حتى أفسدت فوراً بعد إتمام المفسدة 'والهدي' الواحد. قال الناجي: وهذا كما قال: إن المرأة التي يصيها الزوج وهي محرمة مراراً فإنه ليس عليها إلا حج قابل وهدي، يجب ذلك عليها بأول وطء، وأما الثاني وما بعده؛ فإنه لا يجب به هدي ولا حج ولا عمرة سواء كفر عن الوطء الأول قبل الوطء الثاني أو لم يكفر حتى وطئ. وقال أبو حنيفة: إن كفر عن الوطء الأول فعليه كفارة ثانية عن الوطء الثاني، وإلا فلا، وللشافعي قولان: أحدهما مثل قولنا. والثاني: يجب عليه بكل وطء كفارة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر. وعند الحنيفة: فهو جامع مراراً =

أَوْ الْعُمْرَةِ، وَهِيَ لَهُ فِي ذَلِكَ مُطَاوَعَةٌ إِلَّا الْهَدْيُ، وَحَجٌّ قَابِلٌ إِنْ أَصَابَهَا فِي الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَهَا فِي الْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا عَلَيْهَا قَضَاءُ الْعُمْرَةِ الَّتِي أَفْسَدَتْ وَالْهَدْيُ.

## هَدْيُ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ

٨٥٧ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: .....

= قبل الوقوف بعرفة في محسب واحد مع امرأة واحدة أو نسوة، فعليه دم واحد، وإن خنفت محسب مع واحدة أو نسوة يرمه لكل محسب دم على حدة عند الشحيح وقال محمد. عليه دم واحد في تعدد المحسب أيضاً ما لم يكفر عن الأول، ولو جامع في محسب آخر وبوى به رفض أفسد فعليه دم واحد في قومه جميعاً مع أن به ارفض باطنية؛ لأنه لا يخرج منه إلا بالأعمال، ولو جامع بعد الوقوف بعرفة ففسد حجه وعيه بدنة سواء جامع مرة أو مرار، إن اتعد المحسب، وإن اختلف ولم يفسد بالثاني رفض الإحرام، فبدنة الأول وشاة ثلثي في قومه. وقال محمد: إن دبح للأول بدنة فيجب لثاني شاه وإلا فلا. كذا في العية وشرح للباب وغيرهما.

**هدي من فاته الحج** قال س رشد. أما فساد بقوات الوقوف فالعلماء أجمعوا على أنه لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، أعني أنه يحل ولا بد بعمره، وأنه عليه حج قابل، وحنفوا هل عليه هدي أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والثوري وأبو ثور: عليه هدي. وقال أبو حنيفة: لا هدي عليه. وفي 'الهداية' من فاته الوقوف بعرفة حتى صنع الفجر من يوم النحر، فقد فاته الحج وعيه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي الحج من قابل ولا دم عليه، لقوله **من فاته الحج من قبل فله حج من بعد**، عليه حج من قبل، ولأن الإحرام بعد ما انعقد صحيحاً لا صريق بنحروح عنه إلا بأداء أحد التسكين، وهما عجر عن الحج، فتعبر عليه العمرة ولا دم عليه؛ لأن التحلل وقع بأفعال العمرة فكانت في حق فاته الحج بمره لدم في حق المحصر، فلا يجمع بينهما. وفي "شرح اللباب" قال الحسن بن زياد: عليه الدم، وأشار في "شرح لكر" إلى استحباب ادم للمأنت عدياً، ثم أصحابنا حنفوا فيما سئل به فاته الحج أنه يرمه ذلك بإحرام الحج أو بإحرام العمرة، فقال أبو حنيفة ومحمد: بإحرام الحج، وقال أبو يوسف: بإحرام العمرة، وينقلب إحرامه عمرة، وقالوا: لا ينقلب والمؤدى ليس بأفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بإحرام الحج والحديث الذي استدل به صاحب 'الهداية': أخرجه الدار قطني وابن عدي من حديث ابن عمر، وأخرجه الدار قطني من حديث ابن عباس، كذا في "الدرية"، وضعف الأول - "رحمة س مصعب"، وقد قال الأجرى: سألت أنا داود عنه، فأثنى عليه خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في السنن، وضعف أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي نيلي وهو من رواة السنن الأربعة، ضعفه جماعة لكن روى عنه رائدة وابن جريح وشعبة والثوري ووكيع وغيرهم، =

أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ خَرَجَ حَاجًّا، .....

= وقال العجلي: كان فقيها صاحب سنة صدوقا جائر الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب، إنما يكره عليه كثرة الخصاء، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل في حديثه بعض انفال ليل الحديث عندهم، وكان الثوري يقول: فقهاؤنا من أبي يلى وابن شرملة. وقال ابن حزيمة: ليس بالحافظ وإن كان فقيها عالما، كذا في "تهذيب" الحافظ. وضعف الثاني يبيح بن عيسى الهشبي. قال صاحب "التقيح": روى له مسلم. قلت: روى له البخاري في "الأدب المفرد" ومسلم في "صحيحه" وأصحاب المس غير السائي. قال ابن الهمام: إن العرض من خصوص هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم، فإن ما سواه من الأحكام المذكورة لا يعلم فيها خلاف، ووجهه: أنه شرع في بيان حكم الفوات وكان المذكور جميع ماله من الحكم وإلا نافي الحكمة، وليس من المذكور لزوم الدم، فلو كان من حكمه لذكره، وما استدل به الشافعي محمول على الدب. وفي "الساية" ولنا: الحديث الذي رواه الدار قطني المذكور آنفا، وهذا دليل على أن الدم غير واجب؛ لأن موضع الحاجة إلى البيان واللائق بمصنعه البيان عند الحاجة، فإذا لم يبين علم أنه ليس بواجب، وروي عن الأسود أنه قال: سمعت عمر رضي الله عنه من فاته الحج يحل بعمره ولا دم عليه، وعنه الحج من قبل، ثم لقيت ريد بن ثابت بعد ذلك ثلاثين سنة فقال مثل ذلك، وعن عثمان مثله، قلت: وأثر الأسود أخرجه محمد في موطنه مختصرا.

**يسار:** بتحتية ومهمة حفيمة، أن أما أيوب الأنصاري الصحابي المشهور. 'خرج حاجا' أي يريد الحج، 'حق' إذا كان بالبرية' سول فألف فراي معجمة فتحتية فهاء، عين قريب الصفراء، قاله الرزقاني. وفي "المعجم" بتحقيق الباء عين ثرة على طريق الأحد من مكة إلى المدينة، قرب الصفراء: وهي إلى المدينة أقرب وإليها مضافة رحبة واسعة فيها عصاة ومروح سلك فيها النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى بدر، وفي "مسند الشافعي" بدله 'البادية' بالموحدة والداد، "من طريق مكة أضل رواحته" جمع راحلة "وإنه قدم" مكة أو مئ، 'على عمر بن الخطاب يوم النحر' قال الناجي: إما لأنه شغل بظلمها وهو يقدر أن يدرك الحج، فتتابع ذلك منه، حتى بقي من المدة ما قدر فيه أنه يدرك الحج فيه، فأخلفه تقديره، وإما لأنه عجز عن الوصول إلى الحج؛ لعدم رواحته التي كان يتوصل بها، فلم يحكمه الوصول إلا بعد الفوات. 'فذكر ذلك له' يختمل أنه ذكر له ما جرى من إضلال الراحلة، وأن ذلك سبب فوات حجه، أو أخبره بفوات الحج خاصة؛ لأن حكمه يتعلق به دون سببه، كذا في "المنتقى". 'فقال عمر بن الخطاب: اصنع ما' هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية "كما يصنع المعتمر". قلت: وفيه تأييد لمن قال: إن هذه العمرة التي يتحلل بها الفات ليست بعمرة حقيقة، بل صورتها، وأوضح منه ما ورد في أكثر النسخ المصرية "اصنع كما يصنع المعتمر"، وهكذا بلفظ التشبيه في رواية الشافعي في "الأم"، وهكذا ذكره الربيعي في "نصب الراية" برواية "الموطأ". وقال الشافعي في "الأم": فيه دلالة على عمر أنه يعمل عمل معتمر. =

حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّازِيَةِ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ أَضَلَّ رَوَاجِلَهُ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ. فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا، فَاحْجُجْ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

٨٥٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ

= لا أن إحرامه عمرة. وقال الناجي: يريد أنه يأتي بعمره كمنة بطوافها وسعيها سينها يتحلل بها. ولذلك قال مالك: إن فاته الحج يتحلل بعمره يستألف لها طوافا وسعيًا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو يوسف: يقبض إحرامه عمرة، فيكون بطوافه وسعيه متحللاً من العمرة لا من الحج، والدليل على ما يقوله: أن إحرامه بالحج لو يقبض عمرة لكان قد انفسخ عما وقع عليه، وانفسخ مفسوخ بلا خلاف بيننا وبينه، ودليلنا من جهة القياس: أن من انعقد إحرامه بسبب ما يقبض به غيره كما هو أحرم بعمره ثم قد حلت 'أي من إحرامك بالحج، "إذا أدركك الحج قابلاً" أي إن عشت إلى رمي الحج من السنة الآتية 'فاحجج' أي عيبك بقضاء الحج عما فات، وهو دليل من أوجب قضاء الفائت، "وأهد ما استيسر من الهدي" وسأني لكلامه على مصداقه قريباً في الترجمة الثانية، وهو دليل من أوجب الهدي على الفائت وهم الأئمة الثلاثة، ومن لم يقل بوجوبه كالحقبة وهو رواية عن أحمد حمله على البدن، كما تقدم مسوطاً، واستدل به مالكية على أن الهدي يجب أن يكون في سنة القضاء، وتقدم المذاهب في ذلك.

**حجاء يوم النحر:** وأخرجه البخاري في "التاريخ" من طريق موسى بن علفة عن سليمان بن يسار عن هبار بن الأسود أنه حدثه: أنه فاته الحج فقال له عمر: طف بالبيت وبين الصفا والمروة. وهكذا أخرجه البيهقي من هذا الوجه، وهو في "الموطأ" عن نافع أن هبار بن الأسود حج من الشام، وهكذا أخرجه سعيد بن أبي عروبة في "كتاب المسامحة" عن أيوب عن نافع فذكره موطولاً، هكذا في "الإصابة"، وليس لفظ 'حج من الشام' في نسخ "الموطأ" بأيدينا، نعم تقدم في كلام "المنعي" رواية الأثرم "وعمر بن الخطاب يسحر هديه" ولفظ محمد في "موطئه" يسحر بدنه. قال الناجي: يريد أنه جاء منى واستعفى عن ذكره لمعرفة السامع أن عمر بن الخطاب لا يسحر هديه يوم النحر إلا منى. "فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة" ولفظ محمد "أخطأنا في العدة" بكسر العين وتشديد الدال أي في تعداد التاريخ والأيام. "كما يرى" سواء مجهول أي بطل "أن هذا اليوم" الذي وصلنا فيه، 'يوم عرفة' أي يوم الوقوف بعرفة، فلعلهم وردوا منى متوجهين إلى عرفة يوم النحر، فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج على علموا أنهم أخطؤوا العدة وفاتهم الوقوف، "فقال عمر" من أخطأ: اذهب إلى مكة" قال الناجي: هذا يقتضي أن عمر قد علم أن إحرامه كان من الحل. قلت: وذلك لما تقدم في أول الباب من وجوب الخروج إلى الحل لمن أحرم من مكة عند مالك، وذلك لما أن الجمع بين الحل وأحرم شرط الإحرام عند مالك، وأحد قولي الشافعي =

وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدْيَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ كُنَّا نُرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ، وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا وَارْجِعُوا، فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، ثُمَّ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَابِلًا وَيَقْرُنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَيُهْدِي هَدَيْنِ هَدْيًا لِقَرَانِهِ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَهَدْيًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْحَجِّ.

= خلافاً لأبي حنيفة وأحمد 'فطف' أنت ومن معك' أمرهم بالقص أو بالبدن من استعي معه وإن لم يذكره؛ لما علم أنه من توابعه، كما في 'مستقى'. وخرجوا هدياً إن كان معكم يريدون أن كان معكم من ساق هدياً معه، ثم احتقروا أو قصروا يريدون أن عليهم أن يحلوا ولا يكون ذلك إلا خلاف أو تقصير، وظاهر الأكثرين أنه يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على إحرامه، وفي شرح مسند' وفي أن يغتسل من سجد بأفعال العمرة وفي عمره ما في قال فحج بذلك الإحرام م يصح حجه. 'وارجعوا' إلى الأوطان، والأمر ليس على جهة الإكراه والوجوب، وإنما هو على جهة إباحة الرجوع أو على ما علم من حاشه أنه لا يمكنه إلا الرجوع إلى أهليهم، وأهمه و أمروا بغير ذلك لشق عليهم، وأياماً كان فالرجوع وغيره في الأمر سواء.

**فاحجوا** قضاء ما فات، 'وأهدوا' على الإيجاب أو البدن، 'فمن لم يجد' هدي 'فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع'. قال الناجي: وهذا حكم كل من وجب عليه هدي بمره إحرامه م حده، أما هدي الإحرام وقضية الأذى فليس بالإكراه، بل هو محرم به وبغير غيره. **ومن قرن الحج والعمرة** أي أحرمه أولاً بالقران، 'ثم فاته الحج فعليه أن يحج قبالاً' أي في السنة التالية في القضاء، 'ويقرن' يضم إكراه من قصر وفي لغة بكسرهما من صرب. 'بين الحج والعمرة' يعني يقضي الحج الذي فاته على صفته. قال الناجي: وهذا كما قال' إن من قرن الحج والعمرة ففاته فعليه أن يحج قبالاً قضاء على صفته من القران، ولا تسقط عنه العمرة في القضاء بالعمرة التي حل لها؛ لأن تلك ليست بالعمرة التي قرنها مع حجه. قال ابن رشد: اختلفوا فيما فاته الحج وكان قارناً هل يقضي حجه مفرداً أو مقروناً بعمرة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يقضي قارناً، لأنه إنما يقضي مثل الذي عليه. وقال أبو حنيفة: ليس عليه إلا الإفراد؛ لأنه قد طاف لعمركه فليس يقضي إلا ما فاته. 'ويهدي' في حجة القضاء 'هدين، هدياً لقرانه الحج مع العمرة' في سنة القضاء، 'وهدياً' ثانياً لما فاته من الحج' في العام الماضي. قال الناجي: يريد أنه يهدي في حجة القضاء هدين، هدياً للقران في ذلك العام، وهدياً للقوات في العام الحالى.

## هَدْيُ مَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ

٨٥٩ - **مالك** عن أبي الزبير المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة.

٨٦٠ - **مالك** عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة مولى ابن عباس قال: لا أضنه إلا عن عبد الله بن عباس أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي.

٨٦١ - **مالك** أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس.

**هدي من أصاب الحج** يعني إذا جامع أهله قبل صواف الإفاضة فما كان حكمه؟ وما يجب عنه من الهدي؟  
وفصل المصنف بين هدي أصاب وبين هدي عمره إذ أصاب أهله "صاف لموت" لأن الموت كان شبهة بالناس سابق باعتباره أن في كل منهما كان الحج معدوما إما بفساد أو بالقبول، وفي هذا الباب تم حجه ووجوب الهدي لموع من الفساد **أنه سئل** ساء مخبوء. عن رجل وقع في جامع وأنهه وهو عن قبل أن يفيض أي قبل أن يصوف صواف الإفاضة سواء رمي الخمره أو لا عند الخفصة، وهو مقيد عند الشافعي وأحمد بما بعد التحلل الأول؛ لأن الخمار قبل التحلل الأول مقسد عندهما؛ فإن ساء عندهما التحلل، وعند حنيفة الموقوف. قال الشافعي: ويقضي على مذهب مالك أن يكون بعد الرمي حمرة العقبة أو بعد يوم النحر وقبل الإفاضة، أما إن أصابها قبل يوم النحر فقد تقدم أن المشهور من مذهب مالك أن حجه مقسد. قلت: وذلك؛ لأن الحج لا يقسد عند مالك في ثلاث صور: وهي وقوع حمار قبل الرمي، وقبل الإفاضة أو وقوعه بعد أحدهما في يوم النحر. فأمره أي بصحة الحج و"أن ينحر بدنة" وبه قالت الحنفية خلافا لشافعية ومالكية؛ فإن الواجب عندهم إذ ذاك شاة. قال الشافعي: البدنة أرفع الهدي؛ لأن الهدي قد يكون بقرة ويكون شاة، وأرفع ذلك البدنة وحصة ههنا بائدة لعظم ما أتى به. **أنه الحج** أي ابن عباس "قال لذي يصب أهله قبل أن يفيض" قال الشافعي: يحتمل ما قلناه قبل هذا أن يكون قبل الرمي أو بعده على التفسير الذي تقدم ذكره. قلت: وتقدمت أيضا مسالك الأئمة في ذلك يعتمر ويهدي. قال الشافعي: هو قول مالك، وهو المشهور عن ابن عباس، وذلك أنه لما أدخل النقص على صوافه للإفاضة كما أصابه من الوطء كان عليه أن يقضيه بطواف ساه بإحرامه من ذلك النقص، ولا يصلح أن يكون الطواف في إحرام إلا في حج أو عمرة. **أنه سمع ربيعة** الرأي، "يقول في ذلك" أي فيما يصيب أهله قبل أن يفيض، "مثل قول عكرمة عن ابن عباس" من أنه يعتمر ويهدي.



قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ، حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَرَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ، .....

**وذلك:** أي وجوب الهدى مع العمرة، "أحب ما سمعت إلي" بإضافة "إني" إلى ضمير المتكلم، "في ذلك" فقد احتار رواية عكرمة عن رواية عطاء بن أبي رباح مع أنه من أجل السامع في المسائل والثقة والأمانة.

**رجل نسي:** ضواف "الإفاضة حتى خرج من مكة ورجع إلى بلاده، فقال: 'أرى إن لم يكن أصاب النساء' أي جامعها ولو امرأة واحدة مرة أو مرارا، فليرجع" وجوبا حلالا إلا من نساء وصيد وكرهه أصيب، فإنه الرقابي، وهذا عند المالكية. 'فيقص' أي يطفئ ضواف الإفاضة لا حتى بعد ذلك؛ لأنه قد حصل معنى 'وإن كان أصاب النساء' بعد الرجوع 'فليرجع' أيضا؛ لأن ضواف الإفاضة ركن بالإجماع وقد بقي على دمه فيرجع حلالا من مجموعات الإحرام إلا النساء والصيد؛ لأن النواقيح حيث له بالتجمل الأول، ولا يحدد إحراما؛ لأنه على إحرامه الأول فيما بقي عليه ولا يبيح رجوعه؛ لأن أنسيه قد انقضى. فيقص أي فيصف ضواف الإفاضة قال الرقابي: ومحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فبحره عن ضواف الإفاضة النسي، كما قاله الإمام نفسه في "المدونة" ولا دم عليه؛ لأن تطوعات الحج أخرى عن وإحرامه. 'ثم ليعتمر' ما تقدم من إيجاب العمرة عند مالك ومن وافقه على من وصي قبل الإفاضة. 'ويهد' أي يجب عليه الهدى حيازة الوضوء على طواف الإفاضة. ولا يسعى" أي ولا يجوز، "له أن يشتري هديه" الذي وجب عليه، "من مكة" أي من الحرم، 'ويحرمها' أي مكة، وذلك لما تقدم في محله أنه لا بد من الجمع بين الحل والحرم في الهدى عند مالك، "ومكة" وفي نسخ المصرية دون الضمير بنقط "ويكن"، "إن لم يكن ساقه" أي الهدى، 'معه من حيث اعتنم' أي من حيث أحرم بالعمرة وهو الحل لما تقدم في محله أن محل إحرام العمرة الحل، 'فليشتريه' أي الهدى، "مكة" أي الحرم، 'ثم ليحرمه' أي الهدى إلى الحل ليجمع في الهدى بين الحل والحرم، 'فيسقه' أي الهدى، "معه أي من الحل، "إلى مكة" خاصة؛ لأن موضع نحره مكة لا غير، "ثم يحرمها" قال الناجي: يريد أنه لا يصلح الهدى إلا أن يجمع بين الحل والحرم، وذلك أن يشتري في الحل فيساق إلى الحرم، أو يشتري في الحرم فيخرج إلى الحل، ثم يعود إلى موضع النحر في الحرم فيحرم، وإنما الذي يجمع من ذلك أن يشتري مكة، ثم يحرمها قبل أن يخرجها إلى الحل، فإن لم يكن معه هدى ساقه من الحل فليشتريه مكة أو حيث أمكه من الحل أو الحرم، لأنه ليس من شرط صحة شرائه الاحتصاص بأحد الأمرين، فإن اشتراه في الحرم مكة أو غيرها فليحرمه إلى الحل؛ ليجمع فيه بين الحل والحرم؛ لأن المسحر في الحرم، فإذا اشتراه في الحل لأحرأ إدخاله إلى المسحر في الحرم وحصل مكة بالذكر، لأن ما أهدى في العمرة لا يحرم حتى ولا يسحر إلا مكة. قلت: وهذا كله على مسلك المالكية، وأما عند الأئمة الثلاثة الناقية فليس من شرط الهدى الجمع بين الحل والحرم، بل إن اشتراه مكة ونحره بها أحرمها كما تقدم.



٨٦٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَأْنٌ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْنُتُوا الصَّيْدَ وَتُهُمْ حُرُمَةٌ وَمِنْ فَتْنَةٍ مِّنْكُمْ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلْتُم مِّنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّذَلِكَ وَقَالَ أُمْرُؤُهَا فَفَمَا يَحْكُمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ شَأْنٌ، وَقَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ هَدْيًا،

**كان يقول:** إن مراد في ما استيسر من هدي شاة، فوافق عليها في تفسيره قال السيوطي: أخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم من طريق إبراهيم بن علقمة عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْنُتُوا الصَّيْدَ﴾ (سورة ١٦٥) يقول: إن أهل الرحل يرحل من حر لأثر مفصلا، وفيه ما يستيسر من هدي شاة. قال إبراهيم، فذكرت هذا الحديث سعيد بن حبيب، فقال: هكذا قال ابن عباس في حديث كنه، وأخرج وكيع وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق والفريري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس: فما استيسر من الهدى، قال: ما يجد قد يستيسر على الرحل الحرور والحرور، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال عليه هدي إن كان مؤسرا فمن ليل وإلا فمن البقر وإلا فمن الغنم، وأخرج وكيع وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق هشام بن عمار عن عائشة تقول: ما استيسر من هدي شاة، وسألتني عن ابن عمر ما يخالف ذلك، وإن الشاة لا تكفي.

**قال مالك وذلك** أي كون مراد ما استيسر شاة، أحب ما سمعت إلى من لأقوال محتقة في ذلك المذكورة في كلام العبي وغيره، وهذا نص عن الإمام مالك في أن أحب الأقوال في ذلك عنده قول من فسره بالشاة، فما قال الموافق في المعنى، إن مراد به عند مالك بدنة لا يصح النقل كما تقدم في باب التمتع، لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه استسأ الإمام مالك عن معتزته غفوه عن اسمه، وحاصل الاستدلال: أن الله تبارك وأوجب في الصيد المثل، ومعناه بدنة أن كثير من يصبوا لا يمتثل بقدره أو حرور، بل يكون أقصر منهما ويكون مماثلا للشاة، فأنوحيه في احتملة الشاة وسماء لله تعالى هديا، فعلم منه أن الهدى يتناول الشاة أيضا، وأنصأ لا خلاف بين العلماء في أن الحكمين قد يحكمان في الصيد بالشاة أيضا، وسمى الله عن اسمه ما يحكمان به هديا، فعلم منه أيضا أن الشاة داخلة في مسمى الهدى. وإذا كنت أن الهدى يتناول الشاة أيضا، ومعناه أنها يسر قيمه من البقر والحرور غنما، فعلم منه أن مصداق ما استيسر هو الشاة، وأصل هذا الاستدلال عن ابن عباس، فقد قال الخافظ في 'الفتح' قد احتج بسنن ابن عباس، فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبد بن عمير قال: قال ابن عباس: هدي شاة، فقيل له في ذلك، فقال: أما قرأ عليكم من كتاب الله ما تقرؤون به ما في الطي، قالوا: شاة، قال: فإن الله تعالى يقول: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾

وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا، وكيف يشك أحد في ذلك، وكل شيء لا يبلغ أن يحكم فيه بغير أو بقرّة، فالحكم فيه شاة، وما لا يبلغ أن يحكم فيه بشاة، فهو كفارة من صيام أو إطعام مساكين.

٨٦٤ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة أو بقرّة.

٨٦٥ - عن عبد الله بن أبي بكر، أن مولاة لعمرة بنت عبد الرحمن يقال لها: رقية، أخبرته أنها خرجت مع عمرة بنت عبد الرحمن إلى مكة قالت: .....

**كان يقول**، مراد بقوله على ما استيسر أي يسر. من هدي بدة أو بقرّة هكدي في جميع أسح مقبره من المتون والشروح، وفي جميع أسح أسده من اسون والمضى شاة أو بقرّة، وفي عني على موطأ قوله: شاة أو بقرّة، ومحمد: بغير أو بقرّة، وبقره ربه فاسم عن بن أبي نسيه عن بن عمر: هدي من بقر ولاس. وما روى نصراني في مسند شامي بن مسعود صحيح عن بن عمر أنه كان يقول: لا أعلم الهدى إلا من الإبل والبقر، وكان لا يجر في الخج لا إبل وبقر. فإن لم يجد له مدح شيئا وفي يسير الوصول: عن بن عمر أنه سئل عما استيسر من هدي، فقال: بدة أو بقرّة أو سبع شاة، وأن هدي شاة أحب إلي من أن أضوم أو أشرك في حرور، أخرجه مالك إلى قوله: بقرّة، وأخرج باقيه زرير وعصاهر عدي بن م في أسح هدية حريف من الناس؛ لأنهم جميع أسح مقبره وموقفه عمة ما روي عن بن عمر، كما تقدم من "المحلى". وأخرج محمد في موضعه أثر عني: ما استيسر من الهدى شاة، ثم أثار ابن عمر هدي بقرّة أو بقرّة، ثم قال: ونقول عني بأحد. وهذا يصح يدل على أن قول ابن عمر غير قول علي وهذا حصه لأحد.

**قالت** رقية فحدثت عمرة مكة يوم ثرويه أي ثامن ذي حجة، وأن معها في هدي البقر، وظاهر سياق أنها كانت متمتع. "فصارت ناسيت وسعت بين صفاء ومروءة عمرها ثم دحيت صفه المسجد قال الرزقاني: صفه اصباد مفردة صفف ك عرفة وعرف. قال ابن حبان: مؤخر المسجد، وقيل: سقائف المسجد ففقات عمرة: أمعت مقصا! كسر الميم وفتح القاف والصاد امتددة. قال الجوهري: انقص: المقراض، وهما مقصا فقلت: لا، فقالت: فالتسمية أي أصبه أي فالتسميته حتى حث به إليها فأحدث به عمرة، فعني هدي، هو من صيغه لعائ، وصيغه صاحب أعني صيغه المتكلم. من فروا أي صفائر رأسها في صفه المسجد إرادة ليستر وتندرة بالتقصير والإحرام من مسجد ناحج، قاله الرزقاني. وقال صاحب "المحلى": لعبها كانت ها عذر =

فَدَخَلَتْ عَمْرَةَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَأَنَا مَعَهَا، فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ دَخَلَتْ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ: أَمَعَكَ مِقْصَصَانِ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَتْ: فَالْتَمِسِيهِ لِي فَالْتَمَسْتُهُ، حَتَّى جِئْتُ بِهِ فَأَخَذْتُ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ذَبَحَتْ شَاةً.  
بركة المنكح

## جَامِعُ الْهَدْيِ

٨٦٦ - مالك عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ جَاءَ .....

= في ذلك من وقوع القمل أو غيره. وعنى هذا فهي كانت حاجة وأحدث من شعرها قبل أوامه، والأوجه الأول؛ هو عامة من حمل الأثر لا سيما الإمامان: مالك ومحمد كما سيأتي من كلامهما - حملوه على العمرة. 'فما كان يوم البحر دحت شاة' راد في رواية ابن القاسم 'للموصأ': قال مالك: أراها كانت معتمرة، ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة بل تأخذ عني، ويحتمل أن الإمام مالكا أراد بذلك العمرة المفردة أو عمرة التمتع، وهو الظاهر، وعنى هذا فيكون المعنى أنها دخلت مكة بعمرة وحث منها في أشهر الحج، فوجب تقصير شعرها للعمرة، والهدي للتمتع. وذكر محمد هذا الأثر في "موطئه" في باب المعتمر والمعمرة ما تحب عبيهما من التقصير والهدي، ثم قال بعد الأثر المذكور: قال محمد: وهذا يأخذ للمعتمر والمعمرة ينبغي أن يقصر من شعره إذا طاف وسعى، فإذا كان يوم البحر دبح ما استيسر من الهدي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. وهذا أيضا يدل على أنها كانت متمتعة؛ لأن العمرة المفردة لا دبح فيها. قال أبو عمر: أدخل مالك هذا ههنا شاهداً على أن ما استيسر من الهدي شاة؛ لأن عمرة كانت متمتعة والمتمتع له تأخير الدبح إلى يوم البحر. وقال الباجي: إدخال مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل على أنه حمل ذلك على أنها كانت متمتعة، فاحتج باحترائها بالشاة عن تمتعها عني أن الشاة مرادة بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَسْرَفَ﴾ (عمرة ١٩٦) إلخ.

**مقصان:** مقرص، في 'القاموس' أقص الشعر والظفر: قطع منهما بالمقص أي المقرص، وهما مقصان.

**أن رجلاً إلخ:** لم يسم. 'جاء إلى عبد الله بن عمر' بمكة، "وقد ضرر رأسه" بفتح الصاد المعجمة وإفاء الحفيفة، كذا ضبطه الزرقاني. وفي 'التعليق المجدد': روي بالتشديد والتخفيف أي جعله صفائر كل ضفيرة على حدة. وقال الباجي: قد ضرر رأسه وهو نوع من التلبيد. قلت: يشكل على التشديد لفظ محمد ثائر الرأس. 'فقال: يا أبا عبد الرحمن' كنية ابن عمر، وفي السج الهندية ههنا وفيما يأتي بدون الألف عني 'أنا' في الحديث "إني قدمت بمكة محرماً، 'عمرة مفردة'. ولفظ محمد في "موطئه" عن صدقة بن يسار قال: سمعت عبد الله بن عمر ودخلنا عنده قبل يوم التروية يومين أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه، فدخل عنده رجل من أهل اليمن ثائر الرأس. =

إلى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إني قدمت بعمره مفردة، فقال له عبد الله بن عمر: لو كنت معث أو سألتني لأمرتك أن تقرن: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال عبد الله بن عمر: خذ ما تطاير من رأسك وأهد، فقالت طائون

= فقال يا أبا عبد الرحمن! بي ضفر رأسي وحرمت عمرة فمذبحي فقال له عبد الله بن عمر: لو كنت معث حين حرمت بعمره مفردة، وسألتني هل لأمرتك أن تقرن بعمره، وكسرهما أي لأمرتك أن تقرن، لأنه أفضل من الجمع والمفردة، هو ضفر من أسنانه لكن الأثر ما كان مخالفاً محذوراً منك من توحيد الإفراد، فوجودها ما قال البرقي أني لأعنتك بوجه ذلك وأن يقال مثل الجمع وأنت خير بأن هذا التوجيه ياباه سياق الأثر.

**لأمرتك أن تقرن:** يدل على أن هذا أفضل، كما في أنه حينئذ **قد كان ذلك** يريد أنه قد فات أمره أن يفعل ما كان عليه من الإفراد، فلهذا ضفر رأسي، وحدثت في أمره بن عمر يعني، غير التقصير، وهو يذكره فيه فاه سعي، فدل ذلك على أنه فهم من اليماني أنه قد كان أكمل صوف وسعي، فمضى لأن يشير عليه بأفضل ما يراه في هذه الحال أي قد فات وجهه أن يكون في سعي، وبه حرمه البرقي ردق. قد كان ذلك الذي أحرمت من الجمع قال له عبد الله بن عمر: قد كنت معث فوني بأي تقرباً لأبي حنيفة وسعي بعمره وحالهم شبحاً في المقصود بمرحمة بقوله بآية تحقق شدته في الخ وبشكل عليه لأمر واحد ما نصير من لشعر، وفسر لشبح هذه حملة بقوله بآية التي يريثان شدة الزعم رتوج 'فقال عبد الله بن عمر' حد ما صار أي رقع وصر. 'من' شعر' أنت أي فقد قال المحدثي - بعد ما خلا من شعر عن التقصير، وهذا لا يصح عند مالك في التقصير، ولا يخرجه إلا لأحد من جميع شعوره، بل لا يخرى من صفة التقصير ولا يخرجه إلا خلاف، ولكنه عليه قد أمره بفصل ما حرمه، ثم حينئذ أحد ما من شعره على منقطع، أو على ما يقفه التقصير، وأما أن يحمل على ظاهره فمعه جواز التقصير بأحد بعض الشعر، وعند مالك غير محرم: قلت: ولا يسكن على حقيقة إذ التقصير ربع رأس خروء عندهم. وهذا لأنه عمر في شهر حج، والظاهر أنه يريد حج من عامة عمره هدي سنة فقلت مرة من أهل العراق: كانت موجودة إذ ذلك وعط محمد: فقلت له امرؤ في كنت أو ما هذه فصيح فيكون فتحته حقيقة أو كسر الدال وسد لسانه، يا أبا عبد الرحمن! لأف ويدوي سخنان قال المحدثي: يحمل قولها أحد أمرين: أحدهما: أن سألته عن هدي من أي قتل ذلك في الحصة، والثاني: أن سألته عن هدي ذلك لرحل حاصه في مثل يسار وحواله فقال: هديه أي بأي قصص عليه سمع هدي، أحمل الهدي أولاً وثاناً رجاء أن يأخذ بالأفضل فيما يصير في كلامه مخرج الأدب كما سألني فقال بن عمر: هو أحد، إلا أن أدع شيء كان أحب إلي من أن أضوه فصرح جواباً شدة في مثل ذلك من أجد غير ذلك، =



امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: وَمَا هَدْيُهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: هَدْيُهُ، فَقَالَتْ لَهُ: وَمَا هَدْيُهُ؟  
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أُذْبَحَ شاةً، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ.  
٨٦٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: **المرأة المحرمة إذا حلت**  
لَمْ تَمْتَشِطْ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ لَمْ تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا  
شَيْئًا، حَتَّى تَنْحَرَ هَدْيَهَا.

٨٦٨ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ فِي بَدَنَةِ وَاحِدَةٍ،

= وأنه أحب إليه من صوم، وأحب هدي، وإن كان قطعه لقط لا سبحانه فظاهرة الوجوب؛ للاتفاق على أنه لا يجوز الانتقال إلى الصوم إلا بعد عدم ما جرى من الهدي، كذا في "استقنى". قال الرقابي: وهذا لا يخالف قوله أولاً ما استيسر من الهدي بدنة أو بقرة، إما لأنه رجع عنه، أو لأنه قيد بعدم الوجود، فمن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من روايه من روى عن ابن عمر: انصيام أحب إلي من الشاة؛ لأن المعروف من مذهب ابن عمر تحصيل بركة الدماء في حج على سائر الأعمال قبت: لكن الروايات التي تقدمت عن ابن عمر صريحة في حصار ما سنسر في بدنة أو بقرة وعدم احتراء الشاة، فرواية من روي عنه: انصيام أحب إلي من الشاة مؤيدة بشك روايات، وأنصافاً مشهور من مذهبه عدم عامة بقلة المذهب: أن ما استيسر من الهدي بدنة أو بقرة، نعم ما تقدم فيمن أحصر بعدوا من قوله: "وأهدى شاة" يؤيد أثر الباب في الاحتراء بالشاة.

**المرأة المحرمة.** حج أو عمرة إذا حلت من إحرامها، "لم تمتشط" أي لم تسرح شعرها، "حتى تأخذ من قرون رأسها" لتحل بذلك. قال الناحي: يقتضي استيعاب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على التقصير من بعضه دون بعض، وهو لو أحب عند مائه. أي الاستيعاب بالتقصير وأحب عند إمام مائه، لكن ظاهر لفظ "من" يقتضي الاقتصار على البعض، وأما عند الحنفية: فو قص شاربه أو خيته أو غسل رأسه بالخطمي قبل احق لزومه موجب للحاية عند الإمام خلافاً لصاحبيه، والمرجع الأول، كما في "شرح المصاب"، وفيه أيضاً أن هذا الاختلاف في الحاج والمعتزم لا يجل له قبل الخلق شيء، مما مر اتفاقاً، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها أي من شعر رأسها شيئاً، "حتى تنحر هديها بقوه عر اسمه" لا تحنط، "فومسكاً حتى شبع هدي محنطه" (نحو ١٩٦) وهذا حجة من قال: إن سائق الهدي لا يجل حتى ينحر هديه، والمنسأة خلافية تقدمت في أفراد الحج والقرآن.

**لا يشترك الرجل وامرأته** الحج: قال الناحي: إنما حص الرجل وامرأته شفع من ذلك؛ لأن الرجل يخور له أن يشرك امرأته في الأصحية وإن لم يخور له أن يشرك أجنبية؛ فلما نص على أنه لا يخور له أن يشرك امرأته في الهدي، كان فيه تبيه على أن امتناع ذلك في الأحسية أولى. "لهد كل واحدة منهما بدنة" بدنة بالتسكير =

لِيَهْدِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةً. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ بِهَدْيٍ يَنْحَرُهُ فِي حَجٍّ...

- في السح المصرية ويدوها في هديه، وإذا لم يجز الاشتراك في البدنة وهي كبر ما يكون من هدي فهي غيرها أو بالمع. قال الرزقاني: وبه قال مالك، وأحار الأكثر الاشتراك في الهدي، وسط الكلام على ذلك أن رشد في 'البدية' وجعل هذا رواية ابن القاسم، وحكي عن مالك أيضاً يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب. وأخرج البخاري في 'صحيحه' عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس عن شئعة فأمرني أن أسأله عن الهدي، فقال: فيها حرور أو بقرة أو شاة في دم. قال لحافض قوله: شاة كسر الشين المعجمة وسكون اراء أي مشاركة في دم حيث يخرئ الشيء أو حذ عن جمعة، وهذا موافق لما روي مسلم عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهدي بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشرك في ليل ونفتر كل سبعة ما في بدنة، وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كان كنبهم متفرقاً بدلت، أو كان بعضهم يريد التفرد وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكون كنبهم متفرقاً بهدي، وعن رفر مثله بزيادة: أن تكون أسانهم واحد، وعن داود وبعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز مطلقاً، وقد روي عن ابن عمر: أنه كان لا يرى الشريك، ثم رجع عن ذلك ما بعته أسنة.

**وسئل** ساء المجهول، 'مالك' عن بعث ساء المجهول ويصح ساء المجهول أيضاً والأول أوجه. 'معه هدي يسحره في حج وهو' أي المبعوث معه، 'مهل عمرته' أي محرم بها، 'هل يسحره إذا حل' من العمره "أم يؤخره حتى يسحره في الحج؟" أي يوم السحر وسائر أيام منى. ويحل هو أي مبعوث معه. 'من عمرته' قل حرم، ونيس في السح الهدي "ويحل هو من عمرته" ولا يصح في ذلك، فإنه مفهوم أيضاً بدون ذكره 'فقد' مالك. 'هل يؤخره حتى يسحره في الحج؟' لأنه أحله بذلك العهد، "ويحل هو" أي المبعوث معه 'من عمرته' قل حرم؛ لأنه لا يتطاع به عمرته. قال الناجي: قوله: 'ليسحره في حج' يقتضي أن بعته في الحج تأثير يمنع من حرمه في غيره، ولا يعلق بهدي بسبب الحمل له، وإنما تعينه بالوجه الذي أمر أن يذبحه عليه، فمن بعث معه هدي ليسحره في حج فإنه بعث به معه؛ فلا يسحره قبل أيام منى، فإذا أحله على ذلك فعليه الوفاء بما عاهد عليه، وأتم فعه، وهو يختص ذلك حج الذي أرسل معه أو نحو أساس، قال القاضي أبو الوليد: أنه أثر به نصاً، وإنما يتعلق ذلك حج الناس فعلى الحامل لهدي أن يقف به بعرة ويسحره مع أساس يوم السحر منى، حج هو أو حج، وبذلك قال مالك في هذه المسألة: لا يسحره إلا في الحج ولم يعلقه بحجه. قلت: وأهدي بتقيد المكان وهو حرم عند الحقيقة ولا بتقيد الزمان، ففي 'البدائع': ويجوز ذبح الهدايا في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص منى، ومن الناس من قال لا حرم إلا منى، والصحیح قوساً لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: منى منها مسجد، وفج مكة كتب مسجد. وعن ابن عمر أنه قال: الحرم كله مسجد. وقد ذكرنا أن المراد من قوله عروحل: **فإنه محنن** أي **سبب** **فعله** (حج ٣٣) حرم، ويجوز ذبح الهدايا قبل أيام السحر، والحملة فيه أن دم النذر والكفارة وهدي التطوع يجوز قبل أيام السحر، ولا يجوز دم النذرة والقران والأضحية.

وَهُوَ مُهْلٌ بِعُمْرَةٍ، هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَّ أَمْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: بَلْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ هَدَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **وَهَدْيَا نَاحِ الْكَعْبَةِ** فَأَمَّا مَا عُدِلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ، حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ.

٨٦٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَخَرَجَ مَعَهُ.....  
بحرما بالجمع

**والذي يحكم** ساء المحجور، "عنه الهدى" أي وحب عليه الهدى، "في قتل الصيد" أي بسب حرائه، "أو ينجب عنه هدى" بالنكير في السح المصرية وتعريف في الهدية والأوجه الأول. "في غير ذلك أي بسب آخر غير الصيد، فإن هديه لا يكون" أي لا يجوز دحه، "إلا بمكة" أو متى كما سيأتي تفصيله "كما قال الله تعالى: **هَدْيَا نَاحِ الْكَعْبَةِ** قال اساحي: إن بدل الصيد ثلاثة أشياء. هدي أو إصعام أو صيام، فأما الهدى فلا يحره إلا بمكة وهل يحره أن يحره متى؟ ظاهر قوله ههما مع ذلك، ويقضي احتصاصه بمكة، وكذلك يقتضيه استدلاله بالآية، غير أن حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدايا إن ساقه وهو معتمر أو خلال نحره بمكة، ولو ساقه في حج فوقف له في عرفة لم يحره أن يحره إلا متى في أيام منى، قاله أشهب وابن القاسم عن مالك. "أما ما عدل" ساء المحجور، "له الهدى" الصمير إلى الموصول، "من الصيام أو الصدقة" ولفظ "من" بيان للموصول، "فإن ذلك يكون" أي يجوز "بغير مكة، حيث أحب صاحبه أن يفعله فعنه". قال الناجي: إن له أن يأتي بالصيام والإطعام حيث شاء من البلاد مكة أو غيرها، فأما الصيام: فلا تأثير للبلاد والمواضع والأرمان فيه، ولذلك من أظفر رمضان بمكة وفي الصيف حار له أن يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد، ولا خلاف في ذلك يعرفه، وأما الإطعام فقد قال مالك في "الموطأ" وغيره: إن ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه، ولم يذكر صفة الإحراح بغير مكة، وقد اتفق أصحابنا على حوار الإحراح بغير مكة، وإن احتفتوا في كيفية الإحراح، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوز أن يفرق الطعام إلا في الحرم.

**فخرج معه**. أي خرج أبو أسماء مع ابن جعفر، وقد خرجا مع أمير المؤمنين عثمان بن عفان كما سيأتي في آخر الحديث "من المدينة فمروا" أي هما مع من معهما، "على حسين بن عبي" س أي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني =

مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا، فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ حَتَّى إِذَا خَافَ الْمَوْتَ خَرَجَ، وَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَدَمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقْيَا، فَنَحَرَ عَنْهُ بَعِيزًا. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَكَانَ حُسَيْنٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ.

= سبط رسول الله ﷺ ورجلته من الدنيا وأحد سبطي شهاب أهل بيته وهو "أي الإمام حسين مريض بالسقي" قال لناحي: وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد أنه قال: مرض حسين بأعرج فحامل فيه مع السقي اشتد به المرض فمضى عثمان وبقي هو بالسقي، فقدم عليه عبد الله بن جعفر بعد يومه في المعاجة، ويرجو أن يقوي علي التوجه معه. "حتى إذا خاف" عبد الله بن جعفر، "الموت" وفي المصرية. "الموت" وهم مصدران بمعنى: أي خاف أن يموت. "الحج" إن أقام بعد ذلك. "أخرج" بن الحج، "وبعث" فأصدر. "بن علي" بن أبي طالب وأسماء بنت عميس "نصه العين" المهملة مضعرا وهي بركة علي يومئذ وكانت فيه تحت "أي بكر" وفيه تحت جعفر وهي أم عبد الله بن جعفر، "أومأ بالمدنية" بشكل عليه ما سألني في آخر الحديث برواه الأثرم من كتاب علي معهم، وأرسل إليها؛ ليحرقها حارة ولم يرسل إليهما قبل ذلك ما رجا من صحبه وفقره علي. يكمل سكتة "فقدما عنه" بالسقي وهذا نص في أن عليا لم يكن معه إذا ذلك، وما سيأتي من رواه لأثرم في آخر الحديث صاهره أنه كان معه "ثم" بن حسيناً أشار إلى رأسه يشكو وجع رأسه، أو ينادي بشعره أو هوام في رأسه. "فأمر علي" بن أبي طالب "رأسه" فحلقت ساء المحجور لأمره. "كعب" بن عجرة حلق رأسه إذا نادى هوام رأسه. ثم نسلت عنه بالسقي وهذا نص في أن اسحر كان بعد الحلق، "فنحر عنه بعيزاً" وهذا تفسير للسكت، وقد ورد حديث كعب بن عجرة تفسير ذلك، "من" من أسسه فداة من حيزه من حيزه. "وأنسكه" (أحد ١٥٠) وقد ورد حديث كعب بن عجرة تفسير ذلك، وسيأتي في فدية من حلق قبل أن يسحر، والأثر دليل جوار سكت كبر مما وجب، فإن نوحب بد شدة.

**وكان حسين حرج** من المدينة إلى الحج، مع عثمان بن عفان "أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، في سفره ذلك إلى مكة، والأثر يدل على أن علياً لم يكن حرج كل سكت عليه ما قال الموفق وروى الأثرم وأبو إسحاق الخورجاني في كتابيهما عن أبي أسماء موسى عبد الله بن جعفر قال: كتب مع عثمان وعلي وحسين بن علي **حجاجاً**، فاشتكى حسين بن علي بالسقياء، فأومأ بيده إلى رأسه فحلقه علي، ونحر عنه حروراً بالسقياء، وهذا لفظ رواية الأثرم وتلخص مساح، واحتمل التعدد لا يجمع

## الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ

٨٧٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ**، .....  
 لبحج

**الوقوف بعرفة والمزدلفة:** أما الوقوف بعرفة فقد أجمعت الأمة على أنه ركن لا يتم الحج إلا به، وحكى لإجماع على ذلك غير واحد من شراح الحديث ونقله المذهب، منهم الموفق وابن رشد وميثاق العلماء وغيرهم، لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما قاله الرازي: نقل عن الحسن أن الوقوف بعرفة واجب، إلا أنه إن فات ذلك قام الوقوف بجميع أحرمة مقامه، وسائر الفقهاء أنكروا ذلك، واتفقوا على أن الحج لا يحصل إلا بالوقوف بعرفة، وأما الوقوف بمزدلفة فمختلف فيه أيضاً عند الأئمة، وهما مسائلتان، طالما اشتهرت إحداهما بالأخرى على نقله المذهب، إحداهما: الوقوف بها بعد صبح الفجر من صبيحة يوم النحر. والثانية: المبيت بها ليلة النحر، وربما أصبقت شراح الحديث والفقهاء إحداهما على الأخرى. قال الموفق: للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة وجمع وأشعر أحرار، والمبيت بها واجب، من تركه فعليه دم، وهذا قول عطاء والرهري وقاتدة والثوري والشافعي وأبي ثور وإسحاق وأصحاب الرأي وقال علقمة والسحبي والشعبي: من فاته جمع فاته الحج؛ لقوله تعالى: **وَذُكِّرْ بِهِ** عند **أَشْعَرِ نَحْرِهِ** (١٩٨ هـ) وقول النبي ﷺ من صلى صلاته هذه وقف معها حتى تدفع وقد وقف عرفة قبل ذلك - فقد تم حجه وساقول النبي ﷺ **حج عرفة** فمن حجه قبل سنة جمع فقد تم حجه، يعني من جاء عرفة، وما احتجوا به من الآية وأخر فأنشطوق فيهما ليس بركن في الحج إجماعاً؛ فإنه لو بات تجمع ولم يذكر الله تعالى أو يشهد الصلاة فيها صح حجه؛ ولأن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله لها، فتعين حجه على مجرد الإيجاب أو القضية أو الاستصحاب، ومن بات بمزدلفة لم يخر له الدفع قبل نصف الليل، فإن دفع بعده فلا شيء عليه، وهذا قال الشافعي. وقال مالك: إن مر بها ولم يرل فعليه دم، فإن نزل لا دم عليه متى ما دفع، ولما: أن النبي ﷺ بات بها، وقال: **خذوا عني مناسككم، وإنما أبيح الدفع بعد نصف الليل**، بما ورد من الرخصة فيه، فروي عن ابن عباس: كنت فيمن قدم أبيي ﷺ صعبة أهله، وعن أسماء: أنها نزلت ليلة جمع، الحديث.

**عرفة:** سبأني وجه التسمية لها في الحديث الآتي، "كلها موقف" يعني أن الوقوف بأي جزء منها آت بسنة إبراهيم، ومذكر لمريضة الوقوف، ولا يختص بعضها هذا الحكم دون بعض؛ لكلا يتضابق الناس موضع وقوف النبي ﷺ، وقد قال عمر بن الخطاب: يا أيها الذين آمنوا! لا تقتلوا أنفسكم ولا تهللكوا أنفسكم على هذا المكان، فإن عرفة كلها موقف، فهذا في الجوار، وإن كنا نستحب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تركا بالنبي ﷺ. "وارتفعوا" أيها الواقفون بها، 'عن بطن عرنة' نصم العين المهملة وفتح الراء ونون، وفي لغة: بصمتين، موضع بين منى وعرفات، وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة، والعلمين الكبيرين جهة منى، قاله الزرقاني. وفي 'الدائع' لا يسغي أن يقف في بطن عرنة؛ لأنه ﷺ هي عن ذلك، وأحبر أنه وادي الشيطان، قال الباقي: قوله: "ارتفعوا عن بطن عرنة" =

وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ.

يُحْتَمَلُ مَعْنِيَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ عُرْنَةٌ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ عُرْفَةٍ، فَيَكُونُ دَلِيلُ اسْتِنَاءٍ مِمَّا عَمِمَهُ بِقَوْلِهِ: 'عُرْفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ'، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عُرْفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، عَلَى حَسَبِ مَا قَالَ ابْنُ أَبِي رَيْرٍ بَعْدَ هَذَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا اتِّسَاؤُهُ أَنْ يَمْدُ عُرْفَةٌ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ عُرْنَةٍ، وَاقْتَصَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِفُ يَحْتَضِرُ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ احْتِاجُ ابْنِ اسْتِثْنَائِهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عُرْنَةٌ بَسِطٌ مِنْ عُرْفَةٍ، وَلَا يَتَوَهَّمُ اسْمُهَا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ **عَنْ** عَنِ مَعْنَى قَصْرِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى عُرْفَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: 'ارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ' مَعَ قُرْبِهِ مِنَ عُرْفَةٍ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي 'الْمَوَارِيَةِ': بَطْنُ عُرْنَةٍ وَادٍ فِي عُرْفَةٍ، يُقَالُ: إِنَّ حَائِظَ مَسْجِدِ عُرْفَةٍ لَقَسْبِي عَلَى حَدِّهِ، نَوَسَقَطُ مَا سَقَطَ، لَا فِيهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَبِيبٍ: أَنَّ عُرْفَةً فِي الْخَلِ وَعُرْنَةٌ فِي الْحَرَمِ، وَبَطْنُ عُرْنَةٍ الَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالِارْتِفَاعِ عَنْهُ بَطْنُ الْوَادِي الَّذِي فِيهِ مَسْجِدُ عُرْفَةٍ، وَقَالَ ابْنُ رِشْدٍ: رَوَى عَنْ ابْنِ سَبِيحٍ **عَنْ** مِنْ طَرَفٍ: عُرْفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَاحْتَفَتِ الْعُمَمَاءُ فِيمَنْ وَقَفَ بِعُرْنَةٍ، فَقِيلَ: حُجَّتُهُ نَامَ وَعَبْدُهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا حُجَّتَ لَهُ، وَعَمْدَةٌ مِنْ أَبْطَلِ الْحُجَّ: النَّبِيُّ الْوَاردُ عَنْ دَلِيلٍ، وَعَمْدَةٌ مِنْ مَنْ يَبْصُرُهُ: أَنْ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَوْقِفَ بِكُلِّ عُرْفَةٍ جَائِزٌ إِلَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، قَالُوا: وَمَنْ يَأْتِ هَذَا أَحَدٌ مِنْ وَجْهِ تَرَمُّهُ بِهِ الْحُجَّةُ.

**والمزدلفة** **الح** قَالَ ابْنُ الْقَارِيِّ: هِيَ عَلَى مَا فِي "الْقَامُوسِ": مَوْضِعٌ بَيْنَ عُرْفَاتٍ وَمَنْى؛ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّبُ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِاقْتِرَابِ النَّاسِ إِلَى مَنْى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، أَوْ لِنَجْوَى النَّاسِ إِلَيْهَا فِي رُفْلٍ مِنْ امِيلِ، أَوْ لِأَنَّهَا أَرْضٌ مُسْتَوِيَةٌ مَكْنُوسَةٌ، وَهَذَا أَقْرَبُ، قَالَ ابْنُ الْقَارِيِّ: لَكِنْ مَا قُلْنَا لِمَقَامِ أَسْبَ: وَقَالَ ابْنُ رِزْوَانٍ: فِي التَّسْمِيَةِ هَذِهِ أَقْوَامٌ، أَحَدُهَا: أَهْلُهَا يَقْرَبُونَ فِيهَا مِنْ مَنْى، وَالْأَرْدَلَاةُ الْقُرْبُ. وَالثَّانِي: أَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ فِيهَا، وَالْأَرْدَلَاةُ الْإِحْتِمَاحُ. وَالثَّلَاثُ: أَهْلُهَا يَرْدَلْفُونَ إِلَى اللَّهِ أَيَّ يَقْرَبُونَ بِالْمَوْقِفِ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ: أَنَّ لِلْمُزْدَلِفَةِ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءَ: مُزْدَلِفَةٌ وَنَشْعَرُ الْحَرَمِ وَجَمْعُ، وَالْأَصَحُّ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنَّ الْمَشْعَرَ فِيهَا، لَا عِيْنَهَا، إِلَّا أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا مَحَارًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ** **عَنْ** **مَشْعَرِ حَرَمٍ** (سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٨). لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمُزْدَلِفَةُ جَمِيعُهَا، لَكِنْ ذَكَرَ الْخَزَّاءُ الْأَفْضَلَ وَأَرَادَ الْكُلَّ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمَشْعَرِ قَرِيبًا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ. 'كُلُّهَا مَوْقِفٌ' وَكُلُّهَا مِنَ الْحَرَمِ، 'وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ' لِنُكُوسِ السَّيْرِ الْمَشْدُودَةِ بَيْنَ مَنْى وَمُزْدَلِفَةٍ، سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيلَ أَبْرَهَةَ كَلَّ فِيهِ وَأَعْيَا فَحَسَرَ أَصْحَابُهُ بَقْعَهُ، وَأَوْقَعَهُمْ فِي الْحَسَرَاتِ، وَإِضَافَتُهُ لِسَيَّانٍ كَمَا 'شَجَرُ إِزْرَاكٍ'. قَالَ الرُّقَافِيُّ، وَبِذَلِكَ حَرَمُ الْوُفِيِّ قَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي شَرْحِهِ: حَرَمٌ بِهِ أَحَبُّ الطَّرِيقِ وَشَيْخُهُ ابْنُ حَبِيبٍ، لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ الْفَاسِيُّ بِقَوْلِ ابْنِ الْأَثِيرِ: إِنَّ الْفِيلَ مَنْ يَدْخُلُ الْحَرَمَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَحْسَرُ سَالِكِيهِ وَيَتَعَبَهُمْ، وَتَسْمِيَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَادِي النَّارِ، قِيلَ: لِأَنَّ رَجُلًا اصْطَادَ فِيهِ فَمَرَلَتْ نَارٌ فَأَحْرَقَتْهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّ بَعْضَ الْأَسْيَاءِ **عَنْ** رَأَى أَشْيَاءَ عَلَى فَاحِشَةٍ فَدَعَا عَلَيْهِمَا فَمَرَلَتْ نَارٌ فَأَحْرَقَتْهُمَا، وَفِي 'النَّسَابِ': الْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرٍ، وَحَدُّ الْمُزْدَلِفَةِ بَيْنَ مَازِمِي عُرْفَةٍ وَقُرُونِ مُحَسَّرٍ وَلَيْسَ الْمَازِمَانِ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَفِي 'الدَّرِّ احْتِارٌ' إِنَّهُ مَوْقِفُ الْمَصَارِي، وَفِي 'الْعِنَةِ': هُوَ مَسِيلٌ بَيْنَ مُزْدَلِفَةٍ وَمَنْى، لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا.



٨٧١ **مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَأَنَّ الْمُزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.**  
**قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.....**  
 (القرة: ١٩٧)

= قال الأرقبي: هو خمسمائة دراع وحس وأربعون دراعا، كذا في "الحر" وغيره، وفي 'عاية السروجي': أنه من مئ في الصحيح، ويدل عليه خبر "الصحيحين" عن ابن عباس، وما في 'البدائع' إلا أنه من مزدلفة، وهذا قال: لو وقف به أجره مع الكراهة، قال ابن اعمام: ظاهر كلام القدوري والهداية وغيرهما: أن المكائيل أي عرنة ومحسر ليسا مكان وقوف، سواء قضا: إلهما من عرفة والمزدلفة أو لا، وهكذا ظاهر الحديث الذي قدمنا تحريره، وكذا عبارة الأصل من كلام محمد، ووقع في 'البدائع': أما مكانه أي الوقوف بمزدلفة فجزء من أجزاء مزدلفة، إلا أنه لا يسعي أن يراد في وادي محسر، وروى الحديث ثم قال: ولو وقف به أجره مع الكراهة، وذكر مثل هذا في بطن عرنة، إلا أنه لم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة، كما صرح به في وادي محسر، ولا يخفى أن الكلام فيهما واحد، وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب، بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الإجزاء، وأما الذي يقتضيه النص إن لم يكن جماع على عدم إجزاء الوقوف بالمكائيل: هو أن عرنة ووادي محسر إن كانا من مسمى عرفة والمشعر الحرام يجرئ الوقوف بهما، ويكون مكروها؛ لأن القاطع أطلق الوقوف بمسماهما مطلقا، وخبر الواحد معه في بعضه، وإريادة عليه خبر الواحد لا تجوز، فيشتد الركن بالوقوف في مسماهما مطلقا، والوجوب في كونه في غير مكائيل مستثنيين وإن لم يكونا من مسماهما لا يجرئ أصلا، وهو ظاهر، والاستثناء مقطوع.

**اعلموا أن عرفة إلح:** سميت بذلك: لأنها وصفت لإبراهيم عليه السلام فلما أبصرها عرفها، أو لأن حبريل عليه السلام حين كان يسور به في المشاعر أراه إياها. فقال: قد عرفت، أو لأن آدم عليه السلام هبط من الجنة بأرض الهند وحواء بجدة، فالتقيا ثمة فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون بها، أو لأن إبراهيم عليه السلام عرف حقيقة رؤياه في ذبح ولده ثمة، أو لأن الخلق يعترفون فيها بدوهم، ولأن فيها جبالا، وأحوال هي الأعراف، وكل عال فهو عرف، كذا في "العيني" و"تهذيب اللغات" لسووي. "كنها موقف إلا بطن عرنة" باليون على ما أكثر السح وهو الصواب، فما وقع في كثير من النسخ المصرية والهدية بلفظ "بطن عرفة" بالغاء ليس بصحيح، والمصنف عقب المرفوع بالوقوف إشارة إلى استمرار العمل بذلك، "وأن المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر" قال الباجي: هذا أظهر في أحد التأويلين: وهو أن تكون عرنة من عرفة ومحسر من المزدلفة، ولذا استثاهما، وقد يجوز أن يكون استثناء من غير الحسن، والأول أظهر.

**قال مالك:** أراد تفسير قوله عز اسمه الآتي، وذكره في هذا الباب؛ لأن الجزء الثالث وهو الجدال في الحج بهذا التفسير يتعلق بالوقوف بعرفة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا حَجَّ أَشْهَرُ مَعْنُومَاتٍ مِمَّنْ هُمْ فِيهِ الْحَجَّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (القرة: ١٩٧) هذه الجملة الثلاثة في محل حزم جواب "من" إن كانت شرطية، =

قال: فَالرَّفْتُ إِصَابَةَ النِّسَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **هُ احْلُ نَكْمَ نَبِيَةِ النَّبِيِّ**  
 الرَّفْتُ بِى نِسَائِكُمْ<sup>هـ</sup> قال: **وَالْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ** - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
**هُ أَوْ فُسُقًا أَهْلَ لَعِيرٍ اللَّهُ هـ** قَالَ: **وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ: أَنْ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ.....**  
 (البقرة: ١٨٧)  
 (الأعراف: ١٤٥)

= وفي محل رفع خبرها إن كانت موصولة، وعبرة 'السمير' الغاء بما حوَّاه بشرط، وإما رندة في خبر، عسى  
 حسب القويين المتقدمين، وقرئ 'أبو عمرو' ومن كثير تنوين رفث وفسوق ورفعهما، وفتح 'حذل'، وساقول  
 بفتح التلاثة، وأبو جعفر - ويروى عن عاصم - رفع التلاثة وتنوين، وعصاري نصب التلاثة وساقول، كذا  
 في 'الحمل'، قال 'مالك' في تفسير هذه الآية 'رفرت إصابه نساء' - جماع - والله أعلم بمراده - والمذيل  
 على ذلك 'ما قال الله تبارك وتعالى' في 'ه' صوم **هُ احْلُ نَكْمَ نَبِيَةِ النَّبِيِّ** (سورة ١٨٧) أي  
 جماعهن بلا شك، فيحمل عليها الرفث في آية حج، لأن القرآن يفسر بعضه بعضا قال الساجي. انتهى ذكره  
 مالك في تفسير الآية هو قول جماعة أهل العلم، وأما الرفث فقال مالك: به إصابه النساء، يريد بذلك الجماع،  
 وقد روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس، وإصحح مالك على ذلك آية الصوم، ولا خلاف أن الرفث في آية  
 الصوم إصابة النساء، وأما في آية الحج فقد قل: به الجماع وقال عصاة. هو الجماع وما دونه من قول شحش،  
 وروى صاوس عن ابن عباس أن الرفث في آية الحج الإجماع، وهو التعريض لنساء الجماع.

**والفسوق الذبح للأصنام** جمع نصب بضمين، حجازة نصب وبعد - والله أعلم بمراده - والمذيل على ذلك  
 ما قال الله تعالى في آخر سورة الأعراف: **هُ فَنَ لَا أَحْذَرِي مَا هـ** على صيغة فعلة، لا - نَكْمَ - منه هـ،  
 مسبق - ما نكمت حذل - فَنَ خَصْ، فسقوا أهل عذرة هـ (الأعراف: ١٥٠) فسمى الله - عز وجل - ذلك فسقا، فذل  
 على أنه أراد في الحج. قال الساجي. وإنما قصد مالك الاستدلال بالقرآن، لأنه قد ورد غلط الفسوق فيه، ونرد به  
 الذبح للأصنام، والحج مما شرع فيه الذبح وإرفقه الدماء، فخص بالبهى عن ذلك، وإن كان قد هي عن المعصية  
 حملة. قال القاضي أبو الوليد: ولا يمتنع عندي أن يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعصية، والذبح  
 للأصنام من حملة ذلك. وقال إراري: إن الفسق والفسوق واحد، وهما مصدران - فسق يفسق - وهو الخروج  
 عن الطاعة، واحتلف المفسرون، فكثير من المحققين حمده على كل المعصية، قال: لأن اللفظ صامح بكل ومتناول  
 له، وأنهى عن الشيء يوجب الانتهاء عن جميع أنواعه، فحمل اللفظ على بعض أنواع الفسوق حكاه من غير  
 دليل، وهذا متأكد بقوله تعالى: **هُ مِمَّنْ مَرَّ رَاةً (كعب: ٥٠) وقوله تعالى: هـ دَرَّ يَكْمَ نَكْمَ هـ فُسُوقُ**  
 وعصاة (حجرات: ١) وذهب بعضهم إلى أن المراد منه بعض الأنواع، ثم ذكروا وجوها

**والجدال** 'في' أمر 'الحج' هو الجدال في الموقف، ولذا ذكره في هذا الباب، وبه فسر الآية أبو السعود والبيضاوي  
 وغيرهما في تفاسيرهم إذ قالوا: وقرأ الأولان بالرفع على معنى: لا يكون رفث ولا فسوق، والثالث بالفتح على معنى =

عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَقَرَحَ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَحَادَلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصُوبٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَسْكَاهُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَارِعُكَ فِي الْأَمْرِ وَاذْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ** ﴿٢٢٧﴾ فَهَذَا الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

= الإحار بانتفاء الخلاف في الحج، وحدث أن فريش كانت تحالف سائر عرب فقف بالمشعر حرم، فارتفع الخلاف بأن يقفوا أيضاً بعرفات. وحدث أن فريشاً ومن دس ديهيم كما سيأتي، كتب يقف في الحج عند مشعر الحرام بفتح الهمزة، وه جاء ثوران، وقيل بكسرهما، وقال بعضهم: به كثير في كلام العرب، وذكر القمعي وغيره. أنه لم يقر به أحد، وذكر هدي أن أن اسمك فر بكسر. قال نزع مشاعر خج معانها لطاهره لحوس، والواحد مشعر. وقال فرري. مشعر الهمزة، وأصحه من قولك: شعرت بأشيء إذا غمته، وبيت شعري: ما فعل فلان، أي ليت علمي نعه وأحاط به، فسمى الله تعالى ذلك الموضع بالمشعر حرم؛ لأنه معتم من معام الحج، بالمدونة بقرح بقاء وراي مفتوحين وجاء مهملة على ما صطله الرزقالي، وقال البووي في 'تقدمه': نصه القاف وفتح اراي، حل معروف بالمزدلفة، يقف الخجاج عنه بدعاء بعد الصبح يوم لحر.

**وكانت العرب الحج:** غير فريش وأحمس، وغيرهم من العجم 'يقفون بعرفة' على أصل شرع إبراهيم على سبيلهم الصلاة والسلام. "فكانوا" أي حمس وغيرهم يتحدلون أي يتخاصمون فيما بينهم، 'يقول هؤلاء' أي أحمس: 'نحن أصوب'؛ لأننا من حمس، فلا خرج من حرم. 'ويقول هؤلاء' أي غير أحمس: "نحن أصوب"، لأننا تبعنا شريعة إبراهيم على سبيل وعبهم الصلاة والسلام. فقال لله تعالى: رداً على كل من جادل في أمر الدين، ويدخل فيه الخذل في الحج أيضاً، 'لكل أمة' يدون إناو في أومه في بعض السج وفي أكثرها إناو، والصواب الأول؛ لأن إناو ليست في التبريل، "جعلنا مسكاً" بفتح السين وكسرهما فراءتان سبعيتان، أي لكل أمة من الأمم الحالية والماضية حصة شريعة خاصة ودنيا مخصوصا بهم ناسكوه" أي عبادوه وعاملوه به، 'فلا يمارعك في الأمر' أي أمر الدين، والمعنى: أن عديهم اتاعك وترك محالعتك، فقد استقر الأمر الآن على شريعتك؛ لأنه ناسح لكل ما عداه، فكأنه تعالى هي كل أمة بقيت منها بقية أن تستمر على تلك العادة، وتزورها أن تتحول إلى اتباع الرسول، فذلك قال: 'واذع إلى ربك' أي ديه، ثم عنه بقوه. حدث على هدى مستقيم وهذا على أحد التفاسير في الآية، وفيها أقوال أخر منها كتب لتفاسير. "فهذا جدال في الحج فيما يرى" نصه البون أي نظر، قال الساجي: وأما الجدال: فذهب مالك إلى أنه الخذل في الموقف يوم عرفة، وه قال ربيعة، وقال ابن عمر وابن عباس: الخذل مرأ، راد ابن عباس أن ثماري صاحب حتى تعصه، وقال أنقاسه بن محمد: هو قول بعضهم: الحج اليوم، وقول بعضهم: الحج عدا، وإنما ذهب مالك إلى تخصيص الاحتلاف بهذا المعنى خاصة دون غيره =



مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ فَالرَّجُلُ يَصْنَعُهُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَالْفَضْلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ طَاهِرًا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِلرَّاكِبِ أَيْنَزَلُ أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا؟ فَقَالَ: بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَوْ بِدَابَّتِهِ عِلَّةٌ، فَإِنَّهُ أَعَذَرُ بِالْعُذْرِ.

عذر من عذره

## وُقُوفٌ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ

٨٧٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ.

وعليه الجمهور

**للراكب** "أببر" عن المراكب "أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا" أيهما أفضل؟ "فقال مالك: 'من يقف راکباً أتباعاً لمعه <sup>٨٧٢</sup>، إلا أن يكون به" أي بالراكب. "أو بدابته عذر" وفي السج المصرية: عنة، من عذر، والمؤدى واحد، "فإنه أعذر بالعدر" أي أحذر بقول العذر، فإن الأعداد تسقط الواحبات، فكيف بالمديونات؟

**وقوف من فاته الحج.** وليس لفظ "عرفة" في السج الهندية، والمعنى أي وقوف عرفة يكون سبب لقوت الحج، وعنه من الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة حجة، وذلك لما تقدم في باب الوقوف عرفة أن وقت الوقوف المفروض عند مالكة: هو من غروب الشمس ليلة حجة إلى طلوع الفجر منها، وتقدمت المداهب في ذلك، وبوت شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في "المصطفى": باب من لم يقف عرفة حتى طبع الفجر يوم الحجة فقد فاته الحج. **من لم يقف عرفة:** "من" بعض "ليلة المرءة" وهي ليلة الحجة "قل أن يطبع الفجر فقد فاته الحج" ولو وقف قبل ذلك من النهار عند الإمام مالك، "ومن وقف عرفة من ليلة المرءة" ولو ساعة، "من قبل أن يطبع الفجر" وإن لم يقف في النهار قبل ذلك أصلاً فقد أدرك الحج. قال الساجي: هذا يقتضيه معيين: أحدهما: أنه يريد أن هذا آخر ما يدرك به الوقوف، وإن كان يجوز الوقوف قبله ويختار به. والثاني: أن يقصد تعيين زمان الوقوف، فيكون معناه: إن لم يقف ليلة المرءة عرفة فلا وقوف له، وقد فاته الحج وإن كان قد وقف قبل ذلك؛ لأن ما قبل ذلك ليس بزمان فرض الوقوف، وهذا هو الأظهر في اللفظ؛ لتعيقه الحكم على الليلة. قلت: وعلى الثاني حمده الإمام مالك، وعلى الأول حمده الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة.

٨٧٣ - مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج، ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج.

عنه الجمهور

قال مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة: فإن ذلك لا يحزى عنه من حجة الإسلام.

الله، ص ٥٠

ولم يقف بعرفة الحج في نيل عبد مالك، ومع في نيل عبد جمهور فقد فاته حج فله تحلل بفعل عمرة عبد مالك، ويتحلل معها وحوا عبد جمهور. ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة حصة عبد مالك، ولو من ليلة المزدلفة عبد جمهور، قيل أن يصنع الفجر فقد أدرك الحج. قال في فقهي كلامه أيضا أنه لا يكفي الوقوف هناك، وبنيته ذهب مالك، وذهب الأكثرون إلى أنه إذا وقف في حرم من رول يوم عرفة إلى صبح فجر فجر فقد أدرك الحج، وحده جمع من أصحاب وفي السنة صحتها مرفوعا من سيدنا محمد ﷺ. قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه.

يعتق الحج: ساء جمهور، في موقف بعرفة ويكون محرما كما يدل عليه السياق، فإن ذلك في حجة بإحرام عرف لا حزى عنه في لا يكفي من حجة الإسلام؛ لأن حرمه قد قل، جت عليه ثمانية، وبقي عليه حجة الإسلام، وبذلك فالتحقيق، لأن يكون هذا العبد المعتق لم يحرم، لأن المحرم بعد أن يعتق، ثم يقف بعرفة من تلك السنة قبل أن يصبح الفجر من يوم سحر، فإن فعل ذلك أحرا عنه يعني إن لم يكن أحرم بالحج وفي حالا حتى اعتق، فأدرك أن يحرم بالحج ويقف بعرفة قبل صبح فجر من بيته سحر، فإن حجه بحرله عن فرضه، لأن حرمه انعقد بيه فرض، كذا في المنقذ ومسألة جماعة، ولو لم يحرم بعد اعتق أيضا، حتى ضيع نصيبه المنصارع أو خاصي شخص سحر فقد فاته حج من تلك السنة وبقي عليه حجة الإسلام، وكان مسرلة من فاته الحج، إذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل صبح فجر من بيته المزدلفة قبل الرقبي فيتحلل بفعل عمرة، قلت: وإن خصصه فإنه لم يحرم بعد، فكيف تحلل منه؟ بل أن يقال: إن المعنى إن لم يحرم حتى الفجر من أحرم بعده، فحينئذ يصح كلام الرقبي، والتسعة عدي في فاته حجة الإسلام عنه، كما تبقى على الصلوات، قال الساجي: يريد أنه إن لم يحرم بعد علقه حتى طلع الفجر من بيته السحر فقد فاته الحج، فلا يجوز أن لا يحرم بعد ذلك أو حرم، فإن لم يحرم ولا شيء عليه سوى حجة الإسلام في مستقبل، ويحتمل أن يريد هذا بقوله: "كان مسرلة من فاته الوقوف بعرفة" على تأويل أنه لما رأى أنه قد فاته الوقوف بعرفة لم يحرم بالحج، وهو أصواب، لأن لم يحرم به بد طلع فجر من يوم سحر، وكان في وقت يعلم أنه إن أحرم طلع عليه الفجر قبل الوصول إلى عرفة؛ لأنه دخل في حج شيق أنه لا يمكنه، ويكون على بعد المذكور الذي اعتق بعرفة ولم يحرم، أو أحرم بعد طلوع الفجر حجة الإسلام بنفسها أي يؤديها على الفور أو التراخي.



إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحْرَمَ، فَيُحْرَمُ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ، ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْزَأَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُحْرَمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَيَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ يَقْضِيهَا.

### تَقْدِيمُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

٨٧٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ أَهْلَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنًى، حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنًى، وَيَرْمُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ.

٨٧٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ مَوْلَاةً .....

= قال ساجي: يريد أنه إذا فاتته وقوف عرفة، إما لأنه لم يحرم، أو لأنه أحرم قبل العتق، أو أحرم بعد عتق فمه يمكنه الوقوف بعرفة، فإن حجة الإسلام باقية عليه، لا تقضيها عنه ولا يسقط وجوبها شيئا مما تقدم.

**كان يقدم إلخ:** نساء المتاعل من التقدمة، "أهله" مانصب مفعول، والمراد النساء، وصبيان من مزدلفة إلى منى تنازع بعده رحمة ورفقا بهم؛ لحوف الرحمة، "حتى يصليوا الصبح منى" وهذا يقتضي أن تقدم كال قبل الصبح، وإن ذلك كان مقدرا ما يأتي من صلاة الصبح، وقدم فرياً عن رواية سحاري. فمهم من يقدم منى صلاة الفجر، ومهم من يقدم بعد ذلك، "ويرموا قبل أن يأتي الناس" إلى منى. قال الساجي. لما كان يتعرض الذي هو فرض الميت بمزدلفة، قد وجد منهم ولم يبق إلا نفسه الوقوف مع الإمام، فحرص لهم في ذلك بصعقتهم، فنت: ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك عنهم؛ بعدد، كسقوط أوداع عن إحائض.

**أن مولاة إلخ:** التائب في جميع السحاح الهندية والمصرية، ولم يذكرها أهل الرحا في المنهات، قال سراجي: م سسم، لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عبد السنائي بلفظ "أن موى" بالشدك فهو عبد الله كما في "الصحيحين". "لأسماء ست أبي بكر الصديق أحتره" أي عطاء، قالت: حنا من المزدلفة، مع أسماء ست أبي بكر الصديق، "منى بالصرف، نعلس" فتحسين، هو الضمة أحر الليل احنض بصوء الصباح، كما في "الجمع". قال الباجي: تختمل أن تريد به قبل صلوة الفجر، ويختمل أن تريد بعد صلوة الفجر وهو لأصهر، ولندك روي عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح نعلس فت: يؤيد الأول ما تقدم فرياً عن سحاري: =

لَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: جِئْنَا مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ مَنَى بَعْلَسَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: لَقَدْ جِئْنَا مَنَى بَعْلَسَ؛ فَقَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَصُصِعُ ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.  
 ٨٧٦ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ صَلَاحَةَ بْنِ عُيَيْدٍ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ نِسَاءَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى.

٨٧٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ رُمَى الْجُمُرَةِ.....

ثم تركت حتى غاب القمر، فبقيت على ما سبقت في آخر كتاب. أما صلي المزدلفة فمخرج، ثم تركت فتسير مني، وكان المني على كبري بعس يكون بعد الحجر كما في حديث من مسعود: صلاة يومئذ بعس، ولدي بدل عنه أن دفعها من بردقة كان بعد ما غاب القمر، وهو لا يعب في سنة بعس ولا حر البس، ويعت على خط أهله من أن يذهب بدفع وقسم من مني صبيح الحجر، ويحملها فعدت بعد ما غاب القمر زمانا طويلا؛ لأنه لم يبين الراوي أنها دفعت كما غاب القمر.

**قالت إلح** مولاة، فبقت على أبي لأحمد، لقد جئت مني بعس بكر لأمة عبيها، إنك بعس، ما عصب أن اسمه لوفوف المزدلفة، من الإسفار، من من صبيح من ماني لا علم خلاف في أن سنة الدفع قبل صبح الشمس، وذلك، لأن سبي كان بعس قبل عمر، من مبركين كذا لا يقصون حتى تضع الشمس، ويقومون: أشرق شمس كما غير، ومن رسول الله ﷺ حاشية، فأوص قبل أن تضع الشمس، روه سحاري، وأسفة أن تقف حتى يسفر حد، وهذا قال الشافعي وأصحاب تربي، وكان ذلك يرى دفع قبل الإسفار، ففان، قد كان صبح وفي رواية: فعل، ذلك أي معجيب، مع من هو حجر من كسر لكاف حطاب مؤتب قال لاسحي، يحمل أن ترمي ذلك سبي ﷺ، فقد روي عنها هذا حديث مسند، ويحمل أن ترمي بذلك من بعد سبي ﷺ من حفصة، أن بكر وعمر وعثمان، ولعنها روت ذلك تربي، وعبي الأول وهو مرفوع حكما، ولعط أي دود إياها كان صبح هذا على عهد رسول الله ﷺ **كان يقدم إلح** ساء القاض من يقدم، أساءه وحسبه من بردقة، من مني ساء بعس ﷺ وعملها بالرحمة من ساجي، ثم بين وقت اسفله، فيحمل أن يكون قدمهم قبل الحجر، فيصير مني على ما تقدم في حديث أسماء، ويحمل أن يكون قدمهم بعد الحجر وقبل لوفوف، لأن لوفوف هم أبع في قدمهم قبل الحجر؛ لأنه أحسن هم.

**سمع بعض أهل العلم** وقد روي ذلك عن جماعة من الصحابة وسابعين أنكره رمي خمرة بعسفة في يوم سحر، حتى تضع الحجر من يوم سحر، قال لاسحي هذه كبره على وجه مع وبني لإحمر، وذلك أن وقت لرمي أسفار دون البس، ولذلك وصفت لأيام لرمي دون البس، قال الله تعالى: ٥٥، ذلك في يوم مغفلة ٥٥ (سورة ٢٠٣) فوصفت لأيام بأنك معدودات مع حجار معدودات فيها، فلا يجد الرمي بالبس، فمن رمي بيلا نعد، =

## حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، .....

= وبه قال أبو حنيفة، وقال شافعي: إن من رمى بعد نصف الليل أحراً. قال الموفق، ورمي هذه الحمرة وقتان. وقت فصيلة، ووقت إجراء، أما وقت الفصيلة: فعند طلوع الشمس. قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها صبحي ذلك اليوم، وقال حابر: رأيت رسول الله ﷺ يرمي حمرة صبحي يوم النحر وحده، ورمي بعد ذلك بعد زوال الشمس، أحرجه مسلم، وقال ابن عباس: قدما على رسول الله ﷺ أعينمة بني عبد مطلب، الحديث، وفيه: لا يرمي حمرة حتى تصبح شمس، روى أحمد وابن ماجه، والرمي بعد صبح شمس بخري بالإجماع وكان أولى. وأما وقت الحوار: فإنه نصف الليل من ليلة النحر، وسبب قال عصاء وابن أبي نبيي وعكرمة بن خالد والشافعي، وعن أحمد، بخري بعد لفتح قبل صبح الشمس، وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق وابن اسير، وقال مجاهد وإتوري والشافعي: لا يرميها إلا بعد صبح الشمس؛ ما روي من الحديث، ولما: ما روى أبو داود عن عائشة: أن النبي ﷺ أمر أن سمعة ليلة النحر، فرمت قبل الفجر، ثم مضت فأفاقت، وروى: أنه أمرها أن تعجل الإفاسة وتؤدي مكة بعد صلاة الصبح، واحتج به أحمد، وقد ذكرنا في حديث أسماء: أنها رمت ثم رجعت، فصبت الصبح، وذكرنا أن النبي ﷺ أدب لمصعب، والأحبار متقدمة محمولة على الاستحباب، وإن أحر الرمي من آخر النهار حار. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغرب، فقد رماها في وقتها، وإن لم يكن ذلك مستحبا لها، وروى ابن عباس قال: كان النبي ﷺ سأل يوم النحر عنى، قال رجل: رميم بعد ما أمسيت؟ فقال: لا حرج، رواه البخاري، فإن أحرها إلى الليل لم يرميها حتى تروى الشمس من العبد، وهذا قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال شافعي ومحمد وأبو يوسف وابن المنذر: يرمي ليلاً؛ لقول النبي ﷺ: **أرم ولا حرج**، ولما: أن ابن عمر قال: من فاتته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يره حتى تروى الشمس من العبد، وقول النبي ﷺ: **هم: ولا حرج** بما كان في النهار؛ لأنه سأل في يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس، وقال مالك: يرمي ليلاً وعليه دم، ومرة قال: لا دم عليه. وفي شرح الباب: "أول وقت حوار الرمي يدخل بطبوع الفجر الثاني من يوم النحر، فلا يجوز قبله، وهذا وقت الحوار مع الإساءة، وأخر وقت الأداء طلوع الفجر الثاني من عده، والوقت المسنون من طبوع الشمس يمتد إلى الزوال، ووقت الحوار بلا كراهة من الزوال إلى الغروب، وقيل: مع الكراهة، ووقت الكراهة مع الحوار من الغروب إلى صبح الفجر الثاني من العبد، فلو أحره إلى الليل كره إلا في حق النساء والصبيان، ولا يرميه شيء من الكفارة، ولو أحره إلى العبد يرميه الدم والقضاء، ويقوت وقت القضاء غروب الشمس من اليوم الرابع. ثم قال بعد ذكر الأيام الناقية: ولو لم يرم في الليل من ليالي أيامها الناقية رماه في هار الأيام الآتية على التأنيف قضاء اتفاقاً، وعليه الكفارة أي الدم عند الإمام، ولا شيء عليه عدهما، ولو أحر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلاً قضاء اتفاقاً، وعليه الكفارة عند الإمام، وإن لم يقص حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فات وقت القضاء وسقط الرمي؛ لذهاب وقته، وعليه دم واحد اتفاقاً.

= وفي "البدائع": ثم يوم سحر فؤاد فقه بعد صبح فجر، وفؤاد مسحب بعد صبح شمس قبل أن يروى.  
 وهذا عندنا، وفيه إضافة، إذ يصف بين سحر دحل وقت رمي، وفيه بيان سحر لا يحل قبل صبح  
 الشمس، وتصحيح قولنا، ما روي عن أبي سبيح **رحمته** أنه قدم صبحه فقه، وفيه لا يرمي حمرة حتى يكمل  
 مصححين، لكي عن أبي سبيح، وهو أن سبيح **رحمته** كان يصف فوجد أحسنه في عهد مصنف، وكان يقول  
 هم: لا ترموا حمرة الغنفة حتى يكمل مصححين، فإن قيل قد روي به قال: لا ترموا حمرة الغنفة حتى يصف  
 الشمس وهذا حجة سفيان، فلو كان ذلك لعمول على ما كان الوقت مستحب، يوفى بين يديه من قدر  
 لا يمكن، وفيه يقول، وأما حمرة فاحسبها، كذا قال في حقيقته، إن وقت رمي يوم سحر فقه، في غروب  
 الشمس، وفيه أبو يوسف، يحد من وقت يوم، وقد رتب شمس بعد وقت ويكمل فيما بعده قضاء،  
 وحده قول أبي يوسف، إن وقت بعده لا يعرف، لا يوفى، ويوفى ورد يرمي في يوم سحر قبل أن يروى،  
 فلا يكمل ما بعده وقت له، ولأن حقيقته الاختصار، والأدلة، وهو أن في سائر الأدلة ما بعد الزوال، في  
 غروب وقت رمي، فكذا في هذا اليوم، لأنه بعد غروب سائر الأدلة في سائر الأيام، فكذا مثله في  
 الأساءة، فإن ما يرمي حتى غروب شمس يرمي قبل صبح فجر من يوم الثاني آخره، ولا شيء عليه في قول  
 أصحابنا، وسأفهم قولنا في قولنا، إن وقت شمس بعد وقت ما قبل وعنه فقه، وفي قولنا لا يحل إلا  
 في حر أيام السمرق، وتصحيح قولنا، لأنه **رحمته** قد مر، أن ما قبل يوم آخر يرمي حتى صبح فجر من  
 بعد رمي، وعنه ذهبت في قولنا في حقيقته، وفي قولنا في يوسف، وعنه فقه، وما سأل به  
 صاحبنا، لا يمنع، وكذا صاحبنا، وعنه فقه، **رحمته** لا يرمي، إلا مصححين، أخرجه أصحابنا بسنده  
 عن أبي سبيح، أن سبيح **رحمته** كان يأمر ساءه، فقه صبحه جمع أن يصفه مع قول فجر سواد، ولا يرمي  
 حمرة، إلا مصححين، وتصحيح حر عنه أن رسول الله **رحمته** عنه في الليل وفيه، لا يرمي حمرا حتى يصفه،  
 وقده ما سأل به ساجي من قوله عن **رحمته** في كماله، فقه، وما سأل به من سأل من قول  
 ماثل ما سأل به رسول الله **رحمته**، حتى لأحد أن يرمي قبل صبح فجر، مع أنه قد روي حديث أسماء، وفيه  
 يرمي على أكثر ما قاله سافعي، يؤدي إلى حرف (إجماع)، يحصل حين في سنة وحدث، أن يرمي  
 دليل ثم يظوف بزيارة سأل، ثم جره حجة أخرى ويرجع إلى غروب، ويقف على قول صبح فجر، ثم يفعل  
 عليه لأفعال، وهو كان هذا حائر ما مر من أقصد حجة باجماع أن يقضي من قبل، وحدث أنه سأل به  
 دلالة على أنه **رحمته** عنهما ذلك وفقه غيبه، ولا شيء **رحمته** أمرها أن يرمي سالا، ويكمل هذا لا يترك مرفوع، ومراد  
 مرفوع ما بعده من قوله **رحمته** لا يرمي، إلا مصححين، وحكي حديثي عن غيره: أن حديثه مسلمة رخصه  
 خاصة بها، وحمل شيخنا في سأل فقه في حديث أنه سأل به فقه على ما قبل صلاة فجر.

## وَمَنْ رَمَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّحْرُ.

٨٧٨ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا وَلِأَصْحَابِهَا الصُّبْحَ، يُصَلِّي لَهُمُ الصُّبْحَ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ إِلَى مَنَى وَلَا تَقِفُ.

**فقد حل له النحر:** قال اساجي: عندما يقتضي تقديم الرمي على نحر، وإن اسحر إنما يحل له بعد الفجر، وقوله: "فقد حل" يقتضي معين، أحدهما: يريد به الحيوان، فيكون معنى ذلك: قد حل وقت دحه، ويحتمل أن يريد بذلك: أنه قد أصبح به إباحة غاربه من الكراهية، سائفة من اتقدم على ما هو مرتب عليه، وذلك أن الرمي مقدم على الذبح وهو المحفوظ من فعل النبي ﷺ، والأصل في ذلك ما روى أسد: أن رسول الله ﷺ رمى جمره العقة، ثم انصرف إلى البدن فحرقها، قلت: ومع ذلك فتقدم الرمي على الذبح ليس على الوجوب عند الجمهور، قال ابن رشد: أجمعوا على أن من حر قل أن يرمي فلا شيء عليه؛ لأنه مخصوص عليه، إلا ما روي عن ابن عباس أنه كان يقول: من قدم من حجه شيئاً أو أخره فليهرق دماً، قلت: وهو مقيد عندا الحقيقة بالمفرد، فإن الذبح ما لم يكن واحداً عليه لا يجب الترتيب بينه وبين الأمور الثلاثة، من الأساك الأربعة في يوم النحر.

**أنها كانت ترى:** أم أيها "أسماء بنت أبي بكر" الصديق، "المزدلفة تأمر" إمامها، "الذي يصلي لها ولأصحابها" أي يوم لها ومن معها، "الصبح" بالنصب منعور بقوله: "يصي". قال اساجي: يريد أنها كانت اتخذت إماماً يصلي لها؛ إذ لا يجوز لها أن تؤم من أحد رجالاً ولا نساء، وكان يشق عليها الهوص إلى الموقف، إما لضعفها أو لما كان أصابها من العمى، فاتخذت من كان يكون معها من يصلي بهم، فتدرك بذلك فصل الجماعة. 'يصلي لهم الصبح' بيان للأمر به، أي تأمره أن يصلي، "حين يطلع الفجر" أي في أول طلوعه، وهذا هو السعة في هذه الصلاة، "ثم ترك" بعد الصلاة، "فتسير إلى منى ولا تقف" بالمزدلفة بعد الصلاة. قال اساجي: تريد أنها كانت تقدم صلاة الصبح أول طلوع الفجر، وهذه السعة من وقف بالمزدلفة؛ يتمكنوا من الوقوف والدعاء، ولا يصيق وقت الوقوف عما يريدونه من طول الدعاء والتضرع، إلا أنها كانت تقدم الصلاة لمعى آخر، وهو أن يمكنها التقدم إلى منى، ويمكنها الرمي في حيوة قبل تنصايق وتراحه. قلت: ويشكل على هذا الأثر ما تقدم عن البحاري برواية عبد الله بن موسى أسماء: أنها كانت ترتحل حين غاب القمر، فترمي الجمرتين ثم تصلي الصبح في مرثها، وبمكس الجمع باختلاف الأحوال، يعني كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة، ومنها إلى منى، وسمي دفعاً لازدحامهم حين انصرفوا، فيدفع بعضهم بعضاً.

قال ابرقاني: معناه في رواية ابن واصل عن يحيى، وإلا فروية ابنه ليس فيها دلت، كـ' أكثر روافد' موصافاً وإن كان  
المعنى عليها. "فقد" 'سامة' 'كان يسير عني' 'فإن المعنى' 'خرجت' 'عن المهمة' 'ومضت' 'سواء' 'أجره' 'فأف'، هو السير  
الذي بين الإبطاء والإسراع. وفإن في مشارف: هو سير سهل في سرعة. وفي 'قرر' 'سير سريع'. وقيل: المشي  
الذي يتحرك به عنق الدابة، وفي 'الغائق' 'العقب' 'الحظ' 'تفسح'، ونصب 'عقب' على 'مصدر' 'مؤكد' من 'لفظ'  
افعل، كذا في 'الفتح'. 'إفاد' 'وحد' **ج** 'فرجة' 'هكذا' في جميع نسخ الهدية من تنوير و'شروح'، وفي النسخ  
المصرية: 'فجوة'، قال ابرقاني: بفتح 'فاء' وسكون 'أخيم' 'فواء' 'مفتوحة'. أي مكاناً متسعاً، كذا 'رود' من 'لقامه'  
و'ابن وهب' 'واقعي' 'والنيسبي' 'وصائفة'، و'رود' 'يحيى' وأبو مصعب 'وحي' من 'كثير' 'وسعيد' من 'عقير' 'وجماعة' 'فرجة'،  
نصب 'فاء' وفتحها وسكون 'أفاد'، قال من 'عند' 'وغيره'. هو 'معنى' 'فجوة'. 'ب' 'كأن' 'رويه' 'حي' 'نصب' 'الفرجة'  
فتصارف جميع النسخ المصرية من 'المون' و'الشروح' على 'لفظ' 'فجوة' 'مسعر'، 'ب' 'لفظ' 'نور' و'تشديد' 'اصداد'  
المهمة، فعل 'ماضٍ' 'وقاعه' 'لني' **ج**، أي 'أسرع'، وفي 'كتاب' 'لاحتفال'، 'لنص' و'نصيص' في 'السير': أن  
تسار الدابة أو المعبر سيراً شديداً حتى يستخرج أقصى ما عنده، وفي كل شيء مسهاده، وفي 'أبو عبد': لنص



كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ فَقَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَرْجَةً نَصَّ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ.

٨٨٠ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَرِّكُ رَاكِعَتَهُ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ قَدَرِ

رَمِيَةِ بَحْرٍ.

= أصله منتهى الأشياء وعابثها ومنع أقصاها. وفرد من نزل: تعجل الدفع من عرفة - والله أعلم - إنما هو لتسويق الوقت؛ لأنهم إنما يدفعون من عرفة إلى اردفة عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال، وعيبتهم أن يجمعوا بين المعرب والعشاء بالمزدلفة وتنت ستهاء، فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة، وقال المصري: الصواب في السير في الإفاضة جميعاً ما صححت به الآثار، إلا في وادي محسر؛ فإنه يوضع عصاة الحديث بذلك، فهو أوضع أحد في موضع العنق أو العكس لم يرمه شيء؛ إلا جماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئاً طريق الصواب، كذا في "العين".

**والنص فوق العنق** أرفع منه في السرعة، قال النووي: هما نوعان من إسراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، قال الحافظ: كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن، وأبو عروبة من طريق أسد بن عياض، كلاهما عن هشام: أن التفسير من كلامه، وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه البخاري في الإلهاد فقط؛ فإذا وجد فجوة نص، والنص فوق العنق، وكذا أدرجه سفيان فيما أخرجه السائي وعبد الرحيم بن سليمان ووکیع فيما أخرجه ابن حزيمة عنهم عن هشام، وقد رواه إسحاق بن رهويه في "مسنده" عن وکیع فقط، وجعل التفسير من كلام وکیع، وقد رواه بن حزيمة من طريق سفيان فقط، وجعل التفسير من كلام سفيان، وسفيان ووکیع إنما أحداً التفسير المذكور عن هشام، فرجع التفسير إليه، وقد رواه أكثر رواة "الموطأ" عن مالك فلم يذكروا التفسير، وكذلك رواه الطيالسي عن حماد بن سمية، ومسلم عن حماد بن زيد، كلاهما عن هشام، وقد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة أنص كما نصه البرقاني تبعاً لشرح البخاري.

**كان يحرك الحج** ساء الفاعل من التحريك، أي تحريكاً رائداً يسرع، "راجلته في بطن محسر" نصه الميم وكسر السين المشددة، تقدم سب تسميته بذلك، "قدر رمية" هكذا في جميع النسخ الهندية، وليست هذه الريادة في النسخ المصرية، وورد في بعض الهندية بعدها "حجر". ونقط محمد: كقدر رمية حجر قال محمد في "موطئه" بعد ذلك: هذا كله واسع، إن شئت حركت وإن شئت سرت على هيت، نعم أن النبي ﷺ قال في السيرين جميعاً: **عسكم بالحج**، حين أفاض من عرفة وحين أفاض من المزدلفة، يعني أنه ليس على الوحوب، وتقدم نحو ذلك قريباً عن المصري: أنه لو وضع أحد في موضع العنق أو العكس لم يرمه شيء؛ إلا جماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئاً طريق الصواب، وقال الشيخ في "المسوى": عليه أهل العلم، في "هندية" إذا مع بطن محسر أسرع إن كان ماشياً، وحرك دابته =

## مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ فِي الْحَجِّ

٨٨١ - مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال بمئى: هذا المنحر، وكل مئى منحر، وقال في العمرة: هذا المنحر يعني المروة، وكل فجاج مكة وطريقها منحر.

= إن كان راكبا قدر رمية حجر، ومنه في الأنوار. كن في سرحسي: ويمشي على هبته في لصريق، هكذا قال رسول الله ﷺ أنها من مئى في جوف حن. ولا في بضع لأن عسكته بأسكته. وروى جابر بن عبد الله أن كان يمشي على راحلته في لطريق على هبته، حتى إذا كان في بضع أودي أوسع راحته وجعل يقول:

إليك تعدو قلقا وضيئها  
مخالفا دين النصارى دينها  
معترضا في بطنها حنينها  
قد ذهب الشحم الذي يزينها

فرغم بعض الناس أن الإيصاع في هذا الموضع ستة، ولما يقول به، وتأويله أن راحته كنت في هذا الموضع، فعنهم، فاستثنت كما هو عادة لدوب، لا أن يكون قصده الإيصاع، وعامة كتب خليفه على الأول، فهي 'شرح الساب': فإذا بلغ بطن محسر أسرح قدر رمية حجر إن كان ماشيا، وحرك دنته أي بالإسراع إن كان ركبا، وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة، فقد روى أحمد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أوصع في بطن محسر، وفي الموصأ: أن ابن عمر كان يحرث راحله في محسر قدر رمية حجر، وبه جزم في الدر مختار وغيره.

قال الخ وهو نزل إذا ذك 'مئى' بالناء في جميع السح المصرية، وبالإلام بدل ساء في الهندية، ولأوجه الأول، 'هذا' أي الموضع الذي نحر فيه، 'المحر' الأفضل، أو محجري، 'وكل مئى منحر' وليس في كسر 'سح' هندية: 'وكل مئى منحر، بل فيها: قال مئى: هذا المحر، فيكون إشارة إلى جميع مئى، لا إلى موضع خاص منها، ونقص في داود برواية جعفر عن أبيه عن جابر قال: قال النبي ﷺ 'حج سح مئى' كسر محر، رد في رواية: فاحره في حاكم وهو أمر باحة لا ينجاب ولا يذب، قال ابن التين محر أي عند حمرة لأولى مئى بني مسعود.

وقال في العمرة الخ إشارة إلى المروة، 'هذا المحر' الأفضل، يعني فقط لإشارة، 'المروة' مقعور 'يعني قال الناجي: حصن العمرة هذا القول؛ لأنه لا يتعلق بها ولا هديتها مئى، فأشار إلى المروة، وقال: 'هذا المحر' على سبيل التخصيص ما قلت: هذا أيضا مئى على مسلك المانكية، فعدهم إذ اتفقت الشروص ثلاثة فمحل للحجر حينئذ وجوبا مكة، ولا يجوز مئى ولا غيرها 'وكل فجاج مكة' كسر الناء وجميع، جمع فتح ففتح الله وهو لطريق الواسع بين الحسين، 'وطرقها' جمع طريق، 'منحر' يجوز اسحر فيها. قال أبو عبد الله: يريد كل ما قرب بيوت مكة من فجاجها وطرقها منحر، وكل ما تباعد فليس بمنحر، قال الناجي: يعني أن المروة وإن احتضت بقصبة ذلك، فإن سائر طرقها ومواضعها حرم المحر فيها، فكل ما لا يصح حرمه مئى؛ عدم صفه من الصفات الثلاثة التي ذكرناها، فإنه لا يسحر إلا مكة؛ لأنه لا يسحر لهدني غير مئى ومكة، ثم لمحر مكة.

٨٨٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخُمْسِ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا تُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَكُنْ

= مكة نفسها وما يلي بيوتها من مازن الناس، قاله مالك. وأما عند الجمهور: فتحصيص مي ومكة لهما باعتبار البدن، وأما الخواص: ففيه الحرم كله سواء، حتى حكى على ذلك الإجماع أيضاً غير واحد من نقلة المذاهب، وقد عرفت أن حكاية الإجماع ليس بوجيه، مع خلاف مالك في ذلك، قال إحصاء في 'أحكام القرآن' في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ مَحَبٍ إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةَ﴾** (مح ٣٣) المراد ناسيت ههما الحرم كله؛ إذ معنوم أنما لا تدبج عند البيت ولا في المسجد، يدل على أن الحرم كله، فعبر عنه بذكر البيت؛ إذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت، وهو كقوله تعالى في حراء الضبيد **﴿هَذَا رَجْعُ كَعْبَةَ﴾** (البقرة ٩٥) ولا خلاف أن المراد الحرم كله، وقد روي عن جابر مرفوعاً: مي كعب محر، وكل **﴿رجع مكة محر﴾**، وتقدم في شرح آية الصيد تحت قوله تعالى **﴿هَذَا رَجْعُ كَعْبَةَ﴾** أن مالكا لا يميز من نحر هديه في الحرم إلا أن يحرمه بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أجزأه، وفي الدر المختار: ويتبع الحرم لا مي بكل، قال ابن عابدين: قوله: "لا مي" أي بل يس؛ لما في "المبسوط" من أن المسة في الهدايا أيام الحرم مي، وفي غير أيام الحرم فمكة، هي الأولى، 'شرح السبأ'.

**تقول خرجنا إلخ** واحتنف في عددهم، 'مع رسول الله ﷺ' من المدينة ستة عشر من الهجرة، 'الخمس ليال بقين' قال القسطلاني: يقتضي أن تكون قائلته بعد انقضاء الشهر، ولو قانته قبله لقالت: إن بقيت إلخ "من ذي القعدة" بفتح اقفاء وكسرها، سمي بذلك؛ لأنهم كانوا يقعدون فيه عن القتال، ومثل التاريخ الذي وقع في حديث عمرة وقع في حديث ابن عباس أيضاً، وأخرجه السجستاني بلفظ: اطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وأدهن ورس إزاره ورداه، فأصبح بذي الحليفة ركب راحته، حتى استوى على البداء أهل هو وأصحابه، ودلت خمس بقين من ذي القعدة الحديث. وفي 'المواهب' برواية السجستاني عن جابر قال: خرج رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذي القعدة، وخرجنا معه، الحديث.

**ولا نرى إلخ:** نصح البون أي لا ينظر على ما صطبه أكثر الشراح، قال العيني: حملة في محل الصب على الحال، 'إلا أنه الحج'، هكذا في 'الصحيحين' وغيرهما من رواية الأسود عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا الحج، وللسجستاني من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهين بالحج، ولمسلم عن القاسم عنها: لا تذكر إلا الحج، وله أيضاً: ملين بالحج، ويشكل على هذه الروايات ما تقدم في إفراد الحج عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ فمما من أهل بالحج، فحمل الررفائي وغيره من شراح الحديث الروايات الأولى على أول الأمر؛ إذ خرجوا من المدينة لا يرون إلا الحج؛ لما كانوا يبعدون من ترك الاعتمار في أشهر الحج، والروايات المتضمنة لأنواع الحج على آخر الأمر؛ إذ بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج، -

مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: .....

= وجمع بينهما القاري، بأن قوها: لا تذكر إلا الحج، أي ما كان قصد لأصلي من هدي سفر لا الحج بأحد أنواعه من القران والتمتع وإفراد، فما من فرد، وما من قرن، وما من تمتع. فعلى هذا يكون الاستثناء باعتبار الأنواع الأخر من سفر الجهاد وغيره، وقال ابن القيم: فبالله العجب! أنص امتنع أنه حرج غير الحج، بل حرج للحج متمتعاً، كما أن المعتسل للحج إذا بدأ فحجاً، لا يمتنع أن يقول: حرج عمن الحدة، وأحب عنه الشيخ في 'إسدل' عن تقرير انقضاء الككوهي، أي أنها إما أضافته إلى نفسها بحار، كما أضافته في قوها بعد ذلك: فلما قدمنا تصوفنا، ومن المعلوم أنها كانت حائضاً عند ذلك، وإما نسبت فعل الجماعة إليها، فت: والمراد بقوله: كما أضافته، بعد ذلك، ما في أبي داود من رواية الأسود، وقد أخرجها اسحاري أيضاً سقط: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا يرى، إلا أنه حج، فلما قدمنا تصوفنا بالبيت، أخذت وفيه أيضاً قالت: فحجست فم أضف بالبيت، قال الحافظ: قوله تصوفنا، أي غيرها؛ لقوها بعد: فم أضف، فبه تبيين به أن قوها، تصوفنا، من العام الذي أريد به الخاص. فلما دونا أي قربنا، 'من مكة' وكان ذلك سرف كما جاء عن عائشة، وقيل أيضاً بعد وصولهم مكة حين فرغوا من صوافهم بالبيت وسعيهم، كما في رواية حار، قال اسرقبي: ويختل كما قال عياض وغيره: إنه قاله مرتين في الموصعي، وأن العزيمة كانت آخراً لما أمرهم بفتح الحج إلى العمرة.

'أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي' بإسكان الدال وحقه الياء، أو بكسر لأول وتشديد الثاني لعنان، اسم من يهدي إلى الحرم من الأعمام. قال الساجي: وإنما حصهم بذلك؛ لأن من كان معه هدي قد قبله أو شعره فحكمه أن لا يحل حتى يحرره لقوله تعالى: ٥٥ لا تحلفوا حلفاً حتى يبلغ بهن منته (الفرق ١٩٦) فمن كان معه هدي بقي على إحرامه، وأردف الحج على عمرته، ويحتمل أن يكون من لم يكن معه هدي هو الذي أحرم بالعمرة، فذلك أمر أن يحل من عمرته، ومن كان معه هدي أحرم حج، فذلك من حل من حجه حتى أتته، وبؤيده حديث عروة عن عائشة المتقدم، وهو قوها: أما من أهل عمره وحل، وأما من أهل حج أو جمع الحج والعمرة فم يحل حتى كان يوم النحر، قلت: وهذا الاحتمال بعيد، فإنه لم يبق على هذا الاحتمال أحد ممن فسح حج إلى العمرة، وقد تصافرت الروايات على ذلك، وأما حديث عروة الذي أيد به هذا الاحتمال، تقدم معناه في أفراد الحج.

**أن يحل إلح:** يفتح أوله وكسر ثابته أي يصير حلالاً، وهذا هو فسح الحج إلى العمرة، قال النووي في شرح مسلم: احتلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص بالصحابة تلك السنة خاصة أم باقيهم وغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً، بل هو باقي يوم القيامة، فيحور لكل من أحرم حج وليس معه هدي أن يقبل إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة؛ ليحالفوا ما كانت عليه إجماعهم من تحريم العمرة في أشهر الحج، ولما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر عند مسلم: كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فسح الحج إلى العمرة، وأما الذي في حديث سراقه: ألعاماً هذا أم لا بد؟ فقال: لا بد، فمعناه حوار العمرة في أشهر الحج.

فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقِيرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ عَمْرَهُ وَاللَّهُ، بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٨٨٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحْلِلْ أَتَيْتُ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ.

**فدحل إلخ** نصه لدن وكسر الحاء مسبب لمفعول، "عينا يوم اسحر" بالنصب على الضرفيه، أي في يوم النحر، 'بلحم بقر، فقت' ما هذا استدلال هدي على أنه ﷺ لم يستأدهن، فقد ترحم عليه البخاري في "صحيحه": باب دبح ارحل اسقر عن سائه من غير أمرهن، قال الحافظ وغيره من شراحه: أما قوله: "من غير أمرهن" فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم، ولو كان دحه بعينها لم يفتح إلى الاستفهام، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال، فيحوز أن يكون عندها بدلت تقدم بأن يكون استأدهن في ذلك، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه، وأن يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه بذلك. "فقالوا حر" هكذا في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عبد البخاري، وشيخين من رواية سيمان بن دلال عن يحيى: دبح قال الحاجي: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَوَى ذَلِكَ عَنِ الرَّوَايَةِ لِلْحَدِيثِ، عَمَّ عَنِ الدُّكَاةِ بِأَيِّ الْقَطِيعِ أَمَكِهِ، فَعَمَّ عَنْهَا مَرَّةً بِالدَّبْحِ وَمَرَّةً بِالنَّحْرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ استند بذلك على حوار الاشتراك في الهدايا، والمسألة خلافية.

**قال يحيى بن سعيد**: وليس في السبع الهدية: ابن سعيد، والأوجه وجوده؛ لئلا ينتسب برأوي "الموطأ"، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وفي آخره: قال يحيى: فذكرته لبقاسم. قال الحافظ: هو ابن سعيد الأنصاري بالإسناد المذكور. فذكرت هذا الحديث لبقاسم بن محمد" ابن أبي بكر الصديق، "فقال" القاسم "أتيتك" عمرة "والله بالحديث على وجهه" يعني ساقته لك سياقاً تاماً، لم تختصر منه شيئاً ولا غيرته بتأويل ولا غيره، وفيه تصديق لعمرة وإخبار لضبطها، كذا في "العيني".

**ما شأن إلخ**: أمر وحال، الناس حلوا ولم تحلل" بفتح أوله وكسر ثالثة، "أتيت من عمرتك؟" هذا نص في أنه عليه السلام لم يكن مفرداً، ولذا قال الشيخ في "البدل": هذا يدل على أن طوافه ﷺ حين قدم مكة كان طواف العمرة، حسبما قالت الحنفية، فإن الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخلة في الحج، فقد ثبت تقريره ﷺ وعدم إنكاره أن الذي ضاف وسعى كان من أفعال العمرة غير داخلة في الحج، ولما كان هذا النمط محالاً لعامة المالكية والشافعية أولوه بوجوده. "فقال: إني سدت" بفتح اللام والموحدة الثقيلة من التلديد، =

## الْعَمَلُ فِي النَّحْرِ

٨٨٤ - **مالك** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيِهِ بِيَدِهِ وَنَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضُهُ.

٨٨٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً.....  
لأنه اسم ما يهدى

= وهو جعل شيء فيه من نحو عاسول أو صمغ؛ ليجتمع الشعر ولا يدخل فيه فعل 'رُسي' وتقدم الكلام على التبييد في الطيب في الحج، 'وقدنت' تشديد اللام من التقيد، 'هدي' أي جعلت ولادة في عقبه، فلا أحج ينح الهزمة وكسر الحاء والرفع أي من إحرامي، "حتى أحر" أهدي، قال الخافض: استدل به على أن من ساق هدي لا يتحلل من عمل لعمره حتى يحل بالحج ويهرع منه؛ لأنه جعل العنة في نذره على إحرامه كونه أهدي، وكذا وقع في حديث جابر عند البخاري: وأحر أنه لا يحل حتى يحرم أهدي، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وفقهما.

**العمل في النحر.** من الفرق بين الترحميين أن مقصود الأولى مجرد نيات أحر وأنه من مسست الحج، سواء كان واجبا أو مندوبا، ومقصود هذه الترجمة بيان الأحوال، فهل يجوز أن يحرم غيره أو يحج البحر بنفسه؟ كما في الحديث الأول، وأيضا يحرم؟ كما في الحديث الثاني، وكيف يحرم؟ ومتى يحرم؟.

**نحر بعض هديه:** وهو ثلاث وستون بدنة كما في حديث جابر الطويل، عدد عمره لشريف، وهذا ما عليه عمدة شراح الحديث وأهل التاريخ، "بيده" الشريفة، وليس في السبع المصرية: 'بيده'، لكنه مراد لقوله: 'وحر غيره'، وهو علي بن أبي طالب، "بعضه" أي ما بقي من المائة، وهو سبع وثلاثون بدنة، ففي 'مسند' وغيره عن جابر في حديثه الطويل: ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المنحر، فحرم ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عبدا فحرم ما عثر، وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" بطرق، ثم قال: هكذا قال أكثر الرواة هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: أن رسول الله ﷺ نحر من ثلث البدن المائة ثلاثا وستين ونحر عني بقنتها، إلا سعيان بن عبيدة؛ فإنه روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ: نحر رسول الله ﷺ ستا وستين، ونحر عني أربع وثلاثين.

**من نذر بدنة إلخ:** من نذر باسم البدنة، "فإنه يقلدها نعلين" أي يجعلهما في عقبها علامة يهدي، 'ويشعرها' في سامها كما يشعر أهدي، 'ثم يحرمها عند البيت أو متى يوم النحر' كما هو حكم أهديا، 'يس ها' أي لحرها 'محل دون ذلك'؛ لأنه لما عثرها بدنة عدم أنها هدي فتجعل في حكمه، 'ومن نذر جرورا' من الإل 'أي من نذر بلفظ الخزور، "أو النحر" أي نذر بلفظ: علي دبح بقرة "فليحرمها حيث شاء" أي في مكان شاء، لا تخصيص بدنة بمكة ومعنى، قال الناجي: وهذا يحتمل معيين، أحدهما: أن يكون نذر جرورا، فإن إطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع، ونذر أهدي يتعلق بموضع مخصوص، والثاني: أن من نذر سوق حرور معين إلى موضع من المواضع فإن نذر سوقه باطل، ويحرمه حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوقه إليها؛ لقرها، وقر أيضا: =



فَإِنَّهُ يُقْلِدُهَا نَعْلَيْنِ وَيُشَعِّرُهَا، ثُمَّ يَنْحَرُهَا عِنْدَ الْبَيْتِ أَوْ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ، .....

= قوله: 'من بدر بدنة' يقتضي أن لفظ 'الدنة' لا يطلق إلا على الهدى، وفي عرف الاستعمال: أن البدنة من الإبل ما أهدي، ولذلك قال: إن من بدر بدنة فحكمه أن يقلدها، ومن بدر جزورا، ففرق بينهما في اللفظ؛ لما اختلفا في المعنى، وصار عنده اسم البدنة مختصا بالهدى، واسم الجزور مختصا بما ليس بهدي.

والدبر للإبل عنى صريخ، أحدهما: أن يدبرها باسم البدنة، أو يدبرها باسم الجزور، فإن بدرها باسم البدنة فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه: أحدها: أن لا يوي هديا ولا غيره. والثاني: أن يوي الهدى. والثالث: أن ينوي غير الهدى، فإن لم يوس شيئا فالأصهر عندي أن لها حكم الهدى، وهو الأظهر من قول ابن عمر؛ لأنه لم يشترط في البدنة النية ولا غيرها، ولأن لفظ البدنة مختص بالهدى، فوجب أن يحمل عليه. وإن بوى الهدى فهو أبين في وجوب حكم الهدى، فإن بوى غير ذلك فهو على ما بوى. ومن بدره باسم الجزور، وهو لفظ مختص بغير الهدى، ولا يطلق من جهة عرف الشرع عنى الهدى، فمن بدره عنى هذا اللفظ فهو عمل يتقرب به إلى الله عز وجل على وجه الصدقة. وأثر الباب أخرجه محمد في "موطنه" ثم قال: قال محمد: هو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه: أنهم رحصوا في نحر البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: الهدى ممكة؛ لأن الله تعالى يقول: **﴿الْهَدْيُ مَكْنُوعٌ﴾** (البقرة: ١٩٥) ولم يقل ذلك في البدنة، فالبدنة حيث شاء، إلا أن يوي الحرم، فلا ينحرها إلا فيه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم الحنفي ومالك بن أنس. قال الخصائص "في أحكام القرآن": اختلف أصحابنا فيما قال: "لله على بدنة" هل يجوز له نحرها بغير مكة؟ فقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز له ذلك، وقال أبو يوسف: لا يجوز له نحره إلا بمكة، وم يختلفوا فيما بدر هديا أن عليه دخه بمكة، وإن من قال: "لله عنى جزور" أنه يدخه حيث شاء، وروي عن ابن عمر أنه قال: من بدر جزورا نحرها حيث شاء، وإذا نذر بدنة نحرها بمكة، وكذا روي عن الحسن وعطاء وعبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد بن المسيب، وروي عن الحسن أيضا وسعيد بن المسيب قالوا: إذا جعل على نفسه هديا بمكة، وإذا قال: بدنة فحيث بوى، وذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمصرلة الجزور، ولا يقتضي هدايتها إلى موضع، فكان بمصرلة نادر الجزور والشاة ونحوها، وأما الهدى فيقتضي هدايته إلى موضع، وقال تعالى: **﴿الْهَدْيُ مَكْنُوعٌ﴾** (البقرة: ١٩٥) فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى، ويحتج لأبي يوسف بقوله تعالى: **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْيَدَانِ فَعَلَهُ نَحْنُ بِشَعَائِرِ اللَّهِ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَآلِئِهِ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾** (الحج: ٣٦) فكان اسم البدنة مفيدا؛ لكونها قرية كالهدي؛ إذ كان اسم الهدى يقتضي كونه قرية محمولا لله تعالى، فلما لم ينحر الهدى إلا بمكة كان كذلك حكم البدنة قال أبو بكر الخصائص: وهذا لا يبره من قبل أنه ليس كل ما كان دخه قرية فهو مختص بالحرم؛ لأن الأصحية قرية، وهي جائزة في سائر الأماكن، فوصفه للبدن بأنها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم. وفي 'شرح الباب' بعد ما ذكر الاختلاف في ذلك بين أئمتنا: والحاصل كما في "النخبة": أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا، وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا، وفي البدن لا يختص به عندهما، خلافا لأبي يوسف وزهر.

لَيْسَ لَهَا مَجْلٌ دُونَ ذَلِكَ، وَمَنْ نَذَرَ جَزْوَراً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ، فَلْيَنْحَرْهَا حَيْثُ شَاءَ.

٨٨٦ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ <sup>وهو الفضل</sup> كَانَ يَنْحَرُ بُدْنَهُ قِيَامًا.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ كُلُّهُ يَوْمَ النَّحْرِ، الذَّبْحُ وَلِبْسُ الثِّيَابِ وَإِلْقَاءُ التَّفَثِ وَالْحِلَاقِ، لَا يَكُونُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ يُفَعَّلُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ.

**كان ينحر بدنه** بضم فسكون، جمع بدنة مفتحة، "قيامًا" حار، سوح وفوعها من المكرة مع نأحرها عنها، تخصيص المكرة بالإضافة، وفي الأثر استحباب النحر قيامًا، وبه قال جمهور، منهم الأئمة الأربعة كما تقدم فيما يجوز من الهدى.

**حتى ينحر هديه إلح** لقوله عز اسمه: **لَا تَجِدُ أُمَّةَ سَلِمَ مِنْ شَيْءٍ حَدِيٍّ مَحْدَةٍ** (سورة ١٩٦) قال الموفق: وفي يوم النحر أربعة أشياء: الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم الطواف، وألست ترتبها هكذا، فإن النبي **ﷺ** رتبها كذلك، وصفه جابر في حج النبي **ﷺ**. وروى أنس: أن النبي **ﷺ** رمى ثم نحر ثم حلق. رواه أبو داود. قلت: واحتلف فيما أحل الترتيب لسيان وغيره، 'ولا يسعى' أي لا يجوز "لأحد أن ينحر قبل الفجر يوم النحر" قال الناحي: وجه ذلك أن كل نسك ونحر فإنه لا يكون شيء من ذلك بالليل وإنما هو كله بالنهار، وقد استدلل مالك على ذلك بقوله تعالى: **لَا تَجِدُ أُمَّةَ سَلِمَ مِنْ شَيْءٍ حَدِيٍّ مَحْدَةٍ** (دع ٢٨)، وقال بن رشد في حجة المسائل المختلفة في الهدى: أما متى ينحر؟ فإن مالكا قال: إن دبح هدي التمتع أو التطوع قبل يوم النحر لم ينحره، وجوزه أبو حنيفة في التطوع، وقال الشافعي: يجوز في كليهما قبل يوم النحر. "وإنما العمل كله" أي كل ما يعمل 'يوم النحر' ثم مرس بعض العمل بطريق المثال: "الدبح" لهدى، "ولبس الثياب" بضم اللام مصدر لس بكسر الموحدة، "وإلقاء التفث" كقص الشارب وقدم الأظفار، وسيأتي الكلام على تفسيره قريبا، "والحلق" بكسر الحاء مصدر حلق، "لا يكون شيئا" بالرفع في السج المصرية وبالنصب في الهدية، 'من ذلك' العمل المذكور بعض أمثله قبل يوم النحر؛ لأن بعض هذه الأشياء مرتب على العض، فإن الحلق مرتب على الدبح، ولبس الثياب وإلقاء التفث مرتبان على الحلق، والدبح مرتب على رمي جمرة العقبة، وفي "شرح اللباب": أول وقت صحة الحلق في الحج صوغ حجر يوم النحر، ووقت جواره بلا حابر أي بلا كفارة بعد رمي جمرة العقبة؛ لأنه قبله موجب لدم عند أبي حنيفة، وآخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر، ولا آخر له في حق التحلل.

## ما جاء في الحلاق

٨٨٧ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ، .....

**ما جاء في الحلاق** بكسر الحاء مصدر حلق، وبوت البحاري في "صحيحه": باب الحلق والتقصير عند الإحلال، واكتفى المصنف على الأول فقط مع أن المراد كلاهما؛ لفصحه على التقصير. قال الحافظ: أفهم البحاري هذه الترجمة أن الحلق سكت؛ لقوله عند الإحلال، وليس هو نفس التحلل، وكأنه استدل على ذلك بدعائه <sup>١</sup> لفاعله، والدعاء يشعر بالثواب، والثواب لا يكون إلا على العادة لا على المباحات، وكذلك تفصيله الحلق على التقصير يشعر بذلك؛ لأن المباحات لا تفاصيل، والقول بأن الحلق سكت قول الجمهور، إلا رواية مضعفة عن الشافعي: أنه استراحة محطور، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بذلك، لكن حكيت أيضاً عن عطاء وأبي يوسف، وهي رواية عن أحمد وبعض المالكية. وقال العيني: قال شيخنا زين الدين في "شرح الترمذي": إنه سكت، قاله النووي، وهو القول الصحيح للشافعي، وفيه حمسة أوجه: أحدها: أنه ركن لا يصح الحج والعمرة إلا به. والثاني: واجب. والثالث: مستحب. والرابع: استراحة محطور. والخامس: ركن في الحج، واجب في العمرة. وصحح النووي في "مناسكه" أنه سكت، وأنه ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجزئ بدم، وبسط الباجي الكلام على هذا الباب في ستة أبواب.

**اللهم ارحم المحلقين** قال الحافظ: استدل بذلك على مشروعية حلق جميع الرأس؛ لأنه الذي تقتضيه الصيغة، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد، واستحبه الكوفيون والشافعي، ونجى البعض عندهم، واختلفوا فيه فعن الحنفية الربع إلا أبا يوسف فقال: الصف، وقال الشافعي: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة، والتقصير كالحلق، فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا يقص عن قدر الأكمل، وإن اقتصر على دوغماً أجراً، هذا للشافعية، وهو مرتب عند غيرهم على الحلق، وهذا كله في حق الرجال. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع، وفيه حديث لاس عباس عند أبي داود بلفظ: ليس على النساء حلق، وإما على النساء التقصير، وللترمذي من حديث علي: هي رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلقت أجزأها ويكرهه، وقال القاضي أبو الطيب وحسين: لا يجوز. "قالوا" أي الصحابة، قال الحافظ: لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد، "والمقصرين يا رسول الله" قال الحافظ: الواو معطوفة على شيء محدود، تقديره: قل: والمقصرين، أو قل: وارحم المقصرين، وهو يسمى العطف التلقيني، زاد العيني: كما في قوله تعالى: ﴿يَا حَبِيبَتُنَا هَـذَا هُوَ الَّذِي كَفَّ عَنْكَ كَلِمَ الْفُسْكَانِ﴾ (البقرة: ١٢٤) وتعقبه القاري بأنه ليس من باب التلقين، "قال: اللهم ارحم المحلقين" تسيها على أنه ﷺ لم يكتف على المحلقين =

قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ.

= أولاً لعدم الالتفات إلى المقصرين، بل دعاهم قصد، وكرر الدعاء هم خاصة؛ لإظهار فصيلة التحقيق، 'قَالُوا. والمقصرين يا رسول الله' أكدوا الاستدعاء رحمة للمقصرين، قل انقاري. هل هو قول المحققين أو المقصرين أو قوماً جميعاً، احتمالات ثلاث، أظهرها: بعض الكل من النوعين، "قل: ومقصرين" قال الخافض: في قوله **﴿١٠﴾** 'والمقصرين' إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه. والخديث أخرجه اسحاري برواية عند الله بن يوسف عن مالك مثل سياق "الموصأ". قل الخافض: كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية "الموصأ" بإعادة ذلك ثلاث مرات، به عنده ابن عبد البر في 'التقصي' وأعظمه في 'التمهيد'. بل قل فيه: بهم لم يجنبوا في ذلك، وقد راجعت أصل متاعي من "موصأ" يحيى بن بكير" فوجدته كما قال في 'التقصي'. وأعمه أن دعاءه **﴿١١﴾** نأت في موضعين عمرة الخديبية وحجة الوداع، قال الخافض: وهو المتعين؛ لتظاهر الروايات بذلك في موضعين كما قدمناه، إلا أن السبب في الموضعين مختلف، فالحديث في الخديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن ذلك، فحاشهم النبي **﴿١٢﴾** وصالح قريشا على أن يرجع من انعام المقل، والقصة مشهورة، فلما أمرهم النبي **﴿١٣﴾** بالإحلال توقفوا، فأشارت أم سمية أن جل هو **﴿١٤﴾** قنهم، ففعل، فتنعوه، فحنق بعضهم وقصر بعضهم، وكان من نادر إلى الخنق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس عند ابن ماجة وغيره. فعنه: أنهم قالوا: يا رسول الله! ما بال المحققين، صهرت هم بالرحمة؟ قال: **﴿١٥﴾** لهم **﴿١٦﴾** قل: والظاهر أنهم قصروا أولاً، ثم لما رأوا أن النبي **﴿١٧﴾** حرصهم على الخنق حنقوا. ففي 'العمى' روى أبو يعنى عن أبي سعيد الخدري: حنق يوم الخديبية النبي **﴿١٨﴾** وأصحابه إلا عثمان وأبو قتادة، فظاهره: أنهم حنقوا كنهم غيرهما، وأما السبب في تكرير الدعاء للمحققين في حجة الوداع فكان ابن الأثير في "النهاية": أكثر من حج مع النبي **﴿١٩﴾** لم يسبق اهتدي، فلما أمرهم أن يفسحوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها شق عليهم، ثم لما لم يكن هم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الخنق، فعنه أكثرهم، فرجح النبي **﴿٢٠﴾** فعل من حلق؛ لكونه أبين في امتثال الأمر. قال الخافض: وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد؛ لأن ائتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين السككين متقارباً، وقد كان ذلك في حقه كدنت، فالأولى ما قاله الخطابي وغيره. إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به، وكان الخنق فيه قبيلاً، وربما كانوا يروه من الشهرة ومن ري الأعاجم، فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير. والأوجه عندي ما قاله ابن الأثير ومن تابعه: فإن ائتمتع وإن كان المستحب في حقه التقصير، لكن عارضة ههنا توقفهم في الإحلال، حتى راجعوا في ذلك النبي **﴿٢١﴾**. وقالوا: سطلق إلى منى وذكر أحداً يقطر، فكان الخلق في حقه أبين للامتنان كفعلهم في الخديبية، وما حكى الخافض عن الخطابي وتبعه عن ذلك الررقابي وغيره يأتي عنه كلام الخطابي في "المعالم".

٨٨٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ لَيْلاً وَهُوَ مُعْتَمِرٌ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَبْنِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَيُؤَخِّرُ الْحِلَاقَ حَتَّى يُصْبِحَ. قَالَ: وَلَكِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفُ بِهِ حَتَّى يَخْلُقَ رَأْسَهُ، .....  
أي القاسم

**يدخل مكة إلخ:** ولعله كان اتساعاً لمعناه في عمرة الجعرانة، قال النووي: يستحب دخول مكة نهاراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والسجعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: هما سواء، لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والعبدي من أصحابنا، وبه قال طاووس والثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار، وفي 'اللباب': لا بأس بدخولها ليلاً ونهاراً، ولكن دخولها نهاراً أفضل، وفي 'فتاوى قاضي خان': يستحب أن يدخنها نهاراً. "يطوف بالبيت" ويسعى "بين الصفا والمروة" أطلق عليه الصوفاء تغليفاً أو باعتبار اللغة، "ويؤخر الحلاق" بالكسر، أي حلق الرأس "حتى يصبح" غاية للتأخير، ولا حرج عليه في تأخيرها إذا شغله عنه مانع، وأصح لم يحد في الليل من يحلقه، قاله أبو عمر. وقال القاري في "شرح الباب": يختص بحق المعتمر بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف ورفر، وأما الرمان في حق المعتمر فلا يتوقت بالإجماع، وقال أيضاً: إن كان الفراع من السعي متمتعاً لم يسق الهدى، أو مفرداً بعمرة، فعليه أن يخلق ويحل إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه، بل له اختيار في بقاءه.

**قال إلخ:** عبد الرحمن 'ولكنه' أي أباه القاسم "لا يعود إلى البيت" بعد الفراع من طواف العمرة، "يطوف به" مرة أخرى تصوعاً، حتى يخلق رأسه" قال الساجي: يريد أنه كان لا يطوف بالبيت حتى يتحلل من عمرته بالحلاق؛ لأن من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متمتعاً حتى يكمل عمرته ويتحلل منها بالحلاق، وقد قال مالك فيمن طاف وسعى لعمرته ليلاً، فأحر الحلاق حتى يصبح: لا يتحلل بطواف ولا يدخل البيت، ولا يقرنه حتى يخلق، وقال محمد في 'موضئه' بعد أثر الباب: لا يعجبنا له أن يعود في الطواف حتى يخلق أو يقصر كما فعل القاسم. وفي التعليق المصحح: أي لا يسرباً ولا يستحب عندنا، وذلك ليقع التوالي بين طواف العمرة والخلق من غير فصل بينهما، وإن كان ذلك أيضاً جائزاً. وذكر الشيخ في 'المسوى' بعد أثر الباب: عليه أهل العلم أن السنة ذلك. وترجم البخاري في 'صحيحه': باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة، وأورد فيه حديث ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ مكة، فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها، حتى رجع من عرفة قال الحافظ: وهو ظاهر فيما ترجم له، وهذا لا يدل على أن الحاج مع من الطواف قبل الوقوف، فعليه ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التحميم على أمته، وبسبب ذلك حرم العبي والقسطلاني "قال" عبد الرحمن 'ورمى دحل' أبوه 'المسجد' في آخر الليل "فأوتر فيه" أي صلى الوتر 'ولا يقرب البيت': لئلا يوهم أن للعمرة طوافين.

قَالَ: وَرَبِّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْثَرَ فِيهِ وَلَا يَقْرَبُ الْبَيْتَ.

قَالَ مَالِكٌ: التَّفْتُ: حَلَقُ الشَّعْرِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْحِلَاقَ فِي الْحَجِّ: هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَخْلُقَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالْحِلَاقُ بِمَنْى أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: ..

**حلاق الشعر الحج** بكسر الحاء مصدر، وفي بعض النسخ: إحلاق، 'ولبس الثياب' بضم اللام مصدر أيضاً، 'وما يتبع ذلك' من قصص الأضفار والاعتسال بالخطمي والأشنان ونحو ذلك، وفي "المختل": اختلف أهل اللغة في التفت، فقبيل: هو الوسخ، وقيل: هو إزالته، وكلام الإمام مالك هذا يشير إلى الثاني، وقوله سابقاً: 'لقاء التفت' يفهم منه المعنى الأول. **سئل** الحج بساء المجهول، "مالك" الإمام "عن" حكمه "رجل نسي الحلاق" نسي بيس في النسخ الهيدية: نسي، لكنه مراد، 'في الحج، هل له رخصة في أن يخلق بمكة؟ قال مالك: ذلك واسع' أي جاز، 'والحلاق نسي أحب إلي' قال إمامي: موضع الحلاق في الحج مكي، وفي العمرة مكة، وإنما يتعلق بمدين موصفين على أنه المشروع على الاستحباب، وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل المصروف للإفاضة: لا يطوف، ولا يرجع إلى مكي فيحلق ثم يفيض، قال: فإن لم يفعل وحلق بمكة، أجزأ عنه، وقد روى ابن القاسم فيمن حلق في أحد أيام مكي: لا أرى عليه شيئاً إذا حلق في أيام مكي. وفي "شرح المصاب": يختص حق الحاج بالرمضان والمكان عند أي حبيقة، ولا يختص بواحد منهما عند أي يوسف عني ما في "الهداية" و"شرح الجامع" وغيرهما، وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف: أن الحلق يختص بالرمضان دون المكان، وعند محمد يتوقت بالمكان، وعند رفر يتعين بالرمضان لا المكان، فالرمضان أيام السحر الثلاثة ولياليها، والمكان الحرم، والتخصيص في التوقيت لتضمين بالدم لا للتحليل، فلو حلق أو قصر في غير ما توقفت به لزمه الدم، ولكن يحصل به التحلل في أي مكان ورمضان أتى به بعد دخول وقته، أي أوان تحلله.

**لا اختلاف فيه الحج** بالمدينة المنورة "أن أحداً لا يخلق رأسه، ولا يأخذ من شعره" من الإبط والشوارب والعانة وغيرها، "حتى يحر هدياً إن كان معه" وقد تقدم قريباً أن ذلك على السية، فإن عكسه فلا شيء عليه في المشهور من مذهب مالك، وهو كذلك عند أبي حبيقة في حق المرد، وأما القارن والمتنوع فالترتيب بين الدبح والحلق واجب عنده يجب الدم بتركه، وأنت حير بأن قول مالك في "الموطأ" يؤيد الثاني، وهذا ما من ابن الماحشون إلى وجوب الدم، "ولا يحل" بفتح المشاة التحتية وكسر الحاء المهمة 'من شيء حرم عليه' بالإحرام 'حتى يحل من إحرامه' نسي يوم المحر، ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال: **وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَكُونَ فِي أَصْحَابِ الْمَحَلِّ حَتَّى يَبْلُغَ الْبَيْتَ الْمَحَرَّمُ** والمراد بالسلاخ: النحر في محله، فقد قال عز اسمه في جزاء الصيد: **وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَكُونَ فِي أَصْحَابِ الْمَحَلِّ حَتَّى يَبْلُغَ الْبَيْتَ الْمَحَرَّمُ** والمعاد منحوراً بها، فإنه لو مات بها أهدي قبل أن يدبح لما أجزأ عن جزاء الصيد.



أَنْ أَحَدًا لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَلَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحِلَّ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **وَلَا تَحْشَرُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** ﴿١٩٦﴾

(البقرة: ١٩٦)

## التَّقصِيرُ

٨٨٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا حَتَّى يَحُجَّ. قَالَ **مالك**: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ.

٨٩٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ.....

**التقصير** : قد عرفت في مبدأ الباب السابق أن الحلق والتقصير سيان في التحلل، ولا فرق بينهما، إلا أن الحلق أفضل، فمقصود المصنف بهذه الترجمة بيان الشعور المتفرقة من قص الشارب وأطراف اللحية، وبيان الأحكام المتفرقة من باب الحلق كالسيان وغيره، وعبره بلفظ التقصير تبييناً على اختلاف العرض من الترجمتين، ولما أن أكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير.

**وهو يريد الحج إلح**: في هذه السعة، "لم يأخذ من رأسه" أي لا يحلقه ولا يقصره، "ولا من لحيته" أي من أطرافها "شئاً" من الشعور "حتى يحج" طلباً لتوفير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق، ولذا استسحبوا للمعتمر أن لا يحلق إذا كان يقرب الحج؛ ليوفر شعره للحلاق في الحج، وطلباً لمزيد الشعث المطلوب في الحج، فقد قال النبي ﷺ: **خارج شعث من، ولذا قال عمر: يا أهل مكة! ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مدهنون؟** قال **مالك**: وليس ذلك على الناس قال **الناجي**: يريد أنه لا يجب على الناس الترام مثل هذا على وجه الوجوب، ويحتمل أن يريد أنه ليس عليهم على وجه الدب والاستحباب؛ لأنه لم يرو ما يؤيده عند **مالك**، ولما فيه من طول الشعث، وتقدم الامتناع من الأخذ من الشعر قل الإحرام مدة طويلة. قلت: والظاهر عندي الأول، فإنه سيأتي في آخر الباب تحت أثر سالم ما قد روي في "المجموعة" عن **مالك** من قوله: أما شعر رأسه فأحب إلي أن يعفى ويوفر للشعث، وكذا يأتي عن القاري من الحنفية: أن المستحب إبقاء شعر الرأس تثقيلاً لميزان الأجر.

**كان إذا حلق**: رأسه "في حج أو عمرة" وتحلل من الإحرام "أخذ من لحيته وشاربه" أي قصر من أطرافهما أيضاً لطلبهما؛ لتركه الأخذ منهما من أول شوال كما تقدم، لا لأنه من تمام التحلل، قال صاحب "المحلى": راد أبو داود: كان يقص بيده على لحيته ويأخذ من طرفها مما يخرج من قصته، قال الربيع: وكان **مالك** يقول: =

فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ.

٨٩١ - **مات** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ وَأَفَاضْتُ مَعِيَ أَهْلِي، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ، .....

= ليس على أحد الأخذ من لحيته وشاربه، وإنما السك في الرأس وفي اللب. ويستحب بعد الخلق أحد الشارب وقص الضفر، وقد اُتِيَ ببعض يستحب له إذ حلق رأسه أن يقص صمغه وشواربه، ولا يأخذ من لحيته شيئاً لأنه مثله، ولو فعله لا يجب عليه شيء، قال القاري وفيه أنه ورد في السنة إصلاح اللحية عما يريد على القصص، فلا يكون أحدها مثله بل حلقها مثله، نعم، يصح له لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا اتفاقاً، وفيه أن كان حلق متقصراً فلا بد من قضاء التقصير بعد فرج الإحرام، ففي 'البدائع': ليس على الحاج إذ حلق أن يأخذ من لحيته شيء، فإن هذا ليس شيء، لأن الواجب حلق الرأس بالكلية، ولأن حلق اللحية من باب المثلة، ولأن ذلك تشبيه بالتقصير، فانصهرت من أنكر ذلك من الحفصة أنكر كونه من باب التحلل أو حلق اللحية، وإلا فما كان من باب قضاء التقصير مذنب برأسه، وهذا قول شيخنا الدهلوي في 'المسوى' بعد أثر الباب: وعليه أهل العلم أن ذلك حسن، وذكر شيخنا بكوهي في 'مناصكه': يستحب بعد الخلق أحد من شواربه وتقبيه أصفاره، وفي 'الغنية' يستحب قص أصفاره وشاربه واستحداذه بعد حلق رأسه، عليه نسروحي. وفي محمد بعد أثر باب ليس هذا واجب، من شاء فعله ومن شاء لم يفعل. وفي هامشه: أي ليس أخذ اللحية والشارب واجبا بل مسنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناصكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر رضي الله عنه اتفاقاً.

**أي أفصب الحج** طفت طواف الإفاضة. وأفاضت معي أهلي هكذا في جميع النسخ الهدية غير 'المصفي' وهو ظاهر، أي طافت معي روحاني طواف الإفاضة، وفي نسخة 'المصفي' وأفضت معي أهلي، وهكذا في أكثر النسخ المصرية، وهو أيضاً ظاهر، بتعديده بالناء، وفي بعض النسخ المصرية: أفضت معي أهلي، بدون الناء، وهو لا يصح إلا على المعنى النعوي من الإفاضة بمعنى الإساءة، ثم عدلت إلى شعب بكسر الشين بمعجمة التصريق في الخيل، ومسيل الماء في بطن أرض، أو ما الفرج بين الخطين، فذهبت لأدوم من أهلي، يريد أن أحامعها، فقلت: إلي ما أقصر من شعري بعد صم الدار أي إلى لاد، قال لاجي: معناه أدوم منها، ومعناه الحماح؛ لما لم تكن قصرت بعد، وهذا يقتضي أن من صاف لإفصه ولم يحلو فيه لا جامع أهله، لأنه قد بقي عليه شيء من التحلل؛ لأن الحلاق من التحلل في الحج، ولا يشكل عليه أن التحلل لأصغر يحصل عند ماكة بمجرد رمي يوم النحر، ولا يتوقف على الحلاق كما تقدم في عسل الحرة؛ لأن الحماح يتوقف على التحلل الأكبر، وهو لا يحصل إلا بعد تمام السك، وفي شرح أساب: حكم الحلق التحلل، فباح به جميع ما حظر بالإحرام إلا الحماح ودواعيه، =

فَذَهَبْتُ لِأَدْتُو مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَقْصِرْ مِنْ شَعْرِي بَعْدُ، فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِي، ثُمَّ وَقَعْتُ بِهَا، فَصَحَّحَ الْقَاسِمُ وَقَالَ: مُرَّهَا فَلْنَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِالْجَلَمَيْنِ. <sup>بالمقارص</sup>  
 قَالَ مَالِكٌ: أَسْتَحَبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُهْرَقَ دَمًا، وَذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: <sup>بالمقارص</sup>  
 مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيَهْرِقْ دَمًا.

٨٩٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ: الْمُجَبَّرُ،

= فإنه يتوقف حبه على طواف الإفاضة إن وجد الطواف بعد الحلق، وإن طاف قبل الحلق لم يخل النساء. فأحدث من شعرها بأساني' جمع سن، وهذا حائر عند الخفية أيضاً، إذا قصر مقدر الربع الواجب، قال القاري: هو أزال الشعر بالورة أو الشف بيده أو أسانه، يعني في التقصير بفعله أو بفعل غيره أجراً، ثم وقعت بها' أي بكتفها، فصحت إقاسم' من محمد تعجبا لما أحبره به عن نفسه من الحرص على الجماع والتسبب به، وإقامته القص بأسانه لشيء من شعرها مقام التقصير حرصاً على نوع ما أراد، كذا في 'المتقى'، فقال: مرها فتأخذ من شعرها باحميمين' بفتح الحيم واللام وبالميم، بلفظ تسمية الحميم بفتحيتين: المقارص، يقال فيه: الحليم والحلمان، كما يقال: المقراض والمقراضان والقلم والقلمان، ويجوز أن يجعل الحميمين والقلمان اسماً واحداً على فعال كالمقراض، وتعمل المون حرف إعراب، ويجوز أن يبقيا على ما هما في إعراب المثني، فيقال: شريت احميمين والقممين، قاله المصباح، وفي 'المجمع': الحليم: الذي يخر به الشعر والصوف، والحلمان شفرتاه.

**أستحب في مثل الحج** قال الرهائي: قوله. "في مثل هذا" أي في بقائه الإفاضة على الحلق أن يهرق دماً ولا يحب. 'ودنت' أي وجهه استجاب اهدي أو يجابه "أن عبد الله بن عباس قال" كما رواه الإمام مالك بنفسه، كما سيأتي في ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً نرواية أبوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس: "من نسي أو ترك من نسكه شيئاً فیهرق دماً" ووجه الاستدلال: أنها تركت الحلاق في محله، قال الناجي: وإذا كان عليه أن يهريق دماً في نسيانه مع عذر النسيان فبأن يكون عليه في العمد أولى.

**أنه الحج**. ابن عمر 'نقي رجلاً من أهله' أي من أقاربه، وأهل الرجل: من يجمعه ويباهم نسب أو دين أو ما يجري محراباً، قاله الراعي، وهو ابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر بن الخطاب، وهو الذي 'يقال به: بهجر' نجيم وموحدة ثقبية مفتوحة بورن محمد. "قد أقاص" أي طاف طواف الإفاضة، ولم يحن ولم يقصر، جهل' أن ذلك' كان يلزمه، فأمره' عمه "عبد الله بن عمر أن يرجع" ظاهر السياق أنه أمره بالرجوع إلى مكي، وإلا لقال: فأمره أن يحن فيفيض، "فيحن أو يقصر، ثم يرجع إلى البيت فيفيض" ليأتي بالترتيب المصوب بالكمال، والترتيب بين الحلق والإفاضة مندوب عند المالكية، كما صرح به الدردير، وكذا عبد الشافعي وأحمد صرح به الموفق، =

قَدْ أَفَاضَ وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَقْصِرْ، جَهْلَ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ يَرْجِعَ فَيَخْلُقَ أَوْ يَقْصِرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَيُفِيضَ.

٨٩٣ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ دَعَا بِالْجَلْمَيْنِ، فَقَصَّرَ شَارِبُهُ وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ وَقَبْلَ أَنْ يُهْلَ مُحْرَمًا.

### التلبيد

٨٩٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ ضَفَرَ فَلْيَخْلُقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ.

= وكذا عبد الحقيق، صرح به القاري في 'شرح الساب' إذ قال: إن الترتيب بين صواف اربارة وبين ارمي واخلق فسه، وليس بواجب، حتى لو صاف قبل الرمي والخلق لا شيء عليه، إلا أنه خالف السعة. وقال محمد بعد أثر الساب: وهذا باحد، وفي هامشه: أمره بالرجوع إلى متى واحقق أو التقصر هناك ثم الصواف أمر بدت مراعاة لترتيب المسنون، وإلا فيجوز احقق والقصر في غير متى في حرم مضيق، والصواف فنهما بعده ولا شيء عليه. لكنه مكروه.

**دعا بالجلمين** بفتح الجيم مفتحة 'فقص شاربه وأحد من أصراف حينه نعا سطيف وقت الاعتسال للإحرام، "فقل أن يركب" دانه "وقبل أن يهل" بالنسبة لمحرما" مثلا يظون ذلك للإحرام، قال اساحي: وقد روي عن ابن عمر: أنه كان يوفّر شعر رأسه ولحيته إذا أراد الحج من أحر رمضان، فيحتمل أن يكون سالم بن عبد الله رأى في ذلك خلاف رأيه، ويحتمل أن يكون ساء بما كان يفعل ذلك في العمرة، وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج، وحكمهما عندهم مختلف، قلت: والظاهر أن لا خلاف بينهما إلا في الأحد من النحية فقط، أما شعر الرأس فليس في أثر سالم أحده، وليس فيما تقدم من أثر ابن عمر ترك الشارب، وقد روي في مجموعة عن مالك في الذي يريد أن يحرم: لا بأس أن يقص شاربه ويقلم أصفارده ويتوزع عندما يريد أن يحرم، وأما شعر رأسه فأحب إلى أن يعفى ويؤخر للشعث.

**قال** وقد أخرجنا البخاري في باب التلبيد من كتاب السنن رواية في يمان عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: "من صفر" بفتح المعجمة ونقاء محقة ومتقلا، كذا في 'الفتح"، أي جعل رأسه صفائر، كل صغيرة عبيحدة، قال العيني: بالصاد المعجمة والفاء الحقة والثقية، نسخ الشعر عرصا، ومنه الصغيرة. وفي 'المجموع': صفر لشعر: إدخال بعضه في بعض، ولفظ المسح المصرية: من صفر رأسه، وليس في الهندية لفظ 'رأسه' "فليحلق ولا تشبهوا" قال الخافض: حكى ابن بطال أنه فتح أوله، والأصل: لا تشبهوا، فحدث إحدى التائين، قال: ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة، والأول أصهر، وعلى الأول اقتصر العيني. =

٨٩٥ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ أَوْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ.

= وقال ابن عبد البر: روي بضم التاء وفتحها وهو الصحيح، أي لا تشبهوا، ومعنى الصم: لا تشبهوا عينا، فتعملوا ما لا يشبه التسيب الذي سب فاعله الخلق. "بالتليد" راد الحارثي في حديثه: وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ مسدا، واختلف المعنوي لشرح الأحاديث في مراد عمر - حتى ناقص بعضهم بعضا في المعنى، فاحتجوا أن يورد كلامهم تناميه، فقال الرزقاني: "من صفر فيحلق" وحووا فإن قصر لم يخره، وعليه الخلق، "ولا تشبهوا الصفر" بالتسيب؛ لأنه أشد منه، فيجوز التقصير عند عمر لمن لبس دون من صفر. وقال الحافظ: أما قول عمر - فحمله ابن بطال على أن المراد: أن من أراد الإحرام فصر شعره ليسعه من الشعث، لم يخر له أن يقصر؛ لأنه فعل ما يشبه التسيب الذي أوجب الشارع فيه الخلق، وكان عمر يرى أن من لبس رأسه في الإحرام تعين عليه الخلق والشعث، ولا يخرئه التقصير، فشبه من صفر رأسه بمن لبسه، فلذلك أمر من صفر أن يخلق، ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالخلق عند الإحرام، حتى لا يحتاج إلى التليد ولا إلى التصغير، أي من أراد أن يضفر أو يلبس فليخلق، فهو أولى من أن يضفر أو يلبس، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأحكام من سائر النواحي كما هي السنة، ولما فهم ابن عمر عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التسيب أولى، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعله، وقال العيني: كان مذهب عمر أن من لبس رأسه تعين عليه الخلق في الشعث ولا يخرئه التقصير، فشبه من صفر رأسه بمن لبسه، فلذلك أمر من صفر أن يخلق وقوله: "لا تشبهوا" أصله: لا تشبهوا، أي لا تضفروا كالمليدين فإنه مكروه في غير الإحرام، مندوب فيه.

**مسألة** **عقص رأسه** بوى شعره وأدخل أطرافه في أصوله، قال الناجي: العقص: أن يعقص شعره في ففاه إذا كان ذا حمة؛ فلا يتشعث "أو صفر" ضبطه صاحب "المحلى" بتشديد الماء، وقد تقدم الوجهان، "أو لبس" بتشديد الموحدة "فقد وجب عليه الحلاق" ولا يخرئه التقصير، وإلى هذا ذهب الجمهور، منهم مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم، وقال في الحديث كالحفية: لا يتعين إلا إن بدره أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره، قال الرزقاني وتبعه صاحب "التعليق الممجد": وأما عند الحنفية فقال محمد بعد أثر الباب: وهذا يأخذ، من صفر فليخلق، وذكر الشيخ في "المسوى" على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، في "الهدية": لو تعدد الخلق لعارض تعين التقصير، أو التقصير لعارض تعين الخلق، كأن لبسه بصمغ فلا يعمل فيه المقراض، ومتى نقض تآثر بعض شعره، وذلك لا يجوز للمحرم قبل الخلق، وفي "الدر المختار": ومتى تعدد أحدهما لعارض تعين الآخر، فلو لبس بصمغ بحيث تعدد التقصير تعين الخلق، قال ابن عابدين. وكذا لو كان معقوصا أو مصفورا كما عزي إلى "المبسوط"، ووجهه: أنه إذا نقض تآثر بعض الشعر، فيكون حياية على إحرامه، لكن قد يقال: إن هذا التآثر غير حياية؛ لأنه في وقت جواز إزالة الشعر خلق أو غيره ولو تناميه أو من غيره، فنقي ما في "المبسوط" مشكلا، تأمل.

## الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ وَتَقْصِيرُ الصَّلَاةِ وَتَعْجِيلُ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

٨٩٦ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَضْرِيُّ، فَأَعْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَأَلْتُ بِلَالَاً حِينَ خَرَجَ، مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ .....

**دخل الكعبة** عام فتح مكة، كما وقع مبينا عند البخاري في كتاب الجهاد "وأسامه بن زيد" من حارثة، حبه وابن حبه "وبلال بن رباح" بفتح راء مهملة وحقه موحدة، مؤدب. أحد السابقين الأولين، "وعثمان بن طلحة" بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب قريسي الحجازي بفتح الحاء المهملة وحيم نسبة إلى ححاة الكعبة، وهي خدمتها وتقياء أمرها، "فأعلقها" بضمه لإفراد في جميع السج، وهكذا لفظ محمد، أي أعلق عثمان الكعبة عليه. زاد في رواية حساد بن عطاء عن نافع عن عبد الله بن عوف: من داخل، وبسمه وأسماني من طريق ابن عوف عن نافع فأحاف عليهم عثمان شاب، وحكى الحافظ عن "الموطأ" بلفظ: فأعلقها عليه، قال: والتقصير عثمان وبلال، ونقص البخاري برواية ساء عن أبيه. فأعلقوا عليهم قال الحافظ: أجمع بينهما بأن عثمان هو مباشر لذلك؛ لأنه من وظيفته، ونعل بلالا ساعده في ذلك، ورواية أجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به. ومكث' بفتح نكاف وضمها "فيها" أي الكعبة. زاد يونس: هارا صوبلا، وفي رواية فليح: رمانا بدل "هارا"، وبسمله من رواية بن عوف عن نافع: فمكث فيها مبينا.

**قال عبد الله إلح** وفي البخاري برواية ساء: فلما فتحوا كبت أول من وُج، فلقبت بلالا فسألته، قال الحافظ: وفي رواية فليح: ثم خرج، فالتد الناس المدحون فسلمتهم، وفي رواية أيوب: كبت رجلا شابا قويا، فبادرت الناس لمدحهم، وفي رواية حويرية: كبت أول الناس إلح على أثره، فسألت بلالا، ولبخاري برواية ساء: فلما فتحوا كبت أول من وُج فلقبت بلالا فسألته حين خرج، ونقص بخاري برواية معاهد عن ابن عمر: فأقبت وأبني قد خرج وأحد بلالا قائما بين الناس، قال الحافظ: المصراعين، وحمه نكرمي أخير على حقيقة تشبيه، وقال: زاد الباب الثاني الذي لم تفتح فريش حين بيت الكعبة بأعشار ما كان، أو كان إحصار البروي بذلك بعد أن ففتح ابن الربيع، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط الكعبة، وفيه بعد: ما صنع رسول الله ﷺ. هكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن ماث في الصلاة بين أسوري قال الحافظ: وفي رواية حويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع، فسألت بلالا أن صلى؟ أحضروا أول السؤال، ونبت في رواية ساء عند البخاري في الحج: هل صلى فيه؟ قال: نعم، وكذا في رواية معاهد عن أبي مبيكة عن ابن عمر: فقلت: أصبى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، فظهر أنه استنبت أولا هل صلى أو لا؟ ثم سأل عن موضع صلاته في البيت. =



فَقَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

= "فقال: جعل عموداً بالافراد عن يساره وعمودين عن يمينه هكذا في جميع السجح الهندية وسجحة الساحي والتقصي، والمعنى: بالافراد إلى اليسار والثنية إلى اليمين، وكذا في رواية محمد، ووقع في أكثر السجح المصرية وسجحة "التوير" والرقابي عكسه، يعني بالافراد إلى اليمين والثنية إلى اليسار، وقال الزرقابي: هكذا رواه يحيى الأندلسي ويحيى البسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وبشر بن عمر، وقال ابن القاسم والقعبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما عكس الأول إلح مختصراً، والظاهر عدي أن الصواب في رواية يحيى هو ما في نسجح الهندية، لا تماقها عليه، وموافقة الساحي والتقصي وغيرهما من السجح المصرية، وهكذا حكى الأبي في "الإكمال" عن "الموطأ"، وما ذكر الرقابى من اختلاف السجح لعله أحده من كلام الحافظ، لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى البشبي، ويحتمل أن يكون ليحيى البشبي أيضاً روايتان كما للشافعي وغيره "وثلاثة أعمدة وراءه" واتفقت السجح كلها على ذلك، والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ: عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم قال البخاري: وقال إسماعيل: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه.

**سنة أعمدة** قال القاري: خلاف اليوم فإنه حينئذ على ثلاثة أعمدة، وهو كذلك إلى زماننا هذا على ثلاثة أعمدة، وتقدم في كلام الحافظ أن في قوله: "يومئذ"، إشعاراً بأنه تعبر عن هيئته الأولى، وقد أخرج البخاري في الحج برواية سام عن أبيه بلفظ: بين العمودين البمايين، قال الحافظ: ووقع في رواية فليح في المعاري: بين ديك العمودين المقدمين، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين، صلى بين العمودين من السطر المقدم، وجعل الباب حنف ظهره، وكل هذا إخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير، فأما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع، أخرجه البخاري في باب "الصلاة في الكعبة" فقال: إن بينه وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع، وحرم برفع هذه الريادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن مهدي، والجدار قطني في "العرائس" من صريقه، وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه، ولفظه: وصلى وبينه وبين القبة ثلاثة أذرع، وكذا أخرجهما أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع، وهذا فيه الحرم بثلاثة أذرع، لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ: نحو من ثلاثة أذرع، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة، وفي "كتاب مكة" للأزرقي والمالكيني من وجه آخر: أن معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله ﷺ فقال: اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتساع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، فإنه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء، وتقع ركبته أو يده ووجهه إن كان أقل من ثلاثة. "ثم صلى" قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ" وراد ابن القاسم في روايته: =

٨٩٧ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ

= وجعل بينه وبين الحداد نحو ثلاثة أذرع، ولاس مهدي واس وهب واس عفير: ثلاثة أذرع، ولم يقولوا نحو ذلك، ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى. وقد أخرج الحارثي في باب قوله تعالى: **فَصَلِّ لِرَبِّكَ نَهْجًا مَسْرُوعًا** (البقرة: ١٢٥) برواية معاهد عن ابن عمر بلفظ: فسألت بلالاً: أ صلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، ركعتين بين السارينين العتيق على يساره إذا دخلت، ثم أخرج قصي في وجه الكعبة ركعتين، قال الخافض: قوله. "نعم، ركعتين" أي صلى ركعتين، وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا، مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره أنه قال: سببت أن أسأله: كم صلى؟ قال: فدل على أنه أخرجه بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة، ولم يخرج بالكمية، وسي هو أن يسأله، والحوار عن ذلك أن يقال: يختم أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية: "ركعتين" على القدر المتحقق له، وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى، ولم يقل أن النبي ﷺ تفعل في النهار بأقل من ركعتين، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما؛ لما عرف بالاستقراء من عادته، فعلى هذا فقوله: "ركعتين" من كلام ابن عمر، لا من كلام بلال، وقد وجدت ما يؤيد هذا، وبشكل على الحديث ما أخرجه مسلم والمصنف وغيرهما برواية ابن عباس عن أسامة: دخل رسول الله ﷺ الكعبة، فمسح في بواحيها ولم يصل، الحديث. وهكذا أخرجه أحمد في "مسند"، وقد أخرج أيضاً بطرق برواية أبي جعفر عن أسامة، ورواية أبي الشعثاء عن ابن عمر عن أسامة: أنه صلى فيها، فتعددت الروايات عنه في كلا المعنى. وقال الربيعي لحديث ابن عمر عن أسامة في إثبات الصلاة: هذا سند صحيح، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" وترجم الحارثي في "صحيحه": باب من كبر في بواحي الكعبة، قال الخافض: أورد فيه حديث ابن عباس. أنه كبر في البيت ولم يصل، وصححه المصنف واحتج به، مع كونه يرى تقدم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه، ولا معارضة في ذلك باعتبار الترجمة؛ لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال، وبلال أثبت الصلاة وبهاها ابن عباس، فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس، وقد يقدم إثبات بلال على نفي غيره لأمرين، أحدهما: أن ابن عباس لم يكن معه يومئذ، وإنما أسد نفيه تارة لأسامة وتارة لأبيه الفضل، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة، وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها، فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة، فإنه كان معه كما تقدم في أول الحديث، وقد تقدم قريباً أن ابن عباس روى عن أسامة نفي الصلاة فيها عند مسهم، ووقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره، فتعارضتا الرواية في ذلك عنه، فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره نافي، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات، واختلف على من نفي.

وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعوا، فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية، والنبي ﷺ في ناحية، ثم صلى النبي ﷺ فأراه بلال لقرنه ولم يره أسامة؛ لبعده واشتغاله، ولأن بإعلاق الباب تكون الظلمة، مع احتمال أن يحجبه بعض الأعمدة، ففأها عملاً بظنه. =

إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ: أَنَّ لَا تُخَالِفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَصَاحَ بِهِ...  
أي ناداه

= وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة عاب عنه بعد دخوله للحاجة، فنه يشهد صلاته، قال القرطبي: يمكن حمل الإثبات على التطوع، والمهي على العرض، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك. وثالثها ما قال المهذب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين، صلى في إحداها ولم يصل في الأخرى، وقال ابن حبان: الأشبه عندي في الجمع: أن يجعل الحبران في وقتين، فيقال: ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال، وجعل نفي ابن عباس في حجته؛ لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أنثنها وأسنده إلى بلال وأسامة أيضاً، فإذا حمل الخير على ما وضاه بطل التعارض، وهذا جمع حسن، لكن تعقبه أسوي بأنه لا خلاف في أنه صلى دخل يوم الفتح لا في حجة الوداع، قال العيني: روى الدار قطني من حديث ابن عباس قال: دخل رسول الله صلى البيت، فصلى بين السارين ركعتين، ثم دخل مرة أخرى، فقام يدعو، ثم خرج ولم يصل، فهذا الوجه أولى في الجمع أن يحمل حديث بلال على عروة الفتح، وحديث أسامة على حجة الوداع، وفي "المراقبة": قال الرركشي: ينبغي دخوله مرات، مرة يصلي فيه أربعاً، ومرة يصلي ركعتين، ومرة يدعو؛ لاختلاف الروايات في ذلك، وحملها المحققون على دخوله مرات.

**في شيء إلخ:** في أحكامه، وللقعبي: كتب إليه أن يأتم به في الحج، وكان ذلك حين أرسله إلى قتال ابن الربيع، وجعله ولياً على مكة وأميراً على الحجاج، كما في "البحاري" عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم: أن الحجاج عام رل باس الربيع سأل ابن عمر كيف يصنع؟ قال الناحي: قول عبد الملك للحجاج: "لا تخالف ابن عمر في أمر الحج إقرار بدينه وعلمه، وأنه القدوة في زمانه الذي يجب أن يقتدي به أهل وقته. "قال" سالم: فلما كان يوم عرفة قال صاحب "المخلى": وكان ابن الربيع لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة، فوقف بعرفة قبل الطواف. "جاء" أي الحجاج، وليس في السجح اهتدية صمير المفعول، "عند الله بن عمر" مسارعة إلى الخير ومعونة له 'حين زالت الشمس' والتهجير حين زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم "وأنا معه" أي مع ابن عمر والجملة حالية، وهكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك.

**فصاح به إلخ:** ناداه "عند سرادقه" قال العيني: السرادق بصم السين، قال الكرماني: وتعه غيره أنه هو الخيمة وليس كذلك، وإنما السرادق هو الذي يحيط بالخيمة، وله باب يدخل منه إلى الخيمة، ولا يعمل هذا غالباً إلا للسلطان والملوك الكبار، وبالفارسية يسمى: سراپرده "أين هذا" أي الحجاج ينادي للصياح، قال صاحب "المخلى": وفيه تحقير له، "فحرح عليه" أي على ابن عمر "الحجاج وعليه مدحفة" بكسر الميم وسكون اللام: ملاءة يلتحف بها، وقال الحافظ: إزار كبير، "معصرة" أي مصبوعة بالعصفر، قال الطحاوي: فيه حجة لمن أجاز المعصفر للمحرم، وتعقه ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره =

عِنْدَ سُرَادِقِهِ: أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! فَقَالَ: الرُّوَّاحُ إِنَّ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ، فَقَالَ أَهْذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَيَّ مَاءً، ثُمَّ أَخْرُجْ، فَتَنْزِلَ عَبْدُ اللَّهِ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ،

« حتى يبقى المعصر، وإنما ماله به من عمر لعنه بأنه لا يجتمع فيه النهي، ولعنه بأن الناس لا يفتنون بالحجاج، وما نظر فيه الخافض بأن الاحتجاج إنما هو بعد إكثار من عمر، فيسب بوجهه ما تقدم في كلام من السير، وما حرم به الخافض نفسه في السكوت على تأخير الحجاج بأنه إنما أطاع لذلك فراراً من الفتنة، فقال 'الحجاج' لما لث' أي ما جاء بك في هذه الساعة؟ 'يا أبا عبد الرحمن' كية من عمر، فقال 'من عمر' 'الرواح' بالنصب أي عجل، أو رج، أو على الإعراء، "إن كنت تريد السنة" قال الخافض: وفي رواية من وهب: إن كنت تريد أن تصيب السنة. قال من عند البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ، إذ أطلقت ما لم تصف إلى صاحبها، كسنة العمرين، قال الخافض: وهي مسألة خلاف عبد أهل الحديث والأصول، وجمهورهم على ما قال من عند البر، وهي صريقة البخاري ومسننه، ويقويه قول سالم لاس شهاب إذ قال له: أفعل ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يشعرون في ذلك إلا سنته. فقال "الحجاج" "أهذه الساعة" همزة الاستفهام، أي هل تريد وقت الفاحرة، وهذا ثوب البخاري عن حديث سائب: باب التهجير بالرواح يوم عرفة، فقال 'من عمر': نعم" وقد ورد أيضاً من حديث من عمر عدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة برل سمرة، حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً، فجمع بين الظهر والعصر، ثم حطت الناس، ثم راح فوقف، أخرجه أحمد وأبو داود، وصاحبه: أنه توجه من منى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسنده: إن توجهه ﷺ معها كان بعد طلوع الشمس، كذا في "الفتح".

**قال فانطري إلح** بفتح الهمزة وكسر الراء المنعجمة أي أمهني، وفي بعض روايات البخاري كما صطه الخافض وغيره: بألف وصل وصم الطاء أي انتظري، "حتى أفيض علي" تشديد ياء التكميم 'ماء' أي أغتسل، ولفظ البخاري: حتى أفيض على رأسي ماء، قال العيني: حتى أغتسل؛ لأن إفاضة الماء على الرأس إنما يكون عالماً في الغسل، وأصله: حتى أن أفيض، وقال من الثخين: صوابه أفيض؛ لأنه جواب الأمر، ثم أخرج 'بالنصب، عطف على "أفيض"، "فرل عبد الله" من عمر من مركوبه، قال العيني وهذا يدل على أنه كان راكباً، 'حتى خرج الحجاج' من مغتسله، قال من بطان: في هذا حديث الغسل سوقوف بعرفة؛ لقول الحجاج لعبد الله: أنظري، فانتصره، وأهل العلم يستحبونه؟ قال الخافض: ويحتمل أن يكون من عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتسله عن ضرورة، نعم، روى مالك في 'الموطأ' عن نافع أن من عمر كان يغتسل بوقوفه عشية عرفة، قلت: قد تقدم أثر من عمر في الغسل للإهلال، وتقدم هناك أن الجمهور استحبوا هذا الغسل. فسار بي 'أي بين سالم' وبين 'أي' أي عبد الله من عمر، والظاهر أنهم كانوا على رواحلهم، "فقلت له" أي الحجاج.

فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فَأَقْصِرْ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ، قَالَ: فَحَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَيْمَا يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: صَدَقَ.

### الصَّلَاةُ بِمِنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَالْجُمُعَةُ بِمِنَى وَعَرَفَةَ

٨٩٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ .....

ان تصيب السنة أي اتباع رسول الله ﷺ "اليوم" أي في يوم عرفة "فاقصر الخطبة" بوصل الهزمة مع ضم الصاد، وقطعها مع كسر الصاد هكذا ضبطه الرقائي، وبالأول فقط ضبطه عامة شراح البحاري، وبوب عليه البحاري: باب قصر الخطبة بعرفة. قال الخافظ: قيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار، أخرجه في الجمعة، قلت: ولمطه كما في "جمع الفوائد" برواية مسلم وأبي داود عن عمار رفعه: **صَلَاةٌ بِمِنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَالْجُمُعَةِ بِمِنَى وَعَرَفَةَ** وفيه أيضاً عن جابر بن سمرة: كانت صلاة النبي ﷺ قصرًا وحطته قصرًا، يقرأ آيات من القرآن، يذكر الناس، وفي رواية: كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هي كلمات يسيرات. قال الخافظ وتبعه الرقائي: قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المديون والمعارية: يخطب، وهو قول الجمهور، ويحمل قول العراقيين على معنى: أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة، وكأهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة، فقليل له: معرفة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة؟ فقال: إنما تدع لتعليم. "وعجل الصلاة" ولفظ البحاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك: عجل الوقوف، قال ابن عبد البر: كذا رواه القعني وأشهد، وهو عندي غلط؛ لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا: وعجل الصلاة، قال: ورواية القعني ها وجه؛ لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، "فجعل" أي الحجاج كما في المصرية "ينظر إلى عبد الله بن عمر كيما يسمع ذلك" أي الذي قال سالم للحجاج 'مه' أي من ابن عمر، فلما رأى ذلك أي نظر الحجاج، وفي بعض السح المصرية: فلما سمع ذلك، أي كلامي "عبد الله"، فاعل رأى وفهم منه أن عمر أنه ينبغي التصديق والتثبت، "قال: صدق" سالم في أن السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة.

كان يصلي الظهر **الح**: يوم التروية ثامن دي الحجة، "والصبح" من العد تاسع دي الحجة، "معنى" اتباعاً بفعله **ص** كما رواه هو وغيره، فقد روى أحمد عن ابن عمر: أنه كان يحب إذا استطاع أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: فلما كان يوم التروية توجهوا -

وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمَنَى، ثُمَّ يَغْدُو إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: .....

= إن منى فأهبطوا ناحج، وركب رسول الله ﷺ فصلّى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر إجماع، وروى أبو داود والترمذي وأحمد وإسحاق عن حديث ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمى، وأحمد من حديثه: صلى النبي ﷺ على خمس صلوات، وغير ذلك من الروايات في الباب.

**ثم بعدو إجماع** معجمة أي كان ابن عمر يذهب وقت العدو إذا طلعت الشمس من منى إلى عرفة، قال إسحاق: وهو السنة، وقد روى ابن أمار عن مالك يغدو الإمام والناس إذا طلعت الشمس إلى عرفة، إلا من كان صعيها أو يدايته علة، فلا بأس أن يغدو قبل طلوع الشمس، وذلك كنه للاقتداء بفعل النبي ﷺ. قال ابن حبيب: ومن غدا من منى إلى عرفة قبل طلوع الشمس، فلا يحاور بطل محسر حتى تطلع الشمس على ثبير، ومعنى ذلك أن ما قبل بطل محسر في حكم منى، فلا يكون عاديا إلى عرفة إلا غروجه من منى إلى بطن محسر بعد طلوع الشمس. وقال محمد بعد أثر الباب: هكذا السنة، فإن عجل أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة. وفي 'التعليق الممجد': وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته، ومنهم من قال: إنه سنة مؤكدة، قلت: وهكذا في فروع الأئمة الأربعة، ففي 'المنعي': المستحب أن يدفع إلى الموقف من منى إذا طلعت الشمس يوم عرفة، وفي 'مناست النوي' فإذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثبير - وهو جبل معروف هناك - ساروا من منى إلى عرفة، وقال الدردير: بدب سيره منها لعرفة بعد الطلوع للشمس، وقال القاري: فإذا أصبح على صبي الفجر بها لوقتها المختار، وهو رمان الإسفار، وفي 'فتاوى قاضي خان': بعلس، فكأنه قاسه على فجر مزدلفة، والأكثر على الأول فهو الأفضل. ثم يمكن هيئة إلى أن تطلع الشمس وتشرق على ثبير، فإذا صنعت توجه إلى عرفات، قلت: وفي حديث ابن عمر: غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة، الحديث، أخرجه أحمد وأبو داود: وقال الخافظ: ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم: إن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس.

**لا اختلاف فيه عندنا** بالمدينة المنورة، "أن الإمام لا يحجر بالقراءة" هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي أكثر المصرية: بالقرآن، "في الظهر يوم عرفة"؛ لأن الظهر سرية وهي طهر ولا تأثير للحطبة في ذلك، ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم: "فاقصر الحطبة" من قول مالك: كل صلاة يحط بها يحجر فيها بالقراءة، فقيل له: لعرفة يخطب فيها ولا يحجر بالقراءة؟ فقال: إنما تلك لتعليم، فنه مالك بهذا القول على السر بالطهر؛ لئلا يشبه الأمر بأصله المذكور، قال ابن رشد: أجمعوا أن القراءة في هذه الصلاة سر. "وأه يحط بالناس يوم عرفة" ذكر في الحواشي: بعد الصلاة، وقالت الأئمة الثلاثة النافية: قبل الصلاة، وظاهر سياق الحواشي أن لفظ 'بعد الصلاة'، من كلام المتن، لكنني لم أجده في أحد من النسخ الهندية ولا المصرية، وهكذا حكى غير واحد =



أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ، وَلَكِنَّهَا قُصِرَتْ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.  
قَالَ مَالِكٌ فِي إِمَامِ الْحَاجِّ: إِذَا وَافَقَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، .....

= من أهل الفقه مذهب الإمام مالك: أن الخطبة بعد الصلاة، لكن ما تقدم قريباً في بيان الخطب منصوص المالكية بأبي عن ذلك، فقد سق عن الساجي: أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة، وعن ابن حبيب: يؤذن لها إذا جلس بين الخطبتين، وعن "العتبية": يؤذن والإمام يخطب، وعن "المدونة": إذا فرغ من خطبته أذن المؤذن، فإذا فرغ من أدائه صلى بالناس. 'وأن الصلاة يوم عرفة إنما هي ظهْر' راد في السجح المصرية: "وإن وافقت الجمعة فإنما هي ظهْر" أي ليست بجمعة، وإن كانت يوم جمعة وإن اتصلت بخطبة وإن كانت تقصر وتصلي ركعتين، وذلك للإجماع عني أن حجة ❦ كانت يوم الجمعة، وصلى الظهر، ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة: ثم أذن بلال، ثم قام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ولعل عرض المصنف بذلك الرد على ما قيل: إن صلاته ❦ بعرفة كانت جمعة، كما مال إليه ابن حزم في "المحلى" قال العيني في "السياسة": زعم ابن حزم أنه ❦ صلى الجمعة بعرفات، قال: ولا خلاف أنه ❦ خطب وصلى ركعتين، وهذه صفة صلاة الجمعة، قال: وما روى أحد أنه ما جهر فيها، والقاطع بذلك كادب عني الله وعلى رسوله، ولو صح أنه ما جهر لم يكن لهم به تعلق؛ لأنه ليس بمرص ولحا بعضهم إلى دعوى الإجماع عني ذلك، وهذا مكان يتبين فيه الكذب على مدعيه، قال العيني: هذا رجل قد سل لسانه على الأئمة الأحلاء، وكلامه متناقض لا يلتفت إليه، حتى أوجب الجمعة على العمد والمسافر، ويجوز إقامتها في البداوي والقفار باستدلالات باطلة 'ولكنها قصرت من أجل السفر' هذا نص عن الإمام مالك أن القصر بعرفة لأجل السفر، والمشهور بين أهل العلم من مذهب مالك: أن القصر عنده لأجل النسيك، فقد قال الحافظ تحت ترجمة البحاري "باب الصلاة بمنى": لم يذكر المصنف حكم المسألة؛ لقوة الخلاف فيها، وخص مني بالذكر؛ لأنها محل الذي وقع فيها ذلك قديماً، واختنف السلف في المقيم بمنى هل يقصر أو يتم؟ بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسيك، واختار الثاني مالك، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى لا يتمون، ولا قائل بذلك، وقال بعض المالكية: لو لم يحز لأهل مكة القصر بمنى لقال لهم النبي ❦ : أقموا، وليس بين مكة ومنى مسافة القصر، فدل على أهم قصرها للنسيك. وهكذا حكى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الإمام مالك: أن القصر عنده للنسيك، والظاهر عندي أن القصر عنده أيضاً للسفر، كما هو نص "الموطأ" إلا أن هذا السفر مخصوص ومستثنى من تحديد المسافة؛ لعامة الأسفار.

**وافق يوم الجمعة إلح.** بضم اليوم "يوم عرفة" بعرفة "أو يوم النحر" بمنى بصب اليوم في كلا الموضعين، "أو بعض أيام التشريق" التي بعد أيام النحر بمنى أيضاً، ولفظ "بعض" منصوب أيضاً عطفاً على "يوم عرفة" "إنه لا يجمع" =

أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: إِنَّهُ لَا يُجَمَّعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ.

## صَلَاةُ الْمَزْدَلِفَةِ

٨٩٩ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . . . . .

= بالتثقيل أي لا يصلي الجمعة في شيء من تلك الأيام هذه المواضع، قال الرزقاني، لأنه خلاف السنة، وأنه لا جمعة على مسافر، والأوجه منه ما فسره الساجي كلام المصنف إذ قال: لأن عرفة ليست بموضع تجمع؛ لأن التجميع لا يكون إلا بموضع استيطان وإقامة، وعرفة ليست بدار قرار ولا بدار استيطان ولا بإقامة، فلا تجمع فيها، ويُصافى فيها ليس فيها قرية، وهي شرط في صحة الجمعة، وأما متى فيها وإن كانت قرية مسية فليست بدار استيطان ولا بإقامة، ولا لها أهل يستوطنونها، وإنما يسكنها أيام منى خاصة، وما كان هذه أمثلة فلا يجوز أن يجمع فيها، ولو سكنت واستوطنت لكان حكمها حكم سائر البلاد في التجميع. وفي 'المدينة' من مات: لا جمعة في أيام منى كلها منى ولا يوم لتروية منى ولا يوم عرفة بعرفة. قال ابن رشد: اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى، فقال مات: لا تعب بعرفة ولا منى أيام الحج، لا لأهل مكة ولا لغيرهم، إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة، وقال الشافعي مثل ذلك، إلا أنه يشترط في وجوب الجمعة أن يكون هناك من أهل عرفة أربعون رجلاً على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة، وقال أبو حنيفة، إذا كان أمير حج ممن لا يقصر نصلاة منى ولا بعرفة، صلى هم فيها الجمعة إذا صادفها، وقال أحمد: إذا كان وافي مكة يجمع، وبه قال أبو ثور. وفي 'هذية' يجوز منى إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا جمعة منى، لأنها من القرى حتى لا يعيد بها، وهما: أنها تتمصر في أيام الموسم، وعدم التعبد للتحفيف، ولا جمعة بعرفات في قومه جميعاً، لأنها فضاء، ومنى أبية، والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز، لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير.

**صلاة المزدلفة** قال الموفق: السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء، لا خلاف في هذا، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم لا خلاف بينهم: أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء، والأصل في ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما، روى حذر بن عمر وأسماء وأبو أيوب وغيرهم، وأحاديثهم صحاح، وإن فات مع الإمام صلى الله عليه وسلم وحده، معناه: أنه يجمع مفرداً كما يجمع مع الإمام، ولا خلاف في هذا؛ لأن الثانية منهما تصلى في وقتها، بخلاف العصر مع الظهر، وكذلك إن فرق بينهما لم يطل الجمع، والسنة التعجيل بالصلاتين وأن يصلي قبل حط الرحال، والسنة أن لا يتطوع بينهما، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، فإن صلى المغرب قبل أن يأتي مزدلفة ولم يجمع، خالف السنة وصحت صلاته، وبه قال عطاء وعروة والشافعي وسعيد بن جابر ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وابن المنذر، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يجزئ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُرْدَلَفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٠ - **ما ت** عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ فَتَوَضَّأَ

**صلى** الحج في حجة الوداع 'المغرب والعشاء المردلفة جميعاً' أي جمع بينهما جمع تأخير، كما دل عليه الروايات الأخرى، منها التي تليها، وإن لم يكن لفظ حديث الباب بصاً في ذلك، ولذا قال اللاحق: يحتمل من جهة اللفظ أنه صلى كل واحدة منهما بالمردلفة، وإن كان صلى كل واحدة منهما مفردة، ويحتمل أن يكون جمع بينهما وهو الأصهر. قلت: ويؤيد هذا الثاني لفظ البحاري برواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند: جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء جميع، كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسح بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما.

**دفع** الحج رجع 'رسول الله ﷺ' من وقوف 'عرفة' بعد الغروب، 'حتى إذا كان بالشعب' بكسر المعجمة وسكون العين المهملة - الطريق بين الحليين، واللام ههنا للعهد، بيته محمد بن حرملة عن موسى بن عقبة في 'البحاري' بسقط: فلما بلغ رسول الله ﷺ الشعب الأيسر الذي دون المردلفة، أراح، فبين أنه قرب المردلفة، 'نزل فبال' قال اللاحق: ليس النزول بالشعب سنة؛ لأنه ليس من حسن العادات، قال ابن حبيب: لم ينزل النبي ﷺ بين عرفات وجمع، إلا ليهريق الماء، قلت: وكان ابن عمر كثير الاتباع لرسول الله ﷺ، فيقتدي في ذلك أيضاً، "فتوضأ" قال الحافظ في "الفتح": الماء الذي توضأ به النبي ﷺ لينتد، كان من ماء رمرم، كما رواه عبد الله بن أحمد في 'روائد مسند أبيه' بإسناد حسن من حديث علي، وفيه رد على من مع استعماله لغير الشرب. قال ابن حجر في 'شرح أسانك': كذا قيل، وإنما يتم إن لو ثبت أنه كان معه غيره، وإلا فيحتمل أن وضوءه به لتعينه.

وفي 'الدر المختار': يكره الاستحشاء بماء رمرم لا الاعتسال، وفيه أيضاً: يرفع الحدث بماء مطلق وماء رمرم بلا كراهة، وعن أحمد: يكرهه، قال ابن عابدين: استميد من الأول أن نفى الكراهة خاص في رفع الحدث، خلاف الحديث "فلم يسبح الوضوء" احتج في المراء بذلك على أقوال، أوجهها: أنه حقه، كما في رواية محمد بن حرملة، فتوضأ وضوءاً خفيفاً، وقيل: معناه توضأ مرة مرة، أو حقه استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عادته، وقيل: المراد اللغوي، وتعقب، قال الحافظ: وأعرب ابن عبد البر في معنى قوله: "فلم يسبح الوضوء" أي استسحب به، وأضيق عليه اسم الوضوء السعوي؛ لأنه من الوضوء وهي النظافة، ومعنى الإسباح الإكمال، أي لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة، قال: وقيل: إنه توضأ وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصول تدفع هذا؛ لأنه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين، وليس ذلك في رواية مالك، ثم قال: وقيل: إن معنى قوله: لم يسبح الوضوء أي لم يتوضأ في جميع الأعضاء بن اقتصر على بعضها، واستضعفه، وحكى ابن بطال: أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابه سبق بن عبد البر إلى ما اختاره أولاً، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة أي رواية محمد بن حرملة.

فَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ، فَارْكَبْ،

**الصلاة إلح.** بالنصب على الإعراء أو تقدير. أتذكر أو يريد، ويؤيد ذلك ما في رواية لمجاري: أتصلي يا رسول الله، أو تحذف صل، ويحور الرفع على تقدير: حانت الصلاة، كما في 'الصح'. يا رسول الله، فقال: الصلاة بالرفع متدا، وحرره 'أمامك' بفتح الهمزة والنصب على الظرفية، أي موضع هذه الصلاة قدامك، وهو المزدلفة، فهو من ذكر الحال وإرادة المحل، ويؤيد ذلك ما في رواية لمجاري: **مضي** أو التقدير: وقت الصلاة قدامك، فيه حذف مصاف؛ إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إنجازها، وإذ وجدت لا تكون أمامه، قال الناحي: قوله: 'الصلاة أمامك' يقتضي أن ذلك ليس بوقت الصلاة، أو أن ذلك ليس بموضع الصلاة، أو أن الأمرين جميعا قد اتفقا ههنا. 'فما جاء المزدلفة بز' عن المقصود "توضعا" قال الرقائي: جاء رمزه، "فأسع الوضوء" يختص تحديد الوضوء أو حدث طرا، 'ثم أقيمت الصلاة' ولم يذكر فيه النداء، وبهذا استدل من ذهب إلى عدم النداء في الأولى

'فصلي المغرب' قال الحافظ: لم يبدأ بشيء قبل الصلاة قال الناحي: يريد - والله أعلم - تعجيل صلاة المغرب عند الوصول، أو قبل أن يُعدَّ كل إنسان مكان برؤله، فلما صلى المغرب تسع الوقت بعشاء، فذهب كل إنسان إلى تعيين مكان برؤله وبأحة غيره به، 'ثم أراح كل إنسان غيره في مسرة' قال الحافظ: وبسبب مسرة من وجه آخر عن كريب: أنهم لم يريدوا بين الصلوات على الإباحة، ولم يظهروا: فأقام المغرب ثم أراح الناس، ولم يخمروا حتى أقام العشاء، فصموا ثم حلوا، وكأنهم صنعوا ذلك رفقا بالنداء، أو لأنهم من تشويشهم هذا، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلوات، ولا يقطع ذلك الجمع. 'ثم أقيمت العشاء فصلاها' بالناس، قال الموفق: السنة لتعجيل الصلوات، وأن يصلي قبل حظ الرحا؛ حديث أسامة، وفي بعض صرغه: أن النبي ﷺ أقام المغرب ثم أراح الناس في منازلهم، ولم يخمروا حتى أقام العشاء الآخرة، فصلى ثم حلوا، رواه مسلم. 'والم يصل بينهما شيئا' أي لم يتصل بينهما، قال الموفق: السنة أن لا يتطوع بينهما، قال ابن المنذر: ولا أعينهم يحتفلون في ذلك، وقد روي عن ابن مسعود أنه تطوع بينهما، ورواه عن النبي ﷺ. ولما حديث أسامة وحديث ابن عمر، وحديثهما أصح. قلت: المراد بحديث أسامة حديث الباب، وحديث ابن عمر أخرجه لمجاري في 'باب من جمع بينهما ولم يتطوع'، بلفظ: جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء جمع كل واحدة منهما بإقامته، ولم يسمح بينهما ولا عني أثر كل واحدة منهما، قال الحافظ: يستفاد منه أنه ترك التفل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتصل بينهما، خلاف العشاء، فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتصل عقبها، لكنه تغل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة العشاءين عنهما، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بينهما؛ لأنهم اتفقوا على أن السنة أجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تغل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. وأما عند الحنفية فيكره التطوع بينهما، كما صرح به القاري في 'شرح المسالك'، وأما بعدهما فيكره في الجمع معرفة لا المزدلفة، قال القاري: ولا يتطوع بينهما، بل يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما.

فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَتَاكَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرُهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاها، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

٩٠١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

٩٠٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا.

**المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا** جمع بينهما جمع تاحير، قال الحافظ. وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدي بن عبد الإسماعيل: صلى تجمع المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، وفيه رد على قول ابن حرم: إن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة؛ لأن حاربا وإن كان صعبا، فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدي عن ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضا، فيقوى كل واحد منهما بالآخر. قلت: وورد ذكر الإقامة في حديث أبي أيوب هذا بطريق آخر، ذكرها الزيلعي في "نصب الراية".

**كان يصلي المغرب إلخ** اتعا لشيء، وعقب المصنف المرفوع بانقوف إشارة إلى بقاء العمل به بعده **رحمه الله**. ولم يرد في الأثر المذكور ذكر الأذان والإقامة، واحتلت الروايات عن ابن عمر في ذلك، حتى قال ابن حرم على ما حكاه عنه العيني: وأشد الإصرار في ذلك عن ابن عمر، فإنه روي عنه من عنده الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه أيضا بإقامة واحدة، وروي عنه موقوفا بأذان واحد وإقامة واحدة، وروي عنه مستندا بإقامتين، وروي عنه مستندا بأذان واحد وإقامة واحدة. قلت: والحوار عن الحقيقة: أنهم أخذوا بعمل ابن مسعود أيضا، ولذا قالوا: إذا تشاعل شيء أعاد الإقامة فقط؛ حديث ابن مسعود كما في "الهداية" وغيره، فهم عملوا على الحديثين معا، ثم قال الحافظ: واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم: أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهو قول الشافعي في القلتة، ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون وابن حرم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بعرفة، وقال الشافعي في الحديث والثوري وهو رواية عن أحمد: يجمع بينهما بإقامتين فقط، وهو ظاهر حديث أسامة المصبي قريبا، وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتحيز فيه الإنسان وهو المشهور عن أحمد، وفي "الهداية": يصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وقال رحمه الله: بأذان وإقامتين، اعتبارا بالجمع بعرفة، =

## صلاة منى

قَالَ مَالِكٌ فِي أَهْلِ مَكَّةَ: إِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بِمِنًى .....

= وما رواية جابر: أن منى جمع بينهما أدن وإقامة واحدة، ولأن العشاء في وقته فلا يترد بالإقامة إعلاماً، بخلاف العصر بعرفة؛ لأنه مقدم على وقته، فأرد لها زيادة لإعلام. قال شرح الهدية وأصحاب الحريج: رواية جابر هذه أخرجهما ابن أبي شيبة، حدثنا ابن أبي حاتم عن جعفر بن محمد عن جابر. أن رسول الله صلى المغرب والعشاء جمع. بأذان واحد وإقامة لم يسبح بينهما، قالوا: وهو مثل غريب؛ لأن المعروف في حديث جابر عند مسلم وغيره: أنه صلاهما بأدنين وإفتمتين، وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير: أقصا مع ابن عمر فلما بلغا جمعا، صلى بنا المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر. هكذا صلى بنا رسول الله في هذا المكان، وأخرج أبو شبيب بسنده عن ابن عباس. أن النبي صلى المغرب والعشاء جمع بإقامة واحدة، وأخرج أبو داود عن أشعث بن سميم عن أنه قال: أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة، فلم يكن يمر من تكبير والتهيل حتى أتينا مزدلفة، فأدلى وأقام، أو أمر إسناداً فأذن وأقام، فصلى المغرب ثلاث ركعت ثم التفت إلي، فقال: الصلاة فصلى بنا العشاء ركعتين. ثم دعا بعشائه، قال: وأخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي عن ابن عمر قال: فقبل لاس عمر في ذلك، فقد صليت مع رسول الله هكذا، قاله ابن الهمام، وأخرج أبو داود أيضاً عن عبد الله بن مالك قال: صلب مع ابن عمر المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين، فقال له مالك بن الحارث: ما هذه الصلاة؟ قال صليتهما مع رسول الله في هذا المكان بإقامة واحدة.

**صلاة منى** هكذا ترحم البخاري في صحيحه، وإيراد: الصلاة لها أيام لتشريق، فلا يشكك ما تقدم قرباً من الصلاة لها يوم النزوية، وأيضاً المقصود بها حكم الصلاة منى من القصر وإتمام، قال الحافظ: لم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة خلاف فيها، وخص منى بالذكر؛ لأنها محل الذي وقع فيها ذلك فديماً، واختلف السلف في المقيم منى هل يقصر أو يتم؟ ساء على أن يقصر لها مسفر أو ليس، وختار شاذلي مالك بن آخر ما تقدم من كلامه تحب قول مالك: إن الصلاة يوم عرفة إنما هي صفر. ولكنها قصرت من أهل السفر، وخاصة أن صلاة منى وعرفة والمزدلفة وغيرها تقصر لمسفر عند الأئمة الثلاثة والجمهور، فيحتص القصر بالمسافر الشرعي عندهم، ومن لا يكون مسافراً شرعياً لا يقصر بل يتم أربع ركعات، والقصر لأهل البلد عنى ما هو المشهور عن الإمام مالك، وهكذا حكى مذهبه غير واحد من قبة المذاهب، لكن القصور عندي أن القصر عند الإمام مالك للبلد بشرط السفر، لكن لا مسفر شرعي، بل مصنف سفر، ولأجل ذلك تم عبده أهل منى والمزدلفة وعرفة في مواضعهم، ويقصرون في غير مواضعهم.

**قال مالك في أهل مكة** وكذا في غيرها من مواضع النسك كالمزدلفة والمحصب: إنهم يصلون منى إذا حجوا ركعتين ركعتين أي يقصرون الصلاة الرباعية حتى يصرفوا بعد أداء النسك إلى مكة فيتمون لها، وكذلك يتمون لها =



إِذَا حَجَّوْا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَنْصَرِفُوا إِلَى مَكَّةَ.

هذا عند مالك

٩٠٣ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ

= إذا دخلوها لطواف الإفاضة، قال الناحي: يريد أنهم إذا حجوا اقتضى ذلك نوعاً إلى عرفة ورجوعاً إلى مكة، ولو كان مثله سفرهم عرفة لما قصرُوا الصلاة، واحتسب في هذا السفر بالذهاب والرجوع؛ لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج فلا بد له من الرجوع إلى مكة تحكماً بالإحرام الذي دخل فيه، لأنه لا يصح أن يتم عمه الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فإن بوى فيه المسير واعتني به لا يلزمه الرجوع، وله أن يقبض في منتهى سفره أو يقضي منه إلى موضع سواه، فأحرم مالك أن الواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج أن يصلوا ركعتين حتى يصرفوا إلى مكة، وذلك يقتضي أن يصلوا بها ركعتين في اسدأ والعودة، ويصون كذلك بعرفة والمردعة وغيرهما، ثم ذكر المصنف الاستدلال على ذلك بالمرجوع والموقوف من الرواية والآثار.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ عَدَّ النَّبِيَّ: لَمْ يَخْلَفْ فِي إِسْرَائِهِ فِي "الموطأ" وهو مسند صحيح من حديث بن عمر وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم. كذا في "التنوير"، والتقصي صلى الصلاة الرباعية على وغيره، كما رآه في رواية لمسلم عن سام عن أبيه ركعتين قصرهما. "وأن أبا بكر صلاهما" في زمان خلافة "عمر بن الخطاب" صلاهما على ركعتين، وأن عثمان رضي الله عنه من عقاب "صلاهما على ركعتين"، وفائدة ذكر الحنفاء الراشدين الثلاثة مع قيام الحاجة بالفعل السوي وحده: أن هذا الحكم لم يسح، بل استمر إلى زمان طويل؛ إذ لو سح ما فعله الحنفاء الراشدون واحداً بعد واحد، ولم يذكر عباداً لأن ابن عمر لعنه لم يصل حنفة بعد في السفر، وأخرج "الطحاوي" بسنده إلى عبد الرحمن بن يزيد قال: خرجنا مع عبي بن صفير، فصلى بنا ركعتين بين الخمر والقنطرة، فهذا وإن لم يدل على الصلاة على، لكنه حجة على القصر في السفر مصقفاً. شطر قال أحمد: شطر الشيء نصفه وحرؤه، ومنه حديث الإسراء "فوضع شطرها" أي نصفها. "إمارته" بكسر الهمزة أي خلافة، وفي "مسند" برواية حفص بن غاصم عن ابن عمر رضي الله عنهم "ثمان رضي الله عنه ثمانين" أو قال: "ست سبعين". قال العيني في "كتاب الصلاة": هي ست سبعين أو ثمان سبعين على خلاف فيه، واقتصر في الحج على ست سبعين، وفي "الدرية" برواية ابن أبي شبة عن عمران بن حصين رضي الله عنه "سبع سبعين". وقال الرقابي بعد ما فسر الشطر بالصف: تبين من رواية "الموطأ" أن الصحيح ست سبعين؛ لأن خلافة كانت ثلثي عشرة سنة، وفيه أن الشطر قد يطلق على العصف أيضاً كما تقدم في كلام المحدث، لكن عامة شراح الحديث ذكروا ست سبعين، وذكر الطبري في "تاريخه" في سنة تسع وعشرين حج بالناس في هذه السنة عثمان رضي الله عنه قصر بني فسطاط فكان أول فسطاط صبره عثمان على، وأتم الصلاة بها وعرفة. "ثم أتمها بعد ذلك"، كذا في السج الهندية، وليس في النسخ المصرية لفظ الإشارة فقط "بعد" على ذلك مني على الضم، واختلفوا في ست إتمام عثمان على أقوال كثيرة. قال الرقابي: أتمها؛ لأن القصر والإتمام حائزان للمساواة ورأى عثمان ترجيح طرف الإتمام؛ لأن فيه زيادة مشقة، وهكذا بين سبه غير واحد من شراح الحديث، =

بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّاهَا بِمَنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ .....

= وهذا المعنى يتمشى على قول من رأى القصر جائزاً، وأما من ذهب إلى وجوبه فلا يصح عنده هذا معنى ويأتي عنه أيضاً ما في الصحيحين عن الزهري قلت لعروة: ما بال عائشة رضي الله عنها تنهت، قال: سأوت كما تأول عثمان، فإن الأمرين إذا كانا جائزين فأبي حنيفة إلى التأويل، هل يرى أحد تأويل بصومه أو يفصره في السفر، وهل ترى لأحد تأويل لاحتباره لإفراد أو التمتع أو العراء شيء، أو تأويل بعجده أو تأخيرها في السفر عن منى، أو تأويل بعسه الأرحل أو مسحه الخف أمر، فما نأخذ إذا أنه أحد الصلاة نكروا عنه إلى أن يحتاج إلى تأويل، فهذا أصح دليل لا سيما نظائرهم في الإكثار على من أنه أن القصر كان معروفاً عندهم بلا تكثير، ونكروا على من حلف ذلك، واحتنعوا في تأويل عائشة أيضاً، كما احتنعوا في تأويل عثمان، أما الأقاويل التي حكيت في تأويل عثمان فمنها: ما قيل: إنه كان يراها جائزين وأكره عليه من يرى القصر واحداً، ومنها: ما قال الزهري عنى ما روى الطحاوي وغيره: إنما صلى أربعاً؛ لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العام، فأنحب أن يحرمهم بأن صلاة أربع، وتعقب ما قال الطحاوي: الأعراب كانوا أحكام الصلاة أهل في رمى الشارع، فلم يتم بهم ثلث اعنة، ولم يكن عثمان يخاف عليهم ما لم يخف الشارع؛ لأنه لم رؤوف رحيم، ورد بأنه تحقق وقوع ذلك في رمى عثمان ولم يتحقق في رمه رضي الله عنه، فقد روى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف عن أبيه عن عثمان: أنه أتم منى، ثم حطب، فقال: إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبه، ولكنه حدث لعدم من ساس فحلفت أن يستوي، وعن بن جريح أن أعرابياً ناداه منى، يا أمير المؤمنين ما رلت أصليها منذ رأيتك عم أو رَكَعَتَيْنِ. قال الحافظ: وهذه صفة بقوي بعضها بعضاً. ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام، وليس بمعارض للوجه الذي احتتره بن يقويه إ.ح. قلت: وسيأتي مختار الحافظ قريباً، وتعقب الشيخ في الكوكب ندري هذا التوجيه بأنه يرد بذلك فساد صلاة كل من حنقه من أهل هذه اللاحية؛ لأنهم صنوا حنقه فرقصهم وهو متصوع في شفيعته تدك، قلت. ويمكن أن يقال: هل عثمان رأى صحة صلاة المفترض حلف المتمثل كمنسكك الشافعي. ومنها: ما قال ابن حزم: إن عثمان كان أمير المؤمنين فحيث كان في بلد فهو عمه وإلام تأخير في حكمه لإتمام، كما له تأثير في إقامة الجمعة إذ أمر يقوم أنه يجمع بهم الجمعة، وفيه أنهم كانوا أمراء المؤمنين ومع ذلك لم يتموا للصلاة، لا سيما الشارع ﷺ كان أولى بذلك ومنها: ما روى معمر عن الزهري: أنه أتم الصلاة؛ لأنه أجمع لإقامة بعد الحج، روه الطحاوي وغيره، وهذا مختار الطحاوي وقواه، وتعقب بأن الإقامة تمكدة على المهاجرين حرام؛ لحديث العلاء بن الحضرمي عند البخاري وغيره قال: قال رسول الله ﷺ لا يصح من بعد صلاة، ورد بأنه أجاره جماعة بعد فتح، كما أقر به الحافظ، فحملوا هذا القول على الرمن الذي كانت هجرة واحدة، واتفق الجميع على أن الهجرة كانت قبل الفتح واجبة، ثم لما ورد قوله ﷺ لا هجرة بعد فتح م تنق واحدة من مكة. ومنها: ما روى يونس عن الزهري لما اتحد عثمان الأموال بالظائف، وأراد أن يقبها صلى أربعاً =



٩٠٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى لِلنَّاسِ بِمَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ رَكَعَتَيْنِ بِمَنًى، وَلَمْ يَلْعَنَّا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ أَرَكَعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَيْصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَمْ رَكَعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ بِمَنًى فِي إِقَامَتِهِمْ بِهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يُصَلِّي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمِنًى مَا أَقَامُوا بِهِمَا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ، قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَيْضًا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَأَيَّامَ مَنًى، .....

**صلى لدى مكة** في زمان إمارته، ركعتين بدعية، "فقد صرف قال يا أهل مكة! أتوا صلاحكم فإنا قوم سفر، ثم صلى عمر ركعتين بمنى، ولم يلعن أنه قال هم منك، هذ نفوة وتأييد للأثر المذكور فكل بطريق آخر، وله طريق ثالث، أخرجه مالك عن الزهري عن ساه عن أبيه، كما تقدم في "صلاة المسافر إذا كان إماماً، وأخرجه البيهقي بسند مالك عن الزهري مفصلاً، ثم ذكر له متاعاً سند مالك عن زيد بن أسلم، وأخرجه أيضاً برواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم.

**وسئل** ساء المشهور، مالك عن أهل مكة، كيف صلواتهم الرباعية 'عرفة'، وكذا بمنى وغيرهما من مشاهد النسك، "أركعتان قصرًا هي "أم أربع" ركعات؟ سان للسؤال، "وكيف" أحكمه "أمير الحاج إن كان من أهل مكة" أي لا يكون مسافر، "أيصلي الظهر والعصر" أي صلاة رباعية "عرفة أربع ركعات إتماماً، "أم ركعتين قصرًا؟" وكيف صلاة أهل مكة" أي المقيمين لها في إقامتهم، على "أيام" رومي وكذلك يوم التروية؟ راد في السجح الهدية بعد ذلك أي إقامتهم لها، وفي بعض النسخية: كيف صلاة أهل مكة في إقامتهم بمنى، فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا أي مدة إقامتهم، "هما ركعتين ركعتين" لكل رباعية، "يقصرون الصلاة" في هذه المواضع، حتى يرجعوا إلى مكة؛ ما تقدم أن سب قصر عند الإمام مالك هو النسك على ما هو المشهور، والسفر مطلقاً، كما احتزنه، ولا فرق في هذين الأمرين بين القريب والبعد، قال، "وكذلك أمير الحاج" أي إذا كان من أهل مكة قصر لصلاة "الرباعية" بعرفة و"أيام منى"، ولا فرق في ذلك بين الأمير وغيره؛ فإن مدار القصر والإتمام على السفر، واستوى فيه الأمير وغيره.

قال مالك: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمِنَى مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِمِنَى، قَالَ: وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِعَرَفَةَ مُقِيمًا بِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِهَا أَيْضًا.

### صَلَاةُ الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ وَمِنَى

قال مالك: مَنْ قَدِمَ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَأَهْلُ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِنَى فَيَقْصُرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ لَيَالٍ.

### تَكْبِيرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

٩٠٦ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ .....

وإن كان أحد الحج قال الناحي: يقتضي أن ذلك قليل غير معلوم عنده؛ لأن منى ليست دار استيطان إلا أنه إن اتفق ذلك فإن المقيم بها يتم الصلاة مقيماً بها، وإن لم يكن من أهلها فالمدار على الإقامة، فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، قال مالك: وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقيماً بها، وكذلك إن كان أحد ساكناً بالمزدلفة أو المحصب مقيماً بها، فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً، وذلك لما تقدم من مسلك الإمام مالك: أن أهل هذه المواضع مخصوص بذلك احكم أنهم يتمون في مواضعهم، ويقصرون إذا خرجوا من مواضعهم للنسك، بخلاف الجمهور، فإن امدار عندهم على مدة القصر لا مطلق السفر.

من قدم مكة الحج. "فأهل بالحج" أي أحرم به بعد القدوم، وكذلك من أحرم بالحج قبل ذلك فدخل مكة لهلال ذي الحجة، فالمدار على القدوم في ذلك لا على الإحرام بعد الدخول، فإنه يتم الصلاة في قيامه بمكة حتى يخرج من مكة إلى منى، ويقصر بالنصب، بعد الخروح، "وذلك" أي سب الإتمام "أنه قد أجمع" أي عزم "على مقام" أي على إقامته بمكة أكثر من أربع ليالٍ؛ لأنه إذا دخل مكة لهلال ذي الحجة فإنه يقيم بها أكثر من سبعة أيام؛ لأنه يخرج منها إلى منى في اليوم الثامن يوم التروية، فصار مقيماً بها، وكذلك لو ورد مكة وبينه وبين الخروح إلى منى أربعة أيام، فإنه يتم أيضاً؛ لأن مدار الإقامة عند الإمام مالك والشافعي على قيام أربعة أيام، ويقرب منه قول أحمد؛ إذ المدار عنده على مدة إحدى وعشرين صلاة، وأما عند الحنفية فالمدار على قيام خمسة عشر يوماً، فمن دخل لهلال ذي الحجة، أو قبل ذلك بأيام فلا يتم الصلاة حتى يكون بينه وبين الخروح إلى منى مقدار خمسة عشر يوماً أو أكثر، وتقدم البسط في محله من أبواب السفر.

خَرَجَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حِينَ زَاعَتِ الشَّمْسُ، فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ حَتَّى يَتَّصِلَ التَّكْبِيرُ وَيَبْلُغَ الْبَيْتَ،  
 فيعرف الناس أن عمر قد خرج يرمي.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ دُبُرُ الصَّلَوَاتِ، وَأَوَّلُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ  
 فرضاً أو تطوعاً

**الغد من يوم النحر** أي في الحادي عشر من ذي الحجة، 'حين ارتفع النهار شيئاً' قليلاً، 'فكبر' عمر "فكبر" الناس بتكبيره؛ لأنه الأمير المحب فأحبوا اتباعه في ذلك أيضاً، 'ثم خرج الثانية من يومه ذلك' أي خرج مرة ثانية في هذا اليوم 'بعد ارتفاع النهار، هكذا في السجح المصرية، وفي الهندية: 'حين ارتفع النهار' أي كثيراً، 'فكبر' فكبر الناس' أيضاً 'تكبيره'، 'ثم خرج' راد في السجح المصرية 'الثالثة' أي مرة ثالثة في هذا اليوم 'حين راعت' برأي وعين معجمتين، 'الشمس' أي زالت، 'فكبر' فكبر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير" أي يتصل صوت بعضهم بصوت بعض آخر، ويصح اتصال الأصوات البيت أي الكعبة، 'فيعرف الناس'، وفي السجح المصرية: "فيعلم" ساء المجهول "أن عمر قد خرج يرمي" الحمرات، قال شيخ مشايخ الدهلوي في "المسوى": وعليه أهل العلم، وقال الساجي: خروج عمر في الأوقات المذكورة لتكبير على معنى تكبير الناس ونسيهم على ذكر الله تعالى؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **هَذَا يَوْمٌ لَا يَمُوتُ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ فِيهِ نَفْسًا** وحاش أن يعلب على الناس في أكثر أوقاته التشاغل والعملة عن ذكر الله، فكان يخرج يعلب بالتكبير مذكراً للناس بذلك، وقد قال مالك: إن عمر كان إذا كرمي بعد الروال حسر الناس الأمتعة لرمي الحمار، فيحتمل أن يكون عمر يقصد ذلك ليتأهب الناس لرمي الحمار إذا كان رميها قبل الصلاة وقبل الأذان لها، ولعله كان يريد في الإعلان به عند الروال حتى يتصل التكبير إلى مكة، فيعلم الناس أن عمر قد خرج لرمي الحمار، فيتذكرون حينئذ ذكر الله تعالى، ويغتمون الدعاء حين دعاء الناس بمن رجاء أن تنالهم بركته.

**الأمْر عندنا إلخ** في المدية المورة، "أن لتكبير" المقيد بوقت مخصوص "في أيام التشريق" يكون "دبر الصلوات" بضميتين وتسكين ساء تخفيف، قاله الزرقاني، أي عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات، سواء صلى جماعة أو منفردة، لا أثر نافلة، "وأول ذلك" أي أول وقت هذا التكبير وهو مبتدأ، حره "تكبير الإمام" "والناس معه" أي يكبر الإمام ويكبر انفتقدون أيضاً معه، وليس المعنى: أن تكبيرهم يتوقف على تكبير الإمام إلخ، وكذلك عند الحنفية، ففي "الدر المختار" يأتي المؤتم به وجوباً وإن تركه إمامه؛ لأدائه بعد الصلاة، "دبر صلاة الظهر من يوم النحر" بلا خلاف عند المالكية، وفيه خلاف لأهل العلم، "وأخر ذلك" أي وقت انتهاء هذا التكبير، "تكبير الإمام والناس معه دبر صلاة الصبح" =



وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبْرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَآخِرُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبْرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ. قَالَ: وَالتَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ وَحْدَهُ بِمَنْى أَوْ بِالْأَفَاقِ كُلِّهَا وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامِ الْحَاجِّ وَبِالنَّاسِ بِمَنْى؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَجَعُوا وَانْقَضَى الْإِحْرَامُ ائْتَمَّوْا بِهِمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الْحِلِّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِهِمْ، إِلَّا فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

= على المعتمد عند المالكية، خلافاً لاس بشير القائل إن صهر هذا اليوم، 'من آخر أيام التشريق' أي اليوم الرابع من يوم النحر، فيكون التكبير أثر خمس عشرة فريضة، "ثم يقصع التكبير" قال الناحي: ومعنى ذلك أن هذه مدة صلاة الناس بمعنى؛ لأن صلاة الفجر يوم النحر إنما تصلى بالمردقة، وصلاة الظهر في آخر أيام التشريق لا تصلى بمعنى، وإنما يرمي الحاج الحمار ثم يفر، فيصلّي الظهر بالخصب، أو حيث أدركته الصلاة في طريقه إلخ، ومن لم يقل بذلك استند بأن لا تخصبص لذلك معنى، ولذا لا يختص به الحرم، بل يأتي به المحل أيضاً.

**والتكبير** في أيام التشريق يكون "على الرجال والنساء" جميعاً، خلافاً من حصه بالرجال لما تقدم في بيان المذهب، وفي 'البحاري' كان النساء يكبرن حلف أمّان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليأتي التشريق مع الرجال في المسجد، "من كان" مصلياً "في جماعة أو" صلى "وحده"، وكذلك من صلى "بمضى أو بالأفاق كلها" لا تخصبص في ذلك لأهل معنى، "واجب" حبر للمتدأ وهو قوله: التكبير، وهو نص في أن تكبير التشريق واجب عند مالك، وأوله الرزقاني بالمندوب المتأكد، 'وإنما يأتُمُّ الناس' غير الحاج أي يقتدون 'في ذلك' أي في التكبير "بإمام الحاج وبالناس" الحاجاج الذين يقيمون حيث "بمضى" وهذا دليل لما احتاره الإمام مالك ومن وافقه: أن تكبير التشريق من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق، "وانقضى الإحرام" أي صاروا محليين "ائتموا بهم" أي اقتدوا بالمحليين بمعنى أنهم صاروا سواء لا فرق إداك بين الفريقين، وهو المراد بقوله: "حتى يكونوا مثله في الحل"، فيسعي أن يكون تكبير المحققين مقتصرًا على رمان قيام الناس بمعنى، "فأما من لم يكن حاجاً" من أهل الأفاق كلهم "فإنه لا يأتُمُّ بهم" أي لا يقتدي بالحجاج والمقيمين بمعنى، "إلا في تكبير أيام التشريق" لا في غيره من الأقوال والأفعال، والظاهر عندي أن العرض منه إشارة إلى ما هو المختار عند الإمام مالك: أن التلبية تختص بالحرم.

**الأيام المعدودات:** الواردة في قوله عز اسمه: ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ مِمَّنْ مَحَلٌّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِلَهَ عَلَيْهِ﴾ (سفره ٢٠٣) المراد منها أيام التشريق، قال الراري في "التفسير الكبير": إن الله عز اسمه وتعالى ذكر في مسائل الحج -

«الأيام المَعْدُودَات» كما ههنا، وقال في سورة الحج: «... مَرَجَ صَاعِدَهُ مِنَ الصَّامِتِ يُدْعَى لَهُ «إِلَهِهِ» فَلَهُ شَرِيفٌ مُعْتَدٍ» (الحج ٢٨) فمذهب الشافعي: أن «المعلومات» هي العشر الأول من ذي الحجة آخرها يوم النحر، والمعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، واحتج على ذلك بأن «الأيام» عقد جمع فيكون أُنْفِثَ ثَلَاثَةً، ثم قال بعده: «... مَرَجَ صَاعِدَهُ مِنَ الصَّامِتِ يُدْعَى لَهُ «إِلَهِهِ» فَلَهُ شَرِيفٌ مُعْتَدٍ» وأجبت الأمة على أن هذا الحكم إنما ثبت في أيام منى، فعلم أن «الأيام المَعْدُودَات» هي أيام التشريق، وفي «تفسير الخلالين» قوله: أيام معلومات أي عشر ذي الحجة، أو يوم عرفة، أو يوم النحر إلى آخر أيام التشريق أقوال، قال صاحب الحمل: قوله: «إلى آخر أيام التشريق» رجع بقولين منه، واحتج في الأيام المعلومات، فالذي عليه أكثر المفسرين وهو اختيار الشافعي وأبي حنيفة: أنها عشر ذي الحجة، وقال صاحب الحارث: أيام معدودات يعني أيام التشريق، وهي أيام منى ورمي الحمار، سميت معدودات لثبوتها، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، أولها اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأبي الحسن وعطاء ومجاهد وقتادة وهو مذهب الشافعي، وقال النووي في «الأنعام»: الأيام المعدودات هي أيام التشريق وهي أيام منى ورمي الحمار، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروي عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والمعدودات: أيام التشريق، وعن علي: المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وقال عطاء عن ابن عباس: المعلومات: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن كعب: هما شيء واحد وهي أيام التشريق، قال النعماني: اختلف السلف في الأيام المعلومات والمعدودات، فالمعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر عند أبي حنيفة، رواه عنه الكرخي وهو قول الحسن وقتادة، وروي عن علي وابن عمر: أن المعلومات هي ثلاثة أيام النحر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال الشافعي: من الأيام المعلومات: النحر، وروي عن علي وعمر يوم النحر ويومان بعده، وبه قال مالك، قال الطحاوي: وبإليه أذهب. وقال الجصاص في «أحكام القرآن»: روى سفيان وشعبة عن بكير عن عبد الرحمن بن بصرى مرفوعا: «... مَرَجَ صَاعِدَهُ مِنَ الصَّامِتِ يُدْعَى لَهُ «إِلَهِهِ» فَلَهُ شَرِيفٌ مُعْتَدٍ» ولا خلاف بين أهل العلم أن المعدودات أيام التشريق، وقد روي ذلك عن علي وعمر وابن عباس وابن عمر وغيرهم إلا شيء رواه ابن أبي ليلى عن المنهال عن زر عن علي قال: المعدودات: يوم النحر ويومان بعده وادبح في أيها شئت، وقد قيل: هذا وهم، والصحيح عن علي أنه قال ذلك في «المعلومات»، وظاهر الآية يعني ذلك أيضاً؛ لأنه تعالى قال: «... مَرَجَ صَاعِدَهُ مِنَ الصَّامِتِ يُدْعَى لَهُ «إِلَهِهِ» فَلَهُ شَرِيفٌ مُعْتَدٍ» وإنما يتعلق بالبحر، وإنما يتعلق برمي الحمار لمفعول في أيام التشريق، وأما المعلومات فروي عن علي وابن عمر: أن المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، وادبح في أيها شئت، قال سعيد بن جبير عن ابن عباس: المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وقد روى ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، =

## صَلَاةُ الْمَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ

٩٠٧ - مَالِثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .....

= والمعدودات: يوم البحر وثلاثة أيام بعده التشريق، وروى عبد الله بن موسى عن عمارة بن دكوان عن مجاهد عن ابن عباس قال: المعدودات: أيام العشر، والمعلومات: أيام البحر، فقوله: 'المعدودات أيام العشر' لا شك في أنه خطأ، ولم يقل به أحد، وهو خلاف الكتاب، قال تعالى: ﴿مَنْ عَجَلْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَا يَحْتَسِبْ عَمَلَهُ﴾ (النفر: ٢٠٣) وليس في العشر حكم يتعمق يومين دون الثلاث، وقد روي عن ابن عباس بإسناد صحيح أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول الجمهور من التابعين، منهم الحسن ومجاهد وعطاء والصحاك وآخرون، وقد روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وذكر الطحاوي عن شيبه أحمد بن أبي عمران عن بشر بن الوليد قال: كتب أبو العباس الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعلومات فأمنى عليّ أبو يوسف جواب كتابه: اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، فروي عن علي بن عمر: أنها أيام البحر، وإلى ذلك أذهب؛ لأنه قال: ﴿عَلَى مَا رَفَعَهُ مِنْ هِمَّةٍ الْأُنْعَامُ﴾ (الحج: ٢٨) وذكر شيخنا أبو الحسن الكرخي عن أحمد القاري عن محمد بن أبي حنيفة: أن المعلومات: العشر، وعن محمد: أنها أيام البحر الثلاثة، يوم الأضحى ويومان بعده، قال أبو بكر: فحصل من رواية أحمد القاري عن محمد ورواية بشر بن الوليد عن أبي يوسف: أن المعلومات يوم البحر ويومان بعده، ولم تختلف عن أبي حنيفة: أن المعلومات أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول ابن عباس المشهور، وقوله تعالى: ﴿عَلَى مَا رَفَعَهُ مِنْ هِمَّةٍ الْأُنْعَامُ﴾ (الحج: ٢٨) لا دلالة فيه على أن المراد أيام البحر؛ لاحتماله أن يريد لما رفقهم من هيمة الأنعام، كقوله: ﴿هَذَا كَيْدُكَ﴾ (النمر: ١٨٥) والمعنى: لما هداكم، وأيضاً يَحْتَمَلُ أن يريد لها أيام العشر؛ لأن فيها يوم البحر وفيه الذبح، ويكون تكرار السنين عليه أياماً. وأجاب عنه المزني، فقال: إن قيل: لو كانت المعلومات العشر لكان البحر في جميعها، فلما لم يجر البحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات، يقال له: قال الله عز وجل: ﴿سَمِعَ سَمَاءٌ صَاقُ﴾ (سج: ٣) ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِي سُدْرِهِ﴾ (يوسف: ١٦) وليس القمر في جميعها، وإنما هو في واحدتها أبيضل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله عز وجل؟

**صلاة المَعْرَسِ وَالْمُحَصَّبِ** المَعْرَس: نَصَمُ الْمَيْمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَالرَّاءُ الْمَشْدُودَةُ، مَوْضِعُ النُّزُولِ، قَالَ أَبُو رَيْدٍ: عَرَسَ الْقَوْمُ بِالْمَزَلِ إِذَا نَزَلُوا بِهِ أَيَّ وَقْتُ كَانَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْأَصْمَعِيُّ: التَّعْرِيسُ: الْبُرُودُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَالْمُرَادُ هَهُنَا مَعْرَسُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أُمِّيَّاتٍ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ أَسْفَلَ مِنْ دِي الْحَلِيفَةِ، وَأَقْرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَذَا فِي "الْمَحَلِّي". وَالْمُحَصَّبُ: نَصَمُ الْمَيْمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ وَالضَّادُ الْمَشْدُودَةُ الْمَهْمَلَتَيْنِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ، وَكَانَ مَتَسَعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، سَمِيَ بِهِ لِاحْتِمَاكِ الْحَصَى فِيهِ عَمَلُ السَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ مَوْضِعٌ مَنِهْطٌ. قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالَعِ: =

أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَدَى الْحُلَيْفَةُ، فَصَلَّى بِهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، .....

= هو أقرب إلى مي، قال. وهو الأبطح والبطحاء وحيف بني كنانة، والمغصب أيضاً موضع الخمار من مي. ولكن ليس هو المراد بالمغصب ههنا، قال النووي في "تقديمه": قول صاحب المطالع: 'إنه أقرب إلى مي' ليس بصحيح، وقال أصحابنا في كتب المذهب. حد المغصب ما بين الحدين إلى مقابر، وليست مقبرة منه، وفي "شرح اللباب" المغصب: وهو الأبطح، ويسمى الخضاء والبطحاء والحيف، قيل: هو إلى مي أقرب، ويسمى بصحيح، والمعتمد أنه بقاء مكة، وحده على لصحيح ما بين أحمل الذي عند مقابر مكة، وأحل الذي يقابله مصعداً إلى جهة الأعلى في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى مي مرتفعاً عن بطن الوادي، ويسمى مقبرة من المغصب.

**أناخ** **الح** بون وحاء معجمة، أي برك راحلته، "البطحاء" بالمد، ذكر في 'منهجي' الأبطح: مسيل واسع، فيها دفاق الحصى، والجمع الأباطيح، وكذا البطحاء، وفي "جامع" لبقار الأصبح والبطحاء: الرمل المسسط على وجه الأرض، قاله العيني. "التي بدى الحليفة" احتراز عن البطحاء التي بين مكة ومي، 'فصلى بها' أي حين رجع من حجته، كما سبأني، "قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك" تأسيساً بالنبي ﷺ.

**أن يجاوز المعرس** المذكور وهو بطحاء ذي الحليفة. "إذا قفل" بقاء فقاء مفتوحين، رجع من أحج أو العمرة، 'حتى يصلي فيه' تأسيساً بالنبي ﷺ، قال الناحي: ولما صلى فيه النبي ﷺ استنحت الصلاة فيه تركاً لموضع صلاته، مع أنه روي أن النبي ﷺ أمر بذلك. رواه عبد الله بن عمر عنه ﷺ أنه يودي وهو في معرس ذي الحليفة بطن الوادي، قيل له: إنك ببطحاء مراكمة، وقال أيضاً: وحصى بالقول؛ لأنه روي أن النبي ﷺ إنما أناخ في قفوله، 'وإن مر به' أي بالمعرس "في غير وقت صلاة فليقم" به "حتى تفل الصلاة" أي زال وقت الكراهة ثم يصلي ما بدا له "أي ما يسر له، قال الناحي: وليس لما يصلي فيه حد، يعني في الكثرة والفتنة، وأقل ذلك ما شرع من السافلة وهو ركعتان، فهذا حد في الفتنة، وأما الكثرة فلا حد لها. قال القاضي: والبرون بالبطحاء بدى الحليفة في رجوع الحاج، ليس من ماسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تركاً بآثار النبي ﷺ. ولأنها بطحاء مراكمة، واستحب مالك الزول به والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي، وإن كان في غير وقت الصلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة، قال: وقيل: إنما برل به ﷺ. ثلثاً يفتحاً الناس أهاليهم ليلاً، كما هي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، قاله النووي، وفي "شرح اللباب" إذا توجه إلى الزيارة أكثر في المسير من الصلاة والتسليم، ويتبع ما في طريقه من المساجد المسبوبة إليه ﷺ. وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بما لديه، كما بينا في "الدرة المضية". 'لأنه بلغني' وتقدم قريباً وصله، "أن رسول الله ﷺ عرس به" تشديد الراء، أي برل به: ليستريح، وصلى كما مر قريباً، "وأن عبد الله بن عمر أناخ به" أي برك راحلته تأسيساً به ﷺ. وكان شديد التأسيسي برسول الله ﷺ.

وَأِنْ مَرَّ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَلْيُقِمْ حَتَّى تَحِلَّ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِهِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ <sup>نَجَب</sup> أَنَاخَ بِهِ.

٩٠٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

### الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى

٩٠٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: .....

**كان يصلي الظهر إلخ** ويهجع هجعة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ، كذا رواه "البحاري" برواية عبيد الله عن نافع. 'بالمحصب'، وفي "مسلم" برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ، وَفِيهِ بَرَاوِيَةٌ جَوِيْرِيَّةٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحَصُّبَ سَنَةً، وَكَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ الْفَرِّ بِالْحَصْبَةِ، قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ. "ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت طواف الوداع اتباعاً لمعه" وفي "المحلى على الموطأ": قَالَ فِي "الهِدَايَةِ": وَيَنْزِلُ بِالْحَصْبِ سَاعَةً، وَفِي "فتح القدير": وَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ إلخ، فظهر منه أَنَّ النُّزُولَ سَاعَةً مُحْصَلُ أَصْلِ السَّنَةِ وَالْكَمَالِ مَا ذَكَرَهُ "الكمال".

**البيتوتة بمكة ليالي منى**: بَنَصَبَ "ليالي" عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، قَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَبِيتُ أَحَدٌ لَيَالِي مَنَى فِي غَيْرِ مَنَى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ بَيْتٍ بِهِ وَاجِبٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ عَبْدُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ، وَاسْتَدَلَّ لَعْدَمِ وَجُوبِهِ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى؛ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ فِإِذْ لَهُ، إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا رَحَصَ فِي تَرْكِهَا. وَفِيهِ نَظَرٌ: فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنْ يَخْصُصَ مِنْ شَاءَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: السَّنَةُ أَنْ يَبِيتَ النَّاسُ بِمَنَى لَيَالِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، إِلَّا مَنْ أَرْخَصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَإِنَّهُ أَرْخَصَ الْعَبَّاسَ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ، وَرَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ، وَاحْتَلَفُوا فِي مَنْ بَاتَ لَيْلَةً مَنَى بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ تَرْخِيصٍ، فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ دَمٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ بَاتَ لَيْلَةً أَطْعَمَ عَنْهَا مَسْكِينًا، وَإِنْ بَاتَ لَيَالِي كُلِّهَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَهْرِيْقَ دَمًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ يَأْتِي مَنَى وَيُرْمِي الْجِمَارَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، كَذَا فِي "المحلى" عَنِ "العيني"، وَقَالَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ أَثَرِ الْبَابِ: وَهَذَا نَاقِضٌ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ الْحَاجِّ أَنْ يَبِيتَ إِلَّا بِمَنَى لَيَالِي الْحَجِّ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا كُفْرًا عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقْهَائِنَا، وَفِي "الهِدَايَةِ" يَكْرَهُ أَنْ لَا يَبِيتَ بِمَنَى لَيَالِي الرَّمْيِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ بَاتَ بِمَنَى وَعُمَرُ ﷺ كَانَ يُؤَدِّبُ عَلَى تَرْكِ الْمَقَامِ بِهَا، وَلَوْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا مُتَعَمِّدًا لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا، -

وَعَمُّوْا أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعَقْبَةِ.

٩١٠ - **ملك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لَيْلَى مَنَى مِنْ وَرَاءِ الْعَقْبَةِ.

= خلافاً لشافعي؛ لأنه وجب؛ ليسهل عليه الرمي في أيامه، فم يكس من أفعال الحج، فتركه لا يوجب دماً، قال ابن القيم: قوله: 'لأنه وجب' أي ثبت إذ هو سنة عندما يرمي تركه الإساءة على ما يفيد لفظ 'الكافي' حيث استدلل باستئذان العباس من أهل سقايته. قال: ولو كان واحداً رخص في تركها لأجل السقاية، فعلم أنه سنة، وتبعه صاحب 'النهاية'، واستدل به ابن الحوري للشافعي على الوجوب، وقال: بولاه أنه واجب ما احتج إلى إذن، وليس بشيء، إذ مخالفة السنة عندهم كان محاساً حداً خصوصاً إذا نصم إليها الأفراد عن جميع الناس مع الرسول **ﷺ** فاستأذن لإسقاط الإساءة الكثيرة بسبب عدم موافقته **ﷺ** مع موافقته، فإنه أقطع منه حال عدم الموافقة بل هو حفاء لما فيه من إظهار المخالفة المستلزمة لسوء الأدب، وفي 'المحلى' لاس حرم من لم يبت ليالي منى فقد أساء، ولا شيء عليه إلا الرعاء، وأهل سقاية العباس فلا تكره هم المبيت في غير منى، بل للرعاء أن يرموا يوماً، ويدعوا يوماً، وأهل السقاية مأدون هم من أهل السقاية، وبات **ﷺ** منى، ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضاً؛ لأن الفرض أمره **ﷺ** فقط، فإن قيل: إدمه لرعاء، وترخيصه هم ودمه بعباس دليل على أن غيره مخالفهم. قلنا: لا، وإنما يكون هذا لو تقدم منه **ﷺ** أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمر، وأما إذا لم يتقدم منه أمر، فمحي بدري أن هؤلاء مأدون هم، وبس غيرهم مأموراً بذلك، ولا مهيأ، فهم على الإباحة، وروينا عن عمر لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى، وصح هد عنه، وعن ابن عباس مثل هذا، وعن ابن عمر أنه كره المبيت بغير منى أيام منى، ولم يجعل واحد منهم في ذلك مذبة أصلاً.

**وعموا:** أي قالوا وذكروا "أن عمر بن الخطاب كان" في ليالي منى "يبعث رجالاً" إلى الذين حرجوا من حد منى "يدخلون" نصم أوله "الناس الخارجين" من وراء العقبة يعني يعيهم إلى من حرج من منى؛ لبيت مكة أو دونه من وراء العقبة، كي يدخلوهم منى، قال الرزقالي: لأن العقبة ليست من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي تابع النبي **ﷺ** الأنصار عندها، قال الموفق: حد منى ما بين جمره العقبة ووادي محسر، كذلك قال عطاء والشافعي، وليس محسر والعقبة من منى.

**لا يبيتن** إلخ: بيوت الثقيلة "أحد من الحاج ليالي منى" وهي الليالي الثلاثة بعد ليلة الحرام منى، وليبيتان لمن تعجل، "من وراء العقبة" استدلل بذلك من قال: إن العقبة من منى ليهيه من ورائها، وتقدم الخواص عنه قريباً في كلام ابن حجر في "شرح مناسك النووي".



٩١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي النَّبْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى: لَا يَبْيِثَنَّ أَحَدٌ إِلَّا بِمَنَى.

## رَمَى الْجِمَارِ

٩١٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا حَتَّى يَمْلَأَ الْقَائِمُ.

٩١٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ..

أَنَّهُ قَالَ **إِلخ:** "في" مسألة "النبتوتة بمكة" وغيرها "ليالي مئى" الثلاثة أو الشتين، 'لا يبيتن أحد إلا مئى' لا حارجا منها، على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية.

**رمي الجمار:** هكذا بَوَّبَ الحارثي، قال القسطلاني: واحدها جمرة، وهي في الأصل: النار المتقدة والحصاة، وواحد جمرات امساسك، وهي المرادة ههنا، وهي ثلاث: الحمرة الأولى والوسطى والعقبة، يرمى بالجمار، قاله 'انقاموس'، وقال القرافي من المالكية: الجمار اسم للحصى لا للمكان، والحمرة اسم للحصاة، وبما سمي الموضع حمرة باسم ما جاوره، وهو اجتماع الحصى فيه، وقال الخافط: الحمرة اسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس بها، يقال: تجمرو فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إن العرب تسمى الحصى الصغار جمارا، سميت تسمية اشيء باسم لارمه، وقيل: لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصىه جمر بين يديه أي أسرع، فسميت بذلك. وفي "شرح الساب" اعلم أن رمي الجمار واجب، وإن تركه فعليه دم فلو ترك رمي يوم كنه أو أكثره كأربع حصيات فما فوقها في يوم البحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، فعليه دم، وإن ترك الأقل كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ ذلك دما فينقص منه، ولو ترك الأيام كلها فعليه دم واحد. **كان يقف:** بعد الرمي 'عند الجمرتين الأوليين' ويس في السح الهديفة لفظ "الأولين" لكنه مراد، وأراد بهما إحداهما، الحمرة الأولى التي تلي مسجد منى، وهي التي يقال لها: الحمرة الدنيا، والثانية: الجمرة الوسطى، "وقوفا طويلا" للذكر والدعاء، 'حتى يمل' بفتح ايم "القائم" لصور القيام، وكان ذلك اتباعا لفعله ﷺ. كما سيأتي في الأثر الآتي، قال الباجي: ويستحب طول اقيام عندهما للذكر والدعاء، قلت: وسيأتي في الأثر الآتي مقدار القيام عن ابن عمر ﷺ.

**عند الجمرتين الأوليين:** المذكورتين قبل ذلك "وقوفا طويلا" مقدار ما يقرأ سورة البقرة، كما رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء عن ابن عمر. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل: أيقوم الرجل عند الجمرتين إذا رمى؟ =

وُقُوفًا طَوِيلًا، يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُسَبِّحُهُ، وَيَحْمَدُهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ

قدر سورة النقرة

جَمْرَةِ الْعَقَةِ.

عليه إجماع الأئمة الأربعة

وهكذا السنة

- قال: إي لعمرى شديد، ويصلي القيام أيضاً، قيل: فإن لم يتوجه في قيامه؟ قال: بن القصة، فيرميها في بطن الوادي. والأصل في هذا ما روت عائشة - قالت: أقام رسول الله - من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي أيام التشريق. يرمي الحجرة إذا زالت الشمس، كل حجرة سبع حصيات، يكرر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتصرح، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها، روى أبو داود، قال الموفق: إن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه، وسئل قال الشافعي وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور، ولا تعلم فيه محالاً إلا الثوري، قال: يضعه شيئاً، وإن أراق دم أحب إلي؛ لأن النبي - فعله، فيكون سبكا.

**يكرر الله** عروجل في هذا الوقوف اطويل الذي بعد الرمي بسبع حصيات، كما هو صاهر اسباق، وإليه مال اساحي. إذا قال بين عبد الله أن وقوفه عند الحمرتين إنما هو تنكير ونسيح والدعاء، وقال القاري في شرح الساب: "فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة، مستقبل القلعة، فيحمد الله ويكرر ويهتس ويسبح ويصني على النبي - ويدعو، ويسبحه ويحمده ويدعو الله عروجل، قال الموفق: روى أبو داود عن ابن عمر: كان يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة، ويريد: وأصلح وأنتم لما ماسسكنا، وقال ابن اسنذر: كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي: اللهم اجعنه حجا مبرورا، ودسا مغفورا، "ولا يقف عند حجرة العقبة" بعد الرمي، ولقط الحارثي فيما رواه عن سالم: أن عبد الله بن عمر كان يرمي الجمرتين يدباً بسبع حصيات، يكرر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبلاً القبة قياماً طويلاً، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي حجرة الكبرى، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبلاً القبة قياماً طويلاً، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي حجرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف، ويقول: هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل.

قال الخافظ: قال ابن قدامة: لا تعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا محالاً إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار، فقال ابن اسنذر: لا أعلم أحداً أنكر رفع اليدين عند الحجرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك، ورده ابن اسنذر بأن الرفع لو كان ههنا سنة ثالثة ما حفي على أهل المدينة، وعمل - عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه، وأنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، والراوي عنه ابن شهاب عام المدينة ثم الشام في زمانه، فمن علماء المدينة، إن لم يكنوا هؤلاء؟ وفي المحلى: قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر ذلك غير مالك، فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يكن يعرف رفع اليدين هناك، قال: واتباع السنة أفضل، وقيل: يرفع، حكاه ابن التين وابن الحاجب.

٩١٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رَمَى الْجِمَارِ كُلِّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ. مَالِكُ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: الْحَصَى الَّتِي يُرْمَى بِهَا الْجِمَارُ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ.

**عند رمي الجمار:** تلفظ الأفراد في السجح المصرية على إرادة الحس، وبلغت "رمي الجمار" أي بصيغة الجمع في السجح الهندية، وأيضاً اقتصر على هذا السياق في جميع السجح المصرية من التون والشروح، وزاد في السجح الهندية 'مع رفع اليدين' بلفظ "يكبر مع رفع اليدين عند رمي الجمار" والظاهر عندي: أنه سهو من الناس، كان في الأصل المقول عنه توضيحاً من انحشي في بئر السطور على قوله: يكبر، فسحبه بعض الكاتنين في أصل الكتاب، ويؤيد ذلك أنه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم يسكره مالك، ولا أقل من أن يؤوله الشراح المالكية، ومسالك الأئمة في ذلك ما في فروعههم قال النووي في "مناسكه": السنة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض إبطه ولا يرفع المرأة. وبه جزم في 'شرح السب' إذ قال: يستحب الرمي باليمين وحدها، ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه. وفي 'أهداية': يقف عند الحمرتين ويرفع يديه. قال العيني: يعني عند الوقوف في الحمرتين. وفي 'الينابيع': يرفع يديه عقيب كل حصاة، ويكبر ويهتس، وقيل: يقول عند كل حصاة يرميها بيمينه: بسم الله والله أكبر، ثم يرفع يديه ويقول: اللهم اجعله حجاً مبروراً. "كنما رمى بحصاة" أي كبر، قال الباجي: وذلك أنه إذا كان التكبير مشروعاً عند الرمي فإنه يتكرر عند كل رمية، وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير فإنه يتكرر بتكرار محله، كالاتقال من ركن إلى ركن في الصلاة. وقد قال مالك: يكبر مع كل حصاة، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكبر مع كل حصاة.

**يرمي بها الجمار:** في سائر الأيام، "مثل حصى الخذف" بالخاء والذال المعجمتين، أصله: الرمي بطر في الإهام والسبابة، ثم أطلق ههنا على الحصى الصغار مجازاً، قال الأبي: الخذف: الرمي بالأصابع، يريد أن كل حصاة كانت مثل الحصاة التي يجعلها الإنسان على أصبعيه ويرمي بها، قالوا: وهي في قدر حة الباقلي. قال الجحد: الخذف كالضرب رميك بحصاة أو بواة أو نحوهما، تأخذ بين سائتيك تخذف به أو بمخدفة من حشب، وفي "المرقاة" هو قدر الساقلاء أو البواة أو الأئمة، وكذا قال ابن حجر في "شرح المنهاج"، وقد ورد النهي عن الخذف، ففي 'الحجاري' وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال: هي النبي ﷺ عن الخذف، وقال: به لا نفس حصاة ولا سكا' اعدو. وبه ينفى 'عقب ويكسر الس'، واختلفوا في الجمع بينهما، فقيل: إن رمي الجمار مخصوص من النهي، وقيل: إن الرمي لا ينهي بكيفية الخذف، قال النووي في "مناسكه": ذكر بعض أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية الرمي كرمي الخادف، ويضع الحصاة على بطن أصبع ويرميها برأس السبابة، وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا، ولا تراها مختارة، وقد ثبت في الصحيح: هي رسول الله ﷺ عن الخذف، فالمراد به الإيضاح وريادة البيان بحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك، =

قَالَ مَالِكٌ: وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَعْجَبُ إِلَيَّ.

٩١٥ - **ماثل** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرِبَتْ لَهُ الشَّمْسُ ..

[illegible]

وأكثر من ذلك أي من حصي الخدف، فنبينا أعجب إلي بشكل عظيم ما تقدم من الروايات الكثيرة في رمية الأكر من حصي الخدف، فكيف أعجب الإمام مالك أكثر من ذلك، لا سيما وقد ورد النهي عن الأكر في حديث ابن عباس المذكور قبل ذلك، إذ قال فيه **يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَهُ هَذَا مِنْ لَدُنِّي**، ولذلك تعجب ابن مدر من قول مالك، كما حكاه صاحب 'المرفأ' و'معي'، وأجاب فقري عن الإمام مالك وأحد إذ قال: ولا وجه لتعجبك لأن مالكاً رجع الأكر من حمية حصي الخدف على أصعده، وإمرد بالغبو ما راد على قدر حصي الخدف، فتأمل؛ فإنه موضع البريل من غربت له الشمس أي غربت عليه، أو معناه من صهره عروبها من أوسط أيام التشريق، وهو الثاني من أيام التشريق، والثالث من أيام النحر، وهو معي، ولا يتعجل، فلا يغرب بعد الغروب؛ فإنه كان له أن يتعجل قبل الغروب، قال تعالى: **فَمَنْ يَعْلَمْ فِي بَعْضِ مَا نُسِفَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ شَيْئًا فَلْيَرْفُضْهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ** (سورة النجم ٢٠٣) وهذا ما يتعجل في يومين لخروج اليوم للغروب، فلا يخرج، حتى يرمى الحصار الثلاثة من بعد أي في الثالث من أيام التشريق. =

مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بَعْنَى، فَلَا يَنْفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْعَدِ.

٩١٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشَوْا ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ.

عبر راكبين

= قال الحرقي: فإن أحب أن يتعجل في يومين حرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من عند بعد الروا قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من مي لم يرم، سواء كان ارتحل أو كان مقيما في ممره لم يخرج له الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وصاوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: أنه أن يرم ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث، لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجار له الممر، وما قوله تعالى: **فَمَنْ حَجَّ فِي رَمِيٍّ مِنْهُ حُدُودُ** واليوم اسم للسفار فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين، قال ابن المنذر: وثبت عن عمر أنه قال: من أدركه المساء في اليوم الثاني فبقه إلى العدة.

**أَنَّ النَّاسَ:** أي الصحابة **كَانُوا** إذا رموا الجمار مشوا على أقدامهم عبر راكبين "ذاهبين" إلى الرمي "وراجعين" عن الرمي، قال الساجي: يريد في أيام التشريق، وأما رمي حمرة العقبة فإن الراكب يأتي على راحلته فيرميها راكبا، "وأول من ركب" قال الساجي: لعنه يريد من الأئمة ومن يقيم للناس أمر الحج، "معأوية بن أبي سفيان" قال الساجي: ولعنه أيضا ركب لعذر، وقال الرزقاني: لعنوه بالسم، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، أن ابن عمر كان يمشي إلى الجمار مقلا ومندرا، وروى أبو داود عن ابن عمر: أنه كان يرمي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم الحرة ماشيا، داهيا وراجعا، ويحذر أن النبي **ﷺ** كان يفعل ذلك، ولأن أبي شيبة: أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وفي "الخطب على الموضع" قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشيا. وفي "الخطب على السجاري" قال ابن المنذر: ثبت أن النبي **ﷺ** رمى الحمرة يوم الحرة راكبا، وقال ابن حزم: يرميها كلها راكبا، ويرد قوله ما رواه الترمذي مصححا عن ابن عمر: أنه كان إذا رمى الجمار مشى إليها داهيا وراجعا ويحذر أن النبي **ﷺ** يفعل ذلك، وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين معا، واحتلفوا في الأفضل من ذلك، وفي "الدر المختار": جاز الرمي كله راكبا، ولكنه في الأوليين ماشيا أفضل لا في الأخيرة أي العقبة؛ لأنه يصرف، والراكب أقدر عليه، وأطلق أفصلية المشي في "التهذيب"، ورجحه الكمال وغيره، قال ابن عابدس: والتفصيل قول أبي يوسف، وله حكاية مشهورة ذكرها الصحطاوي وغيره، وهو مختار كثير من المشايخ، كصاحب "الهداية" وغيره، وأما قولهما فذكر في "الحر" أن لأفضل الركوب في الكل على ما في "الحاية"، والمشى في الكل على ما في "التهذيب"، وقال: فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال، قوله: "ورجحه الكمال" أي بأن أدائها ماشيا أقرب إلى التواضع واحتشوع وخصوصا في هذا الزمان؛ فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالرحمة، ورميه **ﷺ** راكبا إما هو لظهور فعله ليقندي به، كصوابه راكبا.

٩١٧ - **مات** أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: مَنْ أَتَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يُرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ فَقَالَ: مَنْ حَيْثُ تَيَسَّرَ.

**وَسُئِلَ** مَالِكٌ هَلْ يُرْمَى عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَرِيضِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَيَتَحَرَّى الْمَرِيضُ.....

**من أين:** أي من أي موضع كان أبو القاسم بن محمد بن أبي بكر يرمي حمرة العقبة؟ فقال: من حيث تيسر ذكر في 'المحلى' أي من العقبة من أسفلها وأعلاها وأوسطها كل ذلك واسع، لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي. وقال الرزقالي: من حيث يسر أي من بطن الوادي. بمعنى أنه ميعين محلا منها يرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها؛ لما صح أن النبي ﷺ رماها من بطن الوادي، وفي 'الصحيحين' عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمى عبد الله يعني ابن مسعود حمرة العقبة من بطن الوادي، ففسد: يا أبا عبد الرحمن! إن أناسا يرمونها من فوقها، فقال: والذي لا إله غيره، هذا مقدم لدي نزلت عليه سورة انفرد، وفي 'الهداية' لو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن ما حوفا موضع السك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي؛ لما روينا، قال الشعبي في 'النسابة': أي يرمي الحمرة من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر بن مسعود، وهو رماها من فوق العقبة أجزأه؛ لأن بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة، ألا ترى أن عبد الرحمن بن زيد قال: إن الناس يرمونها من فوقها، وأرد الناس صحابته، ندبوا، وعمر رماها من أعلاها بمرحاة إلى مختصرا، وفي 'شرح السالك': إذا أتى مني تخاور إلى حمرة العقبة وبقي في بطن الوادي أي من أسفلها، حيث يرمي موقع الحصاة، ويجعل مني عن يمينه، والكعبة عن يساره، وينقل الحمرة، ثم يرميها بسبع حصيات، وهو رمى من فوق العقبة حار وكره؛ لأنه خلاف السنة إلا من عذر، ثم قال في رمي أيام الشريق: ويبدأ بالحمرة الأولى ويصعد إليها حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن يمينه أي عن شاحصه، وينقل نفسه، ويجعل بينه وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر، لا أقل، فيرميها بيمينه سبع حصيات، ثم يأتي حمرة توسطى فيضع عندها كما صنع في الأولى، ثم يأتي الحمرة القصوى، فيرميها من بطن الوادي لا من أعلاه، كما مر في اليوم الأول.

**وسئل:** ساء الجمهور، الإمام "مات هل يرمي ساء الغنول أيضا، عن الصبي والمريض؟ فقال: نعم" يرمي عنهما إن لم يتمكن حملهما، فإن أمكن حملهما يرميها بأنفسهما، كما قاله الدردير إذ قال: حمل مريض مصبق للمري، ورمى نفسه وجوبا، قال الدسوقي: وحاصله أن المريض والصبي إذا كان كل منهما إضافة أي قدرة على أن يرمي بنفسه فإنه يرمي نفسه وجوبا، إذا وجد حاملا يحمله للحمرة، وبه جزم الإمام في 'الندوة'، ويتحرى المريض حين يرمي ساء الجمهور "عه" أي عن المريض أي يتحرى وقت رمي الثالث، "فيكثر المريض في هذا الوقت، وهو في مرته" وبه جزم في 'الندوة' كما تقدم، ويهريق دما وجوبا؛ لأنه لم يرم نفسه وإنما رمي عنه، وهذا حكم المريض، وأما الصبي فلا دم على وليه بالنية، قال الدسوقي: واحاصل: أن الصغير الذي لا يحسن الرمي =



حِينَ يُرْمَى عَنْهُ، فَيَكْبَرُ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ وَيَهْرِيْقُ دَمًا، فَإِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى الَّذِي رُمِيَ عَنْهُ وَأَهْدَى. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى عَلَى الَّذِي يُرْمَى الْجِمَارَ أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ إِعَادَةً، وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.

٩١٨ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

= واحمون يرمي عنهما من أحجمهما، فإن لم يرم عنهما وليهما إلى أن دخل الليل فالدم واجب على من أحجمهما، وإن رمى عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه، فرمي الولي كرميه، خلاف رمي النائب عن العاجر فإن فيه الدم، ونو رمى عنه في وقت الرمي وهو وقت الأداء إلا أن يصح قبل الغروب، ويرمي عن نفسه بعد أن رمى عنه بائه، فإنه يسقط عنه الدم، 'فإن صح المريض في أيام التشريق رمى' بياء الفاعل أي رمى بنفسه 'الذي رمى' ساء مجهول 'عه' أي يقضي الذي رمى عنه النائب، 'وأهدى' راد في السخ المصرية بعد ذلك 'وجوبا' أي لا يسقط عنه الدم الذي وجب لموت الوقت، كما تقدم عن 'المدونة'، وفي 'شرح اللباب': الخامس (من الشرائط) أن يرمي بنفسه، فلا تحور النيابة عند القدرة وتجاوز عند العذر، فلو رمى عن مريض لا يستطيع الرمي، بأمره، أو معنى عليه ولو بعير أمره، أو صبي غير مميز، أو محنون جار، والأفضل أن توضع الحصى في أكفهم فيرموها، راد في 'الغنية': ولا يعاد إن زال العذر في الوقت، ولا فدية عنهم وإن لم يرموا، إلا المريض وهكذا حكى القاري عن 'الغاية' وعن 'الحاوي' عن 'المتقى' عن محمد: إذا كان المريض بحيث يصلي جالسا رمى عنه ولا شيء عليه.

**يرمي الجمار إلخ:** معنى "أو يسعى بين الصفا والمروة"، بمكة "وهو غير متوض" أي يؤدي هذه الماسك محدثا 'إعادة'؛ لأن الطهارة ليست شرط صحة فيهما، "ولكن لا يتعمد ذلك" لتعويت الدب والاستحباب في ذلك، وفي "المحلى": فيكره الرمي والسعي محدثا، فإن فعل أحراه، وروى ابن أبي شيبة عن نافع: ما رأيت ابن عمر أراد أن يرمي الجمار إلا اعتسل، وعن مجاهد: كانوا يعتسلون لذلك، وفي "شرح اللباب": لو رمى نحسا جار مع الكراهة، وندب غسلها، أي يستحب أن يغسل للحصاة مطلقا.

**الأيام الثلاثة إلخ:** التي بعد يوم النحر لعير المتعجل، واليومين بعد النحر للمتعمد. 'حتى تزول الشمس' حجة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة، سعة منها يرمي يوم النحر، وتقدم الكلام على وقتها، وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس، كل يوم إحدى وعشرين حصاة لثلاث جمرات. قال العيني: رمى أيام التشريق محله بعد زوال الشمس، قد اتفق عليه الأئمة، وحالف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحسانا، وقال: إن رمى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أعاد، وفي الثالث يجزيه. وقال عطاء وطاوس: =

= يجوز في الثلاثة قبل الروال، وفي 'أهداية': إن قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الروال بعد طلوع الفجر حار عد أبي حنيفة وهذا استحسان، وقالوا: لا يجوز اعتساراً لسائر الأيام، وإنما المنعوت في رحضة حجر، فإذا لم يترخص التحق بها، ومذهب مروى عن ابن عباس، ولأنه لما ظهر أثر التحصيف في هذا اليوم في حق ترك فلان يظهر في حوارته في الأوقات كلها أولى، خلاف اليوم الأول والثاني، حيث لا يجوز فيهما إلا بعد الروال في المشهور من الرواية؛ لأنه لا يجوز له تركه فيهما ففيه على الأصل. قال المعنى في 'السياسة' قوله: 'مروى عن ابن عباس' رواه البيهقي عنه: إذا افتتح النهار من يوم سمر فقد حل رمي ونصيب، والاعتداح بالخيم لا يرتفع، وفعل المعنى <sup>١٢</sup> محمول على الأفضل بدلالة حوار حجر حكم لاية، وقيل سجد على سجد ثاني والثالث ضعيف؛ لأنه لا يجوز ترك الرمي فيهما أصلاً، وقوله: 'في المشهور من الرواية'، ثم قد استشهد بغيره عما ذكره حاكم في 'المستقى' قال: كان أبو حنيفة يقول: 'الأفضل أن يرمي في اليوم الثاني وثالث بعد الروال فإن رمى فيه حار، وفي 'شرح المسالك' وقت رمي أجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام سحر بعد الروال، فلا يجوز فيه في المشهور في عند الجمهور، كصاحب 'أهداية' و'الكافي' و'البدائع' وغيرهما، وقيل: يجوز الرمي فيهما قبل الروال، ما روي عن أبي حنيفة: أن الأفضل أن يرمي فيهما بعد الروال، فإن رمى فيه حار، فحسب المروي من فعله <sup>١٣</sup> على اختيار الأفضل، كما ذكره صاحب 'المستقى' و'البدائع' وغيرهما، وهو خلاف ظاهر الرواية.

وفي المسألة رواية أخرى: أن اليوم الثاني من أيام التشريق كأيوم لأول منها، لكن لو أراد أن يسفر في هذا اليوم له أن يرمي قبل الروال، ولا يجوز من لا يريد سحر، كذا روى الخمس عن أبي حنيفة، ذكر صاحب 'العمدة' هو خلاف ظاهر الرواية وخلاف النص من فعله <sup>١٤</sup> وفعل صحابة بعده قال في 'البدائع': هذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف، قال في 'الفتح': لا يجوز فيهما قبل الروال اتفاقاً، قال ابن عابد: تصحيح لا يجوز فيهما إلا بعد الروال مطلقاً، وإلحاقاً: أن في اليوم الثاني والثالث من أيام سحر وقت حوار من الروال لا فيه، ثم من انزول إلى الغروب من هذا اليوم وقت مسنون، وبعد الغروب من كل يوم إلى صبح الفجر من العدد وقت مكروه لغير معذور، فهو رمي في الليلة اللاحقة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الإساءة، وإذا طلع الفجر من العدد في كل يوم من هذين اليومين فالت وقت لأداء عند الإمام، فحسب عليه القضاء مع إخراج عده إلى غروب حر أيام التشريق، ولا حرج عند صاحب الإمام، بل يبقى وقت قضاء في آخر أيام التشريق، وفي 'العمدة': لو لم يرم في الليل رماه في النهار ولو قبل الروال، قضاء عده، وعليه الكفارة متأخراً، وأداء عدهما ولا شيء عليه، قال القاري: وإلحاقاً: أن الرمي مؤقت عند أبي حنيفة، وعندهم ليس بمؤقت، فإدّخر رمي يوم إلى يوم آخر فعده يجب القضاء مع الدم، وعندهما يجب القضاء لا غيره؛ لأن أيام كنهها وقتها، وفرد أيضاً: لو أخر أيام الرمي كنهها إلى الرابع مثلاً قضاها كنهها فيه اتفاقاً، وعليه الإجراء عده، وإن لم يقصص حتى غربت شمس من أيوم =

## الرُّخْصَةُ فِي رَمِي الْجِمَارِ

٩١٩ - **مَاتَ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الْبَدَّاحِ بْنَ عَاصِمٍ بْنَ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَا أَوْ مِنْ بَعْدِ الْغَدَا لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ.

الآخر

= الرابع فات وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقاً، هذا بيان رمي ايومين الثاني والثالث من أيام البحر، أما اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب "أهدية"، ونوصيحه كما في 'شرح الساب': أن وقته من الصبح إلى الغروب وليس ينعه ما بعده من الليل، خلافاً لما قبله من الأيام، إلا أن ما قبل الروال وقت مكروه، وما بعده مسون، وفي 'الدائع'. مستحب، ولم يذكر الكراهة فيه، هذا عند الإمام، وأما عندهما: فلا يجوز قبل الروال في اليوم الرابع، اعتباراً بما قبله، ويعروب الشمس من هذا اليوم يموت وقت الأداء والقضاء اتفاقاً.

**أرخص إلخ.** أي حوّز وأباح "لرعاء الإبل" بكسر الراء والمد، جمع راع، "في البيتوتة" مصدر رأت، 'خارجين عن مي' هكذا في جميع السبع المصرية وليست في أهدية هذه الريادة، والمعنى: أباح هم ترك البيتوتة بمعنى ليالي أيام الشتريق؛ لأهم مشغولون برعي الإبل وحفظها، فلو أخذوا بالقيام وامسيت على نضاعت أمواتهم، قاله الخطابي، كذا في "المحلى". وقال الناجي. قوله: "أرخص" يقتضي أن هناك مع حص هذا منه؛ لأن لفظ الرخصة لا تستعمل إلا فيما يخص من محظور للعدو، وذلك أن لرعاء عدوا في الكون مع الظهر الذي لا بد من مراعاته والرعي به؛ لبحاجة إلى الظهر في الانصراف إلى بعيد البلاد، وقال تعالى: **هـ** **يُحْمَلُهُ نَصْلُهُ** إلى سدنة كؤنهم عليه لا سق كؤنهم (الحج ٧) فأبيح لهم ذلك لهذا المعنى، وتقدم اختلافهم في البيتوتة معنى، هل هو واجب أو سة؟ لكنهم اتفقوا على سقوطه لرعاء، واحتلوا في أنه يختص بالسقوط هم وبالسفاة، أو بعم أهل الأعدار كلها، وترجم البخاري في "صحيحه": "باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيره بمكة بياي من" قال الحافظ: مقصوده بـ "الغير" من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطايين والرعاء، ووجوب المبيت قول الجمهور، وفي قول لثشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سة، ووجوب الدم تركه مني على هذا الخلاف، ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل، وهل يختص الإبل بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعترة في هذا الحكم؟ فقيل: يختص الحكم بالعباس وهو حمود، وقيل: يدخل معه آل، وقيل: قومه وهم سو هاشم، وقيل: كل من احتاج إلى السقاية فيه ذلك، ثم قيل أيضاً: يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لأجلها، ومنهم من عممه، وهو الصحيح في الموضعين، والعلة في ذلك إعداد الماء للشاربين، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معاه من الأكل وغيره؟ محل احتمال.

٩٢٠ - **مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ: . . . . .**

« وجرم الشافعية بإحراق من له مال يخاف صياحه، أو أمر يخاف فوته، أو مريض يتعاهده بأهل السقاية، كما جرم الجمهور بإحراق الرعاء خاصة، وهو قول أحمد، واختاره ابن المنذر أعني الاحتصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل، والمعروف عن أحمد احتصاص العباس بذلك، وعليه اقتصر صاحب 'المعنى'، وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء. 'يرمون يوم السحر' حمرة العقبة، قال الساجي: أحر أو رميهم يوم السحر لا يتعلق به رخصة، ولا يعبر عن وقته، ولا أضاعه بن عبيد، "ثم يرمون بعد أو من بعد العدة ليومين" هكذا في جميع السح هندية من المتون والشروح، وعليه بنى كلامه شيخنا في 'المصطفى' وصاحب 'المعنى'، وفي جميع السح المصرية بالواو، وعليه بنى الشراح المصرية من الرزقاني والساجي، ويؤيد الأول رواية محمد في 'موطنه' بلفظ 'أو'، وكذا في 'مسند أحمد' و'استدرك للحاكم' وسححه الخطابي على أبي داود المصرية، ويؤيد الثاني ما في أكثر السح المصرية واهدية من المتون والشروح لأبي داود، والأوجه عدي رواية ودراية الأول، احتفوا في تفسير هذا الكلام ومصادق هذين اليومين ويوم الرمي لهما، فقال الساجي: يريد أنه يرمي لليومين: العدة ومن بعد العدة، فذكر الأيام التي يرمي ها، وهي العدة من يوم السحر وبعد العدة، وهما أول أيام التشريق وثانيهما، ولم يذكر وقت الرمي، وبما يرمي هما في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال، ولذا جمع بينهما في اللفظ، فقال: ليومين، وقد فسر ذلك مالك. وقال الرزقاني: ظاهره أنهم يرمون لهما في يوم السحر، وليس غرارا، كما بيده الإمام بعد. وفي 'المعنى': "ثم يرمون الغد" من يوم السحر وهو اليوم الحادي عشر إن شاء، وذلك هو العزيمة. "أو من بعد العدة ليومين" بذلك اليوم واليوم الماضي إن لم يرم من العدة من يوم السحر، فقله: 'يومين' متعلق بقوله: 'أو من بعد العدة'، وهذا المعنى على مذهب مالك والشافعي وغيره ممن لم يخور تقلد الرمي على يومه؛ لأنه لا قضاء حتى يجب، وإلا فظاهر الحديث أنهم باختيار إن شأؤوا رموا يوم السحر لذلك اليوم وما بعده، وإن شأؤوا أحروا، فرموا يوم السحر الأول ليومين، وبه قال بعضهم، وللنسائي: أنه **رحص** للرعاء في البيتوة أن يرموا يوم السحر ثم يجمعوا بين رمي يومين بعد يوم السحر فيرموه في أحدهما. قلت: وسجو هذا ذكره الترمذي، ولفظه: "رحص رسول الله ﷺ لرعاء الإبل في البيتوة أن يرموا يوم السحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم السحر، فيرموه في أحدهما"، وهكذا لفظ ابن ماجه، وهكذا في رواية لأحمد، فهذه الروايات كلها مؤيدة لتجيز في أي اليومين شاء رمي ليومين، وإلى ذلك ذهب بعضهم كما حكاه الخطابي؛ إذ قال: قال بعضهم: هم بالخيار، إن شأؤوا قدموا وإن شأؤوا أحروا، لكن اجمهور لم يقولوا بجمع التقديم، فأولوا الحديث إلى جمع التأخير، كما سيأتي في تفسير الإمام مالك. قال الطيبي: أي رحص لهم أن لا يبيتوا معي، وأن يرموا يوم العيد جرة العقبة فقط، ثم لا يرموا في الغد، بل يرموا بعد الغد رمي اليومين القضاء والأداء، ولم يخور الشافعي ومالك أن يقدموا الرمي في الغد، قال القاري في "المراقبة": وهو كذلك عند أئمتنا، أي عدم جواز التقديم. "ثم يرمون يوم النهر" بفتح النون وإسكان الفاء، أي الانصراف من مي. =

**أَنَّهُ أَرْخَصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ يَقُولُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ الْحَدِيثِ**  
 فِي عَهْدِهِ ۞

= قال الباجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد أنهم يرمون ليومين: يرمون للأول، ثم يرمون يوم النفر. وهو يوم رميهم؛ لأنه يوم النفر الأول، فيكون قوله: "ثم يرمون يوم النفر" تفسيراً لأحد اليومين اللذين يرمي هما، واستعنى عن ذكر الأول بقوله: يرمون ليومين، ثم بين اليوم الثاني مهمما، فعلم بذلك اليوم الأول، وعلى هذا يكون 'يوم النفر' المذكور في الحديث يوم النفر الأول من أراد أن يتعجل، ويكون فائدة قوله: "ثم يرمون ليوم النفر" أنه لا يجوز أن يرمي للثاني حتى يكمل رمي اليوم الأول، والوجه الثاني: أن استأنف بقوله: "ثم يرمون يوم النفر" لمن لم يرد التعجيل، فالمراد بقوله: "يوم النفر الثاني" وهو الثالث من أيام التشريق، وعلى هذا فسر مالك الحديث، قلت: وعلى هذا فسر الحديث عامة شراحه. قال الطيبي: أراد بيوم النفر ههنا النفر الكبير. وبه جزم الشيخ في 'البدل' ومولانا عبد الحي في 'التعليق الممجد' وغيرهما في غيرهما.

**أَنَّهُ أَرْخَصَ:** ساء المجهول، 'الرعاء أن يرموا بالليل' الآتية لما فاقم من الرمي بالنهار 'يقول' عطاء: ثبتت هذه الرخصة 'في الزمان الأول' قال الباجي: يقتضي إطلاقه في رمي النبي ۞؛ لأنه أول زمان هذه الشريعة، فعلى هذا هو مرسل، ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء فيكون موقوفا متصلا، وفي 'الحلى' في الزمان الأول أي عهده، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس: أنه ۞ رخص للرعاء أن يرموا ليلا، ورواه الدارقطني وزاد 'أو أية ساعة شاءوا من ههنا'، وبه قال الجمهور: أنه يجوز الرمي بالليل، وفي 'الهداية' إن أخره إلى الليل رماه ولا شيء عليه؛ حديث الرعاء، قال الحافظ في 'الدرية': الزار من حديث ابن عمر بلفظ: رخص لرعاء الإبل أن يرموا بالليل.

**وتفسير الحديث:** أي حديث عاصم بن عدي المذكور، 'الذي أَرخَصَ' بقاء الفاعل 'فيه رسول الله ۞' لرعاء الإبل خاصة، أو رعاء غيرها أيضاً، مختلف فيه، حتى عند المالكية أيضاً كما تقدم. 'في رمي الجمار' هكذا في جميع النسخ الهندية، وفي جميع النسخ المصرية: في تأخير رمي الجمار. 'فيما نرى' بضم النون، أي نطق في تفسير قوله ۞، "والله أعلم" بمراد رسوله، "أنهم" أي الرعاء "يرمون يوم النحر" جمرة العقبة كسائر الناس، ثم ينصرفون لرعيهم فيغيثون عن منى في أول أيام التشريق، وهو اليوم الذي يلي يوم النحر، "فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد" أي من غد هذا اليوم الذي يلي يوم النحر، وهو اليوم الثالث من أيام النحر، واليوم الثاني من أيام التشريق. 'وذلك يوم النفر الأول' "يرمون" بالقاء في السخ المصرية، وبدوها في الهندية، أي يرمون في هذا اليوم "لليوم الذي مضى" أي لليوم الحادي عشر، "ثم يرمون ليومهم ذلك" أي لليوم الثاني عشر، والترتيب بين رمي اليومين واجب عند الجمهور، قال الموفق: إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده، أو أخر الرمي كله إلى آخر أيام التشريق ترك السنة، ولا شيء عليه، إلا أنه يقدم بالية رمي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث، وبذلك قال الشافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثاً إلى العد رماها، وعليه بكل حصاة نصف صاع، وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم، ولما: أن أيام التشريق وقت للرمي، فإذا أخره من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء. =

الَّذِي أَرَخَصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ - فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -  
أَنَّهُمْ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الَّذِي يَبْيُ يَوْمَ النَّحْرِ رَمَوْا مِنَ الْعَدِ، .....

= قال القاضي. ولا يكون رميه في اليوم الثاني قضاء، لأنه وقت واحد، والحكم في رمي حمرة العقبة يدأجرها كالحكم في رمي أيام التشريق، وإنما قلنا: يرميه الترتيب سيئة؛ لأنها عبادات يجب الترتيب فيها يدأجرها في أيامها، فوجب ترتيبها بمجموعة، كالصلاة المجموعتين والمواثبات، وفي الهداية: من ترك رمي الجمار في أيام كتبها فعليه دم، والترك إنما يتحقق بعروب الشمس من أحر أيام الرمي. وما دامت الأيام باقية بالإعادة ممكنة فبرميتها على التأليف، قال العيني في النهاية: أي على الترتيب، وبه قال الشافعي في قول، وفي قول: يسقط رمي كل يوم بمصى؛ لأنه فات عن وقته. "لأنه دليل ما احتاره الإمام في تفسير الحديث من أنه لا يرمون في اليوم الأول، بل يرمون في الثاني لليومين، قضاء للمصا وأداء للحاضر. وإن كان ظاهر الحديث أنه مختارون في أي يومين شاءوا جمعوا رمي يومين جمع تقدم أو تأخير، فالباعث للمصنف على أنه حمل الحديث على جمع التأخير فقط لا جمع التقدم.

"لا يقضي" سواء الفاعل "أحد شيئاً" مما يجب عليه قضاؤه "حتى يجب عليه، فإذا وجب عليه الأداء 'ومصى' وقته ولم يؤد فيه "كان القضاء بعد ذلك"، قال الخطابي: قد اختلف الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه، فكان مالمث يقول: يرمون يوم النحر، وإذا مصى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من العد، وذلك يوم سحر الأول يرمون ليوم الذي مصى ويرمون ليومهم ذلك، وذلك أنه لا يقضي أحد شيئاً حتى يجب عليه، وقال الشافعي نحواً من قول مالك، وفي "المرقاة": قال الطيبي: رخص هم أن لا يبيتوا حتى وأن يرموا يوم العيد حمرة العقبة ثم لا يرموا في العد، بل يرموا بعد العد رمي اليومين القضاء والأداء، وبه يجوز الشافعي ومالمث أن يقدموا الرمي في العد، قال القاري: وهو كذلك عند أئمتنا، أي يجوزوا التقديم، قال القاري في 'شرح اللباب': لو لم يرم يوم النحر أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الأيام الماضية، ولا شيء عليه سوى الإساءة إن لم يكن بعد، ولو رمى ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غيرها أي من أيامها المقسة لم يصح؛ لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقلة، فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام النحر ليلة الثالث، ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث. فإن بدا لهم السحر بعد رمي يومين الذي رمى لهما في الثاني "فقد فرغوا" ويجوز هم السحر؛ لأنهم دخلوا في قوله عز اسمه: **فَمَنْ تَعَلَّى فِي سَاعَةِ النَّهْرِ** (سفره ٢٠٣). "وإن أقاموا" حتى "إلى العد" أي إلى اليوم الثالث عشر 'رموا مع الناس يوم السحر الآخر' بكسر الحاء "وفروا" أي بصرفوا بعد ذلك؛ لأنهم دخلوا في **سَاعَةِ النَّهْرِ** (سفره ٢٠٣)، وحاصل تفسير الإمام مالك: أن الرعاء يرمون يوم النحر كسائر الناس، ثم يجمعون لرمي أول أيام التشريق بالثاني منها، فيرمون في الثاني ليومين، ثم إن شاءوا كفروا عملاً بالتعجيل، وإن شاءوا أقاموا حتى إلى الثالث عشر فيرمونه كسائر الناس عملاً بالتأخير.



وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ، يَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى ثُمَّ يَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَضَى كَانَ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُمُ النَّفَرُ فَقَدْ فَرَّغُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ وَنَفَرُوا.

٩٢١ - **مالك** عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ابْنَةَ أَخٍ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ نَفِسَتْ بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَتَحَلَّفَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ، حَتَّى أَتَتَا مِنًى بَعْدَ أَنْ غَرَبَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجَمْرَةَ حِينَ أَتَتَا وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِمَا شَيْئًا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ نَسِيَ جَمْرَةً مِنَ الْجِمَارِ فِي بَعْضِ أَيَّامٍ مِنًى حَتَّى يُمِسيَ، .....

**نفس**. بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما، لعتان، والصم أشهر، أي ولدت، وأما عني حاضت فضم النون فقط عن جماعة، وعن الأصمعي: الوجهان "بالمزدلفة فتحلفت هي" أي النساء، 'وصفية' قال الساجي: الأغلب أن مقام صفة مع ابنة أخيها كان بعينه عبد الله بن عمر، والذي لا ريب فيه أنه علم بذلك بعد محبتهم، وقد سئل عن حكمهما فلم يكر المقام على صفة مع ابنة أخيها، وإن كان العذر مختصة بابنة أخيها دونهما، ولا يبعد أن يكون مثل هذا مباحاً من حيف عليه الصبياع ولهلاك في الانفراد مثل هذه الحال أن يقيم مع من يخاف عليه الهلاك بانفراده وترجى نجاته وصلاحي حاله بالمقام معه. "حتى أتتا منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر" يعني بعد ما فات وقت الجوار لرمي هذا اليوم "فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجمرة العقبة حين أتتا" منى. وذلك لأن الليلة اللاحقة وقت القضاء لرمي البحر عند الجمهور، كما سيأتي قريباً، قال الساجي: يريد أنهما أدركا وقت قضاء الرمي وإن لم يدركا وقت أداء الرمي، فأمرهما بقضاء الرمي، "ولم ير" ابن عمر "عليهما شيئاً" قال الساجي: يقتضي أنه لم ير عليهما دماً ولا غيره، وقد قال مالك في "المسوط". "وأما أنا فأرى على كل من كان في مثل حال صفة يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس الدم، ووجه ذلك أن من فاتته الأداء لرمه الرمي والهدي كالذي يمرض فلا يقدر على الرمي في وقت الأداء، قلت: هذا هو الظاهر من مذهب الإمام مالك؛ فإن الرمي بالليل قضاء عده، وأما عند الحنفية فلا شيء عليهما في ذلك؛ لأن الليل وإن كانت وقت إساءة لكل لا دم مع الإساءة أيضاً، فضلاً أن لا إساءة في حق المعنور.

**وسئل مالك إلخ:** راد في النسخ المصرية قبل ذلك. قال يحيى، "عمن سبي" رمي "جمرة" كاملة 'من الحمار' الثلاثة "في بعض أيام منى" أي أيام التشريق "حتى يمسي" سواء غربت الشمس أو لا، "قال: ليرم أية ساعة ذكر" سواء ذكر 'من ليل أو نهار'، احتراز عن قول من قال: لا يقصيه ليلاً؛ لأنه من عادة النهار، كما تقدم في بيان وقت الرمي. =

قَالَ: لَيَزِمُ آيَةَ سَاعَةِ ذَكَرٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، كَمَا يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيَهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَدَرَ وَهُوَ بِمَكَّةَ أَوْ بَعْدَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ.

أي طاف طواف الصدر

## الإفاضة

٩٢٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ، .....

= قال الباجي: هذا كما قال ابن من سبي حمرة من الخمار في بعض أيام التشريق حتى يموت وقت الأداء معيب الشمس من يوم تلك الحمرة فإنه يقصها ما دام وقت القضاء، "كما يصلي الصلاة إذا نسيها ثم ذكرها ليلاً أو نهاراً" ولا تخصيص في قضاء الصلاة بالليل أو النهار إجماعاً، فإن كان ذلك أي ذكره الحمرة المسبية "بعد ما صدر" أي رجع من منى، "وهو" الحملة الحالية "مكة أو" تذكر "بعد ما يخرج منها" أي من مكة أيضاً، "فعليه الهدى" أي واجب، كما في السجح المصرية، قال الباجي: من سبي حمرة كاملة، فذكرها في يومه بعد أن رمى غيرها، فإنه يرميها ويعيد ما بعدها ولا شيء عليه، وإن ذكرها في وقت القضاء، فإنه يرميها ويرمي ما بعدها مما يدرك وقت أدائه، وإن ذكرها بعد وقت القضاء، فلا رمي عليه وعيه الدم، فإن ذكرها في وقت أداء الحمرة المنسية، فلا خلاف أن الدم لا يحس عليه، وإن ذكرها بعد موت وقت القضاء، فلا خلاف أن الدم عليه، وإن ذكرها في وقت فصائها، فهي وجوب الدم عليه روايتان، ومذهب الحنفية في ذلك كما في "شرح الباب": لو ترك رمي يوم كنه أي سبع حصيات في اليوم الأول وإحدى وعشرين في بقية الأيام، أو أكثره، كأربع حصيات فما فوقها يوم النحر، أو أحد عشرة حصاة فيما بعده، أو أخره إلى يوم آخر، فعليه دم؛ لتركه أو تأخير، وإن أخره إلى الليل الآتي فلا شيء عليه اتفاقاً، وإن لم يرم حتى أصبح رماها من العد، وعيه دم عند أبي حنيفة؛ للتأخير، لا عندهما، وإن لم يرم حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق، فعليه دم بالاتفاق؛ لتركه الرمي، وإن ترك الأقل كثلاثة فما دوماً في اليوم الأول، وعشر حصيات فما دوماً فيما بعده، فعليه لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ ذلك دماً فيقص منه. والترتيب بين الخمار واجب عند البعض كالسرحسي، والأكثر على أنها ستة، كما صرح به صاحب "الدائع" والكرماي و"المعيط" وغيرهم، قال ابن الهمام: والذي يقوي عندي استنائه، كذا في "شرح الباب"، وفي "العبة" ستة عدد الأكثر وهو المختار، وقيل: شرط كما قاله الثلاثة، أي الأئمة الثلاثة.

**خطب الناس بعرفة** يوم عرفة، قال الباجي: حطته ليست بصلاة، وإنما هي لتعليم الحاج، وبذلك قال "وعندهم أمر الحج"، قلت: تعليمه أمر الحج لا يباي حطة الصلاة، فإن من آداها أيضاً تعليم أمور الحج الباقية فيها، فالظاهر هو ذلك، وعلمهم في حطته أمر الحج أي ما يستقلونه من أحكامه كالمبيت بمزدلفة، وجمع الصلاتين ها، =

وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَى الْحَاجِّ إِلَّا النَّسَاءَ وَالطَّيْبَ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيْبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٩٢٣ - **ما** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَّقَ أَوْ قَصَرَ وَتَحَرَّ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النَّسَاءَ وَالطَّيْبَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

= والوقوف بها، والدفع منها، ورمي العقبة، ثم الدبح، ثم الخلاق، ثم طواف الإفاضة، وغير ذلك من الأحكام. "وقال لهم فيما قال" أي في حجة ما عندهم: "إد جئتم مني" صيغة الحر، "فمن رمى الجمرة" أي حجرة العقبة، 'فقد حل له' كل 'ما حرم على الحاج' لأجل الإحرام، وهذا مستدل بالإمام مالك في مسألة حلاية تقدمت في أول الحج: أن التحلل الأصغر يحصل برمي العقبة، وليس الرمي بمحلل عند الحنفية، بل يحصل التحلل بالحلل على المشهور، وهما قولان للشافعي وأحمد، ومختار فروعهما: أنه يحصل بالائتين، من الرمي واحق والإفاضة، فمن قال: يحصل التحلل بالحلل قيد الأثر بذلك وهو الصحيح؛ لما سيأتي من زيادة الحق أو التقصير في الأثر الآتي، فهو دليل على أن هذا الأثر مختصر. "إلا النساء والطيب" اختلفوا فيما يستثنى من التحلل الأصغر ويتوقف على التحلل الأكبر، والجمهور على أنه النساء فقط، واستثنى في أثر الباب شيئين: النساء والطيب، ثم أكدها بقوله "لا يمس أحد نساء ولا طيباً" لأنه من دواعي الجماع، "حتى يطوف بالبيت" طواف الإفاضة. وقال ابن العربي في "العارضة": هذا مسألة مشككة قديماً، اختلف السلف فيها على أربعة أقوال، الأول: أن من رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب، الثاني: راد مالك: والصيد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَنْتَهَ صَيْدًا﴾ (المائدة ٩٥) وهذا حرام بعد. الثالث: قال عطاء: إلا النساء والصيد؛ لأن الطيب حل بفعله **﴿٢٤﴾**، ففي النساء والصيد على تحريره. الرابع: النساء خاصة، وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة **﴿٢٥﴾**، وهو الصحيح، وبه قال ابن عباس وطاوس وعلقمة.

**وحلق الخ:** وفي المصرية: ثم حلق، "أو قصر ونحر هدياً إن كان معه" قال الساجي: قدم الخلاق في اللفظ على النحر، والحر مقدم في الرتبة، غير أن الواو لا تقتضي رتبة. "فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت" قال الزرقاني: أعاده لزيادة "ثم حلق" الخ، ولم يدخل ذلك فيما قبله؛ لأنه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأدية ما سمعوه، لا سيما مالك، قلت: والظاهر عدي أن المصنف أشار بذكر الأثر السابق بدون الزيادة إلى أن مدار الحل على الرمي فقط، كما هو مختار المصنف، فالزيادة في هذا الأثر ليست بمدار التحلل، بل ذكرها تبعاً، قال الساجي: فأعلمنا أن إضافة النحر والخلاق إلى الرمي لا يبيح النساء ولا الطيب، وإنما يبيح ذلك طواف الإفاضة؛ لأنه نهاية التحلل من الإحرام.

## دُخُولُ الْحَائِضِ مَكَّةَ

٩٢٤ - **ماث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ.....

**عام حجة الوداع** **الح** تقدم شرح هذا الكلام في باب أفراد الحج، فأهلبنا بعمره قال العلامة الرقابي: أدخلناها على الحج بعد أن أهلبنا به ابتداء، وهو إحصاء عن حده وحار من كان مشها في الإهلال بعمره، لا عن فعل جميع الناس، فلا يباي قولها المتقدم: فما من أهل بعمره، وما من أهل بالحج، وما من أهل حج وعمره. وما أعاده ليس بوجه؛ لأن عائشة ه تكلمت عن أهل حج ابتداء، وأروايات الواردة في هذا الباب منصرفة على أنها كانت معتمرة ابتداء، وما شكت إلى النبي ﷺ أنها لم تطف، أمرها برفض عمرتها، وما قيل: بها أهلت بالحج أولا ثم فسختها إلى العمرة كسائر الناس، ثم رفضت العمرة، لا يساعد حديث، فالأوجه في الجمع ما قال الباجي: قولها: "فأهلبنا بعمره" يحتل أن تريد بذلك أرواح النبي ﷺ. ويحتمل أن تريد من كان معها، أو ضائعه أشارت إليهم. ولا يصح أن تريد جماعة أصحاب النبي ﷺ؛ لأنها قد ذكرت أن منهم من أهل بعمره، ومنهم من جمع بين العمرة والحج. قلت: ولا بشكل أيضاً ما روي عنها: "لا يرى إلا أنه الحج" كما تقدم في البحر في الحج، وقد احتجفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلافا كثيرا، وتفرع عليه اختلاف العلماء في إحرامها عما كانت، قال الشيخ ابن القيم في "أهدي": قد تنازع العلماء في قصة عائشة، هل كانت متمتعة أو مفردة؟ فإذا كانت متمتعة فهل رفضت عمرتها وانتقلت إلى الأفراد؟ أو أدخلت عليها الحج وصارت قارئة؟ وهل العمرة التي أنت ها من التعميم كانت واجبة أم لا؟ واحتلف الفقهاء في مسألة مسببة على قصة عائشة، وهي أن المرأة إذا أحرمت بالعمرة فحاضت، ولم يمكنها الطواف قبل التعريف، فهل ترفض الإحرام بالعمرة وتقل بالحج مفردة؟ أو لدخل الحج على العمرة وتصير قارئة؟ فقال باقول الأول فقهاء الكوفة، منهم أبو حنيفة وأصحابه **هـ**. والثاني فقهاء الحجاز منهم الشافعي ومالك **هـ** وهو مذهب أهل الحديث كالإمام أحمد وأتباعه.

**قال رسول الله ﷺ** **الح** لما دنونا من مكة، أو بعد فراعهم من الطواف والسعي، أو كلا الموضوعين، من كان معه هدي، فيهل "أي ليحرم بالحج مع العمرة" ولا يخل من عمرته، قال الباجي: هذا يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يكون رسول الله ﷺ قال ذلك عند الإهلال بالإحرام والدخول فيه، فقال: من كان معه هدي فلا عليه أن يقرن إن شاء ذلك؛ ليبين جوار القرآن، ويكون معنى: "من كان معه هدي" أحد وجهين: أحدهما: من كان معه الآن وهو يريد أن يقلده ويشعره فيقبله ويشعره، إذ أحرم نَحْتَهُ؛ لأن ذلك وقت وجوبه عليه.

حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطْفِئِ النَّبِيَّ وَلَا بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

= والثاني: من وجد ثمة وأمكه، ويكون فائدة ذلك الخصص على الحج من ذلك انعام، والمعنى الثاني: أن يكون الساجي أمر ذلك بعد الإحرام بالعمرة وبعد تقبيل الهدى وإشعاره على أن يحرم على في حجتهم، وأن يحل من عمرته عند وصوله إلى مكة ثم يبقى حلالاً، فأمرهم النبي ﷺ أن يردفوا الحج على العمرة ويعودوا قاربين، ومعنى ذلك: المنع من التحلل مع بقاء الهدى، وذلك بموجب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا يَصِلُونَ إِلَى الْحَاكِمَةِ وَلَا يَصِلُوا إِلَى الْوُحَاكِمَةِ وَلَا يَصِلُوا إِلَى الْوُحَاكِمَةِ وَلَا يَصِلُوا إِلَى الْوُحَاكِمَةِ﴾ (سورة ١٩٦) وقوله: في حديث حفصة المتقدمة: إني لندت رأسي وقلدت هديي، الحديث، ومقتضى ذلك أن النبي ﷺ قال ذلك في وقت يمكن فيه إرداف الحج على العمرة، قلت: وتقدم وقت الإرداف في أول القرآن، وما ذكر الساجي من الاحتمالات ممكن في قوله ﷺ سرف، لكن لا يصح شيء منها في قوله الذي قال عند مروءة بعد فراعهم من الصواف والسعي، فلا يصح فيه إلا معهم عن استحلال لهدى، ثم لا يخل من إحرامه "حتى يخل" بالخاء المهملة فيهما منهما أي من إحرام الحج والعمرة جميعاً وقال الررقاني: فيه دلالة على أن السب في بقاء من ساق الهدى على إحرامه أنه أدخل الحج على العمرة لا مجرد سوق الهدى، كما بقوله أبو حنيفة وأحمد وجماعة، متمسكين برواية عقيل عن الزهري في صحيحين قال ﷺ: من حج فحج فحج، ومن حج فحج فحج، ومن حج فحج فحج، وهي ظاهرة في الدلالة لئلا يذهبوا.

**قالت إلخ** عائشة 'افقدت مكة' أي دخلتها مع النبي ﷺ صبيحة الأحد رابع ذي الحجة، "وأنا حائض" حمنة اسمية وقعت حالا، وكان بدءا حبسها سرف كما صح عنها، وذلك يوم السبت لثلاث حنول من ذي الحجة، قال ابن القيم في "الهدى": "ما موضع حبسها فهو سرف بلا ريب، وموضع ظهرها قد اختلف فيه، "فلم أطف بالنبي" بزيادة باء إحارة على البيت في السج المصرية، وفي الهدية بدوها، ولم تصف به؛ لأن الطهارة شرط بطواف أو واجب، ولأن الطواف في المسجد، والخائض بموجب عن الدخول فيه ولا بين الصفا والمروة؛ لأن شرطه تقدم الصواف، كما تقدم مفصلاً في "باب ما تفعل خائض في الحج"، قال الطيبي: قوله: "ولا بين الصفا" عطف على اسمي فيه، على تقدير ولم أسمع، نحو: علمتها تساماً وماءً بارداً، ونحو أن يفدر: "وَأَطْفِئِ النَّبِيَّ" على البخار؛ لما في الحديث: وصاف بين الصفا والمروة سعة أشواط، وإنما ذهب إلى التقدير دون الاستحباب؛ لئلا يلزم استعمال اللفظ الواحد حقيقة ومحاراً في حالة واحدة، أي لأن حقيقة الطواف الشرعي لم توجد؛ لأنها الصواف بالنبي، وأجيب أيضاً بأنه سمي السعي طوافاً على حقيقته لدعوية، فالطواف لغة المشي، قاله الررقاني: "فشكوت ذلك" أي امتناعي عن الطواف والسعي 'إلى رسول الله ﷺ' لما دخل عليها وهي نكبي، فقال: ما بك؟ فقلت: لا أصبي، كما في روايات عنها، كنت بذلك عن الحيص وهي من لطيف الكنايات، واحتفت الروايات في موضع شكواها ووقته.

فَقَالَ: الْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتِشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، ...

**فقال انقصي الخ** بضم القاف وكسر الصاد المعجمة، "رأسك" أي حني صفر شعره، "وامتنضي" أي سرحيه بالمشط، قال الخطابي: استشكل بعض أهل علم أمره ما ينقص رأسها ثم بالامتناض. وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدحل عنبها الخ. فتصير قارة، قال: وهذا لا يشاكل القصة، وقيل: إن مذهبها أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذ رمى الخمرة، قال: وهذا لا بعنه وجهه، وقيل: كانت مضطرة إلى ذلك، قال: ويحتمل أن يكون نقص رأسها كان لأجل العسل نهل بالخ، لا سيما إن كانت مسدة ففتحناح إلى نقص الصفر، وأما الامتناض فعمل امرؤ به نسرجه شعره بأفبعها رفق، حتى لا يسقط منه شيء، ثم تصفره، كما كان قاله الحافظ في "الفتح". "وأهلي" أي أحرمي الخ، ودعي أي تركي "عمرة"، قال البرزقاني: ظاهره أنه أمرها أن تحل عمرها حجاً، وهذا قالت. يرجع الناس حج وعمرة، وأرجع حج، فأعمرها من التعميم، واستشكل إذا: العمرة لا ترفص كالخج، وقال مسك: ليس العمل على هذا الحديث قديماً ولا حديثاً، قال ابن عبد البر: ليس العمل عليه في رفض العمرة وجعلها حجاً، خلاف جعل حج عمرة فإنه وقع لتصحاحه، واختلف في جواره من بعدهم. قت: ومأخض ما أفاده هذه الأحكام، فإن ظاهره ليس أن تحل العمرة حجاً، بل بصره: أن ترفض العمرة وتحدد إحراماً للحج، كما هو نص قوله **حج**. ولم يأمرها النبي ﷺ أن تجعلها حجاً، وقال ابن القيم: أما قوله: **مقص** **سنة مستقب** فهذا مما أعص على الناس، وهم فيه أربعة مسالك، أحدها: أنه دليل على رفض العمرة كما قالت الخفية. المسلك الثاني: أنه دليل على أنه حرم سمحاً أن يمتشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على منع من ذلك، ولا تحريمه، وهذا قول ابن حزم وغيره.

المسلك الثالث: تعييل هذه النقطة وردها بأن عبوة الفرد لها وحائف لها سائر الرواق، وقد روى حديثها طائفة من  
المقاسمة والأسود وغيرهم، وإن يذكر أحد منهم هذه النقطة كما تقدم مسجوها، المسند الرابع: أن قوله: **دعي**  
**عبد** أي دعيها لخالها لا تخرجي منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليه وجهان، أحدهما: قوله: **سعت**  
**من من حجت**، **مسند**، الثاني: قوله: **من من عبد**، قالوا: وهذا أولى من حمله على رفضها، لسلامته من  
التناقض. وسبب قريباً أنه قال للمسند الثالث: إنه أضعف مساند، وعنه مما سبق أن مساند الأئمة الأربعة  
دائرة في المسلكين: الأول والرابع، وبه جزم الموفق، وقال أبو حنيفة: ترفض العمرة وتقبل الحج، واحتج بما روى  
عن عبوة عن عائشة: أنه لما عمرة، أحديث متفق عليه. وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت حج من  
وجوه ثلاثة، أحدها: قوله: **دعي عبد**، والثاني قوله: **مسند**، والثالث: قوله: **من من عبد**، **مسند**

**قال:** عائشة، ففعلت بسكون اللام على صيغة انتكح، أي ما أمره الله <sup>١٢</sup> من انقص والامتشاط وترك  
العمره، 'فما قضيا الحج' أي أتمماه بعد ما طهرت عائشة، وشكت إلى النبي <sup>١٣</sup> إلى أرجع نحجة ونطيقون  
نحجة وعمره. "أرسلني رسول الله <sup>١٤</sup> ليلة المطحاء، وهي ليلة الرجوع رابع عشرة ذي الحجة مع" أحي =



فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ ..

= 'عند الرحمن بن أبي بكر' الصديق، وفيه: أن عمرتها هذه كانت بأمره ﷺ "من التنعيم" ولأبي داود عنه ﷺ قال: "أحمد بن محمد بن حنبل حدثنا، وأحمد بن محمد بن شعيب، وفي "البحاري": أمر أن يردف أخته ويعمرها من التنعيم، وله في رواية: فادهي مع أحمد بن شعيب، وكلها صريح في أن ذلك كان بأمره ﷺ، وما في رواية أحمد أنه ﷺ قال: حمها حنث حتى لا يحرم من حرم، فوالله ما قال: فتخرجها إلى الحرة ولا إلى التنعيم، فهو ضعيف، كذا في "المحلى". "إلى التنعيم" تقدم الكلام على صسطه، وعلى أفضل بقاع الحل لمريد الإحرام، في آخر ما جاء في العمرة، واختلف في موضع إحرام عائشة، وروى الأزرقي عن ابن حريج: رأيت عطاء يصف الموضع الذي أحرمت منه عائشة، فأشار إلى موضع الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحرام، ونقل العاكهي عن ابن حريج وغيره: أن ثم مسجدين، يرعى أهل مكة أن الحرام الأول من الحرم، وهو الذي أحرمت منه عائشة، وقيل: هو المسجد الأبعد عن الأكمة الحمراء، ورححه المحب الطبري، وقال العاكهي: لا أعلم ذلك إلا أبي سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياحه أن الأول هو الصحيح عندهم. "فاعتمرت" ولفظ البخاري برواية القاسم عن عائشة: حتى يربوا من منى، فنزلوا المحصب، فدعا عبد الرحمن، فقال: "أحمد بن حنبل حدثنا، وأحمد بن محمد بن شعيب، فأتينا في جوف الليل، فقال: "رحم" قلت: نعم، فإدى بالرجل، الحديث. "فقال ﷺ: هذه" أي العمرة، وفي رواية: هذا أي الاعتمار، والسبع الهدية على الأولى والمصرية على الثانية، "مكان عمرتك" بالرفع على الخيرية وبالنصب على الطرية، والعامل محذوف وهو الخبر، أي كائنة أو بمجولة مكائها، قال عياض: والرفع أوجه عندي، إذ لم يرد به الطرف، إما أراد عوض عمرتك، فمن قال: كانت قارة قال: مكان عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة، وحينئذ فتكون عمرتها من التنعيم تطوعا لا عن فرض، ومن قال: كانت مفردة، قال: مكان عمرتك التي فسحت الحج إليها، ولم تتمكني من الإتيان بها للحيض. وقال السهيلي: الوجه النص على الطرف؛ لأن العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى، لكن إن جعلت "مكان" بمعنى عوض، أو بدل محاربا، حار الرفع أيضاً، كذا في "الشرح"، فطاف الذين أهلوا بالعمرة وحدها "بالبیت" عند ورودهم مكة، وسعوا أيضاً "بين الصفا والمروة" للعمرة "ثم حلوا منها" أي خرجوا من العمرة بالخلق أو القصر. ثم أحرموا بالحج من مكة "ثم طافوا طوافاً آخر" للإفاضة، ووقع لبعض رواة البخاري: طوافاً واحداً، والصواب: الأول، قاله عياض، كذا في "الفتح". "بعد أن رجعوا من منى" يوم النحر؛ "لحجهم" أي لركن الحج، وقد سقط عنهم صواف القدوم إجماعاً، كما تقدم البسط في ذلك في إهلال أهل مكة؛ لأن المكي لا طواف عليه للقدوم، إلا ما حكى عن الإمام أحمد: أن المتمتع يطوف يوم النحر أولاً للمقدوم ثم بطواف آخر للحج؛ لحديث الباب.

وَبَيَّنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ ثُمَّ خَلُّوا مِنْهَا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَسَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

**أهلوا بالحج** الحج مفردا أو جمعوا. الحج والعمرة أي قاربوا إياها طافوا صوافا واحدا قال البررقاني: لأن القارن يكفيه صواف واحد وسعي واحد؛ لأن فعل العمرة تدبرج في أفعال الحج، وإن هذا ذهب ماثب والشافعي وأحمد والجمهور، وقال الحنيفة: لا بد بقارن من صوافين وسعين؛ لأن نفرن هو جمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا بالتباعد لأفعال كل منهما، والصواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان؛ إذ لا تداخل في العبادات. قلت: وهكذا ذكر حديث الباب مستدله غير واحد من الشراح اثنين بالأئمة الثلاثة، وبيت شعري: كيف تمسكوا بخديت متروك اصهر إجماعا ولا خلاف ولا ريب لأحد أن ظاهره مؤول، فإنه **لم** يكتب على طواف واحد عند أحد من أهل العلم؛ لأنه **طاف** باليب **ول** ما قدم مكة، قال الحافظ في **الندرة**: حديث أنه **لما** دخل مكة ابتداءً بالمسجد، متفق عليه، من حديث عائشة أن النبي **لما** أتى منى، بدأ به حين قدم مكة أنه توصا ثم طاف بالبيت، ونسلم في حديث جابر: أن النبي **لما** قدم مكة دخل المسجد فسلم الحجر، ثم مضى، وعن ابن عمر عند النسائي وابن حبان وأحمد بن حنبل **لما** قدم رسول الله **مكة** طاف بالبيت سعا، ثم خرج بن الصنف، الحديث. قال الحافظ في **الندرة**: هو صحيح عن ابن عمر، وهذا قول طوافه **حين** قدم مكة، ثم بقي فيها أربعة أيام، واحتنف هل صاف في هذه الأيام **لما** ثم خرج بن منى وعرفه وأتى بالمناست، ورجع يوم البحر لصفوف الإفاصة، وهذا صواف نصا جماعيا. قال الحافظ في **الندرة**: حديث أن النبي **لما** حقق أفاض إلى مكة وطاف بالبيت، ثم عاد إلى منى، مسلم عن ابن عمر، قال: أفاض النبي **يوم** البحر، ثم رجع فصلى الظهر بمى، وله من حديث جابر الفضيل، ثم ركب فأفاض إلى نبت، فصلى مكة الظهر، ولأبي داود من حديث عائشة مثله، وأخرجه ابن حبان وأحاكم ثم أضاف النبي **مضى** إلى آخر أيام التشريق، واحتنف هل كان **يطوف** كل يوم من أيام منى أم لا؟ أنكره ابن القيم في **هدي**، واحتنفوا في هل ودع مرة أو مرتين؟ إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث ابن عمر جماعا، واحتنفوا في تأويله على قول تقدم ذكر بعضه تحت حديث ابن عمر في الإحصار، وقال النسائي عن **الحارثي** صهر الحديث أنهم **لم** يقتضوه من الصوافين الذين صافهما السابقون على أحدهما، إما الأول وإما الثاني، وليس الأمر كذلك، بل هم أيضا صافوا الطوافين الأول والثاني جميعا، وحدث مما لا خلاف فيه، وقد جاء صريحا عن ابن عمر، ففي مسلم عنه: **بدأ** رسول الله **فأهل** بالعمرة ثم أهل بالحج، بن أن قال: وصاف رسول الله **حين** قدم مكة، بن أن قال: وحر هديه يوم البحر، وأفاض وطاف بالبيت، وفعل مثل ما فعل رسول الله **من** هدى **إلى** ثم ذكر عن عائشة أنها أحررت مثل ذلك، وأخرج الحديث **الحارثي** نصا في **رب** سوق **بدن** فالمراد أنهم طافوا لركن صوافا واحدا، والسابقون صافوا لركن صوافين. قلت: وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند الثقاتين بوحدة الطواف بقارن، =

مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

٩٢٥ - **م** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ. فَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، .....

- وقال الباجي: قوها: أما الذين أهدوا بالبحر أو جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً، تريد - والله أعلم - أحد وجهين: إما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورود، وطواف واحد للإفاضة إن كانوا قروا قبل دخول مكة، وإن كانوا أوردوا فلم يطوفوا غير طواف واحد، وهو طواف الإفاضة، ويحتمل أن يريد بذلك: أنهم سعوا هما سعيًا واحدًا والسعي يسمى طوافًا. والوجه الثاني: أن طوافهم كان على صفة واحدة، لم يرد القارن فيه على طواف المفرد، وذلك أن القارن لم يفرد العمرة بطواف وسعي، بل طاف هما كما طاف المفرد للحج، وهذا نص في صحة ما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن حكم القارن في ذلك حكم المفرد، ثم قال: وهؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يحلو أن يكونوا أهدوا بها جميعاً أو أوردوا الحج على العمرة، إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك، فإن كانوا ممن أهل بها، فقد طافوا، هما طواف الورد وسعوا بأثره، ثم طافوا لهما بعد ذلك طواف الإفاضة ولم يسعوا بعده، وأما من أورد الحج على العمرة فإن كان أورد قبل الوصول إلى مكة فحكمه حكم من أهل بها، وتقدم حكمه، وأما من أورد بعد الوصول إلى مكة وقبل التمسك بالطواف، فإنه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من مي؛ لأنه محرم بالحج من مكة، ومن أحرم بالحج من مكة فليس عليه طواف ورود، فهذا المردف لما أحرم بالحج من مكة، لا تأثير لما تقدم من عمرته في ورود ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الدم للقران.

**قدم مكة الحج** في حجة الوداع وكنت ممن أهل عمرة كما ورد في الروايات، "وأنا حائض" جملة حالية، فلم أطف بالبيت؛ لأنها صلاة، ولأن الحائض ممنوع من دخول المسجد أو البيت فيه، "ولا بين الصفا والمروة" شوقه على سبق الطواف، وإن لم تكن الطهارة شرطاً في صحته، كما تقدم السبق في ذلك في باب ما يفعل الحائض في الحج، فشكوت ذلك أي الامتناع عن الطواف والسعي إلى رسول الله ﷺ وفي رواية عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم هذا السند عند مسلم: فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما بك؟ فقلت: والله لو ددت أني لم أكن حرجت العام، قال: ما بك؟ فقلت: نعم، قال: هذا شيء، كسبه الله على من سب الله، الحديث. فقال: **دعي عمرة، أهني - حج -** وإفعلي ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة، وجمع، ورمي الحمار وغير ذلك، قال الباجي: تريد أن طواف العمرة مع منه حبسها، فشكيت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأمرها أن تفعل ما يفعل الحاج، ولا يكون ذلك إلا أن يردف الحج على العمرة، فتفعل أفعال الحج كلها من الوقوف بعرفة، والنسيب بالمردفة، والوقوف بها ورمي الحمار والحر وغير ذلك. "غير" إنك "لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة" قال ابن عبد البر في "التقصي": هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: -

فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تُهَلُّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُوَافِيَةً لِلْحَجِّ وَهِيَ حَائِضٌ،

= 'ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري. وسائر رواة 'الموطأ' إنما يقولون: خير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري، ولا يدكروا "ولا بين الصفا والمروة". وترجمه البخاري في "صحيحه". باب تقضي الحائض المسكنة كتبها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وصوء بين الصفا والمروة قال الحافظ: حرم ما حكمه الأول لتصريح الأحبار التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد نسابة النسابة مورد لاستفهام للاحسان. وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة: 'ولا بين الصفا والمروة' قال ابن عبد البر: ما يقفه أحد عن مالك إلا جنى من جنى التميمي البسائري. قال الحافظ: فإن كان جنى حفظه فلا يدل على اشتراط الوصوء بسعي؛ لأن سعي يتوقف على تقدم الطواف، فإذا كان الصوف متمتعاً لذلك، لا لأشراط الظهارة له، وقال ابن بطان: كان البخاري فهم أن قوله ﷺ لعائشة: فعلى ما فعل الحجاج م. لا يصح في نفسه. أن هذا أن سعى، وإذا قال: 'وإذا سعى على غير وصوء'. قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يحالف التوجيه الذي قدمته 'حتى تطهري' قال الرزقي: يسكون الطاء وصمها، كذا فيما وقعت عليه من الأصول، فانه بعض الشراح، وقال الحافظ: بفتح التاء والطاء المهملة وإنهاء المشددين، على حذف إحدى التائين، أصبه: تطهري، وبؤيده رواية مسلم بنقطة: حتى تغتسل بالح.

**قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الْحَاجَّةِ** راد في السجح هديه بعد ذلك: الحائض، ولا حاجة إليه ما سباني من قوله: وهي حائض، "التي قل" أي حرم "العمرة" أي من البيوت، كما يدل عليه قوله: "ثم تدخل مكة موافية للحج" أي مظلة عليه ومشرفة، يقال: أوفى على ثبه كذا، أي شاربها وأطل غيبها، وهي حائض لا تسطيع الطواف بالبيت طواف العمرة، لأجل حبستها، لفقد شرطه وهو الظهارة عند الثائين له، وللمنع الدخول في مسجد عند الآخرين على الاختلاف الماضي في محله، "إنها" بكسر الهمزة وإدخال حثيث القوات" سحج بانتصار يظهر لأفعال العمرة بعده، "أهت بالحج" أي أحرمت به وأهدت أي حب عنها أهدي أيضاً، كما أهدي النبي ﷺ عن عائشة بقره، كما في روايات مسلم، إلا أن ذلك أهدي عندهم هدي الغران، وعند الحنفية هدي الرقص، "وكانت" أي صارت بنت امرأة قارة أمثل من قرن حج واعمرة، إهداء، قال الساجي: يريد أنها في أحكامها مثل التي قرنت الحج والعمرة، إلا أن النبي أحرمت لهما من ميثاقهما يرمها طواف الورد، وهذه التي أردفت الحج بمكة لا يرمها ذلك؛ لأنها أحرمت ما حرم، ولا يرمها سحج صواف الورد، والمعنم لا يرمه ذلك أيضاً، وإنما يطوف عند الورد صواف العمرة. وأحرأ عنها صواف واحد عند الأئمة الثلاثة كما هو وصيفة القارن، بخلاف الحنفية، والمرأة الحائض إذا كانت قد طافت بالبيت وصلت راد في السجح هدية: "قل أن تحبص" =

لَا تَسْتَطِيعُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتِ الْفَوَاتَ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَأَهْدَتْ، وَكَانَتْ  
مِثْلَ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَأَجْزَأُ عَنْهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ. وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ  
قَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَصَلَتْ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، فَإِنَّهَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَتَقِفُ  
بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُفِيضُ حَتَّى تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَتِهَا.

### إِفاضة الحائض

٩٢٦ - **مالث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ  
صَفِيَّةَ بِنْتَ حُثَيْبٍ حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ....

= أي فرغت عن ركعتي الطواف قبل الحيض، ثم حاضت بعد ذلك قبل أن تسعى. 'فإنها تسعى بين الصفا والمروة'  
في حالة الحيض؛ إذ هي ليست بمسحوعة عن الدحول في المسعى حاة الحيض، ولا الطهارة شرط في السعى عند  
أحد، إلا ما روي عن الحسن البصري، وهو رواية عن أحمد غير معولة عليه، كما تقدم عن "المعنى" في باب ما  
تفعل الحائض في الحج، وتقدم فيه أيضاً ما في ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنها إذا طافت ثم حاضت  
قبل أن تسعى فتسعى، وعن الحسن مثله بإسناد صحيح، قال الحافظ: فعليه يفرق بين الحائض والمحدث. وتقف بعرفة  
والمزدلفة وترمي الجمار كلها؛ لأن الطهارة ليست بشرط ولا واجب هذه الأمور. "غير أنها لا تفيض" أي لا تطوف  
بالبیت طواف الإفاضة 'حتى تطهر من حیضتها' لقوله ﷺ **فمعي ما يفعل حرج غير أن لا يصوي بسب**

**إفاضة الحائض** يحتمل أن يكون المراد بالإفاضة معناه البعوي وهو الدفعة، قال الرابع: قوله تعالى: **فَصَلِّ**  
**مِنْ دِفَافٍ** (القرة ١٩٨) أي دفعته منها بكثرة، تشبيهاً بقبض الماء، وعلى هذا فمعناها: حكم دفعة الحائض، وهو  
أنها إن طافت طواف الإفاضة بخور لها أن تدفع من مكة وإلا لا، ويحتمل أن يكون المراد بالإفاضة معناه المصطلح أي  
طواف الإفاضة، فمعناها: حكم طواف الإفاضة للحائض، وهو أنه واجب، لا يسقط عن الحائض ولا عن غيرها،  
وأياً ما كان فالحائض بخور لها الخروج من مكة إن فرغت عن طواف الإفاضة، ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع  
عند الأئمة الأربعة، سواء قبل بوجوبه أو سببه على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم في أول وداع البيت.

**حاصت الحج** بعد أن أفاضت يوم النحر، كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: حججت مع  
النبي ﷺ. فأفاضنا يوم النحر فحاصت صفة، الحديث. ثم قال البخاري: ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن  
عائشة: أفاضت صفة يوم النحر، قال الحافظ: غرضه هذا أن أبا سلمة لم يفرد عن عائشة بذلك، وإنما لم يجرم  
به؛ لأن بعضهم أورده بالمعنى. ثم ذكر تحريج هذه الروايات من "الصحيحين" وكان بدء حيضها ليلة النفر =

فَقَالَ: أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟ فَقِيلَ: قَدْ أَفَاضْتَ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا.

٩٢٧ - **مسألة** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا تَحْبُسُنَا، .....

= كما في لبحاري برواية لأسود عن عائشة قالت: حاضت صفية بنة نبي، فقالت: ما أراي إلا حاسنكم، الحديث 'قد كرت' بضم ناء بعد عي أي قلت عائشة: ذكرت ذلك رسول الله ﷺ. وفي رواية أبي سمي: فقلت: يا رسول الله! إنها حائض، وعص سحاري من رواية مالك بسند الباب. فذكر ذلك، قال الحافظ: كد في هذه الرواية بضم الدال على أنها للمجهول، 'ذلك' أي كوها حائضة لرسول الله ﷺ، ما اعتقدت أو خوفت أن تكون حبيبتها معها بعض أفعال الحج، فأردت أن نعم عنه ذلك، وكانت كثيرة نحث ورسول عما لا نعمه، أو عنه أجرى ذكر صفية على ما في حديث هشام الأتي أن النبي ﷺ ذكرها فأحزنه عائشة لها قد حاضت، أو لعن النبي ﷺ قد سأل عن ذلك من حاض، فأحزنه عائشة حبيبتها، قاله الباجي، 'فقال: أحاسننا؟' همزة لاستفهام، أي ما عنتا من السفر في الوقت الذي أردنا، 'هي' أي صفية، ضامه 'أها' ثم نصف بإفاضة، وهو لا يسافر تاركاً لها ولا تسافر هي، وقد بقي عليها صوف لإفاضة، فقبل إفاضة أفاضت وانتقل على ما سياتي في الحديث الآتي نسائه، "فقال ﷺ: فلا" حبس "إذا" بالتوسين، أي حبس، قال الباجي: قوله ﷺ: 'أحاسننا هي؟' يقتضي أن الحبس يمنع بعض أفعال الحج ويوجب بقاء عبه، إن أن ظهر من حبسها، فمكثها فعل ذلك، وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفعل، إلا أنه يمكن أنه قد عبه في ذلك، وعدم من أحزنه ذلك من سبه 'أن' الذي يمنع منه الحبس من أفعال الحج انطواف حاضه، ولذلك قالت له 'قد أفاضت، فقد'. فلا إذا يريد أنها إن كانت قد أفاضت فإنها لا تنهي ولا تحبس من يكون معها، فانقتضى أن يخص بحس المرأة إذا لم تكن أفاضت، ويحس من معها ممن يرمه أمرها، ولذلك حبس الكري معها، كما سياتي ذكره.

**قد حاضت الحج** بضم حاء، كما تقدم في الحديث الماضي، 'فقال رسول الله ﷺ: لعننا تحسناً' من خروج من مكة إلى مكة، قال الكرماني: 'لعن' ههنا ليس بترجي، بل للاستفهام أو لعن، أو ما شاكته، أي كانوا هم، فإنه أنرفاني، 'ألم تكن طافت' يوم البحر صواف لإفاضة معك' حصاب عائشة ومن معها من أمهات المؤمنين، 'ألميت' أي الكعبة، وللفظ مسلم: 'ألم تكن أفاضت؟' فمى على أي أفاضت معه، وعص سحاري برواية عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك بهذا السند. فقلنا: بلى. قال الحافظ: ساء ومن معهن من أحزنه، ونعمه يعني وقال: كد فإن بعضهم، وليس بصحيح؛ لأن فيه تعليق الإيات على الرجال، وقال الكرماني: 'أي ساء' والأوجه أي الحاضرون، وفيهم الرجال والنساء. 'قال: فأحزن' هكذا في نسخ الموطأ' مصرية واحدة. وهو لأوجه لظهور السياق.



أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَأَخْرُجُنَّ.

٩٢٨ - **ماثل** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ، قَدِمَتْهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَفْضَنَ، فَإِنْ يَحِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْهُنَّ، تَنْفِرُ بِهِنَّ وَهُنَّ حَيْضٌ، إِذَا كُنَّ قَدْ أَفْضَنَ.

٩٢٩ - **ماثل** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ صَفِيَةَ بِنْتَ حُيٍّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا حَاسَتْ،

**تخاف أن يحض الحج** قبل طواف الإفاضة، وذلك بأن فرت أيام حيضهن نحسب العادة. "قدمتهن يوم النحر" من التقديم أي أرستهن قبل جميع الرفقاء وقبل نفسها إلى مكة؛ ليمرعن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج؛ لئلا يرم التوقف في الرجوع إلى المدينة، إن جاءهن حيض قبل الصواف، "فأفص" من الإفاضة أي طعن طواف الزيارة الذي هو أحد الأركان قبل سائر الناس. "فإن حصى" بصيغة الماضي أو المضارع بمعنى "بعد ذلك" أي بعد فروعهن من طواف الركن، "لم تنتظرهن" أي لم تنتظر فروعهن من الحيض، ولا طوافهن للوداع. "تنفر هن" هكذا في جميع النسخ المصدية وبعض المصرية، وفي أكثرها بريادة الفاء في أوله بلفظ: فتنفر هن، وعلى الأول استئناف، وفسره في "التعليق الممجّد" بقوله: "بل تنفر" بكسر الفاء من النفر، أي ترجع وتسافر هن إلى المدينة المنورة بعد فروعهن من بقية الأعمال، من البيت حتى ورمي الحمار وغير ذلك، وذلك؛ لأن ما بقي من الأعمال لا ينبغي الحيض غير طواف الوداع، فإنه ماف له، لكنه ساقط عن الحائض كما تقدم. "وهن الواو حالية" حيض "بضم الحاء وتشديد المشاة التحتية المفتوحة، جمع حائض، "إذا كن قد أفص" أي طعن طواف الإفاضة، فلا تنتظر طواف الوداع؛ لقوله ﷺ: فلا بد في قصة صافية، وفي رواية: فلا بد، عقب المرفوع بالموقوف للإشارة إلى بقاء العمل به.

**ذكر الحج** أم المؤمنين "صفية بنت حني" يحتمل أن يكون المراد بالذكر إرادة الوقاع، كما في رواية للبحاري عن أبي سمية عن عائشة: وحاضت صافية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله ﷺ! إنها حائض، الحديث. ويحتمل كما قال به الناجي: لعنه سأل عن ذلك من حائها؛ إذ حفي عنه من أمرها، وإليه يظهر ميل شيخنا في "المصنف"، "ف قيل له" الظاهر أن القائنة عائشة رضي الله عنها. كما في رواية أبي سلمة وغيره. "إنها قد حاضت، فقال رسول الله ﷺ: لعنها حاستنا" أي مانعنا عن السفر، "فقالوا" أي السوءة والمحارم كما تقدم قريبا، "يا رسول الله! إنها قد طافت" وفي النسخ المصدية: إنها قد كانت طافت، أي فرغت عن طواف الإفاضة يوم النحر، -

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ طَافَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَإِذَا. قَالَ مَالِكُ: قَالَ هِشَامٌ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَنَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلِمَ يُقَدِّمُ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُنَّ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَقُولُونَ: لِأَصْبَحَ بِمِئْنَى أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ آلَافٍ امْرَأَةٌ حَائِضٌ كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَاضَتْ.

٩٣٠ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ بِنْتَ مِلْحَانَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَاضَتْ، أَوْ وَلَدَتْ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَتْ.

= ولمط أبي داود برواية الفعفي عن مالك بهذا السند: فقالوا: يا رسول الله! بها قد أفاضت، "فقال رسول الله ﷺ: فلا" حس "إذا"، وقد ورد في قصة صعبة: عفري حلقي، ما أراد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب حبانها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو أخذ الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة.

ونحن نذكر ذلك إلخ الواو حالية وهو مفقود هشام، والمعنى: نحن نتكلم وسحث في هذا الحكم، وهذه المسألة أي المرأة هل لها أن تنتظر لطواف الوداع أم لا؟ ومقولة عائشة رضي الله عنها ما سيأتي من قولها: 'فلم يقدم' من التقديم "الناس" بالرفع فاعله "نساءهم" بالنصب مفعوله 'إن كان ذلك' أي التقديم "لا يفعهن". قال الناجي: قول عائشة رضي الله عنها إن تقدمت الإفاسة لا يفعهن، فإنها لا بد أن يقيم على صواف الوداع، فقالت: ولو لم يستحب الرجوع إلى بلادهن بتقدم الطواف، لا تنفق الناس على تقديم النساء من مبي يوم البحر بطواف الإفاسة، ولكانوا يقتصرون على تأخير الطواف؛ لأن في تقدم طوافهن يوم البحر تكلفاً ومشقة، مع ما يرم من سترهن وبثقل من حملهن، لكن لما علم الناس أن من حاضت مهن كان لها أن ترجع إلى بيدها وإن لم تقدم على طواف الصدر لأجل الحيض، تكلموا تلك المشقة، وكانت أحف عليهم من البقاء معهن إذا حصص. "ولو كان الذي يقولون" من وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً "لأصبح مئى" أو بمكة "أكثر من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد أفاضت" قال الرقاي: أي لو كان طواف الوداع واجباً لأصبح مئى هذا العدد ينتظرون الطهر حتى يطفن لوداع، لكنه لم يكن ذلك، فدل أنه ليس بواجب.

وحاضت إلخ: ليس في السج الهندي لفظ "وقد" والأوجه وجوده، "أو ولدت" أي بعست شئ من الروي على سياق "موطأ يحيى" وعلى هذا السياق فالراجح: حيضها، كما يدل عليه ما سيأتي من المتابعات، ويخالفه سياق "موطأ محمد" ولفظه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سليم قالت: استفتيت رسول الله ﷺ فيمن حاضت =

قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَرْأَةُ الَّتِي تَحِيضُ بِمَنَى تُقِيمُ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، لَا بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَفَاضَتْ فَحَاضَتْ بَعْدَ الْإِافَاضَةِ، فَلْتَنْصَرِفْ إِلَى بَلَدِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنَا فِي ذَلِكَ رُحْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْحَائِضِ. قَالَ: وَإِنْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ بِمَنَى قَبْلَ أَنْ تُفَيْضَ، فَإِنْ كَرِهَتْهَا تَحْبُسُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مَا يَحْبُسُ النِّسَاءَ الدَّمُ.

في نسخة: استمرها

= أو ولدت بعد ما أفاضت يوم الحر، فإذن ها رسول الله ﷺ. فخرجت، وعلى هذا السياق فلفظة "أو" للتبويع، أي ليعم السؤال كلا الوعين، "بعد ما أفاضت" أي طافت طواف الإفاضة، 'يوم الحر' وقد استفتت فيما يحوزها من الخروح أو يلزمها من المقام، حتى يكون أحر عهدها الطواف بالبيت، 'فإذن ها رسول الله ﷺ' أن تخرج، "فخرجت" إلى المدينة بلا طواف وداع، وأخرج اسحاري في "صحيحه" من رواية أيوب عن عكرمة: أن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة صافت ثم حاضت، قال هم: تمر، قالوا: لا تأخذ بقولك وتدع قول ريد، قال: إذا قدمته المدينة فسلوا، فقدموا المدينة فسالوا، فكان فيما سألوا أم سليم، فذكرت حديث صفية، رواه خالد وقتادة.

**والمرأة إلح** راد في السح الهندية بعد ذلك لفظ "التي" وليست الزيادة في المصرية. 'تحبس مئى' يعني قبل طواف الإفاضة، 'تقيم' أي لا ترجع إلى بلدها، "حتى تطوف بالبيت" للإفاضة "لا بدها" أي لا فراق ولا محالة لها "من ذلك"؛ لأن النبي ﷺ قال لصفية: أحاسنتا هي؛ ولأنه ركن للحج إجماعاً "وإن كانت قد أفاضت" أي طافت للإفاضة قبل الحيض، 'فحاضت بعد الإفاضة، فلتنصرف إلى بلدها' إن شاءت؛ لسقوط طواف الوداع عنها، وبذلك قالت الحنفية، ففي "موطأ محمد" بعد ما أخرج حديث أم سيب وعيرها: قال محمد: وهذا بأحد، إنما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم الحر طواف الزيارة، أو ولدت قبل ذلك، فلا تمرن حتى تطوف طواف الزيارة، وإن كانت قد طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت، فلا بأس بأن تمر قبل أن تطوف طواف الصدر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. "فإنه" الصمير للشأن 'قد بلغا في ذلك' الأمر "رحصة" فاعل 'بلغ'، "من رسول الله ﷺ للحائض" في حديث صفية ما أدن به أم سيب، قال الناجي: وسمي ذلك رحصة على عرف الفقهاء فيما أتيح لضرورة من حملة ممنوعة، فلما ورد الأمر في الحاج والمعتمر أن يكون آخر عهدهما الطواف بالبيت، واستثنى من ذلك الحائض، سمي رخصة.

**قال إلح** مالك: "وإن حاضت المرأة مئى" أو ولدت "قبل أن تفيض" أي قبل طواف الإفاضة "فإن كرهها" بالمشاة التحتية في جميع السح المصرية وعنه بنى شرحه الناجي وغيره، وهو الأوجه عندي، وفي أكثر النسخ الهندية بالوحدة، وكتب بين سطور الكتاب في نسخة هندية قديمة: الكر. بإزغشتن، فمعناه على هذا التفسير: إن رجع لها الدم مرة أخرى، ويؤيده هذه النسخة ما في نسخة أخرى مكتوبة بدل هذه النقط: فإن استمر لها الدم، ومعنى الكلام على هاتين النسختين: أن المستحاضة تحبس أكثر أيام الحيض إن لم تطف طواف الإفاضة، لكن الأوجه عندي السح =

## فِدْيَةُ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ

٩٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَيْشٍ، ..

= امصرية سمط "الكري" على ربة صبي، وانسائة من باب الإحارة، ووجه الأوجهية: أن في 'المدونة' وغيرها ذكر هها مسألة الكري أيضاً، وأيضاً بي على ذلك الناحي شرحه، وأيضاً في السبع الهدية يحتاج قوه: تحس عليها إلى التأويل، بخلاف السبع نصرية، فسباقها سمط "تحس عبيها" لا يحتاج إلى التأويل، لأن ضمير الذي هو نائب الفاعل يرجع إلى الكري بلا تأمل، والكري يورث الصبي هو من بكري داته، وقد يقع على المكثري فعيل بمعنى معقول، كذا في "المجمع". "تحس" سواء المذكر في السبع المصرية، فالضمير "إلى الكري"، وهو 'الأوجه'، وساء المؤث في السبع الهدية، فالضمير إلى المرأة، 'عبيها' أي على المرأة أو على نفسها "أكثر مما" وفي السبع الهدية: "أكثر ما يحس النساء" بالنصب معقول يحس، 'الدم' بالرفع فاعله، قال الررقائي: وهو نصف شهر في الحبص، واستشككه من الموار بأن فيه تعرضاً للفساد كقفع لطريق، وأحاده عياض بأن محل ذلك مع أمص اصريق، كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم، وروى البرار وغيره عن جابر، والثقفى في 'فوائد' عن أبي هريرة كلاهما مرفوعاً: **فَمَنْ قَتَلَ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَذْحَجًا مَعَ حَمَلٍ فَحَقَّقَ فِيهِ كَقَعْفٍ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَسَلَّ عَلَيْهِ** **لَا يَصِحُّ أَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، وَأَنْ يَحِلَّ سَبْعَ حَمَلٍ فَحَقَّقَ فِيهِ، فَسَلَّ عَلَيْهِ كَقَعْفٍ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَسَلَّ عَلَيْهِ** لكن في إسناده كل منهما ضعفاً شديداً.

**فدية ما أصيب إلخ** يعني بيان الأحرية التي تحب بقتل الطير أو الوحش على المحرمين في الإحرام والحرم، وتقذمه في أبواب الصيد أن لا تأثير للإحرام ولا الحرم في قتل شيء من احيوان الأهل؛ لأنه ليس بصيد وهو إجماع، وأجمعوا أيضاً على حوار صيد البحر وحرمه صيد البر، واحتلفوا فيما بينهم فيما تحب على من ارتكب صيد البر، وهو المقصود بالذكر ههنا.

**أن عمر إلخ** مقطع، أسد الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر: أن عمر، ثم هو موقوف، ورفع البيهقي واس عدي، ورواية الثقات الإثبات من قوله كماله، كذا في 'على'. 'قضى في الصع' بضم الباء عة قيس، وسكونها عة ثميم، وهي أنثى، وقيل: يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضعة بهاء وبذكر صبعان، واجمع صاعين، ويجمع مصموه الباء على صاع، وساكها على أصبع، قاله الررقائي، وفي 'لغات الصراح': **ضِعْ كَقْتَارَ هَذَا، وَهَكَذَا فِسْرَهْ فِي "الْمَصْمَى" - "كَقْتَارَ"**، وفي 'العيط': **كَقْتَارَ فَتَحْ كَافَ وَسَكُونُ فَاءِ اسْمِ فَارِسِيٍّ وَبَعْرِيٍّ صَبْعٍ وَحَلَّ وَجَعَارَ وَقَشَاحَ، وَكَيْتَه: أُمُ عَامِرَةٌ وَأُمُ حَتُورَ، وَبَسْرِيَّيْ بَدْنًا، وَتَرْكِي دَهْتُو، وَهَسْدِي: بَرْكٌ وَبَرْخٌ وَزَرْخٌ وَهَذَا، حَيَوَانٌ كَثِيرٌ كَالْدَثِّ. وَالْمَشْهُورُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمَشَايِخِ فِي تَرْجُمَتِهِ: بَجُو، وَبِهِ فِسْرَهْ صَاحِبُ "لَفَافِسِ اللَّعَاتِ" وَبَعْرَبُ صَاحِبِ "العيط" بَجُو - "بَرْب"، وَضَاهِرُ كَلَامِ الدَّمِيرِيِّ أَنَّ الْبَرْبَ دَوِيَّةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ كَالسُّورِ، =**

## وَفِي الْغَزَالِ بَعْزٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْبَيْرُوبِوعِ بِحَفْرَةٍ.

= ظهرت مرة بعدد، وفي "اللغات القصية": الصع - صم الماء - بجو كفتار، وهكذا في "كريم اللغات". وقال الدميري: الصع معروفة، ولا تقل صعة؛ لأن الذكر صعان، ومن عجيب أمرها أنها كالأرنب تكون سة ذكرا وسة أنثى، فتلقح في حال الذكورة، وتلد في حال الأنوثة، وهي مولعة سس القنور؛ لكثرة شهوها لحوم بني آدم، ومنى رأت إسانا ثامنا حشرت تحت رأسه، وأخذت تخفه فتقته وتشرت دمه، يحل أكله عند الشافعي وأحمد، ويكره عند مالك، ويحرم عند أبي حنيفة والثوري وفي حاشية "الكوكب الدرّي": يحل أكله عند الشافعي وأحمد، وذهب الجمهور إلى التحريم؛ لتحريم كل ذي ناب من السباع. 'نكش' قال الدميري: هو فحل الصان في أي سس كان، وقيل: بدا أنثى، وقيل: بدا أربع، والجمع أكش وكشاش. وفي "أعلى". هو فحل الصان في أي سس كان، والأنثى نعة، وواجب الصع عند الجمهور نعة لا كش.

قال الموفق: والمتلف من الصيد قسمان: أحدهما: ما قصت فيه الصحابة، فيجب فيه ما قصت، وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق، وقال مالك: يستأنف الحكم فيه، والذي يلعبا قضاؤهم في الصع كش، قضى به عمر وعلي وحابر وابن عباس، وفيه عن جابر: أن النبي ﷺ جعل في الصع يصيدها المحرم كشًا، رواه أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: حكم رسول الله ﷺ في الصع بكش، وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وابن سيرين، وقال الأوراعي: إن كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها وهو القياس، إلا أن اتباع السنة والآثار أولى. وفي "الهدية": الحراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع، فيقومه دوا عدل، ثم هو محبر في الغداء، إن شاء اشترى به هديا إن نعت، أو اشترى طعاما وتصدق به، وإن شاء صام، وقال محمد والشافعي: تحب في الصيد الطير فيما له بصير، ففي الطير شاة، وفي الصع شاة؛ لأن الصحابة أوجسوا الظير من حيث الحلقة، وقال ﷺ: **صع صيد**، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل انطلق الواقع في الآية هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد، أو لكونه مرادا بالإجماع، أو لما فيه من التعميم، وفي ضده التحصيل، والمراد بما روي التقدير به دون إيجاب المعين. "وفي الغزال" قال الدميري: هو ولد الضبية إلى أن يقوي ويطلع قرباه، وفي "مختار الصحاح" هو الشادن حين يتحرك، وقال المجد: الغزال كسحاب، الشادن حين يتحرك ويمشي، أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحصار. 'بعز' هو الأنثى من المعر والجمع أعز وعور، قاله الدميري، وفي "مختار الصحاح": العنز الماعرة وهي الأنثى من المعر. "وفي الأرنب" بفتح الهمزة وسكون راء مهمة وفتح بون، معرب أربا لفظ سرياني ويقال له في الهندية: خرگوش. كذا في "المحيط الأعظم". وقال الدميري: هو واحدة الأرانب، حيوان يشبه العقاق قصير البيدين طويل الرجليين، اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى، وتكون عاما ذكرا وعاما أنثى فسيحان الله القادر على كل شيء - يحل أكله عند العلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرها أكلها. =

٩٣٢ - **ما ت** عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجَرْتُ أَنَا وَصَاحِبِي فِي فَرَسَيْنِ إِلَى ثُعْرَةٍ ثَنِيَّةٍ.....  
 حزين صبي

= 'العاق' بفتح العين نهمة والنون، أنى المعر قبل كمال حور، قاله الرقاي، قال النوفلي، في الأرب عاق، قضى به عمر، وبه قال الشعبي، وقال ابن عباس: فيه حمل، وقال عطاء: فيه شاة، وقضاء عمر في أول، والعاق: الأثني من ولد المعر في أول سنة، والذكر، حدي، وحرم النوي في 'ماسكة' في الأرب عاق، قال ابن حجر فسر في 'الروضة'، عاق أنى معر من حين تولد حتى نزع، وذلك مقدر بأربعة أشهر، لكن في 'المحموع' وغيره عن أهل اللغة إصلاق ذلك عليها ما لم تسكمل سنة، وأصاهر أنه لا مفاة بينهما؛ لأن ما قاله الشيخان بيان لأقل ما جرى عن الأرب، وإن أوهمت العبارة عند عدم تأمينا حلاله، حفرة حيم مفتوحة وفاء ساكنة، الأثني من ولد الصان، وقيل: منه ومن المعر جميعا، وقيل: من المعر فقط، قاله الرقاي، وقال الدميري: يفتح الحيم ما نعت أربعة أشهر من أولاد المعر وفصلت عن أمها، ويقدر لها البيوع إذا قتله اشهر، وبه حرم النوي في 'ماسكة'، قال ابن حجر: فسر في 'الروضة': حفرة أنى المعر تفصل عن أمها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، ثم قال: يجب أن يراد بالحفرة ههنا ما دون العاق، فإن الأرب حير من البيوع وهو طاهر، بناء على ما فسر به في 'الروضة' العاق والحفرة: إذ مقتضاه على ما قرره إذ تأمينا أحدهما، فمن اعترضه بأنه يقتضي أن الواحد في البيوع غير حفرة؛ لأنها تقتضي التفسير المذكور أي في 'الروضة' بما تكون بعد سن العاق، وذلك يخالف الدليل والسقون، فقد عمل عما ذكرته، وقول ابن عجيل: 'يجب في البيوع الصغير القيمة' مردود بما ثبت في محله، من أنه يجب في الصغير صغير فيجب ههنا حدي على حسب حسمه

**إني أجريت الحج** قال الرقاي: لم يسم، 'فرسين' زاد في النسخ مصرية بعد ذلك؛ يستق، وليس هذه في الهدية، وراد الرقاي: ويرمي، وعلى هذا إحصاء الظني كان بالرمي، وما سيأتي في آخر الأثر من كلام الناجي يدل على أنه كان يعدو الفرس، وكلاهما محتملان. 'بني ثعرة' صم المشقة وبسكان المعجمة أعنى، قاله الرقاي، وفي 'مختار الصحاح' لثعرة، الثلثة، 'ثبة' بفتح المشقة وكسر النون، الطريق الضيق بين الجليلين، فأصا صيا أي قتلها، 'وخن محرمان' أي أصاها في حالة الإحرام، 'فما دا ترى' قال الناجي: يخطر أن يكون مستقبلا، ويخطر أن يكون طلب الحكم عليه إذا اعتقد أن الواحد يصح حكمه في ذلك، 'فقال عمر لرجل إن حسمه' قال محمد بن أبي بكر في 'مختار الصحاح': الحب والخاف والخسة: الساجبة، 'تعال' بفتح اللام فعل أمر من تعالى تعاليا ارتفع، وأصه: أن الرجل العالي كان يبادي السافل، ثم استعمل معني ههنا مطلقا، سواء كان موضع المدعو أعنى أو أسفل أو مساويا، فهو في الأصل معني خاص ثم استعمل معني عام، قاله الرقاي، قال الناجي: استدعاء عمر **عند** الرجل الذي إلى حسمه امتثال لقوله تعالى: **عندكم** **عندكم** وهو مذهب مالك أنه لا يجوز أن يحكم فيه أقل من رجلين، قلت: وبه قال الجمهور كما تقدم مفصلا في تفسير الآية. 'حتى أحكم أنا وأنت' راد الحاكم: =



فَأَصْبَنَّا ظَنِيًّا وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ إِلَى جَنَبِهِ: تَعَالَ.....

= ترى شاة تكفيه؟ قال: نعم، "قال: فحكمنا عليه بعمر" أي أشى المعر، 'قول الرجل' أي أدبر "وهو يقول" ابو و حانية، 'هذا أمير المؤمنين لم يستطع' وفي النسخ المصرية: لا يستطيع، أي لا يقدر على "أن يحكم" في مسألة 'طبي' سمعه استقلالاً حتى دعا" أي صب رجلاً آخر يحكم معه" وفي رواية الحاكم: فقال. إن أمير المؤمنين م يحسن أن يعتيك حتى سأل الرجل، الحديث. فض أنه إنما استدعى من يحكم معه: لعجزه عن الحكم في قصيته مفرداً، حتى يعيه عليها الرجل الذي استدعاه للحكم، 'فسمع عمر' قول الرجل 'أي اعتراضه على عمر'، 'فدعاه فسأله: هل تقرأ سورة المائدة' حصها بالسؤال عنها لما كان الحكم فيها دون غيرها من السور، وهو قوله تعالى: **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** "قال: لا، قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي؟" سأله عنه لما أنه كان مشهوراً بالعدالة والعلم والأمانة، وأن كل من عرف عيه عرف عدلته، قاله الناجي، "فقال: لا، فقال عمر"، لو أخبرني" ألك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضرباً، قال ذلك إعلاماً له بأنه عذره جهده بالسورة التي فيها شأن هذه الحكومة، ويحتمل أنه كان يوحه ضرباً ما أظهر من مخالفة التبريل إن كان فهم الحكم، أو لإعراضه عن تفهم القرآن والتدبر فيه، إن كان أعرض عن النظر في الآية والتفهم لها قبل ذلك، إذ كان من العرب الذين لا يخفى عليهم معاهها مع الاهتال به، قاله الناجي. قال الرزقالي: "ثم قال" عمر "وجه استدعائي الرجل الآخر إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه" محمد في آخر سورة المائدة، **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** رجلاً **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** (مائدة ٩٥) تقدم تفسيره مفصلاً، وذكر ذلك إعلاماً له بالمعنى الذي أوجب عليه مشاركة عبد الرحمن بن عوف، ثم أعينه باسمه؛ لأن السائل إن سمع بذكر عبد الرحمن قبل ذلك فقد عرف عدلته، وإن لم يسمع به قبل ذلك، فإنه في أيسر وقت يسأل فيحذر بعدلته وإمامته واشتهار علمه، ولذا قال: "وهذا" الرجل الذي يحكي 'عبد الرحمن بن عوف' أحد العشرة المبشرة بالخلة. قال الناجي: وحب عمر **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** عليهما الحراء، وإن كانا لم يباشرا قتل الصيد، وإنما قتلته حيلهما، لكن لما كانت حيلهما محمولة باختيارهما كانت بمرلة ما لو رميا سهماً أو حجراً فقتلاه به، وقد روى ابن الموار عن مالك فيمن قاذ دابة أو ساقها أو ركها: أنها ما أصابت في ليل أو نهار، فعليه حراؤه، وكذلك لو ضربها فصررت صيدا فقتلته، وما أصابت يدها أو رجلها من غير قياد ولا سياق ولا ركوب، فلا شيء عليه. قلت: وكذلك عبد الحفية، ففي "القية" وبقتله في الإحرام أو الحرم ولو تسبوا أو سهواً أو عوداً يلزم حراؤه، ثم قال: وكذا لو ركب دابة أو ساقها أو قاذها فتلص صيدا بوقشها أو عصها أو دبها أو روثها أو بوها، ضمنه، ولو انقضت بنفسها فأنقضت صيدا لم يضمن. وقال الموفق: كلما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو سبب، وما جنت عليه دابته يدها أو فمها من الصيد، فالصمان على راكمها أو قائدتها أو سائقها، وما جنت برجلها فلا ضمان عليه؛ لأنه لا يمكن حفظ رجليها. وقال القاضي: يضمن السائق جميع حياتها؛ لأن يده عليها ويشاهد رجليها. وقال ابن عقيل: لا ضمان عليه في الرجل؛ لأن النبي **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** قال: **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** إن اقتلت فأنقضت صيدا لم يضمنه؛ لأنه لا يد له عليها، وقال النبي **هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَمَا نَحْنُ بِمُحَرِّمِيهَا** محمد ح.

حَتَّى أَحْكَمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بَعْزٍ. فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْكَمَ فِي ظَنِّي حَتَّى دَعَا رَحُلًا يَحْكُمُ مَعَهُ، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **هَ حَكَمَ** **دَوَا** **عَدَس** **مَكَّة** **هَدَبًا** **بَالِغِ الْكُفَّةِ** **ه** وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

٩٣٣ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ وَفِي الشَّاةِ مِنَ الظَّبَاءِ شَاةٌ.

٩٣٤ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي حِمَامٍ مَكَّةٌ إِذَا قُتِلَ شَاةٌ.

**في البقرة من الوحش** قال الدميري: هذا النوع أربعة أصناف: أُنْهَاءُ، وَالْأَمْلُ، وَالْبَحْمُورُ، وَابْتِثِلُ، وَكُنْهَاءُ تَشْرَبُ الْمَاءَ فِي أَصِيفٍ إِذَا وَجَدَتْهُ، وَإِذَا عَدِمَتْهُ صَرَّتْ عَمَةً، وَقَعَتْ بِاسْتِشْقَاءِ الرِّيحِ، وَيَحِلُّ أَكْلُهَا جَمِيعَ أَنْوَاعِهَا بِالْإِجْمَاعِ. "بقرة" وقد حكى ابن عباس وأبو عبيدة في بقرة الوحش وحماره بقرة. "وفي الشاة من الظباء شاة" من البهائم تماثلها في الجثة عندهم، والقيمة عند الحنفية.

**يقول في حمام** **الح** والحمام عند العرب دوات الأطواق، نحو المواخت والقماري وساق حر - وهو ذكر القمرى - والقطا والوارشين وأشياء دنت، الواحد حمامة يقع على الذكر والأنثى، والهاء للأفراد لا لتأنيث، وعند العامة: أنها الدواجن فقط، كذا في 'مختار الصحاح'، وهكذا حكاه الدميري عن الجوهري، ورواه: المراد بالطوق حمرة أو احصرة أو السوداء، المحيط بعق الحمامة، ونقل الأزهري عن الشافعي: أن الحمام كل ما عب وهدر، وإن تفرقت أسماؤه، والعب بالعين المهمة شدة حره ماء من غير نفس قال ابن سيده: يقال في الطائر: عب، ولا يقال: شرب، ويحل أكله بالإجماع بجميع أنواعه. "مكة" حاصة أو جميع الحرم، قولان للمالكية، "إذا قتل" ببناء مجهول "شاة" بالرفع مبتدأ مؤخر بقوله: "في حمام مكة"، قد الناحي: يريد أن حمام مكة مخصوص بذلك لتأكد حرمة، وهذا يجمع أن يكون في البربوع شاة؛ لأن ذلك كان يقتضي أن يكون في كل حمامة شاة إذا اعتبر القدر؛ =

= لأن الحمام أكبر من البربوع وأعظم حقة وأكثر لحماً، وإذا ودى في البربوع شاة فأبى ذلك في كل حمام أوى، ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام والصيام، ولم يجب في ذلك هدي، فأبى لا يجب في البربوع أوى. وقال أيضاً في موضع آخر: إن الواجب مثل الصيد في النعامة بدنة، وفي الفيل بدنة، وفي بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة، وفي الصبع شاة، وفي النطي شاة وليس فيما دونه من الصغير هدي، هذا حكم الصيد كله إلا حمام مكة، فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وقتادة، وقال أبو حنيفة: ليس فيها إلا قيمتها، وبه قال الشعبي، والذليل على صحة ما قاله مالك: إنه إجماع الصحابة حكمه به عمر وأبو نعيم في المواسم، ولم يذكر ذلك أحد ولا حاله، فثبت أنه إجماع، ودليلاً من جهة المعنى: أن الشاة في الحمامة ليست من جهة الصورة، ولكن على وجه التعليق؛ حرمة مكة، فألحقت بما له مثل من النعم في الهدي، وأقله شاة، وأما حمام الحل فحكمه حكم سائر الطيور يصمن، وبه قال قتادة، وقال الشافعي: في حمام الحل شاة، وبه قال عطاء، والذليل على ما بقوله: إن هذا مما لا مثل له من النعم، ولا له حرمة الاحتصاص بالبيت أو بالحرم، فثبت فيه شاة كالعصفور، وإذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في حمام الحرم، فقد قال مالك: فيه شاة، وبه قال ابن الماجشون وأصعب، وقال ابن القاسم: فيه حكومة، وجه قول مالك: إن هذا حمام متحرم بالحرم، فكانت فيه شاة كحمام مكة، وجه قول ابن القاسم: أن هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام الحل، ثم قماري الحرم وبتمامه عند أصعب بمرئته حمام الحرم، وقال ابن الماجشون: إن هذا الحكم يختص بالحمام دون غيره. وأما عند الحنفية فقد عرفت مراراً أن العبرة عندهم للقيمة حالها لمحمد، إذا أوجب الطير فيما له بطير، كالأئمة الثلاثة، ومع ذلك فقد أوجب محمد أيضاً في الحمام القيمة، وفي الهداية: وما ليس له بطير عند محمد يجب فيه القيمة، مثل العصفور والحمام وأشاههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما أي أبي حنيفة وأبي يوسف، والشافعي: يوجب في الحمامة شاة، ويثبت المشابهة بينهما من حيث إن كل واحد منهما يعب ويهدر، ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن المثل المنطبق هو مثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ كونه معهوداً في الشرع، قال ابن القيم: قوله: مثل صورة ومعنى، وهو المشارك في النوع، وهو غير مراد ههنا بالإجماع، فقي أن يرد المثل معنى وهو القيمة؛ لأن المعهود في الشرع في إطلاق لفظ المثل أن يراد المشارك في النوع أو القيمة، قال تعالى: **فَمَنْ عَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَخَبَرَ عَنْهُ سَلِّمْ عَلَيْهِ سَلَامًا** (سورة: ١٩٤) والمراد الأعم منهما، أعني المماثل في النوع إذا كان المتشبه مثلياً، والقيمة إذا كان قيمياً، ساء معنى أنه مشترك معوي، والحيوانات من القيميات شرعاً إهدار المماثلة الكائنة في تمام الصورة فيها تعليفاً للاختلاف الباصي بين أبناء نوع واحد، فما طُت إذا انتمى المشاركة في النوع أيضاً، فم يبق إلا مشاكسة في بعض الصورة، كطول العنق والرجلين في النعامة مع البدنة ونحو ذلك في غيره، فإذا حكم الشارع بانتفاء اعتبار المماثلة مع المشاكسة في تمام الصورة، =

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَفِي بَيْتِهِ فِرَاحٌ مِنْ حِمَامِ مَكَّةَ، فَيُعَلَّقُ عَلَيْهَا فَتَمُوتُ، قَالَ: أَرَى أَنْ يَفْدِيَ ذَلِكَ عَنْ كُلِّ فِرَاحٍ بِشَاةٍ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النَّعَامَةِ إِذَا قَتَنَهَا الْمُحْرَمُ بَدَنَةً.

= ولم يصمى انتلف لما شاركه في تمام نوعه، بل بالنقل المعوي بعد عدمها وكون المشاككة في بعض اهية انتفاء الاعتبار أظهر، ثم قال: ويجعل حكم الصحاة باطير على أنه كان باعتبار تقدير الشاة، أي بيان أن مالبة مقتول كمالية الشاة الوصف، لا على معنى أنه لا يجري غيره. ووجب في 'الدائع' عن إيجاب صحاة لطير بأن الشاة مختلفة بين الصحاة، وروي عن ابن عباس مثل مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، فلا يفتح بقول البعض على بعض. فثبت: ويشكل على موحى يقتل حمام شاة مجرد مشاهدة العبد: أن في الخردا مشاهدة لعشره من حجارة احبوان، الفرس والغيل وغيره. وأسند واعقر وأسرو وحمل والنعامة: حية

**من أهل مكة** مثلا يحرم بالحج أو العمرة، فإن ساجي إنما حصى الحرم بذلك لأن إحرامه كان سبب تعيينه، فهو سافر عن بيته في غير الحرم وعن عبيها بابه فهلك، فوجب عليه مثل ذلك. وفي بيته فراح' الفرح ويد انطائر والأشئ فرحه، وجمع لغة أفرح وأفرح، وجمع الكثرة فراح، كذا في 'مختار الصحاح'. 'من حمام مكة فيعلق' فتح اللام وكسرها لغة فنية، قاله 'لرر فاني، وفي 'مختار الصحاح': 'أعلق' سبب فهو معق وعلقه لغة، رؤيته متروكة، وعلق الأبواب شدد للكثرة. 'عليها، فتموت' تعيينه عن بيته مدة، فثبت الفراح في مثنها، 'فقال' ماذك 'أرى بأن يهدي' أي يؤدي احراء، وللفظ 'يهدي' تصارفت عليه جميع أسجح منصرية والهدية، وفي هامش الهدية على سبيل السجدة بدنه: يهدي، 'ذلك' لرجل الذي نسب لموقها عن كل فرح شاة' وذلك لما تقدم قريبا أن النسب في قتل الصيد بمررة المشارة. ولا يشته ذلك لما تقدم من قول مالك فيمن أحرم وعده صيد لا بأس أن يفعه عند أهله؛ لأن المقصود هها كونه سببا لقبها، وفي 'شرح المصاب': 'لو أعلق محرم بابه وفي لبيت صبور محبوسة، وخرج إن مني مثلا، فمات الطيور عصفا، فعليه احراء؛ لأنه سبب في موقها.

**ولم أزل أسمع** قال الساجي: يريد إن ذلك شائع فسمع، تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء بذلك، أن في النعامة' النعامة من الطير يذكر ويؤث، والنعامة اسم حسن مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة، كذا في 'مختار الصحاح'، قال الدميري: وتجمع النعامة على نعامات، ويقال لها: أم ايض وأم الثلاثين، قال الخاحص: والفرس يسمونها شتر مرغ وجل أكله بالاحمام 'إذا قتنها المحرم' أو احلال في الحرم 'بدنه' سم أس، قال الدميري: إن الصحاة قضوا فيه إذا قتنه المحرم أو في الحرم بدنه، روي ذلك عن عثمان وعني وبن عباس ويريد أن ثابت ومعاوية، رواه الشافعي والبيهقي، ثم قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث، وهو قول الأكثر من لقيت، وإنما قلنا في النعامة: بدنة بالقياس، لا بهذا، وهكذا في 'المحلى'.

**قَالَ مَالِكٌ:** أَرَى أَنْ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرُ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ، كَمَا يَكُونُ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةً، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَقِيَمَةُ الْغُرَّةِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ التُّسُورِ أَوْ الْعِقْبَانِ أَوْ الْبُرَاةِ أَوْ الرَّخَمِ، فَإِنَّهُ صَيْدٌ يُودَى كَمَا يُودَى الصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ.

**قَالَ مَالِكٌ أَرَى** أَعْتَقْدُ أَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عَشْرُ ثَمَنِ الْمُهْمَةِ وَتَكُونُ الْمُهْمَةُ "ثَمَنِ الْبَدَنَةِ" قَالَ النَّاجِي: وَدَلَّتْ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ فِيهَا حِرَاءٌ مِنَ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ عَشْرِ الْبَدَنَةِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ عَمَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ هَذَا فِي الْعَمَلِ، وَإِنَّمَا حِرَاؤُهَا عَشْرُ قِيَمَةِ الْبَدَنَةِ الَّتِي هِيَ حِرَاءُ النَّعَامَةِ، وَبَيْنَ مَالِكٍ سَبَبُ اخْتِيَارِهِ لِدَلَّتْ، مِنْ أَنَّ مَا قَالَهُ قِيَاسٌ عَلَى دِيَةِ الْحَبِيرِ، فَقَالَ: "كَمَا يَكُونُ فِي حَبِيرٍ الْخَيْرُ" أَيْ مَا دَمَ فِي النَّصْلِ، كَذَا فِي اخْتِيَارِ الصَّحَاحِ، وَقَالَ الدَّمِيرِيُّ: هُوَ مَا يُوَحِّدُ فِي نِصْلِ الْمُهْمَةِ بَعْدَ دَحْجِهَا، الْخُرَّةُ اخْتِرَارٌ عَنْ حَبِيرِ الْأُمَةِ إِذْ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ، "غُرَّةٌ" بِصَمِّ الْعَيْنِ الْمُنْعَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمُهْمَةِ، أَصْلُ الْغُرَّةِ بَيَاضٌ فِي الْوَجْهِ، ثُمَّ عَمِلَ بِهَا عَمَلُ الْخُسْمِ كُلِّهِ كَمَا قَالُوا: أَعْتَقَ رَقْمَةً أَعْدُو وَلِيدَةً أَيْ أُمَةً، بَيَانُ غُرَّةٍ. **وَذَلِكَ** الْمَقْدَارُ "عَشْرُ" بِالصَّمِّ "دِيَةِ أُمِّهِ" لِأَنَّ خَمْسَمِائَةَ، قَالَ النَّاجِي: بَيْنَ مَالِكٍ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَالَهُ فَيَاسًا عَلَى دِيَةِ الْخَيْرِ غُرَّةٌ قِيَمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَهِيَ عَشْرُ دِيَةِ خُرَّةٍ؛ لِأَنَّ دِيَتَهَا خَمْسَمِائَةُ دِينَارٍ.

**التُّسُورُ** جَمْعُ نَسْرٍ طَائِرٍ مَعْرُوفٍ، وَفِي "اخْتِيَارِ الصَّحَاحِ" السَّرُّ يَفْتَحُ الْبُؤْسَ صَائِرًا، وَجَمْعُ الْفِتْلِ أَسْرٌ وَالْكَثِيرُ سُسُورٌ، وَيُقَالُ: السَّرُّ لَا يَحْبَسُ لَهُ، وَإِنَّمَا لَهُ ضَرْفٌ كَضَرْفِ الدَّحَاجَةِ وَالْعَرَابِ، رَأَى الدَّمِيرِيُّ: كُنِيَّتُهُ أَبُو الْأُرْدِ وَأَبُو الْأَصْفَغِ وَأَبُو مَالِكٍ وَأَبُو الْهَيْثَالِ وَأَبُو جَيْحَى، وَالْأَشْيُ يَقَالُ هَذَا: أَمْ قَشْعَمَ، وَنَحْنُ سَرَادُ لِأَنَّهُ يَسُرُّ الشَّيْءَ وَيَسْتَعْمِلُهُ، وَهُوَ عَرِيفُ الطَّيْرِ، وَيَقُولُ فِي صَبَاحِهِ: اِسْ أَدَمَ! عَشْ مَا شَتَّ، فَإِنْ أَمُوتَ مَلَاقِبْتُ، كَذَا قَالَهُ حَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ أَصُولِ الطَّيْرِ عَمْرًا وَأَنَّهُ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَهُوَ دُوٌّ مَسْرٍ وَلَيْسَ بِيَدِي مَحَلِّ، وَإِنَّمَا لَهُ أَضْغَارٌ حِدَادٌ كَالْمُحَالِ، وَهُوَ حَادٍ أَصْبَرُ، يَرَى خَيْفَةً مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ فَرَسَجٍ، وَكَذَلِكَ حَامِسُهُ فِي السَّيِّئَةِ، كَمَا إِذَا شَمَّ الصَّبِيبُ مَاتَ لَوَقْتِهِ، وَهُوَ أَشَدُّ الصَّبْرِ صَبْرًا، حَتَّى إِنَّهُ يَطِيرُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ أَشَدِّ الطَّيْرِ حَرًّا عَلَى فِرَاقِ الْهَلَةِ، فَإِذَا فَارَقَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ مَاتَ حَرًّا وَكَمَدًا، وَحُكْمُهُ: أَنْ يَجْرِمَ أَكْبَهُ، لِاسْتِحْضَانِهِ وَأَكْبَهُ خَيْفٌ. وَفِي "مَحِيطِ الْأَعْصَمِ": يَفْتَحُ بُونَ وَتَكُونُ بَيْنَ مِهْمَةٍ وَرَاءَ مِهْمَةٍ اسْمُ كَرْكَمٍ، وَقَالَ أَيْضًا: كَرْكَمٌ اسْمُ فَارِسِيٍّ، يَقَالُ لَهُ بِاللُّزْكِيَّةِ: فَحْرٌ، وَبَاهِدِيَّةٍ: كَرْكَمٌ وَجْجٌ، وَهَكَذَا فُسِّرَ فِي "الْبَغَاتِ الْفُطْيَةِ" بِـ"كَرْكَمٍ" وَفِي "كَرْكَمِ اللَّعَاتِ" بِـ"كَرْكَمٍ" أَوْ الْعِقَابِ الْمَوْحَدَةِ، جَمْعُ عِقَابٍ، طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، قَالَ الدَّمِيرِيُّ: الْعِقَابُ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ أَعْقَابٌ، وَالْكَثِيرُ عِقَابَانِ، وَعِقَابَيْنِ جَمْعُ الْجَمْعِ، وَكُنِيَّتُهُ أَبُو الْأَشِيمِ وَأَبُو الْحَجَّاحِ وَأَبُو حَسَّانٍ وَأَبُو الدَّهْرِ وَأَبُو الْهَيْثَمِ، وَالْأَشْيُ أَمْ الْخَوَارِ وَأَمْ الطَّيْسَةُ وَأَمْ بُوْحٍ وَأَمْ الْهَيْثَمِ، وَهِيَ مَوْشَى اللَّفْصِ، وَقِيلَ: الْعِقَابُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَيُقَالُ: إِنَّ الْعِقَابَ إِذَا صَاحَتْ تَقُولُ: فِي الْمَعْدِ عَنِ النَّاسِ رَاحَةً، وَفِي "مَحِيطِ الْأَعْصَمِ": الْعِقَابُ: بِصَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ يَقَالُ لَهُ بِاللُّزْكِيَّةِ: فَرَاقُوشُ. -

قال مالك: **وَكُلُّ شَيْءٍ قُدِّي، فَفِي صِغَارِهِ مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي كِبَارِهِ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ دِيَةِ الْحُرِّ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ سَوَاءٌ.**

= وشدية: عقاب وكمه، وفسره في كبره السمات و"تعب اصراع". ب"مدح". أو الشراف جمع بار كقصة وقاض، صرب من صقور قال دميقي "فصح عاتة: باري، مخمفة بياء والثانية: بار. والثالثة: باري، تشديد الباء، وهو مذكر لا اختلاف فيه، ويقطع مشق من الرون وهو برب. وكتبته نو لأنعت ونو لهول ونو لاجو، وهو من أشد حيوانات كبرا. وفي الدر المختار: لا يل ذو ناب يصيد به أو محب يصيد محسه من سبع أو طير، ولا الخشرات ولا النفع ولا الثعب؛ لأنهما نانا، ولا اليربوع والرحمة.

أو الرحمة جمع رحمة فنتحين، كما قاله الشامي، طائر أنقع يشبه السر في الخيفة، كذا في "تخار الصحاح". راد الدميري: الرحمة بالتحريك كسبها ثم حرم وأه رسالة وأه عجيبة، وتسمى بالألوق، وهاء في الرحمة للحسن. ومن ضاع هذا الطائر أنه لا يرضى من حبل إلا بالوحش. ولا من لأماكن إلا بأعدها من أماكن أعدائه، ولا من المصايد إلا بصحورها، ويدت نصير نعرب مثل بالامدغ بيضه، فيقبولون أعر من بيض الألوق، وحكمها: تحريم الأكل، وصياحها: سحان ربي الأعلى وفي الخيط الأعظم الرحمة قسم أوه ويقال ففتحها، فحاء معجمة وميم، يقال له بالفارسية: مرار خوار واهدية، وثبت وبنيدي فإنه أي كل واحد ما ذكر الصيد أي ممنوع النفس في حق حرم وحرم، بوي أي بغي. وحج الخراء كما يودى الصيد أي بغي حسن الصيد أنواعه بالنظر أو القيمة، بدقته حرم أو حلال في حرم، قال ساجي يريد أنه وإن كان يأكل الخيف فإنه لا يجري مجرى الخدعة والعربان في أساحه حرم فنته، وإن كان منه ما بأس ويقصد، فإنه لا يجري مجرى الأسى، ولا يجري إلا مجرى الوحشي الذي يجب على الحرم الخراء بفتنه، فما كان منه به مثل من العجم، حبر بين مثله أو الإصغاء، وما لم يكن له مثل حبر بين الإصغاء والقباض. وقال سوي في المسند أما الصيور، فأحمام وكل ما عب في الماء يجب فيه شاة. وما كان أكبر من أحمامة أو مثنها، فأصحيح أنه له حكمها، وما كان أصغر، ففيه القيمة، وكذلك ما لا مثل له من الصيور، حراد، فيه قيمة. قال ساجي حبر ففته: وما كان أكبر من أحمامة وحوب أثناء فيه ضعيف، ويعتمد ما روجه في الخموح كالفري من وحوب القيمة، وأما عبد الحفمية فالواجب في الصيد القيمة مضيقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام، محمد وأحب انصير فيما له بطير، لكن قوله في الصيور مثل قوله من وحوب القيمة، كما تقدم قريبا في بيان أحمامه، وفي القبة: قال محمد: الخراء بغير الصيد في حقة فيما به بصر، وما لا يصير به كأحمام وسائر الصيور، فحروه قيمه، كما قاله.

**وكل شيء قدي** ساء المجنون أي كل صيد يجري بهدي ففي صغاره يجب مثل ما يكون واحدا في كباره، ففي ولد العامة بدنة، وولد الخمار الوحشي عرق، وولد قطي شدة، وثلاثة مما يجري في بصحة، ثم بين المصنف بغير ذلك فقال: "وإنما مثل فنتحين صفة" ذلك مثل فنتحين دية الحر الصغير والكبير، فهما أي الصغير والكبير في مسألة الدية بمرة واحدة سواء أي يساوي دية الصغير دية الكبير.



## فَدْيَةُ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنَ الْجَرَادِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ

٩٣٥ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحَرَّمٌ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمَ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

وعليه العمامة

٩٣٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ لَتَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

في نسخة: لكعب

**فدية من أصاب الجراد** يعني أن المحرم وكذا الحلال في الحرم إذا أصاب شيئاً من الجراد ماذا يجب عليه من الجراء؟ والجراد: بالفتح يقال له بالفارسية: منج. قال الحافظ: يفتح الحيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة، والذكر والأشئ سواء كالخمامة. قالوا: سمي بذلك؛ لأنه يجرذ الأرض أي يأكل ما عليها.

**إني أصبت جرادات الجراد** جمع جرادة، وتقدم أن الجراد يقع على الذكر والأشئ، "سوطي" أي قتلتها به "وأنا محرم" فماداً ترى عني؟ "فقال له عمر: أطعم قبضة" بفتح القاف والصم لعة أي حفصة "من طعام" قال الرقائي: وهو مذهب مالك في 'المدونة' وغيرها أن في الجراد قيمته، وفي الواحد قبضة أي حفصة. وقال الباجي: قول عمر: "أطعم قبضة" يريد أنها أحف عليك من غير ذلك وهي تحرى عن الجراد، وكذلك يقول مالك. وفي 'شرح الباب' لو قتل جرادة في الإحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام ولو قليلاً؛ ما ورد عن بعض الصحابة: ثمرة خمر من جرادة. وفي مسود السرحمي "فيه القيمة، ولو قتلها مملوك في إحرامه إن صام يوماً واحدة جرادة فقد راد على قدر الواجب وهو أكمل الأداء، إلا أن الصوم لما لم يتخير لا يجوز أقل من يوم، وإن شاء جمعها حتى تصير عن جرادات تقوم بنصف صاع من ر فيصوم يوماً فيكون جزاء وفاقا، ولو وطئ جرادة عامداً أو جاهلاً فعليه الجراء إذا تلف منه شيء إلا أن يكون كثيراً قد سد الطريق، فلا يصمن، ولو شوى جرادة فأكله بعد ما صمه فلا شيء عليه للأكل أي إذا صمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم، بخلاف الصيد.

**رجلاً جاء إلى عمر:** فسأله عن "حكمه" جرادة قتلها ذلك الرجل "وهو محرم" الواو حالبة "فقال عمر لكعب" الأخبار "تعال" أي هلم "حتى نحكم" عملاً بقوله تعالى: ﴿نَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٩٥) "فقال كعب: درهم" جراء جرادة، "فقال عمر" لكعب إنكاراً عني كعب "إنك لتجد الدراهم" الكثيرة حتى توجب درهماً عني جرادة، ثم حكم عمر عليه السلام بما هو أخف مما حكم لكعب، فقال: "لثمرة واحدة" خير من جرادة" مثل من أمثال العرب المشهورة. قال اساجي: قوله. "لكعب إنكاراً عليه" لتسامحه بالدراهم وإيجائها في غير موضعها فعل من كثرت دراهمه =

## فِدْيَةُ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ

٩٣٧ - **مَاتَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....**

= وهات عبه، واحكم في جراء الصيد يُصا يجب أن يتحرى وحتهد فيما يحكم به، ويترك التسامح و الحكم بأكثر من اواح كما يترك حكم بأف منه. ثم قال عمر: "شجرة حير من حرمة يريد أنها خرى عنها لأف أفضل منها ويُفع لأكلها من الحرادة وأكثر ثما من أراد بيعها. وفيه أن الخكمين ردا حنفا بهرم فون و حد منهما، و يجب أن يستأنف لحكم وعل كما رجع إلى فون عمر أو لعل عمر . اسدعى غير كعب لنحكم معه

**كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدَانِ، أَحَدُهُمَا بِالْعَمْرَةِ، فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فَتَعَدَّ صُطْلَهُ فِي عَمَلِ عَجْرَةٍ، رَادٌّ فِي الْمَسْحِ الْمَصْرِيَّةِ فِي رَأْسِهِ وَيَسَّسَ هَذَا فِي الْمَسْحِ الْمُدْنِيَّةِ، وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ مَاتٍ عَنِ الْحَارِثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَعَا لَهُمْ مَاتٌ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْقَوْمَ عَنِ تَحْقِيقِ الْعَنْتَةِ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِالْمَشْقَةِ الَّتِي نَالَتْهُ خَفَّفَ عَنْهُ.**

**فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ سَاحِي. وَذَمَّرَ وَإِنْ كَانَ يَفْصِي الْوُجُوبَ أَوْ الدَّبَّ وَلَا تَكُونُ لِإِسَاحَةِ أَمْرٍ، فَقَدْ يُعْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسِي ﷺ دَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِرَادَةُ الْأَفْضَلِ لَهُ فَقَدْ هِيَ الْإِسَاسُ عَنِ أَدَى نَفْسِهِ، وَتَحْمِلُ مَشْقَةَ الْحَارِجَةِ عَنِ لِعَادَةِ الْمُؤَدِيَةِ الَّتِي لَا يَصِفُهَا الْإِسَاسُ عَالِمًا فِي الْعِبَادَاتِ، وَدَبَّ كَرَهُ مِنْ خَوْلَاءِ سَتِ نَوَيْتُ أَنْ لَا تَنَامَ اس، وَقَدْ قَالَ ﷺ لَعَنَ مَنْ عَدَلَ مَا عَصَى أَنْ حَقَّ رَأْسُهُ أَيْ يَرِيْلُ شَعْرُهُ نَعَمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْسَى أَوْ مَقْصُصٌ أَوْ بَوْرَةٌ، قَالَ الرُّرْقَالِيُّ نَعَامَ سَعْبِي وَقَالَ اس قَدَمَهُ لَا تَعْلَمُ حَلَاْفًا فِي إِحْقَاقِ الْإِرَاقَةِ بِالْحَقِّ مَوْءَ كَانَ مَوْسَى أَوْ مَقْصُصٌ أَوْ بَوْرَةٌ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ" يَاسَ لِقَوْلِهِ نَعَامَ: هَذِهِ فِدْيَةُ مَنْ تَصَدَّقَ (بِقِرْدِهِ ١٩٦)، وَقَالَ اس فِي حَمَةِ امَسَائِلِ الْمُسْتَبْطَلَةِ مِنْ حَدِيثٍ: وَمِنْهَا أَنْ الصُّومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَقَالَ اس حَرِيرٌ بِسَدِّهِ إِلَى الْخُسْ فِي قَوْلِهِ: فِدْيَةُ مَنْ صَامَ أَوْ صَدَقَ أَوْ سَدَّ، قَالَ: إِذَا كَانَ نَاغْرَهُ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ حَقَّقَ وَافْتَدَى بِأَيِّ هَذِهِ امَثَلَاثَةِ شَاءَ، وَنُصِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةَ عَلَى عَشْرَةِ مَسَكِينَ، لَكِنْ مَسَكِينَ مَكُوكِينَ مَكُوكَا مِنْ قَرٍّ وَمَكُوكَا مِنْ بَرٍّ وَلَسَلْتُ شَاءَ. وَقَالَ قَتَادَةُ عَنِ الْحُسَيْنِ وَعِكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ: فِدْيَةُ مَنْ صَامَ أَوْ صَدَقَ قَالَ: بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسَكِينَ. وَقَالَ اس كَثِيرٌ فِي 'نَفْسِيرِهِ': وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ مِنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيرٍ وَعَنْقَمَةُ وَالحُسَيْنِ وَعِكْرَمَةُ قَوْلَانِ عَرِيَانِ فِيهِمَا نَصْرٌ: لِأَنَّهُ تَنَتِ اسْمَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فَصِيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لَا عَشْرَةَ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ فِي 'الاسْتِدْكَارِ' رَوَى عَنِ الْحُسَيْنِ وَعِكْرَمَةَ وَبَافِعَ صُومَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، قَالَ: وَهُوَ نَاغِيَهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ**

أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّتَيْنِ مُدَّتَيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ انْسُلُكُ بِشَاةٍ أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ.

أو أطعم بيان لقوله تعالى: ٥٥ . صدقة (سفره ١٩٦) "سنة مساكين" ويدخل فيهم الفقراء أيضاً، 'مدين مدين بالتكرير؛ لإفادة عموم الشية، "لكل إنسان" منهم، وفيه عدة مباحث، الأول: في اختلاف الروايات في هذا البضع، ففي السحاري رواية لمجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أو تصدق بقرق بين ستة. قال الخافظ: فتح الماء وإبراء، وقد تسكر مكيال معروف بالندية وهو ستة عشر رطلاً، ووقع في رواية أحمد وغيره: والقرق: ثلاثة أصع. ومسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى. أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين. وفي رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة عن السحاري: أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. قال الخافظ: ولطبراني عن أبي الوليد شيخ السحاري فيه: لكل مسكين نصف صاع تمر. ولأحمد عن يهر عن شعبة: نصف صاع طعام. وشعر بن عمر عن شعبة: نصف صاع حنطة. ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضي أنه نصف صاع ربيب؛ فإنه قال: يطعم فرقاً من ربيب بين ستة مساكين. قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات؛ لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد. قال الخافظ: وانحطوط عن شعبة أنه قال: في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعله من تصرف الرواة، وأما الربيب فلم أراه إلا في رواية الحكم، وقد أخرجها أبو داود، وفي إسناده ابن إسحاق وهو حجة في المعاري لا في الأحكام إذاً، حاله، وانحطوط رواية التمر فقد وقع الحرم لها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم، ولم يختلف فيه على أبي قلابة. والثاني: أن الإطعام لستة مساكين، وترجم السحاري في "صحيحه" باب قوله تعالى: ٥٥ . صدقة وهي إصعاً ستة مساكين. قال الخافظ: يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مهمة فسرهما السنة، وهذا قال جمهور العلماء. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال: الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين، وروى الطبري عن عكرمة وابع نخوه. قال ابن عبد البر: لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار. وفي 'العبي' إن الإطعام لستة مساكين ولا يغزى أقل من ستة، وهو قول الجمهور، وحكي عن أبي حنيفة أنه يجوز أن يدفع إلى مسكين واحد، والثالث: أن الواجب في الإطعام لكل مسكين نصف صاع من أي شيء كان المخرج في الكفارة قمحاً أو شعيراً أو تمر أو هو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وداود، وحكي عن الثوري وأبي حنيفة تخصيص ذلك بالقمح، وأن الواجب من الشعير والتمر صاع لكل مسكين. وحكى ابن عبد البر عن أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك والشافعي. وفي "الدائع" أن الصدقة المقدرة للمسكين في الشرع لا تنقص عن نصف صاع، كصدقة الفطر وكفارة البمين والفطر والظهار "أو اسك" بوصل أهمرة وصم السين، "شاة" أي تقرب بدخها. قال الخافظ: قوله: اسك بشاة، ووقع في رواية الكشميهني: شاة بغير موحدة. والأول: تقديره تقرب بشاة، ولذلك عداه بالياء، والثاني: تقديره ادبح شاة، "والسك" يطلق على العادة وعلى الدبح المخصوص، 'أي ذلك' المذكور من الأنواع الثلاثة، 'فعلت' بالخطاب، "أجراً عنك" في التكفير، صرح بذلك بعد التعبير بلفظ =

٩٣٨ - مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،  
عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُّكَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ،  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْلِقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ  
مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ.

«أَوْ» اعتمد للتخيير زيادة في البيان، وترجمه المحاربي في «تصحيحه» بـ «قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنْقُصْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» قال حافظ: فوجه محير من كلام المصنف، استعاده من «أَوْ» المنكرة، ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه باختيار، وأقرب ما وقعت عليه من صرف حديث سب إلى التصریح ما أخرجه أبو داود من طريق شعبي عن ابن أبي يني عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنْقُصْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» قاله. **فاحتمل** أحدث، وفي رواية مالك في «الموطأ»: أي ذلك فعنت أحرأ، وفي «الهداية» إذا حنق ربع رأسه أو ربع خيئه فصاعدا فعليه دم، فإن كان أقل من الربع فعليه صدقه، وإن نصيب أو سن أو حنق من غير فهو محير إن شاء دبح شاه وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصابع من شعاعه وإن شاء صدم ثلاثة أقدام.

ان رسول الله ﷺ قال له وهو محرم معه بالحديبية وقمل ينثر عني وجهه: "عنت اذالك هوامث" فشد بمجمع هامة بشدها وهي الدابة، وامرادهما ههما القمل كما في كثير من نروانات، لأنه تصق عني ما بدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات والقمل، قاله رر فالي سعا لحافظ وغيره. وقال بدميري: هوم حشرت الأرض، والهامة كل ما يهجم بالآدى اسم فاعل من هجم بهم. فقلت. نعم، ب رسول الله ﷺ آذني. فقال رسول الله ﷺ احق كسر للام، راسك أي رأس شعرة. قال الساجي: قوله: 'هوامث' يريد القمل فهو هوم الإنسان المنحصر عسده، فيما رأى رسول الله ﷺ أكثرها مأه عن تأديها فأعلمه بذلك، فقال: احق راسك، ثم أعلمه بما يفرمه في حلق رأسه وهي القدية، وهدي يد عني أن رة عمل عن رأس الإنسان مموخ، وثما يحب به القدية، وإلا فقد كان يأمره بمشط رأسه واسعمل ما يقطنها ويريتها مع فناء شعرة. لكن ما كنت بصرورة سيج لأمرين؛ لأنه إنما تحب بارلتها في حالة وحدة فدية واحدة، وهو أقرب ساولا فيما يريد، وأعم منفعة ورحة أمره بالخلق، وهذا من قصد إزالة الشعر، فأما من لم يقصد إزالته وإنما قصد إلى فعل آخر، فكان سبب تساقط لشعر من رأسه ولحيته، فلا فدية. وقد روى محمد فبمن سقط من شعر رأسه شيء حمل متاعه أو جر يده عن لحيته فتساقط منهمما الشعرة أو لشعرتان أو عتسل تردا فتساقط منهما الشعرة أو لشعرتان أو اغسل برود فتساقط منه شعر كثير: لا شيء عليه، ووجه ذلك: أنه لم يقصد بزيته. أو صم ثلاثة أيام أو أصعب ستة مساكن أو اسلك شاة.

٩٣٩ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِسُوقِ الْبُرْمِ بِالْكُوفَةِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُلْفُخُ تَحْتَ قِدْرٍ لِأَصْحَابِي وَقَدْ امْتَلَأَ رَأْسِي وَلِحْيَتِي قَمْلًا فَأَخَذَ بِجَبْهَتِي، ثُمَّ قَالَ: اخْلِقْ هَذَا الشَّعْرَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلمَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَسْئَلُ بِهِ. قَالَ **مَالِكٌ** فِي **فِدْيَةِ الْأَذَى**: إِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ أَنْ أَحَدًا لَا يَفْتَدِي .....

**حاجي رسول الله ﷺ** 'وأنا أُلْفُخُ تحت قدر لأصحابي' وفي رواية: قدر لي، وفي رواية: تحت برمة لي، فيبين أن القدر برمة ولا تنافي بين إصافته له تارة، ولأصحابه أخرى كما هو ظاهر. "وقد امتلأ رأسي ولحيّتي قملًا" زاد أحمد: حتى حاجي وشاربي. وفي رواية أبي قلابة: قملت حتى طست أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أسفها إلى أعلاها، "فأخذ جبهتي" لعنه أخذه على سبيل التأنيس، "ثم قال: اخلق هذا الشعر" أي شعر الرأس؛ فإن الوارد في الروايات: **حسن** ست. "وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين" ثم ذكر وجه الاختصار على الأمرين، ووارد في الآية التحجير بين الثلاثة، فقال: 'وقد كان رسول الله ﷺ علم' أي بإحضاري إياه كما في رواية عبد الله بن معقل عبد البخاري: 'تعد شاة؟ فقلت: لا، الحديث. "أنه ليس عندي ما أسئلك به" فلم يأمرني به فلا يخالف الروايات الواردة بالتحجير بين الثلاث؛ لأن ذلك عند وجود الشاة، فلما أحمره أنها ليست عنده خيره بين الصيام والإطعام، قاله الرقابي. وفي كلام الحفاظ: وهذا يجمع بين مختلف ما ورد في التحجير.

**قال مالك في فدية الأذى**. المذكورة في الآية، "إن الأمر فيه" أي الحكم في هذه المسألة، "أن أحدا لا يفتدي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية" قال الحاجي: ومعنى ذلك أن الفدية إنما هي عن إماطة الأذى، فمن لم يخطه لم تحب عليه فدية ولا وجد سبب وجوبها، فلا يحزى عنه كما لا يحزى إخراج الهدي قبل تجاوز الميقات بالإحرام ولا الكفارة في الصوم قبل فساد. وقال في "المحلى": "نه قالت الأئمة الثلاثة الناقية. "وإن الكفارة إنما تكون بعد وجوبها على صاحبها" قال الحاجي: وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد كفارة اليمين ففاس فدية الأذى عليها في المنع. والثاني: أن يريد أن فدية الأذى كفارة فلا يجوز إخراجها قبل وجوبها، فنه بذلك على أن هذا حكم جميع الكفارات، وأن الفدية من جملة الكفارات فلا يجوز إخراجها حتى تجب، فهذا مطرد على رواية منع إخراج كفارة اليمين قبل الحنث، وأما على رواية إحارة ذلك في كفارة اليمين فالفرق بينهما أن كفارة الفدية لم يوجد سببها، وكفارة اليمين قد وجد سببها وهو اليمين، فوارن فدية الأذى من اليمين أن يكمر قبل يمينه؛ فإنه لا يحزىه قول واحد. قلت: وأداء كفارة اليمين قبل الحنث مختلف فيه بين الأئمة بخلاف قبل اليمين فهو إجماعي. 'وأنه يصع' أي يؤدي "فديته حيث ما شاء" أي في أي موضع شاء من الحل أو الحرم كما سيصرح به، =

حَتَّى يَفْعَلَ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِنَّ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ وَحُوبِهَا عَلَى صَاحِبِهَا،  
وَأَنَّهُ يَضَعُ فِدْيَتَهُ حَيْثُ مَا شَاءَ التُّسُكُ أَوْ الصِّيَامُ أَوْ الصَّدَقَةُ بِمَكَّةَ أَوْ بغيرِهَا مِنْ  
الْبِلَادِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلُحُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَتَتَفَّ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا، وَلَا يَحْلِقَهُ وَلَا يُقَصِّرَهُ  
حَتَّى يَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ أَدَى فِي رَأْسِهِ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ  
أَنْ يُقَدِّمَ أَظْفَارَهُ وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً وَلَا يَطْرَحَهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا مِنْ جِلْدِهِ وَلَا  
مِنْ ثَوْبِهِ، فَإِنْ طَرَحَهَا الْمُحْرَمُ مِنْ جِلْدِهِ أَوْ مِنْ ثَوْبِهِ فَلْيُطْعِمْ حُقْنَةً مِنْ طَعَامٍ. قَالَ  
مَالِكٌ: مَنْ تَتَفَّ شَعْرًا مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ إِبْطِهِ أَوْ طَلَى جَسَدَهُ بِنُورَةٍ أَوْ يَحْلِقُ عَنْ شَجَةٍ

= "التسك أو الصيام أو الصدقة" بيان لفدية، وصرح بالثلاثة لاختلاف الأئمة في الاشتين الأخيرين، "مكة أو غيرها من البلاد" زيادة إيصاح لقوله: "حيث ما شاء". وتقدم الكلام على ذلك في آخر الحديث الأول.

**لا يصلح للمحرم** أي يحرم عليه من الصلاح، صد الفساد وهو حرام، "أن يتف من شعره" سواء كان في رأسه أو جسده عند الجمهور، "شيئاً ولو واحداً، "ولا يحلقه" بموسى أو بورة أو غيرها، "ولا يقصره" تفرص وغيره، والمعنى: لا يريبه كنه ولا حره أصلاً. "حتى يحل" أي يستمر عدم إحوار إلى أن يحل من إحرامه سواء كان للحج أو العمرة، "إلا أن يصيبه أدى في رأسه" أو في جسده فيحور له أن يحلق، وعلى هذا "فعليه فدية" واجبة بعد الحلق "كما أمره الله تعالى" بقوله: "فمن كان منكم من رأسه أو من جسده أو من ثوبه أو من جلدته" (١٩٦) "ولا يصلح له" أي لا يجوز أن "يقدم أظفاره" قال الخرقى: ولا يقطع ظفر إلا أن يكسر. قال الموفق: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلع أظفاره إلا من عذر؛ لأن قطع الأظفار إزالة جزء يترفع به، فمحرم كإزالة الشعر؛ فإن الكسر فيه إزالته من غير فدية تلزمه. "ولا يقتل قملة" واحدة، وأولى ما راد، وفي بعض النسخ قمله بالإضافة على إرادة الحس وتقدم أيضاً أنه لا يجوز قتلها عند مالك والحنفية، واحتلت الرواية في ذلك عن أحمد أنه لا يتف من المحرم ولا يقتل القمل. وقال النووي في "المناسك": له أن يحكي القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك، وله قتله ولا شيء عليه. "ولا يطرحها" أي القملة، "من رأسه إلى الأرض ولا من جلده" أي من جسده، "ولا من ثوبه" الذي لسه، "فإن طرحتها المحرم من جلده" ولو من الرأس، "أو من ثوبه فليطعم" من الإطعام، "حقة" بالصم، "من طعام" أي ملء يد واحدة كما قاله في المدونة وإن كانت لعة ملء اليدين، قاله الرقاي.

**من نتف شعراً** ولو واحدة عند مالك "من أنفه أو من إبطه" قال الساجي: يريد أن يسير ذلك وكثيره إذا قصد إليه سواء تحب بذلك كنه الفدية؛ لأنه من إمطة الأذى ومما جرت العادة بالتنظيف بإزالته وإزالة مثله، =



فِي رَأْسِهِ لِضَرُورَةٍ أَوْ يَخْلُقُ قَفَاهُ لِمَوْضِعِ الْمَحَاجِمِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، إِنْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَخْلُقَ مَوْضِعَ الْمَحَاجِمِ.

= وأما ما لا يقصد إلى تنفه وإنما يقصد إلى غير ذلك مثل: أن يريد نزع محاص ناس من أنفه فتتعلق معه شعرات، فهي 'المسوط' عن مالك لا شيء عليه. وفي 'شرح السب' إذا حلق رأسه كنه أو ربعه فصاعدا فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة، هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب. وذكر الطحاوي في 'مختصره' أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب إدم ما لم يحلق أكثر رأسه، وهو حلق لحيته أو ربعها فعليه دم، وفي أقل من الربع صدقة، وإن أحد من شاربه أي بعصه أو حنقه كنه عليه صدقة، وهو حلق ابرقة كلها فعليه دم، ولو بعصها فعليه صدقة، وهو حلق الإصبع أو أحدهما فعليه دم، وفي أقل من إصبع صدقة، ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ فعليه دم، كما أحارده صاحب 'الهداية' وكثير من المشايخ. وقيل: صدقة لما في 'المسوط': متى حلق عضو مقصودا بالخلق فعليه دم، وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة، وما في 'المسوط' أصبح، وإن حلق أقل ما ذكر من كل عضو فصدقة، ولا يقوم الربع من هذه الأعضاء مقام لكل، وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة إنما هو في حالة الاحتار بأن ارتكب الخطر بعير عذر، أما في حاة الاضطراب بأن ارتكبه عذر كمرص وعنة فهو محير بين الصيام والصدقة والدم. "أو طلى" من المخرد في السح الهدية، وأطلى من المرید في السح المضربة، وكلاهما معنى، قال صاحب مختار 'الصحيح': صلاه بالدهن وغيره من باب رمى وأطلى به على افتعل. "جسده بورة" قسم النون ححر بكس، ثم عنت على حلاط تصاف إليه من ربيع وغيره يستعمل لإزالة الشعر، قاله الرزقاني "أو يحلق" الشعور "عن شجة" كانت في رأسه لضرورة" كالتداوي وغيره، "أو يحلق قفاه" أي مؤخر الرأس، 'موضع المحاجم' جمع محجمة بكسر الميم وهي فارورة الحمامة ويقال لها: المحجمة أيضا بكسر الميم، وإنما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس، فإن العرب يحتجمون على الرأس والعرس بين الكتفين والآخرين على غيرهما، وفي 'الهداية' إن حلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: عليه صدقة؛ لأنه إنما يخلق لأجل الحمامة وهي ليست من المخطورات. "وهو محرم" في هذه الأحوال كلها سواء فعل هذه الأمور المذكورة "ناسيا أو جاهلا إن من" هكذا في أكثر النسخ بريادة لفظ 'من' فـ"أن" بتشديد النون و"من" اسمه وليس في بعض النسخ لفظ 'من' فـ"إن" يسكون النون شرطية، "فعل شيئا من ذلك" المذكور قبل ذلك "فعليه الفدية في ذلك كنه" وتقدم في الحديث الأول أن السهو والعمد والخطأ والجهل كلها سواء عند الجمهور في وجوب الفدية. "ولا يسمي له أن يحلق موضع المحاجم" قال الساجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أنه لا يسمي أن يحلق ذلك للاحتجام إلا لضرورة؛ لأن إماسة الأذى لا تفعل وإن فدى إلا لضرورة. الثاني: أن حلق الشعر في الخمسة محظور على المحرم وأن هذا من جملة، فأحير أن حكمه حكم سائر شعر الجسد.

قال مالك: مَنْ جَهِلَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ افْتَدَى.

## مَا يَفْعَلُ مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَه شَيْئاً

٩٤٠ - **مالك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَه شَيْئاً أَوْ تَرَكَه فَلْيَهْرِقْ دَمًا، قَالَ أَيُّوبُ: لَا أُدْرِي أَقَالَ: تَرَكَ أَوْ نَسِيَ. قَالَ مَالِكُ: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ هَدْيًا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْكَاً فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ النُّسْكِ.

**من جهل** قال الررقابي: وفي نسخة: نسي، "فحلق رأسه قبل أن يرمي الجمره افتدى"؛ لأنه حلق قبل أن يتحلل من شيء من إحرامه، فأول التحلل رمي جمره العقبة، قاله الناحي. وقال الررقابي: لأنه ألقى انتفت قبل التحلل وقد أمر كتب بالفدية في الحلق قبل محله لضرورته، فكيف بإحماهل والناهي. قست: وذلك؛ لأن الترتيب بين الحلق والرمي واجب عند المالكية أيضاً. قال الدردير: اعلم أنه يفعل يوم البحر أربعة أمور: مرتبة رمي العقبة فالبحر فالخلق فالإفاصة، فتقدم الرمي على الحلق والإفاصة واجب، وما عداه مندوب. وسيأتي مداهب الأئمة في ترتيب هذه الأفعال في أول حديث جامع الحج.

**ما يفعل من نسي الحج**. اعلم أن أفعال الحج عند الأئمة الأربعة مركبة من ثلاثة أشياء: الأركان والواجبات والنسك. والمقصود كما يظهر من ملاحظة الأثر الوارد فيه: بيان من نسي أو ترك شيئاً من الواجبات كما سيأتي بيانه.

**قال من نسي الحج**: أو قال 'تركه' شك من الراوي على الظاهر كما يدل عليه قول أيوب الآتي، 'فليهرق دماً' وهذا قال الجمهور كما سيأتي مفصلاً، "قال أيوب: لا أدري أقال" سعيد شبحي، وليس في السج المصرية جمره الاستمهام، "ترك أم نسي" يعني أن لفظة "أو" في الأثر ليست لتشويج، بل لنسك من الراوي، وفيما حكى صاحب 'الجمع الفوائد' من رواية مالك فيها زيادة مما بعد الفرائض، وسيأتيها عن ابن عباس: من نسي شيئاً من نسكه أو تركه مما بعد الفرائض فليهرق دماً. وذكر صاحب 'الهداية' برواية ابن مسعود: من قدم نسكاً على نسك فعليه دم، وتعقب عليه شراحه فقالوا: كونه برواية ابن عباس أعرف.

**ما كان من ذلك**: أي الدم المذكور في أثر ابن عباس "هدياً فلا يكون" دنع، "إلا نمكة" أو متى كما تقدم في محله، 'وما كان من ذلك نسكاً فهو يكون حيث أحب صاحب النسك' قال الناحي: يريد أن ما لم يرم بشيء من ذلك من الهدى على ما تقدم تفسيره قبل هذا، فلا يكون إلا نمكة؛ لأن الهدايا لا تكون إلا نمكة، قال تعالى: هَذَا بِعِزِّكَ مُدَّةٌ (مائتة: ٩٥)، فلا يجوز أن يحر هدياً إلا متى أو نمكة، ويريد بقوله: النسك ههنا فدية الأدي؛ =

## جَامِعُ الْفِدْيَةِ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ أَوْ يَمَسَّ طَبِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِيَسَارَةَ مَوْتَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ.

= لأنه الذي لصاحبه أن يدعه حيث شاء إذا لم يثبت له حكم الهدى، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أذى مِنَ رَأْسِهِ فَغُلَّتْ عَلَيْهِ أُذُنُهُ ثَلَاثَةٌ﴾ (البقرة ١٩٦). واسم السك يصح أن يقع على فدية الأذى وعلى الهدى وعلى كل واحد من أعمال الحج والعمرة، ويقع على حمة الحج والعمرة، لكن المراد في هذا الموضع إراقة الدم على وجه الفدية. قلت: إن دماء الحج عند المالكية ثلاثة أنواع، وهي مقسمة على نوعين: الهدى والسك وهو دم الفدية، ويختص الأول بمى أو بمكة، ولا يختص الثاني بموضع، وأما عند الحنابلة فكل هدى أو إصعام فهو لمساكين الحرم إلا من أصابه أذى من رأسه، فتحور في الموضع الذي حلق فيه، وفي رواية: محل الجميع الحرم، وبه قالت الشافعية والحنفية.

**التي لا يسعى.** أي لا يجوز "له أن يلبسها وهو محرم أو" أراد أن "يقصر شعره" وهو محرم، "أو يمس طيبا من غير ضرورة" داعية إلى هذه الأمور، بل يريد أن يفعلها، "لبسارَةَ مَوْتَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ" أي يسهل له مشقة الفدية لعنايه. قال مالك: "لا ينبغي" أي لا يجوز، "لأحد أن يفعل ذلك" أي ما ذكر من الأمور، "وإنما أُرْخِصَ" بقاء المجهول، "فيه" أي فيما ذكر من لبس الثياب وقطع الشعر "للضرورة" قال الباجي: يعني من أراد أن يأتي شيئا من محظورات الإحرام من غير ضرورة، ويعتدي واستسهل الفدية لفقتها أو لكثرة ماله؛ فإنه لا يجوز له ذلك من غير ضرورة وهو أثم، وإنما يجوز له ذلك بشرط الضرورة والأذى الذي ليس بمعتاد. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أذى مِنَ رَأْسِهِ فَغُلَّتْ عَلَيْهِ أُذُنُهُ ثَلَاثَةٌ﴾، فاشتترط في استباحة ذلك الضرورة والأذى، وكذلك قال النبي ﷺ لكعب بن عجرة وقد رأى كثرة ما به من القمل: **يُؤَدِّثُ هَامِثٌ** فلما قال: نعم، قال له: **احبس رأسك**. وأمره بالفدية فعلق بإباحة ذلك بالتأدي بالهوام وعلى من فعل ذلك الفدية، متدأ قدم عليه حرمه. قال الباجي: الطاهر أنه أراد به وإن كان الخلق والناس والتطبيب من المعاني المخطورة لغير ضرورة؛ فإن الفدية تجب على من فعل ذلك، ولا يخرج بالخطر والإثم عن وجوب الفدية، ويحتمل أن يريد به وإنما أُنِيجَ له فعل شيء من ذلك للضرورة، وأوجب عليه مع ذلك الفدية؛ ليظهر تغليظ المعصية، فكيف بمن فعله لغير ضرورة إلخ. وقد تقدم قريبا تحت حديث كعب بن عجرة: أن العامد والساهي والمعدور وغيره سواء عند الجمهور في وجوب الفدية، وإن اختلفوا في التحجير وتحتم الدم.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصَّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ النُّسْكِ أَصَابِحُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا  
النُّسْكُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ؟ وَبَأَيِّ مَدٍّ هُوَ؟ وَكَمْ الصَّيَامُ؟ وَهَلْ يُؤَخَّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَفْعَلُهُ  
فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي الْكُفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَابِحُهُ  
مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا، وَأَمَّا النُّسْكُ فَشَاةٌ، وَأَمَّا الصَّيَامُ فَثَلَاثَةُ  
أَيَّامٍ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعَمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانَ بِالْمُدِّ الْأَوَّلِ مَدُّ النَّبِيِّ ﷺ .  
رواه قاتل الثلاثة السابقة  
دون ما يشاء  
مر في أخذ الركة

**وسئل مالك:** 'عن' أحكام 'الفدية' المذكورة في الآية، 'من الصيام أو الصدقة أو النسك' بيان لفدية، ثم تبين  
الأحكام التي سئل عنها وهي عديدة، أحدها: "أصاحبه" أي العادي "ناخير في دينك" أي مختار في أي الثلاثة  
شاء يفتدي، أو يتعين عليه شيء من ذلك؟ وثانيها: "ما النسك" الوارد في الآية؟ وثالثها: 'كم طعام' أي ما  
مقداره؟ ورابعها: "بأي مد هو" أي الطعام بأي مد يؤدي؟ فإن الأمداد كانت مختلفة بالمدية المنورة، وحامسها  
'كم الصيام'؟ وسادسها: 'هل يؤخر شيئاً من ذلك' أي نوعاً من أنواع الفدية، 'أم يفعله' أي الفداء، 'في فوره  
دينك' المحصور أي وجوب الفدية على الفور أو التراخي؟ "قال مالك" في جواب هذه المسائل على غير ترتيب  
انفس: 'كل شيء' أي حكمه ورد "في كتاب الله" تعالى، "في" بيان 'الكفارات كذا أو كذا' أي بقظة 'أو'،  
'فصاحبه مخير في ذلك' أي في أدائه، "أي ذلك أحب أن يفعل" مفعول "أحب"، وفي النسخ المصرية: 'أي شيء  
'أحب أن يفعل ذلك'. "فعل" خبر لقوله: أي شيء. وهذا جواب للمسألة الأولى، وقد روي دينك عن ابن عباس  
وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار. كما تقدم في آخر الحديث الأول في باب فدية: من حلق  
قصر أن ينحر، 'وأما النسك' أي المراد بالنسك، "شاة" جواب للمسألة الثانية، وتقدم أيضاً تحت حديث كعب  
ابن عجرة مفصلاً، وقد قال الحافظ: قال عياض ومن تبعه نعا لأبي عمر: كل من ذكر النسك في هذا الحديث  
مفسراً وإنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء، 'وأما الصيام فثلاثة أيام' جواب للمسألة الخامسة،  
وتقدم أيضاً في حديث كعب من أن ذلك إجماع خلافا لما قيل: من عشرة أيام، 'وأما الطعام' جواب للمسألة  
الثالثة، 'فيطعم ستة مساكين' كما قال به الجمهور منهم الأئمة الأربعة "لكل مسكين مدان" متداً وحر، وفي  
نسخة: مدين مفعول 'يطعم'، والمسألة خلافية تقدمت في حديث كعب بن عجرة مفصلاً 'المد الأول' جواب  
للمسألة الرابعة، 'مد النبي ﷺ' بدل من 'المد الأول' تقدم الكلام عليه مفصلاً في أبواب صدقة الفطر، ولم يذكر  
المصنف جواب المسألة السادسة، ولم أجدها في المندوبة، ولا الدردير، ووجوها على التراخي عندنا الحنفية، صرح  
بذلك القاري في "شرح الباب".

قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ شَيْئًا فَأَصَابَ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يُرِدْهُ فَقَتَلَهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وَكَذَلِكَ الْحَلَالُ يَرْمِي فِي الْحَرَمِ شَيْئًا فَيُصِيبُ صَيْدًا لَمْ يُرِدْهُ فَيَقْتُلُهُ إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَدِيَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ. قَالَ مَالِكٌ: فِي الْقَوْمِ يُصِيبُونَ الصَّيْدَ جَمِيعًا وَهُمْ مُحْرَمُونَ، أَوْ فِي الْحَرَمِ، .....

**وسمعت بعض أهل العلم** "يقول: إذا رمى المحرم شيئاً غير الصيد، "فأصاب" الرمي "شيئاً من الصيد لم يرده" أي الصيد يعني لم يقصد المحرم الصيد، بل أصابه بدون قصد، "فقتله" أي الصيد، "إن" بالكسر مقول القول، 'عليه' أي على المحرم، "أن يفديه" من المحرد، في النسخ المصرية، ويفتديه من الاعتال في النسخ الهندية والمعنى واحد، وسبب وجوب الجزاء ما سيصرح المصنف من أن العمد والخطأ في ذلك أي في وجوب الجزاء، بمنزلة سواء؛ لأنه إلتلاف، والإلتلاف مضمون في العمد والخطأ، لكن العائد آثم بخلاف المحطى، وإليه ذهب الجمهور سلفاً وخلفاً، وفيه خلاف البعض. قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء، وحالف فيه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية متمسكين بقوله تعالى: **فَتَعْدَى** (النساء: ٩٥). وقال ابن شهاب: يجب الجزاء على العائد بالآية وعلى المحطى بالسنة كما تقدم في محله، وكذلك الحلال يرمي في الحرم شيئاً غير الصيد، "فيصيب" الرمي، "صيداً لم يرده" الرامي، "فيعتله" إن عليه أن يفديه من المحرد في المصرية، والمريد في الهندية من الاقتداء، ووجه ذلك ما تقدم في مبدأ أمر الصيد في الحرم. أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم، وما يحرم ويضمن في الإحرام يحرم ويضمن في الحرم، وما لا فلا، إلا شيتين: أحدهما: القمل مختلف في قتله في الإحرام، ومباح في الحرم بلا خلاف. والثاني: صيد البحر مباح في الإحرام. ولا يحل صيده من آبار الحرم وعيونه، وكرهه جابر بن عبد الله، وعن أحمد رواية أخرى: أنه مباح، قاله الموفق. "لأن العمد والخطأ في ذلك" أي في وجوب الجزاء "بمنزلة سواء"، دليل للمسائلتين.

**وهم محرمون.** أي اجتمع المحرمون في قتل صيد واحد، "أو في الحرم" أي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم حلال، "قال" مالك: "أرى أن على كل إنسان منهم جزاء" أي كاملاً، وفي النسخ المصرية جزاءه والمعنى واحد أي جزاء كامل في كلتا المسألتين، يعني على كل إنسان منهم جزاء كامل كما لو انفرد بقتله؛ لأن حكم ذلك حكم الكفارة، والكفارة لا تتبع، وبذلك قالت الحنفية في الحرم دون الحرم، والمسألة خلافية تقدمت في أبواب الصيد. "إن" بالكسر والسكون استئناف، "حكم" ببناء المجهول، "عليهم بالهدي فعلى كل إنسان منهم هدي" كامل، "وإن كان حكمهم بالصيام كان على كل إنسان منهم الصيام" بدل ذلك أو إطعام فعلى كل واحد منهم إطعام، وكأنه تركه اكتفاء، والمقصود أن لا تفريق في أنواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم، =

قَالَ: أَرَى أَنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْهَدْيِ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ، وَإِنْ كَانَ حُكْمٌ عَلَيْهِمْ بِالصِّيَامِ كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الصِّيَامُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ حَطًّا، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَمَى صَيْدًا أَوْ صَادَهُ بَعْدَ رَمِيهِ الْجَمْرَةِ، وَحَلَّاقٍ رَأْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ، إِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حَسَّ فَاصْطَادُ ۖ وَمَنْ لَمْ يَفِضْ فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مَسُّ النَّسَاءِ وَالطَّيِّبِ﴾.

(المائدة: ٢)

= وصرح بذلك؛ لما أن بعضهم عرفوا فقالوا: إِنْ كَانَ صَوْماً صَامَ كُلِّ وَاحِدٍ صَوْماً تَاماً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَجَزَاءً وَاحِدٌ، فَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ أَنْ لَا تَفْرِيقَ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ مَنِ اخْتَارَهُ بِالْقِيَاسِ فَقَالَ: "وَمِثْلُ ذَلِكَ" أَيُّ مِثَالِ جَزَاءِ الصَّيْدِ، "الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ حَطًّا، فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ" أَيُّ قَتْلِ احْطَا، "عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ".

**مَنْ رَمَى صَيْدًا.** هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية، وذكر في بعض النسخ عن الخاشية بطريق النسبة بدله طيباً، "أَوْ صَادَهُ" لَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَخْتَصُّ بِالْاصْطِيَادِ بِالرَّمْيِ، وَالثَّانِي لَتَعْمِيمِ بَأْيِ بَوَاحٍ كَانَ، وَالْأَوَّلُ: أَنَّ مَقْصُودَ الْأَوَّلِ التَّعَرُّضَ بِالصَّيْدِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ، وَعَرَضَ الثَّانِي الْقَتْلَ بِالْاصْطِيَادِ، فَقَدْ قَالَ الدَّرْدِيرُ: الْجَزَاءُ فِي تَعْرِيسِ الصَّيْدِ لَتَلْعَبَ كَتَفَ رِيْشِهِ نَحِثٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّيْرَانِ، وَلَمْ نَعْمَ سَلَامَتُهُ، وَجَرَحَهُ جَرَحًا لَا يَبْعُدُ مَقَاتِلَهُ، وَعَابَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ. "بَعْدَ رَمِيهِ الْجَمْرَةِ" الْعَقْبَةُ، وَبَعْدَ "حَلَّاقٍ رَأْسَهُ" غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ "أَيُّ مَنْ يَطْفِئُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، "إِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ 'الصَّيْدِ' الَّذِي رَمَاهُ أَوْ صَادَهُ؛ لِأَنَّ حَوَارِ الصَّيْدِ مَعْنَى عَلَى التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ۙ حَسْبُكُمْ مَا صَادُوا﴾ (سورة ٢) وَتُوتِ حِمْرٌ بَأْنٍ "مَنْ لَمْ يُفِضْ" أَيُّ مَنْ يَطْفِئُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، "فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ" مِنْ مُمَوَّعَاتِ الْإِحْرَامِ "مَسُّ لَطِيفٍ" عَلَى طَرِيقِ الْكَرَاهَةِ عَدَّ الْمَالِكِيَّةِ حَاصَةً، وَبَقِيَ عَلَيْهِ حَرَمَةُ النِّسَاءِ تَحْرِيمًا إِجْمَاعًا، فَهَمْ يَتَحَقَّقُ لَهُ الْحُلُّ الْأَكْبَرُ، وَكَانَ حَوَارِ الصَّيْدِ فِي الْآيَةِ مُعْلَقًا عَلَى الْحُلِّ، فَهَمْ يَتَحَقَّقُ حَوَارُهُ، فَإِنْ صَادَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلصَّيْدِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ عَلَى الْحَرَامِ، وَهَذَا كُنْهِ عَلَى مَسَلِكِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالْحَمْدُ عَلَى حَيَةِ الصَّيْدِ وَالطَّيِّبِ بِالتَّحْلِيلِ الْأَصْعَرِ، وَهُوَ مُرَادُ عِدْهِمُ بِالْآيَةِ، لِرَوَايَاتٍ وَرَدَتْ بِقَوْلِهِ **حَسْبُكُمْ** د.

مَسُّ، حَقِيقَتُهُ فَقَدْ حَسَّ كُلُّ شَيْءٍ لَا يَسُدُّ. وَتَقْدَمُ الْمَسُّ فِي ذَلِكَ فِي مَبْدَأِ بَابِ الْإِفَاضَةِ.



قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْحَرَمِ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتْلُعْنَا أَنْ أَحَدًا حَكَمَ عَلَيْهِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَبُنُسَ مَا صَنَعَ.

**فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ** إلخ بياد لـ "ما"، "في الحرم شيء" لا حراء ولا غيره سوى الحرم، فيتوب إلى الله عز اسمه. "وَلَمْ يَتْلُعْنَا أَنْ أَحَدًا" من السلف، "حكم عليه" أي على القاطع، "فيه" أي في شجر الحرم، "شيء" وبُنُسَ ما صنع. قال الناجي: ذكر فيه مسألتين: إحداهما: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء. والثانية قوله: "شئ ما صنع" فنص على المنع من ذلك، وتتعلق بذلك مسألة ثالثة، وهي تبيين الشجر الممنوع قطعه، وتغييره من غيره، فأما المسألة الأولى في أنه لا يجب به شيء فهو مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: يجب عليه الحراء. وقال الموفق: يجب في إتلاف الشجر والحشيش الصمان، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن ابن عباس وعطاء، وقال مالك وأبو ثور ودود وإسناد: لا يصم؛ لأن المحرم لا يصمه في الحل، فلا يصم في الحرم كالررع. وقال ابن المنذر: لا أحد دليلًا لأوجب به في شجر الحرم قرصًا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وأقول كما قال مالك، يستعمر الله تعالى. ولما: ما روى أبو هيثمة قال: رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجرة كان في المسجد يصير بأهل الطواف، فقطع وفدا. قال: وذكر المقررة رواه حنبل في المسالك، وعن ابن عباس أنه قال: في الدوحة بقرة وفي الحرة شاة. والدوحة: الشجرة الكبيرة، والحرة: الصغيرة. وعن عطاء نحوه، ولأنه ممنوع من إتلافه حرمة الحرم، فكان مضمومًا كالصيد ويحلف المحرم؛ فإنه لا يمنع من تقطع شجر الحل ولا ررع الحرم، إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة بالمقررة، والصغيرة بالشاة، والحشيش بقيمته، والعصص بما نقص، وهذا قال الشافعي. وقال أصحاب الرأي: يضمن الكل بقيمته؛ لأنه لا مقدّر فيه فأشبه الحشيش، ولما قول ابن عباس وعطاء: ولأنه أحد نوعي ما يحرم إتلافه، فكان فيه ما يضمن بمقدّر كالصيد. وفي "الهداية": إن قطع حشيش الحرم، أو شجرة ليست بممبوكة - وهو مما لا يسته الناس - فعليه قيمته إلا ما جف؛ لأن حرمتها تثبت بسبب الحرم، وقال **لا يحسب حلاله ولا يعصده شاة**، ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل؛ لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الإحرام، فكان من ضمان المحال والصوم يصلح جراء الأفعال لا ضمان المحال، ويتصدق بقيمته على الفقراء. قال الناجي: وأما المسألة الثانية: في المنع من قطع شجر الحرم، فهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، والأصل في ذلك: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **لا يحسب حلاله ولا يعصده شاة**، وأما المسألة الثالثة فقال الناجي: أما تبيين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو تغييرها مما هو ممنوع، فإن الممنوع منه ما هو من شجر البادية مما لا يمتدح عالما، وحررت العادة بأن يست من غير عمل آدمي كالطلح والسر والسعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر أنواع الحشيش، والأصل في ذلك ما روي عنه ﷺ أنه قال: **لا يحسب حلاله ولا يعصده شاة** فقال العباس: إلا الأذخر يا رسول الله! فإنه لصاعتنا وقبورنا فقال ﷺ: **لا لأذخر** قال الناجي: وأما عندي منه، ولم أر فيه نصا لأصحابنا غير أن الحاجة إليه عامة؛ لأنه لم يرل يؤخذ -

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَجْهَلُ أَوْ يَنْسَى صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ يَمْرُضُ فِيهَا، فَلَا يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدَمَ بَلَدَهُ. قَالَ: لِيُهِدَ إِنْ وَجَدَ هَدْيًا، وَإِلَّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَهْلِهِ وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

= ويقفل إلى البلاد على سبيل التداوي، ولم يكره أحد فصيح أنه مدح، وهذا فيما يست نفسه، وأما ما عرس منه واتخذ لعمل، ومنكه لعمل فعدي جور أحده وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي: لا يجوز، ووجه الإباحة عندي أنه مبررة ما يأمن من توحش، فإن الحرم لا يمنع منه، وأما ما حرت العادة بأنه يمتك ويعرس ويعمل كالسحل والرماد والجور وما أشبهها فإنه غير ممنوع قطعه، وكذا ما كان يحد من سفور سواء است نفسه أو يصنع آدمي؛ لأنه على نفسه، ويجزى ذلك محرمي الخوان ما كان نفسه التأنيس؛ فإنه لا يمنع من اصطياذه في الحرم وإن توحش.

**الذي يجهل أو ينسى** قال الناحي: من مالت على حكم من جهل أو نسي صيام ثلاثة أيام في الحج، ويحتمل قوله: 'أو جهل' وجهين أحدهما: أن يكون جهل الحكم. والثاني: أن يكون معنى جهل فعل ما لا يجوز، فيكون جهل ههنا معنى تعمد، فإن قلنا: إن جهل بمعنى تعمد فقد استوعب حكم العامد والناسي، وإن قلنا: جهل بمعنى أنه يعلم الحكم؛ فإنه ترك ذكر العامد، وإن كان حكمه حكم أساسي ومحطى؛ عطاماً فعله وتعتيضا حكمه، والأفضل أن تجعل لفظ 'جهل' على الوجهين لاحتمالهما. 'صيام ثلاثة أيام في الحج' على ما تقدم في أبواب التمتع من أن صيام التمتع الذي له جده اهدي ثلاثة في الحج، وسعة إذا رجع، قاله الناحي. قلت: والتخصيص بالتمتع، بل هذا حكم الدماء الواحة في الحج غير فدية لأدى وجراء الصيد كما سيأتي في كلام لدردير، نعم، يدخل فيه صيام التمتع أيضاً. 'أو يمرض فيها' أي في هذه الأيام الثلاثة، نص على المرض؛ ليستوعب أقسام التاركين بذكر السبب والعمد لعدم العذر العال، 'فلا يصومها' هذه الوجوه المتقدمة "حتى يقدم" بفتح الدال "بلدة" عادما اهدي، 'قال' مالت؛ ليهد إن وجد هدياً وإلا فيصم ثلاثة أيام في أهله بعد الرجوع 'وسعة بعد ذلك' قال الناحي ومعنى ذلك: الفصل بين الثلاثة والسعة، وقال أصعب: إن ذلك شرط في صحتها، ويدل قول مالك على أن الترتيب قد سقط وجوه، وقال أبو حنيفة: لا يصوم بعد عرفة ويستقر اهدي في دمه، قلت: ما حكى عن أبي حنيفة كذا هو مذهبه، صرح بذلك في المروء، قال صاحب "الهدية" إن فاته الصوم حتى أتى يوم لحره إلا الدم، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام؛ لأنه صوم موقت فيقضي كصوم رمضان، ولما: انتهى المشهور عن الصوم في هذه الأيام، فيتقيد به النص أو يدخله النقص، فلا يتأدى به ما وجب كاملاً، ولا يؤدي بعدها؛ لأن الصوم دين، والإبدال لا نصب إلا شرعاً، والنص حصه بوقت الحج، وجوار الدم على الأصل، وعن عمر أنه أمر في مثله بدخ الشاة.

## جَامِعُ الْحَجِّ

٩٤١ - **مات** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ بِمِنَى، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، .....

**وقف رسول الله** في حجة الوداع أي على ناقته، كما في رواية صالح بن عبد السحاري، ويونس بن عبد مسلم بلفظ: **عنى** راحته، ولذا ترجم عليه السحاري باب اعتبا على الدابة، واعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مات أنه كان على دابة، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل، ثم قال الإسماعيلي: فإن كنت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله: 'جلس' عني أنه ركبها وحسب عيها، قال الخافض: وهذا هو المنع: نرواية صالح بن كيسان بلفظ: "وقف عني راحته" وهي بمعنى 'جلس'. وقال النووي: هذا دليل خوار القعود على الراحة للحاجة، ثم قال الإسماعيلي: إن صالح بن كيسان تفرد بقوله: 'وقف عني راحته'. قال الخافض: وليس كذلك، فقد ذكر ذلك أيضاً يونس بن عبد مسلم، ومعمّر بن أحمد، والسنائي كلاهما عن الرهري، وقد أشار إليه السحاري بقوله: تابعه معمّر، أي في قوله: وقف عني راحته.

"للناس عني" قال الناجي: يحتمل أنه وقف ليعلن الناس دينهم، ويخبرهم عن مسائلهم، فقد علم أنه وقت سؤال يسأله في ذلك الوقت السائل عما فاته من حجه، وعما أدرك، وعما قدم وأخر، ويسأله قوم عن المستقبل. ولم يعين في الحديث اليوم، ولم يعين في أكثر الروايات النكاح أيضاً، ووقع في رواية ابن جريح عن الرهري عبد السحاري بلفظ: يعطى يوم البحر، وفي رواية: وقف عبد الحمزة، قال عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد، وأن معنى حطب: أي علم الناس، لا أنها من حطب المشروعة، قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطن: أحدهما على راحته عبد الحمزة، ولم يقل في هذا: حطب، وإنما فيه وقف وسئل. والثاني: يوم البحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الحطة المشروعة من حطب الحج، يعلم الإمام الناس ما بقي عليهم من مسائلهم، قال النووي: هذا الاحتمال الثاني هو الصواب.

**والناس يسألونه** وفي رواية: فجعلوا يسألونه، وأخرى: فطفق الناس يسألونه، وتقدم عن مسلم: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع عني للناس يسألونه. "فجاءه رجل" قال الخافض: لم أقف عني اسمه بعد البحث الشديد، ولا عني اسم أحد ممن سأل في هذه القصة، وكانوا جماعة. "فقال: يا رسول الله! إني لم أشعر" بضم العين أي أفتل، يقال: شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له، وعلى هذا فيكون مؤدى الاعتذار السياف، وذكره الناجي احتمالاً، فقال: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد به نسيت فقدمت الخلاق، وهو الأصح، وقد وقع التحيط في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو أن الشعور بمعنى العنة، وعني هذا فأنعني: لم أعنه المسألة قبل ذلك، ويؤيده لفظ يونس بن عبد مسلم: "لم أشعر أن الرمي قبل البحر فحرت قبل أن أرمي"، وأوضح منه لفظ ابن جريح: "كنت أحسب -

فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ، ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ،

= أن كذا قبل كذا، وفي الاحتمالين معاً أشار البخاري في 'صحيحه' إذ ترجمه على الحديث: "باب إذا رمى بعد ما أمسى ناسياً أو جاهلاً" قال العيني: فإن قلت: قيد الترجمة بكونه ناسياً أو جاهلاً وليس في الحديث ذلك، قلت: جاء فيه 'ولم أشعر'، وعدم الشعور أعم من أن يكون ناسياً أو جاهلاً، وباحتمالين معاً فسرهما البخاري.

"فحلقت شعر رأسي قبل أن أحمر" وفي رواية: قبل أن أدبح، ونفاء سببة جعل الخلق ممسكاً عن عدم الشعور باعتدال، "فقال رسول الله ﷺ: أحمر" هكذا في السبع المنصوية وهو لأوجه، وفي السبع هدية: ادبح، وجعله الزرقاني رواية، فقال: وفي رواية: ادبح أي الآن 'ولا حرج' عليك، أي لا صيق عليك، ثم هو يبي للإثم والقضية معاً عند من قال بعدم القدية في هذه الأمور، وبقي للإثم فقط عند القائمين بوجوب الدم، أم الأول فقد قال عباس: ليس في الحديث أمر بالإعادة، وبما هو باحة ما فعل، لأنه سئل عن أمر فرغ منه، فامسح: أفعل ذلك مني شئت، وبقي الحرج بين رفع القدية عن العائد والساهي، وفي رفع الإثم عن الساهي، وأما الثاني فقد قال لباجي: يعتمد أن يريد: لا إثم عليك؛ لأن الحرج الإثم، ومعظم سؤال السائل إنما كان عن ذلك؛ خوف من أن يكون قد إثم، فأعلمه النبي ﷺ أن لا حرج؛ إذ لم يقصد المحاكمة، وبما أتى ذلك عن غير عدم ولا قصد مع حقة الأمر. "ثم جاءه رجل آخر، فقال: يا رسول الله! لم أشعر" أي ما عرفت تقدم بعض أساسات وأحيزها، فيكون جاهلاً لقرب وجوب الدبح، أو فعلت ما ذكرت من غير شعور؛ لكثرة الاشتغال، فيكون محظناً، كذا في 'الترغمة'. "فنحرت" أهدي 'قبل أن أرمي' الحمرة، 'فقال رسول الله ﷺ: ادبح' أي لا إثم أو لا قدية أيضاً، وفي رواية ابن حريش عن الزهري عند البخاري: فقام إليه رجل فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، ثم قام آخر فقال: كنت أحسب أن كذا قبل كذا، حلفت قبل أن أحمر، نحرت قبل أن أرمي، وأشاهد ذلك، فقال النبي ﷺ: فاعلموا أن لا حرج، فمن كنتم، فما سئل يومئذ عن شيء، إلا قال: أفعل ولا حرج، وفي رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم: قال حمر: فقلت إن سببت قبل أن أرمي، قال: لا حرج. وفي رواية معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضاً، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء: الخلق قبل الدبح، والخلق قبل الرمي، والحر قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، والأوبال في حديث ابن عباس أيضاً، وعند الدار قطني من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الخلق قبل الرمي، وكذا في حديث حابر وأبي سعيد عند الطحاوي، وفي حديث علي بن أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الخلق، وفي حديث حابر الذي عنقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الدبح، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي ذؤود السؤال عن السعي قبل الصواف، قاله الخافظ.

فقال رسول الله ﷺ: **أَرْمِ وَلَا حَرَجَ، قَالَ: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....**

**قال** الحج عبد الله بن عمرو "فما سئل" بناء المحجور رسول الله ﷺ راد في رواية. يومئذ، عن شيء قدم ولا آخر، ساء المحجور من التفعيل فيهما، "إلا قال" في جوابه: "افعل" الآن ما بقي "ولا حرج" عبث، وفي رواية يونس عبد مسلم وصاح عبد أحمد: فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما يسى امرء أو جهل من تقدم بعض الأمور على بعض أو أشأها، إلا قال: افعلوا ذلك ولا حرج، كذا في "الفتح". قال الناجي. لا يقتضي هذا إباحة ذلك؛ لأنه بما سأل عمن فعل ذلك جهلاً، وقد تيسر الترتيب في الحج، فكان ذلك هو المشروع، ولا يقتضي ذلك رفع الحرج في تقدم شيء ولا تأخير غير المسألتين المخصوص عليهما؛ لأن لا بدري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم، وجوابه بما كان عن سائر المسائل، فلا يدخل فيه غيره، كما لا يدخل في قوله: آخر ولا حرج، أرم ولا حرج، غير ذلك مما لم يسأل عنه. وكذا قال ابن التيم: إن هذا الحديث لا يقتضي دفع الحرج في غير المسألتين المخصوص عليهما، يعني المذكورتين في رواية مالك؛ لأنه حرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره. وتعلقه الحافظ فقال: كأنه عمن عن قوله في نفيه الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا آخر، وكأنه حمل ما فهم فيه على ما ذكر، لكن قوته في رواية ابن حريج: "وأشأه ذلك" يرد عليه، وتقدم فيما حرره من مجموع الأحاديث عدة صور، وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة، إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة.

ثم قال الحافظ: واحتنفوا في حوار تقدم بعضها على بعض، فأجمعوا على الإجراء في ذلك كله، كما قاله ابن قدامة في "المعني"، إلا أنهم احتنفوا في وجوب الدم في بعض المواضع. وقال القرطبي: روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والسجعي وأصحاب الرأي، وفي سنده ابن السجعي وأصحاب الرأي بطر؛ فإليه لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سبأني، قال: وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث إلى الحوار وعدم وجوب الدم، وقال ابن دقيق العيد: مع مالك وأبو حنيفة تقدم الخلق على الرمي والدبح؛ لأنه حيثى يكون أحق قبل وجود التحليل، وشافعي قول مثله، وقد بني القولان له على أن أحق سكت أو استباحة محظور، فإن قلنا: إنه سكت، حار تقديمه على الرمي وغيره؛ لأنه يكون من أسباب التحلل، وإن قلنا: إنه استباحة محظور، فلا. قال: وفي هذا الساء بطر؛ لأنه لا يبرم من كون الشيء سكتاً أن يكون من أسباب التحلل؛ لأن السكت ما يثاب عليه، وهذا مالك يرى أن أحق سكت، ويرى أن لا يقدم على الرمي مع ذلك، وقال الأوزاعي: إن أقاص قبل الرمي أهراق دماً، وقال عياض: اختلف عن مالك في تقدم الطواف على الرمي، روى ابن عبد الحكم عن مالك. أنه يحب عليه إعادة الطواف؛ فإن توجه إلى بيته فلا إعادة وجب عليه دم، قال ابن بطال: هذا يخالف حديث ابن عباس وكأنه لم يسلعه. قال الحافظ: وكذا في رواية ابن أبي حمصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو، وكأن مالكاً لم يحفظ ذلك عن الزهري، وأما عند الحنفية فقال ابن عابدين: إن الطواف لا يحب ترتبه على شيء من الثلاثة، وإنما يحب ترتيب الثلاثة: =

عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَحْرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا حَرَجَ.

= الرمي ثم الذبح ثم الحلق، لكن المفرد لا ذبح عليه. فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط، وفي 'الهداية': من أحر الحلق حتى مضت نام لحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أحر طواف الزيارة، وقال: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا بخلاف (أي بين أبي حنيفة وصاحبه) في تأخير الرمي وفي تقديمه يستحب على سبيل، كالحلق قبل الرمي، ونحو القارن قبل الرمي، وحلق قبل الذبح، هذا، أن ما فات مستدرك بالتقصاء، ولا يجب مع التقضاء شيء آخر، وبه: حديث ابن مسعود أنه قال: من قدم سبكا على سبك فعليه دم، قال شراح 'الهداية': قوله: 'ابن مسعود' هكذا في أكثر المسح، وفي بعضها: ابن عباس، وهو أصح، قال الحافظ في 'الدرية': م أحده عن ابن مسعود وإنما هو عن ابن عباس، وكذا هو في بعض المسح، وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق محمد بن عيسى عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه عنه. قلت: وتقدم في الموطأ أيضا في ما يفعل من سبي من سبكه شيئا، ونكبه الكلام على طرفه، وأنه معمول عند الكل من الألفاظ الأربعة في ترك الواجبات، واستدل صاحب 'الهداية' أيضا على وجوب هذا الترتيب بقوله: **... من نسك في يوم هذا...** من ذبح... قال الحافظ في 'الدرية': م أحده، لكن أخرجه الخمس عن أنس: أن النبي **...** أتى من فأتى الحجرة فرماها، ثم أتى مرة على فحر، ثم قال للحلاق: **...** وأشار إلى حائه الأيمن ثم الأيسر. ويمكن أن يستدل عليه بما في 'التحاري' من حديث المسور بن مخرمة ومروان في قصة الخديبية، فلما فرغ من قصة كتاب قال رسول الله **...** لأصحابه: **...** وما في 'التحاري' أيضا من حديث المسور أن رسول الله **...** حر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك، وما تقدم في 'جامع اهدي' أن ابن عمر كان يقول: امرأة محرمة إذا أحبت م تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تسحر هديها. ثم حديث الباب حجة للمرجح من مسند الإمامين الشافعي وأحمد، وبخالف في بعض بصور مسند الإمامين مالك وأبي حنيفة، واعتذر عن ذلك اتساعهما وجود، منها: ما تقدم في كلام الساجي من أنه لا يقتضي إباحة ذلك؛ لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جهلا، وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع، ومنها: ما تقدم أيضا في كلام الساجي من أنه لا يقتضي ذلك رفع الخرج في تقديم شيء ولا تأخير غير المسألتين المنصوص عليهما؛ لأن لا بدري عن أي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم، وجوابه بما كان عن سؤال لسائل، فلا يدخل فيه غيره، وبه جزم ابن التين إذ قال: إن هذا الحديث لا يقتضي رفع الخرج في غير المسألتين المنصوص عليهما، يعني المذكورتين في رواية مالك؛ لأنه خرج جوابا لسؤال ولا يدخل فيه غيره، ويعقبه الحافظ إذ قال: وكأنه عقل عن قوله في بقية الحديث: فما سئل عن شيء قدم ولا أحر، وكأنه حمل ما فهم فيه على ما ذكر، لكن قوله في رواية ابن جريح: 'وأستاذ ذلك يرد عليه، ومنها: أنها معمولها بخالف الآية الشريفة، فقد اختلف الساجي ومن تبعه في منع تقديم الحلق على غيره، لقوله تعالى: **... وَلَا تَحْمِلُوا حِمْلَهُمْ حَتَّى يَضِلُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ** (البقرة: ١٩٦) =





= بقوله: والعجب من يحمل قوله: لا حرج على بني الإثم فقط، ثم يخص ذلك بعض الأمور دون بعض، فإن كان لترتيب واحداً بتركه دم، فيمكن في الجميع. ولا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع لجميع سمي الحرج، وأجاب عنه الزرافاني بأن ما كانا خصص من العموم تقدمه الحق على الرمي، فأوجب فيه القعدة عدة أخرى، وهي بقاء لثقت قبل فعل شيء من المحلل، وقد أوجب الله ورسيته القعدة على المريض، أو من برأسه أدى إذا حلف قبل الخل مع حوار ذلك ضروره، فكيف سجدوا وأبوا؟ وخصص منه أيضاً تقدم الإفاضة على الرمي؛ لئلا يكون رسيته إلى سقاء الصيد قبل الرمي، ولأنه خلاف موقعه <sup>١٤٤</sup> وقد قال: **حده مني منكم**، ولم ينت عدة زيادة ذلك في حديث باب، ولا يدرى زيادة غيره، وحاصل الجواب: أن أحاديث الباب لا تدل، لا على بني الإثم فقط، وأما وجوب الدم في موضع يجنبه أو حجه مائت أو غيره، بما أوجبه لدلائل وعمل آخر. وقد سئل عن تعدد ومن في وجوب دم في عمد وسبب، فإنه يحمل قوله: **لا حرج على بني الإثم**، ولا يبرم من بني الإثم شيء وجوب دم، وادعى بعض شارحين أن قوله **لا حرج** ظاهر في أنه لا شيء، عنه، وعلى ذلك بني الإثم دم معه، وفيما دعه من الظهور بغيره، وقد بارأه خصومه فيه بالنسبة إلى الاستعمال العربي؛ فإنه قد سعمل **لا حرج** كثير في بني الإثم وبأن كان من حيث موضع المعوي بقضي بني الصيق، نعم. من أوجب دم وحمل بني الحرج على بني الإثم يشكك عليه تأخير بيان وجوب الدم؛ فإن الحاجة تدعو إلى بيان هذا حكم، ولا يفرع عنها شيء، ويمكن أن يقال: إن ترك ذكره في الرواية لا يبرم منه ترك ذكره في نفس الأمر فنت: وذكر هذا الإيراد الخافض أن حجة نصاً، ورد عليه العيني بوجه آخر، فقال: قال بعضهم: ونعقب بأن وجوب عدة يحتاج إلى دليل، وهو كان وحاشية <sup>١٤٥</sup> حيث دلل أنه وقت الحاجة، فلا يجوز تأخير. قلت: الإثم دليل أقوى من قوله تعالى **لا حرج** <sup>١٤٦</sup> **أفأنت تعلم حتى تنطق** <sup>١٤٧</sup> **بما أنت عليه** <sup>١٤٨</sup> **منه** <sup>١٤٩</sup> **منه** <sup>١٥٠</sup> **منه** <sup>١٥١</sup> **منه** <sup>١٥٢</sup> **منه** <sup>١٥٣</sup> **منه** <sup>١٥٤</sup> **منه** <sup>١٥٥</sup> **منه** <sup>١٥٦</sup> **منه** <sup>١٥٧</sup> **منه** <sup>١٥٨</sup> **منه** <sup>١٥٩</sup> **منه** <sup>١٦٠</sup> **منه** <sup>١٦١</sup> **منه** <sup>١٦٢</sup> **منه** <sup>١٦٣</sup> **منه** <sup>١٦٤</sup> **منه** <sup>١٦٥</sup> **منه** <sup>١٦٦</sup> **منه** <sup>١٦٧</sup> **منه** <sup>١٦٨</sup> **منه** <sup>١٦٩</sup> **منه** <sup>١٧٠</sup> **منه** <sup>١٧١</sup> **منه** <sup>١٧٢</sup> **منه** <sup>١٧٣</sup> **منه** <sup>١٧٤</sup> **منه** <sup>١٧٥</sup> **منه** <sup>١٧٦</sup> **منه** <sup>١٧٧</sup> **منه** <sup>١٧٨</sup> **منه** <sup>١٧٩</sup> **منه** <sup>١٨٠</sup> **منه** <sup>١٨١</sup> **منه** <sup>١٨٢</sup> **منه** <sup>١٨٣</sup> **منه** <sup>١٨٤</sup> **منه** <sup>١٨٥</sup> **منه** <sup>١٨٦</sup> **منه** <sup>١٨٧</sup> **منه** <sup>١٨٨</sup> **منه** <sup>١٨٩</sup> **منه** <sup>١٩٠</sup> **منه** <sup>١٩١</sup> **منه** <sup>١٩٢</sup> **منه** <sup>١٩٣</sup> **منه** <sup>١٩٤</sup> **منه** <sup>١٩٥</sup> **منه** <sup>١٩٦</sup> **منه** <sup>١٩٧</sup> **منه** <sup>١٩٨</sup> **منه** <sup>١٩٩</sup> **منه** <sup>٢٠٠</sup> **منه** <sup>٢٠١</sup> **منه** <sup>٢٠٢</sup> **منه** <sup>٢٠٣</sup> **منه** <sup>٢٠٤</sup> **منه** <sup>٢٠٥</sup> **منه** <sup>٢٠٦</sup> **منه** <sup>٢٠٧</sup> **منه** <sup>٢٠٨</sup> **منه** <sup>٢٠٩</sup> **منه** <sup>٢١٠</sup> **منه** <sup>٢١١</sup> **منه** <sup>٢١٢</sup> **منه** <sup>٢١٣</sup> **منه** <sup>٢١٤</sup> **منه** <sup>٢١٥</sup> **منه** <sup>٢١٦</sup> **منه** <sup>٢١٧</sup> **منه** <sup>٢١٨</sup> **منه** <sup>٢١٩</sup> **منه** <sup>٢٢٠</sup> **منه** <sup>٢٢١</sup> **منه** <sup>٢٢٢</sup> **منه** <sup>٢٢٣</sup> **منه** <sup>٢٢٤</sup> **منه** <sup>٢٢٥</sup> **منه** <sup>٢٢٦</sup> **منه** <sup>٢٢٧</sup> **منه** <sup>٢٢٨</sup> **منه** <sup>٢٢٩</sup> **منه** <sup>٢٣٠</sup> **منه** <sup>٢٣١</sup> **منه** <sup>٢٣٢</sup> **منه** <sup>٢٣٣</sup> **منه** <sup>٢٣٤</sup> **منه** <sup>٢٣٥</sup> **منه** <sup>٢٣٦</sup> **منه** <sup>٢٣٧</sup> **منه** <sup>٢٣٨</sup> **منه** <sup>٢٣٩</sup> **منه** <sup>٢٤٠</sup> **منه** <sup>٢٤١</sup> **منه** <sup>٢٤٢</sup> **منه** <sup>٢٤٣</sup> **منه** <sup>٢٤٤</sup> **منه** <sup>٢٤٥</sup> **منه** <sup>٢٤٦</sup> **منه** <sup>٢٤٧</sup> **منه** <sup>٢٤٨</sup> **منه** <sup>٢٤٩</sup> **منه** <sup>٢٥٠</sup> **منه** <sup>٢٥١</sup> **منه** <sup>٢٥٢</sup> **منه** <sup>٢٥٣</sup> **منه** <sup>٢٥٤</sup> **منه** <sup>٢٥٥</sup> **منه** <sup>٢٥٦</sup> **منه** <sup>٢٥٧</sup> **منه** <sup>٢٥٨</sup> **منه** <sup>٢٥٩</sup> **منه** <sup>٢٦٠</sup> **منه** <sup>٢٦١</sup> **منه** <sup>٢٦٢</sup> **منه** <sup>٢٦٣</sup> **منه** <sup>٢٦٤</sup> **منه** <sup>٢٦٥</sup> **منه** <sup>٢٦٦</sup> **منه** <sup>٢٦٧</sup> **منه** <sup>٢٦٨</sup> **منه** <sup>٢٦٩</sup> **منه** <sup>٢٧٠</sup> **منه** <sup>٢٧١</sup> **منه** <sup>٢٧٢</sup> **منه** <sup>٢٧٣</sup> **منه** <sup>٢٧٤</sup> **منه** <sup>٢٧٥</sup> **منه** <sup>٢٧٦</sup> **منه** <sup>٢٧٧</sup> **منه** <sup>٢٧٨</sup> **منه** <sup>٢٧٩</sup> **منه** <sup>٢٨٠</sup> **منه** <sup>٢٨١</sup> **منه** <sup>٢٨٢</sup> **منه** <sup>٢٨٣</sup> **منه** <sup>٢٨٤</sup> **منه** <sup>٢٨٥</sup> **منه** <sup>٢٨٦</sup> **منه** <sup>٢٨٧</sup> **منه** <sup>٢٨٨</sup> **منه** <sup>٢٨٩</sup> **منه** <sup>٢٩٠</sup> **منه** <sup>٢٩١</sup> **منه** <sup>٢٩٢</sup> **منه** <sup>٢٩٣</sup> **منه** <sup>٢٩٤</sup> **منه** <sup>٢٩٥</sup> **منه** <sup>٢٩٦</sup> **منه** <sup>٢٩٧</sup> **منه** <sup>٢٩٨</sup> **منه** <sup>٢٩٩</sup> **منه** <sup>٣٠٠</sup> **منه** <sup>٣٠١</sup> **منه** <sup>٣٠٢</sup> **منه** <sup>٣٠٣</sup> **منه** <sup>٣٠٤</sup> **منه** <sup>٣٠٥</sup> **منه** <sup>٣٠٦</sup> **منه** <sup>٣٠٧</sup> **منه** <sup>٣٠٨</sup> **منه** <sup>٣٠٩</sup> **منه** <sup>٣١٠</sup> **منه** <sup>٣١١</sup> **منه** <sup>٣١٢</sup> **منه** <sup>٣١٣</sup> **منه** <sup>٣١٤</sup> **منه** <sup>٣١٥</sup> **منه** <sup>٣١٦</sup> **منه** <sup>٣١٧</sup> **منه** <sup>٣١٨</sup> **منه** <sup>٣١٩</sup> **منه** <sup>٣٢٠</sup> **منه** <sup>٣٢١</sup> **منه** <sup>٣٢٢</sup> **منه** <sup>٣٢٣</sup> **منه** <sup>٣٢٤</sup> **منه** <sup>٣٢٥</sup> **منه** <sup>٣٢٦</sup> **منه** <sup>٣٢٧</sup> **منه** <sup>٣٢٨</sup> **منه** <sup>٣٢٩</sup> **منه** <sup>٣٣٠</sup> **منه** <sup>٣٣١</sup> **منه** <sup>٣٣٢</sup> **منه** <sup>٣٣٣</sup> **منه** <sup>٣٣٤</sup> **منه** <sup>٣٣٥</sup> **منه** <sup>٣٣٦</sup> **منه** <sup>٣٣٧</sup> **منه** <sup>٣٣٨</sup> **منه** <sup>٣٣٩</sup> **منه** <sup>٣٤٠</sup> **منه** <sup>٣٤١</sup> **منه** <sup>٣٤٢</sup> **منه** <sup>٣٤٣</sup> **منه** <sup>٣٤٤</sup> **منه** <sup>٣٤٥</sup> **منه** <sup>٣٤٦</sup> **منه** <sup>٣٤٧</sup> **منه** <sup>٣٤٨</sup> **منه** <sup>٣٤٩</sup> **منه** <sup>٣٥٠</sup> **منه** <sup>٣٥١</sup> **منه** <sup>٣٥٢</sup> **منه** <sup>٣٥٣</sup> **منه** <sup>٣٥٤</sup> **منه** <sup>٣٥٥</sup> **منه** <sup>٣٥٦</sup> **منه** <sup>٣٥٧</sup> **منه** <sup>٣٥٨</sup> **منه** <sup>٣٥٩</sup> **منه** <sup>٣٦٠</sup> **منه** <sup>٣٦١</sup> **منه** <sup>٣٦٢</sup> **منه** <sup>٣٦٣</sup> **منه** <sup>٣٦٤</sup> **منه** <sup>٣٦٥</sup> **منه** <sup>٣٦٦</sup> **منه** <sup>٣٦٧</sup> **منه** <sup>٣٦٨</sup> **منه** <sup>٣٦٩</sup> **منه** <sup>٣٧٠</sup> **منه** <sup>٣٧١</sup> **منه** <sup>٣٧٢</sup> **منه** <sup>٣٧٣</sup> **منه** <sup>٣٧٤</sup> **منه** <sup>٣٧٥</sup> **منه** <sup>٣٧٦</sup> **منه** <sup>٣٧٧</sup> **منه** <sup>٣٧٨</sup> **منه** <sup>٣٧٩</sup> **منه** <sup>٣٨٠</sup> **منه** <sup>٣٨١</sup> **منه** <sup>٣٨٢</sup> **منه** <sup>٣٨٣</sup> **منه** <sup>٣٨٤</sup> **منه** <sup>٣٨٥</sup> **منه** <sup>٣٨٦</sup> **منه** <sup>٣٨٧</sup> **منه** <sup>٣٨٨</sup> **منه** <sup>٣٨٩</sup> **منه** <sup>٣٩٠</sup> **منه** <sup>٣٩١</sup> **منه** <sup>٣٩٢</sup> **منه** <sup>٣٩٣</sup> **منه** <sup>٣٩٤</sup> **منه** <sup>٣٩٥</sup> **منه** <sup>٣٩٦</sup> **منه** <sup>٣٩٧</sup> **منه** <sup>٣٩٨</sup> **منه** <sup>٣٩٩</sup> **منه** <sup>٤٠٠</sup> **منه** <sup>٤٠١</sup> **منه** <sup>٤٠٢</sup> **منه** <sup>٤٠٣</sup> **منه** <sup>٤٠٤</sup> **منه** <sup>٤٠٥</sup> **منه** <sup>٤٠٦</sup> **منه** <sup>٤٠٧</sup> **منه** <sup>٤٠٨</sup> **منه** <sup>٤٠٩</sup> **منه** <sup>٤١٠</sup> **منه** <sup>٤١١</sup> **منه** <sup>٤١٢</sup> **منه** <sup>٤١٣</sup> **منه** <sup>٤١٤</sup> **منه** <sup>٤١٥</sup> **منه** <sup>٤١٦</sup> **منه** <sup>٤١٧</sup> **منه** <sup>٤١٨</sup> **منه** <sup>٤١٩</sup> **منه** <sup>٤٢٠</sup> **منه** <sup>٤٢١</sup> **منه** <sup>٤٢٢</sup> **منه** <sup>٤٢٣</sup> **منه** <sup>٤٢٤</sup> **منه** <sup>٤٢٥</sup> **منه** <sup>٤٢٦</sup> **منه** <sup>٤٢٧</sup> **منه** <sup>٤٢٨</sup> **منه** <sup>٤٢٩</sup> **منه** <sup>٤٣٠</sup> **منه** <sup>٤٣١</sup> **منه** <sup>٤٣٢</sup> **منه** <sup>٤٣٣</sup> **منه** <sup>٤٣٤</sup> **منه** <sup>٤٣٥</sup> **منه** <sup>٤٣٦</sup> **منه** <sup>٤٣٧</sup> **منه** <sup>٤٣٨</sup> **منه** <sup>٤٣٩</sup> **منه** <sup>٤٤٠</sup> **منه** <sup>٤٤١</sup> **منه** <sup>٤٤٢</sup> **منه** <sup>٤٤٣</sup> **منه** <sup>٤٤٤</sup> **منه** <sup>٤٤٥</sup> **منه** <sup>٤٤٦</sup> **منه** <sup>٤٤٧</sup> **منه** <sup>٤٤٨</sup> **منه** <sup>٤٤٩</sup> **منه** <sup>٤٥٠</sup> **منه** <sup>٤٥١</sup> **منه** <sup>٤٥٢</sup> **منه** <sup>٤٥٣</sup> **منه** <sup>٤٥٤</sup> **منه** <sup>٤٥٥</sup> **منه** <sup>٤٥٦</sup> **منه** <sup>٤٥٧</sup> **منه** <sup>٤٥٨</sup> **منه** <sup>٤٥٩</sup> **منه** <sup>٤٦٠</sup> **منه** <sup>٤٦١</sup> **منه** <sup>٤٦٢</sup> **منه** <sup>٤٦٣</sup> **منه** <sup>٤٦٤</sup> **منه** <sup>٤٦٥</sup> **منه** <sup>٤٦٦</sup> **منه** <sup>٤٦٧</sup> **منه** <sup>٤٦٨</sup> **منه** <sup>٤٦٩</sup> **منه** <sup>٤٧٠</sup> **منه** <sup>٤٧١</sup> **منه** <sup>٤٧٢</sup> **منه** <sup>٤٧٣</sup> **منه** <sup>٤٧٤</sup> **منه** <sup>٤٧٥</sup> **منه** <sup>٤٧٦</sup> **منه** <sup>٤٧٧</sup> **منه** <sup>٤٧٨</sup> **منه** <sup>٤٧٩</sup> **منه** <sup>٤٨٠</sup> **منه** <sup>٤٨١</sup> **منه** <sup>٤٨٢</sup> **منه** <sup>٤٨٣</sup> **منه** <sup>٤٨٤</sup> **منه** <sup>٤٨٥</sup> **منه** <sup>٤٨٦</sup> **منه** <sup>٤٨٧</sup> **منه** <sup>٤٨٨</sup> **منه** <sup>٤٨٩</sup> **منه** <sup>٤٩٠</sup> **منه** <sup>٤٩١</sup> **منه** <sup>٤٩٢</sup> **منه** <sup>٤٩٣</sup> **منه** <sup>٤٩٤</sup> **منه** <sup>٤٩٥</sup> **منه** <sup>٤٩٦</sup> **منه** <sup>٤٩٧</sup> **منه** <sup>٤٩٨</sup> **منه** <sup>٤٩٩</sup> **منه** <sup>٥٠٠</sup> **منه** <sup>٥٠١</sup> **منه** <sup>٥٠٢</sup> **منه** <sup>٥٠٣</sup> **منه** <sup>٥٠٤</sup> **منه** <sup>٥٠٥</sup> **منه** <sup>٥٠٦</sup> **منه** <sup>٥٠٧</sup> **منه** <sup>٥٠٨</sup> **منه** <sup>٥٠٩</sup> **منه** <sup>٥١٠</sup> **منه** <sup>٥١١</sup> **منه** <sup>٥١٢</sup> **منه** <sup>٥١٣</sup> **منه** <sup>٥١٤</sup> **منه** <sup>٥١٥</sup> **منه** <sup>٥١٦</sup> **منه** <sup>٥١٧</sup> **منه** <sup>٥١٨</sup> **منه** <sup>٥١٩</sup> **منه** <sup>٥٢٠</sup> **منه** <sup>٥٢١</sup> **منه** <sup>٥٢٢</sup> **منه** <sup>٥٢٣</sup> **منه** <sup>٥٢٤</sup> **منه** <sup>٥٢٥</sup> **منه** <sup>٥٢٦</sup> **منه** <sup>٥٢٧</sup> **منه** <sup>٥٢٨</sup> **منه** <sup>٥٢٩</sup> **منه** <sup>٥٣٠</sup> **منه** <sup>٥٣١</sup> **منه** <sup>٥٣٢</sup> **منه** <sup>٥٣٣</sup> **منه** <sup>٥٣٤</sup> **منه** <sup>٥٣٥</sup> **منه** <sup>٥٣٦</sup> **منه** <sup>٥٣٧</sup> **منه** <sup>٥٣٨</sup> **منه** <sup>٥٣٩</sup> **منه** <sup>٥٤٠</sup> **منه** <sup>٥٤١</sup> **منه** <sup>٥٤٢</sup> **منه** <sup>٥٤٣</sup> **منه** <sup>٥٤٤</sup> **منه** <sup>٥٤٥</sup> **منه** <sup>٥٤٦</sup> **منه** <sup>٥٤٧</sup> **منه** <sup>٥٤٨</sup> **منه** <sup>٥٤٩</sup> **منه** <sup>٥٥٠</sup> **منه** <sup>٥٥١</sup> **منه** <sup>٥٥٢</sup> **منه** <sup>٥٥٣</sup> **منه** <sup>٥٥٤</sup> **منه** <sup>٥٥٥</sup> **منه** <sup>٥٥٦</sup> **منه** <sup>٥٥٧</sup> **منه** <sup>٥٥٨</sup> **منه** <sup>٥٥٩</sup> **منه** <sup>٥٦٠</sup> **منه** <sup>٥٦١</sup> **منه** <sup>٥٦٢</sup> **منه** <sup>٥٦٣</sup> **منه** <sup>٥٦٤</sup> **منه** <sup>٥٦٥</sup> **منه** <sup>٥٦٦</sup> **منه** <sup>٥٦٧</sup> **منه** <sup>٥٦٨</sup> **منه** <sup>٥٦٩</sup> **منه** <sup>٥٧٠</sup> **منه** <sup>٥٧١</sup> **منه** <sup>٥٧٢</sup> **منه** <sup>٥٧٣</sup> **منه** <sup>٥٧٤</sup> **منه** <sup>٥٧٥</sup> **منه** <sup>٥٧٦</sup> **منه** <sup>٥٧٧</sup> **منه** <sup>٥٧٨</sup> **منه** <sup>٥٧٩</sup> **منه** <sup>٥٨٠</sup> **منه** <sup>٥٨١</sup> **منه** <sup>٥٨٢</sup> **منه** <sup>٥٨٣</sup> **منه** <sup>٥٨٤</sup> **منه** <sup>٥٨٥</sup> **منه** <sup>٥٨٦</sup> **منه** <sup>٥٨٧</sup> **منه** <sup>٥٨٨</sup> **منه** <sup>٥٨٩</sup> **منه** <sup>٥٩٠</sup> **منه** <sup>٥٩١</sup> **منه** <sup>٥٩٢</sup> **منه** <sup>٥٩٣</sup> **منه** <sup>٥٩٤</sup> **منه** <sup>٥٩٥</sup> **منه** <sup>٥٩٦</sup> **منه** <sup>٥٩٧</sup> **منه** <sup>٥٩٨</sup> **منه** <sup>٥٩٩</sup> **منه** <sup>٦٠٠</sup> **منه** <sup>٦٠١</sup> **منه** <sup>٦٠٢</sup> **منه** <sup>٦٠٣</sup> **منه** <sup>٦٠٤</sup> **منه** <sup>٦٠٥</sup> **منه** <sup>٦٠٦</sup> **منه** <sup>٦٠٧</sup> **منه** <sup>٦٠٨</sup> **منه** <sup>٦٠٩</sup> **منه** <sup>٦١٠</sup> **منه** <sup>٦١١</sup> **منه** <sup>٦١٢</sup> **منه** <sup>٦١٣</sup> **منه** <sup>٦١٤</sup> **منه** <sup>٦١٥</sup> **منه** <sup>٦١٦</sup> **منه** <sup>٦١٧</sup> **منه** <sup>٦١٨</sup> **منه** <sup>٦١٩</sup> **منه** <sup>٦٢٠</sup> **منه** <sup>٦٢١</sup> **منه** <sup>٦٢٢</sup> **منه** <sup>٦٢٣</sup> **منه** <sup>٦٢٤</sup> **منه** <sup>٦٢٥</sup> **منه** <sup>٦٢٦</sup> **منه** <sup>٦٢٧</sup> **منه** <sup>٦٢٨</sup> **منه** <sup>٦٢٩</sup> **منه** <sup>٦٣٠</sup> **منه** <sup>٦٣١</sup> **منه** <sup>٦٣٢</sup> **منه** <sup>٦٣٣</sup> **منه** <sup>٦٣٤</sup> **منه** <sup>٦٣٥</sup> **منه** <sup>٦٣٦</sup> **منه** <sup>٦٣٧</sup> **منه** <sup>٦٣٨</sup> **منه** <sup>٦٣٩</sup> **منه** <sup>٦٤٠</sup> **منه** <sup>٦٤١</sup> **منه** <sup>٦٤٢</sup> **منه** <sup>٦٤٣</sup> **منه** <sup>٦٤٤</sup> **منه** <sup>٦٤٥</sup> **منه** <sup>٦٤٦</sup> **منه** <sup>٦٤٧</sup> **منه** <sup>٦٤٨</sup> **منه** <sup>٦٤٩</sup> **منه** <sup>٦٥٠</sup> **منه** <sup>٦٥١</sup> **منه** <sup>٦٥٢</sup> **منه** <sup>٦٥٣</sup> **منه** <sup>٦٥٤</sup> **منه** <sup>٦٥٥</sup> **منه** <sup>٦٥٦</sup> **منه** <sup>٦٥٧</sup> **منه** <sup>٦٥٨</sup> **منه** <sup>٦٥٩</sup> **منه** <sup>٦٦٠</sup> **منه** <sup>٦٦١</sup> **منه** <sup>٦٦٢</sup> **منه** <sup>٦٦٣</sup> **منه** <sup>٦٦٤</sup> **منه** <sup>٦٦٥</sup> **منه** <sup>٦٦٦</sup> **منه** <sup>٦٦٧</sup> **منه** <sup>٦٦٨</sup> **منه** <sup>٦٦٩</sup> **منه** <sup>٦٧٠</sup> **منه** <sup>٦٧١</sup> **منه** <sup>٦٧٢</sup> **منه** <sup>٦٧٣</sup> **منه** <sup>٦٧٤</sup> **منه** <sup>٦٧٥</sup> **منه** <sup>٦٧٦</sup> **منه** <sup>٦٧٧</sup> **منه** <sup>٦٧٨</sup> **منه** <sup>٦٧٩</sup> **منه** <sup>٦٨٠</sup> **منه** <sup>٦٨١</sup> **منه** <sup>٦٨٢</sup> **منه** <sup>٦٨٣</sup> **منه** <sup>٦٨٤</sup> **منه** <sup>٦٨٥</sup> **منه** <sup>٦٨٦</sup> **منه** <sup>٦٨٧</sup> **منه** <sup>٦٨٨</sup> **منه** <sup>٦٨٩</sup> **منه** <sup>٦٩٠</sup> **منه** <sup>٦٩١</sup> **منه** <sup>٦٩٢</sup> **منه** <sup>٦٩٣</sup> **منه** <sup>٦٩٤</sup> **منه** <sup>٦٩٥</sup> **منه** <sup>٦٩٦</sup> **منه** <sup>٦٩٧</sup> **منه** <sup>٦٩٨</sup> **منه** <sup>٦٩٩</sup> **منه** <sup>٧٠٠</sup> **منه** <sup>٧٠١</sup> **منه** <sup>٧٠٢</sup> **منه** <sup>٧٠٣</sup> **منه** <sup>٧٠٤</sup> **منه** <sup>٧٠٥</sup> **منه** <sup>٧٠٦</sup> **منه** <sup>٧٠٧</sup> **منه** <sup>٧٠٨</sup> **منه** <sup>٧٠٩</sup> **منه** <sup>٧١٠</sup> **منه** <sup>٧١١</sup> **منه** <sup>٧١٢</sup> **منه** <sup>٧١٣</sup> **منه** <sup>٧١٤</sup> **منه** <sup>٧١٥</sup> **منه** <sup>٧١٦</sup> **منه** <sup>٧١٧</sup> **منه** <sup>٧١٨</sup> **منه** <sup>٧١٩</sup> **منه** <sup>٧٢٠</sup> **منه** <sup>٧٢١</sup> **منه** <sup>٧٢٢</sup> **منه** <sup>٧٢٣</sup> **منه** <sup>٧٢٤</sup> **منه** <sup>٧٢٥</sup> **منه** <sup>٧٢٦</sup> **منه** <sup>٧٢٧</sup> **منه** <sup>٧٢٨</sup> **منه** <sup>٧٢٩</sup> **منه** <sup>٧٣٠</sup>

٩٤٢ - **مالك** عَنْ **نافع**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ** : أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ

**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** . وقد ورد الحديث مختصراً ومفصلاً بطرق عن عدة صحابة ذكرها العيني، "كان إذا قفل" نقاف فعاء على رية رجع ومعه، والقول الرجوع. من غزو أو حج أو عمرة" طاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث، وليس الحكم كديث عند الجمهور، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة، كسنة الرحم وطلب العلم؛ لما يشمل الجميع من اسم الطاعة، وقيل تنعدي أيضاً إلى المساج؛ لأن المسافر فيه لا ثواب له، فلا يتمتع عليه فعل ما يحصل به الثواب، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره، وهذا التعديل متعقب؛ لأن الذي حصه سفر الطاعة لا يمنع من سفر في مساج ولا في معصية من الإكثار من ذكر الله، وإنما الرابع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص، فذهب قوم إلى الاحتصاص؛ لكونها عبادات مخصوصة شرح لها ذكر مخصوص فتختص به، كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث؛ لاختصار سفر النبي ﷺ فيها، ولذا ترجم البخاري عليه في أبواب الدعوات: "أبواب الدعاء إذا أراد سفرًا أو رجع"، على أنه تعرض لما ذكره الصاهر، فترجم في أواخر أبواب العمرة: "ما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة"، كذا في "الفتح".

وقال العيني: طاهره الاحتصاص هذه الثلاثة، وليس كديث عند الجمهور، بل يقول ذلك في كل سفر، لكن قبله الشافعية بسفر الطاعة، كسنة الرحم وطلب العلم وغير ذلك، وقيل: يشرع في سفر المعصية أيضاً؛ لأن مرتكب المعصية أحوج إلى تحصيل الثواب. 'يكرر' الله عز وجل "على كل شرف" بالشين المعجمة والراء المهملة المفتوحين آخره فاء، هو المكان العالي 'من الأرض' ثلاث تكبيرات 'أي يكرر التكبير ويستمطر منه المريد، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأرمي عن ابن عمر في أوله من الريادة: كان إذا استوى على غيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً، ثم قال: **سبحان ذي سحر** . هذا فذكر الحديث إلى أن قال: وإذا رجع فاقص **نور** . الحديث. 'ثم يقول: لا إله إلا الله' بالرفع على الخبرية بـ "لا"، أو على الدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر، أو من اسم لا باعتبار محله، "وحده" حال أي مفرد، "لا شريك له" عقلاً؛ لاستحالته، ونقل **هـ** . **يُحْكِمُ بِهِ وَحْدَهُ** (القره ١٦٣) **وَيُؤَيِّنُ** كل فيهما **بِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ** (أب، ٢٢) في آيات أخر، وهو تأكيد لوحدة؛ لأن المتصف بها "لا شريك له" له الملك 'ضم الميم، السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات و"له الحمد" قال الناجي: الألف واللام في كل واحد منهما لنحو، فجعل حسن الله وهو جميعه لله تعالى؛ لأنه لا مثق لأحد على الحقيقة إلا له، وجعل جميع الحمد لله عز وجل؛ فإن أحداً لا يستحق الحمد على الحقيقة سواه، وإنما يحمد غيره لما أمر الله أن يحمد. راد في رواية للطبراني: **يحيى ويمت** . وهو حي لا يموت **بده** . **حي** . وهو على كل شيء قدير. إعلام أنه هو القدير على ما كان يعدهم به من نصر عبده، وإظهاره على الدين كله، وإدكار لهم بما أحرمه به من عظيم قدرته تعالى، وأنه لا يغلب من يصبره، ولا يصبر من حاربه. "اثبت" بالرفع خبر متداً محذوف أي نحن أثبتون، جمع أنت بورن راجع، =

أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آتِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. <sup>من إظهار دينه</sup> ٩٤٣ - <sup>جماعات الكفار</sup> مَاتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= ومعناه أي راحعون إلى الله، وليس المراد الإحار محض الرجوع؛ فإنه تحصيل حاصل، بل الرجوع في حاة محبوسة، وهي تلسهم بالعادة المحبوسة والانصاف بالأوصاف المذكورة، كذا في "الفتح" وقال العيني: فيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، وفي "المعالي" عن أبي ريد: أب يلوب إيانا، وقال غيره: أب يبيب إيانا، وفسره عامة الشراح كالقاري والساجي وغيرهما بالرجوع إلى لوط فقص، "تائبون" من التوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا، وفيه إشارة إلى التقصير في العادة، فيكون في حق كل رجل تحسب مرتبته، كما أشير إليه في قوله ﷺ: <sup>من إظهار دينه</sup> ... وأخرج البخاري وغيره بطرق عن عائشة مرفوعا: <sup>من إظهار دينه</sup> ... قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: <sup>من إظهار دينه</sup> ... أو قاله <sup>من إظهار دينه</sup> ... نواصعا أو تعيما لأمنته، أو المراد الأمة، وقد تستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة. "عابدون" أي لمعبودنا خاصة دون من سواه. "ساجدون" أي لمقصودنا، وفي رواية "الترمذي": سائحون - بدل ساجدون - جمع سائح، من ساح إماء يسبح إذا جرى على وجه الأرض، أي سائرون لمطلوبها ودائرون لمحبوبها، كذا في "المرقاة". "لربنا حامدون" كلها مرفوع بتقدير 'نحن'، و"لربنا" إما خاص بقوله: "ساجدون" أو عام لسائر الصفات على سبيل التارخ، كذا في "العيني". "صدق الله وعده" أي في ما وعد به من إظهار دينه، في قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِهِ كَذِبٌ﴾ (الفتح: ٣٠) وقوله عز اسمه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنَسْتَنَسِخَنَّ مِنْ أَفْعَالِهِمْ صُحُفًا أُخْرَىٰ وَنَعْلَمَنَّهُمْ لَوَالِدَافٍ﴾ (سور ٥٥) وهذا في سفر العرو، ومما سئله لسفر الحج أو العمرة قوله تعالى: ﴿وَلَنُفَصِّلَنَّ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُعَذِّبُهُمْ أَوْ يَتَّبِعُهُمُ الْغَايَةُ﴾ (الفتح: ٢٧) "ونصر عبده" يريد نفسه القبيسة، "وهزم الأحزاب" وحده" أي من غير فعل أحد من الآدميين.

وهي في محفرتها بكسر الميم، كما جزم به الجوهري وغيره، وحكي في "المشارك" الكسر والفتح بلا ترجيح. قال ابن عبد البر في "التمهيد": هي شبه بالهودج، وقيل: الحقة لا عطاء عليها، وفي "البدل" عن "القاموس": بالكسر مركب للنساء كالهودج، إلا أنها لا تقب. "فقيل لها: هذا رسول الله ﷺ"، وتقدم ما في مسلم وغيره، فقال: <sup>من إظهار دينه</sup> ... فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: <sup>من إظهار دينه</sup> ... قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء =

فَأَخَذَتْ بِضَبْعِي صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلَيْذَا حَجَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ! وَلَكِ أَجْرٌ.  
 ٩٤٤ - مَاتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَلَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ: أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا رَأَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْخَرُ وَلَا أَحَقَرُ وَلَا أَغْيَظُ

= كان ليلاً فلم يعرفوه . . . ويحتمل هاراً لكنهم لم يروه . قبل ذلك لعدم هجرتهم، فأسلموا في بلدانهم  
 وم بهاجروا قبل ذلك، كذا في النووي. قال الساجي: فقد كانت فيمن آمن به ولم تره ولم تعرف عيه فذلك  
 أحررت به، فأحدث مصمعي صبي بفتح الصاد المعجمة وسكون الموحدة، وفتح العين المهملة، مثني باطناً  
 الساعد، وفي 'المحلى' عن 'النهاية': سكون الناء وسط العصد، وقيل: هو ما تحت الإبط باطن الساعد 'كان  
 معها'، وفي 'أبي داود'، فمرت امرأة، فأحدث عصد صبي فأحرقته من محبتها، وهو بكسر الراء أي دعرت  
 خوفاً أن يموت المصطفى، ويتعذر عليها سؤاها، ويحتمل أن المراد بالفرغ ههنا الاستعانة والالتجاء، أي استعانت  
 به، أو بادرت، أو قصده . قاله الزرقاني 'فقالت: أليذا حج؟' فاعل الطرف، لاعتماده على المرأة، كذا في  
 'المحلى'، ويحور أن يكون متداً مؤخر، أو 'هذا' حرم مقدم. 'يا رسول الله' سؤال عن حكم الصبي، هل تصح  
 منه هذه العادة؟ وإنما أرادت به الحج المشروع، فـ 'قال' في الخواص. "نعم" ! وراود "ولت أحر" ترعيا لها، قال  
 عباس: والأحر لها فيما تتكلمه من أمره في ذلك وتعبيمه وتحييه ما يجنب شحرم.

ما رني ساء المحبوس، 'الشيطان يوماً' أي في يوم، 'هو فيه صعر' الخملة صمة "يوماً" أي أدل وأحقر، مأخوذ من  
 الصغار، بفتح الصاد المهملة، وهو اهوان والذب، كما حرم به عامة شراح الحديث القاري والزرقي وصاحب  
 'المحلى' وغيرهم، وقال الساجي: يحتمل وجهين: أن يريد الصغار والحري والذب، ويحتمل أن يريد به تصاؤله وصغر  
 جسمه وإن ذلك يصيبه عند برول الملاكمة وإعصاب بروها له، 'ولا أذخر' بسكون الدال وفتح الحاء والراء  
 مهملات، اسم تفصيل من الذخر وهو الطرد والإبعاد، والمنع: أي أهد من أحر، ومنه قوله تعالى: **مَنْ كُنْ**  
**حَبِيبٌ ذُوَّ** (صافات ٨، ٩) وقوله تعالى: **أَذْخَرُ حِمْيَرَ** (سجدة ٣١) **مَدِينَهُ**، **مَدِينَهُ** (الأعراف ١٨)  
 وقال الطيبي: الذخر الدفع بعف وإهانة، "ولا أحقر" أي أدل وأهون عند نفسه؛ لأنه عند الناس حقير أبداً، قاله  
 الزرقاني. وقال الساجي: يحتمل الوجهين المتقدمين في أصغر "ولا أعيط"، أي أشد عيظاً محيطاً بكده وهو أشد  
 الحق "مه"، أي من الشيطان نفسه "في يوم عرفة"، وفي 'المصابيح': يوم عرفة، قال شارحه: نصب ظرفاً  
 لـ "أصغر" أو لـ "أعيط" أي الشيطان في عرفة أبعد مراداً منه في سائر الأيام، وتكرار المسفيات للمبالغة في المقام،  
 قاله القاري. "وما ذلك" أي وليس ما ذكر له "إلا لما رأى" بساء الفاعل من الماضي وفي "المشكاة" رواية "الموطأ"  
 'إلا لما يرى' أي لأجل ما يعلم، قاله القاري، ويحتمل عين الرؤية، كما يأتي. "من تزل الرحمة" على الخاص  
 والعام بحسب المراتب 'وتجاوز الله' عز وجل "عن الذنوب العظام"، قال القاري: فيه إيماء إلى عفوان الكبائر، =





وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

٩٤٦ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْتُلُوهُ.

**دحل مكة** في رمضان سنة "عام الفتح" أي فتح مكة، وقد حرج إليها لعاشر رمضان، كما تقدم بيانا في باب صلاة الضحى. "وعلى رأسه المعفر" بكسر ميم وسكون عين معجمة وفتح فاء آخره راء، قال صاحب "الحكم": ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال في "التمهيد": ما عطي الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، قاله الررقاني، وقال الحافظ: زرد يسع من الدروع على قدر الرأس، وقيل: هو زهر البيضة، قاله في "الحكم"، وفي "المشارك": هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس، مثل القلنسوة. "فلما نزع" أي قلع المعفر وأزاله عن رأسه، "جاءه رجل" قال الحافظ: لم أقف على اسمه إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله، وقد حرم الماكهي في "شرح العمدة" بأن الذي جاء بذلك هو أبو بررة الأسلمي، وكأنه لما رجع عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء محمرا بقصته، ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في "المعازي" فقال: اقتله، بصيغة الإفراد، على أنه اختلف في اسم قاتله، وقال العيني: قوله: جاءه رجل، هو أبو بررة الأسلمي، بفتح الواو وسكون الراء وفتح الراء، واسمه بصلة بن عبيد، وحزم به الكرمانى والماكهي في "شرح العمدة"، ونسبه الزرقاني وقال: كذا ذكره ابن طاهر وغيره، وقيل: اسمه سعيد بن حريث، "فقال" له ﷺ "يا رسول الله! ابن خطل" متدا، وخبره "متعلق بأستار الكعبة" وهو بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين، كان اسمه عبد العري، فلما أسلم سماه النبي ﷺ عبد الله، ومن قال: اسمه هلال، التبس عليه بأخ له سمي بذلك، تبين ذلك الكلبي في النسب، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل: غالب بن عبد الله بن خطل، واسم خطل: عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب، كذا في "الفتح"، وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح، وقال: لا نؤمهم في حل ولا حرم، وكانوا جماعة، "متعلق بأستار الكعبة" وكان تعلقه بها استحارة بها، وذكر الواقدي أنه خرج إلى الخندمة؛ ليقاتل على فرس وبه قاة، فلما رأى حيل الله والقتال دحله رعب حتى ما يستمسك من الرعدة، فرجع حتى انتهى إلى الكعبة، فزل عن فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت أستارها، فأحد رجل من بني كعب سلاحه وفرسه، فاستوى عليه وأحبر النبي ﷺ بذلك. "فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه" راد الوليد بن مسلم عن مالك: فقتل، أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان، قاله الحافظ، وذلك لما تقدم أنه كان ممن أهدر دمه.

**قَالَ مَالِكُ:** قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**قال مالك** في سبب كون المعفر على رأسه، ووردت في جميع السجح الهدية من التتول واشروح بعد ذلك قال ابن شهَاب، وليست هذه الريادة في شيء من سبج المصرية من التتول واشروح، والصواب حذفها؛ فإن الكلام الذي رواه البخاري برواية يحيى بن قرعة عن مالك بن نفعه دون ابن شهَاب، وهكذا حكى غير واحد من الشراح هذا الكلام من مالك لا عن ابن شهَاب 'ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ أي يوم فتح مكة 'محرمًا' إذ لم يرو أحد أنه خلل يومئذ من إحرامه، وقيل: يحتفل أن يكون محرمًا، لأنه ليس المعفر لمصرورة، أو أنه من خواصه. قاله العيني، وقال اساجي: دخوله مكة وعلى رأسه المعفر يقتضي أحد الأمرين: إما أن يكون غير محرم وهو الأصهر؛ لأنه لم يرو أحد أنه خلل من إحرامه، وقد روي عنه أنه قال: لا بأس من ذلك، فعلى هذا أن دخول مكة على غير إحرام خاص بالنبي ﷺ، ولذا قال مالك: لم يكن النبي ﷺ يومئذ محرمًا وقد كان يحتفل أن يكون عصى رأسه لأدى اضطره إلى ذلك، واحتدى نو ثنت أنه دخل مكة محرمًا، ودخول مكة على ثلاثة أصرب، الصرب الأول: أن يريد دخولها لتسبب في حج أو عمرة، فهذا لا يجوز أن يدخلها إلا محرمًا، فإن تجاوز الميقات غير محرم فعليه دم، والصرب الثاني: أن يدخلها غير مرید لتسبب ويدخلها حاجة تتكرر، كاختطابين وأصحاب العواكف، هؤلاء يجوز لهم دخولها غير محرمين؛ لأن الضرورة كانت تلحقهم بالإحرام متى احتاجوا إلى دخولها لتكرر ذلك. والصرب الثالث: أن يدخلها لحاجته وهي مما لا تتكرر، فهذا لا يجوز له أن يدخلها إلا محرمًا؛ لأنه لا صرر عليه في إحرامه، وإن دخلها غير محرم فهل عليه دم أو لا؟ الطاهر من المذهب أنه لا شيء عليه وقد أساء، وفي الهدية: الآفاقي إذا انتهى إليها أي الموافيت على قصد دخول مكة، عليه أن يجرم، قصد الحج أو العمرة أو به بقصد، عندما؛ لقوله ﷺ لا حرم أحد منكم إلا محرمًا، ومن كان داخل الميقات له أن يدخل مكة بغير إحرام حاجته، والله أعلم. هكذا في جميع السجح الهدية والمصرية، وورد في السجح الهدية على ذلك رقم النسحة، والظاهر أن الإمام مالكا، حرم بما سبق، وراده لتترك لا لتزدد، وفي رواية البخاري عن يحيى بن قرعة عن مالك بن النقدمة، قال مالك: 'ولم يكن النبي ﷺ فيما يرى والله أعلم، يومئذ محرمًا' قال العيني: قوله، "فيما يرى" على صيغة المجهول أي بطن، قال الزرقاني: وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جرما عند الدار قطي بإسقاط "فيما يرى والله أعلم"، وصرح جابر بن حرم به مالك أو ضه فقال: بغير إحرام، كما في "مسلم" وغيره، ودخولها بلا إحرام من الخصائص النبوية عند الجمهور، وحالف ابن شهَاب فأحار ذلك لغيره، قال أبو عمر: لا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري وروى عن الشافعي، والمشهور عنه أنها لا تدخل إلا بإحرام؛ فإن دخلها أساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك وجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمرة. فنت: ولفظ حديث جابر عند مسلم: "دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام"، وقال محمد في 'موطنه' بعد حديث الباب: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير محرم، ولذلك دخل وعلى رأسه المعفر، =



فَقَالَ: مَا أُنْزِلُكَ تَحْتَ هَذِهِ السَّرْحَةِ؟ فَقُلْتُ: أَرَدْتُ ظِلَّهَا، فَقَالَ هَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟  
 فَقُلْتُ: لَا، مَا أُنْزِلُكَ إِلَّا ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

= عن شقيقه في تقرير 'السائي': سأله لطفه أن يروله ههنا أهمهم أن المذكور في الرواية هو ههنا المحل ولم يكن كذلك، "تحت هذه السرحة" تطافرت السرح ههنا بلفظ السرحة، 'فقلت': أردت ظلها' أي برزت ههنا لأسفريج بضمها، 'فقال هل غير ذلك؟' سبب 'غير'، أي هل أردت غير ذلك؟ كذا في 'المحلى'، وأعرب في السرح برفع أي هل أترك غير ذلك؟ 'فقلت': لا' أردت غيرها و ما 'سري' تحتها 'إلا ذلك'، وسأل ذلك احتياطاً لما عند عمران في ذلك، فلما قال: "أردت ظلها" استفهمه إن كان افترق بذلك عرض آخر من تركها، أو معرفة شيء مما يرحى عندها؛ فإنه يجتمع فيه الأمران من قصد ذلك ونواه. 'فقال عبد الله بن عمر' ﷺ "قال رسول الله ﷺ" إذا كنت "بصيغة الخطاب" بين الأحشيش، بالمنعنتين، قال المحدث: هما حلال مكة أبو قيس والأحمر وحلا منى، وفي "المجمع": الأحشب كل حبل خش عليل، وقال ابن وهب: أراد هما الخمين اللذين تحت العقبة على فوق المسجد، والأحاشب: الحمال، وقال إسماعيل: الأحاشب يقال: إنها اسم حلال مكة ومنى خاصة، وقال الحموي: الأحاشب - بالشين المعجمة والباء الموحدة - ولأحشب من حلال الخشب والعليط، ويقال: هو الذي لا يرتقى فيه، وأحشب: العليل الخشب من كل شيء، والأحشاش تشبة الأحشب، وهما حلالان يضاهيان تارة إلى مكة وتارة إلى منى، وهما واحد، أحدهما أبو قيس والآخر قبيعان، ويقال: بل هما أبو قيس والحبل الأحمر المشرف ههنا، ويسميان الحشمان أيضاً على، وفي السرح الهدية: 'من منى'، وتقدم ما قال ابن وهب: إنها تحت العقبة على. 'ووضع' بناء معجمة في جميع السرح الهدية والمصرية غير "المتقى"، ففيها بالحاء المهملة ولم يخصصه، وخصصه أنزرقاني بالمعجمة، وفسره بـ "أشار"، وبدلت فسرته الساجي وغيره من شراح 'الموطأ'، ووسطه في بين سطور 'السائي' بناء مهملة، وفسره بـ "صرب" ورمى بيده، قال الساجي: يريد أشار، ولعله أراد السعد عن الموضع الذي كان به، حين أشار نحو المشرق، قال النووي: أحسب أن من عمر ضل عمران يعنه النواصي الذي فيه امرؤة؛ ولذلك ما كرر عليه السؤال. "فإن هناك وأداي يقال له: السرر"، قال الحموي. بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو من السرة التي تقطعها القابلة، والمقضوع سر، والماقي سر، والسرر موضع الذي سر فيه الأشياء، وهو على أربعة أميال من مكة، وفي بعض الحديث أنه بالمزمن من منى، كانت فيه دوحة، وكان عبد الصمد بن عبي أحمد عليه مسجداً. "نه سرحة كذا في السرح الهدية، وفي السرح المصرية: "نه شجرة سر" بناء المجهول "تحتها" أي تحت هذه الشجرة "سبعون سياً" أي ولدوا تحتها فقطع سرهم بالضم - وهو ما تقطعه القابلة من سررة الصبي، كما في 'النهاية' و"المجمع" وغيرهما. وقال مالك: بشروا تحتها بما يسرهم، قال ابن حبيب: فهو من السرور، أي تبشروا تحتها واحداً بعد واحد، فسروا بذلك قلت: لكن عامة أهل اللغة وشراح الحديث على الأول.

إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخَشَبَيْنِ مِنْ مَنَى - وَتَفَخَّ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ: السَّرَرُ، بِهِ سَرَحَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا.

٩٤٩ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

عمر بن الخطاب "مر" ساء الفاعل من المرور، "بامرأة محدومة" أصابها داء الخدام يقطع اللحم ويسقطه، "وهي تطوف ناسيت" الظاهر للتطوع؛ فإن الطواف الواجب لا يجمع منه، "فقال لها: يا أمة الله! لا تؤذي الناس" يريح الخدام، "لو جلست" بكسر ناء الخطاب، "في بيتك" كان حيرا لث، ولفظة "لو" لشمي، فلا جواب لها، وهذه كان امثالاً لقوله **﴿وَمِنْ عِبَادِهِ مِمَّنْ خَضَعَ لِرَبِّهِمْ وَاسِطَاتِهِمُ الْمَاءَ كَرَاهٍ وَرَخَصَ عَلَيْهِمُ الْكَاتِبِينَ أَفَمِنْ عِنْدِكَ عَذَابٌ أُتَفِقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُجِىءُ بِنَارٍ فَعُنَّةٌ يَسْفِكُونَهَا﴾** الطائفة بأسرها مشكلا، أمرها بالقيود في بيتها. "فجلست، فمر بها رجل" لم يسم، "نعد ذلك" أي بعد هي عمر برمان "فقال لها: إن لدي كان هالك" عن الطواف "قد مات فاحرجي"، لطواف، قال الرقابي: لعله جاهل أو رجل سوء أو يكون محترا ها، فانه أبو عبد الملك، "فقالت: ما كنت لأطيعه حيا وأعصيه ميتا؛ لأنه إما أمر نحق. قال الساجي: قوله للمحدومة: 'يا أمة الله! لا تؤذي الناس' على سبيل الرفق بها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عرض عليها بالرفق ما هو أرفق بها فأطاعته، وقوها: ما كنت لأطيعه إلخ. تريد أنها بما أصاعته؛ لأنه أمرها بالحق، ودلت بوجوب عيها امثال ما أمر به في كل وقت في حياته وبعد موته.

قال أبو عمر: فيه أنه يحال بين المحدثين ومخالطة الناس؛ لما فيه من الأذى وهو لا يجوز، وإذا مع أكل الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى القيع في العهد السوي فما ضلّت بالخدام؟ وهو عند بعض الناس يعدي وعند جميعهم يؤذي، وأن عمر رضي الله عنه للمرأة يقول بعد أن أخبرها أنها تؤذي؛ لأنه لم يتقدم إليها ورحمها لللاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يؤذي، وكان يخالس معقياً الدوسي ويؤاكنه ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه، وكان على بيت ماله، ولعنه عنه من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته فلم يحتاج إلى هيبها، ألم تر إلى أنه لم تخصي فراسته فيها فأطاعته حياءً وميتاً، قلت: وما حكى عن عمر أنه كان يخالس معقياً يخالفه ما قال الحافظ:

أخرج أصبغ عن طريق معمر بن الزهرري أن عمر قال للمعقب: اجلس معي قيد رمح، ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه، وهما أثران مقطعان، ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر جنوسه قيد رمح كان لمصالح دعوته من الأذى ورعاية الناس وغير ذلك، وإلا فالعروف من مذهب عمر أن الأمر بالاغتصاب عن المحدثين مسووح، فقد قال الحافظ تحت حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً: **من عده كدم من رأسه**. قال عياض: اختلف الآثار في المحدثين فجاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم **أكل مع محدثين** وقال: **فدعه**. قال: فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باجتنابه مسووح، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال:

وأصحح المدي عليه الأكثر ويتعين المضير إليه أن لا يسبح، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه =

مَرَّ بِامْرَأَةٍ مَجْدُومَةٍ وَهِيَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ! لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ، فَجَلَسَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَاكَ قَدْ مَاتَ فَأَخْرِجِي، فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُطِيعَهُ حَيًّا وَأَعْصِيَهُ مَيِّتًا.

٩٥٠ - **مَاتَ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ الْمُتَنَزِّمُ.

= وإقرار منه على الاستحياء والاحتياط، والأكل معه على بيان الخوار، هكذا اقتصر بقاصي ومن تبعه على حكاية هذين لقولين، وحكي غيره قولاً ثالثاً وهو الترحيح، وقد سنكه فربق، أحدهما سنك ترحيح الأحبار الدابة على بني العدوى وترييف لأحبار الدابة على عكس ذلك، والفريق الثاني سنكوا في الترحيح عكس هـد لمسك، فرووا حديث: لا ... قاعوا: والأحاديث الدابة على لاحتساب كثر، والخواب. أن طريق الجمع أول، وفي طريق الجمع مسالك أخر، أحدها: بني العدوى حمة وحمل الأمر بالمر من عديم على رعية حاصر عديم، فإنه إذا رأى الصحيح البدن السليم تعظم مصيبته وترداد حسره ثابها: حمل الخطاب بأسفي والإلت على حالتين مختلفتين، فحيث جاء: 'لا عدوى' كان المحاط بذلك من قوي يقبه وصح بوكله، وحدث المرر كان لمحاص به من صعب يقبه، ولم يتمكن من ثمة التوكل. فلا يكون به قوة دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب.

**ما بين الركن والح** أي الحجر الأسود ومقام، هكذا في 'الحى' و 'مضى'، وفي جميع نسخ هندية والمصرية: ما بين الركن والباب، وهو وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنه ليس في هذه الرواية، ولعجب أنهم كيف أطفوا على ذلك مع تصريح الشراح أن الواقع في رواية عيد الله س بجى عن أبيه: ما بين الركن والمقام، ومن الأصول المعروفة عند المحدثين لا يجوز تصحيح الكتاب بعد نوت الغلط عن المصنف، قال الشيخ في 'الحى': كذا في رواية عيد الله س بجى عن أبيه. 'ما بين ركن ومقام'، وفي رواية الأخرين عنه وعن غيره: 'ما بين الركن والباب'، وهو الصواب، وعنه هل نعلم أنه يفتد في الدعاء في موضع منكره ويترنم بين الركن والباب، وعليه سى السيوطي شرحه، ثم قال: قال ابن عبد البر: كذا في رواية عيد الله س بجى عن أبيه، وفي رواية ابن وضاح: ما بين الركن والباب، وهو الصواب، والأول خطأ من تابعه، ونسب لداجي والبرقاني شرحيهما على الركن والباب، ثم قال البرقاني: هكذا روى ابن وضاح عن بجى وهو الصواب، وفي رواية ابن عيد الله: ما بين الركن ومقام، وهو خطأ من تابعه، ورواية في 'موصاً' وغيره: 'والباب'، وروى عن ابن عباس مرفوعاً: ... **باب منترم**، من دعا الله عنده من ذي حاجة أو ذي كربة أو ذي عم فرج عنه، قاله ابن عبد البر. 'المنترم' قال الحموي: نالض ثم السنكون وتاء فوقها نقصتان مفتوحة، ويقال له: اندعى واستعود، سمي بذلك لالتزامه بالدعاء والتعود، وهو ما بين الحجر الأسود والباب.



٩٥١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَأَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ الْحَجَّ، فَقَالَ: هَلْ نَزَعَكَ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَاسْتَأْنَفَ الْعَمَلَ، قَالَ الرَّجُلُ: فَخَرَجْتُ حَتَّى قَدِمْتُ مَكَّةَ ثُمَّ مَكَّثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِفِينَ عَلَى رَجُلٍ فَضَاعَطْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ فَإِذَا الشَّيْخُ الَّذِي وَجَدْتُ بِالرَّبَذَةِ يَعْنِي أَبَا ذَرٍّ، فَلَمَّا رَأَى عَرَفَنِي، فَقَالَ: هُوَ الَّذِي حَدَّثْتُكَ.

أي محركا      في نسخة: قال      أي استأنف العمل      راحت من الصعقة

**ان رجلا** لم يسم، ولا بعد أن يكون مالك بن ربيع الهمداني الكوفي. كما في الروايات الآتية، "مر" بياء الفاعل من مرور "عني أي في در العناري" الصحابي المشهور، "بالرذة" بالراء والموحدة المفتوحتين، كما تقدم في باب "ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد"، وكان عثمان بن طلحة بالربذة لرهادته، وأن أبا ذر سألته أي الرجل المذكور "أين تريد؟ فقال الرجل: أردت الحج، فقال أبو ذر: هل نزعك شيء من مهمته وعين مهمته أي أخرجك من بيتك، قال المجذوب: نعم عن مكانه: قلعه، وقال تعالى: **وَمَنْ يَرْجِعْ يَدْرِهِ** (أعراف ١٠٨) أي أخرجها، "غيره" أي غير الحج، أي هل حملك على سرك هذا غيره من قصد نخارة أو كجاج أو غير ذلك من الأعراض، ولفظ البحاري في "الأدب المفرد" كما سيأتي: أما معه بيع ولا نخارة، فبما لا. قال الرجل: "لا" قصد لي غيره، "قال أبو ذر: فاستأنف العمل" كذا في السجعة الصدية وفي المصرية: فاستأنف العمل، قال المجذوب: الاستئناف والانتفاء الانتداء، وفي "الجمع": استأنف العمل استأنفه فإن ما تقدم عرفت، قال المجذوب: وذلك لما روي عن النبي **مَنْ حَجَّ هَدَى سَبْعَ مَرَّاتٍ مَغْسِلٍ رَجَعَ بِسَمْعِهِ يَوْمَ يَرْجِعُ** والله أعلم أنه لا ديب له؛ لأن ما أتى به من العمل قد كفر سائر دينه فصار كيوم ولدته أمه لا ديب له.

**فخرجت** من الربذة، "حتى قدمت مكة ثم مكثت" بصيغة المتكلم من صم الكاف وفتحها أي أقمت "ما شاء الله" أن أمكث، قال المجذوب: يستعمل ذلك في المدة الطويلة. "ثم إذا أنا بالناس" قال المجذوب: "إذا" تكون للمعاينة، فتحتص بالحمل الاسمية، ولا تحتاج إلى الخواب، ولا تقع في الانتداء، ومعناها: الحال، كخرجت فإذا الأسد بالباب، قال تعالى: **وَوُفِّدَ بِهِ فِي حَتِّهِ سَمْعِي** (صه ٢٠) قال الأحفش: حرف، وقال المبرد: طرف مكان، وقال الزجاج: طرف زمان. "منقصين بالون وانقاف أي مردحين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف، وهو الكسر والدفع الشديد فرض الرجاء كذا في "الجمع" على رجل لا أدري قبل الرؤية من هو؟ قال: فضاغطت بضاد وعين معجمتين وطاء مهمة، ساء المتكلم أي راحت وصايقت "عنه الناس" لأن أراه، يريد أنه صايق الناس حتى وصل إلى أسطر إليه، فإذا أنا بالشيخ وفي السجعة الصدية: فإذا الشيخ "الذي وجدت بالربذة يعني أنا ذر، قال الرجل: فما رأيي" الشيخ المذكور عرفني فقال: هو الذي حدثك، ولا شك فيه تذكير له بما جرى وثبات على قوله. =

٩٥٢ - **مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ، فَقَالَ: أَوْ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَحَدٌ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَسُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يَحْتَشُّ الرَّجُلُ لِدَائِيَّتِهِ مِنَ الْحَرَمِ؟ فَقَالَ لَا.**

قطع كند حشيش ر

## حَجُّ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ ذِي مُحَرَّمٍ

قَالَ مَالِكٌ .....

= قال ابن عبد البر: هذا لا يجوز أن يكون مثله رأياً، وبما يدرى بالتوفيق من الحي . قلت: وقد ورد الرفع نصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة ففي "جامع المسانيد": أبو حنيفة عن محمد بن مالك همداني عن أبيه قال: خرجنا نريد الحج، فرأيت ثانياً در سرمد، فسمما عليه فرد السلام ثم قال: من أين أهل القوم؟ قنا: من الفج العميق، قال: فأين تومون؟ قنا: نيت نغيب. قال: الله لدي لا إله إلا هو ما أنحصركم غيره؟ قنا نعم، قال: فإن رسول الله ﷺ قال: **مَنْ حَجَّ حَجَّاهُ أَحَدٌ، فَصِيَ سَكَنَهُ فَلَسْتَ تُفِي الْعَمَلُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَفَا لَهُ .** **نعمه من دسه،** ثم ذكر صاحب المسانيد تخريجه عن عدة المسانيد.

**عن الاستثناء الحج** وهو أن يشترط أن ينحس حيث أصابه مانع من المرض وغيره. "فقال" الرهري. "أو يصنع" يفتح الواو واهزمة للاستفهام، ويكون الكلام في مثال ذلك عصفا على محدود، ومفاده الاستفهام الإنكاري. "ذلك" أي الاشتراط "أحد" كأن السبب لم يفعلوه، وأنكر ذلك أي الاشتراط، وبه قال مالك وأبو حنيفة، خلافاً للشافعي إذ قال به في الحملة، وأحمد إذ قال به مطلقاً، كما تقدم أسلف في ذلك في أبواب الإحصار وكان ابن عمر يكر الاشتراط في الحج، ويقول: أليس حسمكم سنة رسول الله ﷺ، كما أخرجه الشيخان وغيرهما.

**وسئل** ساء المجهول، الإمام "مالك، هل يحتش" قال الناحي: الاحتشاش جمع الحشيش "الرجل" لدائته من أرض الحرم، فقال مالك: لا يجوز، قال الناحي: وهذا كما قال: أن لا يحتش أحد في الحرم لدائته ولا لغير ذلك إلا الإذح الذي أناحه النبي ﷺ. ومن حشش في الحرم فلا حراء عليه، ولا بأس أن يرعى الإبل في الحرم والفرق به وبين الاحتشاش أن الاحتشاش تناول قطع الحشيش، وإرسال سهاقه برعي من تناول لئدك، وهذا لا يمكن الاحتراز منه، ولو منع منه لامتنع السفر في الحرم والبقاء فيه؛ فتعذر الامتناع منه والتحرر، وتقدم البحث في ذلك في الأبحاث العشرة في أشجار الحرم وحشيشه قبيل "جامع الحج".

**حج المرأة الحج** أي هل يجب عليها الحج إذ لم تكن ها محرم؟ وفي حكمه الزوج، وهل يجوز لها أن تحج بغير ذي محرم؟ وفي المسألة خلاف شهير، قال ابن رشد: احتلفوا هل من شرط وجوب حج على المرأة أن يكون معها روح أو محرم منها، فقال مالك والشافعي: ليس من شرط الوجوب ذلك، وأخرج المرأة إلى الحج إذا وجدت رفقة مأمونة، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: وجود ذي محرم ومطاعته ها شرط في الوجوب، وسبب الخلاف =

فِي الصَّرُورَةِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تُحَجَّ قَطُّ: إِنَّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُو مُحَرَّمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا أَوْ كَانَ لَهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ لِتَخْرُجَ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ.

- معارضة الأمر بإحج للنهي عن سفر المرأة، فقد ثبت عنه عليه السلام من حديث الحذري وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم النهي عن سفر المرأة إلا مع ذي محرم، فمن علت عموم الأمر قال: تسافر للحج وإن لم يكن معها ذو محرم، ومن حصص العموم هذا الحديث أو رأى أنه من باب تفسير الاستطاعة قال: لا تسافر إلا مع ذي محرم. **الضرورة** - يفتح الصاد وضم الراء المهملة، وإسكان الواو وفتح الراء، من الضر: وهو الحس والمنع، والمراد من لم يتزوج، كما سيصرح به المصنف، وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع عن ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود بلفظ: لا حرج ولا ضرر. واحتجوا في تفسيره على أقوال، قال في "المجمع": هو التثقل وترك الكاح أي لا يسعى لأحد أن يقول: لا أتزوج؛ لأنه ليس من حق المؤمنين، وهو فعل الرهائن، وهو أيضاً من لم يحج قط، من الضر، وهو الحس والمنع، وقيل: أراد من قتل في الحرم قتل، ولا يقبل قوله: إني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم، كان الرجل في الحامية إذا أحدث حدثاً فلجأ إلى الكعبة لم يهيج، فكان إذا لقيه ولي الدم في الحرم قيل له: هو ضرورة فلا تمحه، وقال الطيبي: أي لا يسعى أن يكون أحد لم يحج في الإسلام وهو تشديد، وفي "لسان العرب": قال اللحياني: رجل ضرورة، لا يقال إلا باهاء، وقال ابن الحجي: رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست باهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بيع العاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث العاية والمسألة، كذا في "الذيل". "من النساء التي لم تحج قط" صفة كاشفة لـ "الضرورة" أو احتراز عن تفاسيره الأخرى. قال الررقائي: يسمى من لم يتزوج ضرورة أيضاً؛ لأنه صر الماء في ظهره وتبتل على مذهب الرهبانية، ومنه قول النابغة.

لو أنها عرضت لأشخط راهب عبد الإله ضرورة متلبدا

'أما إن لم يكن'، وفي السح المصرية "إن لم تكن" بصيغة التأنيث "ها ذو محرم"، واحتلوا في مصداق المحرم ههنا، قال القاري. إمراد ما حرم: من حرم عليه نكاحها على التأنيث بسب قراءة أو رصاع أو مضاهرة بشرط أن يكون مكلفاً ليس بمجوسي ولا غير مأمون. 'يخرج' أي المحرم ومن في حكمه "معها"، والحملة صفة لـ "ذي محرم"، "أو كان لها" أي للمرأة محرم، "والم يستطع أن يخرج معها" مانع قائم به من الأعداء، وكذا إن لم يرص أن يخرج معها "أما لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج" بقوله تعالى: فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا حَجُّهَا وَاعْتِمَارُهَا (آل عمران ٩٧)، فدخل فيه النساء، ومن شرط المحرم قال: لم يتحقق في حقها العزم بعد، و"تخرج في جماعة النساء"، وقد تقدم في أول الباب بيان مسالك الأئمة في ذلك، واختلافهم في جوار الخروج لحج المريضة بعد اتفاقهم على أنه لا يجوز لها أن تخرج لحج التطوع.

## صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ

٩٥٣ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: .....

**صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** اعلم أنه لا أن المتمتع وفي معناه انفراد بحب عليه هدي. فإن ما يجد فضيله عشرة أيام. قال تعالى: **صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** (البقرة ١٩٦) قال الموفق: لا يعلم من أهل علم خلافا في أن متمتع بد ما يجد اهتدي بنقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، ذلك عشرة كامنه، وتعتبر الفدرة في موضعه فمن عذمه في موضعه حذر له لا يتقل إلى الصيام وإن كان قادراً عليه في بيده؛ لأن وجوبه موقت، وما كان وجوبه موقفاً اعتبرت الفدرة عليه في موضعه، كالماء في الظهارة إذا عذمه في مكانه انقل إلى قرب وحلف أهل علم ههنا في مرد الحج وبإمراد بالرجوع، أما لأول: فقد تقدم في ما جاء في متمتع أن المراد وقت الحج؛ لاستحالة كونه عاماً صرفاً، واحتقوا في المراد بوقته، قال الموفق: وكل واحد من صوم ثلاثة وسبعة وقت. وقت حوار ووقت سحابة، أما وقت الثلاثة فوقت الاختيار ما أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفه ويكون حر ثلاثة، قال صاوس: بصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفه، وروى ذلك عن عطاء وشعبي ومجاهد وأحمد وسليمان وسعيد بن جابر وعندهما وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي، وروى من عمر وعائشة أن يصومهن ما بين هلاله بالحج ويوم عرفه، وظاهر هذا أن يجعل آخرها يوم ثروة، وهو قول الشافعي، لأن صوم يوم عرفه يعرفه غير مسحب، وكذلك ذكر القاضي في 'المحرر' والخصوص عن أحمد يعني وقد عني من قول حرمي أنه يكون حرها يوم عرفه، وهو قول من سبوا من علماء، وبما أحسنه صوم يوم عرفه ههنا؛ موضع الحاجة، وهذا القول يستحب به تقسيم الإحرام بالحج فمن يوم ثروة يصومها في الحج، وإن صام منه شيئاً قبل إحرامه بالحج حار، بل عليه، وأما وقت حوار صومها فإذا أحرم بالعمرة، وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد: بد حل من العمرة، وفي ذلك والشافعي: لا حوار إلا بعد لإحرام بالحج، ويرى ذلك عن من عمر، وهو قول إسحاق ومن سنده قوله عمر بن الخطاب: **صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** (البقرة ١٩٦) أنه صامه حب فله حر تقدمه على وقت وجوبه، كسائر الصيام بواجب، ولأن ما قبله وقت لا يجوز فيه امتد، فلا يجوز امتد كفضل لإحرام بالعمرة، وقال الثوري والأوراعي: يصومهم من أول عشر إلى يوم حرفة، وإذا كان إحرام بالعمرة أحد إحرامي لمتمتع فحار لصوم بعده كإحرام الحج، وأما قوله تعالى: **صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** (البقرة ١٩٦) فمات في شهر الحج، ولا بد من صيامه، بد كان الحج أفعالا لا يصام فيها، بما يصام في وقتها أو في أشهرها، فيه في قوله تعالى: **صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** (البقرة ١٩٧) أم الثاني فقد قال الموفق: أما السبعة ففيها أيضاً وقتان وقت حصار ووقت حوار، فأمر وقت الاختيار فإذا رجع إلى أهله، ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **صِيَامُ الْمُتَمَتِّعِ** (البقرة ١٩٦) في حج وسبعة د حج بن هبة، متفق عليه، وأما وقت حوار فقد نصي إليه الشريك، قال الأثر: مثل أحمد هل يصوم في الصديق أو مكة؟ =

أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: الصَّيَّامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا مَا بَيْنَ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ صَامَ أَيَّامَ مِنِّي.

٩٥٤ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ .

= قال. كيف شاء وهذا قال أبو حنيفة ومالك، وعن عطاء ومجاهد: يصومها في اصريق، وهو قول إسحاق، وقال ابن اسد: يصومها إذا رجع إلى أهله؛ للبحر، ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي، وقيل عنه كقولنا وكقول إسحاق، ولنا: أن كل صوم لزمه وجار في وطنه جار قتل ذلك كسائر الفروض، وأما الآية فإن الله تبارك وتعالى جَوَّزَ له تأخير الصيام الواجب، فلا يمنع ذلك الإجراء فيه كتأخير صوم رمضان في السفر **الصيام** الذي أوحاه الله عز وجل "مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا" لقوله عز اسمه: . . . . .

حج ٥ (المرة ١٩٦) فهذا الصيام يجب أن يصام لما بين أن يهل بالحج أي يجره به إلى يوم عرفة، ولا يجوز صيامها قبل إحرام الحج، وبذلك قال مالك والشافعي خلافاً للحنفية وأحمد، إذ أباحوا صيامها قبل إحرام الحج بعد إحرام العمرة، كما تقدم قريباً في بيان المذاهب، فإن لم يصم أحدٌ إلى يوم عرفة أصام أيام مني" الثلاثة التي تلي يوم البحر. قال الناجي: وهي أيام التشريق الثلاثة تلي يوم البحر، وهذا يقتضي صحة الصوم من وقت يحرم بالحج وأن ذلك مبدأ، إما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام مني وقت القضاء، وإما لأن في تقديم الصيام قبل يوم البحر إبراء لندمة وذلك مأمور به، وإما أن صيام أيام مني مأمور، يباح الصوم فيها للصورة من لم يصم قبل ذلك، ليكون صومه في حجه، وما بعد أيام مني فيس محلاً لهذا الصوم على وجه الأداء، وقد قال أصحاب الشافعي: إن صيام أيام مني إنما هو على وجه القضاء، والأظهر من المذهب أنه على وجه الأداء وإن كان الصوم قبل ذلك أفضل. قست: وبه أحد مالك والأوراعي والشافعي وأحمد وإسحاق، ورححه النووي في "الروضة". وقال أبو حنيفة والشافعي في الحديد: لا يصوم. قال الرركشي: وإليه رجع أحمد، قال محمد: أحرم مالك عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ هي عن صيام أيام مني، قال: وهذا بأحد لا يعني أن يصام أيام التشريق؛ لمعه، وهو قول أبي حنيفة والمعاملة من قضا، قال الطحاوي بعد أن أخرج حديث النبي عن ستة عشر صحابياً: فنما ثبت بهذه الأحاديث فيه عن صيام أيام التشريق وكان فيه عن ذلك مني، والحجاج يقيمون بها، ومنهم المتمتعون، ومنهم القاريون، ومن يستش منهم متمتعاً ولا قارياً، دخل المتمتعون والقاريون في ذلك، كذا في "المحلى".

في ذلك أي فيمن لم يجد الهدى من المتمتع مثل قول عائشة . . . المذكور قبل ذلك، ذكره المصنف تأييد وتقوية لمختاره، وقد أخرج البخاري في "صحيحه" هذين الأثرين مجتمعاً، فروى بسنده إلى الزهري عن عروة عن عائشة، وعن سام عن ابن عمر قالوا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصم إلا لمن لم يجد الهدى. قال الحافظ: =

## كِتَابُ الْجِهَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### التَّرْغِيبُ فِي الْجِهَادِ

٩٥٥ - **مَات** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَفُتُّ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ.**

٩٥٦ - **مَات** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ** حَالُ مَنْ التَّكَلَّفَ فِي جَاهِدِ

= هو من رواية الزهري عن ماله فهو موصول. وقال صحابي من عمر وعائشة أن أحده من عموم قوله تعالى: **وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّهُ لِمَحْتَضِرٍ** (١٩٦). لأن قوله في حج يعبر ما قبل يوم لآخر وما بعده، فيدخل فيه أيام التشريق.

**القائم الدائم** الخ يريد أن حال مجاهد في سبيل الله في آخره ونحوه مثل آخر هذا؛ لأن جمع صرف المجاهد وأكله ونومه وغفلته بمائل ثوابه ثواب الذي يقرن بين الصلاة والصوم.

**تكفل الله الخ.** الكفالة: لصمان، وإذا أضاف الكفالة إلى إنسان في هذا العمل؛ لأنه أولى كفيل على سبيل لتعطيه شأن الجهاد والتصحيح ثواب مجاهد، وقوله: "لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله"، يريد أن يكون حروجه في جهاده حالاً لله تعالى. لا سببه صب عيمة ولا عصبه. لأهل وعشيرته، ولا حب ظهور ولا سمعة، ولا شيء من المعاني غير الجهاد في سبيل الله؛ يكون كمنه الله هي لعب، وإذا كانت بيته وعقده الجهاد فلا ينقص آخره ولا ينقص عقده ما كان من عسمة، بل هي رزق ساقه الله إليه وأجره وأمر كامل، وإنما يكره أن يكون سبب حروجه وعقده ومقصده في قتله عيمة أو صغار سحرة **وتصديق كلمته الخ** يحمل أن يريد به الأمر بالقتل في سبيل الله وما وعد الله عليه من ثواب، وحمل أن يريد به شهادته وأن تصديقه كما يشاء في نفسه عدوة من كذبها، وأحرص على قتله ومجاهدته، وقوله: **تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ** أن يدحه الجنة أو يردده إلى مسكنه الذي حرج منه يريد - والله أعلم - أن يدخله الجنة إن أصيب بموت أو قتل؛ لأنه ليس في اللفظ ما يختص بالقتل دون غيره.



أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ.  
 ٩٥٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الْحَيْلُ ثَلَاثَةٌ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا**  
**الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ** فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا  
 أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قُطِعَتْ  
 طِيلُهَا ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا  
 مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لَهُ أَجْرٌ، ...  
معقول تكمل  
أي عدت عاليًا من الأرض بحواضرها جمع روث

**يدخله الجنة** - يعتمل وجهين أحدهما: أن يدخله الجنة بأثر قتله، ويكون هذا تخصيصاً بشهداء، كما خصوا بأنهم  
**أجر حسن** **ناله من قتله** ( - عمر ١٧٠ ) والثاني: أن يدخله الله الجنة بعد العتق، ويكون فائدة تخصيصه  
 أن ذلك يكون كفارة لجميع خطايه وإن كثرت إلا ما حصه الدليل، وأنه لا موارنة بين ما اكتسب من الخطايا  
 وبين ثواب ما حرج له من الجهاد فله يرجع، ويؤيد هذا التأويل حديث أبي قتادة **رضي** في الذي سأل النبي ﷺ  
 أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ صَابِرًا مَحْتَسِبًا مَقْتُلًا غَيْرَ مَدِينٍ أَيْكُفَّرَ اللَّهُ عَمِّي حَتَايَايَ؟ فَقَالَ **نعم**، ثم قال له بعد أن رد عليه:  
**إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.**

**الحيل ثلاثة إلخ** يريد أن اتحادها وربطها في العال يكون لأحد هذه الثلاث الأحوال، إما مجرد الأجر، وهو لمن  
 ربطها في سبيل الله، وإما لستر، وهو لمن ربطها ليكتسب عليها، وإما للورر، وهو لمن ربطها على الوجه الممنوع  
 منه وارتباط الحيل وربطها هو اقتناؤها، وأصله من الربط بالحبل والمقود، ولما كانت الحيل لا تستبد من ذلك  
 وكان كل من اقتنى فرسا ربطه، وكثر ذلك من استعمالها حتى سماوا اقتناءها واتحادها ربطا، فمعنى ربطها في  
 سبيل الله: إعدادها هذا الوجه واتحادها بسسه، وهو من وجود الر يثبت عليه صاحبه في حال مقامه دون  
 استعماله في الجهاد وعزو العدو؛ لأنه من باب الإيقاع في سبيل الله والإعداد له والإرهاق على العدو، فإذا غزا  
 به كان له أجر الجهاد والعرو وأجر الاتحاد والرباط. **طيلها**: بكسر الهمزة والمهملة وفتح التحتية: الحبل الذي تربط  
 به الدابة ويطول لثرعى، ويقال: الطول بالواو أيضا. (المحلى)

**ولم يرد إلخ** أي واحال أنه لم يرد صاحبها سقيها، وإذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصده أولى. (المحلى)

وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَعْنِيًا وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا فِي ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ، وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: لَمْ يُنْزَلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَائِدَةُ

من غسل منتحل ذرعة حمر بردة ومن غسل منتحل ذرعة حمر بردة

(البردة: ٧، ٨)

٩٥٨ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَنْزِلًا؟ رَجُلٌ آخَذَ بَعَنَانٍ فَرَسِهِ

بعنا وتعفف أي استعفاء عن الناس وكفا عن السؤال بجمع نتائجها، وحق رقابها الركاة، وحق ظهورها حمل مقطع العروة والحاج، فسرره عندماؤنا مستدلين به بإحاطة ركاة في الخيل، وتأنوه احمهور بأن المراد بالحق في رقابها الإحسان إليها، والقيام لعلمها، والشفقة عليها في الركوب. ونواء بكسر الهمزة والمد أي معادة لهم. (المحنى وكذا في السهاية) وسئل النبي ﷺ 'عن الحمر' يريد - والله أعلم - أن السائل له ما يعلم أن كان حكم الحمر حكم الخيل فيما ذكر من أنها لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر، أو يكون محالها حكم الخيل في ذلك؛ لأنها لا تتحد عدلها للجهاد ولا تربط فيه، وهي مما حوت العادة أن يسويها ولا يفتخر باقتنائها، ولا هي مما يتكسب بركوبها، وأن يكسب بالحمل عليها كالإبل والبغال "فقال" لم يزل عني فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفائدة" يريد - والله أعلم - أنه لم يزل عليه فيها من التفسير والتفسير ما يزل في الخيل؛ لأنها غير مشاركة لها في ذلك، ولكنها داخلة تحت قوله تعالى: "من غسل منتحل ذرعة حمر بردة" من غسل منتحل ذرعة حمر بردة. والحمر وإن لم تبلغ مبلغ الخيل في الجهاد فقد يعمل عليها راحلته من لم يستطع اقتناء الخيل، ويحمل عليها راده وسلاحه، ويتكسب عليها صفاء الناس، وأما هي فيشتريها ويستعين بها أهل الشرك والعبي على عرو الإسلام فيوررون بها، فهذا مستفاد من عموم الآية؛ لأن اقتنائها لا يغلو أن يكون من عمل الخير، أو من عمل الشر، وقد أحرر تعالى من عمل شيئاً مهما فإنه يراه، وهذا يدل على وجوب التعلق به لغة وشرعاً، وقوله "الآية الجامعة" يريد العامة، وقوله: "الفائدة" يريد القليلة المثل في هذا الحكم، يقال: كلمة فائدة وفدة أي شادة.

ألا أحرركم الخ وقد علم أنهم يريدون ذلك على سبيل التيسير لهم على الإصغاء إليه والإقبال على ما يحضر به والتفرغ لهم، ويحتمل أن يريد بقوله "أحرر الناس مرة" أحررهم ثواناً في الأحرار وأرفعهم درجة. وقوله "رجل آخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله" يريد - والله أعلم - أنه مواظب على ذلك، ووصفه بأنه آخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله بمعنى أنه لا يخبر في الأغلب من ذلك راكناً له أو قائداً هذا معظم أمره ومقصوده من تصرفه، فوصف بذلك جميع أحواله وإن لم يكن أحداً بعنان فرسه في كثير منها.

يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ مَتَزِلًا بَعْدَهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي غَنِيمَتِهِ يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْبُدُ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا.

٩٥٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عُبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ .....

**ألا أخبركم إلخ** وصف رسول الله ﷺ أفضل أسرار وفضل عليها ورعب فيها من قوتي عبيها، وأحر بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المبرلة وضعف عنها، وليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على أن يكون أحدا يعال همسه فيه، ففي الناس الضعيف والكبير ودو العاهة والفقير، ووصف ﷺ هذا المعتزل في أنه في عيمة بلفظ التصغير إشارة - والله أعلم - إلى قلة المال، وقد يكون عثرته ضعفا عن الجهاد، وقد روي عنه ﷺ أنه قال في عرفة: **إِنْ أَقْبَلَ مِنْ بَيْنِهِ حَيْفٌ مِنْ سِلَاحٍ نَفَعَهُ لَا ضَرَرَ لَهُ مِنْهُ** مع حسبه بعد - ويحتمل أن تكون له قوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع العلى عنه بالانقضاء والاعتزال؛ لما يرى أن ذلك أرفق به وأوفق له في دينه، فهذا أقام الصلاة وآتى الزكاة وعند الله تعالى فمرلته بعد مبرلة الجهاد من أفضل المارل؛ لأدائه الفرائض، وإحلاصه لله العادة، وبعده عن الرياء والسمعة إذا حمي موضعه ولم يكن ذلك شهرة له، ولأنه لا يؤدي أحدا ولا يذكره، ولا تنبع درجته درجة الجهاد، لأن مجاهد يذب عن المسلمين ويجاهد الكافرين حتى يدخلهم في الدين، يتعدى فضله إلى غيره ويكثر الانتفاع به، وهذا المعتزل لا يتعدى نعمه إلى غير. ولو أن رجلا رأى أن الانقضاء أسلم لدينه وأعدس لحاله، ورأى أن نفسه أطوع له في الصلاة والزكاة فأقبل عليها هذا المعنى لكان ذلك - والله أعلم - الخطأ له، فمن الناس من يجد نفسه أطوع له في الصلاة، ومنهم من يجدها أطوع له في الجهاد، ومنهم من يجدها أطوع له في غير ذلك من أبواب البر، وإنما ذلك حسب ما يفتح على الإنسان ويقسم له.

**بايعنا رسول الله ﷺ** أصل البيع في كلام العرب: المعاوضة في الأموال، ثم سميت معاودة النبي ﷺ ومعاودة المسلمين مبايعة بمعنى أنه عاوضهم بما ضمن لهم من الثواب عوضا عما أحد عليهم من العمل، قال الله تعالى: **﴿إِنْ اللَّهَ شِئْتُمْ﴾** إلى قوله **﴿فَعَزَّزْتُ الْفُصْحَاءَ﴾** (سورة ١١١) **على السمع والطاعة**: السمع ههنا يرجع إلى معنى الطاعة، ولعله أن يكون أصله الإصغاء إلى قوله والتمهم له، يريد أن الذي شرط عينا السمع والطاعة لأوامره ونواهيه على كل حال في حال اليسر وحال العسر، ويحتمل أن يريد به يسر المال وعسره، والتمسك من جيد الراحلة وواهر الراد والاقتصار على أقل ما يمكن منهما. "والمشط والمكره" يريد وقت النشاط إلى امتثال أوامره ووقت الكراهية لذلك، ولعله أن يريد بـ"المشط" وجود السيل إلى ذلك والتفرع له وطيب الوقت وضعف العدو، ويريد بـ"المكره" تعذر السيل وشغل المانع وشدة اهواء ناخر والرد وصعوبة السفر وقوة العدو.

فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ تَقُولَ أَوْ تَقُومَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

٩٦٠ - **ماث** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعًا مِنَ الرُّومِ وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلُ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُنْزِلٍ شَدِيدٍ يَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَهُ فَرَجًا، وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **هـ** **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا** **وَصَابِرُوا وَرَاضُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ عَنكُمْ تَفْخَحُونَ**.  
(ال عمران: ٢٠٠)

**وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ** **الح** قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك شرطاً على الأنصار أن لا يمارعوا فيه أهله وهم قريش، ويحتمل أن يكون هذا مما أحد على جميع الناس أن لا يمارعوا ولاية الأمر فيهم وإن كان فيهم من يصلح لذلك إذا كان قد صار لعيره. قال الحافظ السيوطي: هو الصحيح، ويؤيده ما رآه أحمد: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ** أي في الأمر حقاً، ولابن حبان زيادة: **هـ** **كُنْ مَثَبًا صَبْرًا صَبْرًا** ولسحابي زيادة: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ أَمْرُ** أي ظاهراً. (المحلى)

**كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ** **الح** يستشير فيما يفعله لما فجا المسلمين من جموع الروم، ويعنمه ما يتقي منهم ويخاف من ضعف مسمي الثغور عنهم، فكتب إليه عمر بما ذكر في الحديث يريد أن عاقبة المؤمنين إلى الفرج.  
**مِنْ مَنَزِلٍ شَدِيدٍ**: بإضافة المنزل - برنة المفعول - إلى الشدة من قيل إضافة الصفة إلى الموصوف، وفي نسخة: شدة بالرفع، وقوله: "من منزل" بزة اسم الفاعل محرور منون ووجهه طاهر. (المحلى)  
**لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ**: يعني المذكور في قوله تعالى: **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ** مع **هـ** **لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ** (شرح ٦٠٥) كرره؛ ليدل على أن العسر المعروف معه يسر. قوله تعالى: **هـ** **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا** أي على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد، "وصابروا" أي غالبوا أعداء الله بالصبر على شدائد الحروب. "وراضوا" ألدانكم وخبولكم في الثغور مترصدين للغزو، وأنفسكم على الطاعة. (المحلى) قال الباجي: قوله: "لَنْ يَغْلِبَ العسر" قيل: إن وجه ذلك أنه لما عرف العسر اقتضى استعراق الحس فكان عسر الأول هو الثاني، ولما كان اليسر منكراً كان الأول منه غير الثاني، فهذا يقتضي أن اليسر عند الظفر بالمراد والأجر، فالعسر لا يغلب هذين اليسرين؛ لأنه لا بد للمؤمن أن يحصل أحدهما.

## النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ

٩٦١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

## النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ

٩٦٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ لِكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ قَتَلُوا ابْنَ أَبِي الْحُقَيْقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، قَالَ: فَكَانَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: بَرَحْتُ بِنَا امْرَأَةً ابْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ بِالصِّيَاحِ، فَأَرْفَعُ عَلَيْهَا السَّيْفَ ثُمَّ أَذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْفُفُ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَسْتَرَحْنَا مِنْهَا.

٩٦٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امْرَأَةً.....  
كذا أرسل أكثر الرواة

**يسافر بالقرآن** أي المصحف أو ما فيه قرآن، فيكره ذلك عند أبي حنيفة والشافعي رحمهما، ويحرم عند مالك رحمه الله. **قال مالك رحمه الله** قال ابن عبد البر: كذا قاله أكثر الرواة، ورواه ابن وهب فقال في آخره: "حشية أن ياله العدو" في سياق الحديث، وكذا رواه ابن ماجه من طريق ابن مهدي عن مالك: "مخافة أن ياله العدو" في نفس الحديث، وعند مسلم والنسائي تلك الريادة من غير طريق مالك، لقطه: "فإني لا أمه العدو"، فظهر تعميل النهي عن إشارة، فهذا فرق الحنفية بين العسكر الكبير والصغير، فيجوزون في الأول؛ لأن الغالب فيه الأمن خلاف الثاني. (المحلى)

**برحت** ما يريد أظهرت أمرنا بصياحها فكان يجمع قتلها إذا رفع عليها السيف ما يذكر من هي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان، ولولا ما يذكره من ذلك النهي لقتلها فاستراحوا منها، وهذا يدل على التعلق بالعموم؛ لأنه أجرى نهْي رسول الله ﷺ على عمومته في سائر الحالات. **بعض مغازيه** أي عزوة فتح مكة كما في "أوسط الطبراني" من حديث ابن عمر، والحديث مخرج في الصحيحين والسنن إلا "سنن ابن ماجه" و"مسند أحمد" و"صحيح ابن حبان" و"مستدرک الحاكم"، وفي بعض رواياتهم رأى امرأة مقتولة فقال: ما كنت هذه بقدر فمعه فسبها وهذا الحديث أجمع العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهم عن القتال وقصدهم عن الكفر، =

مَقْتُولَةٌ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

٩٦٤ - **ماثل** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ بَعَثَ جِيوشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، فَرَعَمُوا أَنَّ يَزِيدَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَتَيْتَ بِنَازِلٍ....

- وفي استنباطهم مفعلة بالاسترفاق أو عداء، وحكى حارمي قولاً لبعض العلماء حوار ذلك على صاهر حديث الصعب بن جثامة عبد الأئمة الستة: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من سائهم ودراريهم، قال: هم ميه. وأشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي، كذا في 'فتح الباري' وغيره من شروح 'صحيح البخاري'. قد نأحي: قوله: 'رأى في بعض معاربه امرأة مقتولة فأكر ذلك' يتضمن أن يكون ﷺ علم من حال تلك امرأة أهله تقاض، ويحتمل أن يكون حمل أمرها على المعهود من حال النساء في بعدهن عن القتال والمعة، وقد روى رباح بن ربيع قال: كما مع رسول الله ﷺ في عروة رأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال: انظر على ما اجتمع هؤلاء، فجاء فقال امرأة مقتولة، فقال: ما ذلك؟ فقال: نساء. قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً، فقال خالد: لا تقتل امرأة ولا عسيماً، فهذا يقتضي أن الملع من قتل النساء والفتيات أنهم لا يقانون وفيهم معنى آخر فمن الأمور التي يستعان بها على العدو ويتجمع بها دون محاربة ميه، فأما إن قاتلوا فلهن يقتلن؛ لأن العنة التي صنعت من قتلهن عدم القتال ميه، فإذا وجد ميه وجدت علة إبادة قتلهن؛ لأن الحاجة داعية إلى دفع مضرتهن وإزالة معهن الموحود في أرجاء، والله أعلم.

**فخرج يمشي إلخ:** يحتمل أنه خرج معه على سبيل الترحل والتشييع فيكون ذلك سنة في تشييع الخارج إلى العرو والحج وسبل الترحل، وأصاف مشبه إلى يزيد بن أبي سفيان بما لأنه احتضن عماشاته والقرب منه والمكاملة له، وإما لأنه كان خروجهم بسببه، فقال: "خرج مع يزيد يشيعة" معنى أنه قصد خروجهم تشييعه وإن لم يخرجوا معاً.

**إما أن تركب إلخ:** على معنى الإكرام لأبي بكر والتواضع له لديه وفضله وحلافته؛ لئلا تكون حاله في الركوب أرفع من حاله في المشي، وقول أبي بكر الصديق ﷺ: "ما أتت سارل وما أنا براكب، إلي احتسنت حظاي هذه في سبيل الله" يريد أن قصده بالمشي في تشييعهم ووصيتهم حسنة في سبيل الله تعالى فلهذا أراد الرفق به والتقوية له؛ لما يلقاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء العدو ومقاومته، وأبو بكر ﷺ لا يبقى شيئاً من ذلك فلم يحتاج من التقوي ما يحتاج إليه يزيد، وقوله ﷺ: "إني ستجد أقواماً رعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فدمعهم وما رعموا أنهم حبسوا أنفسهم له" يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس، وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاونة لأهل منهم رأي أو مال أو حرب أو إحصار غير هؤلاء لا يقتلون سواء كانوا في صوامع أو ديار أو غيرهن؛ لأن هؤلاء قد اعتزلوا العريقين وعقوا عن معاونة أحدهما.



وَمَا أَنَا بِرَاكِبٍ، إِنِّي احْتَسِبْتُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ فَذَرَهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا لَهُ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُؤُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ فَاضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لَأْكُلِهِ، .....

**فحصوا الخ** بالفاء وتخفيف الحاء المهملة بعدها مهملة، أي حلقوا رؤوسهم وتركوها مثل أفاحيص القطاة، وأفصوص القطاة هو موضعها الذي نختم فيه وتبيص. قال في المنصبي: "وخواي یافت قومه را که سزده اندمان سرهای خود پس زن آن را که سزده اندازوه بشمشیر یعنی بخوس که طلق سر در آن عمر خصلت بخوس بود".

**ولا تقطعن الخ** به أخذ مالت والأوراعي أنه لا يحل قطع الشجر المثمر وتخريقها في بلاد المشركين، قال: وإنما أمر النبي ﷺ بقطع الحبل؛ لأنه كان مقابل القوم فأمر بقطعها؛ لينسج المكان، كذا ذكره الخطابي، ويحل عند أي حيلة قطع الشجر وإفساد الررع، قال الشافعي في "الألم": يقطع الحبل ويحرق كل ما لا روح فيه، ولعل أمر أبي بكر أن يكهوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا إنما هو لأنه سمع النبي ﷺ يخبر أن بلاد الشام يفتح على المسلمين، فلما كان مساحا أن يقطع ويترك احتار الترك نظرا للمسلمين؛ لما أن تخريب ذلك وتخريقه لا يحل. قال الحاجي: هذا على صريين: أما ما كان البلاد مما يرجي أن يظهر عليه المسلمون فإنه لا يقطع شجره المثمر، ولا يخرب عامره؛ لما يرجي من استيلاء الإسلام عليه وانتفاعهم به، وما كان حيث لا يرجي مقام المسلمين به؛ لعدوه وتوعده في بلاد الكفر فإنه يخرب عامره ويقطع شجره المثمر وغيره؛ لأن في ذلك إضعافهم وتوهيبا وإتلافا؛ لما يتقوون به.

**ولا تحرقن:** من الإفعال والتفعيل، كره أحمد تخريب العامر إلا من حاجة إلى ذلك. **ولا تعقرن:** أي لا تدخن، قال الإمام أبو يوسف: أكره أن يعقر؛ لأن هذا مثله. قال الحاجي: وهذا أيضا على صريين: أحدهما: أن يكون الإبل والغنم فيستطيع المسلمون أن يخرجوها ويتمولوها فلا تعقر إلا الحاجة، ويحتمل أن يريد بالعقر الذبح والحر، فيقول: لا يسرع بذبحها وتخريبها إلا لحاجتهم إلى أكليها، فأما على وجه السرف والإفساد أو على وجه التمول والإخراج للبيع إلى بلاد المسلمين فلا، ويحتمل أن يراد بالعقر الحرس لما شرد منها بالعقر الذي يجبس ما يذو وشرد، ولا ينبع مبلغ القتل فيقول: ما شرد عبيكم فلا يمكنكم ركوبه واستعماله فلا ترموه ولا تعقروه على الوجه المذكور إلا لحاجتكم إلى أكليه فأحسوه بالعقر. والصرع الثاني من الإبل والغنم ما يعجز المسلمون عن إخراجها فإنه يقتل أو يعقر؛ لأن في ترك ذلك تقوية العدو، فعلى هذا يحتمل قول أبي بكر **ﷺ** على ما يمكن إخراجها، وحمله ابن وهب على عمومها فقال: لا يجوز قتل شيء من الحيوان إلا لما كنته، وأما دوابهم وحيلهم وبعالهم وحميرهم فإنها تعقر إذا عجز عن إخراجها والانتفاع بها، لم يختلف في ذلك أصحابنا غير ابن وهب، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يجوز عقرها.

وَلَا تَحْرِقَنَّ نَحْلًا، وَلَا تُغْرِقَهُ وَلَا تَغْلُلْ، وَلَا تَجْبُنْ.

٩٦٥ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ: أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ: اغْدُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُقَاتِلُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَلَا امْرَأَةً. وَقُلْ ذَلِكَ لِجُيُوشِكُمْ وَسَرَائِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

من كلام عمر بن عبد العزيز

### مَا جَاءَ فِي الْوَفَاءِ بِالْأَمَانِ

٩٦٦ - **مات** عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعِلَجَ حَتَّى إِذَا أَسْنَدَ فِي الْجَبَلِ وَامْتَنَعَ، ...

**ولا تحرق نحلا** يريد دباب النحل لا يغرق بالنار ولا يعرق في ماء، واحتلف قوم مالك فيما لا يفدر على إخراجهم من ذلك فروى ابن حبيب عن مالك يعرق ويعرق، وروى عن مالك أنه كره ذلك، ووجه الرواية الأولى أنه لا طريق إلى إتلافها إلا بذلك، وإتلافها مأمور به؛ لأنها مما يقوى به العدو فإذا لم يكن إتلافها إلا بالنار توصل إليه بها كالعاريين من العدو، ووجه الرواية الثانية ما روي عن أبي نجيبة أَنَّهُ قَالَ: وَبَعَثَ مِنْهُ مِنْ الْأَسَدِ وَمِنْهُ مِنْ مَعْنٍ فَحَرَفَ فِيهِ حَتَّى شَهِدَ أَنَّهُ قَاتِلٌ وَمِنْهُ مَنْ حَرَفَ فِيهِ مِنْ الْأَسَدِ سَجَ، وهذا ما لم تدع إلى ذلك حاجة أكل، فإن احتاج إلى ذلك ولم يمكنه دفعها إلا بتحريقها أو تعريقها فعل من ذلك بالتوصل به.

**ولا تغلل إلخ** العلول: أن يأخذ من العيمة بعض العامين ما لم تنصه المقاسمة والخير: الخرع والفرار عن لا يجوز الفرار عنه. **سرية** يفتح السين وكسر الراء وتشديد التحتية، قطعة من الخيش تنسج أقطارها أربع مائة تمتع إلى العدو، كذا في "النهاية". وقال الناجي: السرية من يدخل در الحرب مستحفا، والخيش: من يدخل معلما وليس لعددهما حد. **اعدوا** بالدال المهملة، أي سيروا في العدو، وفي نسخة بالراء المعجمة. (محلى)

**ولا تقتلوا** يقال: مثلت بالقتيل إذا جددت أنفه وأذنه ومدكبره، أو شيئا من أطرافه.

**يطلبون العليج**: يريد يفر أمامهم فيشعونه. "حتى إذا أسد في الخيل" يريد صار في سنده وامتنع فيه ممن طسه، قال له: مطرس، وهذه لفظة فارسية، تقول الفرس: مطرس أي لا تخف، فإذا أدركه قتله، فأبكر عمر قتله بعد أن آمن؛ لأنه نقص ما عقد له من التأمين وقد أمر الله تعالى بأن يوفى بالعهد فقال: **هـ** - **شَهِدَ نَدِيْسُ مَوْ أَوْفُو سَعَفَدَه** (سنة ١) وقال عز وجل: **هـ** - **وَأَوْفُوا عَهْدَكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ** (سجل ٩١) "العليج" بالكسر هو رجل من كفار العجم. "مطرس" قال الحافظ: الظاهر أن الراوي أفهم المشاة فصارت تشبه الطاء، وهو بالنسب الفارسي ترجمة "لا تخف" كما فسره.

قَالَ رَجُلٌ: مَطْرَسٌ يَقُولُ: لَا تَخَفْ فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتْلُهُ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَعْلَمُ مَكَانَ وَاحِدٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْأَمَانِ أَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ يُتَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْحَيُوشِ أَنْ لَا يَقْتُلُوا أَحَدًا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِالْأَمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ، وَلَأنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا خَرَّ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَطَّ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ.

### الْعَمَلُ فِيْمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٦٧ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: إِذَا بَلَغْتَ وَادِيَ الْقُرَى فَشَأْنُكَ بِهِ.

والذي نفسي بيده إلخ. يحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه رأى قتل المسلم بالمستأمن، وقد قال به أبو يوسف، ومع ماله مالك وأبو حنيفة والشافعي، ولذلك قال مالك: "ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه، وليس عليه العمل" يريد أن من قتل من المسلمين مستأماً فإنه لا يقتل به. وسئل مالك إلخ. هذا كما قال: إن الإشارة بمسرة الكلام والكتابة؛ لأنها إيهام بالأمان فيجب أن يتقدم إلى الحيوش أن لا يقتلوا من أشاروا إليه بالأمان، والإشارة بالأمان على صريخ، أحدهما: أن يشير إلى مجتمع بالأمان، فهذا يكون أما يذهب حيث شاء، والثاني: أن يؤمن أسيراً بعد أن يأسره، فهذا لا يجوز له ولا لعيره قتله حتى يبلغ الإمام فيرى فيه رايه؛ لأنه أمه بعد أن ثبت فيه حكم النظر للإمام ما حتر قوم. بالحاء المعجمة والعوقبة أي ما نقص، قال أبو يوسف: لو أن رجلاً أشار إلى رجل بالأمان ولم يتكلم بذلك؛ فإن الفقهاء اختلفوا فيه، وأحسن ما سمعت في ذلك أنه أمان.

إذا أعطى شيئاً إلخ. يريد أخرج في سبيل الله بقة أو فرساً أو سلاحاً، "يقول لصاحبه" يريد الذي يدفع إليه ذلك "إذا بلغت وادي القرى" يريد أن هذا هابة في سفره، ومقتضى عزوه في رجوعه عارياً من الشام "فشأنك به" يعني هو ذلك قوله: "إذا بلغت وادي القرى" موضع قريب حبير فتحه النبي ﷺ، والمقصود المسافرة للجهاد، وذكر الموضع على سبيل المثال، والله أعلم.

فشأنك: منصوب بإضمار فعل، ويجوز رفعه أي أكرم شأنك بالشيء المعطى، وأما قبل الارتحال فراجع به إن شاء.

٩٦٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الْغَزْوِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بِرَأْسِ مَغْزَاتِهِ فَهُوَ لَهُ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ أُوْحِبَ عَلَى نَفْسِهِ الْغَزْوُ فَتَجَهَّزَ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ أَبَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: لَا يُكَابِرُهُمَا وَلَكِنْ يُؤَخَّرُ ذَلِكَ إِلَى عَامٍ آخَرَ، فَأَمَّا الْجَهَّازُ

جامعها

**معناه** **الح** المعنى موضع العزو. وقد يكون عزو نفسه. كما في النهاية، يعني إذا تبع الرجل بالعصبة رأس العزو والعصبة له وإلا فهي على حصر الرجوع. وفي أحد ماث وجماعة من أهل العلم، وقال صاوي ومجاهد: إذا رفع عن مالك شيء يخرج به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عند أهلك، قال محمد: فإن أبو حبيصة وغيره من فقهاءنا؛ إذا رفعه إليه صاحبه فهو له.

**وسئل مالك** **الح** هذا كما قال. إن من أوجب على نفسه العزو سدر أو نفسه فتجهز به ثم معه منه أبواه فليس له أن يكابرهما في ذلك العام، وليؤخر عزوه إلى العام المقبل، وقد سأل جهاد عن صريين أحدهما: أن لا يتعين على المكلف العزو واجهاد لقيام غيره به فهذا يرميه ضاعة أبويه في الميع من مؤمن كان أو كافرا، قاله سحنون، والأصل في ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال: جاء رجل إلى النبي **ص** واستشاره في الجهاد، فقال: **ص** قال: نعم! قال: **فسيب** فحدهم، ومن جهة المعنى أن ضاعة أبويه من فروع الأعيان، وجاهد من فروع كفاية، وفروع الأعيان أكد. وانصرب الثاني: أن يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين أحدهما: أن يوجب ذلك على نفسه سدر أو نفسه. والثاني: أن يجب ذلك عليه بأصل شرع ويتعين عنه نفقة لعدة وضعف المسلمين عنه، فأما إن أوجب ذلك على نفسه فليسمع منه مع أبويه، وإن كان يجب ذلك عليه بأصل شرع لا يمتنع منه منع أبويه، وانفرد بينهما أن حق أبويه قد وجب عليه فليس له أن يسقطه سدر يلزمه نفسه، وليس كذلك ما ثبت بأصل الشرع؛ فإنه يجب بالوجه الذي وجب به حق أبويه فإذا كان أكد من حق أبويه لا يمكنهما مع منه.

**فأما الجهاد** **الح** يريد أن هذا الأفضل به؛ لأنه من قد نوى به حر وسبه لعزوه، فستحب له أن لا يرجع عن ذلك، فإن أمسكه كذلك فمات قبل العزو به فإنه ميراث سواء أمسكه عنده أو جعله على يد غيره؛ لأنه كصدقة سدرها ولم ينفدها، فإن أشهد بمقادها فهو على صريين، أحدهما: أن يشهد بإفادها؛ إن مات فهذا تكون من الثلث، والثاني: أن يشهد بإفادها على كل حال فهذا تكون من رأس المال، وقوله فإن حثي أن يفسد باعه وأمسك ثمه حتى يشتريه ما يصححه للعزو يريد أن يكون جهاده ذلك مما يفسد ويتغير كالأرود والأصعمة وغير ذلك مما يسرع إليه لفساد، فإنه يبيعه ويمسك ثمه، لأن الشئ يقوم مقامه، فإن كان عيا يعم أنه بقدر على مثل ذلك، أو أفضل منه إذا تبسر عزوه لا يمكن له التصرف فيه إذا اعتقد أن يعوض منه مثله، أو أفضل منه.

فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَرْفَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ، فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفْسُدَ بَاعُهُ وَأَمْسَكَ ثَمَنُهُ حَتَّى يَشْتَرِيَ بِهِ مَا يُصْلِحُهُ لِلْغَزْوِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يَجِدُ مِثْلَ جَهَازِهِ إِذَا خَرَجَ فَلْيَصْنَعْ بِجَهَازِهِ مَا شَاءَ.

### جامع النفل في الغزو

٩٦٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ نَجْدٍ، فَعَنَمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً وَكَانَ سَهْمَانَهُمُ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقْلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٩٧٠ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ فِي الْغَزْوِ إِذَا اقْتَسَمُوا غَنَائِمَهُمْ يَعْدِلُونَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهِ.

**وكان سهماهم الخ** يريد منع سهماهم الواقعة لهم من العيمة اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا، شك في ذلك الراوي، ويحتمل وجهين: أحدهما: أنه شك هل سهماهم كانت اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا. والثاني: أنه شك هل كانت سهماهم أحد عشر وبقوا بعيرا رائدا على ذلك وسعت بالفاصلة اثني عشر بعيرا غير أنه يعود من جهة هذا العدد إلى معنى واحد. وقوله: "وتقفلوا بعد ذلك "بعيرا بعيرا" يريد أعطوه رائدا على ما وجب لهم، ويحتمل أن يكون جميع ما حصل لهم اثني عشر بعيرا من جهة اللفظ غير أن قوله: "عنموا إبلًا كثيرة" يدل على أن سهام كل واحد منهم كانت هذ العدد، والفاصلة في كلام العرب عطية التطوع والريادة في العطاء الواجب، وهذا يقتضي أن النفل في الخمس، وذلك أنه قد سوى بينهم في النفل فقلوا بعيرا، فلو كان النفل من الأربعة الأحماس التي لهم لما كان في ذلك فائدة؛ لأن ذلك كان لهم لو لم يفلوه، وقسمت بينهم الأربعة الأحماس، ولو كان ذلك لكان هذا الفعل لا فائدة فيه، ولكان هذا اللفظ من حملة المعو، وما أحجمنا على أنه **شاه** لا يفعل ما لا فائدة فيه ثبت أنه قسم عليهم الأربعة الأحماس ثم نفهم بعد ذلك من غيرها بعيرا بعيرا، ولا سهم يمكن أن يشار إليه بقولهم مع غير الخمس، وهذا مذهب مالك أن النفل لا يكون إلا من الخمس، وبه قال أبو حنيفة والشافعي **رحمهما**.

**بعشر شياه:** وفي "الحجاري": أنه عدل عشرا من العمة بعير حين قسم غنائم حين. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ فِي الْعَزْوِ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ شَهِدَ الْقِتَالَ وَكَانَ مَعَ النَّاسِ عِنْدَ الْقِتَالِ وَكَانَ حُرًّا فَلَهُ سَهْمُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَا سَهْمَ لَهُ، وَأَرَى أَنْ لَا يُقْسَمَ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ مِنَ الْأَحْرَارِ.

### مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ وَجِدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، فزَعَمُوا أَنَّهُمْ تُجَارٌ وَأَنَّ الْبَحْرَ لَفَظُهُمْ وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ مَرَّابَهُمْ تَكَسَّرَتْ أَوْ عَطِشُوا فَتَزَلُّوا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ: أَرَى ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَرَى فِيهِمْ رَأْيَهُ وَلَا أَرَى لِمَنْ أَخَذَهُمْ فِيهِمْ خُمْسًا.

### ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا

**فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ الْح** يعني لا سهم لأجير إلا أن يقاتل، وهو قول الثوري، وهذا إذا استوخر لخدمة، وهو قول الأكثر، وقال أحمد وإسحاق: لا سهم له، وأما إذا استوخر لقتال فقال المالكية والحنفية: لا يسهم، وقال أحمد: لو استأجر الإمام قوما على العزو م يسهم هم سوى الأجرة، وقال الشافعي: هذا في حق من م يجب عليه الجهاد، وأما أحر النالع المسلم فتعين عليه الجهاد فيسهم ولا يستحق الأجرة. **من الأحرار** فلا يسهم لعدد، وبه قال الثلاثة المالكية والجمهور، ولا للحر إذا م يحضر القتال، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يسهم من بعثه الإمام رسولاً في حاجته وأمره بالمقام بدليل أنه أسهم لعثمان وطخعة بدر ولم يشهداها (الحسن شرح موطأ)

**قَالَ مَالِكٌ الْح** وهذا كما قال. إن العدو إذا وجد ساحل المسلمين قد ربوا دون إدن أحد من المسلمين أو لفظهم اسحر فادعوا أنهم أبوا للتحارة فإن لم يعلم صدق فوشه فيه فيء، ولو علم صدقهم لم يعرض هم، ووجب تركهم على ما نزلوا عليه، أو يردون إلى أمانهم.

**أَنْ يَأْكُلَ الْمُسْلِمُونَ** قال عياض: جمعوا على جوار أكل صعدا حريين ما داموا في الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويخور بإذن الإمام وبغير إذنه، وقال الرمزي: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام، =



مَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْمَقَاسِمُ قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَرَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْعَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ كَمَا يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعَامِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ الْمَقَاسِمَ وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالْحَيُوشِ، فَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَكَلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَدْخِرَ أَحَدٌ

= وروى البخاري عن ابن عمر - كما نصيب في معاربا العسل والعب فأكله ولا برفعه. وقال اساحي - هذا كما قال مالك: لا أرى بأسا، وقد تقدم من قولنا: إن ما يتبع به في أرض العدو مما عدهم على صريين: مباح غير ممنوع وقد تقدم القول فيه. والثاني: أصله الملك ولكنه أتيح الانتفاع به للعداء والقوة، وذلك كل مطعوم من أموال الروم وحده المسلمون في بلادهم، فإن من وحده أكله في دار الحرب ويعلمه دوانه، ولا يحتاج في استباحته إلى قسم ولا إذن الإمام، وإنما يكون الأحده له أحق لحاجته منه، وما فصل منه عنه أعطاه من احتاج إليه من لعاريين، فإن لم يجد محتاجا إليه دفعه إلى صاحب المعام، والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر أنه قال: كما نصيب في معاربا في معاربا العسل والعب فأكله ولا برفعه وأما الحيوان المباح أكله كالإبل والبقر والعم فهما في ذلك منزلة الطعام عند مالك، وقال الشافعي: لا يدبح شيء من ذلك إلا لضرورة إذا عدموا الطعام، والدليل على ما نقوله: إن حاجة إلى أكلها والافتيات بها أشد من الحاجة إلى العسل والعب، فإذا جار أكل العسل والعب فإن جور الافتيات بلحوم العم والفر أولى وأحرى، والله أعلم.

**وَأَنَا أَرَى الْحُجَّ** وبه قال جمهور. إنه لا بأس بدبح البقر والعم قبل أن يقع المقاسم، وكذلك يحل علف وحطب ودهن وثياب وسلاح به حاجة، وشرط الأوراعي في ذلك إذن الإمام. (الحلي)

**بِمَا أَكَلَ الْحُجَّ** يريد أن الذي أتيح له من ذلك أكله على وجه حرمة العادة بأكله، وأما دبح حيوان أو إتلافه أو دبح الكثير منه الذي يكفي يسيره ويخرج به عن حد الافتيات المباح إلى حد الإفساد والانتهاك والتدبير فإن ذلك ممنوع، إلا أن يريد إفساده إذا لم يقدرُوا على العدو إذا لم يصيقوا انتقاله. وقوله: "ولا أرى أن يدحر أحد من ذلك شيئا يرجع به إلى أهله" يريد ما له من ذلك بالقيمة، وإنما له أن يأكل منه حتى يصرفه، فإن فضل منه شيء تصدق به إلا أن يكون التافه اليسير، كالقديد والكعك مما يقل ثمنه، وأما ما أخذ من ذلك للقوة والاستعداد كالفرس والسلاح والثوب يتبع به حتى يقضي عزوه، فهذا احتنف أصحابنا فيه، فقال ابن القاسم: له أن يأخذ ذلك من احتاج إليه بغير إذن الإمام ويتبع به حتى يقضي عروه، وروى علي بن زياد واس وهب: ليس له أن يأخذ شيئا من ذلك ولا يتبع به، وجه ما قاله ابن القاسم: إن هذا مما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به، فحار أن يتبع به من أحده دون قسمته كالطعام، ووجه الرواية الثانية: أن هذا مما ينتفع به مع بقاء عينه وله قيمة، فلم يكن لأحد من العامين الامتراد به، كالذهب والفضة والورق والحلي والوظائف. (الناجي)

مَنْ ذَلِكَ شَيْئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يُصِيبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَزَوَّدُ فَيَقْضِلُ مِنْهُ شَيْئًا، أَيْضَلُحُ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ فَيَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدِمَ بِلَادَهُ فَيَنْتَفِعَ بِثَمَنِهِ؟ قَالَ مَالِكٌ: إِنْ بَاعَهُ وَهُوَ فِي الْعَزْوِ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَجْعَلَ ثَمَنَهُ فِي غَنَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ بَلَغَ بِهِ بِلَدَهُ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَافَهًُا.

قليلًا

### ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو

٩٧١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَتَى وَأَنْ فَرَسًا لَهُ عَارًا، فَأَصَابَهُمَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهُمَا الْمُسْلِمُونَ فَرَدَّاهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُصِيبَهُمَا الْمَقَاسِمُ.

**قال مالك** فيما يُصيبُ العدو من أموال المسلمين: أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِيهِ الْمَقَاسِمُ

إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَافَهًُا أَي قَلِيلًا كَانِحًا وَالْخَرُّ وَخَوْدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَفِي نَوَاحِيهِ وَثَوْرِي. يَرُدُّ مَا أَحَدٌ مِنْهُ إِنْ لَمَّا وَهُوَ أَحَدٌ قَوِيٌّ شَدِيعِي **عار** تُلْعِنُ لِهَيْبَتِهِ عَلَى وَرَدِ سَاحِلِ أَيِ الْقَبْ وَدَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ، وَمِنْ رَجُلٍ عَارٍ إِذَا كَانَ صَانِعًا صَالًا، قَالَ إِمَامُ سُحَارِي عَارٌ مُسْتَقِ مِنْ بَعِيرٍ وَهُوَ حِمْلٌ بَوَاحِشٍ، أَيِ هَرَبَ (الْحَبَشِي) **فردا** عَلَى مَجْهُورٍ، أَيْ عَمْدَ فَرَدَدَ عَلَيْهِ حَالِدٌ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَأَمَّا الْقُرْسُ فَاحْتَفَ فِيهِ، فَرَدَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ فِي رَمْلِ رَسُولٍ لَهُ . قَالَ عَصَى أَحْقَاصُ هُوَ مُصَحَّحٌ (الْحَبَشِي)

**قال مالك** **إح** وَهَذَا كَمَا قَالَ. إِنْ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ مَقَاسِمِهِ يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ. يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعَمَلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَا يَرُدُّ لَمْ يَمَسَّ لَهُ حَتَّى وَقَعَتْ فِيهِ مَقَاسِمُهُ لَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَمَعْنَى يَرُدُّ هَهُمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ دُونَ ذَلِكَ إِنْ أَحَدُ أَهْلِ مَشْرِئٍ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ تَقَرُّدٍ نَسَبِهِ نَسَبًا. وَهَكَذَا كُلُّ مَا تَمَسَّكَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَصْحَحُ لِمَسَمِهِ أَنْ يَمَسَّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَصْحَحُ إِسْلَامُهُ عَلَيْهِ أَوْ إِخْلَاؤُهُ بِصَحْتِهِ وَقَالَ شَدِيعِي. لَا يَصْحَحُ مَسَمُهُ لَشَيْءٍ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَمَسَّكَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ، وَرَدَّ إِنْ صَاحِبُهُ، وَكَذَلِكَ مَا أَصَابَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ تَمَسَّكَهُ مَسْمُومٌ فَلَا يَمَسُّهُ نَسَبًا حَتَّى يَمَسَّ فَإِنْ صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ، يَرُدُّ إِلَيْهِ بَعِيرٍ شَيْءًا، وَيُعْطَى مِنْ صَارَ إِلَيْهِ فِي قِسْمِهِ فِيمَتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالٍ، وَالذَّيْلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ: رَدَّ الْقَهْرُ وَالْعَسَاةُ حَتَّى يَمَسَّهَا الْمَسْمُومُ عَلَى مَشْرِئٍ، وَحَدَّثَ أَنَّ يَمَسَّكَ هَذَا مَشْرِئٌ عَلَى مَسْمُومٍ كَانِحٍ وَنَصَحَ. (الْحَبَشِي)

فَهُوَ رَدٌّ عَلَى أَهْلِهِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدٍ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ حَازَ الْمُشْرِكُونَ غَلَامَهُ ثُمَّ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ: صَاحِبُهُ أَوْلَى بِهِ بِغَيْرِ ثَمَنِ وَلَا قِيمَةٍ وَلَا غُرْمٍ مَا لَمْ تُصَبِّهِ الْمَقَاسِمُ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَقَاسِمُ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَكُونَ الْغَلَامُ لِسَيِّدِهِ بِالْثَمَنِ إِنْ شَاءَ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي أُمٍّ وَلَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَازَهَا الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَقُصِمَتْ فِي الْمَقَاسِمِ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ: إِنَّهَا لَا تُسْتَرَقُّ، وَأَرَى أَنْ يَفْتَدِيَهَا الْإِمَامُ لِسَيِّدِهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يَفْتَدِيَهَا وَلَا يَدْعُهَا،

**صاحبه** **أولى** به الخ يريد أن له أن يأخذه ولا يدفع فيه قيمة وهو ما يساوي يوم أحده له، ولا لما إن كان وقع فيه تنايع بين المشركين قبل أن يعيم، ولا يعرف نسب ذلك من أفق عييه، ولا يكلف نفسه، ووجه ذلك: أن العيمة لا يستقر ملك العائنين عليها بنفس العيمة، وإنما استقر بالقسمة، وبه قال القاضي أبو الحسن، وهو مذهب أبي حنيفة، ومنك صاحبه يتقرر عليه حال العيمة فكان له أحده غير ممن، وأما ما بعد القسمة فلا خلاف في تفرغ من العائنين عنها، فلو يكن لصاحب ذلك أحده إلا بالثمن كالشفعة

**في أم ولد** وهذا كما قال: إن أم الولد قد نبت ولاؤها لسيدها ولم يكمل عتقها؛ لأن سيدها قد بقي له فيها الاستمتاع، وأكثر أحكام الرق من انتزاع المال والخجر وغير ذلك، فإذا عمتها المشركون ثم صارت بأيدي المسلمين بالعيمة، فإن عدم ذلك قبل القسمة فهي لسيدها، وإن لم يعيم بذلك حتى نصيبها المقاسم، فإن مالكا قال: يفتديها الإمام لصاحبها، وقال ابن القاسم وغيره من أصحابنا: يفتديها لنفسه صاحبها، وجه قول مالك: أن الإمام يفتديها له، إنما ذلك لأن صاحبها يخر على اقتكاكها، وليس سب ذلك من جهته ولا من جهتها، وإنما ألزمه الإمام ذلك بما فعل من لقسمة وليس هذا بمرئاة الأمة، لأن له تركها وهذا ليس له إسلامها وتركها. وجه الرواية الثانية: أن لصاحبها فيها بقية منك، فلو لمه أن يفتدي ذلك المملوك منها؛ لأن القسمة شهة منك، وإذا كان منها ما يصح منك حار أن يصحح شهة ملكه، فإذا لم يصح الانتفاع بها إلا سيدها أجز عن أن يفتدي تلك الممعة منها؛ لأن غيره لا يتنعها ولا يجوز له تسيبها؛ لأنه لا يملك إحاطة ما يملك منها لغيره.

**فإن لم يفعل** الخ فإن لم يفتد الإمام "يعني سيدها أن يفتديها" يريد أن الإمام إن ترك الواجب عليه من ذلك أو رأى فيه غير ما راه مالك فإن عني سيدها أن يفتديها على كل حال، وماذا يفتديها؟ احتلف أصحابنا في ذلك، فروى ابن القاسم عن مالك أن عيه أن يفتديها شتمها الذي أحده به كان أكثر من القيمة أو أقل، وحكى ابن الوار عن أشهب والمغيرة إن عني سيدها الأقل من القيمة والثلث، وجه قول مالك: إن ما افتدي من ذلك لحق القسمة =

وَلَا أَرَى لِلَّذِي صَارَتْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْقَهَا وَلَا يَسْتَحِلَّ فَرْحَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهَا يُكَلِّفُ أَنْ يَفْتَدِيَهَا إِذَا جَرَحَتْ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ أُمَّ وَلَدِهِ تُسْتَرْقُ وَيُسْتَحِلَّ فَرْجُهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّحْلِ يَخْرُجُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ فِي الْمُقَادَاةِ أَوْ فِي تِجَارَةِ فَيْشْتَرِي الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ أَوْ يُوهِبَانِ لَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الْحُرُّ فَإِنَّ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَلَا يُسْتَرْقُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّحْلُ أَعْطَى فِيهِ شَيْئًا مُكَافَاةً فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى الْحُرِّ بِمَنْزِلَةِ مَا اشْتَرَى بِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنَّ سَيِّدَهُ الْأَوَّلَ خَيْرٌ فِيهِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَدْفَعُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ ثَمَنَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَسَمَهُ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ فَسَيِّدُهُ الْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّحْلُ أَعْطَى فِيهِ شَيْئًا مُكَافَاةً فَيَكُونُ مَا أَعْطَى فِيهِ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَدِيَهُ.

= وإنما يقتدى بالشمس كالأمه، ووجه القول الذي أنه جاز على فتدنيها، فمرته بقيمة إن كاتب قول من الشمس، وليس ذلك بمنزلة الأمة فيه محبة بين فتدنيها وإن كره. فقلت ربه من الذي اقتسم به، والله أعلم.

**له أن يسترقها إلخ** يريد لأن فيها منك سيدها، ولا تصح بربته في رفق، ويد ثم حل بقائي سرقاتها لم يحل به وضوؤها، وبما به على سيده عوض ما يملكه سيدها منها فمما به يتقرر ذلك ولم ينمير كان عنه قيمة رفقها؛ لأن رفقها مشعولة بما بقي سيدها فيها من ميثاق، ولأنه لم يملك بغيره فميتها، فإن كان عبداً أحد ذلك منه، وإن كان فقيراً اتبع في دمنه، وإن كان ميثاقاً حل حقه. **فهذا بمرله ذلك** يعني وفوقها في سهم رحل من استسلم بعد ما أصاب مسجون من كقدر كرحها في وجوب عتبه على سيد

**في المقاداة** قال الماحي: الخروج إلى أرض العدو على ثلاثة أضرب جهاد، ومقاداة، وشجاعة، فأما دخول أرض الحرب في الجهاد فقد تقدم ذكره وقصده، وأما دخولها لمقاداة ودخولها لشجاعة فقد سبق. من ركب البحر إلى بلاد الروم في ضرب يدبها فهي حرة، وهي عن شجاعة إلى أرض السودان؛ لأن أحكام الكفر الحري هناك عليه. **فيشتري الحر** أما شراء الحر فإنه لا يصح، إلا أن لا يعلم أنه حر واشتراه، ثم تبين له ذلك، وعنده سبي أعداء شراء، وأصل في ذلك أن عداء مسلمين وحبصهم من أيدي المشركين واجب لأمر، رواه أنسب عن مالك قال: ولو لم يقدروا أن يقتلوههم إلا بكل ما يملكون فذلك عليهم، وأصل في ذلك ما روي عن سي **لأن** أنه قال: **أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكروا العاني.**

## مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ فِي النَّفْلِ

٩٧٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَاسْتَدْرْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتَ فَأَرْسَلَنِي، قَالَ: فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، إلى النبي ﷺ

**السلب**: يفتحون، في الأصل ما يسلب، أطلق على ما كان على الفئيل من السلاح والثوب، والدابة ليست بداحلة في السلب. (أعلى) **عمر بن كثير**: بضم العين، كما هو رواية الأكثر عن يحيى، ورواه عبد الله بفتح العين وهما أحوان، وباضم أحل وأشهر. (أعلى) **جولة**: بفتح الجيم أي حركة فيها احتلاط وتقدم وتأخر، عبر بذلك احترازا عن لفظ الهزيمة، وكان في هذا اليوم يكس النبي ﷺ بعنه نحو الكفار ويقفون.

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

**ريح الموت**: أي كادت أموت من شدة تلك الصدمة. **ما بال الناس**: أي اهرموا، قال عمر: أمر الله باهزامهم، فإهم لما أعجزوا بكثرة قومه واعتمدوا على قومه فجارهم الله تعالى باهزامهم بأمر تكويبي، ثم إن الناس رجعوا بعد اهزامهم بصوت العباس بن عبد المطلب، فإن رسول الله ﷺ جعل يقول للعباس بن عبد المطلب رجلا صينا - نادى: يا معشر الأنصار! يا أصحاب السمرة! فجعل العباس ينادي: يا أصحاب السمرة، ففي رواية "مسم": قال العباس: فوالله لكان عصفتهم حين سمعوا صوتي عطفاة البقر على أولادها، يقولون: يا لبيك! يا لبيك! فترجعوا على رسول الله ﷺ. حتى إذا اجتمع عنده مائة استقبوا الناس فاقتنوا، فنظر إلى قتالهم فقال: الآن حمي الوطيس، ثم تناول حصيات من الأرض، ثم قال: شأنت الوجوه، فرمى بها في وجوه المشركين فما كان إنسان منهم إلا وقد امتلأ عيائه من تلك القصة التراب، فولى المشركون الأدبار، وجلس رسول الله ﷺ لما وضعت الحرب أوزارها وهرع من قتال المشركين، "فقال: من قتل قتيلا له عليه بية فيه سله، قال" أبو قتادة: فمقت ثم قلت: من يشهد لي بأبي قنت قتيلا؟ "ثم جلست، ثم قال" رسول الله ﷺ ذلك، أي الكلام المذكور المرة الثانية: "من قتل قتيلا له عليه بية فله سله، قال" أبو قتادة: "فمقت" تابيا "ثم قلت: من يشهد لي؟ ثم جلست؛ =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: فَقُمْتُ ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ قَالَ: فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَسَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَأَعْطَانِيهِ، فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ <sup>أَبُو بَكْرٍ</sup> لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتِلُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

- لأنه لم يشهد لي أحد، ثم قال "رسول الله ﷺ" أدت أي الكلام المذكورة مرة 'اثانة، فقامت' ثالثا، "فقال رسول الله ﷺ" ما لك يا أبا قتادة؟ فاقترضت عليه القصة" أي قصة قتل الرجل، 'فقال رجل من القوم من أهل مكة من قريش ولم أقف على تسميته، وذكر الواقدي: أن اسمه أسود بن حراعي وفيه بصر؛ لأن الرواية الصحيحة أن الذي أحده قرشي، قاله الحافظ في 'الفتح اسدي'. "صدق يا رسول الله! أي أبو قتادة" وسبب ذلك القتل عدي، فأرصه" من باب الإفعال أي أرض أبا قتادة، "مه"، أي من السلب بأن تعوضه شيئا عن ذلك السلب. (بدل المحمود)

**لا هاء الله إذا** قال الخطابي: هكذا يرويه "إدا" بالألف في أوله، وإنما هو كلامهم "لا هاء الله إذا" أي بلفظ اسم الإشارة، والهاء بدل من الواو، فكأنه قال: لا والله! لا يكون إدا، قال المازني: لا هاء الله إدا، خطأ، وإنما هو: لا ها الله د، أي دايمي، وكذا قال أبو ريد، وكذا في "النهاية" قال: ولك في ألف "ها" مذهبان، أحدهما: ثبت ألفها؛ لأن الذي بعدها مدغم مثل دنة. والثاني: أن تحذفها، لالتقاء الساكنين، وفي 'القاموس': يقال: ها الله، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف "ها" وحذفها. في 'المصمى': 'گفت ابو بکر' بخدا قصدت أن تخضرت <sup>رسول الله</sup> بوسه شير از شيران خدائے تعالی که جنگ میکند از جانب خدائے تعالی و رسول او، پس بدتر از آنچه که حق اوست، پس فرمود آنحضرت <sup>رسول الله</sup> راست گفت ابو بکر <sup>رسول الله</sup> پس بدو آن سلب ابو قتاده را، والله أعلم. **محرفا** بفتح الميم والراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء على المشهور، وروي بفتح الميم وكسر الراء: هو الحافظ من النحل، مشتق من الحرف معي موهو چیدن.

**تأثله** أي تملكته وجمعه في الإسلام، قال في 'بداية المجتهد': وأما تفيل الإمام من العيبة لم شاء، أعني أن يريد على نصيبه، فإن العلماء اتفقوا على جوار ذلك، واحتلموا من أي شيء يكون النفل وفي مقداره، -



٩٧٣ - مالت عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت رجلاً يسأل

= وهل يجوز الوعد به قبل الحرب؟ وهل يجب السلب للقاتل أم ليس يجب إلا أن يفعله له الإمام؟ فهذه أربعة مسائل، هي قواعد هذا الفصل، أما المسألة الأولى: فإن قوماً قالوا: النفل يكون من الخمس الواجب لبيت مال المسلمين، وبه قال مالت، وقال قوم: بل النفل إنما يكون من خمس الخمس وهو حظ للإمام فقط، وهو الذي اختاره الشافعي، وقال قوم: بل النفل من حصة العيمة، وبه قال أحمد وأبو عبيد، ومن هؤلاء من أجاز تبديل جميع العيمة، والسبب في اختلافهم هو هل بين الآيتين الواردة في المعام تعارض أم هما على التحجير، أعني قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَتَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَفْسًا مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأعراف ٤١) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَتَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَفْسًا مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأعراف ٤١) فمن رأى أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَتَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَفْسًا مِنْ شَيْءٍ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَتَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَفْسًا مِنْ شَيْءٍ﴾ قال: لا نفل إلا من الخمس أو من خمس الخمس، ومن رأى أن الآيتين لا معارضة بينهما وأنها على التحجير، أعني أن للإمام أن يفل من رأس العيمة من شاء، وله أن لا يفل بأن يعطي جميع أرباع العيمة لمعتبين قال جوار النفل من رأس العيمة.

وأما المسألة الثانية: وهي ما مقدار ما للإمام أن يفل من ذلك عند الدين أجازوا النفل من رأس العيمة، فإن قوماً قالوا: لا يجوز أن يفل أكثر من الثلث أو الربع على حديث حبيب بن مسleme، وقال قوم: إن نفل الإمام السرية جميع ما عمت حار، مصير، إلى أن آية الأنفال غير مسوغة، بل محكمة وأنها على عمومها غير محصورة، ومن رأى أنها محصورة بهذا الأثر قال: لا يجوز أن يفل أكثر من الثلث أو الربع. وأما المسألة الثالثة: وهي هل يجوز الوعد بالتبديل قبل الحرب أم لا يجوز ذلك، فإنهم اختلفوا فيه، فكره ذلك مالت وأحاره جماعة، وجه قوله: أن اعروا إنما يقصد به وجه الله العظيم ولتكون كلمة الله هي العليا، وبدا وعد الإمام بالنفل قبل الحرب حيف أن يسفث العروة دماءهم في حق غير الله، ووجه قول الجماعة ظاهر حديث حبيب بن مسleme: أن النبي ﷺ كان يفل في العزو في الداء الربع، وفي القبول الثلث. وأما المسألة الرابعة: وهل هي يجب سبب المقتول للقاتل أو لا يجب إلا أن يفعله الإمام، فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال مالت: لا يستحق القاتل سبب المقتول إلا أن يفعله له الإمام على وجه الاجتهاد، وذلك بعد الحرب، وبه قال أبو حنيفة والثوري.

وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وجماعة من السلف: هو واجب للقاتل، قال ذلك الإمام أو لم يفعله، ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط في ذلك شرطاً، ومهم من قال: لا يكون له السلب إلا إذا قتله مقلداً غير مدبر، وبه قال الشافعي، ومهم من قال: إنما يكون السلب للقاتل إذا كان القتل قبل معصية الحرب أو بعدها، وأما إن قتله في حين المعصية فليس له سلب، وبه قال الأوراعي، وقال قوم: إن استكثر الإمام السلب جاز أن يحسمه، وسبب اختلافهم: هو احتمال قوله ﷺ يوم حنين بعد ما برد القتال: من قتل قتلاً فيه حسه، أن يكون ذلك منه ﷺ على جهة النفل أو على جهة الاستحقاق للقاتل، ومالك قوي عده أنه على جهة النفل من قبل أنه لم يثبت عنده أنه ﷺ قال ذلك ولا قضى به إلا أيام حنين، ولمعارضة آية الغنيمة له إن حمل ذلك على الاستحقاق، =

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَرَسُ مِنَ النَّفْلِ وَالسَّبُّ مِنَ النَّفْلِ، قَالَ: ثُمَّ عَادَ لِمَسْأَلَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الْأَنْفَالُ الَّتِي ....

أعني قوله تعالى: ﴿...﴾ فإنه لما نص في الآية عدم أن أربعة أحصاها واجبة للعائين، كما أنه لما نص على الثلث للأمة في نواحيث عدم أن الثلثين للأب، قال أبو عمر: وهذا القول محطوط عنه في حين وفي بدر، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: كما لا تحصى السلب على عهد رسول الله ﷺ. وخرج أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وحالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ قصى بالسلب لقتل، وخرج ابن أبي شيبة عن أنس بن مالك أن البراء بن عازب حمل على مرزبان يوم البصرة، فضعه صخرة على فربوس سرحه، فبلغ سله ثلاثين ألفا، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لأي طنحة: إيا كما لا تحصى السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيرا ولا أراني إلا حمسة، قال قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك أنه أول سلب حمس في الإسلام، وهذا تمسك من فرق بين السلب القليل والكثير، واحتجوا في السلب الواحد ما هو؟ فقال قوم: به جميع ما وجد على المقتول، واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة، انتهى ملخصا. ومخلص ما في 'الشرح لسير الكبير': أن المراد بلفظ الأنفال في عبارة لفقهاء ما يخص الإمام به بعض العائين فذلك الفعل يسمى تنفيلًا، وذلك المأى يسمى نفلا، ولا خلاف أن التنفيل جائز قبل الإصانة لتحريض على القتال، فإنه مأمور بتحريض: بقوله تعالى: ﴿...﴾. ثم إن حديث حمس من حمس (الأخبار ٦٥) عهد الخطاب رسول الله ﷺ ولكل من قام مقامه، فإن الشجعان فلما يتحاربون بأنفسهم إذا لم يخصوا شيء من أنصاف، فإذا حصصهم الإمام بذلك فذلك يعريهم على المحاطرة بأرواحهم وإيقاع أنفسهم في حيلة العدو، ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الإمام عبدًا، وعلى قول الشافعي: من قتل مشركًا على وجه الماررة وهو مقل غير مدير استحق سله وإن لم يسبق التنفيل من الإمام؛ لأن قول رسول الله ﷺ: من قتل مشركًا فله منه نصيب، ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرح لبيان السلب، كقوله: من قتل مشركًا فله منه نصيب، ولكنا نقول: لو أن قال رسول الله ﷺ: هذه النكمة بالمدينة بين يدي أصحابه ولم يقل أنه قال هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أنس قال: لم يلعبها أن النبي ﷺ قال في شيء من معاربه: من قتل مشركًا فله منه نصيب، إلا في موضع يوم حنين، وذلك بعد ما أكرم المسلمون ووقعت الحاجة إلى تحريضهم؛ ليكروا، كما قال الله تعالى: ﴿...﴾ وَأَنْتُمْ مُدْبِرِينَ (التوبة: ٢٥) وذكر محمد ابن إبراهيم التيمي أنه قال: ذلك يوم بدر وحنين أيضًا، وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معلومة، فعرنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع، وأيد ما قلنا ما ذكرنا ما ذكره عند الله بن شقيق قال: كان النبي ﷺ محاصرًا وادي القرى فأناه رجل، فقال: ما تقول في العائم؟ فقال: الله عن سبه. وهذا لا ريب، قال: فالعيمة يعنها الرجل، قال: من قتل مشركًا فله منه نصيب، وسرحه فليسب أخوه من حيث سبه.

قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ الْقَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَذَرُونَ مَا مَثَلُ هَذَا؟ مَثَلُ صَبِغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنَ الْعَدُوِّ، أَيْكُونُ لَهُ سَلْبُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ الْجَهْدِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ إِلَّا يَوْمَ حُنَيْنٍ.

- فهذا دليل ظاهر على أن القاتل لا يستحق السب بدون التفعيل، وعلى هذا القول اتفق أهل العراق والحجاز. وقال أبو حنيفة: لا يغل بعد إحرار العيمة، وهذا مذهب أهل العراق والحجاز، وأهل الشام يحجرون التفعيل بعد الإحرار، ومن قال به الأوراعي، وما قسا دليل على فساد قوهم؛ لأن التفعيل لتحريض على القتل وذلك قبل الإصابة لا بعدها؛ ولأن التفعيل لإثبات الاحتصاص ابتداء، لا لإبطال حق ثابت للعائين، أو لإبطال حق ثابت في الخمس لأربابها، وفي التفعيل بعد الإصابة إبطال الحق، ثم استدلل بخديث الخمس في الرمام: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: رماماً من شعر من المعتم، فقال: «من؟» يعني من؟ وعديث مجاهد أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ: بكى من شعر أحده من المعتم، فقال: «هب لي هذه!» فقال: «من؟» يعني من؟، وتحدث أبي الأشعث الصنعاني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه رمام من شعر، الحديث. ثم قال: لو جاز التفعيل بعد الإصابة لما حرمه رسول الله ﷺ ذلك مع صدق حاجته، ثم قال: والذي روي أن النبي ﷺ يغل بعد الإحرار فإنما يحمل على أنه أعطى ذلك من الخمس باعتار أنه من المساكين، أو أعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس، أو من الصفي الذي كان له، أو أعطى ذلك مما أفاء الله تعالى عليه لا بإخفاف الحيل والركاب، فقد كان الأمر فيها مقوصاً إلى رسول الله ﷺ. كما قال الله تعالى: «فَلْيُؤْتِكُم مِّنْهُ رِزْقًا» (البقرة ١) وذكر عن الخالد بن الوليد وعوف بن مالك أنهما كانا لا يحسمان الأسلاب، وعن حبيب بن مسلمة ومكحول: أن السلب مغنم وفيه الخمس، وهكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنه. وإنما لأحد بقول هؤلاء؛ لقوله تعالى: «وَالسَّيِّئَةُ مَغْنَمٌ» (البقرة ٢١٥) والسلب من العيمة، وتأويل ما نقل عن خالد وعوف رضي الله عنه إذا تقدم التفعيل من الإمام بقوله: «من؟» يعني من؟، وعندنا في هذا المواضع لا يحسم السلب، وأما بدون التفعيل بخمس، والله أعلم.

**مثل صبي:** بضم الصاد المهملة وبالعين المعجمة مصعر، كان رجل من أهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فصره عمر حتى أدمى رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين! حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي. (المحلى مختصراً)

## ما جاء في إعطاء النفل من الخمس

٩٧٤ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُعْطَوْنَ النَّفْلَ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّفْلِ، هَلْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ؟ قَالَ: ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَوْقُوفٌ إِلَّا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ نَفَلَ فِي بَعْضِهَا يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ وَفِيمَا بَعْدَهُ.

## القسم للنخيل في العزرو

٩٧٥ - قال مالك: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَقُولُ: لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ.

**يعطون النفل من الخمس** من العبيمة، كذا فسره الخطابي قال الحافظ: طاهره اتفاق الصحابة على ذلك، وقال ابن عبد البر: إن أراد الإمام أن يتنفل بعض الخيوش معنى فيه، فذلك من الخمس لا من رأس العبيمة، بشرط أن لا يريد على الثلث، وهذا الشرط قال الجمهور، وقال الشافعي: لا يتحدد بل راجع إلى ما يراه الإمام. (المحلى) قال في "المسير الكبير": وصورة هذا التفصيل أن يقول: من قتل قتيلًا فيه سبعة، ومن أسر أسيرًا فهو له، كما أمر به رسول الله ﷺ المادي حين نادى يوم بدر ويوم حنين، أو يعث سرية فيقول: لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس، أو يطلق هذه الكلمة، فعند الإصلاص هم ثلث المصاب قبل أن يخمس، يختصون به وهم شركاء الخيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس، وعند التمهيل هذه الريادة بخمس ما أصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي، يختصون به وهم شركاء الخيش فيما بقي. **أحسن ما سمعت**: يعني أن النفل يعطى من خمس الخمس، لا من أصل العبيمة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أصح أقواله الثلاثة. (المحلى) **وللرجل سهم** احتلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل، فهو إما أن يكون راجلاً وإما أن يكون فارساً، فإن كان راجلاً فيه سهم واحد بالاتفاق، وإن كان فارساً فيه ولفرسه سهمان عند أبي حنيفة وروى، وعند أبي يوسف ومحمد له ثلاثة أسهم: =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ ذَلِكَ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ بِأَفْرَاسٍ كَثِيرَةٍ، . . . . .

= سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق، وبه قال ابن عباس وعطاء وحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والأوراعي والثوري وأبو عبيد وابن جرير وأحرون، ولم يقل بقول أبي حنيفة ورواه أحد، إلا ما حكى ديث عن علي وعمر وأبي موسى قال الخافظ في الفتح: والثابت عن علي وعمر كجمهور واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وأمثلة الواردة في هذا المعنى، وأما الإمام أبو حنيفة فاستدل بحديث مجمع بن جارية الآتي، وسيأتي شرحه بعد هذا، وأما الخواب من حديث ابن عمر: أنه لم يبين فيه أنه تلك القسمة متى وقعت، هل وقعت قبل حير أو بعدها؟ فلما احتمل أن يكون قبل حير لا يكون فيه حجة؛ لأنه محتمل السح، ومحتمل أن يكون قسمة العيمة في ذلك الوقت معوضا إلى رأي رسول الله ﷺ يقسمها كيف يشاء ويعطيها من يشاء، ويحتمل أن يكون أعطي السهم الواحد نفيلًا فلا حجة فيه، وقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" بموصفين أولهما في الجهاد في "باب سهام الفرس" ولم يقطعه: أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا، ثم أخرج في 'المعاري' عن ابن عمر قال: قسم رسول الله ﷺ يوم حير للفرس سهمين وللراجل سهمًا، فزاد في الثاني لفظ 'يوم حير'، والخواب عنه: أن معنى قوله: 'للفرس سهمين' أي للفرس مع صاحبه سهمين: لأنه قابل له للراجل، أو يقال: إن كثيرا ما يحذف في كتابة العربية الألف، فقوله: 'للفرس سهمين' كان أصله: للفراس سهمين، فحذف الألف منه؛ لأنه يستدل بالمقابلة بأن المراد الفارس لا الفرس.

ثم لما فهم منه الراوي أن المراد بالفرس الفارس دون الفرس، ففسره إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، وإن لم يكن له فرس فله سهم، وأورد البخاري هذا التفسير عن نافع في 'المعاري' في الصحيح، فمما فهم نافع هذا المعنى فرواه بالمعنى في محل آخر، كما رواه في الجهاد، فقال: جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا، وكما رواه أبو داود وابن ماجه: أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، ولم يقط ابن ماجه: يوم حير للفراس ثلاثة أسهم، للفرس سهمان وللرجل سهم، فهذه كلها روايات بالمعنى على ما فهمه الراوي، وكذلك لفظ 'مقسم' أنه قسم في النفل للفرس سهمين وللراجل سهمًا، وكذلك لفظ 'الترمذي'، وأما لفظ 'أبي داود': أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهمًا له وسهمين لفرسه، وكذلك لفظ 'ابن ماجه': أسهم يوم حير للفراس ثلاثة أسهم: للفرس سهمان وللرجل سهم، فهذان الروايتان رواهما الراوي عنى ما فهم، وفهمه ليس بحجة، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه': حدثنا أبو أسامة وابن عمر قال: حدثنا عبيد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ جعل للفراس سهمين وللراجل سهمًا، فهذا هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ 'الفرس'، فرواها ابن أبي شيبة بلفظ 'الفارس'، فهذا يؤيد ما قدما من التأويل الثاني.

ثم أخرجه عن نعيم بن حماد حدثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه أسهم للفراس سهمين وللراجل سهمًا، ثم أخرجه عن يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل، للفراس سهمين وللراجل سهم، ثم أخرجه =

فَهَلْ يُقَسَّمُ لَهَا كُلُّهَا؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ بِذَلِكَ، وَلَا أَرَى أَنْ يُقَسَّمَ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ  
الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ وَالْهُجُنَ إِلَّا مِنَ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
قَالَ فِي كِتَابِهِ: **وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَحُمِيرَ لِمَنْ كَتَبَهَا** <sup>(١٠٠)</sup> **وَقَالَ: <sup>(١٠١)</sup> وَاعْدُوا لَهُمْ مَا**  
**اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ شَجَلٍ تُهْبِطُونَ <sup>(١٠٢)</sup> عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ** <sup>(١٠٣)</sup> **فَأَنَا أَرَى الْبَرَادِيزِينَ**  
**وَالْهُجُنَ مِنَ الْخَيْلِ إِذَا أَجَازَهَا الْوَالِي، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَسُئِلَ عَنْ**  
**الْبَرَادِيزِينَ، هَلْ فِيهَا مِنْ صَدَقَةٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فِي الْخَيْلِ مِنْ صَدَقَةٍ.**  
<sup>(هذا قول أبي حنيفة والشافعي)</sup>

= عن حجاج بن مهthal حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قسم  
للفارس سهمين وللراجل سهماً. قال الريعي: قلت: ورواه الدارقطني في أوّل كتابه "المؤتلف والمختلف": حدثنا  
عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي ومحمد بن عيسى بن أبي ربيعة قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الحارث حدثنا يونس  
ابن بكير عن عبد الرحمن بن أمية عن نافع عن ابن عمر. أن النبي ﷺ كان يقسم للفارس سهمين وللراجل  
سهماً، وأنت تعلم أن ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس، فالمراد الفارس مع فرسه هما سهماً،  
فوقع الاختلاف بين أصحاب عبيد الله بن عمر، فرواه أبو أسامة عبد الحارثي في الجهاد، ورائدة عبد الحارثي  
أيضاً في "المعاري"، وسليم بن أحمد عن مسلم والترمذي، وعبيد الله بن عمر عن مسلم بلفظ الفرس، ورواه  
أبو أسامة وابن عمر وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عن ابن أبي شيبة بلفظ الفارس، ثم قال:  
وتابعه ابن أبي مريم وحالد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر العمري بأشعث في الفارس أو الفرس، فلا يسعي  
أن يحمل ما وقع عند ابن أبي شيبة من الرواة العدول والثقات على الوهم، بل يجب أن يحمل على ما يصح به  
معنى الفارس والفرس يعني قوله: "للفارس" أي أعطى له ولفرسه سهمين، وكذلك معنى "الفرس" أي أعطى  
الفرس ولصاحبه سهمين وأعطى الراجل سهماً، والله أعلم.

**وَلَا أَرَى إلخ** وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وقال الأوزاعي: يسهم لفرسين ولا يسهم أكثر من  
ذلك. **البراديين والهجن** البراديين جمع برذون: الفرس التركي، والهجن: بضم الهاء والجيم، جمع هجن، وهو ما  
أحد أبويه غيره. (المحلى)

**والخيل والبغال إلخ** قال ابن بطال في وجه الاستدلال بالآية: إن الله تعالى من عبى العباد بأنواع الركب،  
ومقتضاه الاستيعاب، ولما لم يذكر البراديين مفرداً علم عدم خروجها من تلك الأنواع، واسم الخيل يقع على  
البراديين، بخلاف البغال والحمير. (المحلى)



## ما جاء في الغلول

٩٧٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ سَأَلَهُ النَّاسُ حَتَّى دَنَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَتَشَبَّكَتْ بِرِدَائِهِ حَتَّى نَزَعَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمْرِ تِهَامَةَ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا جَبَانًا وَلَا كَذَابًا، ...**

يعني الموجود عدي

**حين صدر من حنين** يريد حيث أصاب هوارن فأظفره الله بهم وعم أمواهم ودراريهم، فصدر 'يريد الجعرانة' وهي طريقة إلى مكة، ولعله أراد أن يعتنق منها، وحين يقرب من الجعرانة، 'فسأله الناس' قسم تلك العنائم وضابقوه في طريقه؛ لإلحاحهم عليه بالمسألة حتى أحوه إلى سمرة، فدنت ناقته منها فعلق رداءه - وهو الثوب الذي يليقه على ظهره - فزعه عن ظهره. والله أعلم.

**ردوا علي رداي** يريد ثوبه الذي انتزعت السمرة منه، "أتخافون أن لا أقسم بينكم ما أفاء الله عليكم؟" يريد الإنكار لكثرة سؤاهاهم إياه؛ لأن ذلك سؤال من يخاف أن يجمع حقه، وأما من كان له حق في العيمة يتيقن أنه سيعطاه ويستوفيه، فلا يجب أن يسأل، ومن لم يكن له حق في العيمة فيستعني عن الإلحاح؛ لما عزم من حال النبي ﷺ. وأنه سيعطي من له سهم سهمه، ويعطي من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه، وتلك قسمة أخرى في الخمس تتناول من له حق في الغنيمة ومن لا حق له فيها.

**لقسمته بكم**: قسمه ﷺ على سبيل الإنكار عليهم؛ لفعلهم وكثرة إلحاحهم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله أنه لا يمنعه حتى أنهم قد اعتقدوا فيه المسع، وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والأنصار، وإنما يفعله قوم من المولفة قلوبهم أو ممن قرب إسلامه، ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه، ولا عرف أن على النبي ﷺ من أحكام الشريعة تفريقه أربعة أحماس من العيمة على الغامضين ورد الخمس عليهم وعنى غيرهم من المؤمنين، فأقسم ﷺ لو كان ما أفاء الله عليهم في الكثرة مثل سمر تهامة نعمًا لما منعه ذلك من أن يقسمه بينهم.

**ثم لا تجدوني إلخ**: يحتمل أن تكون ههنا "ثم" بمعنى الواو، فيكون تقديره: إني أقسم عليكم ما أفاء الله عليكم. ولا تجدوني بخيلاً بشيء من ذلك، ولا تجدوني جباناً ولا كذاباً، ويحتمل أن تكون "ثم" على بابها في الترتيب وأهملة، فيكون معنى ذلك: إني أقسم عليكم جميع ما أفاء الله عليكم، ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلاً بما يكون لي منعه وصرفه إلى سواكم ولا كذاباً ولا جباناً، وخص هذه الصفات بسفيها عن نفسه. قال بعض المفسرين: =

فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي النَّاسِ، فَقَالَ: **أَدُّوا الْخَائِطَ وَالْمِخِيطَ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، قَالَ ثُمَّ تَنَاوَلَ مِنَ الْأَرْضِ وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ ثُمَّ قَالَ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ**.

٩٧٧ - **مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ** .....

= لأن وجود أصدادها من احوود واصدق والشعاعة من صفات الإمام. ففي عن نفسه الفاضل أبي لا يصح أن تكون في الإمام ولا يصح أن يكون إماما من كانت فيه هذه الصفات، وعنى هذا ما قاله عمر. إن صفات الإمام أكثر من هذه الصفات وهي إحدى عشرة صفة، فقد كان يجب على هذا أن سمي عن نفسه أصداد جميعها، قال القاصي أبو لويد: ولأظهر عدي أن يكون إماما فني عن نفسه هذه ثلاث خصال، لأنها مختصة بالخانة التي كان عليها؛ لأنهم كانوا سألوه ما أفاء الله من العالمة والمان، فأقسم أنه يقسم جميعها بينهم ولا يحدوه خيلا ولا كدنا فيما بعده من قسمتها 'ولا حياء' بضمن أن يريد به عن عده بظهر في الله عنه، وأعم مثل هذه العبيمة وأكثر منها، وبتضمن أن يريد حياء عن سائرين به، وإن قسمه شيء عبيمة لا يعمه عن حين وضعف عن منعه، وإنما يفعل طاعة لله تعالى في أمره وتفضلا على أمته.

**ادوا الخائط والمخيط** الخائط هو واحد الخيوط، وروي بدله: الخياط، بكسر الخاء قل في النهاية: الخياط والخيط والمخيط بالكسر الإبرة (الحصى والنهاية) **سار** بافتح العيب والعار، وقيل: هو العيب لدي فيه عار. (النهاية) يريد أن الغلول شين وعار في الدنيا، وبار وعداب في الآخرة. قال أبو الوليد الساجي قوله "فإن الغلول عار وبار وشار على أهله يوم القيامة" لغلول: سرقته من معن، فمن حان منه شيئا فقد عل، وأما الشار فهو معنى العيب والعار. قال أبو عبيدة: **شار**: عيب وعار. **وَأَسَدٌ** نقضمي.

ونحن رعية وهم رعاة ولو لا رعيهم شنع الشنار

فأمر أن يأداء القليل والكثير من المعن، فمن أحد منه شيئا غير حقه فهو عليه يوم القيامة عار وبار وشار. **والخمس مردود** أي حق الخمس الذي هو حقه عبيكم يعني في مصابحكم من شد ثغر وأعداد كراع سلاح وحوه. (الحصى) **ال ريد الخ** قال ابن عبد البر: كذا في رواية جني، وهو غلط، ولصواب إثبات بواسطة بين محمد وريد وهو ابن أبي عمرة، كما ذكره القسبي وابن قدامة وأخرون واسمه عبد الرحمن. (الحلي)

قَالَ: تُؤْفِي رَجُلٌ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّهُمْ ذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّهُ قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَرَزَعَمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، .....

**يوم حنين** كذا في رواية يحيى، وهو وهم، وإنما هو يوم حير كما لسائر الرواة، قال المايجي: ويدل عليه قوله: حررات من حرر اليهود، ولم يكن يوم حنين يهود حتى يؤحد حررهم، والقصة مشهورة، وإنما كان ذلك إذا فتحت حير. **والهم ذكره** أي وفاته لمسي. لكي يصلي عليه رحاء بركة صلاته ودعائه. وقوله "صلوا على صاحبكم امتناعا مما قصده، فذكر ذلك له من الصلاة عليه، وقد علم من حانه أنه لا يتمتع من الصلاة إلا عني من لا يرصى حانه، وأنه قد علم أنه أحدث حدث يمنعه من الصلاة عليه، إما حره بدئت عند من يشهد بذلك عليه أو نوحى يوحى إليه، وهذه سنة في امتناع الأئمة وأهل الفضل من الصلاة على أهل الكائز عني وجه الردع والرجز عن مثل فعلهم، وأمر غيره بالصلاة عليه دليل عني أن هم حكم الإيمان لا يخرجون عنه ما أحدثوه من معصية، وقد روى ابن سحون عن أبيه عن معن عن ماث أن قال: لا بأس أن يصلي على من عل، وذلك يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يريد به أن يصلي عليه غير الإمام. والثاني: أن الإمام يحير إن شاء صلى وإن شاء ترك، وأن ما فعل النبي ﷺ من الامتناع من الصلاة على من عل لم يكن عني وجه المانع من الصلاة عليه، وإنما كان ذلك؛ لأنه رأى ذلك في ذلك الوقت أفضل، وإن لم رأى الصلاة في وقت تكون الصلاة أفضل أن يصلي، وقد قال ﷺ في الصلاة على أسافين: .....

**فتغيرت وجوه الناس** يَحْتَمِلُ أن يريد به وجوه المؤمنين؛ لامتناعه ﷺ من الصلاة على من هو من حملتهم، ولا يعملون له دسا مفرد به، فحافوا أن يكون ما منع من الصلاة عليه أمر يشتمهم فيهدكون بذلك، ويَحْتَمِلُ أن يريد به قسبة وصانقة تغيرت وجوههم؛ ما يحضهم من أمره، ولما حافوا أن يكون ذلك لمعي شائع فيهم.

**إن صاحبكم قد عل** عني وجه التبيين للمعنى الذي معه من الصلاة عليه، وفي ذلك رجح عن الغلول وإذهاب لما في نفس من لم يعلم وأمان له من امتناعه ﷺ من أن يصلي عليه، ولما سمع المسلمون ذلك فتحوا متاعه؛ لينصروا، هل يجدوا مما عل فيه فيردوه إلى العائمه، ولعله قد فعل ذلك أولياؤه، فوجدوا حررات من حرر يهود، يَحْتَمِلُ أنهم عرفوا أنها من العائمه؛ لأنهم انفصلوا عن عائمه اليهود خبير، ولم يكن عنده مثل هذا من المتاع، لا سيما في ذلك الموضع الذي لا يَحْتَمِلُ فيه الحرر لربة ولا بيع، فعلموا بذلك أنها عل من العائمه، ويَحْتَمِلُ أن يكون عرف ذلك من راحا من دور اليهود فض أنه قد أداها، فلما وحدها في متاعه بعد موته عرفها ووصفها بذلك على معنى الإعلام بخسها وقلة الانتفاع بها، كما أحرر بقيمتها؛ ليعلم تنفاعة بقيمتها، وأن أحد هذا المقدار على نفاهته على هذا الوجه من حملة الكائز التي تمنع من صلاة النبي ﷺ وصلاة الأئمة وأهل الفضل عني من فعل ذلك، ورضيه واستأثر به على جماعة المسلمين. والله أعلم.

قَالَ: فَفَتَحْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خُرُزَاتٍ مِنْ خَرَزٍ يَهُودٍ مَا يَسَاوِينَ دِرْهَمَيْنِ.

٩٧٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ الْكِنَانِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى النَّاسَ فِي قَبَائِلِهِمْ يَدْعُو لَهُمْ، وَأَنَّهُ تَرَكَ قَبِيلَةَ مِنَ الْقَبَائِلِ، قَالَ: وَإِنَّ الْقَبِيلَةَ وَجَدُوا فِي بَرْدَعَةٍ رَحِلٍ مِنْهُمْ عِقْدٌ جَزَعٌ غُلُولًا، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى الْمَيِّتِ.

٩٧٩ - **ماث** عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَيْثِ سَالِمٍ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَنْينَ فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا إِلَّا الْأَمْوَالَ الْمَتَاعَ وَالثِّيَابَ، قَالَ: فَأَهْدَى رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ: مَدْعَمٌ، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْقُرَى بَيْنَمَا مَدْعَمٌ يَحْطُ رَحِلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ، .....

**خُرُزَات** الحرر بفتح الحاء المعجمة والراء المهملة قبل المعجمة، التي يطم منها الخواهر، والجمع حررت **بردعة** قال الناجي: البردعة الفراش سطى، وفي القاموس بردعة حسن الذي يبقى تحت الرحل وقد يقطع. **عقد حزع** اخرج بالفتح ويكسر: الحرر اليماني الصبي، وفيه سواد وبياض، يشبه به الأعين. **كما بكر على الميث** قال الناجي: يحتمل أن ذلك رجزهم، إشارة أن حكمهم حكم موسى الذين لا يسمعون المواعظ ولا يتمثلون الأوامر ولا يخشون الوهي، ويحتمل أن ذلك بشره بأنهم بسمرة موسى الذين انقطع عملهم وأنهم لا يقضى لهم بتوبة. (المحلى)

**عام حنين** كذا قال عبد الله بن يحيى عن أبيه، ولان وصاح حنين وهو الصواب، وكذا رواه عن القاسم والشافعي والجماعة. قال الدارقطني: وهم ثور بن زيد في هذا حديث، لأن أب هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ وأنه قدم المدينة بعد حروجه ﷺ إلى حنين، وقد أدرك النبي ﷺ وقد فتح الله عليه حنين. (المحلى)

**الا الأموال** الاستثناء منقطع. بد مراد بأمال ههنا أموالها والعقار والأرض والمحبيل. (المحلى) **سهم عائر** بالعين والراء المهملتين أي لا يدري من رمى به، والثمرة العائرة هي الساقطة لا يعرف لها مال. (المحلى) قال في "القاموس": عار الفرس والكلب يعير: ذهب كأنه منفلت.

فَقَالَ النَّاسُ: هَئِنَا لَهُ الْحَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَا! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَ يَوْمَ حُنَيْنٍ مِنَ الْمَغَانِمِ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ<sup>في سبيله</sup> أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ.

٩٨٠ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أُلْقِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ، وَلَا فَشَا الزُّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ، وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ، وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بغيرِ الْحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ، وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ.

### الشَّهَدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٩٨١ - مَاتَ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلَ ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا: أَشْهَدُ بِاللَّهِ.

الشُّمْلَةُ هي الفتح قطيعة يشتمل به. (مه) يوم حبي. والصواب حير كما رواه الجماعة. والله أعلم بالصواب. شراك أو شراكان: في النهاية: هو أحد سيور العَل التي تكون على وجهها، يعني قليل وكثير غول موجب آتش است. (المصنف)

انه قال: موقوف في الموطأ، رفعه الطبراني وغيره عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: خمس خمس: قيل: يا رسول الله! وما خمس خمس؟ قال: فذكرها غير أنه لم يذكر فيه الجملة الأولى، وذكر عوضه، لا معه. لا خمس خمس مصر (الحنبلي) قال الناجي: يحتمل أن يكون هذا عما بلغه من الكتب المتقدمة وصحح ذلك عنها النجدة. والذي نفسي بيده قسمه على معنى التحقيق والتأكيد لا على معنى استمادة التصديق؛ لأنه قد علم صدقه من غير محير، فقال: "لوددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل". بمعنى أن يجاهد في سبيل الله ويقاتل فيه، دون أن يكون الحمية ولا يظهر مكافأة ولا لاستحلاب أمر من أمور الدنيا فيقتل في ذلك.

٩٨٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **يُضْحِكُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَحْلَيْنِ يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُقَاتِلُ فَيُسْتَشْهِدُ.**

٩٨٣ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتَغَبُّ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ.**

٩٨٤ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: **اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ قَتْلِي بِيَدِ رَجُلٍ صَلَّى لَكَ سَجْدَةً وَاحِدَةً يُحَاجِّنِي بِهَا عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.**

**بضحك الله الخ** (أبو الحسن) عدي بضحك لا إلى 'نقصه معنى الاستساخ وإفان من فوهته' ضحكت في فلا بد استظف إليه منه جهت إليه بوجه صبي وأب عنه رضى، قال ساحي: هو تنقي بالثوب والإكرام والإيعاد أو تصحى ملائكة وجره حته أو حمه عرشه، وأما سحارن ضحكت على معنى رحمه وهو قرب وتأويله على معنى الرضا أقرب. (المحلى)

**يتوب الله على القاتل** جمل أنه كان كافراً فبوت من كفره بالإيمان فبسط عنه جميع ما فعله في حال كفره من قتل ونسب وعبره، وقد قال الله تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاذْكُرُونَهُ أَنْ يَتَذَكَّرَ** (البقرة ٣٨) وقال تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاذْكُرُونَهُ أَنْ يَتَذَكَّرَ** (البقرة ٣٨) فإن كانت بنية الإيمان سقط القتل ونسبه وعبره، فإذا قال بعد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع أبيه الذي قتله. **لا يكلم أحد** أي لا حرج، والكلوم الحراج، ثم قال **ثم قال** والله أعلم بمن يكلم في سبيله على معنى أن هذا حكم من عني بصدقه أن من كان غافلاً في حيز المسلمين أنه من غافل في سبيله ويكلم في سبيله؛ لأنه قد يكون في حيز المسلمين ويقال حميد ويقال يرمى مكبه، يقال سمعه ولا يكون لأحد من هؤلاء هذه القضية حتى يقاتل في سبيل الله فتكلم الله هي عباد فتكلم على هذا الوجه، فحينئذ يكون من حيي، يوم القيامة أو جرحه شعب دماً يريد والله أعلم أن لو كان دمه يوم الدم وريجه ربيع المسك، وهذا دليل على فضيلته وعلو درجته وما له عند الله من الثواب الجزيل.

**يتغب دما** أي يجري، كذا في النهاية. قال في قدوس: يغاب ماء ودم كذا 'مع' فحده فانتع وماء تغب أي سائل. (مه) **اللهم لا تجعل قتي** وقد استحب دعؤه حتى كان قتله بيد أبي بكر بن الحنفية. (محبى)



٩٨٥ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ أَيكْفِرُ اللَّهُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، فَلَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ نَادَاهُ أَوْ أَمَرَهُ فَنُودِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ قُتِلْتَ؟ فَأَعَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ إِلَّا الدِّينَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ.

**صابرا محتسبا** **الح** يريد صابرا على ألم الجراح وكرهية الموت، ومحتسبا لدنث عند الله تعالى، 'مقبلا' على الموت وقتال اعدو، 'غير مدبر' يريد غير فار ولا مسحوف، ودنث أعظم لأجر أ يكون ذلك كله مما يكفر الله به عني ما اكتسب من خطاياي؟ 'فقال رسول الله ﷺ: نعم'، يريد أن القتال على هذا الوجه يكفر خطاياها. **فلما أدبر الرجل** يريد ونى عنه راجعا ومستوعبا لحوائه عما سأل عنه، 'ناداه' رسول الله ﷺ: 'أو أمر به فودى به' على وجه الشك من الراوي، فسأله عما قال أن يعيده عليه مساعدة في تفهم سؤال السائل وتحقيقا لسؤاله، ودنث أنه لما استوعب كلامه أولا ثم حاوله عنه يحتمل أن يكون ذكر بعد ذلك من سؤاله لقضاة يحاول عنه، فأراد أن يتحقق ذلك إذا أمره بإعادة السؤال، ويحتمل أن يكون ذكر دنث اللفظ كله غير أنه بان به بعد أن حاوله أن سؤاله يحتمل وجهها غير ما حمى عليه من المعنى، وإن كان المعنى الذي حمى سائعا فيه والأظهر منه، فأمره بإعادة السؤال؛ ليتحقق احتمال ما اعتقد احتمال له، وذلك بأن يريد في سؤاله إذا أعاده شيئا يؤكد عنده ما ظهر إليه من احتمال أو يبعيه عنه، وقوله: 'فأعاد عليه' سؤاله يحتمل أن يريد أنه أعاده عليه مطلقا معناه، ويحتمل أن يكون أعاد عليه السؤال وإن كان قد راد أو نقص غير أن الأول أظهر منه. والله أعلم.

**نعم إلا الدين** استثناء مقطوع، ويحور أن يكون متصلا أي الذي لا يوي أداه. قال التورشنقي: أرادها الدين ما يتعلق بدمته من حقوق المسمين، وقيل: الدائن أحق بالوعيد من الخافي والعاصب والسارق، وكذلك قاله النووي، قيل: هذا في شهيد البر، وأما شهيد الحر فيعمر له جميع ادبواب كلها والدين، رواه ابن ماجه عن أمامة مرفوعا ثم إنه قالوا: إن الدين الذي يحس عن أخيه حتى يقع القصاص هو الذي صرف ما استداه في حق واجب لداته وم يترك وفاء لا يحس عن أخيه إن شاء الله شهيدا أو غيره. (المحلى مختصرا) قال الباجي: قوله ﷺ: 'إلا الدين' كذلك قال لي جبريل 'يريد إلا الدين فإنه من الخطايا التي لا يكفرها القتل في سبيل الله، وقد قال بعض العلماء: إنما ذلك؛ لأنها من حقوق الآدميين، وحقوق الآدميين لا تكفرها الحسرات، وهذا وجه محتمل، وقد كان في أول الإسلام يمنع النبي ﷺ من الصلاة على من مات وعليه دين أو يترك له قضاء، وظاهر ذلك أنه لئلا يتسرع الناس في أكل أموال أساس غير حاجة ولا رفق في إيفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء، -

٩٨٦ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَشُهَدَاءِ أَحَدٍ: هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِهِمْ أَسْلَمْنَا كَمَا أَسْلَمُوا وَجَاهَدْنَا كَمَا جَاهَدُوا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلَى، وَلَكِنْ

- فيذهب بأموال الناس بعير حاجة ولا رفق في إيفاق ثم لما فتح الله عليه قال: **لا يفتنكم من يات منكم من أموالهم ولا يفتنكم من يات منكم من أموالهم**، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قال لهذا السائل: "إلا الدين" إذ كان يمتنع من الصلاة على من ترك ديناً لا أداه له فيكون على عمومته، ويحتمل أن يكون قاله بعد ذلك، ويكون معنى قوله: "إلا الدين" أن أحذه يريد إتلاف أموال الناس ويأحذه من غير وجهه ويمقه في سرف أو معصية، فهذا حكمه باق في المنع، وما ثبت أن أحداً من الأئمة قضى دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبي ﷺ. فيحتمل هذا الحكم احتص بالنبي ﷺ، بين تلك قوله **لا يفتنكم من يات منكم من أموالهم** وهذا لا يكون لأحد بعده **ﷺ**.

**هؤلاء اشهد عليهم** يحتمل أمرين، أحدهما: أن يشهد على ظاهر أمورهم من الإيمان وإقام العبادات والجهاد في سبيل الله تعالى واستدامة ذلك إلى أن فتنوا في محاهدة عدوهم، وأن غيرهم ممن بقي بعده لا يشهد على استدامتهم لذلك إلى موته؛ لأنه لا يعلم بما يحدثون بعده، ويحتمل أيضاً أن يكون شهد على ضاهرهم بما رآه وعلى باطنهم بما أعلم به وأوحى إليه؛ لأنه لو كان فيمن قتل منهم منافق لم يتنع هذه الشهادة ولم يحجه من النار قتله بين يدي النبي ﷺ كما لم يتنع بذلك فرمان حيث أعظم النبي ﷺ باطنه، وأنه من أهل النار مع عبائه وانتفاع المسلمين بجهاده واجتهاده؛ لأن ذلك لا يقع إلا مع الإيمان واسية السائلة أن يكون جهاده لتكون كلمة الله هي العباد، فعلى هذا لم يشهد لمن بقى بعده؛ لأنه لا يعلم باستدامتهم للطاهر الصالح ولم يطلع عند موته على أنهم حتموا عملهم بما يرضي الله تعالى، وقوله: **لم يبعنا أنه قاتل ذلك لمن قتل في غير أحد ولا قاله لمن مات في ربه غير مقتول فلو كان هذا الحكم يثبت لمن استصحب لظاهر العمل الصالح إلى أن مات في حياة النبي ﷺ** لقال: من مات في حياتي فأنا أشهد هم، ولم يخص بذلك أهل أحد فقال: هؤلاء أنا شهيد عليهم، فدل تخصيصهم على أنهم قد احتصوا بأمر، وظاهره يحتمل أنه أوحى إليه باطنهم ونقل الله تعالى لعلمهم، والله أعلم. **اسمنا كما أسلموا** **إخ** على وجه الإشفاق لما رأى من تخصيصهم حكمه كان يرجو أن يكون خطه منه واهراً، وأن يكون حظ جميع من شركه فيه من الصحابة ثابتاً، فقال: إن عملنا كعملهم في الإيمان الذي هو الأصل والجهاد الذي هو آخر عملهم، فهل نكون شهداء لنا كما أنت شهيد لهم؟ فقال **ﷺ**: "بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي"، قال قوم: إن الخطأ وإن كان متوجهاً إلى أبي بكر فإن المراد به غيره ممن لم يعلم **ﷺ** بحال حاله وعمه وما يموت عليه، وأما أبو بكر **ﷺ** فقد أعلم أنه من أهل الحق والنبي **ﷺ** شهيد لهم بذلك؛ لظاهر عمله الصالح، -

لا أدري ما تُحدثون بعدي، قال: فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ بَكَى ثُمَّ قَالَ: أَئِنَّا لَكَائِنُونَ بَعْدَكَ؟  
 ٩٨٧ - **ماثل** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَقَبْرٌ يُحْفَرُ  
 بِالْمَدِينَةِ، فَاطَّلَعَ رَجُلٌ فِي الْقَبْرِ، فَقَالَ: بِئْسَ مَضْجَعُ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 بِئْسَ مَا قُلْتَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْقَتْلَ فِي  
 سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لا مثل للقتل في سبيل الله ما على الأرض بُقعة هي**  
**أحب إليّ أن يكون قبري بها منها ثلاث مرّات يعنّي المدينة.**  
 قاله ثلاث مرّات

= ولما قد أوحى إليه وأعلم من رضوان الله تعالى، ولكنه لما سأل أبو بكر واعترض بلفظ عام ولم يخص نفسه  
 بالسؤال عن حاله كان الجواب عاما، وقد يبين تخصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي ﷺ شيئا مما يحبط عمله مما  
 تقدم وتأخر عن هذا الحال من تفضيل النبي ﷺ له وإخباره بما له عند الله من الخير وجزيل الثواب وكرمه المآب.  
 قال القاضي أبو الوليد -: ويحتمل عندي وجها آخر وهو أن يكون النبي ﷺ قال: هؤلاء أنا شهيد عليهم بما  
 شاهدت من عملهم في الجهاد الذي أدى إلى قتلهم في سبيل الله، ولذلك لم يقل: إنه شهيد لمن حضر ذلك اليوم  
 وقاتل وسلم من القتل كعلي وطلحة وأبي طلحة وغيرهم ممن أبى ذلك اليوم ومن هو أفصل من كثير ممن قتل  
 ذلك اليوم؛ لكنه حصص هذا الحكم بمشاهد النبي ﷺ جهاده إلى أن قتل، ويكون على هذا معنى قوله لأبي بكر:  
 "بلى ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" لم يرد به الحدث المضاد للشرعة، وإنما أراد به جميع الأعمال الموافقة  
 للشرعة والمخالفة لها، فيكون معنى ذلك: أن ما تعملونه بعدي لا أشاهد فلا أشهد لكم به، وإن علمت أن منكم  
 من يموت على ما يرضي الله من الأعمال الصالحة إلا أنها لم تعين لي، فيقال لي: إنه يجاهد في موطن كذا، وأن  
 الواحد منكم يقتل زيدا أو يقتله عمرو كما شاهدت من حال هؤلاء، فلذلك لا أكون شهيدا لكم بنفس الأعمال  
 وتفصيلها كما أشهد على تفصيل هؤلاء، وإن شهدت لبعضكم بحملة العمل بالوحي وإعلام الله، فعلى هذا يكون  
 قوله: "ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي" متوجها إلى جميع الصحابة من أبي بكر وغيره. (منه)

**ثم بكى:** وهذا السكاء من الصديق لكمال المحبة حيث بكى تأسفا على مفارقه ﷺ فقط لا خوفا مما يحدثه الناس  
 يعني كنا نرجو أن نموت قبلك فلا نذوق طعم مفارقتك. والله أعلم. **لا مثل للقتل إلخ:** أي ليس الموت في المدينة  
 مثل القتل في سبيل الله بل هو أفضل. وقوله: "ما على الأرض إلخ" دليل على الأفضلية، هكذا فسر الطبري، فعلم  
 منه أن الموت والدفن فيها أفضل من الشهادة، قال جدي الشيخ الأجل الدهلوي: وقد يختلق أن الظاهر على هذا  
 التقدير أن يقال: ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة، ويحتمل أن يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل  
 القتل في سبيل الله بل القتل أفضل، ولكن إن لم يرق الشهادة فالموت بالمدينة أفضل من الموت في سائر البلاد، =



٩٩١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: الشَّهَدَاءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُغَسَّلُونَ وَلَا يُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنَّهُمْ يُدْفَنُونَ فِي الثِّيَابِ الَّتِي قُتِلُوا فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السُّنَّةُ فِيمَنْ قُتِلَ فِي الْمُعْتَرِكِ فَلَمْ يُدْرَكَ حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَأَمَّا مَنْ حُمِلَ مِنْهُمْ فَعَاشَ مَا شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ بَعْمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

في نسخة: عمل

### ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله

٩٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَحْمِلُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفٍ بَعِيرٍ، يَحْمِلُ الرَّجُلُ إِلَى الشَّامِ عَلَى بَعِيرٍ وَيَحْمِلُ الرَّجُلَيْنِ .....

**لا يغسلون الخ.** أما ترك الغسل والدفن في الثياب التي عليه عند القتل فقد أجمعوا عليه، وأما الصلاة فقد اختلف فيه، فقالت الأئمة الثلاثة والجمهور: لا يصلى على الشهيد، وقال الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: يصلى عليه، وهو يقول إسحاق والمري، وهو رواية عن أحمد، وثمست الأولون حديث حابر عبد الشحيح أنه **رحمه الله** أمر بدهن شهداء أحد بدمائهم ولم يصل عليهم، واستدل الحنفية بأخبار جاءت بعضها في صلاته **رحمه الله** على حمرة **رحمه الله** خصوصاً وبعضها في صلاته على سائر الشهداء عموماً، منها ما رواه إمامهم عن حابر فقد رسول الله **رحمه الله** حمرة حين فاء الناس من القتال، فقال رجل: رأته عند تلك الشجرات، فحبا النبي **رحمه الله** نحوه فرآه ورأى ما مثل به بكى، فقام رجل من الأنصار فرمى عليه ثوب ثم حيء بأخمرة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمرة فصلى عليهم ثم يرفعون وترك حمرة حتى صلى على الشهداء كلهم. قال الخافض: صحيح الإسناد إلا أن في سنده مفصل من صدقة، أما حماد الجمعي وهو وإن ضعفه ابن معين والسنائي فقد كان عطاء من مسلم يوفقه، وكان أحمد بن محمد بن شيبة يثني عليه، وروى أبو داود في مراسيمه عن عطاء أنه **رحمه الله** صلى على قتلى أحد، وأيضاً روى الشيخان عن عقبة بن عامر أنه **رحمه الله** حرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاة على الميت ثم انصرف، وقد بسطه الشارح فيبسط ثمه. (مه)

**أربعين ألف بغير** لكثرة من كان يخمنه من يريد السفر فلا يقدر على راحلة يركبها ويعجز عن السفر مع حاجته إليه، أما لكونه من أهل الأفاق فيعجز عن الرجوع إلى أهله وولده، أو لغير ذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثرة مما يضطر الإنسان إلى السفر من أجلها، فكان يحمل من كانت هذه حاله من أهل الحاجة، وعله أن يكون كان يحمل من يسعى في أمور المسلمين من يتعذر عليه راحلة لسفره ذلك، فكان عمر بن الخطاب يتحد من الإبل ما يحمل عليه من مال الله تعالى ويحمله ما الحمى. وقوله: "يحمل الرجل إلى الشام على بغير ويحمل الرجلين إلى العراق على بغير" قال الداودي: إنما ذلك ليسر أهل العراق. وقال غيره: إنما كان ذلك =





قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَرْتَكِبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ، يَشْكُ إِسْحَاقُ - قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يُضْحِكُكَ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ - أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، قَالَ: فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ فَضَرَعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ.

٩٩٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ عَنْ سَرِيَّةٍ تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ، .....

**ثَبَج** مثله فموحدة مفتوحة وجمية أي وسطه ومعطمة. **ملوكا على الأسيرة**. يبدان بأهم يرتكبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكيبهم من مناهم، وقيل: هو صفة هم لسعة حاجهم وكثرة عددهم. قال ابن عبد البر: أراد - والله أعلم - أنه رأى العرة في البحر من أمته ملوكا على الأسيرة في الجنة. قال عياض: هذا محتمل، ويحتمل أيضا أن يكون محرا عن حاضه في العرو ومن سعة أحواله وقوة أمره وكثرة عددهم كأهم ملوك على الأسيرة.

**في زمان معاوية**: أي في خلافته وأمارته، وقيل: كان في خلافة عثمان سنة سبع وعشرين حين غزا معاوية الروم في البحر مع جماعة فيه عباد بن الصامت روح أم حرام، وعيه أكثر العماء وأهل السير، وجعل الباجي وعياض الأول أظهر، وفي البحاري: فخرجت مع روحها عباد بن الصامت غازيا أول ما ركب المسمومون البحر مع معاوية، فلما انصرفوا من عروته قافلين فترى انشاء فقرت إليها دابة تركها فصرعتها فماتت، وهذا يؤيد أن المراد رمن معاوية زمان عروته لا خلافته. **لو لا أن أشق إلخ**: وفي البحاري: لو لا أن رجلا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتحفظوا علي ولا أحد من أحبهم عليه ما حقت حل سريته. و لذي نفسي بيده يودد أن يفل في سبيل الله.

فَيَخْرُجُونَ وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَلَّفُوا بَعْدِي، فَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ ثُمَّ أَحْيَا فَأُقْتَلَ.

٩٩٥ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَطُوفُ بَيْنَ الْقَتْلَى، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَتِيَهُ بِخَبَرِكَ، قَالَ: فَادْهَبْ إِلَيْهِ فَأَقْرَأْهُ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُ أَنِّي قَدْ طُعِنْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَعْنَةً وَأَنِّي قَدْ أَنْفَذْتُ مَقَاتِلِي، وَأَخْبِرْ قَوْمَكَ أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ إِنْ قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ حَيٌّ.

٩٩٦ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْحِجَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَأْكُلُ تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا.....  
عمير بن حماد

**من** **نابغي** **خبر** **سعد** **اهتمام** **به** بأصحابه وحثه عن من فقد منهم بعد موت؟ يعلم ما حره وما ادبي عنه وإن كان أصيب أو سيم، فانتدب الرجل ببحر طاعه أبي **واسادة** إلى ما يرعه وإن لم يعبه بالأمر، ودهانه بين القتلى لطلب سعد بن الربيع؛ لأن الظاهر أن من فقد في ذلك الوقت لم يبق أو أنس بالخراج فادرك إلى طلبه حيث طس أنه بعده، وقول سعد به: ما شألك؟ لعله قد توقع أن يكون أرسل بسحت عن حره أو حر غيره فيوصي معه بما أراد أن يوصي به إلى قومه، فأمره أن يقرئ النبي ﷺ سلامه **ما** اعتقد أنه لا يبقاه وإن يحره عما جرى عنه من عدد الطعام وإبعاد المقاتل، ثم أوصى إلى قومه بأن يقدموا **أبي** بأنفسهم وأن لا يوصل إليه ومنهم حي.

**أنفذت مقاتلي** بضبعة المجهون، والمقاتل جمع مقتل يعني أن الرماح والسهم دحنت في الموضع أبي إذا أصابته الحراقة قتلت، ومن تنمة الحديث كما في الاستيعاب قال أبي بن كعب **فما** أرح حتى مات فرجعت إلى أبي فأحرته.

**ورجل من الأنصار** هو عمير بن حماد **بضم** **أخاء** **ابن** **أحموح**، أحد بني سلمة، قيل: إنه أول قتيل في الإسلام، وفي حديث أنس: أنه **قال** **يوم** **بدر** **و** **ما** **سمع** **ما** **ذكر** **به** **النبي** **ﷺ** **حمل** **نصديقه** **به** **وتشبه** **له** **قاله** **عني** **أن** **صرح** **تمرات** **في** **يده** **كان** **يأكلها**، ورأى أن اشتعانه يأكلها عن مبادرة إلى الشهادة المؤدية -

إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهُنَّ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ فَحَمَلَ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

٩٩٧ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: الْغَزْوُ غَزَوَانِ، فَعَزْوٌ تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَيُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَيُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَيُجْتَنَّبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ خَيْرٌ كُلُّهُ، وَغَزَوٌ لَا تُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ وَلَا يُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ وَلَا يُطَاعُ فِيهِ ذُو الْأَمْرِ وَلَا يُجْتَنَّبُ فِيهِ الْفَسَادُ فَذَلِكَ الْغَزْوُ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كَفَافًا.

**ما جاء في الخيل والمساقة بينهما**

٩٩٨ - **ما** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

- إلى الحجة حرص على الدنيا واشتغال بيسير مناعها، وقد ذكر أهل السير أن هذا كان يوم بدر، وقد كان مع النبي ﷺ جماعة أصحابه وهم ثلاث مائة وبضعة عشر، فيحتمل أن يكون حمل عمير هذا مع جماعة الناس، ويحتمل أن يكون انفرد بالحمل على جماعة من المشركين، وهذا جائز أن يحمل الرجل وحده على الكنية. **وياسر فيه الشريك** أي يوحد باليسر والسهولة من المعاملة ولا يعنف من الرفيق نفعا بالمعونة وكفاية للمؤونة، كذا في الحاشية المطبوعة عن المحلى. قوله "تنفق فيه الكريمة" يريد كرائم الأموال، ويحتمل أن يريد به حلال المال، ويحتمل أن يريد به كثيره إذا أراد بالشفقة الشفقة على نفسه، ويحتمل أن يريد بالكريمة أفضل المتاع مثل الخيل والسلاح. (المحلى) **لا يرجع صاحبه كفاف** أي ثوابا، وقيل: رأسا برأس، وهو مأخوذ من كفاف الشيء وهو حياره، أو من كفاف الرق أي لم يرجع خراء وثواب يعيه يوم القيامة، أو لم يعد من الغزو رأسا برأس بحيث لا أجر ولا ورر؛ لأنه لم يعر الله وأفسد في الأرض، يقال: دعني كفافا أي تكف عني وأكف عث. (المحلى)

**الخيول معقود** الخ روى الترمذي عن عروة البارقي قال قال رسول الله ﷺ: **الخيول معقود** أي معقود على نواصيها. فقد بين سبب الخير وهو الجهاد الذي فيه خير الدنيا والآخرة: والنواصي: جمع ناصية وهي الشعر المسترسل في مقدمه الرأس، وذكر النواصي؛ لكونها أشرف الأعضاء، وفي العرف يسبب الخير إليها، ويحتمل أنه كنى بالنواصي عن الذوات، قاله الخطابي قال الترمذي: قال أحمد بن حنبل: وفقه هذا الحديث أن الجهاد مع كل إمام إلى يوم القيامة. (الترمذي والمحلى)

٩٩٩ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَةَ الْوُدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ مِمَّنْ سَابَقَ بِهَا.

١٠٠٠ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَيْسَ بِرِهَانِ الْخَيْلِ نَاسٌ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلِّلٌ، فَإِنْ سَبَقَ أَخَذَ السَّبْقَ، وَإِنْ سُبِقَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

١٠٠١ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَئِيَ وَهُوَ يَمْسَحُ وَجْهَ فَرَسِهِ بِرِدَائِهِ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي عُوتِبْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْخَيْلِ.

١٠٠٢ - مالك عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرِ أَتَاهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا أَتَى قَوْمًا بَلِيلٍ لَمْ يُغْرِزْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ

من الإغارة

**قد اضممرت** الإضمار وكذا اضممر هو أن تعلف الفرس حتى يسمي ثم يقبل عندها فقدر القوت وتدخل بيتا يحل فيه تعرق ويجف عرقها فيحف حمها وتقوى على خزي، قال جوهري: هو أن يعلف حتى يسمي ثم يرد إلى القوت. (المحلى) **من الحفياء** يفتح الحاء المهملة وسكون الهاء وفتح الحية وياند على الأشهر والقصير، وفي القاموس: ويقال تنقده ابناء على الهاء، وثبة الوداع موضع عند المدينة، نسحاري عن موسى بن عمار أن ما بين الحفياء والثنية ستة أميال أو سبعة. (المحلى)

**ليس برهان الخيل ناس** أي ليس باشتراط المال في المسابقة كراهة، وتفصيل المقام أن شرط العوص في المسابقة إن كان من أحد الحائزين يجوز عند جمهور خلاف مالك، ولو كان من الحائزين فيحرم وفاف؛ لأن كلا منهما متردد بين أن يعم أو يعرف وهي صورة القمار المحرم إلا أن يدخل المتسابقان فيها محلا يعم به سبق، ولا يعرف إن لم يسبق فلا ناس في تلك الصورة، فاشتات بحل العقد عن معنى القمار بسبب عدم الاشتراط، فإن سبقهما المحل أحد العوصين جاء معا أو أحدهما قبل الآخر، ولو سبقا وجاء معا أو لم يسبق أحد فلا شيء، لأحد، وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر ففوض هذا لنفسه وعوض للآخر للمحلل ومن معه؛ لأحدهما سبقا، وإن توسطتهما أو سبقا وجاء مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع متأخر فعوض المتأخر لمتسابق لسبقه ضما، كذا ذكره النووي في المهاج، وفي الدر المختار: أن المحل إذا سبقهما أحد منهما السبق، وإن تأخر عنهما فلا شيء عليه، وإن توسطتهما أخذ السابق سبقة من صاحبه.

يَهُودُ. مَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرُ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ. ١٠٠٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَّفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى مَنْ يُدْعَى مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ! وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ.

### إِحْرَازُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَرْضَهُ

سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ إِمَامٍ قَبْلَ الْجِزْيَةِ مِنْ قَوْمٍ فَكَانُوا يُعْطُونَهَا، أَرَأَيْتَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَتَكُونُ لَهُ أَرْضُهُ أَوْ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ وَيَكُونُ مَالُهُ لَهُمْ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، ..

**هذا خير**. قيل. هالت خير وثوب، وقيل. معه هذا الب فيما يعنفه خير لك من غيره من الأبواب؛ لكثرة عيمه وثوابه، وكل ما يدعى أن ياه أفضل من غيره. ذكره النووي وسقه بدت اساحي. (اعلى)  
**ما على من يدعى**: أي ليس بضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الأبواب إن لم يدع من سائر الأبواب؛ لخصوص المقصد فيها. (اعلى) **من هذه الأبواب إلح** ظاهره أنه ليس عليه ضرورة في أن يدعى من غيرها، وإن الدعاء من واحد منها يكفي في انتهاهي في خير وسعة ثواب، لكنه مع ما في الدعاء من هذه الأبواب من الخير العظم هل يدعى أحد من جميعها؛ لأن ذلك أكثر من اغير وأوسع من إيعام الله تعالى على من أطاعه؟ فقال **نعم** وأرجو أن تكون منهم ومن دعي من هذه الأبواب كلها لا يمكن أن يقال له. إن دخولك من هذا الباب أفضل من دخولك على غيره من أبواب الجنة.

أَمَّا أَهْلُ الصُّلْحِ فَإِنْ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعُنُوتِ الَّذِينَ  
أَعْزَلُوا عَنْوَةً فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَإِنْ أَرْضُهُ وَمَالُهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعُنُوتِ قَدْ غَلَبُوا  
عَلَى بِلَادِهِمْ وَصَارَتْ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا أَهْلُ الصُّلْحِ فَإِنَّهُمْ قَدْ مَنَعُوا أَمْوَالَهُمْ  
وَأَنْفُسَهُمْ حَتَّى صَالَحُوا عَلَيْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا صَالَحُوا عَلَيْهِ.

الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذ...

### عِدَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ

١٠٠٤ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ  
أَنَّ عَمْرَوَ بْنَ الْجُمُوحِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَنْصَارِيِّينَ ثُمَّ السَّيْلِيِّينَ كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلُ  
قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّيْلَ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَهُمَا مِمَّنْ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ  
أُحُدٍ، فَحُفِرَ عَنْهُمَا لِلتَّغْيِيرِ مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا كَأَنَّهُمَا مَاتَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ  
أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِّحَ، فَوُضِعَ يَدُهُ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ.....

من أسلم أحدهما له قول جماعة الفقهاء، فأما أهل تصحح فهم قوم من الكفار، هموا بالادهم وقتلوا عنها حتى  
صالحوا على شيء أعصوه من أموالهم أو حريه أو صرية ترموها، فما صاحوا على لقائه بأيديهم من أموالهم فهو  
ما صبح أرضا كان أو غيره، وأما العوة فهي العدة لكل ما صار بمسلمين على وجه عنة من أرض أو عين  
دون اختيار من عتب عنه من الكفار فهو أرض عوة سواء دخلها لدر عليهم عنة أو أخذوا عنها بحافة مسلمين.

حفر السيل في رجم يدل على أنهما دفن في قبر واحد، وذلك أنه لما اشتد على المسلمين حفر القبور يوم أُحُدٍ  
كثرة القتلى وكان قد بيع منهم النعب والصب فعلى هذا يجوز مثل هذا ضرورة، قال مالك: ولا فاسدة أن  
يدفن كل واحد منهم في قبر **فدفن رجم كذا** لغة إذا نثر على ذلك لاستعجال دفنه ورتب التردد والتوقف  
على بيين أعضائه، ويحتمل أن يكون قد تعدد ذلك **فامصب يد** يقتضي أنه قد نقب رطوبة أعضائه  
وليها، ولو شفت ودهست رصوتها لما أمكن إزالته يده من مكانه إلا كسر شيء من أعضائه.



عَنْ جُرْجِهِ ثُمَّ أُرْسِلَتْ فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أَحَدٍ وَبَيْنَ يَوْمٍ حَفِرَ عَنْهُمَا  
سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يُدْفَنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ، وَيُجْعَلُ الْأَكْبَرُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ.

١٠٠٥ - مَاتَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مَالٌ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَائِيٌّ أَوْ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنَا، فَجَاءَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَحَفَنَ لَهُ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ.

وكان بين أحد الخ ويعارضه ما في البحاري عن جابر: كان أبوه أو من قتل ودعاه معه آخر في قبر ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فأخرجته بعد سنة أشهر فإذا هو كيوه وضعته هيئة غير أدبه، فقيه أنه أخرج أباه من قبر واحد قرب المدورة أو أن السيل عرق أحد القريين فصارا كقبر واحد، قال العيني: الوجه أن يقال: المقبور عن ابن صعبه بلاع فلا يرد ما روي عن جابر، وأجاب ابن عبد البر بتعدد القصة. (المحلى)

**لا نأس** يدل على أن ذلك لا يفعل إلا من ضرورة. **هل من الحرس** يريد من ما الله وما يقبل إلى بيت ماظم من الخربة التي على أحماجه وحراج الأرض وعشور الدمة. **وأي أو عدة** الوأي مصدر وأى كـ 'وأي' أي وعد وصمان. (فاموس) وفي الجمع: كان لي عدة وأى أي وعد، وقيل: الوأي التعريض بالعدة من غير تصريح، وقيل. هو العدة المصمومة، قال اساحي: واستدعى أبو بكر من كان له عند رسول الله ﷺ عدة ليفي بعهدة ويسجر عدته؛ إذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعده، وقد جاء جابر فيحتمل أن يكون جابر ثبت ذلك عنه بشهادة عدلين. ويحتمل أن يكون أبو بكر قبل قوله في ذلك لما رآه أهلاً لذلك.

فحص له ثلاث حفات الخفة ملاً الكمين من الطعام وغيره، في هذا الحديث إخبار، بيته الرواية المسندة عن البحاري عن جابر أنه قال النبي ﷺ: **من جاز ما مضى من الدهر ولم ينحى ما** البحر حتى قصص النبي ﷺ، **فما جاء مال المحرس** أمر أبو بكر فإدى من كان له على رسول الله ﷺ عدة أو دين فبأتمنا عطيه، فقلت: إن النبي ﷺ قال في كذا وكذا، فحتى في حبة فعددها فإذا هي خمسمائة، وقال: **خذ** مشيها. (المحلى).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ النَّذُورِ

### مَا يَحِبُّ مِنَ النَّذُورِ فِي الْمَشْيِ

- ١٠٠٦ - **مَات** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي قَدْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **اقْضِهِ عَنْهَا**.
- ١٠٠٧ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ جَدَّتِهَا أَنَّهَا كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءٍ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ. فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنَتَهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.
- ١٠٠٨ - **مَات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَمِيَّةٍ قَالَ: قُلْتُ لِرَجُلٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ:

**اقضه عنها** أي استحسنا لا وجوبا خلافا لمصاهرة نعتنا بظاهر الأمر فثنين سواء كان مائ أو مد، وأصحابنا حصوه بأعداد ثمانية مائة دون اشدية المحضه فهو ابن عباس: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد، أخرجه سنائي في سنة بكرى وحوه عن ابن عمر، أخرجه عبد الرزق في مصنفه، ورفقوا بين ما يد أوصى متوفى بإيهاء الدر يجب على الورثة دلت من ثلث مائه، وإن لم يوص لا يجب عليه، فهو توفى نزعاً فامرحو من سعة فصل لله أن يكون مقبولا. **فأفتى عبد الله الخ** في الأثر انعقاد بدر نامسي بن مسجد فداء وحوه وجور نيابة عنه، وم ياخذ مالك ولا غيره هذين الحكمين، قال صاحب الرسالة: من بدر مشيا إلى مديته أو بيت المقدس تأمها راكم إن بوى الصلاة وإلا فلا شيء عليه، وأما غير هذه المساجد فلا يأتيها ماشيا ولا راكما ويصن تموصعه، قال ابووي: هذ مذهبنا ومذهب العلماء كافة واستثنى بعضهم، كذا في الحاشية المطبوعة قلت: قوله: **كَمْ تَمْشِي عَنْهَا** لأن لأصل أن الإيمان إن فداء مرعب فيه ولا خلاف في أنه قرنة عن قرب منه وهو مذهب ابن عباس عن نيت، وم ياخذ بقوله "في المشي" الأئمة الأربعة، ولذا قال مالك: لا يمشي أحد عن أحد **حديث السن** قال الناجي: يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحدثه سنة، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد سمع الختم وعقد أن لفظ الأبرام إذا عري عن لفظ الدر لا يجب عليه شيء

مَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيَّ نَذْرٌ مَشْيٍ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ هَذَا الْجِرْوَ لِجِرْوٍ قِتَاءٍ فِي يَدِهِ وَتَقُولَ: عَلَيَّ مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ ثُمَّ مَكْتُتٌ حَتَّى عَقَلْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَّ عَلَيْكَ مَشْيًا، فَجِئْتُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: عَلَيْكَ مَشْيٌ فَمَشَيْتُ.  
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

### ما جاء في من نذر مشياً إلى بيت الله

١٠٠٩ - مَاتَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أُذَيْنَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَرَجْتُ مَعَ حَدَّةٍ لِي عِنْدَهَا مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَعْضِ الطَّرِيقِ عَجَزْتُ، فَأَرْسَلْتُ مَوْلَى لَهَا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: مُرَّهَا فَلْتَرْكَبْ...  
بِالدَّالِّ الْمَعْمُومَةِ مَصْعَرًا

**ما على الرجل الحج** يريد أنه لا شيء عليه في قوله علي مشي إلى بيت الله، ولا يلزمه به حج ولا غير ذلك مما يتعلق به اسدرا حتى يتفقد اسدرا، فيقول علي نذر مشي إلى بيت الله، واعتقد أن حصص لانه وإلحاق إد عري من لفظ النذر لم يجب عليه به شيء.

**هل لك أن أعطيك الحج** على معنى الإنكار لقوله وأحمل به على تعالي مشي إلى بيت الله، إن ما يرجع عن قوله ذلك، واعتقد أنه يعتد به أحد حرو القاء لعبر سب ومثل هذا مما يجب أن لا يفعل، وقد حمل لإسناد لا سيما من لا علم عنده اللجاج على اتزام ما يشق عليه، وربما يمكنه نوافه به. **هذا الجرو** بكسر الخاء وسكون الراء صغار القاء **وهذا الأمر عندنا** قال محمد: وهذا تأخذ من جعل عليه مشي إلى بيت الله يلزمه المشي - جعله ندراً أو غير ندرا، وهو قول أبي حنيفة، كما في الخاشية قلت: قوله. لزمه المشي أي مع حج أو غيره سواء أطلق لفظ اسدرا أو لم يصدق، وسواء قال: علي مشي إلى بيت الله أو إلى كعبة أو إلى مكة أو مكة، وسواء قال ذلك في مكة أو خارجها، فيلزم في هذه الصور أحد السكينة ما شب فصار فيه محاربا معويا حققه عرفه مثل ما لو قال: علي حجة أو عمرة، خلاف ما إذا قال: علي الذهاب إلى مكة أو الذهاب بعدد علي سفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها فلا يلزمه فيها شيء، لعدم تعارف إيجاب سكينه

ثُمَّ لَتَمَّشَ مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ. قَالَ مَالِكٌ: وَنَرَىٰ مَعَ ذَلِكَ عَيْبَهَا الْهَدْيَ. مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَعَهُ أَنْ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. ١٠١٠ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ مَشِيًّا فَأَصَابَتْهُ خَاصِرَةٌ، فَرَكِبْتُ حَتَّى أَتَيْتُ مَكَّةَ، فَسَأَلْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرَهُ، فَقَالُوا: عِنْدَكَ هَدْيٌ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ سَأَلْتُ عُلَمَاءَهَا، فَأَمَرُونِي أَنْ أَمْشِيَ مَرَّةً أُخْرَىٰ مِنْ حَيْثُ عَجَزْتُ، فَمَشَيْتُ. قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَمْرُ عِنْدَنَا فِي مَنْ يَقُولُ: عَيَّ مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ رَكِبَ ثُمَّ عَادَ فَمَشَىٰ مِنْ حَيْثُ عَجَزَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ فَيُمِشُّ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيرَكِبَ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هِيَ.

[illegible]

**قال امر عبدنا** قال ساحي. وهذا كقول في من مدر أمشي بن بيت الله عن يزيد مكنه به في حجر في بعض طرقه عن أمشي أنه تركب ولا يجمع دنت من سعادي على بوق. سارده ولاداء ما سارمه لأنه لا يأمن مشن دنت في السفر الثاني وما بعده، وإما من حكم أمشي أن يكون في سفر واحد، فإن فرقه بعد عذر فقد روى لا يخرجه دنت، وإن فرقه بعد عذر عن أمشي، تضعف عنه ولا خبر من حشش، أحد شمس، يقطع بركمن أمشي في سفره، ثلثا على وجه شنبين و سأس دنت. فإن كان صمغ به فرقه أمشي ما استطاع، فإذا عجز تركب حتى يستريح ثم يرس ويكسي ويخصي موضع تركوب ثم يعود مرة أخرى ويكسي ما تركب ويخرجه دنت، وعليه دم، تفريق المشي.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنْ نَوَى أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ - يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةَ وَتَعَبَ نَفْسِهِ - فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَيْمَشِ عَلَى رِجْلَيْهِ وَلْيُهْدِ هَدِيَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى شَيْئًا فَلْيَحْجُجْ وَلْيَرْكَبْ، وَلْيَحْجُجْ بِذَلِكَ الرَّجُلِ مَعَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَحْمِلُكَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْجُجَ مَعَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِنُذُورٍ مُسَمَّاةٍ شَيْئًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَنْ لَا يُكَلِّمَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ بِكَذَا وَكَذَا نَذْرًا لَشَيْءٍ وَلَا يَقْوَى عَلَيْهِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ ذَلِكَ كُلَّ غَامٍ لَعَرَفَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ عُمُرُهُ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ نَذْرٌ وَاحِدٌ أَوْ نُذُورٌ مُسَمَّاءٌ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَعْلَمُهُ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَلْيَمَشِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ، وَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْخَيْرِ.

### العمل في المشي إلى الكعبة

مَالِكٌ إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِالمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ.....

**وسئل مالك** قال المجاهي: وحدث أنه من قال لأخيه: أنا أحملك إلى بيت الله يريد مكة ويرى أن يحمله على رقبته للمساعدة في المشقة على نفسه فإنه ليس عليه حمله على عنقه ولا عليه أن يحججه؛ لأنه لم يقصد ذلك، وإنما حمله على عنقه كقولته أنا أحمل هدايا العود وهدى الحجر وهذه الصلصة، وعليه أن يحج ماشيا؛ لأن قوته: أنا أحملك يريد على عنقه يتصمم المشي؛ لأن من حمل ثقلا إنما يحمله ماشيا فلزمه المشي إلى مكة لما كان قوته ولم يبرمه حمله على عنقه؛ لأنه لا قربة فيه، وأسدرا بما يتعق بالقرب دون غيرها.

**فقال مالك** وهذا كما قال: إن من التزم من النذور في المشي إلى مكة ما لا يستطيع عمره لأدائه مثل أن يدر ألف حجة أو يحلف بما فحش فيه يبرمه ما التزمه من ذلك، ولا يخرج منه شيء إلا الوفاء به، ولو قدر عليه واتسع عمره له غير أنه قد علم جري العادة أن ذلك لا يكون فيبرمه أن يأتي منه مما اتسع له عمره ويستعصر الله من التزامه ما لا يستطيع عليه ويتقرب إليه بما تمكنه من أعمال النذر. **الحسن** قال المجاهي: يقتضي أنها يمين تلزم ويحث فيها بالمحالة فيجب باحث فيها ما التزمه من حج أو عمرة أو مهمما لم يختلف في ذلك أصحابنا، وقوله: في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله أو المرأة إلى آخر المسألة يقتضي أن حكمهما في ذلك واحد، وإن المرأة يبرمها ذلك =

أَوِ الْمَرْأَةِ فَيَحْتُثُّ أَوْ تَحْتُثُّ أَنَّهُ إِنْ مَشَى الْحَالِفُ مِنْهُمَا فِي عُمْرَةٍ فَإِنَّهُ يَمْشِي حَتَّى يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا سَعَى فَقَدْ فَرَغَ، وَأَنَّهُ إِنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مَشْيًا فِي الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَمْشِي حَتَّى يَأْتِيَ مَكَّةَ ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَفْرُعَ مِنَ الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا، وَلَا يَزَالُ مَا شَيْئًا حَتَّى يُفِيضَ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَكُونُ مَشْيٌ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

ما لا يجوز من التدوير في معصية الله

١٠١١ - **مات** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ وَثَوْرِ بْنِ رِيْدٍ الدِّيَنِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَحَدُهُمَا يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى صَاحِبِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَالِمًا فِي الشَّمْسِ.

= كما يرمى الرحل، وإنما يقتص مشي عنه فيهما بمجرد عنه ليقطع من يده وهو هادي مع ما يضاف من مشي.  
وبن مشي حاشيتيهما في عمرة فبه مشي حتى يسعى من انقطاع مروة يريده أن من لرمه مشي مهملاً سواء  
كان مشيه بعد العمرة أو مصطف فحججه في العمرة. فإن كان مشيه بالقباء سعيه لأنه حر عمل العمرة. وإن  
كان مشيه في حج، لأنه قيد بداره أو كان مصطف فحججه في حج فإن حر مشيه بن تقصده لمناست  
**الأ في حج أو عمرة** ولا يرمى أصلي في غيرهما صدر من سر مسب بن مدسه أو ست مقدس أنهما ركبا إن  
يوي نصلاهما في مسجديهما لا ولا شي، عساه، وأما غير هدد مسجداً فلا بأثيها مسجداً ولا كذا وينص في  
مسجده، كذا في الرسالة (الحنبلية) متى لم يرمى بمكة أو بآثاره بركب نذر كذا طاعة رازم يمشوا بركب آف آف اگرچه متعلق  
بجيزه باشد، یعنی تقصد بركب نمی شود نذر مکرر، فقیه مطلق باشد بجز (مضی) فإن ساجی: حمل ماوبین، أحدهما: أن من  
نذر مشيه بن غير مكة لا يرمه نذر لا بن مدسه ولا غيرهما لأنه من هك حج ولا عمرة، وحمل أن يريده أن  
النادر للمشي إلى مكة لا يخلو من ثلاثة أحوال، أحدها: أن يقصد بنذره النسك أو يطلق النية أو ينوي المشي  
خاصة دون النسك، فإن قيد به بالنسك أو أضفها لرمه مشي والنسك؛ لأن صدر بركب بركبه، وقرره بركب هي  
في النسك، وأما إن نذره بالمشي خاصة فلم أر فيه نصاً إلح.

**رحلاً قائماً** الح فإن حصصي قد ضمن لردوعين من انصاعه معصيه، فأمره **رحلاً قائماً** فيه من صاعده وهو الصوم، وأن يترك ما ليس بطاعة من القيام في الشمس وترك الكلام وترك الاستظلال بالظل، وذلك؛ لأن هذه الأمور مشاق تتعب البدن وتؤديه، وليس في شيء منها إلى الله قربة، وقد وضعت عن هذه الأمة الأصار والأغلال حتى كانت عسى من فعلهم. وإن نحاحي قوله: **رحلاً قائماً** في سمس يرد - والله أعلم - أنه رد ملارما بسك دون قعود مع تمكن من الاستقلال وقعوده وحارحاً فيه عن عدده نفس فسألني **رحلاً قائماً** عن سسه.



فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَجْلِسَ وَيَصُومَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرُوءَةٌ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَجْلِسْ وَلْيُتِمِّمْ صِيَامَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ بِكَفَّارَةٍ، وَقَدْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتِمَّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ وَيَتْرَكَ مَا كَانَ لِلَّهِ مَعْصِيَةً.

١٠١٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَتَيْتُ امْرَأَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ ابْنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَنْحَرِي ابْنَكَ وَكَفَّري عَنْ يَمِينِكَ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: **﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾** ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ مِنْ الْكَفَّارَةِ مَا قَدْ رَأَيْتُ.

١٠١٣ - **مالك** عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الصَّدِّيقِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ:

**ويترك ما إلخ.** وفي كلامه إشارة إلى أن ترك التكلم وبطائه معصية، قال في شرح المهدب: يكره الصمات إلى الليل للصوم أو غيره من غير حاجة، قال ابن الهمام: ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم (المحلى مختصراً) **وكفري عن يمينك:** الكفارة المعروفة في القرآن، والمراد بها القدية بدليل ما رواه ابن أبي شيبة عن الحكم عن ابن عباس في رجل نذر أن يبحر أبداً، فقال: يهدي بدنة أو كسفاً، وبه قال أبو حنيفة: لو نذر ذبح أسه فعليه شاة؟ لقصة الخليل عليه السلام وهو قول مالك وأحمد في رواية، وألغاه أبو يوسف والشافعي كندره بقتله، ولو نذر ذبح نفسه لم يلزم شيء عند الثلاثة، وعن أحمد روايتان كما في نذر ذبح الإنسان، وأوجب محمد الشاة، ولو نذر ذبح أبيه أو جده أو أمه لغا إجماعاً؛ لأنهم ليسوا من كسبه. (المحلى)

**الذين يظاهرون:** عرضه إثبات أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة؛ فإن الطهارة أمر قبيح عرفاً وشرعاً ثم جعل فيه الكفارة فكذلك نذر المعصية وإن كان مجموعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين.

أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الشَّامِ أَوْ إِلَى مِصْرَ أَوْ إِلَى الرَّبَذَةِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ بِطَاعَةٍ إِنْ كَلَّمَ فَلَانًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِنْ هُوَ كَلَّمَهُ أَوْ حَنَثَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ طَاعَةٌ وَإِنَّمَا يُؤْفَى لِلَّهِ بِمَا لَهُ فِيهِ طَاعَةٌ.

## اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ

١٠١٤ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَغَوُ الْيَمِينِ قَوْلُ الْإِنْسَانِ: لَا وَاللَّهِ وَبِلى وَاللَّهِ.  
في الماضي أو الحال

تد له فيه طاعة ولا قرينة فيه، فالندر به لغو لا عبرة به، وهو المروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وهو قول لشافعي وأحمد وغيرهما فلا يعقد اسدرا مدح ولا معصية، وأخبر مذهب الإمام أبي حنيفة كما في كتب الفقه: أن من نذر مصفا أو معلقا بشرط يريد به كمال قدم عائتي فوجد مما هو طاعة مقصودة بنفسها ومن حسمها واجب فعليه الوفاء، فخرج النذر بالوصوء؛ لأنه غير مقصود، وكذا المريض؛ لأنه ليس من حسمه واجب، وأما المعصية فهي مائة للإعفاء إذا كان حراما عليه، فهو نذر صوم يوم العيد يعقد ووجب الوفاء بصوم يوم غيره، ولو صام خرج عن العهدة.

اللغو في اليمين احتجوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: **اللعو في اليمين** (سورة ٢٢٥) على أقوال، الأول: أن تخلف على شيء وأنت عصبان، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن اسد وابن أبي حاتم والبيهقي. الثاني: هو الخلف على المعصية، أخرجه وكيع وعبد الرزاق. الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك. الرابع: أن تخلف على شيء ثم تنسى. الخامس: وهو مختار أصحابنا هو أن تخلف على شيء ظانا أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا مؤاحدة فيه ولا كفارة ولا إثما، وهو المروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس، أخرجه ابن جرير وابن اسد عن عائشة. السادس: هو كلام الرجل في بيته وفي المراح وأهله لا والله وبلى والله من غير قصد يمين، أخرجه وكيع وشافعي. قال في الدائع: وأما يمين اللغو فقد احتج في تفسيرها، قال أصحابنا: هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال على أنظر أن المحبر به كما أخبر وهو خلافه في الشيء أو في الإنثاء، نحو قوله: والله ما كلمت ربدا وفي طه أنه لم يكلمه ثم تبين خلافه، وقال الشافعي: يمين اللغو هي اليمين التي لا يقصدها خالف وهو ما يخبر عن أسس الناس في كلامهم =



قال مالك: وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم، ويحلف على الكذب وهو يعلم؛ ليُرضي به أحداً أو ليعتذر به إلى مُعْتَذِرٍ إِلَيْهِ أَوْ لِيَقْطَعَ بِهِ مَالاً فَهَذَا أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ.

### ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين

١٠١٥ - مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: مَنْ قَالَ: وَاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْتِثْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الثُّبَاتِ أَنَّهَا لِصَاحِبِهَا مَا لَمْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نَسَقًا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ نَعْضًا قَبْلَ أَنْ يَسْكُتَ، فَإِذَا سَكَتَ وَقَطَعَ كَلَامَهُ فَلَا ثُبَاتَ لَهُ،

**فهذا أعظم** الح. وليس فيه إلا اثنية والاستعفار. مترجم كويد مذنب شافعي ورغوس وجوب كفارة است. وقول أبي حنيفة ورغوس **مثل قول مالك است** (مقصي) قال اساحي: قوله. 'وأما الذي يحلف على الشيء' إلى قوله: 'فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة' فإن هذه يمين أيضاً ليست من حسن ما يتعلق به الكفارة؛ لأنها تمين على ماضٍ، ويمين الماضي على نوعين، لا تحب شيء منها كفارة، أحدهما: أن يحلف على شيء أنه قد كان كذا أو ما كان كذا وهو يعتقد صحة ما حلف عليه فيكون الأمر على خلاف ما حلف عليه، فهذه نعو اليمين عند مالك، ولا كفارة عليه ولا إثم. والثاني: أن يحلف على ذلك ولا يعتقد أن الأمر على ما حلف عليه فهذه اليمين لغموس، سميت بذلك لأنها عمست صاحبها في إثمها، ولا كفارة لها، وإنما قال: إنها أعظم من أن تكون فيها كفارة؛ لأنها تعقدت على الإثم، والتي تكفر لم تعقد على إثم، وإنما انعقدت على الحوارج، وإنما تحب عليه الكفارة باحث.

**لم يجب** قال محمد: وهذا لأحد، إذا قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَوَصَلَهَا بيمينه فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة، وأمراد ما يوصل ما لا يعد في اعرف مفصلاً كالاعصال بسكوت أو كلام حتى لا يصر قطعه بنفس أو سعال أو نحو ذلك، وحرره عما إذا قال ذلك مفصلاً فإنه بعد الفراغ رجوع عن اليمين ولا يصح ذلك.

**ما سمعت في الثبوت** يقتضي أنه قد سمع غير ذلك، وهو ما روي عن الحسن وطاوس أن للحشاف الاستثناء ما لم يقم من محسنه، وما روي عن ابن عباس أنه كان يرى له الاستثناء متى ما ذكر، وبأول قول الله: **دُكِرَ رَنْتَ** د. سب. ه (كهف. ٢٤) وهذا قول شيو حنا، إنه لا يثبت عن ابن عباس؛ فإن ابن عباس من أهل السان ولا يخفى عنه أنه ليس من عة عرب أن يذكر الإنسان لفظاً ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ثُمَّ يَحْنُثُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشَّرِّ وَالْكَفْرِ وَلَيْسَتْغْفِرُ اللَّهُ، وَلَا يَعُدُّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَبُشِّرَ مَا صَنَعَ.

### مَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ

١٠١٦ - مَاتَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا إِنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا التَّوَكُّيدُ فَهُوَ حَلْفُ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ يُرَدَّدُ فِيهِ الْإِيمَانُ يَمِينًا بَعْدَ يَمِينٍ، ....

**ليس عليه كفارة** وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وأحمد: إذا قال: هو يهودي أو كافر إن فعل كذا فحسب، يلزمه الكفارة قياساً على تحريم المباح، فإنه يمين بأنه التحريم، ووجه الإخفاق: أنه لما جعل الشرط وهو فعل كذا علماً على كفره ومعتقد حرمة كفره، فقد اعتقد أن الشرط واجب الامتناع، فكأنه قال: حرمت على نفسي فعل كذا، ثم أنه لو قال ذلك الشيء قد فعله قال: إن فعلت كذا فهو كافر، وهو عالم أنه قد فعله، فهو يمين العموس لا كفارة فيها إلا التوبة، وهل يكفر حتى تكون التوبة توبة من الكفر؟ قيل: لا، وقيل نعم. كذا في الحاشية عن المحلى. وقال صاحب الهداية: لو قال: إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر يكون يمينا، فإذا فعله لزمه كفارة يمين قياساً على تحريم المباح فإنه يمين بالنص. فافهم.

**فليكفر عن يمينه**. واستدل به على أنه يجوز تقديم الكفارة قبل الحث، وهو قول عمر وابن عباس وحذيفة وغيرهم، وإليه ذهب مالك وأحمد والأوراعي والشافعي إلا أن الشافعي قال: إن كفر بالصوم قبل الحث فإنه لا يجوز؛ لأنه يبدى وهو لا يقدم على أوقاتها، بخلاف الطعام وأحويها فإنها من حقوق الأموال فيجوز تقديمه كالزكاة، وقال أبو حنيفة: لا تجوز الكفارة قبل الحث، وهو رواية عن مالك، حكاه الساجي. (المحلى) وأما الحديث فقد روي بروايات، روي: **فبأن يبدى هو حبه ويكفر عنه**، وروي: **فبأن يبدى هو حبه ويكفر عنه**، وروي: **فبأن يبدى هو حبه ويكفر عنه**، فبأن يبدى هو حبه ويكفر عنه، وهو على الروايات كلها حجة عليهم لا هم؛ لأن الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال: **من حلف على يمين فيكفر من غير التعرض لما وقع عليه اليمين، فيما حصص اليمين على ما كان الحث حياً من البر بالنقض والكفارة علم أنها تختص بالحنث دون اليمين، وأما لا تجب بعقد اليمين دون الحث.**

كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَنْقَضُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، يَحْلِفُ بِذَلِكَ مَرَارًا ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكَفَّارَةُ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ مِثْلًا فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ وَلَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ، فَكَانَ هَذَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَقَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ الطَّلَاقُ إِنْ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَلَا أَذْنْتُ لَكَ إِلَى الْمَسْجِدِ، يَكُونُ ذَلِكَ نَسْفًا مُتَابِعًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ حَنَثَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ حَنْثٌ، إِنَّمَا الْحَنْثُ فِي ذَلِكَ حَنْثٌ وَاحِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا بغير إِذْنِ زَوْجِهَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي جَسَدِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ.

**يحلف بذلك مرارا** قال صاحب الرحمة في اختلاف الأمة: لو كرر اليمين على شيء واحد أو أشياء وحث قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه: إن عيه نكل بمين كفارة إلا أن مالكا اعتبر إرادة التأكيد، فقال: إن أراد التأكيد فعليه كفارة واحدة، وإن أراد الاستنشاف فكل بمين كفارة، وعن أحمد روايه أخرى: عيه كفارة في الجميع. وقال الشافعي: إن كانت على شيء واحد وبوى بما راد على الأول التأكيد فهو على ما بوى، ويبرمه كفارة واحدة، وإن أراد بالتكرير الاستنشاف فهما يمينان، وفي الكفارة قولان، أحدهما: كفارة، والثاني: كفارتان، وإن كانت على أشياء محتمة فكل منها كفارة. وفي أندر المختار 'عن خلاصة' ويتعدد الكفارة بتعدد اليمين، والمجلس والمجلس سواء. (المحلى) **فإن حلف رجل** قال الباجي. وهذا كما قال: إن من حلف يميناً واحدة تضمنت أشياء فإنها يمين واحدة بخلاف **في** حلفها بالاستثناء استثناء واحد، وفي حلفها بالكفارة كفارة واحدة، ويحتمل فعل الامتناع من إيعاض ذلك الفعل. وهذا إذا حلف على النفي، فهو حلف على الإيجاب فإنه لا يبر إلا بفعل ذلك كله؛ لأنه قد تحلف على الإتيان بجميعه.

**الأمر عندنا إلح** قال الباجي: وهذا كما قال: إن نذر ذات الروح لا راء فناء، فإن كان ذلك نذر روحها فهو على ضربين: ضرب يتعلق بالمال، وضرب يتعلق بالخسد، فأما ما يتعلق بالمال فلا يجوز أن يقتصر به على الثلث فما دونه أو يزيد على ذلك، فإن اقتضرت على الثلث فما دونه فلا اعتراض فيه لروح، ولا تخور له الريادة على ذلك كالموصي، فإن رادت في ذلك على الثلث كان للروح إرد خلافاً لأبي حنيفة والشافعي.



## الْعَمَلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ

١٠١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَوَكَّهَهَا ثُمَّ حَثَّ فَعَلَيْهِ عَتَقُ رَقَبَةٍ أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَمَنْ حَلَفَ يَمِينٍ فَلَمْ يُوَكَّهَهَا فَحَثَّ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

١٠١٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَهُمْ إِذَا أُعْطُوا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أُعْطُوا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِالْمُدِّ الْأَصْغَرِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِالْكِسْوَةِ أَنَّهُ إِنْ كَسَا الرَّجُلَ كِسَاهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا، وَإِنْ كَسَا النِّسَاءَ كِسَاهُنَّ ثَوْبَيْنِ ثَوْبَيْنِ دِرْعًا وَجِمَارًا وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يُجْزِئُ كُلًّا فِي صَلَاتِهِ.

١٠١٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ حِنْطَةٍ وَكَانَ يَغْتَقِي الْمِرَارَ إِذَا وَكَّدَ الْيَمِينَ.

إذا لم يوكد

**أو كسوة عشرة مساكين** مذهب ابن عمر إلى أن كلمة "أو" في الآية للتقسيم، والجمهور على أنه للتخيير كما في فدية الحلق في الإحرام. (المحلى) **مد من حنطة** وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد، وإليه ذهب مالك والشافعي، وقال أحمد: يطعم لكل مسكين مدا من بر أو نصف صاع من غيره من التمر والشعير، وقال أبو حنيفة: صاعا من شعير أو تمر أو نصفه من بر. (المحلى) **بالمُدِّ الْأَصْغَرِ** يعني مد النبي ﷺ وهو رطل وثلاث بالعدادي وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربع أسباع درهم وربع كما مر في آخر الركعة. (المحلى)

**ما يجزئ كلاً في صلاته** فالكسوة عنده تقدير لكل ما يؤدي الصلاة، وهو قول أحمد وقال به الشافعي أولاً ثم رجع، وقال: هي ثوب واحد لكل من قميص أو سراويل أو مقنعة أو إزار يصلح لكبير أو صغير لصحة إطلاق الكسوة عليه، وقال أبو حنيفة: هو ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز السراويل والإزار ونحوهما، وهو قول الشعبي. (المحلى)



فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثُّلُثُ.

١٠٢٣ - **مسك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَبِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ **رضي الله عنها** أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ: مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْنُثُ، قَالَ: يَجْعَلُ ثُلُثَ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَذَلِكَ لِلَّذِي جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرِ أَبِي لُبَابَةَ **رضي الله عنه**.

في **ريتاج الكعبة**: ارتح محرقة، والرتاح - كـ "كتاب" -: الباب العظيم وهو الباب المعنق ورتج الباب علقه، كذا في القاموس، والمراد في هذا الحديث نفس الكعبة، لأنه أراد أن ماله هدي إلى الكعبة لا إلى بابها، وأما ذكر الباب تعظيماً. (المحلى) **يكفره ما يكفر اليمين**: وه أحد الشافعي، قال محمد: وأحب إلي أن يفي بما جعل على نفسه ويتصدق بذلك ويمسك ما يقوته فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسكه. (اعلى)

**يجعل ثلث ماله إلح** وعند أبي حنيفة يتصدق بجميع ما يهلك مما تحب فيه الركاة، فإن إنجابه يتصرف إلى ما أوجب الله تعالى فيه الصدقة؛ لقوله تعالى: **أَخَذَ مِنْ أَثَرِهِمْ مَسَدَةً** (النور: ١٠٣). وحديث أبي لُبَابَةَ ليس فيه تصريح بأسدر، قيل: يحتمل اسدر، ويحتمل الاستشارة غير أنه أورده بصيغة الجرم، ويحتمل الاستفهام بخذف أداته، كذا قاله ابن حجر في فتح الباري. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

### التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ

١٠٢٤ - **مَاتَ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانٍ وَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُوهَا.  
قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

١٠٢٥ - **مَاتَ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ أَمَرَ غُلَامًا لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ذَبِيحَةً، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سَمَّ اللَّهَ وَيَحْكُ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ سَمَّيْتُ اللَّهَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا.

**أَبُو** قَالَ مَرْسَلٌ، وَوَصَّه الْحَارِثِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ **سَمَّوْا اللَّهَ عَلَيْهَا** أَخ **قَالَ** الْخُصْبِيُّ: هَذَا الْخَوَابُ مِنَ الْأَسْنَوِيَّاتِ أَحْكَمُ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَا تَهْتَمُّ بِذَلِكَ وَلَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَدِي بِهِمْكُمْ لِأَنَّهُ تَذَكَّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَيَّ حِينَ الْأَكْلِ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. إِنْ كَانَ لَدَيْ يَأْتِيَهَا مَسْمُومًا أَوْ كِتَابًا، فَإِنْ أَتَى بِذَلِكَ مُحْضًى وَذَكَرَ أَنَّ مَسْمُومًا دَحَى أَوْ رَحَلًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَصْطَفِي وَمَا يُؤْكَلُ أَيُّ لَمْ يَصْطَفِ ذَلِكَ كَافِرٌ بِقَوْلِهِ، وَلَمْ يُؤْكَلِ الْمَذْبُوحُ مَحْضًا فَوَيْهَ، فَإِنْ قَوْلُ الْكَافِرِ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي بَابِ الْغَنَائِمَاتِ وَاحِلٌ وَحَرَمُهُ (يَحْيَى)  
**وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ** مَا رَوَى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي هَذَا حَدِيثٍ أَنَّ مَدْحِينَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ مَا يَصْحَحُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا مِثْلَ هَذَا، وَمَا يَصْطَفِي بَعْدَ إِيْهِمْ شَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ مِمَّنْ بَكَّرَ مِنْهُمْ السَّيِّئَاتِ مِثْلَ هَذَا أَوْ الْعَقْدَةِ عَنْهُ لَمَّا لَمْ تَجْرَ لَهُمْ بِهِ عَادَةٌ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يَكَادُ ذَابِحٌ يَتْرَكَ ذَلِكَ.

**لَا أَطْعَمُهَا أَبَدًا** هَذَا قَوْلُهُ لِلْعِلَامِ: سَمَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ مَا خَافَ أَنْ يَعْمَلَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَيَسَاءَهُ، وَلَمْ يَقْعَ بِأَحْضَارِ الْعِلَامِ لَهُ بَأْسُهُ فَدَسَمَى اللَّهُ وَارْتَدَّ أَنْ يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَمَا يَسْمَعُهُ الْعِلَامُ التَّسْمِيَةَ وَتَقْتَصِرُ عَلَى إِحْبَارِهِ بِذَلِكَ وَقَالَ =

## ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة

١٠٢٦ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ كَانَ يَرْغَى لِقْحَةً لَهُ بِأَحَدٍ، فَأَصَابَهَا الْمَوْتُ فَذَكَّاهَا بِشَطَاظٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ فَكُلُوهَا.

١٠٢٧ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْغَى غَنَمًا لَهَا بِسَلْعٍ فَأَصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا فَأَذَرَ كَتَمَهَا فَذَكَّاهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُوهَا.

١٠٢٨ - **مات** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبْحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنْ هَدَّيْنَاهُ فَأَتَاهُ مِنْهُمْ﴾.

(المائدة: ٥١)

= موضع التسمية بإكمال الذبح أقسم أن لا يأكل المديحة، وفي المديحة قال مالك في تفسير هذا الحديث: لا أرى ذلك على الناس إذا أخرج الذابح أنه قد سمى.

**فذكَّاه** **بشطاظ** أي دحها به، والشطاظ كـ 'كتاب' بالفتح: حشمة محددة الطرف تدخل في عروني الخواقيص لتجمع بينهما عند حملهما على العير، كذا في 'النهاية والقاموس'، وفسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كما في 'السويع' **بسَلْعٍ** بفتح السين حل معروف بالمديحة على الحالب العربي.

**ذبح نصارى العرب** يعني من دحل في ذلك لذين بعد سحبه وخريقه ولم يختب المذل وهو مقتصر من عرب في بني نعل. وقال السوي في 'تهذيب الأسماء واللغات': نصارى العرب هماء وبو نعل، وهماء قبيلة من قضاة، ثم أن حل دبيعة أهل الكتاب إذا لم تسمع منهم التسمية بعير الله مجمع عليه؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِهِمْ أَتَى عَلَى النَّاسِ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾ (سورة آل عمران: ٥٠) قال ابن عباس: صاعهم ذابحهم، واحتفظوا إذا ذكروا اسم المسيح عليها، فقال الشافعي وأبو حنيفة: لا حل، قال في الدر المختار: يجوز ذبح الكتابي إلا إذا سمع منه عبد الذبح ذكر المسيح، وفي الهداية يجوز ترويح أهل الكتابيات، والأولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم إلا لضرورة، وبه يشير قول ابن عباس: ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَنْ هَدَّيْنَاهُ فَأَتَاهُ مِنْهُمْ﴾ (سورة آل عمران: ٥١) الآية يعني ذبيحتهم. وإن حلت لكن لا يجوز موالأهم. (مختصر)

- ١٠٢٩ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ فَكَلَهُ.
- ١٠٣٠ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا ذُبِحَ بِهِ إِذَا بَضَعَ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَيْهِ.

### مَا يُكْرَهُ مِنَ الذَّبِيحَةِ فِي الذَّكَاءِ

- ١٠٣١ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ شَاةٍ ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَ بَعْضُهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا ثُمَّ سَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَيْتَةَ لَتَتَحَرَّكُ وَنَهَاهُ عَنْ أَكْلِهَا.
- وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ شَاةٍ تَرَدَّتْ فَتَكَسَّرَتْ فَأَذْرَكَهَا صَاحِبُهَا، فَذَبَحَهَا فَسَالَ الدَّمُ مِنْهَا وَلَمْ تَتَحَرَّكْ، فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ ذَبَحَهَا وَنَفْسُهَا يَجْرِي وَهِيَ تَطْرَفُ فَلْيَأْكُلَهَا.

**ما فرى الأوداج** أي قطعها، وهي ما أحاط بالعنق من عروق التي يقطعها بدح، واحده دح بالتحريك وهي أربعة: الحنقوم والبريء والودحان، وقطع الأكثر منها جرى عند أي حيفة.

**إذا بضع** بفتح الصاد المعجمة أي ندي دح إذا شق الخد وأجري الدم من حجر أو حشفة محددة فلا بأس، وإن أحد الأئمة غير أنه لا يجوز بالأس والصبر عند استعصي مضيق، وعند أي حيفة إذا كانا مبروعين جرى وكفى يكره، وعن مالك روايات أشهرها حواشيها بعضهم دون انس كيف كان. (المحلى مختصراً)

**فحرك بعضها الخ** قال محمد، إذا تحرك تحركاً أكبر الرأى فيه وأطلق أنها حية أكلت، وأما إذا كان تحركاً شبيهاً بالاحتلاح وأكبر الرأى وأطلق في ذلك أنها ميتة لم تؤكل. (المحلى)

**وهي تطرف** أي تحرك أطرافها أيديها وأرجلها وعيها فأكبتها، ومذهب حنيفة أنه لو دعت مريضة فتحركت أو حرج الدم حلت وإلا لا إن لم يدر حياته عند الدبح، وإن علم حياته حل مضيقاً، وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم، كذا في "الكنز" وغيره. (المحلى)



## ذكاة ما في بطن الذبيحة

١٠٣٢ - **رواه** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا نُجِرَتْ النَّاقَةُ فَذَكَاتُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَاتِهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ ذُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

١٠٣٣ - **رواه** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ذَكَاتُ مَا فِي الْبَطْنِ فِي ذَكَاتِ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ.

بطن الذبيحة

**فدكاه ما في بطنها الخ** ورواه أحد مالك والشافعي وأحمد ومحمد والجمهور، فقالوا: إن ذكاة الحية ذكاة أمه، غير أن الشافعي لم يقل بالانفارقة بين ما إذا أشعر وبين ما لم يشعر، بل قال: إن ذكاة أمه معينة عن ذكاته مصفاة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز حتى يخرج حيا فيذكي. (المحلى)

**ذكاة ما في السطح** قال في "الدائع": وعنى هذا يخرج الحية إذا خرج بعد ذبح أمه إن خرج حيا فذكي بخل، وإن مات قبل الذبح لا يؤكل إلا لحلاف، وإن خرج ميتا فإن لم يكن كامل الخلق لا يؤكل أيضا في فوهة حمعاء؛ لأنه بمعنى المصعة، وإن كان كامل الخلق حنط فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول رفر وأحسن من ريبه، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: لا بأس بأكله، واحتجوا بحديث: ... فيقتضي أنه يندكي بذكاة أمه؛ ولأنه نزع لأمه حقيقة وحكما، والحكم في النزع ثبت بعدة الأصل، ولأن حبيفة قوله تعالى: ...

... (سورة ٣) والحسين ميتة؛ لأنه لا حياة فيه وأبينة ما لا حياة فيه فيدخل تحت النص، وأما الحديث فقد روي بصح الذكاة الثانية، معناه كذكاة أمه؛ إذ التشبيه قد يكون بذكر حرف التشبيه وقد يكون بحذف حرف التشبيه، كما في قوله تعالى: ... (سورة ٨٨) وهذا حجة عليكم؛ لأن تشبيه ذكاة الحية بذكاة أمه يقتضي استواءهما في الافتقار إلى الذكاة، وروية ارفع تخمّل تشبيهه أيضا وتختمّل الكفاية كما قالوا، فلا تكون حجة مع الاحتمال مع أنه من أبحار الأحاد ورد فيما نعلم به اللوى فهو كان ثابثا لاشتهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّيْدِ

تَرَكُ أَكُنْ مَا قَبْلَ الْمَغَارِضِ وَالْأَحْمَرِ

١٠٣٤ - **مسألة** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: رَمَيْتُ طَائِرَيْنِ بِحَجَرٍ وَأَنَا بِالْجُرْفِ فَأَصَبْتُهُمَا فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَمَاتَ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَدَهِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُدْكِيهِ بِقُدُومٍ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْكِيَهُ فَطَرَحَهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا.

١٠٣٥ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَكْرَهُ مَا قَتَلَ الْمَعْرَاضُ وَالْبُدُقَةُ.  
١٠٣٦ - مَاتَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقْتَلَ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُقْتَلُ  
بِهِ الصَّيِّدُ مِنَ الرَّمْيِ وَأَشْبَاهِهِ.

بسم **الحروف** بحرف ال يكون حرج مقسود. واما في حال تعبد. وجميع الحروف حسا في مقصود. واما في بعض شانه حتى هما مكسبين واما **الحروف** قسم خمسة وربعه مع على ثلاثة فاصل من مدته (حتى) **لقدوم** فتح غاف وحفظ مدته. واما **الحروف** وجميع (حتى)

المعراض كسكر ييم. حسنة غيبة. ع عصى في صرفها حداد. وقد يكون معر حديد في سوري. هـ هو  
تصحح في تفسيره. وفي شمس منهم. ع عصى في صرفها حداد. وقد يكون معر حديد في سوري. هـ هو  
ع عصى في صرفها حداد. وقد يكون معر حديد في سوري. هـ هو  
ع عصى في صرفها حداد. وقد يكون معر حديد في سوري. هـ هو  
ع عصى في صرفها حداد. وقد يكون معر حديد في سوري. هـ هو

**فصل الاسمه الح** في لأهمية سيدنا محمد، وحمد مخصوص عند الأنبياء في دينهم وحسن، وقد تدرج حسن سيدنا بصيرة  
 قصده في قوله: *... حسن ...* (تعالى) فإن سألني،  
 لا جوب من حمد حبيب، أحدهم حسن مكنى، ويلي حسن مسجع، وهو في حال إمكانه ولا خلاف في ذلك، وهو  
 في حال مساعته، أتو حش، فقد وى ذلك، صحبه لا يعرف ذلك، وقد أنو حقيقه: يحرم، وحكمها حكمه الصبي.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى بَأْسًا بِمَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ إِذَا خَزَقَ، وَبَلَغَ الْمُقَاتِلَ أَنْ يُؤْكَلَ، قَالَ  
 اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **لَا يَأْكُلُ النَّاسُ آمَنُوا تَتَلَوْنَهُ شَيْءٌ مِنْ تَقْصِدِ سَائِلِكُمْ**  
**وَرَمَاحِكُمْ** قَالَ: فَكُلُّ شَيْءٍ يَنَالُهُ الْإِنْسَانُ بِرِمَحِهِ أَوْ يَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ سِلَاحِهِ فَأُفْقِدَهُ  
 وَبَلَغَ مُقَاتِلَهُ فَهُوَ صَيْدٌ <sup>(المالعة: ٩٤)</sup> كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى. مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَصَابَ  
 الرَّجُلُ الصَّيْدَ فَأَعَانَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ مَاءٍ أَوْ كَلْبٍ غَيْرِ مُعَلِّمٍ لَمْ يُؤْكَلْ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ  
 يَكُونَ سَهْمُ الرَّامِي قَدْ قَتَلَهُ أَوْ بَلَغَ مُقَاتِلَ الصَّيْدِ حَتَّى لَا يَشُكَّ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ هُوَ قَتَلَهُ وَأَنَّهُ  
 لَا يَكُونُ لِلصَّيْدِ حَيَاةً بَعْدَهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ وَإِنْ غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ  
 إِذَا وَجَدْتَ بِهِ أَثَرًا مِنْ كَلْبِكَ أَوْ كَانَ بِهِ سَهْمُكَ مَا لَمْ يَبْتَ فَإِذَا بَاتَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهُ.

### ما جاء في صيد الملعقات

١٠٣٧ - **مَاتَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْكَلْبِ الْمُعَلِّمِ:**  
**كُلْ مَا أُمْسَكَ عَلَيْكَ إِنْ قَتَلَ.....**

**إذا حُرِفَ** بالخاء والراء المعجمتين أي جرح، اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد حده حل،  
 وإن قتلته بعرضه لم يحل، ما روى البخاري عن عدي بن حاتم سألته عن صيد المعراض، فقال: .....  
 ..... **سَبَّ مَرُوعًا:** (المحلى) **فإنه يكره أكله** روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعًا: .....  
 ..... **سَبَّ مَرُوعًا:** (المحلى) **فإنه يكره أكله** روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعًا: .....  
 على أنه إذا وحده ميتا بعد ما غاب عنه وليس فيه أثر غير أثر سهمه يحل، وهو أحد أقوال الشافعي، وقال أبو حنيفة:  
 إنه يحل مادام الرامي في طلبه، وإن قعد من طلبه ثم وحده ميتا حرم؛ لاحتمال موته بسبب آخر. (المحلى) وقال  
 الساجي: وهذا يحتاج إلى تقسيم وتفصيل، وذلك أن الكلب أو السهم إذا أُنقذ مقاتل الصيد بمشاهدة الصائد ثم  
 تخامل الصيد وغاب عنه فقد كملت ذكاته، فلا يؤثر في ذلك معيبه عنه ولا ميتته، قال القاصي أبو الحسن: وهذا  
 الذي أراد مالك، وإن لم ينفذه السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وحده ميتا، فقال القاصي: إذا كان محد  
 في الطلب حتى وحده على هذه الحالة فإنه يجوز أكله، وإن تشاعل عنه ثم وحده ميتا فإنه لا يجوز أكله.

وَأِنْ لَمْ يَقْتُلْ.

- ١٠٣٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَإِنْ أَكَلَ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ.
- ١٠٣٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ، فَقَالَ سَعْدٌ: كُلُّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا نَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ.
- ١٠٤٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الْمَازِي وَالْعُقَابِ وَالصَّقَرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْلَمًا يَفْقَهُ كَمَا تَفْقَهُ الْكِلَابُ الْمُعْلَمَةُ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قَتَلَتْ مِمَّا صَادَتْ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى إِرسَالِهَا. قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَتَخَصَّصُ الصَّيْدَ مِنْ مَخَالِبِ الْمَازِي أَوْ مِنْ فِي الْكَلْبِ ثُمَّ يَتَرَبَّصُّ بِهِ فَيَمُوتُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ وَهُوَ فِي مَخَالِبِ الْمَازِي أَوْ فِي الْكَلْبِ فَتَرَكَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَبْحِهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ الْمَازِي أَوْ الْكَلْبُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ أَيْضاً الَّذِي يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَنَالُهُ وَهُوَ حَيٌّ فَيَفْرِطُ فِي ذَبْحِهِ حَتَّى يَمُوتَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

وهو قال الأئمة

وَأِنْ لَمْ يَقْتُلْ بَلَى إِنْ أَدْرَكَ صَاحِبَهُ حَتَّى يَكُونَ فِي يَدَيْهِ. وَنَعَفَ حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَتَمٍ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنَّمَا مَسَّتْ عَيْنُ بَعْضِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ. قَبِلَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْأَكْلِ مِمَّا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَاسْلِمَانُ وَسَعْدُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَةٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلُ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى بَعْضِهِ، وَكَذَلِكَ نَعَفَا عَنْ أَبِي عَالِيٍّ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ، لِأَنَّ بَعْضَهُمْ مِنَ الْكِلَابِ أَلْ يَمْسُكُ صَيْدَهُ ثُمَّ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ صَاحِبُهُ، وَيُؤَفِّقُهُ مِنْ مَرْوَجٍ حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْمَى، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ حَدِيثُ مَعْبُورٍ **فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا أَكَلَ الْكَلْبُ** رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَتَمٍ سَأَلَهُ عَنْ صَيْدِ الْمَازِي، فَقَالَ: مَسَّتْ عَيْنُ بَعْضِهِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَنَّ بَعْضَهُ لَا يَرَوْنَ صَيْدَ الْمَازِي وَالصَّقَرِ نَاسًا، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ. (أَحْمَدُ) **فَيَفْرِطُ فِي ذَبْحِهِ** أَيُّ يَقْصُرُ وَيَسَامَحُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ أَدْرَكَهُ الْمُرْسَلُ أَوْ الرَّمِي حَيًّا دَكَاهُ، فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا حَرَمَ، كَذَا فِي الْوَقْفَةِ وَالْكَفَرَةِ، كُنْ الْحَيَاةُ الْمُتَعَتِّرَةُ هَهُنَا عِنْدَهُ مَا يَكُونُ فَوْقَ دَكَاهُ مَدْرُوحًا أَنْ يَعِيشَ يَوْمًا، وَرَوَى مُكْرَدًا، وَكَذَا يَجْرَهُ لَوْ عَجَرَ عَنْ التَّنْكِدَةِ فِي صَاحِبِ الرُّوَايَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ الضَّارِي فَصَادَ أَوْ قَتَلَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا فَأَكُلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُذَكِّهِ الْمُسْلِمُ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِشَفْرَةِ الْمَجُوسِيِّ أَوْ يَرْمِي بِقَوْسِهِ أَوْ نَبْلِهِ فَيَقْتُلُ بِهَا فَصَيْدُهُ ذَلِكَ وَذَيْبَتُهُ حَلَالٌ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَرْسَلَ الْمَجُوسِيُّ كَلْبَ الْمُسْلِمِ الضَّارِي عَلَى صَيْدٍ فَأَخَذَهُ فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ إِلَّا أَنْ يُذَكِّيَ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ قَوْسِ الْمُسْلِمِ وَنَبْلِهِ يَأْخُذُهَا الْمَجُوسِيُّ فَيَرْمِي بِهَا الصَّيْدَ فَيَقْتُلُهُ وَبِمَنْزِلَةِ شَفْرَةِ الْمُسْلِمِ يَذْبَحُ بِهَا الْمَجُوسِيُّ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

### مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ

١٠٤١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَمَّا لَفْظُهُ الْبَحْرُ، فَتَنَاهَا عَنْ أَكْلِهِ ذَلِكَ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ انْقَلَبَ عَبْدُ اللَّهِ فَدَعَا بِالْمُصْحَفِ فَقَرَأَ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَصَعَامُهُ﴾. قَالَ نَافِعٌ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.....  
(المائدة: ٩٦)

**كلب المجوسي الصاري.** صري كـ "رضي" صرا وصراوة وصربا وصراوة: لهج، والكلب الصاري الذي لهج بالصيد. (المخلى، وقاموس) قال الساجي: لأن كلب المجوسي لما كان معلما فإنه لا فرق بينه وبين كلب المسلم؛ لأنه آلة للصيد كالسهم والرمح، ولا يرعى فيها صعة مالكة ولا صعة معلمة، وإنما يراعي صعة المرسل في نفسه، فالكلب كالسهم والرمح، فإذا أرسل المسلم كلب المجوسي وهو معلم فقد أرسل كلنا يحور الاصطياد به، والمرسل لما كان مسلما حار اصطياده فلم يؤثر في ذلك المجوسي؛ لأنه ليس المرسل ولا بخارج، وإنما يعتبر في الصيد صنة المرسل والخارج خاصة، وذلك كالذبح يراعي فيه صفة الذبح وصفة آلة الذبح دون صفة مالكيها.

**فلا يحل إلخ:** به قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور (المخلى) وهذا كما قال: إن المجوسي إذا أرسل كلب المسلم عبي صيد فقتله فإنه لا يحل أكله وإن كان الكلب معلما؛ لأن الكلب وإن كملت شروط الصيد فيه فإن مرسته من تعتبر صفاته في الصيد وقد عذمت شروطه؛ لأن من لا يحور دكانه لا يحور صيده. **عما لفظه البحر:** أي رماه البحر على الساحل من "أكلت التمرة ولقطت النواة" أي رميتها فإطلاق اللفظ على الملقوظ.

إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ.

١٠٤٢ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعْدِ الْحَارِثِيِّ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ  
 قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْجَيْتَانِ يَقْتُلُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا أَوْ يَمُوتُ صَرْدًا، فَقَالَ:  
 لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ، قَالَ سَعْدٌ: ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْعَاصِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٠٤٣ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرَيَانِ بِمَا لَفَظَ الْبَحْرُ بِأَسَا.

١٠٤٤ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْحَارِ قَدِمُوا عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَسَأَلُوا عَمَّا لَفِظَ الْبَحْرُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ بَأْسٌ، وَقَالَ: اذْهَبُوا إِلَى

انه لا بأس بأكله. قال محمد: ويقول من عمر الآخر بأحد لا بأس بما لفظه البحر وما حسر عنه الماء، وإنما  
 يكره من ذلك الصافي وهو قول أبي حنيفة. قال الساجي: هي عن أكل ما لفظه البحر، ودلت على صريحي:  
 أحدهما: أن يلفظ حيا، والثاني: أن يلفظه ميتا، فأما ما لفظه حيا فإن مذهب مالك جوار أكله، وكذلك ما لفظه  
 ميتا سواء مات بسب أو بعير سب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة: لا تؤكل ميتته إما مات بسب مثل: أن  
 يؤخذ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو تقتله سمكة أخرى أو يصب عنه ماء فيموت، أو يلفظه البحر  
 حيا فيموت فأما إن مات حتف أمه أو لفظه البحر ميتا فإنه لا يؤكل إلخ؛ لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن  
 جابر مرفوعا: ما ألقى البحر أو حزر عنه فكنوا وما مات فيه وظما فلا تأكلوه.

أو ثوب صردا يفتح الصاد، أي بردا، قال محمد: إذا ماتت أختان من حر أو برد أو قتل بعضها بعضاً فلا تأس أكفها، فإذا ماتت ميتة بنفسها وطفت فهذا يكره من السمك. واستدل لذلك بخديث جابر: **مر حذيفة** بن أسيد إلى علي بن أبي طالب فحدثه عن رجلين كانا في البحر فماتا فقال علي: ما فعلكما؟ قالوا: لم نفعل شيئاً. فقال علي: ما كنتم تفعلان؟ قالوا: كنا نأكل من ثمار البحر. فقال علي: فماذا تأكلان؟ قالوا: نأكل من ثمار البحر. فقال علي: فماذا تأكلان؟ قالوا: نأكل من ثمار البحر. فقال علي: فماذا تأكلان؟ قالوا: نأكل من ثمار البحر.

سليم بسوء حفظه وصحيح كونه موقوفاً، وقال النووي في 'شرح مسلم': حديث ضعيف لا يحتج به عند عدم المعارضة كيف وهو معارض بالأحاديث، وفي "الحارثي" قال أبو بكر الصديق: الطائي حلال، والطائي هو الذي يموت في البحر بلا سب، وهـ أحد مالك والشافعي وأحمد أنه يباح الطائي. (المحلى) قلت: قال العيني: بأن يحيى بن سليم أخرجه له الشيخان وهو ثقة وراد الرفع، وأحرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: **ما جرر عنه البحر فكئوا وما ألقي مكمل، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل.**



زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَاسْأَلُوهُمَا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ اتَّوْنِي فَأَخْبِرُونِي مَاذَا يَقُولَانِ، فَأَتَوُهُمَا فَسْأَلُوهُمَا، فَقَالَا: لَا بَأْسَ بِهِ، فَأَتَوْا مَرْوَانَ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ مَرْوَانُ: قَدْ قُلْتُ لَكُمْ.  
قَالَ مَالِكُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْحَيْتَانِ يَصِيدُهَا الْمُجُوسِيُّ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْبَحْرِ: هُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ الْجِلُّ مَيْتَتُهُ. قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا أُكِلَ ذَلِكَ مَيْتًا فَلَا يَضُرُّهُ مِنْ صَادِهِ.

### تَحْرِيمُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ

١٠٤٥ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.  
١٠٤٦ - مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ.

### مَا يُكْرَهُ مِنْ أَكْلِ الدَّوَابِّ

مَالِكٌ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ وَالْبُغَالِ وَالْحَمِيرِ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ؛ .....

**ذي ناب من السباع.** هو الذي يفترس بأنيابه ويعدو كالأسد والدب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم.

**إن أحسن إلخ.** استند مالك على اسمع من أكل خيول الخيل والبغال والحمير بالاية، وذلك من وجهين. أحدهما: أن لا يلام كي معنى احصر، وذلك أنه أحر تعالى أنه إنما حققها لمركوب والبرية، وقصد بذلك الامتنان عليها وإظهار إحسانه إليها، فدل ذلك على أنه جميع ما أباحه لنا منها ولو كانت فيها منفعة غيرها لذكرها بين إباحته وإيسار أو ليظهر إباحة ذلك إليها فإن إباحته تعالى أنه حققها هذا المعنى دليل على أنه جميع التصرف إباحته، والوجه الثاني: أنه ذكر الخيل والبغال والحمير، فأحر تعالى أنه حققها لمركوب والبرية، وذكر الأنعام فأحر أنه حققها لمركب منها وتأكل، فلما عدل في الخيل والبغال والحمير عن ذكر الأكل دل ذلك على أنه لم يخفها لذلك وإلا صفت فائدة التحصيل ما ذكر، إذ ثبت ذلك فالخيل عند مالك مكروهة وليست بمحرمة ولا مباحة على الإطلاق، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: هي مباحة، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن.



١٠٤٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَغْلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ.

١٠٤٩ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِحُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

### ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة

مَالِكُ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ مِنْهَا، فَإِنْ وَجَدَ عَنْهَا غَنَى طَرَحَهَا وَسُئِلَ مَالِكُ عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَيَّاكُلُ مِنْهَا وَهُوَ يَجِدُ ثَمَرَ الْقَوْمِ أَوْ زَرْعًا أَوْ غَنَمًا بِمَكَانِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: .....

**الإهاب** الإهاب: الخلد مضيقاً، أو ما لم يدبغ، كذا في "القاموس".

**حتى يشبع ويتزود** وهو أحد قولَي الشافعي، والآخر: لا يجوز أن يتناول منه إلا قدر ما يمسك ريقه، وهو قول أبي حنيفة. قال الساجي. يريد إن اضطر إلى أكلها واستاحتها بذلك فإنه لا يقتصر على ما يرد ريقه منها، بل يشبع منها الشبع التام ويتزود؛ لأنها مباحة له، كما يتمتع من الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحاً له، فقال ابن حبيب: إنما يأكل منها ما يقيم ريقه ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يصير من الضرورة إلى حالة الأولى. وانه قال عبد العزيز بن الماجشون وانه، ووجه ذلك أن الإباحة إنما تثبت لحفظ النفس، ودلت بوجوده فيما دون الشبع فما زال لا يتناول لحفظ النفس فكان ممنوعاً عنه.

**قال مالك** قال الساجي: وهذا كما قال: إن من اضطر إلى أكل الميتة فوجدها ووجد ما لا يمكن الوصول إليه فلا يخلو أن يكون مما لا قطع فيه كالتمر المنعق والزرع القائه ونحوه، أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كالنمل في الحرر، فإن كان مما لا قطع فيه فقد قال مالك من رواية محمد عنه: إن حفي ذلك فليأخذه منه، وأما إن وجد ثمرًا أو زرعًا أو غنماً لقوم فض أن يصدقوه ولا يعدوه سارقاً فليأكل من ذلك أحب إلي من الميتة فشرط في المسألة الأولى أن يخفي له ذلك وشرط في القسم الآخر أن يصدقوه.

إِنْ ظَنَّ أَنَّ أَهْلَ ذَلِكَ الثَّمَرِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الْغَنَمِ يُصَدِّقُونَهُ بِضُرُورَتِهِ حَتَّى لَا يُعَدُّ سَارِقًا  
فَتَقْطَعَ يَدُهُ رَأَيْتُ أَنَّ يَأْكُلَ مِنْ أَيِّ ذَلِكَ وَجَدَ مَا يَرُدُّ جُوعَهُ وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا،  
وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَإِنْ هُوَ خَشِيَ أَنْ لَا يُصَدِّقُوهُ وَأَنْ يُعَدُّهُ سَارِقًا  
بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ خَيْرٌ لَهُ عِنْدِي، وَلَهُ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ  
سَعَةٌ مَعَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ يُعَدُّوا عَادِمِينَ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ يُرِيدُ اسْتِجَارَةَ أَخْذِ أَمْوَالِ  
النَّاسِ وَزُرُوعِهِمْ وَثَمَارِهِمْ بِذَلِكَ بِدُونِ اضْطِرَارٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْعَقِيقَةِ

### مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ

١٠٥٠ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ:  
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: لَا أَحَبُّ الْعُقُوقِ - وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْاسْمَ -  
وَقَالَ: مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ.

**العقيقة** قال الشامي: يستحب لمن ولد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه ويخلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بربة شعره فضة أو ذهبا، ثم يعق عند الخلق عقيقة إباحة على ما في "الجامع المحوي" أو تطوعا على ما في "شرح الطحاوي" وهي شاة تصلح للأضحية تدبح للذكر والأنثى. **عن العقيقة**: العقيقة: الدبيحة التي تدبح عن المولود، وأصل العق: الشق والقطع، وقيل للدبيحة: عقيقة؛ لأنها تشق حلقها، ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه: عقيقة؛ لأنها تخلق وتقطع عنه يوم أسبوعه. (المحلى)

**لا أحب العقوق**. فإن أصله مخالفة أحد الوالدين بما يؤديهما. "وكأنه إنما كره الاسم" لا مسماه، هذه جملة معترضة من الراوي يعني أنه كره الاسم، وأحب أن يسمي بأحسن أسمائه كالسيكة والدبيحة حريا على عادته في تغيير الاسم القبيح، قال الثوري: هو كلام غير سديد؛ لأنه **ﷺ** ذكر العقيقة في عدة أحاديث ولو كان يكره الاسم أعدل عنه إلى غيره، وإنما الوجه فيه أن يقال: يحتمل أن يكون السائل طن أن اشتراك العقيقة مع العقوق في هذا الحديث مما يوهن أمرها، فأعجم أن الأمر بخلاف ذلك يعني أن الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق لا العقيقة، ويحتمل أن يكون العقوق في هذا الحديث مستعارا للوالد، كما هو حقيقة في حق الولد، وذلك أن المولود إذا لم يعرف حق أبويه صار عاقا، كذلك جعل إباء الوالد عن أداء حق المولود عقوقا على الاتساع، فقال: لا يحب الله العقوق أي ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه يشبه إصاعة المولود حق أبويه، ولا يحب الله ذلك. وقال الطيبي: يحتمل أن يكون لفظ ما سأل عنه "ولد لي مولود أحب أن أعق عنه، فما تقول؟" فكره النبي ﷺ تلمظه بـ "أعق"؛ لأنه لفظ مشترك بين العقيقة والعقوق، وقد تقدر في علم الفصاحة الاحترار عن لفظ مشترك أحدهما مكروه، فتكون الكراهة راجعة إلى ما تنفط به لا إلى نفس العقيقة. (المحلى)

- ١٠٥١ - **مسند** عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَّيْنَةُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَزَيْنَبَ وَأُمِّ كُلثُومٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزَيْنَةِ ذَلِكَ فِضَّةً.
- ١٠٥٢ - **مسند** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: وَزَّيْنَةُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ حَسَنِ وَحُسَيْنٍ فَتَصَدَّقَتْ بِزَيْنَتِهِ فِضَّةً.

### الْعَمَلُ فِي الْعَقِيقَةِ

- ١٠٥٣ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ يَعْقُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاءٍ شَاءَ عَنْ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ.  
أي أمره بالعقيقة
- ١٠٥٤ - **مسند** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ الْعَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُضْفُورٍ.
- ١٠٥٥ - **مسند** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ عَقَّ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.
- ١٠٥٦ - **مسند** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَعْقُ عَنْ بَنِيهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِشَاءٍ شَاءَ.
- قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَقِيقَةِ أَنْ مَنْ عَقَّ فَإِنَّمَا يَعْقُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاءٍ شَاءَ الذُّكُورِ

**من عاق إباح** لحديث الترمذي عاق النبي ﷺ عن الحسن بشاة، وقال الشافعي وأحمد: يعق عن الغلام بشاتين وعن الحارثية بشاة؛ لما روى أبو داود والترمذي عن أبي بكر الكعبية مرفوعاً: من عاق غلاماً بشاة واحدة ومن عاق أنثى بشاتين مكافئتين ولجارية شاة واحدة. قال صاحب "سفر السعادة": رواية شاة واحدة صحيحة، لكن حديث: من عاق غلاماً بشاتين مكافئتين أقوى وأصح؛ لأنه رواه جماعة من الصحابة. قال المحلى: يحصل أصل السعة في عقيقة الولد بشاة وكمال السعة شاتان. (المحلى)



وَالْإِنَاثَ وَلَيْسَتْ الْعَقِيقَةُ بِوَاجِبَةٍ وَلَكِنَّهَا يُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهَا، وَهِيَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا، فَمَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ النَّسْكِ وَالضَّحَايَا، لَا يَجُوزُ فِيهَا عَوْرَاءٌ وَلَا عَجَفَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ وَلَا مَرِيضَةٌ، وَلَا يُبَاعُ مِنْ لَحْمِهَا شَيْءٌ وَلَا جِلْدُهَا، وَتَكْسَرُ عَظَامُهَا، وَيَأْكُلُ أَهْلُهَا مِنْ لَحْمِهَا، وَيَتَصَدَّقُونَ مِنْهَا وَلَا يُمْسُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا.

**وليس العقيدة نواحدة** وبه قال الشافعي وأحمد في المشهور عنه، وعنه: أنها واحدة، قال محمد في "الموطأ": أما  
العقيدة فمنها ما كانت في الجاهلية وقد فُتحت في أول الإسلام ثم نسخ الأضحى كل دبح كان قبله، ونسخ شهر  
رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الحنطة كل غسل كان قبله، وسقط الركاة كل صدقة كان قبلها  
كذلك بلعنا، وقال محمد في "الأنار": أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: كانت العقيدة في الجاهلية،  
فلما جاء الإسلام رخصت، قال: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة، ويشهد لذلك ما أخرجه ابن المبارك والدار قطني  
والبيهقي وابن عدي عن علي مرفوعا: **سَحَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ بِمَنْ سَبَّ مُحَمَّدًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.  
**وَمَنْ سَبَّ مُحَمَّدًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ كَفَرَ** ويمكن أن يقال: إن المراد بالنسخ نسخ الوجوب، كما في صوم رمضان  
 وغيره، كيف وإن مشروعية الأضحية في الأولى من الهجرة وعقيدة الحسين في السنة الثالثة أو الرابعة، وحديث  
أم كرر في عام الحديبية سادس الهجرة والعقيدة عن إبراهيم كان تاسع الهجرة. (المحلى)

**وتكسر عظامها:** وعند الشافعي يستحب أن لا يكسر.

ولا تمس الصبي شيئاً من دمها؛ لأنه من فعل أهل الجاهلية، ولكن روى أبو داود من طريق همام عن قتادة عن الحسن بن سمره مرفوعاً: أن داود بن مسعود سمع الحسن بن سمره يقول: وكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع؟ قال: إذا دعت العقيقة أخذت منها صوفه واستقبلت به أوداجها ثم تصنع عني يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحط ثم يعسل رأسه بعد ويخلق، قال أبو داود: ويرى وهم من همام ولا يؤخذ بها، أو إنما هو يسمى، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل وأشعث عن الحسن. قال الخطابي: وكيف يأمر بتنحس رأس وقد أمرهم بإماطة الأذى إلياس عنه. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الضَّحَايَا

### مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٥٧ - **مَالِكٌ** عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، وَقَالَ أَرْبَعًا، - وَكَانَ الْبَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ يُشِيرُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : الْعَرَجَاءُ الَّتِي ظَلَعُهَا، وَالْعَوْرَاءُ الَّتِي عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى.

١٠٥٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَّقِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبَدَنَ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ وَالَّتِي نَقَصَ مِنْ خَلْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيْ.

**ما يتقى** أي يختص، قال الناجي: دل هذا على أن لصحايا صفات يتقى بعضها ولو لم يعلم أنه يتقى منها شيء لسانه: هل يتقى من صحايا شيء أم لا؟ **فأشار بيده**. في رواية: أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ. وهو يشير بأصبعه، يقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر **العرجاء** **الح** فتحة العين وسكون الراء، "التي ظلعها" بفتح الطاء وسكون اللام أي أعرجها، والعوراء: التي دهمت إحدى عينيها [أو أكثرها] ويحق به العمياء بدلالة النص، "التي عورها" الظاهر هو كان له مانع حقير لا يمنع الأنصار لا بأس به، "المريضة التي مرضها" أي التي تبيث أثر المرض عليها وهو شامل لكل مريض، وقال الشافعي: المراد به العرجاء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص بنعموه، والعجفاء: فتحة العين، مؤنث أعجف، بمعنى الضعيفة، "التي لا تنقي" بضم التاء وكسر القاف: التي لا تبقى لها، وهو بكسر الهمزة وسكون القاف وقيل: الشحم، قال محمد: وهذا بأحد، فأما العرجاء فإذا أُمِيتت على رجليها فهي تجرئ وإن كانت لا تمشي لا تجرئ، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر أكثر من نصف البصر أحرأت وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجرئ، وأما المريضة التي فسدت لمريضها والعجفاء التي لا تنقي فإنها لا تجرئان، **والبدن** بضم الباء وسكون الدال، جمع بدنة محركة بمعنى الإبل والقر عديداً، فهو تخصيص بعد تعميم. **لم تسن** بضم التاء وكسر السين وفتح المشددة أي يتقى التي لم تكن مسنة هي الشية، عند مالك: من امر ما أوى سنة ودخل في الثانية =

## النَّهْيُ عَنْ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ قَبْلَ انْصِرَافِ الْإِمَامِ

١٠٥٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ نَبَارٍ ذَبَحَ ضَحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى، فَرَعَمَ <sup>بمصر</sup> أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ بِضَحِيَّةٍ أُخْرَى، فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: لَا أَجِدُ إِلَّا جَذَعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا جَذَعًا فَادْبَحْ.

١٠٦٠ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ: أَنَّ عُوَيْمَرَ بْنَ أَشْقَرَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْدُوَ يَوْمَ الْأَضْحَى، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعُودَ بِضَحِيَّةٍ أُخْرَى.

= ومن البقر ما دخل في الرابعة، ومن الإبل اس ست سنين، وعدد الحفية والحابطة: من المعز اس حول، ومن البقر اس حولين، ومن الإبل اس خمس سنين، ومذهب الشافعية: التي من العم ما استكمل سنتين، ومن البقر والإبل كما هو عدد الحفية. واتفقت الأئمة الأربعة على أنه يحرق الذئع من الصأ في الأضحية، والذئع عدد الشافعي: ما دخل في الثانية وهو الأشهر عدد أهل اللغة، وقيل: ما تم له ستة أشهر وهو قول الحنفية والحابطة، وعدد مالك: هو اس ستة، وقيل: اس ثمانية أشهر، وقيل: اس عشرة. وفي "الهداية" عن الزعفراني: أنه ما تم له سبعة أشهر. وقيل: ستة أو سبعة، حكاه الترمذي عن وكيع.

**إلا جذعا** والذئع من أكمل السنة وهو قول الجمهور، وقيل: دوها، ثم اختلف في تقديره، فقيل: اس ستة أشهر، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وحكى الترمذي عن وكيع: أنه اس ستة أشهر أو سبعة أشهر، وقال في "البدائع": ذكر القدوري أن الفقهاء قالوا: الذئع من الغنم اس ستة أشهر.

**وأنه ذكر ذلك إلح** الظاهر أنه معروف والضمير أن يعود إلى عويمر، أي عويمر ذكر دحه قبل الصلاة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فأمره أن يدبح أخرى، وذهب انقاري إلى أنه مجهول والضمير للشأن فأمره أن يعود، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إما تدبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء دبح أو لم يدبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها لكن بعدها أحب وإن أحرزوا صلاة العيد لعدر إلى العد جار أن يضحي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه لمراعاة إما هي ليوم المحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الدبح قبل الصلاة.

## ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الضَّحَايَا

١٠٦١ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ضَحَّى مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ، قَالَ نَافِعٌ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ كَبْشًا فَحِيلًا أَقْرَنَ ثُمَّ أَذْبَحَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى <sup>أراد أن يضحي</sup> فِي مُصَلَّى النَّاسِ، قَالَ نَافِعٌ: فَفَعَلْتُ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ حِينَ ذُبَحَ الْكَبْشُ، وَكَانَ مَرِيضًا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ حِلَاقُ الرَّأْسِ بِوَاجِبٍ عَلَيَّ مِنْ ضَحْيٍ وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ <sup>ابن عمر</sup> <sup>يكسر أوله أي حلق شعر الرأس</sup>.

## ادخار لحوم الضحايا

١٠٦٢ - **مات** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: كُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَتَزَوَّدُوا وَادَّخِرُوا.

١٠٦٣ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ

**كسبا** **فحلا** **افرن** يعني كوسفند ترشخ دار، مترجم گوید، كوسفند تر بهتر است، نذایت ما، گرچه خصی هم باشد و ذبح در مصلى بهتر است. برائے اظهار شعار دین **وقد فعله** عبد الله بن عمر، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقا، والأظهر أن يقام له صدر اتعاقبون رسول الله ﷺ من ذبائح الضحايا <sup>من ذبائح الضحايا</sup> (رواه مسلم).

**بعد ثلاثة ايام** أي من يوم ذبحها أو من يوم السحر، والظاهر هو الأول، قوله عياض (الحصى)

**كلوا** **اح** قال ابن العربي: لما كان أراد إراقة دمه لله أدن في أكبتها، وقد كان القرابين لا تؤكل في سائر لشرائع، فمن خصائص هذه الأمة أكل قرابينها. قال محمد: وهذا بأحد لا بأس أن يأكل لرجل من أصحابه ويدخر ويتصدق، وما أحب له أن يتصدق بأقل من الثلث وأن يتصدق بأقل منه جارا. (الحصى)

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: دَفِيَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ .  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ادَّخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قِيلَ  
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ بِضَحَايَاهُمْ وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، وَيَتَّخِذُونَ  
 مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَمَا ذَلِكَ أَوْ كَمَا قَالَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
 نَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ  
 الدَّفَافَةِ الَّتِي دَفْتُ عَلَيْكُمْ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا، يَعْنِي بِـ "الدَّفَافَةِ"  
 قَوْمًا مَسَاكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ.

١٠٦٤ - م ١٠٦٤ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ  
 سَفَرٍ فَقَدِمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحْمًا، فَقَالَ: انظُرُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي، فَقَالُوا:  
 هُوَ مِنْهَا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا قَالُوا: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَعْدَكَ أَمْرٌ، فَخَرَجَ أَبُو سَعِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا  
 وَادَّخِرُوا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِبَازِ فَانْتَبِذُوا، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، .....

وَيَجْمَلُونَ بفتح الباء وسكون الجيم وكسر الميم، أي يديون الشحم ويتفعول به بالادهاا، قيل: ومنه حميل  
 الوجه يريدون به الخس والنسابة كأنه دهن. (اعني) من أجل الدفافة بالدار المهملة وتشديد القاء: قوم  
 يسبغون سيرا سبًا، وفي "القاموس": الدف اللين من سير الإبل أو مشي حفيف، يعني إنما حرمت لأجل أن  
 تواسوهم وتصدقوا عليهم. من لحوم الاضاحي يعني احتيط كنيزا لانه بائنا من ازكوت قربانيا (مصفي)

وهيكم عن الانتاد يعني في أواني مخصوصة: وهي احتمة والقمير والدباء والمرف، "فانتدوا" في الظروف كلها،  
 قالوا: إن سبب النهي أنه يشتد فيها السيد، فرما يصير مسكرا وكانوا قريب العهد من تحريم الحمر، فرما بشرى ما  
 اشتد، فلما تقرر تحريم الحمر رخص في الانتاد في الظروف كلها، وبه أخذ أهل العلم، وذهب مالك وأحمد إلى أن  
 تحريم الانتاد في هذه الظروف باقية لا يسح، والرحضة في قوله: "وانتدوا" مخصوص بما عدا المذكور. (المحلى)





فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْبَدَنَةَ أَوْ الْبَقَرَةَ أَوْ الشَّاةَ يَشْتَرِكُونَ فِيهَا فِي النَّسْكِ وَالضَّحَايَا فَيُخْرِجُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ حِصَّةً مِنْ ثَمَنِهَا وَيَكُونُ لَهُ حِصَّتُهُ مِنْ لَحْمِهَا فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ، وَإِنَّمَا سَمِعْنَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَكُ فِي النَّسْكِ وَإِنَّمَا يَكُونُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ.

١٠٦٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا بَدَنَةً وَاحِدَةً أَوْ بَقَرَةً وَاحِدَةً، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَذْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ.

### الضَّحِيَّةُ عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ

١٠٦٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: الْأَصْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى، مَالِكٌ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِثْلُ ذَلِكَ.

١٠٦٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي عَمَّا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ، قَالَ مَالِكٌ: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ قَوِيَ عَلَى ثَمَنِهَا <sup>وبه قال الجمهور</sup> أَنْ يَتْرُكَهَا. <sup>وقال أبو حنيفة يلزم منه</sup>

**الأصحى يومان** إلخ يريد أن يوم الأصحى أول يوم الذبح ثم اليومان بعده، وأن اليوم الرابع ليس من أيام الذبح، وهذا قال مالك وسفيان الثوري وأبو حنيفة، وقال الشافعي: أيام الذبح أربعة، يوم البحر وثلاثة أيام التشريق بعده، وقد استدل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: **فَذَكِّرْهُ نَسْأَةً فِي كَهْفِهِ** <sup>فَهُنَّ مِنْ بَنِيهِ</sup> **رُءُوسُهُمْ** (الحج ٢٨) قال: والأيام المعلومات يوم البحر ويومان بعده، والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم البحر فيوم البحر معلوم غير معدود واليومان بعده معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم، وقد مر البحث في كتاب الحج فتذكر. **في بطن المرأة** يريد أنه ليس له حكم الحي حتى يستهل صارحاً بعد الولادة.

**وليس بواجبة** قال الباجي: هذه العارة يستعملها أصحابها فيما تأكد استحبابه، قال القاضي أبو محمد: أطلق بعض أصحابنا عليها أمها واجدة، وإنما يريدون بذلك أنها سنة مؤكدة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هي واجبة على من مئذ صاباً من أهل الإقامة دون المسافر والمقيم الذي لا يملك النصاب، وذلك مائتا درهم بعد المنزل والخدام.

## فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب صاء		ما جاء في ليلة القدر .....	٨٠
جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان	٣	كتاب الاعتكاف	
من أجمع الصيام قبل الفجر .....	٨	ذكر الاعتكاف .....	٨٨
ما جاء في تعجيل الفطر .....	١٠	ما لا يجوز الاعتكاف به .....	٩٧
ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً .....	١١	خروج المعتكف إلى العيد .....	٩٩
ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم .....	١٧	قضاء الاعتكاف .....	١٠٠
ما جاء في التشديد في القبلة للصائم .....	٢١	الكح في الاعتكاف .....	١٠٦
ما جاء في الصيام في السفر .....	٢٣		١٠٨
ما يفعل من قدم من سفر أو أراده في رمضان	٢٨	ما تحب فيه الركاة .....	١٠٩
كفارة من أفطر في رمضان .....	٣٠	الركاة في العين من لذهب والورق .....	١١٤
حجامة الصائم .....	٣٧	الركاة في المعدد .....	١٢٦
صيام يوم عاشوراء .....	٤٠	ركاة الركرك .....	١٣١
صيام يوم افطر والأصحى والدهر .....	٤٢	ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر .....	١٣٤
النهي عن الوصال في الصيام .....	٤٣	زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها .....	١٣٨
صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر .....	٤٥	زكاة الميراث .....	١٤١
ما يفعل المريض في صيامه .....	٤٦	الركاة في الدين .....	١٤٣
النذر في الصيام والصيام عن الميت .....	٤٨	ركاة العروص .....	١٤٩
ما جاء في قضاء رمضان والكفارات .....	٥١	ما جاء في الكسر .....	١٥٦
قضاء التصوع .....	٥٩	صدقة نماشية .....	١٥٧
فدية من أفطر في رمضان .....	٦٤	ما جاء في صدقة الفقر .....	١٦٤
جامع قضاء لصيام .....	٦٨	صدقة الحنساء .....	١٧٥
صيام اليوم الذي يشك فيه .....	٦٨	ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة	١٨١
جامع اصيام .....	٧٠	العمل في صدقة عامين إذا اجتمعتا .....	١٨٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
النهي عن التضيق على الناس في الصدقة ...	١٨٨	إفراد الحج .....	٢٩٠
أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها .....	١٩٠	القران في الحج .....	٢٩٦
ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها ..	١٩٤	قطع التلبية .....	٣٠٠
زكاة ما يحرص من ثمار النخيل والأعناب ..	١٩٦	إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم .....	٣٠٤
زكاة الحبوب والزيتون .....	٢٠٢	ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى ....	٣٠٨
ما لا زكاة فيه من الثمار .....	٢١٠	ما تفعل الحائض في الحج .....	٣١٢
ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول	٢١٧	العمرة في أشهر الحج .....	٣١٣
ما جاء في صدقة الرقيق والنخيل والعسل	٢١٩	قطع التلبية في العمرة .....	٣١٦
جزية أهل الكتاب .....	٢٢٤	ما جاء في التمتع .....	٣١٧
عشور أهل الذمة .....	٢٣٢	ما لا يجب فيه التمتع .....	٣٢٣
اشترى الصدقة والعود فيها .....	٢٣٤	جامع ما جاء في العمرة .....	٣٢٥
من تحب عليه زكاة الفطر .....	٢٣٧	نكاح المحرم .....	٣٣٢
مكيلة زكاة الفطر .....	٢٤١	حجامة المحرم .....	٣٣٦
وقت إرسال زكاة الفطر .....	٢٤٧	ما يجوز للمحرم أكله من الصيد .....	٣٣٨
من لا تحب عليه زكاة الفطر .....	٢٤٩	ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد .....	٣٤٨
<b>كتاب الحج</b>		أمر الصيد في الحرم .....	٣٥٤
الفصل للإهلال .....	٢٥١	الحكم في الصيد .....	٣٥٦
غسل المحرم .....	٢٥٣	ما يقتل المحرم من الدواب .....	٣٦٢
ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام ...	٢٥٨	ما يجوز للمحرم أن يفعله .....	٣٦٦
لبس الثياب المصبغة في الإحرام .....	٢٦١	الحج عمن يحج عنه .....	٣٧٠
لبس المحرم المنطقة .....	٢٦٣	ما جاء فيمن أحصر بعدو .....	٣٧٢
تخمير المحرم وجهه .....	٢٦٤	ما جاء فيمن أحصر بغير عدو .....	٣٧٨
ما جاء في الطيب في الحج .....	٢٦٧	ما جاء في بناء الكعبة .....	٣٨٦
مواقيت الإهلال .....	٢٧٦	الرمل في الطواف .....	٣٨٩
التلبية والعمل في الإهلال .....	٢٧٩	الاستلام في الطواف .....	٣٩٣
رفع الصوت بالإهلال .....	٢٨٧	تقبيل الركن الأسود في الاستلام .....	٣٩٥

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ركعتا الطواف .....	٣٩٧	الصلاة في البيت وتقصير الصلاة وتعجيل	٤٩٢
الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ....	٤٠١	الصلاة بمنى يوم التروية، والجمعة .....	٤٩٧
وداع البيت .....	٤٠٣	صلاة المزدلفة .....	٥٠٠
جامع الطواف .....	٤٠٦	صلاة منى .....	٥٠٤
البداء بالصفاء في السعي .....	٤١٠	صلاة المقيم بمكة ومنى .....	٥٠٩
جامع السعي .....	٤١٢	تكبير أيام التشريق .....	٥٠٩
صيام يوم عرفة .....	٤٢٠	صلاة المعرس والمحصب .....	٥١٣
ما جاء في صيام أيام منى .....	٤٢٣	البيتوتة بمكة ليالي منى .....	٥١٥
ما يجوز من الهدى .....	٤٢٥	رمي الحمار .....	٥١٧
العمل في الهدى حين يساق .....	٤٢٩	الرخصة في رمي الحمار .....	٥٢٥
العمل في الهدى إذا عطب أو ضل .....	٤٣٧	الإفاضة .....	٥٣٠
هدى المحرم إذا أصاب أهله .....	٤٤٠	دخول الحائض مكة .....	٥٣٢
هدى من فاته الحج .....	٤٤٦	إفاضة الحائض .....	٥٣٩
هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض .....	٤٥٠	فدية ما أصيب من الطير والوحش .....	٥٤٤
ما استيسر من الهدى .....	٤٥٢	فدية من أصاب شيئا من الحراد وهو محرم	٥٥٣
جامع الهدى .....	٤٥٥	فدية من حلق قبل أن ينحر .....	٥٥٤
الوقوف بعرفة والمزدلفة .....	٤٦١	ما يفعل من نسي من نسكه شيئا .....	٥٦٠
وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه .....	٤٦٦	جامع الفدية .....	٥٦١
وقوف من فاته الحج .....	٤٦٧	جامع الحج .....	٥٦٧
تقدم النساء والصبيان .....	٤٦٩	حج المرأة بغير ذي محرم .....	٥٨٤
السير في الدفعة .....	٤٧٤	صيام المتمتع .....	٥٨٦
ما جاء في النحر في الحج .....	٤٧٦	كتاب الجهاد	
العمل في النحر .....	٤٨٠	الترغيب في الجهاد .....	٥٨٨
ما جاء في الحلاق .....	٤٨٣	التهني عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	٥٩٣
التقصير .....	٤٨٧	التهني عن قتل النساء والولدان في الغزو	٥٩٣
التلييد .....	٤٩٠	ما جاء في الوفاء بالأمان .....	٥٩٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
العمل فيمن أعطى شيئا في سبيل الله .....	٥٩٧	جامع الإيمان .....	٦٤٤
جامع النفل في الغزو .....	٥٩٩	كتاب الزكاة	
ما لا يجب فيه الخمس .....	٦٠٠	التسمية على الذبيحة .....	٦٤٦
ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس .....	٦٠٠	ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة ..	٦٤٧
ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو .....	٦٠٢	ما يكره من الذبيحة في الزكاة .....	٦٤٨
ما جاء في السلب في النفل .....	٦٠٥	زكاة ما في بطن الذبيحة .....	٦٤٩
ما جاء في إعطاء النفل من الخمس .....	٦١٠	كتاب الصيد	
القسم للخيل في الغزو .....	٦١٠	ترك أكل ما قتل المعراض والمحرم .....	٦٥٠
ما جاء في الغلول .....	٦١٣	ما جاء في صيد المملكات .....	٦٥١
الشهداء في سبيل الله .....	٦١٧	ما جاء في صيد البحر .....	٦٥٣
ما تكون فيه الشهادة .....	٦٢٢	تحريم كل ذي ناب من السباع .....	٦٥٥
العمل في غسل الشهداء .....	٦٢٢	ما يكره من أكل الدواب .....	٦٥٥
ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله ...	٦٢٣	ما جاء في جلود الميتة .....	٦٥٦
الترغيب في الجهاد .....	٦٢٤	ما جاء في من يضطر إلى أكل الميتة .....	٦٥٧
ما جاء في الخيل والمسايفة بينهما .....	٦٢٧	كتاب العقيدة	
إحراز من أسلم من أهل الذمة أرضه .....	٦٢٩	ما جاء في العقيدة .....	٦٥٩
الدفن في قبر واحد من ضرورة وإنفاذ .....	٦٣٠	العمل في العقيدة .....	٦٦٠
كتاب النذور		كتاب الضحايا	
ما يجب من النذور في المشي .....	٦٣٢	ما ينهى عنه من الضحايا .....	٦٦٢
ما جاء في من نذر مشيا إلى بيت الله .....	٦٣٣	النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف .....	٦٦٣
العمل في المشي إلى الكعبة .....	٦٣٥	ما يستحب من الضحايا .....	٦٦٤
ما لا يجوز من النذور في معصية الله .....	٦٣٦	ادخار لحوم الضحايا .....	٦٦٤
اللغو في اليمين .....	٦٣٨	الشركة في الضحايا .....	٦٦٦
ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين .....	٦٤٠	الضحية عما في بطن المرأة .....	٦٦٧
ما تحب فيه الكفارة من الإيمان .....	٦٤١		
العمل في كفارة الإيمان .....	٦٤٣		



# مكتبة النبشي

## المطبوعة

### ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المرفقة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمة	المعلقات السبع
هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)	
متن الكافي مع مختصر الشافعي	

### ستطبع قريبا بعون الله تعالى

### ملونة مجلدة / كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
التسهيل الضروري	شرح الجامي

### ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البضاوي	التيبان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
القطبي	أصول الشاشي
نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (الإيضاح، الفتوى)
شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين (مجلدة غير ملونة)

### Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)  
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)  
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)  
 Secret of Salah

### Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)  
 Fazail-e-Aamal (German)

**To be published Shortly Insha Allah**  
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)